

# حاشيتان

الأولى : لشهاب الدين أحمد بن أحمد بن سلامة القليوبي

المصرى للتوفى سنة ١٠٦٩ هـ

الثانية : لشهاب الدين أحمد البرلسي الملقب بميرة

للتوفى سنة ٩٥٧ هـ

على

شرح جلال الدين محمد أحمد المحلى

للتوفى سنة ٨٦٤ هـ

على

## منهاج الطالبين

للامام أبي زكريا يحيى بن شرف النووي

للتوفى سنة ٦٧٩ هـ

في فقه الشافعية

تنبيه : وضعنا شرح منهاج الطالبين بهامشي الكتاب . وحشية القليوبي  
في الصلب بأعلى الصفحات . وبأسفلها حاشية عميرة .

## المجلد الثاني

الطبعة الثالثة

١٣٧٥ - ١٩٥٦ م

شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر

مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

( كتاب الزكاة )

تقدم حكمة ذكرها عقب الصلاة وهي شاملة لأخرها وما يخرج وما يخرج عنه وما يتعلق بذلك \* وهي لغة  
الغناء أي التنمية والتطهير والإصلاح \* وشرعا مال مخصوص يخرج من مال أو بدن مخصوص على وجه  
مخصوص \* وفرضت في شعبان السنة الثانية من الهجرة مع زكاة الفطر أو زكاة الفطر بعدها في رمضان  
( قوله أي أنواع ) أي تتعلق بأنواع ولو قال بأجناس لكان أولى وهذه الأنواع في الحقيقة ثلاثة حيوان  
ونبات وجوهر وعدها بعضهم خمسة فجعل الحيوان ثلاثة والنبات والنقد وبعضهم سبعة يجعل النبات ثلاثة  
حباء وعنب ونخل والنقد واحد وبعضهم عدها ثمانية يجعل النقد ذهباً وفضة وهذا أنسب بقولهم تؤخذ الزكاة  
من ثمانية وتدفع لثمانية وكل واحد منها داخل في عموم جنس وهي حيوان واختصت بالنعم منه لكثرة نفعه  
ونبات واختصت بالمقتات منه لأن به قوام البدن وجوهر واختصت بالنقد منه لكثرة فوائده ونخل واختصت  
بالنخل والعنب منه للاغتناء بهما عن القوت ويدخل في النقد التجارة لأن المعبر بقيمتها وانما وجب فيها لما  
فيها من الفوائد والمعدن والركاز لما فيهما من الغناء المحض وسيأتي في الصدقات أنها تدفع لثمانية أصناف وهي  
المدكورة في آية انما الصدقات للفقراء والمساكين ( قوله الحيوان ) والنعم أخص منه والماشية أخص منهما  
لأنها كما في القاموس اسم للابل والغنم والمعروف مساواتها للحيوان فلعل هذا المعنى قد هجر في العرف  
وسميت بذلك لرعيها وهي تمشي ( قوله للبداءة بالابل الخ ) هو تعليل للدعوتين قبله والابل اسم جمع لا واحد  
له من لفظه ومدلوله جمع وكذا الغنم والتخيل وسميت بذلك لاختيارها في مشيها قال الجوهري واسم الجمع اذا  
استعمل في غير الآدمي لزمه التأنيث نحو رعت الابل والبقر والريق اسم جنس لانه موضوع للاهية المطلقة

( كتاب الزكاة )

الزكاة في اللغة النمو والتطهير والمدح وفي الشرع اسم لقدر من مال مخصوص يصرف لطائفة مخصوصة  
بشرائط سمي بذلك لأن المال ينمو ببركة أخرجه ودعاء الآخذ قال تعالى وما آتيتم من زكاة تريدون وجه  
الله الآية ثم هي نوعان زكاة بدن وزكاة مال والثاني ضرر بان متعلق بالقيمة وهو زكاة التجارة ومتعلق بالعين  
وهو ثلاثة حيوان وجوهر ونبات واختصت من الحيوان بالنعم لكثرة النفع به في المأكل وغيره مع كثرتها في

( كتاب الزكاة )

هي أنواع تأتي في أبواب  
( باب زكاة الحيوان ) بدوا  
به ولا بل منه للبداءة بالابل  
في الحديث الآتي

لأنما كثرة أموال العرب (أنما يجب منه في النعم وهي الأبل والبقر والغنم) فتجب في الثلاث اجتمعا (لا الخيل والرفيق والمتولد من غنم ولبنة) فلا يجب فيها قال صلى الله عليه وسلم ليس على المسلم في عبده ولا فرسه صدقة رواه الشيخان والاصل عدم الوجوب في المتولدة المذكورة (ولا شيء في الأبل حتى تبلغ خمسا ففيها شاة وفي عشر شاتان وخمس عشرة ثلاث وعشرين (٣) أربع وخمسة وعشرين بنت لبون

وست وثلاثين بنت لبون وست وأربعين حقة واحدة وستين جففة وست وسبعين بنتا لبون واحدة وتسعين حقتان ومائة واحدة وعشرين ثلاث بنات لبون ثم في الأكثر من ذلك (في كل أربعين بنت لبون و) في (كل خمسين حقة) لحديث أبي بكر رضي الله عنه بذلك في كتابه بالصدقة التي فرضها رسول الله صلى الله عليه وسلم على المسلمين رواه البخاري عن أنس ومن لفظه فإذا زادت على عشرين ومائة ففي كل أربعين إلى آخر ما تقدم وهذا يصدق بما زادوا واحدة وهو المراد وذلك مشتمل على ثلاث أربعين بنتا فففيه ثلاث بنات لبون كما صرح به في رواية لابي داود باللفظ فإذا كانت إحدى وعشرين ومائة ففيها ثلاث بنات لبون فصرح الفقهاء بذلك وذكروا الضابط الشامل له بعده في مائة وثلاثين بنتا لبون وحقة وفي مائة وأربعين حقتان وبنت لبون وفي مائة وخمسين

وله واحد من لفظه وهو ما أقردي أن أطلق على القليل والكثير كاللحم والعسل أوجعي إن اختص بالكثير ويميز بينه وبين مفردة بقاء النسب كروم ورومي أو بالتاء غالبا إما في مفردة كتمر ونمرة أو في جمعه نحو كفا وكما قومنه البقر لان مفردة بقرة أو باقورة قال بعضهم إنه اسم جنس وضاعوصه الاستعمال بالكثير وجعل له مفردا كما صرح (قوله والمتولد من غنم وظباء الخ) أي المتولد بين زكوي وغيره لازكاة فيه لان معنى الزكاة على التخفيف يخرج به المتولد بين زكويين كزكويين كبر وغنم فتجب فيه الزكاة ويلحق بالاحق قال ابن حجر من حيث العدد لا السن فيجب في أربعين بنتا لبون ومائة بنتا لبون فراجع (قوله ثم في الأكثر الخ) أشار إلى أن هذا الضابط إنما يعتبر في زيادة النسب السابقة ووجوده قبل زيادة تسع عليها معلوم لا يتفاءل ذكره المنهج من الإيهام في عبارة المصنف غير مستقيم فتأمل (قوله ففيه) أي المشتمل إذا المعنى أنه إذا زادت ثلث شاة مع كل أربعين وإنما أقصر في الحديث على الأربعين لأنها الكوامل وهذا المشار إليه بقول المنهج ففي كل أربعين على أن معناه ثلثا فهو يضم الثلثة وما ذكره العلامة ابن قاسم هنا لا يستقيم لفظا ولا معنى كما يعلم من مراجعته (قوله الشامل له) أي على ما صرح به متعلق بقوله ذكرنا فتأمل (قوله وللواحدة الخ) هو مفاد الجمل السابق وكلام الاصطخري مبني على عدم التأويل ويرد التصريح بالواحدة في الخبر الآخر (قوله وما بين النسب عفو) أي لا يتعلق به الواجب أي لا وجودا ولا عدما بمعنى أنه لا يزبد الواجب بوجوده

ففسها ومن الجواهر بالنقد لكونهما مقيما لاشياء ونشأ عنهما الفوائد كالحيوان ومن النبات بالقوت لان به قوام البدن وسد الضروريات فتعلقت به لضرورة الفقراء (قوله لانه) مرجع الضمير فيه وفي بدوابة للحيوان (قول المتن في النعم) يذكر ويؤنف قال الجوهري وهو واحد الانعام ونقل النووي عن الواحدى اتفاق أهل اللغة على إطلاقه على الثلاث اه وكذلك الانعام تطلق على الثلاث قال تعالى وان لكم في الانعام الآية إلى أن قال والخيل والبغال الخ (قول المتن لا الخيل) خالف أبو حنيفة فأوجبها في اثنا الخيل وكذا في الد كور تبع الالانات وسميت خيالا لا اختيارا في مشيها وأبدى بعضهم حكمة لعدم الوجوب فيها قال وهي كونها تتخذ للزينة وأما المتولد المذكور فعدم الوجوب فيه لانه لا يسمى غنما وكلا لا يجزى عنى الاصححة قال الاسنوى والظباء معدودا جمع ظبي (قوله وهو المراد) أي للتصريح بها في بعض الروايات كما قاله الشارح قال الاسنوى وحلا للطلق على المقيد كما في باقي النسب فانها لا تتغير الا بواحدة (قوله ففيه) مرجع الضمير فيه مامن قوله بما زاد (قوله فصرح الفقهاء الخ) دفع لما يقال عبارة المؤلف أعني قوله ثم في كل أربعين الخ تقتضى أن هذا الحكم لا يثبت قبل ذلك مع أنه ثابت بزيادة الواحدة على العشرين (قوله الشامل له) كيف الشمول مع أن الواحدة يقابلها فقط من الواجب (قوله وللواحدة الزائدة على العشرين والمائة قسطن الواجب) قال السبكي فعلى هذا يكون قوله في الحديث ففي كل أربعين مخصوصا بما عدا صورة المائة واحدة وعشرين وعلى قول الاصطخري لا تخصيص لان الزائد عفو وان توقف تغير الواجب عليه ثم قال وأما الثاني والعشرين وما بعده إلى التسع والعشرين فهو وقص بالاتفاق يعنى ليس فيه نصاب غير الواجب وإنما هو عدد بين النسب قال فان علمنا الفرض به كان المراد بقوله في الحديث ففي كل أربعين بنت لبون العقود الكاملة دون الآحاد وان جعلنا الوقص عفو كان المراد ما عدا صورة المائة واحدة وعشرين يعنى كلام المصنف على المذهب

ثلاث حقا وفي مائة وستين أربع بنات لبون وفي مائة وسبعين ثلاث بنات لبون وحقة وفي مائة وثمانين بنتا لبون وحقتان وفي مائة وتسعين ثلاث حقا وبنت لبون وفي مائتين مائيتان من أربع حقا أو خمس بنات لبون وللواحدة الزائدة على العشرين والمائة فقط من الواجب وقال الاصطخري لا فلونلت واحدة بعد الحول وقبل التمكن سقط من الواجب جزء من مائة واحدة وعشرين جزأ وقال الاصطخري لا يسقط شيء وقال بضافها زاد بعض واحدة يجب ثلاث بنات لبون والمصحح حقتان وما بين النسب عفو وفي قول يتعلق به الواجب بضافها

كان معه تسع من الابل فتقتسمها أربع بعد الحول وقبل التمكن وجبت شاة وعلى الثاني خمسة تساع شاة ان قلنا التمكن شرط في الضمان  
فمن الوجوب وهو الاظهر (و بنت الحماض لها سنة) وطعنت في الثانية (واللبون سنتان) وطعنت في الثالثة (والحققة ثلاث) وطعنت في الرابعة  
(والجذعة أربع) وطعنت في الخامسة وجه التسمية ان الاولى ان لامها ان تكون من الحماض أى الحوامل وان الثانية ان لامها ان تلد فصير  
لبون وان الثالثة استحققت أن (٤) بطرقها الفحل أو ان تركب ويحمل عليها فولان وان الرابعة تجذع مقدماً سناتها

أى نسقطه ( والشاة )  
المذكورة ( جذعة ضأن لها سنة ) ودخلت في الثانية ( وقيل ستة أشهر وألفية معز لها سنتان ) ودخلت في الثالثة ( وقيل سنة ) وما ذكر تفسير الجذعة والثنية سواء كانت من الضأن أم من المعز وقيل الاول فيهما واحد وكذا قائل الثاني وقيلبت الشاة الجذعة أو الثنية جلا لفظ على المقيد في الانحية ( والاصح انه مخير بينهما ) أى بين الضأن والمعز من غنم البهر ( ولا يتعين غالب غنم البلد ) والثاني يتعين الغالب منها فان استوى يتخير بينهما ولا يجوز العدول عن غنم البلد لا بخير منها قبية أو مثلاً ( و ) الاصح ( انه يجوز ) الذى أى جذع الضأن أو تمى المعز وان كانت الابل انما صدق الشاة على الذكر والثاني لا يجوز مطلقاً نظراً الى ان المراد الاثنى لما فيها من الهر والنسل والثالث يجوز على الابل الذكر دون الانثى والجامعة لها ولد ذكر ( وكذا بغير الزكاة ) الاصح انه يجوز ( من دون خمس وعشرين ) لانه يجوز عنها فعمادتها أولى والثاني لا يجوز البعير الناقص عن قيمة شاة في الخمس وشاتين في العشر وثلاث في الخمس عشر وتوارى بع في العشرين والثالث لا بد في العشرين حيوانين بعيرين أو شاتين أو بعير وشاة وفي الخمس عشر من ثلثة حيوانين في العشرين من أربع على قياس ما تقدم والبعير يطلق على الذكر والانثى وبإضافته المزيدة على المحرر الى الزكاة لا بد الاثنى بنت الحماض فافقوها كما قاله في شرح الهنيد هو الفرض في الخمس جميعه أو خمسة الباقى تطوع وجهان قال في الروضة

ولا ينقص بعده ولو بعد وجوده ( قوله لها سنة ) أى كاملة ولا يتحقق الا بالشروع في السنة الثانية لان أسنان الزكاة تحد يدية بمعنى أنه لا يغتفر النقص فيها الا في ضأن أجدع زعى مقدم أسنانه فيجزى قبل تمام السنة ( قوله ان لامها ) هو بعد الهززة من الاوان أى الزمان لانه المعتبر لا وجود الفعل وكلامه اطلاق الحماض على الواحدة والجامعة وعلى كل ففيه تجوز باطلاقها على الماخض لان الحماض أم الولادة في الواحدة كقوله تعالى فأجاءها الحماض ( فائدة ) ولد الناقة ان ولدت أو ان الولادة وهو من الربيع سمي الذى ذكر بعادوا الاثنى ربعة أو في غيرا وانه وهو الصيف سمي الذكر هبوا والاثنى هبوا اذا فطم عن الرضاع سمي فصلاً وفى كل ذلك يسمى حواراً الى تمام السنة ( قوله فولان ) أشهر هما الاول كفى رواية بطروقة الفحل وكذا رواية بطروقة الجمل بالجيم وصحفه قائل القول الثانى بالجمل بالخاء ويقال فى الذكر كراستحق أن يطرق الاثنى أو أن يركب ويحمل عليه ( قوله تجذع مقدماً سناتها ) أى تلقية وكذا الذكر ويقال لما طعن في السنة السادسة ثنى وثنية وفى التاسعة باذل لانه يذل نابه أى طلع وفى العاشرة باذل ومخلف وفيها بعدها باذل عام وعامين أو مخلف عام وعامين الى خمس ثم بعده يقال للذكر عود وللانثى عودة ثم بعده اذا كبر يقال للذكر غم وللانثى لحمه ثم بعده يقال ناب وشارف ( قوله والشاة ) قال العلماء فى ايجابها فرق بالمالك بعدم وجوب بعير كامل وبالفقهاء بدفع ضرر المشاركة بخمس بعير اعتباراً بوجوبه فى خمس وعشرين ( قوله المذكورة ) أى المخرجة عن الابل وكذا المخرجة عن الغنم كما يأتى وفى عدمها حساً أو شرعاً يجوز نه اخراج قديمها ( قوله وقيل ستة أشهر ) فالاصح أنها لا تجزى الا ان أجدعت كما مر ( قوله تفسير ) أى من حيث اللغة والاخذ مع المعز لا يجزى ( قوله حملاً لاطاق ) أى هنأى الزكاة على المقيد فى الانحية بجماع ان كلامهما عبادة تتعلق بالحيوان المقصود ( قوله من غنم البلد ) أى بلد المال ( قوله على الذكر ) أى فاهاً فى الشاة للوحدة لا للتأنيث ووجهه أنه لما سوح بالاخراج من غير الجنس سوح بالذكورة ( قوله بغير الزكاة ) استفيد من الاضافة أنه يجزى ابن الحماض اذا عدت الاثنى وكذا ابن اللبون ولو مع وجودها وكذا ما فوفه وانه تشتط أنوته اذا كان فى ابله اثنى كذا فى شرح الروض فتأمل ( قوله الاصح أنه ) أى بغير الزكاة يجزى قد يستفاد من الخلاف أنه بدل عن الشاة ولعلك اشتطت سلامته كفاى الشاة وان كانت ابه بمعيبة وقد صرح أيضاً فى شرح الروض بأنه اذا امتنع يطالب بالشاة فان دفع البعير قبل منه كذا قاله شيخنا الزيادى واعتمده والذى اعتمده شيخنا الرملى وصرح به فى شرحه أنه أصل ( قوله أو بد الاثنى الخ ) تقدم عن ثم بعد الحادى والعشرين وعلى رأى الاصطخري بعد العشرين اه موخها ( قوله ان قلنا الخ ) أى أما اذا قلنا بأنه شرط فى الوجوب فانه يجب شاة على القولين لتلف الاربعة قبل تعلق الوجوب بها ( قوله وطعنت فى الثانية ) أى فهى متصفة بذلك حتى طعنت فى الثالثة وقس الباقى ( قوله وما ذكر ) الحاصل أن سن الجذعة من الضأن والمعز على النصف من سن الثنية منهما ( قول المتن والاصح انه مخير ) أى لا تطلق الشاة فى الخبر وكما فى الانحية ومقابل الاصح يتعين الغالب اذا كان أعلى ( قول المتن وانه يجوز الذكر ) لا بشكل عليه لفظ الشاة فى الخبر لان التاء للوحدة لا للتأنيث وكفاى الانحية ويشترط أن تكون سليمة ولو كانت الابل مراضالاً نها وجبت فى القيمة لكونها من غير الجنس ( قوله نظراً الخ ) أى وكفاى الشاة فى أربع الغنم قال

الرافى

وعشرين) لانه يجوز عنها فعمادتها أولى والثاني لا يجوز البعير الناقص عن قيمة شاة في الخمس وشاتين

في العشر وثلاث في الخمس عشر وتوارى بع في العشرين والثالث لا بد في العشرين حيوانين بعيرين أو شاتين أو بعير وشاة وفي الخمس عشر من ثلثة حيوانين في العشرين من أربع على قياس ما تقدم والبعير يطلق على الذكر والانثى وبإضافته المزيدة على المحرر الى الزكاة لا بد الاثنى بنت الحماض فافقوها كما قاله في شرح الهنيد هو الفرض في الخمس جميعه أو خمسة الباقى تطوع وجهان قال في الروضة



الاصح ان جميعه فرض (فان عدم بنت مخاض) بان لم يملكها وقت الوجوب (فان لبون) وان كان أقل قيمة منها ولا يسقط تحصيلها (وللعيبه كعدومة) ففي حديث البخاري السابق فان لم يكن عنده بنت مخاض على وجهها وعنده ابن لبون فانه يقبل منه وليس معه شيء فان عدم ابن اللبون ايضا حصل ما شاء منها وقبل تعين بنت المخاض وفي شرح المهذب ان المقصود والمرهونة كالمعدومة ذكره القليري وغيره (ولا يكلف كريمة) عنده أي اخرجها واطلمها زيل لقوله صلى الله عليه وسلم لمعاذ حين بعثه عاملا اياك وكرائم أمواتهم رواه الشيخان (لكن تمنع) الكريمة عنده (ابن لبون في الاصح) لوجود بنت المخاض عنده والثاني يقول هي لعدم وجوب اخراجها كالمعدومة (ويؤخذ الحق عن بنت مخاض) عند فقدها فانه أولى من ابن لبون (لا) عن بنت (لبون) عندهما (٥) (في الاصح) والثاني يقيسه على

ابن اللبون عندهم بنت المخاض نظر الى ان زيادة السن جارية لفضيلة الانوثة وأجلب الاول بان زيادة السن في ابن اللبون توجب اختصاصه بقوة ورود الماء والشجر والامتناع من صفار السباع بخلافها في الحق فلا يوجب اختصاصه عن بنت اللبون بهذه القوة بل هي موجودة فيهما جميعا فليست الزيادة هنا في معنى الزيادة هناك فلا يلزم من جبرها هناك جبرها هنا وقوله الاصح عبر بدله في أصل الروضة بالذهب قال وبه قطع الجمهور وحكت طائفة فيه وجهين (ولو اتفق) فرضان في الابل (كأنني بعير) فرضها بحساب بنات اللبون خمس وبحساب الحقائق أربع (فالذهب لا يتعين أربع حقائق بل هن أو خمس بنات لبون) والتقديم يتعين

شرح الروض ما يخالف ذلك في ابن اللبون ويوافق التعليل السابق بقوله لانه يجوز عني فاعده ادونها أولى فقام له (قوله الاصح ان جميعه فرض) اعتمده شيخنا الرملي (قوله فان عدم بنت مخاض) أي في خمس وعشرين اذ لا يتوقف فيما دونها على فقدها كما تقدم والمراد عدمها وقت الاخراج على الاصح سواء تلفت قبل الحول أو بعده ولو بعد التمكن من اخراجها ولو ملكها بعد الحول تعينت وكذلك لو ملكها وارثه على المعتمد (قوله بان لم يملكها) أي فلا يشترط تعذر تحصيلها كما أشار اليه (قوله كالمعدومة) أي ان لم يقدر على تحصيلها من الغاصب بلا مشقة شديدة ولا على وفاء الدين المرهونة به وقد حل أو كان مؤجلا بخلاف قدرته على الرجوع في هبة ولده (قوله لكن تمنع ابن اللبون) أي وحقاؤه صعود وهبوط معها لا تنقي مع الجبران فهي بالنسبة لها كالمعدومة والحقني كاذ ولا يجوز أن ابن المخاض مطلقا وعلم ان القدرة على بنت المخاض لا تعينها فارق القدرة على نمن الماء في الطهارة والرقبة في الكفارة ببناء الزكاة على التخفيف (قوله والقديم يتعين الحقائق) أي سواء وجدت بماله وحدها أو مع بنات اللبون وان كان بنات اللبون أغبط فالطرق جارية مطلقا (قوله فان وجد بماله أحدهما) جملة ما ذكره الشارح من الصورتين الأولى والثانية وجود أحدهما بماله مع عدم وجود شيء من الآخر أو مع وجود بعضه المشار اليهما بقوله سواء لم يوجد أحدهما الثالثة عدم وجود شيء منهما المشار اليه بقول المصنف والا إلى آخره الرابعة وجودهما بماله المشار اليه بقول المصنف وان وجدتهما الخ الخامسة

الرافعي والوجهان مبنيان على ان الشاة هنا أصل أو بدل عن الابل اه وفيه نظر (قول المتن فان عدم بنت مخاض الخ) صرح في الروض بان عدمها معتبرا أيضا في اجزائه عن دون خمسة وعشرين (قوله بان لم يملكها الخ) اقتضى هذا الاطلاق وجوب الاخراج اذا كان يملكها خارجة عن النصاب كالمعدومة قال الاسنوي وهو متجه اه وقد يقال عدم وجوب الكرائم بما يمنع منه ويحجب بان المعدومة قد تكون غير كريمة (قوله ولا يكلف تحصيلها) أي ولا جبرانا لان زيادة السن تقابلها الانوثة واعلم ان دليل ذلك كتاب أبي بكر رضي الله عنه ففيه فان لم تكن عنده بنت مخاض على وجهها وعنده ابن لبون فانه يقبل منه وليس معه شيء وهذا التعليل سيأتي في كلام الشارح وكتبته قبل الاطلاع عليه (قول المتن والمعيبة كعدومة) لو قال والمعيب لا فادح كما علمنا غير خاص بهذه المسئلة (قوله وقيل تعين بنت المخاض) أي لان الابتداء في العدم كالا ابتداء في الوجود ووجه الاول انه اذا اشترى ابن اللبون صار واحدا مع فقد بنت المخاض ثم لا ينبغي ان له ان يترك التحصيل ويصعد الى بنت اللبون ياخذ الجبران نعم لو كان عنده ابن اللبون وبنت اللبون فاراد اخراجها مع أخذ الجبران امتنع (قول المتن ويؤخذ الحق) أي ولا جبران لان الجبران انما هو بين الاناث (قول المتن في الاصح) راجع لقوله لابن لبون (قوله والقديم الخ) هذا القديم جار سوا وجد السنان في ماله أم لا

الحقائق نظر الاعتبار زيادة السن أو لا بد ليس الترقى الى الجذعة التي هي منتهى الكمال في الاسنان ثم العدول الى زيادة العدد واستتيل في المهذب وغيره للجديد بما في نسخة كتابه صلى الله عليه وسلم بالصدقة فاذا كانت مائتين ففيها أربع حقائق أو خمس بنات لبون أي السنين وجدت أخت رواه أبو داود وغيره عن سالم بن عبد الله بن عمر انه قرأ من الكتاب ولم يذكر ما عله عن ابيه في جملة حديث الكتاب وقطع بعض الأصحاب بالجديد وحمل القديم على ما لا يوجد الا الحقائق ولم يصرح في الروضة كاصحابها بتصحیح واحد من الطريقين وصحح طريق القولين في الشرح الصغير وشرح المهذب فعلى القديم ان وجدت الحقائق عنده بصفة الاجزاء من غير نفاسة لم يجز غيرها والا تزل منها الى بنت اللبون أو صعد الى الجذاع مع الجبران قال في شرح المهذب وان شاء اشترى الحقائق (فان وجد) على المذهب الجديد (بماله أحدهما)

أخفمنه كما سبق في الحديث سواء علم بوجوده من الآخر شيء أم وجد بعضه اذ الناقص كالعدم وكذلك المعيب ولو كان الآخر أضعف لساكن لم يكف  
 محصيله (والا) أي وان لم يوجد بماله أحدهما (فله تحصيل ماشاء) منهما بشرأ أو غيره (وقيل يجب الاغبط للفقراء) كايجب اخراجه  
 اذ لو وجد في ماله كإسباني وله ان (٦) لا يحصل واحد منهما بل ينزل أو يصعد مع الجبران فان شاء جعل الحقائق أصلا وصعد الى

أربع جذاع فأخرجها  
 وأخذ أربع جبرانات وان  
 شاء جعل نبات اللبون  
 أصلا ونزل الى خمس نبات  
 مخاض فأخرجها ودفع  
 معها خمس جبرانات (وان  
 وجد هما) في ماله (فالصحيح  
 فعين الاغبط منهما للفقراء)  
 والمراد بهو بالساكن هنا  
 جميع المستحقين ولشهرتهم  
 يسبق اللسان الى ذكرهم  
 والثاني يتخير المالك  
 بينهما كإلوم يكونا عنده  
 (ولا يجزى) على الاول  
 (غيره) أي غير الاغبط  
 (ان دلس) المالك في  
 اعطائه (أو قصر الساعي)  
 في أخذه (والا فيجزى  
 والاصح) مع اجزائه  
 (وجوب قدر التفاوت)  
 فيه وبين الاغبط والثاني  
 يستحب فاذا كانت قيمة  
 نبات اللبون أربع مائة  
 وخمسين وقيمة الحقائق  
 وقد أخذت أربع مائة  
 فقدر التفاوت خمسون  
 (ويجوز اخراجه دراهم)  
 كاييجوز اخراج شقص به  
 (وقيل يتعين تحصيل  
 شقص به) وعلى هذا  
 يكون من الاغبط لانه  
 الاصل وقيل من المخرج

وجود بعض كل منهما المذكور بقوله لو وجدت ثلاث حقائق وأربع نبات لبون الخ السادسة وجود بعض  
 أحدهما دون شيء من الآخر المشار اليه بقوله ولو وجد حقتين فقط الخ (قوله أخفمنه) أي جواز اوله تحصيل  
 الآخر ويمتنع عليه الصعود والنزول وعليه يحمل قول من قال يتعين (قوله اذ الناقص) أي مع وجود تمام  
 الآخر (قوله أي وان لم يوجد أحدهما) أي لم يوجد شيء من أحدهما وكذلك لو كانا نفيسين لانه لا يلزمه اخراج  
 النفيس فهو كالعدم (قوله وصعد الخ) قال شيخنا الرمي وله النزول أيضا كما يدل عليه كلام المصنف الآتي  
 وشرح الروض وقال الاسنوي يمتنع النزول ووافقه شيخنا الزبدي قال لانه ان نزل الى نبات المخاض لزم  
 كثرة الجبران مع الاستغناء عنه وهو ممنوع كما صرح به في شرح الروض أو الى نبات اللبون فهي من أفراد  
 مامر لانه وجد بعض أحدهما بماله فتأمل (قوله ونزل الخ) وفي الصعود ما ذكر قبله (قوله تعين الاغبط)  
 ولو في مال محجور عليه (قوله كإلوم يكونا عنده) وفرق بعدم المشقة (قوله وجوب قدر التفاوت) أي ان  
 كان والا فلا شيء كما قاله الرافعي (قوله وعلى هذا) وكذا على الاول اذا اختار الشقص ولو أخرجها كلها ووقع  
 قدر الواجب فرضا للباقي تطوعا وفارق مامر لانه هناك بدل وأصل (قوله وقيل من المخرج) أي بقدر  
 ما يساوي الاغبط (قوله خمسة اسباع بنت لبون) لان قيمتها تسعون كما سر (قوله نصف حقه) لان قيمتها  
 مائة كما تقدم (قوله والاصح في الروضة) هو المعتمد

(قول المتن أخذ) أي وليس هنا صعود ولا هبوط (قوله وله ان لا يحصل) هو مفهوم من قول المنهاج فله  
 تحصيل ماشاء (فرع) لو كان له نبات لبون مثلا ولو كنهها جارية في ملك ولده بتملك من أيه لم يكف  
 الوالد الرجوع فيها (قوله وصعد الى أربع جذاع) له أيضا أن يجعلها أصلا وينزل الى أربع نبات لبون مع دفع  
 الجبران كان له ان يجعل نبات اللبون أصلا ويصعد الى خمس حقائق مع أخذ الجبران ويمتنع ان يرتقي  
 من نبات اللبون الى الجذاع أو ينزل من الحقائق الى نبات المخاض لكثرة الجبرانات مع امكان التقليل  
 وقولي له أيضا ان يجعلها الى قولي مع أخذ الجبران لم أره مسطورا في سوى شرح الارشاد لا كمال المقسمي  
 والتمى ينقدح في نفسى اشكاله ومنعه الا ان يساعده نقل ووجه الاشكال أن من حصل أحد الصنفين صار  
 واجدا للواجبة فكيف يأخذ مع ذلك جبرانا أو يعطيه ثم رأيت في شرح البهجة لشيخنا التصريح بما قلته  
 فله الحد ثم رأيت البلقيني بحث الجواز في الشق الاول دون الثاني وهو ظاهر (قوله للفقراء) أي سواء  
 كانت القبضة من حيث زيادة القيمة أو من حيث مسيس الحاجة الى الارتفاق بالجل كالحقائق والحاصل انه  
 ينظر الاغبط مراعيًا في ذلك مصلحة الفقراء به عليه الرافعي رحمه الله عند الكلام على ايجاب التفاوت  
 ونبه أيضا على ان محل ذلك اذا كانت القبضة تقتضي زيادة في القيمة والا فلا يجب تفاوت (قوله والثاني  
 يتخير) أي كافي الجبران وكافي الصعود والنزول ورد بان الجبران في التمة مخبر فيه كالكفارة وبان للمالك  
 مندرجة عن الصعود والنزول بان يحصل القرض لكنه خير فبقائه كي لا يكلف الشراء فوكل الامر الى خبرته  
 (قول المتن والا فيجزى) للشقة في الرد (قوله مع اجزائه) ولذا قل بعضهم المراد بالاجزاء الحسابان  
 لا الكفاية (قوله والثاني يستحب) لان المخرج محسوب (قول المتن ويجوز اخراجه دراهم) لان القرض  
 منه جبر القرض فكان كالجبران ولان القيمة قد تنجب كالتعنت الشاة الواجبة في الابل وكالتعنت بنت  
 المخاض مع ابن اللبون فلم يجدهما في ماله ولا بالتمن (قوله كما يجوز اخراج شقص به) يريد بهذا ان القائل  
 بالاول يجوز الثاني بخلاف العكس كما يفهم من قوله وقيل يتعين (قوله وعلى هذا الخ) كذا على الاول فيما يظهر

(قوله)

لثلاث قبض وقيل يتخير بينهما في المثال المتقدم يخرج خمسة اسباع بنت لبون وقيل نصف

حقوقيل يتخير بينهما لو صرف ذلك للساعي وفي اخراج الدراهم قيل لا يجب صرفها اليه لانهما من الاموال الهاهنة والاصح في الروضة  
 وجوب صرفها اليه لانهما جبران الظاهر قوما ادهم بالدراهم

فصل في كسر جمعهم ولكثرة استعماله تجري على اللسان قال في شرح المهذب على استحباب التفاوت له ان يفرقه كيف شاء ولا يتعين لاستحبابه الشقص بالانفاق (تمه) لو وجد ثلاث حقايق وأربع بنات لبون بخيرين ان يدفع الحقايق مع بنت اللبون وجبران وبين ان يدفع بنت اللبون مع حققة يأخذ جبرانا وله دفع حققة مع ثلاث بنات لبون وثلاث جبرانات في الاصح ومقابلته ينظر الى بقاء بعض الفرض عند موثرة الجبران ولو وجد حقتين فقط فله ان يخرجهما مع جذعتين ويأخذ جبرائين وله ان يخرج خمس بنات مخاض بدل بنت اللبون مع خمس جبرانات ولو وجد ثلاث بنات لبون فقط فله اخراجهن مع (٧) بنتي مخاض وجبرائين وله ان

يخرج أربع جذعات بدل الحقايق ويأخذ أربع جبرانات كذا ذكر البغوي الصورين وطرد الرافعي الوجه السابق في الشق الثاني منه ببقاء بعض الفرض عنده وكثرة الجبران ولو أخرج عن المائتين حقتين وبنتي لبون ونصفا لم يجز للتشقيص ولو ملك أربع مائة فعليه ثمان حقايق أو عشر بنات لبون ويعود فيها جميع ما تقدم من الخلاف والتفريع ولو أخرج عنها أربع حقايق وخمس بنات لبون جاز لان كل مائتين أصل وقيل لا يجوز لتفريق الفرض (ومن لزمه بنت مخاض فقدمها وعنده بنت لبون دفعها وأخذ شاتين أو عشرين درهما أو) لزمه (بنت لبون فقدمها دفع بنت مخاض مع شاتين أو عشرين درهما أو) دفع (حققة وأخذ شاتين

(قوله نقد البلد) أي ولو غير دراهم كعروض (قوله خمس بنات مخاض الخ) وليس له دفع أربع بنات مخاض بدل الحقايق مع ثمان جبرانات لكثرة الجبران مع عدم الحاجة اليه كما مر (قوله مع بنتي مخاض الخ) أومع حقتين ويأخذ جبرائين (قوله الصورين) ومما حقتان فقط أو ثلاث بنات لبون فقط (قوله الوجه السابق) وهو المذكور بقوله ومقابلته ينظر الخ (قوله في الشق الثاني فيها) وهو المنار إليه بقوله في الصورة الاولى وله ان يخرج خمس بنات لبون وفي الثانية وله ان يخرج أربع جذعات (قوله للتشقيص) فلأخرج الثالثة كاملة جاز لعدم التشقيص وفارق عدم اجزاء كسوة خسة واطعام خسة في كفارة اليمين للنص فيها على عدم اجزاء ذلك مع التطوع هنا بالزائد (قوله لان كل مائتين الخ) فلو صرحوا بان نصف كل من الحقايق وبنات اللبون عن مائتين فهل يبطل الاخراج أو يلغى التصريح راجعه وانظره مما سيأتي في الجبران (قوله والدرهم النقرة) أي الفضة الاسلامية والمعتبر فيها الوزن وقال شيخنا المراد بها المضروبة وفيه نظر (قوله الخالصة) فان غلبت المعاملة بالمغشوشة وجب منها ما خالصه قدر الواجب (قوله فقدمها) أي وعدم ابن اللبون أيضا لانه مقامها بالنص (قوله الا ان لا يطلب جبرانا) قال شيخنا الرمي قال الزركشي ولا يقع الزائز كافة لان زيادة السن يقع الجبران في مقابلتها وهو هنا عشرة أجزاء من ستة وأربعين جزءا وكذا

(قوله نقد البلد) أي لا خصوص الدرهم وهي الفضة (قوله ان يفرقه) الضمير فيه راجع للتفاوت من قوله على استحباب التفاوت (قوله تمه) بهذه التمه يعلم ان المسئلة خمسة احوال وجود أحد السنين فقد هما وجودهما وجود بعض من كل منهما وجود بعض من أحدهما فالثلاث الاولى سبقت في المتن والاخيرتان في التمه (قوله وبين ان يدفع الخ) منه تستفيد انه لو كان عنده ثلاث بنات لبون وحقتان جاز له اخراج ذلك مع أخذ جبرائين (قوله وله دفع حققة الخ) سكت على دفع بنت لبون مع أربع حقايق وأخذ الجبران فانه متمتع فيها يظهر لان الأربع حقايق فرضه فيخرجها فقط بلا جبران (قوله الصورين) المراد بهما قوله وله ان يخرج خمس بنات مخاض الخ وقوله وله ان يخرج أربع جذعات الخ (قول المتن فقدمها) أي من ماله (قول المتن دفعها) قال العراقي أي ان اراد له تحصيل بنت المخاض وقوله وعنده بنت لبون ليس بشرط فله تحصيلها ولو وجد ابن اللبون فليس له ان يخرج بنت اللبون ويطلب الجبران اه بمعناه واعلم انهم قالوا لو كان واجبه بنت المخاض فلم يجدها ولا ابن اللبون في ماله ولا بالثمن دفع القيمة وقضية كلامهم هنا ان شرط ذلك ان لا يكون عنده بنت لبون ثم رأيت العراقي في النكت قال لعل دفع القيمة اذا فقد سائر أسنان الزكاة (قول المتن شاتين أو عشرين درهما) الحكمة في ذلك ان الزكاة تؤخذ عند المياة غالباً وليس هناك حاكم ولا مقيم يضبط ذلك بقيمة شرعية كصاع المصراة والفطرة ونحوهما (قوله تخفيفا) أي كي لا يكلف الشراء لمشتقته (قوله في الصعود) أي ليدفع معيبا قال الاسنوي وقضية تعليلهم الجواز اذا دفع سليما وان كان

أو عشرين درهما) روى ذلك في المسئلتين البخاري عن أنس في كتاب أبي بكر السابق ذكره وصفت الشاة ما تقدم في شاة الخمس والدرهم هي النقرة قال في شرح المهذب الخالصة والشاتان أو العشر ودرهما هو مسمى الجبران الواحد وقوله فقدمها أي في ماله احتراز عما لو وجدها فيه فليس له النزول وكذا الصعود الا أن لا يطلب جبرانا لانه زاد خيرا كما ذكره في المائتين (واختيار في الشاتين والدرهم له اقفا) ساعيا كان أو مالا كما هو ظاهر الحديث المذكور (وفي الصعود والنزول للمالك في الاصح) لانها مشراعت تخفيفا عليه ومقابلته للساعي لن دفع للمالك غير الاغبطان دفع الاغبط لزم الساعي أخذه قطعا (الا أن تكون ابله معيبة) بمرض أو غيره فلا خيار له في الصعود لان الواجب محبب والجبران للتفاوت

عن السليمين وهو فرق التفاوت بين الميعين فإذا أراد النزول ودفع الجبران قبل لانه تبرع بزيادة (وله صعود درجتين وأخذ جبرائين ونزول درجتين مع) دفع (جبرائين بشرط تعذر درجة في الاصح) كان يعطى بدل بنت المخاض عند فقدها وقد بنت اللبون حقها يأخذ جبرائين أو يعطى بدل الحققة عند فقدها وقد بنت اللبون بنت مخاض ويدفع جبرائين وجه الاشتراط النظر الى تقليل الجبران ومقابله يقول القرني للوجود ليست واجبة فوجودها كعدمها ولو صعد مع وجودها ورضى بجبران واحدا جاز بلا خلاف ولو تعذرت درجة في الصعود ووجدت في النزول كان لزمه بنت لبون فلم (أ) يجدها ولا حققة ووجدت بنت مخاض ففي اخراج الجدعة وجهان أحدهما في شرح المهذب

الجواز وله الصعود والنزول ثلاث درجات بشرط تعذر درجتين في الاصح كما صرح به في شرح المهذب بان يعطى بدل الجدعة عند فقدها وقد الحققة وبنت اللبون بنت مخاض مع ثلاث جبرائات أو يعطى بدل بنت المخاض الجدعة عند فقد ما بينهما يأخذ ثلاث جبرائات (ولا يجوز أخذ جبران مع ثنية) بدفعها (بدل جدعة) عليه فقدها (على أحسن الوجهين) لان الثنية وهي أعلى من الجدعة بسنة ليست من أسنان الزكاة (قلت الاصح عند الجمهور الجواز والله أعلم) كافي سائر المراتب ولا يلزم من اقتفاء أسنان الزكاة عن الثنية بطريق الاصلية اقتفاء نيابتها فان دفعها ولم يطلب جبرائا جاز قطعاً لانه زاد خبراً (ولا يجزى وفاة وهشة دراهم) جبران واحدا لانه خلاف ما تقدم

لأخرج بنت لبون عن خمسة وعشرين بدلا عن بنت مخاض يكون الواجب خمسة وعشرين جزءاً من ستة وثلاثين جزءاً أو المتطوع الباقي وهو أحد عشر جزءاً من ستة وثلاثين جزءاً وأقره عليه وقد ينافيه ما مر عنه في ان بنت المخاض المأخوذة عن الشاة تقع كلها فرضاً لأن يفرق كما مر فراجع (قوله بين السليمين) أي من السنين اذ السن الواحد لا جبران فيه (قوله فان أراد الخ) منه يعلم أن منع الصعود قبله فيها يدفع معيبة ليأخذ جبرائا فلا يجوز ان رأى فيه الساعي مصلحة خلافاً للسنوى فلا يدفع سليمة وأخذ جاز كقوله السنوى وخرج بخيرة المالك ومثله ولي التيمم المستحقون فلا خيار لهم وان انحصروا كما اعتمد شيخنا الرملي وشملت خيرة المالك ما لو أخذ الساعي الجبران أو دفعه فتقييد الروض بالاول مردود (قوله أحدهما) هو المعتمد (قوله الصعود والنزول) أي أحدهما ويجوز جمعها كالأول لانه بنت لبون فعدمها فلا دفع بنت مخاض وحققة ولا جبران قاله شيخنا (قوله ليست من أسنان الزكاة) فكان كدفع فصل عن بنت مخاض مع دفع جبران وعلى مصحح المصنف يفرق بأن الجدعة تجزى في الانحية (قوله لانه خلاف ما تقدم في الحديث) وانما جاز مع رضا المالك الاخذ لانه ساع محقق وهذا رد قول ابن حجر ان الشارع اذا خبر بين خصلتين يمتنع اختراع خصلة ثالثة كافي اطعام خمسة وكسوة خمسة في الكفارة (قوله أَرْضَى) أي المالك بالتفريق جاز له الاخذ وهو المعتمد ولا عبرة برضا الساعي ولا المستحقين وان انحصر (قوله نظر الخ) أي جلا على ذلك فلو قصده التبعض لم يضرب قال بعضهم ولو صرح بالتبعض بطل الاخراج وفيه نظر فراجع (قوله تبيع) سمي بذلك لانه يتبع أمه في المرمى أو لان قرنه يتبع اذنه أي يساويها ويجزى عنه تبعة بالاولى اطلاق المتهاج يقتضي المنع اهـ (فرع) لو كان عنده بنت مخاض وهي كريمة لم تمنع الصعود وان منعت اخراج ابن اللبون (قول المتن في الاصح) يرجع لقوله بشرط (قوله في الصعود) مثله لو تعذرت في النزول ووجدت في الصعود كان كان واجبه الحققة فلم يجدها ولا بنت اللبون له أن ينزل الى بنت المخاض مع وجود الجدعة (قوله والنزول ثلاث درجات) قلت والقياس جواز النزول الى أربع بناء على ترجيح النووي الآتي كان يصعد من بنت المخاض الى الثنية عند تعذرها بينهما (قوله ليست أسنان الزكاة) فكان ذلك كالأخرى خرج عن بنت المخاض فصلا مع دفع الجبران وعلى ما صححه النووي رحمه الله يحتاج الى الفرق ولعل اعتبار الشارع لها في الانحية (قول المتن قلت الاصح عند الجمهور الخ) هل يجوز أن يدفع بدل الجدعة مثلاً بنت لبون أو حقتين وبأخذ الجبرائين بل يكون ذلك أولى بالجواز من الثنية لانه ليست من أسنان الزكاة بخلاف ما ذكر محل نظر ثم ذكر لي أن المسئلة منقولة في الدمري وانه ذكر فيها اذا خرج ذلك من غير جبران وجهين أحدهما يجزى والثاني لانه في الواجب معنى ليس في المخرج قلت والاول قياس ما قالوه من اجزاء التبعية عن المسئلة (قوله لانه خلاف ما تقدم) أي وكما لا يجوز في الكفارة ان يطعم خمسة ويكسو خمسة وهذا بخلاف المسئلة الآتية فانها كالاطعام عن كفارة والكسوة عن أخرى

(قول)

في الحديث فان كان المالك أخذاً ورضى بالتفريق جاز لان الجبران

حقه وله اسقاطه (ونجزي شاتان وعشرون) درهما (جبرائين) من المالك أو الساعي نظر الى ان الشاتين لواحد والعشرين لآخر وقال في فرح المذهب لو توجه جبرانان على المالك أو الساعي جاز أن يخرج عن أحدهما عشرين درهما وعن الآخر شاتين ويجبر الآخر على قبوله وكذا لو توجه ثلاث جبرائات فخرج عن أحدها شاتين وعن الآخرين أربعين درهما أو عكسه جاز بلا خلاف (و) لاشئ (في) البقر حتى تبلغ ثلاثين ففيها تبيع (ابن سنة) وطعن في الثانية وقيل سنة اشهر (تم في كل ثلاثين تبيع)

وكل أربعين سنة طاستان) وطعت في الثالثة وقيل سنة روى الترمذي وغيره عن معاذ قال بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى اليمن فأمرني أن أخذ من كل أربعين بقرة سنة ومن كل ثلاثين نبيعا ومعه الحاكم وغيره والبقرة تنفع على الذكر والاتي في سنتين نبيعان وفي سبعين نبيع ومسته وفي ثمانين مستتان وفي تسعين ثلاثة أتبعه وفي مائة مستنة ونبيعان وفي مائة وعشرة مستتان ونبيع وفي مائة وعشرين ثلاث مستات وأربعة أتبعه وحكمها حكم بلوغ الأبل مائتين في جميع ما تقدم من الخلاف والتفريع (و) لاشئ (في النعم حتى تبلغ أربعين فشاة) أي فيها شاة (جذعة ضأن أو ثنية معز) وسبق بيانها (وفي مائة واحدة) (٩) وعشرين شان ومائتين وواحدة

ثلاث وأربعمائة أربع نهي في كل مائة شاة) روى البخاري عن أنس في كتاب أبي بكر السابق ذكره وفي صدقة النعم في سائتها إذا كانت أربعين إلى عشرين ومائة شاة فإذا زادت على عشرين ومائة إلى مائتين ففيها شانان فإذا زادت على مائتين إلى ثلثمائة ففيها ثلاث شياه فإذا زادت على ثلثمائة ففي كل مائة شاة فإذا كانت سائة الرجل ناقصة عن أربعين شاة واحدة فليس فيها صدقة الآن يشاء ربها

(فصل في ان اتخذ نوع الماشية) كان كانت ابه كلها أرحبية أو مهرية أو بقره كلها جواميس أو هرايا أو غنمه كلها ضأن أو معزا (أخذ الفرض منه) وهذا هو الأصل (فلو أخذ من ضأن معزا أو عكسه جزئي الأصح بشرط رعاية القيمة) بأن تساوى ثنية المعز في القيمة جذعة الضأن وعكسه وهذا نظر إلى اتقاق

قال الزركشي ولد البقرة يسمى بعد الولادة عجلا فإذا طعن في الثانية سمي جذعا وجذعة أي ويسمى نبيعا ونبيعة فإذا طعن في الثالثة فهو ثني وثنية فإذا دخل في الرابعة فرابع ورابعة فإذا دخل في السادسة فضالغ ثم يقال ضالغ عام وضالغ عامين وهكذا (قوله مستنة) ولا يجوز عنهما مسن ويجزى عنها نبيعان وسميت بذلك لتكامل أسنانها وقال الأزهرى طالع أسنانها وجعها مسنات فصحيحا ومسنان تكسيرا ولا جبران في غير الأبل لعدم وروده كما سيذكره (قوله الآن يشاء ربها) أي ففيها صدقة مندوبة لتعلقها بمشيئته (فصل في كيفية إخراج الزكاة) (قوله ان اتخذ نوع الماشية) وان اختلف مكانها (قوله أرحبية) بالراء والحاء المهملتين نسبة إلى أرحب قبيلة من همدان والمهرية بفتح الميم والهاء نسبة إلى مهره اسم قبيلة أيضا والمجيدية بضم الميم والجيم نسبة إلى خل يقال له مجيد وقال الدميري منسوبة إلى المجيد وهو الشرف وهي دون المهرية والعرباب أبل العرب والبخاني أبل الترك ولها سنامان (قوله أخذ الفرض منه) ولا يجب مراعاة الأجود والأغبط وخرج بالنوع الصفة فيجب فيها مراعاة الأغبط (قوله جزما) وفارق جريان الخلاف في النعم تمايز ذات الضأن عن المعز وكذا البقر (قوله ومعلوم الخ) جواب عن سكوت المصنف عنه بناء على محله المرجوح (قوله فلا يجوز الخ) هو بحث للشارح والمعتمد خلافه وعليه بفارق المعز عن الضأن مع نقص القيمة المعلوم بأن زيادة السن في المعز جائزة (قوله ولم يصرحوا الخ) قال شيخنا هذا ممنوع فقد صرح ابن حجر بأن الخلاف في النعم جار في البقر وبأن الدعوى أن قيمة الجواميس دون قيمة العرباب دائما ممنوعة أيضا (قوله كضأن) هو جمع مفردة ضائن للذكر وضائنة للأنثى وكذا المعز (قوله يخرج الخ) يفيد

(قول المتن وكل أربعين) منها الأربعون الأولى وقوله مستنة تسمى ثنية أيضا (قوله وحكمها الخ) قال أصحابنا رحمهم الله ولا جبران في البقر والنعم لعدم وروده قال في الكفيلة بل عليه التحصيل وأخراج الأعلى كما قاله الماوردي وغيره اه أقول قضيته عدم العدول إلى القيمة ويشكل عليه العدول إليها عند فقد بنت الحاض وابن اللبون

(فصل في ان اتخذ الخ) (قوله أرحبية أو مهرية) اعلم أن الأبل العرباب هي أبل العرب ويقال لها البخاني وهي أبل الترك ولها سنامان ثم أن أبل العرب منها الأرحبية نسبة إلى أرحب قبيلة من همدان ومنها المهرية نسبة إلى مهر بن حيدان أبو قبيلة ومنها المجيدية نسبة إلى خل يقال له مجيد وهي دون المهرية (قول المتن أخذ الفرض منه) لو اتخذ النوع ولكن اختلفت الصفة ولا نقص أخذ الأغبط كما سلف في الحقائق وبنات اللبون (قول المتن عن ضأن معزا) الضأن جمع مفردة ضائن للذكر وضائنة للأنثى والمعز جمع مفردة معاز للذكر ومعزة للأنثى (قول المتن من الأكثر) وإن كان لاحظ خلافه اتباع الأقل لا أكثر لأن النظر إلى كل نوع بما يشق (قوله وقيل بتخير المالك) مقابل قول المتن فلا غبط (قول المتن ماشاء) بحث ابن الصباغ أن يكون المأخوذ من أعلى الأنواع أي مع مراعاة التقسيط كما لو اقتسمت الماشية إلى صحاح ومراس وأجاب

(٢ - (قيلوبى ومهمره) - ثاني)

أشرف منه بخلاف العكس وقولهم في توجيه الأول كالمهرية مع الأرحبية يدل على جواز أخذ أحدهما عن الأخرى جزما حيث تساويا في القيمة ومعلوم أن قيمة الجواميس دون قيمة العرباب فلا يجوز أخذها عن العرباب بخلاف العكس ولم يصرحوا بذلك ولا جبران في ذكاة البقر والنعم لعدم وروده فيها (وان اختلف النوع) كضأن ومعز من النعم وأرحبية ومهرية من الأبل وعرباب وجواميس من البقر (ففي قول يؤخذ من الأكثر فإن استويا فلا غبط) للفقرام وقيل بتخير المالك (والأظهر أنه يخرج ماشاء مقسطا عليهما بالقيمة فإذا كان



أي يوجد (ثلاثون عنزا) وهي أتي المر (وعشر نجات) من الضأن (أخذ عنزا ونهضة بقيمة ثلاثة أرباع عذرة بع نهضة) وفي عكس الصورة بقيمة ثلاثة أرباع نهضة مع عذرة على القول الأول يؤخذ في الصورة الأولى ثنية معزوفى الثانية جذعة ضأن ولو كان له من الأبل خمس وعشرون خمس عشرة أرحبية وعشرة مهرية أخذ منه على القول الأول بنت مخاض أرحبية وعلى الثاني بنت مخاض أرحبية ومهرية بقيمة ثلاثة أخماس أرحبية وخمسة مهرية ولو كان له من البقر العراب ثلاثون ومن الجواميس عشرة أخذ منه على القول الأول مسنة من العراب وعلى الثاني فيما يظهر مسنة مها بقيمة ثلاثة أرباع مسنة منها ور بع جاموسة (ولا تؤخذ مريضة ولا معيبة) بماترده في البيع (الامن مثلها) أي من المريضات أو (١٠) المعيبات ويكنى مريضة متوسطة ومعيبة من الوسط وقيل تؤخذ من الخيار

ان الخيرة للمالك فلاخذ بعده بمعنى الاعطاء أو بمعنى أخذ الساعي مادفع له المالك (قوله فيما يظهر) أي بناء على ما بحثه ولا (قوله ولا معيبة) هو عطف عام بعد خاص (قوله ذكورا) خرج الخنثى فتجب أتي بقيمة خنثى ولا تجزئ خنثى لا احتمال ذكوره وأنوته الباقي (قوله بسنها) صريح في أنه يؤخذ ابن مخاض عن خمس وعشرين ذكورا وإن كانت أكبر سنانه فإن المخاض من اسنان الزكاة وفيه مخالفة لقولهم فيها من ان اضافة البعير الى الزكاة تفيد أنوته ولقوله وعلى هذا الخ اذا الواجب في ستة وثلاثين ذكورا ابن لبون وان كانت أكبر سنانه لانه يسن الا تقي المأخوذة عن ذلك العدد لولم تكن ذكورا والنسبة الآتية المذكورة في كلام الشيخين تقتضي أن ابن اللبون في خمس وعشرين أصل لا بدل عن بنت المخاض والا فلا فائدة لها فراجع ذلك (قوله أما الغنم فيؤخذ عنها الذكرا قطعا) قال العلامة البرلسي أي بالتقسيم صرح به في الروض والتصحيح وغيرهما انتهى وفيه نظر فتأمل (قوله كالتمحضة أنا) أي من حيث الأنوثة ويعتبر كون المأخوذة عن الاناث أكثر قيمة من المأخوذة عن المنقسم (قوله وفي الصغار) وهو في المعز واضح وفي غيره

الرافعي بأن النهي ورد عن أخذ المراض بخلاف هذا (قول المتن أخذ) لو عر بالاعطاء كان أولى ليفيد أن الخيرة للمالك لكن قول المنهاج والظاهر انه يخرج ما شاء يفيد ان الخيرة للمالك (قول المتن بقيمة الخ) ضابط ذلك في هذا وأمثاله الآتية أن يكون نسبة قيمة المأخوذة الى قيمة جميع نصابه كنسبة المأخوذة الى ذلك النصاب (قول المتن ولا تؤخذ مريضة الخ) أي لقوله تعالى ولا تجموا الخبث منه تنفقون والمراد بالخبث الردى لا الحرام لقوله تعالى ولستم باخذيه الا أن تمضوا فيه ومن الأدلة أيضا قوله صلى الله عليه وسلم لا تؤخذ في الصدقة هرة ولا ذات عوار ولا تبس الغنم والحوار العيب بفتح العين أفصح من ضمها ثم هذا الحديث محمول على الغالب من كون المال فيه صحيح ومعيب فلا ينافي أخذ المعيب من مثله (قوله بماترده في البيع) أي فتجزئ الحامل وان لم تجزئ في الأنحية (قوله يؤخذ عنها الذكرا) كأن ضابطه حينئذ اعتبار أقل مجزئ في خمسة وعشرين (قوله بسنها) الضمير فيه راجع لقوله أتي (قوله والثاني المنع) أي لان النص ورد بالاناث فكيف التحصيل (قوله قطعا) وجهه عدم نص الشارع فيها على الا تقي بخلاف غيرها (قوله لا يؤخذ الخ) أي بالتقسيم صرح به في الروض والتصحيح وغيرهما (قول المتن وفي الصغار الخ) دليله ودليل نحوه مما سلف قوله تعالى خذ من أموالهم صدقة ويخص مسئلتنا قول أبي بكر رضي الله عنه والله لو منعوا مني عناقا كانوا يؤدونه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم لقائلهم عليه (قوله من الثلاث) يتصور أيضا بغير ذلك لكن في المعز والبقر لان واجبا ماله سنتان كذا ذكره الاسنوي ومراده في البقر ان يبلغ قسرا يكون

ولو اقسمت الماشية الى صحاح ومراض وأولى سليمة ومعيبة أخذت صحيحة وسليمة بالقسط ففي أربعين شاة نصفها صحاح ونصفها مراض بقيمة كل صحيحة دينار وكل مريضة دينار تؤخذ صحيحة بقيمة نصف صحيحة ونصف مريضة بما ذكره ذلك دينار ونصف وكذا لو كان نصفها سليما ونصفها معيبا كما ذكر (ولا) يؤخذ (ذكر الا اذا وجب) كابن لبون في خمس وعشرين من الأبل عند فقد بنت المخاض وكالتبعية في البقر (وكذا لو تمحضت ذكورا) وواجبها في الأصل أتي يؤخذ عنها الذكرا بسنها (في الاصح) وعلى هذا يؤخذ في ست وثلاثين من الأبل ابن لبون أكثر قيمة من ابن لبون يؤخذ في خمس وعشرين منها ثلاثا

يسوى بين النصابين

ويعرف ذلك بالتقويم والنسبة فإذا كان قيمة المأخوذة في خمس وعشرين درهما يكون قيمة المأخوذة في ست وثلاثين اثنين وسبعين درهما بنسبة زيادة الست وثلاثين على الخمس والعشرين وهي خسان وخمس خمس والثاني المنع وعلى هذا تؤخذ أتي دون قيمة المأخوذة من محض الاناث بأن تقوم الذكور بتقديرها أنا والاتي المأخوذة عنها وتعرف نسبة قيمتها من الجملة ثم تقوم ذكورا وتؤخذ أتي قيمتها ما تقتضيه النسبة أي فإذا كانت قيمتها أنا ألفين وقيمة الا تي المأخوذة عنها خمسين وقيمته ذكورا ألفا أخذ عنها أتي قيمتها خمسة وعشرون والوجهان في الأبل والبقر أما الغنم فيؤخذ عنها الذكرا قطعا وقيل على الوجهين والمنقسمة من الثلاث الى الذكور والاناث لا يؤخذ عنها الا الاناث كالتمحضة أنا (وفي الصغار صغيرة في الجدي) كان مات الامهات عنها من الثلاث فيبني حولها على حولها كاسباني والقديم لا يؤخذ عنها الا كبيرة لكن دون الكبيرة المأخوذة عن الكبار في القيمة وحكي الخلاف وجهين أيضا



وعلى الاول يجتهد السامع في غير الغنم ويحترز عن التسوية بين القليل والكثير فإخذ في ست وثلاثين فصلا فوق المأخوذ في خمس وعشرين وفي ست وأربعين فوق المأخوذ في ست وثلاثين وعلى هذا القياس (١١) ولوا تقسمت الماشية الى صغار

وكبار فقياس ما تقدم وجوب كبيرة في الجديد وفي القديم تؤخذ كبيرة بالقسط (ولا) تؤخذ (ربى) وأكولة) وهما كافى الحرر وغيره الحديثة العهد بالتاج والمسمنة لالا كل (وحامل وخيار الا برضا المالك) بذلك والربى يطلق عليها الاسم قال الزهرى الى خمسة عشر يوما من ولادتها والجوهري عن الاموى الى شهرين وحكى خلافا في أنها تنخص بالعز أو تطلق على الضأن أيضا قال وقد تطلق على الابل قال غيره والبقر (ولو اشترك أهل الزكاة في ماشية) نصاب بشرأ وأرث وأغيره (زكيا كرجل) واحد (وكذا لو خلطوا بحجورة) لكن (بشرط ان لا تحبز) ماشية أحدهما عن ماشية الآخر (في المشرع) أى موضع الشرب بان نسقى من ماء واحد من نهر أو عين أو بئر أو حوض أو من مياه متعددة (والمسرح) الشامل للرعى أى الموضع الذى تسرح الهم لتجتمع ونساق الى المرعى والموضع الذى ترمى فيه لانهما مسرحة

بموت الامهات كاذ كره وحمل اجزاء الصغيرة ان كانت من الجنس أما الشاة المأخوذة عن الابل الصغار فيعتبر كونها تجزى عن الكبار (قوله في غير الغنم) أما الغنم فالعبرة فيها بالعدد من غير نظر الى تسوية بين قليل وكثير (قوله وجوب كبيرة) أى مع رعاية القيمة كاعلم من القياس وان لم توفى نعم بنافعة كذا في المنهج ولعله فيما لو تعدد ما يخرج من نفقت قيمة ما أخرجه من الصحاح عن الواجب فيكمل بجزء من مريضة ولو غير متوسطة لان التوسط انما يعتبر اذا انقرضت فتأمل ومعنى رعاية القيمة عن الجديد ان تعرف قيمة الكبيرة منها لو كانت كلها كبيرا أو قيمة الصغيرة منها لو كانت كلها صغارا ويؤخذ كبيرة تساوى ما ينقص كلا منهما كما صرف الضأن والمزروع على القديم باعتبار نسبة قيمة المأخوذة عن جلة الكبار مع قيمة المأخوذة عن الصغار فافهم (قوله ربي) بضم الراء وتشديد الموحدة المفتوحة سميت بذلك لانها تربي ولدها وجمعها ربات ومصدرها ربات بالكسر ولو كانت ماشيتها كلها كذلك أخذ منها كاعلم (قوله وخيار) هو من عطف العام (تنبيه) علم بما ذكر أن عيوب الزكاة خمسة المرض والعيب والله كورة والصغر وروادة النوع ولو كانت ماشيته كلها خيارا أخذ منها الخيار الا الحامل فلا تؤخذ وان كانت ماشيتها كلها حوامل فان رضى بدفعها جاز أخذها هنا وان لم تجزى في الانحية ولو دفع المالك الخيار عن غيره ففسن (قوله نصاب) خرج به دون النصاب فلا عبرة به الا ان كان لاحدهما نصاب آخر أو ما يتم به النصاب فتزومه وحده فلو كان لكل من اثنين عشرون شاة فخطاها الا شاتين فلا خلطة ولا زكاة الا ان كان لاحدهما عشرون أخرى أو أكثر فتزومه الزكاة وحده (قوله ونساق الخ) ولا بد من اتحاد المرينهما أيضا وكذا المثل الذى توقف فيه عند اعادة سقيها أو تنحى اليه ليشرب غيرها وما ذكره الشارح من ان جلة الشروط عشرة هو باعتبار ما في كلام المصنف فلا ينافى ما زاده عليه والمتفق عليه من العشرة سبعة المشرع

الواجب في أصله سنة كالاربعين والافا ثلاثون يجب فيها تباع وهو ما له سنة وحينئذ هذا الذى ذكره في البقر يتصور في الابل أيضا كان بملك ستا وثلاثين أو لاد مخاض فيجب صغيرة أو يذقيمة من المأخوذة في خمس وعشرين وبالجملة فلك أن تعتذر عن اقتصار الشارح تبعا لغيره على التصور بالموت بان غرضهم صغار ليست من اسنان الزكاة ولا يتصور ذلك الالبوت الاصول فليتأمل (قوله في غير الغنم) أى أما الغنم فلا يؤدى فيها ذلك الى التسوية بين القليل والكثير لان العبرة فيها بالعدد ولذا قال في الروضة ان الجمهور قطعوا فيها لاخذ (قوله وجوب كبيرة) أى بالقسط صرح به في التصحيح لابن قاضي عجولون وحينئذ فانظر ما الفرق بين الجديد والقديم (قوله المتن وخيار) من عطف العام على الخاص (فرع) لو كانت الماشية كلها خيارا أخذ منها الفرض الا الحوامل فانه لا يؤخذ منها الحامل وان كان السكل حوامل (قول المتن ولو اشترك أهل الزكاة الخ) نسمى هذه خلطة الشيوخ وخلطة الاعيان والآنية خلطة جوار وخلطة أوصاف (قوله واحد) بقياس الاولى على خلطة الجوار ثم الخلطة قد تنفد تخفيفا كافي ثمانين شاة بينهما على السواء أو تنقلا كأربعين كذلك أو تخفيفا على أحدهما وتثقيلا على الآخر كان ملكا ستين لاحدهما ثلثاها للآخر ثلثها وقد لا تنفد واحدا منهما كاتنين على السواء ويجزى ذلك في كل من الخلطتين (قول المتن وكذا لو خلطوا بحجورة) استدل على صدق اسم الخلطة بذلك بقوله تعالى وان كثيرا من الخطاة ليبقى الآية عقب قوله تعالى ان هذا أخى له تسع وتسعون نجمة ولى نجمة واحدة (قول المتن بشرط الخ) أى فالشرط راجع للحجورة فقط (قوله أى موضع الشرب) يقال بعير شارع أى وارد الماء

اليهما كاتال الراعى ولو قال المصنف والمسرح والمرعى كافى أصل الروضة وغيرها لكان أوضح (والمراح) بضم الميم أى سائر أحوالها (وموضع الخلب) بفتح اللام مصدر وحكى سكنوها وهو الخلب بفتح الميم (وكذا الراعى والفحل فى الاصح) وبه قطع الجمهور فى الفحل وكثير من اصحاب الراعى ولا بأس بتعده لهما

وسواء كانت الفصول مشتركة بينهما أم مملوكة لأحدهما أم مستعارة وظاهر أن الاشتراك في الفعل فيما يمكن بأن تكون ما بينهما نوا  
واحدا بخلاف الضمان والمزكاة في شرح المذهب (لأنه الخطأ في الأصح) ولا يشترط الاشتراك في الحالب والحلب بكسر الميم أي الأناة الذي  
يحب فيه في الأصح فيه ما فجموع الشروط باتفاق واختلاف عشرة بدل على أن الخطأ مؤثرة ما روى البخاري عن أنس في كتاب أبي بكر  
السابق ذكره ولا يجمع بين متفرق (٢٢) ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة وفي حديث الهارقي بعد ذلك من رواية

مسند بن أبي وقاص  
والطيطان ما اجتماعا في  
الحوض والفحل والراعي  
ببعضه على غيره من  
الشروط لكن ضعف  
الحديث المذكور ومن  
الجمع بين متفرق أن يكون  
لكل واحد أربعون شاة  
فيخطاها ومن مقابله أن  
يكون لها أربعون فيفراقها  
خطا عشرين بمثلها بوجوب  
الزكاة وأربعين بمثلها  
بغلا ومائة وواحدة بمثلها  
يأثرها ومقابل الأصح في  
الراعي والفحل ينظر إلى  
أن الافتراق فيها لا يرجع  
إلى نفس المال بخلافه فيما  
قبلها على أنه يشترط اتحاد  
موضع الأجزاء والمشتط  
نية الخطأ قال الخطأ تغير  
أمر الزكاة بالتكثير أو  
التقليل ولا ينبغي أن يكثر  
من غير قصد ورضاه ولا  
أن يقلل إذا لم يقصد محافظة  
على حق الفقراء ودفع  
بأن الخطأ إنما يؤثر من  
جهة خفة المؤنة باتحاد  
المراعى وذلك لا يختلف  
بالقصد وعدمه وقوله أهل  
الزكاة احتراز عن غيره

والسرح والمراح وموضع الحلب والراعي والفحل والمرعى والحلب الذي يحب فيه ونية الخطأ واتحاد  
الحالب وأناة الحلب وبزاد اشتراط موضع الأجزاء اتفاقا ودوام الشركة والخطأ كذلك وأما اتحاد الجنس فلا  
بد منه كما سيأتي عن شيخنا الرملي وغيره وهل يشترط في موضع الجز مثلا اتحاد راجعه (قوله وسواء الخ)  
قال شرط أن لا يختص مال كل واحد بفحل وكذا الراعي (قوله في الحالب) ولا في جز الصوف ولا في خلط  
اللبن أو الصوف (قوله ولا يجمع) أي يكره ذلك فهو منى تنزيهه للمالك والساعي (قوله خشية الصدقة) أي  
خشية سقوطها أو فلتها أو وجوبها أو كثرتها كما سيأتي (قوله في خطاها) أي لتقل فالمالك منهي عن  
الجمع خشية الكثرة بالتفريق ولو كانت مخالطة فالساعي منهي عن طلب التفريق خشية القلة بدوام الجمع  
(قوله فيفراقها) أي خشية الوجوب بدوام الخطأ فالمالك منهي عن التفريق المسقط لها والساعي منهي  
عن طلب الجمع فيها لو كانت مفرقة خشية سقوطها بدوام التفريق (قوله على أنه يشترط) الضمير عائذ للوجه  
المرجوح ويشترط مبنى للفاعل فهو علاوة في الاعتراض عليه إذ كيف لا يقول باتحاد الفحل مع اعتباره  
موضع الأجزاء أي طرق الفحل ويصح جعل الضمير للشان وبناء يشترط للمفعول ليقيد أنه لا خلاف  
في اشتراطه الذي هو المعتمد ويلزمه ما ذكر أيضا (قوله جميع السنة) فلو افترق مالهما زمانا طويلا أو قصيرا  
بحيث يضر لو علفت كما يأتي وعلم به أحدهما أو هما بطلت الخطأ والافتراق شيخنا الرملي ولا بد من كون  
المالين من جنس واحد فلا خطأ بين غنم وبقر وذكر الخطيب وغيره أيضا في خطا الشيوع والجوار وفيه  
في الشيوع نظر ظاهر فتأمل (قوله فلو ملك كل الخ) قال شيخنا الرملي ومثله ما لو اختلف حولهما كان  
ملك أحدهما أربعين شاة غرة المحرم والآخراً بعين غرة صفر وخطاها غرة ربيع فيجب على كل عند  
تمام حوله شاة انتهى وفيه نظر لانه يلزمه أما الغاء أول الحول الثاني في متقدم الملك أو حبان آخر الحول  
الأول في الآخر وقياس ما يأتي في اختلاف الملك اعتبار كل حول لكل واحد منهما على حدته فيجب على  
الأول شاة غرة المحرم وعلى الآخر شاة غرة صفر ثم بعد ذلك يجب نصف شاة على كل في غرة حوله وكذا  
لو اختلف وقت الملك لو اختلف كان ملك أربعين غرة المحرم ثم أربعين غرة صفر ثم أربعين غرة ربيع فيجب  
في غرة المحرم شاة وفي غرة صفر نصف شاة لوجود خطا الأول قبل تمام الحول وفي غرة ربيع ثلث شاة  
لوجود خطا الأولين ثم بعد ذلك ثلث شاة في غرة كل شهر من الثلاثة فتأمل (قوله وأخذ الساعي الخ)  
قال شيخنا فيه إشارة إلى أن نية أحدهما لا تكون كافية عن نية الآخر وأنه لا يحتاج إلى إذنه في الدفع  
(قوله وهو الحلب) يرجع لقول المتن وموضع الحلب (قوله على أنه يشترط الخ) هذا الحكم جعله الأسنوي  
مفرغا على الثاني وكذا رأيته في شرح السبكي لكنه قال عقبه هكذا قاله الرافعي عن المسعودي قال أعني  
السبكي وسكت عما إذا قلنا يشترط اتحاد الفحل ومقتضى تنبيهه بموضع الحلب أن يشترط على الوجهين كما  
أن موضع الحلب يشترط شرطنا اتحاد الحالب أم لا اه (قوله من جهة خفة المؤنة الخ) لك أن تقول هذا قد  
يشكل عليه اشتراط قصد السوم لأن مجاب بان السوم لما توقف عليه أصل الوجوب اعتبر قصده بخلاف  
الخطأ ولا ينقض بمثل خلط عشرين من الغنم بعشرين أخرى لأنه فرد نادر (قوله فلا تثبت الخطأ الخ)

قال  
فلو كان أحدهما ذنباً ومكاتباً فلا أثر للاشتراك والخطأ بل إن كان نصيب الحر المسلم نصيباً كاهن كاهن لا نفردوا إلا فلا شيء  
عليه ولا بد من دوام الاشتراك والخطأ جميع السنة فلو ملك كل منهما أربعين شاة غرة المحرم ثم خطا غرة صفر فلا تثبت الخطأ في هذه السنة  
في الجديد فيجب على كل منهما في المحرم شاة وفي القديم نصف شاة وثبتت في السنة الثانية وما بعدها قطعوا إذا خطا عشرين من الغنم بعشرين  
وأخذ الساعي شاة من نصيب أحدهما يرجع على صاحبه بنصف قيمتها لا بنصف خطا لأنها غير مثلية ولو كان لأحدهما مائة ولا آخر خمسون

فأخذ الساعي الشاتين الواجبين من صاحب المأذون بثلاث قيمتهما أو من صاحب الحسين بثلثي قيمتهما أو من كل واحد عشرة رجب صاحب المائة بثلاث قيمة شاته وصاحب الحسين بثلثي قيمة شاته ولونتر على قيمة المأذون فالقول قول المرجوع عليه لا نهظم (والآخر تأخير خلطة الفم والزرع والنقد وعرض التجارة) بشرط أو مجاورة لعدم ما تقسم في الحديث ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة والثاني لا يؤثر مطلقا وليس فيها ما في خلطة الماشية من نفع المالك تارة بتقليل الزكاة والثالث تؤثر خلطة الاشتراك فقط وقيل لا تؤثر خلطة الجوار في النقد وعرض التجارة وعلى الأول قال (بشرط أن لا يهجز) أي في خلطة الجوار (الناطور) (١٣) بالمهلة وهو حافظ النخل والشجر

(والجرين) بفتح الجيم وهو موضع تخفيف الفرس (والدكان والحارس ومكان الحفظ ونحوها) كالتمهيد وصورتها أن يكون لكل واحد منهما صف تخميل أو زرع في حائط واحد أو كيس دراهم في صندوق واحد أو أمتعة تجارة في دكان واحد ولم يذكر في الروضة الشرط المذكور والرافعي على تأثير الخلطة بالارتفاق باتحاد الناطور وما ذكره وزاد على ذلك في شرح المذهب اتحاد الماء والحراث والعامل وجداد النخل والملقح واللقاط والجال والكيال والوزان والميزان للتاجر في حانوت واحد والبيدر اه وهو بموحدة ثم تحتانية موضع دياس الخلطة ونحوها (ولوجب زكاة الماشية) أي الزكاة فيها كما في المحرر (شرطان) أحدهما (مضى الحول في ملكه) روي أبو داود وغيره حديث لازكاة في مال

بخلاف إخراجها عنه من غير المشترك ولو عن المشترك (تنبيه) لو كان لزيد أر بعون من البقر ولعمرو ثلاثون منها فأخذ الساعي من زيد مسنة ومن عمرو وثيعة فلا تراجع على الراجع (قوله خلطة الفم) بفتح الفاء أو مجاورة كافي الماشية كما قاله شيخنا في شرحه وغيره ويؤخذ منه اتحاد الجنس فراجع كما مر (قوله وقيل لا تؤثر الخ) حكاه بقيل إشارة إلى أنها طريقة مقابلة للطريقة الأولى الحاكية للأقوال (قوله موضع تخفيف الفم) هو بالثلثة شامل للزيب وللمر بالمشاة فهو مرادف للمر بد بكسر الميم وسكون الراء المهملة وفتح الموحدة وآخره دال مهملة وقيل الجرين للزيب والمر بد للتمر بالمشاة الفوقية (قوله ولم يذكر في الروضة الشرط المذكور) قال ابن شعبة لم يصرح به أحد إلا النووي في المناج (قوله والعامل) قال البندنجي والمطالب بالاموال (قوله وجداد) بقصد يدل الالاولى لانه الفاعل ويشترط اتحاد الملحق واللقاط والمناجى (قوله موضع دياس الخلطة) وقد هجر الآن اسم البيدر في غالب الاماكن واشتهر الجرين لذلك مع اسقاط التحتية (قوله كافي المحرر) فهي أولى لا يهاجم عبارة المصنف وجوب الإخراج فقط أو لدفع إيهام أن الشروط في نفس الزكاة المخرجة وهذا أدق (قوله في ملكه) فلو باعه بشرط الخيار له ما فأنفس العقد دام الحول أو أجزأ اعتبر بمول المشتري من وقت العقد أو بشرط الخيار للبائع في الفسخ يستمر الحول بالاولى عما قبله وفي الاجازة يبدأ حول المشتري منها أو بشرطه لا يشتري في الاجازة يعتبر بمول المشتري من العقد وفي الفسخ يبدأ حول البائع منه لتجدد الملك بعد زواله (قوله من حيث العدد) أي لا السوم لعدم تصويره فهو غير معتبر فيه ولم يعتبر فيه الكثرة الباع أيضا لذلك أولان اللبن شبه بالماء لكونه من عند الله واليه أشار الشارح بقوله من حيث العدد ويخرج به ما لو نقص العدد قبل عام الحول (قوله نتج) أي بان تم انفصال النتاج قبل تمام الحول (قوله ثم مات) يقتضى اعتبار تقدم الانفصال على الموت ولعله تصوير في البهجة لومات واحدة من الاربعين حال ولادة أخرى لم ينقطع الحول وان شئت في المعية لان الأصل بقاء الحول فراجع ولا حاجة لقوله مات لما سيذكره بعده بقوله كاتني شاة نتج منها احدى وعشرون فتجب شاتان انتهى الا ان يقال ان كلامه في كون النصاب من الصغار لان الذي بعده في تمام النصاب (قوله في اشتراط الحول) وكذا في اشتراط السوم (قوله اعتد) بفتح الفوقية مشقلا

قال الرافعي رحمه الله ان الأصل الانفراد والخلط عارض فقلب حكم الحول المتعدد على الانفراد (قوله أي الزكاة فيها) كأنه يريد بها ادفع ما توهمه العبارة من وجوب الإخراج (قول الماتن الحول) سمي بذلك من حال اذا ذهب ومضى ولو ضل ماله أو صرق أو غاب أو كان مودعا لم يجد ثم خلس من ذلك وجبت لما مضى (قوله بان الخ) هذا تفسير مرادو الافتقضية العبارة ان الاربعين مثلا لو نتجت عشرة مثلا ثم مات الاربعون تركي عشرة بمحول أصولها وليس كذلك ثم نائب الفاعل في وجد ضمير يعود على النتاج (قوله فيه) الضمير يرجع لقول الماتن بمحوله (قوله كأربعين شاة الخ) استشكله الاسنوي على قوله بشرط السوم وهو الرعي في

حتى يحول عليه الحول (لكن ما نتج من نصاب تركي بمحوله) أي النصاب بان وجد فيه مع مقتضى لزمانه من حيث العدد كانه شاة نتج منها احدى وعشرون فتجب شاتان وكأربعين شاة ولت أربعين ثم مات وتم حوله على النتاج فتجب شاة وقيل بشرط بقائه من الامهات ولو واحدة والأصل في ذلك ما روى مالك في الموطأ عن عمر رضي الله عنه أنه قال لساقيه اعتمد عليهم بالسخط وهو اسم يقع على الذكرو والاقتى وروافقه أن المعنى في اشتراط الحول أي يحصل النماء والنتاج بنماء عظيم فتنبع الأصول في الحول ولان مات فيه وما نتج من دون نصاب لم يبلغ به نصابا متنا حوله من حين بلوغه وقد ذكره في المحرر

(ولا يضم المملوك بشراء أو غيره) كهيئة أو ارث إلى ما عنده (في الحول) لأنه ليس في معنى التناج وإن ضم إليه في النصاب مثاله ملك ثلاثين بقرة ستة أشهر ثم اشترى عشر أفعليه عند تمام كل حول للعشر ربع مسنة وعند تمام الحول الأول للثلاثين نبيع ولكل حول بعده ثلاثة أرباع مسنة وقال ابن مريج لا يضم في النصاب كالحول فلا ينقطع الحول على العشر حتى يتم حول الثلاثين فيستأنف حول الجميع (فلو ادعى) المالك (التناج بعد الحول صدق) لأن الأصل عدم وجوده قبله فإن اتهم حلف وعصارة الروضة وأصلها فإن اتهمه الساعي حلفه ونحوها في الحرور وأعادها في الروضة آخر كتاب قسم الصدقات وقال إن اليمين مستحبة بلا خلاف في هذا الذي لا يخالف الظاهر ومستحبة وقيل واجبة فيما يخالف الظاهر كقوله كنت بعت المال في أثناء (١٤) الحول ثم اشترى به وإنهمه الساعي في ذلك فيحلفه قال فإن قلنا اليمين مستحبة

فامتنع منها فلا شيء عليه والأخذت منه لا بالنكول بل بالسبب السابق أي لها (ولو زال ملكه في الحول) يبيع أو غيره (فعاد) بشراء أو غيره (أو بادل بمثله) كابل بابل أو بنوع آخر كابل بيقر (استأنف) الحول لا تقطاع الأول بما فعله وإن قصد به الفرار من الزكاة والفرار منها مكروه وقيل حرام (و) الشرط الثاني (كونها ساعة) على ما يأتي بيانه والأصل في ذلك ما تقدم في حديث البخاري وفي صدقة الغنم في سائنها إلى آخره دل بمفهومه على نفي الزكاة في معلوفة الغنم وقيس عليها معلوفة الأبل والبقر وفي حديث أبي داود وغيره في كل ساعة أبل في أربعين بنت لبون قال الحاكم صحيح الإسناد واختصت الساعة بازكاة لتوفر مؤنتها بل رمى

أمر من الأعداد أي الحسبان (قوله ولا يضم الخ) أي ولو في التناج كوصى بأولاده (قوله إنهمه الساعي) أي مثلاً كافي ابن حجر (قوله أو مستحبة) هو المعتمد (قوله لا بالنكول) فالنكول غير موجب بل هو غير مسقط (قوله يبيع) أي بلا خيار أو خيار للشرى كاتقدم (قوله أو غيره) ولو بهبة لفرعه ورجع فيها (قوله مكروه) هو المعتمد (قوله ساعة) أي رابعة (قوله دل بمفهومه وقوله واختصت الساعة) هو جواب عما يقال قيد السوم خرج مخرج الغالب لعلته في أموال العرب والقيده بذلك المعنى لا مفهوم له كافي الأصول ومحصل الجواب إن ما ذكر في قيد لم يفهم منه معنى مخصص له ولا فيعتبر مفهومه كاهنا على أن السوم الذي يعتبره ناليس هو الذي في أموالهم لا اعتبار عدم التخلل هنا وكونه من المالك أو غيره فتأمل (قوله وجهان) أحدهما أنها معلوفة وأوراق الأشجار إن جعت لها فهي من المملوك وكذا كلاً الحرم إذا جمعه والآخر الكلا والمباة التي تسقط العشر وتوجب نصفه كالعلف هنا يستأنف زكاة الماشية وفلقت الزروع كما يأتي بان احتياج الماشية إلى العلف في الحق أكثر غالباً ولم يصح إخراج الأرض كالعلف لأنه ليس للخارج دخل في ثمة الزرع (قوله فإن علف) أي ولو من غير المالك ولو مفرق في الحول أو بمنسوب أو من أرض خراجية أو من كلاً مباح لكن يرمي منه ما يلو في المرعى (قوله ليلاً) أي لا يحتاج إليه (قوله ولو قصد بالعلف) أي الذي لا يقطع السوم (قوله انقطع) وفارق عدم اعتبار زكاة الخطة بوجودها ظاهر مع عدم اعتبار جميع النصاب أقول يمكن تصويره بما إذا سقيت من لبن ساعة أخرى بقية الحول أو كان الانتاج قبيل الحول بزمن يسير (قول المتن فعاد) في التعبير بالفاء إشارة إلى أن العود المتأخر يكون قاطعاً بالأولى وكذا قوله بمثله يفهم منه أن المبادلة بغير المثل كالمبادلة بنوع آخر أو لي بذلك ولومات استأنف الوارث (قوله لم تعش بدونه) أي سواء كان متوالي أم متفرقا وقصر ضرره ولو ترك هذا ما ظهر لي في فهم هذا المحل فقول الشارح الآتي ومن محل الخلاف الخ أي فلا تجب الزكاة على الأصح بشرط أن يكون العلف ليلاً في المسئلة المذكورة محتاجاً إليه حتى لو كانت تكفي بالسوم نهاراً فلا أثر للعلف في حال كفايتها ثم رأيت في شرح السبكي ما يوافق ما ذكرته حيث قال فيه إذا قلنا بالأصح فالقدر الذي تعيش بدونه تارة يكون لقلته كاتقدم من علف يوم أو يومين وتارة لا يستغنى عنها بل رمى وإن أكثر كما إذا كان المرعى يكفيها ولكنه يعلفها أيضاً فإن الرويات جزم بأنه لا يتغير حكمها به قال وقد ذكر القفال لو كان يسرحها كل يوم وإذا ردها بالليل إلى المراح ألقى شيئاً من العلف ط لا ينقطع الحول قال وأراد به ما ذكرته اه (قوله والماشية) أي سواء كانت معلوفة قبل ذلك أو لا معلوفة ولا ساعة كأن سامت بنفسها عقب ملكها (فرع) غصب ساعة فعلفها أو معلوفة

في كلاً مباح قال في الروضة ولو أسيمت في كلاً مملوك فهل هي ساعة أو معلوفة وجهان في البيان (فان علفها فاصمها معظم الحول) ليلاً ونهاراً (غلازكاة) فيها (والا) بأن علفت دون معظم (فالاصح أن علفت قدر تعيش بدونه بلا ضرر بين وجبت) زكاتها لقلته (والا) بأن لم تعش بدونه أو عاشت بدونه مع ضرر بين (فلا) تجب فيها زكاة والماشية تصبر عن العلف اليوم واليومين ولا تصبر الثلاثة والوجه الثاني أن علفت قدر يعمقونه بلاضافة الدرفق الماشية فلا زكاة وإن احتقر بالاضافة إليه وجبت وفسر الفرق بدرها ونسلها وأصوافها وأولها قال الرافعي يجوز أن يقال المراد من فرق أصامتها فإن في الرعي تخفيفاً عظيمًا والثالث أن كانت الاسامة أكثر من العلف وجبت الزكاة ولا فلا تجب والراجح أن تجب الزكاة مع علف ما يجوز أن قل أماعلفاً لا يجوز فلا أثر له قطعاً ومن محل الخلاف ما لو كانت سائمة نهاراً وتحتل في جميع السنة لو قصد بالعلف قطع السوم لعلف الحول لا يخلو ذكره صاحب الفتاوى وغيره

قال الرافعي ولعله الاقرب ولا أثر لجدنية العلف (ولو سامت) الماشية (بنفسها أو اعتلفت السائمة أو كانت عوامل في حوث ونضح) وهو حمل الماء للشرب (ونحوه) كحمل غير الماء (فلاز كاة في الاصح) نظرا في الاولين (١٥) الى اعتبار القصد في السوم وصحة

في العلف وفي الثالثة الى ان العوامل تقتنئها للاستعمال لا للقاء كشياب البدن ومتاع العار والثاني يقول الاستعمال زيادة فائدة على حصول الرفق باسمها وبدل للاول حديث الدارقطني ليس في البقر العوامل شيء قال ابن القطان استناده صحيح (واذا وردت ماء أخفت زكاتها عنده) ولا يكافهم الساعي ردها الى البلد كما لا يلزمه أن يقع المراسي (والا) أي وان لم ترد الماء بان اكتفت بالكلا في وقت الربيع (فعند بيوت أهلها) وأفتينهم كائن عليه قال الرافعي وقضيته تجوز تسكينهم الرد الى الافنية وقد صرح به المحامي وغيره وفي المسئلة حديث الامام أحمد تؤخذ صدقات المسلمين على مياهم وحديث البيهقي تؤخذ صدقات أهل البادية على مياهم وأفتينهم وهو اشارة الى الحالين (و يصدق المالك في عددها أن كان ثقة والافنية عند مضيق) تمر به واحدة واحدة ويبدل كل من المالك والساعي أو نائبهما قضيب يشيران به

فعل المالك فيها بخلاف السوم فتأمل (قوله ولو سامت بنفسها) فلاز كاة وكذا لو أسامها غير المالك أو المالك غير المميز أو غير العالم بالسوم أو غير العالم بانها نصاب أو المشتري شراء فاسدا أو الناصب لها أو الوارث قبل علمه بملكها أو بعده ولم يعلم انها نصاب ونائب المالك مثله ولو كيلاً أو ولياً أو حاكماً كان ردها له غاصب نعم لاعتبره باسمه ولي المصلحة في تركها (قوله عوامل) أي ولو في محرم كقطع طريق لان الاصل في الماشية الحبل وبذلك فارق وجوب الزكاة في الحلي المحرم لان الاصل في النقد الحرمة (قوله في العلف) متعلق بنظرا أي لم ينظر في العلف لا قصد وعدمه كالم ينظر لذلك في السوم فيضرو لو بلا قصد (قوله الى أن العوامل) ويكفي في عملها قدر زمن العلف المسقط للوجوب ولا يضر مادونه وقياسه ان سورها بنفسها كملفها وكذا اسامة نحو غاصب بمن مر (قوله فعند بيوت أهلها) فان لم يكن لم يبيت بأن لازموا النجعة لزم الساعي القهاب اليهم لان الواجب عليهم التمسك بعد التسليم ولو توحشت الماشية لزم المالك تسليم الواجب ولو توقفت على عقل وجب عليه لانه من تمام التمسك وعلى هذا حل قول الامام أبي بكر الصديق رضي الله عنه لو منعوني عقالا لقائلهم انتهى والافنية كالبيوت وهي الرحاب أمام البيوت مثلاً (قوله المالك) المراد به المخرج (قوله والا) بان لم يكن ثقة وكذا لو قال لأعرف عددا (قوله فتعد) أي وجوباً ان كان في العد غرض والا فلا كما بعد العد الدكور (قوله أعاذا) بضمير التثنية العائد للمالك والساعي أي وجوباً كما تقدم (باب زكاة النبات)

بالغنى الشامل لما يعم الشجر وان لم يكن اطلاقه في العرف عليه ما لو فالمراد منه حبه وثمره اذ لاز كاة في عينه وشجره (قوله أي النبات) دفع به توهم ارادة المصدر (قوله من شجر وزرع) دفع به ارادة المسمى المصدر وشمل كلامه النبات في الارض الخراجية وهي التي فتحت عنوة ثم تعوضها الامام من الفاتحين ووقفها على المسلمين وضرب لها خراجا مع اوما كأرض مصر أو فتحت صلحا بشرط كونها لنا وأسكنها الكفار بخراج وهو أجرة لا تسقط باسلامهم وكل ما جرت العادة بأخذ خراجها فهو جائز سواء علم محققاً أخذه أولا اذ الظاهر أنه يفتي كأن الظاهر من وضع الايدي جواز البيع والرهن وغيرهما ولو أخذ الامام الخراج بدلا عن العشر كان كأخذ القيمة في الزكاة فلا يحجز إلا ان كان باجتهاد منه فيسقط به الفرض حينئذ وان نقص عن قدر الواجب نعم لاز كاة في الموقوف على المساجد والفقراء والجهات العامة ولا في النخيل المباحة ونحو ذلك لعدم صلاحية المالك بخلاف الوقف على معين (قوله والشعير) هو بفتح الشين ويقال بكسرهما

فاسامها فلاز كاة (قول المتن ونضح ونحوه) لو استعملها في بعض الايام ففي تعليق البند ينجى عن الشيخ أبي حامد انه لو استعملها القدر الذي لو علفها فيه سقطت الزكاة فانه يسقط الزكاة فيها قال والصحيح عندي انه انما تسقط الزكاة بالاستعمال والنية ولو كانت معدة لاستعمال محرم كإغرة لم تجب الزكاة فيها كما صرح به الماوردي بخلاف نظيره من الحلي وفرق بان الاصل فيها الحل وفي الذهب والفضة الحرمة الامارخص فاذا استعملت في المحرم رجعت الى أصلها ولا نظر الى الفعل الخسيس واذا استعمل الحلي في ذلك فقد استعمل في أصله (قوله وعدمه) الظاهر أن مرجع الضمير الاعتبار ويحتمل رجوعه الى السوم

(باب زكاة النبات الخ)

النبات يكون مصدرا أو يكون اسما للنبات وهو المراد هنا وينقسم الى شجر وهو ماله ساق والى نجم وهو ماله ساقه كالزروع قال تعالى والنجم والشجر يسجدان (قول المتن بالقوت) هو ما به يعيش البدن غالبا فيخرج ما يؤكل تنعماً وقد اوى (قول المتن والشعير) يجوز فيه الكسر

الى كل واحدة أو يصيان به ظهرها فذلك أبعد عن الخطأ فان اختلفا بعد العد وكان الواجب يختلف به أعدد العد (باب زكاة النبات) أي النبات من شجر وزرع (تختصر بالقوت) وهو من الثمار الرطب والعنب ومن الحب الخنطة والشعير والارز) بفتح الهمزة

وهم الرأء وثندي الزاي في أشهر اللغات (والعدي وسائر المقتات اختيارا) كالذرة والحب والباقل والذخن والجلبان فتجب الزكاة في ذلك لو ردها في بعضه في الاحاديث الآتية وألحق به الباقي ولا تجب في السمسم والتين والجوز واللوز والمان والتفاح ونحوها قولوا واحدا (وفي القديم تجب في الزيتون والزعفران والورس) بسكون الرأء وهو شبه بالزعفران (والقرطم) بكسر القاف والطاء وضمهما (والعسل) من النحل يروى الاول عن عمر رضي الله عنه وما بعده خلا الزعفران عن أبي بكر رضي الله عنه وقول الصحابي حجة في القديم وفيه الزعفران على الورس واحتزوا ببقية الاختيار عما يقتات في حال الضرورة كحبي الحنظل والفاصول ومن الاحاديث ما روى أبو داود والترمذي وابن حبان عن عتاب بن (١٦) أسيد بفتح الهنزة قال أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يخرص العنب كما

يخرص النخل وتؤخذ زكاته زيبيا كما تؤخذ زكاة النخل تمرا وما روى الحاصم وقال اسناده صحيح عن أبي موسى الأشعري أنه صلى الله عليه وسلم قال له ولعله اذحين بهما الى اليمن لا تأخذنا الصدقة الا من هذه الاربعة الشهيير واخنة والتمر والزبيب وهذا الحصر اضاف لما روى الحاكم وقال صحيح الاسناد عن معاذ أنه صلى الله عليه وسلم قال فيما سقت السماء والسيل والبعل العشر وفيما سقي بالضح نصف العشر وانما يكون ذلك في التمر واخنة والحبوب فاما القثاء والبطيخ والمان والقهض ففوقها عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم والقهض بسكون المهملة الرطبة بسكون الطاء (ونصابه خمسة أوسق) فلا زكاة في أقل منها قال صلى

(قوله أشهر اللغات) لانها سبع لغات (قوله كالذرة) بضم الذال المججمة وفتح الرأء المهمة المخففة والذخن المذكور نوع منها (قوله والحب) بكسر الحاء المهمة له وتشديد الميم مكسورة أو مفتوحة وآخره صاد مهمة (قوله والباقل) وهو الفول ويرسم آخره بالالف فتخفف اللام ويمد وقد يقصر وبالياء فتشدد اللام ويقصر (قوله والجلبان) بضم الجيم ومنه الماش بالمجمة آخره (قوله فتجب الزكاة في ذلك) أي سواء زرع قصدا أم نبت اتفاقا وفارق السائمة لان لها اختيارا نعم لو حمل السيل مثلا بذرا من دار الحرب ونبت في دارنا لم تجب زكاته (قوله السمسم) هو بكسر السينين (قوله والزعفران) وهو يخرج من ثمر كالباذنجان عن أصل كالبصل (قوله والورس) وهو شبه بالزعفران من حيث اللون والصبيغ به نعم فيه نوع أسود وهو يخرج من ثمر كالسمسم عن أصل كالقطن وبذلك علم أنه ليس المراد بالورس السكرم كاقيل فتأمل (قوله من النخل) بالحاء المهمة مأكلا أو مباحا وكذا من غيره بالاولى كافي شرح الروض (قوله والفاصول) وكذا التمرس والحلبة (قوله كما يخرص النخل) جعله أصلا للعنب لان خرصه كان عند فتح خيبر سنة سبع والعنب كان بعده عند فتح الطائف سنة ثمان بعد فتح مكة (قوله اضافي) أي بالنظر لاهل اليمن خاصة (قوله والبعل) هو بالجر عطف على ما لانه مما يشرب بعروقه (قوله الرطبة) هو البرسيم المعروف أو ما يشبهه (قوله أوسق) جمع وسق من وسق أي جمع لجمعه الصيعان (قوله لان الوسق ستون صاعا) قال ابن المنذر بالاجماع فحملتها ثلاثمائة صاع وأوجبها أبو حنيفة في القليل كالسكر

(قوله والذخن) قال ابن الصلاح الذخن نوع من الذرة (قوله وهو شبه الخ) قال الاسنوي هو ثمر شجر يخرج شيئا كالزعفران يصبغ به في اليمن (قول المتن والعسل) أي سواء أخذ من نحل مملوك أم من المواضع المباحة واعلم انه نقل عن القديم أيضا الوجوب في التمرس وجب الفجل والعصفر (قوله كما يخرص النخل) قيل جعله أصلا للعنب لان الخرص فيه كان سابقا لما افتتح خيبر بخلاف العنب فانه انما حصل في فتح الطائف سنة ثمان (قوله اضافي) أي بالنظر لاهل اليمن خاصة واعلم أن هذا الحديث يصلح أن يكون مخصصا للحديث الذي بعده ولهذا قال السبكي رحمه الله ان صح هذا الحديث فيحتاج في اثبات الزكاة في الارز وسائر المقتات الى دليل قال وقد يكتفي بكونها في معنى الاربعة عند من يجوز القياس على العدد المحصور اه أقول كيف القياس مع كون الحديث مفيد للنهي عن الاخذ من غير الاربعة بدلالة المنطوق والمنطوق مقدم على القياس (قول المتن ونصابه خمسة أوسق الخ) حالف أبو حنيفة فأوجبها في القليل كالسكر (قوله لان الوسق الخ) ايضاح ذلك ان الخمسة أوسق ثلثائة صاع كل صاع خمسة أرطال وثلث يضرب في ثلثائة صاع يخرج ألف وستائة رطل (قوله مائة وثلاثون) قال ابن الرفعة هو الذي يقوى في النفس عنه

الله عليه وسلم ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة رواه الشيخان وفي رواية لمسلم ليس في حب ولا تمر صدقة حتى يبلغ خمسة أوسق (وهي ألف وستائة رطل بغدادية) لان الوسق ستون صاعا كما رواه ابن حبان وغيره في الحديث السابق والصاع أربعة أمداد كما هو معلوم والمدر رطل وثلث بالبغدادية وقد رتب به لانه الرطل الشرعي قاله المحب الطبري (وبالدمشقي ثلثائة وستة وأربعون رطلا وثلثان) لان الرطل الدمشقي ستائة درهم والرطل البغدادية مائة وثلثون درهما فاجزم به الرافعي فتضرب في ألف وستائة تبلغ ما ياتي ألف وثمانية آلاف ويقسم ذلك على ستائة يخرج بالقسمة ما ذكر (قلت الاصح ثلاثمائة واثنتان وأربعون وستة أسباع رطل لان الاصح ان رطل بغدادية ثمانمائة وعشرون درهما وأربعة أسباع درهم



وقيل بلا أسباع وقيل ثلاثون والفقاعلم) بيانه ان تضرب ماسقط من كل رطل وهو درهم وثلاثة أسباع درهم في الخمسة مائة تبلغ التي درهم ومائتي درهم وخمسة وثمانين درهما وخمسة أسباع درهم يسقط ذلك من مبلغ الضرب الاول فيكون الزائد على الاربعين بالقسمة ما ذكره المصنف وعبرة المحرر وهي أي الخمسة أسبق بالمئتين الصغير ثمانية وبالكيبر الذي وزنه ست مائة درهم ثمانية من وستة وأربعون مائة وثلاثون رطل هذا المئتين للرطل المسمى عبر المصنف به والمئتين الصغير قال في الدقائق رطلان كما قال الرافعي في الشرح ويؤخذ من كلامه ان الرطل مائة درهم وثلاثون درهما كما أفصح به في زكاة الفطر وهذا

(١٧)

النصاب تحديد وقيل قريب فيحتمل قص القليل كالرطل والرطلين والاعتبار فيه بالكيل وقيل بالوزن وقال في العدة بالتحديد في الكيل والتقريب في الوزن لان التقدير به للاستظهار ويعتبر النصاب فيما تقدم على القديم على المذهب الا الزعفران والورس لان الغالب أن لا يحصل للواحد منهما قدر النصاب فيجب في القليل منهما على المذهب والاعتبار في العسل بالوزن كما قاله الجرجاني (ويعتبر) في قدر النصاب غير الحب (تمراوز يباان) تمر أوترب والافربا وعنبا) ونخرج الزكاة منها كما صرح به الشيخ في التنبية (والحب معنى من تنبه) بخلاف ما يؤكل قشر معه كالقرفة فيدخل في الحساب وان كان قد يزال تنعما كما تقتصر الحنطة (وما دخر في قشره) ولم يؤكل معه (كالارز والعلس) بفتح العين واللام وسيأتي

(قوله وبالكيبر) أي المئتين الكبير الذي هو قدر الرطل المسمى الذي وزنه ست مائة درهم والصغير رطلان كما ذكره (قوله والاعتبار فيه بالكيل) هو المعتمد وبالمصري ستة أزدابور بع أردب على ما قاله القمولى واعتمده شيخنا الربلي وشيخنا الزياي خلافا للسبكي في أنه خمسة أزداب ونصف وثلاث أردب فهي ست مائة قدح على قول القمولى المعتمد وخمسة أقدح على الآخر (قوله وقيل بالوزن) وهو بالرطل المصري ألف رطل وأربع مائة وثمانية وعشرون رطلا ونصف وثلاث أوقية وسبعاد درهم على ما صححه النووي في رطل بغداد (قوله والا) بان لم يتجفف أصلا أو يتجفف رديثا أو كان يطول زمن جفافه أو احتيج لقطعه لنحو عطش وجبت زكاته رطبا وعنبا ويجب استئذان العامل في قطعه لانه شريك ويجب عليه الاذن ويعزر المستع منهما ولا غرم عليه ولوا كتنى بقطع البعض لم تجز الزيادة يضم غير المتجفف اليه في النصاب لاتحاد الجنس (قوله كالقرفة) ومثله قشر الباقلاء الاسفل على المعتمد فيدخل في الحساب ويدخل فيه أيضا القشور السفلى من القمح والارز والعلس ونحوها دون العليان ذلك كالحمر (قوله كالارز والعلس) الكاف استقصائية اذ ليس ثم غيرهما (قوله عشرة أسوق) أي غالبا فلا وجد النصاب بمدونها وفوقها اعتبر (قوله ويخرج من كل بقسطه) أي جواز فان أخرج من نوعه ولومن غيره أو من نوع منها على جاز كافي العباب واعتمده شيخنا (قوله أخرج الوسط) أي جواز أو يجوز من الاعلى كما علم (قوله جاز) بل هو الافضل (قوله ويضم العلس الى الحنطة) وهو قوت صنعاء البين ويكون في الكمام الواحد حبتان أو ثلاثة

بحسب التجربة (قول المئتين وقيل بلا أسباع) قال المحب الطبري هو الاقيس لان الأوقية عشرة دراهم وأربعة دواقي أي أسداس وهي ثلاثاد درهم (قوله تسقط ذلك من مبلغ الضرب) الباقي بعدهذا الأسقاط مائتا ألف وخمسة آلاف وسبع مائة وأربعة عشر درهما وسبعاد درهم وقوله تسقط ذلك الخ أسهل منه وأقرب أن تقول ألفاد درهم ومائتا درهم ثلاثة أرطال وثلاث رطل وخمسة وثمانون وخمسة أسباع هي سبع رطل تسقط ذلك من ثمانية وستة وأربعين وثلاثين يصير الباقي ثمانية واثنين وأربعين رطلا وستة أسباع رطل والله أعلم (قوله ثمانية مائتين) أي فكل من صغير رطلان بالبغدادى كما سيأتي عن الدقائق (قوله ويعتبر في قدر النصاب الخ) هذا دليله حديث عتاب بن أسيد السابق رأس الصفحة وقوله والا فربطبا وعنبا لا يقال هذا في معنى الخضراوات لانه لا يصلح للدخار لانا نقول الغالب في جنسه الصلاحية فألحق النادر بالغالب (قوله فيخرج منه الثلث) أي قشره في شرح السبكي هذا ما حكاه الرافعي وبينه البند نيجي فقال لا شيء فيه حتى يكون خمسة أسوق مقشرا وسبعة أسوق ونصفا غير مقشر (قوله فلا يضم القمح الى الزبيب) هو بالاجماع وقيس عليه الباقي (قول المئتين ويخرج من كل بقسطه) لا تتفاء المشقة بخلاف المواشي فانه يدفع نوعا منها مع مراعاة قيمة الانواع ولا يكلف بعضا من كل للشفقة (قوله ولو تكلف الخ) هو يفهم من قول المتأخر فان عسر (قوله وقيل يجب الاخراج الخ) مقابله قول المئتين ويخرج من كل بقسطه

(٣ - قلوبى وعيمره) - ثانى )

انه نوع من الحنطة (فشرة أسوق) نصابه اعتبار القشرة الذي ادخاره فيه أصليها وبقي بالنصف وعن الشيخ أبي حامد ان الأرز قد يخرج منه الثلث فيعتبر ما يكون صافيه نصابا ويؤخذوا به ما في قشره (ولا يكبل) في النصاب (جنس يجنس) فلا يضم القمح الى الزبيب ولا الحنطة الى الشعير (ويضم النوع الى النوع) كأنواع القمح وأنواع الزبيب وغيرهما (ويخرج من كل بقسطه فان عسر) لكثرة الانواع وقلة مقدار كل نوع منها (أخرج الوسط) منها لا أعلاها ولا أدناها رعاية للجانبين ولو تكلف وأخرج من كل نوع بقسطه جاز وقيل يجب ذلك وقيل يجب الاخراج من الغالب ويجعل غيره تبعاله ومنهم من قطع بالاول (ويضم العلس الى الحنطة

لا نوع منها) وهو قوت صنعاء اليمن (والسلب) بضم السين وسكون اللام (جنس مستقل) فلا يضم الى غيره (وقيل شعير) فيضم اليه (وقيل حنطة) فيضم اليها وهو حب يشبه الحنطة في اللون والنعومة والشعير في برودة الطبع وقيل انه في صورة الشعير وطبعه حار كالحنطة فألحق بها في وجهه وبه في آخر الشبهين والاول قال اكثب من تركب الشبهين طبعاً انفرده وصار أصلاً برأسه (ولا يضم نمر عام وزرعه الى) نمر وزرع عام (آخر) في اكمال النصاب وان فرض اطلاق نمر العام الثاني قبل جداد نمر الاول (ويضم نمر العام بعضه الى بعض وان اختلف ادراكه) لاختلاف أنواعه أو ببلاده حرارة وبرودة كنجود وتهامة فهامة حارة يسرع ادراك الثمر بها بخلاف نجردها (وقيل ان أطلع الثاني بعد جداد الاول) (١٨٨) بفتح الجيم وكسر هاواهمال الدالين في الصحاح أي قطعه (لم يضم) لانه يشبه نمر عامين

(قوله والسلب) وهو المعروف بشعير النبي صلى الله عليه وسلم وهو جنس مستقل على المعتمد كاذ كروان سمي بذلك وانظر الطبع الذي انفرده ما هو (قوله ولا يضم الخ) وكذا لا يضم نمر نخل أو كرم يحمل في العام مرتين بل كل مرة كشمرة عام وفارق ما لو حصل سنبل الذرة مرتين حيث يضم لان كلا من النخل والكرم يراد للدوام فهو مستثنى عما قبله وعلى هذا فقول المصنف ويضم نمر العام الخ ضائع فليراجع (قوله وقوع حصا ديها) هو المعتمد والمراد دخول وقت الحصاد لا وجوده بالفعل والمعتمد في الثمار اعتبار وقت الاطلاع لا الجداد قال بعضهم والحكمة في ذلك أن كلا من الحصاد والاطلاع ليس باختيار المالك ولذلك لم يعتبر كون الزرع واقعا من المالك ولا بقصده (تنبيه) اعتبار الاطلاع في العام وعدمه في النخل والكرم لا حاجة اليه لانه لا يضم بعضه الى بعض مطلقا حيث تعدد الاطلاع كما مر قال في العباب والروض وشرحه ولو توصل بذر الزرع بأن امتد شهرا أو شهرين متلاحقا عادة فذلك زرع واحد وان تفصل بأن اختلفت أوقاته عادة ضم ما حصل حصاده في عام بعضه الى بعض انتهى

(قوله قوت صنعاء اليمن) قال السبكي يكون منه في السكام الواحد حبتان وثلاث ولا يزول كجاءه الا بالرحى الخفيفة أو المهراس وبقاؤه فيه أصلح (قوله ولا يضم نمر عام الخ) هو بالا جاع (قول المتن ويضم الخ) اعلم ان الرب سبحانه وتعالى من اطفه بعبيده قد أجرى عاقبه بأن ادراك الثمار لا يكون دفعة واحدة بل النخلة الواحدة لا تمر ك دفعة واحدة اطالة الزمن التفكك ونفع العباد فلو اعتبر التساوي في الادراك لم يتصور وجوب الزكاة قال السنوي رحمه الله ثم ان العادة جارية بأن ما بين اطلاع النخلة الى بدو صلاحها أربعة أشهر وهذا هو المعتمد والمراد بالعام كما نقله في الكفاية عن الاحصاء اه أقول اذا كان هذا هو المراد بالعام فكيف قال السنوي كغيره بعد ذلك يستثنى ما لو أثمرت النخلة في الواحد مرتين فان قالوا المراد مرتين في هذه المدة فلا يخفى ما فيه والله أعلم وأيضا الوجه الآتي ظاهر أو صريح في خلاف ما قاله ابن الرفعة (قوله كنجود وتهامة) مثل الاول اسكندرية والشام ومثل الثاني صعيد مصر (قول المتن وقوع حصا ديها في سنة) قال السنوي بأن يكون بين حصا ديها أقل من اثني عشر شهرا اه أقول وينبغي أن يكون أو ان الحصاد كالخصاد (قوله فالاصح القطع الخ) أي ولو فرض عدم الحصادين في سنة ويكون محل اعتبار الحصادين في سنة غير هذا قال في الروض وشرحه فرع وان توصل بذر الزرع شهرا أو شهرين مثلا متلاحقا عادة فذلك زرع واحد وان تفصل واختلفت أوقاته عادة ضم ما حصل حصاده في سنة (قوله وواجب ما سقى الخ) قال السنوي انعقد الاجماع على ذلك (قول المتن بنضح) النضح هو السقي من نهر أو بئر مجبوان

وعلى هذا أطلع قبل جداد الاول وبعد بدو صلاحه فوجهان أحدهما في التهذيب لا يضم وعليه أيضا يقام وقت الجداد مقام الجداد في أوقته الوجهين ولو أطلع الثاني قبل بدو صلاح الاول ضم اليه جزما (وزرع العام يضمان) وذلك كالذرة زرع في الحريف والربيع والصيف (والاظهر) في الضم (اعتبار وقوع حصا ديها في سنة) وان كان الزرع الاول خارجا عنها فان وقع حصاد الثاني بعدها فلا ضم لان الحصاد هو المقصود وعنده يستقر الوجوب والثاني الاعتبار بوقوع الزرعين في سنة وان كان حصاد الثاني خارجا عنها لان الزرع هو الاصل والحصاد فرعه وثمرته والثالث الاعتبار بوقوع الزرعين والحصادين

(قول)

في سنة لانهما حينئذ يعدان زرع سنة واحدة بخلاف ما اذا كان الزرع الاول

أو حصاد الثاني خارجا عنها وهي اثنا عشر شهرا عريضة والرابع الاعتبار بوقوع أحد الطرفين الزرعين أو الحصادين في سنة وفي قول ان ما زرع بعد حصاد الاول في العام لا يضم اليه ومنهم من قطع بالضم فيما لو وقع الزرع الثاني بعد اشتداد حب الاول والاصح انه على الخلاف ولو وقع الزرعان معا وعلى التوصل المعتاد ثم أدرك أحدهما والآخر يقل لم يشتد حبه فالاصح القطع فيه بالضم وقيل على الخلاف (فرع) لو اختلف المالك والساعي في أنه زرع عام أو عامين صدق المالك في قوله عامين فان اتهمه الساعي حلفه استحبابا لان مادامه ليس بخالف للظاهر ذكره في شرح المهذب (وواجب ما شرب بالمطر أو عررقه لقربه من الماء) وهو البعل (من نمر وزرع العشر) وفي معنى ذلك ما شرب من ماء ينصب اليه من جبل أو نهر أو عين كبيرة (و) واجب (ما سقى بنضح) بان سقى من ماء بشار أو نهر بغير أو بقر أو يسمى ناصحا

(أودولاب) ودالية وهي ما يدبره البقرة وناهورة وهي ما يدبره الماء بنفسه (أو بماء اشتراه) وفي معناه المقصوب لجوب ضبانه والموهوب لعظم المنة فيه (نصفه) أي نصف العشر والفرق ثقل المؤنة في هذا وخفتها في الأول هو الأصل في ذلك حديث البخاري في مياست السماء والعيون أو كان عثر يا العشر وما سقي بالنضح نصف العشر وحديث مسلم في مياست الانهار والقيم العشر وفيما سقي بالسانية نصف العشر وحديث أبي داود في مياست السماء والانهار والعيون أو كان بعد العشر وفيما سقي بالسواني أو بالنضح نصف العشر والعثرى بفتح المهملة والمثلثة ما سقي بماء النيل قاله الازهرى وغيره والقيم المطر والسانية والناضح اسم للبعير والبقرة الذي يسقى عليه من البئر أو النهر والانتى ناضحة (والقنوت كالطر على الصحيح) ففي المسقى بما يجري فيها من النهر العشر وقيل نصفه لكثرة المؤنة فيها والأول يمنع ذلك (و) واجب (ماسقى بهما) أي بالنوعين كالنضح والمطر سواء (ثلاثة أرباعه) أي العشر عملاً بواجب النوعين (فان غلب أحدهما في قول يعتبر هو) فان كان الغالب المطر فالواجب العشر أو النضح فنصف العشر (والاظهر يقسط) والغلبة (١٩) والتقسيط (باعتبار عيش الزرع) أو النحر (ونعاه) وقيل

بعد السقيات والمراد النافعة بقول أهل الخبرة ويعبر عن الأول باعتبار المدة فلو كانت المدة من يوم الزرع إلى يوم الإدراك ثمانية أشهر واحتاج في ستة أشهر زمن الشتاء والربيع إلى سقيتين فسقى بماء السماء وفي شهرين من زمن الصيف إلى ثلاث سقيات فسقى بالنضح فان اعتبرنا عدد السقيات فعلى قول التوزيع يجب خمس العشر وثلاثة أخماس نصف العشر وعلى قول اعتبار الأغلب يجب نصف العشر لأن عدد السقيات بالنضح أكثر وان اعتبرنا المدة فعلى قول التوزيع يجب ثلاثة أرباع العشر ورابع نصف العشر وعلى

(قوله أودولاب) هو فارسي معرب ويقال له المنجنون والدالية قاله الجوهري فعطف الدالية بعده مرادف وقيل الدالية البكرة وقيل غير ذلك وسميت دالية لانها تدلى إلى الماء لتخرجه من الأسفل إلى الأعلى والناهورة ما يدبره الماء بنفسه ومن الناضح الآلة المعروفة بالشادوف (قوله نصفه) ولا يتكرر بتكرار السنين كالعشر وفارق التقوיד ودوامها وانما يسقط النصف كما في المعاوفة لكثرة مؤنة العلف غالباً ولان القوت ضروري (قوله والقنوت كالطر) ومثلها الجسور المعروفة وان احتاجت للإصلاح كثيراً (قوله عيش الزرع) أي مدة بقائه كما يأتي (قوله أخذ بالأسوأ) أي لكلا يلزم التحكم ولان الأصل عدم زيادة أحدهما خرج بقوله وجهل مقدار كل منهما ما لو علم كثرة أحدهما وجهل عينه فالواجب دون العشر وفوق نصفه فيجب إخراج جزء متمول زائد على نصف العشر وبوقف ما زاد إلى تبين الحال (قوله وبدواصلاح الخ) سواء تأخر قليلاً وكثيراً حيث انحدر العام ومحل ذلك في البستان الواحد كما يحسنه البرلسي وفيه نظر فخره (قول المتن أودولاب) عبارة الاسنوي هو فارسي معرب ويسمى أيضاً المنجنون والدالية كما قاله الجوهري وقيل الدالية هي البكرة وقيل جذع قصير يداس أحد طرفيه فيرفع الآخر الماء وسميت دالية لانها تدلى إلى الماء لتخرجه (فائدة) السيج هو الجاري على وجه الأرض بسبب فتح مكان من النهر ونحو ذلك (قوله وهو ما يدبره الخ) كأنه على هذا يرى ان الدولاب ما يدبره الشخص على فم البئر ونحو ذلك (قوله والسانية) يقال سنى الناقة وكذا السحاب يسنوا إذا سقت (قول المتن والقنوت كالطر) علل ذلك بأنها إنما تحفر لاصلاح القرية فاذا انتهأت وصل ماء النهر إليها المرة بعد الأخرى بخلاف السقي بالنضح وقال البغوي ان كانت تنهار كثيراً وتحتاج إلى استحداث حفر المرة بعد المرة فنصف العشر وان لم يكن سوى مؤنة الحفر الأول وكسجه في بعض الاوقات فالعشر (قول المتن في قول يعتبر هو الاظهر يقسط) قال في المحررهما كالقولين في تنوع الماشية (قوله ويعبر عن الأول الخ) أي لان العيش هو مدة الإقامة (فرع) لو كان ارتفاع الزرع بالثلاث في شهرين باعتبار ما حصل فيه من النمو والزيادة مساوياً لما حصل في السنة فظاهر كلامهم عدم تأخير ذلك (قوله يجب خمس العشر) جملة ذلك ثلاثة أخماس العشر ونصف خمسة (قوله كما لا يشترط الخ) عبارة الاذري ويشتد بدوا الاشتداد (قوله وبدواصلاح

قول اعتبار الأغلب يجب العشر لان مدة السقي بماء السماء أطول ولوسقى الزرع بماء السماء والنضح وجهل مقدار كل منهما واجب فيه ثلاثة أرباع العشر أخذ بالأسوأ وقيل نصف العشر لان الأصل براءة الفضة من الزيادة عليه وسواء في جميع ما ذكر في السقي بماء من أنشاء الزرع على قصد السقي بهما أم أنشاءه قاصداً السقي بأحدهما ثم عرض السقي بالآخر وقيل في الحال الثاني يستصحب حكم ما قصدوه ولو اختلف المالك والساعي في أنه بماذا سقى صدق المالك لان الأصل عدم وجوب الزيادة عليه قال في شرح المذهب فان انتهت الساعي حلقه وهذه العين مستحبة بالاتفاق لان قوله لا يخالف الظاهر ولو كان له زرع مسقى بماء السماء وآخر مسقى بالنضح ولم يبلغ واحد منهما نصاباً ضم أحدهما إلى الآخر لتمام النصاب وان اختلف قدر الواجب وهو العشر في الأول ونصفه في الآخر وضم في شرح المذهب إلى الزرع في ذلك النحر (ونجب) الزكاة فيها تقدم (ببعض صلاح النحر) لانه حيث تكثر كاملة وهو قبل ذلك بلع وحصرم (واشتداد الخ) لانه حيث تكثر طعام وهو قبل ذلك بقل ولا يشترط تمام الاشتداد كما لا يشترط تمام الصلاح في النحر وبدواصلاح

فيه بعبارة في الجميع قال في شرح المهذب واشتداد بعض الحب كاشتداد كده وسياً في بلب الاصول والثمار قوله وبدو صلاح التمر ظهور مبادئ النضج والحلاوة فيلا يتلون وفي غيره بان يأخذ في الحرة أو السواد وأسقط قول المحرر هنا فقر بعالى بدو الصلاح حتى لو اشترى أو ورث نخيلاً مشمرقاً بدا الصلاح عنده كانت الزكاة عليه لا على من اقتتل الملك عنه لعلم بتفريعه وليس المراد بوجوب الزكاة بما ذكر وجوب الاخراج في الحال بل المراد انعقاد سبب وجوب اخراج التمر والحب المصفي عند الصيرورة كذلك ولو أخرج في الحال الرطب والعنب بما يقتضونه ببل يميزه (٢٠) ولوأخذ الساعى لم يقع الموقع ومؤنة جداد التمر وتحفيفه وحصاد الحب وتصفيته من

خالص مال المالك لا يحسب شيئاً منها من مال الزكاة (ويستحسن خرس التمر) الذي يجب الزكاة فيه (إذا بدا صلاحه على ماله) لا مره صلى الله عليه وسلم بخرصه في حديث عتاب ابن أسيد المتقدم أول الباب فيطوف الخارص بكل نخلة ويقدر ما عليها رطباً ثم لا يقتصر على رؤية البعض وقياس الباقي به وإن اتحد النوع جاز أن يخرص الجميع وطبائهم ترا (والمشهور ادخال جميعه في الخرص) وفي قول قديم وجدي يترك للمالك ثمر نخلة أو نخلات ياكلها أهلها يختلف ذلك بقله عياله وكثرهم ويقاس بالنخل في ذلك كله الكرم (وأنه يكفي خارس) واحد لأن الخرص بنشأ عن اجتهاد وفي قول لا بد من اثنين لأنه تقدير لئلا فينسب التقويم وقطع بعضهم بالاول (وشرطه) واحداً كان أو اثنين

وسياً في ما فيه و مراد الشارح بذلك كلام المصنف في بدو الصلاح وبدو من حيث هو اذ ليس هنا غير متلون فتأمل (قوله حتى لو اشترى) أي شراء بلا خيار أو بخيار للشترى بدليل ما بعده ولو لم يبق الملك للشترى وأخذ الساعى الزكاة من التمر ترجع عليه من انتقلت اليه وكذا لو كان الخيار للبائع وحده فإن كان له ما وقفت فنم له الملك وجبت عليه وتعلق الزكاة عيب حادث يمنع الرد فإفان أخرجهما من غيرهما فله الرد ولو اشترىها بشرط القطع فبدا صلاحها قبله حرم القطع لتعلق الزكاة بها ولو كان المشتري عن لا تزمه الزكاة نحو مكاتب و بدأ الصلاح حينئذ فلا زكاة على أحد (قوله لم يقع الموقع) أي لفساد القبض وان تقرأ وترتب عند فيجب عليه رده وأبدله ان تلف قال شيخنا ولا نيلس هو الواجب ولا مشقلا عليه وبهذا فارق أجزاء تبر فيه فسر الواجب وأجزاء زرع في سنبله أعطاه المالك بقصد الزكاة لنحو شاعر أو فقير لا شتماله على الواجب ويكون نحو التبن متبرع به خلافاً لما نقله ابن حجر عن بعضهم (قوله خرس) والخرص هو القول بغير علم بل بالظن والخرز (قوله التمر) هو بالثلاثة الشامل للعنب والنخل ولو من نخيل البصرة على المعتمد سواء جمع أنواعه أو نوعاً منه على المعتمد ولا يتوقف على بدو صلاح بقية الأنواع (قوله يكفي خارس واحد) ولو أخذ الشترى يكن ان وجبت فيه الشروط الآتية (قوله في الرواية) قيد به ثلاثاً تكرره مع ما بعده ويشترط أيضاً كونه ناطقاً بصيراً كفاي شرح شيخنا وظاهر عدم اعتبار السماع وظاهر قوله انه يشترط فيه أهلية الشهادة اشتراطه فليراجع (قوله من الخارص) أي ان فوض اليه التضمين من الامام والساعى والافهما المعتبران (قوله وقبول المالك) هو المعتمد فوراً ولو بنائبه كولي المحجور (قوله أو ضمنه فلم يقبل) وكذا القبل وهو معسر أو تبين اعساره لفساد التضمين حينئذ والتضمين أن يقول ضمنك اياه بكذا أو خذ بكذا ثمراً أو أقرضك نصيب الفقراء من الرطب بما يجي عنه من التمر ولو تلف بغير اتلافه بعد التضمين فلا شيء عليه ولو تلفه قبل الخرص ضمن حصه الفقراء رطباً بقيمتها لا بمثلها وفارق الماشية كما مر لأنها تنفع بدها ونسلها ونحو ذلك (قوله

في بعضه كبوده في الجميع) قضية اطلاقه كغيره أن الحكم كذلك وان تأخر ادراك بعضها جذا بسبب اختلاف جهات الارض وأنواع الثمار أي اذا كان الضم ثابتاً فيها بان يكون أنواعاً من الثمار واحد وهو ظاهر لا مانع من القول به الا أنه هل يختص ذلك بالستان الواحد الظاهر بل المتعين نعم (قوله وفي غيره بان يأخذ الخ) لا يخفى ان الزكاة في الثمار خاصة بالرطب والعنب والظاهر انها مما يتلون ولكن كلام الشارح على بدو الصلاح من حيث هو (قول المتن خرس التمر) هو في اللغة القول بغير علم بل بالظن والخرز ومنه قوله تعالى قتل الخراصون وفي الاصطلاح الشرعي خرص ما يجي على النخل والعنب ثم اوز بيبا المراد بالخرص عبارة الكتاب الرطب والعنب (قوله جاز أن يخرص الخ) أي يخرص كل نخلة رطباً ثم يقدر الجميع ثم اهذا مراده قطعاً كما علم ذلك بمراجعة الروض وشرحه (قوله في الرواية) انما قال في الرواية لقول المتن بعد وكذا الخ (قول المتن وقبول المالك) والظاهر اشتراط الفور مع علمه بالخرص (العدالة) في الرواية (وكذا الخريفة والذ كورة في الاصح) هو مبنى على الاكتفاء بواحد فان (قوله اعتبرنا اثنين جاز أن يكون أحدهما عبداً أو امرأة وهذا مقابل الاصح) فلذا خرس فالأظهر ان حق الفقراء ينقطع من عين التمر ويصير في ذمة المالك التمر والى يخرجهما بعد جفافه ويشترط في الانقطاع والصبرورة المذكورين (التصریح) من الخارص (بتضمينه) أي حق الفقراء للمالك (وقبول المالك) التضمين (على المذهب) فان لم يضمه أو ضمنه فلم يقبل المالك بقبول الفقراء على ما كان (وقيل ينقطع) حقهم (بنفس الخرص) فلا يحتاج الى تضمينه من الخارص بل بنفس الخرص تضمين وهذا أحوج بهي

الطريقة الثانية وتامهما انه لا بد من تضمين الخارص وعلى هذا قال الامام الذي اراه انه لا يحتاج الى قبول المالك ومقابل الاظهر ان حتى الفقراء لا ينقطع عن عين التمر بخرصه وتضمن الخارص وقبول المالك له لغو بل يبقى حقهم على ما كان وقائدة الخرص على هذا جواز التصرف في غير قدر الزكاة ويسمى هذا قول العبرة والاول قول التضمن وعليه قال (فاذا ضمن) أي المالك (جاز تصرفه في جميع الخروص بيعا وغيره) أما قبل الخرص في التهذيب لا يجوز له أن يأكل شيئا ولا ان يتصرف (٢١) في شيء فان لم يبعث الخارص ما كان خارصا أولا ولم يكن حاكما كما كان في عدلين

بخرصان عليه ولا مدخل للخرص في الحب لانه لا يمكن الوقوف على قدره لاستناره (ولو ادعى) المالك (هلاك الخروص) كله أو بعضه (بسبب خفي كسرقة أو ظاهر عرف) كالبرد والنهب والجراد وزول العسكرواتهم في الهلاك به (صدق بيمينه) وان لم يتم في ذلك صدق بلا يمين (فان لم يعرف الظاهر طول بينة) بوقوعه (على الصحيح) لامكانها (ثم يصدق بيمينه في الهلاك به) والثاني يصدق بيمينه بلا يمين لانه مؤمن شرعا واليمين فيما ذكر مستحبة وقيل واجبة ولو اقتصر على دعوى الهلاك قال الرافعي فالمفهوم من كلام الاصحاب قبوله مع اليمين حملا على وجه يقتضي عن البينة قال في شرح المهذب وهو كما قال الرافعي ولو قال هلك بحري وقع في الجرين وعلمنا انه لم يقع في الجرين حري لم يبال بكلامه (ولو

ولا ان يتصرف في شيء) أي معين كما يأتي ومثله الزرع بعد اشتداده هذا ما في شرح الروض وغيره وفي ابن شعبة جواز التصرف في قدر نصيبه ومشي عليه العلامة ابن عبد الحق ووافقه شيخنا أخذنا مما سياتي آخر الكتاب (قوله فان لم يبعث الخارصا ولم يكن حاكما كما كان في عدلين بخرصان عليه) وانظر ما معني هذا التحاكم وهل يحتاج الى تضمين وغيره مما تقدم (قوله طول بينة) أي وجوب ايقانه شيخنا فراجع مع ان اليمين مستحبة على المعتمد كما ذكره المشرح (قوله قال الرافعي الخ) هو المعتمد (قوله غلطه) ذكر بالطاء المهمة المشالة وهو غير صحيح في اللغة لان العرب تقول غلط في كلامه وغلت بالثنيات في الحساب فاذا ذكره المصنف غلطه (قوله المحتمل) وهو الذي لو اقتصر عليه قبل ولولم يدع غلط بل قال وجدته هكذا صدق اذ لا تكذيب مع احتمال التلب (قوله أمهم ما يقبل) هو المعتمد (قوله قيل في الاصح) المعتمد

(قوله ومقابل الاظهر الخ) أخره هنا لان قوله يشترط الخ مفرع على الاظهر خاصة وتوجيه مقابل الاظهر ان الخرص ظن وتخمين وتوجيه مقابل المذهب ان هذه معاوضة على خلاف الاصل لان بيع الرطب بالتمر ممتنع ولكن شرعت للضرورة فلا واشترط اللفظ لتأكيده شبه البيع وتوسط الامام فشرط التضمن دون القبول قال البغوي وطريقه أن يقول ضمانك نصيب الفقراء من الرطب بما يجيء منه من التمر (قوله بل يبيح الخ) أي لان الخرص ظن وتخمين فلا يكتفي في نقل حقهم الى ذمة المالك قال الرافعي رحمه الله والقولان مبنيان على التعلق بالعين فان قلنا ان حق الفقراء متعلق بالذمة فكيف ينقطع حقهم من العين وينتقل اليها وهو كان فيها (قول المتن فاذا ضمن) قال الاسنوي فان لم يضمن أو جملناه عبرة نفذ التصرف فيما عدا مقدار الزكاة وسيأتي الكلام على بيع المال الزكوي قبيل الصيام ان شاء الله تعالى ولو تلف المالك التمر قبل الخرص ضمن حصة الفقراء رطبا (قول المتن في جميع الخروص بيعا) ظاهر هذا ولو كان معسرا وفيه نظر ثم هذا ليس كغيره من الضمان اذ لو تلف لاشئ عليه (قوله أما قبل الخرص) أي بعد بدو الصلاح وأما قبله فلاحق للفقراء فيه وله التصرف كيف شاء ثم لا يخفى ان الزرع لا خرص فيه وجب اشتد الحب فينبغي أن يمتنع على المالك الاكل والتصرف وحينئذ فينبغي اجتناب الفريك ونحوه من القول حيث علم وجوب الزكاة في ذلك الزرع (قوله ولا أن يتصرف في شيء الخ) معين كما في المهمات واما التصرف فيما عدا قدر الزكاة شاعافاته نافذ وكذا جاز فيا يظهر ووقع في شرح الروض خلاف هذا فراجع (قوله وانهم الخ) هذا يفيد ان الذي عرف هو وعمومه لا يختلف فيه لا تفاء الهمة ووقع لبعضهم التصريح بالخلف هنا فاستشكل على نظيره من الودعة والذي سلكه رحمه الله مخلص من الاشكال وأجاب بعضهم عن الاشكال بان المراد بالعموم الكثرة (قول المتن أو غلطه) تقول العرب غلط في منطقته وغلت في الحساب أي بالتاء (قول المتن قبل في الاصح) لان الكيل يقين والخرص تخمين والمالك أمين فوجب الرجوع اليه ثم بالنظر في كلام المشرح الخ نعلم أن محل الخلاف القدر الذي يقع بين الكيلين (قوله هو صادق) كأنه يريد بهذا الاعتراض على المنهاج من حيث ان عبارته تقتضي جريان خلاف في القدر للزائد

ادعى خيف الخارص) فيما خرصه (أو غلطه) فيه (بما يبعد لم يقبل) وعبرة الروضة كاصلها في الاولى لم يلتفت اليه كما لو ادعى مبل الخارص أو كذب الشاهد لا يقبل الابينة وفي الثانية لم يقبل في حط جميعه وفي حط المحتمل منه وجهان أمهم ما يقبل (أو بمحتمل) بفتح الميم (قيل في الاصح) هو صادق بما في الروضة كاصلها انه ان كان فوق ما يقع بين الكيلين تخمسة أو سق في مائة قبل فان اتهم حلف أي استحباب لو قيل وجوب كما ذكر في شرح المهذب وان كان قدر ما يقع بين الكيلين أي كوسق في مائة أو ادعاه بعد الكيلين فوجهان أحدهما لا يحيط لا خيال ان التفسير وضع في الكيل ولو كيل ثانيا لوفى والثاني يحيط لان الكيل يقين والخرص تخمين فلا حاجة عليه أولى

فزاقلت هذا أقوى وصحح امام الحرمين الاول وكذا قال في شرح المذهب وفي بعض نسخ شرح الرافعي وأصحهما بدل والثاني وبوافقه  
تصحيح الحرر وفي شرح المذهب تصوير الامام المسألة بسفوات عين الخروص أي فان بقي أهيكيله وعمل ولو ادعى غلط الخارص ولم يبين  
فهو لم نسمع دعواه (باب زكاة النقد) (٢٢) أي الذهب والفضة مضروباً كان أو غير مضروب (انصاب الفضة مائتا

درهم والذهب عشرون  
مثقالاً بوزن مكة وزكاتها  
ربع عشر) في النصاب  
وما زاد عليه ولا زكاة فيها  
دونه قال صلى الله عليه وسلم  
ليس فيما دون خمس أواق  
من الورق صدقة رواه  
الشيخان مسلم والبخاري  
وأواق كجوار واذنا نطق  
ببانه تشدد وتخفف وروى  
البخاري في حديث أبي  
بكر في كتابه السابق ذكره  
في زكاة الحيوان وفي الرقة  
ربع العشر والرقة والورق  
الفضة والماء عوض من  
الولود الاوقية بضم الهمة  
وتشديد الباء يعون  
وهما قال في شرح المذهب  
بالنصوص المشهورة واجماع  
المسلمين قال وروى  
أبوداود وغيره باسناد  
صحيح أو حسن عن علي  
عن النبي صلى الله عليه  
وسلم انه قال ليس في أقل  
من عشرين ديناراً شيء  
وفي عشرين نصف دينار  
وقوله بوزن مكة استدلوا  
عليه بحديث المكيا  
مكيا أهل المدينة والوزن  
وزن مكة رواه أبوداود  
والنسائي باسناد صحيح  
والدرهم ستة دواقي

### خلافه الآتي في الشارح (باب زكاة النقد)

هو مصدر معناه لغة الاعطاء ما لا يتم اطلاق على المنقود والمراد به هنا ما قابل العرض والدين وقد يطلق على  
المضروب وحده (قوله ربع عشر) وهو نصف مثقال في دفع الفقراء مثقالاً كاملاً لا يصير شريراً كما لم فيه ثم  
يبعونه لاجنبي ويقسمون ثمنه أو يبيعهم المزكي النصف الذي له أو يشتري نصفهم منهم وان كره للشخص  
شراء صدقته ولو مندوبة للضرورة وحصة قبل ذلك أمانة معهم (قوله والدرهم ستة دواقي) وهو نصف  
مجموع الدرهم الطبري الذي هو أربع دواقي والبقلي الذي هو ثمانية دواقي لأنهم جمعوهما ثم قسموهما  
نصفين ولو كانت كلها طبرية لنقص النصاب أو بغلبة لزيادة الدواقي لا بد من أن يعتد بأن الدرهم كان  
كذلك أي ستة دواقي في زمنه صلى الله عليه وسلم وزمن خلفائه فالجمع والقسمة سابقان على ذلك لكن  
ذكر الرافعي أن الجمع والقسمة كانا في زمن عمر رضي الله عنه أو في زمن بني أمية وعليه فيجب أن الاجماع  
انعتد على ما قاله الفقهاء فلعل النصاب كان مائة من كل من الدرهمين أو أنهم علموا ذلك من غوى كلامه صلى  
الله عليه وسلم فتأمل والحق ثمان حبات وخمسة وأربعون مثقالاً وهو خمسون حبة وخمسة وأربعون حبة  
الشعير كما يأتي قال بعضهم ودرهم الاسلام المشهور الآن ستة عشر قيراطاً أو أربعة أخماس من قيراط بقراريط  
الوقت (قوله والمثقال الخ) قال السبكي وغيره ومقداره لم يتغير جاهلية ولا اسلاماً وهو اثنتان وسبعون شعيرة  
معتدلة قطع من طرفها مائة وطل والنصاب الذهب الاشرى القايدي خمسة وعشرون وسبعان وتسع  
وبقاس به غيره (قوله ولو نقص الخ) أي فالنصاب تحديد (قوله في المغشوش) ويكره امساكه ويحرم  
التعامل به ان لم يكن كدراهم البلد ويكره الضرب على سكة الامام ما لم يزد غشه والاحرم (قوله خالصاً) أي  
وجوياً في نحوولي محجور وفيه الاسنوي بما اذا كانت قيمة السبك دون قيمة الغش ومال اليه شيخنا  
ولا بد من أن يكون الخالص هو الواجب بقينا أو بقول خيرين ويقبل علم المالك يمينه ولا يكفي اجتاده  
فيه ويقع الغش تطوعاً عليه أولاً ولا يجزي الردى عن الجيد ولا المكسر عن الصحيح ويفسد القبض  
ويجب الردان بقي والأخرج قدر التفاوت ويعرف بتقويم المخرج بالآخر صحيحاً ومعيباً وفارق القرين  
مر لا شمله هنا على عين الواجب ويكمل الانواع ببعضها يخرج من كل نوع بقسطه ان ينسر والا فالوسط  
كما مر في العشرات (قوله زكي الاكثر) فيقع الزائد على الواجب تطوعاً وهذا في غيرولي نحو محجور فيجب  
فيه التمييز على ما مر

على ما يقع بين الكيلين مع انه يقبل جزماً (قوله وزاد قلت الخ) رجع لقوله في الروضة

### (باب زكاة النقد الخ)

النقد في اللغة الاعطاء ثم استعمل في المعطى من اطلاق المصدر على المفعول قال العراقي وقد أطلق على ما يقابل  
العرض فيشمل غير المضروب (قول المتن وزكاتها الخ) قال الصيمري ربما أفتيت بجواز اخراج الذهب  
عن الفضة وعكسه وقال الروياني هو الاختيار عند كثير من أصحابنا للضرورة (قوله والاوقية الخ) عبارة  
الاسنوي وكانت الاوقية في عصر رسول الله صلى الله عليه وسلم أربعين درهماً (قوله بالنصوص) هذا  
بفيد أن ذكر الدرهم وقع في الحديث (قوله والمثقال الخ) هو اثنتان وسبعون شعيرة معتدلة والدرهم

خسون

والمتقال درهم وثلاثة أسباعه فكل عشرة دراهم سبعة مثاقيل ولو نقص عن النصاب حبة أو بعضها  
فلزكاة وان راجح رواج التام ولو نقص في ميزان وتم في آخر فالصحيح لازكاة ولا يكمل نصاب أحد النقدين بالآخر (ولاشي في  
المغشوش) منها (حتى يبلغ خالصه نصاباً) فاذا بلغه أخرج الواجب خالصاً وأخرج من المغشوش ما يملأ مثاله على خالص بقدر الواجب  
(ولو اختلطت لهما) بل أن ذيها معارض معهما الا ناء (وجهل أكثرهما زكي الاكثر ذهباً وفضة) فاذا كان وزناً لثمن أحدهما مثانه ومن



الآخوار بما تفر كسنة ذهب وسنة فضة (أوميز) بينهما بالنار قال في البسيط وبمصل ذلك سبك فسر بسرا إذا تسوت جزأوه (وبز ك)  
 الحر من حلى) بضم الحاء وكسر اللام وتشديد الباء جمع حلى بفتح الحاء وسكون (٢٣) اللام (وغیره) بالجر (لا المباح

في الاظهر) الخلاف مبنى  
 على أن الزكاة في النقود  
 لجوهره أو للاستغناء عن  
 الا تنفع به فتجب في المباح  
 على الاول دون الثاني (فن  
 المحرم الاناء) من الذهب أو  
 الفضة للرجل والمرأة وهو  
 محرم لعينه (والسوار  
 واخلاخال) بفتح الخاء  
 (لبس الرجل) بان يقصده  
 باخذها فهما محرمان  
 بالقصد (فلواتخذ سوارا)  
 مثلاً (بلا قصد أو بقصد  
 اجارته لمن له استعماله فلا  
 زكاة) فيه (في الاصح)  
 لا تنفع القصد المحرم والثاني  
 ينظر في الاولى الى أنه ليس  
 له لبسه وفي الثانية الى أنه معد  
 للنساء ولو اتخذها لغيره فلا زكاة  
 جزماً ولو قصد كثره ففيه  
 الزكاة جزماً عند الجمهور  
 وحكى الامام فيه خلافاً  
 (وكذا لو انكسر الحلى)  
 لمن له لبسه بحيث يمنع  
 الاستعمال (وقصد اصلاحه)  
 لازكاة فيه في الاصح لهوام  
 صورته وقصد اصلاحه  
 والثاني فيه الزكاة لتعذر  
 استعماله ولولم يقبل  
 الاصلاح بان احتاج في  
 استعماله الى سبك وصوغ  
 فتجب فيه الزكاة وأول  
 الحول وقت الانكسار  
 وكذا الوقيل الاصلاح وقصد

(قوله بالنار) ويجوز بالماء كان يضع فيه ألقا ذهباً ويعلم ارتفاعه ثم فضة ويعلم كذلك ثم يضع  
 الخلوط فالأقرب الى احدي العلامتين هو الاكثر وهذا الطريق يمكن فيها اذا جهل فيه وزن كل منهما  
 وفي المعلوم طريق آخر هو ان يضع في الماء سنة ذهباً أو بمائة فضة ويعلم ارتفاعه ثم يمسك ذلك ويعلمه  
 ثم يضع الخلوط فاي العلامتين وصل اليها فالأكثر منه وهذا أضبط ولوتعذر التخيير وجب الاخراج مع  
 الاحتياط ولم يؤخر لوجوب الاخراج على الفور ويغفر التأخير لوجود آلة السبك اذا لم تتعبر ومؤنة  
 السبك ونحوه على المالك (قوله بالجر) فضمه راجع للحلى دفع بذلك ارادة المسكروه اللازم عليها القطع  
 بوجوب الزكاة فيه مع أن فيه وجهين الاصح منهما الوجوب كذا قالوا ويمكن دفع ذلك بأن يقرأ بالرفع  
 ويرجع الخلاف بقوله في الاظهر اليه كالمباح وكونه فيه تغليب الاظهر على الاصح أقل ايهما من  
 دخول المسكروه في المباح لمقابله بالحرام أو من سكوت المصنف عن ذكره فتأمل وشيخ الاسلام تبع  
 الشارح فقال بذكر المسكروه من زيادتي (قوله لا المباح) أي ان علمه فلو ورت حلياً ولم يعلم به حتى  
 مضى حول وجبت زكاته على المعتمد (قوله الاناء) ثم لو اشتراه ليضعه حلياً مباحاً ثم احتاج الى  
 استعماله فبسه سنة لم تجب زكاته على المعتمد ومن المحرم التصاوير التي تتخذها المرأة والمزركش في غير  
 لبسها (قوله والسوار الخ) والمعتبر في زكاة كل محرم لعينه كالاناء عينه وان زادت قيمته فيخرج ربع  
 عشره من غيره من نوعه أو منه بكسره أو مشاعاً والمعتبر في المحرم بالقصد كما في زكاة الحلى لنحو لبس أو كثر  
 أكثر الامرين من قيمته وعينه كذا في العباب واعتمده شيخنا ولا يكسر هنا لانه ضروري تسليمه للساعي  
 أو غيره من المستحقين مامر (قوله فلواتخذ) أي الرجل ولو حكماً (قوله أو بقصد اجارته) أي ولو بعد قصد  
 لبسه على الأرجح من وجهين وان قصد بالاجارة التجارة اذ لا حرمة حينئذ فعمل أن القصد يتغير من الحرمة  
 للإباحة وعكسه (قوله لمن له لبسه) لو قال للذي لازكاة عليه كان أولى (قوله وقصد كثره) أي بعد علمه  
 بانكساره فلو مضى حول بعد كسره وقبل علمه فلا زكاة فيه وفارق هذا ما ممر بدوام الإباحة هنا بخلاف ذلك  
 لا ابتداء ملكه فتأمل (قوله ارجعها للوجوب) هو المعتمد نعم لو قصد حين علمه اصلاحه فلا زكاة فالمعتبر  
 في غير الاتخاذ قصد المبيع وفيه عدم قصد المحرم (قوله ويحرم على الرجل) ومثله الخنثى (قوله والاعنة)  
 خمسون شعيرة وخمسة اشيرة وهو ستة دنانير وكل دانق ثمان حبات وخمسان والمثقال لم يختلف قدره جاهلية  
 ولا اسلاماً بخلاف الدرهم فانه كان في عصره صلى الله عليه وسلم والدرهم الاول بالدرهم البغلي وهو ثمانية  
 دنانير والطبري وهو نصفها لجمعها وقسمها درهمين قيل فعل ذلك في زمن بني أمية وأجمع أهل العصر عليه  
 كذا في شرح البهجة نقل عن الرافعي وهو مشكك من حيث ان الدرهم وردت في الحديث فكيف  
 تنصرف الى غير المتعامل به في زمنه صلى الله عليه وسلم (قول المتن فن المحرم) منه أيضاً التصاوير التي تتخذها  
 المرأة من الذهب والفضة فتجب فيها الزكاة (قول المتن فلواتخذ) ان جعل فاعل اتخذ ضمير الرجل أشعر  
 ذلك بان المرأة في المسئلتين لازكاة عليها قطعاً لان القرينة تصرفه الى الاستعمال الجائز وان جعل فاعله  
 الشخص أفاد ثبوت الخلاف فيها كالرجل قال الاسنوي وهو متجه اه أقول بل المتجه الاول وهو  
 ظاهر العبارة لا جرم صرح في المحرم بالرجل (قول المتن فلا زكاة في الاصح) علل ذلك في الاولى بان الزكاة  
 انما تجب في المال النامي والنقد غير نام بنفسه وانما التحق بالناميات لكونه مهياً للاخراج فيما  
 يعود دفعه وبالصياغة بطل هذا التيهو (قوله وأول الحول وقت الانكسار) هو كذلك في المسئلتين  
 بعد (قوله في الحديث الشريف وحرم على ذكورها) وقبس عليه الفضة

كفره ولو لم يقصد شيئاً فوجهان وقيل قولان أرجحهما الوجوب ولو كان الانكسار لا يمنع الاستعمال فلا تأثيره (ويحرم على الرجل حلى  
 الذهب) قال صلى الله عليه وسلم أحل الذهب والحرير لآثام أمي وحرم على ذكورها صححه الترمذي (الا لاف والاعنة) بتقليد الميم

والهمزة (والسن) فيجوز اتخاذها لمن قطع انفه وأملتأ وقلمت سنه (لا الاصبع) فلا يجوز اتخاذها والاصل في ذلك ان عرجة بن أسعد قطع أنف نفسه يوم الكلاب بضم الكاف اسم ماء كانت الوقعة عنده في الجاهلية فاتخذها نفا من ورق فائقن عليه فأمره النبي صلى الله عليه وسلم فالتفتا نفا من ذهب رواء بوداود (٢٤) والنسائي والترمذي وحسنه وقيس على الانف الاغلة والسن ويجوز الثلاثة من الفضة

أولى والفرق بين الانملة والاصبع أنها تعمل بخلاف الاصبع واليد فلا يجوز اتخاذها من ذهب ولا فضة قال في الروضة وفيه وجه انه يجوز (ويحرم سن الخاتم) من ذهب على الرجل (على الصحيح) وقال الامام لا يبعد تشبيه القليل منه بالضة الصغيرة في الاناء وعبر بتطويق الخاتم بأسنانه وفرق الرافعي بان الخاتم أزم للشخص من الاناء واستعماله أدم (ويحل له من الفضة الخاتم) لانه صلى الله عليه وسلم اتخذها من فضة رواء الشيخان (وحلية آلات الحرب كالسيف والرمح والمنطقة) بكسر الميم والبرع والخف وأطراف السهام لان ذلك يغيبط الكفار (لا مالا يلبسه كالسرج واللجام) والركاب والثفروبرة الناقة (في الاصح) والثاني يلحقه بالاول ولا يحل له تحلية شيء مما ذكر بالذهب (وليس للمرأة حلية آلة الحرب بالذهب والفضة لما فيه من التشبه بالرجال وليس لها التشبه بهم وان جازها المحاربة بآلة الحرب في

لامها للجنس فيشمل ما عدا الاسافل لانها لا تعمل ولذلك يمتنع الكل في الاصبع الاشل ولا م السن للجنس أيضا (قوله لا الاصبع) أي للرجل وكذا المرأة على ما اعتمده شيخنا خلافا لما يقتضيه ظاهر كلام المصنف وصرح عبارة المنهج (قوله الخاتم) فيجوز لبسه بل يسن وكونه في خنصر اليمين أفضل وله الختم به لو نقش عليه اسمه مثالا ولا كراهة في نقشه بذكر الله تعالى وغيره ويسن جعل فسه داخل الكف والعبرة في قدره وعدده ومحله بعادة أمثاله ففي الفقيه الخنصر وحده وفي العاصم نحو الابهام معه وخرج به الختم فيحرم وكان نقش خاتمه صلى الله عليه وسلم كما قاله بعض المحدثين محمد سطر أسفل ورسول سطر أوسط والله سطر أعلى ومتى خالف عادة أمثاله كره وأحرم وتزعم الزكاة فيهما وله اتخاذ خواتم متعددة ليلبس كل بعض منها في وقت ولا زكاة فيها حيث أنه فان لبس منها أكثر من عادته أو قصد ذلك وجبت الزكاة ولا بأس بلبس غير الفضة من نحاس أو غيره (قوله وحلية آلات الحرب) محل للرجل من الفضة فقط ولو غير مقاتل ومنها كما قال الشارح السهام والبرع والخف وكذا الخوذة والبيضة والحرية قال شيخنا والتحلية قطع كالصفايح تسمر على الآلات غير مضروبة ومحل بالنقد المضروب إن جعل لها عرى والا فلا محل وتجبز كاتها ومحل بالتمويه أيضا على المعتمد وان حصل منها شيء بالعرض على النار (قوله والمنطقة) أي محل للرجل فقط وكذا التحلية التاج للمرأة لا للرجل على المعتمد وفارق المنطقة لان فيها تنشيطا وتقوية للبدن نعم رد حل الخف ويحرم على الرجل والمرأة تحلية سكين المهنة والمقلعة والمرأة بكسر الميم والدواة والمقراض (قوله كالسرج واللجام والركاب) وبرة البعير واللبب والقلاوة وتعبيره بالسرج فيفقدان محل الخلاف فيما يتعلق بالتحليل بخلاف البغال والخيول فيحرم جزاؤه بصرح العلامة البرلسي (قوله ولها لبس) أي لا افتراش ولا غطاء كرتبة ولحاف كما قاله القنوني فيحرم ان على المعتمد (قوله وكذا النعل) ومثله التاج كما مر وان لم يكن من عادة أمثاله ومثل المرأة الصبي غير البالغ على المعتمد (قوله مانسج بهما) ومثله المزركش فلها لبسه لا افتراشه ولا التدثر به ويجوز لبس العصائب المرصعة بالنقد وان كثرت ولا زكاة فيها وقيد شيخنا بما لها عرى ولو من غيرها كما يأتي في باب الاجارة والا فلا يجوز وتجبز كاتها كما مر في التحلية بها (قوله تحريم المبالغة) ويكره السرف بلا مبالغة قاله الخطيب واستظهره ابن حجر وتبعه شيخنا الرمي بل استوجه الاباحة فيه وقال شيخنا الزايد بالحرمة كاللمبالغة ولو اتخذت حلياً متعددة افغى مامر في الخاتم ومتى حرم أو كره وجبت زكاة الجميع لا القدر الزائد فقط على المعتمد (قوله وجواز تحلية المصحف بفضة) وكذا كتابته واعتمد شيخنا كواله شيخنا الرمي جواز كتابته بالذهب للرجل والمرأة كما قاله الغزالي وقياسه أن التحلية كذلك وكلام المصنف بخلافه في الرجل (قوله فيجوز اتخاذها) يجوز أيضا شداها اذا تحركت ثم كل ما جاز بالذهب فهو بالفضة أجوز كما سنبه عليه الشارح (قوله كانت الواقعة عنده) يعني بين الاوس والخزرج قال الشاعر ان الكلاب ماؤنا خلوهم (قوله فلا يجوز) أشار بالفاء الى ان هذا الحكم في الذهب والفضة مستفاد من التعليل قال الاسنوي ومسئلة الفضة لا تؤخذ من الكتاب (قوله وقال الامام) هو مقابل الصحيح (قول المتن ويحل له من الفضة الخاتم) بل هو سنة للرجل وأن يكون في اليمين وأن يجعل فسه مما يلي كفه (قول المتن في الاصح) يستثنى البغال والخيول فلا يجوز تحلية ما يتعلق بها بخلاف لانها لا تصلح للقتال قاله في الذخائر ونبه الرافعي على أن الكثير من الاصحاب قطعوا بتحريم قلادة الفرس (قول المتن والاصح تحريم المبالغة) علل مقابله بالقياس على الحل

الجملة (ولها لبس أنواع حلى الذهب والفضة) كالطوق والخاتم والسوار والخلخال وكذا النعل وقيل لا للسرف الذي (وكذا مانسج بهما) لها لبسه (في الاصح) والثاني لا لما فيه من السرف والخيلاء (والاصح تحريم المبالغة في السرف) للمرأة (تخلخل وزنه ما تادينار وكذا اسرافه) أي الرجل (في آلة الحرب) فانه يحرم في الاصح (و) الاصح (جواز تحلية المصحف بفضة)

(وشروط زكاة نقد الحول)  
لحديث أبي داود وغيره  
لا زكاة في مال حتى يحول  
عليه الحول (ولا زكاة في  
سائر الجواهر كالؤلؤ)  
والياقوت لعدم ورودها في  
ذلك

(باب زكاة المعدن والركاز  
والتجارة)

(من استخرج ذهباً أو  
فضة من معدن) أي مكان  
خلقه الله فيه مواتاً وملك  
له كما ذكره في شرح المنصب  
عن الأصحاب ويسمى  
المستخرج معدناً أيضاً كما  
في الترجمة (لزمه ربع  
عشره) للملك أياه كما في  
غير المعدن لشمول الأدلة  
(وفي قول الخس) كالركاز  
بجامع الخفاء في الأرض  
(وفي قول ان حصل بتعب)  
بان احتاج إلى الطحن  
والمعالجة بالنار (فربع  
عشره والا) أي بان حصل  
بلا تعب بان استغنى عنهما

(خمس) كما اختلف الواجب  
في المسقى بالمطر والمسقى  
بالنضح (ويشترط النصاب  
لأحول على المذهب فيهما)  
وقيل في اشتراط كل منهما  
قولان كذا في أصل  
الروضة والفرق بينهما على  
الأول أن مادون النصاب  
لا يحتمل المواصلة والحول  
انما اشترط للتمكن من

بالذهب وأقره شيخنا وفي شرحه فراجع وحرو وجلد المصحف ولو منفصلاً وكيسه مثله وكذا اللوح  
والعلاقه بخلاف الكرسي والتفسيران حرم منه فكالمصحف والأفلاجل ومنه يؤخذ أن المراد بالمصحف  
ما حرم منه وإن لم يسم مصحفاً منه يؤخذ أيضاً حرمة تحلية التمام وفي ابن حجر ما يقتضي الجواز فيها (قوله)  
وكذا المرأة) ومثلها الصبي فيحل لهما تحلية المصحف بالذهب والفضة (قوله والثاني الخ) صريح كلامه أن  
الاختلاف راجع لجميع ما قبله فهذان وجهان مطلقان في مقابلة الأصح الفصل فتأمل (قوله سائر الكتب)  
أي يحرم تحليتها ولو للمرأة ولو بالفضة وسواء كتب الحديث والعلم ومثلها الكعبة وقبر النبي صلى الله عليه  
وسلم وكذا بقية الأنبياء فيحرم تحليتها ولو تمويهها ويحرم تزيينها بالقناديل من النقد ويبطل وقفها إلا أن  
احتيج إليها كالوقف على تزويق المساجد (قوله الحول) ولا ينقطع بقرضه لغيره كما قاله شيخنا الرملي وفي  
المجموع أن الذهب إذا صا لا يحرم استعماله وحله شيخنا الرملي على صداد يحصل منه شيء يعرضه على النار  
كالموه بنحو نحاس (باب زكاة المعدن والركاز والتجارة)

قدم المعدن لثبوته في محله وهو بفتح الدال وكسر هاء اسم للمحل ولما يخرج من معدن بمعنى أقام وقيل الأول  
للاول والثاني للثاني وجع معه الركاز لشاركتيه له في عدم الحول وهو من ركز بمعنى خفي أو بمعنى غرز ومعهما  
التجارة لا اعتبارها بأشراح الحول فقط لا بجميعة وأخرها عن النقل لتعلقها به ولأنها راجعة إليه (قوله من  
استخرج) أي من أهل الزكاة لا مكاتب وذمى وعبد ولكل أخذه بدنا يمنع الذي منه بدارنا وما أخذه  
العبد فليس له فعليه زكاته والمبعض بينهما ولذي النوبة (قوله من معدن) أي من غير دار الحرب لأن  
الماخوذ منها غنيمة لا أخذه (قوله للملك) فيجب الإخراج به على ما يأتي (قوله تفرقه) أي بفتح التاء والفاء  
وتشديد الراء المضمومة والقاف (قوله وطريق الخ) فيه اعتراض على كلام المصنف فتأمل (قوله ان تتابع

الذي لا سرف فيه إذا تعدد (قوله والثاني الجواز لهما) علل بالاكرام وعلل المنع لهما بان الخبر ورد به ذلك  
(قوله أيضاً والثاني الجواز لهما والثالث المنع) يقابلان قول المتن وكذا للمرأة بذهب (قوله ولا يجوز تحلية سائر  
الكتب) أي لا للمرأة ولا للرجل قاله الأسنوي به تعلم أن العلة في تحلية المرأة للمصحف مركبة من الأكرام  
والتحلي إذ لو كانت للأكرام فقط لجاز للرجال وللتحلية لجاز في الكتب قال وإذا جاز في المصحف جاز أيضاً  
في علاقته المنفصلة عنه وقيل لا (باب زكاة المعدن)

(قوله أي مكان الخ) سمي بذلك لأقامة ما خلق الله فيه يقال معدن معدننا أقام ومنه جنات عدن لطول  
الاقامة فيها من الله علينا بذلك برحمته آمين ومنه أيضاً معدن للبلد المعروف لأن تبعاً كان يحبس فيها أصحاب  
الجرائم وقيل سمي معدناً لأقامة الناس عليه والركاز ذنوب الجاهلية سمي بذلك لأنه ركز في المكان أي غرز  
من قولهم ركزت الرمح وقيل لخفائه ومنه قوله تعالى وأسمع لهم ركزا أي صونا خفيا والتجارة قلب المبال  
والتصرف فيه رجاء الرمح والأصل في زكاة المعدن قوله تعالى أنفقوا من طيبات ما كسبتم ومما أخرجنا لكم  
من الأرض وفي الحديث أنه صلى الله عليه وسلم أخذ من المعادن القبلية المدقة وهي بقاء وباء مفتوحتين  
ناحية من الفرع بضم الفاء واسكان الراء قرية بين مكة والمدينة قريبة من ساحل البصرات تحبل وزرع  
على أربع مراحل من المدينة (قوله كما اختلف الخ) بجامع أن كلاماً مأخوذاً من الأرض (قوله كذا في أصل  
الروضة الخ) يشير إلى مخالفتها في الرافعي حيث قال إن أوجبنا ربع العشر فلا بد من النصاب وفي الحول  
قولان وإن أوجبنا الخمس فلا يعتبر الحول وفي النصاب قولان انتهى (قوله مفرع على وجوب الخمس) أي  
فوجه عدم اشتراطه القياس على الغنيمة بجامع أنه مال الخمس وقوله مفرع على وجوب ربع العشر أي  
فوجه اشتراط الحول عموم أدلة الحول السابقة (قول المتن ويضم بعضه الخ) قال الرافعي رحمه الله لا يشترط

العمل ولا يشترط (في الفهم) اتصال النبل على الجديد) لان العادة تفرقه والقديم ان طال الزمن لا يقطع لا يضم (واذا قطع العمل بعذر) ثم عاد اليه (ضم) قصر الزمان أم طال عرفا وقيل الطويل ثلاثة أيام وقيل يوم كامل ومن العذر اصلاح الآلات وهرب الاجراء والسفر والمرض (والا) أي وان قطع العمل بعذر (فلا يضم الاول الى الثاني) طال الزمان أم قصر لا عراضه (ويضم الثاني الى الاول كما يضمه الى مملكه بغير المعدن في اكمال النصاب) فاذا استخرج من الفضة خمسين درهما بالعمل الاول وما بقى وخمسين بالثاني فلا زكاة في الخمسين وتجب في المائة والخمسين كالتسعين من غير المعدن وينعقد الحول على الماتتين من حين تمامهما اذا أخرج

(٢٦)

والخمس كالتسعين من غير المعدن

العمل) أي واتحد المكان والمخرج وان خرج الاول عن ملكه والا فلا يضم وان تقارب المكان وكذا يقال في الركاز أيضا (قوله لا عراضه) نعم ينساع بما اعتيد الاستراحة في مثله وان طال لا يغيره وان قصر (قوله والاظهر الخ) وعليه فيشترط اتحاد ما يمكن اتحاده كآلة أو مكان حفظ وأجير (قوله لا يشترط فيه حصول النبل في يده) ظاهره وان وجد في ملكه فسقط ما قيل هلا وجبت زكاة الاعوام الماضية اذا وجد في ملكه كذا في البرلسي فانظر مع ما سيأتي في قول الشارح ويملكه بالاحياء أي فتجب زكاته من وقته كما صرح به السباطي فالوجه ان يراد بحصوله في يده دخوله في ملكه (قوله ووقت الاخراج الخ) فلو تافش في يده بلا تقصير سقط واجبه (قوله لم يجزه) أي لفساد القبض ويلزم الساعي رده فان ميزه اجزا ولا أجرته في تميزه ويجب رده ما زاد ويرجع عما نقص ولو تاف في يده قبل تميزه لم يزد قيمته ويصدق فيها وتقدم الفرق بينه وبين القرو والزيب (قوله لعدم الاشتراط) وبه قال الأئمة الثلاثة (قوله الجاهلية) ولو احتمالا والمراد بها ما قبل بعثة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم أو بعدها ولم تبلغه الدعوة فان علم أنه دفنه بعد بلوغه وعاد فدفن في وقت يستدل على كونه من دفن الجاهلية بوجوده في قبورهم أو خزانهم أو قلاعهم أو موت كسبائي فان

حق المعدن من غيرهما ولو استخرج اثنان من معدن نصابا فوجوب الزكاة فيه ينفي على ثبوت الخلطة في غير المواشي والاظهر كما تقدم الثبوت فيه ووقت وجوب حق المعدن بناء على المذهب أن الحول لا يشترط فيه حصول النبل في يده ووقت الاخراج التخليص والتنقية من التراب والحجر فلو أخرج منه قبله ما لم يجزه ومؤنه ما على المالك ولا زكاة في غير الذهب والفضة من المستخرج من معدن وفي وجهه شاذ يجب في كل مستخرج منه منطبقا كان كالديد والنحاس أو غيره كالسحل والياقوت (وفي الركاز الخمس) رواه الشيخان من حديث أبي هريرة (يصرف) مصرف الزكاة على المشهور) لانه حق واجب في المستفاد من الارض فاشبهه الواجب في التمار والزروع والثاني

أن ينال في الدفعة الواحدة نصابا بل مائتة بدفعات يضم لانه هكذا يستخرج فاشبهه تلاحق التمار لكن الضابط في التمار أن تكون ثمار عام وهما ينظر بدله الى العمل (قوله لا عراضه) فان الاعراض يصير الثاني مالا آخر (قول المتن في اكمال النصاب) لو كان الاول نصابا ضم اليه الثاني بطريق الاولى (قوله بناء على المذهب ان الحول الخ) ظاهره أن الحكم كذلك ولو وجد في ملكه فسقط ما قيل هلا وجبت زكاة الاعوام الماضية اذا وجد في ملكه (قوله لم يجزه) كان وجهه أن مؤنة التخليص على المالك (قول المتن وفي الركاز الخمس) انظر هل يأتي في ضمه ما سلف في المعدن (قول المتن مصرف) هو هنا بكسر الراء اسم لمحل الصرف وأما بالفتح فصدر (قوله في مصرف خمسة الخ) أي والباقي لو اجمعه والمراد أنه كافي في مصرف الخمس خاصة (قوله أي الذهب والفضة) أي فليس المراد بالنقد الذهب والفضة المضروبين (قوله لعدم الاشتراط) أي به قال الأئمة الثلاثة ووجه الاول القياس على المعدن (قوله بلا خلاف) نقل الماوردي الاجماع على ذلك وخالف المعدن في جريان الخلاف لان المعدن يتكفّل تحصيله (قوله أي الذي هو من دفن الجاهلية) أي بان يكون عليه اسم ملك منهم أو صليب واستشكل الثاني لان الصليب معهود الآن في ملّة النصراني ويكفي في الاهتداء الى كونه من دفنهم وجود العلامة المذكورة وان لم يلزم منها كونه من دفنهم لان الاصل عدم أخذ القبور ثم دفنه قاله السبكي والاسنوي خلافا للشيخين حيث قال لا يحتمل ان يلزم من كون العلامة عليه أن يكون من دفنهم (قول المتن فلقطة) زاد الاسنوي وقيل انه مال ضائع يحفظ

أبدا

يصرف مصرف خمس التي لان الركاز مال جاهلي حصل الظفر به من غير ايجاف خيل ولا ركاب فكان

كافي في مصرف خمسة مصرف خمس التي (وشرطه النصاب والنقد) أي الذهب والفضة (على المذهب) وقيل في اشتراط ذلك قولان الجديد الاشتراط كذا في أصل الروضة والذي في نسخ من الشرح ترجيح طريق القولين واستدل لعدم الاشتراط باطلاق الحديث (لا الحول) فلا يشترط بلا خلاف وعلى اشتراط النصاب لو وجد دونه وهو مال من جنسه ما يكمل به النصاب وجبت زكاة الركاز وعلى الوجوب في غير النقد يؤخذ خمس الموجود منه لاقيمته (وهو) أي الركاز (الموجود الجاهلي) أي الذي هو من دفن الجاهلية (فان وجد اسلامي) بان كان عليه شيء من القرآن أو اسم ملك من ملوك الاسلام (علم مال كلفه) لا الواجب فيجب رده عليه (والا) أي وان لم يعلم مال كلفه (فلقطة) يعرفه

الواجد سنة ثم لم تملكه ان لم يظهر ملكه (وكذا ان لم يعلم من أى الضربين) الجاهل أو الاسلامي (هو) بأن كان مما يضرب مثله في الجاهلية والاسلام أو كان مما لا أثر عليه كالنبر والخلى والأواني فهو لقطه يفعل فيه ما تقدم (وانما يملكه) أى الركاز (الواجد وتزومه الزكاة) فيه (اذا وجدته في موات أو ملك أحياء) ويملكه في الثانية بالاحياء كسيأتي (فان وجد في مسجد أو شارع فلقطة على الذهب) يفعل فيه ما تقدم وقيل ركاز كلوات بجامع اشتراك الناس في الثلاثة (أو) وجد (في ملك شخص فله شخص ان ادعاه) فأخذه بلايعين كالامتعة في الدار (والا) أى وان لم يدعه (فلمن ملك منه وهكذا حتى ينهى) الامر الى المحي للارض فيكون له وان لم يدعه لانه بالاحياء ملك ما في الارض وبالبيع لم يزل ملكه عنه فانه مدفون منقول فان كان المحي أو من تلقى (٢٧) الملك عنه حال كما فورته قائمون مقامه

فان قال بعض ورثة من تلقى الملك عنه هو لمورثنا وأباه بعضهم سلم نصيب المدعى اليه وملك بالباقي ما ذكر (ولو تنازعه) أى الركاز في الملك (بائع ومشترا ومكر ومكتر أو معتبر ومستعير) فقال كل منهما هولى وأدافنته (صدق ذو اليد) أى المشتري والمكترى والمستعير (بيمينه) كالأ تنازعا في متاع الدار وهذا اذا احتمل صدق صاحب اليد ولو على بعد فان لم يحتمل صدقه في ذلك لكون مثله لا يمكن دفنه في مدة يده فلا يصدق ولو وقع النزاع في مسئلتى المكري والمعير بعد عود الدار الى يدهما فان قال كل منهما نادافنته بعد عود الدار الى فالحول قوله بشرط الامكان وان قال دفنته فبطل خروجها من يدي فقبل القول قوله والاصح قول المستاجر والمستعير

وجد غير مدفون فان علم أنه كان ظاهرا فلقطة والا فر كاز كالتردد في أنه من دفنهم أولا فقوله الضربين بمعنى القسمين (قوله ويملكه في الثانية بالاحياء) ولا يتوقف على الاخراج الذى هو الوجدان المذكور ولو حل الوجدان على الملك لم يحتج الى ذلك وعلى هذا اذا قلنا بوجوب الزكاة الذى هو المعتمد من حين يملكه لم يصح ما مر عن العلامة البرلى فتأمله (قوله فان وجد في مسجد أو شارع فلقطة) وان علم الذى سبل المسجد أو الشارع ولو الامام من بيت المال لان الحق صار للمسلمين ولو وجد في أرض الفاتمين فلهم أو في أرض النقي فلا هله أو في دار الحرب في ملك حرى أو موقوف عليه فله أو في موقوف على معين فلم يستحق ولو مسجدا لا لناظره فان لم يدعه انتقل الى الواقف وهكذا (قوله وان لم يدعه) بان سكت أو نفاه وفي السكوت خلاف ذكره العلامة البرلى وصوابه كدعواه (قوله وان لم يدعه) أى ما لم ينقه خلافا لابن حجر وحينئذ يلزمه زكاة للاعوام الماضية فان نفاه فلا امام ولمن هو في يده أن يتصدق به عنه فان لم يعلم المحي فامر له ببيت المال كالأولت الرجح ثوبا أو خلف المورث ودبعة ولم يعلم لذلك مالك وعلى هذا فالاقسام ثلاثة واداعى المالك ولم يحصل اليأس منه حفظ له وان أيس منه فلمن هو في يده أن يتصدق به عنه أو لم يعلم فليت المال وعلى ذلك يحمل التناقض في كلامهم وما نقل عن شيخنا الرملى من أن اليأس من المالك كعدم العلم به فيكون أمره ببيت المال مردود

(فصل في أحكام التجارة) ولا يكفر جاحز كانها لقول القديم بعدمها وسيأتي (قوله تقلب المال الخ) منه صباغ الثياب ودباغ أو دهن للجلود لاصابون لغسل وملح للخبز هلاك عينه وفارق الدباغ بانه ينقل الجلس من طبع الى طبع فكأنه باقى (قوله على الثياب) أى وعلى السلاح قاله الجوهري ولا زكاة فيها قد كر

أبدا (قول المتن في موات) مثله الخراب والقلاع الجاهليان وكذا قبور أهلها (قوله بالاحياء) أى لا بالوجدان كالأولى (قول المتن فلقطة) أى لان يد المسلمين عليه (قول المتن على الذهب) عبارة الروضة أن المذهب في الموجود في الشارع أنه لقطه وقيل ركاز وقيل وجهان فلهذا عبر بالمذهب (قول المتن ان ادعاه) الذى شرطه ابن الرفعة أن لا ينفقه وهو الصواب كسائر ما في يده (قوله بلايعين) ان ادعاه الواجد فلا بد من اليمين (قوله عنه) الضمير راجع للمحي من قوله فان كان المحي الخ

(فصل شرط زكاة التجارة) (قوله نطلق على الثياب) ونطلق أيضا على السلاح قال الأئمة ولا زكاة في عينهما فتعين ارادة التجارة واستدل لها أيضا بقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا أنفقوا من طيبات ما كسبتم ومن جهة القياس انه مال يبتنى منه الغناء فوجبت فيه الزكاة كالواشي لكن لا يكفر جاحدها فيمالان لنا قولاً قديما بعدم الوجوب فيها (قول المتن باسخر الحول) الباء ظرفية (قوله بالقيمة) أى بخلاف الذى

لان المالك سلم له حصول تنسخ الكنز في يده فيده اليد السابقة (فصل) التجارة تقلب المال بالمعاوضة لغرض الرجوع في زكاتها ما روى الحاكم بإسنادين وقال هما صحيحان على شرط الشيخين عن أبي ذر أنه صلى الله عليه وسلم قال في الابل صدقتها وفي البقر صدقتها وفي الغنم صدقتها وفي البز صدقتها وهو بفتح الواحدة بالزاي يطلق على الثياب المعدة للبيع وما روى أبو داود عن سمرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأمرنا أن نخرج الصدقة من الذى يعد للبيع (شرط زكاة التجارة الحول والنصاب) كغيرها (معتبرا) أى النصاب (بأسخر الحول وفي قول بطرفه) أى أوله وآخره دون وسطه (و) في (قول مجمعه) كالنقد وفرق بينهما بان الاعتبارها بالقيمة ويعسر مراعاتها كل وقت لا اضطراب الاسعار تخفضا وارتفاعا

واكتفى باعتبارها آخر الحول لانه وقت الوجوب والثاني بضم اليه وقت الانقضاء منهم من عبرنا بالوجه لان الاول منصوص والآخرون  
مخرجان والمخرج بعبرته بالوجه تارة (٢٨) وبالقول أخرى (فعل الاظهر) وهو الاعتبار بآخر الحول (لورد) مال التجارة

(الى النقد) بأن بيع به  
(في خلال الحول وهو  
دون النصاب واشترى به  
سلعة فالاصح أنه ينقطع  
الحول ويبدأ حوله  
من حين شرائها)  
والثاني لا ينقطع ولو بدله  
بسلعة فالاصح أنه لا ينقطع  
ولو ترصن به حتى تم  
الحول فهذه الصورة  
الاصلية للاظهر وغيره ولو  
كان النقد غير ما يقوم به  
آخر الحول كان باعه  
بهرامه والحال يقتضي  
التقويم بالذات فهو كبيعته  
بالسلعة وما ذكر من  
التفريع يأتي على القول  
الثاني أيضا (ولو تم الحول  
وقيمة العرض دون  
النصاب فالاصح أنه يبدأ  
حول ويبدأ الاول)  
فلا يجب له زكاة والثاني  
لا بل متى بلغت قيمة العرض  
نصابا وجبت الزكاة ثم يبدأ  
حول ثان ولو كان معه  
من أول الحول ما يكمل  
به النصاب زكاهما آخره  
كما قال في شرح المهذب لو  
كان معه مائة درهم فاشترى  
عرضا للتجارة بخمسين  
منها فبلغت قيمته في آخر  
الحول مائة وخمسين لزمه  
زكاة الجميع (وبصير عرض

الحديث الثاني لبيان المراد من الاول وذ كر الاول لدفع توهم ارادة صدقة التطوع في الثاني (قوله لورد)  
أي نص جميعه لا بعضه كما سيذكره (قوله ويبدأ حوله الخ) ولا يحتاج الى نية على الأرجح (قوله بسلعة)  
قيده العلامة البرلسي بما قيمته دون نصاب ولعله ذكر الخلاف لانها اذا ساوت النصاب لم ينقطع قطعا لان  
قيمتها قدر النصاب من أول الحول (قوله ولو ترصن به) أي بمال التجارة الذي اشترى أو لا قبل نضوضه  
لا بما نض ولا بما اشترى ثانيا (قوله يأتي على القول الثاني) وكذا على الثالث بالاولى قاله شيخنا الرملي  
وقال العلامة البرلسي ولا يأتي على الثالث نظر المقابل الاصح في مسألة المتن وللاصح في مسئلتى الشارح فان  
صورتهما أن السلعة التي تبدل به قيمته دون نصاب وكذا النقد الذي من غير الجنس اه وهو مبني على  
ما صور به وليس في كلام الشارح ما يفيد الان يقال ان ذ كر الخلاف قربنة عليه كما تقدمت الإشارة اليه  
والوجه أن يقال ان الذي يقطع الحول على الاول يقطعه على الثاني والثالث بالاولى ولا عكس لزوما فتأمل  
(قوله للفتنة) أي بجميعه أو ببعضه ولو مبهما وبعضه نقد قاله شيخنا الرملي وفيه نظر ظاهر وشمل ما لو نواها  
لاستعمال محرم كما مر في العوامل خلافا لابن حجر (قوله بمعاوضة) ومنها عروض أخذت بدل فرض

تجب في عينه فان مراعاة الحول في العين لا تعسر (قوله واكتفى باعتبارها آخر الحول) أي وكما أن الزيادة  
على النصاب في غيرها تعتبر آخر الحول (قوله لان الاول الخ) أي فيكون التعبير بالوجه من باب  
التغليب (قوله لورد مال التجارة) المراد نص جميعه ناقصا من جنس ما يقوم به أموال النض البعض فقط حول  
التجارة باق فيه وان قل العرض جدا لان الرجح كامن فيه ونقص المال عن النصاب لم يتحقق لان العبرة  
بآخر الحول بخلاف ما لو نض جميعه ناقصا وهذا امر ادهم قطعاً وهو المفهوم من تعليمهم وسيأتي في قول  
المناهج لان نص وقول الشارح أي صار السكل ناضاً الخ وهو صريح فيما قلناه والله أعلم ومنه تعلم أن التجار  
بحوائيت الديار المصرية ونحوهم اذا نض من عروضهم البعض ناقصا حول التجارة باق فيه نظرا لما عنده  
من العروض وان قلت فليست فظن لذلك لكن اذا اشترى بعد ذلك في ذمته وتقديه بعد لزوم العقد ذلك  
النض ابتدى الحول الآن فيما يظهر كما يؤخذ مما سيأتي في الصفحة الآتية (قوله ولو ترصن به) الضمير  
يرجع لقوله مال التجارة (قوله للاظهر وغيره) المراد بالغير مقابل الاظهر والمعنى ان الصورة الاصلية لجريان  
الاظهر ومقابلته هي حالة الترتب المدكورة وأما صورة المتن المدكورة بقوله فعلى الاظهر والصورتان اللتان  
في كلام الشارح فانها فروع عن صورة محل الاقوال ولم يحك الاصحاب الاقوال السابقة فيها وانما فصولها  
بوجهين متفرعين على القول الاول والثاني أحدهما في مسألة المتن الانقطاع وفي مسئلتى الشرح عدم  
الانقطاع وأما القول الثالث فلا يصح تفريع الوجهين عليه فتأمل (قوله ولو كان النقد غير ما يقوم به) أي  
وهو دون نصاب (قوله يأتي على الثاني) أي ولا يأتي على الثالث نظرا لمقابل الاصح في مسئلتى المتن وللاصح  
في مسئلتى الشرح فان صورتهما أن السلعة التي تبدل بها قيمته دون نصاب وكذا النقد الذي من غير الجنس  
فتأمل (قوله أيضا يأتي على الثاني) أي بطريق الاولى ولذا لم يذكره المصنف وأورد الرافعي السؤال على الفزالي  
غافلا عن هذه الدقيقة وكأنه ظن أنه بعد ذلك ان السؤال غير متجه فعبّر في المحرر كالوجيز السنوي (قوله لزمه  
زكاة الجميع) أي وابتداء حول الجميع من وقت شراء العرض وهذا امر ادهم قطعاً بخلاف ما لو ملك الحسين في  
أثناء الحول فانه يزكي الجميع أيضا ولكن اذا تم حول الحسين كذا في السنوي نقلا عن شرح المهذب لكن  
انظر لماذا لم تجب زكاة المائة والحسين الاولى عند تمام حوله وقد يقال هو مراده ويكون الشرط لزكاة  
الحسين فقط (قول المتن اذا اقترنت نيتها) وذلك أن المالك بالمعاوضة قد قصد به التجارة وقد قصد به



(وكذا المهر عوض الخلع) كأن زوج أمته أو خال زوجته بعرض نوى به التجارة فهم مال تجارة بنيتها (في الاصح) والثاني يقول المعاوضة بهما ليست محضة (لابلهة) المحضة (والاحتطاب والاسترداد بعيب) كأن باع عرض فنية بما وجد به عيبا فردوه واسترد عرضه فالمكسوب بما ذكر أو نحوه كالاختشاش والاصطياد والارث ورد العرض بعيب لا يصير مال تجارة بنيتها لا تتفاء المعاوضة فيه والهة بشواب كالشراء ولو تأخرت النية عن الكسب بمعاوضة فلا أثر لها وقال الكرايسى تؤثر فيصير العرض بها للتجارة (وإذا ملكه) أى عرض التجارة (بنقد نصاب) كأن اشتراه بعشرين ديناراً أو بمائتي درهم أى بعين ذلك (قوله

من حين ملك) ذلك (النقد) بخلاف ما إذا اشتراه بنصاب في الذمة ثم نقده ينقطع حول النقد ويتبدأ حول التجارة من حين الشراء وفرق بين المسئلتين بأن النقد لم يتعين صرفه للشراء في الثانية بخلاف الاولى (أو دونه) أى النصاب (أو بعرض فنية) كالعبيد والماشية (فن الشراء) حوله وقبل ان ملكه بنصاب سائمة بنى على حوها) كما لو ملكه بنصاب نقد وفرق الاول بان الواجب في المقيس مختلف على خلافه في المقيس عليه (ويضم الربح الى الاصل في الحول ان لم ينض) فلو اشترى عرضاً بمائتي درهم فصارت قيمته في الحول ولو قبل آخره بلحظة ثلثمائة زكاه آخره (لان نض) أى صار السكل ناضاً دراهم وأدناير من جنس رأس المال الذى هو نصاب

وكذا كل عرض أخذه بدل دين له أو عرض أخذه بدل أجرة في اجارة ولولتفسه (قوله لابلهة) ولا بالقرض لانه عقد ارفاق ورد بدينه حكم من أحكامه (قوله والاسترداد بعيب) وكذا الاقالة لعدم المعاوضة فيهما (قوله عرض فنية) خرج عرض التجارة فالرد بالعيب لا يبطل حكمه لعدم احتياجه الى نية (قوله والارث) ان نوى الوارث لا يقطع نية المورث بموته (قوله ولو تأخرت النية عن الكسب بالمعاوضة فلا أثر لها) أى تأخرت عن العقد قال شيخنا وعن المجلس أيضاً لان الواقع فيه كالواقع في العقد وفيه نظر بالفرق الآتى ولانه يلزمه أنه لو عقد بفضة ونقد عنها في المجلس ذهباً أنه يقوم بالذهب وليس كذلك وما في كلام السبكي لا يدل له كما يعلم بمراجعته (قوله أى بعين ذلك) في العقد لا في المجلس وفيه ماسر عن شيخنا (قوله على خلافه في المقيس عليه) أى لأن واجب السائمة في عيها وواجب ما اشتراها به في قيمته وهي من النقد وواجب المقيس عليه من النقد فيهما (قوله زكاه) أى قيمته وهي الثلاثمائة وان باعه بدونها فان باعها بكثر من الجميع (قوله لان نض) ولو بقيمته في اطلاق أجنبي قال الاسنوى ولو تأخر دفع القيمة أو باعه بزيادة الى أجل فالقياس عدم الضم أيضاً (قوله صار السكل ناضاً) فالنض بعضه

غيرها فلا بد من نية مميزة وينبغي اعتبارها في مجلس العقد وان خلا عنها العقد (قول المتن وكذا المهر) مثله ما لو كان يستأجر الاعيان ويؤجرها بقصد التجارة (قول المتن والاسترداد بعيب) علل بانه لا يصدق عليه اسم المعاوضة عرفاً بل هو نقض لها (قول المتن بنقد نصاب) لو كان النقد ديناً للشترى في ذمة البائع فالحكم كذلك قاله في الكفاية (قوله أى بعين ذلك) قال في شرح الارشاد أوفى الذمة وعين في المجلس في قدر الواجب وجنسه والمراد بالنقد الذهب والفضة ولو غير مضر وب وعمل أيضاً التهاء بان الزكاة إنما وجبت في النقد لانه مرصداً للقاء والتماء يحصل بالتجارة فلم يحز أن يكون السبب في الوجوب سبباً في الاسقاط (قوله بخلاف ما إذا اشتراه بنصاب في الذمة ثم نقده) المراد نقده بعد المجلس ومثل هذا فيما يظهر ما لو اشترى بجمال التجارة في ذمته ثم نقده له بعد المجلس من مال التجارة فان الحول يتبدأ من الشراء ولا يبنى على عروض التجارة التي عنده لانه ملكه بمافى الذمة ولا حول له وما نقده فيه لم يتعين صرفه له ولو نواه حين الشراء وقول المنهاج وأدونه لو كان هذا بدون من مال التجارة الذي لم ينقطع حوله فلا شك في بقاء الحول كما أشار اليه بقوله أو بعرض فنية (فائدة) قال السبكي رحمه الله الثمن الذى ملك به العرض هو المعين في العقد أو المجلس أما الذى نقده بعد ذلك فلا الذى ملكه به هو مافى الذمة ولا حول له انتهى ومنه نعم صحة ما قلنا وألا وقوله عين في المجلس ظاهره وان لم يقبض وهو ظاهر (قوله بان النقد لم يتعين صرفه) المراد النقد الذى دفعه بعد المجلس (قوله على خلافه) متعلق مختلف (قول المتن ويضم الربح الى الاصل) أى قياساً على النتائج بالاولى اعسر مرقبة القيم ارتفاعاً وانخفاضاً (قول المتن لان نض) أى لقوله صلى الله عليه وسلم

وأمسكه الى آخر الحول أو اشترى به عرضاً قبل تمامه فيقدر الربح بحوله (في الاظهر) قال في المحرر فإذا اشترى عرضاً بمائتي درهم وباعه بعد ستة أشهر بثلاثمائة وأمسكها الى تمام الحول أو اشترى بها عرضاً وهو يساوى ثلثمائة في آخر الحول فيخرج الزكاة من مائتين فإذا مضت ستة أشهر أخرى أخرج عن المائة والثاني يزكى الربح بحول الاصل ولو كان الناض المبيع به من غير جنس رأس المال فهو كبيع عرض بعرض فيضم الربح الى الاصل وقيل على الخلاف فيها هو من الجنس ولو كان رأس المال دون نصاب كان اشترى عرضاً بمائتي درهم وباعه بعد ستة أشهر بمائتي درهم وأمسكها الى تمام حوله الشراء واعتبر بالنصاب آخر الحول فقط زكاهما

ان ضمنا الرج الى الاصل والازكى مائة الرج بعد ستة أشهر أخرى وان اعتبرنا النصاب في جميع الحول وفي طريقه فابتداء حول الجميع من حين باع ونض فاذا تمزكى المائتين (والاصح ان ولد العرض) من الحيوان غير السائمة كالتحليل والجوارى والمعروفة (ومره) من الاشجار (مال تجارة) والثاني يقول (٣٠) لم يحصل بالتجارة (و) الاصح على الاول (أن حوله حول الاصل)

والثاني لا بل يفرد بحول من انفصال الولد وظهور الفهر واذا قلنا الولد ليس مال تجارة ونقص الام بالولادة جبر قصصها من قيمته ففيا اذا كانت قيمتها ألفا وصارت بالولادة تسعمائة وقيمة المائتين يزكى الالف وسبأنى الكلام فى العرض السائمة (وواجبها) أى التجارة (ربع عشر القيمة) وهذه العبارة أخصر وأوضح من قول المهر والمخرج للزكاة من مال التجارة القيمة أى النقد الذى تقوم به وتقدم ان واجب التقدير ربع العشر وعبارة الوجيز وأما المخرج فهو ربع عشر القيمة (فان ملك) العرض (بنقد قوم به ان ملك بنصاب) دراهم أو دنانير ولن كان غير نقد البلد القالب (وكذا دونه) أى دون النصاب (فى الاصح) والثاني يقوم بغالب نقد البلد ان لم يكن مال كالبقية النصاب من ذلك النقد فان كان قوم به لبناء حول التجارة على حوله كما فى الاول كان اشتري عرضا

فلكل حكمه (قوله ان ضمنا) أى على المرجوح (قوله والا) بان لم نضم على الراجح زكى مائة الرج بعد ستة أشهر وزكى مائة الاصل قبلها عند تمام حول التجارة لان النضوض لا يقطع له لكونه نصابا كما فى شرح الروض وغيره ولو تم الحول وقيمتها دون نصاب ابتدئ حول من آخره نعم ان كان فى ملكه من أول الحول ما يتم به النصاب زكاهما آخره (قوله ان ولد العرض من الحيوان مال تجارة) سواء كان من نعم أو خيل أو أماء أو غيرها ويظهر أن مثله فرخ بيض للتجارة ويلحق بولده صوره ورشه ووبره وشعره ولبنه وسمنه ونحوها فكلاهما مال تجارة (قوله ومره) أى عرض التجارة من نخل وعنب وغيرها مال تجارة وكذا ثبته وأغصانه وأوراقه ويظهر أن مثله نبات بذرها وسنابله (تنبيه) يظهر أنه لا يمنع المالك من استعمال عروض التجارة كركوب حيوانها وسكنى عقارها ولا من الأكل من حيوانها أو ثمارها أو لبنها ولا من اللبس من نحو صوفها ولا من وطء أماتها ولا من هبة شئ من ذلك ولا من التصدق به على ما يلقى ولا من اعتره ولا اجارته وان كل ما خرج عن ملكه بنحو الصدقة أو استهلاك بنحو الاكل بطلت فيه التجارة ولا يلزمه بدله لان ذلك كنية القنية أو أقوى وأنه لا يلزمه أجره فى الاستعمال وان أجره ما أجروا تكون له لمال تجارة وان كسب رفيق التجارة قومها ليس مال تجارة أيضا لذلك وأنه لو ولدت منه الامة خرجت كولدها عن مال التجارة بالاولى مما سار لا امتناع بينهما وان ماتت من أموالها بشئ من ذلك أو بغيره خرج عن مال التجارة أيضا الا ان أنفقه اجنبى ضامن فبدله مال التجارة كما سار هذا ما ظهر فليراجع من محله ويعمل بما وافق منه المنقول والله أعلم (قوله فبغالب نقد البلد) أى ما غلب التعامل به من الذهب والفضة فى بلد حال الحول على المال وهو قاربها وأقرب بلد اليه (قوله قوم به) لانه تخمين لا يتحقق فيه النقص

لازكاة فى مال حتى يحول عليه الحول والفرق بينه وبين النجاج ان النجاج من عين الامهات والرج انما هو مكتسب بحسن التصرف ولهذا يراد بالغالب النجاج دون الرج ولو صار ناضا باتلاف الاجنبى فكما لو نض بالتجارة قال الاسنوى ولو ناض دفع القيمة أو باعه بزيادة الى أجل فالقياس عدم الضم أيضا ولو نض الرج بعد الحول بان كان ظاهرا قبل الحول ضم والا فلا. وقول الشارح أى صار الكل ناضا احتراز به عما لو نض البعض ولو كان ناقصا ومن جنس ما يقوم به فالحول والضم باقى فى الجميع وان قل العوض بل قضية اطلاقه انه لو كان رأس المال نصابا ثم نض ونض معه رج لا يفرد الرج الناض بحول مادام شئ من العرض لم ينض وليس مراد افيا يظهر (قوله ان ضمنا الرج) أى الناض وذلك على مقابل الاظهر وقوله بعد ستة أشهر أى بخلاف المائة الاولى فانه يزكاهما الآن لانه تمام حولها (قوله وان اعتبرنا النصاب الخ) بهذا فافترقت هذه المسئلة ما لو كان رأس المال نصابا وهو حكمة افراد الشارح لها عن الاولى (قول المتن ومره) قال الاسنوى صوف الحيوان وأغصان الشجر وأوراقه ونحو ذلك أى كلبه وسمنه داخل هنا فى الفهر (قوله بل يفرد) أى كما فى الرج الناض (قوله وظهور الفهر) انظر هل المراد التأخير ونحوه (قوله أى النقد) من كلام الشارح لا من كلام المهر (قول المتن قوم به) لانه لما حصل به كان أقرب اليه من غيره فصار كالاستحاضة نزدالى عدتها فان لم تكن عادة فالغالب (قوله والثاني يقوم بغالب نقد البلد) أى بناء على تحليل المسئلة الاولى بأن الحول المبني على حول النصاب الاول يقوم به (قوله ان لم يكن مال كالح) أى فحل الخلاف اذا لم

بما تقدرهم وهو ملك مائة أخرى (أو ملك) (بعرض) للقنية (فبغالب نقد البلد) من دراهم أو دنانير يقوم وكذا الوملك بنكاح أو خلع (فان غلب نقدان) على التسلوى (وبلغ بأحدهما) دون الآخر (نصاب قوم به ان بلغ) نصابا (بما يقوم به) لا تنفع

للفقر أو قبل يتغير المالك) فيقوم بما شاء منهما ومحمده في أصل الروضة لنقل الرافعي نصيبه عن العرافين والروائي وتصحيح  
الاول عن مقتضى اراد الامام والبعوى وعبر عنه في المحرر بأولى الوجهين (وان ملك بنقد عرض قوم ما قبل النقد به والباقي بالغالب)  
من نقد البلد وفيما اذا كان النقد دون نصاب الوجه السابق (وتجب فطرة عبد التجارة مع زكاتها) لاختلاف سيهما (ولو كان العرض  
سائما فان كمل) بثلاث الميم (نصاب احدي الزكاتين) العين والتجارة (فقط) أي دون نصاب الاخرى كاربين من الغنم لا تبلغ  
قيمتها نصابا آخر الحول أو تسع وثلاثين فادونها قيمتها نصاب (وجبت) زكاة ما كمل نصابه (أو) كمل (نصابها فزكاة العين)  
تجب (في الجديد) وزكاة التجارة في القديم ولا يجمع بين الزكاتين ويجري (٣١) القولان في عمر العرض اذا بلغ نصابا

وعلى الجديد تضم السخال  
الى الامهات وعلى القديم  
تقوم مع درها ونسلها  
وصوفها وما اتخذ من لبنها  
بناء على ان النتاج مال  
تجارة ولا يضر نقص  
قيمتها عن النصاب في  
أثناء الحول بناء على ان  
الاعتبار بأثره (فعلى  
هذا) أي الجديد (لو  
سبق حول التجارة بان  
اشترى بمالها بعد ستة  
أشهر) من حولها  
(نصاب سائما فالاصح  
وجوب زكاة التجارة لقلم  
حولها ثم يفتح) من  
تمامه (حول زكاة العين  
أبدا) أي فتجب في سائر  
الاحوال والثاني يبطل  
حول التجارة وتجب زكاة  
العين لقلم حولها من  
الفراء ولكل حول بعده  
وعلى القديم تجب زكاة  
التجارة لكل حول  
(واذا قلنا عامل القراض  
لا يملك الربح) المشروط

وبذلك فارق الوزن فيما مر لاننا اضبط فلان زكاة فيه ونعتبر قيمته وقت الوجوب لا وقت الاخراج فيضمن  
ما نقص لا ما زاد (قوله وقيل يتخير) وهو المعتمد كذا ذكره عن أصل الرضة وفارق تعين الاغبط في  
الحيوان لان تعلق العين أشد كذا قيل والوجه أنه لا فرق لان ما يقوم به هنالك في ملكه كالأول يمكن  
الاغبط في ملكه فتأمل (قوله قوم ما قبل النقد به) ويعرف قدره مقابلته بتقويم العرض يوم التملك به  
بالنقد الذي معه ومعرفة النسبة بينهما (قوله والباقي بالغالب) أي من نقد البلد ثم ان اتفق جنسهما ضاع في  
النصاب والا فلا ثم ان بلغ أحدهما نصابا وجبت زكاته والا فلا (تنبيه) لو شك في جنس النقد الذي  
اشترى به أو في جنس العرض أو قدره ففيه تأمل يراجع والوجه فيه العمل بالاحوط (قوله لاختلاف  
سببهما) فهو كالقيمة مع الكفارة في قتل العبد أو مع الجزاء في قتل المحرم صيد المأوك (قوله فزكاة العين)  
للنص والاجماع عليها كما مر ويعتبر في صوفها ونحوه زكاة التجارة ان كانت كما أشار اليه الشارح فان بلغ  
نصابا وجبت زكاته ولا يكمل بالعين كعكسه وان اختلف حولهما (قوله فان أخرجها) أي المالك من عنده  
فذاك ظاهر وواضح وظاهر أنه لا يرجع بها المالك على مال القراض فراجع (قوله حسب من الربح)

يكن مال كما ذكر (قوله لاختلاف سببهما) نظيره العبد المقتول في وجوب القيمة والكفارة ووجوب  
القيمة والجزاء في قتل المحرم الصيد المأوك (قوله وزكاة التجارة في القديم) أي نظر الكثرة النفع فيها  
بسبب اعتبار الصوف واللبن وسائر الاجزاء والفوائد وعدم الوقص ووجه الجديد قوة زكاة العين بالاجماع  
عليها بخلاف زكاة التجارة فان للشافعي رضي الله عنه قولاً في القديم بأنها لا تجب كما أسلفناه فيما مضى (قوله  
تضم السخال) أي وأما الصوف واللبن ونحوهما فيحتمل وجوب زكاة التجارة فيها ويحتمل أن يقال لما  
غلبت زكاة العين فيها امتنعت الزكاة في فوائدها ويرجع هذا لتعليقهم تغليب التجارة بكثرة الفوائد فيها  
من الصوف والفراء وغير ذلك كما سلف ثم رأيت في القوت ما قد يرجع الاول حيث قال اذا غلبت زكاة العين  
لم تسقط زكاة التجارة عن قيمة الجنع وتبين الزرع والارض انتهى فقد يقال تلك الفوائد في معنى التبن  
والوجه خلافه حرصا على صحة تغليب القديم والتبين هو الفصل مع ورقة الحمل للسنايل والحبات فهو نظير  
الارض والشجر في تفرع الثمار عنها بخلاف الصوف واللبن ونحوهما فانه ناشئ عن العين المزكاة ومن  
فوائدها التابعة لها حيث سقطت زكاة التجارة في المتبوع اتجه سقوطها في التابع والله أعلم (قول المتن ثم  
يفتح) وذلك لان التفرع على تقديم زكاة العين وانما اعتبرنا التجارة في العام الاول لئلا يحبط ما مضى  
من حولها (قوله وعلى القديم الخ) فاستفدنا من هذه المسئلة ان القديم والجديد جاريان سواء اتفقت

له (بالظهور) بل بالقسمة وهو الأظهر كما سيأتي في باب (فعلى المالك) عند تمام الحول (زكاة الجميع) رأس المال والربح لانه ملكه (فان  
أخرجها) من عنده فذاك أو (من مال القراض حسب من الربح في الاصح) كاللؤلؤ التي تلزم المال من أجرة الدلال والكيال وغيرها  
والثاني من رأس المال والثالث من الجميع بالتقسيم فاذا كان رأس المال مائتين والربح مائة فثلاث المخرج من رأس المال وثلاثة من  
الربح (وان قلنا يملك) العامل الربح المشروط له (بالظهور) لزم المالك زكاة رأس المال وحصة من الربح والذهب انه يلزم العامل زكاة حصته  
والقول الثاني لا ينزيمه لانه غير متمكن من كمال التصرف فيها وقطع بعضهم بالاول لتمكنه من الوصول اليها بطلب القسمة وقطع بعضهم  
بالثاني لعدم استقرار ملكه لاحتمال الخسران وسكت في الروضة كاصولها عن ترجيح واحدة من هذه الطرق ورجع في شرح

ان لم يصرح بالتوزيع والعمل به **(قوله وحسته نصاب)** ولم تعتبر الشركة هنا لعدم تحقق ملك العامل وهذا على الطريق المرجوح كقوله وله الاستبداد أى الاستقلال باخراجها وهو بدلين مهملتين **(فرع)** لو باع مال التجارة أو صدق به أو أعتق عبدا أو جعله صداقا ونحو ذلك بعد وجوبها وقبل اخراجها لم يصح لانه لا عوض فيه كذا قالوا والوجه صحته واعتبار قيمته عليه بخلافه قبل الوجوب كما مر فتأمل وراجع وافهم **(باب زكاة الفطر)**

هي لغة اما بمعنى الفطرة أى الخلقة فهي من اضافة الشيء الى سببه وحكمته تارة كية النفس ونجبة عملها أو بمعنى الفطر من الصوم فهي من اضافة الشيء الى جزء سببه وحكمته جبر خلل يقع في الصوم كسجود السهو للصلاة وظاهر ذلك أنها من خواص هذه الامة وكان مقتضى هذا عدم وجوبها كما قيل به وان قيل انه خطأ لأن يقال روى فيها النص الآتى ولذلك لا يكفر جاحدها وفرضت في رمضان السنة الثانية من الهجرة ولفظ الفطرة بكسر الفاء وضمها لحن. ولله لا عربى ولا معرب وهى شرعا اسم لما يخرج كإيأتى **(قوله فرض)** أى أوجب **(قوله على كل)** أى عن كل لانه المؤدى عنه وأشار بهلى الى أن الوجوب يلاقيه ابتداء **(قوله بأول)** أى بادراك جزء من أول تلك الليلة أى مع ادراك آخر جزء من النهار قبلها لانها سبب الوجوب كإيأتى **(قوله)** عمن مات بعد الغروب يقيناً ولو قبل التمكن من اخراجها المتعلقة بالذمة بخلاف زكاة المال وخرج من مات مع الغروب لعدم ادراك الجزء الاول يقيناً والعبارة تمام الانفصال لا بما قبله وان سبق على الغروب **(فرع)** لو أعتق عبداً مع أول الغروب فلا زكاة عنه على واحد منهما أو قبله فعلى العتق نعم ان أقر بعده انه أعتقه قبله فعلى السيد لانه يدعى نقلها والاصل بقاؤها ولو وقع بيع العبد مع الغروب فلا زكاة عنه على واحد ولو وقع الجزآن في زمن خيار لهما فعلى من تم له الملك أولاً أحدهما فعليه وان لم يتم له الملك **(قوله ويسن أن لا تؤخر عن صلاته)** أى عن أول وقتها الغالب وهو بعد طلوع الشمس بقدر ركعتين وخطبتين خفيفات نعم يندب تأخيرها عنها ولو بقية اليوم لانه لا انتظار نحو قريب وشمل كلامه اخراجها حالة الصلاة وبعد الخروج اليها الزكاة ان في وقت الوجوب أو سبقت احدهما الاخرى **(قوله وحسته نصاب)** لك أن تقول هلا اعتبر الخلطة مع شريكه

### **(باب زكاة الفطر)**

**(قول المتن زكاة الفطر)** أضيفت اليه لان وجوبها يدخل به ويقال لها زكاة الفطرة بالكسر أى الخلقة من قوله تعالى فطرة الله التي فطر الناس عليها ويقال بالكسر أيضاً للخروج قال النووي لكنهما موله ليست عربية ولا معربة بل اصطلاحية للفقهاء وقال ابن كجب لا يكفر جاحدها بخلاف زكاة العين فقد ذهب بعض الصحابة الى عدم وجوبها **(قوله من رمضان)** يتعلق بقوله زكاة الفطر **(قوله على كل حر)** أى عن كل حر ثلاثاً يلزم التكرار وقوله في الاول فرض معناه واجب لان التقدير ذكر بعد من محي على معنى عن قول الشاعر \* اذا رصيت على بنو قشير \* **(قول المتن بأول ليلة العيد)** أى لانها مضافة الى الفطر في الحديث ووجه الثاني انها قرينة متعلقة بالعيد فكانت كالانحية واعترض بأن وقت العيد من طلوع الشمس لا الفجر ووجه الثالث اعتبار الشئتين لتعلقها بالامرين ووجهه القاضى بأن حقيقة الفطر انما تحصل بطلوع الفجر اذا الليل غير قابل للصوم فاشتراط كلا الطرفين أحدهما لدخول وقت الفطر والاخر لتحقيقه **(قول المتن عمن مات بعد الغروب)** أى ولو قبل التمكن من الاخراج بخلاف ما لو تلف المؤدى منه قبل التمكن فانه لا شئ عليه كتلف المال الزكوى ولو باع العبد قبل الغروب بعد أن زكى عنه لزم المشتري بشرط الاخراج عمن مات بعد الغروب أن يكون فيه حياة مستقرة وقت الغروب **(قول المتن ويسن أن لا تؤخر عن صلاته)** أى عن أولها

المذهب القطع بالزوم وابتداء الحول عليه من حين الظهور فاذا تم وحسته نصاب لزمز كاتها ولا يلزمه اخراجها قبل القسمة وله الاستبداد باخراجها من مال القراض **(باب زكاة الفطر)**

روى الشيخان عن ابن عمر قال فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر من رمضان على الناس صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير على كل حر أو عبد ذكر أو أنثى من المسلمين **(تعجب بأول ليلة العيد في الاظهر)** والثاني بطول فجره والثالث بهما **(فتخرج)** على الاول **(عمن مات بعد الغروب دون من ولده)** بعده ولا تخرج على الآخرين عن الميت وتخرج على الثاني عن المولود ويلزم من انتفاء اخراجها عنه على الاول انتفاء اخراجها عنه على الثالث **(ويسن أن لا تؤخر عن صلاته)** أى العيد

بأن يخرج قبلها في يومه كذا ذكره في شرح المهذب ودليله ما روي الشيخان عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بكافة  
 الفطر أن تؤدى قبل خروج الناس إلى الصلاة (ويحرم تأخيرها عن يومه) أي العبد فيجوز إخراجها فيه بعد صلاتها إذا أخرت عنه  
 تقضى (ولا فطرة على كافر) لقوله في الحديث السابق من المسلمين (الأي عبيد) المسلم (وقريبه المسلم) فتجب عليه عنهما (في  
 الأصح) المبني على الأصح أنها تجب ابتداء على المؤدى عنه ثم يتحمل عنه (٣٣) المؤدى والثاني وهو علم الوجوب

مبنى على أنها تجب ابتداء  
 على المؤدى عن غيره  
 والكافر ليس من أهلها  
 وعلى الأول قال الإمام  
 لا صائر إلى أن المتحمل  
 منه ينوي والكافر لا يصح  
 منه النية وظاهر أن الأمة  
 كالعبد وعبر في الروضة  
 كأصلها بالمستولدة ولو  
 أسلمت ذمية تحت ذمي  
 ودخل وقت وجوب الفطرة  
 وهو متخلف في العدة ففي  
 وجوب فطرتها عليه  
 الوجهان بناء على وجوب  
 نفقة مدة التخلف وهو  
 الصحيح الآتي في بابها وفي  
 وجوبها على المرتد الأقوال  
 في بقاء ملكه أظهرها أنه  
 موقوف إن عاد إلى الإسلام  
 نتيئا بقاءه فتجب والأفلا  
 ذكره في شرح المهذب  
 (ولا) فطرة على (رفيق)  
 إما غير المكاتب فلا نه  
 لا يملك شيئا وفطرته على سيده  
 قنا كان أومدبرا أو أم ولد  
 أو معلق العتق بصفة وأما  
 المكاتب فلضعف ملكه  
 ولا فطرة على سيده عنه  
 أنزله معه منزلة الأجنبي  
 وقيل تجب عليه لأنه عبد

والدليل المذكور وكلام الشارح لا يفي بذلك إلا أن يجعل إلى بمعنى من (قوله في يومه) أشار إلى أنه أفضل  
 من إخراجها لئلا يعمد إلى ما بعد الغروب برؤيته بالأمس فأخرجها لئلا أفضل قاله شيخنا كشيخه البرلسي  
 ولو قيل بوجوب إخراجها فيه حينئذ لم يبعد فراجع (قوله ويحرم تأخيرها عن يومه) ولو لم يجز فرب  
 (قوله تقضى) لأن زمنها المقدر لها قد فات وبذلك فارتزكاة المال ويجب العزم في قضائها إن لم يعثر في  
 تأخيرها كقيمة المستحقين أو غيبة ماله في دون مسافة الفصر لأن غيبته فيها سقط لها كإيائى (قوله  
 ولا فطرة على كافر) أى عن كافر من نفسه أو غيره بدليل ما بعده (قوله أنها تجب ابتداء على المؤدى  
 عنه) ولو غير مكاتب لتعلق الزكاة بماله وتحملها غيره عنه (قوله قال الإمام الخ) فيكفى عنده الإخراج من  
 غيرنية كأنقله الشيخان عنه ونقل عنه في المجموع وجوب النية كإي الكفارة لأنها للتمييز وهو المعتمد  
 (قوله بالمستولدة) أى وليس للتعبد (قوله في العدة) متعلق بدخل وقت فيفيد وجوبها عليه عنها  
 وإن أصر حتى انقضت العدة كما قاله الأسنوى واعتمده شيخنا الرملى والزياى ولا نظر لنزعة بعضهم فيه  
 ولو أسلم على أكثر من أربع لزمه فطرة أربع فقط لأن وجوب نفقة من زاد عليها الحبس لا للزوجية كذا  
 قالوا فيه نظراً لفطرة الباقيات منهن فليمن ويقيم عند الاختيار (قوله وهو الصحيح) فأصح  
 الوجهين لزوم الفطرة وفي النية ما تقدم (قوله وفي وجوبها على المرتد) عن نفسه وعن عليه نفقته وفي  
 وجوبها عنه أيضاً أقوال أهمها أن عاد إلى الإسلام تبين بقاء ملكه وإسلامه فتجب عليه وعنه والأفلا وهو  
 المعتمد عند شيخنا وفيه بحث يعلم مما مر فيمن أسلم ولو أخرجها حال ردته ثم أسلم تبين إجزاؤها والاتيين  
 عدم إجزائها (قوله فالضعف ملكه) أى المكاتب فلا فطرة عليه عن نفسه ولا عن غيره كوله وزوجته  
 وكذا الأفطرة على سيده عنه أى في الكتابة الصحيحة والأوجب فطرته على سيده جزماً ولا نلزمه  
 نفقته (قوله فسطه) أى إن أخرج عن نفسه ولزمه فطرة كاملة عمن في نفقته كزوجته وولده وإن تعددا  
 (قوله من الشريكين) أو الشركاء بقدر حصته أيضاً (قوله فإن كانت) أى مهايأة في المستثنين هما  
 مسئلة السيد وعبده ومسئلة الشركاء (قوله اختصت) أى اختص وجوبها عن وقع زمن وجوبها في نوبته  
 وزمن وجوبها من آخر يوم من رمضان وجزء من أول ليلة من شوال فلو كانت المهايأة يوماً ويوماً أو  
 شهراً وشهراً فكمدها فتجب بالقط (قوله وإن أيسر بعد وقت الوجوب) ولو في ليلة العيد أو يومه ثم  
 يسن له في هذه الإخراج قال العلامة ابن قاسم ويقع واجباً كالو كلف المعسر وأخرج وفيه بحث فتأمل

(قوله بأن يخرج قبلها في يومه) أى فهو أفضل من إخراجها لئلا لكن لو شهدوا بعد الغروب برؤيته  
 في الماضية فقد سلفان العبد صلى من الغدا داء فهل يقال باستحباب تأخير الفطرة أم المبادرة أولى  
 الظاهر الثاني (قوله أمر بركاة الفطراخ) انظر ما الصارف لهذا الأمر عن الوجوب (قوله المسلم) يريدان  
 عبارة المتن فيها حذف من الأول دلالة الثاني (قوله ولو أسلمت ذمية) هي واردة على الحصر في المتن  
 (قوله ولا فطرة على سيده) ولو كانت الكتابة فاسدة وجب على السيد فطرته دون نفقته (قوله وفطرة  
 زوجته الخ) معطوف على قوله فطرته (قوله يلزمه) الضمير فيه يرجع لمن قوله ومن بعضه حر

(٥ - (قلىوبى وعميره) - ثانى) مانقى عليه درهم (وفي المكاتب ذوجه) أنه يجب عليه فطرته وفطرة زوجته  
 وعبده في كسبه كنفقته (ومن بعضه حر يلزمه) من الفطرة (قسطه) من الحرية إذا لم يكن بينه وبين مالك بعض مهايأة أو كذا يلزم كلام من  
 الشريكين في عبد بقدر حصته منه إذا لم يكن بينهما مهايأة فإن كانت في المستثنين اختصت الفطرة بمن وقع زمن وجوبها في نوبته وقيل يوزع  
 بينهما كما سبق (ولا) فطرة على (معسر) وإن أيسر بعد وقت الوجوب

(فن لم يفضل عن قوته وفوت من في نفقته ليلة العبد وبومه ثني) يخرج في الفطرة (مفسر) بخلاف من فضل عنه ما يخرج فيها من أي جنس كان من المال فهو (٣٤) موسر لكن بالشروط المذكورة (ويشترط كونه) أي الفاضل عما ذكر

(فاضل عن مسكن) يحتاج اليه (وخادم يحتاج اليه في الاصح) وهذا في ابتداء فلو ثبتت الفطرة في ذمة انسان بعناخادمه ومسكنه فيها لانها بعد الثبوت التحقت بالديون ولا يشترط كونه فاضلا عن دين الآدمي على الاشبه بالمذهب في الشرح الصغير الموافق لمقتضى كلام الكبير وسكت عليه في الروضة وقال في شرح المذهب هو كما قال قالوا الامام قال يشترط بالاتفاق ومضى عليه صاحب الحاوي الصغير والمصنف في نكت التنبيه ويؤخذ مما ذكره ريقان (ومن لزمه فطرته لزمه فطرة من لزمه نفقته) وذلك بملك أو قرابة أو نكاح (لكن لا يلزم المسلم فطرة العبد والقريب والزوجة الكفار) وان لزمه نفقته اقله في الحديث السابق من المسلمين (ولا العبد فطرة زوجته) حرة كانت أو أمية وان لزمه نفقته في كسبه لانه ليس أهلا لفطرة نفسه فكيف يحمل عن غيره (ولا الابن فطرة زوجته أيه) وان لزمه نفقته للزوم الاعاق في الآتي في باب (وفي الابن وجه) أنه يلزمه فطرته كما قلنا في الأصل في النفقة والفطرة الاب وهو معسر ولا تجب الفطرة على المعسر بخلاف النفقة فيتحملها الابن (ولو أعسر الزوج أو كان عبدا فلا يظهر أنه يلزم زوجته الحرية فطرتهما وكذا سيد الامنة) والثاني لا يلزمهما

(قوله فن لم يفضل عن قوته وفوت من في نفقته) وفي ذكر من تغليب العاقل على غيره لشموله للدواب وكالقوت دست ثوب يلبق به بمن في نفقته وكذا ما اعتيد من نحو سمك وكعلك وتقل وغيرها ولا يتقيد ذلك بيوم وليلة (قوله من المال) ومنه أجرة يوم وليلة في المؤجر وخرج به الكسب فلا يعتبر ومن المال المؤجر والمرهون فلو كان أحدهما عبدا وجبت فطرته ولو توقف آخر اجها عنهما أو عن غيرهما على بيع جزء من أحدهما فهل يباع فهدا على المستأجر والمرتهن أو تؤخر الى زوال الحق ويعذر المالك بتأخيرها أو يكلف الاقتراض والاخراج كل محتمل ويظهر أنه ان يسر ذلك بلا مشقة ورضى صاحب ذلك لزمه والا فلا راجعه قال ابن حجر والمال الغائب في مسافة القصر كالمعسوم لقول الشيخين يجوز أخذ صاحبه من الزكاة وترد فيه شيخنا (قوله يحتاج اليه) هو قيد في المسكن والخادم قال شيخنا وينبغي اعتبار الحاجة في الملابس أيضا وشملت الحاجة ما لو كانت لنفسه وألمونه والمراد بالحاجة في الخادم أن تكون لنحو زمانة أو منصب لا لنحو رعي ماشية وفي المسكن أن لا يستغنى عنه ولو بنحو رباط ولا عبرة بالافة هنا وانظر المراد بالحاجة للملبس ويظهر شمولها الحاجة التجميل وتقيد بنوع واحد فراجع له قال شيخنا ولو أمكنه ابدال الخادم والمسكن بدونهما واخراج التفاوت لزمه وفيه نظر لان تحصيل سبب الوجوب لا يجب فراجع له (قوله ولا يشترط كونه فاضلا عن دين الآدمي) هو المعتمد خلافا للامام وان وافقه شيخ الاسلام في المنهج واستشكل الاول في التصحيح بأن الدين مقدم على المسكن والخادم لبيعهما له وقد تقدم ما هنا على الفطرة فهو أولى بالتقديم عليها اذ المقدم على المقدم مقدم مردود لان بيعهما في الدين لتفريغ ذمة مشغولة اذ الدين ثابت قبل وفي بيعهما هنا شغل ذمة فارغة فهو كالزامة بالكسب لوجوبها وهو باطل اذ تحصيل سبب الوجوب لا يجب كما هو معلوم فتأمل وافهم (قوله ومن لزمه الخ) أي من صح ان يتعلق به لزوم فطرة نفسه صح ان يتعلق به لزوم فطرة غيره اذ لا تلازم بين اللزومين وخرج عن منطوق ذلك ما ذكره بقوله لكن لا يلزم المسلم الخ ولا الابن الخ وعن مفهومه ما ذكره بقوله فيما مر في الكافر الا في عبده الى آخره وبقوله هنا ولا العبد الخ فعلم ان في عطفه على ما قبله تجوز اقول ابن حجر انه من المنطوق باعتبار ان الوجوب يلاقيه ابتداء ليس في محله كما يفيد تعليل الشارح بقوله لانه ليس أهلا الخ (تنبيه) لا فطرة على أحد عن فن بيت المال أو فن مسجد أو موقوف ولو على معين ولا عن معسر على المسلمين ولا على مستأجر من يحج عنه بالنفقة وفطرته على نفسه ان كان موسرا ولا على مستأجر عبده بنفقته ولا على عامل قراض أو مساق شرط عليه نفقة عبد المالك بل فطرة هؤلاء على ساداتهم ولا على موصي له بمنفعة عبد مطلقا وكذا ابرقته نعم ان وجد سببها بموت الموصي وقبل الموصي له الوصية أو وارثه فعليهما والا فلي الموصي أو وارثه ولومات الموصي له قبل موت الموصي وقبل (قول المتن فن لم يفضل) بالضم والفتح (قول المتن من في نفقته) لوقال الذي بدل من لكان أولى ليشمل الدواب وقوله ليلة العبد أي تفر يعا على الراجح من أقوال الوجوب بخلافه على الاخيرين نعم يتجه عليهما اعتبار الليلة التي تليها (قول المتن عن مسكن) بفتح الكاف وكسرهما (قول المتن في الاصح) أي كافي الكفارة والثاني لا لان الكفارة لها بدل (قوله ولا يشترط الخ) استشكل على هذا عدم بيع المسكن والخادم وبيعهما في الدين مع ان الزكاة في الحياة مقدمة على الدين جزما (قوله ويؤخذ ما ذكره طريقان) الثانية قاطعة والاولى حاكية للخلاف (قوله وذلك بملك الخ) روى مسلم ليس على مسلم في عبده ولا قريبه صدقة الا صدقة الفطر في الرقيق وقيس الباقي (قول المتن ولا العبد الخ) في عطفه على ما سلف تجوز لان العبد لا يلزمه فطرة نفسه وبه نعلم أن البعض يلزمه من فطرة زوجته بقدر ما فيه من الحرية

قوله فطرتهما كنفقتهما وقال الاول الاصل في النفقة والفطرة الاب وهو معسر ولا تجب الفطرة على المعسر بخلاف النفقة فيتحملها الابن (ولو أعسر الزوج أو كان عبدا فلا يظهر أنه يلزم زوجته الحرية فطرتهما وكذا سيد الامنة) والثاني لا يلزمهما

وارثه بعده فعلى الوارث ان قلنا بقاء الوصية (قوله والخلاف مبنى الخ) لا يخفى ان هذا البناء وجعل الخلاف  
طرقا غير مستقيم فتأمل (قوله لا يلزم الحرة) أى زوجه الميسر أو العبد نعم يندب لها الاخراج ولا ترجع بها  
عليه لو أيسر بعد وكذا كل من أدى عن غيره باذنه ولم يشترط رجوعا أو أدى عن نفسه مع كونها على غيره  
ويعمل كل من الزوجين باعتقاده لو اختلفا فيه والكلام فى حرة موسرة والا فلا فطرة عليها قطعا وفى غير  
الناشئة والا فلا فطرة عليها ان كانت موسرة قطعا (قوله لاستخدام السيد) أى لتمكن السيد من الاستخدام  
اذا اختلف فى المسئلة لزوجهها ليلانها ان كان زوجها فى هذه حرة موسرة الزمه فطرتها كذا قاله شيخنا  
الزىادى وشيخنا الرملى وهو من القاعدة لم يكن العلة المله كورة تخالفهما اما غير المسئلة ففطرتها على السيد  
قطعا ولو مع حرة موسر (قوله مع تواصل الرفاق) قيد محل الخلاف والا فلا تسقط فطرتها جزما وخرج بالعبد  
نحو قريب غائب فلا فطرة عنه (قوله وجوب اخراج فطرتها) أى العبد الغائب مالم تمض مدة يحكم فيها بعونه  
والالم يجب كذا قاله ابن حجر ونبهه شيخنا فى شرحه والمنقول عنه فى غير مومشى عليه شيخنا الزىادى وهو  
النتيجة بقاء الوجوب حتى يقع الحكم بعونه من قاض اجتهادا أو بيينة وحيث وجبت لزوم السيد قوت آخر محل  
علم وصوله اليه ودفعها لاهله فان لم يعلم فللسيد دفعها بنفسه من أى قوت للضرورة قاله شيخنا وفيه نظر فان  
دفعها للحاكم من أعلى الاقوات برى قطعا وقيد ابن حجر الحاكم بمن له ولاية على محل العبد قاضيا أو اماما  
(قوله لمعنى الغناء) أى ان الزكاة شرعت فى المال لاجل الغناء فيه وأخرت فى الغائب لاحتمال قوت الغناء  
بتلفه ووجوب زكاة العبد لا يعتبر فيه ذلك فلامعنى لتأخيرها فتأمل (قوله والثانى منه) أى الخلاف (قوله  
وهو فطرة الواحد) بالحاء المهملة وقدمه لصحة الحكم بعد موقيل بالجيم (قوله ثم زوجته ثم ولده الصغير ثم  
الابن ثم الام ثم الولد الكبير) ثم قد أعقب شيخنا الزوجة بخادمها بالنفقة ولو حراً أو مملوكاً كالزوجة وفيه نظر مع  
ما مر أن المستأجر بالنفقة لا يجب فطرتها الا ان يفرق بوجوب الاخدام هنا وفيه بحث وهو مستفتى ثم بعد  
الخدام المله كور الرقيق المملوك مقدم على الولد الصغير ويقدم منه أم الولد ثم المديبر ثم المعلق عتقه ثم غيره  
وأخر ابن حجر وغيره كالمهمل المملوك عن الولد الكبير وفى بعض نسخ شيخنا الرملى ما يوافق والمنقول عنه  
ما مر وهو الوجه لان نفسه أئزم نعم لو كان خادم الزوجة حرة مزوجة بزوجة موسر ففطرتها على زوجها  
(قوله ثم ولده الكبير) ظاهره ولو سفيها أو مجنوناً (قوله عن نفسه) أى وجوبا وكذا ما بعده لان  
الترتيب فى غير المقدور عليه واجب وفيه مندوب قاله شيخنا كابن حجر قال ولا ننظر لاحتمال التالف

(قوله والخلاف مبنى الخ) أى فان قلنا يجب على المؤدى عنه ابتداء فتلهما قال فى شرح المهذب لان الوجوب  
عليهما والزوج متحمل فاذا عجز عن التحمل بقى الوجوب فى محله بخلاف ما اذا قلنا يجب على المؤدى فانه  
لاحق عليهما (قوله بخلاف الامة) أى فلا تتحول الفطرة عن السيد وانما الزوج كالضامن فاذا لم يقدر بقى  
الوجوب على السيد (قوله مع تواصل الرفاق) يعنى انقطع خبره مع تواصل محبى الرفاق من تلك الناحية ولم  
يشحدوا بخبره بخلاف ما اذا انقطع خبره مع عدم تواصل الرفاق فانه يبنى ان يجب الزكاة فولا واحدا الا انه قد  
يكون سبب انقطاع الخبر عدم تواصل الرفاق هذا امر اده رحمة الله فليتنامل (قول المتن وفى قول لاشئ) هو  
مخرج من نصه على عدم اجزائه فى الكفارة قال العراقى والاحسن ان يقول وقيل قولان ثانيهما لاشئ (قوله  
ووجه مقابله) الضمير فيه يرجع لقول المتن وفى قول لاشئ (قوله الخلاف فى وجوب اخراجها فى الحال) عبارة  
الروضة واذا أوجبنا الفطرة فالذهب وجوب الاخراج فى الحال ونص فى الاملاء على قولين رصرح فى شرح  
المهذب بطريقين ورجح الجزم فصاحب المنهاج رحمه الله أراد بالذهب هنا بالنظر لوجوب الاخراج أحد  
القولين من الطريق الحاكىة للخلاف فيه وبالنظر لوقت الاخراج طريق القطع وقوله وقيل اذا عاده هو  
أحد القولين من الحاكىة لقولى الاملاء فلو قال وقيل قولان أحدهما اذا عاد كان أولى

ثم ولده (الكبير) فاذا وجد صاعاً أخرجه عن نفسه وقيل عن زوجته ووجه بان فطرتها دين والدين يمنع وجوب الفطرة على طريق تقديم



وقيل يخرج بينهما أو صاعين أخرجهما عن خمسة وزوجه مقدسة على القريب لان نفقتها آكد الا لا سقط نفقته الزمان بخلاف نفقته  
 وقيل يؤخرها عن القريب لان علقته لا تنقطع وعلقته تعرض لها الاقطاع وقيل يخرج بينهما أو ثلاثة أصح فاكثر أخرجه الثالث عن والده  
 الصغير والرابع عن الاب والخامس عن الام وفي شرح المهذب عن الامام وغيره حكاه توجه بتقديم الولد الكبير على الابوين ووجه تقديم الام  
 على الاب ووجه بانه يتخير بينهما (٣٦) كاخلاف في نفقتها لكن الاصح منه تقديم الام قال والفرق أن النفقة تجب

لان الاصل البقاء ولو أخرجه الصاع المقدور عن غير نفسه لم يقع عن المخرج عنه وله استرداده  
 ان شرطه وتبني فطرة نفسه عليه وكذا يقال فيما بعده ولو قدم المؤخر في حالة النكاح فتلغ الذي أخرجه  
 لتقديم قبل اخراجه عنه تبين عدم اجزاء الذي أخرجه فله شيخانم ان كان الاخراج قبل وقت  
 الوجوب ففيه نظر ظاهر فراجع (قوله تقديم الام) أي في النفقة (قوله والفرق الخ) ابطال الاستوى  
 الفرق بتقديم الولد الصغير على الاب وأجاب عنه شيخنا الرمي بان الولد جزء منه فهو بنفسه وبان النظر  
 للشرف عند اتحاد الجهة ونظر بعضهم في الجواب الاول بتأخير الولد الكبير وقيل قال شأن الولد الكبير  
 عدم الحاجة وفيه بعد فتأمل (فرع) لو استوى جماعة في مرتبة ونقص واجبه كصاع فأقل عن زوجتين  
 يتخير في اخراجه عن احدهما ولا يسقط بينهما ويظهر أنه لا يبعد نكاح القرعة بينهما ولو تعدد من تلزمه كولدتين  
 عن أب لزم كلا نصف صاع فان أخرجهما جميع الصاع احتاج في محض اخراجه الى اذن الآخر أو الاب  
 كذا بحث العلامة ابن قاسم وأرضاه شيخنا الرمي ويظهر انه لا حاجة لاذن وأنها تسقط عن الآخر كما يؤخذ  
 مما مر من العلامة البرلمى انه لو نكح من لزمته فطرة تلزمه وأخرج عن نفسه كفي ولا يرجع على ذلك الغير  
 فانصرح في عدم الاحتياج الى اذن الا أن يقال ان هذا هو الاصل في اخراج الشخص عن نفسه وحمل هذا  
 على ما لو اعسر من لزمته فيه بعد فراجع (قوله صاع) قال القفال وحكمة الصاع أن الفقير لا يجد من يستعمله  
 في يوم العيد وثلاثة أيام بعده في الغالب والمتحصل من الصاع وما يضم اليه من الماء في حجة ثمانية أرباط  
 وذلك كفاية أربعة أيام لكل يوم رطلان ونظر بعضهم في هذه الحكمة على مذهب الامام الشافعي رضي  
 الله عنه الموجب دفعها لثلاثة فاكثر من كل صنف أو لصف من الاصناف السبعة مثلا (قوله والمدرطل  
 وثلاث) ويعلم مقداره من مقدار الرطل على اختلاف وسيأتي في النفقات التصريح بقدره كانه عليه في  
 المنهج (قوله والصواب الخ) هو المعتمد (قوله بصاع معاير الخ) وقيل بالكيل المصري فكان مقدار  
 قد حين تقريبا فهو المعتمد ولا نظر للوزن وان اختلف وزن الحبوب ولا يميز يذان على أربعة الامداد التي  
 هي الصاع بنحو سببي مدلان مقدار الفصح بالهرام المصرية مائة درهم واثنتان وثلاثون درهما ويكفي عن  
 الكيل بالفصح أربع حفنات بكفين منضمين معتدلين كذلك (قوله وكذا نصفه) لا حاجة اليه مع ما قبله  
 ولعله لدفع توهم اختصاص ما يسقى بغير النضج فتأمل ودخل فيه العسل والماش والحصى (قوله هولبن)  
 أي الاقط أي ولومن آدمي أو غيره كابل خلافا لبعضهم والعبارة فيه بالكيل ان تيسر والا فالوزن ويعتبر  
 في اخراج اللبن ان يبلغ قدر صاع أقط كما في العباب وذكره شيخنا في شرحه كابن حجر وفيه بحث ظاهر  
 (قوله لمعنى الفناء) أي الذي يفوته في الغيبة هذا مقتضى كلامهم لكن هذا التعليل انما علل به من  
 منع الوجوب في المال الغائب وأما تأخير الاخراج فيه فعمل بانه غير متمكن من الاخراج منه  
 والتكليف من غيره خرج لاحتمال تلفه (قوله والثاني يقول الخ) أي قياسا على الرقبة في الكفارة (قوله  
 هولبن بابس) قال ابن الاعرابي يعمل من ألبان الابل خاصة وعلا في الكفاية بانه مقتات عما يجب

له الحلة والام أحوج  
 وأقل حيلة والفطرة تجب  
 لتطهير المخرج عنه وتشر يفه  
 والاب أحق بهذا فانه  
 منسوب اليه وبشرف  
 بغيره (وهي) أي فطرة  
 الواحد (صاع) وهو ستانة  
 درهم وثلاثة وتسعون  
 وثلاث) لانه أر بعثامداد  
 والمدرطل وثلاث بالبغدادى  
 والرطل مائة درهم وثلاثون  
 درهما (قلت) الاصح ستانة  
 وخمسة وثمانون درهما  
 وخمسة أسباع درهم لما  
 سبق في زكاة النبات والله  
 اعلم) من أن الاصح ان  
 رطل بغداد مائة درهم  
 وثمانية وعشرون درهما  
 وأربعة أسباع درهم قال  
 ابن الصباغ وغيره الاصل  
 في ذلك الكيل وانما قدره  
 العلماء بالوزن استظهارا  
 قال في الروضة يختلف قدره  
 وزنا باختلاف جنس ما  
 يخرج كالنرة والحصى  
 وغيرهما والصواب ما قاله  
 الهاربي أن الاعتماد على  
 الكيل بصاع معاير بالصاع  
 الذي كان يخرج به في

عصر النبي صلى الله عليه وسلم ومن لم يجد وجب عليه اخراج قدر يقين أنه لا ينقص عنه وعلى هذا التقدير  
 بخمسة أرباط وثلاث قيرب (وجنبه) أي الصاع الواجب (القوت العشر) أي الذي يجب فيه العشر وكذا الاقط في الاظهر  
 بفتح الهجزة وكسر القاف قال في التحرير هولبن بابس غير منوع الزيد روى الشيخان عن أبي سعيد الخدري قال كنا نخرج اذ كان فينا  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر عن كل صغير أو كبير أو مملوك صاعا من طعام أو صاعا من أقط أو صاعا من شعير أو صاعا من تمر  
 أو صاعا من زبيب ومنشأ القولين الترددي محمدا الحديث وقد صح وثالث

قطع بعضهم بجوازها قال في الروضة ينبغي أن يقطع بجوازها لصحة الحديث فيه من غير معرض وفي معناه اللبن والجبن فيجزئان في الأصح وأجزاء كل من الثلاثين هو قوته ولا يجزئ الخفيض والمصل والسمن والجبن المزروع الزبد لا تنفاه الاقتيات بها ولا الملح من الأقط التي أقصد كثرة الملح جوهره بخلاف ظاهر الملح فيجزئ ولكن لا يحسب الملح فيخرج قدره يكون محض الأقط منه صاعاً (ويجب) في البلدي (من قوت بلده وقبل قوته وقبل شعير بين) جميع (الأقوات) لقوله في الحديث السابق (٣٧) صاعاً من طعام أو صاعاً من أقط

أو صاعاً من شعير إلى آخره وأوجب الأولان بأن أوفيه ليست للتخفيف بل لبيان الأنواع التي تخرج منها ولو كان قوت بلده الشعير وقوته البرتنعما نعين البر على الثاني وأجزاء الشعير على الأول وأجزاء غيرها على الثالث وعبر في الحرر والروضة وأصلها بغالب قوته وغالب قوت البلد (ويجزئ) على الأولين (الأعلى عن الأدنى) ولا عكس (والاعتبار في الأعلى والأدنى بالقيمة في وجه) فما قيمته أكثر من قيمة الآخر أعلى والآخر أدنى ويختلف الحال على هذا باختلاف البلاد والأوقات إلا أن نعتب زيادة القيمة في الأكثر (وبزيادة الاقتيات في الأصح فالبر خير من القمح والأرز) قال في شرح المهذب والزيب والشعير (والأصح أن الشعير خير من القمح) لأنه أبلغ في الاقتيات وقبل القمح خبر منه (وأن القمح خير من الزيب) لذلك أيضاً

خصر صاع اعتبار الوزن فيه ومعياري الجبن كالأقط (قوله ولا يجزئ الخفيض الخ) وكذا اللحم وإن اقتاتوه (قوله بلده) أي عله وإن لم يكن بلداً (قوله بغالب قوته) على الوجه المرجوح وغالب قوت البلد على الوجه الراجح والمراد به بلد المؤدي عنه والمراد غلبته في جميع السنة بأن يكون المخصص إليه دونه في جميع السنة أو يكون استعماله في أكثر أيامها فلو تساوى مع غيره تخبر بينهما ولو اختلفا في جنتين كبر وشعير فإن كان حبات الشعير أكثر أو مساوية لحبات البر تخبر كذا قال شيخنا وهو واضح في الثانية ويخالف لما قبله والقاعدة في الأولى فالوجه فيها اعتبار الشعير الآن يقال إن إخراج الأعلى عما دونه جائز وإن كان حبات البر أكثر نعين البر ويجزئ الإخراج من المختلط في الأولين دون الثالثة إلا أن كان خاص البر منه قدر الواجب ويعتبر قوت أقرب البلاد إلى بلدهم فيه القوت فإن استوى إليه بلدان واختلف جنس قوتها تخبر بالأعلى (قوله ولا يجزئ الأعلى من الأدنى) قال شيخنا ويجزئ على قوله فراجع وفارق عدم الأجزاء في زكاة المال نظراً لقيام البدن معتبرتها (قوله وبزيادة الاقتيات) أي من حيث هو من غير نظر إلى بلدهم (قوله فالبر) ويليها البلت (قوله أن الشعير خير من القمح) ويليها الدخن والقمح فهما جنس واحد وعلى هذا يحصل قول ابن حجر إنهما في مرتبة الشعير أي من حيث تقديمهما على ما بعدهما ويليها الأرز فالجبن فالماش فالعسل فالقول فالقمح (قوله من الزيب) ويليها الأقط فاللبن فالجبن لجهة مراتب الأقوات أربع عشرة مرتبة موزة بالبحر وفأوائل كلمات البيت الأول من هذين البيتين في قول القائل نظماً لضبطها بالله سل شيخ ذي رمن حكي مثلاً عن فور ترك زكاة الفطر لوجهها حروف أولها جاءت مرتبة أسماء قوت زكاة الفطر إن عقلا

قالها من بالله للبر والسمن من سل للسل والشعير والقمح والبر للرز والحاء للحمص والميم للماش والعين للعسل والفاء للقول والتاء للتمر والزاي للزيب والالف للأقط واللام للبن والجبن وهذا ما اعتد به شيخنا لكن في كلام ابن وحشية في الفلاحة مخالفة لبعض ذلك (قوله ولا يبيض الأصح) أي من جنسين من واحد ولو من قوتين مستويين كما يشرب إليه كلام الشارح الأفيام في المختلط

فيه الزكاة فكم مكنتال فيجزئ كالحبوب وقضية تعطيه عدم أجزاء المختلط من غير الزكاة كالمختلط من لبن الطيبة (قوله والمصل) قيل هو ماء الأقط قاله في المجمل وغيره وفي البيان هو لبن مغزوع الزبد وفي النهاية هو الخفيض (قول المتن وقبل قوته) أي لأنها تابعة للثبوت وواجبة في الفاضل عنها فكانت منها الأول قاس على ثمن البسيع (قوله لبيان الأنواع) أي وتعددناها باعتبار تعدد النواحي المخرج منها في زكاة الصلاة والسلام (قول المتن ويجزئ الأعلى الخ) خولف ذلك في الزكاة فلم يجز إخراج الذهب عن الفضة مثلاً قال الرافعي لأن الزكوات المالية متعلقة بالمال فأمر أن يواسى الفقراء بما وساء الله تعالى به والفطر زكاة البدن فوقع النظر فيها لما هو غذاء البدن والأعلى يحصل هذا الفرض وزيادة (قول المتن والاعتبار بالقيمة الخ) لأنه أنفع للفقراء (قوله ويختلف الخ) لم يذكر مثل هذا في زيادة الاقتيات الآتي كأنه والله أعلم لأن الحكم فيه اعتبار زيادة

وقيل الزيب خبر منه قال في شرح المهذب والصواب تقديم الشعير على الزيب أي من تردد فيه للشعير أي محمد كتر دونه في القمح والأرز فيجب جزم بتقديم القمح على الشعير وقدم البغوي الشعير على القمح فبر عن قوليهما وعن تردد الأول بالوجهين (وله أن يخرج عن نفسه من قوت) واجب (وعن قريبه) أو غيره (أعلى منه ولا يبيض الأصح) عن واحد بل يخرج من قوتين وإن كان أحدهما على من الواجب كان وجب القمح فأخرج نصف صاع منه ونصف من البر قال الرافعي ورايت لبعض المتأخرين مجوزوه وهو خلاف ظاهر الحديث أول البلب فرض صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير ولو ملك نصفين من عشرين فأخرج نصف صاع من أحد النصفين من الواجب ونصف الصاع الثاني من جنس أعلى منه بطر على

التخير بين الأقوات له أوجهها من جنسين بكل حال (ولو كان في بلد أقوات لا غالب فيها تخير) بينها فيخرج ما شاء منها (والأفضل أشر فيها) أي أعلاها وهذا التعبير موافق لتعبير المحرر فيما تقدم بغالب قوت البلد (ولو كان عبده ببلد آخر فالأصح أن الاعتبار بقوت بلد العبد) بناء على الأصح أنها تجب ابتداء على المؤدى عنه ثم يتحمل عنه المؤدى والثاني الاعتبار بقوت بلد المالك بناء على أنها تجب ابتداء على المؤدى عن غيره (قلت الواجب الحب السليم) فلا يجزئ المسوس والمعيب ولا الدقيق والسويق كاذ كره الرافعي في الشرح (ولو أخرج من ماله فطر قوله الصغير الغني جاز كأجنبي أذن) فيجوز إخراجها عنه (بخلاف الكبير) فلا يجوز بغير إذنه لأن الأب لا يستقل بملكه بخلاف الصغير فكانه ملكه فطرته ثم أخرجهما عنه (ولو اشترك موسر ومعسر في عبد لزم الموسر نصف صاع) ولا يجب غيره ذكر المشتلين في الروضة (ولو أسرا) أي المشتركان في (٣٨) عبد (واختلف واجبهما) باختلاف قوت بلديهما أو قوتيهما (أخرج كل واحد

نصف صاع من واجبه في الأصح) كاذ كره الرافعي في الشرح (والله أعلم) لأنه إذا أخرج ذلك أخرج جميع ما لزمه من جنس واحد والثاني لا يجوز ذلك لأن المخرج عنه واحد فلا يقبض واجبه فيخرجان من أعلى القوتين في وجه رعاية للفقراء ومن أدانها في آخر دفعا لضرر أحد المالكين وقوله من واجبه أي قوت بلده أو قوته وإن كان العبد يبذل آخر بناء على أنها تجب على السيد ابتداء فإن قلنا تجب بالتحمل فالمخرج من قوت بلد العبد كاذ كره الرافعي بعد تصحيحه السابق ولم يذكره في الروضة ﴿باب من تلزمه الزكاة وما تجب فيه﴾ مما يأتي بيانه كالمنصوب

ويجوز من نوعين (قوله الحب السليم) أي ولو عتيقا لا قيمة له حيث لم يتغير بطعم ولون ولا ريح (قوله فلا يجزئ المسوس) وإن كانوا يقاتون أو بلغ لبه صاعا خلافا للاسنوي كذا في شرح شيخنا الرمي (قوله ولده الصغير الغني) ومثله السفينة والمجنون (قوله جاز) فإن قصد الرجوع ورجع وخرج بولده الوصي والقيم فلا يؤدى من ماله إلا بإذن الحاكم (قوله كأجنبي أذن) ومنه ولده الكبير ولا رجوع إلا بشرطه (قوله لزم الموسر نصف صاع) أي إن لم يكن مهابا فإن كانت ووقع وقت الوجوب في نوبته لزمه صاع والأفلاشي على واحد منهما (قوله والثاني لا يجوز ذلك) وهو المعتمد وحل شيخنا الرمي كلام المصنف على ما لو كان بلد العبد لا قوت فيه وكان يبريه وبلد السيد من أقرب بلد إليه غير مستقيم كما علم مما مر فراجعه ﴿باب من تلزمه الزكاة وما تجب فيه﴾

(قوله بفصلين) أي والآنسب التعبير بالباب فيهما لعدم دخولهما في هذا وأجاب شيخنا الرمي بأنه لما كان الأداء والتجهيل مناسبتين للوجوب لرتبهما عليه صح التعبير عنهما بالفصل وما في البرلسي فيه نظر فراجعه (قوله شرط وجوب زكاة المال) أي وجوب أدائها وقيد بالمال لأن زكاة الفطر تجب على الكافر كما مر (قوله الاسلام) نعم الأنبياء لازكاة عليهم ووصية عيسى صلى الله عليه وسلم في قوله تعالى وأوصاني بالصلاة

الافتيات في الأكثر (قول المتن تخير) أي ويفارق تعيين الأغبط في اجتماع الحقائق وبنات اللبون لأن زكاة المال متعلقة بعين المال (قول المتن وهذا التعبير) يؤيد قوله لا غالب فيها تخير حيث جعل التخير عند عدم الغلبة قبل على اعتبار الغلبة عند وجودها (قوله والمعيب) منه أن يكون متغير الطعم أو الرائحة (قول المتن ولو أخرج من ماله الخ) بخلاف الوصي والقيم فلا يخرجان من ماله إلا بإذن القاضي (قول المتن من واجبه) نظير ذلك ثلاثة محررون قتلا وظبية فاخرج أحدهم ثلث شاة والآخرة ما بقيمة ذلك والآ خر صام بعده ﴿باب من تلزمه الزكاة الخ﴾

أي بباب شروط من تلزمه الزكاة وشروط المال الذي تجب فيه الزكاة وأما بيان الأنواع التي تجب فيها فقد سلف ذلك فيما سلف (قوله وترجم بعده بفصلين) يريد أن الفصلين ليسا من الباب فلا يعترض بأن الذي فيه مال ليس بعضا من هذا الباب (قول المتن شرط وجوب زكاة المال الاسلام) قيل إن أراد التكليف المقتضى للعقاب الأخرى فممنوع لأن الكافر عند ما مكف بالفروع وإن أراد التكليف بالأخراج أشكل عطف الحرية

والضال وغيرهما وترجم بعده بفصلين (شرط وجوب زكاة المال) بانواعه السابقة من حيوان ونبات وقسم تجارة على مالكة (الاسلام) لقوله في حديث الصدقة السابق أول زكاة الحيوان فرضها على المسلمين فلا تجب على الكافر وجوب مطالبة بها في الدنيا لكن تجب عليه وجوب عقاب عليها في الآخرة كما تقر في الأصول ويسقط عنه بالاسلام ماضى ترغيبا فيه (والحرية) فلا تجب على القن إذا ملكه سيده مالا زكوا ولو قلنا نملكه على قول من جرح يأتي في باب له ضعف ملكه إذا للسيد انتزاعه متى شاء ولا زكاة فيه على السيد لأن ملكه زائل وقيل نعم لأن ثمره المالك باقية إذ يتصرف فيه كيف شاء والمدير وأم الولد كالقن فيما ذكر (وتلزم المرتد إن أبقينا ملكه) مؤاخذه له بحكم الاسلام فإن أنزلناه فلا وقتنا موقوف وهو لا يظهر الآتي في باب فوقوفه أن عاد إلى الاسلام لزمته لتبين بقاء ملكه وإن هلك مرتد فلا واختلف في الروضة وأصلها فيما حال عليه الحول في الردة ما التزمه قبلها فلا تسقط جزما ويجزئه الإخراج في حال الردة في هذه وفي الأولى

والزكاة اما على فرض وجوبها أو على تركية النفس وهذا صرح شيخ الاسلام في فتح الرحمن وفي هذا الاستثناء نظرا ان كان عدم الزكاة عليهم لعدم ملكهم نصابا بشرطه فتأمل (قوله على قول الزوم) وكذا على الاظهر ويمكن شمول كلامه واذا مات مرتدا بعد الاخراج رجع الامام على الآخذ وان لم يعلم أو كان من أهل النية (قوله الى النية) تقدم في الفطرة أنه ينوي للتمييز (قوله دون المكاتب) سواء الكتابة الفاسدة والصحيحة (قوله لسيدته) ولا زكاة على سيدته فيه ولا في دين كان لسيدته عليه وان مضت أحوال (قوله ونجب في مال الصبي الخ) نظم الفخر الرازي في ذلك فقال

طلبت من المبيع زكاة حسن      على صغر من السن البهي  
فقال وهل على مثلي زكاة      على رأي العراقي الكمي  
فقلت الشافعي لنا امام      وقد فرض الزكاة على الصبي  
فقال اذهب اذا قبض كافي      بقول الشافعي من الولي

ونعمه التقي السبكي فقال

فقلت له فديتك من فقيه      أطلب بالوفاء سوى الملى  
نصاب الحسن عندك ذوامتنا      بخدك والقوام السمهي  
فان أعطيتنا طوعا والا      أخذناها بقول الشافعي

(قوله أيضا ونجب في مال الصبي والمجنون) ومثلهما السفينة وكلامه يقتضي انها لم تجب عليهما وهو أحد وجهين في الكفاية وعلل بأنهما غير مكافئين وقال ابن الصلاح ان من أهمها بنان قال نجب في مالهما لا عليهم وليس كما قال فان معنى وجوبها عليهم نبوتها في ذمتهم كما يقال عليهم ضمان مأ تلفوه وهذا من خطاب الازام لان خطاب المواجهة كما قاله الماوردي (قوله ويخرجها منه وليهما) أي الشافعي وأن كانا حنفيين والاحوط له في هذه الرفع الى الحاكم ليلزمه بالاخراج كشلا برفعها الى حنفي فيفرمه فان كان حنفيا وهما شافعيان أخرها وأخبرهما بعد كمالها بولاه رفع الامر الى حاكم يلزمه بالاخراج أيضا (قوله ولا نجب الخ) أي لا على الجنين ولا على ورثته وان انفصل ميتا ولو تبين ان لاجل أصلا فقتضى قولهم في الفرق بين مال الجنين والبائع اذا فسخ العقد بأن البائع كان له ملك فاستصحب عدم الوجوب هنا لعدم ذلك في الورثة فراجعهم (قوله والضال) وكذا ما وقع في بحر أونسى محله (قوله ماشية) ويتصور فيها بأن فضل أو تنصب بعد حولها سائمة قبل التمكّن (قوله عن الاحوال الماضية) أي ان لم ينقص النصاب بالواجب والا فلا نجب في

لأنها شرط في أصل تعلق الخطاب وقوله زكاة المال خرج زكاة الفطر فانها نجب على الكافر في قرية المسلم ونحوه (قوله لضعف ملكه) أي فلا يحتمل المواساة بدليل عدم وجوب نفقة القريب عليه (قوله يصير ما في يده لسيدته) أي فيبدأ حوله من حينئذ (قوله اذا انفصل حيا) ولو انفصل ميتا قال الاسنوي فالتجعه عدم الوجوب على الورثة لضعف ملكهم (قول المتن ولا يجب دفعها حتى يعود) وذلك لانه غير متمكن منه والتكليف من غيره لا يتجه لان المال قد يتلف (تنبيه) لو كان قادرا على خلاص المقصوب أو المجهود بينة وجبت الزكاة والاخراج حالا قطعاً وقد أشار اليه الشارح في الفرق الآتي ويأتي في المتن ذكره في الدين (قوله والثاني وحكي قديم الخ) أخر ذكره عن قول المهاج ولا يجب الخ ليعرف من الاول بتفريمه (قول المتن والمسترى قبل قبضه) أي نجب فيه قطعاً وقيل فيه القولان ثم على طريق القطع المتجه وجوب الاخراج من غير توقف على القبض بخلافه على طريق القولين كذا قاله الاسنوي وقد يشكك عليه ما سياتي للشارح في قول المتن وقيل يجب دفعها قبل قبضه حيث قال انه مبني على طريق القطع قلت لا شك لانه هنا متمكن من الوصول بدفع الثمن بخلاف ما يأتي

على قول الزوم فيها نظرا الى جهة المال وفيه احتمال لصاحب التفريب نظرا الى أن الزكاة قريبة مفتقرة الى النية (دون المكاتب) فلا تلزمه لضعف ملكه اذا يرث ولا يرث ولا يعتق عليه قريبه وبتهجيزه نفسه يصير ما في يده لسيدته (ونجب في مال الصبي والمجنون) ويخرجها منه وليهما لشمول حديث الصدقة السابق لما لها ولا نجب في المال المنسوب الى الجنين اذا وثوق بوجوده وحياته وقيل نجب فيه اذا انفصل حيا (وكذا من ملك بيعه الحر نصابا) نجب زكاته عليه (في الاصل) تمام ملكه له والثاني لا نجب عليه لضعفه بالرق (و) نجب في المقصوب والضال والمجهود كان أودع فجحد أي نجب في كل مما ذكر (في الاظهر) ماشية كان أو غيرها (ولا يجب دفعها حتى يعود) فيخرجها عن الاحوال الماضية ولو تلف قبل التمكّن سقطت والثاني وحكي قديما أنها لا نجب في المذكورات لتعطل نصابها وقادتها على مالها بخروجها من يده

وامتناع تصرفه فيها (والشترى قبل قبضه) بان حال عليه الحول في بد البائع يجب فيه الزكاة على المشتري (وقيل فيه القولان) في المنصوب  
وفرق الاول بتغير الوصول اليه واقتزاعه بخلاف المشتري لم تكن منه بمسلم الثمن (ويجب في الحال عن) المال (الفائبان قدر عليه)  
وتخرج في بلدان كل سائرا (٤٠) فلا يجب الاخراج حتى يصل اليه (والا) أي وان لم يقدر عليه لا تقطع الطريق أو انقطاع

خبره (فكده منسوب) فوجب فيه في الاظهر ولا  
يجب اخراجها حتى يصل  
اليه (والدين ان كان ماشية  
أو غير لازم كال كتلة فلا  
زكاة) فيه أما الماشية  
فلان شرط زكاتها السوم  
ومافي الذمة لا يتصف  
بسوم وأما مال الكتابة  
فلان الملك غير تام فيه  
والعبد اسقاطه متى شاء  
(أو مرضا أو تقدا فكذا)  
أي لازكاة فيه (في القديم)  
لانه لا ملك في الدين حقيقة  
(وفي الجديد ان كان حالا  
وتصرفه أخذه لا عسر  
وغیره) أي كبحود ولا بينة  
أو مطلق أو غيبة ملو  
(فكده منسوب) فوجب  
فيه في الاظهر ولا يجب  
اخراجها حتى يحصل (وان  
نيسر) أخذه بان كان  
على ملو مقرر حاضر باذل  
(وجب تركه في الحال)  
وان لم يقبض (أو مؤجلا  
فالتجب أنه كمنسوب)  
فوجب فيه في الاظهر  
وقيل قطعا ولا يجب دفعها  
حتى يقبض (وقيل يجب  
دفعها قبل قبضه) وهو  
مبنى على طريق القطع  
المقبس على المال الغائب

الاحوال التي بعد النقص (قوله وامتناع تصرفه فيها) فلو قدر على زرع المنصوب أو بينة في المجهود  
وجبت زكاته حالا (قوله حال عليه الحول) أي من وقت انقطاع الخيار طلقا كما هو ظاهر كلام شيخنا الرمي  
وقال شيخنا الزيدي من الشراء ان لم يكن الخيار للبائع وحده فهو ما تقدم وقيل الذي يتجه هنا أنه يعتبر من  
الشراء ان كان الخيار للمشتري وحده والا فتنقطع الخيار فراجعه مامر (قوله في بلده) أي المال ان  
استقر فيه وهناك ساع أو كما يدفعه حالا (قوله فان كان سائرا فلا يجب الاخراج حتى يصل اليه) ظاهره  
أنه لا يعتبر بل دخل الحول فيها والمال سائرا عليها فراجعه (قوله والدين) قال التاج السبكي وحيث وجبت  
الزكاة في الدين وقلنا الزكاة تتعلق به تتعلق الشركة فقد ملك الاصناف بعضه في ذمة الدين ويترتب عليه  
أمر وكثيرة واقع فيها كثير من الناس كالأبرامنة والدعوى به ونحوها فينبغي في الدعوى ان يدعى أنه  
يستحق قبض ذلك ويحلف كذلك ولا يحلف أنه يستحقه ولا انه باق على ملكه فليتنبه لذلك (قوله  
ماشية) وكذا المعسر لشرط الزهو وهو بدو الصلاح في ملكه (قوله ومافي الذمة لا يسوم) أي لا يتصف  
بالسوم فلا برد محبة السلم في اللحم من السائمة (قوله والعبد الخ) يؤخذ منه أنه لو أحال المكاتب سيده به على  
أجنبي وجبت زكاته على السيد وان عجز المكاتب قاله شيخنا الرمي كنجوم الكتابة ومثلهما دين السيد  
عليه بنحو معاملة كاسر آقا (قوله وان تيسر أخذه) أو أخذ بدله بنحو ظفر كقوله الاذرى واعتمده  
شيخنا (قوله أو مؤجلا) ومثلهما نذر عدم المطالبة به أو الموصل به قاله شيخنا الرمي (قوله في الاظهر) قال  
ابن الرفعة ومقابل الاظهر تقدم أنه قديم وما هنا مفرغ على الجديد فاجواء القديم فيه غير صحيح كإفعل الرافعي  
اتهم وقد بدفع بان مقابل الاظهر موافق للقديم لأنه هو وأمنه فراجع (قوله قبل قبضه) المراد قبل حلوله  
كما قال الاسنوي أنه الصواب لان الكلام في دين على أو مسر مقرر على باذل وكلام الشارح صريح فيه  
أيضا ولعل هذا مبنى على طريق القطع لان الاظهر الموافق لما لا يقول به ومقابل الاظهر مقطوع به كما  
سند كرم أيضا (قوله وهو النقد والعرض) اقتصر عليهم الشمول بالنقد للركاز والعرض لزكاة الفطر  
(قوله وسواء كان الدين الخ) وسواء دين الضمان وغيره ودين الله كنزكاة وكفارة وغيره وما استغرق

(قوله فان كان سائرا) يرجع لقول الشارح المال (قوله ومافي الذمة الخ) اعترضه الرافعي بأنه يذكر في  
السلم في اللحم كونه لحم راعية أو معروفة فاذا جاز أن يثبت في الذمة لحم راعية جاز أن يثبت الراعية نفسها  
وضعه القونوي بان المدعى انصافه بالسوم المحقق ونبوته في الذمة أمر تقديري (قوله فلان الملك غير تام  
فيه) يؤخذ من هذا التعليل أن المكاتب لو أحال سيده بالنجوم على شخص يجب الزكاة فيه لانه لازم  
لا يسقط عن ذمة المحال عليه بتجهيز المكاتب ولا فسخه (قول المتن أو عرضا) أي للتجارة (قوله لانه لا ملك  
في الدين) استشكل هذا بأنه لو حلف لا مال له وله دين مؤجل أو مال حنث به (قول المتن وان نيسر) لو نيسر  
أخذه بالظفر فالظاهر لزوم في الحال (قوله على الاظهر) هي الطريقة الحاكية للخلاف وقوله وقيل قطعا  
هي الطريقة القاطعة (قوله ولا يجب حتى يقبض) هو على الطريقين لكنه متطوع به على الاول وقول  
المتن وقيل يجب مفرغ على طريق القطع كاذ كرم الشارح ثم قوله قبل قبضه أولى منه قبل حلوله كانه عليه  
الاسنوي وغيره وقوله وقيل يجب الخ اذا كان المدين مليا ولا مانع سوى الاجل وقوله المقبس على المال

الفائب

الذي يسهل احضاره ووجه طريق اختلاف بأنه لا يتوصل الى التصرف فيه قبل الحول وقيل لا يجب فيه قطعا لانه

لا يملك شيئا قبل الحول (ولا يمنع الدين وجوبها في أظهر الاقوال) لا طلاق النصوص الواردة فيها والثاني يمنع كما يمنع وجوب الحج (والثالث  
يمنع في المال الباطن وهو النقد والعرض) والركن وزكاة الفطر كسبائي في الفصل ولا يمنع في الظاهر وهو الماشية والزرع والفمر والمعدن  
والفرق أن الظاهر ينمو بنفسه والباطن انما ينمو بالتصرف فيه والدين يمنع من ذلك ويحوج الى صرفه في فضائه وسواء كان الدين

حالا أم مؤجلا من جنس المال أم لا (فعلى الاول لو حجر عليه الدين خلال الحول في الحجر فكمه مقصوب) لان الحجر مانع من التصرف ولوعين  
الحاكم لكل من غرمائه شيأ من ماله ومكثهم من أخذه خلال الحول قبل أخذه فلاز كاة عليه قطعا لضعف ملكه وقيل فيها خلاف المقصوب  
(و) على الاول أيضا (لو اجتمع زكاة ودين آدمي في تركة) بان مات قبل أداء الزكاة (قدمت) تقديم الدين الله وفي حديث الصحيحين فدين  
الله أحق بالقضاء (وفي قول) يقدم (الدين) لاقتقار الآدمي واحتياجه (وفي قول يستويان) فيوزع المال عليهما لان الزكاة تعود فائدتها  
الى الآدميين أيضا (والغنيمة قبل القسمة ان اختار الغنائم أن تملكها ومضى بعده (٤١) حول والجميع صنفز كوى وبلغ

النصاب وغيره (قوله فكمه مقصوب) فيجب الاخراج بعد ذلك الحجر لاقبله وفاق وجوب زكاة المهرهون  
حالا بانه يباع منه جزء ان لم يكن له ما يخرج منه غيره فمهره على المرتين ولا خيار له في ذلك وبان الراهن حجر  
على نفسه بلا حاكم (قوله شيأ من ماله) أى من جنس دينهم فقط وسواء أخذه الغرماء أم لا فلاز كاة عليه  
لو تركه وله ولاز كاة عليهم لو أخذوه أيضا لضعف ملكهم (قوله قدمت) أى الى الزكاة ولو عن الفطرة على الدين  
وان تعلق بالعين وكان زكاة كل حق لله تعالى كالنذر والكفارة وجزاء الصيد والحج الا الجزية فكدين الآدمي  
تفليها لجانب انها أجرة وفي اجتماع حقوق الله تعالى يقدم ما تعلق بالعين ثم ما تعلق بالذمة وخرج بالتركة الحى  
فيقدم فيه دين الآدمي ان حجر عليه الا الزكاة المتعلقة بالعين (قوله أى وان لم يختاروا الخ) خصه بالذمة  
لكونه مدخول الشرط وان أمكن شمول كلام المصنف لما بعده فتأمل (قوله وهى أصناف) ظاهره وان  
علم أن الذى يخص كل واحد منهم يبلغ نصابا (قوله لو كانت صنفالا يبلغ الخ) أو بلغ وهو غير زكاة كوى أو زكاة كوى  
لم يبلغ نصابا أو بلغ المجموع نصابا بالنسبة (قوله نصاب سائمة) أى نصابا سواء كان سائمة قبلها أم لا ليوافق  
ما مر ومنعها منه بعد طلبها كالغصب فان طلبها بلاوط قبل الحول رجع نصفه له وعلى كل عند تمام الحول  
نصف شاة أو طلق بعد تمام الحول رجع له كذلك شاة ان أخذ الساعى الواجب من غيره أو لم يأخذ شيأ  
والارجع هو عليها بنصف قيمة المخرج ولو بعد الرجوع كذلك شاة ان أخذ الساعى الواجب من غيره أو لم يأخذ شيأ  
(قوله كما تقدم) من أن السائمة لا تكون في الذمة فان كان غير سائمة كالنقل لم يهاز كاته لانه من الدين (قوله  
وقبضها) فان لم يقبضها فهى من الدين ان كانت في الذمة والا فكل ما يبيع قبل قبضه والخلاف المذكور من  
العائد رد بان المؤجل لو كان مائتين مثالا فلا بد من اخراج الخمسة والتكليف بها اجحاف لانه انساوى أكثر  
من خمسة مؤجلة (قوله بانه لا يتوصل الخ) أى فألقى بالمقصوب (قول المتن ولو اجتمع زكاة) ولو زكاة فطر  
(قول المتن ودين) (فائدة) ظاهر اطلاق المصنف الدين أن الحادث كغيره في جريان الخلاف وهو  
كذلك (قوله لا تقتار الآدمي الخ) أى وكما يقدم القصاص على القتل بالردة والقطع بالسرقة (قول المتن  
وقبضها) خرج ما اذا لم يقبضها فانه ان كانت في الذمة فعلى الخلاف في الدين وان كانت معيبة فكل ما يبيع قبل  
القبض (تنبيه) كلام المنهاج يشعر بان الخلاف في الاخراج وان الوجوب مجزوم به وهو كذلك (قول  
المتن وعشرين لستين) لا يخفى ان الفقهاء تمام السنة الاولى ملكوا من هذه العشرين نصف دينار فلم  
يكن مالا كجميعها في الحول الثاني بل لتسعة عشر دينارا ونصف واذا سقط النصف فيسقط ما يقابلها من  
الزكاة وهو ربع عشرة فمجموع ما يلزم تمام السنة الثانية دينار ونصف الاربع عشر النصف وقس الاخراج  
بعد الثالثة والرابعة على ذلك هكذا استدركه الرافعي ناقلا عن الاصحاب ولا يمنع منه اخراج الزكاة من غير  
الغنائم وينبغي أن يتفطن أيضا لأمر آخر وهو أن الحول الثاني مثالا في مقدار الزكاة من الاعطاء لا من حين

النصاب وغيره (قوله فكمه مقصوب) فيجب الاخراج بعد ذلك الحجر لاقبله وفاق وجوب زكاة المهرهون  
حالا بانه يباع منه جزء ان لم يكن له ما يخرج منه غيره فمهره على المرتين ولا خيار له في ذلك وبان الراهن حجر  
على نفسه بلا حاكم (قوله شيأ من ماله) أى من جنس دينهم فقط وسواء أخذه الغرماء أم لا فلاز كاة عليه  
لو تركه وله ولاز كاة عليهم لو أخذوه أيضا لضعف ملكهم (قوله قدمت) أى الى الزكاة ولو عن الفطرة على الدين  
وان تعلق بالعين وكان زكاة كل حق لله تعالى كالنذر والكفارة وجزاء الصيد والحج الا الجزية فكدين الآدمي  
تفليها لجانب انها أجرة وفي اجتماع حقوق الله تعالى يقدم ما تعلق بالعين ثم ما تعلق بالذمة وخرج بالتركة الحى  
فيقدم فيه دين الآدمي ان حجر عليه الا الزكاة المتعلقة بالعين (قوله أى وان لم يختاروا الخ) خصه بالذمة  
لكونه مدخول الشرط وان أمكن شمول كلام المصنف لما بعده فتأمل (قوله وهى أصناف) ظاهره وان  
علم أن الذى يخص كل واحد منهم يبلغ نصابا (قوله لو كانت صنفالا يبلغ الخ) أو بلغ وهو غير زكاة كوى أو زكاة كوى  
لم يبلغ نصابا أو بلغ المجموع نصابا بالنسبة (قوله نصاب سائمة) أى نصابا سواء كان سائمة قبلها أم لا ليوافق  
ما مر ومنعها منه بعد طلبها كالغصب فان طلبها بلاوط قبل الحول رجع نصفه له وعلى كل عند تمام الحول  
نصف شاة أو طلق بعد تمام الحول رجع له كذلك شاة ان أخذ الساعى الواجب من غيره أو لم يأخذ شيأ  
والارجع هو عليها بنصف قيمة المخرج ولو بعد الرجوع كذلك شاة ان أخذ الساعى الواجب من غيره أو لم يأخذ شيأ  
(قوله كما تقدم) من أن السائمة لا تكون في الذمة فان كان غير سائمة كالنقل لم يهاز كاته لانه من الدين (قوله  
وقبضها) فان لم يقبضها فهى من الدين ان كانت في الذمة والا فكل ما يبيع قبل قبضه والخلاف المذكور من  
العائد رد بان المؤجل لو كان مائتين مثالا فلا بد من اخراج الخمسة والتكليف بها اجحاف لانه انساوى أكثر  
من خمسة مؤجلة (قوله بانه لا يتوصل الخ) أى فألقى بالمقصوب (قول المتن ولو اجتمع زكاة) ولو زكاة فطر  
(قول المتن ودين) (فائدة) ظاهر اطلاق المصنف الدين أن الحادث كغيره في جريان الخلاف وهو  
كذلك (قوله لا تقتار الآدمي الخ) أى وكما يقدم القصاص على القتل بالردة والقطع بالسرقة (قول المتن  
وقبضها) خرج ما اذا لم يقبضها فانه ان كانت في الذمة فعلى الخلاف في الدين وان كانت معيبة فكل ما يبيع قبل  
القبض (تنبيه) كلام المنهاج يشعر بان الخلاف في الاخراج وان الوجوب مجزوم به وهو كذلك (قول  
المتن وعشرين لستين) لا يخفى ان الفقهاء تمام السنة الاولى ملكوا من هذه العشرين نصف دينار فلم  
يكن مالا كجميعها في الحول الثاني بل لتسعة عشر دينارا ونصف واذا سقط النصف فيسقط ما يقابلها من  
الزكاة وهو ربع عشرة فمجموع ما يلزم تمام السنة الثانية دينار ونصف الاربع عشر النصف وقس الاخراج  
بعد الثالثة والرابعة على ذلك هكذا استدركه الرافعي ناقلا عن الاصحاب ولا يمنع منه اخراج الزكاة من غير  
الغنائم وينبغي أن يتفطن أيضا لأمر آخر وهو أن الحول الثاني مثالا في مقدار الزكاة من الاعطاء لا من حين

(٦ - (قيلوبى وعميره) - ثانى) أربع سنين ثمانين دينارا و قبضها فلا يظهر لانه لا يلزمه ان يخرج الا زكاة ما استقر  
لان مالا يستقر معرض للسقوط بانهدام الدار فلكه ضعيف والفرق بين هذا وبين ما ذكر في مسألة الصداق اذ هو بفرض أن يعود نصفه  
بالطلاق قبل الدخول ان يعود نصفه ملك جديد من غير انفساخ لعقد بخلاف عود بعض الاجرة فانه بانفساخ الاجارة (فيخرج عند تمام السنة  
الاولى زكاة عشرين) لانها التى استقر ملكه عليها (ولتمام الثانية زكاة عشرين لسنة) وهى التى زكاها (وعشرين لستين) وهى التى  
استقر ملكه عليها الآن (ولتمام الثالثة زكاة أربعين لسنة) وهى التى زكاها (وعشرين لستين) وهى التى استقر ملكه عليها الآن  
(ولتمام الرابعة زكاة ستين لسنة) وهى التى زكاها (وعشرين لارب) وهى التى استقر ملكه عليها الآن (والثانى يخرج لتمام الاولى

زكاة ثمانين) لانه ملكها ملكا تاما والى الكلام فيما اذا كانت اجرة السنين مقسوبة وأخرج الزكاة من غير المقبوض وفي الروضة أكصلها ان كلام نقله المذهب يشمل (٤٢) ماذا كانت الاجرة في الذمة وقبضت وما اذا كانت معينة (فصل تجب الزكاة) أي

أداؤها (على الفور اذا تمكن وذلك بحضرة المال والاصناف) أي المستحقين لان حاجتهم اليها ناجزة أما زكاة الفطر فوسعة بليدة العيد ويومه كما تقدم في بابها (وله أن يؤدى بنفسه زكاة المال الباطن) وقد تقدم انه النقذ والعرض وزيد عليهما هنا في الروضة أكصلها الركوز كاة الفطر (وكذا الظاهر) وهو الماشية والزرع والتمر والمعدن (على الجديد) والقديم يجب دفع زكاته الى الامام وان كان جائرا لنفاذ حكمه فلا فرقها المالك بنفسه لم تحسب وقيل لا يجب دفعها الى الجائر (وله) مع الاداء بنفسه في المالكين (التوكيل) فيه (والصرف الى الامام) بنفسه أو وكيله (والظاهر ان الصرف الى الامام أفضل) من تفريقه بنفسه لانه أعرف بالمستحقين وأقدر على التفريق بينهم والثاني تفريقه بنفسه أفضل لانه بفعله نفسه أوثق وهذا كما في الروضة وأصلها في المال الباطن أما الظاهر فصرف زكاته

حيث الاخراج وأما الوجوب فجزوم به (قوله زكاة ثمانين) قال في المجموع عن الماردي والاصحاب واذا أخرج الجميع ثم انتهت الدار يرجع المستأجر بقسط الاجرة ولا يرجع المخرج بشئ انتهى فراجع (قوله وأخرج الخ) أي لثلاثين نقص النصاب لو أخرج منها كذا قالوه وتكفوا في الجواب عنه قال بعضهم وعندنا تأمل فيما روي عنده ما يكمل به النصاب لا أشك في تأمل نعم فيقال ان التقرير بذلك لاجل كون المخرج عنه عشرين في كل سنة (تنبيه) للثمن المقبوض قبل قبض المبيع وعكسه حكم للاجرة المذكورة لتعرضه للسقوط بتلف مقابله ويؤخذ من ذلك الوجوب في رأس مال السلم لانه لا يتعرض له الفسخ بانقطاع السلم فيه (فصل في اداء زكاة المال) (قوله بحضور المال) أي بحضور المال اليه أو بحضوره عند المال ولو تقديرا فلو مضى بعد الحول زمن يمكن فيه حضوره لمال غائب وجب الاخراج ولا بد من تنقية الحب من نحو تبن وجفاف ثمر وخالو مالك من مهم ديني أو دينوي وله انتظار نحو صالح وجار أو تزوي في استحقاق بشرط سلامة العاقبة (قوله المستحقين) أي من تصرف له الزكاة من امام أو ساع أو المستحقين أو بعضهم في حصته نعم لا يحصل التمكن بحضور المستحقين دون الامام في زكاة طلبها في مال ظاهر والتمكين شرط للضمان لا للوجوب على الاصح ولا يجوز التأخير عن نحو جائع (قوله وله التوكيل) أي لبالغ عاقل وكذا السفيه رصبي ان توى وعين المدفوع له قاله شيخنا الرمي (قوله والظاهر أن الصرف الخ) وبعد الامام الساعي وتصرف الامام بالولاية لا بالنيابة على المعتمد (قوله جائرا) أي في الزكاة ولو عدل في غيرها وهذا في المال الباطن ان لم تمام الحول الذي قبله لان حصص الفقراء باقية على وجه الشركة الى حين الاعطاء وحاول شيخنا رحمه الله الجواب عن اشكال الرافعي المذكور بتصوير المسئلة بالتجمل عن الثمانين أولا وهو غفلة عن النقول قال السبكي في شرحه \* فرع قال الروياني عن والده اذا قلنا بالمذهب فلو عجل زكاة ما زاد على قسط الاول لم يجز وتو عجل زكاة عشرين في العام الاول حيث تكون الاجرة مائة فان كان مضى أربعة أخماس الحول جاز والا فلا لانه ما لم يعلم وجود النصاب في ملكه فتجمله غير جائز كالوكان له درهم لا يعلم بلوغها نصابا فجهل عنها ثم علم فانه لا يجزى قال السبكي وقياسه أن مسألة المنهاج لا يصح التجمل فيها ولا في العشرين الاولى لانه متى انفسخت الاجارة في الحول الاول فلا نصاب اه اللهم الآن يقال هذه مقالة بأبهاهم قولهم يجوز التجمل لعام بعد انعقاد الحول (قوله وما اذا كانت معينة) لم يقل وقبضت لانه لا فرق بين القبض فيها وعدمه ثم لا يخفى ان التي في الذمة ولم تقبض كذلك غاية الامر انه يطرقها خلاف الدين كما ان معينة قبل القبض يطرقها خلاف المشتري قبل قبضه (فصل تجب الزكاة الخ) أي أدائها يريد أن التمكن شرط للاداء للوجوب لكن لك أن تقول الوجوب انما يتعلق بالاداء لانه فعل المكلف (قول المتن وله أن يؤدى الخ) أي كما يؤدى الكفارات بنفسه وقيس الظاهر على الباطن (قوله والقديم تجب الخ) استدله بقوله تعالى خذ من أموالهم صدقة وخالف الباطن لان الناس لهم غرض في اخفاء أموالهم فلا يفوت ذلك عليهم والظاهر لا يطلب اخفاؤه (قوله لانه بفعله نفسه أوثق) وليتناول ثواب تقديم الاقارب والجيران فتفريق المالك بنفسه أفضل أي ولو كان المال ظاهرا كما في الروضة وأصلها وخالف في شرح المذهب فرجح ان صرف الظاهر حتى الى الجائر أفضل (قوله أفضل من الصرف اليه) وقيل فيه الخلاف أي فالراجح القطع بكونه أفضل وحينئذ فلا استثناء راجع الى

الى الامام أفضل قطعا وقيل على الخلاف وهو وجهان وقيل قولان (الأن يكون جائرا) فتفريق المالك بنفسه أفضل من الصرف اليه وقيل فيه الخلاف وتفريقه بنفسه أفضل من التوكيل بلا خلاف قال في الروضة والدفع الى الامام أفضل من التوكيل قطعا وفيها أكصلها لو طلب الامام زكاة الاموال الظاهرة وجب التسليم اليه بلا خلاف وأما الاموال الباطنة فقال الماردي



ليس للولاية نظر في زكاتها وأربابها أحق بها فان بذلها طوعا وقبلها والى (ونحب النية فينوى هذا فرض زكاة مالى أو فرض صدقة مالى ونحوهما) أى كزكاة مالى المفروضة أو صدقة مالى المفروضة وعبر في الروضة وأصلها وشرح المذهب بالصدقة المفروضة ولونوى الزكاة دون الفرضية أجزاء وقيل لا كمالونوى صلاة الظهر ورد بأن الظهر قد تنفع نفلا كالعادة والزكاة لا تنفع الا فرضا وفي شرح المذهب وقال البغوى ان قال هذه زكاة مالى كفاء وان قال زكاة فى اجزائه وجهان ولم يصحح (٤٣) شيئا وأصحهما الاجزاء (ولا يكفى

هذا فرض مالى) لانه يكون كفارة ونذرا (وكذا الصدقة) أى صدقة مالى (فى الاصح) لانها تسكون نافلة والثانى يكفى لظهورها فى الزكاة وعبرة الروضة كأصلها ولا يكفى مطلق الصدقة على الاصح وقال فى شرح المذهب على المذهب وبه قطع الجمهور وعبر فيه فى الاولى بالاصح (ولا يجب تعيين المال) المزكى فى النية عند اخراج الزكاة (ولو عين لم يقع) أى المخرج (عن غيره) فلو ملك مائتى درهم حاضرة ومائتين غائبة فأخرج خمسة دراهم بنية الزكاة مطلقا ثم بان تلف الغائبة فله جعل المخرج عن الحاضرة ولو كان عينه عن الغائبة لم يكن له صرفه الى الحاضرة والمراد الغائبة عن مجلسه لاعن البلد بناء على منع نقل الزكاة وهو الاظهر الآتى فى كتاب قسم الصدقات (ويلزم الولى النية اذا أخرج زكاة الصبي أو المجنون) فلو دفع بلانية

يطلبها فيه فان طلبها فيه أو كانت عن المال الظاهر وان لم يطلبها فصرفها له ولو جازأ أفضل كما سيأتى فى كلامه بعضه عن الروضة وأصلها (قوله ليس للولاية) أى يحرم عليهم (قوله بالصدقة المفروضة) ومثله فرض الصدقة فالمعتمد الا كتفاء بهما ولا يضر شمولهما لزكاة الفطر لخروجها بالقرينة فتأمل (قوله ولونوى الزكاة دون للفرضية أجزاء) هو المعتمد والمذكور بعده دليل عليه (قوله وأصحهما الاجزاء) هو المعتمد كما تقدم (قوله وعبرة الروضة الخ) أى فهمى مسألة غير التى فى المنهاج فذلك جرى فيها طرق ولم يكتفوا بالقرينة فى هذه التى قبلها لانها انما يكتفى بها فى تخصيص النيات لا فى صرف أصلها (قوله لم يكن له صرفه الخ) نعم ان شرط أن يكون عن الحاضرة ان تلفت الغائبة انصرف للحاضرة ولو قال عن الحاضرة والغائبة ولم تلف اجزائه عن أحدهما ويخرج عن الاخرى فان تلفت لم تجزئه عن البقية (قوله يلزم الولى الخ) تقدم ما فيه (قوله السفية) فينوى الولى عنه وللولى تفويض النية اليه بل له الاستقلال بالنية كما قاله شيخنا واعتمده (قوله ولونوى الموكل الخ) وكذا لونوى عند عزل المال ولو قبل التفرقة لانه أول اجزاء العبادة والمستحق فى هذه الاستقلال بالاخذ ويكفى فيها تفرقة الصبي ونحوه على ما تقدم ولا يتعين على المالك صرف باأفرزه بل له صرف غيره لان شركة المستحقين لا تنقطع الا بقضائها وبهذا فارق الشاة المعبنة فى الانحية ومن التوكل فى النية كاتفرقه أن يقول لغيره أخرج زكائى أو زك عني أو أخرج فطرئى أو أهد عني فى الهدى ونحو ذلك فيتعين على الوكيل النية وله توكل واحد فى النية وواحد فى الدفع للمستحقين (قوله فى المسائل الثلاث) هى مسألة نية الوكيل وحده وتفويض الوكيل النية اليه ونية الموكل وحده (قوله الى السلطان) ومثله الساعى

الى المال الباطن وبدل عليه تقديم الشارح لذكر مقابل الاظهر وهذا مبطل من الشارح الى ما فى شرح المذهب من أن صرف الظاهر للإمام أفضل وان كان جازأ خلاف ما فى الروضة (قوله لظهورها) أى وكثرة ورودها فى القرآن بمعنى ذلك قال تعالى خذ من أموالهم صدقة وقال تعالى ومنهم من يلزمك فى الصدقات وقال تعالى انما الصدقات للفقراء والمساكين (قوله وقيل فى شرح المذهب الخ) حاصله أنه اذا قال هذا صدقة لا يكفى على الاصح الذى قطع به الجمهور وأما صدقة مالى فعبر فيها فى شرح المذهب بالاصح فقط وانما قطع بتلك لان الصدقة اذا لم تنصف يكثر عمومها لاطلاقها على غير المال كما فى حديث بكل تكبيرة صدقة (قول المتن ولا يجب تعيين للمال) قال الاسنوى حتى لو قال هذا عن هذا أو هذا كفى قال فلو تلف أحدهما بعد الاداء فله جعله عن الباقي (قوله لم يكن له صرفه الخ) أى بل تنفع نافلة (قول المتن وتسكنى نية الموكل الخ) أى كما تكفى عند الدفع الى السلطان ولو وجدت النية من الخطاب بالزكاة مقارنة لفعلة ووجه الثانى القياس على الحج وفرق الاول بان أفعال النائب فى الحج كمال الموكل فى الزكاة لإن البراءة حصلت بهما وقد وجدت فى الموضعين ممن وجد منه الفعل المبرى وأعلم أنه لو عزل قدر الزكاة أولا ونوى كان كافيا على الاصح قال الاسنوى الوجهان فى مسألة الكتاب مبنيان على هذين الوجهين (قوله والثانى لا تكفى بل لابد الخ) قضية الكلام أن الوكيل فى هذه الحالة ينوى وان لم يفوض له النية وفيه نظر (قوله فى المسائل الثلاث) يرجع

لم يقع الموقع وعليه الضمان كما قاله ابن كجب وضم اليهما فى شرح المذهب السفية (وتسكنى نية الموكل عند الصرف الى الوكيل فى الاصح والا فضل ان ينوى الوكيل عند التفريق أيضا) على المستحقين والثانى لا تكفى نية الموكل وحده بل لابد من نية الوكيل المذكور ولونوى الوكيل وحده لم يكف الا أن يكون الموكل فوض اليه النية فتكفى ولونوى الموكل وحده عند تفريق الوكيل كفى قاله فى شرح المذهب وفى فيه اختلاف فى المسائل الثلاث (ولو دفع) الزكاة (الى السلطان كفت النية عنده) أى عند الدفع اليه وان لم ينو السلطان عند القسم

على المستحقين لانه نائبهم فالدفع اليه كالدفع اليهم (فان لم ينو) عند الدفع اليه (لم يجزى على الصحيح وان نوى السلطان) عند القسم عليهم  
 كما لا يجزى الدفع اليهم بلانية والثاني يجزى نوى السلطان أم لم ينولانه لا يدفع اليه الا الفرض ولا يقسم الا الفرض فاغنت هذه القرينة عن  
 النية (والاصح انه يلزم السلطان (٤٤) النية اذا اخذ زكاة الممتنع) من أدائها نيابة عنه لتجزئه في الظاهر فلا يطلب

بها ثانيا وقيل تجزئه من  
 غيرنية فلا تلزم السلطان  
 (و) الاصح (أن نيته)  
 أي السلطان (تكتفي) في  
 الاجزاء باطنا اقامة لها  
 مقام نية المالك والثاني  
 لا تكتفي لان المالك لم ينو  
 وهو متعبد بان يتقرب  
 بالزكاة وبني الامام  
 والغزالي الخلاف الاول  
 على الثاني فقالا ان قلنا لا تبرأ  
 ذمة الممتنع باطنا لم تجب  
 النية على الامام وان قلنا  
 تبرأ فوجهان أحدهما  
 لا تجب لئلا يتهاون  
 المالك فيها ومتعبد عنه  
 والثاني نجب لان الامام  
 فيها يليه من أمر الزكاة  
 كولي الطفل والممتنع  
 مقهور كالطفل  
 (فصل لا يصح تعجيل  
 الزكاة) في المال الحولي  
 (على ملك النصاب) لفقد  
 سبب وجوبها (وبجوز)  
 تعجيلها (قبل الحول)  
 بعدم ملكه النصاب لوجود  
 السبب والاول مقيّد  
 في الروضة واصلها بالزكاة  
 العينية فاذا ملك مائة درهم  
 فجعل منها خمسة أو ملك  
 تسعة وثلاثين شاة فجعل  
 شاة ليسكون المجل عن

(قوله لم يجزى) أي ان لم ينو المالك الزكاة قبل صرف الامام (قوله بلانية) أي يقينا فلو شك بعد  
 الاخراج في النية لم يقع زكاة فيسترده ثم ينوي ثم يعيده للمستحق أو يخرج غيره (قوله أي السلطان)  
 فيما يتركها ويكتفي عند الاخذ أو التفرقة وظاهر ما ذكرناه لا يكتفي الاخذ مع تركها فلا يقع زكاة  
 ويضمنه الامام الا ان استرده ونوى ثم أعاده للمستحق فراجع وفي شرح شيخنا الرمي رجوع الضمير  
 للممتنع وتسميته متمنا باعتبار ما كان وفيه نظر فراجع وحرره (فروع) يندب لأخذ الزكاة الدعاء للدافع  
 المالك وله مع الدافع غير المالك كأن يقول أجرك الله فيما أعطيت وجعله لك طهورا بارك لك فيما أبقيت  
 ويندب لكل دافع مال من زكاة أو كفارة أو نذر أو صدقة تطوع ولقارىء نحو درس وغير ذلك أن يقول  
 بعد فراغه بنا تقبل منا الآية ويندب الترضى والترحم على غير الانبياء من الاخبار ولو من غير الصحابة  
 رضى الله تعالى عنهم وتركه الصلاة وكذا السلام على غير الانبياء والملائكة الاتباع لهم ولا نكره منهم على  
 غيرهم ولا من غيرهم على من اختلف في نبوته كلقمان ومريم  
 (فصل في تعجيل الزكاة) أي في جوازه وعدمه وقدم الامام مالك صحة التعجيل ووافقه ابن المنذر وابن  
 خزيمة من أصحابنا (قوله ويجوز) أي لغير ولي من مال الطفل ولول للقطرة ويجوز له من مال نفسه وسواء دفع  
 المجل للفقراء وللأمام (قوله قبل الحول) أي قبل تمامه وبعد انعقاده (قوله والاول مقيّد في الروضة  
 وأصلها بالزكاة العينية) وهو المعتمد وسيأتي مفهومه في التجارة ولا يخفى عليك ان مقتضى هذا القيد ان  
 التعجيل في التجارة قبل وجود السيدين معا وهو غير مستقيم لما فيه من بطلان القاعدة والوجه فيها أن  
 السبب الاول هو انعقاد الحول وقد وجد كما في غيرها لان اعتبار النصاب فيه لاجل انعقاد الحول فيه لانه  
 فتأمل (قوله فجعل شاة) أي منها لا من غيرها ويحتمل الامر من معالي تجزئه (قوله فجعل زكاة أو بعامة)  
 أي من المائتين أو من غيرها على ما تقدم لم يجزئه فقوله لم يجزئه راجع للسئلتين وهو المعتمد ولو جعل شاة  
 عن أربعين فنتجت أربعين ثم ماتت الامهات لم تجزئه فان جعل بعد النتائج أجزاء على المعتمد ولو عمل  
 شاتين عن مائة وعشرين فنتجت سحلة قبل الحول لم تجزئه على المعتمد عند شيخنا وظاهره عدم اجزاء  
 الشاتين والوجه اجزاء واحدة لتمام نصابها فراجع (قوله في الاصح) هو المعتمد وفارقت هذه ما قبلها  
 بالقطع فيه لبناء حول النتائج على أصله وتقييد عدم الاجزاء بالنصاب الذي كمل يفيد الاجزاء عن النصاب  
 لكل من قوله ولو نوى الوكيل الخ وقوله الا أن يكون وقوله ولو نوى الموكل وقوله لم تجب النية الخ أي ويجزئه  
 فعل الامام من غيرنية هذا قضية كلامه فتدبره (قوله وان قلنا الخ) عبارة الرافعي وان قلنا بالبراءة ففي  
 وجوب النية عليه وجهان وظاهر المذهب الوجوب اه ولاجل ما ذكره الشارح والرافعي اعترض  
 الاسنوى على المنهاج وقال كان ينبغي له تقديم المسئلة الثانية على الاولى وأن لا يعبر في الاولى بالاصح لان  
 فيها طريقتين  
 (فصل لا يصح تعجيل الزكاة الخ) اعلم أن الامام مالك رحمه الله منع من التعجيل ووافقه ابن المنذر وابن  
 خزيمة من أصحابنا لئلا يعبس رضى الله عنه سأل النبي صلى الله عليه وسلم في تعجيل صدقته قبل أن يحل  
 فرخص له ولانه حق مال الى أجل رفقاً بخازن تقديمه على أجله كالدين وأيضاً فلانها حق مالي وجب بسببين فجاز  
 تقديمه على أحدهما كالكفارة في اليمين وقد وافق المخالف عليها (قول المتن قبل الحول) أي قبل تمامه

زكاة اذا تم النصاب وحال الحول عليه واتفق ذلك لم يجزئه المجل ولو ملك مائتي درهم وتوقع حصول مائتين (قوله)  
 من جهة أخرى فجعل زكاة أو بعامة فحصل ما توقعه لم يجزئه ما محله عن الحادث ولو ملك خمسين الا بل فجعل شاتين قبلت عشر بالتوا  
 لم يجزئهما محله عن النصاب الذي كل الآن في الاصح أنكر زكاة التجارة كان اشترى عرضا يسوى مائة درهم فجعل زكاة مائتين وحال الحول

وهو يساوها فإنه يجوز به المجل بناء على أن اعتبار النصاب فيها باخر الحول وهو القول الرابع كالتقدم ولو اشترى عرضاً بمائتين فجعل زكاة أو بعمارة وحال الحول وهو يساوها أجزاء المجل بناء على ما ذكره وقيل لا يجوز في المائتين الزائدين (ولا تجهيل لعامين في الاصح) لان زكاة العام الثاني لم ينقد حولها والتجهيل قبل انعقاد الحول لا يجوز كالتجهيل قبل كمال النصاب فاعجل لعامين يجزى للاول فقط والثاني استند الى انه عليه الصلاة والسلام تسلف من العباس صدقة عامين رواه البيهقي (٤٥) وأجيب بانقطاعه كإيئنه وباحتمال

التسلف في عامين والجواز على الثاني مقيد بما اذا بقي بعد التجهيل نصاب كان ملك اثنتين وأربعين شاة فجعل منها شاتين فان عجلهما من احدي وأربعين لم يجزى المجل للعام الثاني لنقص النصاب في جميع العام فالتجهيل له تجهيل على ملك النصاب فيه وقيل يجزى لان المجل كالباقى على ملكه (وله تجهيل الفطرة من أول رمضان) لبلا وقيل نهرا لانها تجب بالفطر من رمضان فهو سبب آخر لها (والصحيح منعه قبله) أى منع التجهيل قبل رمضان لانه تقديم على السببين والثاني جواز تقديمه في السنة كما حكاه في شرح المهذب (و) الصحيح (أنه لا يجوز اخراج زكاة الفطر قبل بدو صلاحه ولا الحب قبل اشتداده) لانه لا يعرف قدره تحقيقاً ولا تخميناً (ويجوز بعدهما) أى بعد بدو الصلاح واشتداد الحب

الاول في احدي الشاتين وهذا يؤيد ما ذكرناه ولا فراجعه (قوله يساوها) هل بالخرج أو دونه الظاهر الثاني (قوله أجزاء المجل) هو المعتمد (قوله وقيل الخ) ولم يجز هذا الخلاف فيما قبل هذه لوجود بعض المجل عنه فيها (قوله يجزى للاول فقط) أى وان لم يبرحصة كل عام على المعتمد لانه ليس له تشريك بين فرض ونفل (قوله صدقة عامين) يجوز تنوين صدقة وادافها والاول أقرب الى الجواب المذكور فتأمل (قوله لم يجزى المجل للعام الثاني) ظاهره الاجزاء للعام الاول وفيه نظر اذا لم يبق معه نصاب وكون احدي المجلتين باقية على ملكه فيتم بها النصاب يقال عليه لم يوجد السوم فيها كذا قاله شيخنا وهو صحيح مستقيم وبه يعلم الرد على الوجه الثاني (قوله لبلا) ولوفى أول ليلة منه (قوله فهو) أى رمضان (قوله ويجوز بعدهما) أى وبالخرج من غيرهما كما سنعلم ان أخرجه من غيب لا يوجب أو رطب لا يفتقر أجزاء قطعاً لانه ليس تجهيلاً وكذا لو أخرجه بعد تمام الحول وقبل التمكن لما ذكر (قوله أى وقوعه زكاة) وفى كلام العلامة البرلسي هنا ما لا يناسب ذكره فراجع (قوله أهلاً للوجوب) المراد استمراره بصفة الوجوب ولا يخرج من الردة عنه اذا لم يمت عليها ويشترط أيضاً بقاء المال والخرج على صفته وقت الاخراج فلو أخرجه بنت مخاض عن خمسة وعشرين فبلغت بالتوالد ستاً وثلاثين لم تجزء المجهلة وان صارت عند القابض بنت لبون فيسترد هانئاً ويعيدها له أو بدلها نعم ان تلفت عند القابض قبل آخر الحول أجزأت (قوله مستحقاً) أى أهلاً لاستحقاق الزكاة من حيث هي لا لما أخذها لخصو فلا يضر انتقاله عن بلد المالك أو عكسه

(قوله والثاني الخ) صححه الاسنوي وقال انه نص عليه الشافعي والاكثر من قال نعم الاكثر من على منع تجهيل زكاة عامين لنصاب واحد فكان الرافعي أراد ذلك أو أراد أن يعز والجواز الى الاكثرين فانقلب عليه (قوله لبلا وقيل نهرا) يرجعان لقول المصنف من أول رمضان وبعبارة الاسنوي وقيل لا يجوز في الليلة الاولى منه لان الصوم لم يدخل (قوله فهو سبب آخر لها) الضمير في قوله فهو راجع لرمضان (قوله والثاني جواز تقديمه الخ) علل هذا بان وجود المخرج في نفسه سبب وردة أبو الطيب بان ما له ثلاثة لا يجوز تقديمه على اثنتين منها بدليل كفارة الظهار فان سببها الزوجة والظهار والعود اهـ (قوله لانه لا يعرف الخ) علل أيضاً بان لها سبباً واحداً واعترض الرافعي الاول بان الكلام فيها اذا عرف قدر نصاب والثاني بان لها سببين الظهور والادراك (قوله أى وقوعه زكاة) هذا مراده من الاجزاء فادفع ما قيل تعبير المحرر بالوقوع وعدمه يشمل ما اذا استمر الوجوب على المالك ولكن وجد مانع كغنى الفقراء أو لم يستمر كبيع المال بخلاف التعبير بالاجزاء فلا يصدق الا حيث كان الواجب باقياً قال وتعبيره أيضاً باهلية الوجوب مردود لان الاهلية تثبت بالاسلام ونحوه ولا يلزم من ذلك وصفه بوجوب الزكاة عليه الذى هو المراد هنا قال ويدخل فى كلامهما اذا تلف المالك النصاب لا الحاجة وهو كذلك نعم قد يرد عليهما ما اذا عجل بنت مخاض عن خمس وعشرين فتوالدت حتى بلغت ستاً وثلاثين وصارت المخرجة بنت لبون فانها لا تجزى على الاصح (قوله كما أفصح بذلك في المحرر) عبر الشارح بهذا اشارة الى أن ذلك يفهم من المناج (قول المتن مستحقاً) انظر لو كان ابن سبيل

قبل الجفاف والتصفية لمعرفة قدره تخميناً والثاني لا يجوز في الحاليين لعدم العلم بالقدر حينئذ والثالث يجوز فيهما العلم بالقدر بعد ذلك فان نقص المجل عن الواجب أخرجه باقية أو زاد فانزاد تطوع ولا يجوز الاخراج قبل ظهور الفطر وانعقاد الحب قطعاً والاخراج لازم بعد الجفاف والتصفية لانه وقته (وشروط اجزاء المجل) أى وقوعه زكاة كفى المحرر (بقاء المالك أهلاً للوجوب) عليه (الى آخر الحول) فلو مات أو تلف ماله أو باع علم يكن المجل زكاة كما أفصح بذلك في المحرر (وكون القابض فى آخر الحول مستحقاً) فلو كان ميتاً أو مريضاً لم يحسب المدفوع اليه عن الزكاة (وقيل ان خرج عن الاستحقاق فى أثناء الحول) كان اردنم عاد

(البجزة) أي المالك المجهل (ولا يضر غناه بالزكاة) أي كافي الروضة وأصلها المدفوعة إليه وحدها أو مع غيرها ويضر غناه بغيرها قال الفاروق كزكاة أخرى واجبة أو مبهمة أخذها بعد الأولى بشهر مثلاً (وإذا لم يقع المجهل زكاة) العروض مانع (استرد) المالك (إن كان شرط الاسترداد أن عرض مانع) عملاً بالشرط (والأصح أنه إن قال ههنا كافي المبهمة فقط) أو علم القابض أنها مبهمة (استرد) لذكره التحجيل أو العلم به وقد بطل والثاني (٤٦) لا يسترد ويكون تطوعاً (و) (الأصح) أنه إن لم يتعرض للتحجيل (بأن اقتصر على ذكر

الزكاة) ولم يعلمه القابض لم يسترد) ويكون تطوعاً والثاني يسترد لظنه الوقوع عن الزكاة ولم يقع عنها (و) (الأصح) (أنهما لو اختلفا في مثبت الاسترداد) وهو ذكر التحجيل أو علم القابض به على الأصح وشرط الاسترداد على مقابل (الأصح) (صدق القابض يمينه) لأن الأصل عدم ذلك والثاني يصدق المالك يمينه لأنه المؤدى وهو أعرف بقصده وهذا في غير علم القابض لأنه أعلم به له وعلى الاسترداد في المسئلة الأخيرة يصدق المالك يمينه إذا نازعه القابض في قوله قصدت التحجيل فإنه أعرف بنيته ولا سبيل إلى معرفتها إلا من جهته (ومنى ثبت) الاسترداد (والمجهل تالف وجب ضمانه) بالمثل إن كان مثلياً وبالقيمة إن كان متقوماً (والأصح) في المتقوم (اعتبار قيمته يوم القبض) والثاني قيمته يوم التلف (و) (الأصح) (أنه إن وجد ناقصاً) نقص

ولم تضر ردة إن يهدم كما مروى يكفي احتمال بقائه على الاستحقاق نظر الأصل فلو غاب وجهه لم يضر فلو مات في أثناء الحول لزم المالك إخراج غيره له دفعه له ويصدق وارثه في عدم علمه بالتحجيل يمينه فلا يسترده (قوله واجبة أو مبهمة الخ) فإن أخذ زكاتين أحدهما مبهمة ردها مطلقاً أو مبهمتين رد الثانية إن ترتبتا والتأخير كذا في شرح شيخنا فتأمل له وانظر نصويره (قوله وإذا لم يقع المجهل زكاة) فله الاسترداد بعد عروض المانع لأقبله والمسترد للمالك أو لورثته نعم لو مات المالك مرتداً فالسنة ترد في المطلب به الإمام كأمير قال ابن حجر ومثل الزكاة ماله سيدان كدم التمتع وكذا الكفاية ونحوها (قوله ويكون تطوعاً) يؤخذ منه أنه لو كان المدفوع مجهلاً لإمام رجوع قطعاً (قوله على مقابل الأصح) فعلى الأصح بالأولى (قوله الأخيرة) وهي والأصح أنها الخ (قوله وبالقيمة) قال السنوي فلو كان المجهل شاة من الأربعين وتلفت قبل الوجوب سقطت الزكاة لأن تكمل المشية بالقيمة ولو كان المجهل خمسة دراهم من مائتي درهم فتلفت في يد القابض فلا زكاة لنقص النصاب وقد تقدمت الإشارة إليه (قوله ناقصاً) أي قبل عروض ما يثبت الرد أمامه وبعده فمضمون (قوله نقص أرض) ولو من أجنبي وغرمه للفقراء وهو ما لا يفرد بعقد ولو جزأً (قوله كالولد والابن) ولو في الضرع وكذا الصوف ولو قبل جزؤه قول المنهج كشمرة لا يخفك عدم نصويرها الآن يقال هو مثال لما هو زكاة منفصلة في ذاتها (قوله كالسمن) قال شيخنا وكذا الحل (قوله أدائها إلى إخراجها) فالغاية مثلاً ولو كان في آخر الحول قيمياً غنياً (قوله لم يجزه) أي كما لو كان عند الأخذ بغير صفة الإجزاء ثم انصف بها ورد بان ذلك متعدد في الأخذ بخلاف هذا (قول المتن وإذا لم يقع المجهل الخ) أفهمت هذه العبارة أنه ليس له الاسترداد قبل عروض المانع وهو كذلك لأنه تبرع بالتحجيل كتحجيل الدين المؤجل وأفهمت أيضاً أنه لو شرط الاسترداد بدون عارض لا يسترد لكن في صحة القبض هنا نظر (قوله والثاني لا يسترد الخ) علل هذا بان العادة جارية بان المدفوع إلى الفقير لا يسترد فكأنه قال هوز كاة مالى إن وجد شرطه والا كان صدقة (قوله ويكون متطوعاً) يؤخذ منه أن المجهل لو كان الإمام وذكر التحجيل يرجع قطعاً (قوله بان اقتصر على ذكر الزكاة) فضيته أنه لو أعطى ساكتاً لم يذ كر شيئاً لا يكون من محل الخلاف لكن صرح السنوي بخلافه (قوله والثاني يسترد) رجحه في الكفاية فيما إذا كان المعطى هو الإمام واقتضى كلام الرافعي أن الأكثرين عليه في هذه الحالة (قوله والثاني يصدق الخ) أي كالودفع ثوباً لانسان واختلفاً في العارية والهبة فإنه يصدق الدافع في العارية (قوله وبالقيمة الخ) لتأوجه أنه يضمن الحيوان بالمثل الصوري بناء على أن المجهل كالقرض (قوله يوم التلف) لأنه وقت لا تنتقل الحق إلى القيمة (قول المتن فلا ريش) ظاهره ولو كان النقص بفضله أو بجناية أجنبي وغرمه للفقير (قوله اعتباراً بالتلف) إيضاحه إن جلته مضمونة فكذلك جزؤه (قوله ولو كان المجهل الخ) محترز قوله نقص أرض (قوله والابن) أي ولو في الضرع (قوله لتقصيره) أي وإن لم يكن عاصياً كما لو أخر لا انتظار قريب وأجاراً وللشك في حال المستحق (قول المتن وإن تلف) زعم السنوي أنه خطأ سواء جعلت بوجوب بمعنى يقتضى أو يكف فانه يقتضى اشتراك ما بعد ان

أرض (فلا أرض) لأن النقص حدث في ملك القابض فلا يضمنه والثاني له إرشه اعتباراً به بالتلف وما ولو كان المجهل بعيرين أو شاتين فتلف أحدهما وبقي الآخر رجوع فيه وبقية التالف ذكره في شرح المذهب (و) (الأصح) (أنه لا يسترد زيادة منفصلة) كالولد والابن والثاني يسترد هاهما مع الأصل لأنه لتبين أنه لم يقع الموقع كان القابض لم يملكه في الحقيقة أما زيادة المنفعة كالسمن والكبر فتتبع الأصل فيسترده معها (وتأخير الزكاة) أي أدائها (بعد التمكن) وقد تقدم (بوجوب الضمان) لها (إن تلف المال) المترك لتقصيره بحسب الحق عن مستحقه (ولو تلف قبل التمكن)

بعد الحول (فلا) ضمان لا تنفاه التقصير (ولونلف بعضه) قبل التمكن وبقى بعضه (قالاظهر انه يغرم قسط مابقي) والثاني لاشئ عليه بناء على ان التمكن شرط للوجوب فاذا تلف واحد من خمس من الابل قبل التمكن ففي الباقي أربعة أخماس شاة على الاول ولا شئ على الثاني (وان تلفه بعد الحول وقبل التمكن لم تسقط الزكاة) (٤٧) لتقصيره بانلافه (وهي)

أى الزكاة (تتعلق بالمال) الذى تجب في عينه (تعلق الشركة) بقدرها (وفى قول تعلق الرهن) بقدرها منه وقيل بجميعة (وفى قول) تتعلق (بالذمة) كزكاة الفطر وبدل الاول انه لو امتنع من اخراجها أخذها الامام من ماله قهرا كما يقسم المال المشترك قهرا اذا امتنع بعض الشركاء من قسمته وللثاني انه لو امتنع من أدائها ولم توجد السن الواجبة في ماله كان للامام أن يبيع بعضه ويشترى السن الواجبة كما يبيع الرهن لقضاء الدين وللثالث انه يجوز اخراجها من غير المال واعتبر الاول عن هذا بأن أمر الزكاة مبني على المساهلة والارفاق فيحتمل فيه مالا يحتمل في سائر الاموال المشتركة ولو كان الواجب من غير جنس المال كالشاة الواجبة في الابل فقبل لايجرى فيه قول الشركة والاصح جريانه ونكون الشركة بقدر قيمة الشاة وهل الواجب على قول الشركة

صحيحة (قوله بعد الحول) وكذا قبله بتقصير أخذنا من العلة (قوله شرط للوجوب) الذى هو المرجوح (قوله واحد من خمس) ومثله خمس من تسع بناء على الراجح أن الوقص عفو بخلاف أربع منها فيجب شاقو يمكن شمول كلامه لها لانها قسط الخمسة (قوله وان تلفه) أى المالك وكذا لو تلفه أجنبي لا تسقط الزكاة أيضا لانه ضامن فعليه القيمة وينتقل الحق لها كالمالك تلف العبد الجاني المرحون (قوله تعلق الشركة) هو المعتمد سواء في الدين والدين (قوله فيحتمل فيه الخ) ولهذا لم يشارك المستحق المالك فيما حدث بعد الوجوب (قوله والاصح جريانه) هو المعتمد (قوله بقدر) أى يجوز من الابل بقدر الخ قال الاسنوى وغيره وابتداء الحول الثاني من الاخراج اذا كان نصا بابل الزكشى ولو مكث عنده خمس من الابل عامين لم يزكاة عام واحد وقدم ما يفيد (قوله وجهان) أهمهما الثاني وقيد بالحيوان لان التعلق بالجزء الشائع في غيره لا خلاف فيه (قوله بطل في قدرها) ولو من غير الجنس فيبطل في خمس من الابل جزء بقدر قيمة الشاة لما مر وما قبلها في الحكم ويكون ما بعدها أولى بعدمه وليس كذلك لان التلف هو محل الضمان وأما قبله فالواجب الأداء وثبت مع ذلك أيضا دخولها في ضمانه حتى يغرم لو تلف قال فتأمل فانه دقيق اه أقول لا خفاء ان ايجاب الضمان بالتأخير له ثمرات منها تكليف المالك الاخراج عند التلف وهي مسئلة الكتاب ومنها تكليفه اياه لو عرض له حائل دون المال من غيبة أو ضلال أو بدعادية أو تلف أجنبي ومن البين ان حالة تلفه بأفة التى هي مسئلة الكتاب أولى بعدم الضمان من كل ذلك لان المالك لم يتحصل فيها على شئ من المال الزكوى بخلافه في هذا ونحوه فانه يرجو العود والاعين ضامن فهو مخطئ فيما خطأ النووى به والله أعلم (قوله على الاول) أى بناء على ان التمكن شرط للضمان فقط وهو الراجح قال الرافعي لانه لو تلف المال بعد الحول لا تسقط عنه الزكاة ولو لا الوجوب لسقط واحتج كثيرون بأنه لو تأخر الامكان مدة فابتداء الحول الثاني من وقت الوجوب لا من وقت الامكان فلو كان الامكان هو وقت الوجوب كان بين وجوب الزكاة دون حول اه ومن جعله شرطا للوجوب قاس على الصلاة والحج والصوم ونحو ذلك (تنبيه) قال الاسنوى في المهمات قياس قول الشركة أن يكون أول الحول الثاني من الدفع اذا كان نصا فقط اه قلت كانه لم يكن ذلك كالشركة الحقيقية بدليل الفوز بالهاء لم ينظروا لذلك ثم رأيت في الزكشى ما يشهد للاسنوى وهو لو مكث عنده خمس من الابل سنتين لم يزكاة عام واحد لكن مسئلة تلف البعض السابقة انما تكون بعد الحول فلذا قيد الشارح فيما سلف (قول المتن بعد الحول) صرح به هنا لان الحكم هنا عدم الاسقاط وهو متوقف على ذلك بخلافه فيما سلف فان الحكم عدم الضمان وهو جار بعد الحول وقيله (قول المتن لم تسقط الزكاة) أى على القولين وهما قول الشارح على الاول ولا شئ على الثاني (قول المتن وهي الخ) سقوط الزكاة بتلف المال بعد الحول وقبل التمكن يشعر بأنها متعلقة بالعين دون الذمة فلما جرى ذكر هذه المسئلة حسن البحث عن وجه ذلك التعلق (قوله بقدرها منه) يعنى مقدارها من المال كالمرحون بها (قول المتن وفى قول بالذمة) يرجع لقوله تتعلق بالمال وهو أضعفها وأذكره ابن سريج (قوله وبدل الاول الخ) وبدل له أيضا قوله تعالى وفى أموالهم حق (قوله وجهان) قال الاسنوى هما خاصان بالمواشى وأما الثمار والنقود ونحوهما فهو شائع بلا خلاف صرح به جماعة وجرم به في الكفاية وان كان قضية شرح المذهب الاطلاق (قوله)

في أربعين شاة مثلاً شاة مبهمة أو جزء من كل شاة وجهان يأتيان على قول تعلق الرهن أيضا بالبعض وفى الروضة وأصلها ان الجمهور جعلوا تعلق الرهن والذمة قولاً واحداً فقالوا تتعلق بالذمة والمال مرتين بها وحكاية قول رابع انها تتعلق به تعلق الارض برقبة العبد الجاني لسقوطها تلف المال والتعلق بقدرها منه وقيل بجميعة وعلى الاول بأنى الوجهان فى مسئلة الشياه السابقة (فلو باعه) أى المال بعد وجوب الزكاة (قبل ائراجها فالظاهر بطلانه) أى البيع (فى قدرها ومحتة فى الباقي) والثاني بطلانه فى الجميع والثالث محتة فى الجميع والاوان قولاً تفرق الصفقة

وتعلق الرهن أو الارش بقدر الزكاة وبأنيان الثالث على ذلك أيضا في قول يصح البيع في قدر الزكاة على تعلق الشركة لان ملك المستحقين غير مستقر فيه اذ للمالك اخراج الزكاة من غير مالها وعلى تعلق الرهن لانه ثبت من غير اختيار المالك ولغير معين فيسأح فيه بما لا يسأح به في سائر الرهن وعلى تعلق الارش يكون بالبيع مختارا للاخراج من مال آخر واذ اصح في قدرها فاسواء أولى وعلى تعلق الذمة يصح بيع الجميع قطعا ولو باع بعض المال ولم يبق قدر الزكاة فهو كما لو باع الجميع وان أبقى قدرها بنية الصرف فيها أو بلا نية فعلى تعلق الشركة في صحة البيع وجهان قال ابن الصباغ أفيدهما البطلان لان حق المستحقين شائع فأي قدر باعه كان حقه وحقه والاول قال ما بابه حقه وعلى تعلق الرهن أو الارش بقدر الزكاة يصح البيع اما بيع مال التجارة قبل اخراج زكاته فيصح لان متعلقها القيمة وهي لا تقوت بالبيع

(كتاب الصيام)

(يجب صوم رمضان باكمال)

وشبهنا خلاف في هذه وأبطلها في الجميع ولم يوافق عليه ولا ينقلب العقد فيه صحيحا لو أخرج الواجب بعد ذلك من غيرها ولو رد المشتري على البائع قدر الزكاة فان كان ميزه البائع لها أو المشتري بأذنه امتنع تعلق الساعي بما في يد المشتري والا فلا (فرع) لو نذر التصديق بشئ من المال قبل الحول أو تعين لكفارة سقطت زكاة ذلك القدر ويزكي الباقي ان بلغ نصابا أو بعد الحول لم يسقط من الزكاة شئ (قوله بنية الصرف فيها الخ) خرج بالنية ما لو قال باللفظ بعثك هذه الاربعين شاة الا هذه الشاة للزكاة أو بعثك هذا الحب الا هذا الاربعين مثلا للزكاة أو بعثك هذا الا العشر أو الا النصف العشر للزكاة فيصح قطعا (قوله اقبسهما البطلان) أي في قدر الزكاة على المعتمد (قوله بالبيع) خرج به الهبة منها وعتق رقيقها والمحاباة في بيع عرضها أو جعله عوض خلع فذلك كبيع الماشية بعد الوجوب والله أعلم

(كتاب الصيام)

اختاره على الصوم المجرد لافادة الزيادة القليلة التغير للبياء وهو لغة الامساك ولوعن نحو الكلام ومنه اني نذرت للرهن صوماً أي سكونا وشرا عا مساك عن المفطرات جميع النهار وفرض في شعبان السنة الثانية من الهجرة وشهره أفضل الشهور وهو من خصوصيات هذه الامة بخلاف مطلق الصوم وقيل انه المفروض على سائر الامم الا ان غير هذه الامة أضلته فالخصوصية في تعيينه (قوله رمضان) من الرمن وهو شدة الحر لوجوده عند وضع اسمه من العرب لانهم الذين وضعوا اللغة وقد سمو كل شهر بصفة مما في زمنه حال وضعه كما سمو الربيعين لوجود ذن من الربيع عندهما وعلم من كلام المصنف كغيره انه لا كراهة في ذكره بدون لفظ شهر خلافا لبعضهم لما قيل انه من أسماء الله تعالى ولم يثبت كما أنكره النووي (قوله باكمال) عبارة

وتعلق الرهن أو الارش الخ) اقتضى هذا ان الارجح عليهما الصحة فيما عدا قدر الزكاة وجعل الاسنوي الارجح هو الصحة في الجميع على قول تعلق الرهن والارش ومثله في شرح السبكي بل وفي الرافعي واعل الشارح يختار قول امام الحرمين والغزالي من البطلان في قدر الزكاة على تعلق الرهن والارش فيكون في الباقي قولاً تفريق الصفة لكن الاصح عند العراقيين الصحة في قدر الزكاة على العلتين المذكورتين فهي في غير قدر الزكاة أولى (قوله من غيرها لها) أي ثم ان أخرج فذلك والا نزع الساعي من المشتري قدرها (قوله فيسأح فيه) أي فتصح مع عدم اذن الرهن لعدم تعيينه (قوله ويكون بالبيع) يرجع لقوله وعلى تعلق الارش (قوله اقبسهما البطلان) أي في قدر الزكاة من البيع واعلم انهما مبتنيان على ان التعلق شائع أو مبهم كما أشار اليه الشارح في التعليلين (قوله يصح البيع) ظاهره يصح البيع في جميع المبيع وهو يخالف ما سلف له عند بيع الكل من الصحة في غير قدر الزكاة خاصة حتى على تعلق الارش والرهن وعبارة السبكي فيما لو باع وترك قدر الزكاة ان قلنا بالشركة على الابهام صح أو على الاشاعة بطل في قدر الزكاة وصح في الباقي وان قلنا بالرهن وقلنا الجميع مروهون لم يصح وان قلنا قدر الزكاة صح فيما عداه وان قلنا بالارش فان صححنا بيع الجاني صح والا فكالتمريض على الرهن ذكر هذا الترتيب الرافعي وغيره وقوله فيما عداه مخالف لما جرى عليه عند بيع الكل كما سلف نقله عنه في الهامش أي على قوله وتعلق الرهن والذي في الرافعي والروضة في هذه صحة البيع ولم يقلوا فيما عداه فالشارح موافق لما هنا الا انه يخالف ما سلف له عند بيع الكل ويجوز ان يعتذر عن السبكي بان مراده بمعاذاه القدر الذي أبقاه ولم يجعله داخلا في البيع فيكون البيع صحيحا فيما ورد عليه وفي الاعتذار انظر نعم قديعتن عن الشارح بان غرضه من الكلام الاول محي القولين على قول الرهن والارش ولكن بدون ترجيح (قوله أما بيع مال التجارة الخ) هو فسيم قوله ألا الذي يجب في عينه

(كتاب الصيام)

(قول للثن باكمال)

النتيج بكمال وهي الانسب اختصارا ومعنى الآن خسر الا كمال بالحساب (قوله شعبان) جمعه شعبانات  
يقال شعبت الشيء جمعه وشعبته أي صار فرقه فهو من الاضداد والعرب كانت تجتمع فيه للقتل بعد وجوب  
وتفرق فيه التهب والاموال وتتفرق فيه لاخذ الثار (قوله ثلاثين) وقال الامام أحمد رضي الله عنه يجب الصوم  
ليلة الثلاثين عند الغيم (قوله سوموا لرؤيته الخ) فيه أمور يحتملها اللفظ بحسب ذاته أحدها انه ان حل  
ضمير سوموا ورؤيته على السكينة فيهما كان المعنى يصوم كل واحد اذا رأى دون غيره أو حل عليها في الاول  
دون الثاني كان المعنى يصوم كل واحد لرؤية واحد أو عكسه كان المعنى يصوم واحد لرؤية كل واحد ثانيها  
انه ان حلت الرؤية على ما هو بالبصر كان المعنى من أبصره يصوم دون غيره كالاعشى ثالثها انه ان حلت الرؤية  
على العلم دخل التواتر وخرج خبر العدل رابعها انه ان حلت على ما يشمل الظن دخل خبر المنجم خامسها انه  
ان حلت على امكانها دخل طلب الصوم اذا غم وكان بحيث يرى سادسها انه ان حلت على وجوده لزم طلب  
الصوم وان لم تمكن رؤيته بان أخبر المنجم ان له قوسا لا يرى سابعها انه ان جعل ضمير سوموا لجميع الامة  
ورؤيته لبعضهم لزم صوم كلهم لرؤية بعضهم ولو واحد على نظير ما مر ثامنها ان هذه الاحتمالات تأتي في الفطر  
بقوله وأفطر رؤيته تابعها ان ضمير رؤيته عائد للال رمضان فيهما وهو غير ممكن في الثاني عاشرها ان  
معنى غم استتر بالغمام فيخرج ما لو استتر بغيره ويأتي في ضمير عليكم ما في ضمير سوموا وغير ذلك من  
الاحتمالات فراجع وانظر المراد منها أو من غيرها والوجه الذي لا يجوز غيره أن تحمل الرؤية على امكانها في  
الصوم والفطر وما في شرح شيخنا وغيره مما يفهم خلاف ذلك غير مستقيم فلا ينبغي التعويل عليه تأمل  
(قوله فأكلوا الخ) ظاهره أنه لا قضاء لوتين الحال بان اليوم الذي غم فيه من رمضان وليس مرادا (قوله  
عند القاضي) ولا بد من قوله ثبت عندى أو حكمت به وقول بعضهم ليس هذا حكما حقيقة لانه على غير معين  
لا حاجة اليه لان الحكم انما وقع بوجوده للال ولزوم الصوم ناشئ عنه وتابع له ولا يحكم قاضي الضرورة بعلمه  
بل يشهد عند غيره على العتد (قوله وثبت رؤيته) للصوم وكذا للفطر والحج والنفر وكل عبادة وتجهيز  
ميت كافر شهد عدل باسلامه قبل موته وصلى عليه بعد غسله وتكفينه ويدفن في مقابر المسلمين ولا يثبت  
بذلك للارث منه لا نحو عتق وطلاق كإسأني (قوله بعدل) لافادته الظن قال شيخنا الرمل كواله وشيخنا  
الزيادى فكل ما أفاد الظن كذلك في الصوم والفطر ومنه خبر غير العدل ولو عن العدل لمن وثقه أو صدقه  
ولو صبيا أو فاسقا ومنه حساب المنجم لنفسه ولن صدقه بل قل العلامة العبادى انه اذا دل الحساب القطعى  
على عدم رؤيته لم يقبل قول العدول لرؤيته وترد شهادتهم بها انتهى وهو ظاهر جلى ولا يجوز الصوم حينئذ  
ومخالفة ذلك معاندة ومكابرة ومن الظن الاجتهادى نحو أسير أو محبوس لا في أهل بلد قرب عهدهم بالاسلام  
مثلا فلا بد فيهم من رؤيته أو بينة ويجوز لكل من هؤلاء الفطر يوم الثلاثين من صومهم بل يجب عليهم وان  
لم ير للال ولو في الصحو ما لم يقطع بعدمه ومنه ما عا الطبول وضرب الدفوف ونحو ذلك مما يعتاد فعله أول  
الشهر وآخره ومنه رؤية القناديل المعتادة فان طفت بعد النية ثم أعيدت كما يقع عند التردد في ثبوته صح  
صوم من لم يعلم بزوالها أو علم به ونوى بعد اعدائها والافلا قال الزركشى ولو علم غير القاضي فسق الشاهد  
عنده أى أو كذبه في رؤيته لم يجب عليه الصوم بل يحرم عليه واعتمده شيخنا الرمل قال والمحكم كالحاكم

شعبان الخ) أفهم الاختصار على هذين عدم الوجوب بغيرهما كاخبار المنجم والحاسب بل لا يجوز لغيرهما  
اعتقاد هملو يجوز لهما العمل بمقتضى ذلك ولا يجوز ما عن فرضهما كذا في شرح المذهب واستشكل عدم  
الاجزاء (قول المتن وثبت رؤيته الخ) يحسم بهضم عدم تأنى الحكم بذلك لان الحكم يتوسط بمعين  
(قوله تحصل) أى تكفى (قول المتن بعدل) لو نفذ صوم شهر معين ثبت بعدلها أيضا قاله الرويانى (قوله واطلاق  
العدول الخ) رد لما اعترض به لا سنوى من أن العدل أيضا يفنى عن العدول آخره

شعبان ثلاثين) يوما (أو  
رؤية للال) ليلة الثلاثين  
منه قال صلى الله عليه وسلم  
صوموا لرؤيته وأفطروا  
لرؤيته فان غم عليكم  
فأكلوا عدة شعبان ثلاثين  
رواه البخارى ولا بد في  
الوجوب على من لم يره من  
ثبوت رؤيته عند القاضي  
(وثبوت رؤيته) تحصل  
(بعدل) قل ابن عمر  
أخبرت رسول الله صلى الله  
عليه وسلم أى رأيت للال  
فصام وأمر الناس بصيامه  
رواه أبو داود وابن حبان  
(وفى قول) يشترط في  
ثبوت رؤيته (عدلان)  
كغيره من الشهور (وشرط  
لواحد صفة العدول في  
الاصح لا عبد وامرأة)  
فليسا من العدول في



الشهادة والطلاق العدول ينصرف اليها بخلاف اطلاق العدل في صدقها وبالرواية والمرأة لا تقبل في الشهادة وحدها واختلاف معنى على  
النسب والرواية واحدة أو رواية (٥٠) فلا يثبت بواحد منهما على الاول ويثبت به على الثاني ويشتد لفظ الشهادة على

الاول ايضا وهي شهادة  
حسبة وفي اشتراط العدالة  
الباطنة فيه وهي التي يرجع  
فيها الى أقوال المزكين  
وجهان ويشتد على قول  
العدلين جزما وعليه  
لا مدخل لشهادة النساء ولا  
اعتبار بقول العبيد جزما  
ولا فرق على القولين بين  
أن تكون السماء مصحبة  
أو مفصية وعلى الاول قال  
البغوي لا توقع الطلاق  
والعتق المعلقين به - لال  
رمضان ولا يحكم بحلول  
الدين المؤجل اليه وعلى أنه  
رواية قال الامام وابن  
الصباغ اذا أخبره موثوق  
به بالرواية لزم قبوله وان لم  
يذكره عند القاضي وطائفة  
منهم البغوي قالوا يجب  
الصوم بذلك اذا اعتقد  
صدقه ولم يفرعه على شيء  
(واذا صمنا بعدل ولم نر  
الهلل بعد ثلاثين أفطرنا  
في الاصح) لان الشهر يتم  
بعض ثلاثين والثاني  
لا تفطر لانه افطار بواحد  
وهو لا يجوز كما لو شهد  
بهلل شوال واحد وأجاب  
الاول بان الشيء يثبت ضمنا  
بما لا يثبت به مقصودا  
وقوله (وان كانت السماء  
مصحبة) أشار به الى أن  
الاختلاف في حالتي الصحيح  
والغير وان بعضهم قال  
بلا فطار في حالة الغيم دون الصحو  
البعيد أيضا (ومسافة البعيد مسافة القصر وقيل) البعيد

لمن رضى به ولورجع العدل عن الشهادة بعد ان رجع في الصوم أو بعد الحكم لم يؤثر في الصوم ولا انقطر آخر  
وان لم ير الهلال وكان محموا وقبلهما يؤثر فلا يصح وتقبل شهادة العدل في أثناء رمضان كأوله (قوله واطلاق  
الخ) دفع به ما قيل انه لا حاجة لقول المصنف وشرط الواحد الخ لان في ذكر العدل غنية عنه (قوله والمرأة  
الخ) دفع به توهم شمول العدول لها لقبول شهادتها في الجملة (قوله وحدها) أي بخلاف الرجل وضم  
اليمين اليه مؤكدا لا شاهد آخر (قوله شهادة حسبة) أي فلا تحتاج الى دعوى وان اختصت بأن تكون  
عند قاض ينفذ حكمه ولو ضرورة (قوله وجهان) أمحهما لان شرط احتياط الصوم ولا يكفي قول العدل  
ان غدا من رمضان الا ان علم أن مسنده الرؤية وقال ابن حجر لا يكفي مطلقا (قوله لا مدخل لشهادة النساء  
ولا اعتبار) غير بينهما لقبول شهادة المرأة في الجملة (فرع) تكفي الشهادة على شهادة الشاهد أنه  
رأى الهلال كما مر الاشارة اليه (قوله المعلقين) أي بغير الثبوت وتقدم عليها وكان من غير الرأى والواقف  
(قوله صدقه) أي الموثوق به وكذا غيره كما مر (قوله أفطرنا) أي وجوب بلوان كانت السماء مصحبة ولم ير  
الهلال أو دل الحساب على رؤيته على ما مر ومثل ذلك كما مر من صام بخبر من يتق به أو من صدقه ولو فاسقا  
أو بحسبه أو من صدقه أو رأى هلال شوال وحده لكن يندب لؤلاه اخفاء فطرهم وللحاكم نعيم من  
أظهره ان اطعم عليه واذا ظن هذا وجب الاخفاء كما قاله العبادي (فرع) تردد بعض مشايخنا في أنه  
هل يجب سؤال من ظن منه الرؤية أو علم بحسبه فراجع ولا يجوز الصوم باخبار المصوم في النوم لعدم ضبط  
النائم أفعاله (قوله رؤى) لو قال ثبت كان أولى (قوله وهو لا يجوز كالوشهد بهلال شوال واحد) مقتضى  
هذا ان عدم الفطر بشهادة واحد متفق عليه في المذهب وتقدم عن شيخنا الرمي اعتنا خلافة (قوله وقيل  
البعيد) ذكره بلفظ المصدر ليناسب ما بعده (قوله باختلاف المطالع) أي بالمعنى الشامل للغارب والمعنى أن  
يكون طالع الشمس أو الفجر أو الكواكب أو غروب ذلك في محل متقدما على مثله في محل آخر أو متأخرا  
عنه فتأخر رؤيته في بلد عن رؤيته في بلد آخر أو تقدم عليه وذلك مسبب عن اختلاف عروض البلاد أي  
بعدها عن خط الاستواء واطوالها أي بعدة عن ساحل البحر المحيط الغربي فتن تساوى طول بلدين لزم  
من رؤيته في أحد هما رؤيته في الآخر وان اختلف عرضهما أو كان بينهما مسافة شهرا أو كان أحدهما في  
أقصى الجنوب والآخر في أقصى الشمال ومتى اختلف طولهما بمسافة في امتنع تساويهما في الرؤية لزم من  
رؤيته في البلد الشرقي رؤيته في البلد الغربي دون العكس كافي مكة المشرقة ومصر المحروسة فيلزم من  
رؤيته في مكنة رؤيته في مصر لا عكسه لان رؤية الهلال من افراد الغروب لانه من جهة المغرب وما ذكره من  
شيخنا الرمي وعن السبكي وغيره مما يخالف هذا لا يعول عليه ولا يجوز الاعتماد عليه وقول بعضهم وأقل  
ما يحصل به اختلاف المطالع مسافة قصر ونصفها ذلك أربعة وعشرون فرسخا غير مستقيم بل باطل وكذا  
(قوله والمرأة لا تقبل الخ) أي فلا يقبل فيها صفة الشهود فان قلت وكذا الرجل لا يقبل وحده قلت مراده  
انه يقبل في الشهادة وحده من حيث انه لا يحتاج الى شاهد آخر وأما اليمين فليست شهادة فصدق انه قبل في  
الشهادة وحده ولا كذلك المرأة فانها توقف على شهادة أخرى ولا يكفي معها يمين (قوله وجهان) رجح  
في شرح المنه بقبول المستور قال الاسنوي وهو مشكل لان الصحيح هنا انها شهادة اه قال الامام  
واذا صمنا ثلاثين ولم نره فلا بد الآن من البحث عن العدالة الباطنة قال فتأملوا ترشدوا اه (قوله لا مدخل  
ولا اعتبار) غير بينهما فبإذ كرا لمرأة تقبل شهادتها في الجملة (قوله لا توقع الطلاق والعتق) لو صدر  
التعليق ونحوه بعد الشهادة والحكم عولنا عليه (قول المتن مصحبة) يقال أمحت السماء اذا انقشع الغيم عنها  
قول

(واذا رؤى بيل لزم حكمه البطلان القريب دون البعيد في الاصح) والثاني يلزم في (قوله) (بأختلاف المطالع قلت هذا أصح والله أعلم) لان أمر الهلال لا يتعلق بمسافة القصر  
البعيد أيضا (ومسافة البعيد مسافة القصر وقيل) البعيد

قوله شيخنا الرملي انها تحديد كاعلمت (تنبيه) اعتبار المسافة واختلاف المطالع معتبرين كل بلد  
 وأخرى بعيدة عنها بذلك المقدار مثلا فقول بعضهم يلزم على اختلاف المطالع دخول البلد القريب من بلد  
 آخر وخروج البعيد عنه خطأ ظاهر والله أعلم (قوله والامام قال الخ) وأجاب عنه في شرح الروض بأنه لا يلزم  
 من عدم اعتبار ذلك في الاصول والامور العامة عدم اعتبارها في التوابع والامور الخاصة انتهى وفي الجواب  
 تسليم لما قاله وفيه نظر بل لا يصح اعتبار المسافة لانه قد يكون بين البلدين أكثر من مسافة قصر ولا يمكن  
 اختلاف رؤية عندهما كما علم مما بعده (قوله وذلك الخ) فان عيد يوم الثلاثين من صومه لم يقض شيئا  
 (قوله يوافقهم في الصوم آخرا) قال شيخنا ولا يلزمه كفارة لو أفسده بالجماع لانه غير أصلي سواء سافر قبل  
 ان عيدا وبعده وخالفه العلامة ابن قاسم وهو واضح ويصرح به قولهم لانه صار منهم ومقتضى ذلك أيضا أنه  
 يلزم قضاء لو أفسده أو لم يبيت النية فيه لو وصل اليهم ليلا وكذا بقية الاحكام والفطر آخرا كالصوم فلو سافر  
 صائما فوجدهم مفطرين وجب عليه الفطر والاول كالآخر في ذلك (قوله بأن يكون الخ) وذلك بأن  
 اتفقوا في اول الصوم (قوله وبأن يكون الخ) وذلك بأن اختلف الصوم في الاول اذ هو قد عيد قبل سفره  
 وضرب صومهم عائدا لاهل البلد المنتقل اليه بدليل ما بعده فاعتراض بعضهم عليه في غير محله (فرع)  
 قال في المنهج ولا أثر لرؤيته لاهلال نهارا أي فلا يكون لليلة الماضية في فطر ولا للمستقبل في ثبوت رمضان مثلا  
 ومن اعتبر انه للمستقبل صحيح فرؤيته يوم الثلاثين لكن لا أثر له لكمال العدد بخلافه يوم التاسع  
 والعشرين فلا يفتى عن رؤيته بعد الغروب للمستقبل كما توهمه بعضهم (قائدة) روى أبو داود أنه  
 صلى الله عليه وسلم كان يقول عند رؤية الهلال ليرشد وخبر مرتين آمنت بالذي خلقك ثلاث مرات  
 الجملة التي ذهب بشهر كذا وجاء بشهر كذا انتهى والله أعلم

(قول المتن واذا لم نوجب) احتزمنا اذا أوجبنا فانه يلزم أهل البلد المنتقل اليه موافقته ان ثبت عندهم  
 رؤيته في البلد المنتقل عنها اما بقوله أو بطريق آخر ويقضون اليوم الاول فان لم يثبت عندهم لزمه هو  
 الفطر كالورأى هلال شوال وحده قال الاسنوي والمتجه اعتبار أن يكون موجودا في بلد الرؤية وقت  
 الغروب لا أول الصوم وهو اليوم الاول اهـ وقوله من بلد الرؤية مثلها فيما يظهر ما لو كان في مكان له حكمها  
 (قول المتن فالاصح أنه يوافقهم في الصوم) كذلك يوافقهم في الفطر بأن أصبح صائما في بلد الرؤية ثم  
 سارت به السفينة الى بلد بعيد فوجدهم معيدين وسيأتي عكسها في كلامه (قوله على الاصح) يرجع  
 لقول المتن فالاصح أنه يوافقهم (قوله فيما اذا عيدا والتاسع والعشرين الخ) أي بأن كان رمضان عندهم  
 ناقضا والقرض انه سابق لبلد المنتقل يوم فلم يحصل للتنقل سوى ثمانية وعشرين أما اذا عيدا يوم  
 الثلاثين من صومه فانه يوافقهم ولا قضاء لان الشهر يكون تسعة وعشرين وقد صامها (قوله وذلك شرط  
 للقضاء) أي لا لزوم التعيين معهم (قوله للمعز به) ان كان غرضه وقضى وما يعلم منه ذلك ممنوع وكان  
 المراد أنه معلوم من خارج (قوله ومن أصبح معيدا) قال الاسنوي هذه المسئلة أيضا مفرعة على أن حكم  
 الرؤية لا يتعدى الى البعيد وان للتنقل حكم المنتقل اليه (قوله على الاصح) يرجع أيضا لقول المتن فالاصح  
 انه يوافقهم (قوله والثاني لا يجب الخ) أي لان تجزئة اليوم الواحد بيجاب مساك بعض دون بعض بعيدة  
 كذا قالوا وهو متخلف فيما لو رأى هلال شوال ثم سافر فوصل البلد ليلا فانه يصبح صائما معهم (تنبيه)  
 ينبغي جواز هذا الخلاف في عكس هذه المسئلة أي فيكون الاصح انه يفطر معهم والثاني لا (قوله وتصور  
 الخ) وافق الاسنوي على الاول وأما الثانية فتصوره بان يكون المعبر أي هلال رمضان وأكمل العدة  
 ثم ضم يوم العيد على بلدة بعيدة وأهلها صيام لانهم لم يروا الهلال لاني أول الشهر ولا في آخره فأكمل العدة  
 (قوله لم يروه) أي هلال شوال (قوله من صومهم) ظاهره عود الضمير على أهل البلدين جميعا حينئذ

الثلاثين من صوم أهل البلدين لكن المنتقل اليهم لم يروه بأن يكون التاسع والعشرين من صومهم متأخرا عنه يوم

(فصل • التية شرط للصوم) وعبارة المحرر لابد من التية في الصوم وفي الشرح لم يوردوا الخلاف في أنهاركن في الصلاة أم شرط ههنا أي بل جزموا بأنهاركن كالمسك قالوا لا يلق بمن اختار كونها شرطاً هناك أن يقول بئله ههنا (ويشترط لفرضه التيبب) التية أي إيقاعها بالإلقال صلى الله عليه وسلم (٥٢) من لم يبيت الصيام قبل الفجر فلا صيام له رواه الدارقطني وغيره وقال رواه ثقاته (والصحيح

لما يشترط) في التيبب (النصف الآخر من الليل)

لاطلاقه في الحديث والثاني تقرب التية من العبادة لما تفرقتا

بها (و) الصحيح (أنه لا يضر الا كل والجماع بعدها) وقيل يضر فيحتاج

الى تجديدها محرزاً عن تحلل المناقض بينهما وبين العبادة لما تعذر

اقتنائها (و) الصحيح (أنه لا يجب التجديد) لها (إذا نام) بعدها (ثم ننبه)

قبل الفجر وقيل يجب تقرباً للتية من العبادة بقدر الوسع (ويصح النقل

بنية قبل الزوال وكذا بعده في قول) في جميع ساعات النهار والراجع

المنع دخل صلى الله عليه وسلم على عائشة ذات يوم فقال هل عندكم شيء قالت

لا قال فاني اذا أصوم قالت ودخل على يوماً آخر فقال

أعندك شيء قلت نعم قال اذا أفطرت ان كنت فرضت

الصوم رواه الدارقطني والبيهقي وقال اسناده صحيح وفي رواية الاول وقال

اسناده صحيح هل عندكم من غداء وهو بفتح الغين

اسم لما يؤكل قبل الزوال والعشاء اسم لما يؤكل بعد الزوال المرجوح يقيس ما بعد الزوال على ما قبله ودفع

بأن الأصل أن لا يخالف النقل الفرض في وقت التية وورد الحديث في النقل قبل الزوال فاقصر عليه على أن المزي وأما يحيى البلخي فلا

يجوز التيبب في النقل للحديث السابق (والصحيح اشتراط

(فصل في أركان الصوم) وهو ثلاثة التية والصائم والامساك عن المفطر وتعبيره عنها بالشروط باعتبار أوصافها كالإسلام في الصائم أو باعتبار أنها لا بد منها وان كان الأولى خلافه (قوله التية) ومنه مالوا كل ليلا

خوفاً من الجوع أو شرب خوفاً من العطش ان لاحظ مع ذلك الصوم (قوله بل جزموا الخ) وذلك لان الصوم هو الامساك وهو لا يتميز عن غير رمضان إلا بالتية (قوله لفرضه) ولو عارضاً كأمر الامام أو بالنذر أو كان

النار صيباً كالقيام في الصلاة والمراد بالفرض المفروض ولا يأتي هنا الاختلاف في نية الفرضية للصبي في الصلاة فتأمل (قوله التيبب) أي كل ليلة عندنا كالخناطة والخنفية وانما كتفي الخنفية بالتية

نهاراً لان كل يوم عبادة مستقلة ولذلك تعددت الكفارة بالطوء في كل يوم منه وينب أن ينوي أول ليلة صوم شهر رمضان أو صوم رمضان كله لينفعه تقليد الامام مالك في يوم نسي التية فيه مثلاً

لأنها عنده تكفي لجميع الشهر وعندنا الليلة الأولى فقط (قوله ليلا) أي فيما بين غروب الشمس الى طلوع الفجر فلو قارنه الفجر لم يصح وكذا لو شك حال التية هل طلع الفجر أم لا لم يصح بخلاف ما لو شك بعدها

هل طلع الفجر أو لا فتصح ولو شك هل كانت قبل الفجر أو لا أو شك نهاراً هل نوى ليلاً أو لا فان تذكر فيهما ولو بعد زمن طويل أنها وقعت ليلاً جزأً والأفلا ولو شك بعد الغروب في نية اليوم قبله لم يؤثر

ولو لم تقع التية ليلاً ونوى نهاراً لم يقع عن رمضان ولا عن غيره ولا نفلاً لان رمضان لا يقبل غيره (قوله لما تعذر اقتنائها) لعل المراد لما تعذر صحة الصوم مع اقتنائها لانه جزء من النهار ولو كان مراده مشقة الاقتران لقال

لغيره من اقبة الفجر كما قاله غيره (قوله أنه لا يضر الا كل والجماع بعدها مادام الليل) لانه لم يتلبس بالعبادة وكذا بقية المفطرات كالجنون والنفاس والاعمال نعم تطلمها الردة ولو نهاراً وكذا الرض ليلاً لانهاراً ولا يحرم

الرفض كما قاله شيخنا ولا يضر قصد قلبه الى غيره ولا تركه منجزاً ولا معلقاً ليلاً ونهاراً كالخج (قوله فرضت الصوم) أي نويته لان الفرض أنه نقل (قوله قبل الزوال) وأوله من الفجر (قوله أو بعده) أي

الزوال ولعله الى قبيل الليل (قوله يقيس الخ) انظر لم يستند لاطلاق الحديث الاول اذا الثاني فرد من افراده

فصورتها والله أعلم أن يصوم كل من البلدين السبت مثلاً والحال ان أول الشهر لهما الجمعة ثم ان أحد البلدين يرون هلال شوال ليلة التاسع والعشرين من صومهم وهي ليلة الثلاثين من أول الشهر ولا يراه أهل

البلد الآخر فيعيد شخص من أهل بلد الرؤية ثم يسافر فيجد أهل تلك صائمين فيمسك معهم وصدق ان هذا اليوم هو يوم التاسع والعشرين من صوم البلدين وان كان في الحقيقة هو يوم الثلاثين من أول الشهر لهما

(فصل التية شرط) (قوله وعبارة المحرر الخ) الجواب ان حقيقة الصوم الامساك وهو لا يتميز عن الامساك العادي فاعتبر التية كناية ما في تيمزه (قول المتن ويشترط لفرضه) أي المفروض منه (قوله فلا صيام) لعل

المخالف يرجعه الى نفي السكال واعلم ان هذا الحديث الشريف يفيد عدم الصحة اذا قارنت الفجر ولا مانع من التزام ذلك ثم رأيت النقل كذلك (قول المتن وأنه لا يضر الا كل والجماع الخ) لان العبادة المنوبة

لم يتلبس بها (قوله وقيل يضر) قائلة أبو اسحق المروزي وقيل انه يرجع عنه حين اجتمع بالاصطخري في الحج وأخبره بنص الشافعي (قول المتن ثم ننبه) أي بخلاف ما لو استمر الى الفجر فإنه لا يضر بلا

خلاف (قوله في جميع ساعات النهار) هذا بخلافه قول الاسنوي انه في شرح المذهب قال شرط هذا القول ان يبق بعد التية جزء من النهار (قوله ودفع الخ) عدل عن قول غيره في بيان الدفع لان التية قبل الزوال

تكون اسم لما يؤكل قبل الزوال والعشاء اسم لما يؤكل بعد الزوال المرجوح يقيس ما بعد الزوال على ما قبله ودفع

بأن الأصل أن لا يخالف النقل الفرض في وقت التية وورد الحديث في النقل قبل الزوال فاقصر عليه على أن المزي وأما يحيى البلخي فلا يجوز التيبب في النقل للحديث السابق (والصحيح اشتراط

حصول شرط الصوم) في النية قبل الزوال أو بعده (من أول الشهر) سواء قلنا انه صائم من أوله أو لا وهو الصحيح كما ان مسرقة  
 ترك مع الامام مدرك لجميع الركعة نوابها قلنا انه صائم من حين النية والاي بطل مقصود الصوم وقيل على هذا أي الثاني لا يشترط ما ذكر  
 وشرط الصوم هنا الامساك عن المفطرات من أكل وجماع وغيرهما واخضع عن الكفر (٥٣) والحيف والجنون (ويجب)

في النية (التعيين في  
 الفرض) سواء فيه  
 رمضان والنفل والسكران  
 وغيرها أما النفل فيصح  
 بنية مطلق الصوم قاله  
 شرح المذهب هكذا أطلقه  
 الأصحاب وينبغي أن يشترط  
 التعيين في الصوم المرتب  
 كصوم عرفة وعاشوراء وأيام  
 البيض وستة من شوال  
 ونحوها كما يشترط ذلك  
 في الرواتب من نوافل الصلاة  
 ويجب أن الصوم في الأيام  
 المذكورة منصرف إليها  
 بل لو نوى به غيرها حصلت  
 أيضا كتحية المسجد لأن  
 المقصود وجود صوم فيها  
 (وكاله) أي التعيين كافي  
 في الحرر والشرح وفي أصل  
 الروضة وكال النية (في  
 رمضان إن ينوي صوم غد  
 عن أداء فرض رمضان  
 هذه السنة لله تعالى) بإضافة  
 رمضان (وفي الأداء  
 والفرضية والإضافة إلى  
 الله تعالى الخلاف المذكور  
 في الصلاة) كذا في الروضة  
 وأصلها أيضا وتقدم في الصلاة  
 وتصحيح وجوب نية  
 الفرضية دون الآخرين  
 وقال في شرح المذهب  
 الأصح عندنا لا كثيرين

فلا يخصه تأمل (قوله حصول شرط الصوم الخ) ومنه عدم سبق ماء مضمة واستنشق بمبالغة فيصير  
 لأنه يضر لو كان صائما ولا يضر سبقها بلامبالغة ووضعت النوى هذه بانها نية غير قوي وقول شيخنا  
 الرملي وبلحق بذلك كل ما لا يضر الصائم غير مستقيم والوجه اسقاطه وأشار بقوله هنا إلى إخراج النية  
 أو التبييت (قوله التعيين) أي من حيث الجنس لأن من حيث النوع ولا الزمن فيمكن في نية السكران  
 لمن عليه كفارات ولو أخطأ في الاسم لم يضر مطلقا كان سمي الخمس بالجمعة ولا في الاعتقاد كأن اعتقد ما ذكر  
 أن لاحظ الزمان الحاضر أو غدا أو الالم تصح النية ولو في الاسم والاعتقاد معا للغالط دون العلم لتلاعبه  
 وبذلك علم أنه لو كان عليه قضاء يوم من رمضان سنة معينة فنوى رمضان سنة غيرها لم تصح وإن كان غالطا  
 لعدم إمكان الملاحظة المذكورة ولو كان عليه صوم فرض لم يدر سببه كفاه نية الصوم الواجب للضرورة ورفع عدم  
 إمكان ضبط أفرادهم بهذا فارق من نسي إحدى الخمس ويضر التعليق بمشبهة زيد أو بمشبهة الله أو نحو ذلك  
 ما لم يقصد في مشبهة الله التبرك (قوله وغيرها) كالواجب بامر الامام كامر (قوله ويجب الخ) هذا الجواب  
 معتمد من حيث الصحة وإن كان التعيين أولى مطلقا (قوله بل لو نوى الخ) دفع به إيراد رمضان على ما قبله  
 (قوله كتحية المسجد) مقتضاه أنه لو نواه لم يحصل ووافق عليه بعض مشايخنا فراجع (قوله وكاله) أي  
 لأن أفعله علم وهو أن ينوي الصوم عن رمضان ولا يحتاج إلى ذكر العدى الأقل لأن ذكره بالنظر إلى التبييت ولا  
 يكفي نية صوم الغد من غير ملاحظة رمضان وكذا نية الصوم الواجب أو الفروض أو فرض الوقت أو صوم  
 الشهر قال في الأنوار ولا بد أن تخطر في ذهن صفات الصوم مع ذاته ثم يضم القصد إلى ذلك المعلوم فلا خطر  
 بباله الكامات مع جهله معناها لم يصح انتهى فتأمل (قوله وفي أصل الروضة وكال النية) وهي أولى (قوله  
 بإضافة رمضان) إلى عده فتونه مكسورة لأنه مخفوض وذلك لإخراج توهم صوم رمضان عبر هذه السنة فيها  
 أوله فتوهم تعلق هذه بنويت ولا معنى له (قوله الأصح عندنا لا كثيرين) هو المعتمد (قوله تعيين السنة)

تكون ومعظم النهار باق لأنه منقوض بما لو كانت النية قبيل الزوال فإن ابتداء النهار من الفجر  
 وقسمضى معظمه ولذا قال الامام ضبط بالزوال لأنه ظاهر بين (قوله وقيل على الثاني) يريد بهذا أن مقابل  
 الصحيح مفرع على مرجوح وأما إذا قلنا إن الصوم ينقطع على ما مضى فإنه يشترط ذلك جزما  
 وقيل على الخلاف ومن ثم قال الأسنوي كان الصواب التعبير بالمذهب (قوله هنا) كأنه قيد بهذا  
 نظرا للتبييت (قول المتن ويجب التعيين الخ) وذلك لأنها عبادة مضافة إلى وقت (قوله ويجب  
 الخ) انظر هل ينتقض هذا باشتراط التعيين في رمضان قلت قوله بل لو نوى الخ يمنع الاشكال (قول  
 المتن وكاله في رمضان الخ) حيث عدا الضمير على التعيين الواجب ثم تعرض لما فيه من الخلاف من  
 ذلك فربما يؤخذ منه اشتراط النية لكل ليلة من قوله صوم الغد ثم عدم التعرض له فيما بعد واعلم أن  
 لفظ الغد لا دخل له في التعيين وإنما وقع ذلك في عباراتهم بالنظر إلى أن التبييت واجب (قوله المتن إن  
 ينوي صوم غد) أي سواء تعرض لخصوص الغد أم لا كما لو نوى في أول الشهر صوم الشهر فإنه يصح  
 لليوم الأول (قوله كما لا يشترط الأداء الخ) عدل عن قول الرافعي لأن معنى الأداء يعني عنه ولا نية تعيين اليوم  
 وهو الغد يعني عنه أيضا لأن الأسنوي اعترض التعليق الأول بأنه يلزم منه وجوب أحد الأمرين الأداء أو  
 الإضافة وإثباتي بأن الفرق بين اليوم الذي يصومه والذي يصوم عنه ترتيب في التعرض للغد فتبييت الذي يصومه

عدم اشتراط الفرضية هنا والفرق أن صوم رمضان من البالغ لا يكون إلا فرضا بخلاف صلواته لظهور فتكون خلا في حق من صلاها  
 ثانيا في جماعة (والصحيح أنه لا يشترط تعيين السنة) كما لا يشترط الأداء لأن المقصود منهما واحد وقيل يشترط ولا يفي عنه الأداء لأنه  
 يقصد به معنى القضاء (ولو نوى ليلة الثلاثين من شعبان صوم غد عن رمضان)

ان كان منه فكان منه) وصله (لم يقع عنه) لشك في انه منه حال النية فليست جازمة (الا اذا اعتقد كونه منه بقول من يثق به من عبد أو امرأ أو صبيان برشده) فانه يقع عنه لظن انه منه حال النية ولظن في مثل هذا حكم اليقين فتصح النية للنية عليه وذ ك في شرح المهذب اعتماد الصبي المراهق أيضا عن الجرجاني والحاملي (ولو نوى ليلة الثلاثين من رمضان صوم غدا ان كان من رمضان أجزاء ان كان منه) لان الاصل بقاء رمضان (ولو اشتبه) رمضان على محبوس (صام شهرا بالاجتهاد) ولا يكفيه صوم شهر بلا اجتهاد وان وافق رمضان (فان وافق) صومه بالاجتهاد (مابعد (٥٤) رمضان أجزاء) قطعا (وهو قضاء على الاصح) لانه بعد الوقت والثاني أداء العمل

فانه يجعل غير الوقت وقتا كما في الجمع بين الصلاتين (فلو نقص وكان رمضان تاما لزمه يوم آخر) على القضاء ولا يلزمه على الاداء كما لو كان رمضان ناقصا ولو كان الامر بالعكس فان قلنا قضاء فله افطار اليوم الاخير اذا عرف الحال وان قلنا أداء فلا ولو وافق صومه شوالا حصل منه تسعة وعشرون ان كل ومائة وعشرون ان نقص فان قلنا قضاء وكان رمضان ناقصا فلا شيء عليه على التقدير الاول ويقضى يوما على التقدير الثاني وان كان رمضان كاملا قضى يوما على التقدير الاول ويومين على التقدير الثاني وان قلنا أداء قضى يوما بكل حال ولو وافق صومه اذا اجبة حصل منه ستة وعشرون يوما ان كل وخمسة وعشرون ان نقص فان قلنا قضاء وكان رمضان ناقصا قضى ثلاثة أيام على التقدير الاول

فلو عين قدم ما فيه (قوله ان كان منه) ولو زادوا الافتطوع أو عن شعبان لم يضر لانه تصرح بالواقع ويقع تطوعا ان لم يكن من رمضان وجازله صومه والا لم يقع فرضا ولا نفلا قاله شيخنا الرمي (قوله اعتماد الصبي المراهق) أي المميز ولو غير مراهق وهو المعتمد وان لم يكن مأموئا ومثله العبد والمرأة والفاسق والكافر حيث اعتقد صدقه والحاسب والمنجم كذلك كاسر ولا عبرة باخبار المنام ولو من صادق كما تقدم وهذا ما قاله شيخنا في الجميع واعتمده (قوله بالاجتهاد) بعلامة كحر أو برد بان يعلم أن رمضان تلك السنة يكون في البرد مثلا وتدخل أيام البرد ولم يعلم عين رمضان (قوله ولا يكفيه) ولا يلزمه مع التحجير لعدم تحقق الوجوب وبهذا افارق الصلاة والقبلة ولو اشتبه عليه الليل والنهار اجتهاد أيضا ولا يلزمه القضاء الا ان كان يصوم الليل وحده (قوله أجزاء) أي ان لم يقصد الاداء الحقيقي والا لم يحزته كافي الصلاة (قوله التقدير الاول) هو ان كل والثاني هو ان نقص هنا وما بعده وكل حال أي على التقديرين المذكورين (قوله قضى يوما) بكل حال وكذا ان كمل أو نقصا سواء قلنا أداء أو قضاء (قوله قضى أربعة أحوال) وكذا لو كمل أو نقصا سواء قلنا أداء أو قضاء (قوله بان لم يقين الحال الخ) ولو لم يقين الحال أصلا فلا قضاء ولو صام شهرا فذر صومه بالاجتهاد فوافق رمضان لم يقع عن واحد منهما ولا نفلا ولو لزمه قضاء رمضان فوافق رمضان آخر أداء أجزاء عن الاداء كذا في الباب ولعله لم يقصد القضاء الحقيقي كما مر في نظيره فراجع (قوله ثم انقطع) قيد لا بد منه

والتعرض للسنة تقييد للذي يصوم عنه بدليل ان من نوى صوم الغد من هذه السنة عن فرض رمضان صح أن يقال له صيامك هذا اليوم هل هو عن فرض هذه السنة أم سنة أخرى (قول المتن ان كان منه) مثلهما لو سكت عن التعليق فانه لا وجود للجزم من غير شيء يستند اليه وانما هو حديث نفس (قول المتن فكان منه) ولم يثبت كونه منه فالظاهر محتمة نفلا (قول المتن من عبد الخ) خرج به الاستناد الى قول المنجم والحاسب والمنام اذا أخبره فيه الصادق صلى الله عليه وسلم (قوله برشده) يجوز ان يكون راجعا للجميع (قوله فتصح النية) اعلم انه قد سلف عن البغوي وغيره انه يجب الصوم اذا أخبره من يثق به ووقع في قلبه صدقه فان حمل على اخبار الرجل الكامل فلا اشكال وان أبقينا على ظاهره فينبغي أن يحمل المذكور هنا على الزوم ليتفق الموضعان ثم رأيت المسمى في شرح الارشاد صرح بالوجوب وحل كلام البغوي على عموم (قول المتن بالاجتهاد) أي فينظر في الامارات من الحر والبرد والرييح والحريف والقواكه وغير ذلك (نبيه) لو تخبر في شرح المهذب لا يلزمه أن يصوم وقيل يلزمه تخمينا ويقضى كالقبلة وفرق الاصحاب بأنه هنا لم يتحقق الوجوب ولم يظنه وفي القبلة تحققه بدخول الوقت ثم عجز عن الشرط فامر بالصلاة لحمة الوقت (قوله قطعا) أي لا يأتي فيه خلاف القضاء بنية الاداء ونظيره هذا ان يظن فوات رمضان فيقضيه ثم يقين له انه هو قال ابن الرفعة لم أر فيها نفلا والظاهر انها كالأدوات ما بعده قال الاستوى جزم به الروايات حكما وتعليل (قول المتن فالجد بد الخ) هذا الخلاف مفرغ أيضا على الوجهين السابقين في القضاء

والاداء

وأربعة على التقدير الثاني وان كان كاملا قضى أربعة على التقدير الاول وخمسة على الثاني وان قلنا أداء قضى

أربعة بكل حال (ولو خلا) في اجتهاده وصومه (بالتقديم وأدرك رمضان) بعد بيان الحال (لزمه صومه) بخلاف (والا) أي وان لم يدركه بأن لم يقين الحال الا بعده (فالجد بد وجوب القضاء) والتقديم لا يجب للضرورة وقطع بعضهم بالاول وان تبين الحال بعد مضى بعض رمضان ففي وجوب قضاء ما مضى منه الخلاف وقطع بعضهم بوجوبهم القاطع بالوجوب في الاولى وبعض الخا كين الخلاف فيها (ولو نوت الخافض صوم غد قبل انقطع دمها ثم انقطع ليلا صح) صومها بنية النية (ان ثم طائى الليل كثر الخفيض) مبتدأة كانت أم معتادة كثر الخفيض

(وكذا) ان تم لها (فقر العادة) التي هي دين أكثر الحيف فانه يصح صومها بتلك النية (في الاصح) لان الظاهر استمرار رعايتها والثاني يقول قد تتخلف فلا تكون النية جازمة وان لم يتم لها ما ذكر لم يصح صومها (٥٥) بتلك النية لعدم بنائها على أصل وكذا

لو كان لها عادات مختلفة

(فصل ٥ شرط الصوم)

من حيث الفعل وسياق

شرطه من حيث الفاعل

(الامساك عن الجماع) فمن

جامع بطل صومه بالاجماع

(والاستقاء) فمن تقياً

عامداً أفطر قال صلى الله

عليه وسلم من ذرعه التي

وهو صائم فليس عليه قضاء

ومن استقاء فليقض برواه

أصحاب السنن الاربعة

وغيرهم وذرعه بالنال

المجتمعة أي غلبه (والصحيح

أنه لو تبين أنه لم يرجع شيء

إلى جوفه) بالاستقاء

(بطل) صومه بناء على أن

المفطر عنها كالانزال

لظاهر الحديث والثاني مبنى

على أن الفطر بها لتطمينها

رجوع شيء إلى الجوف

وان قل (ولو غلبه التي

فلا بأس) للحديث (وكذا

لو اقلع نخامة) من

الباطن (ولفظها) أي

رماها فلا بأس بذلك (في

الاصح) لان الحاجة اليه

عما يكرر فليخص فيه

والثاني يفطر به كالاستقاء

(فاويزت من دماغه

وحصلت في حد الظاهر

من القسم فليقطعها من

مجرها وليجها فان تركها

في غير تمام أكثر الحيف (قوله عادات مختلفة) أي ولم يتم أكثرها لئلا والله تعالى أعلم  
(فصل في الركن الثاني من أركان الصوم) وهو الامساك عما يأتي من مبطلاته والشرطية منصرفه  
لوضعه (قوله فمن جامع) أي عامداً علماً اذا كرا الصوم مختاراً أو جاهلاً غير معذور بطل صومه بخلاف المعذور  
كان قرب عهده بالاسلام وان كان مخالطاً لنا وكذا بقية المفطرات نعم ولعل المرأة عليه ولم يحصل منه حركة لم  
يفطر الا بالانزال لانه غير مباشرة ولا كفارة عليه كذا قالوه وفيه وقفة وتفطريه بدخول الله كرا لانه عين  
(قوله بالاجماع) أي في المجموع لان بعض الأئمة كما في حنيفة لا يقول بالفطر في اللواط واثبات الهيمية (قوله  
ومن استقاء الخ) نعم يحتمل اغتفار الاستقاء لمن شرب الخمر لئلا لوجوبها عليه وفي كلامهم خلافه فيفطر بها  
(قوله نخامة) باليم وتقال العين وهي الفضلة الغليظة تنزل من الدماغ أو تصعد من الباطن فلا تضر ولو نجسة  
وخرج باقتطاع ما لو حصلت بنفسها أو بنحو سعال فلفظها فلا يفطر جزماً بل فظها ما لو ابتلعها بعد وصولها  
للاظاهر فيفطر جزماً ومثل لفظها ما لو بقيت في فم (قوله حد الظاهر من الفم) وهو مخرج الحاء المهمة عند  
النوروى واعتمدوه وهو مشكل لانها من وسط الحلق أو الخاء المهمة عند الرافعي قال شيخنا الرملي ودخل  
الفم والاف إلى منتهى الخيشوم له حكم الظاهر في الافطار بوصول التي إليه وابتلاع النخامة منه وعدم  
الافطار بوصول عين اليه وان أمسكها فيه ووجوب غسله من نجاسة له حكم الباطن في عدم الافطار بابتلاع  
الريق منه وعدم وجوب غسله لتعوجبه وفرق السباطي بأن أمر النجاسة أغلظ فضيق فيه بخلاف الجنبلة  
انتهى فراجعه وتأمله (قوله ولجمها) ولا تبطل صلاته ولو فرضاً بالنطق بحروف توقف آخرها عليها  
وان كثرت كما في تعذر القراءة الواجبة (قوله وعن وصول العين) ولومن نحو جائعة وان قلت كحبة سمسم  
خلافاً لابي حنيفة أو لم تؤكل كتراب ومنه ادخاله معه عين تنفصل كما في شرح شيخنا الرملي وخرج بها الرمي

والاداء واستشكل التخريج وأجاب ابن الرفعة بأن الوجهين مخرجان على أصول الشافعي وحينئذ فلا يمنع  
ذلك (تنبيه) لو ظهر أنه كان يصوم الليل ويفطر النهار فهو كأيام العبد قاله في الكفاية نقلاً عن الأصحاب  
(فصل شرط الصوم) أي شرط صحته والمراد به ما لا بد منه والاخيث كان الامساك شرطاً والنية شرطاً فإن  
حقيقة الصوم ثم الدليل على مسئلة الجماع قوله تعالى أحل لكم ليلة الصيام الرفث والاجماع كما قاله الشارح  
(قوله بالاجماع) في اللواط واثبات الهيمية رواية عن أبي حنيفة بالمنع (قوله ومن استقاء الخ) لو شرب الخمر  
ليلاً وأصبح صائماً فيجتمعت عدم وجوب الاستقاء نظر للصوم (قول المتن لو تبين أنه الخ) خرج ما لو  
تبين وصول شيء قال الاسنوي فلما ان قلنا الاستقاء مفطرة بنفسها فهنا أولى والافكس سبق للماء من  
المبالغة في المضمضة قال وخرج اذا لم يقين شيئاً فإنه لا يبعد الحاقه بالاول عملاً بالأصل اهـ (قول المتن ولو  
غلبه) هو في الحقيقة محترز الاستقاء (قول المتن اقلع) خرج ما لو تزلت بنفسها لم يضر فليقطعها  
والباطن مخرج الحاء والمهزة والظاهر مخرج الخاء المهمة وكذا المهمة عند النوروى وهو مشكل فان الحاء  
من وسط الحلق وهو جوف ثم انظر هل ينبغي أن تكون النخامة الخارجة من الصدر نجسة كالتي (قول المتن  
فاويزت من دماغه) أي بأن انصبت في الثقبة النافذة من الدماغ إلى أقصى الفم فوق الحلقوم (قول المتن  
وقيل بشرط الخ) لان غير ذلك لا تقتضي النفس بالواصل اليه ولا يفتن به البدن فاشبهه بالواصل إلى غير جوف  
وأيضاً فلان حكمة الصوم لا تختل به ثم الغذاء يشمل الماء كالمشروب (قوله على الاول) لعله على الثاني ففي  
الاسنوي والصحيح هو الوجه الاول قياساً على الوصول إلى الحلق وعبرة الروضة وبدل عليه يعني الاول

مع القدرة) على ذلك (فوصلت الجوف أفطر في الاصح) لتقصيره والثاني لا يفطر لانه لم يفعل شيئاً وانما أمسك عن الفعل ولو ابتلعها أفطر  
ولو لم تحصل في حد الظاهر من الفم أو حصلت فيه ولم يقدر على قطعها ومجها لم تضر (و) الامساك (عن وصول العين إلى ما يسمى جوفاً وقيل  
يشترط مع هذا أن يكون فيه قوة تحمّل الغذاء) بكسر العين وبفتح الهمزة (أو الدواء)



المصلحين جمع مصلحون  
رضا (والمثلة) بالثلاثة  
وهي جمع البول (مفطر  
بالاسعاط أو الاكل أو الحقنة  
أو الوصول من جائفة)  
البطن (أو مأومة) بالرأس  
(ونحوهما) وان لم يكن  
الوصول من الجائفة  
الى بطن الامعاء وكذا  
لو كان الوصول من  
للمأومة الى خريطة السماع  
المسماة أم الرأس دون باطنها  
المسمى بطن السماع  
(والتقطير في بطن الاذن  
والاحليل) أي الذكر  
(مفطر في الاصح) من  
الوجهين المذكورين كافي  
المحرر لانه في جوف غير  
مميل ولو أوصل الفراء  
لجراحة على الساق الى  
فاصل اللحم أو غرز فيه  
سكيناً وصلت عنه لم يفطر  
لانه ليس بجوف ولو طعن  
نفسه أو طعنه فيه لم يذنبه  
فوصل السكين جوفه  
أفطر (وشرط الوصل  
كونه من منفذ) يفتح الفاء  
(مفتوح فلا يضر وصول  
للسكن) الى الجوف  
(بقترب المسام) كالوطى  
رأسه أو بطنه كما لا يضر  
اغتياله بل ما وان وجدته  
أثراف باطنه (ولا يضر  
الا كنه حاله وان وجد  
طعمه) أي الكحل (بجلفه)

ومنه دخل نحو بنحو وليس معه عين تفصل والعلم (قوله والخلق الخ) لان الخلق لا يسمى جوفاً وليس فيه  
قوة الاحالة وكلام الامام شرط فيه وخص الالحاق بالاول لانه المذهب وما في البرلسي هنا غير مناسب فراجع  
(قوله بالاسعاط) وهو وصول الشيء الى السماع من الانف وعلى هذا لو لم يصل الى السماع لم يضر بأن لم يجاوز  
الخشوم كما مر وما في البرلسي هنا غير مستقيم فراجع (قوله وان لم يكن الوصول الخ) أقاده ان من  
في كلام المصنف بمعنى في فلا يشترط خرق خريطة السماع ولا نحوها في الجائفة فلا اعتراض بما قاله  
الاسنوي فيضرب ما جاوز عظم الرأس أو خرق جلد البطن (قوله والاحليل) سواء جاوز الخشفة أم لا  
وخصه الشارح بالذكر مع شموله للتدنى المسمى بذلك أيضاً نظراً للظاهر ومثله في الفرج ما يجب  
غسله في الاستنجاء فهو مفطر أيضاً (قوله وشرط الوصل الخ) مكرر ولعله توطئة لما بعده (قوله  
بأذنه) لان طعن بغير اذنه وان تمكن من دفع من طعنه وفارق التمكن من اخراج الخط لا لانه غرض فيه  
وشمر المحرم لانه أمانة في يده (قوله المسام) هو بقصد الميم الأخيرة جمع سم بتثنية أوله والفتح أفصح  
وهي ثقب البدن من محال شعوره (قوله ولا يضر الا كنه حاله) أي ولا يكره أيضاً نهاراً فهو خلاف  
الاولى وعند الامام مالك يفطر (قوله وان وجد طعمه بجلفه) وكذا لو وجد لونه في ريقه أو بخره  
(قوله بقصد) أي مع فعل المسامياتي (قوله أو غبار الطريق) ولو نجس أو كثيراً أو مكنه الاحتراز منه بنحو  
اطباق فم مثلاً ولو وضع في فمه ماء مثلاً بلا غرض ثم ابتلعه ناسياً لم يضر أو سبقه ضرراً أو وضعه لغرض كتهرب  
وعطش فتزل جوفه أو صعد الى دماغه بغير فعله أو ابتلعه ناسياً لم يفطر كما قاله شيخنا الرزلي في شرحه نعم  
لو فتح فمه في الماء فدخل جوفه أفطر (قوله وغر بلة الدقيق الخ) ولو لغير معتادها وكفرت والغر بلة  
أصله اذارة نحو الحب في نحو الغر بال لاخراج طيبه من خبيثه (قوله حتى دخل) هي تعيلية أي لاجل  
الدخول أو غائبة وكالفبار ما ذكره ونحوه (قوله ذباب) ولعله جمع الذباب لا فائدة أنه لا يتقيد  
انهم جعلوا الخلق كالجوف في البطان بالوصول اليه وقال الامام اذا جاوز الشيء الحلقوم أفطر اه وكان الحمل  
له على ذلك قول الروضة الخلق كالجوف لكنه يفهم أنه لا يكون كالجوف على الثاني وهو ممنوع (قوله قال  
الامام ومجاوز الحلقوم) ظاهره ان الامام قال يلحق بالجوف الخلق ومجاوز الحلقوم والذي في الروضة  
ما قلناه في ذيل الصفحة والذي قاله في ذيل الصفحة هو الذي قاله في القولة التي عقب هذه (قول المتن بالاسعاط  
الخ) راجع للسمع والاكل للبطن والحقنة للامعاء وما بعد ذلك للجميع (تنبيه) ظاهر كلامهم ان  
الواصل من الاصل جواز الخشوم وحاذى العين ولم يبلغ الدماغ لا يؤثر وهو مشكل بالاحليل والخلق  
(قول المتن أو الحقنة) قيل لو عبر بالحقن كان أولى فانه الفعل وأما الحقنة فهي الادوية قاله الجوهري  
(قول المتن من جائفة) هي التي تصل الى الجوف واعلم أن جلد الرأس المشاهدة بعد الخلق يليها لحم ويليها  
جلد رقيقة تسمى السمحاق ويليها عظم يسمى القحف وبعده خريطة مشتملة على دهن ذلك الدهن  
يسمى السماع وتلك الخريطة تسمى خريطة السماع وأم الرأس والجناية الواصلة الى الخريطة تسمى  
مأومة فلو كان على رأسه مأومة أو على بطنه جائفة فوصل الهواء منها جوفه أو خريطة دماغه أفطروا ان لم  
يصل بطن الامعاء وبطن الخريطة كذا قاله الاصحاب وجزمه في الروضة فباطن السماع ليس بشرط ولا  
السماع نفسه وانما يعتبر مجاوزة القحف وكذا الامعاء لا يشترط باطنها خلاف ما جزم به المصنف أسنوي  
(قول المتن والاحليل) قال الجوهري هو مخرج البول والابن من الثدي والضرع ووزنه اربع  
(فروغ) لو جاوز الداخل من فرج المرأة ما يجب غسله أفطرت قاله صاحب الاستقصاء (قول المتن في منفذ)  
لا يشكل عليه مسئلة الطعن بالسكين لانها لم تبلغ الجوف الا من المنفذ الذي قطعته (قول المتن ذباب) لم يظهر

لانه لا يشغف من العين الى الخلق والواصل اليه من المسام (دكونه) أي الواصل (بقصد فلو وصل جوفه ذباب  
أو بعوضاً أو غبار الطريق أو غر بلة الدقيق لم يفطر) لان الضرر عن ذلك يعسر ولو فتح فاه حتى دخل الفبار جوفه

لم يفطر على الاصح في التهذيب (ولا يفطر ببلع ريقه من معدته) لانه لا يمكن الاحتراز عنه (فلو خرج عن الفم) لأعلى اللسان (ثم رده) اليه بلسانه أو غيره (وابتلعه أو بل خيطا بريقه ورده الى فيه) كما يعتد عند القتل (وعليه رطوبة تنفصل) وابتلعها (أو ابتلع ريقه مخلوطا بغيره) الظاهر كمن قتل خيطا مصبوغا بغيره بريقه (أو متنجسا) كمن دميت لثته أو كل شيئا نجسا ولم يفصل فيه حتى أصبح (أفطر) في المسائل الأربع لانه لا حاجة الى رد الريق وابتلاعه ويمكن التحرز عن ابتلاع المخلوط. (٥٧) والمتنجس منه ولو أخرج اللسان

وعليه الريق ثم رده وابتلع ما عليه لم يفطر في الاصح لان اللسان كيفما تقلب معدود من داخل الفم فلم يفارق ما عليه معدنه (ولو جمع ريقه فابتلع لم يفطر في الاصح) لانه لم يخرج عن معدنه والثاني يفطر لان الاحتراز عنه حين (ولو سبق ماء المضمضة أو الاستنشاق الى جوفه) من باطن أو دماغ (فالذهب أنه ان بالغ) في ذلك (أفطر) لانه منهي عن المبالغة (والا) أي وان لم يبلغ (فلا) يفطر لانه تولد من مأوربه بغير اختياره وقيل يفطر مطلقا لان وصول الماء الى الجوف بفعله وقيل لا يفطر مطلقا لان وصوله بغير اختياره وأصل الخلاف نصاب مطلقان بالافطار وعدمه ففهم من حمل الاول على حال المبالغة والثاني على حال عدمها والاصح حكاية قولين فقيل هما في الحالين وقيل هما فيما اذا بالغ فان لم يبلغ لم يفطر قطعا والاصح كما في المحرر أنهما

بواحدة ويعلم منه حكم البعوض بالاولى ولو عكس لم يعلم ذلك لصغر البعوض وفي الجلائن أن القباب اسم جنس واحدة ذبابة وان البعوض صغار البق (قوله وعليه رطوبة) قال بعض مشايخنا ومثله رطوبة على مقعدة مستنقع استرخت ولا يضر إعادة مقعدة خرجت من مبسور ولو باصبعه وان دخل بعض أصبعه معها وقول بعضهم ان الغائط اليابس اذا أخرجه باصبعه لا يضر قياسا عليه ونقل عن شيخنا ولم أسمع منه فراجع (قوله بغير ريقه) قيده لا جل ما بعده والافليس قيده ومنبع الريق تحت اللسان ومن منافعه تلين لسانه للنطق ويابس الاكل (قوله دميت لثته) أي وليس معدورا فلولم يجدها وشق عليه البصق عني عن أثره وذكر الأذري ما يفيد ذلك بقوله لا يبعد أن يقال فيمن عمت بلواه بذلك بحيث يجري دائما أو غالبا أن يسلم بما يشق الاحتراز منه فيسكني بصفه الدم ويعني عن أثره انتهى (قوله وعليه الريق) ولو فوق حائل كنصف مثلا (قوله لانه منهي عن المبالغة) ومثله ما تولد من المرة الرابعة وكذا كل منهي عنه (قوله مأوربه) ومنه المبالغة في غسل نجاسة بقمه وكذا ما تولد من غسل جنبه من أذنه وان أمكنه إمالة رأسه للشفة نعم ان علم وصوله منها أو أمكنه الاحتراز منه بلا مشقة أفطر به ولا يضر ابتلاع ريقه بعد المضمضة وان أمكنه محله لغير التحرز عنه وكذا وصول شيء في فيه الى جوفه بنحو عطاس (فرع) أكل ما قلعه من بين أسنانه بخلال مكرره بخلافه باصبعه ويفطر بهما معا (قوله وقيل الخ) هذا الوجه لم ينظر للاختيار وعدمه والذي بعده لم ينظر للاصرو عدمه (قوله من غير قصد) أي من غير قصد ابتلاعه (قوله فان قدر عليها) أي حال الجريان كما صرأ فطر نعم يعذر عا مي جهل الفطر به ويندب الخللا ليلامؤ كدا ولا يجب ولو بلغ الدرهم خوفا من القطاع أفطر (قوله وفي المسئلة الخ) هو اعتراض على المصنف بعدم ذكر اختلاف أصلا وفرعا (قوله مكرها) وكذا نأتم ومغى عليه ونحوهما فلا يفطر (قوله عند الغزالي الخ) فيه

حكمة جمع القباب وافراد البعوضة (قوله لم يفطر على الاصح في التهذيب) لو كان كثيرا ينبغي أن يضر كالمعمل الكثير المفعول عمدا (قول المتن ثم رده) قال بعضهم جعلوا اللقم حكم الظاهر في غسل النجاسة ولم يجعلوه كذلك في الغسل من الجنابة فافرق (قول المتن أو بل خيطا بريقه) حكى الأذري خلافا في مسئلة الخيط ثم قال وخص القاضي والمتولى الخلاف بالجاهل بالتحريم وقالوا في العالم يفطر قطعا قال القاضي وكل مسئلة تعمض على العا مي فانها على هذين الوجهين ثم نظر الأذري في مسئلة الجهل لانه يخفى على غالب الناس (قول المتن ولو جمع ريقه) خرج ما لو اجتمع بنفسه ثم بلعه فانه لا يفطر بخلاف (قول المتن والا فلا) قال الأذري عقب هذا اشارات ماسبق في اذا كره للصوم أما الناسي والجاهل فلا يفطر كما قال النووي بلا خلاف قال الأذري لكن سبق عن القاضي ما يقتضي أن الجاهل على وجهين اه يريد ما سلف في الهامش وهو قوله وخص القاضي (قوله فان قدر عليها أفطر) أي سواء كانت القدرة قبل جريانه أم في حال جريانه لانه مقصر بما سلكه هكذا يفهم من ظاهر الكتاب ومن صريح شرح الروض ومن قول الأذري بعد التكلم على المتن وقياس الحكم بالفطر ايجاب الخللا لكن في الانوار لو وضع شيئا في فيه عمدا ثم ابتلعه ناسيا لا يضر اه وفي الروضة ما يوافق (قوله وحكاية قولين) أي في الحالين معا (قوله لانه دفع به الضرر

(٨ - (قيلوبى وعميره) - ثانى) فيما اذا لم يبلغ فان بالغ أفطر قطعا ولو كان ناسيا للصوم لم يفطر بحال (ولو بقي طعام بين أسنانه جرى بريقه) من غير قصد (لم يفطر ان عجز عن تمييزه وبوجه) فان قدر عليهم ما أفطر وفي المسئلة نصاب مطلقان بالافطار وعدمه فلا على هذين الحالين وحكاية قولين (ولو أوجر) أي صب في حلقه (مكرها لم يفطر) لانه لم يفعل ولم يقصد (فان أكره حتى أكل أفطر في الاظهر) أي عند الغزالي كما قال الرافعي في الشرح لانه دفع به الضرر

عن نفسه وهبارة الحرر  
فالذي رجح من القولين  
انه يفطر قال في الشرح  
الصغير ولا يبعد ان يرجح  
عدم الفطر (قلت الاظهر  
لا يفطر والله أعلم) لان  
أكله ليس منهيًا عنه  
(وان أكل ناسيا لم يفطر)  
قال صلى الله عليه وسلم  
من نسي رهوصاً فأكل  
أو شرب فليتم صومه فأما  
أطعمه الله وسقاه رواء  
الشيخان (الا أن يكثر)  
فيفطر به (في الاصح)  
لان النسيان في الكثير  
نادر (قلت الاصح لا يفطر  
والله أعلم) لعدم الحديث  
(والجماع) ناسيا (كالاكل)  
ناسيا فلا يفطر به (على  
المذهب) وقيل فيه قولاً  
جماع المحرم ناسيا وفرق  
الاول بان المحرم له هيئة  
يتذكر بها الاحرام بخلاف  
الصائم (والامساك) عن  
الاستمنااء فيفطر به  
لان الابلج من غير انزال  
مفطر فالانزال بنوع  
شهوة أولى ان يكون  
مفطراً (وكذا خروج النسي  
بلبس وقبلة ومضاجعة)  
يفطر به لانه انزال بمباشرة  
(لا الفكر والنظر بشهوة)  
لانه انزال من غير مباشرة  
كالاحتلام (وتكره  
القبلة لمن حرك شهوته)

اعتراض على المصنف في تعبيره بالاظهر اخذاً بظاهر عبارة الحرر ولم يقنعه لما في الشرح (قوله لا يفطر) نعم  
ان تناوله لاجل الاكراه افطروا كذا الواكره على أحدنا من معين فأكل من الآخرو كذا الاكل من  
واحد من انا من أكره على الاكل من أحدنا غير معين فيفطر كما في الجنايات فراجع ودخل في الاكراه  
مالوا كرهه على الزنا والوخاف المكروه بكسر الراء على المكروه بفتحها تلف عضواً ومنفعة أو مشقة لا محتمل  
فأكرهه على الاكل أو على الشرب فلا يفطر أيضاً (قوله أن يكثر) أي المأكول والكثير ثلاث لقم فأكثر  
(فرج) ابتلع ليلاً خبطاً أو أصبح بعضه داخل جوفه وبعضه خارجه فان أبقاه لم تصح صلاته لاتصاله بالنجاسة  
وان زعه بطل صومه لانه من الاستقاء فطر يقفه في محتمل ما أن ينزع منه في غفلته أو بغير اختياراً وباجبار  
حائزاً على اخراجه أو باكراه عليه فان تعذر عليه ذلك أخرجه وجوباً مراعاة للصلاة لان حرمتها  
أشد لوجوبها مع العذر وبلغه أولى من اخراجه لعدم التمسك ولو لم يصل طرفه الداخل الى النجاسة  
لم يضر في الصلاة ولا في الصوم ولو أذن في اخراجه أو تمكن من دفع من أخرجه أفطر لان فيه غرضاً  
وبذلك فارق الطعن كما مر ولو أمكنه قطعه من حد الظاهر وأخرجه واشتباع ما في الباطن لزمه ومهابه  
(قوله والجماع) ولو زلخوطاً لزمه أو تكرر (قوله ناسيا) ومثله الاكراه كما مر ولم يذكره الشارح  
لما قيل من عدم تصوره لان الشهوة لا توجد الا عن اختيار وهو مردود والتقييد لاجل الخلاف  
(قوله وفرق الاول) أي من حيث الخلاف (قوله وعن الاستمنااء) أي اخراج النسي من الذكر باليد ولو مع  
حائل أو بيد حليلة ولا يفطر بخروج المذي والودي خلافاً للإمام أحمد (قوله لان الابلج) أي ولو في هوى  
الفرج أو بمحائل ولو تخميناً أو بغيره كما في قوله لا يفطر الخنثى بابلج ولا بابلج فيه الا ان وجب  
الفعل على ما مر في باب فراجع (قوله وكذا خروج النسي بلبس) أي بحيث ينسب خروجه اليه وان تأخر عنه  
نعم لو انس قبل الفجر ونزل بعده لم يفطر ومحل الفطر به في لبس ينقص الوضوء ولو لفرج مبان والا كما مر  
ومحرم وعضو مبان فلا يفطر ولو بشهوة كما عتمدته شيخنا آخره لم يوافق على قول شيخنا الرمي بتقييد  
لبس المحرم بكونه على وجه الكرامة وكما لو كان بمحائل فلا يفطر معه ولو كان رقيقاً وان كرراً وقصده الانزال  
عن نفسه) أي فكان كالأكل لدفع المرض والجوع ورد بأن الاكراه قاذح في اختياره والمرض والجوع  
لا يقدران فيه بل يزيدانه تأثيراً (قوله ليس منهيًا عنه) أي قاشبه النامى اسكن لو قصد التلفد بالاكل ينفي  
الفطر كما ذكره جماعة في نظيره من الجماع (قول المتن وان أكل ناسيا الخ) مثله الاكل جاهلاً بالتحريم اذا كان  
قريب عهد بالاسلام أو نشأ في بادية بعيدة عن العلماء واستشكل الشيخ عز الدين تصوير المسئلة من حيث  
انه اذا اعتقد جواز الاكل فما هو الصوم الذي نواه والجاهل بحقيقة الصوم لا يتصور منه قصد والجواب بان  
يفرض ذلك في ما كثر بخفي حكمه كالتراب فان العاصي قد يظن ان الصوم هو الامساك عن المعتاد وهذا  
الجواب فيه نظر لان قضيته انه لا يشترط قرب العهد بالاسلام وأجيب أيضاً بما لو أكل ناسياً يظن انه أفطر  
فاكل ناسياً ورد بان الحكم في الجهل عدم الصوم وفي هذا التصوير الصوم فلا يستقيم (قول المتن الا أن يكثر)  
انظر هل الكثرة بالنظر للأكل أم بالنظر للفعل (قول المتن والجماع) لو أكره على الزنا ينفي أن يفطر به  
تنفيراً عنه (قول المتن كالاكل) قضية التشبيه التفصيل بين أن يطول زمنه أو لا على ما سلف وهو متجه بالاولى  
لان الجماع بين اثنين ان نسي أحدهما ذكره الآخر بخلاف الاكل وقول الشارح ناسياً يقتضي ان التشبيه  
لا يتوجه الى حكمه في الاكراه وهو ممنوع (قول المتن وعن الاستمنااء) ولو بيد زوجته وخارج الاستمنااء  
الامناء بغير اختياره فلا يفطر به (قول المتن وكذا خروج الخ) لو خرج مذي لم يضر خلافاً لاجد ذكره  
الدميري (قول المتن لا الفكر) بالاجماع (قول المتن وتكره القبلة الخ) أي في القم وغيره من امرأة لرجل  
أو عكسه وكذا المعاقبة واللبس باليد ونحو ذلك في الحديث من حام حول الحي يوشك أن يقع فيه (قوله

خوف الانزال (والاولى لغير تركها) فيكون فعلها خلاف الاولى وعمل حناوى الروضة عن قول اصلها محرك الى حرك لما لا يخفى  
(فلتحكى كراهة تحريم في الاصح واهلها علم) كذا قال في اصل الروضة ايضا (٥٩) والرافى حكى عن التمتع وجهين

التحريم والتزبه وقال  
والاول هو المذكور في  
التهديب (ولا يفطر بالفصد  
والجمامة) وسيأتى  
استحباب الاحتراز عنها  
(والاحتياط أن لا يأكل  
آخر النهار الا يقين) كأن  
يشاهد غروب الشمس  
(ويجوز) الا كل آخره  
(بالاجتهاد) بورد وغيره  
(في الاصح) والثاني  
لاقتصرته على اليقين بالصبر  
(ويجوز) الا كل (إذا)  
ظن بقاء الليل فلت وكذا  
لوشك (فيه) (والله أعلم)  
لان الاصح بقاؤه (ولو أكل  
باجتهاد أو لا آخره) من  
النهار (وبان الغلط بطل  
صومه أو بلا ظن ولم يبين  
الحال صح ان وقع) (الا كل  
(في أوله) لان الاصح بقاء  
الليل (وبطل) ان وقع  
الا كل (في آخره) لان  
الاصح بقاء النهار ولا مبالاة  
بالتسليم في هذا الكلام  
لظهور المعنى المراد (ولو  
طلع الفجر وفي غم طعام  
فلفظه صح صومه) وان  
ابتلع شيئاً منه أفطر وان  
سبق شيء منه الى جوفه  
فوجهان مخترعان من  
سبق الماء في المضضة قال  
في الروضة الصحيح لا يفطر  
(وكذا لو كان) طلوع

أو افطر أو كان بفعلها وان تمكن من دفعها كما يؤخذ مما مر (قوله خوف الانزال الخ) أى فلا فطر به وان  
كرره وعلم انه ينزل به وهذا ما مشى عليه ابن حجر والخطيب تبعاً لظاهر ما في المجموع وقال الاذرى يفطر اذا  
علم الانزال به وان لم يكرره واعتمده شيخنا تبعاً لشيخنا الرملى قال والفكر كالتفكير في ذلك (قوله لما  
لا يخفى) وهو ان الماضى يفيد وجود التحرك عند ما ذكر بخلاف المضارع لشموله للمستقبل وليس مراداً  
ولا يفتر بما لبعضهم هنا (فتبينه) النظر والفكر المحرك للشهوة كالتفكير في حرمه وان لم يفطر به (قوله  
وكذا لوشك فيه) أى في بقاء الليل قال شيخنا الرملى وغيره ولا تصح النية في هذه الحالة لعدم الجزم فيها كما مر  
(قوله ولو أكل باجتهاد أو لا آخره) بان الغلط بطل صومه) وكذا لو جامع مثلاً كما يأتى (قوله وبطل)  
ويؤم الكفارة ان أفطر بالجامع في هذه نعم لو بان له الصواب فلا قضاء ولا كفارة (قوله بالتسليم الخ)  
حيث أطلق أول النهار وآخره على آخر الليل وأوله على ما لم يعلم أنه أوله وآخره (قوله فلفظه) هو محتاج اليه  
في عدم الفطر بالسبق المذكور بعده لانه وان صح صومه في امساك كل ما سبق منه شئ الى الجوف أفطر كما قاله  
شيخنا الرملى (قوله من مباشرة مباحة) أى من حيث الصوم وان كان زانياً ومحل صحة الصوم حينئذ ان لم  
يقصد اللذة بالنزع والابطال صومه وقيد الامام جواز الابلاج بما اذا بقي من الليل ما يسعه مع النزع والامتنع  
وبطل صومه بالنزع وان قارن الفجر (قوله بطل صومه) أى لم ينقذ ثم ان أمكنه صحة صومه بالنزع ولم  
ينزع لزمته الكفارة أيضاً وفي شرح شيخنا انه لا كفارة ان استمر لظنه بطلان صومه أو طلع الفجر قبل  
علمه به وان استمر بحماها أو علم حال طلوعه ففزع حالاً

(فصل في الركن الثالث من أركان الصوم هو المذكور فيه شروط الصحة وسيأتى شروط الوجوب) (قوله  
والعقل) أى الغريزى الذى لا يزيله الا الجنون أخذ مما بعده

خوف الانزال) يريد بهذا ان العلة خوف الانزال لا حصول اللذة (قوله لما لا يخفى) أى وهو تنزيل الشهوة  
التي تحصل من القلبة منزلة الحاصل لشدة ارتباطها بما بحيث يخشى الانزال (قول المتن ولا يفطر بالفصد الخ)  
وأما حديث أفطر الحاجم والمحجوم فقال الشافعى رضى الله عنه منسوخ وفي البخارى انه صلى الله عليه وسلم  
احتجم وهو صائم (قول المتن ويجزى بالاجتهاد كغيره) ويكون بورد من القراءة والاذكار والاعمال  
(قوله بالتسليم في هذا الكلام) يعنى في رجوع ضميرى أوله وآخره للنهار وقوله بالتسليم أى في قوله أوله  
وآخره لان المعنى من النهار فقد أطلق أول النهار على جزء من آخر الليل وأطلق آخره على جزء من أول الليل  
أى باعتبار الاجتهاد وكذا التسليم في رجوع ضميرى أوله وآخره الى النهار مع ان الاكل في الحقيقة ربما  
وقع في جزء مشكوك فيه (قوله وان سبق الخ) ظاهره ولو بعد التمكن من طرحه (قول المتن ففزع) أى  
لان النازع ليس مجامعاً لم قصد بنزعه اللذة في البحر عن الشيخ أبى محمد انه يضر (قوله وأولى من هذا  
الخ) عبارة الاسنوى التعبير بقاء التعقيب يؤخذ منه ان صورة المسئلة أن ينزع عقب الفجر فلو أحسن  
بالفجر ففزع بحيث وافق طلوعه آخر نزع صوم بلا خلاف وقوله وافق طلوعه يعنى ابتداء الطلوع فيوافق  
عبارة الشارح (قول المتن بطل) بمعنى لم ينقذ (قوله وان لم يعلم) اذا علم ثم مكث لزمته الكفارة وان كان  
صومه لم ينقذ لثلاثه لاجتماع في رمضان عنها واستشكه بنظيره من الحج ولعل الفرق سبق النية هنا

(فصل شرط الصوم الخ) المذكور في هذا الفصل شروط الصحة وفي الذى بعده شروط الوجوب وأما  
التعبير بالشرط فيما سلف فهو مجوز والمراد لا بد منه (قول المتن والعقل) أى التمييز فيصح صوم المميز كذا

الفجر (بجامعاً ففزع في الحال) صح صومه وان أنزل لتولده من مباشرة مباحة قاله في شرح المهذب وأولى من هذا بالصحة أن يحبس وهو  
جامع بشارب الصبح فينزع بحيث يوافق آخر النزع ابتداء الطلوع (فان مكث) بعد الطلوع مجامعاً (بطل) صومه وان لم يعلم بطلوعه الا بعد  
المكث ففزع حين علم (فصل شرط الصوم) من حيث الفاعل (الاسلام) فلا يصح صوم الكافر أصلياً كان أو مرتداً (والعقل) فلا

يصح صوم المجنون (والنقاء عن الحيض والنفس) فلا يصح صوم الحائض والنفساء (جميع النهار) فلوارثا وجن أو حاضا أو نفسا  
 أثناء النهار بطل صومه (ولا يصح النوم المستغرق) للنهار (على الصحيح) والثاني يضر كالأغماء وفرق الأول بأن الأغماء يخرج  
 عن أهلية الخطاب بخلاف النوم اذ يجب قضاء الصلاة الفائتة به دون الفائتة بالأغماء (والأظهر أن الأغماء لا يضر إذا أفاق لحظة من نهاره)  
 انبا عازر من الأغماء زمن الافاقة (٦٠) فان لم يفق ضرر الثاني يضر مطلقا والثالث لا يضر إذا أفاق أول النهار وفي الروضة

وأصلها لو شرب دواء ليل  
 فزال عقله نهارا فبقي  
 التهذيب ان قلنا لا يصح  
 الصوم في الأغماء فهنا أولى  
 والافوجهان والاصح أنه  
 لا يصح لانه بفعله ولو شرب  
 المسكر ليلا وبقي سكره  
 جميع النهار لزمه القضاء  
 وان صح في بعضه فهو  
 كالأغماء في بعض النهار  
 قاله في التتمة (ولا يصح  
 صوم العبد) أي عيه  
 الفطر أو الاصحى نهى  
 صلى الله عليه وسلم عن  
 صيام يومين يوم الفطر  
 ويوم الاصحى رواه الشيخان  
 (وكذا التشرقي) أي  
 أيامه الثلاثة بعد يوم الاصحى  
 لا يصح صومها (في الجديد)  
 لانه صلى الله عليه وسلم  
 نهى عن صيامها رواه  
 أبو داود بإسناد صحيح  
 وفي حديث مسلم أنها أيام  
 أكل وشرب وذكر الله  
 عز وجل في القديم يجوز  
 للتمتع العادم الهدى  
 صومها من الثلاثة الواجبة  
 في الحج لما روى البخاري  
 عن عائشة وابن عمر قال لم  
 يرخص في أيام التشريق أن

(قوله والنفس) وكذا نحو الولادة من القاء علقه أو مضغة ولو بلابل على المعتد (قوله وفرق الخ)  
 والمنظور اليه في الفرق وجوب قضاء الصلاة على النائم دون المغمى عليه فلا اعتراض عليه (قوله اذا أفاق  
 الخ) صريح هذه الوجوه عدم صحة الصوم في الأغماء المستغرق لجميع النهار بلا خلاف ومثله بالاول  
 شرب الدواء المذكور بعده المبني عليه وان علم أنه يزول عقله لم يضر عليه فالمراد بزوال العقل فيه وجوده  
 في بعض النهار ليصح البناء المذكور وعقبه بقوله ان قلنا الخ اذا قائل بالصحة مع الاستغراق كما علم  
 وحديثه فتصحح البطلان عليه في الطريقة الحاكية ضعيف لما يأتي ولعل سكوت الشارح عنه لعلم  
 بالصحة فيه بالاولى مما ذكره بعده من صحة صوم السكران اذا صح لحظة من النهار مع تعديه المنصرف اليه  
 السكران عند الاطلاق (قوله فزال عقله) أي بغير جنون وكذا في السكر بعده فتأمل (قوله الثلاثة) وقال  
 مالك انها اثنان (قوله هو الراجح دليلا) فالذهب المعتد خلافاً وان نفر الاول وأقام بمكة وأشار بقوله  
 نظرا الخ الى أن محل رجحان الدليل اذا أريد به ذلك والا فلا قال بعضهم وفي هذا الاحتمال ابطال للرجحان  
 فتأمل (قوله في الجملة) أي عند السبب ومنه أمر الامام بصوم الاستسقاء كما مر (قوله عن القضاء) ولولنفر

قال الاسنوي وفيه نظر فان المغمى عليه يصح صومه اذا أفاق لحظة كإسياني ولا شك ان التمييز يزول به بل  
 النوم يزول بالتمييز (قول المتن والنقاء) بالاجماع (قول المتن جميع النهار) يرجع لكل من الاسلام والعقل  
 والنقاء (قوله والثاني يضر الخ) وأما الفقرة فلا أثر لها في الصوم بالاتفاق (قوله بخلاف النوم) لك أن تقول  
 المغمى عليه يجب عليه أيضا قضاء الصوم كإسياني ففيه أهلية الخطاب نعم النائم أكل منه وكأن الشارح  
 رحمه الله أراد بالأهلية غريزة العقل لكن في زوالها عن المغمى عليه نظر (قول المتن من نهاره) أي الأغماء  
 أو الصيام (قوله والثاني يضر مطلقا) كالمجنون (قوله أول النهار) أي لانه أول جزء تقارنه النية حكما (قوله  
 والاصح انه لا يصح) قال الاسنوي يجب حله على المستغرق وقال انه أول بالصحة من السكر يعني لان السكر  
 حرام وهذا دواء مأذون فيه هذا كلام حسن الا أن المبني عليه اغما هو الأغماء غير المستغرق لان المستغرق  
 لم يحك الشارح فيه وجها بصحة الصوم ثم رأيت الاسنوي حكى في الأغماء وجها انه لا يضر مطلقا كالنوم  
 (تنبيه) لا يصح حل مسألة الدواء على ان الحاصل بالنهار جنون لانه يلزم أن يكون الجنون من غير سبب  
 من الشخص يترب حكمه على الأغماء بالاولى ولم يفعله اذ لك (قوله عن الثلاثة الواجبة في الحج) لو نجعل  
 في يومين هل له صوم الثالث من السبعة اذا أقام بمكة (قول المتن بلا سبب) أو رد الاسنوي على مفهوم هذا  
 عدم صحة صومه احتياطا لرمضان قالوا احتياط سبب اه وفيه نظر لان سببية الاحتياط ههنا منوعة شرعا  
 فكيف الايراد قلنا انظر فيه بعضهم وفي نظره نظر لان منع سببية الاحتياط هو موضع النزاع (قوله لانه قابل  
 للصوم) أي كما يأتي في قوله وله صومه عن القضاء الخ قال الاسنوي وما جزمه من تحريم الصوم فيه مخالف  
 لنص الشافعي وجهه والاصحاب وكان اعتراضه من حيث كونه يوم شك والافقد قال عقب ذلك فرع اذا  
 اتصف شعبان حرم الصوم بغير سبب على الصحيح في زوائد الروضة قال وعلى هذا فلا فرق بين أن يسهل  
 بيوم أو يومين قبله أم لا اهم قضية التحريم الفساد كما في يوم الشك (قول المتن عن القضاء) ولو عن مستحب

يصح لمن لم يجد الهدي قال في الروضة وهذا القديم هو الراجح دليلا أي نظر الى أن المراد لم يرخص رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم (ولا يحل التطوع) بالصوم (يوم الشك بلا سبب) قال عمار بن ياسر من صام يوم الشك فقد عصى أبا القاسم صلى الله  
 عليه وسلم رواه أصحاب السنن الاربعة وصححه الترمذي وابن حبان والحاكم (فلو صامه) تطوعا بلا سبب (لم يصح في الاصح) والثاني يصح  
 لانه قابل للصوم في الجملة (وله صومه عن القضاء)

والنذر) والكفارة (وكذا الروايات عادة تطوعه) كان اعتصوم الاثنين والخميس فوافي أحد عماله صومه تطوعاً لعادته قال صلى الله عليه وسلم لا تقسموا رمضان بصوم يوم أو يومين إلا رجل كان يصوم صوماً فليصمه رواء الشيخان وتقدموا أصله تتقدموا بتاء بن حنف من أحداهما تخفيفاً (وهو) أي يوم الشك (يوم الثلاثين من شعبان إذا تحدث الناس برؤيته) أي بان الهلال رؤى ليته والسماء مصحبة ولم يشهد بها أحد (أو شهد بها صبيان أو عبيد أو فسقة) وظن صدقهم أو عدل (٦١) ولم نكتف به بصارة الحرر كالشرح

أو قل عدد من النسوة أو العبيد أو الفساق قدر إتيانه ولا يصح صومه عن رمضان لأنه لم يثبت كونه منه نعم من اعتقد صدق من قال إنهم رأوه من ذكر يجب عليه الصوم كما تقدم عن بغوي في طائفة أول الباب وتقدم في ثنائيه صحة نية المعتقد لذلك ودفع الصوم عن رمضان إذا تبين كونه منه فلا تنافي بين ما ذكر في المواضع الثلاثة (وليس طبق القسم) ليلة الثلاثين (شك) فلا يكون هو يوم شك بل يكون من شعبان لما تقدم في الحديث فان غم عليكم فأكلوا عدة شعبان ثلاثين ولا أثر لظننا برؤيته لولا السحاب بعد الهلال عن الشمس ولو كانت السماء مصحبة وراعى الناس الهلال فلم يتحدث برؤيته فليس يوم شك وقيل هو يوم شك ولو كان في السماء قطع سحاب يمكن أن يرى الهلال من خلالها

أو نقل (قوله والنذر) أي المطلق إذا أصبح ففرغ من صومه ولا كراهة في صومه لشئ من ذلك نعم إن عمرى صومه ذلك لم يصح كافي الصلاة في وقت الكراهة (قوله لعادته) وثبت العادة بمرقبته (قوله الرجل الخ) وقيل بما فيه غير مجامع السبب (قوله والسماء مصحبة) أي ليست مطبقة بالغيم لأنه مفهوم ما بعده (قوله وظن صدقهم) أي وحالهم يشعر به أيضاً (قوله ولم نكتف به) أي على المرجوح (قوله أو شهد بها صبيان الخ) فلا بد من العدد فيهم وفيمن بعدهم وأقله اثنان ومن الفسقة الكفار (قوله لم يثبت) أي لا خصوصاً ولا عموماً (تنبيه) علم مما ذكرهنا عدم صحة ما ذكره شيخنا الرملي عن افتاء والده في المسئلة التي تم بها البلوى (قوله يجب الصوم عليه) أي المخبر بفتح الموحدة وكذا من أخبره أيضاً وهكذا ولا يخرج ذلك اليوم من كونه يوم الشك في ذاته (قوله إذا تبين) ولو بعد زمن طويل والمراد بقوله إنه من أن لا يقين أنه من غيره (قوله الأصح ليس بشك) هو المعتمد (تنبيه) مثل يوم الشك بقية النصف الثاني من شعبان فيحرم صوم شئ منه بلا سبب إن لم يصله بما قبله ولو يوم ولو وصله ثم أفطر يوماً امتنع الصوم بعده قال شيخنا وفيه نظر لأنه ثبت له بما صامه منه عادة فراجع (فائدة) يحرم الوصال بالصوم لأنه من خصائصه صلى الله عليه وسلم وكذا الإمساك كما قاله الأسنوي وهو أن لا يتعاطى مفطرا بين اليومين ولو بنحو جاع (قوله تجهيل الفطر) بغير الجاع ولو على الماء وإن رجي غيره ويكره تأخيرها وإن اعتقده فضيلة كافي الام (قوله على عمر) والافضل كونه وتزاول كونه بثلاث فاكثروا يقدم عليه الرطب والبسر والحجوة وبعده ماء زمزم ثم غيره ثم الحلواء بالماء خلافاً للروايات ويقدم اللبن على العسل لأنه أفضل منه ويكره رج الماء وإن يتقاه كافي شرح شيخنا (قوله وصارة الحرر الخ) هي أولى عن عبارة المنهاج لأنها تفيد أن تجهيل الفطر صفة برأسها وأنه على النحر كذلك وأنه على الماء عند فقد النحر (قوله وتأخير السحور) عطف على تجهيل ويسن ولو كان عن قضاء رمضان تعين فعله فيه فيما يظهر (قوله أي بان الهلال) أي أما إذا قل أحدراً أيته فهي المسئلة الآتية (قوله وظن صدقهم) عبارة الأسنوي وإن ظن صدقهم (قوله وقال عدد) يريد به عدم اشتراط لفظ شهادة (قوله ولا يصح صومه الخ) إن كان مراده لا يصح ولا يجوز فهو محمول على من لم يظن صدق المخبر ويكون ظن الصدق من غيره وإن كان المراد في الصحة فقط فهو محمول على من ظن الصدق ولم يقين كونه من رمضان وبهذا يحصل عدم المناقاة (قوله فلا تنافي بين ما ذكر الخ) أي لأن ما هنا وجهه عدم الثبوت والذي قاله بغوي مفيد لوجوب الصوم على من اعتقد والذي في أثناء الباب المراد منه أن نية المعتقد صحيحة وأنه يقع عن رمضان إذا تبين كونه منه فيكون هذا الثالث مقيد الكلام بغوي فيجب الصوم على كلام بغوي ولكن لا يقع عن رمضان إلا إذا تبين كونه منه لأنه لا يثبت بمن ذكره هذا ما ظهر في معنى كلامه ويجوز على بعدان يحمل ما هنا على مجرد الظن وكلام بغوي إنما هو مفروض في الاعتقاد وهو أعلى (قوله فلم يتحدث برؤيته) يفهم أنه إذا تحدث برؤيته يكون يوم الشك كالمتمحض الصحيح وهو ظاهر وأما قول الشارح فيما سلف والسماء مصحبة فليدبه لا خذ من أطباق الغيم الآتي في المتن بعده (قوله وعبرة الحرر)

وأن يخفى تحاول يتحدث الناس برؤيته فليل هو يوم شك وقيل لا قال في الروضة الأصح ليس بشك (ويسن تجهيل الفطر) إذا تحقق غروب الشمس (على عمر والافاء) قال صلى الله عليه وسلم لا يزال الناس بخير ما عجلوا الفطر رواء الشيخان وقال إذا كان أحدكم صائماً فليطهر على تمر فإن لم يجد التمر فليطهر فانه طهور صححه الترمذي وابن حبان والحاكم وقال على شرط البخاري وصلاة الحرر يسن للصائم أن يجعل الفطر وأن يطر على تمر فإن لم يتيسر فليطهر (وتأخير السحور) قال صلى الله عليه وسلم لا تزال أمتي بخير ما عجلوا الفطر وأخروا السحور رواء الامام أحمد في مسنده

(ما لم يقع في شك) في طلوع الفجر فالأفضل تركه قاله في شرح المهذب وعبارة الحرروان ينسحروا يؤخروه وفي الصحيحين حديث نسحروا فان في السحور بركة وفيهما عن زيد بن ثابت قال نسحروا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قمنا الى الصلاة وكان قد مر ما بينهما خسين آتوني صحيح ابن حبان (٦٢) نسحروا ولو لم يجز عتاء وفي شرح المهذب وقت السحور بين نصف الليل

وطلوع الفجر وأنه يحصل بكثير الماء كقول وقيل به وبالماء (وليسن لسانه من الكذب والغيبة ونفسه من الشهوات) قال في المقاتل اشترك النوعان في الأمر بهما لكن الأول أمر بإيجاب والثاني استحباب له وقول المحرر وأن يصون اللسان فيغني عنه من السنن كما صرح به في الشرح كثير والمعنى أنه يسن للصائم من حيث الصوم صون لسانه من الكذب والغيبة المحرمين فلا يبطل صومه بارتكابهما بخلاف ارتكاب ما يجب اجتنابه من حيث الصوم كالاستفقاء فلا حاجة الى عدول المنهاج عما في الحرر وغيره وظاهر ان المراد بالكف عن الشهوات التي لا تبطل الصوم كشتم الرياحين والنظر اليها ولمسها لما في ذلك من الترفه القبيح لا يناسب حكمة الصوم وبدل لأول حديث البخاري من لم يدع قول الزور والعمل به فليس لله حاجة أن يدع طعامه وشرابه (ويستحب أن يفصل عن الجنابة)

على ما تقدم في الفطر من تمر وغيره نعم ان خشى منه ضرر لم يسن وهو بفتح السين الماء كقول وبضمها الاكل وتأخير موافق لحكمة مشروعية الصوم من الاعانة عليه (قوله في طلوع الفجر) قصر الشارح مع امكان رجوعه الى الغروب أيضا ولعله لا نه لما فرض الاول بعد تحقق الغروب لم يصح الرجوع اليه (قوله وعبارة المحرر الخ) وهي أولى من عبارة المنهاج لنظير ما مر (قوله النوعان) أي الحاصلان من اللسان والنفس والقلب كاللسان في الغيبة الأولى (قوله من حيث الصوم) أي فلا يجب لادن حيث الصوم (قوله فلا حاجة الى عدول المنهاج) عن ذكر السنة الى صيغة الأمر المشتركة بين الوجوب والنسب كما مر (قوله كشتم الرياحين والنظر اليها) وهي ما هاريج طيب كالسك والطيب والورد والترجس والريحان ولو في يوم الجمعة مثلاً وسواء الأعمى والبصير قال شيخنا ومحل ذلك في النهار أم لا واستعمله ليلاً وأصبح مستنداً بماله لم ينكره كافي المحرم وفي ابن حجر ما يخالفه ويوافقه التعليل المذكور (قوله من الترفه) ومنه دخول الحمام لفبر عن (قوله قول الزور والعمل به) لعل المراد به كل شيء غير مطلوب في الصوم وان لم يحرم قال الحلبي ينبغي للصائم أن يصوم بجميع جوارحه فلا يمشي رجلاً الى باطل ولا يبطل بيده في غير طاعة الله ولا يدهن ولا يقطع الزمن بالشعار والحكايات التي لا طائل تحتها ونحو ذلك انتهى خصوصاً ما يحرم مطالعته مما سياتي في الاعتكاف (فرع) لو باب من ارتكب في الصوم ما يلبق ارتفع عن صومه النقص بناء على أن التوبة تجب ما قبلها أي تجبر بمعنى تزيل ما وقع قبلها ولو فطر صائماً قد فعل ما لا يلبق ولو لم يحبط أجره لم يفت الاجر على من فطره على الوجه الوجيه فراجع (قوله أن يفصل) ولومن الاحتلام أخذ من العلة فان لم يفصل غسل ما لا يخاف من وصول الماء اليه كالاذن والدبر (قوله عن الحجة) من حاجم ومججوم (قوله ان الأولى) أي فكره (قوله وذوق الطعام) نعم لا كراهة فيه لحاجة كضغ لطفل (قوله بفتح العين) اسم للفعل وبكسرهما اسم للمعك الذي كساه ضغ قوي وصلب واجتمع ومنه الموميا (قوله أفطر في وجه تقدم) وهو من جوح نم ان انفصل معه شيء من المعكوك أفطر قطعاً وحرم المعك حينئذ ولا يضر وصول ريحه وطعمه الى جوفه (قوله عند فطره) أي عقب ما يحصل به الفطر أي فهي أحسن لانه تفيد ان التحجيل سنة مستقلة (قوله ما لم يقع الخ) أي لحديث دع ماير بيك (قوله في طلوع الفجر) ان قلت هلا قال أو في غروب الشمس قلت لانه فرض الأولى بعد تحقق الغروب كما سلف فلا يصح رجوع هذا (قوله لكن الأول أمر بإيجاب) قال الاسنوي وقد يكون أمر ندب كافي أحوال جواز الغيبة والكذب ثم أوردانها قديكونان واجبين كافي التخلص من ظالم وكافي مساوي الخطاب ونحوه ورد بان النهي عن المفهوم الكلي باعتبار ذاته لا ينافي الجواز في بعض جزئياته واعتراض أيضاً بان الغيبة تكون بالقلب فقيد اللسان لا حاجة اليه ورد بان يفهم بالأولى لان اللسان آلة القلب ثم الذي سلكه الشارح غير ذلك كله (قوله فلا يبطل صومه) أي ثوابه (فرع) لو تاب هل يسلم الصوم من النقص محل نظره ويحتمل بقاءه وأن يكون غائباً دفع الأثم خدام (قوله وبدل لأول الخ) وفي الحديث رب صائم ليس له من صيامه الا الجوع ورب قائم ليس له من قيامه الا السهر قال الماوردي والروائي لما كانا يحبطان الثواب حسن عدل احتراز عنهما من آداب الصوم (قوله بفتح العين) وأما بالكسر فهو اسم للموميا التي كساه ضغته

قوي

وبحوا (قبل الفجر) ليكون على طهارة من أول الصوم (وأن يحتز عن الحجة)

والفصل لانهما يضغفانه (والقبلة) بناء فيمن تحرك شهوته على اطلاق الحرر كراهتها المنصرف الى كراهة التنزيه وعلى تصحيح الصنف ان كراهتها كراهة تحرير يجب الاحتراز عنها وتقدم ان الأولى لمن لم تحرك القبلة شهوته تركها (وذوق الطعام) خوف الوصول الى حلقه (والمك) بفتح العين لانه يجمع الريق فان ابتلعه أفطر في وجه تقدم وان ألقاه عطشه (وأن بقول عند فطره اللهم لك صمت



حسن لكنه مرسل (وأن  
يكثرا الصدقة وتلاوة القرآن  
في رمضان وأن يعتكف)  
فيه (لا سيما في العشر الاواخر  
منه) روى الشيخان عن  
ابن عباس قال كان رسول  
الله صلى الله عليه وسلم  
أجود الناس بالخير وكان  
أجود ما يكون في شهر  
رمضان ان جبريل كان  
يلقاه في كل سنة في رمضان  
حتى ينسلخ فيعرض عليه  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم القرآن وفي رواية  
وكان يلقيه في كل ليلة وروى  
عن ابن عمر أنه صلى الله  
عليه وسلم كان يعتكف في  
العشر الاواخر من رمضان  
وعن عائشة قالت كان  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم يعتكف في العشر  
الاواخر من رمضان حتى  
توفاه الله وفي رواية  
للبخاري انه كان يعتكف  
في كل رمضان فلا اعتكاف  
فيه أفضل منه في غيره وكذا  
اكثر الصدقة والتلاوة  
فيه ولا فضلية ذلك فيه  
عد من السنن فيه وان  
كان مسنونا على الإطلاق  
(فصل شرط وجوب صوم  
رمضان العقل والبلوغ)  
وهذا يصدق مع الكفر  
والحيض وغيرهما فلا يجب  
على الصبي والمجنون لعدم

وان لم يندب لجماع وادخال نحو عود في أذنه كإفطره بعض مشايخنا بل نقل أنه يكفي دخول وقت الافطار  
لكن ربما ينافيه لفظ وعلى رزقك أفطرت فتأمل دراجعه (قوله روى أبو داود الخ) وروداً يضاهيه كان  
عليه الصلاة والسلام يقول ذهب الظمأ وابتلت العروق وثبت الاجران شاء الله ولكن هذا بما يفهم منه أنه  
في خصوص من أفطر على الماء فراجعه (قوله الصدقة) ومنها التوسعة على عياله والاحسان الى ذوي  
الارحام وافطار الصائمين بعشاء أو ما قدر عليه ونحو ذلك (قوله وتلاوة القرآن) ولو في حمام أو طريق لا نحو  
حش وهي في المصحف والى القبلة وجهها أفضل الا تخوف رياء أو تشويش على قارئ آخر أو على نائم  
أو مصلي (قوله في رمضان) صرح به هنا لطلب هذه الامور ليلاً ونهاراً فيه والا فهي مطلوبة مطلقاً (قوله  
سيما) كلمة تقييدان ما بعدها ولي بالحكم مما قبلها الاداة استثناء وهي تشدد وتخفف ومعناها المثل ومما موصولة  
أوزائدة ويجوز رفع ما بعدها خبر المحذوف ونصبه بمحذوف أو جرحه بالاضافة وهو أرجح (قوله وكان أجود  
ما يكون) برفع أجود اسم كان ولا يجوز نصبه وما مصدرية أي أجوداً كونه أي أوقاته أو أحواله (قوله  
وأن جبريل) بفتح الهمزة تعليل لما قبله وفي عرضه صلى الله عليه وسلم القرآن على جبريل نظر فإن حفظه  
عن ظهر قلب من خواص البشر الا أن يقال ان الله تعالى يلقي على جبريل حفظ ما كان يقرؤه النبي صلى الله  
عليه وسلم في ذلك الوقت عليه أو يكشفه عن اللوح المحفوظ فيقابل ما يقرؤه النبي صلى الله عليه وسلم فيه  
أو نحو ذلك فراجع وانظر (قوله وعن عائشة الخ) ذكره بعد الاول لافادته استغراق العشر والمداومة (قوله  
في كل رمضان) بمحتمل أن المراد في رمضان كل سنة فيفيد مداومة الاعتكاف من غير تقييد بعشر فقد ورد  
أنه اعتكف العشر الاول ثارة والعشر الاوسط تارة أيضاً ويحتمل في جميع أيام رمضان في بعض السنين  
(قوله ولا فضلية ذلك) أي الاعتكاف والصدقة والتلاوة وغيرها والاكثر المذكور في كلام المصنف وكل  
صحيح والله أعلم

(فصل في شروط وجوب الصوم) (قوله العقل والبلوغ) اقتصر عليها لان المقصود من هو مكلف  
بالصوم حالاً أو ما كلف في البرس هنا غير مناسب فتأمل (قوله وكذا يقال) هو مبني للجهد ونائب المصدر  
المؤول بقوله انه انعقد السبب الخ فالمراد كالحائض في انعقاد السبب وهو لا ينافي كونه مخاطباً به خطاب  
تكليف بخلافها فقوله في المنهج ومن ألحق المرتد بها فقد سها إشارة الى الشارح بناء على ما فهمه من شمول  
الالحاق لعدم التكليف وليس كذلك مع أن في كلام المنهج ما يصرح بالتخصيص بقوله في ذلك فلا اعتراض

قوي وصلب واجتمع (قوله روى أبو داود الخ) يؤخضه ان وقت الاستحباب بعد الفطر لقوله في الحديث  
وعلى رزقك أفطرت ولقول الراوي كان اذا أفطر (قول المتن وان يكثرا الصدقة) في الحديث من فطر  
صائماً فله مثل أجره انظر لو كان الصائم قد فعل ما يحبط الثواب ثم فطره ما حكمه (قول المتن في رمضان)  
صرح به هنا دون ما سلف لان هذه الامور تكون ليلاً ونهاراً في رمضان (قوله في كل رمضان) بمحتمل أن  
يريد في جميعه ويحتمل أن يريد في كل شهر من أفراد هذا الشهر

(فصل شرط وجوب صوم رمضان) (قوله ووجوبه على الكافر الخ) لم يسلط صاحب المنهاج مثل هذا  
في الحج بل أخرج الكافر بقيد الاسلام فواجهه التفرقة فان قلت قد ذكر الاسلام شرطاً للصحة وهو ينافي  
عن ذكره هنا قلت فهل يفعل في الحج ذلك فانه ذكره في الصحة وفي الوجوب وقول الشارح ووجوبه على  
الحائض والنفساء الخ لم يسلط الا سنوى هذا المسلك بل جعل عدم الوجوب عليهم ما فهموا بالاولى من جعل  
البقاء في الفصل السابق شرطاً للصحة قال فيكون شرطاً في الوجوب والا يلزم التكليف المحال وقوله على  
الكافر الظاهر ان مراده بالكافر ما يشمل المرتد ولا ينافي ذلك قوله الآتي في المرتد وكذا يقال الخ لانه لم يقل

تكليفه ما ووجوبه على الكافر مع عدم محتمل منه وجوب عقاب عليه في الآخرة كما تقرر في الاصول ووجوبه على الحائض والنفساء  
والمرضى والمسافر وجوب انعقاد سبب كما تقرر في الاصول أيضاً وجوب القضاء عليهم كاسيائهم وكذا يقال في المرتد

والنعمى عليه والسكران انه انعقد السبب في حقهم لوجوب القضاء عليهم (واطاقته) أى الصوم فلا يجب على من لا يطبقه لسكر أو مرض لا يرجى برؤه ويجب عليه كل يوم من كاسبائى (ويؤمر بالصوم لبيع إذا أطاق) وفى المذهب يضرب على تركه لعشر قياس على الصلوة فى شرحه (٦٤) يجب على الولي ان يأمره به ويضربه على تركه ثم قال ولا يصح صومه الابنية من

ولا سهو فتأمل (قوله لا يرجى برؤه) قيد لقوله ويجب عليه لكل يوم مدلا لاصل الحكم (قوله قياس على الصلاة) تقدم فيها عن شيخنا الرملى أنه لا يشترط فى السبع تمامها خلافاً لشيخ الاسلام وابن حجر والخطيب فبأى مثله هنا (قوله عقوبة) مردود لا اختصاص العقوبة بالبالغ وانما هو لمصلحة اعتياده (قوله ويباح تركه) قال شيخنا أى يجب أخذ من تفسير المرض بما يبيح التيمم وما لا يبيحه يجوز فيه الفطر حيث شق مشقة لا تحتل عادة كفى شرح الهجة وغيره وضبط الامام المرض بما يمنع من التصرف مع الصوم ونقل عن شيخنا الرملى أن ما يبيح التيمم يجوز لا موجب وما لا يبيحه لا يجوز معه الفطر وأنه لا يجب الا عند خوف الهلاك ولم يرتضه شيخنا والوجه ما قاله شيخنا ومثل المرض غلبة جوع وعطش لا نحو صداع ووجع أذن وسن خفيفة (قوله للريض) أى وان تعدى بما أمره وشرط جواز فطره بنية الترخص كما قاله شيخنا الرملى واعتمده (قوله والافعليه أن ينوى) قال الاذرى ووافق شيخنا الرملى ومثل ذلك نحو حصاد و بناء وحارس ولو متبرعاً فتجب عليه النية لئلا ثم ان لحقته مشقة أفطر (قوله وللأسافر) قال شيخنا الزبائدى والرملى وان أدام السفر وغلب على ظنه الموت قبل القضاء وسواء رمضان والكفارة والمنذور ولو معينا فى نذر صوم ولولده أو نذراً تمامه بعد مشروعه فيه أو القضاء ولو لمات تعدى بفطره وأضاق وقته وخالف السبكي فى مديم السفر وفى النذر المعين وفى شرح شيخنا موافقته والمنقول عنه الاول وابن حجر فى المضيق والمتعدي بفطره والطبلاوى فى نذر صوم الدهر والعباد فىمن غلب على ظنه الموت نعم اعتمد شيخنا الرملى أن الواجب بأمر الامام فى الاستسقاء لا يجوز فطره بالسفر كما مر (قوله فان تضرر) أى ضرراً لا يوجب الفطر (قوله وان سافر) أى بعد الفجر ولو احتمالاً بأن شك هل فارق السور أو العمران قبل الفجر أو بعده (قوله فلا يفطر) فيحرم عليه الفطر حتى لو أفطر بالجماع لزمته الكفارة خلافاً للثلاثة نعم فى لزوم الكفارة نظر فراجع (قوله جازها) أى بنية الترخص كما مر وفارق امتناع القصر بعد الاتمام للأسافر بان صوم المسافر مندوب (قوله قضيا) ولا يجب عليهما الفور بل بسن وكذا فى جميع المذكورات لا يجب الفور الا فى أربعة وهى قضاء يوم الشك والمتعدي بفطره والمرئى تارك النية لئلا يعمد على المعتمد ويندب التتابع فى قضاء رمضان وقد يجب فيه الفور والتتابع لضيق الوقت بأن لم يبق لرمضان الذى بعده

وجوده على المرتد وجوب انعقاد سبب فعند التأمل لم يجعله كالحائض فاندفع بذلك مانسبه اليه شارح المنهج من السهو وفى الحاقه بالحائض والله أعلم (قوله والنعمى عليه والسكران) صديق الشارح رحمه الله يقتضى انهما اذا خلان فى عبارة المتن وفيه نظر (قوله ويجب عليه لكل يوم مد) أى ابتداء كما صححه فى شرح المذهب وصحح فى الكفاية ان الصوم واجب أولاً ثم انتقل الى القديمة ثم قضية ترجيح الاول عدم القضاء لو شفى بعد ذلك وهو كذلك (قول المتن ويباح تركه للريض) ولو تعدى بسببه ومن غلبه الجوع والعطش حكمه كالريض (قوله تغليباً لحكم الحاضر) أى كان الصلاة اذا اجتمع فيها سفر وحضر يغلب جانب الحاضر فلا تقصر (فرع) لو أفطر بالجماع لزمه الكفارة خلافاً للثلاثة (قول المتن ولو أصبح المسافر) استثنى كل الفرز الى مسألة السفر بمن شرع فى الصلاة وهو مسافر بنية الاتمام فانه لا يجوز له القصر لتلبسه بفرض المقيمين قال والفرق بينهما غامض وفرق القاضى بان المسافر يجوز له اخلاء اليوم من الصوم بخلاف الصلاة (قوله ومثلهم النفساء) أى ولو عن زنا فبما يظهر (قول المتن والفطر بلا عذر) أى لانه اذا وجب على المعذور فعلى

الليل اه ونظر بعضهم فى القياس بأن ضربه عقوبة فيقتصر فيها على محل ورودها وكان الرافعى لم يذكره لذلك والمراد بالصبي الجنس الصادق بالذكور والاقنى (ويباح تركه للريض اذا وجد به ضرراً شديداً) وهو ما تقدم بيانه فى التيمم ثم المرض ان كان مطبقاً فله ترك النية وان كان يحتمل وينقطع فان كان يحتمل وقت الشروع فله ترك النية والا فعليه أن ينوى فان عاد واحتاج الى الافطار أفطر (ويباح تركه) للأسافر سفراً طويلاً مباحاً فان تضرر بمقالة فطر أفضل والا فالصوم أفضل كاتقدم فى باب صلاة المسافر (ولو أصبح) للمقيم (صائماً فرض أفطر) لوجود المبيع للافطار (وان سافر فلا) يفطر تغليبا لحكم الحاضر وقيل يفطر تغليبا لحكم السفر (ولو أصبح المسافر والمرئى صائمين ثم اراد الفطر جاز) لهما لهوام عذرهما (فلا أقام) المسافر (وشفى) المريض (حرم) عليهما (الفطر على الصحيح)

لزوال عذرهما واثنان يجوز لهما الفطر اعتباراً بأول اليوم (واذا أفطر المسافر والمرئى قضيا) غيره قال تعالى ومن كان مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخرأى فاطر فعدة (وكذا الحائض) تقضى ما فاتتها كاتقدم فى باب الحيض ومثلها النفساء (والفطر بلا عذر وتارك النية) عمداً أو سهواً بقضيان

ويجب قضاء ما فات بالأغماء بخلاف ما فات من الصلاة به كاتسليم في بابها الشفقة فيها بشكرها (والردة) أي يجب قضاء ما فات بها إذا عذرت إلى الإسلام وكذا السكر يجب قضاء ما فات به (دون الكفر الأصلي) فلا يجب قضاء ما فات به إذا أسلم ترغيباً في الإسلام (والصبا والجنون) فلا يجب قضاء ما فات به ما لم يصبه ولو اتصل الجنون بالردة وجب قضاء ما فات به بخلاف ما لو اتصل بالسكر لأن حكم الردة مستمر بخلاف السكر (وإذا بلغ) الصبي (بالتها رصاً) بأن نوى ليلاً (وجب) عليه (اتمامه بقضاء) (٦٥) وقيل يستحب اتمامه ويلزمه

القضاء لأنه لم ينو الغرض (ولو بلغ) الصبي (فيه مفطر أو أفاق) المجنون فيه (أو أسلم) الكافر فيه (فلا قضاء) عليهم (في الأصح) لأن ما أدركوه منه لا يمكنهم صومه ولم يؤمروا بالقضاء والثاني يلزمهم القضاء كما يلزمهم الصلاة إذا أدركوا من آخر وقتها ما لا يسعها (ولا يلزمهم امساك بقية النهار في الأصح) بناء على عدم لزوم القضاء والثاني مبني على لزومه ومنهم من عكس ذلك فبني خلاف القضاء على خلاف الامساك وقيل من يوجب الامساك يكتفي به ولا يوجب القضاء ومن يوجب القضاء لا يوجب الامساك ففيهما حينئذ أربعة أوجه يجبهان لا يجبان يجب القضاء دون الامساك يجب الامساك دون القضاء (ويلزم) أي الامساك (من نعدى بالفطر أو نسي النية) لأن نسيانه يشعر بترك الاهتمام بأمر العبادة فهو ضرب تقصير (للمسافر أو مريضاً زال عنهما بعد الفطر)

الاقصر من القضاء وليس هذا بالصلاة وفيه نظر (قوله ويجب قضاء ما فات بالأغماء) علل بأنه مرض لجوازه على الأنبياء عليهم الصلاة والسلام وفيه بعضهم فيهم بأن لا يمضي عليهم فيه وقت صلاة وفيه بحث فتأمل (قوله وكذا السكر الخ) ذكره مع الردة يفهم أنه في المتعدي به وهو كذلك بخلاف غير المتعدي به إلا أن وقع في ردة كجائتي (قوله فلا يجب) قال شيخنا الرملي ولا يندب فلو قضاؤه لم ينقضه اليوم إسلامه وقال غيره يندب له القضاء مطلقاً ويندب في الصبي قضاء ما فات في زمن التمييز دون غيره والمجنون كالسكران فيبذل كرواً وجب الإمام مالك القضاء على المجنون كما لم يوجب عليه (قوله ولو اتصل الخ) المراد باتصال الجنون بالردة وقوعه في زمنها لا بعد هار باتصاله بالسكر وقوعه بعده لافيه وحينئذ فالواقع في زمن كل منهما يقضيه والواقع بعده فيها لا يقضيه كإسلام أحد أبيه في الردة فلا فرق بينهما حتى لو كان له أصل مسلم قبل رده لم يقض من زمن الجنون شيئاً (قوله وجب عليه اتمامه) قال شيخنا الرملي حتى لو جامع فيه بعد بلوغه لم يمتد الكفارة (قوله فلا قضاء عليهم) أي من بلغ مفطراً أو أسلم أو أفاق بل يندب لهم (قوله كما يلزمهم الصلاة الخ) ويفرق بأنه لو شرع أحدهم في الصلاة أمكنه أن يجها ولا كذلك الصوم (قوله ولا يلزمهم) أي بل يندب لهم الامساك وفارق الإسلام الكافر من سافر لبلد أهلها صيام حيث يلزمه الامساك بأنه من أهل العبادة وصار منهم ويندب إخفاء الفطر عند من جهل عن الفطر كما سيذكره (قوله لا يلزمهما) أي قطعاً وفارق جريان الخلاف فيما بعده مان من تعاطى الفطر ليس فيه أهلية الصوم لو كان نقلاً (قوله من أكل) ليس قيداً والمراد من لم يكن فيه صائماً (قوله يوم الشك) المراد به يوم الثلاثين من شعبان وإن لم يكن شك وقضاؤه على الفور كما مر (قوله

غيره أولى وسبق في الصلاة وجه أنه لا يصح قضاؤها تعظيماً عليه فينبغي أن يأتى هنا (فرع) في الخادم عن شرح المذهب أن تارك النية ولو عمد أقضاؤه على التراخي بلا خلاف واعترض الزركشي مسألة العمد (قول المتن بالأغماء) علل بأنه مرض بدليل جوازه على الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين بخلاف الجنون قال بعضهم شرط جواز الأغماء عليهم أن لا يمضي عليه وقت صلاة اهـ (قول المتن والردة) لأنه التزم ذلك بالإسلام (قول المتن دون الكفر الأصلي) عبارة الروض كل مفطر بعذر أو غيره يقضى لاصبي ومجنون وكافر أصلي اهـ ولا يردا الحرم ونحوه لأنهما مخطوبان بالقديرة دون الصوم (قول المتن والجنون) خلافاً لما لك زجه الله في مسألة الجنون فالوجوب القضاء به كالأغماء (قول المتن بقضاء) لأنه صار من أهل الوجوب فلو جامع بعد ذلك لم يمتد الكفارة والقضاء (قول المتن لا يمكنهم صومه) أي فاشبهه من نذر صوم بعض يوم فإنه لا ينقض (قول المتن ولا يلزمهم امساك الخ) (فرع) يسن لهؤلاء الثلاثة الامساك والقضاء خروجاً من الخلاف (قوله لأن نسيانه يشعر الخ) قال الرافعي ويجوز أن يوجه بأن الاكل في نهار رمضان حرام على غير المعذور فان فات الصوم بتقصير أو غيره لم يرتفع التحريم (قوله أي لا يلزمهما الامساك) لعدم التقصير كالمقصر المسافر ثم أقام ومثلها الحائض والنفساء إذا زال عنهما نهارها بالاولى (قوله لكن يستحب) وكذا يستحب في المسئلة الآتية بطريق الاولى (قول المتن والظاهر) عبارة الروضة فيما حكاه الاسنوي إذا أصبح يوم الشك مفطراً ثم ثبت كونه من رمضان فيجب امساكه في الظاهر قال في التتمة القولان فيها إذا بان أنه من رمضان قبل الاكل

(٩ - (قليوبي - وعيمره) - ثاني)

بأن أكل أي لا يلزمهما الامساك لكن يستحب حرمة الوقت فان أكل فليخفيه كيلا يتعرضوا للهمة وعقوبة السلطان (ولو زال) عنهما (قبل أن يأكل) ولم ينو ياليف كذا (أي لا يلزمهما الامساك (في المذهب) لأن من أصبح تاركاً للنية فقد أصبح مفطراً فكان كالأكل وقيل يلزمهما الامساك حرمة اليوم ومنهم من قطع بالاول (والظاهر أنه يلزم) الامساك (من أكل يوم الشك ثم ثبت كونه من رمضان) والثاني لا يلزمه لعذر مسافر قدم بعد الإك

وفرق الاول بأن الاكل في السفر مباح مع العلم بأن اليوم من رمضان بخلاف الاكل في يوم الشك ولو بان انه من رمضان قبل الاكل  
 لحكي المتولي في لزوم الامساك القولين وجزم الماردي وجاعة بلزومه (وامساك بقية اليوم من خواص رمضان بخلاف التسرر  
 والقضاء) فلا امساك على متعدد (٦٦) بالفطر فيه ما تم المسك ليس في صوم فلوار تكتب محظور افلاشي عليه سوى الام

(فصل من فاته شيء من رمضان فاته قبل امكان القضاء فلا تدارك له) أي للفائت (ولا اثم) به ان فات بعذر كمرض استمر الى الموت (وان مات بعد التمكن) من القضاء ولم يقض (لم يصم عنه وليه في الجديد) بل يخرج من تركته لكل يوم طعام وفي القديم يصوم عنه وليه أي يجوز له الصوم عنه ويجوز له الاطعام فلا بد من التدارك على القولين سواء فات بعذر أم بغيره (وكذا النذر والكفارة) في تداركهما القولان (قلت القديم هنا أظهر) قال في الروضة للأجاديث الصحيحة فيه وذهب الى تصحيحه جماعة من محقق أصحابنا والشهور في المذهب تصحيح الجديد والحديث الوارد بالاطعام ضعيف أي وهو حديث ابن عمر من مات وعليه صيام شهر فليطعم عنه مكان كل يوم مسكيناً رواه ابن ماجه والترمذي وقال الصحيح وقفه على رايه ومن أحاديث القديم من مات وعليه صيام صام عنه

وجزم الماردي وجاعة بلزومه) وهو المعتمد (قوله من خواص رمضان) وذلك لان وجوبه أصلي بدليل أنه لا يقبل غيره ولأنه سيد الشهور ويوم منه أفضل من يوم عيد الفطر (قوله سوى الاثم) وينتاب عليه لانه واجب ولو ارتكب فيه مكروها كرهه كالاستنكاح بعد الزوال وقد سأل عن المعتمد عدم كراهته له (فصل في فدية فطر صوم رمضان) (قوله ان فات بعذر) قيد في عدم التدارك وعدم الاثم فخافات بغير عذر يجب تداركها مع الاثم وان لم يتمكن من القضاء يصوم عنه وليه ويجب الاخراج من تركته عنه والمراد بالتمكن أن يدرك زمناً قابلاً للصوم قبل موته بقدر ما عليه وليس به نحو مرض أو سفر ولو قبل رمضان الثاني خلافاً لابن أبي هريرة رضي الله عنه (قوله وان مات) أي من فاته شيء من رمضان بعد التمكن لا يقيد كونه معذوراً فصح التعميم بعده (قوله وفي القديم يصوم عنه وليه) أي ان مات مسلماً ولا تعين الاطعام (قوله يجوز) أي ينبغي ان لم يكن تركه والاوجب (قوله والكفارة) ولو عن عين أو نعمة أو قتل أو ظهار على المعتمد فيجب منها ما يمكن منه فلو مات بعد لزوم كفارة الظهار بعشرة أيام مثلاً لم تداركه العشرة دون ما زاد ويلزم الولي في الصوم اتمام كل يوم شرع فيه لا غيره ولا يجب عليه التتابع في كفارة ظهار مثلاً ولا في نذر شرط الميت

فان بان بعده فطر يقان أحدهما لا يجب الامساك قطعاً وأصحهما وجهان الصحيح منهما الوجوب اه وبها اعترض الاسنوي على المهاج حيث فرض القولين فيمن أكل مع ان محلها ما قبل الاكل قال وكانه توهم ان المراد بالفطر أي في عبارة المحرر الآكل فصرح به قال نعم كلام المهاج صواب من حيث ان في الكفاية ان الاكثرين على القطع بالوجوب عند عدم الاكل قال فاقاله في المهاج صواب في الحقيقة وخطأ في الظاهر اه (قوله وفرق الاول الخ) قال الامام على قاعدة ان الامر بالامساك تغليظ وعقوبة نافذة نزل الخطي منزلة العايد لانفسابه الى ترك التحفظ كما في حرمان القاتل خطأ من الميراث (قول المتن من خواص رمضان) وذلك لان وجوبه أصلي بدليل أنه لا يقبل غيره (قوله لاشي عليه) بخلاف التمسك للحج الغاصد

(فصل من فاته شيء الخ) (قوله فاته قبل امكان القضاء) من صورته عروض الحيض الذي مات فيه قبل غروب شمس اليوم الثاني من شوال كذلك قاله الاسنوي وهو ظاهر لان فرض المسئلة انه فات بعذر (قول المتن فلا تدارك له) كما لو تلف المال بعد الحول وقبل التمكن فانه لا ضمان ولا اثم (قوله ان فات بعذر الخ) أما لو فات بغيره والصورة عدم التمكن بعد ذلك فانه يأثم وتجب الفدية من تركته قاله الرافعي في باب النذر وينبغي جريان القول القديم الآتي في هذه الصورة (قول المتن بعد التمكن) ذهب ابن أبي هريرة الى عدم لزوم شيء اذا مات قبل رمضان الثاني قال لانه قضاء موسع في وقت محصور ومات قبله فلا شيء عليه كمن مات في أثناء وقت الصلاة فانه لا اثم عليه اه وخالفه سائر الأصحاب (قوله أي يجوز له الصوم) ينبغي اذا كان وارثاً وله تركه ان يجب أحد الأمرين ثم الفدية من رأس المال (قوله سواء فات الخ) هو كذلك الا أن المقسم أو لا مفروض في الفات بعذر لقوله ولا اثم فلا تشمل العبارة الفائت بغير عذر هذا حصل اشكال الاسنوي وأجيب بان المقسم أعم ولكن الحكم الذي في جزاء الشرط الاول مقيد بحالة العسر بدلالة نفي الاثم ولا يلزم من ذلك تقييد الشرط به (قول المتن والكفارة) أي كفارة القتل لانه لا اطعام فيها بخلاف كفارة الظهار ووقع رمضان فانه بالموت يجوز عن الصيام فينتقل الى اطعام ستين مسكيناً من غير صوم (قول المتن أظهر) نوزع في هذا بان الصحيح في المذهب منع الصيام بل المعروف القطع به (قوله بان المراد الخ) كما في الحديث الصحيح

الطيب

وليرواه الشيخان من حديث عائشة وتأوله ونحوه المصححون للجديد بأن

المراعاة في فعله وليه ما يقوم مقام الصيام وهو الاطعام لان الصوم عبادة بدنية لا تدخلها النيابة في الحياة فكذلك بعد الموت كالصلاة (والولي) الذي يصوم على القديم

**(كل قريب) أي قريب كان (على المختار) من اختلاف الامام وهي أن المعتز بالولاية كافي الحديث أو يطلق القرابة أو بشرط الارث والعصوبة قال الرافعي وإذا اختلفت عن نظائره وجدت الاشبه اعتبار الارث اه وفي صحيح مسلم أنه صلى الله عليه وسلم قال لا صلاة قالته ان أمي ماتت وعليها صوم فنذر أفأصوم عنها صومي عن أمك وهذا يبطل** احتال ولاية للوالد والعصوبة (٦٧)

كما قاله في شرح المهذب (ولو صام أجنبي بأذن الولد) على القديم (صح) بأجرة أو دونها كافي الحج (لا استقلال في الاصح) لأنه ليس في معنى ماورد به النص والثاني يصح كإبراهيم بن بغير اذنه (ولومات وعليه صلاة واعتكاف لم يفعل) ذلك (عنه) وليه (ولا فدية) له (وفي الاعتكاف قول والله أعلم) انه يفعله عنه وليه وفي رواية يطعم عنه عن كل يوم بليلته مدا وهذه المسائل ذكرها الرافعي في الشرح وقوله وفي رواية أي عن الشافعي (والاظهر وجوب المد لكل يوم (على من أفطر) في رمضان (لا لكبر) بأن لم يطق الصوم وكذا من لا يطيقه لمرض لا يرجي برؤه قال تعالى وعلى الذين يطيقونه فسدية طعام مسكين المراد لا يطيقونه والثاني يقول لا تقدير لتخييرهم في صبر الاسلام بين الصوم والفسدية ثم نسخ بتعيين الصوم بقوله تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه وعلى الاول لو أصبر بالفسدية فسق

تتابعه لا تقطعه بالموت (قوله كل قريب) أي بالغ عاقل ولورقيقاً أو بعيدو بلاذن كالحج الواجب وانما لم تصح نيابة الرقيق في الحج لأنه ليس من أهل حجة الاسلام ولو لم يصم عنه قريب وزعت التركة بحسب الارث ومن خصه شيء منها لزمه اخراجها والصوم بدله بقدر مولا ببعض يوم صوما ولا اطعاما بل بجبر المنكسر ولو اختلفت الاقارب في الصوم والاطعام أوجب من طلب الاطعام كما يجاب من طلب الاجرة يصوم (قوله ولو صام) أي أو أطعم أجنبي أي مكلف بأذن الولي أي والميت قبل موته صح وكفى عن الميت (قوله لا مستقلاً) وفارق حجة الحج الواجب عنه لوجود النيابة فيه في الحياة نعم ولو لم يكن ولي أو لم يكن أهلاً أو لم يأذن كفي اذن الحاكم للأجنبي على المعتمد خلافاً للشيخ الاصلح وابن حجر (قوله وفي الاعتكاف قول) وفي الصلاة قول أيضاً وفيها وجه أنه يطعم عنه لكل صلاة قد قال بعض مشايخنا وهذا من عمل الشخص لنفسه فيجوز تقليده لأنه من مقابل الاصح نعم صلى أجبر الحج ركعتي الطواف وكذا لو نذر ان يعتكف صائماً أو يصوم معتكفاً فلوليه أن يصوم عنه معتكفاً (تنبيه) علم بما ذكر أنه لا يصام عن حي وان عجز لهرم أو غيره وتلزمه الفدية وهل يتصدق عنه أو يعتق هناراجعه (قوله وجوب المد) أي لا على الفور كما مال اليه شيخنا قال فلو تحمل المشقة وصام أجزاء مولا فله ولولي له اذا مات أن يصوم وان يطعم ولو قدر قبل موته على الصوم قبل الاخراج فالوجه تعيين الصوم كما قاله بعضهم وقال شيخنا يتخير بين الصوم والاخراج أو بعد الاخراج وقع الموضع وبما ذكر علم أنه لا يقال ان الصوم واجب ابتداء ولا الفدية كذلك وان صحح في الروضة الثاني (قوله لكل يوم) وله اخراجه من أول بليلته ولا يصح الاخراج عن المستقبل (قوله في رمضان) قال الاسنوي كالرافعي ومثله النذر والقضاء (قوله بأن لم يطق الصوم) أي في زمن أصلاً فان أطافه في زمن وجب قدر أطافه وتقييد الشارح بربضان لا مفهوم له فغير مثله كما مر (قوله أظهرهما فيها الاستقرار) وكذا هنا وهو المعتمد (قوله الحامل) ولو من زناً أو بغير آدمي وكذا المرضع ولو لكب محترم وفي كلامه تغليب الولد على الجمل والسكينة في كلام الشارح يراد بها مقابلة الثني بالثني فتأمل (قوله لزمتهما مع القضاء الفدية) وهي مد لكل يوم ولا

الطيب وضوء المسلم وعلى هذا فقوله في الحديث صومي عن أمك بمعنى أطعمي (قول المتن على المختار) وجه ذلك بأن الولي من الولي وهو القرب ثم ظاهر كلامهم انه لا يراعى هنا الاقرب فالأقرب (فرع) ينبغي أن يشترط البلوغ فيمن يصوم قالوا في الحج لا يجوز استنابة صبي ولا عبد لانهما ليسا من أهل الفرض (قول المتن بأذن الولي) العتق والصدقة عن الحي هل يجوز كالتب أم يتمتع لعدم النيابة (قول المتن لا مستقلاً) يشكل عليه صحته في الحج لأن يفرق بأن الحج عهد فيه النيابة في الحياة بخلاف الصوم وانظر هل اطعام الاجنبي كصومه (قول المتن وفي الاعتكاف قول) أي قياساً على الصوم بمجامع ان كلا كف (قوله عن كل يوم بليلته) كذا قاله الجويني واستشكله ولده بان كل لحظة عبادة تامة فان قيس على الصوم فالليل خارج عن الاعتبار اه واعلم ان ما قيل في الاعتكاف قال البغوي جاز أن يخرج في الصلاة وقوله وقوله الضمير راجع للرافعي من قوله ذكرها الرافعي (قول المتن والاظهر وجوب المد الخ) ظاهره ولو فقير وهو كذلك لما سبأني انها تستقر في ذمته (قوله في رمضان) جعل الاسنوي مثله النذر والقضاء ونقله عن الرافعي (قوله لتخييرهم) يرجع للذين من قوله وعلى الذين يطيقونه (قول المتن فان أفطر ناخوفا) الخوف هنا كالتييم (قوله أي وله كل منهما) أي وان تعدد (قوله مع القضاء) الفرق بينهما وبين المريض والمسافر ومن أفطر لكبر حيث

استقرارها في ذمته القولان في الكفارة أظهرهما فيها الاستقرار كما سبأني قال في شرح المهذب ينبغي هنا صحيح السقوط لان الفدية ليست في مقابلة جنابة بخلاف الكفارة (وأما الحامل والمرضع فان أفطر ناخوفا) من الصوم (على نفسها) وحدهما أو مع ولديهما كالتيميم شرح المهذب (وجب) عليهما (القضاء بالفدية) كالمرضى (أو) خوفاً (على الولد) أي وله كل منهما (لزمتهما) مع القضاء (الفدية في الاظهر)

عنه والثاني لا يلزمهما كالخوف على النفس لان الولد جزء منهما والثالث يلزم المرضع لان انفصال الولد عنها دون الحمل وسكت عن اباحة الفطر لها وعن الضرر بالخوف للعلم بهما من المرض وهل فطر للمستأجرة لارضاع غيره ولهما قال الغزالي في الفتاوى لا وقال صاحب التبتة نعم وتقدي ومحمه في الروضة (والاصح انه يلحق بالمرضع) في لزوم الفدية في الاظهر مع القضاء (من افطر لا تقاذ مشرف على هلاك) بفرق أو غيره لانه فطر ارتفق به شخصان كافي المرضع والثاني لا يلحق بها فلا تلزمه الفدية جزما لان لزومها مع القضاء بعيد عن القياس فيقتصر على محل ورودها وقول الرافعي في المحتاج في اتقاذ المذكور الى الفطره ذلك قال في الروضة مراده انه يجب عليه ذلك وقد صرح به أصحابنا (لا المتعدي بفطر رمضان بغير جاع) فانه لا يلحق بالمرضع في لزوم الفدية مع القضاء في الاصح فلا تلزمه جزما لان فطرها ارتفق به شخصان من غير تعد

تتعدوان تعدد الولد ولا يصح الاخراج عن المستقبل كما مر ولا فدية على متحجرة الا لزم من تحقق فيه عدم الحيض كأن زاد فطرها على ستة عشر يوما فتخرج لازما وكانت عادت فيها الطهر قبل التحجر ولا فدية على مسافرة افطرت للسفر لا للولد وحده (قوله في حقهما) فتقدير لافي الآية كاسبق في حق غيرهما فلا منافاة كما ذكره بعضهم فتأمل (قوله للعلم بهما من المرض) أي فيجب عند خوف ضرر يبيح التيمم ويجوز في غيره (قوله وقال صاحب التبتة نعم) هو المعتمد بل لو كانت متبرعة ولو مع وجود غيرها أو كان الولد غير آدمي ولو كلبا أو من زنا جازها الفطر مع الفدية كما تقدم آتفا وهذا في الحرمة أما الامة فبقي الفدية في ذمتها الا ان تعتق ولا يصوم عنها قاله شيخنا عمدة وولستأجر لارضاع الخيار اذا امتنعت عن الفطر (قوله مشرف) أي من حيوان محترم بخلاف المال فيجوز الفطر ولا فدية وفي المتحجرة والمسافرة ما تقدم (قوله على هلاك) أي تلف لشيء من نفسه أو عضوه أو منفعة ذلك كافي شرح شيخنا (قوله ارتفق به شخصان) هما الفريق والمفطر وارتفاق المفطر تابع لارتفاق الفريق كافي المرضع وتستقر في ذمة الحامل أو المرضع أو المنفد لا عسرا ورقا الى اليسار بعد العتق كما مر (قوله جزما) فيه مع ما قبله تأمل فانظره (قوله لتعدي) يريد بما قاله الاول انه ليس باعتبار الكفارة لاجل التعدي وانما هو لحكمة استأثر الله بها ألا ترى أن الردة فيه أغش من الجماع ولا كفارة فيها (قوله ومن آخر) أي من الاحرار أما الرقيق فلا فدية عليه وان عتق الا ان آخر بعد عتقه كذا في شرح شيخنا وهو مقتضى اعتبار اليسار في جميع السنة فراجع مع ما يأتي (قوله رمضان) أي لا غيره ولو واجبا وان أم (قوله مقيما صحيحا) أي زمنا يسع قضاء ما عليه فان وسع بعضه لم يضر ذلك البعض لا مازاد (قوله لزمه الج) نعم ان كان فطره موجبا للكفارة العظمى كالجماع لم يلزمه فدية بالتأخير قاله شيخنا الرمي تبعاً لوالده واعتمده وخالف شيخنا الزياي نظرا الى اختلاف لا يجب الأمر واحد القضاء أو الفدية أن هذا الفطر ارتفق به شخصان فكذا واجبه أمران (قوله أخفا الج) لك أن تقول الاستدلال بهذا فرع عن عدم تقدير لا وقد استدلل بها فيما مضى على وجوب المدنى حتى الكبير وللريض الذي لا يرجي برؤم ذلك فرع عن تقدير لا كما سلف ولا يجوز اعتبار النني تارة والاثبات أخرى في الآية الواحدة (قوله وهل فطر المستأجرة الج) وكذا المتبرعة بالارضاع ففطر ويلزمها القضاء والفدية (قوله وقال صاحب التبتة الج) أفنى الغزالي بعدم ثبوت الخيار للمستأجرة اذا امتنعت من الفطر (قوله وتقدي) الامة المرضعة اذا افطرت تبقى الفدية في ذمتها الى أن تعتق ولا تصوم عن الفدية (قول المتن من افطر لا تقاذ مشرف الج) انذار الامعى في بطلان الصلاة فيه خلاف والا كل لا تقاذ بفطره قطعاً فما الفرق قبل منافاة الا كل للصوم اه (قوله فلا تلزمه الفدية جزما) أي لان الخلاف انما يأتي على وجه اللاحق (قوله في الاصح الج) يريد بهذا أن تعبير المصنف بعيد لجر بان الطريقين في المتعدي كالمتعدي بغيره ولكن التصحيح متعاكس (قوله من غير تعد) يريد ان الكفارة جارة فلا تلحق بالمتعدي وفرق أيضا بأن الفدية غير معتبرة بالاثم وانما هي حكمة استأثر الله سبحانه بها بدليل ان الردة في الصوم أغش من الجماع ولا كفارة فيها هذا ولكن الكلام الاول يشكك عليه أن من تعدي بالفطرمات قبل التمكن يجب عليه الفدية بخلاف غير المتعدي (قوله مقيما صحيحا) أي فالمرض والسفر لا مكان معهما كإسباني في كلام الشارح واعلم أن هذا المؤخر يأتي أيضا كما قاله الشارح بخلاف الصلاة الفاتنة بعذر لان الصوم يلقاه وقت لا يقبله وهو رمضان الآتي بخلاف الصلاة كذا قالوا ولم ينظروا الى لقي العبد الكبير وأيام التشرى وذلك برد الفرق المذكور الا أن يعتذر بطول زمن رمضان فربما مات أو عرض عارض (قول المتن بكل يوم مد) هذه الفدية للتأخير وفدية المرضع ونحوها لفضية الوقت وفدية الهرم لاصل الصوم (تنبيه) ما فات

هرير عن أنس بن مالك أنه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن رجل أكل من ثمرات الجنة ثم أتته امرأة فبسطت له ثيابها فلبسها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أكل من ثمرات الجنة ثم لبس ثيابها»  
 فافطر لرؤس ثم صبح ولم يقضه حتى أدركه رمضان آخر صام الذي أدركه ثم يقضي ما عليه ثم يطعم عن كل يوم مسكينا وضعا  
 قال دروي موقفاً صلى رايه باسناد صحيح أما من لم يمكنه القضاء بان استمر مسافراً أو مرضاً حتى دخل رمضان فلا شيء عليه بالتأخير لان تأخير الاداء بهذا العذر جاز فتأخير القضاء أولى بالجواز (والاصح تكرره) أي الله (بتكرار السنين) والثاني لا يتكرر أي يكفي المدعى كل السنين (و) الاصح (أنه لو أخر القضاء مع امكانه فأت أخر من تركته لكل يوم مدان مدلفوات) على الجديد (ومد للتأخير) والثاني يكفي مد وهو للفوات ويسقط مد التأخير وعلى القديم يصوم عنه الولي ويخرج مد التأخير (ومد صرف الفدية الفقراء والمساكين) خاصة لان المسكين ذكر في الآية والحديث والفقير أسوأ حالاً منه (وله صرف أمداد) منها (الى شخص واحد) ولا يجوز صرف مد منها الى شخصين (وجنسها جفس الفطرة)

الموجب مع أن التأخير طارئ بعد لزوم الكفارة وهو الوجه غرره (قوله وأتم) صريح في أنه أخره عامداً عالماً فلا فدية على ناس أو جاهل ولو لم يأت بغير عذر خلافاً للخطيب ولا بد من كونه موسراً أيضاً قال الخطيب وغيره بماتى الفطرة وقال بعضهم المعتبر يساره بذلك زيادة على كفاية عمومه العمر الغالب لانه كفارة وهل المعتبر يساره بذلك في يوم من السنة أو في جميعها كما مر أو في قدر ما عليه وهل اذا أعسر تسقط عنه أو تستقر عليه حر ذلك (قوله بمجرد دخول رمضان) وان تأخر القضاء عنه لكونه لا يقبل غيره وظاهر الحديث الاتي تأخير الفدية عن القضاء وليس معتبراً وقضية ما ذكرناه لا تجب الفدية قبل دخول رمضان فان أيس من القضاء يكن عليه عشرة أيام فأخر حتى بقي من شعبان خمسة أيام مثلاً فلا يلزمه الاخراج عن الخمسة التي تحقق فواتها سواء مات أو لا وفي الروضة للزوم في الميت دون الحي وهو الذي اعتمد شيخنا في شرحه فيلزم عن الميت خمسة عشر مداً بخلاف الحي لانه نظير ما لو حلف لياكلن ذا الطعام غداً فمات قبله وقال السبكي بالزوم كالمتوفى ويفارق مسألة الحلف باحتال موته قبل الغد فراجع وخروج رمضان غيره كشعبان وان نذر صومه وعلم من النص هنا على عدم جواز التأخير عن رمضان الفرق بينه وبين من فاته صلاة بعذر (قوله مسافراً) أو مرضاً أو حاملاً أو مرضاً أو فاطق العذر لشم ذلك وغيره وقضية ذلك عدم الزوم ولو لم يأت بغير عذر (قوله بتكرار السنين) أي التي وقع فيها الامكان بجميع الشروط السابقة فلا يلزمه لعام محض فيه كما مر كذا قاله شيخنا ونقل العلامة ابن قاسم عن شيخنا الرمي انه يكفي تمكينه في العام الاول وبهذا علم أنه لا فدية على نحو الهرم بتأخير الفدية لعدم القضاء فيه ولا على مديم السفر لاستمرار عذره كما مر (فرع) قال شيخنا الرمي لو عزم على تأخير القضاء قبل رمضان وأخرج الفدية اجزأه وان حرم عليه التأخير فراجع (قوله ويخرج مد التأخير) مقتضاه أنه لا يصح صوم الولي عن مد التأخير كالا يكفي صوم الذي أخر عنه ويحتمل خلافه فراجع (قوله خاصة) أي لا غيرهم من أهل الزكاة (قوله وله صرف امداد الخ) وذلك لان الامداد تبدل عن أيام الصوم وهو يصح فيه أن يصوم الواحد أياماً متعددة عن المكفر بعلمونه على القديم الرابع وفي حياته لو قبل به وبذلك فارق الزكاة وليست الامداد في الحي في الكفارة بدلا عن الايام لانها خصة مستقلة فلم يجز فيها ما ذكرنا من هذا فانه يغنيك عما أطالوا به هنا في الجواب عما لا يجدي نفعا (قوله ولا يجوز صرف مد منها الى شخصين) وكذا لا يجوز صرف ثلاثة أمداد الى شخصين لان كل مد تبدل صوم يوم وهو لا يتبعض ولا يتصور هنا وجوب بعض مد وبذلك فارق فدية نحو الاذى في الحجج (قوله وجنسها الخ) قال ابن حجر ويعتبر فضلها أيضاً على ما في الفطرة ومقتضاه سقوطها مع الاعسار ويخالفه قولهم انها تستقر في ذمة المعسر الآن يراد سقوط اخر اجها لا وما ذكر من اعسار الفطرة مخالف لما مر من اعسار العمر الغالب فراجع وهل مد التأخير مثلها أو انه يسقط وان قلنا بعدم السقوط هنا كل محتمل والثاني أقرب (فصل) في صفة الكفارة العظمى وكذا الفطر الذي تلزم فيه (قوله من رمضان) أي بقينا أو ظنا بغير عذر يحرم تأخيره بالسفر كذا نقله الرافعي عن البغوي وأقره واذا كان حراماً فتجب الفدية ولو استمر عذر السفر وخالف في تحريمه مع السفر جماعة من الاصحاب كصاحب التتمة وغيره وهو ظاهر اطلاق المنهاج (قول المتن والاصح تكرره) أي لان الحقوق المالية لا تتدخل ووجه الثاني القياس على الحدود (فرع) لو أخر الفدية ثم أخر تكررت بلا خلاف (قول المتن بتكرار السنين) ظاهره ولو عجز في السنة الثانية وما بعدها (قوله أخر من تركته لكل يوم مدان) لان كلا من السنين المذكورة موجب عند الانفراد فكذا عند الاجتماع (قوله والثاني الخ) أي يكفي الشيخ الهرم فانه لا يتكرر في حقه (قوله يصوم عنه الولي ويخرج الخ) أي يجمع بينهما (فصل تجب الكفارة الخ) أي وكذا التعزير (قول المتن بافساد صوم الخ) يؤخذ من هذا أن كل يوم

فيعتبر غالب قوت البلد على الاصح ولا يجزى الدقيق والسوي كاسبق ( • فصل تجب الكفارة) وستأتي (بافساد صوم يوم من رمضان)



بجماع آثم به بسبب الصوم) فهذه خمسة قيود تلحق الكفارة باتفاده كل واحد منها كاقبال (فلا كفارة على ناس) لان جماعه لا يفسد الصوم على المذهب كما تقدم (٧٠) وان قلنا يفسده فقبل تجب الكفارة لا تنسبه الى التقدير والاصح لا تجب لانها تتبع

الائم (ولا مفسد غير رمضان) من نذر أو قضاء أو كفارة لان النص ورد في رمضان كما سيأتي وهو مخصوص بفضائل لا يشتركه غيره فيها (أو) مفسد رمضان (بغير الجماع) كلا كل والشرب والاستمتاع بالباشرة فيما دون الفرج المفضية الى الازال لان النص ورد في الجماع وما عداه ليس في معناه (ولا) على (مسافر) صائم (جامع بنية الترخص) لانه لم يأت به (وكذا بغيرها) وان قلنا يأت به (في الاصح) لان الافطار مباح له فيصير شبهة في دية الكفارة وهذا دافع لقول الثاني فزعمه لانه فان الرخصة لا تباح بدون قصد لها والمريض كالسافر فيأذ كر (ولا) على من ظن الليل وقت الجماع (فبان نهرا) لعدم ائمه قال الامام ومن أوجب الكفارة بجماع النامى يوجبها هنا للتقصير في البحث ولو ظن غروب الشمس لجامع فبان خلافه ففي التهذيب وغيره انه لا كفارة لانها تسقط بالمشبه قال الرافعي وهذا ينبغي ان يكون مفعرا على تجوز الافطار بالظن

بغيره بل أو خبر من وثق به أو صدقه كما مر نعم لو ظنه باجتهاد أو شك هل نوى ليل الجماع فلا كفارة وان تبين له أنه نوى (قوله بجماع) ولو قد برأ ولهبيمة أو لم يتأخر فخرج مبان حيث بقي اسمه وان لم ينزل (قوله فهذه خمسة قيود) خصها بالذكر لكون المصنف نص على محترزاتها والافهي أكثر لانه عشرة قيود بل أحد عشر اذا لافساد قيد يخرج به ما لو علت عليه المرأة ولم يتحرك فلا كفارة عليه وان أنزل والصوم قيد يخرج به إفساد نحو صلاة واعتكاف واليوم قيد يخرج به بعض اليوم كما سيأتي وزاد في المنهج ضمير امتصلا بصوم أي صوم نفسه وأخرج به من أفسد صوم غيره كسافر مفطر وطى زوجته فأفسد صومها لكن هذه قد تؤخذ من قول المصنف والكفارة على الزوج عنه كما سيأتي وزاد أيضا عدم الشبهة وأخرج به من ظن دخول الليل بلا اجتهاد أو شك فيه وجامع فبان بقاء النهار كما سيذكره الشارح وقيد بعضهم الجماع بكونه وحده ليخرج جماعه أفسده بجماع وغيره كما كل معافاته لا كفارة كما في خوف الحامل على نفسها مع الحمل (قوله كالاكل) ولو مع الجماع كما تقدم (قوله مباح) أي في نفسه وانما اذا لم ينو الترخص لعدم النية المذكورة لا لاجل الصوم فهو من المحترز عنه بقوله للصوم كما فعل في المنهج فقوله الشارح فيصير شبهة الخ لا حاجة اليه بل هو مضر لا قضاة أنه لم يخرج بكلام المصنف (قوله والمريض كالسافر) ومثله الصبي لعدم ائمه (قوله ولا على من ظن) أي باجتهاد أخذ من العلة (قوله ولو ظن غروب الشمس) أي بغير اجتهاد فالمراد ما يشمل الشك كابدله ما بعده (قوله أنه لا كفارة) هو المعتمد (قوله تسقط بالشبهة) أي وان كان آثما فهو وجوب عماد كره الرافعي بعده (قوله الاصح بطلان صومه) هو المعتمد وفارق عدم بطلان صلاة من تكلم ناسيا فظن بطلان صلاته فتكلم عامدا بان

تجب فيه كفارة (قول المتن بجماع) قيده الغزالي بتام ليخرج المرأة ورد بأنها تفطر ببعض الحشفة ولا يسمى جماعا (قول المتن على ناس) لو نسي النية فامرناه بالامساك لجامع فلا كفارة قطعاً لكن قياس من قال الامساك صوم شرعى وجوبها ومثل النامى المكروه (قوله والاصح لا تجب) أي فهو خارج بهذا ان قلنا يفسد بالاول ان قلنا لا يفسد (قوله أو قضاء) وقيل تجب في هذا الكفارة الصغرى وهو المدل كل يوم (قوله وهو مخصوص بفضائل) لانه أفضل الشهور كما سلف (قوله لان الافطار مباح له) أي في الجلة لا في خصوص هذه الحالة (قوله فان الرخصة الخ) وذلك يجري في تأخير الظهور الى العصر بغير نية الجمع فانه حرام ولا جمع بل يكون قضاء واعلم ان اذا قلنا بالتحريم يكون ذلك واردا على الضابط لكن التنصيص عليها سهل الاراد (قوله ولو ظن) عبارة التهذيب ولو شك وكان الشيخين عدلا عنها القوطم فبان خلافه اذا لم يجز ان مجرد الشك يحرم الجماع ويفسد الصوم لكن صرح القاضي بأنه لو شك في الغروب حرم عليه وفسد ومع ذلك لا كفارة عليه للشبهة (قوله على تجوز الافطار الخ) أي وهو الراجح لان المراد الظن الناشئ عن الاجتهاد بدليل قوله فبان خلافه ثم رأيت الخادم قال ان الرافعي عبر بالظن ومراده المبني على اماره وليست صورة المسئلة انما صورتها الظن من غير اماره لكن هذا يحرم من غير خلاف ثم جعلهم اختلاف شبهة يشكك عليه وجوبها على الصبي اذا جامع بعد بلوغه نهارا وعلى المسافر اذا جامع بعد عروض سفره نهارا (قوله والافتجاب الكفارة الخ) أي فهي بدون هذا وارادة على الضابط (قول المتن بعد الاكل ناسيا) لو تكلم عامدا بعد السلام ناسيا لم تبطل الصلاة وكان الفرق ان هذا الظن لا يبيح الفطر بل يخلفه وجوب الامساك وقوله في المتن ناسيا يرجع للاكل من قوله بعد الاكل (قوله فلم يأت به) هذا محله اذا لم يعلم ان الامساك عن الجماع وغيره بقية اليوم واجب عليه والافهوا آثم لا بسبب الصوم فيخرج بالقييد الا خبر دون الرابع وما يخرج بقيد الائم أيضا جامع الصبي (قوله قيل لا يبطل صومه) هو مقابل الاصح

والافتجاب الكفارة قفوا بالضابط المذكور أول الفصل لما وجبها (ولا) على (من جامع) عامدا (بعد الاكل) قوله ناسيا لو ظن انه أفطر به وان كان الاصح بطلان صومه بالجامع لانه جامع وهو يعتقد انه غير صائم فلم يأت به ولذلك قيل لا يبطل صومه

وبطلان مقبس على ما لوطن الليل وقت الجماع فبان خلافه وعن القاضي أبي الطيب انه يمتثل أن نجس الكفارة لان هذا الظن لا يبيح الوطء (ولا) على (من زنى ناسيا) للصوم وقلنا كافي الرخصة وأصلها الصوم يفسد بالجماع ناسيا لانه لم يأثم بالجماع بسبب الصوم لانه ناسيه وقيل نجس عليه الكفارة (ولا) على (مسافر أفطر بالزنا مترخصا) بالفطر لانه لم يأثم بالفطر بالجماع بسبب الصوم فان الفطر به جائز له وانما أثم بالفطر به من حيث انه زنا (والكفارة على الزوج عنه) (٧١) لانه مخاطب بها في الحديث كما

سبأني (وفي قوله عنه وعنهما) لا اشترا كهما في الجماع ويتحملها عنها (وفي قول عليها كفارة أخرى) لانهما اشتركا في الجماع فيستويان في العقوبة بالكفارة كحد الزنا والكلام فيما اذا كانت صائتة وبطل صومها فان كانت مفطرة بحيثض أو غيره أولم يبطل صومها لكونها نائمة مثلا فلا كفارة عليها قطعا (وتلزم من انفرد برؤية الهلال وجامع في يومه) لانه يوم من رمضان برؤية (ومن جامع في يومين لزمه كفارتان) سواء كفر عن الاول قبل الثاني أم لا بخلاف من جامع مرتين في يوم فليس عليه الا كفارة للجماع الاول لان الثاني لم يفسد صوما (وحدوث السفر بعد الجماع لا يسقط الكفارة وكذا المرض على المذهب) والقول الثاني في حدوث المرض انه يسقطها لانه يبيح الفطر فيقين به ان الصوم لم يقع مستحقا ودفع بانه هناك

جنس الكلام مفتقر في الصلاة بخلاف جنس الجماع والا كل في الصوم (قوله مترخصا) أي ناويا لترخص وليس قيد في عدم الكفارة وهذا محترز قوله بسبب الصوم لان اثمه بسبب الزنا فلا يفتني عنه ما مر بقوله بالجماع ناسيا الخ (قوله على الزوج) لوقال على الواطئ دون الموطوء لشمول غير الزوج والزوجة كاجنبي وفي الدبر وقد يقال انما قيد بالزوج لانه محل الخلاف فغيره نجس الكفارة عنه قطعاً لا على الموطوء وسواء الكفارة بالصوم أو غيره وفيه بحث ظاهر على ان الموطوء يبطل صومه بدخول بعض الحشفة فلا يتصور فيه افساد بجماع فتأمل (قوله ويتحملها عنها) ان كان أهلاً والا كيجنون فتقرر عليها على هذا دون الاول وفي معنى العمل على ذلك خلاف لانه يمتثل أن معنى نعلمه عنها اندراج كفارتها في كفارته وهو أحد أوجه ثلاثة ويحتمل أن معناه سقوطها عنها باخراجه كالسبوق في الصلاة وهو الوجه الثاني ويحتمل أنه يجب على كل منهما نصف كفارة وأنه يحمل نصفها عنها وهو الوجه الثالث كذا في الاسنوي وكلام الشارح ظاهر في الاولين ومحتمل الثالث (قوله وبطل صومها) ويتصور توقف بطلانه على الجماع مع انه يبطل بمجرد دخول بعض الحشفة بما لو أدخل الحشفة وهي نائمة أو ناسية أو مكرهة ثم زال عذرها واستدامتة فان استدامة الجماع جامع فتأمل (قوله من انفرد برؤية الهلال) وكذا من اعتقد صدق من أخبره برؤيته من تقدم ويجب الفطر بذلك في حلال شوال وينسب اخفاؤه ولا يعزر بفطره فيما لو شهد ودان سبق جماعه على شهادته (قوله وحدوث السفر) أي بغير بلد مطالعة مخالف والاسقطت ولا تعود بعوده لبلده على المعتمد وان كان التعليل المذكور يخالفه وكذا يسقطها الجنون والموت نعم قال العلامة السنباطي لا يسقطها قتله نفسه أو تعطى ما يمجنه فراجع (قوله وكذا المرض) ومثله الردة بالاولى

(قوله وقلنا الخ) دفع لما أورد عليه من ان هذا ذكره الغزالي فنبهه عليه في المحرر وهو مستغنى عنه لدخوله في قوله أولا ولا كفارة على ناس (تنبيه) أورد عليه المسافر اذا جامع غير ناو لترخص وجماع المرأة اذا أدخل الرجل ذكره في فرجها وهي نائمة مثلاً ثم انقبت ولم تدفع وما لو جامعها به عذريه يبيح الفطر له دونها فلا كفارة بافساد صومها فلو قيد بصومه خرج هذا الرابع اذا جامع شا كافي غروب الشمس الخامس اذا طلع عليه الفجر بجماعها فاستدام ولو قلنا ان صومه لا ينقصد وهي واردة على العكس فان الجماع فيها لم يفسد صوما مع ذلك نجس الكفارة (قوله لانه مخاطب بها) أي ولانه صلى الله عليه وسلم لم يبين الذي عليها كما قاله في الزانية واغديا أنيس الى امرأة هذا فان اعترفت فارجها (قوله ويتحملها) لو كان مجنوناً على هذا استقرت عليها ولا يلزمها شيء على الاول (قوله والكلام الخ) قيد المسئلة أيضاً في الكفاية بما اذا وطئت في القبل (قول المتن ويلزم من انفرد) خلافاً لابي حنيفة رحمه الله (قوله بخلاف من جامع مرتين) خلافاً لاجدرجه الله (قول المتن لا تسقط الكفارة) لان السفر الحادث لا يبيح الفطر كما سلف مع ما حصل منه من هتك الحرمة (قول المتن وكذا المرض) اما حدوث الردة فلا يسقطها قطعاً وحدوث الجنون والحيض على القول بانها نجس على المرأة يسقطانها على الاظهر لانها ينافيان الصوم ومثلها حدوث الموت (قول المتن ويجب معها الخ) لانه أولى بذلك من المعذور الذي يجب عليه القضاء (قوله ما يعثر رقية) لما كان الملك كالتلف في الرقية والعنق

حومة الصوم بما فعل ومنهم من قطع بالاول وبعضهم ألحق السفر بالمرض في الخلاف (ويجب معها قضاء يوم الافساد على الصحيح) والثاني لا يجب لان الخلل انجبر بالكفارة والثالث ان كفر بالصوم دخل فيه القضاء والا فلا بدخول فيجب (وهي عتق رقية فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين فان لم يستطع فاعطام ستين مسكينا) روى الشيخان عن أبي هريرة قال جاء رجل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله هلكت قال وما هلكت قال وقعت على امرأة في رمضان قال هل تجد ما تعتق رقية قال لا قال هل تستطيع ان تصوم شهرين متتابعين

قال لا قل فهل نجد ما نطعم ستين مسكينا قال لا ثم جلس قال النبي صلى الله عليه وسلم بعرق فيه ثم قال تصدق بهذا قال على أفقرنا فوالله ما بين لاتبها أهل بيت أحوج إليه منا فضحك النبي صلى الله عليه وسلم حتى بدت أنيابه ثم قال اذهب فأطعمه أهلك وفي رواية للبخاري فأعق رقبة فصم شهرين فأطعم

(٧٢)

(قوله بعرق) هو بفتح المهملة مكتل من خوص النخل وسيد كرمه قدره في الحديث بقوله يسع خبثه عشر صاعا والصاع أربعة أمداد فهي ستون مدا (قوله استقرت في ذمته على الاظهر) لان حقوق الله تعالى المالية اذا وجبت بشئ كازالة شعر وقتل بغير سبب الشخص سقطت عند الجيز قطعاً كزكاة الفطر أو بسببه كاتلاف صيد في حرم استقرت قطعاً أو بغير اتلاف ككفارة الجماع استقرت على الاظهر واذا استقرت في ذمته دامت مرتبة على المعتمد (قوله فعلمنا) أي الخصلة المستدورة عليها فان قدر على خصلة على منها وجبت ان كان قبل الشروع فيها والاندبت ولو قدر على الكل رتب كما علم وفيه نظر بالقدرة على الماء في أثناء التيمم وقد يفرق بان كل خصلة هنا أصل (قوله كفارته) أي التي من ماله أو ما لو كفر غيره عنه فله ولعليه الاخذ منها سواء فرقها غيره أو هو على المعتمد الذي عليه الاحكام فلو كفر أب من ماله عن ابنه الصغير فله دفعها للولد ان كان محتاجاً فيأكل من كفارة نفسه ولو حل حديث الاعرابي المذكور المسمى مسلمة بن مخر البياض على ما ذكر لم يكن بعيداً بل هو أولى من غيره من الاجوبة ولعله وأهله كانوا استبن آدميا وعلم صلى الله عليه وسلم بذلك

(باب صوم التطوع)

(قوله تعرض الاعمال) أي أعمال الاسبوع على الله تعالى وأما العرض على الملائكة بمعنى كتابتهم له فانه في كل يوم وليلة وأما العرض على الله في نصف شعبان كل سنة فلجملة أعمال السنة وكل ذلك لاظهار العدل واقامة الحجة اذ لا يخفى على الله من شئ في الارض ولا في السماء (قوله الاثنين) سمي بذلك لانه ثاني أيام ايجاد يزيه عن غيره بهذا العضو الذي هو محل العمل (قوله وان كلامهم) يرجع لقول المتن ستين مسكينا (قول المتن استقرت) استدلل عليه بانه صلى الله عليه وسلم أمر الاعرابي بالكفر مع اخباره بعجزه ثم المعتمد ان المستقر أصل الكفارة بصفة ترتبها فان قدر على خصلة منها فعلمنا أو أكثر رتب (قول المتن على خصلة) أي فليس الثابت في ذمته عند الجيز المرتبة الاخيرة (فائدة) حقوق الله سبحانه وتعالى المالية اذا وجبت من غير سبب العبد سقطت بالجيز كزكاة الفطر والافان كانت بسبب الاتلاف كغدية المحرم استقرت قطعاً والا ككفارة الظهار واليمين ودم القتع والقران استقرت على الاظهر (قوله لانه لا يأمن وقوعه في الصوم) لما فيه من الحرارة مع حوارة الشهوة في الحديث لما أمر بالصوم قال وهل أتيت الا من الصوم كذا في الوافي وغيره وفي شرح الروض ان قائل هذا كان في حادثة ظهار اه وهو تابع في ذلك للاندري (قول المتن للفقيه) أي بخلاف غيره ويجوز ان يكفر على عيال الفقير عنه بعد اذنه في التكفير عنه (قوله لما توسط بينهما الخ) لك أن تقول يقسح في هذا الجواب ان حاجته قد علمت من قوله انه عاجز عن اطعام ستين مسكينا وقيل بل تصدق عنه النبي صلى الله عليه وسلم وأمره باطعام أهله واستشكل بامر من كون الاهل لم يكونوا ستين وما روى أبو داود كذا أنت وأهلك قال الزركشي والسبكي ولا نعلم أحداً قال بجواز كفه هو اه

(باب صوم التطوع الخ)

هو يشكر في الاسبوع والشهور والسنين (قول المتن الاثنين) قيل سمي بذلك لانه ثاني الاسبوع والخميس خامسه كذا ذكره النووي في التحرير على التنبيه وقد نقل ابن عطية ان الاكثرين على ان أول الاسبوع الاحد وسيأتي في باب التمران أوله السبت (قوله وقال تعرض الاعمال الخ) قال الاسنوي أي على الله

عشر صاعا واقتصروا في صفة الكفارة على ما في الحديث وكما لم يستقصي في كتاب الكفارة الآتي عقب كتاب الظهار ومنه كون الرقبة مؤمنة وان الفقير كالمسكين وان كلاً منهم يطعم مدماً يكون فطرة (فلو عجز عن الجميع استقرت في ذمته في الاظهر فاذا قدر على خصلة منها

(فعلمنا) والثاني لا تستقر بل

تسقط كزكاة الفطر

(والاصح ان له العدول

عن الصوم الى الاطعام

لشدة الفاقة) يضم المحجمة

وسكون اللام أي الحاجة

الى النكاح لانه لا يأمن

وقوعه في الصوم فيبطل

تتابعه ويؤدي الى حرج

شديد والثاني ينظر الى

قهره على الصوم (و)

الاصح (انه لا يجوز للفقير

صرف كفارته الى عياله)

كفبرها من الكفارات

والثاني يجوز لقوله في

الحديث فأطعمه أهلك

وجوابه لا نسلم ان اطعامهم

عن الكفارة وان تقدمه

الاذن بالصرف فيها لما

فوسط بينهما من ذكر

سبحانه

(باب صوم التطوع)

احتياجه وأهله اليه والكفارة انما يجب اخراجها بعد الكفاية

(بسن صوم الاثنين والخميس) لانه صلى الله عليه وسلم كان يتجرى صومهما وقال تعرض الاعمال يوم الاثنين والخميس فأجاب أن يعرض

عمل وأما ما رواه الترمذي وغيره الاول من حديث عائشة والثاني من حديث أبي هريرة

المخلوقات غير الارض والجلبس خامسها كافي الحديث وما قيل لانه تاني الاسبوع مبنى على مرجوح ان اوله الاحد وانما اوله السبت على المعتمد كافي باب النذر والاثنتين افضل من الجلبس (قوله اما الحاج) ومثله المسافر ولو سفر اقصر فلا يندب له نعم يندب صومه للحاج بغير عرفة ويندب صوم الثمانية قبله للحاج وغيره ولو حصل فيه شك مع ليلة العيد بنقص الشهر وكاله كان كالشك في يوم الاثنين من رمضان فلا حرمه فيه ولا كراهة ويوم عرفة افضل ايام السنة (قوله وعاشوراء الخ) وسمى بذلك لانه عاشرا يام شهر المحرم وتاسوعاء تاسعه ويندب معهما صوم الحادي عشر والثامن احتياطا ويندب صوم بقية العشر (قوله احتسب) هو بلفظ المضارع وضميره عائد الى النبي صلى الله عليه وسلم وقال بعضهم بلفظ الماضي وضميره يعود الى الصوم وفيه بعد وحكمة كون عرفة تكفر سنتين لانه من خصائص هذه الامة بخلاف عاشوراء لمشاركة قوم موسى صلى الله عليه وسلم والسنة الماضية آخرها شهر الحجة والمستقبلها ولها المحرم والتكفير للذنوب الصغار التي لاتعلق بالآدمي قال النووي فان لم تكن صغائر فيرجى ان تحت من الكبائر وعمه ابن المنذر في الكبائر ايضا ومضى عليه صاحب الذخائر وقال التخصيص بالصغائر تحكم وعفا الله واسع ومال اليه شيخنا الرمي في شرحه فان لم تكن له ذنوب فزيادة في الحسنات وقال الماوردي التكفير يطلق بمعنى الغفران وبمعنى العصمة فيحمل الاول على السنة الماضية والثاني على المستقبل وقيل المراد به في المستقبل انه اذا وقع كان مغفورا وقيل المراد عدم وقوعه وهذا عائد الى معنى العصمة (قائدة) قال بعضهم يؤخذ من تكفير السنة المستقبلية انه لا يموت فيها لأن التكفير لا يكون بعد الموت فراجع (قوله خلاف الاولى) هو المعتمد وكذا المسافر (قوله الثالث عشر) أي في غير ذي الحجة لانه من ايام التثريب فيبذل بالسادس عشر منه (قوله لانها تبيض الخ) فحكمة صومها شكر الله تعالى على هذا النور العظيم ويندب صوم ايام الليالي السود وهي الثامن والعشرون وتاليها وسميت بذلك لانها تسود بالظلمة من عدم القمر من أول الليل الى آخره فحكمة صومها طلب كشف تلك الظلمة المستمرة وتزويد الشهر الذي عزم على الرحيل بعد كونه كان ضيفا ويسن صوم السابع والعشرين معها احتياطا لنقص الشهر فان لم يصمه ونقص الشهر ابدله من أول الشهر بعده وعلى هذا هل يطلب لهذا الشهر ثلاثة ايام أخرى وأنه يكفي للشهرين راجعه ويندب صوم ثلاثة ايام من كل شهر ولو غير المدة كورة لانها كصيام الشهر اذا حسنة بعشر أمثالها (قوله من شوال) أي وان أفطر رمضان ولو بغير عذرها فان صامه عنه دخلت فيه ويحصل ثوابها المخصوص وكذا ثواب رمضان المخصوص خلافا للاسنوي فان قصدا تخيرها لم تدحل ويصومها من ذي القعدة وفيه ما يأتي (قوله ثم اتبعه) أي حقيقة ان صامه وحكما ان أفطره لان قضاءه يقع عنه فكأنه مقدم (قوله كصيام الدهر) أي فريضا لتمييز عن غيرها (وتابعها أفضل) فله تغفر يقها في جميع الشهر وتغفر بقواته وفي شرح شيخنا الرمي ما يقتضي انه يندب قضاؤها بعد شوال اذا لم يصمها فيه ولو بغير عذر وفيه نظر لان جميع أنواع هذا الصوم سبحانه وتعالى وأما رفع الملائكة فانه بالليل مرة والنهار أخرى (قوله ويوم عرفة) ولو حصل الشك في هلال الحجة فلا نحر يم ولا كراهة في صومه كافي صيام الثلاثين من رمضان بعد الشك في أوله قاله موهوب الجديري (قوله أن يكفر) قال الامام أي الصغائر قال في الذخائر وهو مردود ويحتاج الى دليل والفضل واسع قال الماوردي وللتكفير تارة يلا في الغفران وقيل العصمة منها (تنبيه) قال ابن الرفعة هذا أصل في جواز تقديم الكفارة على الحنث ونقل الاسنوي عن النص أنه يستحب فطر عرفة للمسافر غير الحاج أيضا (قوله وهي الثالث عشر الخ) يستثنى ذوا الحجة فانه يسقط الثالث عشر وقد سكتوا عن سن تعويضه (قوله بعشرة أشهر) ظاهره ان الحال لا يختلف بنقصه وكال عشرة والعكس

التاسع منه قال صلى الله عليه وسلم صيام يوم عرفة أحسب على الله أن يكفر السنة التي قبله والسنة التي بعده وصيام يوم عاشوراء أحسب على الله أن يكفر السنة التي قبله وقال ابن بقيت الى قابل لا صوم من اليوم التاسع فلت قبله رواها مسلم أما الحاج فيستحب له الفطر يوم عرفة للاتباع رواه الشيخان وسواء كما قال في شرح المهذب عن الجمهور أضعفه الصوم من الدعاء وأعمال الحج أم لا فصومه خلاف الاولى وقيل مكروه لحديث أبي داود أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن صوم يوم عرفة بعرفة وضعف بان في اسناده مجهولا (وأيام) الليالي (البیض) وهي الثالث عشر وتاليها قال أبو ذر أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان نصوم من الشهر ثلاثة ايام البيض ثلاث عشرة وأربع عشرة وخمس عشرة رواه النسائي وابن حبان ووصفت الليالي بالبيض لانها تبيض بطول القمر من أولها الى آخرها (وستة من شوال) قال صلى الله عليه وسلم من صام رمضان

(ويكره أفراد الجمعة وأفراد السبت) بالصوم قال صلى الله عليه وسلم لا يصوم أحدكم يوم الجمعة إلا أن يصوم قبله أو يصوم بعده رواه الشيخان وقال لا تصوموا يوم السبت إلا فيما افترض عليكم رواه أصحاب السنن الأربعة وحسنه الترمذي وصححه الحاكم على شرط الشيخين (وصوم الدهر غير العبد والتشريق مكرره لمن خاف به ضررا أو فوت حق ومستحب لغيره) وعلى الحالة الأولى حمل حديث مسلم لاصام من صام الأبد واستحباه في الحالة الثانية هو مراد الروضة كاصلها بعدم كراهته (ومن تلبس بصوم تطوع أو صلاته فله قطعهما ولا قضاء) قال صلى الله عليه وسلم الصائم المتطوع أمير نفسه إن شاء صام وإن شاء أفطر رواه الحاكم من حديث أم هانئ وقال صحيح الإسناد وروى أبو داود أن أم هانئ كانت صائمة صوم تطوع فغيرها عليه الصلاة والسلام بين أن تخطربلا قضاء وبين أن تم صومها وقبس الصلاة على الصوم في الأمرين (ومن تلبس بقضاء) للصوم الغائب من رمضان

الله كور لا يقضى إذ ليس لها وقت محدود الطرفين كافي الصلاة فتأمله (قوله أفراد الجمعة الخ) وفاقا لاحدوا بن يوسف وخلافا لابي حنيفة ومحمد (قوله وأفراد السبت) وكذا أفراد الاحد قياسا على السبت لكون النصارى تعظمه كاعتظم اليهود السبت وخرج بالافراد نفس الصوم فهو مندوب وخرج به جمعها أو بعضها مع غيرها أو الاثنين منها لأن ذلك لم يعظمه أحدو يؤخذ من العلة أنه يخرج عن الكراهة بصوم الجمعة والاحد وهو غير بعيد وحكمة كراهة الجمعة الضعف عن أعمالها غالبا (قوله فيما افترض عليكم) من قضاء أو نذر أو كفارة فلا يكره الافراد فيها (قوله وصوم الدهر) فيه إطلاق الدهر على الزمان فهما مترادفان وهو كذلك عرفا ولغة دائما أو غالبا وقيل الزمان مدة الاشياء المتحركة والدمر مدة الاشياء الساكنة وقيل الزمان مدة الاشياء المحسوسة والدمر مدة الاشياء المعقولة فراجع (قوله خاف ضررا) ظاهره ولو مبنيحا للتييم وفيه نظر لانه يحرم صوم رمضان مع ذلك كما مر فلعلم المراد بالضرر هنا مادون ذلك فراجع (قوله فوت حق) قال شيخنا الرمي في شرحه كان حرجا ولو مندوب بمقتضاه الكراهة مع فوات الحق الواجب والذي يتجه في هذه حرمة تقديمه للواجب على المندوب الآن يحمل على مجرد الخوف وأما عند العلم والظن فيحرم راجعه (قوله ويستحب لغيره) هو المعتمد ويذهب صيام داود كان يصوم يوما ويفطر يوما وعلى هذا لو وافق يوم فطره يوم خيس أو عرفة ففطره فيه أفضل ليم له ذلك فراجع (تنبيه) أفضل الصيام بعد رمضان صيام الأشهر الحرم وأولها شهر ذي القعدة على المعتمد عند شيخنا كما يأتي في باب الطلاق وأفضلها على الأصح شهر المحرم ثم رجب ثم القعدة والحجة وقيل بتقديم الحجة ثم بعدها شعبان وعشر رمضان الأخير أفضل من عشر ذي الحجة الأول لانه من الأفضل (فرع) قال الماوردي لو وقع زفاف في أيام صوم تطوع معتاد نذب فطرها (فرع) ورد في الحديث الشريف القدسي أنه صلى الله عليه وسلم قال إن الله تعالى يقول كل عمل ابن آدم له إلا الصوم فإنه لي وأنا أجزي به فقيل في الجواب عنه إن الحسنه بعشر أمثالها إلى سبعة مائة ضعف وكل عمل ابن آدم له إلا الصوم فيها وقيل إن الخصوم يوم القيامة تتعلق على الأعمال فإذا لم يبق إلا الصوم فيتكفل الله برضا الخصوم فيه ويدخل الصائم الجنة ويحتمل وهو الأقرب أن يقال إن أعمال بني آدم محسوسة يطلعون عليها ويعلمون الجزاء عليها جريا على العادة بخلاف الصوم ولذلك قال ابن حجر انه لا رياء فيه بذاته وإنما الرياء بأخبار صاحبه بنحو انه صائم مثلا وقيل غير ذلك (قوله فله قطعهما) أي ولا كراهة مع العذر ومثلها سائر النوافل كاعتكاف وقراءة تلو في صلاة وطواف ووضوء وذ كر ولو في صلاة أو عقبها وفرض الكفاية كالنفل فيما ذكر على المعتمد إلا في حج وعمرة سواء الفرض والنفل والافاق تجهيز ميت لم يقم غيره مقامه فيه ويشاب على ما مضى فيما لا يتوقف على نية دون ما يتوقف عليها (قوله ولا قضاء) خلافا للأئمة الثلاثة وأفتى شيخنا الرمي بقضاء الموقت منها نذبا كما مر (قوله وقبس الصلاة على الصوم) وقبس عليه أيضا بقية النوافل وفرض الكفاية لعدم تعيينه (قوله بقضاء) ليس قيذا (قوله من رمضان) ليس قيذا أيضا بل كل فرض عيني كذلك نعم لا يحرم قطع تعلم العلم لأن كل مسألة مستقلة برأسها ومنه يعلم حرمة قطع المسألة الواحدة (فرع) يكره الصوم تطوعا لمن عليه قضاء ولو غير فوري ويحرم أن تصوم المرأة تطوعا عما يتكرر روزوجها حاضر الا باذنه للنهي عنه أما (قول المتن ويكره أفراد الجمعة) قيل لانه يضعف بصومه عن وظائف العبادة وقيل لانه يوم عيد فنهى عنه نحو النهي عن العبد بن عبد البر وغيره وقيل لثلاث معتقد وجوبه وقيل لثلاث ببالغ في تعظيمه كاليهود في السبت (قول المتن أو فوت حق) أي واجبا كان أو مستحبا لكن تفويت الواجب حرام فتكون الكراهة عند مجرد الخوف لا العلم والظن (قول المتن فله قطعهما) أي ولا يشاب على الماضي قاله في التتمة (قول المتن ولا قضاء) خلافا لما لاك وأبي حنيفة ولكن يستحب قضاؤه خروجا من الخلاف

(حرم عليه قطعه ان كان)

فصاؤه (على الفور وهو صوم من تعدى بالفطر وكذا ان لم يكن على الفور في الاصح بأن لم يكن تعدى بالفطر) والثاني يجوز الخروج منه لانه متبرع بالشروع فيه فلا يلزمه اتمامه

(كتاب الاعتكاف)

يؤخذ مما سبأني انه اللبث في المسجد بنية (و هو مستحب لكل وقت) ويجب بالنذر (و هو في العشر الاواخر من رمضان أفضل) منه في غيره لمواظبته صلى الله عليه وسلم على الاعتكاف فيه كما تقدم في حديث الشيخين وقالوا في حكمة ذلك (الطلب ليلة القدر) التي هي كقَالَ الله تعالى خير من ألف شهر أي العمل فيها خير من العمل في ألف شهر ليس فيها ليلة القدر وقال صلى الله عليه وسلم من قام ليلة القدر إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه رواه الشيخان وهي في العشر المذكور (وميل الشافعي رحمه الله الى أنها ليلة الحادي أو الثالث والعشرين) منه دل على الاول حديث الشيخين وعلى الثاني حديث مسلم قال المزني وابن خزيمة انها تنتقل كل سنة الى ليلة جمعا بين الاخبار قال في الروضة

لا يتكرر ركعتا شوال فلها صومها الا ان منعها وليس الصلاة كالصوم لقصر زمنها  
(كتاب الاعتكاف)

هو من الشرائع القديمة كذا قالوا ولعل ذلك باعتبار معناه اللغوي بدليل آية لن نبرح عليه أي على عبادة الجمل عاكفين وأما كونه باهية المخصوصة فلا مانع من كونه من خصائص هذه الامة فراجعه ومعناه لغة الإقامة على الامر خيراً وشروراً ما ذكره الشارح (قوله كل وقت) من النهار ولو بلا صوم أو الليل وحده كما سبأني خلافاً للامامين مالك وأبي حنيفة لما ثبت انه صلى الله عليه وسلم اعتكف العشر الاول من شوال وفيه يوم العيد قطعاً وهو لا يقبل الصوم اتفاقاً (قوله كما تقدم) أي في باب الصوم وتقدم ما فيه (قوله وقالوا) أي الاصحاب فليس مراده التبري منه بل بيان هذه الحكمة وقيل مراده التبري اليه مال شيخنا لعدم تعيين هذه الحكمة (قوله ليلة القدر) هي من خصائص هذه الامة وباقية الى يوم القيامة وسميت بذلك لعوقبها أولشرفها وأفضل الاقدار فيها كما قيل به وترى حقيقة ويندب لمن رآها كتبها ويندب احياؤها كافي العيد ويتأ كدهنا قول اللهم انك عفو كريم تحب العفو فاعف عنا ويحصل فضلها لمن أحياها وان لم يشعر بها ونفيه محمول على نفي السكال كما حل رفعها على رفع عنها ومن صلى العشاء والفجر في جماعة فقد أخذ بحظه منها وعلامتها عدم الحر والبرد فيها ويندب صوم يومها وكثرة العبادة فيه وعلامتها طلوع شمسها بيضاء منكسرة الشعاع لما قيل من كثرة تردد الملائكة فيها ويستفاد بعلامتها معرفتها في باقي الاعوام بناء على أنها لا تنتقل الذي هو الاصح (قوله كل سنة الخ) لوترك هذا التبديل كان أولى ليدخل توافق سنتين أو أكثر في ليلة مع ان التوافق فيها يحقق بكثرة الاعوام امام التوافق أو التفرق (قوله الى ليلة) أي من العشر المذكور مطلقاً ومن مفرداته كما اختاره الغزالي وغيره وقالوا انها تعلم فيه باليوم الاول من الشهر فان كان أوله يوم الاحد أو الاربعاء فهي ليلة تسع وعشرين أو يوم الاثنين فهي ليلة احدى وعشرين

(قول المتن حرم عليه قطعه) أي لان وجوبه فوراً ينافي جواز فطره وقوله وكذا ان لم يكن الخ أي قياساً على الصلاة اذا شرع فيها أول الوقت يحرم عليه قطعها وان كان وجوبها موسعاً (قول المتن وهو صوم من تعدى بالفطر) برده عليه قضاء يوم الشك فانه فوري وليس هناك تعدد (فرع) المتعدي بالفطر يلزمه الفور في القضاء وان سافر ويكره أن يصوم نظراً قبل قضاء ما عليه سواء فانه بعد زام لا

(كتاب الاعتكاف الخ)

هو لغة الإقامة على الشيء ولو شرأ قال الله تعالى فأتوا على قوم يكفون على أصنام لهم هو الاصل فيه قوله تعالى وطهر بيتي للطائفين والعاكفين وهو جمع عليه ومن الشرائع القديمة (قول المتن هو مستحب كل وقت) روى مسلم انه صلى الله عليه وسلم اعتكف في العشر الاول من شوال (قول المتن وهو في العشر الاواخر الخ) هذا قد ذكره في الصوم ولكن أعاده هنا لبيان حكمته أعني طلب ليلة القدر (قول المتن لطلب ليلة القدر) أي فيحبها بالصلاة والقراءة وكثرة الدعاء فانها أفضل ليالي السنة والعمل فيها خير من العمل في ألف شهر ليس فيها ليلة القدر قال الاسنوي ولو شهد العشاء والصبح في جماعة فقد أخذ بحظها منها كذا نقله في الروضة عن نسه في القديم ويستحب ان يجتهد في يومها كما يجتهد في ليلتها قاله الشافعي رضي الله عنه في القديم (قائده) ليلة القدر من خصائص هذه الامة (قوله أي العمل فيها) ظاهره ولو قل (قول المتن وميل الشافعي الخ) محصل ما في الرافي أنهم قالوا لان الشافعي رضي الله عنه (قوله حديث الشيخين) منه قوله صلى الله عليه وسلم اني رأيتها ليلة وأراي أسجد في صبيحتها في الطين والماء فأصبحوا من ليلة احدى وعشرين وقد قام النبي الى الصبح فطرت السماء فوفد المسجد فخرج من صلاة الصبح وجبينه وأرنبه أنفه فيهما أثر الماء والطين وروى مسلم مثل هذا عن ليلة الثالث والعشرين

وهو قوي ومنه الشافعي انها (٧٦) تلزم ليله بعينها (واعتماص العتكاف في المسجد) كما فعله صلى الله عليه وسلم (والجامع أولى)

ثلاثا يحتاج الى الخروج للجمعة (والجديد انه لا يصح اعتكاف المرأة في مسجد بيتها وهو المعتزل المهيأ للصلاة) والقديم يصح اعتكافها فيه وعلى هذا في صحته للرجل في مسجد بيته وجهان أحدهما في شرح المهذب لا يصح وعلى الجديد كل امرأة يكره لها الخروج للجماعة يكره لها الخروج للاعتكاف ومن لا فلا (ولو عين المسجد الحرام في نذر الاعتكاف تعين وكذا مسجد المدينة و) المسجد (الاقصى) اذا عينها في نذره تعينا (في الاظهر) فلا يقوم غير الثلاثة مقامها لمزيد فضلها قال صلى الله عليه وسلم لا تشد الرحال الا الى ثلاثة مساجد مسجدي هذا والمسجد الحرام والمسجد الأقصى رواه الشيخان ومقابل الاظهر انهما لا يتعينان بخلاف المسجد الحرام لاختصاصه بتعلق النفس به ومنهم من خرجه على القولين ولو عين في نذره غير الثلاثة لم يتعين كما لو عينه للصلاة وفي وجه وقيل قول يتعين لان الاعتكاف يختص بالمسجد بخلاف الصلاة (و يقوم المسجد الحرام مقامهما

أو يوم الثلاثاء أو الجمعة فهي ليلة سبع وعشرين أو يوم الخميس فهي ليلة خمس وعشرين أو يوم السبت فهي ليلة ثلاث وعشرين قال الشيخ أبو الحسن ومنما بلغت سن الرجال ما فأتى ليلة القدر بهذه القاعدة المذكورة وقد نظمها بقولي

ياسائل عن ليلة القدر التي في عشر رمضان الاخير حلت فانها في مفردات العشر قبل الاحد والاربعاء في التاسعة وان بدا الخميس فالتاسعة وان بدا الاثنين فهي الحادي هذا عن الصوفية الزهادي

(قوله تلزم ليله بعينها) فن عرفها في سنة عرفها فيما بعدها كما مر (قوله في المسجد) ومنه روشنه ورحبته القديمة ومنه ما ينسب اليه عرفان نحو سباط أحد جانبيه على غير المسجد وفي حاشية شيخنا الصفة فيه من غير تقييد وفي ابن حجر عدم الصحة كذلك والوجه الاول فراجعوه يصح على غصن شجرة خارجه وأصلها فيه كعكسه والمراد به الكامل فلا يصح في المشاع وان طلبت له التحية ولو شك في المسجبة اجتهد وليس منه ما أرضه ملوكة أو محتكرة نعم ان بني فهادكة ووقف مسجد اصح فيها وكذا من قول أثبتته ووقفه مسجدا ثم نزعه ولا يصح فيما بني في حريم النهر (قوله لثلاثا يحتاج) هذه العلة للغالب فالجامع أولى مطلقا وخارجا من خلاف من أوجبه بل يجب على من نذر مدة متتابعة فيها يوم الجمعة وهو ممن تلزمه ولم يشترط الخروج لها لان خروجه لها يقطع تتابعه نعم لو أقيمت في غير مسجد لم ينقطع تتابعه له نذره وكذا لو حدث الجامع بعد نذره ولو شرط الخروج لها مر على أحد جامعين ليلد الى آخر فان كان الثاني يصلي قبل الاول لم يضر والابطل اعتكافه (فرع) قال بعضهم ليس لنا عبادة تتوقف على المسجد الاثلاثة الطواف والاعتكاف والتحية (قوله والقديم يصح) ورد بانها عبادة شرط فيها بالمسجبة للرجل فشرط للمرأة والخنثى كالرجل (قوله المسجد الحرام) والمراد به ما يصح فيه الطواف وما حوله وان وسع وكذا جوف الكعبة لا غيره من بقية الحرم ولو في مسجد آخر (قوله مسجد المدينة) والمراد به ما كان في زمنه صلى الله عليه وسلم دون ما زبد فيه أخذ من الاشارة الآتية دون غيره ولو مما صلى فيه ولو في المدينة نحو مسجد قباء (قوله قال صلى الله عليه وسلم صلاة الخ) الذي دلت عليه الاحاديث المذكورة ان الصلاة في المسجد الحرام أفضل من مائة في مسجد المدينة ومن مائتين في الأقصى ومن مائة ألف في غيرها وانها في مسجد المدينة أفضل من صلاتين في الأقصى ومن ألف في غيرها وانها في الأقصى أفضل من خمسمائة في غيرها واذكر ابن حجر ما يخالف هذا أخذ من الاحاديث غير المذكورة

(قوله كما فعله صلى الله عليه وسلم) استدلال أيضا بآية ولا تبشروهن وأتم ما كفون في المساجد من حيث ان ذكر المساجد لا جائز أن يكون لاجل انها شرط في منع مباشرة المعتكف لانه ممنوع منها خارج المسجد أيضا اذا خرج لتحقق الحاجة ولان غير المعتكف ممنوع من المباشرة في المساجد فتعين ان يكون ذكرها لاشتراط صحة الاعتكاف ولكأن تعترضه باحتمال ان القيد لموافقة الغالب (قوله أحدهما في شرح المهذب لا يصح) لانه لا يطلب منه الست بخلاف المرأة (قول المتن ولو عين المسجد الحرام في نذره الاعتكاف) مثله الصلاة (قوله في الحديث الشريف صلاة في مسجدي الخ) اذا تأملت فيه علمت منه ان الصلاة الواحدة في المسجد الحرام أفضل من مائة ألف صلاة فيما سوى مسجد المدينة فان قلت فهل يكون أفضل من مائة ألف صلاة في المسجد الأقصى قلت الوجه ان تعدل مائتي صلاة فيه فقط لان قوله في الحديث الشريف صلاة في مسجدي



أفضل من ألف صلاة فيما سواه إلا المسجد الحرام وصلاة في المسجد الحرام أفضل من مائة صلاة في مسجد غيره ورواه الإمام أحمد ومحمد بن عماره  
 ولوعين زمن الاعتكاف في نذره تعين على الصحيح فلا يجوز التقديم عليه ولو تأخر كان قضاء (والاصح انه يشترط في الاعتكاف لبث قدر  
 ما يسمى عكوفاً) أى إقامة يقال عكف واعتكف أى أقام فلا يكفي فيه أقل ما يكفي في (٧٧) الطمأنينة في الصلاة ولا يعتبر

فيه السكون بل يكفي التردد  
 (وقيل يكفي المرور بلا  
 لبث) كأن دخل من باب  
 وخرج من آخر (وقيل)  
 لا يكفي لبث القدر المذكور  
 أى أقل ما يصدق به بل  
 (يشترط مكث نحو يوم)  
 أى قريب منه كافى للمحرر  
 وغيره لان مادون ذلك  
 معتاد في الحاجات التي تعين  
 في المساجد فلا يصح للقربة  
 وعلى الاصح لو نذر اعتكاف  
 ساعة صح نذره ولو نذر  
 اعتكافاً مطلقاً خرج من  
 عهده النذر بان يعتكف  
 لحظة (ويبطل بالجماع)  
 اذا كان ذا كراهة علماً  
 بتحريم الجماع فيه سواء  
 جامع في المسجد ام عند  
 الخروج منه لقضاء الحاجة  
 لانسحاب حكم الاعتكاف  
 عليه حينئذ (واظهر  
 الاقوال ان المباشرة  
 بشهوة) فيادون الفرج  
 (كلس وقيلة تبطله ان ائزل  
 والا فلا) كالصوم والثاني  
 تبطله مطلقاً لحرمتها والثالث  
 لا تبطله مطلقاً كالجماع وهي  
 حرام على كل قول قال تعالى  
 ولا تبشروهن واتم  
 عاكفون في المساجد  
 ولا بأس باللس بغير شهوة

(قوله أقل ما يكفي الخ) أى فلا بد من زيادة عليه ويندب يوم لانه لم يرد أنه صلى الله عليه وسلم ولا أحد من  
 الصحابة اعتكف دونه وضم اليه بعض أصحاب الشافعي ليلة أيضاً (قوله صح نذره) ويخرج من عهده بلحظة  
 واعتبر شيخنا ساعة فلسكية (قوله لحظة) فان زاد عليها وقع الجميع فرضاً على المعتمد كذا قاله شيخنا وهو مبنى  
 على بقاء الاعتكاف بعد فراغ تلك اللحظة ولا قائل به لان اللحظة المحمول عليها النذر كاللعينة بالنذر والنذر  
 المقيد بمدة فرضاً ونقلاً لا يدوم بعد فراغها لمن دام في المسجد فافهم ولا تنفل وبهذا سقط ما هنا من الاعتراض  
 ولا يقال ان النية تم الفرض والنفل كما هو في الصلاة مثلاً للفرق الواضح والله أعلم (قوله بالجماع) أى  
 الموجب للفعل بخلاف الخنثى في بعض أحواله (قوله عند الخروج) أى معه (قوله لانسحاب الخ) قال  
 الاسنوى سواء قلنا انه معتكف حاله خروجه أم لا اذ الكلام في اعتكاف لم يخرج منه بالخروج من المسجد  
 والجماع حرام في الواجب مطلقاً وفي المندوب في المسجد من حيث المسجدية (قوله كالصوم) يفيد أن ذلك  
 في لئس بنقض الوضوء بلا حائل كما مر عن شيخنا وان الاستمناء به مطلقاً (قوله لحرمتها) أى في الواجب  
 لما مر (قوله ولا يضر التطيب الخ) ولا الأكل ولا الشرب ولا الأمر بالصالح معاشه ولا كتابة العلم وان كثرت  
 ولا الصنعة ولا غير ذلك ولا تنكره الصنعة فيه ما لم تنكروا غسل يده في نحو اناء ما لم يكن ازراءه ولا الوضوء فيه  
 أو على حصره والاولى للعتكاف الاشتغال بالعبادة وبجاسة أهل العلم والحديث وقراءة القرآن والمغازي غير  
 الموضوعات لا فتحرم كفتوح الشام وقصص الانبياء وحكايتهم المنسوبة للواقدي (فائدة) ذكر الامام  
 الشعراوى في المتن مانعه ويحذر من مطالعة مواضع من كتاب احياء العلوم للقرالى ومن كتاب قوت  
 القلوب لأبي طالب الدكي ومن تفسير مكي ومن كلام ابن ميسرة الحنبلى ومن كلام منذر بن سعيد البلوطى  
 ومن مطالعة كتب ابن حبان أو كتب اخوان الصفاء أو كلام ابراهيم النجاشي أو كتاب خلع النعلين لابن  
 قسي أو كتب محمد بن حزم الظاهري أو كلام المفيد بن رشيدى أو كتب يحيى الدين بن العربي أو ثمانية محمد بن  
 وفا أو نحو ذلك انتهى (قوله ولا الفطر) وان وجب كالعيد والتشريق كما مر (قوله يوم صومه) ولو نقلاً  
 ويلزمه اعتكاف يوم كامل وهو صائم من أوله فلا يعتكف من أوله ونوى الصوم في اثنتائه لم يكفه (قوله)

هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه على غير الاقصى والا يلزم ان الواحدة في مسجد المدينة  
 تزيد على الالف في غير الاقصى من جهة ان الواحدة في الاقصى أفضل من خمسمائة في غيره (قوله أفضل من  
 ألف صلاة الخ) هو يفيدك ان الصلاة الواحدة في المسجد الحرام أفضل من مائة ألف صلاة في غيره مسجد  
 المدينة ثم قوله في الحديث فيما سواه لا يشمل الاقصى لثلاث يلزم أن يزيد على الالف بالنسبة لغير الاقصى (قوله  
 قد يكفي فيه) الضمير فيه يرجع للاعتكاف (قول المتن وقيل يكفي الخ) أى قياساً على الوقوف بعرفة وهذا  
 مقابل قوله لبث والوجه الذي بعده مقابل قوله يسمى عكوفاً (قول المتن ويبطل بالجماع) قال العراقي بالنسبة  
 للمستقبل أما الماضي فكذلك ان كان مندوراً متتابعاً فاستأنف وان لم يكن متتابعاً لم يبطل ماضى سواء  
 كان مندوراً أم نقلاً وانما يبطل بالجماع لانه تعالى نهى عنه فيه بقوله تعالى ولا تبشروهن والآية والنهى في  
 العبادة يقتضى الفساد (قوله لحرمتها) استدلل غيره بعموم قوله تعالى ولا تبشروهن وأتم عاكفون  
 الآية (قوله وهي حرام الخ) حاول في المهمات منع التحريم فيها اذا كان الاعتكاف تطوعاً وقضية الشرح  
 كالروضة خلافه (قول المتن ولا يضر التطيب) لانه لم ينقل تركه ولا الامر بتركه (قول المتن لزمه) أى لان

ولا بالتقبيل على سبيل الشفقة والا كرام (ولو جامع ناسياً) للاعتكاف (فكجماع الصائم) ناسياً فلا يضر على المذهب وكذا اجماع الجاهل  
 بشعره (ولا يضر التطيب والترين) بلبس الثياب وترجيل الشعر (و) لا (الفطر بل يصح اعتكاف الليل وحده) وحكي قول قديم أنه  
 لا يصح وانه يشترط الصوم في الاعتكاف (ولو نذر اعتكاف يوم هو في صائم لزمه) الاعتكاف يوم صوم وليس له افراد حد من حد الآخر

فلو اعتكف في رمضان أجراه لأنه لم يأنز به بالنذر صوماً (ولو نذر أن يعتكف صائماً أو يصوم معتكفاً لزماه) أي الاعتكف بالصوم (والاصح وجوب جمعهما) والثاني لا يجب كالو نذر أن يعتكف مصلياً أو يصل معتكفاً لا يجب جمعهما وقيل بطرد الوجهين وقرئ الأول بأن الصوم يناسب الاعتكاف (٧٨) لا شترهما في الكف والصلاة أفعال مباشرة لا تناسب الاعتكاف والثالث

يجب الجمع في المسئلة الأولى دون الثانية والفرق ان الاعتكاف لا يصلح وصفا للصوم بخلاف عكسه فان الصوم من مندوبات الاعتكاف (ويشترط نية الاعتكاف) في ابتدائه وعبارة المحرر لا بد من النية في الاعتكاف وعبر فيها في الروضة كالوجيز بالركن (وينوي في النذر الفرضية) وجوباً (وإذا أطلق نية الاعتكاف) كفته نيته هذه (وان طال مكثه لكن لو خرج) من المسجد (وعاد) اليه (احتاج الى الاستئناف) للنية سواء خرج لقضاء الحاجة أو لغيره فان ماضى عبادة تامة والثاني اعتكاف جديد (ولو نوى مدة) كيوم أو شهر (فخرج فيها وعاد فان خرج لفرض قضاء الحاجة لزمه الاستئناف) للنية وان لم يطل الزمان لقطعه الاعتكاف (أو طافلاً) يلزمه وان طال الزمان لانها لا بد منها فهي كالمستثنى عند النية (وقيل ان طالت مدة خروجه استأنف) النية لتغير البناء بخلاف ما إذا

صائماً أو يصوم معتكفاً) أو باعتكاف (قوله أي الاعتكاف والصوم) ويكفيه لحظة من الاعتكاف ولا يجزئه صوم غير ما نذر له ولو واجبا لا أقل من صوم يوم لأنه أمله (قوله والصلاة أفعال) ومثلها الاحرام فلونذر أن يعتكف مصلياً أو عكسه لزماه لا جمعهما ولو نذر القرآن بين حج وعمره جازله أفرادهما هو أفضل (قوله وقرئ الأول) أي القاطع المذكور بقوله والثاني لا يجب وحيث لزماه فيكفيه للاعتكاف لحظة ومن الصلاة ركعتان ولو قيد بزمن وجب فلو كان أياماً لزمه لكل يوم ركعتان فيه ولا يكفيه جمعها في يوم ولو عين زمناً لا يصح صومه معه لزمه الاعتكاف فقط ولو نذر اعتكاف أيام ولياليها متتابعاً بما جماعاً ليلا بطل وزمه الاستئناف (قوله الفرضية) أو النذر ولم يجزها الخلف في نية الفرضية في الصلاة لان لفظ الظهر والعصر مثلاً يرشد الى الفرضية بخلاف الاعتكاف ولا يجب تعيين سببه لانه لا يجب بغير النذر (قوله أطلق نية الاعتكاف) أي في النفل المطلق بأن لم يقيد بمدة (قوله وان طال مكثه) ولا يضر في النية قصد قطعها ولا قصد قطع الاعتكاف ولا قصد الخروج منه كما في الحج نعم بضر فرضها (قوله احتاج الى الاستئناف) أي ان لم يعزم حال خروجه على العود للاعتكاف والا كفاه ذلك العزم عن النية عند دخوله مسجداً سواء الاول أو غيره وان لم يخطر بباله اعتكاف ولا يضر في نيته جماعه حال خروجه لانه ليس في اعتكاف حقيقة ولا حكماً (قوله لزمه الاستئناف) أي ما لم يعزم على العود كالتى قبلها بالاولى اذ هنا قول بعدم الاحتياج مطلقاً وشيخنا لم يوافق في هذه على ذلك وفي كلام العلامة ابن عبدالحق ما يوافقه اذا عاده الى مسجد غير الاول وهو أكثر مسافة منه ومحل ذلك اذا عاده قبل فراغ المدة التي عزمها والا فقد خرج من الاعتكاف مطلقاً فلا بد من تجديد نية (قوله بالتعيين) أي من حيث المقدار كذا ذكره ولا في التقدير لا من حيث الزمن كيوم كذا تأمل (قوله ولو نذر الخ) ومثله ما لو نوى مدة معينة فلا يكاد يلد له التعليل المذكور غيبه (قوله وعاد) أي بعد زوال عذره حالاً وجوباً الاعتكاف بالصوم أفضل فصح التزامه لحديث من نذر أن يطيع الله فليطعه (قول المتن أن يعتكف صائماً) مثله ما لو نذر أن يعتكف يصوم لانه حال أيضاً قال الاسنوي وينبغي فيهما أن يكتفى باعتكاف لحظة (قوله وقيل بطرد الوجهين) مقابل قوله لا يجب جمعهما (قول المتن وينوي في النذر الفرضية) لم يحكوا هنا خلاف الصلاة لان تقييد البالغ الصلاة بكونها ظاهراً مثلاً يرشد الى الفرضية بخلاف الاعتكاف ولم يشترطوا هنا تعيين سبب وجوبه وهو النذر لانه لا يكون الابيه قال في الذخائر ولو اقتصر على نية المنذور كفته عن الفرضية (قول المتن وان طال مكثه) قد سلف في الصلاة وجهه في مثل هذه النية لانه لا يرد على ركعة وقياسه هنا الاقتصار على ما يسمى عكفاً ووجه لانه لا يرد على ركعتين وقياسه هنا الاقتصار على يوم (قول المتن ولو نوى مدة) مثله لو نذر لها ولم يشترط التتابع قاله السبكي وغيره (قول المتن لزمه الاستئناف) أي ليصح اعتكافه الثاني وأما أصل العود فلا يجب في النفل لجواز الخروج منه قال الاذرى وهذا الخلاف الذي في التطوع جار فيما اذا نذر مدة ولم يشترط فيها التتابع وكذا قاله السبكي (قوله وسواء الخ) قال الاسنوي هو كذلك ولكن يؤخذ من لفظ الكتاب اه وفيه نظر (قول المتن ولو نذر مدة متتابعة) يحتمل أن نيتها كنذرهما كما هو قضية الارشاد لكن قضية كلام الاسنوي كالشيخين في الروضة وأصلها في المسئلة قبلها خلافة وهو ظاهر ثم رأيت عبارة الروضة كما قاله الاسنوي (قول المتن لعذر لا يقطع التتابع) قال الاسنوي كالا كل وقضاء الحاجة والحيض والمرض والخروج ناسياً وغير ذلك مما يأتي ايضاحه (قول المتن لم يجب استئناف النية)

لم تطل وسواء خرج لقضاء الحاجة أم لغيره (وقيل لا يستأنف مطلقاً) وان كان لان النية شملت جميع المدة بالتعيين (ولو نذر مدة متتابعة فخرج لعذر لا يقطع التتابع) وعاد (لم يجب استئناف النية) وقيل ان خرج لغير الحاجة

وغسل الجنابة) يعني عماله منه بكالا كل فاته مع امكانه في المسجد يجوز له الخروج على الصحيح لانه قد يستحي منه ويشق عليه فيه بخلاف الشرب فلا يجوز الخروج له مع امكانه في الاصح فانه لا يستحي منه في المسجد (٧٩) (وجب) استئذان النية لانه خرج

عن العبادة بما عرض  
والاصح لا يجب لشمول  
النية جميع المدة اماما لا بد  
له منه كالحيض فهو كالحاجة  
قطعاً ولو خرج لعذر يقطع  
التتابع كعبادة المريض  
وجب استئذان النية  
عند العود (وشرط  
المعتكف الاسلام والعقل  
والنقاء من الحيض)  
والنفاس (والجنابة) فلا  
يصح اعتكاف الكافر  
والجنون وكذا المغمى  
عليه والسكران اذ لانه لم  
ولا اعتكاف الخائض  
والنفاس والجنب لحرمه  
المكث في المسجد عليهم  
(ولو ارتد المعتكف أو  
سكر بطل) اعتكافه من  
الردة والسكر (والمنه  
بطسلان ماضى من  
اعتكافهما المتتابع) من  
حيث المتتابع فان ذلك  
أشد من الخروج من  
المسجد بلا عذر وهو  
يقطع المتتابع كما سيأتي وقيل  
لا يبطل فيهما فينبغيان بعد  
العود والصحو ما في الردة  
فترغب في الاسلام وأما في  
السكر فالحاقاله بالنوم  
وقيل يبطل في الاول دون  
الثاني لما تقدم فيه وقيل  
يبطل في الثاني دون الاول  
لما تقدم فيه وهذا يعني

في النفر والابطال اعتكافه (قوله بد) بضم الموحدة وتشديد المهملة أى غنى (قوله وشرط المعتكف)  
أى وصفه شرط وأما هو فركن وبه تتم أركان الاعتكاف الاربعة وهي النية والمسجد واللبث فيه  
والمعتكف (قوله وكذا المغمى عليه) أحقه وما بعده بالجنون لانه لم يرد بالعقل التمييز في بعض النسخ  
اسقاط لفظ كذا على ارادة ذلك وهي أولى لأن الكلام هنا في الابتداء وسيأتي الاثناء (قوله والجنب ولو  
صيباً) والعلة للاصل والغلب (قوله لحرمه المكث) أى من حيث ذاته فيصح اعتكاف من به جراحة  
فضاحة على المعتمد عند شيخنا الزايد ونقل عن شيخنا الرملي ما يخالفه ولم يرضه واعتكاف زوجة وأمة  
وعبد وولد بغير اذن مالك أمرهم لان الحرمة في ذلك الامر خارج وبأذنه لا حرمة وله تحليلهم من نقل اذن  
فيه لا من فرض اذن فيه ولو غير متتابع ونذر العبد صحيح فان اذن له سيده فيه ثم باعه لم يكن للمشتري تحليله  
وله الخيار ان جهل والمكاتب في الحرمة كالقن ان فات عليه كسب والا فلا والمبعض في نوبته كالحرق (قوله  
أوسكر) أى متعدداً ولا فكاكاً لغيره أى لا يتعدى أيضاً كما يأتى (قوله من اعتكافهما) اعترض على التثنية  
لان العطف قبله بأو وأجاب العراقي بان العطف للفعل ومرجع الضمير للرتد والسكران انتهى وفيه نظر  
ولذلك لم يرضه الشارح بقوله قبله بطل اعتكافه (قوله من حيث المتتابع) وكذا يبطل الثواب في المرتد  
مطلقاً وكذا العمل ان مات مرتداً (قوله حلوا نص المرتد الخ) في هذا الجمل نظر مع فرض أن النصيبين في  
المتتابع كما تقدم (قوله ولو طراً) أى بلا عذر (قوله بالبناء للفعل) لعل ضبطه لذلك امالكون كل منهما

ولكن اشترط المبادرة الى العود عند زوال العذر (قول المتن وغسل الجنابة) أى غير المفطر (قوله يعنى  
عماله منه بد) حاول بهذا دفع ما قاله الاسنوى تخصيص الخلاف بهذين غلط تبع فيه الحرر فان الرافعى قد ذكر  
المسئلة آخر الباب فقال ما الحرج لقضاء الحاجة فقد سبق انه لا يحتاج معه الى تجديد نية ثم قال وفي معناه ما لا  
بد منه كالاغتسال وألقى به الاذان اذا جازنا الخروج له وأما الذى منه بد أى لا يقطع المتتابع ففيه وجهان  
أظهرهما لا يجب ذكر في الروضة مثله قال أعنى الاسنوى رحمه الله فتلخص أن جميع ما لا بد منه لا خلاف  
فيه وذلك كالحيض والنفاس والمرض وقضاء العدة وغير ذلك وكيف يتخيل اغتفار الاغتسال والاذان  
دون الحيض ونحوه اه ثم نبه أيضاً على انه لو خرج لغرض أشاء ثم عاد في التجديد بخلاف فيما له منه بد  
(قول المتن وشرط المعتكف الخ) دخل في ضابطه الصبي والمرأة والعبد وان توقف على اذن السيد والزوج  
(قوله وكذا المغمى عليه) قال الاسنوى لكن سيأتى أن زمنه يحسب اذا طرأ وحينئذ فلا يمكن حل هذه  
الشروط على الاطلاق ولا على الابتداء فقط فتأمل اه والظاهر انه أراد الابتداء وأما الدوام فذكره بقوله  
ولو ارتد الخ (قوله زمن الردة الخ) أى دون الماضى من غير المتتابع (قول المتن من اعتكافهما) اعترض  
التثنية بان العطف السابق بأو وأجاب العراقي بان العطف للفعل ومرجع الضمير للرتد والسكران فلا يراد  
(قوله من حيث المتتابع) والا فهو محسوب له ولا يحبطه عليه ولكن في الردة يشترط العود (قوله وقيل يبطل  
في الاول الخ) أى لان الردة تنافي العبادة والسكر كالنوم (قوله لما تقدم فيه) عبارة الرافعى رحمه الله لان  
المرتد لا يمنع من المسجد ولذا تجوز استنابته فيه وتمكنه من الدخول لاستماع القرآن ونحوه والسكران  
ممنوع من المسجد للآية فاذا شرب وسكر فقد أخرج نفسه عن أهلية اللب (قوله وأصحاب الطريق الاول)  
كذا أصحاب الطريق الثاني حلوا النصيبين جميعاً على ما ذكر وكان الشارح رحمه الله ترك ذلك للعلم به  
قوله في الاولتين (قوله لانه معذور بما عرض له) هو يفيدك ان الشخص لو تسبب في ذلك كان قاطعاً وبه

النصوص عليه فيهما من البناء في الاول بعد الاسلام والاستئذان في الثاني بعد الصحو وقيل فيهما قولان هذه خمسة طرق وأصحاب الطريق  
الاول حلوا نص المرتد على اعتكاف غير متتابع وأصحاب الطريق الثاني حلوا نص السكران على ما اذا خرج من المسجد (ولو طراً جنون  
أو اغماء) على المعتكف (لم يبطل ماضى) من اعتكافه المتتابع (ان لم يخرج) بالبناء للفعل من المسجد لانه معذور بما عرض

لهذه بالخراج من غير اختياره (ويحسب زمن الاغماء من الاعتكاف) كالنوم (دون) زمن الجنون) لنافاته للاعتكاف (أو) طراً (الحيض وجب الخروج وكذا الجنابة ان تصد الفسل في المسجد) لحرمه المكث فيه على الحائض والجنب (فلو أمكن) الفسل فيه (جاز الخروج) له (ولا يلزم) بل يجوز الفسل فيه ويلزم أن يبادر به كي لا يبطل تتابع اعتكافه (ولا يحسب زمن الحيض ولا الجنابة) في المسجد من الاعتكاف لنافاته

(فصل اذا نذر مدة متتابعة) كأن قال لله على اعتكاف عشرة أيام متتابعة أو شهر متتابع (لزمه) التتابع فيها وفي مدة الايام يلزم اعتكاف الليالي للتخللة بينها في الارجح (والصحيح أنه لا يجب التتابع بلا شرط) والثاني أنه يجب كالحلف لا يكلم فلان شهر ايكون متتابعاً و فرق الاول بان مقصود العيّن المجران ولا يتحقق بدون التتابع وعلى الاول لو نوى التتابع ولم يتلفظ به لا يلزمه في الاصح كالأول نذر أصل الاعتكاف بقلبه

لا ينسب اليه خروج أو لبعد خروجه بنفسه ولا دخول اخراج غيره لا لاخراج خروجه بنفسه ولذلك ائتمد شيخنا كشيخنا الرمي أنه لا يبطل تتابع اعتكافهم سواء أخرجاً أو خرجاً أمكن حفظهما في المسجد بلا مشقة ولا حرم ابقاؤهما في المسجد لنحو تنجس أو لا فقولهم لمشقة الخ قيل للخلاف لا للحكم وفي ابن حجر بطلان التتابع فيما اذا وجب اخراجهما كالمكره بحق وتبعه شيخنا في شرحه بسكوته عليه والمشهور عنه ما تقدم (قوله ويحسب زمن الاغماء) أي ان لم يخرج من المسجد (قوله وكذا الجنابة) أي غير المفطرة لان المفطرة تقطع التتابع مطلقاً (قوله فلو أمكن الفسل) أي بلامكث ومثله التيمم (قوله زمن الحيض) اما المستحاضة فلا تخرج من المسجد ان أمنت التلويث

(فصل في الاعتكاف) المنذور وكيفية نذره (قوله وفي مدة الايام الخ) أفادانه اذا تلفظ بالتتابع دخلت الليالي في لفظ الشهر قطعاً سواء عينه أو لا بل وان نفاها في نيته ومثله الاسبوع والعشر الفلاني من شهر كذا وتدخل في لفظ العشرة الايام على الارجح ومثله سبعة أيام وثلاثون يوماً وان اذالم يتلفظ بالتتابع دخلت في نحو الشهر قطعاً أيضاً ولا تدخل في نحو العشرة أيام على الارجح نعم ان نواها دخلت كالأول نذر يوماً فلا تدخل ليلته الا ان نواهاو بذلك علم أن التتابع لا يلزم بنيته وفارق لزوم الليالي بها بأنه وصف غير لازم والليالي من الجنس ولازمة للايام فقول الشارح ويلزم في مدة الايام اعتكاف الليالي المتخللة بينهما في الارجح مبنى على المرجوح وهو لزوم التتابع بالنية ومحمول على ما اذا نواها في نسخة ولا يلزم الخ وهو مبني على الارجح اذالم ينوها وخرج بقوله المتخللة الليلة السابقة فيها ما في ليلة اليوم المذكور فليست امل ذلك وليحذر (قوله ولو شرط التفرق) ولو في مدة معينة على المعتمد وهذا مفهوم شرط التتابع (قوله خرج عن العهدة بالتتابع) وفارق عدم اجزاء التتابع فيما لو نذر صوم عشرة أيام متفرقة فضاءها متواليه حيث يحسب له منها خمسة فقط لوجوب وجود الفطر في تخللها بخلافه هنا وفارق أيضاً عدم اجزاء التوالي في العشرة أيام للتمتع في الحج بالنص على تفريقها وبأنه في ادائها تخللها فطر وجوباً في أيام التشريق أيضاً تأمل (قوله كافي الروضة) خلافاً للفتضى كلام المصنف من التعبير بالصحيح عطفاً على ما قبله (قوله يوماً) وهو ما بين طلوع الفجر وغروب

صرح في الكفاية نقلاً عن البندنيجي (قول المتن ويحسب زمن الاغماء) نظير ما سلف في الصائم اذا زال في بعض النهار لكن هنا لا يشترط ذلك كما هو قضية اطلاقهم انما الشرط جنابة لا تقطع التتابع (قول المتن زمن الحيض ولا الجنابة) أي سواء اتفق المكث معهما في المسجد لنذر أو غيره لانه حرام وانما يباح للضرورة وهل يبطل بالحيض ما سبق من التتابع أم يجوز البناء فيه تفصيل يأتي في آخر الباب (فصل اذا نذر الخ) (قول المتن لزمه) أي كالصوم ولان التتابع وصف مقصود لما فيه من المبادرة الى الباقي عقب الاتيان ببعضه وأفهم كلامه عدم لزوم نذر التفرق وهو كذلك بخلاف الصوم (قوله يلزم اعتكاف الليالي الخ) قال الروياني الآن يستثنى الليالي بقلبه (قول المتن والصحيح الخ) أي قياساً على نظيره من الصوم (تنبيه) لو نذر يوماً ونوى ليلته معه لزمه باتفاق قاله السبكي واستشكله الامام بان النية وحدها لا تعمل وأجاب بان اليوم قد يطلق عليها اه ولو نوى أياماً ونوى لياليها فكذلك وأما الشهر فان لياليه تدخل من غير نية لانه اسم للايام والليالي (قوله لو نوى التتابع ولم يتلفظ به لا يلزم) اختار السبكي وغيره اللزوم واستدل بان الليالي في نذر الايام تلزم بنيته ما هو في زمن فالصفة أعنى التتابع أولى بذلك و فرق بعضهم بان الليالي من جنس المنذور فزمت بالنية بخلاف التتابع فاته من غير جنسه (قول المتن ولا يلزم الخ) هو معطوف على قوله لو نوى والمراد ان من نذر الايام اذالم يشترط التتابع ولا نواه لا تلزمه الليالي وهذا هو المراد ان شاء الله فلا تغتر بما كتبناه في حاشية أخرى من انه معطوف على لا يلزمه قول الشارح مدة الايام احتراز عن الشهر فان الليالي تلزم وان لم يتعرض للتتابع (قوله كافي الروضة) يرجع لقوله والإصح

لفظ اليوم المتصل والثاني يجوز  
تنزيلا للساعات من اليوم  
منزلة الايام من الشهر (و)  
الاصح كافي الروضة (انه  
لوعين مدة كاسبوع)  
عينه (وتعرض للتتابع  
وفاته لزمه التتابع في  
القضاء) والثاني لا يلزمه لان  
التتابع يقع ضرورة فلا اثر  
اتصربه به (وان لم  
يتعرض له لم يلزمه في القضاء)  
قطعا (واذا ذكر التتابع)  
في نذره (وشرط الخروج  
لعارض صح الشرط في  
الظاهر) لانه لم يلزم  
الاجسبه والثاني يلفو  
لخالفته لمقتضى التتابع  
وعلى الاول ان عين  
العارض فقال لا يخرج  
الاعيادة المرضي أو لعيادة  
زيد يخرج لما عينه دون  
غيره وان كان أهم منه  
وان أطلق فقال لا يخرج  
العارض أو شغل خروج  
لكل شغل ديني كالعيادة  
والجماعة أو دينوي مباح  
كقاء الساطان واقتضاء  
الغريم وليست النزهة من  
الشغل ويلزمه العود بعد  
قضاء الشغل (والزمان  
المصرف اليه) أي  
العارض (لا يجب تداركه  
ان عين المدة كهذا الشهر)  
لان النذر في الحقيقة لما  
عداه (والا) أي وان لم يعين  
المدة كشهر (فيجب)

الشمس كما قاله الخليل (قوله على الايام) ر بما رشد فيها لودخل في أثناء يوم واستمر الى مثله من اليوم الثاني  
أنه يكفيه وهو المعتمد فليست من ايراد كلام المصنف وخرج بقوله واستمر الى مثله ما لو خرج منه ليلا فلا يكفيه  
عنه شيء بخلافه لا الخطيب ولو نذر وقت الزوال مثلا اعتكاف يوم أو له من هذا الوقت لزمه من ذلك الوقت الى  
مثله من العود دخلت الليلة لضرورة التعيين ولو اعتكف ليلا عوضا عن النهار فان كان قضاء صح بشرط ان  
لا ينقص عن قدر اليوم المعين والاوجب التكميل وفارق اجزاء يوم قصير عن طول بل في الصوم بالتحاد جنس  
الزمان كافي قضاء رمضان وبان الصوم لا يتبعص وقد يقال لاحاجة لهذا لانه لو اعتكف يوما كفاء وان كان أقل  
من المنذور وانما احتيج الى التكميل في الليل لعدم اسم اليوم فيه فاعتبر فيه مثل الزمن المنذور فتأمل (قوله  
والثاني يجوز) قال أصحابنا ويكفيه على هذا قدر ساعات أقصر الايام لانه لو اعتكفه عنه كفاء قال الامام وهو  
واضح ان فرقه في سنين فان فرقه في أيام متوالية في الطول أو القصير فينبغي اعتبار الجزئية الى ذلك اليوم  
فان كان ثلثا مثلا خرج عن ثلث ما عليه قال الرافعي وهو حسن وسكت عليه في الروضة ومحل الخلاف اذا غابر  
بين الساعات فلواتي ساعة معينة من يوم ثم أتى بها نفسه من يوم آخر وهكذا الى ان استكمل ما عليه لم يجز  
جزما (قوله عينه) قيد لتصور القضاء ولو ترك يوما منه قضى بدله فقط وفارق استثناف صوم الكفارة  
بعدم تعيين زمنها ولو نذر العشر الاخير من شهر معين لزمه ما بعد العشر من الايام والليالي وان  
نقص أو نذر عشرة أيام من آخر شهر معين لزمه قضاء يوم اذا نقص والاحوط اعتكاف يوم العشر من  
ويجزئه ان نقص والائتمه ولو نذر يوم قدوم زيد لزمه من وقت قدومه فقط ان قدم نهرا حيا مختارا  
والافلاو يلزمه قضاء نذره اذا فات والافضل يوم (قوله فلا اثر لتصريحه به) فهو ولو أؤمؤ كد (قوله لم يلزمه  
في القضاء) لان لزمه في الاداء لضرورة الوقت كرمضان (قوله اعارض ديني) أو دينوي كاذ كره الشارح  
بشروط أربعة كونه معيناً مباحاً مقصوداً غير مناف للاعتكاف فان فقد شرط منها بطل النذر كافي شرح  
شيخنا ودخل في المعين ما ينصرف اليه عند الاطلاق كاذ كره الشارح وخرج به ما لو قال الان يبدي  
عارض أو أريد الخروج مثلا وستأتي البقية في كلامه (قوله كالعيادة) المندوبة لمريض (قوله مباح)  
لانحو مرفة أوزنا (قوله كقاء سلطان) لانحو تفرج بل لنحو سلام أو منصب لانه غير مناف للاعتكاف  
وخرج به نحو جاع نم لا يضر نحو حبض غير مبطل للتتابع (قوله وليست النزهة الخ) وكل غيره مقصود كذلك  
(تنبيه) يصح شرط هذا العارض في الصلاة والصوم والصدقة وغيرها نحو الله على صوم كذا الان حصل  
شغل كذا أو عطش أو جوع ومنه نذر الصدق بماله الان احتاج اليه في عمره واذا مات لزم الوارث الصدق  
بجميعه على المعتمد (قوله ويلزمه العود) ان لم يكن شرط في نذره قطع الاعتكاف بالعارض كقوله الله  
على اعتكاف كذا الان حصل لي كذا كمرض أو سفر على نظير ما في تحمل المحصر الآتي كذا صوره  
(قوله لان المفهوم الخ) قال الخليل اليوم اسم لما بين طلوع الفجر وغروب الشمس (قوله والثاني يجوز)  
محل ذلك اذا غابر بين الساعات ما لو أتى ساعة معينة من يوم ثم أتى بها نفسه من آخر الى ان استكمل فانه  
لا يجزئ جزما ثم كلام المصنف يشعر بان لو نذر نصف يوم جاز التفرق والمتجه المنع (قوله عينه) خرج  
بذلك ما لو عبر بالاسبوع فقط وشرط التتابع فلا يتصور فيه الفوات فانه على التراخي أسنوي (قوله لزمه  
التتابع الخ) لا التزام له (قول المتن واذا ذكر التتابع) أي باللفظ (قول المتن وشرط الخروج) خرج به ما لو شرط  
قطع الاعتكاف للعارض فانه يصح ولكن لا يجب العود وقوله لعارض خرج به ما لو قال الان يبدي فانه  
شرط باطل لمناقته الالتزام كذا في الاسنوي وقضية فعله بطلان الالتزام في الاخيرة (قوله الاجسبه)  
الضمير فيه يرجع للشرط من قول المتن صح الشرط (قول المتن فيجب) أي تداركه ويكون متتابعا

تداركه لثم المدة وتكون فائدة الشرط تنزيل ذلك العارض منزلة قضاء الحاجة في ان التتابع لا ينقطع به (وينقطع التتابع بالخروج) من المسجد (بلا غير) وسيأتي بيانه في (٨٢) صور (ولا يضر اخراج بعض الاعضاء) كراسه أو يده أو إحدى رجليه أو كتفيه ما

شيخنا فانظر مع التصور قبله (قوله ويكون الخ) وفارق نظير ذلك في المعينة بأن ضرورة التعيين صرف الاستثناء الى جزء من الزمان الملتزم وظاهره أنه لو كان الملتزم نحو حيض لم يلزم تداركه (قوله أو إحدى رجليه) أي ولم يعتمد عليهما فقط والافيض (قوله فان اعتمد عليهما) أي وهما خارجتان معا والافلا يضر وهذا التفصيل يجري في كل جزء أخرجه من بدنه (قوله لقضاء الحاجة) أي المعهودة هنا وهي البول والغائط قال شيخنا الرمي وكذا الرج (قوله للشقة في الاول) بعسره أو الاحتشام منه وكذا كل ما فيه منه عليه كدارصديقه ولولم يحتشم من سقاية المسجد لم يكن معذورا (قوله يفحش) ضبطه بغوى بما يذهب فيه أكثر الوقت المنذور انتهى وفيه نظر اذ يلزم توقف الحكم بطلانه على تمامه فانظره (قوله واستثنى الخ) أي فان وجد ذلك ضرر البعد قطعاً والالم يضر وان غش (تنبيه) الخروج لنحو لا كل الخروج لقضاء الحاجة في التفصيل المذكور (قوله فان طال) ضبطه بعضهم بأن يزبد على أقل ما يجزى في صلاة الجنائز لان فعلها مقتضى ترد فيه شيخنا واعتبر العرف وفي شرح شيخنا موافقته (قوله أو عدل) قال بعضهم بأن يدخل منعطفاً غير نافذ لا احتياجه الى العود منه الى طريقه فان كان نافذاً لم يضر (تنبيه) لو تعددت عيادة المريض بتعدد المرضى أو تعددت الصلاة على الجنائز بتعدد الجنائز مثلاً فهل يعتبر كل واحدة على انفرادها أو يعتبر المجموع والذي مال اليه شيخنا الثاني نظر الماسر عنه من اعتبار العرف (قوله لعارض يقتضيه) أي كسهال وادار بول (قوله واذافرغ منها) أي الحاجة المذكورة سابقاً واستنجدى فله ان يتوضأ وله الخروج للاستنجاء وحده وله أن يتوضأ وان كان الوضوء مندوباً فيهما (قوله بخلاف ما لو خرج له مع امكانه في المسجد) فان لم يمكن فيه فله الخروج قطعاً والكلام في الوضوء الواجب ولا يجوز الخروج للمندوب قطعاً وان لم يمكن منه في المسجد وفي شرح الروض جواز الخروج لوضوء غسل نحو الاحتلام (قوله ولا ينقطع التتابع بالخروج بمرض يحوج الخ) وكالمرض نحو حرق وخوف مع فقد مسجد يأمن فيه ويجب العود

(قوله وتكون فائدة الشرط الخ) قضية هذا ان المستثنى لو كان لا يقطع التتابع كالحيض لا يجب تداركه وقد يلتزم ذلك (قول المتن وينقطع التتابع الخ) أي لانه غير معتكف اذا خرج ولا عذر (قول المتن ولا يضر الخ) كغير ما يستدل لظن ابان النبي صلى الله عليه وسلم كان بدني رأسه الى عائشة رضي الله عنها رجله وهو معتكف واعترض الاستدلال من وجهين الاول احتمال ان عائشة هي التي تدخل بها المسجد الثاني أن اعتكافه صلى الله عليه وسلم لم يكن عن نذر أو جيب عن الاخير بأنه كان اذا عمل شيئاً دام عليه فهو في معنى المنذور (قوله أو إحدى رجليه) لو أخرج إحدى رجليه واعتد عليهما قال الاسنوي ففقه نظر ولو اضطجع وأخرج بعض بدنه فهل يعتبر بالساحة أو بالنقل الظاهر الثاني (قول المتن ولا يخرج لقضاء الحاجة) أي وان كثرت لعارض كإسباتي (قوله ودارصديقه) يحتمل أن يكون مثله دارأصوله وفروعه وزوجته وعتقائه ويحتمل خلافه ويحتمل التفصيل (قوله أو عدل) علله الرافعي لمافيته من إنشاء السير بعد قضاء الحاجة قد علمت من كلام المصنف أن ابتداء الخروج لعيادة المريض قاطع ومثله عيادة المريض زيارة القادم وصلاة الجنائز فلو خرج لقضاء الحاجة فصل على جنازة ولم ينظرها ولم يعرج جاز وجعل الامام والغزالي قيرصلاتها حدة اللوافة اليسيرة واحتملها السائر الاغراض (فرع) لا يجوز الخروج لفصل العبد والجمعة في أصح الوجهين (قوله بل بمعنى على سجيته) لو تباطأ أكثر من ذلك ضرر (قوله كاذ كره) الضمير فيه يرجع للاظهر من قوله في أظهر القولين

وهو قاعدة ما دللنا فان اعتمد عليهما فهو خارج وان كان رأسه داخل (ولا) يضر (الخروج لقضاء الحاجة) وغسل الجنابة كما تقدم (ولا يجب فعلها في غير داره) كسقاية المسجد ودارصديقه المجاورة له للشقة في الاول والمنته في الثاني (ولا يضر بعدها) عن المسجد (الا ان يفحش فيضري في الاصح) لانه قد يأتيه البول الى ان يرجع فيبقى طول يومه في القهاب والرجوع واستثنى في الروضة كاصحابها على هذا أن لا يجب في طريقه موضعاً لقضاء الحاجة أو كان لا يليق بماله ان يدخل لقضائها غير داره والثاني لا يضر لما سبق من المشقة أو المنته في غيرها (ولو عاد مريضاً في طريقه) لقضاء الحاجة (لم يضر ما لم يطل وقوفه أو لم يعدل عن طريقه) فان طال أو عدل ضرر ولو كثرت خروجه لقضاء الحاجة لعارض يقتضيه فقيل يضر لسدوره والأصح لا يضر نظرا الى جنسه ولا يكلف في الخروج لها الاسراع بل يمشى على سجيته المعهودة واذافرغ منها واستنجدى فله ان يتوضأ خارج المسجد لانه يقع تابعاً لها بخلاف ما لو خرج له مع امكانه في المسجد فلا يجوز في الاصح (قوله ولا ينقطع التتابع) بالخروج (بمرض يحوج الى الخروج) في أظهر القولين كاذ كره في المحرر كخروج لقضاء الحاجة والثاني ينقطع لان

(قوله

واستنجدى فله ان يتوضأ خارج المسجد لانه يقع تابعاً لها بخلاف ما لو خرج له مع امكانه في المسجد فلا يجوز في الاصح

(ولا ينقطع التتابع) بالخروج (بمرض يحوج الى الخروج) في أظهر القولين كاذ كره في المحرر كخروج لقضاء الحاجة والثاني ينقطع لان

المرض لا يفتل عروضة بخلاف قضاء الحاجة وقوله يجوز الى الخروج صادق بما يشق معه المقام في المسجد للحاجة الى الفراش والخدم  
وتردد الطيب وبما يخاف منه تلويث المسجد كالاسهال وادار البول وفي الروضة كاصلا احكامية القولين في الاول والقطع في الثاني بالنفي  
وقيل على القولين اما المرض الذي لا يشق معه المقام في المسجد كاصداع والحمى الخفيفة فينقطع التتابع بالخروج بسببه (ولا) ينقطع  
(بمريض ان طال مدة الاعتكاف) بأن كانت لا تخلوعنه غالبا كشهري (فان كانت بحيث تخلوعنه انقطع في الاظهر) وقيل الاصح لانها  
سبيل من ان تشرع في الاعتكاف عقب طهرها فتأتي به في زمن الطهر والثاني (٨٣) لا ينقطع لان جنس الحيض يتكرر

بالجبهة فلا يؤثر في التتابع  
كقضاء الحاجة (ولا) ينقطع  
(بالخروج) من المسجد  
(ناسيا) للاعتكاف  
(على المذهب) وقيل فيه  
قولان أو وجهان أحدهما  
ينقطع لان الثبت مأثور  
به والنسيان ليس بعذر في  
ترك الأمور وعبر في  
المحرر بأظهر القولين  
والمكره كالناسي فيما ذكر  
وعلى الراجح لولم يتذكر  
الناسي الا بعد طول الزمان  
فوجهان كما أو كل الصائم  
كثيرا ناسيا (ولا) ينقطع  
(بخروج المؤذن الراتب الى  
منارة) بفتح الميم (منفصلة  
عن المسجد للاذان)  
بخلاف غير الراتب (في  
الاصح) فيهما والثاني  
ينقطع فيها لانه لا ضرورة  
الى صعود المنارة لامكان  
الاذان على سطح المسجد  
والثالث لا ينقطع فيها  
لانها مبنية للمسجد معدودة  
من توابعه والاول يضم الى  
هذا الاعتبار الراتب

فورا بعد زوال ذلك (قوله بالخروج) يفيد أنه لو لم يخرج في هذا وما قبله لم يبطل تتابعه فيحسب  
زمنه وان حرم المكث كما صرح في ذي جراحة فضاحة قاله شيخنا الرملي وبحرم المكث مع التلويث  
مطلقا ومع عدمه الا في اخراج الدم للعفوع عن جنسه (قوله لا تخلوعنه غالبا كشهري) يفيد اعتبار غالب  
عادة النساء وبوافقه شرح شيخنا واعتبر شيخنا الزيادة غالب عاداتها (قوله ناسيا) أي للاعتكاف  
أول التتابع (قوله والمكره كالناسي) ان كان بغير حق سواء الا كراه الحسي كأن أخرج محمولا عاجزا  
عن خلاص نفسه أو الشرعى كخروجه لاداء شهادة تحملها قبل الاعتكاف قال شيخنا الرملي أو تعين  
عليه الاداء والتحمل معافي حال الاعتكاف فراجع وفي كون ما ذكر كراه بغير حق نظر فتأمل فان كان  
بحق بطل كما كراه زوج زوجته وسيد عبده على الخروج من اعتكاف متتابع لم يأذنا فيه أو كراه ما كرم  
لمن لزمه دين لوفاته وكان مقصرا فيه والالم يبطل ولو خرجت لوفاء عدة بطل ان لزمها باختيارها كتفويض  
طلاقها اليها والا كوفاء وقهر افلا (قوله لولم يتذكر النامي) الا بعد طول الزمان فوجهان (أصحهما لا يضرا أخذا  
من التشبيه (قوله راتب) المراد من ألف الناس صوته ولو غير راتب أو غير مأنوس وألحق بعضهم بالاذان  
التسبيح المعهود في آخر الليل ولم يرتضه شيخنا الزيادة (قوله لا مكان الاذان الخ) وبهذا قال الاذرعى اذا  
حصل به الشعار وأقره شيخنا الرملي (قوله منفصلة عنه) بحيث تنسب اليه عرفا وان لم تكن له (قوله ولا دام  
احتمال) هو صرح جوح (قوله ولا يصح) أي على احتمال الامام المذكور (قوله في كلام الاصحاب) هو  
المعتمد (قوله الا وقت قضاء الحاجة) وكذا كل ما طلب الخروج له وقصر زمنه كأكل وغسل جنبابة  
قد كر غسل جنبابة في كلام الشارح للتعميم لصحة الاستثناء وحكمه بعدم الاعتكاف أي حسا لان

(قوله قولان أو وجهان) سبب هذا أن الخلاف يخرج فقه من غير عنه القولين ومنهم من عبر عنه بالوجهين  
وكل صحيح لان المخرج يسوغ فيه ذلك (قوله ويجعل زمان الاذان الخ) أي فلا يقضى أيضا كما يأتي  
في كلام الشارح (قول المتن الا وقت قضاء الحاجة) قال الرافعي رحمه الله لذلك مأخذان أحدهما ان  
الاعتكاف مستمر في أوقات الخروج لها والثاني ان زمان الخروج لها كالمستثنى لفظا عن المدة اه  
وظاهر صنيع الشارح رحمه الله اعتماد الثاني والذي في شرح السبكي تصحيح الاول ونقله عن قطع جماعة  
وانهم استدلوا بانه لو جامع في خروجه من غير مكث بطل اعتكافه وفي الخادم انه غير معتكف زمن الخروج  
قطعا في غير قضاء الحاجة قال الاسنوي رحمه الله ساذكره من تعميم القضاء تبع فيه الرافعي ولم أعلم أحدا قال به  
غيرهما بعد الفحص الشديد بل يستثنى أيضا خروج المؤذن والجنب للاغتسال ونحو ذلك بخلاف الحيض  
والنفاس والمرض ونحوهما يطول زمنه عادة قال والموقع للرافعي في ذلك ان الغزالي قال فعليه قضاء الاوقات  
المصروفة الى هذه الاعذار وأشار بالاعذار الى أمور عددها ليس فيها شيء مما قلنا يجب استثناءه فحمل الرافعي

صعودها واستثناس الناس بصوته فيعذر ويجعل زمان الاذان والخروج له مستثنى من اعتكافه بخلاف غيره ولا يجوز الخروج اليها  
لغير الاذان وسواء في الخلاف فيها كانت ملتصقة بحريم المسجد أم منفصلة عنه أما التي بابها في المسجد أو في رحبته المتصلة به فلا  
يضر صعودها للاذان وغيره كسطح المسجد وسواء كانت في نفس المسجد أو الرحبة أم خارجة عن سمت البناء وترتيبه وللإمام احتمال في  
الخارجة عن سمت قال لانها لا تعتمد من المسجد ولا يصح الاعتكاف فيها قال الرافعي وكلام الاصحاب ينافي في وجوبه به وسكت على ذلك  
المصنف في الروضة وقال في شرح المهذب هذا الذي قاله الرافعي صحيح (ويجب قضاء أوقات الخروج) من المسجد في أداء الاعتكاف المنذور  
التتابع (بالاعذار) التي لا ينقطع التتابع بها كآوقات الحيض والجنب وغيرهما لانه غير معتكف فيها (الا وقت قضاء الحاجة)



فانه لا بد منه بخلاف غيره فأوقاته كالمستثناة لفظاً من المدة المنذورة وكذا أوقات الاذان المؤذن الراتب كما تقدم وتقدم ان الزمان المصروف الى العارض في المدة المعينة لا يجب تداركه لذلك أيضاً (كتاب الحج) (هو فرض) كما هو معلوم من الدين بالضرورة وأصله قوله تعالى وقل على الناس حج البيت ولا يجب (٨٤) بأصل الشرع في العبر الامر واحدة وتجب الزيادة عليها بعارض كالنذر والقضاء

(وكذا العمرة) فرض (في الاظهر) كالحج وقد قال تعالى وأتموا الحج والعمرة لله أي أتوا بها على وجه التمام والثاني انها سنة لحديث الترمذي عن جابر أنه صلى الله عليه وسلم سئل عن العمرة أواجبة هي قال لا وأن تعمروا فهو أفضل قال في شرح المذهب انفق الحفاظ على انه حديث ضعيف ولا يفتى بقول الترمذي فيه حسن صحيح قال وروى ابن ماجه والبيهقي وغيرهما بأسانيد صحيحة عن عائشة رضي الله عنها قالت قلت يا رسول الله هل على النساء جهاد قال جهاد لا قتال فيه الحج والعمرة وروى البيهقي باسناد موجود في صحيح مسلم في حديث السؤال عن الايمان والاسلام والاحسان الاسلام ان تشهد أن لا اله الا الله وأن محمداً رسول الله وأن تقيم الصلاة وتؤتي الزكاة وتحج البيت وتعتبر وتغسل من الجنابة وتم الوضوء وتصوم رمضان وروى الدارقطني هذا اللفظ بحروفيه ثم قال هذا اسناد صحيح ثابت (وشروط محتمة)

حكمه منسحب عليه فلوارتكب ما يبطله بطل (فرض) يقطع التتابع الخروج لمباشرة وظيفة أو صلاة جمعة وان وجب الا بشرطهما وظاهر كلامهم عدم كراهة افراد نحو يوم جمعة أو تخصيص ليلتها به (كتاب الحج)

هو من الشرائع القديمة لما صح أن جبريل قال لآدم لما حج لقد طافت الملائكة بهذا البيت سبعة آلاف سنة كذا قيل وفيه نظر اذا الطواف ليس سجداً بفرضه جلا على قول ابراهيم صلى الله عليه وسلم يأبى الناس كتب عليكم الحج الخ فلم يرد أنه بهذه الهيئة المخصوصة فالخصوص بهذه الامة ما عدا الطواف منه أو كونه بهذه الكيفية وينبغي أن يقال في العمرة كذلك ونزلت آيته في السنة الخامسة وفرض في السنة السادسة وهذا يجمع التناقض ومعناه كالعمره لغة الزيادة أو القصد وكثرة القصد وشرعاً قصد الكعبة للنسك الآتي أو أعمال مخصوصة بنية (قوله العمرة) سميت العمرة بذلك لكونها وظيفة العمر من حيث الوجوب كالحج خلافاً للإمام مالك قال الشافعي وأبو حنيفة انهما على التراخي وقال المزني من أئمتنا كالإمام مالك وأحمد وأبي يوسف انهما على الفور ويقعان تطوعاً فيما بعد المرة الاولى ولا يقعان فرض كفاية أبداً وانما فرض الكفاية أحياء الكعبة بهما (قوله وشروط محتمة الخ) جلتها ذكره أربع مرات وبقي خمسة وسطها وهي مرتبة النذر وشروطها الاسلام والتكليف وأما معرفة الاعمال فليست شرطاً للصحة الاحرام لا مكان معرفتها بعده (قوله أي الحج) لم يقل كل منهما ويستغنى عن التثنية لاقول المصنف وانما يقع عن حجة الاسلام الخ قال العلامة البرلسي ولا يصح اقامة الحج عن العمرة بخلاف الفسل عن الوضوء لان اسم الطهارة يشملها انتهى وفيه نظر اذا الشمول بالمعنى اللغوي هناك وهما سواء ولا شمول فيه ما بالمعنى الشرعي فتأمل (قوله فلا ولى الخ) في المال بنفسه أو مأذونه والسيد في عبده غير البالغ كالولي وفي البعض يشترط احرام الولي والسيد عنه جميعاً وأحد هما باذن الآخر ولا مدخل للهاية هنا

هذا اللفظ على العموم وتصرف فيه فاعلمه اه نقلنا من شرح المنهاج والمهمات وقوله والجنب لا يخالف كلام الشارح لان مراد الاسنوي زمن الخروج ومراد الشارح زمن الجنابة (قوله فانه) الضمير راجع للقضاء من قول المتن أوقات قضاء الحاجة (قوله لذلك أيضاً) اسم الإشارة راجع لقوله كالمستثناة لفظاً (كتاب الحج)

(قول المتن فرض) أي مفروض قيل فرض قبل الهجرة وقيل بعده في الخامسة وقيل في السادسة ومحمده في باب السير وقيل في الثامنة وقيل في التاسعة ومحمده القاضي عياض (فائدة) قيل لا يتصور حج تطوع الامن العبد والصبي لانه يلزم بالشروع (قوله كالنذر والقضاء) وكاللزوم بالشروع وفيه نظر (قوله لله) قيل حكمة ذكرها فهم ما كان فيهم من كثرة الرياء (قوله في الحديث الشريف وان تعتمر) قال النووي هو بفتح الهمزة (فرض) لو فعل الحج بدل العمرة لم يجزئه بخلاف الفسل عن الوضوء لان اسم الطهارة يشملها (قوله ولا تغتر بقول الترمذي الخ) أجاب بعضهم عنه باحتمال أن يكون خرج جواباً لتلك السائل (قول المتن وشروط محتمة الاسلام) أورد الوقت ومعرفة الاعمال واعترض الثاني بانفقاده مطلقاً ثم يصرفه للحج أو للعمرة أو كليهما (قوله أي الحج) قال الاسنوي الاولى ان يرجع الضمير الى المذكور من الحج أو العمرة قلت غير الشارح رحمه الله قول المتن وانما يقع عن حجة الاسلام (قوله فلا يصح حج كافر) أي

أي الحج (الاسلام) فقط فلا يصح حج كافر أصلي أو مرتد ولا يشترط فيها التكليف (فلا ولى أن يحرم عن الصبي الذي لا يميز والجنون) وان لم يحج عن نفسه وأحرم عنها والمميز يحرم باذن الولي وقيل بغير اذنه وعلى الأول لولي أن يحرم عنه في الاصح في أصل الرخصة والاصل في حج الصبي والمراد به الجنس الصادق بالصبي أيضاً ما روى مسلم عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم

لحق ركباً بالروحاء ففرغت امرأة فأخذت به عند صبي صغير فأخرجته من محبتها فقالت يا رسول الله هل لهذا حج قال نعم ولك أجر وفيما المجنون على الصبي والولي الأب والجد وإن علا عند عدم الأب وقيل مع وجوده أيضاً وكذا الوصي وقيم الحاكم دون الأخ والعلم والام في الأصح ولو أذن الأب لمن يحرم عن الصبي فالصحيح في الروضة صحته وفي شرح المذهب عن (٨٥) الأصحاب صفة أحرام الولي عن الصبي

أن ينوي جعله محرماً فيصير الصبي محرماً بمجرد ذلك ولا يشترط حضوره ومواجهته في الأصح ويطوف الولي به ويصلي عنه ركعتي الطواف ويسمي به ويحضره عرفة والمزدلفة والمواقف ويأكله الحجار فيربها إن قدر والارمى عنه من لارمى عليه والمميز يطوف ويصلي ويسمي بنفسه وظاهر أن المجنون كغير المميز فيها ذكر والمغنى عليه لا يحرم عنه غيره لأنه ليس بقاتل العقل وبرؤء مرجو على القرب وإنما صح مباشرة من المسلم المميز) بالغاً كان أو غير بلغ حراً كان أو عبداً فلا تصح مباشرة المجنون والصبي غير المميز وتقسم افتقار المميز إلى اذن الولي (وإنما يقع عن حجة الاسلام بالمباشرة إذا باشره المكلف) أي البالغ العاقل (الحرة) وإن لم يكن غنياً (فيجزئ حج الفقير) كما لو عمل الفضي خطر الطريق وحج (دون) حج (الصبي والعبد) إذا كلاً بعده قال

(قوله بالروحاء) بالمدايم واد مشهور بالمدينة الشريفة على نحو خمسة وثلاثين ميلاً منها وفرغت أمرت (قوله صبي) أي ذكر لأنه الواقع ولا يتقيد بالحكم به إذ مثله الصبية (قوله ولك أجر) أي على الأحرام عنه أو النفقة عليه وأعلمه صلى الله عليه وسلم علم أن طاعه ولا يملك الأمر (قوله له أن ينوي) أي يقول نويت الأحرام عن هذا أو عن فلان أو جعلته محرماً بكذا ولا يصير الولي محرماً بذلك ثم إن جعله قاتلاً أو متحماً قائماً على الولي وإذا ارتكب محظوراً بنفسه فلا ضمان مطلقاً إن لم يكن مبرأً ولا فعلي وليه ولو اتلفاً وبغيره فعلي ذلك الغير ولو أجنبياً ويفسد حجه بالجماع بشرط كونه عامداً عالماً مختاراً ويقضيه ولو في حالة الصبا (قوله ولا يصح أحرام الصبي بغير إذن وليه) لأن شأن النسك الاحتياج إلى المال وبذلك فارق الصلاة والصوم (قوله ويطوف الولي به) أي بغير المميز ولا يكفي فعل أحدهما حتى إذا أركبه دابة اعتبر كونه قائداً له أو سائقاً به ويشترط طهارتهما من حدث ونجس وستر عورتها نعم لا يشترط جعل البيت عن يسار الولد لأن الاعتبار بأصله هو الولي (تنبيه) لا يصح الأحرام عن ولد الكافر وإن اعتقد الإسلام ولا يضر اعتقاد ولد المسلم الكفر في صحة الأحرام عنه وقال شيخنا يضريه إذا قارن النية عنه (قوله ويناوله) أي يناول الولي غير المميز ندباً لا حجاراً يربها إن قدر فناولته كرميه عنه فليس مستثنى كما قيل (قوله والمميز يطوف بنفسه) وجوباً وكذا السبي والرمي وتشتت شروط الطواف فيه لا في الولي (قوله الحر) ولو في الواقع (قوله إن كلاً بعده) أي بعد حجهما أي بعد فوت الوقوف فيه والالتزام بما فعله وإن تحللاً أو وقع منهما جماع بلا تجديد أحرام لبقاء أثره ولزمهما إعادة الطواف والسبي إن كانا فعلاً خلافاً لبعضهم (تنبيه) الطواف في العمرة كالوقوف في الحج فيلزمهما فعله وما قبله إن كلاً قبل فراغه ولا يعيدان ما فعلاه بعد كمالهما (تنبيه) المجنون كالصبي فيما سمي واقفته بعد الأحرام عنه كبوغي الصبي (قوله فعليه حجة أخرى) اعتباراً لوقوعه حالة الكمال لأنه وظيفة العمر ولا يتسكروا بذلك فارق أجزاء

لامنه ولا عنه وأما ولد المسلم إذا اعتقد الكفر فقد حكي الروايات عن والده أنه يصح حجه لأنه محكوم بإسلامه ثم خالفه واختار أنه لا يصح وقاسه على الصلاة وقضيته عدم صحة الصلاة منه جزماً (قوله لحق ركباً بالروحاء الخ) وجه الدلالة أن الصبي الذي يؤخذ بعصده لا يميز له وقوله في الحديث الشريف ولك أجر ظاهر في أنها تنحج عنه وأجيب بأن المراد أجر النفقة والحل وإنها كانت وصية أو مأذونة (قوله وكذا الوصي الخ) قال الأذرى قضية كلام الشيخين وغيرهما جواز سفرهما به لذلك وإن بعدت المسافة وقال أبو حامد صورته أن يكون بمكة ولا يجوز السفر لغير الأب والجد (قوله فيربها الخ) على هذا يكون مثل ذلك مستثنى من قولهم بشرط مباشرته التمييز (قول المتن من المسلم) دخل فيه العبد بغير إذن سيده وإن عصي وللسيد تحليله إن شاء قال الإمام الفرق بين حجة حج الصبي وعدم حجة إسلامه غامض اه وفرق بأن الحج قد يكون نفلاً وبأن الإسلام لما كان يلزمه التزام التكليف كلها اعتبر الكمال فيه وأعلم أن الصبي يثاب على الساعات ولا تكتب عليه معصية بالاجماع قاله السبكي رحمه الله (قوله فلا تصح مباشرة المجنون) أي ولولي الوقوف بعرفة قال الأذرى وهو المذهب قال ووقع في الروضة وشرح المذهب نسبة تصحيح الصلحة إلى الرافعي وهو غلط (قوله قال الله من استطاع إليه سبيلاً) وهو اجماع أيضاً

صلى الله عليه وسلم أي ما صبي حج ثم بلغ فعليه حجة أخرى وأما عبد حج ثم اعتق فعليه حجة أخرى رواه البيهقي باسناد جيد كقوله في شرح المذهب (وشروط وجوبه الإسلام والتكليف والحرية والاستطاعة) قال الله تعالى من استطاع إليه سبيلاً أما الكافر فلا يجب عليه وجوب مطالبته به في الدنيا لكن يجب عليه وجوب عقاب عليه في الآخرة كما تقرر في الأصول فإن أسلم وهو معسر بعد استطاعته في الكفر فلا أثر لها إلا في المرتد فإن الحج يستقر في ذمته

بإستطاعته في الردة ذكره في شرح المذهب (تنبيه) العمرة على القول الاظهر بفرضيتها كالحج في شرط مطابق الصحة ومهمة المباشرة  
والوجوب والاجزاء عن عمرة الاسلام والاستطاعة الواحدة كافية لهما جميعا (وهي نوعان أحدهما استطاعة مباشرة ولها شروط أحدها  
وجود الزاد وأوعيته ومؤنة ذهابه (٨٦) وأياه) وعبرة المحرر وما يحتاج اليه في السفر مدة الذهاب والاياب وعبرة

صلاة صبي بلغ بعد ما في الوقت (قوله باستطاعته في الردة) فيلزمه فعله اذا أسلم ويقضى من تركته ان مات  
بعد اسلامه والا فلا يقضى (قوله ولها شروط) أي سبعة ذكر المصنف منها أربعة وبقاها لم من كلامه مع  
الشراح وهي وجود الزاد والراحة وكون الزاد ونحوه موجودا في محل المعقاة وأمن الطريق والثبوت على  
الراحة بلا مشقة وامكان السير والوقت (تنبيه) يعتبر في الاستطاعة امتدادها من وقت خروج أهل  
بلده للحج الى عودهم اليه فمن أعسر في جزء من ذلك لم يلزمه حج في تلك السنة ولا عبرة بيساره قبل ذلك  
الوقت ولا بعده (قوله ذهابه وأياه) وكذا اقامة بمكة أو غيرها (قوله يلزمه نفقته) واستثنى بعضهم الرجعية  
وان لزمه نفقتها (قوله وعبرة المحرر الخ) هي أهم من عبارة الكتاب وعبرة الروضة أولى منهما لعدم  
احتياجها الى التأويل الذي ذكره الشراح (قوله والاصح اشتراطها) هو المعتمد وهذا مكرر لتقدمه في  
عبارة الروضة وشمل الأهل أقارب الام قال العلامة البراسي وعدم تيسر حرقه بالحجاز كالاهل (قوله  
ولنزع النفوس) أي شوقها وطلبها للوطن (قوله وهو يكسب) أي بحسب عادته وظنه (قوله في يوم) أي  
في اليوم الاول من أيام سفره على المعتمد ولا نظر لما بعده وللا كسب في الحضر (قوله كفاية أيام) هي  
أيام سفره وهي ما بين زوال سابع ذي الحجة الى زوال ثالث عشره لمن لم ينفر النفر الاول فهي ستة أو سبعة  
ويعتبر في العمرة قدر ما يسع أعمالها وهو نحو ثلثي يوم (قوله الراحة) أي ما يليق به ولو آدميا (تنبيه)  
من وجود الزاد والراحة مالار باب وظائف الرب في بيت المال أو موقوف عليها (قوله مكة) أي لاجرمها  
(قوله للقادر) ولوأثنى على المعتمد عند شيخنا كشيخنا الرمل (قوله مشقة شديدة) هي ما لا تحتمل

(قوله باستطاعته في الردة) فإذا أسلم كاف به حتى لو مات بعد الاسلام وقبل التمكن فعل من التركة  
واستشكل اعتبار استطاعته على قول زوال ملكه أما استطاعته قبلها فلم يجب فيها الاعلى مسلم وكذا  
لا اثر للوجوب أعني غير العقاب فيما لو استمر مرتدا حتى مات اذا سبيل الى الحج عنه في حال رده  
(قول المتن وأوعيته) حتى السفارة كما نقله في الكفاية عن القاضي حسين (قول المتن ومؤنة ذهابه)  
هذا يعني عما قبله (قوله وعبرة المحرر الخ) هي أحسن لا يهمل الاولى أجزاء السفر خاصة (قوله من نلزمه  
نفقته) ينبغي أن يستثنى منه الرجعية وان لزمته نفقتها (قوله أي أقارب) أي ولو من الام (قوله أي  
لم يكن له واحد منهما) دفع لما يقال قضية العبارة تخصيص هذا الوجه بما اذا اتفقا معا (فرع) ينبغي  
أن يكون مثل الأهل والعشيرة عدم تيسر حرقه بالحجاز (قوله لما في الغربة من الوحشة) بدليل تقريب  
الزاني (قول المتن كان يكسب في سفره) قال الاسنوي رحمه الله لو كان يقدر في الحضر أن يكسب في يوم  
ما يكفيه لذلك اليوم وللحج فهل يجب عليه لم يصرحوا به غير اننا نقول ان كان على دون مسافة القصر  
وجب لانهم اذا كفوه مثل ذلك في السفر ففي الحضر أولى فان كان طويلا فليفتحه أيضا للوجوب لا تنفاه  
المحذور المذكور في كلامهم عند الكسب في السفر الطويل (قول المتن الراحة) قال الجوهرى هي الناقة  
التي تصلح لان ترحل وقال في شرح المذهب هي البعير التجيب ثم الجار ونحوه كالراحة (قول المتن مشقة  
شديدة) قال الشيخ أبو محمد بأن تكون موازية للضرر بين الركوب والمشى (قوله بأن وجد مؤنة الحمل  
بتمامه) قال في الوسيط لان بذل الزائد خسران لا مقابل له اه قال الاسنوي وقضيته أن الذي يحتاجه من

الروضة أن يجد الزاد  
وأوعيته وما يحتاج اليه في  
السفر فان كان له أهل أو  
عشيرة اشترط ذلك لذهابه  
ورجوعه وان لم يكن  
فكذلك على الاصح  
(وقيل ان لم يكن له بلده)  
بهاء الضمير (أهل) أي  
من يلزمه نفقته (وعشيرة)  
أي أقارب أي لم يكن له  
واحد منهما (لم تسترط)  
في حقه (نفقة الاياب)  
المذكورة من الزاد وغيره  
لان السبلاد في حق مثله  
متقاربة والاصح اشتراطها  
لما في الغربة من الوحشة  
ولنزع النفوس الى الاوطان  
ويجري الوجهان في اشتراط  
الراحة للرجوع وسبأني  
وليس المعارف والاصدقاء  
كالعشيرة لان الاستبدال  
بهم متيسر (فلو) لم يجد  
ما ذكر لكن (كان يكسب)  
في سفره (ما بين زاده)  
ومؤنته (وسفره طويل)  
أي مرحلتان فأكثر  
(لم يكلف الحج) لانه قد  
ينقطع عن الكسب  
لعارض ويتقديران  
لا ينقطع فالجمع بين تعب  
السفر والكسب تعظم  
فيه المشقة (وان قصر)

أي السفر (وهو يكسب في يوم كفاية أيام كاف) الحج بأن يخرج له لقلة المشقة فيه بخلاف ما اذا كان لا يكسب في كل  
يوم الا كفاية يومه فلا يلزمه لانه قد ينقطع عن كسبه في أيام الحج فيتضرر (الثاني) من الشروط (وجود الراحة لمن بينه وبين مكة  
مرحلتان) سواء قصر على المشى أم لا لكن يستحب للقادر عليه الحج (فان لحقته بالراحة مشقة شديدة اشترط وجود محمل) بفتح الميم  
الاولى وكسر الثانية ذكره الجوهرى (واشترط شريك يجلس في الشق الآخر) فان لم يجد الشريك فلا يلزمه الحج وان وجد مؤنة المحمل بتمامه

قال في الشامل ولو لحقه مشقة عظيمة في ركوب الحمل اعتبر في حقه الكنيسة وأطلق الحاملي وغيره ان المرأة تعتبر في حقه الحمل لانه أسس لها (ومن ينهو بينها) أي مكة (دون مرحلتين وهو قوي على النسي يلزم الحج) ولا يعتبر في حقه وجود الراحلة (فان ضعف) عن المني (فكالبعيد) عن مكة فيعتبر في حقه وجود الراحلة والحمل أيضا ان لم يمكنه الركوب بدونه وحيث اعتبر وجودهما فالمراد التمكن من تحصيلهما بشراعا واستتجار بمن المثل وأجرة المثل (ويشترط كون الزاد والراحلة) بما ذكر معهما (فاضلين عن دينه ومؤنة من عليه نفقتهم مذهبها وإياه) والمؤنة تشمل النفقة المذكورة في الحرر وغيرها كالكسوة (٨٧) وسواء في الدين الحال لانه ناجز

والحج على التراخي والمؤجل لانه اذا صرف ماله الى الحج فقد بطل الاجل ولا يجزئ ما يقضى به الدين وقد تختمه النية فتبقى ذمته مرهونة ولو كان ماله دينيا في ذمة انسان فان أمكن تخصيصه في الحال فكالحاصل والا فكل معدوم (والاصح اشتراط كونه) أي المذكور الفاضل عما ذكر (فاضلا) أيضا (عن مسكنه وعبد يحتاج اليه لخدمته) لزماته أو منصبه والثاني لا يشترط بل عليه بيعهما ويكتفي بالا كتراء والخلاف فيما اذا كانت الدار مستغرفة لحاجته وكانت سكنى مثله والعبد عبد مثله فاما اذا أمكن بيع بعض الدار وفي ثمنه بمؤنة الحج أو كانا نفيسين لا يليقان بمثله ولو أبدلها لوفى التفاوت بمؤنة الحج فانه يلزمه ذلك جزما ولا يلزم أن يأتي في النفيسين المؤلفين اختلاف

عادة عند شيخنا كابن حجر واعتبر شيخنا الرمي ما يبيح التيمم ويعتبر في الشريك أن يليق به بحالته وليس به مشوه بخورص ولا بد من قدرته على مؤنته أيضا (قوله الكنيسة) وهي المعروفة الآن بالحجارة مأخوذة من الكس وهو السفر فان عجز فالحفة فان عجز فمسير بحمله الرجال (قوله وأطلق الحاملي أن المرأة) ومثلها الخنثى الشكل يعتبر في حقهما الحمل وان قدرنا على المني بلا مشقة وهو المعتمد (قوله أي مكة) فلا تعتبر عرفة ولا الحرم وفارق اعتبارها في حاضري الحرم منه نظر للتخفيف فيها (قوله فان ضعف عن المني) أي وان قدر على الزحف والحبو (قوله والحمل) هو الذي يعرف الآن بالشدق ولوجرت العادة بالمعادلة بالانقال لم يكف عن الشريك في الوجوب على المعتمد (قوله بما ذكر معهما) كالحمل (قوله عن دينه) ولولته تعالى كندرو وكفارة (قوله من عليه نفقتهم) منهم زوجاته والقدرة على نفقتهم ذهابا أو إياها بحسب نفس الامر ومنها اعفاف الاب ومن المؤنة أجرة طبيب وغن أدوية ونحو ذلك لمن عليه نفقته وأجرة مسكنه ذهابا أو إياها قال شيخنا الرمي ويحرم الحج على من لا يقدر على ما ذكره وان أوههم كلامهم جوازه (قوله يحتاج اليه) أي الى ما ذكر وأمة الاستمتاع والخدمة كالعبد يخرج بالحاجة من استغنى بسكنى زوج أو بنحور باط فيلزمه بيعه وصرفه في الحج على المعتمد (قوله لزمه بيعها) وسواء أحسن الكسب أو لا ولو افتقر به لاستطاعته لم يلزمه الكسب ولا سؤال الصدقة أو الزكاة لبقاء الحج في ذمته على التراخي خلافا للفرز في الاحياء (قوله ولا يلزم الفقيه بيع كتبه) ومثله كل ذي حرفة لا يلزمه بيع آلة حرفته المحتاج اليها ومثلها خيل الجندي وسلاحه وبها هم الزراع ومحراثه (قوله أهم) هو الصحيح المعتمد (قوله ومعه في الرضة) هو المعتمد لان حاجة النكاح لا تمنع وجوب الحج لكن تقديم النكاح أولى

الزاد يقوم مقام الشريك وكلام غيره يقتضي تعين الشريك قال الزركشي والاول ظاهر النص وكلام الجمهور وهو الوجه اه (قوله ولو لحقه الحج) لو عجز عن الركوب في الكنيسة وهي المعروفة الآن بالحجارة وليكنه قادر على الركوب في الحفة التي تكون بين جبلين وتتمكن من مؤنتها فالظاهر لزوم وتوقف الاذرى في ذلك لما فيه من عظم المؤنة (قول المتن دون مرحلتين) أي من مكة نفسها لامن الحرم بخلاف المسافة فيمن هو من حاضري المسجد الحرام فانها معتبرة من الحرم رعاية للتخفيف في الموضوعين (قول المتن ومؤنة) قال الجوهرى هي الكافة تقول ما أنته أمانه كسأته أسأله ومنه آمنون كقلت أقول ويدخل فيها اعفاف والدواجرة الطبيب له وغير ذلك أقول كذا قالوا لكن قالوا أيضا ان احتياج الشخص الى النكاح لا يمنع الوجوب فيجب أن يخص ذلك بما اذا لم يبلغ به الحال الى أن يجب اعفاف نفسه ان قلنا بوجوبه فان اعفاف نفسه مقدم على اعفاف والده (قوله فقد بطل الاجل) أي بموت أو غيره كإسنياتي وسواء كان الدين لله تعالى أو لأدمي (قول المتن عن مسكنه) لو احتاج للسكنى بأجرة هل تعتبر أجرة الذهاب والاياب

فيهما في الكفارة لان لها بدلا قاله في الرضة معتزضا به قول الرافعي لا بد من عود ههنا (و) الاصح (انه يلزمه صرف مال تجارته اليهما) أي الى الزاد والراحلة بما ذكره معهما وفارق المسكن والعبد لانهما محتاج اليهما في الحال وهو انما يتخذ ذخيرة للمستقبل والثاني لا يلزمه الا ببلت حتى بالمساكين ولو كان له مستغلات بحصل منها نفقته لزمه بيعها وصرفها الى ما ذكر في الاصح أيضا ولا يلزم الفقيه بيع كتبه للحج في الاصح لحاجته اليها الآن يكون له من كل كتاب نسختان فيلزمه بيع احدهما لعدم حاجته اليها ذكره في شرح المهذب ولو ملك ما يمكنه به الحج واحتاج الى النكاح تخوفه الغنت فصرف المال الى النكاح أهم لان الحاجة اليه ناجزة والحج على التراخي وصرح الامام بعدم وجوبه عليه وصرح كثير من العراقيين وغيرهم بوجوبه ومعه في الرضة (الثالث) من الشروط (أمن الطريق) ظنا بحسب

ما يلحق به (فلو خاف) في طريقه (على نفسه أو ماله سبعا أو عدوا أو رصديا ولا طريق) له (سواء لم يحب الحج) عليه وان كان الرصدى برضى بشئ يسير ويكره بذل المال لهم لانه يحرضهم على التعرض للناس وسواء كان الذين يخافهم مسلمين أم كفارا لكن ان كانوا كفارا أو اطا قوا مقاومتهم استحب لهم أن يخرجوا للحج ويقاتلوهم لينالوا ثواب الحج والجهاد وان كانوا مسلمين لم يستحب الخروج والقتال ولو كان له طريق آخر آمن لزمه سلوكه وان (٨٨) كان أبعد من الاول اذا وجب له ما يقطعه به (والاظهر وجوب ركوب البحر) لمن

لا طريق له سواء (ان) غلبت السلامة (في ركوبه) كساو ك طريق البر عند غلبة السلامة والثاني المنع لان عوارض البحر عسرة الدفع فان غلب الهلاك لخصوص ذلك البحر أو طبع جان الامواج في بعض الاحوال لم يجب ركوبه جزما وان استوى الامر ان فوجها قال في الروضة أحصهما لا يجب واذا قلنا لا يجب استحب على الاصح ان غلبت السلامة وان غلب الهلاك حرم وان استويا ففي التحريم وجهان قال في الروضة أحصهما التحريم ومنهم من حكى القولين في لزوم ركوبه مطلقا للزوم الظواهر المطلقة في الحج وعدم اللزوم لما في ركوبه من الخوف والخطر هذا كله في الرجل أما المرأة ففيها خلاف مرتب وأولى بعدم الوجوب لضعفها عن احتمال الاهوال ولانها عورة معرضة للانكشاف وغيره لصيق المكان فان لم نوجبه

وعليه لومات بعد تقديم النكاح لم يكن عاصيا ويقضى من تركته واذا لم يخف الغت فالأفضل تقديم الحج وفي هذه لومات قبله كان عاصيا كذا اعتمد شيخنا تبة الشيخنا الرملي فراجع (قوله فلو خاف) أى وان اختص الخوف به على المعتمد (قوله ماله) أى الذى يبدله للحج لا نحو مال تجارة وشرط شيخنا الرملي الا ان على ماله في الحضر لو سافر فلا يجب عليه الحج لو كان اذا سافر له لا يأمن على ما يمتن من أمواله في بلده فراجع (قوله أو رصديا) وهو بفتح الراء وفتح الصاد واسكانها من رقب الطريق لياخذ من المارة شيئا نعم لو كان البازل للرصدى الامام أو اجنبي عن جميع الركب لا عن واحد بخصوصه لم يسقط الوجوب (قوله ان يخرجوا) واذا خرجوا والتفت الصفوف حرم الانصراف وما في ابن حجر وغيره محمول على غير هذه فراجع (قوله وجوب ركوب البحر) أى ابتداء أو دوا وما لو قطع بعضه في حالة عدم الوجوب فله الرجوع ان لم يكن الباقي أقل خوفا ومشقة سواء استوت المسافة أم لا قال بعضهم ويقال مثل ذلك في البر (قوله لمن لا طريق له سواء) يحتمل أن لا طريق له أصلا ويحتمل أن لا طريق له يأمن فيه وقول المنهج تعين يشتر بالثاني ولو كان معه مال في بالبحر دون البر فهل هو من التعين أو لا حره (قوله عند غلبة السلامة) صريح في ان البر كالبحر فقوله فيما مر أمن الطريق أى غلبت السلامة فيها (قوله أحصهما لا يجب) هو المعتمد (قوله واذا قلنا لا يجب) أى على مقابل الاظهر (قوله أحصهما التحريم) هو المعتمد (قوله ففيها خلاف) المعتمد انها كالرجل فيما ذكر فيه ومثلها الخنثى (قوله وليست الخ) المعتمد أنها في وقت هي جاتها كالبحر (قوله أجرة البذرة) وهى كلمة عجمية معربة ويجوز فيها ايهام البدال ورزنها مفعلة كمنطقة ومحلها ان كانت أجرة مثلها فأقل (قوله الخفارة) بثلاث الخاء المجمة (قوله والخلاف الخ) فيه اعتراض على المصنف (قوله ويشترط) هذا شرط رابع في ضمن الثالث وهو راجع الى الاول الآن الاول في وجود ما ذكره بالفعل معه وهذا في

فقط أم على الدوام (قوله ما يلحق به) الضمير فيه يرجع للطريق من قول المتن أمن الطريق (قول المتن أو رصديا) لو كان البازل له الامام لم يمنع الوجوب وأما الاجنبي فقال في المهمات القياس عدم الوجوب لانه والرصدى يسكون الصاد وفتحها المترتب للشيء والمراد الا من العام فلا يلتفت الى الخوف في حق الشخص الواحد ولو كان الخوف بسبب أموال التجارة فكأن عدم كايحه الاذرى وهو ظاهر (قول المتن وجوب ركوب البحر) بحث الامنوى تحريم السفر بالولد فيه للعذر واعترضه الزركشى بان غاية ذلك التغرير وهو جائز محافظة على الاجر لا ولد كفا في احضاره في الغزو والرضخ له (قوله في بعض الاحوال) فديقال هذا لا يلائم غلبة الهلاك (قوله ففيها خلاف مرتب) أى على خلاف المذكور في المتن بدليل قوله بعد فان لم نوجبه الخ (قول المتن وان يلزمه الخ) بحث الزركشى أن القدر اليسير الزائد فيها على أجرة المثل يغتفر (قوله بفتح الموحدة وسكون المجمة) زاد الامنوى بالمهمة أيضا ونبه على انها عجمية معربة (قوله والخلاف وجهان) اعتراض على المصنف في عطفه على الاظهر ولقدالم يقدره الشارح فيما سلف (قول المتن فمن المثل) أى سواء كان غالبا أو خفيسا (قول المتن في كل مرحلة) استشكله المتأخرون فان أراد المرعى فربما يقرب

(قوله)

عليها لم يستحب لها وقيل يطرد الخلاف وليست الانهار العظيمة تجيحون ونحوه في حكم البحر لان

المقام فيها لا يطول والخطر فيها لا يعظم (وانه يلزمه أجرة البذرة) بفتح الموحدة وسكون المجمة أى الخفارة لانها من أهب الحج فيشترط في وجوبه القدرة عليها والثاني يقول هي خمران لدفع الظلم فلا يجب الحج مع طلبها والخلاف وجهان والتصحيح للامام وفي شرح المهذب عن جمهور العراقيين والخراسانيين انه اذا احتاج الى خفارة لم يجب الحج وحله على رادة ما يأخذ الرصدى في المرصد وقد تقدم (ويشترط) في وجوب الحج (وجود الماء والزاد في المواضع المعتاد حمله منها بمن المثل وهو القدر اللائق به في ذلك الزمان والمكان) فان

كان لا يوجد بها خلوة من أهلها وانقطاع المياه وكان يوجد بها أكثر من ثمن المثل لم يجب الحج (وعلف الدابة في كل مرحلة) لان الملوثة تعظم بحمله لكثرة ما في شرح المذهب ينبغي اعتبار العادة فيه كالماء (و) يشترط (في المرأة) لوجوب الحج عليها (أن يخرج معها زوج أو محرم) بنفس أو غير نسب (أو نسوة ثقات) لتأمين على نفسها (والاصح أنه لا يشترط وجود محرم لاحداهن) لان الاطماع تنقطع بجماعتهن والثاني يشترط وجوده ليحكم الرجال عنهن ويعينهن اذا اناهن أمر ومثله في ذلك الزوج وقد عطفه عليه في شرح المذهب بأو (و) الاصح (أنه يلزمها أجرة المحرم اذا لم يخرج الابها) لانه من أهبة سفرها في حديث الشيخين لا تسافر امرأة الا مع محرم فيشترط في وجوب الحج عليها فقرتها على أجرته والثاني يقول من حقه الخروج معها فاذا لم يخرج الاب أجرة لا يجب الحج عليها والمسئلة مبنية على أجرة البندق وأولى بالزوم ويظهر ان أجرة الزوج كاجرة المحرم قال في شرح المذهب الخنثى المشكل يشترط في حقه (٨٩) من المحرم ما يشترط في المرأة

فان كان معه نسوة من محارم كاخواته وعماته جاز وان كن أجنيات فلا لانه يحرم عليه الخلوة بهن ذكره صاحب البيان وغيره اه وقال قبل هذا يسير المشهور جواز خلوة رجل بنسوة لا محرم له فيهن معترضا بقول الامام وغيره بحرمته ذلك فاستغنى بهذا الاعتراض عن مثله في الخنثى الملحق بالرجل احتياطاً (الرابع) من الشروط (أن يثبت على الراحلة بلا مشقة شديدة) في حمل فن لم يثبت عليها أصلاً ونبت عليها في حمل بمشقة شديدة لمرض أو غيره لا يجب عليه الحج بنفسه بخلاف من اتفت عنه المشقة في الحمل فيجب عليه الحج كما تقدم (وعلى الاعمى الحج ان وجد قائداً) مع الشروط المذكورة

وجوده بخمسة في محله ولعل المراد ان له الرجوع فتأمل (قوله) بأكثر من ثمن المثل) نعم تفقدها الزيادة البسيرة بخلاف ما صرح في التيمم لان له بدلا بخلاف ما هنا (قوله) وفي شرح المذهب اعتبار العادة) وهو المعتمد (قوله) ويشترط في المرأة) ومثلها الخنثى (قوله) لوجوب الحج عليها) ويكتفى في الجواز للواجب من السفر ولو اغبر الحج امرأة وأمنها على نفسها ويجوز لها النفل مع الزوج أو مع محرم لامع نسوة وان كثرن كسفرها وان قصر اغبر واجب ولومات المحرم ونحوه بعد احرامها لزمها الاتمام ان أمنت على نفسها وحرم عليها التحلل حينئذ والاجاز وقبل احرامها لزمها الرجوع ان أمنت (قوله) أو محرم) ولو مرافقا ويشترط كونه بصيرا فالاعمى كالعدم قال شيخنا الرمي الا ان كان فطنا حاذقا فينبغي الاكتفاء به لكن اشتراطهم مصاحبة نحو المحرم لها لئلا ينجس عنها أعيان الناظرين اليها في ذلك ولا يشترط كونه ثقة كالزوج وكالمحرم عبدها الثقة والممسوح الثقة والامرء كالمرأة (قوله) نسوة) أقلهن ثقتان ولو اماء على المعتمد ولو غير بالغات حيث هن حنق (قوله) ثقات) أي ان كن غير محارم والا فلا (قوله) وان كن أجنيات فلا الخ) المعتمد خلافه وأن الخنثى كالمرأة في الخلوة وغيرها (قوله) بلا مشقة شديدة) تقدم المراد بها وتقدم ضبط الحمل أنه يفتح الميم الاول وكسر الثانية وعكسه كما في المنهج والعباب (قوله) ان وجد قائداً) وان أحسن المشي ولو بغير العسا (فرع) لو ظن مستظلم من عدو أو غيره استصحب الغالب فان لم يغلب شيء وجب الخروج فان لم يخرج لظنه وجود المانع والمسقط فبان عدمه تبين الوجوب كعكسه (قوله) انه شرط في وجوب الحج) هو المعتمد خلافا لابن

(قوله) لوجوب الحج عليها) خرج الجواز فانه ثابت اذا وجدت واحدة فقط وأما سفر النفل فيمتنع عليها وان وجدت عددا من النسوة هذا ولكن الذي نص عليه الشافعي ان السفر الواجب يكتفى فيه بواحدة (قول المتن أو محرم) شرط العبادي في المحرم أن يكون بصيرا ويقاس به غيره ثم ظاهر كلامهم اعتباره حتى في حق الجوز (قوله) فاستغنى الخ) خالف بعضهم في هذا وقال ان معنى قوله يحرم عليه الخلوة بهن أي بكل منهن والسفر مظنة ذلك فلا ينافي ما سلفه من جواز خلوة الرجل بنسوة في غير السفر (قوله) في حمل) دفع الاعتراض الاسنوي بأن المتقدم في الشرط الثاني في عبارته القدرة على الراحلة يعني الخالية عن الحمل فتسكون هي المرادة هنا فيشكل بأن من عجز عن ذلك وقدر على الركوب في الحمل وجبت المباشرة اه والحق أن المراد الراحلة الشرعية فلا يراد (قوله) لا يجب عليه الحج بنفسه) بل يكون من النوع الثاني (قوله) بخلاف الخ) دفع لما عساه يقال المذكور هنا هو الذي سلف ثم المذكور هنا يكاد أن يكون نصريحا

(١٣) - (قيلوبى وعيمره) - (ثاني)

يقوده ويهديه عند النزول ويركبه وينزله (وهو) في حقه (كالمحرم في حق المرأة) قال في شرح المذهب فيكون في وجوب استجاره وجهان أحدهما الوجوب (والمحجور عليه لفسه كغيره) في وجوب الحج عليه (لكن لا يدفع المال اليه) لتبذيره (بل يخرج معه الولي أو ينصب شخصاً له) لينفق عليه في الطريق بالمعروف ويظهر ان أجرته كاجرة المحرم (تنبيه) يدخل في شرط أمن الطريق كما قال الرافعي ما ذكر البغوي وغيره انه يشترط ان يجدر فقة يخرج معهم على العادة قال المتولى فان كانت الطريق بحيث لا يخاف الواحد فيها فلا حاجة الى الرفقة أما مكان السبر وهو أن يبقى زمن يمكن السبر فيه الى الحج السبر المعهود فنقل الرافعي عن الأئمة أنه شرط في وجوب الحج وقال ابن الصلاح انما هو شرط لاستقراره في ذمته ايجب فضاؤه من تركته لومات قبل الحج وليس شرطاً لاصل الوجوب

فيجب على المستطيع في الحال كالأصل أن يجزأ الوقت قبل مضي زمن يسعها وتستقر في الذمة بمضي زمن التحك من فعلها وصوب في الروضة  
 الأول وأجاب عن الصلاة بأنها تلحق في أول الوقت لا مكان تقسيمها (النوع الثاني استطاعة المحصيل بغيره فن مات وفي ذمته حج وجب  
 الإحراج عنه من تركته) كما نقض (٩٠) مناد بونه فلو لم يكن له تركه استحبوا ربه أن يحج عنه فان حج عنه بنفسه

أو باستئجار سقط الحج  
 عن الميت ولو حج عنه  
 أجنبي جاز وإن لم ياذن له  
 الوارث كما يقضى دينه بغير  
 إذن الوارث ويبرأ الميت  
 به ذكر ذلك كله في شرح  
 المذهب ورؤى مسلم عن  
 بريدة أن امرأة قالت  
 يا رسول الله إن أمي ماتت  
 ولم تحج قط أفأحج عنها قال  
 سمى عنها ورؤى النسائي  
 وغيره بإسناد جيد أن رجلا  
 سأل النبي صلى الله عليه  
 وسلم عن الحج عن أبيه  
 فقال أرايت لو كان على  
 أبيك دين فقضيته عنه  
 أكان ذلك يجزئ عنه  
 قال نعم قال فأحج عنه  
 (والمعصوب العاجز عن  
 الحج بنفسه) لكبر أو  
 غيره (إن وجد أجرة من  
 يحج عنه بأجرة المثل لزمه)  
 الحج بها (ويشترط كونها  
 قاضية عن الحاجات  
 المذكورة فيمن حج بنفسه  
 لكن لا يشترط نفقة  
 العيال ذهابا وإيابا) فانه  
 إذا لم يفارق أهله يمكنه  
 تحصيل نفقتهم ولولم  
 يجد الأجرة ما شرب وجب  
 استئجاره في الأصح إذ

الصلاح ويتعين تصوير المسئلة بأن يقال إنه استطاع عند خروج أهل بلده ثم أعسر قبل عودهم كما سألناه  
 مات فعند ابن الصلاح أنه وجب ولكن لم يستقر وهذا غير محقق ونصير كلامهم بغير هذا فاسد ولا يفتقر  
 بقاؤه قال البلقيني ويترتب على الخلاف الاستئجار عنه من تركته فان قلنا وجب صح الاستئجار قطعا وإلا  
 ففيه قولان وأما الموت في أثناء وقت الاستطاعة فهو كمن مات في أثناء وقت الصلاة في زمن لا يسعها به يتبين  
 عدم الوجوب كما مر (قوله فن مات) أي غير مرندي وفارق الزكاة بأنه عبادة بدنية (قوله ولو حج عنه أجنبي)  
 أي فرضا وحجة الاسلام وإن كانت نقلا بأن لم يستطع قبل موته جاز والعلة للأصل والأغلب وأما النقل غير  
 هذه فلا يصح بغير إذنه سواء من الوارث أو غيره على المعتمد كما يأتي في الوصية (قوله والمعصوب) من المعصوب  
 بمجمعة وهو القطع لقطع عن كمال الحركة وبمجملة كأنه قطع عصبه (قوله أو غيره) من كل مشقة لا يحتمل ولو  
 من يسكنه كان لا يقدر على الثبوت على المركوب وعلى هذا يحمل ما قاله في المنهج ولا يصح استئنابه عن لزمه  
 الحج ثم جن لانه قد يفتق فلو استئنا به عنه وليه مات قبل إفاقته لم يجزئه وكذا مريض يرجى برؤه (قوله  
 لزمه) أي على الفور إن طرأ العجز والاكمن بالغ عاجزا فعلى التراخي وعلى كل لبس للحاكم اجباره على  
 استئنابه إن امتنع (قوله فاضلا عن الحاجات الخ) أي ليوم الاستئجار فقط ونشترط معرفة العاقدين أهلا  
 الحج فرضا ونفلا حتى لو ترك مندوبا سقط من الأجرة ما يقابله ولو أفسد الاجبر الحج وقعه ولا شيء على  
 المستأجر وحجه بعده قضاء عن الفاسد له ويلزمه رد ما أخذه من المستأجر له أو يبق عليه الحج إن كان في الذمة  
 (قوله أو أجنبي مالا) نعم يجب قبوله إن كان أماما وله حق في بيت المال ولوليين له مال أو مطيع تبين الوجوب  
 اعتبارا بالواقع (قوله ولو بذل الولد الطاعة) ولو غير وارث أو بعيدا ولو بذل الطاعة لوالديه تخير والاب أولى  
 ويجب سؤال الولد بها إن تودم منه الاجابة ولا تلزمه الاجابة ومثله الاجنبي ويشترط في كل منهما أن يكون  
 موثوقا به حج عن نفسه أهلا للفرض وليس معصوبا أيضا كذا في شرح شيخنا وغيره وشروط شيخنا كونه  
 بمافهم من هناك فليتنامل (قوله فيجب على المستطيع في الحال) انظر ما فائدة ذلك حيث لا يستقر ولا  
 يقضى من تركته إلا ان تمكن بعد ذلك (قوله كما نقض مناد بونه) أشار بهذا إلى أن الحج عنه يكون قضاء  
 لقوات الوقت وهو العمر (قوله قال نعم) وجه الدلالة أنه أشبه الحج بالدين وأذن له في الحج عنه والدين يجب  
 قضاؤه أو صرى به أو لا فسكذا الحج ومن ثم سألنا لاجنبي أن يحج عنه (قول المتن لزمه) قال الرافعي إن بلغ  
 معصوبا كان على التراخي وإن عصب بعدما يسر فيجب الاستئجار على الفور على الصحيح وأما الأذن  
 لبذل الطاعة فعلى الفور كما جزم به في الكفاية وقرح المذهب وقبول المال إذا أوجبناه كالأذن على ما  
 يقتضيه كلامهم قال الاسنوي ولعل الفرق بين هذين وبين المستطيع بنفسه أن وجوب المباشرة على  
 الشخص يدعو به ويحمله على الفعل فوكل إلى داعيته وذلك منتف في حق الغير فوجب المبادرة اه وقد  
 القبول يكون بالبذل تخيرا بين الفور والتراخي (قول المتن لكن لا يشترط الخ) لو كان عاجزا عن كسبها  
 ينبغي أن يعتبر (قوله في معنى التفسير للمعصوب) من العصب وهو القطع لانه قطع عن الحركة ويقال  
 المعصوب بالصاد المهملة كأنه قطع عصبه (فائدة) لا يشترط أن يعرف من استؤجر عنه بل يكفي أن ينوي عن  
 استؤجر عنه (قول المتن الولد) أي بعدا وقربا وارثا وغير وارث وفي الخادم عن الشافعي أنه يشترط في

المطاع

لا مشقة عليه في مشى الاجبر بخلاف ما إذا حج بنفسه يشق عليه المشى وقوله العاجز الخ صفة كاشفة في معنى  
 التفسير للمعصوب (ولو بذل) بالمجمعة أي أعطى (ولده أو أجنبي مالا لأجرة) لم يجب قبوله في الأصح (لما) فيه من الية الثقلية والثاني  
 يجب حصول الاستطاعة به والوجوب في الولد أولى منه في الاجنبي وبذل الاب المال كبذل الابن أو كبذل الاجنبي فيه احتمالان ذكرهما الامام  
 أحدهما الاول (ولو بذل الولد الطاعة) في الحج



(وجوب قبوله) بالاذن فيه (وكذا الاجنبى في الاصح) والمحقق ذلك ليست كالمال الا ترى ان الانسان يستكف عن الاستعانة  
 عمال الغير ولا يستكف عن الاستعانة بيده في الاشغال ومقابل الاصح يفرق بأن الولد بضعة منه نفسه كنفه بخلاف غيره موالا لا والاب  
 كالا جنى لان استخدامهما يشغل ولو بذل الولد والوالد الطاعة ليحج ماشيا (٩١) ففي وجوب قبوله وجهان أحدهما

في الروضة لا يجب لانه  
 يشق عليه مشيهما بخلاف  
 مشى الاجنبى ولو طلب  
 الولد من الولد أن يحج  
 عنه استحب له اجابته  
 كاذ كره في شرح المذهب  
 ولو بذل الولد الطاعة ثم  
 أراد الرجوع فان كان بعد  
 احرامه لم يحز أو قبله جازي  
 الاصح اذا كان رجوعه  
 الجائز قبل أن يحج أهل  
 بلدة تبين انه لم يجب على  
 الاب وروى الشيخان  
 عن ابن عباس ان امرأة  
 من خشم قالت يا رسول الله  
 ان فريضة الله في الحج  
 على عباده أدركت أبى  
 شيخا كبيرا لا يستطيع أن  
 يثبت على الراحلة أفأحج  
 عنه قال نعم وذلك في حجة  
 الوداع

ذكرنا أيضا وقد تقدم في الحديث ما يوافق قوله يحج عن أمك فراجعه ومثل بذل الطاعة فيه ما لو طلب منه  
 أن يأذن لها في أن يستأجر من يحج عنه ولا يشترط معرفة من استأجر عنه وينوى عمن استأجر عنه  
 (قوله بالاذن له) أى على الفور فيه وفى الاجنبى وكذا قبول المال ولو وجب وأما فعل البذل فعلى التراخي (قوله  
 ماشيا) ومثله معولا على الكسب والسؤال (قوله بخلاف مشى الخ) اعتمد شيخنا الرملى أن الاجنبى كالولد  
 في عدم الوجوب في المشى (قوله لا يجب) هو المعتمد (قوله ولو طلب الولد الخ) تقدم وجوبه في حالة (قوله  
 قبل أن يحج الخ) للرأيه الزمن الذى يكون فيه مستظيلا كما سر فرجوع الولد كتلف المال ونجوز النيابة  
 في حج النفل ليدوم ويحوز الحج بالنفقة أى السكينة ولو لا كثير من واحد كالا يستجار ويقع مازاد من  
 الواحد نقلا كفى لليت ونجوز النيابة بالجملة نحو من حج عنى فله كذا والاذن فيها لواحد فقط فان أحرم  
 عنه اثنان مرتبا بقيتا وقع عنه الاول والام يقع له واحد منهما ما يقع لها ولا شئ عليه ولو نسي توقف الامر ولو  
 شئ المعصوب تبين بقاء الحج عليه وحج الأجير يقع لنفسه ولا يترتب له رد ما أخذه من الأجرة (قوله خشم) هو  
 بائع المصممة المفتوحة والمثمنة الساكنة والمهملة المفتوحة اسم قبيلة ولفظ الحج في الحديث بدل من فريضة  
 (باب المواقيت)

هي لغة الحدود والأوقات المضروب بها وفى الاصطلاح اسم للكان أو الزمان المضروب لما يأتى (قوله ذى  
 الحجة) هي بكسر الحاء أفصح من فتحها سميت بذلك لوقوع الحج فيها والافصح في كاف القعدة الفتح  
 وسميت بذلك للعود عن القتال فيها (قوله وفى ليلة النحر وجه) أى مرجوح فهمى من وقته فيصح  
 الاحرام به فيها وان لم يتمكن من الايتان بأعماله لكن ينقصد فيه عمرة خلافا لابن عبدالحق والوجه قول  
 ابن عبدالحق للتأمل (قوله ولكن يتحلل الخ) أنظر كيف هذا التحلل مع عدم الانقضاء (قوله

الطاع عدم المال وفيه نظر (قول المتن وجب قبوله) وبعد القبول يكون فعل البذل على التراخي (قوله  
 ماشيا الخ) بحث بعضهم وجوب القبول اذا كان السفر قصيرا (فرع) لو بذل لوالديه معا يصرفه بعد  
 ذلك لمن شاء منهما والاب أولى

### (باب المواقيت)

هو فى اللغة الحد وأصله الزمان كذا فى الاسنوى وقال الجوهري الميعات الوقت المضروب للفعل والموضع  
 يقال هذا ميعات أهل الشام للموضع الذى يحرمون منه (قول المتن وذو القعدة) هو بفتح القاف ويجوز  
 الكسر والحجة بكسر الحاء ويجوز الفتح سمي الاول بذلك للعودهم فيه عن القتال وأما تسمية الثانى فظاهرة  
 قال ابن الرفعة فى قوله تعالى الحج أشهر معلومات أفهم انه لا يصح الحج الا فى أشهر لان الاشهر لا يصح حملها  
 على الحج لكونه فعلا فلا بد من اضمار ولا يجوز فعل الحج فى أشهر لان فعله فى أيام لافى أشهر ولا يجوز أن  
 يكون التقدير أشهر الحج أشهر معلومات كما قال الزجاج فخلوه عن القعدة فتعين أن يكون التقدير وقت  
 الاحرام بالحج أشهر معلومات لظهور القاعدة حينئذ (قول المتن وفى ليلة النحر وجه) قال الرافعى يجوز أن  
 يكون قائله هو القائل بعدم صحة الوقوف فيها (قوله انها ليست من وقته) تبعاليومها (قوله لان الاحرام الخ)  
 على أيضا بأنه اذا بطل قصد الحج بقى مطلق الاحرام والعمره تنقصد بذلك كفى حالة الاطلاق ولو أحرم بالظهر  
 قبل الوقت عمدا لا ينقصد نقلا لان الجمع لا بد فيه من التعيين (قوله الحاكى لقولين) يرجع لقوله من أصح

(باب المواقيت) للحج  
 والعمره زمانا ومكانا •  
 (وقت احرام الحج شوال  
 وذو القعدة وعشر ليل)  
 بالايام بينها (من ذى الحجة  
 وفى ليلة النحر) وهي  
 العاشرة (وجه) انها ليست  
 من وقته (فلا أحرم به فى  
 غير وقته) انقصد عمره على  
 الصحيح لان الاحرام  
 شديد التعلق بالزوم فاذا

لم يقبل الوقت ما أحرم به انصرف الى ما يقبله وهو العمره والثانى لا ينقصد عمره كالا ينقصد حجا ولكن بعمل عمرة كمن قال حج ففعل  
 الاول اذا أتى بعمل العمره سقطت عنه عمره الاسلام بخلاف الثانى وسواء فى الانقضاء الجاهل بالخال والعالم به الاول هو الراجح من أصح  
 الطرق الحاكى لقولين بما تقدم والثانية قاطعة بالثانى والثالثة تقول ينقصد احرامه مبهم فان صرفه الى العمره كان عمرة صحيحا لا تحلل

وجميع السنة الخ) وصرف الزمن فيها أفضل من صرف مثله في الطواف وقد اعتمر صلى الله عليه وسلم أربعاً  
كلهن في ذي القعدة إلا التي في عام حجته أحدها في السنة السادسة وهي التي صدعها من الحديبية وثانيها عمرة  
القضاء في العام بعده وثالثها عمرة في السنة العاشرة مع حجته ورابعها عمرة في السنة العاشرة أيضاً من الجمرات  
حين قسم غنائم الطائف بعد فتح مكة (قوله لا حرام العمرة) قال البند نيجي ولموامها فلا يجب عليه التحلل  
منها وتوقف فيه الأذرى وأوجب التحلل (فرع) منع المزي من جواز أكثر من عمرة في السنة كالحج وهو  
مرجوح (قوله كالمكف بمنى) المراد به من بقي عليه بعض أهمل الحج ولولم يكن بمنى أو سقط عنه المبيت  
بها فقوله ليجزه أى شرعاً ونصح من نفر النفر الأول ومن غير التلبس بالحج في شهره (قوله نفس مكة) أى  
جميعها نعم الأفضل أن يصلى ركعتين في المسجد ثم يذهب إلى بيته فيحرم منه ثم يعود للمسجد لطواف الوداع  
(قوله وقيل كل الحرم) فيز يد على ما قبله بمن مسكنه خارج مكة (قوله ذوالخليفة) سميت بذلك لوجود  
النبات المعروف بذلك فيها وهي المعروفة الآن ببابر على رضى الله عنه لزعم العامة أنه قاتل الجن فيها وهي  
أبعد المواقيت عن مكة على ثلاثة أميال من المدينة المشرفة وعلى نحو عشرة مراحل من مكة (قوله ومن  
الناسم) وهو طولاً من العريش إلى الفرات على الصحيح وقيل إلى البس وعرضاً من جبل الطى إلى بحر الروم  
ولفظه مذكر وسمى بذلك لما قيل أنه كالشامة في الأرض ولذلك فضله ابن حجر على مصر وعكسه الجلال  
السيوطى وهو المرجح وقيل لأنه منسوب إلى سام بن نوح لما قيل أنه الذى أنشأه وأبدلت فيه المهمة بمجمة  
وقيل غير ذلك وهذا كان في الزمن الأول (قوله ومصر) سميت باسم أول من سكنها وهو مصر بن بيسر بن  
سام بن نوح وقال ابن حجر سميت مصر لأنها حديبين المشرق والمغرب والمصر لغة الحد وبها مكة والمدينة  
فضل كفضل المشرق على المغرب على الراجح ولفظها مذكر ويؤنث ويصرف ولا يصرف وهي طولاً من أيلة  
إلى رقة بجانب البحر الرومى من جنوبه ومسافة ذلك قريب من أربعين يوماً وعرضاً من مدينة أسوان  
وما إذاها من الصعيد الأعلى إلى رشيد وما إذاها من مسافة النيل إلى البحر الرومى ومسافة ذلك قريب من

بعمل عمرة فهذه من مقابل  
الصحيح أيضاً وعبر به دون  
الذهب إشارة إلى ضعف  
الخلاص (وجميع السنة  
وقتل حرام العمرة) وقد  
يمنع الاحرام بها لعرض  
كالمكف بمنى للمبيت  
والرى لا يعتقد احرامها بها  
لجزمه عن التشاغل بعملها  
(والمبقات المكافى للحج  
في حق من بمكة) من أهلها  
وغيرهم (نفس مكة)  
للحديث الآتى (وقيل كل  
الحرم) لاستواء مكة وما  
وراءها من الحرم في الحرمه  
وقوله للحج يشمل المفرد  
والقارن وقيل يجب أن  
يخرج القارن إلى أدنى  
الحل كما لو أفرد العمرة  
(وأما غيره فيمقات المتوجه  
من المدينة ذوالخليفة ومن  
الناسم ومصر

الطرق (قوله فهذه من مقابل الصحيح) دفع لاعتراض الاسنوى بأن هنا طرية فاطمة بعدم انعقاد عمرة  
فاختلاف قوى فتعبيره بالصحيح معترض من جهة ذلك ومن جهة عدم التعبير بالذهب أيضاً (قول المتن  
لاحرام العمرة) أى ولادائها (فرع) ذهب المزي إلى أن العمرة لا تجوز في العام إلا مرة واحدة (فرع)  
قال البند نيجي يجوز أن يستمر على احرامه بالعمرة أبداً ويكملها متى شاء قال الأذرى وفي النفس منه شئ  
(قوله كالمكف بمنى) أى وإن كان بعد التحللين ومن هنا أخذ أنه لا يجوز حجتان في عام واحد بأن يدفع  
بعد نصف الليل فيرمى ويحلق ويطوف ثم يحرم من مكة ويعود إلى الموقف قبل الفجر وقد حكى الإجماع  
على ذلك لكن التعليل بالاستتغال في المسئلة الأولى ضعيف لأنه قد يحرم بالعمرة ولا يفعلها إلا بعد النفر من  
منى أو في وقت من تلك الأيام غير مشتغل فيه بمبيت ولا رى ومع ذلك لا يصح وفي الخادم عن الجوينى أن من  
ترك منى والرى وخرج منها يجوز له الاحرام بالعمرة وبحث الزركشى عدم الجواز بعد النفر قبل الوداع إن  
جعلناه من المناسك (قول المتن نفس مكة) في الصحيحين عن جابر أنهم في حجة الوداع أحرموا بالابطح  
متوجهين إلى منى وذلك يقتضى أن يراد بمكة جميع الحرم واختاره المحب الطبري لذلك خلاف ما عليه  
الاصحاب (قول المتن المتوجه) عبر به ليشمل أهلها وغيرهم (قول المتن ومصر) أورد البارزى أنه ينبغي أن  
يحرم المصرى من بدر لأنه ميقات أهلها كما أن الشامى يحرم من ذى الحليفة ولا يصبر للحقيقة قلت فيه نظر فإن  
الحقيقة ونحوها قال الشارع فيها أنها لأهلها والماربها ولا كذلك من دون الميقات كدبر فإنه لم يقل فيها ذلك  
ثم رأيت في شرح السبكي ما يدفع الاشكال من أصله حيث قال إن أهل بدر ميقاتهم الحقة وقد نقلت كلامه  
على هامش شرح البهجة

(ذات عرق) يروى الشيخان  
عن ابن عباس قال وقت  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم لاهل المدينة ذا الحليفة  
ولا لاهل الشام الجحفة ولا لاهل  
نجد قرنا ولا لاهل اليمن يلمس  
وقال هن لمن ولسن أتى  
عليهن من غير أهلهن ممن  
أراد الحج والعمرة فمن كان  
دون ذلك فمن حيث أنشأ  
حتى أهل مكة من مكة وروى  
الشافعي في الام عن عائشة  
ان رسول الله صلى الله عليه  
وسلم وقت لاهل المدينة ذا  
الحليفة ولا لاهل الشام ومصر  
والغرب الجحفة وروى  
أبو داود والنسائي وكذا  
الدارقطني باسناد صحيح كما  
قاله في شرح المذهب عن  
عائشة أن النبي صلى الله  
عليه وسلم وقت لاهل  
العراق ذات عرق  
(والأفضل أن يحرم من  
أول الميقات) وهو الطرف  
الابعد من مكة ليقطع  
الباقى محرما (ويجوز  
من آخره) لوقوع الاسم  
عليه (ومن سلك طريقا  
لا ينتهي الى ميقات) مما  
ذكر (فان حاذى) بالعجم  
الذال (ميقاتا) منها أى  
سامته يمينه أو يسره  
(أحرم من محاذاته) سواء  
كان في البرأم في البحر  
(أو) حاذى (ميقاتين)  
منها بان كان طريقه بينهما

ثلاثين يوما يكتنفها في العرض جبلان المقطم من شرقها وجبل الوفاء من غربها (قوله والغرب) سمي  
بذلك لكونه عند مغرب الشمس وأعظمه إقليم الاندلس ودوره نحو ثلاثة أشهر واقصاه جزائر الخلدات  
الستة وسيرتها نحو مائتي فرسخ (قوله والجحفة) ويقال لها مبيعة بوزن مرغمة أو معينة وهي المرفوعة الآن  
برابغ وسميت بذلك لان السيل أجفها أى ذهب بها وكانت قرية كبيرة وهي على ستة مراحل من مكة  
(قوله ومن اليمن) وهو من الاقليم الثاني ومسافته طولا فيما بين المشرق والمغرب نحو عشرة آلاف ميل  
وهرضه فيما بين الجنوب والشمال أربعة مائة ميل ومنه الصين والهند (قوله يلمس) أصله ألم ويقال له يرسم  
برادين بدل اللامين فقلت الهزمة باء وهو اسم جبل على مرحلتين من مكة (قوله قرن) هو يسكون الراء  
وغلط من حركها يقال له قرن الثعالب وقرن المنازل وهو اسم جبل على مرحلتين من مكة أيضا وأما قرن  
بشع الراء فاسم قبيلة ينسب اليها أو يس القرنى رضى الله عنه (قوله ذات عرق) بكسر العين وسكون الراء  
قرية مشرفة على وادي العقيق وهي على مرحلتين من مكة أيضا (قوله وقت رسول الله صلى الله عليه  
وسلم) أى في عام حجه كقوله الامام أحمد بن حنبل رضى الله عنه وفي الحديث الثاني زيادة على الاول بذكر  
مصر والمغرب (قوله وقال هن) أى المواقيت لمن أى للنواحي أى لاهلها ولمن أى أى من ولو منفردا  
عليهن أى المواقيت من غير أهلها أى أهل المواقيت المذكورين ممن أراد الرجوع لمن على الظاهر والاولى  
رجوعه لاهل أيضا لأنه المقصود الحج والعمرة أى معا أو منفردين قالوا ومعنى أو مانعة خلو (قوله  
لاهل العراق) سمي بذلك لسهولة أرضه بعدم الجبال والاحجار ولقظه مذكر على المشهور وسيأتى مقداره  
في الجزية ويدخل ما انضم اليهم من الحديث الاول (فائدة) أصل نجد اسم للسان المرتفع وتهامة اسم  
للسان المنخفض ويقال له الغور أيضا والحجاز والعين مشتعلان على نجد وتهامة وحيث أطلق نجد فهو نجد  
الحجاز وسمى بالحجاز لانه حاجز بين اليمن والشام وفيه نظر لما يأتى أو بين تهامة ونجد وألاحتجازه بالجبال  
والصخور وهو اسم مكة والمدينة ومخالفهما وهو من اليمن كافي الحديث وقيل المدينة نجد وقيل تهامة  
وقيل نصفها نجد ونصفها تهامة وهو يقابل أرض الحبشة من غربيه وبينهما عرض البحر فقط وسيرتها نحو  
شهر وأوله مدينة آيلة المعروفة بالعقبة من منازل الحج المصرى ومنتهاه من شامة مدينة سدوم من قرى قوم  
لوط ومن غربيه جبل السراة وهو قطعة من جزيرة العرب التي هي طولاً من أقصى عدن الى ريف العراق  
وعرضاً من جعدة على ساحل البحر الى أطراف الشام وسميت جزيرة لانها أطاح بها أربعة أبحر دجلة  
والفرات وبحر الحبشة وبحر فارس (قوله من أول الميقات) نعم ان كان في الميقات مسجداً فالأفضل الاحرام  
منه (قوله أحرم من محاذاته) ولو بالاجتهاد وقلدان تحريم (قوله من محاذاتها) المراد من محاذاة أول من  
حاذاه منها وان كان الآخر أقرب اليه سواء حاذاه أيضاً أم لا خلافا لما في شرح المنهج (قوله سواء تساوبا

(قول المتن والغرب الجحفة) قال بعض المالكية وقاه السبكي أيضا احرام المصرى الآن من رابع سابق على  
الميقات لان الجحفة بعده مما يلي مكة (قوله وهو الطرف الابعد) قال الاسنوى مثله من أراد الاحرام من  
قرية الأفضل أن يحرم من طرفها الابعد (قوله يمينه أو يسره) أى لاجهة الوجه ولا بجهة الظهر وكذا قال  
الاسنوى رحمه الله (قوله بان كان طريقه بينهما) خرج ما لو كان في جهة واحدة وهو ظاهر لكن عبارة  
الاسنوى سواء كان أحدهما عن يمينه والآخر عن شماله أو كانا معاً في جهة واحدة (قول المتن أبعدهما من  
مكة) قال الاسنوى وهو الذي يحاذيه قبل محاذاة الآخر قال أما لو حاذاهما معاً فانه يحرم من موضع المحاذاة  
قال الرافعي ويتصور في هذا أن يكون أحدهما أبعد الى مكة لانحراف الطريق لكن هل ينسب الاحرام  
حينئذ الى الابعد أم الى الأقرب وجهان حكاهما الامام قال وتظهر فائدة ما فيها اذا جاوز الميقات بغير احرام  
وأراد العود لدفع الاساءة ولم يعرف موضع المحاذاة هل يرجع الى الاطول أو الاقصر

(فالأصح أنه يحرم من محاذاة أبعدهما) من مكة والثاني يتخير بينهما فان تساوبا في المسافة الى مكة أحرم من محاذاتها سواء تساوبا

في المسافة الى طريقه أم تفاوتنا ومسئلة الخلاف مفروضة في الروضة كأصاها فيما اذا تساوى في المسافة الى طريقه وفيها لو تفاوت  
المقيتان في المسافة الى مكة وإلى طريقه فهل الاعتبار بالقرب اليها وإلى مكة فيه وجهان أحدهما الاول (وان لم يجز) ميقاتا (أحرم على  
مرحلتين من مكة) اذ ليس شئ من المواقيت أقل مسافة من هذا القدر (ومن مسكنه بين مكة والميقات فيقانه مسكنه) من قرية أو حجة  
لما في الحديث السابق بعد ذكر المواقيت فمن كان دون ذلك فمن حيث أنشأ (ومن بلغ ميقاتا غير مر يد نسكا ثم أراد ميقاته موضعه)  
لما ذكر في الحديث يضا (وان) (٩٤) بلغه مريدا (نسكا) لم يجز مجاوزته بغير احرام) قال في شرح المذهب بالاجماع

(فان فعل لزومه العود) اليه (ليحرم منه الا اذا) كان له عسر كان (ضاق الوقت أو كان الطريق غموظا) أو خاف الانقطاع عن الرفقة قال في شرح المذهب أو كان به مرض شاق فانه لا يلزمه العود (فان لم يعد) للعسر أو غيره (لزومه) اذا أحرم لاساذه بترك الاحرام من الميقات قال ابن عباس من نسي من نسكه شيئا أو تركه فليهرق دما رواه مالك وان عاد أو أحرم من الميقات فلا دم عليه سواء كان دخل مكة أم لا وقال الامام والغزالي ان كان دخلها فعليه دم وقيل ان عاد بعد مسافة القصر فعليه دم (وان أحرم ثم عاد) الى الميقات (فلاصح ان كان عاد) اليه (قبل تلبسه بنفسك سقط الدم) عنه لقطعه المسافة من الميقات محرما وأداء المناسك بعده

(الح) هو المعتمد (قوله ومسئلة الخلاف الخ) فيحمل عليهما في كلام المصنف (قوله أحدهما الاول) هو المعتمد فلو كان الاقرب اليه هو الابعد عن مكة أحرم من محاذاته بلا خلاف (قوله وان لم يجز ميقاتا) كالجائي من سوا كن في البحر الى جدة فانه لا يجزى ميقات رابع ولا يعلم الا في دون مرحلتين (قوله فيقانه مسكنه) أي ان لم يكن امامه ميقات والا كأهل بدر والصفراء فيمقاتهم بالجفة لانها امامهم وفوا الحليفة قبلهم (قوله ثم أراد) وتنصرف ارادته الحج برادق يارة أهل أو تجارة (قوله وان بلغه) أي وهو مكلف حر ولو كفر ثم أسلم لا يجنون وعبد وصبي وان كملوا قبل الوقوف (قوله مريدا نسكا) أي في عامه في الحج ومطلقا في العمرة على المعتمد وهو المراد بقوله الآتي اذا أحرم الخ والمراد بالمجازة المجاوزة الى جهة مكة فلو جاوزه بمنة أو يسرة وأحرم من مثل مسافته فلا دم (تنبيه) سيأتي أنه يكره احرام الجنب ونحو الخائض فهل يعترف بمجاوزته بلا احرام هنا راجعه (قوله وان أحرم) ليس قيدا من حيث الحكم بسقوط

(قوله أي الى مكة) ظاهره ان الوجه الثاني يعتبر القرب الى مكة وفيه نظرا فالظاهر والله أعلم أن المراد القرب والبعده من مكة أي فيكون المعتمد الا بعد من مكة لئلا يتم مسلف نظيره (قول المتن أحرم على مرحلتين) قال ابن الرفعة هذا الحكم من تخرج الامام رحمه الله (قوله لما ذكر في الحديث أيضا) مستفاد من قوله ومن كان دون ذلك مع قوله قبل ذلك ممن أراد الحج والعمرة (قوله اليه) أو الى مثل مسافته من ميقات آخر (قول المتن ليحرم) بوجه أنه لو أحرم قبل العود لم يجب العود وليس مرادا (قوله اذا أحرم) أي بالحج في تلك السنة أو بالعمرة مطلقا (قوله وأداء المناسك بعده) هو احتراز عن المسئلة الآتية (قوله اطلاق الغزالي) دفع لما اعترض به الاسنوي من أن مقابل الاصح فيالوعاد بعد التلبس بنفسك ما قيل انه لا يضر التلبس بطواف التقدم قال وهذا الوجه هو المقابل هنا خاصة خلافا لظاهر اطلاق المصنف اه وكان الشارح رحمه الله ترك التوجيه لعدم تصريح الاصحاب بحكاية ما اقتضاه اطلاق الغزالي (قوله عالما بالحكم) لم يقل أيضا عالما بالميقات أو جاهلا به لان المقيم بأي ذلك اذ هو فممن بلغ الميقات مریدا للنسك فلا يتصور فيه الجهل بالميقات وفي هذا الاعتدال نظر (قول المتن من ديرة أهله) قال الاسنوي لك أن تقول كيف راعى الرافعي طول الاحرام هنا ولم يراع فيه من أراد الاحرام بالعمرة وهو بمكة حيث وافق على ان الخروج الى التنعيم أفضل من الحديبية (قوله لانه أكثر عملا) وأيضا فقد فسر عمر وعمر على رضي الله عنهما الاتمام في الآية بذلك (قول المتن قلت الميقات أظهر) قال ابن الرفعة قد علمت عماد كراه ان تقديم الاحرام على الميقات المسكاني سائغ ولا كذلك الزماني والفرق ان المسكاني مبني على الاختلاف في حق الناس بخلاف الزماني اه أقول ولان نعلق العبادة بالزمان أشد من تعلقها بالمكان بدليل بطلان الصلاة في الاوقات المكروهة دون الاما كن المكروهة (فرع) لو نذر الاحرام من ديرة أهله ان عقد نذره كما لو نذر الحج ماشيا (قوله انه صلى الله عليه

(والا) أي وان عاد بعد تلبسه بنفسك (فلا) يسقط الدم لتأدي النسك باحرام ناقص وسواء كان النسك وحده أو كالموقوف أم سنة كطواف التقدم ومقابل الاصح اطلاق الغزالي وطائفة وجهين في سقوط الدم وجه عدم السقوط تأ كد الاساءة بانشاء الاحرام من غير موضعه قال الامام وان طالت المسافة فأولى بان لا يسقط وان دخل مكة فهو أولى بعدم السقوط وعبر في الروضة في التفصيل بالذهب ولا فرق في لزوم الدم للجواز بين أن يكون عالما بالحكم كما كراهه أو ناسيا أو جاهلا به ولا يتم على الناسي والجاهل (والأفضل أن يحرم) من هو فوق الميقات (من ديرة أهله) لانه أكثر عملا (وفي قول) الأفضل (من الميقات قلت الميقات أظهر وهو الموافق للاحاديث الصحيحة والله أعلم) لانه صلى الله عليه وسلم أحرم بحجته وبعمره الحديبية من ذي الحليفة روى الاول الشبخان من رواية

جماعة من الصحابة والثاني البخاري في كتاب المغازي (ومبقات العمر قلن هو خارج الحرم مبقات الحج) لقوله في الحديث السابق عن  
أراد الحج والعمرة (ومن بالحرم يلزمه الخروج الى أدنى الحل ولو بخطوة) من أي (٩٥) جهة شاء فيحرم بها لأنه صلى الله

عليه وسلم أرسل عائشة بعد  
فضاء الحج الى التنعيم  
فاعتمرت منسه رواه  
الشيخان والتنعيم أقرب  
أطراف الحل الى مكة على  
ثلاثة أميال منها وقيل  
أربعة فلو لم يكن الخروج  
واجباً لما أمرها به لضيق  
الوقت برحيل الحاج (فان  
لم يخرج وأنى بأفعال العمرة  
أجزأته) عن عمرته (في  
الظاهر وعليه دم) لتكره  
الاحرام من الميقات والثاني  
لأنجرته لأن العمرة أحد  
النسكين فيشترط فيه الجمع  
بين الحل والحرم كالحج  
لابد فيه من الوقوف بعرفة  
وهي من الحل (فلو خرج)  
على الاول (الى الحل  
بعد احرامه) فقط (سقط  
الدم على الذهب) والثاني  
تخرجه على الخلاف في  
عود من جاوز الميقات اليه  
محرمًا وقرق الاول بان  
المجاوز مسمى بخلاف الحرم  
من مكفاته شبيهة بأحرم  
قبل الميقات (وأفضل  
بقاع الحل) للاحرام  
بالعمرة (الجعرانة  
ثم التنعيم ثم الحديبية) لأنه  
صلى الله عليه وسلم أحرم  
بها من الجعرانة رواه  
الشيخان وأمر عائشة

الهم فيجب عليه العود ولو قبل الاحرام وسقط الدم عنه (قوله ومن بالحرم) أي وأراد الاحرام بالعمرة  
فقط فان أراد القران فن مسكنه أو من مكة (قوله ولو بخطوة) ولو برجل اعتمد عليها فقط (تنبيه) علم  
بما ذكر ان تقديم الاحرام على ميقاته المكاني جائز بخلافه في الزماني لان تعلق العبادة بالزماني أشد كافي  
بطلان الصلاة في الاوقات المكروهة دون الاماكن المكروهة وأيضا الميقات المكاني مختلف بالنواحي  
(قوله الجعرانة) باسكان العين وتخفيف الراء على الافصح سميت باسم امرأة كانت تسكنها ونصفها من  
الحل ونصفها من الحرم قيل اعتمر منها ثمانية نبي عليهم الصلاة والسلام وسيد كرمساقته في حدود الحرم أنها  
تسعة أميال وفي شرح شيخنا وغيره كالشارح فيما يأتي أنها على ستة فراسخ من مكة وهو غير مستقيم فراجع  
(قوله ثم التنعيم) سمي بذلك لأنه عن يمينه جبل يقال له نعيم وعن يساره جبل يقال له ناعم ومحل في وادي يقال  
له نعمان وسيد كرمساقته أنها ثلاثة أميال (قوله الحديبية) بتخفيف الياء اسم محل عند البئر المعروفة  
بعين شمس وسيد كرمحلها (قوله هم بالدخول اليها) لما صده الكفار في السنة السادسة من الهجرة بعد  
احرامه بذى الحليفة بالعمرة فاقيل انه أحرم منها مردود وهمه بذلك مع تركه من الدخول من غيره  
المساوي له من حيث انه من بقاع الحرم دليل على أفضليته على غيره فتأمل (قوله على ستة فراسخ) ظاهر  
كلامه رجوعه للجعرانة والحديبية وهو في الاول يخالف لما قالوه في تحديد الحرم لانها آخره وضبطوا به  
تسعة أميال وفي الثاني يخالف للمشاهد فهو غير مستقيم فيما وافي شرح شيخنا الرملي أن الحديبية على  
ثلاثة فراسخ من مكة وهذا هو المعروف للمشاهد وبعضها من الحل وبعضها من الحرم كما مر (قوله بين  
طريقي حدة) بالحاء المهملة المكسورة وقيل بالجيم في منقطع عن الطريق (قوله وطريق المدينة) على  
فرسخ من مكة وهو خارج الحرم (قوله وفيه مساجد عائشة) زوجته صلى الله عليه وسلم نسب اليها الاحرامها  
بالعمرة منه بامر الله عليه وسلم

### (باب الاحرام)

وسلم) بدل (قول المتن ومن بالحرم) تعبيرة عن في هذا وفي الذي قبله يفيد انه لا فرق في هذا بين المسكى وغيره  
وهو كذلك (قول المتن ولو بخطوة) لو أراد ان يحرم قارنا ساغ له ذلك من مكة على الاصح كما سلف صدر  
الباب (فرع) لو كان له قدم في الحل وقدم في الحرم واعتمد على الخارجة وحدها جاز الاحرام بالعمرة فيما  
يظهر (قول المتن سقط الدم) قال الاسنوي بمعنى لم يجب قال وحيث أوجبنا الدم لم يجز فعل ذلك بل يجب  
الخروج قبل الاحرام وان لم نوجب جاز فعل ذلك بل يستحب كما رأيت في المجموع للحاملي والتحرير  
للجرجاني والذي فهمته من كلام أكثرهم عدم الاستعجاب اه (قول المتن الجعرانة) قال يوسف بن  
ماهك اعتمر من الجعرانة ثمانية نبي عليهم الصلاة والسلام (قول المتن ثم التنعيم) سمي بذلك لان على يمينه  
جبل يقال له نعيم وعلى يساره آخر يقال له ناعم والوادي نعمان (قوله لأنه صلى الله عليه وسلم الخ) استشكل  
بانه اذا تعارض قوله وفعله وعلم المتأخر كان ناسخا للمتقدم فكيف تقدم الجعرانة على التنعيم وقد يجاب  
بانه انما أمر بالتنعيم اضيق الوقت وهو أقرب أطراف الحل لكن هذا الجواب يشكل عليه أفضلية التنعيم  
على الحديبية (قوله والحديبية على ستة فراسخ الخ) قال الرافعي وقد ظهر بهذا ان التفضيل ليس لبعده  
المسافة وقصرها اه أقول من ثم استشكل الاسنوي عليه فيما مضى حكمه بتفضيل من أحرم من دويرة  
أهله

### (باب الاحرام الخ)

بالأخبار من التنعيم كما تقدم وبعد احرامه بذى الحليفة عام الحديبية كما تقدم هم بالدخول اليها من الحديبية فصد للشركون عنها فقدم  
الشافعي ما فعه له ثم أمر به ثم ما هم به والجعرانة والحديبية على ستة فراسخ من مكة والاولى بطرف الطائف والثانية بين طريق حدة وطريق  
المدينة والتنعيم على طريق المدينة وفيه مساجد عائشة

### (باب الاحرام)

أما دخول في النسك (بمعنى معينا بان ينوي حجا وعمرتا وكلهما مطلقا بان لا يزيد) في النية (على نفس الاحرام) روى مسلم عن عائشة قالت خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال من اراد منكم ان يهل بحجة وعمرة فليفعل ومن اراد ان يهل بهج فليفعل ومن اراد ان يهل بعمرة فليفعل وروى الشافعي رضي الله عنه انه صلى الله عليه وسلم خرج هو واصحابه مهلين ينتظرون

القضاء اى نزول الوحي  
فامر من لاهدى معه  
أن يجعل احرامه عمره  
ومن معه دى أن يجعله  
حجاً (والتعيين أفضل)  
ليعرف ما يدخل عليه  
(وفى قول الاطلاق) أفضل  
ليتمكن من صرفه الى مالا  
يخاف فوته (فان أحرم  
مطلقاً فى أشهر الحج صرفه  
بالنية الى ما شاء من  
النسكبن أو اليهما ثم اشتغل  
بالاعمال) ولا يجزئ  
العمل قبل النية (وان  
أطلق فى غير أشهره  
فالأصح انعقاده عمره فلا  
يصرفه الى الحج فى  
أشهره) والثانى ينعقد  
مبهما فله صرفه الى  
عمره وبعد دخول  
الأشهر الى حج أو قران  
فان صرفه الى الحج قبل  
الأشهر كان كالاحرام  
بالحج قبل أشهره فينعقد  
عمره على الصحيح كما تقدم  
(وله أن يحرم كاحرام  
زبد) روى الشيخان  
عن أبى موسى أنه صلى  
لله عليه وسلم قال له يا أبا  
فضل ليت باهلل كاهلال  
النبي صلى الله عليه وسلم  
قال ففعلت حسنت طيباً

سمى بذلك لانه لدخول الحرم وألانه يحرم به ما كان حلالا قبله (قوله الدخول في النسك) أى لا بمعنى النية لانها من الاركان وستأتى ولا بد منها لهذا الدخول فلا يوجد بدونها (قوله بان ينوى حجاً) وكذا نصف حج أو حجتين (قوله أو عمرة) وكذا نصف عمرة أو عمرتين (قوله أو كليهما) صورته بعضهم بتقديم العمرة على الحج لانه اذا قدم نية الحج امتنعت العمرة لانها لا تدخل عليه ورده بعضهم بان هذه صيغة واحدة متعلقة ببعضها فلا يتم المراد الاجتماعاً خصوصاً وهو قاصد لهما فيها (قوله بان لا يزبد) أى عاذ كرفلوزاد كونه تطوعاً ونذراً أو قيده بزمن كيوم أو غير ذلك لغا وانصرف لما عليه وعلم أنه لا يحتاج لنية فرض أيضاً وفارق الصلاة بانصرافه هنا قهراله وان ذكر غيره ولو أحرم مطلقاً لم أفسد قبل التعيين فأيهما عينه كان فاسداً (قوله وروى الشافعي الخ) هذا دليل الاطلاق فعني مهلين محرمين وان يجعل بمعنى يصرف وهذا من حيث الاكمل لماسياً في وهذا لا يعارض ما في الحديث السابق لانه فيه قد خبرهم قبل احرامهم فيما يملونه اذا أحرموا والكنهم عند احرامهم اطلاقاً وافتأمل والواقع عن أحرم كاحرام النبي صلى الله عليه وسلم إيهاماً ويعلم منه جواز الاطلاق (قوله الى ما شاء من النسكين) أى العمرة مطلقاً والحج ان لم يفت والاعتين صرفه للعمرة كما قاله الرويانى واعتمده شيخنا الرملى وشيخنا الزبائدى (قوله ولا يجزئ العمل) كالطواف والوقوف فله صرفه بعده للعمرة ولا يتعين به الحج نعم نقل في المهمات عن شرح المذهب عن صاحب البيان والحضرمى أنه لو صرفه للحج بعد الطواف انصرف الطواف للتقدم قال بعضهم وقياسه انه لو صرفه له بعد السعى أو الوقوف انصرف لهما صريح كلامهم بخالفه والوجه الفرق بين الطواف وغيره فراجع (قوله قبل النية) أى قبل الصرف اذ النية تقدمت (قوله فالاصح انعقاده عمرة) عبر هنا بالاصح لان الانعقاد لا خلاف فيه وعبر فيها مر بالصحیح لانه في الانعقاد وعدمه فلا مخالفة فتأمل (قوله كاحرام زيد) فلو قل كاحرام زيد وعمروفه ومثلهما ان اتفقا وقارن ان اختلفا وصح احرامهما وتابع للصحیح منهما ومطلق ان فسد احرامهما كما يأتى (قوله فلم يكن محرماً) أى ان كان زيد محرماً انعقاد احرامه ولو قال ان أحرم زيد أحرمت لم ينقد وان كان زيد محرماً كما لو قال اذا جاء رأس الشهر أحرمت وقال بعضهم ينبى انعقاده اذا علم باحرام زيد ويكون ان بمعنى اذا بل يجوز ان يقال بانعقاد احرامه وان لم يعلم (قوله كاحرامه) ويجب سؤاله اذا لم يعلم بهو يعمل باخباره ولو فاسقاً ويعمل بالثانى من خبره ان تعدد ما لم يظهر تعنت فلو أخبر بحج بعد اخباره بعمرة بعد الفوات وجب القضاء وأراقى دماً ولا يرجع به على زيد لان حجه له ولا نظر لتغيره ولا يأتى هنا الاجتهاد لانه متابس بالعبادة كالشك في عدد الركعات قاله ابن الرفعة وفيه نظر فراجع الامن

(قوله أى الدخول في النسك) كذا نقله النووي رحمه الله عن الازهرى واقتصر عليه رى يطلق أيضاً لنية الدخول في ذلك ووجه التسمية ظاهر (قوله وروى الشافعي الخ) هو دليل الاطلاق السابق في المتن واستدل أيضاً بحديث أبى موسى وعلى لبيت باهلال النبي صلى الله عليه وسلم قال بعضهم كذا استدلال الامام وخالفه العلماء لان الذى في حديثهما إيهام لا اطلاق قال السبكي اذا جاء الإيهام جاز الاطلاق (قوله فامراً الخ) انظر كيف التوفيق بين هذا وبين الحديث السابق وقد يجاب بان المراد ينتظر هل يؤمرون بالدوام على ما عينوا أو فسخته أو ضمن شئ اليه (قول المتن فلا يصرفه الى الحج في أشهره) قيل يشكل على تعليق العبادة الطلقة الثلاثة ثم يعنى (فرع) اذا قلنا بالجواز كان الاحرام حاصل وقت الصرف للحج لاني وقته (قوله طف بالبيت) قد

فان وجدنا حسب طائفتين  
وبالصفا والمروة حل (فان لم يكن زيد محرما انعقاد احرامه مطلقا) ولغت الاضافة الى زيد (وقيل ان علم عدم احرام زيد لم  
ينعقد) احرامه كقولنا ان كان محرما فقد احرمت فلم يكن محرما لوفرق في الاصح بأن المقيس عليه تعليق أصل الاحرام بخلاف المقيس (وان  
كان زيد محرما انعقاد احرامه كاحرامه) ان كان حجاجا خرج وان كان عمرة فعمرة وان كان قرا فاقرا وان كان مطلقا فطلق ويخبر كابتخير زيد

جهة النية كما يأتي (قوله ولا يلزمه الخ) أي وان قصد التشبيه به الآن أو فيما يأتي أوهما (قوله مطلقا) أي ان لم يقصد التشبيه به الآن والالزमे ما في زيد (قوله فاسدا) بأن أحرم بالعمرة وأفسدها بالجماع ثم أدخل الحج عليها فانه يدخل فاسدا ولا يتصور فساد حال النية بغير هذه الصورة لانه لا ينعقد إحرامه حال الجماع كافي الروضة فلا يلزمه المضى فيه و ينعقد إحرامه حال التزعم (قوله جعل هذا نفسه) قال في التهج كالوشك في إحرام نفسه أي ولا يجوز له الاجتهاد على الجديد لما مر وبذلك فارق الصلاة والادائي والقبلة ولان عدم الاجتهاد هنا لا يؤدي الى فعل محظور بخلاف غيره لادائه الى الصلاة لغير القبلة أو بنجس ولو شك في إحرام نفسه بعد فراغه من الاعمال ففيه تفصيل يعلم من مراجعة كلام الرافعي (قوله بأن ينوى القرآن) أي أو الحج وحده ولا يأتي الاجتهاد هنا قطعاً لعدم الأمانة على نية الغير ولا يجزئه العمل قبل هذه النية فلا يبرأ لامن الحج ولا من العمرة ويحصل له التحلل بعمل العمرة ثم لو نوى القرآن أو الحج بعد ذلك وأدرك الوقوف وأعاد العمل برى من الحج كما يأتي ويلزمه دم لانه لما تمتع أو حلق قبل وقته ولا يعينه عن جهة بل يوقعه عن الواجب عليه ولولم يتم أعمال العمرة ونوى القرآن أو الحج وأتى بالاعمال لم يبرأ من الحج ولا من العمرة لان الحج لا يدخل على العمرة بعد الطواف وقد يكون معتمرا كذا قيل والوجه خلافه بل يأتي فيه كالذي قبله لان الاعمال ليست من عمل العمرة كما مر (قوله أعمال النساكين) وهي أعمال الحج وحده كما يأتي (قوله ليهتق الخ) ولا يبرأ من العمرة لاحتمال تقدم الحج عليها أي ويبرأ من الحج كما قاله في العباب ولا دم عليه لعدم تحقق القرآن ولكنه يستحب

(فصل في كيفية الاحرام بالحج أو العمرة أو بهما) (قوله المحرم) أي من يريد الاحرام (قوله فيقول) أي حالة كونه مستقبلاً للقبلة ندبا بقباه وجوباً بولسانه ندبان نوى الحج مثلاً وأحرمت به تفسير لنوى أو تأكيده لبيك الخ أي عقب النية ندبا كما يندب التلفظ بما نواه في التلبية الاولى فقط بالرفع صوت بحيث

سلف ان النبي صلى الله عليه وسلم أحرم مطلقاً وخرج ينتظر القضاء فيقول أبي موسى انه أهل كاهلاً صلى الله عليه وسلم يقتضى الانعقاد مبهماً ولو صرف النبي صلى الله عليه وسلم إحرامه الى الحج بعد ذلك فلا ينافي ذلك أمره لا بنى موسى بأعمال العمرة أما ان قلنا انه صلى الله عليه وسلم كان محرماً بحج كاهوا المرجح عندنا فيكون أمره لا بنى موسى من باب الفسخ الى العمرة خصوصية له ولا مثاله في ذلك العام (قول المتن فان تعذر الخ) قال ابن الرفعة ولا يحسن هنا الاجتهاد لانه متلبس بالعبادة كالوشك في عدد الركعات ثم لو قلنا يتحري فلم يظهر له شيء جعل نفسه قارناً (قوله ليهتق الخ) يريد انه يبرأ من الحج دون العمرة لانه اذا كان ذلك قبل الاتيان بالاعمال مثلاً فان كان محرماً بالحج لم يضرب بعد النية وادخل العمرة عليه لا يقدر وان كان محرماً بالعمرة فادخل الحج عليها جازئ بخلاف العمرة لا يخرج عنها لاحتمال أن يكون محرماً بالحج وان كان قد وقف ولم يطف فاذا نوى القرآن ثم عاد ووقف ثانياً أجزأه الحج دون العمرة وان طاف ثم شك فاتم عمرة ثم أحرم بالحج برى منه فقط أيضاً ولم يتم أعمال العمرة ولكن نوى القرآن أو الحج وأتى بالاعمال فلا يبرأ عن شيء لان الحج لا يدخل على العمرة بعد الطواف ومن الجائز أن يكون معتمراً وان كان بعد الطواف والوقوف وأحرم بحج أو قران لم يبرأ من شيء فان لم يحرم وأتم أعمال العمرة ثم أحرم بالحج برى منه وعليه دم وان أتم أعمال الحج ثم أحرم بالعمرة برى منه ولا دم

(فصل المحرم ينوى الخ) (قول المتن فان لم يبرأ من النية لانه لم ينعقد إحرامه) وقيل في قول ينعقد عليه اذا أطلق التلبية ان ينعقد مطلقاً وخص الامام الخلاف بما لو أطلق التلبية ولم يخطر بباله قصد الاحرام أماماً ذكرها حاكياً ومعلماً وقصد ما سوى الاحرام لم يكن محرماً (قوله والثاني الخ) انظر هل يشترط عليه اقتران النية بلفظ

ولا يلزمه للصرف الى ما يصرف اليه زيد وان عين زيد قبل إحرامه انعقد وان كان إحرام زيد فاسداً انعقد لهذا مطلقاً وقيل لا ينعقد له (فان تعذر معرفة إحرامه بموته) أو جنونه أو غيبته كافي الروضة وأصلها (جعل) هذا (نفسه قارناً) بأن ينوى القرآن (وعمل أعمال النساكين) ليهتق الخروج عما شرع فيه (فصل المحرم) أي يريد الاحرام (ينوى) أي الدخول في الحج أو العمرة أو بهما ويستحب أن يتلفظ بما نواه (ويلى) فيقول بقلبه واسانته نوى الحج وأحرمت به لله تعالى لبيك اللهم الخ (فان لم يبرأ من النية لانه لم ينعقد إحرامه وان نوى ولم يلب انعقد إحرامه) (على الصحيح) والثاني لا ينعقد لاطباق الناس على الاعتناء بالتلبية عند الاحرام ولا يجب التعرض للفرضية بزمان كرهى شرح المذهب في باب صفة



**الصلاة** (ويسن للفصل للأحرام) لأنه صلى الله عليه وسلم اغتسل لأحرامه رواه الترمذي وحسنه وسواء في ذلك الأحرام بحج أم بعمره أم بهما ذكر في شرح المذهب (فان عجز) عن الفصل لعدم الماء أو لعدم القدرة على استعماله (تيمم) لأن التيمم ينوب عن الفصل **الواجب** فمن المنسوب أولى (و) الفصل (لدخول مكة) لأنه صلى الله عليه وسلم فعله بنى طوى رواه الشيخان وسيأتي بطوله أول الباب الآتي قال في شرح المذهب وهذا الفصل مستحب لكل داخل محرم سواء كان محرما بحج أم عمره أم قران (والوقوف بعرفة) عشية (وبعد دفعة غداة التحرر في أيام) (التشريق) (الثلاثة) (الرمي) لأن هذه مواطن يجتمع لها الناس فسن الفصل لها قاطعا

(٩٨)

يسمع نفسه على المعتمد ويندب أن يقول أيضا اللهم أحرم لك شعري وبشري ولحي ودمي (قوله ويسن الفصل) ويكره تركه لغيره عند أخذ بقاعدة كل مندوب صحح الأمر به قصدا كره تركه كما قاله الامام (قوله فان عجز) أي عن استعمال الماء في جميع بدنه أو بعضه ويقدم للماء ويقدم أعضاء الوضوء ولا يكفيه نية الفصل عن التيمم (قوله داخل محرم) ويندب للحلال أيضا فهو وليس من الاغتسال الخاصة بالحج ولو فات لم يندب قضاءه كبقية الاغتسال (قوله عشية) ظرف للوقوف بعرفة إذا الغسل لها بدخل وقته بالفجر كالجمعة وتأخيرها بعد الزوال أفضل ويخرج بخروج وقت الوقوف (قوله غداة) ظرف للوقوف بمنزلة عند المشعر الحرام ويدخل وقت هذا الفصل بنصف الليل كالعيد ولا يندب الفصل للبيت بهما القربة من عرفه (قوله وفي أيام التشريق) ويدخل وقت الفصل لسلك يوم بفجره كالجمعة والأفضل تأخيرها لما بعد الزوال ويخرج غسل كل يوم بغروبه أو برمييه (قوله وسواء الرجل) وكذا الصبي ولو غير مميز بفلسه عليه وكذا في المرأة (قوله والظاهر) هو المعتمد ويكره أحرام الجنب ونحوه الحائض فيندب لها ما تأخيرها للطهران تيسر (قوله ولا يسن) هو المعتمد ومثله كل غسل قرب مما قبله كالقدم مع الدخول والحلق والطواف والوداع وسيأتي بعض ذلك (قوله بحلق العانة) وكذا بحلق رأس لمن يتزين به والاندب أن يلبسه بنحو صمغ دفعا لنحو القمل ويندب السواك أيضا كما قاله السبكي (قوله وينبغي تقديم الخ) أي في حق غير الجنب ويندب له التأخير (قوله تقدم في حق الميت) أي على القول الجديد المرجوح والراجح هناك التقديم وهو علم طلبها (قوله وهي حاصلة الخ) قال شيخنا الرمي نعم أن تغير ربح بدنه بطلب فعله وكذا بقية الاغتسال ونفوت بالأعراض أو بطول الفصل ولا تقضى (قوله وإن يطيب بدنه) اجبا على الاصلام فيكره ولحدة فيحرم وقال الأذري يندب النكاح أيضا لأن الطيب من دواعيه ولم يخالفوه (قوله وكذا ثوبه) مرجوح بل هو مكروه عند ابن حجر ومباح عند شيخنا الرمي (قوله في الأول) أي الأصح بالجواز أي مع الكراهة وهو المعتمد

لروائح الكريمة وسواء في هذه الاغتسال كلها الرجل والمرأة الطاهر وغيرها وروى مسلم أن أسماء بنت عميس ولدت محمد بن أبي بكر بندي الحليفة فامرها رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تغتسل وتهل وللإمام نظر في نية الحائض والنفساء قال الرافعي والظاهر أنهما ينويان لأنهما يقيمان مسنونا ولا يسن للفصل لرمي جرة العقبة اكتفاء بفصل العيد ومن عجز عن الفصل لغير الأحرام تيمم أيضا وما تقدم في باب الجمعة من حكاية وجهه أن من عجز عن غسلها لا يقيم يأتي هنا كما قاله الرافعي لما تقدم في وجهه من أن الغرض من الفصل التنظيف وقطع الروائح الكريمة والتيمم لا يفيد هذا الغرض ويستحب أن يتأهب للأحرام بحلق العانة وتنف الابط وقص الشارب وتقليم الاظفار وينبغي تقديم هذه الأمور

التلبية الظاهر الاشتراط والحاصل أن لفظ التلبية على هذا الوجه كلف التكبير في الصلاة (قول المتن ويسن الفصل الخ) ويكره تركه من غير عذر قاله الشافعي وهو يعكز على قول الأصوليين الكراهة مافية نهى مقصود فانه لم يرد نهى هنا قاله الرافعي قال الامام كل مندوب صحح الأمر به قصدا كره تركه اه واغفل الشافعي للأحرام وهو مريض بخاف الماء وقال ابن الصلاح لا ينبغي أن يترك الفصل في كل موطن ندب فيه فان له تأخر في جلاء القلوب واذهب درن الغفلة يدرك ذلك أرباب القلوب الصافية (قول المتن فان عجز الخ) لو أخره إلى بعد كان أولى ليع هذا سائر الاغتسال (قوله مستحبة لكل داخل محرم) وكذا حلال (قول المتن غداة النحر) ظاهره أن وقته بدخل بالفجر (قوله ويستحب أن يتأهب الخ) ومن السنن السواك أيضا قاله السبكي (قوله وينبغي تقديم هذه الأمور) لو كان جنبا لطلب تأخيرها (قوله أي أزار الأحرام ورداؤه)

ومثله

على الفصل كما تقدم في حق الميت وفي شرح المذهب أن من خرج من مكة فاحرم بالعمرة من الحل واغتسل للأحرام يستحب له أن يغتسل لدخول مكة أن كان أحرم من موضع بعينه منها كالجفرانة والحديبية وأن أحرم من موضع قريب منها كالنسيم أو من أدنى الحل لم يغتسل لدخولها لأن المراد من هذا الفصل النظافة وهي حاصلة بالغسل السابق (وأن يطيب بدنه للأحرام) للاتباع روى الشيخان عن عائشة قالت كنت أطيب رسول الله صلى الله عليه وسلم لأحرامه قبل أن يحرم ولحله قبل أن يطوف بالبيت وسواء فذلك الرجل والمرأة في قول لا يستحب لها (وكذا ثوبه) أي أزار الأحرام ورداؤه (في الأصح) قياسا على البدن والثاني لا يجوز تطيبه لأنه يفرغ ويلبس وإذا نزع ثم أعاده كان كالأستقبلي ثوب مطيب وفي الروضة وأصلها التعبير

في الاول بالجواز وفي التمسك بالاستحباب قال في شرح المهذب وهو غريب ولو تعطروا به من بدنه فلا بأس به قطعا (ولا بأس باستدامته بعد الاحرام ولا بطيبه جرم) لما روى الشيخان عن عائشة رضي الله عنها قالت كآني أنظر إلى ويص الطيب في مفرق رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو محرم والويص بالموحدة والمهمة البريق وسواء في الاستدانة بالبدن والثوب (لكن لو نزع ثوبه الطيب لم يلبسه لزمه الفدية في الاصح) كما لو أخذ الطيب من بدنه ثم رده اليه والثاني لا يلزمه لان العادة في الثوب أن ينزع ويعاد فجعل عفوا ولو نظيت المرأة ثم لزمها عدة يلزمها إزالة الطيب في وجهه لان في العدة حق آدمي فالمضايقة فيه أكثر (وأن تحض المرأة (٩٩) للاحرام يدها) أي كل يدها

الى السكوع بالخناء لانها قد ينكشفان وأن تمسح وجهها بشئ من الخناء لانها تؤمر بكشفه فلتستر لون البشرة بلون الخناء ويكره لها الخضاب بعد الاحرام لما فيه من ازالة الشفت ولا يحض الرجل والخنثى للاحرام (ويتجرد الرجل لاحرامه عن غيط الثياب) لينتقي عنه ليلسه في الاحرام الذي هو محرم عليه كما سيأتي ويتجرد بالرفع بضبط المصنف وصرح في شرح المهذب كالرافعي بوجوب التجرد لما ذكر فهو واجب افقيره (ويلبس ازار او رداء أبيضين) جديدين والا ففسولين (ونعلين ويصلي ركعتين) للاحرام وتقضى عنهما الفريضة روى الشيخان انه صلى الله عليه وسلم أحرم في ازار ورداء وانه صلى الله عليه وسلم صلى بذى الخليفة ركعتين ثم أحرم وتقدم في الجنائز حديث البسوا من ثيابكم

وكذا الاحرام وردائه وثياب المرأة وليس في شرح شيخنا ولا غيره ذكر الكراهة فراجع (قوله وفي التمسك بالاستحباب) والمعتمد خلافه كما تقدم (قوله لزمه الفدية) وان لم توجد فيه رائحة الطيب لكن بحيث لم يسهر بما ظهرت ولو من ثوبه حمدا يده لزمته الفدية ولا يضر تعطر ثوبه من بدنه أو عكسه ولا مسه سهوا ولا انتقاله بنحو عرق (قوله في وجهه) هو المعتمد (قوله وأن تحض المرأة) أي غير المحدة كما مر (قوله بالخناء) خرج بها التسويد والتطير بفوا النقص فحرام (قوله فلتستر) أي تغير وهذا لا يمنع من حرمته في الاجنبى (قوله ولا يحض الرجل والخنثى) فيحرم عليهما في اليدين والرجلين لما فيه من التشبه بالنساء الاحاجة ولا يحرم في غيرهما ولو في غير الاحرام وتجوز الخناء للصبي كالحرير (قوله الذي هو محرم عليه) يفيد أنه في دوام الاحرام لاحالة الاحرام ولا يلزمه الفدية فيه اذا نزعها حالا فتأمل (قوله ويتجرد بالرفع) يفيد أنه جلة ابتداء تقييد الوجوب لا بالنصب عطف على ما قبله المفيد للندب (قوله بوجوب التجرد) هو المعتمد كما مشى عليه في المنهج وان كان الوجه ما قاله النووي في مناسكه من أنه مسنون وتبعه السبكي تبعاً للمعجب الطبري وغيره قائلين بأن سبب الوجوب وهو الاحرام لم يحصل ولا يعصى بالنزع بعد الاحرام حالا وجواب بعضهم كافي المنهج عن هذا بأن التجرد في الاسواق واجب ولا يتم الا بالتجرد قبله فوجب كالسعي الى الجمعة ممنوع اذ يتم الواجب هنا بالتجرد حال الاحرام لا قبله ولا يقاس بالسعي المذكور المقتضي عدمه الى الحرمة بالتقويت بخلافه هنا وجوابه في شرح الروض عما قاله السبكي من التأييد للقول بالندب لا يجدي نفعا فراجع ونأمله (قوله ويلبس) أي ندبا (قوله أبيضين) أي ندبا ويكره المصبوغ وغير البياض ولو بعضا وان قل ولو قبل نسجه (قوله جديدين) ويندب غسلهما مع ثوبهم نجاسة (قوله ويصلي) أي من يريد الاحرام ولو امرأة ومحله في غير وقت الكراهة ان كان في غير الحرم ويندب كونهما في مسجد كما مروى يسرها ولو ليلا (قوله ويغني عنهما الفريضة) وكذا نافله ولو غير مؤقتة ويقرأ فيهما سورتي الاخلاص (قوله أن يحرم الخ) نعم للخطيب يوم السابع أن يطلب محرما فقد تقدم احرامه على سيره يوم لانه في الثامن (قوله اكثر التلبية) ولو بالجمجمة لقادر على العربية وتكره في مواضع النجاسات كسائر الاذكار (قوله ورفع صوته بها) نعم يندب في التلبية الاولى أن يقتصر على اسماع نفسه ولا يندب الرفع كما مروى وحصل تشويش على مصل أودا كرا وقارئ أو نائم كره الرفع بل يحرم ان تأذى به أذى لا يحتمل (قوله بمعنى خصوصا) فهو ام فاعل

ومثله ثياب المرأة (قوله في الاول) متعلق بقول المتن في الاصح (قول المتن لكن لو نزع ثيابه الخ) كذلك لو وضع يده عليه حمدا لزمته الفدية (قوله لانهما ما مورة بكشفهما اه والاول احسن) (قوله ويتجرد بالرفع الخ) أي فيكون التجرد واجبا وجوز غيره أن يكون منصوبا عطف على ما سلف فيكون مستحبا ويأمر بالنزع عقب الاحرام وفي المسئلة كلام طويل في شرح الروض وشرح الاذرع وغيرهما (قوله أي استوت قائمة) قال السبكي هذا معنى الانبعاث ولكن الاصحاب عبروا عنه

البياض وقال ابن المنذر ثبت انه صلى الله عليه وسلم قال ليحرم أحدكم في ازار ورداء ونعلين اه ورواه أبو عوانة في صحيحه (ثم الأفضل أن يحرم اذا انبعثت به راحلته) أي استوت قائمة الى طريقه (أو توجه لطر يقه ماشيا) روى الشيخان عن ابن عمر أنه صلى الله عليه وسلم لم يهل حتى انبعثت به راحلته وروى مسلم عن جابر أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم لما أهلنا أن نحرم اذا توجهنا (وفي قول يحرم عقب الصلاة) جالسا روى الترمذي عن ابن عباس أنه صلى الله عليه وسلم أهل بالحج حين فرغ من ركعتيه وقال حديث حسن (ويستحب كثيرا التلبية ورفع صوته) أي الرجل (بها) بحيث لا يضر بنفسه (في دوام احرامه) هو متعلق باكثر ورفع أي مادام محرما في جميع احواله (وخاصة) بمعنى خصوصا

(عند تغاير الاحوال كركوب وتزول وهبوط وصعود واختلاط رفقته) بضم الراء وكسر هاء وفراغ صلاة وقبل الليل والنهار ووقت السحر  
فلاستحباب في ذلك متأكد روى مسلم عن جابر في صفة حج النبي صلى الله عليه وسلم أنه لم يلبثه وروى الترمذي حديث أناني جبريل  
فأمرني أن آمر أصحابي أن يرفعوا (١٠٠) أصواتهم بالاهلال وقال حسن صحيح والمرأة لا ترفع صوتها بل تقتصر على اصباح

نفسها فان رفعته كره  
واختفى كالمراة ذكره في  
شرح المسند (ولا  
تستحب) التلبية (في  
طواف القدوم) والسعي  
بعده لان فيهما أذكارا  
خاصة (وفي القديم  
تستحب فيه) وفي السعي  
(بلا جهر) ولا يلبى في  
طواف الافاضة جزما  
لأخذه في أسباب التحلل  
وتستحب التلبية في  
المسجد الحرام ومسجد  
الحنيف بنى ومسجد ابراهيم  
بعرفة وكذا سائر المساجد  
في الجديد ويرفع الصوت  
فيها (ولفظها لبيك اللهم  
ليبيك لبيك لا شريك لك  
ليبيك ان الحمد والنعمة لك  
والملك لا شريك لك)  
للاتباع رواه الشيخان  
ويستحب تكريرها ثلاثا  
والقصد بليبيك وهو من  
مضاف الاجابة لدعوة الحج  
في قوله تعالى وأذن في الناس  
بالحج (واذا رأى ما يحب  
قال لبيك ان العيش  
عيش الآخرة) قاله صلى  
الله عليه وسلم حين وقف  
بمرقات ورأى جميع المسلمين  
رواه الشافعي والبيهقي عن  
محمد بن سلا ومعناه

مختوم بالتاء استعمال المصادر (قوله وهبوط وصعود) بضم أولهما المصدر وبقضه مامكانه وكل  
صحيح (قوله وفراغ صلاة) ولا تقوت بها الا ذكر الواردة عقب الصلاة كافي تكبير العبد ويندب للبي  
وضع أصبعه في أذنه كما ورد به الحديث (قوله فان رفعته كره) وفارق حرمة الرفع في الاذان منها بطلب الاصغاء  
اليه وهذا أولى بما فرق به في المنهج فراجع (قوله طواف القدوم) ومثله المنذور والندوب (قوله ومسجد  
ابراهيم) الخليل صلى الله عليه وسلم خلافا لمن زعم أنه غيره (قوله وهو منى مضاف) حذفت نونه للاضافة  
منسوب بمحذوف والمراد منه التكثير وهو من لبيا وألب البابا اذا أقام بالمكان والمعنى ان اقيم على  
طاعتك اقامة بعد اقامة وكسر همزة ان استثنافا أفصح ويجوز الفتح تعليلا أي لأن وضعفه أبو البقاء  
بوجهين ايهام تخصيص التلبية باستحقاق الحمد واهتمام قصر الحمد على التلبية وفيه نظر فتأمل ويجوز نصب  
النعمة على العطف فيكون لك خبران ورفعهما على الابتداء فيكون لك خبره ويكون خبران محذوف  
ويندب وقفة لطيفة على الملك دفعا لاتصاله بالنفي وعدم نقص أو زيادة فيها فلوزاد لم يكره نحو وسعديك  
والخير كله في يدك والرغبة والعمل اليك لوروده ويكره الكلام في أثناءها والسلام عليه ويندب له رده  
وتأخيرها الى فراغها أحب (قوله ما يحب) وكذا ما يكره فقد قاله صلى الله عليه وسلم في أشد أحواله يوم  
الاحدق (قوله قال لبيك) أي ان كان محرما والاقال اللهم ان العيش الخ وهل يكرهه التلبية راجعه ولا بأس  
بالجواب بليبيك بل هو مندوب وقد ضمن بعضهم ذلك لغیر المحرم نظما بقوله

لا ترغبين الى الثياب الفاخرة واذا كرم عظامك حين تسمى ناخره  
واذا رأيت زخارف الدنيا فقل لا هم ان العيش عيش الآخرة

(قوله واذا فرغ) أي بعد فراغ تكريرها ثلاثا كما يأتي (قوله صلى على النبي صلى الله عليه وسلم) أي بصوت  
أخفض من صوت التلبية بحيث يميزان ويندب الصلاة والسلام على آله وصحبه وتكريرها ثلاثا وبدعو بما  
شاء من ديني ودنيوي ومنه اللهم اجعلني من الذين استجابوا لك ورسولك وآمنوا بك ودفوا بعهدك  
ورنقوا بوعدهك واتبعوا أمرك اللهم اجعلني من وفدك الذين رضيت وارضيت اللهم يسر لي أداء ما نويت  
وتقبل مني يا كريم أديت والمراد بالرسول المذكور ابراهيم صلى الله عليه وسلم لما ورد ان ابن عباس رضي  
الله عنهما قال لما فرغ ابراهيم عليه الصلاة والسلام من بناء الكعبة أوحى الله اليه أن أذن في الناس بالحج  
قال يارب ما يبلغ صوتي قال أذن وعلى البلاغ فقام ابراهيم على المقام ونادى يا أيها الناس كتب عليكم الحج الى  
بيت الله العتيق وفي رواية عباد الله اجيبوا داعي الله فسمعته من كان بين السماء والارض حتى من في

بالاخذ في السير (قوله رفقته) هم الجماعة يرتفق بعضهم ببعض (قول المتن في طواف القدوم) مثله غيره  
من الطواف المندوب فيما يظهر أي فيجوز فيه الخلاف (قوله ويرفع) استثنى بعضهم ما لو أدى ذلك الى  
نشويش على المسلمين (قول المتن ولفظها لبيك الخ) أصلها لي لبيك لك حذفت النون من المتن للاضافة  
والفعل مضمر وجوب المعنى على كثرة الاجابة لخصوص التثنية (قوله ويستحب تكريرها ثلاثا) وأن  
يقف وقفة لطيفة على قوله والملك (قوله وهو منى مضاف) سقطت النون للاضافة وهو منصوب بفعل مضمر  
وجوبه وليس المعنى على التثنية فقط بل المراد كثرة الاجابة وأصل الفعل منها لبي فاستثاقوا ثلاثا بات فآبدلوا  
الثالثة ياء كافي تطيبت قلوبوا الباء ياء

باب  
أن الحياة المطلوبة الهنيئة الدائمة هي حياة الدار الآخرة (واذا فرغ من تلييته صلى على النبي صلى الله عليه وسلم)  
قال تعالى ورفعتك ذكر كرك أي لا أذكر الا وتذكر معي لطبي ذلك (وسأل الله تعالى الجنة ورضوانه واستعاذ به من النار) روى الشافعي  
والمارقني والبيهقي أنه صلى الله عليه وسلم كان اذا فرغ من تلييته في حبر أو عمرة سأل الله الجنة واستعاذ بختمه: النار قال

في شرح المذهب والجمهور وضعوه • (باب دخوله) أي الحرم (مكة) زادها الله شرقا • (الافضل) للحرم بالحج (دخولها قبل الوقوف) بركة كما فعل صلى الله عليه وسلم وأصحابه وهو مشهور (وأن يغسل داخلها) (١٠١) الجائي (من طريق المدينة بذي

طوى وبدخلها من نية كداء) روى الشيخان من نافع قال كان ابن عمر إذا دخل أدنى الحرم أمسك عن التلبية ثم بيت بذي طوى ثم صلى بها الصبح ويغسل ويحدث أن نبي الله صلى الله عليه وسلم كان يفعل ذلك روى رواية لمسلم أن ابن عمر كان لا يقدم مكة إلا بات بذي طوى حتى يصبح ويغسل ثم يدخل مكة ثم يركب راحته رويها عن ابن عمر وعائشة أنه صلى الله عليه وسلم كان يدخل مكة من الثنية العليا ويخرج من الثنية السفلى والعليا تسمى نية كداء بالفتح والدالتون والسفلى تسمى نية كدى بالضم والقصر والتون وهي عند جبل قبيعان والثنية الطريق الضيق بين الجبلين وذو طوى بين الثنتين وأقرب إلى السفلى وهو مثل الطاء أما الجائي من غير طريق المدينة فلا يؤمر بالغسل بذي طوى بل بنحو مسافته من طريقه كما ذكره في شرح المذهب ولا بالدخول من الثنية العليا وقال الشيخ أبو محمد يستحب له الدخول منها (ويقول إذا أبصر البيت)

الاصلاب والارحام (قوله ضعفوه) أي هذا الحديث الذي فيه السؤال وليس التضعيف راجعا للمصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم خلافا لما توهمه عبارة المنهج فراجعوا والله أعلم (باب صفة النفس)

أي كيفية المطالب فيه من حين الاحرام به (قوله مكة) هي بالميم وبالوحد لغتان اسم للبلد وقيل بالميم للحرم وبالباء للمسجد وهي من الملك بمعنى المص يقال امتك البعير ما في ضرع أمه إذا امتصه لقله مأثما وبالباء من اليك أي الاخراج لاجزائها الجبارة أو فيها من الدفع والزحام وهي أفضل بلاد الله الا البقعة التي ضمت أعضاءه صلى الله عليه وسلم فهي أفضل حتى من العرش والكرسي قال ابن حجر وكذا سائر الانبياء وأفضل بقاعها الكعبة ثم المسجد حوله ثم بيت خديجة رضي الله عنها وتندب المجاورة بها الا خوف انحطاط رتبة أو نحو من نحو معصية وأول من بنى البيت الملائكة قبل خلق آدم عليه الصلاة والسلام وطافوا به كما مر ثم آدم ثم ابنه شيث ثم ابراهيم ثم العما لقة ثم ابراهيم ثم قصي ثم قر يش ثم عبد الله بن الزبير ثم الحجاج لجانب الحجر بكسر الحاء فقط ثم عبد الملك بن مروان وسيأتي بناء المسجد في الطواف وكذا كسوة البيت ومن أراد الوقوف على ذلك فعليه بالمؤانف الذي ذكرناه فيه (قوله داخلها) بالرفع فاعل يغسل ولو حللا أو أتى (قوله من طريق المدينة) وكذا مصر والشام والمغرب (قوله طوى) سياتي ضبطها (قوله نهرا) فهو أفضل من الليل وبعده الفجر أفضل وخولف بين طريق الدخول والخروج كالجمعة وغيرها سواء في ذلك الداخل محرما وغيره ويندب كون الداخل ماشيا وحافيا لا لعذر والمرأة في هودجها ومثلها الخنثى وداعيا وخاشعا ومتدلا لا تمتد كراجلالة الحرم ومزيته على غيره ومجتنبا للزحمة والايذاء ومتلطفا بمن يزاحمه (قوله والعليا) هي المعروفة بباب المعلاة وخصت بالدخول لكون الداخل يطلب مكانا رفيعا ومزينة عالية ولا نهاجل دعاء ابراهيم صلى الله عليه وسلم بقوله اجعل أفئدة من الناس تهوي إليهم ولأنها واجهة لباب الكعبة وجهته أفضل الجهات (قوله والسفلى تسمى نية كدى الخ) وتصرف ولا تصرف على ما يأتي وهي المعروفة الآن بباب الشبيكة وبمكة موضع ثالث يقال له كدى بتشديد الباء على طريق اليمن (قوله قبيعان) ويقال له قينقاع (قوله وذو طوى) اسم وادو طوى مثل الطاء والفتح أجود وبالقصر وتصرف ولا تصرف على معنى المكان أو البقعة وهي اسم بئر مطوية بين الجونين أي بنية بالحجارة فنسب الوادي إليها (قوله كما ذكره في شرح المذهب) معتمد (قوله يستحب) وهو المعتمد (قوله أبصر البيت) أي حقيقة أو حكما فدخل الاعمى ومن في ظلمة والحلال

#### (باب دخول مكة الخ)

(قوله المتن دخولها) الافضل أن يكون نهارا وما شيا وحافيا قال في المجموع ويستحب إذا دخل الحرم أن يستحضر في قلبه ما أمكنه من الخشوع والخضوع بظاهره وباطنه ويتذكر جلالة الحرم ومزيته على غيره وأن يقول اللهم هذا حرمك وأمنك فخرمني على النار وأمني من عذابك يوم تبعث عبادك واجعلني من أوليائك وأهل طاعتك (قول المتن وأن يغسل) قد سلف سنية هذا الغسل والغرض هنا بيان موضعه وطوى قرية كانت بين الثنتين وهي إلى السفلى أقرب سميت بذلك لاشتغالها على بئر مطوية بالحجارة أي مبنية والطي البناء وهو مقصور ويجوز تنوينه وعدمه باعتبار ارادة المسكان والبقعة هذا إذا جعل طوى علما أما إذا جعل صفة وجعل مع المضاف وهو ذوا ما كان بالصرف لا غير (قوله أي الكعبة) بتنها الملائكة قبل خلق آدم بالنبي عام وحجوا لها ثم بناه ابراهيم عليه الصلاة والسلام ثم بنته قر يش ثم بناه ابن الزبير على

وصحبه في الروضة وشرح المذهب لما قاله الشيخ من أنها ليست على طريق المدينة وقد عدل النبي إليها أي الكعبة

بغير رفع يديه (اللهم زد هذا البيت تشريفاً وتعظيماً وتكريماً ومهابة وزد من شرفه وعظمته من جهة أواضعه تشريفاً وتكريماً وتعظيماً وبراً) للاتباع رواد الشافعي والبيهقي وقال هذا منقطع ولفظهما بدل وعظمه وكرمه (اللهم أنت السلام ومنك السلام خينار بناب السلام) قاله عمر رضي الله عنه رواه عنه البيهقي قال في (١٠٣) شرح المهذب واستاد مليس بقوى ومعنى السلام الاول ذوالسلامة من النقائص والثاني

والثالث السلامة من الآفات وبناء البيت رفيع يرى قبل دخول المسجد اذا دخل من أعلى مكة (ثم يدخل المسجد من باب بني شيبه) سوله كان في صوب طريقه أم لا بلا خلاف لأنه صلى الله عليه وسلم دخل منه ولم يكن على طريقه قاله الرافعي وغيره وروى البيهقي دخوله صلى الله عليه وسلم منه عن ابن عباس في عهد قريش وذلك في عمرة القضاء وعن ابن عمر وعطاء ولم يصرحا بالحلج الذي الكلام فيه ولا يغيره وفي شرح المهذب اتفق أصحابنا على أنه يستحب للمحرم أن يدخل المسجد الحرام من باب بني شيبه (ويبدأ بطواف القدوم) روى الشيخان عن عائشة أنه صلى الله عليه وسلم أول شيء بدأ به حين قدم مكة أنه نوضاً ثم طاف بالبيت وأورده الرافعي حج فأول شيء حلج ولودخل والناس في مكتوبة صلاحهم أولاً ولو أقيمت الجماعة وهو في أثناء الطواف قدم

والحرم وذلك هو باب المسجد الآن وأما أول الردم الذي كان يرى منه البيت قبل وجود الابنية الحائلة فيطلب فيه الدعاء من حيث انه كان محل الرؤية ودعاء الاختيار فيه والتشريف بالعلو والتعظيم بالتبجيل والتكريم التفضيل والمهابة التوقير والبر الاحسان الواسع وقدم التعظيم على التكريم في الدعاء للبيت وعكسه في الدعاء لآثره لان فضل البيت معلوم فليراجع ابن حجر هنا (قوله وبناء البيت حلج) تقدم ما فيه ومن بناء (قوله يرى قبل دخول المسجد) أي فيما كان كما تقدم (قوله ثم يدخل) ولو حللاً كما مر (قوله من باب بني شيبه) وهو المعروف الآن بباب السلام وهو ثلاث طاقات في قبلة الحجر الاسود وباب الكعبة وهو أشرف جهات البيت كما مر وأن يخرج الى بلده من باب بني سهم المعروف الآن بباب العمرة وهو طاقه واحدة (قوله بطواف القدوم) ويسمى طواف القادوم وطواف الصدر وطواف الصادر وطواف الورد وطواف الوارد وطواف التحية (قوله آخر الطواف) ما لم تخف نحو طر حريض ويقدم على الطواف كلاً أو بعضاً صلاة أقيمت أو خيف فوتها ولو نقلاً ولو تذكراً فيه فاتتة قطعه وفعلها وان قاتت بعد بل يجب ان قاتت بغير ضرر (قوله أي المسجد الحرام) المعتمداً به تحية البيت وان تحية المسجد الركنان بعده أي انها تنخرج فيها أوفى غيرهما من صلاة يفعلها ولا تقوت احدي التحيتين بالآخرى (قوله وجهان) أحدهما لا تقوت الا بالوقوف بعرفة بشرط الآتي واذا قاتت فلا يقضى (قوله لدخول وقت الح) يقضى أنه لو دخل مكة بعد الوقوف وقبل نصف الليل أنه يطوف للقدوم به قال شيخنا وقول ابن حجر ان هذا الطواف لهذا القدوم لا للاول رد العلامة ابن قاسم بأن الاول لم يفت فلا يصح كونه للثاني دونه انتهى والوجه كلام

القواعد ثم بناء الحجاج بامر عبد الملك والذي بناه منه حائط الحجر وهدم من بناء ابن الزبير من ناحية الحجر ستة أذرع وشبراً وأبقاه على الارتفاع الذي صنعه ابن الزبير وهو سبعة وعشرون ذراعاً وكان في بناء قريش ثمانية عشر وهي عندنا أفضل من المدينة وجعل ابن حزم ذلك التفضيل ثابتاً للحرم وعرفات وان كانت من الحل قال بعضهم بين الركن والمقام وزمن قبور تسعة وتسعين نبيا منهم هو دوصالح وشعيب واسماعيل عليهم الصلاة والسلام (قوله بمدرفع يديه) أي رهو واقف (قول المتن تشريفاً) أي رفعه وعلاوا (قول المتن وتكريماً) أي تفضيلاً (قول المتن مهابة) أي اجلالاً (قول المتن وبراً) قال الاسنوي هو الاتساع في الاحسان (قوله ومعنى السلام الاول الح) في السبكي السلام الاول اسم الله ومعنى الثاني من أكرمه بالسلام فقد سلم خينار بناب سلام أي سلمنا بتحياتك أياناً من جميع الآفات (قوله وبناء البيت الح) نوطئة لقول المتن بدخل (قوله قال الرافعي وغيره) فيه ان الذي كان على طريقه صلى الله عليه وسلم باب ابراهيم اه قيل المعنى فيه مواجهة الجهة التي فيها باب الكعبة لقوله تعالى واتوا البيوت من أبوابها قال الشيخ عز الدين وهي أشرف جهات البيت زاده الله شرفاً (قول المتن ويبدأ بطواف القدوم) هو تحية البيت وتحية المسجد نطلب أيضاً هنا وصل بركنتي الطواف كذا قاله الاسنوي هنا نقلاً عن القاضي أبي الطيب وسبأني عن شرح المهذب ما يخالفه وفي السبكي ان دخل ومنع من الطواف صلى تحية المسجد والذي ذكره الاسنوي ذكره السبكي أيضاً (قوله وهذه المسئلة قد تستفاد الح) أي بخلاف قول المهاج ثم يدخل المسجد الح فإنه لا يقيد بذلك (قوله فلا يطلب من الداخل الح) لو وقف ثم دخل قبل وقت طواف الركن وطاف وقع

الصلاة وكذا لو خاف فوت فريضة أو سنة مؤكدة ولو قدمت المرأة نهاراً وهي جيلة أو شريفة لا تبرأ للرجال أخرت عن الطواف الى الليل وهو تحية البقعة أي المسجد الحرام كما ذكره في شرح المهذب قال وفي قوائمه بالآخر وجهان حكاهما امام الحرمين ويؤخر عنه أكثر ما نقله وتفسير ثيابه وهذا المسئلة قد تستفاد من قول المهرر وان قصد المسجد الحرام كما فرغ من الدعاء (ويختص طواف القدوم في الحرم) (بحاج دخل مكة قبل الوقوف) فلا يطلب من الداخل بعده ولا من المعتملة لدخول وقت طواف الفرض عليهما ما الحلال فيستحب

طواف القدوم أيضاً (ومن قصد مكة للنسك) كأن دخلها لتجارة أو رسالة أو زيارة (استحب له أن يحرم بجمع أو عمرة) كتحية المسجد لهاخذ (وفي قول يجب) لا طابق الناس عليه والسنة يندرفها الاتفاق العمل (الأأن يتكرر دخوله كطاب وصياد) فلا يجب عليه جزأ المسقة بالتكرار للوجوب في غيره شروط أن يحجى من خارج الحرم (١٠٣) فاهله الاحرام عليهم قطعاً وأن

لا يدخلها لقتال ولا خائفاً  
فان دخلها لقتال باغ أو  
قاطع طريق أو غيرهما أو  
خائفاً من ظلم أو غيرهم  
يحجسه وهو معسر لا يمكنه  
الظهور لاداء النسك لم  
يلزمه الاحرام قطعاً وأن  
يكون حراً فالعبد للاحرام  
عليه قطعاً وقيل ان اذن له  
سيده في الدخول محرماً  
فهو كحر وعلى الوجوب لو  
دخل غير محرم فقبل يلزمه  
القضاء بان يخرج ثم يعود  
محرماً والاصح القطع بأنه  
لا قضاء عليه لان الاحرام  
تحية البقعة فلا يقضى  
كتحية المسجد قال ابن  
كج ولا يجبر بالدم بخلاف  
مالو أحرم بعد مجاوزة  
الميقات فعليه دم والحرم  
مكة فيأذ كر

(فصل للطواف بأنواعه)  
كطواف القدوم وطواف  
القرض وطواف الوداع  
(واجبات) لا يصح الا بها  
(وسنن) لا يصح بدونها (أما  
الواجبات فيشترط له) (سنن  
العورة وطهارة الحدث  
والنجس) كما في الصلاة  
قال صلى الله عليه وسلم  
الطواف بمنزلة الصلاة الا  
أن الله قد أحل فيه المنطق

ابن حجر ان كان طواف للقدوم الاول بل لا يبعد كون هذا الطواف واقعا عنهما معا فراجعهما وظاهر قول  
المصنف ويختص الخ أن طواف القدوم ليس مطلوباً في غير ذلك وفي شرح المذهب أنه مطلوب أيضاً لكنه  
يدخل في طواف القرض كتحية المسجد وبه قال الاسنوي وفي عبارة الرافعي ما يوافق ذلك أيضاً وسبأني  
التصريح به في كلام الشارح للجلال قريبا عند ذكر الرمل في المعتمر وقد يقال ان كلام المصنف في طواف  
القدوم المنصرف اليه الاسم عند الفقهاء وهو لا ينافي طلبه وتسميته بذلك في مطلق القدوم وعلى هذا فالفرق  
بأن تحية المسجد ممكنة استقلالاً ليس فيه منافاة لذلك (قوله استحب له) أي وان كان عاصياً كما بقى (قوله  
يجب) أي ان كان في أشهره أو بعمره مطلقاً (قوله فلا يجب) أي فالاستثناء من الوجوب والندب على الإطلاق  
لانه لا حرج فيه لجواز تركه (قوله والحرم مكة فيأذ كر) أي في أن من قصد مكة يحرم بجمع الخ  
(فصل فيما يطلب في الطواف) وهو أفضل أركان الحج حتى من الوقوف على ما عتمده شيخنا الرمي (قوله  
كطواف الخ) أشار بالسكاف الى أنه بقي من أنواعه أفراد وهي طواف التحلل وطواف النذر وطواف  
النفل ولا يجوز التطوع بطوفة واحدة (قوله أما الواجب) أي المشروط لصحته فهو ثمانية السرة والطهر  
وجعل البيت عن اليسار والبدء بالحجر وكونه سبطاً وكونه في المسجد وعدم صرفه ونيته ان يستقل وهذا ان  
ذكرهما الشارح في التتمة آخر الفصل (قوله كافي الصلاة) راجع للسرة والطهارة وعند أبي حنيفة صحة طواف  
المحدث ويجب مع الجنابة والحيض بدنة ومع الحدث شاة (قوله عارياً) أي مع القدرة على السرة والا فلا إعادة  
(قوله أو محدثاً) أي مع القدرة على الطهارة وكذا في المتنجنس بغير معفو عنه وشملت طهارة الحدث ما لو كانت  
بالتيمم حيث تسقط به الصلاة وهو كذلك ويجب الصبر على من رجال الماء حيث أمكن قبل رحيله أما العاجز عن  
الطهارة والمنتجنس فليس له فعل شيء من أنواع الطواف ويسقط عنه طواف الوداع بلامدوم ويجب عليه فعل  
طواف الركن متى أمكن ولو بعد سنين ولا يحتاج الى نية ومثله الحائض والنفساء وقاد الطهور بن ومنه فاق  
الماء وعلى بدنه نجاسة لعدم صحة تيممه معها وسواء تحلوا بعد مفارقة مكة أو لا وفي حاشية شيخنا أنه اعتمد أن  
الحائض يجب عليها أن تتحلل بذبح وحلق ونية ومع ذلك لا يحتاج الى نية اطوافها اذا قدرت عليه وأعادته  
وأما المتيمم الذي تلزمه إعادة الجيرة مثلاً أو لنذور فقد الماء فليس له فعل طواف النفل وله فعل القرض  
ويحصل به تحلله ويلزمه إعادة طواف الركن متى أمكن ولا يحتاج لنية أيضاً لان الاحرام باق في حق الجميع  
بالنسبة له هذا ما قاله شيخنا الرمي واعتمده (قوله وينبغي الى آخره) هو المعتمد بشرطه في الصلاة وهو أن

عن القدوم فيما يظهر (قوله فان دخلها لقتال الخ) استدلل الرافعي لذلك بان النبي صلى الله عليه وسلم دخل  
مكة يوم الفتح غير محرم واعترض بان من خصائصه صلى الله عليه وسلم أن يدخل مكة بغير احرام ودفع بان  
أصحابه أيضاً في ذلك اليوم دخلوا بغير احرام فان قلت قد فتحت صلحاً مع أبي سفيان فكيف يقال دخلها  
لقتال قلنا كان غير واثق بصلحه

(فصل للطواف بأنواعه الخ) (قوله كطواف القدوم الخ) بقي من أنواع الطواف النفل وقد يقال قيد بذلك  
لما قال في الخادم بحثاً ونسبه لظاهر النص ان التطوع بطوفة واحدة يجوز في النفل كالصلاة (قوله كافي  
الصلاة) في الخادم هنا بكرة للراءة هنا الانتقاب في الصلاة (فائدة) الطهارة واجبة عند الحنفية وليست  
وشرطوا اذا تركها مع الجنابة أو الحيض وجبت بدنة ومع الحدث شاة (قوله الا أن الله قد أحل فيه الخ) وجه

فن نطق فلا ينطق الا بخبر رواه الحاكم وقال صحيح على شرط مسلم فلو طاف عارياً أو على ثوبه أو بدنه نجاسة غير معفو عنها لم يصح طوافه  
وكذا لو كان يداً في مطافه النجاسة قال في شرح المذهب وغلبتها فيه معامت به البلوى وقد اختار جماعة من أصحابنا المتأخرين بن المحققين العفو  
عنها وينبغي أن يقال يعني عما يشق الاحتراز عنه من ذلك

(فلو أحدث فيه نضوا وبنى وفي قول استأنف) كافي الصلاة وفرق الاول بان الطواف يحتمل فيه مالا يحتمل في الصلاة كالفعل الكثير والكلام ولوسبقه الحدث فان قلنا في التعمد يبنى فهنا أولى والا فقولان أرجحهما البناء وسواء على البناء طال الفصل أم لا بناء على ماسبقني ان من سنن الطواف موالاته وفي قول (١٠٤) انها واجبة فيستأنف في الطول بلا عذر على هذا وحيث لا نوجب الاستئناف

نستحب (وأن يجعل البيت عن يساره) وبمر تلقاه وجهه (مبتدئاً) في ذلك (بالجهر الاسود محاذياً) بالمحكمة (له في مردره) عليه ابتداء (بجميع بدنه) بان لا يقدم جزءاً من بدنه على جزء من الجهر وفي المذهب وشرحه يستحب استقباله ويجوز جعله عن يساره وذكر الامام والغزالي أن المراد بجميع البدن جميع الشئ الايسر (فلو بدأ بغير الحجر لم يحسب فاذا انتهى اليه ابتداءً منه) ولو حاذاه ببعض بدنه وبعضه مجاوز الى جانب الباب فالجديد لا يعتد بهذه الطوفة ولو حاذى بجميع البدن بعض الحجر دون بعض أجزاء ذكره العراقيون كذا في الروضة كملها في المسئلتين وفي شرح المذهب في الثانية أن أمكن ذلك ثم قال وذكر صاحب العدة وغيره في المسئلتين قولين انتهى وظاهر ان المراد بمحاذاة الحجر في المسئلتين استقباله وان عدم الصحة في الاولى لعدم المرور بجميع البدن على الحجر فلا بد في استقباله

لا يعتمد المشي عليه وأن لا تكون رطوبة وان لا يجرد مكاناً خالياً منه (قوله فلو أحدث) أي أو انكشفت عورته أو تنجس (قوله وبنى) الالغى عليه والمجنون فيستأنفان مطلقاً (قوله وبمر تلقاه وجهه) ولومنسكاً أو على ظهره أو وجهه أو محمولاً على دابة مثلاً نعم المعتبر في الصبي المحمول الولي دونه كما مر في شرح شيخنا (قوله بالجهر الاسود) ومحله مثله في جميع ما يأتي (قوله بان الخ) أشار بان الى ان هذا هو المراد بالمحاذاة وان كان بدنه أصغر من قدر الحجر أو أكبر (قوله يستحب استقباله) أي قبل شروعه في الطواف (قوله وظاهر ان المراد الخ) ليس هذا الظاهر بظاهر بل المراد أنها بالشيء الايسر كما مر عن الغزالي اذ مع طلب الاستقبال لا بد من انحرافه اليه بشقه الايسر بحيث لا يخرج جزء من بدنه عنه كما تقدم فقوله في المنهج فاذا جاوزته انقل المراد اذا قرب من مجاوزته ولا حاجة لقوله وهذا مستثنى الخ وان كان في شرح شيخنا كابن حجر ما يوافقه لانه غير محسوب من الطواف اذ أوله من انقلته ولا يصح ما قاله من كون الحجر عن يمينه لانه مستقبل له فتأمل وحزره (قوله وهو الجدار البارز الخ) وارتفاعه مطلقاً بع وثمان ذراع وعرضه في جهة الباب نصفه وربع ذراع وفي غير هانف ذراع وكلامهم صريح في أنه ليس للبيت شاذر وان قديم غير الذي في جهة الباب فالوجود في غير هانف فليضر المشي فوقه ولا مس الجدار فوقه لانه ليس جزءاً من الطائف الدلالة للاقتصار على استثناء حكم واحد واستدل أيضاً ببدء أبي بكر رضي الله تعالى عنه ولا يطف بالبيت عربان وكانوا في الجاهلية يطوفون عراة ويرون ان ذلك أفضل ليكنون كما خلقوا وكانت المرأة تشد على فرجها سيورا (قول المتن فلو أحدث الخ) نقل في الكفاية عن النص انه لو أغشى عليه وجب الاستئناف والوضوء وعلاه بزوال التكليف بخلاف المحدث بغيره (فرع) حكم الخارج لحاجة حكم الخارج للحدث قاله الماوردي (قوله وبمر تلقاه وجهه) من جملة ما خرج بهذا ان يدار بالريض وهو مستلق على ظهره وشقه الايسر لجهة البيت (قول المتن مبتدئاً الخ) هو حال فيصير المعنى يجعل البيت عن يساره في حال ابتداءه بالحجر الاسود فلا يفيد ذلك وجوب الابتداء بل ولا وجوب الجعل في حالة عدم الابتداء كذا أورده الاسنوي ثم قال ومثله يجري في محاذيا (قوله بان لا يقدم جزءاً الخ) أي بان يكون ذلك الجزء جاوز الحجر الى جهة الباب فهذا هو المضّر لا تقدم جميع البدن عن أول الحجر الذي في جهة الركن اليماني بذلك على ذلك مسألة البعض الآتية عن العراقيين (قول المتن فاذا انتهى اليه ابتداءً منه) قضيته انه لا فرق في ذلك بين العمد والسهول لكن قد ذكر في الصلاة انه لو قرأ النصف الثاني عمداً ثم قرأ الاول لا يبنى عليه بل يجب الاستئناف وكان قياسه ان المتعمد اذا ابتداء من الباب ودار حتى انتهى اليه لا يحسب له مردره من الحجر اليه حتى يعود الى الحجر ثانياً واذا لم يحسب تلك المسافة فلا يحسب ما بعدها وهكذا حتى ينتهي الى طوفة قد عاد فيها من الباب الى الحجر كذا ذكره الاسنوي ثم قال والفرق مشكل (قول المتن ابتداءً منه) أي مع النية حيث اعتبرت (قوله وظاهر الخ) فيرد عن الاسنوي حيث قال في الثانية قد تكلفوا لتصورها ولا دقة فيه وصورتها أن لا يستقبل الحجر بوجهه بل يجعله على يساره وحينئذ فيكون الحجر في سمت عرض بدنه والغالب ان المنكب ونحوه مما هو في جهة العرض دون جرم الحجر وقوله ان المراد الخ هو استفاد من قوله بجميع بدنه وقوله ان أمكن ذلك (قول المتن على الشاذر ان الخ) فلا يصح ما بعد ذلك وبه تعلم ان الترتيب يعتبر بين الاشواط وكذا بين أجزاء كل شوط (قوله وهو الجدار الخ) كذا في الاسنوي وبه تعلم ان قول الكمال المقدسي في شرح

الارشاد

المعتد به مما تقدم وهو أن لا يقدم جزءاً من بدنه على جزء من الحجر المذكور في الروضة وأصلها وان عبر فيه ينيق ولو استقبل البيت أو استدبره وجعله عن يمينه ومشى نحو الركن اليماني أو نحو الباب أو عن يساره أو مشى فقهري نحو الركن اليماني لم يصح طوافه (ولومشى على الشاذر ان) بفتح الدال للمحكمة وهو الجدار البارز من علوه بين ركن الباب والركن الشامي



فتحتى الحجر) بكسر الحاء  
(وخرج من الأخرى)  
وهو بين الركنين الشاميين  
عليه جدار قصير (لم تصح  
طوفته) فى المسائل الثلاث  
لأنه فيها طائف فى البيت  
لأنه وقد قال تعالى وليطوفوا  
بالبيت العتيق والحجر قبل  
جميعه من البيت والصحيح  
فمرسة أذرع فقط (وفى  
مسئلة المس وجه) أنه تصح  
طوفته فيها لأن معظم  
بدنه خارج فيصدق أنه  
طائف بالبيت (وأن يطوف  
سبعاً داخل المسجد) ولو  
فى آخرياته ولا بأس بالخال  
فيه كالساقية والسواري  
والاصل فيها ذكر الانباع  
منه ماروى مسلم عن جابر  
أنه صلى الله عليه وسلم لما  
قدم مكة أتى الحجر فاستلمه  
ثم مشى على يمينه فرمل  
ثلاثاً ومشى أربعاً وروى  
البخارى من حديث ابن  
عمر نحوه إلا أنه مشى على يمينه  
وروى مسلم عن جابر أن  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم بومى على راحلته يوم  
النحر ويقول لتأخفوا  
عنى مناسككم فأتى لأدري  
لعل لا أحج بعد حجتى هذه  
(وأما السنن فان بطوف  
ماشياً) كأنقسم فى الحديث  
ولا يركب الا لعذر كمرض  
وطاف صلى الله عليه وسلم  
راكباً فى حجة الوداع كما رواه  
الشيخان لبراء الناس

فى هواء البيت وما فى شرح شيخنا الرملى عن النووي لا يخالف ذلك لمن تأمله (قوله أومس الجدار) أى  
يخز من بدنه ولا يضره بملبوسه أو بشئ فى يده كالأضراس جدار الشاذر وان من أسفله بدنه ولا مس  
جدار البيت فى غير جهة الشاذروان كأمس (قوله وهو) أى الحجر وقصناه ملاصقتان لجدار البيت فهما منه  
وان كان لا يصح استقبال المصلى لهما قالوا لعدم اليقين فى كونهما منه (قوله عليه جدار قصير) وحكم هذا  
الجدار حكم جدار البيت فيضرب رجل جزء من بدنه فوقه أو فى رفرقه ولو فجازاد على الستة أذرع خروجاً من  
الخلافاً كما بأتى (قوله والحجر) أى بكسر الحاء كأمس ويسمى الخطم لما قيل أنه حطم أى مات فيه ألوف  
من الأنبياء وغيرهم وفيه قبر أم عيسى صلى الله عليه وسلم وقيل وأمه هاجر وكان محل مأوى غنمه ليلا ويسمى  
مابين الحجر الاسود والمقام خطباً أيضاً كفى اللعان (قوله ستة أذرع) فقط أى تقر بيا لما قيل انها ستة أذرع  
ونحو شبر وذلك من جملة ما بين صدره وجدار البيت وهو خمسة عشر ذراعاً تقر بيا وعرض جداره ذراعان  
وثلاث ذراع وارفعاه فوق ذراعين وسعة كل فتحة منه فوق أربعة أذرع (قوله داخل المسجد) أى وان  
وسع المالم يبلغ الحل ولا يضر ارتفاع الطائف على البيت كسطح المسجد وغيره وأول من حوط على المسجد  
النبي صلى الله عليه وسلم ثم وسعه بعده الامام الخليفة أبو بكر الصديق رضى الله عنه ثم بعده الخليفة عمر بن  
الخطاب رضى الله عنه وجعل له جداراً نحو القامة ثم بعده الخليفة عثمان بن عفان رضى الله عنه وجعل له  
الاروقة ثم الامير عبد الله بن الزبير رضى الله عنه ثم الخليفة عبد الملك بن مروان ثم ولده الوليد بن عبد الملك  
المدكور ثم الخليفة المنصور ثم الخليفة المهدى ولم يمتعه فتممه بعده ولده الخليفة الهادى وزاد فى بعض جهاته  
بمحيط جعله مابين جداره وجدار الكعبة تسعون ذراعاً من كل جانب واستقر الامر عليه وبناء  
السلطين بعده تجدد من غير زيادة فيه وأول من كسا الكعبة من داخلها قصي جده صلى الله عليه وسلم  
حين بناها قبل بناء قريش ثم كساها عبد الله بن الزبير بالقباطى من خارجها حين بناها ثم أبدلها السلطان  
فرج بن برق فى خلافته بالكسوة السوداء من خارجها واستمرت وحل بسط ذلك التوارىخ ومنه ما أولفنا  
السابق (قوله ماشياً) ولو اسرأة ويندب ان يقصر خطاه لكثرة الاجور وحافياً إلى الاعذر ويكره الزحف  
وأما الركوب فخلافاً الأولى والحل على الرجال أولى من الدواب والابل أولى من غيرها وانظر هل يصح  
الطواف فى هواء المسجد ولا يصح كفى الوقوف راجعه ويتجه فيه الصحة هنا (قوله بلا كراهة) أى  
بل هو خلاف الأولى كما مر

الارشاد هو القدر الذى تركته قريش من عرض الاساس خارجاً عن عرض الجدار فيما عدا جهة الحجر غير  
صواب ومن ثم تعلم ان البناء الذى يشبه الشاذر وان الكائن الآن من الاسود الى اليماني ثم منه الى الشامي  
محدث ولعله منشأ وهم شارح الارشاد على ان الذى قاله هو ما فى نفوس الناس فليتنبه له وقد يعتذر له بأنه  
فى تينك الجهتين أيضاً ولكن جهة الباب أظهر ثم رأيت العراقى يفرض المسئلة وقال ان اختصاصه بجهة  
الباب قاله الرافعى تبعاً للامام وهو خلاف المشاهد من تعميم الجدران الثلاث كما صرح به الازرقى فى تاريخ مكة  
اه (قول المتن فى موازاته) احتراز عن مشيه لافى موازاة الشاذروان كفى الجهة التى بين اليماني والركن  
الاسود وكذا التى بين اليماني والشامي (قوله والصحيح قدر ستة أذرع) الى آخر الفتحة منها (فرع)  
لو استقبل هذا المقدار فى الصلاة لم تصح لانه غير قطعى وقد يشك كل عليه استقبال المسلمين له بعد بناء ابن  
الزبير فان قيل ذلك اجماع قيل فهل ادام حكمه بعد هدم الحاج له (قول المتن وجه) هو وجهه ويؤيده ان  
الجنب اذا أدخل يده فى المسجد لائتم عليه (قول المتن سبعة) هو فى طواف النساك أما النفل فحاول فى الخادم  
جواز التطوع بطوفه واحدة وان يجوز اطلاق النية ثم يزيد على السبعة أو ينقص كالصلاة وفيه نظر (قول  
المتن ماشياً) أى وحافياً أيضاً قال فى الاملاء وأحب لو كان المظاف خالياً أن يقصر فى المشى ليكثر له الاجر

قال الامام: وادخل الهيعة التي لا يؤمن بتوحيدها المسجد مكروه (ويستلم الحجر أول طوافه) كما تقدم في الحديث (وبقبله) روى الشيخان عن ابن عمر أنه رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم قبله (ويضع جبهته عليه) روى البيهقي عن ابن عباس قال رأيت النبي صلى الله عليه وسلم سجد على الحجر (فان عجز) (١٠٦) عن التقبيل ووضع الجبهة منزحة (استلم) أي اقتصر على الاستلام باليد ثم قبلها

(فان عجز) عن الاستلام (أشار بيده) ولا يشير بالقدم إلى التقبيل وفي الروضة يستحب الاستلام بالخشبة ونحوها إذا لم يتمكن من الاستلام باليد أي ويقبل الخشبة أو نحوها وفي شرح المذهب فان لم يتمكن بعصا ونحوها أشار بيده أو بشئ فيها ثم قبل ما أشار به وفي الروضة ولا يستحب للنساء استلام ولا تقبيل الا عند خلو المطاف في الليل أو غيره وفي شرح المذهب يستحب أن يخفف القبلة بحيث لا يظهر لها صوت (ويراعي ذلك) أي الاستلام وما بعده (في كل طوفة ولا يقبل الركنين الشاميين ولا يستلمهما ويستلم الجبائي ولا يقبله) لكن يقبل اليد بعد استلامه ويفعل ذلك في كل طوفة روى الشيخان عن ابن عمر أنه صلى الله عليه وسلم كان يستلم الركن الجبائي والحجر الاسود في كل طوفة ولا يستلم الركنين اللذين يليان الحجر (وأن يقول أول طوافه بسم الله والله

(قوله مكروه) قال شيخنا الرملي هي كراهة تنهي عن سواها كان حاجة أو لا فان أمن التلويت فمكروه تنزيها سواها كان حاجة أو لا أيضا ومثل الدابة الصبي والمجنون وقال بعضهم انه مع عدم أمن التلويت يحرم أن لم تكن حاجة والا كره ومع أمنه ان لم تكن حاجة كرهه والا فلا كراهة (قوله ويستلم الحجر) أي تلاوا كذا ما بعده من التقبيل وغيره سواء فعلها متواليات أو متخللة ومحلها أول ويل والعباد بالله مثله كما مر وارتفاعه عن أرض المسجد في المطاف ذراعان ونصف تقر بيا وهو من الجنة وكان أشد بياضا من اللبن فسودته خطايا بني آدم كافي الحديث ويحترز عند تقبيله عن مرور قدميه ولو بأذى جزء بل يشبهه ما حتى يعتدل ثم يمر فان مر وهو منحني قبل أن يعتدل وجب عليه العود إلى محله عند استقباله (قوله بيده) واليمنى أولى (قوله في كل طوفة) والاولى آكد (قوله ولا يقبل الخ) أي لا يستحب بل هو مباح وكذا بقية أجزاء البيت مما لم يطلب فيه ذلك وكذا الايسن السجود على غير الحجر ولو على ما استلمه به ممن بدأ وغيرها (قوله لكن يقبل اليد الخ) فان عجز عن استلامه أشار إليه بيده أو بشئ فيها وقبل ما أشار به خلا لما ذكره بعضهم من عدم طلب ذلك وبحث بعضهم تثليث الاشارة والتقبيل لما أشار به أيضا وبحث بعضهم ان هذه السنن لا تختص عن بطوف فراجعها وحكمة تفاوت الاركان ان ركن الحجر فيه فضيلتان الحجر وكونه على قواعد ابراهيم صلى الله عليه وسلم وفي الركن الجبائي الثانية منه ما واصلوا الركنين الشاميين ههنا (قوله أول طوافه) أي أول كل طوفة من طوافه والاولى آكد واستحب أبو حامد رفع اليدين عند التكبير (قوله ووفاء بعهديك) أي بعهدي بعتابه ونهيتنا عنه وأما ما ذكره بعض العلماء ان الله تعالى لما خلق آدم استخرج ذريته من صلبه ثم قال لم ألت بر بكم قالوا بلى فأمر أن يدرج ذلك العهد في الحجر الاسود وقد صرح بذلك علي بن أبي طالب فليراجع من مؤلفينا المشار إليه فيما مر (قوله الباب) وارتفاعه فوق خمسة أذرع وعرض عتبه ثلاثة أرباع ذراع (قوله ويشير) أي يقبله إلى مقام ابراهيم صلى الله عليه وسلم الذي هو من الجنة كالحجر الاسود وسمى مقاما لانه قام عليه حين نادى بالحج كما مر وانه كان يقوم عليه عند بناء البيت فيرتفع به حتى يضع الحجر ثم يهبط به حتى يدخل ما يبنى به وهكذا وقال ابن الصلاح يشير إلى مقام نفسه وضعفه (قوله مع دعاء عند الركن الشامي) وهو اللهم اني أعوذ بك من الشك والشرك والشقاق والنفاق وسوء الاخلاق وسوء المنظر في الاهل والمال والولد (قوله تحت الميزاب) وهو اللهم اظني في ظلك يوم لا ظل الا ظلك واسقني بكاس نبيك محمد صلى الله عليه وسلم شرابا هنيئا لاظمأ بعده أبدأ إذا الجلال والاكرام (قوله ودعاء بين الركن الشامي والجبائي) وهو

(قوله قال الامام الخ) كذا نقله عنه الشيخان وأقره واعتضده الاسنوي بقصر يحرم بتحرير ما دخل الصبيان المساجد كما نقله الرافعي عن صاحب العدة واعتضده النووي فقال في زيادة الروضة اذا لم يغلب تنجيسهم كان مكروها قال الاسنوي فهذا صريح في التحريم عند غلبة النجاسة والكراهة عندهم الغلبة وأما طواف رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان لعنر وهو استفتاء الناس له ولعلم المناسك (قول المتن ويستلم الخ) قال الاسنوي ولا يقبل اليد في هذه الحالة (قول المتن ولا يقبل الركنين الخ) قال الاسنوي رحمه الله الحكمة في اختلاف أحكام هذه الاركان ان الركن الاسود فيه فضيلتان وجوه الحجر الاسود فيه وكونه على قواعد ابراهيم والجبائي فيه الفضيلة الثانية والشاميان خاليان عن هذين اه وهو صريح في ان

الساذرولان

أ كبر اللهم إيماناً بك وتصديقاً بكتابك ووفاء بعهديك واتباعاً لسنة نبيك محمد صلى

الله عليه وسلم قال الرافعي روى ذلك عن عبد الله بن السائب عن النبي صلى الله عليه وسلم انتهى وهو غريب وقوله إيماناً لمفعول له لا طوف مقدر (وليقبل قبالة الباب اللهم ان البيت بينك والحرم حرمك والامن أمنك وهذا مقام العائذ بك من النار) ويشير إلى مقام ابراهيم وهذا الدعاء أورده الشيخ أبو محمد مع دعاء عند الركن الشامي ودعاء بين الشامي والجبائي

**استعملها جميعا من الروضة (وبين اليمانيين اللهم أنثاني في النياحسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار) روادا بواحد بلقظ بنابعل اللهم عن عبد الله بن السائب سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم (١٠٧)**

المحرر والشرح ربنا وفي  
الروضة اللهم ربنا (وليدع  
بما شاء) في جميع طوافه  
(وماتور الدعاء) فيه  
(أفضل من القراءة وهي)  
فيه (أفضل من غير  
مأثور) وفي وجه أنها  
أفضل من مأثور أيضا  
(وأن يرمل في الاشواط  
الثلاثة الاولى بأن يسرع  
مشيه مقار باخطاه وبمضى  
في الباقي) على هيئته  
للاستيعاب كما تقدم ويستوعب  
البيت بالرمل روى مسلم  
عن ابن عمر قال رمل  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم من الحجر الى الحجر  
ثلاثا ومشى أربعين طواف  
راكبا أو محمولا حرك الدابة  
ورمل به الحامل ولو ترك  
الرمل في الثلاثة لا يقضيه  
في الأربع لان هيئتها  
السكنية فلا تغير (ويختص  
الرمل بطواف يعقبه سعي  
وفي قول بطواف القدوم)  
لان مارمل فيه النبي كان  
للقدوم وسعى عقبه فعلى  
القوانين لا يرمل في طواف  
الوداع ويرمل من قدم مكة  
مقتمرا الاجزاء طوافه عن  
القدوم وكذا من لم يدخلها  
حاجا لا بعد الوقوف فان  
دخلها قبله ولم يرد السعي  
عقب طوافه للقدوم

اللهم اجعله أي ما نافية محامير ورواؤذنا أي واجعل ذنبي ذنبا مغفورا وسعياء مشكورا أي واجعل سعيي في  
طاعتك مشكورا ونجارة لن تبور يا عزيز يا غفور قال الاسنوي والمعتز يقول عمرة مبرورة وضعفه  
شيخنا اتباعا للحديث وينزل الحج في كلام المعتز على اللغوي وهو القصد والزيارة وان لم يقصد ذلك وفيه  
بعض ما قاله الاسنوي أقرب فراجع (قوله وأسقطها جميعا من الروضة) ولعل اسقاطه لقول الشافعي رضي  
الله عنه الآتي (قوله وبين اليمانيين اللهم أنثا الخ) قال الشافعي رضي الله عنه وهذا أحب الي وأحب أن يقال  
في جميع الطواف وفي الشرحين والمحرر ربنا بدل اللهم قال الاسنوي وهو الوارد وما في المنهاج كالروضة سهو  
ولذلك تعرض الشارح له (قوله وليدع) أي في خلال التذكر المطلوب بعد فراغ كل دعاء في محله أو بتركه  
تلك الادعية وهذا هو الظاهر من قول الشارح في جميع طوافه ويكره فيه ما يحرم أو يكره في الصلاة وغير  
ذلك (قوله فيه) أي في الطواف أي في عماله المخصوصة فقط (قوله وهي) أي القراءة (قوله وفي وجه أنها)  
أي القراءة أفضل ففي الخبر يقول الله عز وجل من شغلته ذكرى عن مسئلتى أعطيته أفضل ما أعطى السائلين  
وفضل كلام الله على سائر الكلام كفضل الله على سائر خلقه وأنت خير بأن الله ذكر لا يختص بالقرآن وان  
طلب غيره لخصوصه لا يعارض أفضليته فتأمل (تنبيه) ينسب الاسرار في جميع ما ذكر (قوله وان  
يرمل) أي الذي ذكر كاسيأتي ويكره تركه ولو قصد السعي فرمل ثم عتله تركه أو عكسه جازوه لرمل من  
أطلق فلم يقصد السعي ولا عهده أو تردد في أنه يفعل الآن فراجعه وينبغي بناؤه على أنه مطلوب في أيهما اصاله  
أو على أفضليته وسيأتي (قوله في الاشواط) قال شيخنا الرمي المعتمد انه يكره تسمية الطواف شوطا ودورا  
والذي اختاره النووي عدم الكراهة وشدد النسكير على من قال بالكراهة (قوله بأن يسرع الخ) قال في  
المنهج ويسمى خبيبا قال شيخنا لرمل ومن قال ان الرمل دون الخبب فقد غلط بل هو مشى لا عدو فيه ولا  
وثب وحكمته الاصلية أنه صلى الله عليه وسلم لما قدم بأصحابه الى مكة في عمرة القضاء قال المشركون انه قدم  
عليكم قوم قدأ وهنتهم حتى يقرب فيلغتهم أو ان الله أطلع نبيه عليه فأمر صلى الله عليه وسلم أصحابه بالرمل ليرى  
المشركون جلدهم فلما رأوهم قالوا البعضهم هؤلاء الذين زعمتم كذا وكذا والله انهم أجلد من كذا وكذا  
وفي رواية كأنهم الفزلان وطالب منذ ذلك لتند كنعمة الله على اعزاز الاسلام وأهله (قوله ومضى  
أربعا) وهذا كان في طواف القدوم فلا ينافي ما ورد من ركوبه لانه كان في طواف الركن تأمل (قوله  
لان مارمل فيه الخ) انظر مع ما مر أنه كان في عمرة القضاء وليس في العمرة قدوم وأجاب عنه بقوله ويرمل  
من قدم مكة معتبرا الخ (قوله يرمل في طوافه) أي الذي بعد وقوفه وهو طواف الافاضة الذي عند خروجه  
لانه وداع (قوله السعي عقب طوافه للقدوم) قال ابن حجر والشمس الخطيب وهو أفضل وقال شيخنا الرمي

الشارح وان خاص بما بين الركن الاسود والشمى كما سلف قريبا (قول المتن وبين اليمانيين اللهم) قال  
الاسنوي الذي في الشرحين والمحرر ربنا بدل اللهم وهو الوارد وقد سها في الروضة فتبعه في المنهاج (قول  
المتن وليدع بما شاء) أي كافي الصلاة (قوله وهي فيه أفضل) أي لقوله صلى الله عليه وسلم يقول الرب سبحانه  
وتعالى من شغلته ذكرى عن مسئلتى أعطيته أفضل ما أعطى السائلين وفصل كلام الله تعالى على سائر الكلام  
كفضل الله تعالى على خلقه رواه الترمذي وقال حديث حسن (قول المتن وان يرمل في الاشواط الخ) قيل  
ليس فيه دلالة على استيعابها (قوله ويستوعب) نبه عليه لان عبارة الكتاب قد لا تنفيده (قوله ومضى  
أربعا) هذا كان في طواف القدوم فلا ينافي ما سلف في ركوبه لانه كان في طواف الركن (قوله كان للقدوم  
وسعى عقبه) أي فالاول نظر الى الثاني لانتهاه الى تواصل الحركات بين الجبلين والثاني نظر الى الاول لانه

رمل فيه على الثاني دون الاول والحاج منها يرمل في طوافه على الاول دون الثاني ومن أراد السعي عقب طوافه للقدوم رمل فيه على القولين  
واذا رمل فيه وسعى عقبه لا يرمل في طواف الافاضة ان لم يرد السعي عقبه وكذا ان أراد في الاظهر لانه غير مطلوب منه فقول المصنف يعقبه

سمى أى مطلوب أو محسوب وإذا طاف للقسم وسعى عقبه ولم يرم فيه لا يقضيه في طواف الأفاضة في الأصح وقيل الأظهر ولو طاف ورمى ولم يسع رمل في طواف الأفاضة لبقاء السعي عليه (وليقل فيه) أى في الرمل (اللهم اجعله حجاً مبروراً وذنباً مغفوراً وسعيماً مشكوراً) قال الرافعي روى ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم وقوله اجعله أى ما أنافيه من العمل المحسوب بالذنب قال في التنبية ويقول في الاربعة رب اغفر وارحم وتجاوز عما تعلم انك أنت (١٠٨) الاعز الاكرم ربنا آتانا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار

(وان يصطبح في جميع كل طواف يرم فيه وكذا في السعي على الصحيح وهو جعل وسط ردائه تحت منكبه اليمين وطرقيه على) منكبه (اليسرى) كدأب أهل الشطارة مأخوذة من الضبع يسكون الموحدة وهو العنق روى أبو داود عن ابن عباس بإسناد صحيح كما قاله في شرح المهذب أنه صلى الله عليه وسلم وأصحابه اعتمرُوا من الجعرانة فرموا بالبيت وجعلوا أرواحهم تحت أبطهم ثم قدفوها على عواتقهم اليسرى وقبس السعي على الطواف بجماع قطع مسافة مأمور بتكررها سبعة ومقابله يقف مع الوارد (ولا ترم المرأة ولا تضطبع) أى لا يطلب منها ذلك قال في شرح المهذب والختم في ذلك كالمرأة (وان يقرب من البيت) تبركاه (فلو فات الرمل بالقرب لزجة فالرمل مع بعداً أولى) لانه متعلق بنفس العبادة والقرب متعلق بموضعهما (الا أن يخاف صدم

تأخيره لما بعد الأفاضة أفضل وكلام الشارح بعده يدل له ولا يعيد الرمل إذا فعله وإن أخر السعي (قوله مطلوب أو محسوب) أى سواء قلنا انه مطلوب أو انه محسوب غير مطلوب فقوله غير مطلوب أى وغير محسوب وأشار بمطوب الى ما ليس بعد طواف القدوم والمحسوب اليه وكذا يقال انه مطلوب في نفسه فيستغنى عن محسوب (قوله وليقل الخ) أى يدل الله كرم المطلوب فيه مما مر أو في وقت لا ذك فيه مما مر (قوله ويقول في الاربعة الخ) أى على ما ذكر (قوله لا يطلب منها ذلك) فلو فعلته لم يحرم بل يكره وفي البرلسي انه مباح ما لم تقصد التشبه بالرجال (قوله مع بعداً أولى) سواء أوى طوافه وآخره وما بينهما ويندب في القرب الاحتياط ويندب أن يكون بعده بقدر ثلاث خطوات وقيل ثلاثة أذرع نعم الطواف من وراء من مكره فقر به عنهما تركه الرمل أولى حينئذ (تنبيه) يكره في الطواف الا كل والشرب والبصاق وتفرقع الاصابع وتشبيكها وتكثيفها خلف ظهره وكونه حافياً وأحافئاً وغير ذلك من مكرهات الصلاة التي تأتي هنا وكون المرأة منتقبة وقطعه لصلاة فرض كفاية أو نافلة أو سجدة تلاوة أو شكر وكل ذلك حيث لا عنبر ولو شك في شيء من شروطه وجب تداركه إلا أن تحلل كما قاله الأذري وسكت عليه شيخنا وفيه بحث والوجه انه لا يؤثر الشك بعد فراغه كافي الفاتحة والصلاة فراجعه ودخل في عدم الموالاة ما لفرق الاشواط الاربعة على الايام وهو ما قاله السبكي وخالفه الزركشي (فرع) التطوع بالصلاة في زمن أفضل من الطواف فيه (قوله ويصلى بعده) ويندب قبل الصلاة أن يأتي الملتزم وسعى بذلك لان النبي صلى الله عليه وسلم التزمه وأخبر ان هناك ملكاً يؤمن على الدعاء وهو ما بين الحجر الاسود ومحاذة الباب من أسفله وعرضه علوار بعة أذرع ويلصق بطنه بجدار البيت ويضع خده اليمين عليه ويسط ذراعيه وكفيه ويتعلق باستار الكعبة ويقول اللهم رب هذا البيت العتيق أعنت رقبتي من النار وأعنتني من الشيطان الرجيم ووسواسه ويدعو بما شاء ثم ينصرف للصلاة ولا بد من النية فيها ان استقلت بخلاف الطواف لانها ليست من أفعال الحج ويندب اذا والى بين

أول العهد بالبيت فيليق به النشاط والاهتزاز وقوله للقدم متعلق بقول المتن وفي قوله وقول وسعى عقبه يرجع لقول المتن ويختص (قوله المتن مبروراً) أى لا بخالطه معصية من البر وهو الطاعة وقيل هو المتقبل وقوله ذنباً مغفوراً أى اجعل ذنبي مغفوراً والسعي هو العمل والمشكور هو المتقبل وقيل هو الذي يشكر عليه (قول المتن في جميع كل طواف الخ) أى فلا يختص ذلك بأشواط الرمل الثلاثة بل بجميع السبعة بخلاف السعي وبحث الزركشي أن لا يس الخيط لعذر لا يطلب منه الاضطباع وفيه نظر (قوله المتن وكذا في السعي) بخلاف ركعتي الطواف لان هيئة الاضطباع مكرهه في الصلاة (قوله أى لا يطلب منها الخ) ظاهره انه غير مكروه (قول المتن الا أن يخاف) ينبغي أن يكون خوف مخالطة النساء في معنى لمسهن (قول المتن وأن يوالى الخ) وجه عدم الوجوب أنها عبادة يجوز أن يتخللها ما ليس منها فلم تجب موالاة كالموضوء (فرع) لوفر في الاشواط على الايام أو جزأ الشوط قال السبكي جاز ومنعه الزركشي وذ كرنصوا عن الشافعي صريحة في المنع (قوله وفي قول تجب موالاة الخ) ان قلت ما وجه ذكر هذا هنا مع انه سيأتي قلت ليعلمك ان محل القولين في التفريق الكثير بلا عنبر (قول المتن ويصلى بعده ركعتين) أى بنية ولم يستغن عنها

النساء بحاشية المطاف (قال قرب بالرمل أولى) نحرز عن مصادمتهم المؤدية الى اتقاء الطهارة كطواف وكذا لو كان بالقرب أيضا لئلا يخاف مصادمتهم في الرمل فتركه أولى ولو كان من بغوته الرمل مع القرب لزجة برجو فرجة وقف ليحدها فيرمل فيها (وان برالى طوافه) وفي قول تجب موالاة كسباني فيبطل بالتفريق الكثير بلا عنبر قال الامام وهو ما يوجب على الظن تركه الطواف ولو أقيمت المكتوبة وهو فيه فتنر به فيها تفريق عنبر (ويصلى بعده ركعتين)

أكثر من طواف أن يصلي لكل طواف ركعتين والأفضل أن تكون صلاة كل طواف عقبه ولو قصد كون  
الركعتين عن الكل كفي بلا كراهة وقياس سجود التلاوة أن يكون الاطلاق كذلك فليراجع (قوله) خلف  
المقام) فهم فيه أفضل من داخل الكعبة ثم داخل الكعبة ثم في الحجر وأوله ما قرب من البيت ثم في الحطيم  
ثم في وجه الكعبة ثم في بين اليمانيين ثم بقية المسجد ثم في بيت خديجة ثم في منزله صلى الله عليه وسلم المعروف  
بدار الخيزران ثم في بقية مكة ثم باقي الحرم ثم حيث شاء متى شاء ولا يفوتان إلا بالموت والمراد بخلف المقام كوفي  
المقام بينه وبين الكعبة لأن وجهه كان من جهتها فغير ويجزئ عن الركعتين فريضة ونافلة أخرى كافي  
المنهج وغيره ونظر بعضهم في الجمع بين هذا وما قبله فقال حيث قبل بحصولهما مع غيرهما فكيف يأتي  
قولهم حيث شاء متى شاء وكذا ما قبله لا يقال أن ذلك فيمن لم يقع منه صلاة بعد الطواف في بقية عمره اذ  
لا قائل به ولا نهما لا بد من قصد جميع غيرهما والا فلا بد خلان فيه نظر المناقاة لما مر ولا أنه كمن قصد  
تأخيرهما لعدم محتمة كافي التحية وفي ابن حجر بعض شيء من ذلك وانظر هل يجوز إحرامه بأربع ركعات أو  
أكثر على أنها سنة الطواف كافي التحية ظاهر كلامهم جواز ذلك فراجع (تنبيه) سمي البيت كعبة  
أربعه من التمسك به وهو التربع وذلك على التقريب لأن عرض جهة الباب من خارج البيت ثلاثة  
وعشرون ذراعاً وربع ذراع ومن داخله ثمانية عشر ذراعاً ونحو الثلثين من ذراع وعرض ما بين الشاميين  
من خارجه ثمانية عشر ذراعاً وثلاثة أرباع من ذراع ومن داخله خمسة عشر ذراعاً وقبراطان وعرض جهة  
ما بين الشامي واليماني من خارجه ثلاثة وعشرون ذراعاً ومن داخله ثمانية عشر ذراعاً وثلثان ومن ذراع  
وعرض جهة ما بين اليمانيين من خارجه تسعة عشر ذراعاً وربع ذراع ومن داخله خمسة عشر ذراعاً وثلاث  
ذراع وأرتفاع جدرانها أربعة وعشرون ذراعاً تقريباً كل ذلك بالنزاع المصري ويندب دخول الكعبة  
من غير إيداء أحد قال بعضهم وإذا دخلها خرساً جدد الشكر أي مع التوبة وغيرهما من شروطه (قوله) ويحجر بها  
ليلاً) ومنه ما بعد الفجر واستشكل ابن الصلاح ووافقه البلقيني التفرقة بين الليل والنهار مع أن الصحيح  
في التوافق ليلاً والتوسط ولا يقاس على الكسوف لأن سببه إيلى ولا على الكسوف لأن سببه نهاري وبأن  
الجماعة مطاوعة في الكسوفين فطلب الجهر والأسرار وهذه صلاة سببها واحد وهو الطواف فأرجحه  
التفرقة فيها والوجه الأسرار في ليلاً ونهاراً كصلاة الجنائز وقد يجاب بأن هذه ذات سبب فلا تقاس على  
النفل المطلق وبأن سببها مطاوع كل وقت فلا تقاس بذات الأسباب المقيدة وبأن ما هنا باب اتباع  
وأما القياس على الكسوف كافي المنهج فهو من حيث وجود الجهر والأسرار لا من حيث الدليل عليها  
مـ لا تأمل (قوله) وفي قول نجب الموالاة) وقياس الصلاة وجوبها على صاحب الضرورة بلا خلاف

كالطواف في الحج لأنها ليست من جنس أفعال الحج وهذه الصلاة تتميز عن غيرها بحجryan النيابة فيها في الحج  
عن الغير (قول المتن خلف المقام) أي فهم في المسجد أفضل من المنزل وإن كانت نافلة ثم قضية كلامهم أن  
فعلها خلف المقام أفضل من فعلها في الكعبة زادها الله شرفاً وفيه نظر فقد أطلقوا أن النفل داخلها أفضل  
منه في المسجد (تنبيه) أفاد الشيخ عز الدين بن عبد السلام رحمه الله أن الصلاة إلى جهة الباب الشريف  
أفضل من سائر الجهات وظاهر أن مراده ما عدا نفس الحجر فقد صرح الأصحاب بأن ركعتي الطواف  
أن لم يفعلهما خلف المقام يفعلهما في الحجر وهذه ظاهرة ولا يرد على الشيخ لأن الذي في الحجر في البيت  
ولا يقال فيه أنه أفضل إلى جهة من البيت (قول المتن وفي قول نجب الموالاة) أي لأنه صلى الله عليه  
وسلم فعلها وقال خنوعاً مناسككم ثم محل الوجوب الطواف المفروض ويمحى الهي قبل الركعتين  
اتفاقاً (قوله) وعورض بما في الحج) انظر هل تتوقف المعارضة على تأخر تاريخ هذا الحديث وأيضا انظر  
هل تعارض ذين من تعارض الخاص والعام فيكون الخاص مخصوصاً لا أقول أن كانت السورة مكية

خلف المقام يقرأ في الأولى  
قل يا أيها الكافرون وفي  
الثانية (الاخلاص) لا يبيع  
رواه في غير القراءة  
الشيخان وفيها مسلم  
(ويحجر) (ليلاً) ويسر  
نهاراً (وفي قول نجب  
الموالاة) كما تقدم (والصلاة)  
لأنه صلى الله عليه وسلم  
لما فعلها تلا قوله تعالى  
واخذوا من مقام إبراهيم  
مصلى رواه مسلم فأفهم أن  
آية أمرة بها والأمر  
للوجوب وعورض بما  
في حديث الصحيحين  
المشهور هل على غيرها  
قال لا إلا أن تطوع وعلى  
الوجوب يصح الطواف  
بدونها ولا يجبر تركها بهم

(قوله) لا تجب النيابة في الطواف في الاصح لان في الحج أو العمرة تشبهه فم يشترط أن لا يصرفه الى غرض آخر كطلب غريمي  
 الاصح ولو لم يصب على هيئة (١١٠) لا تنقض الوضوء صح طوافه في الاصح أما الطواف في غير حج وعمرة

فلا يصح بغير نية بلا  
 خلاف ذكره في شرح  
 المذهب (ولو حمل الحلال  
 محرما) لمرض أو غيره  
 (وطاف به حسب)  
 الطواف (للمحمول)  
 وكذا الوجه المحرم فطاف  
 عن نفسه والا) أي وان لم  
 يمكن طاف عن نفسه  
 (فلاصح انه ان قصد  
 المحمول فله) وينزل الحامل  
 منزلة الدابة وهذا مخرج  
 على اشتراط أن لا يصرف  
 الطواف الى غرض آخر  
 والثاني يقع الطواف  
 للحامل وهو مخرج على  
 عدم اشتراط ما ذكر  
 والثالث يقع لهما لان  
 أحدهما دار والآخردبر به  
 (وان قصد لنفسه أو لهما  
 فلهما فقط) قاله الامام  
 وحكي اتفاق الاصحاب  
 عليه في الصورة الاولى  
 وحكي البغوي في الثانية  
 وجهين في حصوله  
 للمحمول مع الحامل لانه  
 دار به ولو لم يقصد واحدا  
 من الاقسام الثلاثة فهو كالو  
 قصد نفسه أو كليهما أي فيقع  
 للحامل فقط ويؤخذ مما  
 ذكر ان الحلال لوني  
 الطواف لنفسه وقع له فقط  
 وفي شرح المذهب لو كانا

(قوله) فم يشترط أن لا يصرفه) أي الى غير الطواف كالمثله الشارح أما لو صرفه لطواف آخر فرضا  
 أو نفلا فلا يصرف بل يقع عما عليه الا في صورة المحمول الآتية ولو صرفه عن الطواف وغيره  
 فالقياس وقوعه على ما عليه وكذا لو قصد به الطواف وغيره كإتي الصلاة ولا تدخله النيابة وأما المرمى  
 فكالطواف فيما ذكر لكن لا يصرف الى المحمول ولو بالصرف اليه وتجزي فيه النيابة وأما الوقوف  
 والسعي والخلق فلا تنصرف ولا تجزي فيهما النيابة وفي شرح شيخنا ما يقتضي صرف السعي كابن حجر  
 وفيه نظرو لا يرد الثابت عن المصنوب لان الحج من أصله واقع له فتأمل ومنه صغير حمله وليه أو غيره وهو غير  
 مميز وينبغي تقييده في غير الولي أن يكون باذنه لما يأتي أنه لو ركب دابة فلا بد أن يكون الولي قائدا له أو متاعا  
 وخرج بالحل ما لو وضعه على نحو خشبة وجذبه فلا نطق لطواف أحدهما بالآخر (قوله) ولو حمل الحلال  
 محرما) أو المحرم محرما أو حلالا واحدا أو أكثر في كل منهم (قوله) وطاف به) خرج السعي والمبيت بمنزلة  
 ومنى فيقع في السعي للحامل مطلقا وفي الوقوف لهما معاملة مطلقا ومثله المبيت (قوله) حسب الحج) وشروط من  
 يقع له الطواف وجود شرطه فيه من ستر وغيره ولو صرفه الحامل لغير الطواف كطلب غريم لم يقع عن  
 واحد منهما كإسار (قوله) ان قصد للمحمول فله) قال شيخنا وان صرفه المحمول للحامل لم يقع لواحد  
 منهما فراجع (قوله) وينزل الحامل منزلة الدابة) أي لامن كل وجه بدليل وقوعه بخلافه اذ لا قصد  
 لهما ولو تعدد الحامل وقصد واحد لنفسه وآخر للمحمول لم يقع للمحمول فراجع (قوله) أو لهما) علم منه أنه  
 لا عبرة بقصد المحمول مع قصد الحامل تأمله (قوله) لنفسه) أي أو لهما كإتي المحرم (قوله) ونوي الطواف)  
 فان نواه المحمول دون الحامل وقع للمحمول وكذا يقال في الحلالين (قوله) كاللابة) تقدم الفرق بينهما  
 والله أعلم

(فصل في كيفية السعي وشروطه وما يطلب فيه) (قوله) يستلم الحجر) ويقبله ويسجد عليه مما كاه لا ابتداء  
 فبإسار (قوله) والمرودة) وهي أفضل من الصفا لانها ختام على المعتمد وقصر المسافة بينهما بذراع اليد سبع أمة

وقوله للاعرابي في سنة الوفود وهي السنة التاسعة فالحديث خاص وليس هذا من تعارض الخاص  
 والعام بل قوله ليس عليك غيرها أخبار لا يمكن حذوره والصواب الواجبة أكثر من خمس فليتأمل  
 (قوله) تنه لا تجب النيابة في الطواف في الاصح) هذا الخلاف يجري في غيره كالرمي والوقوف ونحوهما (قوله)  
 أما الطواف في غير حج وعمرة) ظاهر هذا دخول طواف القدوم في القسم الاول ثم ما قلناه من أن القدوم  
 كالركن قال الاسنوي لم يصرحوا به ولكنه القياس لان الاحرام شمله ولا يحتاج الى نية وتوقف ابن الرفعة  
 في طواف الوداع لو وقوعه بعد التحلل التام ثم قال تجب نية بلا شك ونازعه الاسنوي وقال القياس يخرج به  
 على أنه من المناسك أم لا (قوله) فلا يصح بغير نية) (فرع) لوني أسبوعين بنية واحدة لم يصح فيما يظهر  
 بخلاف الصلاة لان لها تحللا بخلاف هذا فانه يخرج منه تمام السبع فلا بد من نية للطواف الآخر (قول المتن)  
 ولو حمل الحلال محرما) أي دخل وقت طوافه (قول المتن) حسب المحمول) بحث ابن الرفعة وغيره تقييده  
 بما اذا نواه للمحمول أو أطلق وعابه مني شيخنا في شرح المنهج وغيره (قول المتن) فطاف عن نفسه)  
 أي الطواف الذي شمله الاحرام من قدوم وركن كفا في الاسنوي ثم هذه الصورة أيضا يأتي فيها بحث ابن  
 لرفعة المذكور

(فصل في استلام الحجر) قال الرافعي رحمه الله ليكون آخر عهده الاستسلام كأن أول شيء ابتدأ به

الاستلام

محرمين ونوي الطواف فأقول أحدهما وقوعه عن الحامل فقط لانه الطائف والثاني عن المحمول فقط

والحامل كاللابة والثالث عنهما لئيهما مع الدوران ويقاس بهما الحلالان الناويان فيقع للحامل منهما في الاصح

(فصل في استلام الحجر بشع الطواف وصلاته) استحبنا (ثم يخرج من باب الصفا للسعي) بين الصفا والمرودة

الاتباع في ذلك رواء مسلم (ومعظمه أن يبدأ بالصفا وان يسي سبعا ذهابه من الصفا الى المروة مرة وعوده منها اليه أخرى)  
 للاتباع في كل ذلك وقال بدأ بمبدأ الله رواء مسلم (وان يسي بعد طواف ركن أو قدم بحيث لا يتخلل بينهما) أي بين السعي  
 وطواف القدوم كافي المحرر (الوقوف بعرفة) بان يسي قبله للاتباع المعلوم من الاحاديث في هذا وفي طواف الركن في العمرة  
 ويقاس به طواف الركن في الحج (ومن سعى بعد طواف قدوم) (١١١) بعده) لما روى مسلم عن جابر

قال لم يطف النبي صلى  
 الله عليه وسلم ولا أصحابه  
 بين الصفا والمروة الا طوافا  
 واحدا طوافه الاول أي  
 سعيه وفي التنزيل فلا  
 جناح عليه أن يطوف  
 بهما وعبرة للمحرر كالشرح  
 لم نستحب اعادته به  
 طواف الركن فهي  
 خلاف الاولى وقال الشيخ  
 أبو محمد مكرهه  
 (ويستحب أن يرق على  
 الصفا والمروة قد رقما) لما  
 روى مسلم عن جابر أنه صلى  
 الله عليه وسلم بدأ بالصفا  
 فرقى عليه حتى رأى البيت  
 وأنه فعل على المروة كما  
 فعل على الصفا قال الشيخ  
 في التنبيه والمرأة لا ترق  
 والواجب على من لم يرق  
 أن يلصق عقبه بأصل  
 ما يذهب منه ويلصق  
 رأس أصابع رجله بما  
 يذهب اليه من الصفا  
 والمروة (فاذا رقى) بكسر  
 القاف (قال الله أكبر الله  
 أكبر الله أكبر والله الحمد  
 الله أكبر على ما هدانا  
 والحمد لله على ما أولانا لا اله  
 الا الله وحده لا شريك له

وسبعة وسبعون ذراعا ولا ن عرض المسمى خمسة وثلاثون ذراعا فادخلوا به في المسجد والصفا من جبل  
 أبي فبيس والمروة من جبل فينقاع وباب الصفا يقابل ما بين الركنين الجبائين وهو خمس طاقات (قوله)  
 للاتباع) ومن الاتباع في الجناح في قوله تعالى فلاجناح عليه أن يطوف بهما وأصل نفيه أن الضم المسمى  
 اسما كان على الصفا وان الضم المسمى نائلة كان على المروة وكان الجاهلية اذا سعى سعيها فاصحاب  
 الاسلام تخرج المسلمون عن السعي لذلك فنزل الآية (قوله أبدأ) هو مضارع يعود ضميره للنبي صلى الله  
 عليه وسلم لانه جواب لقولهم يا رسول الله بماذا تبدأ اذا طفت وفي رواية للنسائي فابدأ بالفظ الامر للجماعة  
 جوابا لقولهم بماذا تبدأ اذا طفتنا ولعل السؤال تعدد بذلك (قوله وان يسي) أي جميع السعي وهو محرم  
 فلو أخر بعضه لما بعد الوقوف لم يحسب ما فعله قبله أو أحرم بعد طواف فرض أو نفل لم يحجزه السعي كذا  
 أراد الخروج الى مسافة القصر فطاف للوداع أو طاف نفلا ثم أحرم وأراد أن يسي حينئذ وعلم بما ذكرناه  
 لو سعى بعد طواف الوداع وان قصد الخروج الى مسافة القصر أو خرج بالفعل لم يعتد به ولا يعتد بطواف  
 الوداع لانه لا يصح من الحرم كافي شرح الروض وفيه نظر يعلم مما مر في احرام المكي وما يأتي في الخروج  
 الى منى ويشترط كونه في بطن الوادي المعروف وقد مر ضبطه فلو سقى وطاف على سقفة هل يكفيه حرمه  
 وفي كلام العلامة العبادي جواز وهل يكفي السعي طائرا (قوله أو قدوم) وهو أفضل عندنا من حجر والخطيب  
 وقال شيخنا الرمي انه بعد الركن أفضل كالمس (قوله بان يسي قبله) أي الوقوف وقدم جواز طواف  
 القدوم بعده قبل نصف الليل لكن لا يسي بعده بل بعد طواف الركن كذا قالوه عن ابن حجر وقال شيخنا له  
 السعي ويكفيه عن الركن ونقله عن شيخنا الرمي نعم لو لم يطف لم يحجزه السعي الا بعد طواف الافاضة وان طاف  
 قبل الوقوف فان حل كلام ابن حجر على هذه فواضح وظاهر كلامهم انه لا يسي بعد غير طواف القدوم  
 وقول بعضهم يجوز بعد كل طواف ولو نفلا أو لوداع الا طواف الوداع بعد فراغ الحج غير معتمد كالمس  
 (قوله لم نستحب الاعادة) بل نكسر أو تحرم ان قصد بها العبادة لانها فاسدة وقد نستحب كافي القارن  
 خروج من خلاف من أوجبه ككافي حنيفة وقد نحب كالمس بلغ أو عتق بعده وأمكنه اعادته بان ادرك  
 الوقوف كاتقدم ونوزع في الوجوب (قوله مكرره) هو المعتمد (قوله والمرأة لا ترق) أي الا ان خلا المحل  
 من غير المحارم فيستحب لها الرقي ومنها الخنثى (قوله والواجب الخ) هذا بحسب ما كان وأما الآن  
 فقد استقر من الصفا نحو ثمان درجات ومن المروة نحو ثلاث درجات والوقوف فوق ذلك يكفي عن  
 الاصلق المذكور (قوله فاذا رقى) ليس قيد ابل الرقي وغيره الذكر وغيره سواء في طلب الذكر

الاستلام اه ولم يذكرنا تقبيل ولا سجودا ففعل بهبه المبادرة الى السعي (قوله بمبدأ الله به) اعلم  
 ان الآية لا تدل على الوجوب ولا تنفيه ودليله قوله صلى الله عليه وسلم اسعوا فان الله كتب عليكم السعي  
 وغير ذلك (قول المتن بعد طواف ركن أو قدوم) أفهم أنه لا يصح بعد طواف نفل أو وداع ولو قبل الوقوف  
 كمن أحرم من مكة ثم طاف نفلا وأراد الخروج لحاجة فطاف للوداع وفي المسئلة كلام في شرح الارشاد  
 وغيره (قوله وفي التنزيل) متعلق بقوله أي سعيه (قوله وقال الشيخ أبو محمد مكرره) اعتمد السعي

لهلك وله الحمد يحيى ويميت بيده الخير وهو على كل شيء قدير ثم يدعو بما شاء ديتلوه نيله قلت ويعبد الله كذا والدعاء ثانيا وثالثا والله  
 أعلم) كذا قال الرافعي في الشرح أيضا الا الدعاء ثالثا وزاده في الروضة وفي حديث جابر السابق بعده قوله رأى البيت فاستقبل القبلة  
 فوجد الله وكبره وقال لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير لا اله الا الله وحده لا شريك له  
 وهزم الاخر باب وحده



السبي واخره يصدو) أي  
يسعى سعياً شديداً (في  
الوسط) لقول جابر بعد قوله  
مرات ثم نزل الى المروة  
حتى اذا انصبت قدماه في  
بطن الوادي سعى حتى اذا  
صعدنا مشى الى المروة  
(وموضع النوعين) أي  
المشي والصدو (معروف)  
هناك فيمشي حتى يبقى  
بينه وبين الميسل الأخضر  
المعلق بركن المسجد على  
يساره فحرسه ستة أذرع  
فيصدو حتى يتوسط بين  
الميسلين الأخضرين  
أحدهما في ركن المسجد  
والآخر متصل بدار العباس  
رضي الله عنه فيمشي  
حتى ينتهي الى المروة  
واذا عاد منها الى الصفا  
مشى في موضع مشبه وسعى  
في موضع سعيه أولاً والمرأة  
لا تسمى ويستحب أن  
يقول في سعيه رب اغفر  
وارحمه وتجاوز عما تعلم أنك  
أنت الاعمال كرم وان بوالى  
بين مرات السعي وبينه وبين  
الطواف ولا يشترط فيه الطهارة  
وسترا المروة ويجوز فعله  
راكباً ولو شك في عدم اتى  
به من مرات السعي أو  
الطواف أخذ بالاقبل ولو كان  
عضده أنه أتمها فأخبره ثقة  
ببقاء شيء منها لم يلزمه  
الانتيان به لكن يستحب  
(فصل • يستحب للإمام)

الآتي (قوله ثم دعابن ذلك) أي بما شاء كما مر ومنه كما قاله الأصحاب اللهم أنك قلت ادعوني أستجب لكم  
وانك لا تخلف الميعاد واني أسألك كما هديتني للإسلام أن لا تنزعني مني حتى تتوفاني وأنا مسلم والمراد بقوله  
بين ذلك أي بعده لانه صلى الله عليه وسلم لم يكرره والمراد بين كل مرتين من الدعاء المذكور لما مر أنه يكرره  
ثلاثاً والاول ظاهر الحديث فهو أولى ثلاثاً يخرج الدعاء عقب المرة الثالثة وألفظ الشافعي رضي الله عنه ودعابن  
كل تكبيرتين كما ذكره في القوت (قوله وان يمشي) أي تلقاه وجهه على الاكمل (قوله ويصدو) قال  
شيخنا الرملي ولا يقصد بسعيه لعباً ولا مسابقة لغيره والالم بحسب سعيه وفيه نظر لما تقدم عنه أن السعي  
لا ينصرف كالوقوف فراجع (قوله انصبت) أي نزلت (قوله حتى يبقى بينه الخ) لان هذا الموضع كان محل  
ذلك الميل فلما رماه السيل لصقوه بجدار المسجد فقدم عن محاذة عمله بذلك المقدار (قوله والمرأة  
لا تسمى) أي لا تعدو ولوليلاني خلوها ومثلها الخنثى (قوله ويستحب أن يقول) أي الساعي ولو أتى أو خنثى  
في المني والعدو (قوله ولا يشترط) أي بل يندب فيه كل ما طلب في الطواف من شرطه أو مندوبه (قوله  
يجوز فعله راكباً) وتقدم في الطواف انه خلاف الاولى (قوله أخذ بالاقبل) أي ان كان قبل التحلل كما مر  
عن الأذري وفيه ما مر (قوله لم يلزمه) أي ان لم يبلغوا عدد التواتر والالزমে سواء القول والفعل كما في  
الصلاة والله أعلم

(فصل في الوقوف بعرفة) وما يطلب قبله وفيه وما يذ كرمه (قوله أو منصوبه) قالوا ونصبه واجب على الامام  
(قوله أن يخطب) أي بعد احرامه كما مر (قوله بمكة) وكونه عند الكعبة وعند بابها أفضل واذالم يدخل  
الحجاج مكة بل توجهوا الى عرفة من الميقات مثلاً من الامامهم الخطبة أيضاً (قوله سابع ذى الحجة) ويسمى  
يوم الزينة لانهم يزبنون هو اذ جهل لاجل المسير في غده كما سمي (قوله بعد صلاة الظهر) أي أداء فان خرج  
الوقت فأتت الخطبة قاله شيخنا الرملي كابن حجر (قوله خطبة) فردة وبفتحها المحرم بالتلبية والحلال  
بالتكبير ويستحب له ان كان فقيهاً أن يقول هل من سائل ويجب أن يأتي فيها بالاركان الخمسة كمال اليه  
شيخنا وهذه أول خطب الحج الاربع والثانية يوم عرفة بمسجد ابراهيم صلى الله عليه وسلم والثالثة يوم العيد  
والرابعة في ثاني أيام التشريق وكما هو فرادى وبعد الصلاة الثانية فيها ما ذكرها بعد الزوال (قوله بالغدو) أي  
قبل الزوال كما يؤخذ من لفظ الغدو وفي اليوم الثامن المسمى يوم التروية لانهم يتروون فيه الماء ويأمر فيها  
المتنعين والمكئين بطواف الوداع قبل خروجهم وبعد احرامهم وهذا الطواف مندوب يخرج بالمتعين  
والمكئين غيرهم من المفردين والقارنين والأفاقيين لعدم تحللهم وعدم اقامتهم (قوله الى منى) بكسر الميم

(قوله ثم دعابن ذلك) انظر ما معنى هذه العبارة وكان المراد انه لما فرغ من هذا يدعو ثم بعيد التكبير  
ثم يدعو وهكذا في لفظ الشافعي ودعابن كل تكبيرتين بما شاء ثم وجدت نص البويطي مصرحاً ذكره  
الأذري في القوت (قول المتن وان يمشي الخ) قال في الكفاية انما جاز ترك العدو في محله لان ابن عمر رضي الله  
عنهما مشى بين الصفا والمروة وقال ان مشيت فقد رأيت رسول الله يمشي وان سمعت فقد رأيت رسول الله  
يسعى وأما شيخ كبير (قوله ولا يشترط فيه الطهارة الخ) استدل على ذلك بقوله صلى الله عليه وسلم افعل  
ما يفعل الحاج غير أن لا تطوف بالبيت حيث خص الطواف بالنهي فعمل ان السعي غير داخل فيه ولانه نسك  
لا يتعلق بالبيت فلم يكن من شرطه ذلك كالوقوف قاله ابن الرفعة في الكفاية (قوله أخذ بالاقبل) أي ولو كان  
بعد فراغها لانه في النسك

(فصل • يستحب للإمام) (قول المتن بالغدو الى منى) يؤخذ منه ان الذهاب قبل الزوال لان العرب تقول  
غدا فلان لمن ذهب قبل الزوال وراح لمن ذهب بعده وهذا الذي يؤخذ منه هو المشهور وفيه قول بأنه بعد

كان قبل التروية يوم  
خطب الناس وأخبرهم  
بمناسكهم ورواه البيهقي  
باسناد جيد كقوله في شرح  
المهذب ويوم التروية  
اليوم الثامن ولو كان  
التابع يوم جمعة خطب  
بعد صلاة الجمعة (ويخرج  
بهم من القد) للاتباع رواه  
مسلم بعد صلاة الصبح وان  
كان يوم جمعة فقبل الفجر  
(الى منى ويبيتون بها فاذا  
طلعت الشمس قصدوا  
عرفات فقلت) كقال  
الرافعي في الشرح (ولا  
يدخلونها بل يقيمون  
بمنرة بقرب عرفات حتى  
تزل الشمس والله أعلم ثم  
يخطب الامام بعد الزوال  
خطبتين) للاتباع في كل  
ذلك رواه مسلم يبين لهم في  
أولها ما أمهم من  
المناسك الى خطبة يوم  
التحرر ويحرضهم على  
كثائر الدعاء والتهليل  
بالموقف ويخففها ويجلس  
بعد فراغها بقدر سورة  
الاخلاص ثم يقوم الى  
الثانية ويأخذ المؤذن في  
الاذان ويخففها بحيث  
يفرغ منها مع فراغ المؤذن  
قبل من الإقامة وقبل من  
الاذان ويحججه في الشرح  
الصغير والروضة وفيه حديث  
رواه البيهقي (ثم يصلي بالناس

وفتح النون مخففة على الافصح وقال بعضهم ضم الميم خطأ لانه جمع منية أي ما يجتمع وهي بالقصور وتذ كبرها  
أغلب وفيها الصرف وعدمه وسميت بذلك لكثرة ما يجتمع أي يراق فيها من الدعاء وهي ما بين وادي محسر  
واسفل جرة العقبة لان الجرة ليست منها وذلك سبعة آلاف ذراع وما تثنى ذراع بذراع اليد وبينها وبين مكة  
فرسخ وكذا منها الى مزدلفة وكذا منها الى عرفات (قوله الى الخطبة الثانية) هذا قيد لما هو الاقل والاكمل  
أن يذكر في كل خطبة ما أمهم من المناسك الى آخر تمام الحج كقوله الاسنوي (قوله بعد صلاة الجمعة) فلا  
يكفي خطبة الجمعة عنها وان تعرض لها فيها لانه لم يدخل وقتها (قوله بعد صلاة الصبح) والاولى عند الضحى  
كقوله صلى الله عليه وسلم (قوله الى منى) فيصلون فيها الظهر وما بعدهما ويندب المشي في جميع المناسك  
(قوله ويبيتون) عطف على يخطب فهو مندوب ومن البدع المنكرة ما اعتاده الناس من ايقاد الشموع في  
هذه الليلة (قوله طلعت الشمس) أي أشرقت على ثبير بفتح المثناة جبل كبير بمزدلفة على عين الذهاب الى  
عرفات ويذهبون الى عرفات من طريق ضب وهو جبل مطل على منى ويعودون من طريق المأزمين وهما  
جبلان بين عرفات ومزدلفة بينهما طريق ضيق هي المأزم لغة كما تقدم (قوله بجمرة) بفتح النون مع كسر الميم  
واسكانها بكسر النون مع اسكان الميم موضع يندب الغسل فيه للوقوف كما مر (قوله من الاذان) المراد به  
الإقامة كقوله ابن حجر وبه يزول الخلاف المذكور يزول ما قيل ان الاذان يمنع من سماع الخطبة الثانية  
فيغوت المقصود منها ولا حاجة الى الجواب عنه بأن المقصود من الخطبة التعليم وقد حصل بالخطبة الاولى  
وانما الخطبة الثانية ذكر ودعاء فتأمل (قوله بمسجد ابراهيم) الخليل صلى الله عليه وسلم ومن قال انه  
شخص من بني العباس سمي بذلك وهو الذي نسب اليه باب ابراهيم بالمسجد فقد سها وان تبعه بعض

صلاة الظهر بمكة يوم التروية (قول المتن ويعلمهم ما أمهم الخ) ويأمرهم فيها بطواف الوداع ثم ان كان  
الخطيب محرما ففتح الخطبة بالتلبية والافب التكرير (قول المتن منى) سميت بذلك لكثرة ما يجتمع فيها من  
الدعاء أي يراق وبينها وبين مكة فرسخ وكذا منها الى المزدلفة ومنها الى عرفات وقوله ويبيتون بها قال  
الرافعي هو هيئة وليس بسك يجبر بدم والغرض منه الاستراحة للسبيل من القد الى عرفات من غير تعب قال  
في شرح المهذب ولا خلاف في أنه سنة (قول المتن ثم يخطب الامام الخ) روى مسلم أنه صلى الله عليه وسلم نزل  
بجمرة حتى اذا زاغت الشمس أمر بالقصواء فرحلت له فأتى بطن الوادي فخطب الناس ثم أذن ثم أقام فصلى  
الظهر ثم أقام فصلى العصر ثم ركب صلى الله عليه وسلم حتى أتى الموقف فلم يزل واقفا حتى غربت الشمس  
وذهبت الصفرة قليلا (قول المتن ثم يصلي بالناس الظهر الخ) ويسر فيها خلافا لابي حنيفة (قول والجمع  
للسفر الخ) أي وأما القصير فهو للسفر بلا خلاف كما صرح الاصحاب رضي الله عنهم والمراد بلا خلاف عندنا  
فقد ذهب مالك الى أن أهل مكة يقصرون (قوله ويقصروا أيضا المسافرين) ولا يضر في ذلك كون  
المحارج من مكة الى وطنه غازما على العود اليها للطواف وغيره وان كان مقبلا بها قبل ذلك والمستوطن بها اذا  
خرج قاصدا السفر الى مصر مثالا يعتبر فيه عدم العود كما لا يخفى لانه لوطنه ونية العود اليه دواما قاطعة  
فكيف بها ابتداء هكذا ظهر لي ولم اره مسطورا وقد حدث الآن اقامتهم بمكة قبل المناسك أياما وذلك مانع  
من قصر غير أهل مكة أيضا فليتأمل (قول المتن ويقفوا) منصوب عطف على يخطب فاقتضى انه مستحب  
مع انهم ركن والجواب ان قوله الى الغروب سهل ذلك نعم قضية العطف افراد الضمير ولكن جمعه بالنظر الى  
ما قاله الشارح (تنبيه) أهل المصنف الغسل لهذا الموقف وللشعر وأيام التشريق لكونه ذكره فيها  
سبق (قول المتن ويدعوه) من مستحسن الدعاء فيه ما ذكره الروايات اللهم انك تسمع كلامي وترى مكاني  
وتعلم سرى وعلايتي ولا يخفى عليك شيء من أمري أسألك مسألة المسكين وأبتل اليك ابتهاج الدليل

من عرفة وآخره من عرفة  
(وبقوا) أي الإمام أو  
منصوبه والناس بعد  
الصلتين (بعرفة إلى  
الغروب) لا تباع رواء مسلم  
قال في الروضة وبين هذا  
المسجد وموقف النبي صلى  
الله عليه وسلم بالصخرات  
لحمويل (ويذكروا الله  
تعالى ويدعوه ويكثروا  
التهليل) روى الترمذي  
حديث خير الدعاء دعاء  
يوم عرفة وخبر ما قلت أنا  
والنبيون من قبلي لا إله إلا  
الله وحده لا شريك له  
الملك وله الحمد وهو على كل  
شيء قدير زاد البيهقي اللهم  
اجعل في قلبي نوراً وفي  
سمعي نوراً وفي بصري نوراً  
اللهم اشرح لي صدري  
ويسر لي أمري (فاذا  
غربت الشمس قصدوا  
مزدلفة وأخروا المغرب  
ليصلوا مع العشاء بمزدلفة  
جما) لا تباع رواء  
الشيخان والجمع للسفر  
وقيل للنسك ويذهبون  
بسكينة ووقار فمن وجد  
فرجاً أسرع (وواجب  
الوقوف حضوره) أي  
الحرم (بجزء من أرض  
عرفات) قال صلى الله عليه  
وسلم وقفت ههنا وعرفة  
كلها موقف رواء مسلم  
(وان كان ماراً في طلب  
أخي ويخوه) كدابة شاردة

أهل الفضل (قوله عرفة) بضم العين وفتح الراء المهملتين وفتح النون وليست مرة ولا عرفة من  
عرفات ولا من الحرم (قوله ويقفوا) عطف على يخطب فهو مندوب وسيأتي الواجب منه (قوله بعرفة)  
سميت بذلك لأن آدم وحواء تعارفا فيها بعد نزولهما من الجنة متفرقين آدم بجبل سرنديب وحواء بعرفة  
وقيل لأن جبريل عرف إبراهيم المناسك فيها وقيل غير ذلك ولها حدود أربعة أحدها ينهي إلى جادة  
طريق الشرق والثاني إلى حافات الجبل الذي وراءها والثالث إلى البساتين التي عند القرية التي ترى من  
عرفات والرابع إلى وادي عريضة بالنون وجبل الرحة في وسطها وعلامتها من جهة مكة العلمان المشهوران  
وما بينهما العوام فيهما من نزول حواء عليهما من فضيلة الدخول والخروج من بينهما فن خرافتهما  
ومسافتها من باب السلام ثلاثمائة ألف ذراع وأربعون ألف ذراع واثنتان وثمانون ذراعاً بذراع اليد  
(قوله إلى الغروب) أي عقبه بزوال الصفرة (قوله وموقف النبي صلى الله عليه وسلم) المشهور بموقف  
الحامل أفضل محل بها للدعاء وغيره وهو أسفل جبل الرحة الذي بوسط عرفات وليس للوقوف على هذا الجبل  
فضيلة بل قيل بكرأهته كبقية جبال عرفة وهذا الرجال بعدهم المبيانو بعدهم الخناني وبعدهم النساء  
إلى حاشية عرفة كما في الصلاة والفضل الوقوف كما لا يلهو (قوله ويدعوه) أي الله تعالى ومن مآثور  
الدعاء اللهم لك الحمد الذي تقول وخبر ما تقول ويندب أن يكرر كل ذكر ودعاء ثلاثاً إن يفتتحه ويختتمه  
بالتسبيح والتحميد والتهليل والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم وأن يكثر من التلبية وقراءة  
القرآن خصوصاً سورة الحشر لاثر ورد فيها وأن يرفع يديه ولا يجاوز بهما رأسه وأن لا يفرط في الجهر  
بالدعاء وغيره وأن لا يستظل بل يبرز للشمس إلا لعذر وإن يكون في جهة ذلك مستقبلاً متطهراً مستوراً  
راكباً شاعباً كياً أو متباً كياً وإن يحجر المشاة والحاصصة واتهزار السائل واحتقار أحد وكثرة الكلام  
(فرع) قال شيخنا وغيره ولا بأس بالتعريف بغير عرفة إن خلا عن نحو اختلاط رجال ونساء (قوله  
قصوا) أي من طريق المأزبين كما مر (قوله مزدلفة) من الإزدلفة أي القرب لقرب الحاج فيها من منى  
أولقربها من عرفة وتسمى جمعا بفتح الجيم وسكون الميم لاجتماع الحاج فيها وهي ما بين المأزبين ووادي  
عمر (قوله ليصلوها) أي بعد نائخة جالهم وقبل حط رحالهم ثم إن خافوا خروج وقت اختيار العشاء  
صاوا في الطريق ويندب لهم صلاة الرواتب لا التوافل المطلقة (قوله من أرض عرفات) قال شيخنا ولو على  
قطعة نقلت منها إلى غير ما فرجه وخرج بارضها أو أها كنحو سحاب أو غصن شجرة أصلها خارج عنها  
أو عكسه فلا يكتفي بالوقوف على غصن في هوائها أو أصله في أرضها كفي لأن الاعتبار هنا بالأرض وبذلك  
فارق ما في الاعتكاف من إلا كتنفاه فيه بذلك كله وتقدم إلا كتنفاه هنا بالركوب على دابة (قوله ماراً)  
أي لا طائراً كما مر وعلم بما ذكره أن الوقوف لا ينصرف لغيره ولو نفاه كما مر (قوله أهلاً للعبادة) وتقدم  
وأدعوك دعاء الخائف الضرب دعاء من خضعت لكرهته وفاضت عبرته وذلك لك جسده ورغم لك انقه  
اللهم لا تجعلني بدعائك غيباً وكن في رؤوفاً رحماً يا خير المسألين يا خير المعطين لا إله إلا الله وحده لا شريك له  
له الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو حي لا يموت بيده الخير وهو على كل شيء قدير (قول المتن وأخروا المغرب)  
قال الأسنوي نقله عن الاملاء أن ذلك في حق من قصد المصير إليها حالاً ولا يقدم ونوزع أي بدلالة النص كما  
في النسك (قول المتن وإن كان ماراً في طلب أبي) أشار بالمرور إلى عدم اشتراط المكث وطلب الأبق إلى  
أن الصرف لغرض آخر لا يضرب قال الإمام ولم يجزوا فيه الخلاف في صرف الطواف ولعل الفرق أن الطواف  
قربة مستقلة هذه الحاشية سطرها قبل رؤية ما في الشرح (قول المتن أهلاً للعبادة) قال الأصحاب يشترط  
أن يكون أهلاً لها أي باضعاً للأحرام والطواف والسعي ولم يتعرضوا للحلق وقياس كونه نسكاً لا اشتراط قله

فلا يجوز ولا السكران ولا المجنون وقبل مجزئهم (ولا بأس بالنوم) المستغرق وقبل ضرول ولم يعلم انها غرة فجاز أو قبل لا (ووقت الوقوف من الزوال يوم عرفة) وقبل بعد مضي زمان إمكان صلاة الظهر من الزوال (والصحيح) (١١٥) بقاؤه الى التجر يوم النحر)

والثاني لا يبنى الى ذلك بل يخرج بفسرود الشمس والثالث يبنى بشرط تقدم الاحرام على ليلة النحر ويدل الاول حديث الحج عرفة من جاء ليلة جمع قبل طلوع الفجر فقد أدرك الحج رواه أصحاب السنن الاربعة بأسانيد صحيحة كما قاله في شرح المذهب وليلة جمع هي ليلة المزدلفة (ولو وقف نهارا ثم فارق عرفة قبل الغروب ولم بعد أراق) مع ادراكه الوقوف (دما استحبها) خروجا من خلاف من أوجبه (وفي قول يجب) لانه ترك نسكا هو الجمع بين الليل والنهار الذي فعله النبي في الوقوف (وان عاد) الى عرفة (فكان بها عند الغروب فلا دم) يؤمر به (وكذا ان عاد ليلا في الاصح) ورجح القطع به في شرح المذهب والثاني يجب الدم لان النسك الوارد الجمع بين آخر النهار وأول الليل وقد فوته والخلاف في الروضة وأصلها مبنى على الوجوب في عدم العود (ولو وقفوا اليوم العاشر غلطا) افانهم انه التاسع بأن غم عليهم هلال

ما يعلم منها شرط ذلك للبشارة في الطواف والسعي والحنى (قوله فلا يجوز) أي حيث لم يبق من اغمائه لحظة ولا يبنى الولي على فعله فلا يقع حجه فرضا ولا نفلا على المعتمد وما في المنهج وغيره مرجوح (قوله ولا السكران) أي الذي لم يزل عقله وليس له نوع تمييز فهو كالغنى عليه فياذ كرفان كان له نوع تمييز فحجه صحيح أو زال عقله فساكن المجنون وحكمه أن يبنى الولي على فعله لان الاحرام عنه ابتداء كما مر ويقع حجه نفلا وسواء تعدى السكران والمجنون والمغنى عليه بما فعلوا ولا فالحاصل أن المجنون يصح وقوفه ويقع حجه نفلا وكذا السكران ان زال عقله وان المغنى عليه لا يصح وقوفه ولا يقع حجه فرضا ولا نفلا ان لم يبق لحظة وكذا السكران ان لم يزل عقله (قوله من الزوال) وجوزة الامام أحمد قبله (قوله وليلة جمع الخ) رده على من قال ليلة جمع ليلة التاسع فهو مستثنى من كون الليل سابق النهار (قوله خروج الخ) وهو الامام مالك رضي الله عنه وبوافقه القول المذكور (قوله ورجح القطع الخ) فالتعبير بالمذهب أنسب (قوله غلطا) حال من الفاعل أخذ ما بعده وقال بعضهم يصح كونه مفعولا لاجله بل هو أولى وقال شيخنا بل هو متعين كما يصح به كلام الشارح ولا يضرب فيه فقد بعض شروط المفعول له كما قيل وانما يعين ليدخل ما لو ظهر لهم الغلط في اليوم العاشر فوقوا بعد زواله فانه مجزئهم وأشار بقوله لظنهم الى دفع قول الاسنوي رحمه الله تعالى ان التصوير المذكور جهل لا غلط (قوله هلال ذي القعدة) أي المتصل بها وهو في الحقيقة هلال ذي الحجة وكان الاصول التعبير به كما عبر به غيره (قوله أجزأهم وقوفهم) أي بعد زوال العاشر لا قبله وان تبين أنه العاشر وتكون ليلة العيد هي التي بعده ويجزئ الوقوف فيها ولا تدخل أعمال الحج الابعة نصفها ويجب مبيت مزدلفة فيها واليوم الذي بعده هو يوم العيد فلا تجزئ الا نحية قبل طلوع شمسه ويحرم صومه وتكون أيام التشريق ثلاثة بعده تجزئ الا نحية فيها ويحرم صومها وهذا كله بالنسبة للحاج دون غيره فمما يظهر نعم من رأى أو

العراقي (قوله وقبل يضرب) أي بناء على ان كل ركن يحتاج الى نية (قوله وقبل بعده مضى الخ) اعلم ان الاسنوي ساق حديثا صحيحا عن عروة الطائي يدل على دخول الوقت من طلوع الفجر وهو مذهب أحمد قال فان تمسكنا بالحديث لم نمان ذلك وان تمسكنا بالفعل وجعلناه مبينا للراد من النهار المذكور في الحديث لزمانا أن نعتبر إمكان الصلاة كصلاة العيد لا نحية فالقول بالزوال خروج عن الدليلين معا انتهى ولاك أن تقول من شأن الخطبة المتعلقة بشئ أن تكون في وقت ذلك الشئ (قوله ويدل الاول) ودليل الثاني هو العمل (قوله ورجح القطع به) ومن ثم اعترض الاسنوي عدم التعبير بالمذهب ثم التعبير بالاصح دون الصحيح (قول المتن غلطا) مفعول لاجله فتشمل العبارة ما لو انكشف الحال قبل الزوال ثم وقفوا على يقين القوات بخلاف ما لو أعرب حالا قاله الاسنوي وفيه نظر لان المفعول لاجله يشترط اتحاد مع المعلن به في الوقت (قوله لظنهم) حاول به تصحيح اطلاق لفظ الغلط على التصوير الآتي ليدفع قول الاسنوي رحمه الله أنه يسمى جهلا لا غلطا قال نعم يدخل فيه ما لو غلطوا في الحساب وهو غير مغتفر فافتضاء كلام المصنف ليس الحكم فيه كذلك وما الحكم فيه كذلك لا يقتضيه (قوله هلال ذي القعدة) عبر به بذي الحجة وهذا ظاهر وأما عبارة الشيخ فكذا أنه أراد نسبته اليها باعتبار أنه تطلب رؤيته ليلة الثلاثين منها فله بهانوع ارتباط مصحح للاضافة أو مراده ان هلالها غم عليهم ليلة الثلاثين من شوال فأكلوا عدة شوال وعدة القعدة وشرعوا في الحجة كل ذلك من غير رؤية ثم ثبت في التاسع من الحج رؤية الهلال في ليلة الثلاثين من شوال فيكون التاسع عائرا (قول المتن أجزأهم) أي بالاجماع (قول المتن فيقضون) أي فانهم يقضون

ذي القعدة فأكلوه ثلاثين ثم بان ان الهلال اهل ليلة الثلاثين اما في أثناء الوقوف أو بعده (أجزأهم) وقوفهم (الآن يقولوا على خلاف العادة) في الحجيج (فيقضون) هذا الحج (في الاصح) لانه ليس في قضاءهم مشقة عامة والثاني لا يقضون لانهم لا يأمنون مثل ذلك في القضاء ولو بان الأمر قبل الزوال من العاشر فوقوا بعده

قال في التهذيب المذهب انهم لا يجزئهم لانهم وقفوا على يقين القوات قال الرافعي وهذا غير مسلم لان عامة الاصحاب ذكروا انه لو قامت البينة على رؤية  
الاحلال ليلة العاشر وهم بمكة لا يمتنعون من حضور الموقف بالليل يقفون من الغدو بحسب لهم كما لو قامت البينة بعد الغروب يوم الثلاثاء من  
رمضان على رؤية الاحلال ليلة الثلاثاءين نص على انهم يصلون من الغد العبد فاذا لم يحكم بالقوات بقيام الشهادة ليلة العاشر لزم مثله في اليوم العاشر  
وسكت على ذلك في الروضة ولو وقفوا اليوم الحادي عشر لم يصح حجهم بحال (وان وقفوا في) اليوم (الثامن وعلموا قبل فوت الوقت وجب  
الوقوف في الوقت وان علموا (١١٦) بعده) أي بعد فوت الوقوف (وجب القضاء) لهذا الحج (في الاصح) والثاني لا يجب

كافي الغلط بالتأخير وفرق  
بأن تأخير العبادة عن  
وقتها أقرب الى الاحتساب  
من تقديمها عليه وبأن  
الغلط بالتقديم يمكن  
الاحتراز عنه فانه انما يقع  
لغلط في الحساب أو تخلل في  
الشهود الذين شهدوا  
بتقديم الهلال والغلط  
بالتأخير قد يكون بالغيم  
المانع من رؤية الاحلال ومثل  
ذلك لا يمكن الاحتراز  
عنه ولو غلطوا في المكان  
فوقفوا بغير معرفة لم يصح  
حجهم

فصل • ويبيتون  
بمزدلفة • للاتباع العلوم  
من الاحاديث الصحيحة  
(ومن دفع منها بعد نصف  
الليل أو قبله وعاد قبل الفجر  
فلا شيء عليه ومن لم يكن بها  
في النصف الثاني) بان كان  
بها في النصف الاول فقط أو  
ترك المبيت بها أصلاً (أراق  
دماء في وجوبه القولان)  
السابقان فيمن لم يكن  
بمعرفة عند الغروب قال في  
الروضة والظاهر وجوب

أخبره من رأى وصدقه يجب عليه العمل به وحده كافي الصوم (قوله قال في التهذيب الخ) هو غير معتمد  
والمعتمد الاجزاء كما قاله الرافعي عن الاصحاب وقد تقدم وسكوته في الروضة عليه يدل على أنه ارتضاة (قوله  
يقفون من الغد) لعله بعد الزوال أخذاً بما قبله فراجع (قوله والثاني لا يجب) وبه قال الامام مالك والامام  
أحمد رضي الله عنهما (قوله لغلط في الحساب) وهو لا عبرة بالغلط بسببه وهذا خارج بقوله فيما مر بان غم الخ  
(قوله لو غلطوا في المكان الخ) هذا خارج بقوله العاشر الخ لانه زمان

(فصل في المبيت بمزدلفة وما معه) ولا يتصور صرفه ولوعن حاصل لغيره (قوله والظاهر وجوب الدم)  
هو المعتمد لان المبيت بها واجب (قوله ساعة) أي لحظة ولو بالمرور وان لم يعلم بها أو كان طالباً لا يبق مثلاً  
كمرفة قاله شيخنا ومقتضاه انه لا يكفي المرور بها في هوائها فراجع (قوله وفي قول يشترط معظم الليل) أي  
نظراً الى كونه يسمى مبيتاً والاول لم يوجب له لكونه مبيتاً اذ لم يرد الامر بالمبيت هنا وانما هو لكونهم  
لا يصلونها لنحو ربع الليل تخفف عليهم ما بين أيديهم من الاعمال الكثيرة كذا استدلو به وفيه نظر لانه  
لا يفيد اعتبار الوجوب ولا النصف الثاني من الليل فتأمل (تنبيه) لو أغنى عليه أو جن جميع النصف الثاني  
لم يضر في حجه وليس هو كمرفة لما لا يخفى (قوله فلا شيء عليه) قال شيخنا الرمي محله ان لم يتمكن من  
الوقوف بمزدلفة وكذا التي بعدها والافعليه دم (قوله لو أقاض) أي قبل نصف الليل وفارق مزدلفة قبله  
أيضا (قوله قال الفقهاء) هو المعتمد بالشرط المتقدم ولا يجب عليه العود الى المزدلفة وان تمكن منه كما هو  
ظاهر كلامهم ومثل هذا من بادرت الى الطواف خوف طرد ونحو حبض وجميع اعدار منى تأتي هنا (قوله

ولا يصح نضبه) (قوله قال الرافعي وهذا غير مسلم) قال الاذري ولو وقفوا قبل الزوال يوم العاشر غلطاً ثم  
انكشف الحال قبل الزوال قال الاذري فالظاهر وجوب الوقوف بعد الزوال (قوله وسكت على ذلك في  
الروضة) صحح في شرح المذهب الاجزاء ثم قضية كلامهما سماع البينة وقضية رمضان عدم سماعها فالفرق  
(قوله والثاني الخ) قال الاسنوي عليه الا كثرون

(فصل ويبيتون بمزدلفة) هي ما بين ما زمي عرفة ووادي محسر وكلاهما من الحرم وتسمى جمعاً والسنة  
الاغتسال منها بعد نصف الليل للوقوف بها للعبد كاسلف وذهب ابن بنت الشافعي وابن خزيمة الى أن المبيت  
بها ركن والصحيح وجوبه في جزء من النصف الثاني وكفاية المرور فيه لعرفات وبدل لعدم الركنية سقوطه  
عن العذرين قيل وعبرة الكتاب تقتضي اشتراط أن يكون فيها قبل النصف وبعده (قول المتن وفي  
وجوبه الخ) نظريه من وجهين الاول عدم ذكر القولين في هذا الفصل فلا يهتدى الناظر اليهما الثاني ان  
قضيته استحباب الدم وهو خلاف المرجح في الروضة وغيرها كما ذكره الشارح رحمه الله واعلم ان الذي  
ساقه الشارح عن الروضة لا يفهم شيء منه من عبارة المنهاج (قوله حصل المبيت) أي حصل ما يمنع من وجوب  
الدم وان لم يسم مبيتاً (قوله وفي قول يشترط معظم الليل) هذا قال الرافعي انه الاظهر ثم استثنى كله من جهة

الدم يترك المبيت وقال لو لم يحضر مزدلفة في النصف الاول وحضرها ساعة في النصف الثاني حصل المبيت نص عليه في  
الام في قول يشترط معظم الليل (ويسن تقديم النساء والضعفة بعد نصف الليل الى منى) لبرمواجرة العقبة قبل الزحمة روى الشيخان عن  
عائشة أن سودة أفاضت في النصف الاخير من مزدلفة باذن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يأمرها بالدم ولا النفر الذين كانوا معها وروى يهن  
ابن عباس قال تأمن قدم النبي صلى الله عليه وسلم ليلة المزدلفة في ضافة أهلها ولواتهم الى معرفة ليلة النحر واشتغل بالوقوف عن مبيت المزدلفة  
فلا شيء عليه ولو أفاض من عرفة الى مكة وطاف للأفاضة بعد نصف الليل فقام المبيت بمزدلفة قال الفقهاء لا شيء عليه لا اشتغاله بالطواف قال

يصلوا الصبح مغلسين) بها

للا اتباع رواه الشيخان والتغلبس هنا أشد لستحبابا من باقي الايام ليسع الوقت لما بين أيديهم من الاعمال في يوم النحر (ثم يدفعون الى منى ويأخذون من مزدلفة حصى الرمي) قال الجمهور ليلا وقال البغوي بعد صلاة الصبح والمأخوذ سبع حصيات لرمي يوم النحر وقيل سبعون حصاة لرمي يوم النحر وأيام التشريق على ما سيأتي بيانه روى البيهقي والنسائي باسناد صحيح على شرط مسلم كما قاله في شرح المهذب عن الفضل بن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له غدا يوم النحر التقط لي حصى قال فلقطت له حصيات مثل حصى الخذف وهو باجماع الخاء والذال الساكنة وظاهر ان المقدمين بالليل يأخذون حصى الرمي من مزدلفة أيضا (فاذا بلغوا المشعر الحرام) وهو جبل في آخر المزدلفة يقال له قروح بضم القاف وبالزاي (وقفوا) قد كروا الله تعالى (ودعوا الى الاسفار) مستقبلين الكعبة روى مسلم عن جابر انه صلى الله عليه وسلم لما صلى ركع (ثم يسبرون فيصلون منى

يدفعون) أي قبل طلوع الشمس ويكره التأخير اليه (قوله قال الجمهور ليلا) هو المعتمد (قوله والمأخوذ سبع حصيات) هو المعتمد والاحسن أخذ حصوة وزيادة خشية سقوط واحدة منه ويسن أن يغسلها ولا يكره أخذها من بقعة من البقاع الامن الرمي أو من محل نجس أو من الحل أو من المسجد ويحرم من وقف مسجد (قوله وظاهر الخ) هو وارد على كلام المصنف وقد يقال ان كلامه يشمله يجعل يأخذون عطفاء على بيتون لا على يدفعون فتأمله ويندب لهم جميعا الاشتغال بالتلبية لا التكبير خلافا لافعال (قوله المشعر) بفتح الميم وفيه لغة شاذة بكسر هاء الحرام بمعنى الحرم لانه منه وهو من مزدلفة وسمى بذلك لما فيه من شعار الدين (قوله وهو جبل الخ) أي عند الفقهاء وعند المحدثين جميع مزدلفة (قوله في آخر المزدلفة) وقال المحب الطبري باوسطها وقد استبدل الناس عنه الآن بالوقوف على بناء محدث هناك يظنونه المشعر الحرام وليس كذلك وان حصل به أصل السنة ونوزع في ذلك (قوله وقفوا) أي عنده فهو أفضل من الوقوف بغيره من مزدلفة ومن ترك الوقوف من أصله (قوله القصواء) اسم لنافقة من ابله صلى الله عليه وسلم وهي بفتح القاف والمدقوقيل بالضم والقصر ونسب قائله الى السهو (قوله ثم يسبرون) بسكينة قبل طلوع الشمس ويكره التأخير اليه خلافا لما كانت عليه الجاهلية ومن وجد فرجة من الطريق أسرع وإذا وصلوا الى وادي عسر وهو فاصل بين مزدلفة ومنى كما مر مع وجه تسميته بذلك أسرع الماشي وحرك الراكب دابته قدر رمية حجر حتى يقطعوا عرض الوادي (قوله فيصلون منى) ويندب لكل من دخلها أن يقول اللهم هذه منى قد أتيتها وأنا عبدك وابن عبدك أسألك ان تمن علي بما مننت به علي وأليائك اللهم اني أعوذ بك من الحرمان والمصيبة في ديني ودنياي يا أرحم الراحمين (قوله بعد طلوع الشمس) أي وارتفاعها كرمح وهذا وقت الفضيلة الى الزوال (قوله فبرمى كل شخص) وهو مستقبل الجرة ويساره الى جهة مكة ويمينه الى جهة منى لان الجرة ليست منها كاسر ويندب في رمي غير هذا اليوم أن يستقبل الكعبة ثم يأخذها انهم لا يصلون المزدلفة الا قريبا من ربع الليل والدفع بعد انقضاءه جائز (قوله والتغلبس الخ) هي عبارة الروضة قال الرافعي والذي افادته لا يستفاد من المنهاج (قول المتن) يأخذون) ظاهره العطف على يدفعون فيكون قاصرا عن افادة حكم أخذ النساء والضعفة ومقتضيا لان يكون الاخذ نهارا وهو ما عليه البغوي وخالفه الجمهور وأما عطفه على بيتون السابق فيفيد (قول المتن ودعوا) منه اللهم كما وقفنا فيه وأريتنا اياه وقفنا كرك كما هديتنا واغفر لنا وارحمنا كما وعدتنا بقولك وقولك الحق فاذا أفضم من عرفات فاذ كروا الله الى قوله غفور رحيم وروى الامام أحمد عن محمد بن عبد الله الثقفي قال سمعت عبد الله بن الزبير يخطب بوز كرحب شاطئ لا ثم قال فكان الناس في الجاهلية اذا وقفوا بالمشعر الحرام ينهل أحدهم اللهم ارزقني ابلا اللهم ارزقني غنما فازل الله تعالى فن الناس من يقول بنا آتنا في الدنيا وما له في الآخرة من خلاق ومنهم من يقول الى آخر الآية اللهم رب المشعر الحرام بلغ روح محمد رسولك أزكى تحية وأفضل سلام واجمع بيننا وبينه في دار السلام برحمتك يا ذا الجلال والاكرام اللهم احفظ على ديني واجعل خشيتك نصب عيني واصلح لي شأنى يا حي يا قيوم يا خير مقصود يا خير مدعو يا خير مرجو يا خير مسئول يا خير معط اللهم ذلل نفسي حتى تنقاد لطاعتك ويسر عليها العمل بما يقربها الى رضاك واجعلها من أهل ولايتك وسكان جنتك ثم صلى على النبي صلى الله عليه وسلم (قول المتن ثم يسبرون) أي قبل طلوع الشمس (قول المتن فبرمى) أفادت الفاء ان السنة المبادرة الى الرمي وهو كذلك بحيث ان الراكب لا ينزل حتى يرمى وهو راجع وعبرة المحرر وكما رافوها وما قال الاسنوى واستعمال الكاف بمعنى مع أو عند لغة عجمية وليست من كلام العرب فعبرة المنهاج أصوب وسيأتي شروط الرمي مستحباته

القصواء حتى أتى على المشعر الحرام واستقبل القبلة ودعا لله تعالى وكبر وهل واحد ولم يزل واقفا حتى أصفر جدا بطلوع الشمس فبرمى كل شخص حينئذ سبع حصيات الى جرة العقبة

ويقطع التلبية عند ابتداء الرمي) لاخذ في أسباب التحلل (ويكبر مع كل حصاة) روى مسلم عن جابر أنه صلى الله عليه وسلم أتى الجمرتين  
يوم النحر فرماها سبع حصيات يكبر (١١٨) مع كل حصاة منها مثل حصي الخنثى (ثم يذبح من معه حتى يرمي حتى لا ينبع

رواه مسلم (أوبقصر وأخلق أفضل) قال تعالى عاقبتين رؤسكم ومقصرين وقال صلى الله عليه وسلم اللهم ارحم الخلقين فقالوا يا رسول الله والمقصرين فضل اللهم ارحم الخلقين قال في الرابطة والمقصرين رواء الشيخان (وتقصر المرأة) ولا تؤمر بالخلق روى أبو داود بإسناد حسن كما قاله في شرح المذهب حديث ليس على النساء حلق إنما على النساء التقصير وفي شرح المذهب عن جماعة يكره للمرأة الحلق وعن الجلي أن التقصير للخنثى أفضل كالمرأة (والخلق) أي إزالة الشعر في الحج أو العمرة في وقته (نسك على المشهور) فيتاب عليه وهو ركن كما سيأتي واستدل على أنه نسك بهداه لفاعله بالرجعة في الحديث السابق والثاني هو استباحة عظوره لأنه كان محرما عليه كما سيأتي فأبيح له فلا نواب فيه كما قاله في شرح المذهب كالرأفي وقال التزالي أنه مستحب بلا خلاف (وأقله ثلاث شعرات) بفتح العين أي إزالة ما من

موضع من منى والأولى منزله صلى الله عليه وسلم وهو على يساره على الأمام وهذا الرمي محبة في فعله به كما أكادته الفاء حتى أنه يندب للراكب أن لا ينزل قبله (قوله ويقطع التلبية) لأنها اجبة لطلب المناسك وهذا قد أخذ في الانصراف عنها ولا يعود إليها بعد ذلك وقال بعض مشايخنا يعود إليها ما علم محرما والذي اعتمدناه شيخنا أن العبارة بالتحلل لا بالزوال فتى تحلل يكبر ولو قبل الزوال والأقايي ولو بعده فليراجع من باب صلاة العبد (قوله ويكبر) أي ثلاثا ويريد بالله إلا الله وحده الخ ويرى باليمين ويرفع الرجل يده حتى يرى بياض إبطه مع كل حصاة رماها (قوله مثل حصي الخنثى) وفي نسخة قدر حصي الخنثى قال النووي وهو الصواب فراجع (قوله ثم يذبح) قال جابر رضى الله عنه نحر صلى الله عليه وسلم في ذلك اليوم مائة بدنة ذبح بيده منها ثلاثا وستين بدنة وعلى رضى الله عنه بإقبال بعضهم وفي ذلك إشارة إلى مدة عمره الشريف (قوله ثم يحلق) ويندب لكل مخلوق ولو حلا لا استقبال القبلة والبداءة بالثقل إلا بين جميعه ثم لا يسر كذلك وإن لا يشارط عليه وإن يبلغ به العظمين عند الأذنين وإن يدفن شعره كظفره وإن يقول بعده مع التكبير إن كان محرما اللهم أعطني بكل شعرة حسنة واجعني بها سيئة وارفع لي بها درجة واغفر لي وجميع المسلمين ويز بد المحرم اللهم اغفر للخلقين والمقصرين ويندب التزني بغير الحلق بقص ظفره وشاربه (قوله والخلق أفضل) أي للذكر كما سيأتي فيمنع من ندره ويكفيه عن النذر حلق ثلاث شعرات فأكثر إلا أن صرح باستيعاب رأسه فيلزمه استيعابه ولا يكفي عن النفر ما لا يسمى حلقا كقص وتنفوا حواقي فان فعل ذلك لزمه دم كالمونذر المشي فركب (قوله وتقصر المرأة) أي إلى النصف ولو صغيرة أي الأفضل لها ذلك فينقذ ظفرها له نعم إن كانت في سابع ولادتها نذب لها الحلق (قوله ويكره للمرأة الحلق) فان منعها خلل أو نقص به استمتع له حرم الاباذنه أولمذكر أن تناذى به قال شيخنا الرملي والولد مع والده كالزوج إن كان مصلحة (قوله الجلي) ضبطه الاسنوي بفتح المهملة وفتح الجيم وكلامه بالخلق الخنثى للمرأة معتمد (فرع) يستثنى من أفضلية الحلق ما لو اعتمر قبل الحج في وقت لو حلق فيه جاء يوم النحر ولم يسود رأسه فالأفضل له التقصير وأنما لم يؤمر بحلق بعض رأسه في كل لكرهاته التزنع نعم لو كان له رأسان خلق واحد منهما لم يكره (قوله والخلق نسك الخ) جلة الخلاف فيه خمسة أوجه ركن سنة واجب مباح ركن في العمرة واجب في الحج (قوله وقال التزالي) أي بناء على القول الثاني (قوله أو تقصيرا) هو اسم لازالة الشعر بأي ألف والقص إزالة بالقراض (قوله أو دفعات) والأفضل كونها متواليه (قوله وهو) أي الشعر لأنه اسم جمع ولو أزال شعرة واحدة في ثلاث مرات كفي كما صححه النووي في المجموع والمناسك (قوله يستحب له امرار المومسي عليه) ولو كان به بعض شعر ندب له مع إزالته امرار المومسي على بقية رأسه وأنما لم يجب الأمر هنا لفوات ما يتعلق به الواجب وهو الشعر لا بشرة الرأس وبذلك فارق

(قوله في الحديث حصي الخنثى) قال في شرح مسلم هو راجع في المعنى إلى حصيات (قول المتن والخلق نسك الخ) جلة الخلاف فيه ركن سنة واجب مباح ركن في العمرة واجب في الحج (قول المتن أو تقصيرا الخ) لكن لو نذر الخلق تعين حلق الجميع ولا يجوز التقصير ولا حلق البعض ولا إزالته بغير الحلق كذا في شرح المذهب قال الاسنوي والأوجه حله على عدم الجواز فإنه إذا نذر صفة في واجب لم يقدر ترك تلك الصفة في الاعتداء بذلك الواجب كالمونذر الحج ماشيا فركب انتهى أقول لعل مراده الواجب أصالة للآليرد ما لو نذر أن يعتكف شهرا ثم نذر أن يكون متتابعا (قول المتن ومن لا شعر برأسه) لو كان عدم الشعر ناشئا عن إزالته قبل دخول وقته ولكنه ثبت بعد ذلك فظاهر أنه يستحب له امرار المومسي الآن

ولكن شعر الرأس (حلقا أو تقصيرا أو تنفوا أو حرقا أو قضا) مما يحاذي الرأس أو ما سترسل عنه في دفعة أو دفعتين قال تعالى عاقبتين رؤسكم ومقصرين أي شعرا وهو يصح بالثلاث (ومن لا شعر برأسه يستحب) له (امرار المومسي عليه) تشبيها بالخالقين



(هذا خلق أو قصر دخل مكة وطاف بالركن) للإنباع رواء مسلم (وسى ان لم يكن سى) بطواف القدوم كما تقدم ان من سى  
بعدم بعده وسى ان السى ركن (ثم يعود الى سى) ليبيت بها (وهذا الرى والذبح) (١١٩) والحنى والطواف بسن ترتيبها

كاذباً (ولايجب روى  
مسلم أن رجلاً جاء الى النبي  
صلى الله عليه وسلم فقال  
يا رسول الله انى حلفت قبل  
أن أرمى فقال ارم ولا  
سرح وأتاه آخر فقال انى  
أفنت الى البيت قبل ان  
أرمى فقال ارم ولا سرح  
وروى الشيخان أنه صلى  
الله عليه وسلم ما سئل عن  
شئ يومئذ قدم ولا أخر الا  
قال افعل ولا سرح وانه  
قيل له فى الذبح والحنى  
والرى والتقديم والتأخير  
فقال لا سرح وعلى القول  
بان الحلق استباحة محظور  
لوفعله قبل الرى والطواف  
معا لزمه الفدية لوقوع  
الحلق قبل التحلل  
(وبدخل وقتها) يعنى  
غير الذبح لما سياتى فيه  
(بنصف ليلة النحر) لمن  
وقف قبل ذلك روى أبو  
داود باسناد صحيح على  
شرط مسلم كما قاله فى  
شرح المذهب عن عائشة  
أنه صلى الله عليه وسلم  
أرسل أم سلمة أيلة النحر  
فمرت قبل الفجر ثم  
أفاضت وقبس الباقي منها  
على ذلك (ويبقى وقت  
الرى الى آخر يوم النحر)  
روى البخارى أن رجلاً

المسح فى الوضوء ولو تعذر عليه الحلق صبر الى مكانه ولا يسقط عنه الحلق ولا تكفيه الفدية ولا يجب زواله  
اذا نبت بعد امرار المرسى عليه ويندب له أخذ شئ من نحو شاربه وحيتته وشئ من أطفاره ولا يندب الامرار  
لغير المحرم وقد أخطأ من نسبته لشرح شيخنا الرملى (قوله طواف الركن) ويسمى طواف الغرض  
وطواف الزيارة وطواف الصدر بفتح الدال ويندب أن يشرب بعده من سقاية العباس ومن زمزم (قوله  
ثم يعود) أى قبل صلاة الظهر ولو عبر بالفاء فى السى والعود كان أولى وفعله صلى الله عليه وسلم الصلاة بمكة  
لبيان الجواز (قوله ولا يجب) أى الترتيب وأشار به الى أن ما ذكر من الاحاديث يفيد عدم الوجوب  
لالتدب الذى هو المدعى فتأمل (قوله يعنى غير الذبح) وسكت عن السى لما سرح من جواره قبل الوقوف  
(قوله ليلة النحر) أى حقيقةً وحكما كما مر فى الغلط (قوله لمن وقف) أى بعرفة ولا عبرة بالوقوف بمزدلفة  
وان كان ما ذكر يتأخر عن اللحظة التى لها لانه لضرورة الزمن لانه شرط (قوله قبل ذلك) أى قبل  
النصف فلو فعل شياً من هذه الامور قبل الوقوف ولو بعد نصف الليل وجبت اعادته بعده ولو فات الوقوف  
فانت ولذلك قال الراعى يذنبى أن بعد الترتيب هنا ركنا كما فى الوضوء والصلاة بأن يقدم الاحرام على غيره ثم  
الوقوف ثم الطواف وازالة الشعر ثم الطواف على السى على ما مر (قوله ويبقى وقت الرى) أى الاختيارى  
وأما وقت الفضية فمن طوع الشمس الى الزوال كاسر وأما وقت الجواز فما قبل ذلك وبعده الى آخر أيام  
القمرى فيه ثلاثة أوقات (قوله الصحيح اختصاصه بوقت الاضحية) فيه نظري فمن اعتمر فى أثناء العام  
ومعه هدى لاقتضاه وجوب تأخير بوقت الاضحية ولم يرد أنه صلى الله عليه وسلم أخر هديه فى حجرة  
الحديبية ولا فى حجرة القضاء لذلك الوقت فراجع ذلك فانه مشكل على المذهب كذا فى البرلسى وهو غير  
مستقيم ولا وجه له لما سياتى أن دم الهدى الذى يساق تقرأ بامن الحلال فى غير أيام الحج أو من المعتمر كذلك  
لا يختص بوقت وان دم الجبران المذكور هنا كذلك وقد تفرع صلى الله عليه وسلم فى الحديبية وقت حصر وأما  
هدى التقرب من الحاج فليس الكلام فيه فتأمل (قوله وسياتى) أى فى كلام الراعى رحمه الله تعالى (قوله  
وعبارته) أى الراعى (قوله والمراد الخ) فيه تصريح بأن دم الجبران يسمى هدياً وعلى هذا فكلام الواطى  
ولكن متى نبت هل يجب حلقه هو محتمل ثم رأيت فى الروض عدم الوجوب (قول المتن ثم يعود الى سى)  
أى قبل صلاة الظهر كما فى رواية ابن عمر وروى ابن عباس أنه عليه الصلاة والسلام صلى الظهر بمكة وجمع  
النوى بينهما بانه صلى بمكة وأعاد بها بى معنى أقول قضية الجمع استحباب فعلها بمكة وهو خلاف ما عليه  
الاصحاب (قول المتن ولا يختص الذبح بزمان) أى ولكن يختص بالحرم (قول المتن بوقت الاضحية) أى  
فوقته الى آخر أيام القمري انظر كيف هذا فيمن اعتمر أثناء العام وساق هدياً كيف يجب تأخير بوقت الاضحية  
الاضحية والذى ساقه عليه الصلاة والسلام فى حجرة الحديبية هل كان يريد تأخيرها الى وقت الاضحية  
وكذا حجرة القضاء لا بد أنه ساق فيها وفى (أحد طر) (١) انه نحر بالروة ولم يؤخره لوقت الاضحية فليست أمثل ذلك  
فانه مشكل على المذهب (قول المتن وسياتى الخ) يريد ان كلام الراعى رحمه الله اختلف والصواب الاخير  
قال الاسنوى الهدى يطلق على دم الجبرانات والمحظورات وعلى ما يساق تقرأ بالاول لا يختص بزمان  
والثانى يختص بوقت الاضحية فالاول اراده المحرر والثانى اراده فيما يأتى قال وقد أوضح الراعى ذلك فى آخر  
باب الهدى من الشرح الكبير غاية الامر انه لم يفصح فى المحرر عن المراد فظن النوى رحمه الله ان المسئلة  
واحدة فاعترض فى هذا الباب هنا وفى الروضة (قول المتن على الصواب) أى فى كلامه المختصر فى المحرر

قال للنبى صلى الله عليه وسلم انى ربيت بعدما مسيت قال لا سرح والمساء من بعد الزوال (ولا يختص الذبح) لهدى (بزمان) قلت الصحيح  
اختصاصه بوقت الاضحية وسياتى فى آخر باب محررات الاحرام على الصواب والله أعلم (وعبارته هناك ووقته وقت الاضحية على الصحيح  
والمراد به (١) قوله وفى حد طر هكذا بالنسخة التى يابى بنا وله رمز الى حديث الطبرانى وليحذر

ماسبق تقر بلغة تعالى وفي الروضة وشرح المهذب في باب الاضحية أنها تستحب للحاج متى كان معه هدى ومن لم يكن وقال العبدري  
لا اضحية في حقه كالاخطاب بملاة العبد من أجل حجة انتهى وفي شرح التنبيه للمحب الطبري عن الامام في بعض كتبه استحباب صلاة  
العبد للحاج متى (والخلق والطواف والسعي) ان لم يكن فعل بعد طواف القدوم (لا آخر لوقتها) وفعلها يوم النحر كما تقدم أفضل (واذا قلنا  
الخلق نسك) وهو المشهور (ففعل اثنين من الرمي والخلق والطواف) المتبوع بالسعي ان لم يفعل قبل (حصول التحلل الاول) من تحلى الحج  
(وحل به اللبس والخلق) ان لم يفعل (والقلم) وستر الرأس للرجل والوجه للمرأة وذكري المحرر ستر الرأس دون الخلق

(١٢٠)

صحيح في الموضوعين واعتراض المصنف عليه بحسب ما فهمه من أن الهدى هنا ماساقه الحاج تقر بالانه المراد  
عند الاطلاق فتأمل (قوله انها) أي الاضحية تستحب هو المعتمد (قوله كالاخطاب) أي نداء بصلاة العبد أي  
جاعة وكلام الامام محمول على طلبها فرادى فلا مخالفة (قوله لا آخر لوقتها) أي اثنتا عشرة طواف والسعي  
والخلق ولولم فاته الوقوف ووجوب التحلل عليه لا لخروج وقتها بل لان في مصابرة الاحرام مشقة بلا فائدة  
فلا حاجة لما اعترض به الامام السبكي وجوابه (قوله ففعل اثنين الخ) ولا دخل للذبح في التحلل وان كان  
من أعمال يوم النحر لانه سنة ولا بد من السعي لم يكن سعي في حصول التحلل بالطواف (قوله ليس  
بنسك) وكذا الوسقط لعدم (قوله دون الخلق) وعدم ذكره ما نسب لانه أحد أسباب حل غيره (قوله  
وكذا نقل عنهم الخ) هو المعتمد خلافا لما في الشرح الصغير المذكور ولا يحمل الجماع بالاولى من مقدماته  
وسبأني (قوله فاذا فعل اثنان) نعم لو كان هو الرمي وفاته بفراغ أيام التشريق توقف التحلل على الاتيان  
بيده ولو صوما على المعتمد وفارق عدم توقف تحلل المحصر على الصوم لان له تحللا واحدا فلا واستمر تحريم  
جميع المحرمات عليه ولو غير الجماع اشق ذلك عليه بخلاف الحج (قوله وهو الجماع الخ) لكن يندب تأخير  
عن أيام منى لانها من بقية أيام الحج والله أعلم

(فصل في البيت بمنى ليالي أيام التشريق وما يذبح كرمه ولا ينصرف الى غيره ولو من الحامل كامر (قوله  
اذا عاد) وكذا الواستمر في منى وأخر الطواف (قوله بات) أي وجوبها كسبأني (قوله والثالثة أيضا) أي  
يجب مبيتها كما سيذكره (قوله التشريق) سميت بذلك لاشراق أيامها بالشمس ولياليها بالقرم ولا شراق

(قوله ماسبق تقر بالي الله تعالى) أي لاداء الجبرانات (قول المتن لا آخر لوقتها) لان الاصل عدم  
التأقيت قال الاسنوي ويكره تأخيرها عن يوم النحر وعن أيام التشريق أشد كراهة قاله في شرح  
المهذب واستشكل الاسنوي بقاءه محرما دائما كما اقتضاه كلام الشيوخين قال لان من فاته الحج  
منعوه من ذلك لان ذلك كابتداء الاحرام في غير أشهره ثم نقل عن ابن الزرعة أنه قال من قال بالجواز في  
مسئلتنا محله بعد التحلل الاول فيما يظهر لي والا يصير محرما بالحج في غير أشهره واعتراض الاسنوي  
مقاتته بان وقت الحج يخرج بطاوع فجر النحر والتحلل قبل ذلك لا يجب اتفاقا بل الافضل تأخير أسباب  
التحلل عنه قال والصحيح عند ابن الزرعة وغيره انه يجوز الاحرام بالنافذة في غير وقت الكراهة ثم يدها وذلك  
نظير مسئلتنا (قوله وذكري المحرر الخ) أي في المنهاج ذكر ما تركه وترك ما ذكره (قوله وكذا نقل عنهم  
في المباشرة) اعلم أن من قال بالتحريم في المباشرة وعقد النكاح والصيد على الاولين بتعلقها بالنساء وقد قال  
صلى الله عليه وسلم اذارميتم الجرة فقد حل لكم كل شيء الا النساء وعلى الصيد بعموم قوله تعالى لا تقتلو  
الصيد وأنتم حرم ومن قال بالحل نظر الى انها من المحرمات التي لا يوجب تعاطيها افساد فكانت كالخلق (قوله  
وهو الجماع الخ) لكن يستحب تأخير الوطء عن رمي باقي الايام كذا جزم به الشيخان قال المحب الطبري

(وكذا الصيد وعقد  
النكاح) بحلان به (في  
الاظهر قلت) كأنقل الراجح  
في الشرح عن الأكثر  
(الاظهر لا يحمل عقد  
النكاح والله أعلم) وكذا  
نقل عنهم في المباشرة فيما  
دون الفرج كالتبابة ان  
الاظهر نحر بها ورجح في  
الشرح الص غير الحل في  
المسئلتين قال وفي التطيب  
طريقان أشهرهما انه على  
القولين والثاني القطع  
بالحل وسواء أثبتنا الخلاف  
أم لم نثبت فانه ذهب انه يحل  
بل يستحب ان يتطيب  
خله بين التحللين قالت  
غانث فرضي الله عنها طيب  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم لاحرامه قبل أن  
يحرم وخله قبل أن يطوف  
باليات انتهى والحديث  
متفق عليه بافظ كنت  
أطيب والذهن ملحق  
بالتطيب (واذا فعل اثنان)  
بعد الاتيين (حاصل  
التحلل الثاني وحل به باقي  
المحرمات) وهو الجماع

ويشكل

والمباشرة فيما دون الفرج وعقد النكاح على ما تقدم واذا قلنا الخلق ليس بنسك حصل التحلل الاول بواحد

من الرمي والطواف والتحلل الثاني بالآخر وروى النسائي وابن ماجه حديث اذارميتم الجرة فقد حل لكم كل شيء الا النساء وروى البيهقي  
حديث اذارميتم وحلقتم وفي رواية وذبحتم فقد حل لكم الطيب والثياب وكل شيء الا النساء وضعفه والحكمة في ان للحج محللين بخلاف  
العمرة فانه يطول زمانه وتكثر أفعاله بخلافها فيح بعض محرماته في وقت وبعضها في آخر (فصل اذا عاد) بعد الطواف يوم النحر (الى منى  
بنتها ليتي التشريق) الاولين والثالثة أيضا (ورمي كل يوم) من أيام التشريق الثلاثة وهي الحدي عشر وتاليا (الى الجرات الثلاث كل

جره سبع حصيات) فجمع رمى ثلاث وستون حصاة ودليل ذلك كله الاتباع المعلوم من الأحاديث الصحيحة (فاذا رمى اليوم الثاني فطراد النفر) يسكون الفاء (قبل غروب الشمس جاز وسقط ميت الليلة الثالثة ورمى يومها) (١٢١) قال تعالى فمن نجح في يومين

فلائم عليه (فان لم ينفر) بكسر الفاء (حتى غربت الشمس) (وجب مبيتها ورمى الغد) كإرواه مالك في الموطأ عن ابن عمر وعلم مما ذكر وجوب المبيت والرمى الى الجرات وفي قول يستحب المبيت ويحصل بمعظم الليل وفي قول المعتبر كونه حاضرا طلوع الفجر (ويدخل رمى التشريق بزوال الشمس) أي رمى كل يوم من الثلاثة بزوال شمسها للاتباع رواه مسلم (ويخرج بفروها) لعدم وروده بالليل (وقيل يبقى) في اليومين الاولين (الى الفجر) كما يسيق الوقوف الى الفجر بخلاف الثالث لخروج وقت المناسك بغروب شمسها ويخطب الامام بمضى بعد الزوال يوم النحر خطبة يعلمهم فيها رمى أيام التشريق وحكم المبيت وغير ذلك وثاني أيام التشريق خطبة يعلمهم فيها جواز النفر فيه وغير ذلك وبودعهم (ويشترط رمى السبع واحدة واحدة) للاتباع ورواه البخاري (وترتيب الجرات) بان يرمى أولا الى الجرة التي تلي

اللاحم فيها أي جعله في الشمس (قوله فاذا رمى اليوم الثاني) أي بعد مبيتته ومبيت ما قبله ورميه أيضا والابان فانه المبيت أو الرمي لهما أو لاحدهما فان كان بلا عنده لم يسقط مبيت الليلة الثالثة ولا رمى يومها أو بعن سر سقطا وظاهر قولهم ان الرمي تابع للمبيت انه لا يتدارك رمى يوم فات مبيتته ولو بلا عنده مع أن الرمي يمكن تداركه كما سيأتي في نحو الرعاة فراجع ذلك وحرره (قوله فاراد النفر) بان نواه وتمت أشغاله وسار بالفعل قبل الغروب وان لم يفارق محله ولا يجب عليه بعوده بعد النفر ولو بقصد المبيت (قوله ورمى يومها) أي فسقوط الرمي تابع لسقوط المبيت أي في هذه الصورة فقط كما يعلم مما يأتي في نحو الرعاة وقد مر ويكره النفر بحصى الرمي بل يطرحه أو يدفعه لمن يرمى به ردفنه لأصله (قوله فان لم ينفر) أي لم ينو النفر أو لم يتم أشغاله وان شرع فيها قبل الغروب أو لم يسر بالفعل (قوله ويحصل بمعظم الليل) هو المعتمد وفارق من دافعه بما مر أنه لم يرد فيها المبيت (قوله ويدخل رمى التشريق الخ) ويندب فعله في وقت فضيلة وهو تقديمه على صلاة الظهر ان اتسع الوقت ولم يؤخر لجمع تأخير (قوله ويخرج) أي وقت الرمي الاختياري بفروها (قوله بعد الزوال) أي ولو بعد الصلاة كما مر (قوله خطبة) أي فردة كما مر وكذا التي بعدها أيضا (قوله ويشترط) أي لصحة الرمي شرط ثمانية أو تسعة أو عشرة كونه في الوقت وترتيب الرمي وترتيب الجرات وكونه سباعا وكونه واحدة واحدة وكونه بحجر وكونه يسمى رميا وكونه بيد وقصد الرمي ووقوعه في المرمى ولم يذكر المصنف الاخيرين لعلهما مما ذكره كإسقاطي (قوله مسجد الخيف) نسبة الى محله لان الخيف اسم لمكان ارتفع عن السيل وانحط عن غلظ الجبل وقيل غير ذلك (قوله واحدة واحدة) أي رمية بعد رمية بحصاة واحدة أو أكثر فلورمى اثنتين معا ولو بيديه معا حسبتا واحدة وان ترتبتا في الوقوع بخلاف ما لورما هما متباعدتين فيحسبان مرتين وان وقفتهما أو سبقت الثانية الاولى في الوقوع (قوله جرة العقبة) وهي الاقرب الى مكة وليست من منى كما تقدم (قوله حجرا) ولو مفصو بأو متنجسا وان حرم ذكره (قوله كالكدان) هو بالذال المعجمة البلاط المعروف (قوله والبرام) وهو ما يعمل منه القدور (قوله والمرمر) وهو نوع من الرخام المشهور (قوله وكذا ما يتخذ منه الفصوص) فيجزئ كالعقيق والياقوت والزبرجد ولا يحرم لانه لغرض وفي شرح شيخنا الحرم (قوله كالأنثى) وهو الكحل الاسود فلا يجزئ (قوله والجص) وهو الكدنان بعد طبعه ومثله الخذف لانه مطبوخ كالآجر فلا يجزئ وتكرز زمام ومدر وتبر لا يجزئ فيه (قوله وما ينطبع) أي وطبع بالفعل وصفي من حجره والا كفي لان فيه الحجر كما نوا من هنا يعلم صحة الرمي بخاتم فضة

ويشكل عليه حديث أيام منى أيام كل وشرب وبعال

(فصل اذا عاد الخ) (قوله وفي قول يستحب) هو الذي مال اليه الرافي رحمه الله وأما الرمي فهو واجب اتفاقا وقول المتن وجب قال الاسنوي هو من تصرفه وعبارته المحرر فعليه قال وهي صادقة بالاستحباب (قول المتن بزوال الشمس) قال في شرح المذهب يستحب فعله قبل الصلاة وقوله أي رمى كل يوم يعني ليس المراد جميع رمى أيام التشريق ثم المراد هنا بالوقت الذي يخرج هو وقت الاختيار أو ما وقت الجواز فهو باقى الى آخر أيام التشريق كما سيأتي أيضا (قول المتن ويشترط رمى السبع الخ) هو يفيدك ان العبرة في العدد بالرمى لا بالوقوع فلورمى مرتين وقعا معا وسبقت المتأخرة صح بخلاف ما لورما هما معا وان وقعا متباعدتين (قول المتن واحدة واحدة) ربما يقتضى عدم الاجزاء فيما لورما هما مصحوبة بغيرها وهكذا حتى أتى على السبع وليس مرادا

(١٦ - (قليوبي وعميرة) - ثاني) مسجد الخيف ثم الى الوسطى ثم جرة العقبة للاتباع رواه البخاري (وكون الرمي حجرا) لذكر الحصى في الأحاديث السابقة وهو من الحجر فيجرى بانه نوعه كالكدان والبرام والمرمر وكذا ما يتخذ منه الفصوص كالياقوت والعقيق في الاصح ولا يجزئ اللؤلؤ والماليس بحجر من طبقات الارض كالأنثى والزبرنيخ والجص وما ينطبع كالذهب والفضة

وفيه فم من حجر كيا قوت خلا فالبعضهم (قوله وان يسمى رميا) يعلم منه انه باليد لانه لا يسمى رميا بغيرها  
وانه مقصود لانه بغيره وقوع وان لا يكنى الوضع في الرمي لانه لا يسمى رميا بذلك فارق مسح الرأس بوضع  
نحو اليد المبتدئة عليه لان المراد وصول الماء اليه ولو تعددت اليد والوجه اعتبر باليس زائدا ولا يكنى برجل  
ولا مقلع قال بعض مشايخنا وظاهر كلامهم ان فاقد اليدين يستنيب ولا يرمى برجله مثلا فراجعه وفي ابن  
حجر جوازه بالرجل ثم الفم لفاقد اليدين وسكت عنه شيخنا في شرحه ويندب تقديم اليد اليمنى على اليسرى  
ووضع الحصى على باطن الابهام ورميها بظفر السبابة وان يرمى راجلا لا في يوم النفوس ان يدنو من المرمى وان  
يرمي من علوه الا في جرة العقبة فمن بطن الوادي ويندب للرجل رفع يده الى ان يظهر بياض ابطه وان  
يستقبل القبلة في حالة الرمي الا في جرة العقبة يوم العيد كما مروى بكرة الرمي بدون قدر حصى الخلف أو با كبر  
منه (قوله قصد الرمي) أي ان لا يقصد غير الرمي فيه وهو مجتمع الحصى المقدر بثلاثة أذرع حول الشاخص  
المشهور من سائر جهاته الا في جرة العقبة لان لها وجهها واحد اقلو قصد الشاخص ورمى يكف وان وقع في  
الرمي أو قصد الرمي ورمى الى الشاخص فوقع بعد اصابته في الرمي كفي وهذا يجمع التناقض في كلامهم ولو  
أصاب الشاخص شيئا كحمل فعادت الى الرمي فان كان عودها بحركة ما اصابته لم يكف والا كفي كما لو رده  
الريح وتدرج الى الرمي من الارض لامن نحو ظهر بغير لاحتمالها بحركته فان تحقق عدم الحركة كفي  
ولو شك هل أصاب الرمي أو لا لم يكف ولو شك في عدما أتى به أو في عين المتروك منه أخذ بالاحتياط فلو  
شك في واحدة من السبع فعلها أو في تمام جرة كلها وفعل ما بعدها فان كان الشك في واحدة من الجرة  
الاولى أو في واحدة من الثلاث جعلها من الاولى وكلها وأعاد اللتين بعدها ومن جرة العقبة يوم العيد كلها  
وأعاد الثلاث من أولها فان كان الشك بعد رميه لها مكنت عمارها وأعاد الثلاثة لان الرمي ينوب عن  
بعضه كاسبا في ويندب الموالاة بين الجرات وبين رميها (تنبيه) مقتضى ما ذكر ان الشك في عدد الرميات  
بعد فراغ السبع أو بعد فراغ الجرات الثلاث يؤثر في قياس الصلاة وغيرها خلافا وهو الوجه فراجعه (قوله  
ورمي الى الطرف الآخر) خرج ما لورمي تحت رجله فلا يكنى الا ان سمي رميا كما مروى لا يكنى الرمي في موضع  
الشاخص لو أزيل (تنبيه) تقدم حكم صرف الرمي في الطواف فراجعه (فرع) ينسب ان يقف على كل  
جرة من الاوليين بعد رميها يدعو بما شاء بقدر سورة البقرة (قوله ومن العجز الحبس ولو  
بحق لما جاز عن الاداء بخلاف القادر عليه كما في تحلل المحصر ودخل في العاجز النائب عن معصوب (قوله قبل  
خروج وقت الرمي) يفهم أنه لو ظن قدرته في اليوم الثالث لم يستنيب فيما قبله قال شيخنا وهو كذلك (قوله  
استناب) أي وجوبه ولو لحلال ولو باجرة فاضلة عما في الفطرة ولا ينعزل النائب باغماء المستنيب وجنونه

(قول المتن وان يسمى رميا) فيلزم ما يستفتي عن هذا بقوله أو لا يشترط رمي السبع واحدة واحدة  
(قوله ويشترط قصد الرمي) فضيته انه لو رمي الى العلم المنسوب في الجرة فاصابه ثم وقع فيه لا يجزى قال المحب  
الطبري وهو الاظهر عندي ويحتمل الاجزاء لانه قصد الرمي الواجب عليه قال الهندي والثاني أقرب قال المحب  
الطبري ولم يذكر الرمي ضابطا فينبغي ان يرمى في أصل العلم وقربا منه وهو مجتمع الحصى دون ما سال  
(قول المتن والسنة ان يرمى الخ) لكن لا على هيئة الخذف قاله النووي رحمه الله ويسن ان يرفع يده اليمنى حتى  
يرى بياض ابطه وان يستقبل القبلة في رمي أيام التشريق بخلاف رمي يوم النحر فانه يستقبل الوادي  
ويجعل القبلة عن يساره وعرفات عن يمينه ويشترط قصد الرمي ولا يشترط نية النسيك ولو وقعت في غير الرمي  
ثم تدرجت اليه لم يضر بخلاف ما لو وقعت على رأس بعير ثم تدرجت وكان الفارق احتمال كون التدرج  
باشئا من حركة البعير ولو أصابت عنق البعير ونحوه ورجعت الى الرمي لم يضر فان استقبال القبلة في رمي جرة  
العقبة أيام التشريق لا اعلم له مسند او لو رمي باصفر من حصى الخلف أو با كبركه (قوله وقت الرمي) بحث

وغيرهما (وان يسمى رميا  
فلا يكنى الوضع) في الرمي  
لانه خلاف الوارد وقيل  
يكنى ويشترط قصد الرمي  
فلدومي في الهواء فوقع في  
الرمي لم يعتد به (والسنة  
ان يرمى بقدر حصى  
الخلف) لما تقدم في جرة  
العقبة وروى مسلم حديث  
عليكم بحصى الخلف وهو  
دون النملة طولا وعرضا  
في قدر الباقلا (ولا يشترط  
بقاء الحجر في الرمي) فلو  
تدرج وخرج منه لم يضر  
(ولا كون الرمي خارجا  
عن الجرة) فلو وقف في  
طرفها ورمى الى الطرف  
الآخر جاز (ومن عجز عن  
الرمي) لانه لا يرمى جزواها  
قبل خروج وقت الرمي  
(استناب) ولا يمنع زوالها  
بعده ولا يصح رمي النائب

عن المستنيب الأبعد رميه عن نفسه فلو خالف وقع عن نفسه ولو زال عن المستنيب بعد رمي النائب والوقت باق طليص عليه إعادة الرمي وظهر أن ما ذكر من اشتراط الرمي واحدة واحدة وكون الرمي حجرا أو ما بعده إلى هنا يأتي في رمي يوم النحر (واذا ترك رمي يوم) ويومين هذا أو سهوا (تدارك في باقي الايام على الاظهر) فيتدارك الاول في الثاني والثالث والثاني أو الاولين في الثالث ويكون ذلك اداء وفي قول قضاء لجوازته للوقت المضروبه وعلى الاداء يكون الوقت المضروب وقت (١٢٣) اختيار كوقت الاختيار للصلاة ووجه

الايام في حكم الوقت الواحد ويجوز تقديم رمي التدارك على الزوال ويجب الترتيب بينه وبين رمي يوم التدارك بعد الزوال وعلى القضاء لا يجب الترتيب بينهما ويجوز التدارك بالليل لان القضاء لا يتأقت وقبل لا يجوز لان الرمي عبادة النهار كالصوم هذا جميعه ذكره الرافعي في الشرح وتبعه في الرخصة وشرح المذهب وحكي في الشرح الصغير على القضاء وجهين في التدارك قبل الزوال أحدهما المنع لان ما قبل الزوال لم يشرع فيه رمي قضاء ولا اداء قال ويحرم الوجهان في التدارك ليلا وان جعلناه اداء ففيما قبل الزوال والليل الخلاف قال الامام والوجه القطع بالمنع فان تعيين الوقت بالاداء أليق وهذا ما أورده في الكتاب فقال اذا قلنا اداء تأقت بما بعد الزوال انتهى ومقابل الاظهر في المنهاج ان الرمي المتروك في بعض الايام لا يتدارك في باقيها كالا يتدارك بعدها (ولا دم) مع التدارك وفي قول

بخلاف عكسه (قوله الا بعد رميه عن نفسه) أي الجرات الثلاث فلورمي الجرة سبعة عن نفسه وسبعة عن مستنبيه لم تحسب هذه فيرمي للثلاثة عن نفسه ثم يعود فيرميها عن مستنبيه كما أفنى شيخنا الرمي (قوله فلو خالف) بان رمي عن غيره لم يقع عن الغير وان نواه كحصر ويقع عن نفسه (تنبيه) ذكرهم الاستنابة للعاجز عن الرمي وسكونهم عن غيره من بقية أركان الحج وواجباته يقتضي عدم صحة الاستنابة فيها بصريح به ما قاله في الخالص من أن الطواف يبقى في ذمها ولم يقولوا بجواز استنابته فيه فراجع ذلك (قوله والوقت) أي وقت الرمي (قوله فليس عليه إعادة الرمي) أي لكتنائه (قوله والثالث) فيه نظرا لانه لا يتصور قتالهم (قوله ويجب الترتيب) بمعنى أنه يقع مرتبا وان قصد خلافا ولا يحسب رميه عن يومه الا بعد تمام الثلاث عن أمسه بين الجرات سميت بذلك لرمي الجرات أي الحصيات فيها مسافة بعد الاولى عن مسجد الخيف ألف ذراع ومائتا ذراع وأربعة وخسون ذراعا وعن الوسطى مائتا ذراع وخمسة وسبعون ذراعا وبين الوسطى وجرة العقبة مائتا ذراع ومائتا ذراع وبين هذه وباب السلام أحد عشر ألف ذراع ومائتا ذراع وأحد وأربعون ذراعا كل ذلك بذراع اليد وهو ينقص عن الذراع المصري بنحو ثمنه كحصر (قوله وعلى القضاء لا يجب الترتيب) فيه نظر مع وقوع الرمي عن الفائت فحصر (قوله ويجوز التدارك بالليل) هو المعتمد وكذا قبل الزوال وهذا مفهوم قول المصنف وكذا في باقي الايام ويحرم على غيره معذور تأخير رمي كل يوم عن غرو به وان قلنا ان التدارك اداء (قوله أحدهما المنع) المعتمد الجواز كحصر (قوله في الكتاب) أي الوجيز (قوله كالأخر) ودفع بان التدارك هنا اداء ولو في الليل على الاصح (قوله فعليه دم) أي وان تركه لعذر كسهو ونسيان وغفلة وكذلك لشغل كإتاني (قوله ثلاث حصيات) أي فاكثر قال في المنهج ولومن الايام الاربعة قال شيخنا الغاية راجعة لقوله فاكثر في بعض أفراده كترك واحدة من

السبكي أن يكون المراد الوقت إلى النفر على قول الاداء (قول المتن تدارك في باقي الايام على الاظهر) أي لانه صلى الله عليه وسلم جوز ذلك للرعاة فلو كانت بقية الايام غير صالحة لم يفترق الحال بين المعذور وغيره كالوقوف بعرفة لكن لم يرخص لهم في تأخير النحر ولا في تأخير يومين (قوله وعلى الاداء) قال الاسنوي اذا قلنا بالاداء جاز تأخير يومين ليقلعه بعد ويجوز أيضا تقديم اليوم الثاني والثالث ليقلعه مع اليوم الاول كما قلناه في الكبير عن الامام وجزم به في الصغير انتهى والذي صححه الروايات خلافه في التقديم وقال النووي انه الصواب وبه قطع الجمهور (قوله على الزوال) أي ولوليل او ان لم تقده عبارة المنهاج (قوله ويجوز التدارك بالليل) سكت عن قبل الزوال وقد صرح في الكبير بالمنع على قول القضاء وهو مشكل مع تجويزه ذلك على قول الاداء وأيضا فالنهار محل الرمي في الجملة فكيف بمنع فيه ويجوز ليلا (قوله كالا يتدارك بعدها) أي وكالا يتدارك الوقوف (قوله وفي قول يجب الخ) أي اذا جعلناه قضاء (قوله والثلاثة) مثلها الاربعة (قوله كما يكمل) أي بالاتفاق (قوله في وظيفة جرة) أي وهي سبعة وهذا ساقه الاسنوي قولا خامسا جعل الثاني أن لوظيفة كل يوم دما كاملا والثالث ليوم النحر دم والباقي دم والاربع ان الثلاث جرات كالشعرات الثلاث فاذا ترك جميعها من يوم واحد كمل الهم وفي الجرة والجرتين الاقوال في الشعرة والشعرتين انتهى وكله ما خوذ من كلام الرافعي رحمه الله

يجب الهم معه كالأخر قضاء رمضان حتى أدركه رمضان آخر يقضى ويفدى (والا) أي وان لم يتدارك المتروك (فعليه دم) في ترك رمي اليوم وكذا في اليومين والثلاثة لان الرمي فيها شيء الواحد وفي قول يجب لترك رمي كل يوم دم لانه عبادة برأسها وعلى قول عدم التدارك يجب لكل يوم دم لفوات رميه بغروب شمس واستقرار بدله في القدمة (والمنهب تكميل الدم في) ترك (ثلاث حصيات) أيضا كما يكمل في حلق ثلاث شعرات وقبل ان يكمل في وظيفة جرة كما يكمل في وظيفة جرة يوم النحر وفي الحصاة والحصاتين على الطريقتين الاقوال في حلق الشعرة

والشعرين أظهرها ان في الحصة الواحدة مدطعام والثاني درهم والثالث ثلث دم على الاول وسبعة على الثاني وفي الحصتين ضعف ذلك (قمة)  
يجب وفي قول يستحب في ترك الميت (١٣٤) ليالى النشر بق دم وفي قول في كل ليلة دم على الاول في الليلة مد وفي قول درهم

اليوم الثاني وما بعده أو من اليوم الاول وما بعده أو من يوم العيد وما بعده اذ لا يتصور ترك عشرين رمية  
فاقل في أكثر من يوم فتأمل (قوله أظهرها أن في الحصة الواحدة مدطعام) وفي الاثنين مدان  
وهو المعتمد وعليه لو عجز عن المداخلة خمسة أيام يجبر المنكسر كذا قاله النشيلي ومن تبعه وفيه نظر  
اذ المداخلة لثلاث العشرة أيام وهو ثلاثة أيام وثلاث يوم وذلك عشرة أثلاث منها ثلاثة أعشارها في الحج  
وهي يوم واحد وباقية اذ ارجع الى أهله وهو سبعة أثلاث فهي يومان وثلاث يوم فيكمل الثلث يوما  
فالجملة أربعة أيام فقط ولعل النشيلي اعتبر ان ثلاث العشرة وهو ثلاثة أيام وثلاث تسكمل أربعة وثلاثها  
في الحج وهو يوم وثلاث فيكمل الثلث يوما فهي يومان وباقية اذ ارجع وهو يومان وثلاث فيكمل  
يوما فهي ثلاثة والذى يتجه بل الصواب الاول فتأمل وعلى هذا في المدين سبعة أيام يومان في الحج وخسة  
اذ ارجع الى أهله (قوله يجب) هو المعتمد (قوله في الليلة مد) هو المعتمد (قوله والاصح وجوب الدم) وهو  
المعتمد (قوله فلم ترك الميت ليالى منى) من غير دم بشرط أن يخرج الرعاء من منى قبل الغروب بخلاف  
أهل السقاية لان عملهم لا يخرج بالميت الرمي ولو من يوم النحر فليس لهم تركه ويتداركونه ما بقى الوقت  
والا ففقيه الدم على قياس ما رمى في غيرهم (قوله كاهل الخ) فتلهم من يخاف على نفس أو مال أو فوت مطالب  
كأبقى أو ضياع مريض بلا معهود أو موت نحو قريب في غيبته فلو ترك الميت بلامد لا الرمي وسقاية  
العباس ليست قيد بل كل سقاية كذلك وسواء رعاء بل الحاج وغيرها (تنبيه) استنبط البلقيني من  
ذلك انه لو بات من شرط ميته في مدرسته مثلا خارجها نحو خوف على نفس أو مال أو زوجة لم يسقط من  
معلومه شيء (فرع) ظاهر كلامهم ان الميت لا يسقط بالسهر والغفلة والنسيان كما رمى في فيه الدم  
فراجع (قوله أحكمها) هو المعتمد والمعتمد من القولين جواز التدارك كما تقدم في غيره (فرع) ينب  
لمن نفر من منى في اليوم الثالث وكذا في الثاني على ما بحثه شيخ الاسلام ان ينزل بالمحصب ويصلى به العصر  
والفجرين ويبيت به لا لتابع وليس ذلك من المناسك وهو بضم الميم ثم مهملتين مفتوحتين وتشديد الثانية  
منها وآخره موحدة وادفع بين مكة ومنى والى منى أقرب ويقال له لا يطع والبطحاء وخيف بنى كنانة  
وحده ما بين الجبلين الى المقبرة والله أعلم (قوله بعد فراغ النسك) صريح هذا أن طواف الوداع ليس من  
أعمال الحج فلا بد له من نية ولا يكفي عنه طواف الركن لو أخره الى خروجه ولا يلزم الاجبر عن مستأجره ولا  
(قوله فلم ترك الميت) لهم أيضا أن يدعوا في يوم ويأتوا به في الثاني قبل رميه نعم لا يرخص لهم في ترك  
رمي يوم النحر قاله في شرح المهذب وقال الاسنوي في محل آخر بعد ذلك ان هذا لا يعقل مع نصريحهم  
بجواز تأخير الرمي لغبر باب الاعتذار واجب بان مسئلة المعذور فيها ضم ترك الرمي الى ترك الميت وقال  
الاذرى سبب الاشكال خلط طريقة بطريقة فان طريقة البغوى ان التدارك قضاء والجهور اداء والبغوى  
مع أرباب العذر من الزيادة على يوم فتبعه الرافى وغفل عن كونه مفرغا على طريقته من القضاء في الاشكال  
وقال السبكي الاداء والقضاء أمر اصطلاحى فلا يصح أن يؤخذ منهما حكم جواز التأخير وعدمه واختار انه  
بحرم تأخير رمي كل يوم عن غرو به لغبر المعذور مع القول بأن التدارك يكون اداء (قوله ورعاء الابل) حاول  
بعضهم أن يكون المراد بل الحاج والوجه خلافه أخذ من مسئلة الخوف على المال (قوله لانه أثرا  
في التحلل) أى فلا يقاس عليها (قوله وجوب الترتيب بعده) الضمير فيه راجع للزوال من قوله وجوزاه قبل  
الزوال (قول الماتن طاف للوداع) لو أخر الحاج طواف الركن حتى انتهى أمره من الميت والرمي ثم دخل

وفي آخر ثلث دم وفي  
اليلتين ضعف ذلك ان  
لم ينفر قبل الثالثة فان  
نفر قبلها ففي وجه الحكم  
كذلك لانه لم يترك  
الاياليتين والاصح وجوب  
الدم بكاهل لترك جنس  
الميت بنى قال في شرح  
المهذب وترك الميت  
ناسيا أكثره عامدا صرح  
به الدارمى وغيره هذا كله  
في غير المعذورين أما هم  
كاهل سقاية العباس ورعاء  
الابل فلم ترك الميت ليالى  
منى من غير دم روى  
الشيخان عن ابن عمر انه  
صلى الله عليه وسلم  
رخص للعباس أن يبيت  
بمكة ليالى منى لاجل  
السقاية وروى مالك  
وأصحاب السنن الاربعة  
وغيرهم عن عاصم بن  
عدى انه صلى الله عليه وسلم  
رخص لرعاء الابل ان  
يتركوا الميت بنى الحديث  
قال الترمذى حسن صحيح  
واذا رمى يوم النحر في  
تداركه في أيام التشريق  
طريقان أحكمهما انه على  
القولين في تدارك رميها  
والثاني لا يتدارك قطعاً  
لان له أثرا في التحلل

بخلاف رميها على التدارك يأتي فيه ما تقدم من كونه أداً وجوزاه قبل الزوال وجوب الترتيب بعده كما صرح بذلك مكة  
المصنف كابن الصلاح في مناسكهم (واذا أراد الخروج من مكة) بعد فراغ النسك (طاف للوداع) روى البخارى عن أنس انه صلى الله عليه  
وسلم لما فرغ من أعمال الحج طاف للوداع وروى مسلم عن ابن عباس انه صلى الله عليه وسلم قال لا ينفرن أحد حتى يكون آخر عهده بالميت

الطواف أى بالبيت كإرواه أبو داود قال فى شرح المنهب ولو أراد الحاج الرجوع الى بلده من منى لزمه دخول مكة لطواف الوداع ان قلنا هو واجب ولو طاف يوم النحر للافاضة ثم للوداع ثم أى منى ثم أراد النفر منها وقتها الى وطنه فقبل يجزئه ذلك الطواف وقيل لا ذكرهما صاحب البيان وهذا الثانى هو الصحيح وهو مقتضى كلام الاصحاب انتهى ومن لم يكن فى نسك وأراد الخروج من مكة كالمككى يريد سفرا والآفاق يربد الرجوع الى وطنه طاف للوداع أيضا فى الاصح تعظيما للحرم وتشبيها لاقتضاء خروجه الوداع باقتضاء دخوله للأحرام والثانى يجعل طواف الوداع من المناسك فيخصه بذى النسك ومن أراد الاقامة بمكة بعد فراغ (١٢٥) النسك لا يؤمر به وقوله أراد الخروج أى

الى مسافة القصر وفى شرح  
المسنذب ودونها على  
الصحيح (ولا يمكث بعده)  
لحديث ابن عباس السابق  
فان مكث لغبر اشتغال  
باسباب الخروج كشراء  
متاع أو قضاء دين أو زيارة  
صديق أو عيادة مريض  
أعاده وان اشتغل باسباب  
الخروج كشراء الزاد وشدة  
الرحل ونحوهما لم يحنج  
الى اعادته قال فى الروضة ولو  
أقيمت الصلاة فصلاها لم  
يعده (وهو واجب يجبر  
تركه بدم) وجوبا (وفى  
قول سنة لا يجبر) أى لا يجب  
جبره ولكن يستحب  
(فان أوجبناه فخرج بلا  
وداع فعاد قبل مسافة  
القصر) وطاف (سقط  
الدم) كالجواز للمقاتل غير  
محرم ثم عاد اليه (أو) عاد  
اليه (بعدها) وطاف (فلا)  
يسقط (على الصحيح)  
لا استقراره والثانى يسقط  
كالخالة الاولى ويجب العود  
فيها ولا يجب فى الثانية  
(وللحائض النفس بلا)

يحط من الاجرة شئ بتركه ولا يلزم الولى أن يطوف عن طفله ولا به على المعتمد فى جميع ذلك ولزوم الدم بتركه  
لتبعيته للناسك وشبهه بها صورة ويلزم المحرم بعده والحلال كما مر (قوله أى الطواف) هو بيان لتعلق  
الجار وهو الماسك كان أو غيرها (قوله لزمه دخول مكة الخ) هو المعتمد (قوله الى مسافة القصر) أى سواء أراد الاقامة أولا الى  
وطنه أولا (قوله ودونها على الصحيح) أى ان كان الى وطنه أو قصد اقامة تقطع السفر والا فلا يلزمه  
والمسافة معتبرة من مكة لا من الحرم كما فى شرح شيخنا الرملى (قوله فان مكث بعده) أى فى محل لا يجوز  
قصر الصلاة فيه (قوله لغبر اشتغال الخ) ولو أغشى عليه أو جن أو أكره على عدم الخروج لم تجب اعادته لان  
تمكن بان مكث بعد زوال ذلك والا فلا نعم يغتفرهنا ما يغتفر فى الاعتكاف كما أشار اليه بقوله أو عيادة  
مريض ويغتفر فعل ما ندب فعله كدخول البيت والصلاة فيه والتزام الملتزم والمساء فيه وشرب ماء زمزم  
منها ومن سقاية العباس ونحو ذلك وينصرف بعد ذلك تلقاء وجهه ولا يمضى القهقرى كما يفعله العوام (قوله  
يجبر تركه) ولو بترك بعضه وسواء تركه عامدا أو علما أو ناسيا أو جاهلا فذوله فى المنهج لتركه نسكا مبنى على انه  
من المناسك وتقدم أن المعتمد خلافه (قوله قبل مسافة القصر) أى وقبل وطنه أو محل اقامته كما مر  
(قوله وطاف سقط عنه الدم) والاثم فان لم يطف كان مات لم يسقط عنه (قوله وللحائض تركه) نعم  
للتحيرة فعله ولا دم لو تركته للشك فى طهرها وكالحائض من خاف على نفس أو مال أو منفعة أو تخلفه عن رفقة  
(قوله خطة مكة) أى ابنيها لا بعدها ولو قبل مفارقة الحرم فلا عود عليها (قوله ويسن شرب ماء زمزم)  
ولو لغبر حاج ومعتزم وان يتصلع منه وان يستقبل القبلة عند شربه منها وان يشوى حال شربه ماشاء من  
جلب نفع أو زوال مرض لما فى الحديث ماء زمزم لما شربه وسيقا أى ما يتعلق بفضله فى المحرمات (قوله  
طعام طعم) لعل المراد أنه يغنى عن الأطعمة من حيث انه يشبع كالطعام (قوله وشفاء سقم) أى شرب  
ما يشفى من السقام بقصده (قوله بعد فراغ الحج) ليس قيلا لا يكون له أكد فنسب الزيارة ولو لغبر  
مكة فطاف للركن وخرج مسافرا لم يغن ذلك عن الوداع لانه لا يدخل تحت غيره (قوله هو واجب) أى  
لحديث ابن عباس وقوله وفى قول سنة استدله بأنه لو كان واجبا لوجب جبره على الحائض لان الفداء  
لا يفترق الحال فيه بين المعذور وغيره كما فى ترك الرمي قال السبكي لا ظن أحد ايقول بأنه يجبر اذا لم نجعله نسكا  
فان قيل به فهو فى غاية الاشكال واختار انه من المناسك لذلك وأجاب عن عدم طلبه من المقيم بمكة بأن  
شرطه ارادة فراقها ولم توجد وحمل النسك فى حديث المهاجر على غير التابع (قوله مالوعاد) أو مات مثلا قبل  
الطواف فان الدم لا يسقط (قول المتن ويسن) أى فى سائر الاحوال لا عقب طواف الوداع خاصة ويسن  
دخول الكعبة من غير ايداء قال الحليمى واذا دخلها فخر ساجدا قال بعضهم هو سجود شكر (قول المتن  
وزيارة قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد فراغ الحج) عن العبدى المالكي ان زيارته صلى الله عليه

طواف (وداع) روى الشيخان عن ابن عباس أنه قال أمر الناس أن يكون آخر عهدهم بالبيت الا انه خفف عن المرأة الحائض فلو طهرت  
قبل مفارقة خطة مكة لزمها العود والطواف أو بعدها فلا والنفساء كالخائض فى ذلك ذكره فى شرح المنهب (ويسن شرب ماء زمزم)  
للا تبايع رواه الشيخان وروى مسلم حديث انها مباركة انها طعام طعم زاد أبو داود الطيالسى فى مسنده وشفاء سقم (وزيارة قبر النبي صلى الله  
عليه وسلم بعد فراغ الحج) اقول المحشى (قوله مالوعاد ومات الخ) كذا بالاصل الذى بايد بنا وليس فى الشرح كثرى ولعل فيه سقطا والأصل  
(قوله وطاف سقط الدم) بخلاف مالوعاد ومات الخ أو نحو ذلك تأمل اه مصححه



ففي حديث من حج ولم يزرني فقد جفاني رواه ابن عدي في الكامل وغيره وروى الدارقطني وغيره من زار قبري وجبت له شفاعتي ومفهومة أنها تجوز لفير زائره وفي شرح المهذب زيارة قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم من أهم القربات فإذا انصرف الحاج والمعتمرون من مكة استحب لهم استحباباً كثيراً كذا ان (١٢٦) يتوجهوا إلى المدينة لزيارته صلى الله عليه وسلم وليكثر المتوجه إليها طريقه

من الصلاة والتسليم عليه ويزيد منهما إذا أبصر أشجارها مثلاً ويستحب أن يفتسل قبل دخوله ويلبس أنظف ثيابه فإذا دخل المسجد قصد الروضة وهي ما بين القبر والمنبر فيصلي تحية المسجد يجنب للمبرور ما بقى القبر فيستقبل رأسه ويستدير القبلة ويبعد منه نحو أربعة أذرع فيقف ناظراً إلى أسفل ما يستقبله في مقام الهيبة والاجلال فارغ القلب من عسائير الدنيا ويسلم ولا يرفع صوته وأقل السلام عليه السلام عليك يا رسول الله صلى الله عليه وسلم وروى أبو داود بإسناد صحيح ما من أحد يسلم على إلا رد الله على روي حتى أرد عليه السلام ثم يتأخر إلى صوب يمينه قدر ذراع فيسلم على أبي بكر رضي الله عنه فإن رأسه عنه منكبر رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يتأخر قدر ذراع آخر فيسلم على عمر رضي الله عنه ثم يرجع إلى موقفه الأول قبالة وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم ويتوسل به

حاج ومعتمر بل قال العبدري المالكي إن قصد زيارته أفضل من قصد السكبة وبيت المقدس (قوله قصد الروضة) ففي الحديث ما بين قبري ومنبري روضة من رياض الجنة أي قطعة من أرض الجنة أو العمل فيها كالعمل في رياض الجنة أو موصل إلى رياض الجنة أو أنها ستكون من رياض الجنة أو الجالس فيها يرى من الراحة ما يراه الجالس في رياض الجنة وعلى كل بحث من جلس فيها وحلف أنه جالس في الجنة (قوله والمنبر) فمن على رضى الله عنه أنه صلى الله عليه وسلم قال منبري على حوضي فيحتمل أنه عليه الآن ويحتمل أنه ينقل إليه في الآخرة (قوله وأقل السلام عليه الخ) ويزيد عليه من فلان إن كان قد حملها السلام عليه (قوله الورد الله على روي) يحتمل أنه على حذف قد المفيدة لاستمرارها قبله وبعده وهذا أولى الأجوبة ويحتمل أنها رد حقيقة لأن روحه عليه الصلاة والسلام في الملأ الأعلى ويحتمل أن المراد بها النطق كما قاله الجلال السيوطي ويحتمل أنه الملك الذي يبلغه كما في رواية من صلى على عند قبري وكل الله به ملكاً يلغى وكفى أمر دنياه وآخرته وكنت له شفيعاً وشهيداً يوم القيامة (قوله يتأخر) أي يمشي إلى جهة يمينه وكذا ما بعده (قوله عند منكبر رسول الله صلى الله عليه وسلم) أي في مقابلته من وراء ظهره (قوله على عمر) ورأسه عند منكبر أبي بكر على مثل ما ذكر (قوله قبالة وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم) وعلامته الكوكب المسمى بالهري المصوق بجدار القبر الشريف داخل الحجرة الشريفة وكان فيما مضى مزاراً من فضة وصار الآن حجاراً من الالمناس الأصفر أبدله به السلطان أحمد فز من سلطنته (قوله ثم يستقبل القبلة) أي بحيث لا يستدير القبر الشريف وإذا أراد السفر يودع المسجد بركتين وأعاد الزيارة المذكورة ثم يدعو بما شاء ثم يقول اللهم لا تجعله آخر العهد من حرم رسولك ويسر لنا العود إلى الحرمين سبيلاً سهلاً وارزقنا العفو والعافية في الدنيا والآخرة وردنا إلى أهلنا سالمين ثامين وينصرف تلقاء وجهه ولا يمشي القهقري كما يفعل العوام (تنبيه) يكره كراهة شديدة في حال الزيارة أو غيرها أن يلمص ظهره أو بطنه بجدار القبر الشريف أو مسح به باليد أو يقبله وليحذر من الطواف بالقبر والصلاة داخل الحجرة بقصد تعظيمه أو استقباله بالصلاة (فردع) يندب الصيام بالمدينة المنورة والمجاورة لها من لم تسقط حرمتها عنده والتصدق على أهلها خصوصاً ما كثر من بالحرم النبوي والغرباء ومن البدع المنكرة تقرب العوام بأكل التمر الصيحات في الروضة الشريفة على صاحبها أفضل الصلاة والسلام

(فصل في أركان النسك وما يتعلق بها) (قوله خمسة) سكت عن عدد الترتيب ركناً سادساً كما هو الصحيح في الروضة وغيرها لأنه لا بد منه في الحج إلا في جواز تقديم السعي والخطى على ما يأتي وفي العمرة مطلقاً (قوله أي نية الدخول فيه) أي قصد فعله كما في الصلاة وقدر تفسير الاحرام بالدخول أيضاً ولم يجعله هناك كذلك لأنه لا يناسب الركنية المذكورة هنا (قوله كما قاله في شرح المهذب) فيه رد على السبكي بقوله إن النووي ضعف وسلم أفضل من قصد السكبة وبيت المقدس قال في القوت ويكره مسح الجدار باليد وتقبيله وكذا الصاق البطن أو الظهر بالجدار قال ولا تغتر بمن يفعل ما يخالف ذلك (قوله وأقل السلام عليه السلام عليك الخ) وإذا جعل أحداً مسلماً يقول السلام عليك يا رسول الله من فلان بن فلان ونحو ذلك قاله السبكي (فصل أركان الحج الخ) (قوله أي نية الدخول) قد فسره فيما سلف بالدخول في النسك وعدل هنا إلى

في حق نفسه ويستشفع به إليه سبحانه وتعالى ثم يستقبل القبلة ويدعو لنفسه ومن شاء والمسلمين انتهى نية

(فصل أركان الحج خمسة الاحرام) بأي نية الدخول فيه (والوقوف) بمرقة للحديث السابق الحج عرفة (والطواف) قال تعالى وليطوفوا بالبيت العتيق (والسعي) روى الدارقطني والبيهقي بإسناد حسن كما قاله في شرح المهذب أنه صلى الله عليه وسلم

استقبل الناس في السبي وقتل بأبائهم الناس اسموا فان السبي قد كتب عليكم (والخلق اذا جعلناه نسا) وهو المشهور كما تقدم لتوقف التحلل عليه كالطواف (ولا يجزئ) هذه النكسة أي لا مدخل للجبران فيها حال وقد تقدم ما يجزئ بالدم ويسمى بعضا وغيره يسمى هيئة (وماسوى الوقوف أو كان في العمرة أيضا) لشمول الأدلة السابقة لها (ويؤدي النساكن على أوجه) بأن يحرم بهما معا أو يبدأ بالحج أو بالعمرة قالت عائشة خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فنامن أهل بعمره ومنامن أهل تحجج ومنامن أهل بعمره ورواه الشيخان (أحدها الافراد بان يحج ثم يحرم بالعمرة كاحرام المكي) بأن يخرج الى أدنى الحل فيحرم بها (وبأنى بعملها) هذه الصورة الأصلية للأفراد وبضم الباء صور فوات الشروط الآتية في التمتع على وجهه (الثاني القران بأن يحرم بها) (١٢٧) (بها) معا (من الميقات ويعمل عمل الحج فيحصلان) هذه الصورة الأصلية

للقران (ولو أحرم بعمرة في أشهر الحج ثم يحج قبل الطواف كان قارنا) يكفيه عمل الحج روى مسلم ان عائشة أحرمت بعمرة فدخل عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم فوجدها تبكي فقال ما شانك قالت حضت وقد حل الناس ولم أحلل ولم أطف بالبيت فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم أهلي بالحج ففعلت ووقفت المواقف حتى اذا طهرت طافت بالبيت وبالصفا والمروة فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم قد حلت من حجتك وعمرتك جميعا وقوله قبل الطواف أي قبل الشروع فيه فلو شرع فيه لم يصح الاحرام بالحج لانه اشتغل بعمل من أعمال العمرة (ولا يجوز عكسه في الجديد) وهو

هذا الحديث (قوله ويؤدي النساكن) أما أحدهما فيؤدي على خمسة أوجه الثلاثة المذكورة والحج وحده والعمرة وحدها (قوله على أوجه) أي ثلاثة والاطلاق لا يخرج عنها عند صرفه (قوله فيحصلان) ويكفيانه عن حجة الاسلام وعمرته والأعمال التي أتى بها قبل للحج وان العمرة انعمرت فيه كالحديث الأصغر مع الأكبر وقيل عنهما معا لما قالوا انه يستحب ان يأتي بطوافين وسبعين خروجا من خلاف أبي حنيفة وفيه نظر فقد قالوا في الموضوع مع الفصل كذلك (قوله على وجه) أي مرجوح (قوله من الميقات) بيان للواقع لا قيد (قوله في أشهر الحج) هو غير قيد في الاحرام والعمرة (قوله قبل الشروع فيه) ولا يضرب تقبيل الحجر ومسه مثلا (قوله فلو شرع فيه) ولو بخطوة ولو شك هل أحرم بالحج قبل الشروع في الطواف أو بعده صح احرامه وكان قارنا (قوله وقيل يصح) هو المعتمد (قوله من ميقات بلده) ومن مكة ليس للتقييد كما يعلم من كلامه بعد (قوله مسافة القصر) ليس قيذا للزم وفيما دونها أولى

نية الدخول لانه الملامم للركنية (قوله لتوقف التحلل عليه) أي مع عدم جبره بالدم فلا يراد الرمي (قوله شمول الأدلة) قال الاسنوي بده قياسا على الحج (قول المتن على أوجه) هو جمع قلة لان الكيفيات ثلاث (قوله على وجه) متعلق بقوله يضم (قول المتن بأن يحرم بهما معا) أي فان كان مكيا أحرم بهما معا من مكة تغليبا لميقات الحج (قول المتن ويعمل عمل الحج) خالف أبو حنيفة فاشتراط طوافين وسبعين (قوله هذه الصورة الأصلية للقران) أي بخلاف الصورة في قوله ولو أحرم الحج وكذا صورتان في قول الشارح الآتي ولو أحرم بالعمرة قبل أشهر الحج الخ فان كلا منهما من القران ولكنه غير الصورة الأصلية فلا يتوجه اعتراض على تفسير المتن القران بهذه الصورة فقط (قوله بخلاف العكس) أي فان أعمال العمرة صارت مستحقة بسبب الاحرام بالحج فلم يقد احرامها شيئا (قوله مريد الاحرام) احتراز عن غير المريد اذا بدله الاحرام بعد ذلك فانه من جملة صور المتن أعني قوله بان يحرم بهما من الميقات (قوله هذه الصورة الأصلية للتمتع) أي فلا يراد على ذلك ان منه الصور الآتية قريبا في كلام الشارح (قوله ويلزم فيه دم) حكمة التعرض لهذا مع أنه سيأتي أن الفروع المذكورة عقبه تكام فيها الشارح على حكم الدم فيها (قوله وبينه وبين مكة مسافة القصر) احتراز عن دونها فانه يكون حاضرا المسجد الحرام فلا يجب عليه دم التمتع لكن الصحيح اعتبار المسافة من الحرم لامن مكة زادها الله شرفا كذا ذكر الاسنوي رحمه الله أقول وينظر في هذا وفي الفرع المنقول عن الغزالي وهو اذا دخل الآفاق مكة غير مريد للنسك فكما دخل اعتمر ثم حج قال الغزالي رحمه الله لا يكون مقتعا وعمله بأنه صار من حاضري المسجد اذا لا يعتبر فيه قصد الإقامة قال الرافعي وهذه المسئلة موضع توقفه ولم أرها لغيره وما ذكره من عدم اعتبار الإقامة مما ينازع فيه كلام عامة الاصحاب وتقلهم عن النص فانه ظاهر في اعتبارها بل

أن يحرم بالحج في أشهره ثم بعمرة قبل الطواف للقدم وجوزة القدم قياسا على العكس فيكون قارنا أيضا وفرق الاول بان ادخال الحج على العمرة يفيد زيادة على أعمالها بالوقوف والرمي والمبيت بخلاف العكس ولو أحرم بالعمرة قبل أشهر الحج ثم أدخله عليها في أشهره فقبل لا يصح هذا الادخال لانه يؤدي الى حجة الاحرام بالحج قبل أشهره وقيل يصح لأنه انما يصير محرما بالحج وقت ادخاله قال في الروضة الثاني أصح أي فيكون قارنا ولو أحرم بهما بعد مجاوزته الميقات مريد للاحرام كان قارنا أيضا وان أساء (الثالث التمتع بان يحرم بالعمرة من ميقات بلده مفرغ منها ثم ينشئ حجا من مكة) هذه الصورة الأصلية للتمتع ويلزم فيه دم بشرطه كما سيأتي ولو جاوز الميقات مريد للنسك ثم أحرم بالعمرة وبينه وبين مكة مسافة القصر لزمه دم التمتع مع دم الاساءة عند الأكثرين فيكون متمتعا

وكذا الوجوه غير مبررة بالنسك ثم بدله فحرم بالعمرة فانه يلزمه دم التمتع على ما سياتي فيكون متمتعا ولو خرج من مكة وأحرم بالحج من الميقات الذي أحرم بالعمرة منه أو من مثل مسافته فلا دم عليه كما سياتي وهو متمتع ووجه التسمية بالتمتع استمتاعه بمحظورات الاحرام بين العمرة والحج (وأفضلها) أي أوجه أداء النسكين (الافراد التمتع وفي قول التمتع أفضل من الافراد) وأما القرآن فتؤخر عنه ما جزأ لان أفعال النسكين فيهما أكمل منها فيه وحكي عن المزني وابن المنذر وأبي اسحق المروزي ان القرآن أفضل منهما ومنشا الخلاف اختلاف الرواة في احرامه صلى الله عليه وسلم (١٢٨) روى الشيخان عن أنس سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول لبيك عمرة وحجاً ورويا

عن ابن عمر انه صلى الله عليه وسلم أحرم متمتعا ورويا عن جابر وعائشة أنه صلى الله عليه وسلم أفرد الحج ورواه مسلم عن ابن عباس أيضا ورجع هذا بكثرة روايته عن جابر انه من أقدم محبة وأشد عناية بضبط المناسك وأفعال النبي صلى الله عليه وسلم من لمن خروجه من المدينة الى أن تحلل وعمره تفضيل الافراد ان يعتمر في سنته فلا أخرت عنها فكل من التمتع والقرآن أفضل منه لان تأخير العمرة عن سنة الحج مكروه (وعلى المتمتع دم) قال تعالى فمن تمتع بالعمرة أي بسببها الى الحج فما استيسر من الهدى (بشرط أن لا يكون من حاضري المسجد الحرام) قال تعالى ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام فلا دم على حاضريه (وحاضروه من) مساكنهم (دون من حلتين من مكة) كمن مساكنهم بها (فان)

(قوله اختلاف الرواة الخ) ويمكن الجمع بينها وان كان الافراد هو الأرجح بأن يقال انه صلى الله عليه وسلم أحرم أولا مطلقا ثم صرفه للعمرة ثم أدخل الحج عليها فن قال انه مطلق نظرا الى أول احرامه ومن قال انه متمتع نظرا الى أول صرفه ومن قال انه قارن نظر الى ما بعد ادخال الحج ومن قال انه مفرد نظرا الى انه أتى بأعمال الحج وما ذكره في المجموع في الجمع غير متجه فراجعوه وتأمل (قوله في سنته) أي قبل فراغ شهر ذي الحجة سواء اعتمر فيه بعد فراغ الحج أو قدم العمرة على الحج كأن وقعت في رمضان ولو بوقوع احرامها فيه (قوله وعلى التمتع دم) فلو قرن بعد عمرته لزمه دمان وقال الاسنوي دم فقط (قوله من مساكنهم الخ) صرح بالمساكن لانها المرادة كما يأتي في الروضة ومن له مسكنان قريب وبعيد يعتبر ما فيه أهله أي زوجته وأولاده وماله ثم ما فيه أهله ثم ما كثرت اقامته فيه ثم ما عزم على الرجوع اليه ثم ما خرج منه ثم ما أحرم منه ولا عبرة بقصد توطن غريب بعد أداء النسك (قوله ومن اطلاق الخ) وكذا جميع ما في القرآن من ذكر المسجد الحرام فالمراد به جميع الحرم الا قوله تعالى قول وجهك شطر المسجد الحرام فالمراد به الكعبة فقط كذا أطلقوه والوجه أن يستثنى منه آية لاله الامراء أيضا لأن المراد فيها حقيقة المسجد فقط (قوله لزمه دم التمتع) لانه يرجع ميقاتا بخلاف حاضري المسجد الحرام لانه لا يرجوه (قوله على الاصح من الحرم) هو المعتمد وكذا المختار وقول الشافعي كافي المنهج ان اعتبار الحرم

في اعتبار الاستيطان وقال النووي المختار انه متمتع ليس بحاضر بل يلزمه الدم واختار النسكي مقالة الغزالي (قوله وكذا وجازوه الخ) أي سواء بلغ مكة قبل الاحرام أم لا كما سياتي ثم غرض الشارح رحمه الله من سوق هذه الفروع هنا الحكم على فاعلها بانه يسمى متمتعا وان كان ظاهر المتن يأتي ذلك فقد اعترضه بان الغرض منه بيان الصورة الاصلية (قوله وهو متمتع) جعل المحب الطبري هنا من أفراد الفاضل قال بل هو أفضل من تأخير العمرة عن الحج وفعلها في سنته (قول المتن وفي قول التمتع أفضل) لما يأتي ولان فيه المبادرة بالعمرة قال الاسنوي ولو تمتع ولكن اعتمر بعد الحج فيظهر أن يكون أفضل واعترض بانه خروج عن محل الكلام وهو تأدية فرض السلام لا مطلق التأدية (قوله فلا دم على حاضريه) قالوا المعنى فيه أن الحاضر بمكة ميقاته نفس مكة فلا يكون راجعا ميقاتا واعترض بأن من بينه وبين مكة أو الحرم دون مسافة القصر اذ اعن له النسك يلزمه ان يحرم من موضعه ويجب الدم بتركه فاذا تمتع فقد استفاد ميقاتا ولك أن تقول قطعوا النظر عن ذلك وجعلوا هذا ضابطا لان هذا القدر الذي يستفيدة مشقته يسيرة غالبا فالحق بمن في مكة نفسها (قول المتن وحاضروه الخ) أي بدليل منع القصر والفطر في مثل هذه المسئلة (قول المتن من مكة الخ) دليلة ان المسجد في الآية ليس المراد منه حقيقة انفاقا فلا بد من تجوز وحله على مكة أقل تجوزا ودليل الثاني ان المسجد غالب اطلاقه بمعنى الحرم فكان الاطلاق بالغالب أولى (قوله وهم من مسكنه) يريدان في عبارة الروضة نصير بحال السكني بخلاف عبارة المنهاج

الاصح من الحرم والله أعلم) والرافعي في الشرح حكى الوجهين وقال الثاني هو الدائر في عبارات أصحابنا العراقيين قول وقال في الشرح الصغير انه أشبه وعبارة الروضة وهم من مسكنه دون مسافة القصر من الحرم وقيل من نفس مكة والقريب من الشيء يقال انه حاضره قال تعالى واسألهم عن القرية التي كانت حاضرة البحر أي قريبة منه ومن اطلاق المسجد الحرام على جميع الحرم كما هنا قوله تعالى فلا يقربوا المسجد الحرام بعد عامهم هذا ومن جاوز الميقات غير مريد نسكاً ثم بدله فحرم بالعمرة قبل دخول مكة أو عقب دخولها لزمه دم التمتع على الاصح في الاولى والمختار في الروضة في الثانية لانه ليس من الحاضرين والثاني بعده منهم

(وان تقع عمرته في أشهر الحج من سنته) أي الحج فلو وقعت قبل أشهره أو فيها أو الحج في سنة فاجبة فلا دم ولو أحرمت بها قبل أشهره وأتى بجميع أفعاله في أشهره ففي قول يجب الدم والأظهر لا تقدم أحداً ركانها ولو تقدم بعض أفعاله فأولى أن لا يجب الدم أيضاً وعلى الأول فيلزم يجب الأصح لا (وان لا يعود لأحرام الحج إلى الميقات) الذي أحرمت بالعمرة منه فلو عاد إليه أو إلى مثل مسافته وأحرمت بالحج فلا دم وكنا لو عاد إلى ميقات أقرب إلى مكة من ميقات عمرته وأحرمت منه لادم عليه في الأصح (١٣٩) لا تنفاه تمتعه وترفعه ولو أحرمت به من مكة ثم عاد إلى الميقات سقط عنه الدم في الأصح ثم

الشرط الثاني مناط وجوب الدم والخارج بالأول والثالث كالمتشقي منه ولا تعتبر هذه الشروط في التسمية بالتمتع وقيل تعتبر فيها أيضاً حتى لو فات شرط منها يكون مفرداً (ووقت وجوب الدم أحرامه بالحج) لأنه حينئذ يصير متمتعاً بالعمرة إلى الحج ولا تنافى إرافته بوقت وهو دم شاة بصفة الاضحية ويقوم مقامها سبع بدنة أو سبع بقرة (والأفضل ذبحه يوم النحر) ويجوز قبل الأحرام بالحج بعد التحلل من العمرة في الأظهر ولا يجوز قبل التحلل منها في الأصح (فان عجز عنه في موضعه) وهو الحرم بأن لم يجده فيه أو لم يجد ما يشتر به فيه (صام) بدله (عشرة) أيام ثلاثة في الحج نستحب قبل يوم عرفة) لأنه يستحب للحاج فطره كما تقدم في صوم التطوع ولا يجوز تقديمه على الأحرام بالحج لأنها عبادة بدنية

يؤدي إلى إدخال البعيد عن مكة وإخراج القريب عنها لا خلاف في المواقيت يقال عليه واعتبار مكة يؤدي إلى إدخال البعيد من الحرم وإخراج القريب منه لما ذكرنا من (قوله) وأن تقع عمرته (الح) هو قيد للزوم الدم وكون الأفراد أفضل والأفلا تمتنع أفضل ولا دم ولا يتكرر الدم بتكررها على الأرجح ولا يشترط في وجوب الدم قصد التمتع ولا بقاؤه حياً ولا وقوع النسكين عن واحد فلو استأجره واحد للحج وآخر للعمرة فتمتع عنهما وأعقرهن نفسه وحج عن غيرهما وعكسه فهو متمتع ثم إن تمتع بلا إذن مستأجره فعليه دمان لامتتع واحداً ولا ساءته بمجاوزة الميقات واحداً وبأذنه قدم واحد عليه مانصان أن أيسرا معا ولا فالصوم على الإيجار وحده (قوله والأظهر لا) هو المعتمد (قوله فأولى) هو المعتمد (قوله والأصح لا) هو المعتمد (قوله في الأصح) هو المعتمد في صورتين (قوله لا تنفاه تمتعه) يعلم منه أن الدم انما وجب عليه لسقوط مسافة الميقات من أحد النسكين الذي هو الحج هنا واحد هما في القارن الآتي ولذلك سقط الدم عنه إذا عاد إلى ميقات ولو أقرب من ميقاته أو إلى مرحلتين ولو بغير ميقات وهو في سقط الدم سقط الأثم أيضاً وما ذكره هنا لا يخالف ما سار في معنى تسميته متمتعاً كما يؤخذ مما ذكره بقوله ولا تعتبر هذه الشروط في تسميته متمتعاً الذي هو الأصح (قوله ولا تنافى إرافته بوقت) وبتقديم مكانه بالحرم (قوله ووقت وجوب الحج) ويجوز ذبحه عند إرادته أحرامه لأنه مما له سببان (قوله والأفضل ذبحه يوم النحر) خروجاً من خلاف الأئمة الثلاثة (قوله فان عجز) أي وقت إرادته الأدعوان كان وسرا قبله وعدم قدرته بعده (قوله ولم يجد الحج) أي أو وجدته كثيراً من ثمن المشل ويشترط أن يكون زائداً على العمر الغالب كما في نفقة الزوجة وغنى الزكاة ولو وجدته لكن احتاج إليه فهو عاجز (قوله نستحب قبل يوم عرفة) بل نجب أن كان أحرامه قبل يوم العيد يزمن يسعها فأكثر ونجب بقدر ما أدركه منها أن كان أحرامه بقدر زمن لا يسعها فان أخر ما أدركه منها عصى وكان قضاء ولا يجب عليه أن يقدم الأحرام يزمن يسعها لأن تحصيل سبب الوجوب لا يجب (قوله إلى أهله) أي

(قول المتن وان تقع عمرته الحج) أي لأن العرب كانوا يرون العمرة في أشهر الحج من آخر الفجر فشرع التمتع رخصة لأن القريب قد يقدم قبل عرفة بأيام ويشق عليه استدامة الأحرام لو أحرمت من الميقات بالحج ولا سبيل إلى مجاوزته بغير أحرام فرخص له الشرع أن يعتصر ويتحلل مع الدم (قول المتن من سنته) أي لما روى سعيد بن المسيب أن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا يعتصرون في أشهر الحج فإذا لم يجدوا من عامهم ذلك لم يهدوا ثم كلام الكتاب الحج يفهم أنه لا يشترط لوجوب الدم نية التمتع ولا وقوع النسكين عن شخص ولا بقاؤه حياً إلى فراغ الحج وهو كذلك في الأولى وجه وفي الأخيرين قول (قوله وعلى الأول) متعلق بقوله ففي قول نجب (قوله يكون مفرداً) ذهب إليه القاضي والامام فيما لو فرغ منها قبل أشهر الحج وأبقيا الخلاف فيها واختارها السبكي (قول المتن والأفضل ذبحه الحج) خروجاً من خلاف الأئمة الثلاثة (قول المتن ويجوز قبل الأحرام الحج) لأنه حق مالى تعلق بسببين فجاز تقديمه على أحدهما كالزكاة (قول المتن فان عجز عنه في موضعه) أي لأنه يعتذر بذبحه بأرض الحرم (قوله بأن لم يجده الحج) يريد أنه لا فرق بين الجز الحسى والشرعى (قوله ولا يجوز تقديمه على الأحرام) كذلك لا يجب عليه تقديم الأحرام يزمن

(١٧ - (قليوبي وعميرة) - ثاني) فلا تقدم على وقتها ولا يجوز له صوم شيء منها في يوم النحر ولا في أيام التشريق وجوز صومه حال التقديم كما تقدم في كتاب الصيام (وسبعة إذا رجع إلى أهله في الأظهر) قال تعالى فن لم يجد فصيماً ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعتم وقال صلى الله عليه وسلم للمتبعين من كان معه هدى فليهدى من لم يجد فليصم ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع إلى أهله رواه الشيخان

والثاني اذا فرغ من الحج لان قوله تعالى وسبعة اذارجعتم مسبق بقوله ثلاثة ايام في الحج فتصرف اليه وكأنه بالفراغ رجع هما كان مقبلا عليه من الاعمال وعلى الاول لو توطن مكة بعد فراغه من الحج صام بها وان لم يتوطنها لم يجز صومه بها ولا يجوز صومها في الطريق اذا توجه الى وطنه لانه تقديم للعبادة البدنية على وقتها وقيل يجوز لان ابتداء السير اول الرجوع وعلى الثاني لو أخره حتى رجع الى وطنه جاز بل هو أفضل خروجه من الخلاف وفي قول التقديم أفضل مبادرة الى الواجب وعلى القولين لا يصح صوم شيء من السبعة في أيام التشريق لانه يعد في الحج (ويندب تتابع الثلاثة وكذا (١٣٠) السبعة) وحكي قول مخرج من كفارة الجبن انه يجب فيها المتتابع (ولو

فانتهاه الثلاثة في الحج) ورجع الى أهله (فالظاهر انه يلزمه ان يفرق في قضائها بينها وبين السبعة) كافي الاداء والثاني يقطع النظر عن الاداء وعلى الاول يكفي التفريق بيوم في قول والظاهر يفرق بأربعة أيام ومدة امكان سيره الى أهله على العادة الغالبة لتتم محاكاة القضاء للاداء وان قلنا يجوز له صوم أيام التشريق كفي التفريق بمدة امكان السير واذا قلنا الرجوع الفراغ من الحج وقلنا ليس له صوم أيام التشريق فرق بأربعة أيام وفي قول يوم وفي آخر لا يلزم التفريق وان قلنا له صومها لم يجب التفريق وقيل يجب بيوم ليصوم مقام انفصال الثلاثة في الاداء عن السبعة بكونها في الحج والحاصل خمسة أقوال وما بعد الخامس متداخل وفي سادس مخرج أنها لا تقضى ويستقر الهدى في ذمته بدلها وفواتها

الى وطنه الذي تنعقد به الجمعة ولا يتصور فيها القضاء رسيما في لو توطن غيره (قوله صام بها) أي مكة ويجب ان يفرق بين الثلاثة والسبعة بأربعة أيام التي هي العيد والتشريق (قوله وان لم يتوطنها الخ) فلا عبرة باقامته بغير توطن (قوله ويندب الخ) نعم تقدم أنه لو أحرم قبل يوم العيد بمن يسعها وبعضها وجب المتتابع (قوله والظاهر يفرق الخ) هو المعتمد (قوله على العادة الغالبة) يفيد اعتبار اقامة مكة وأثناء الطريق مما جرت به العادة (قوله الحاصل خمسة أقوال) وهي عدم لزوم التفريق لزومه بيوم فقط لزومه بمدة سيره لزومه بالاخيرين معا وهو المعتمد (قوله ثم عاد الى الميقات) المتقدم في التمتع يفيد انه يكفي أي ميقات من مواقيت الحج وان كان أقرب مما أحرم منه وفارق لزوم عود المجاوز لما أحرم منه لاساءته (فرع) لو شرع المتمتع أو القارن في الصوم ثم وجد الهدى سن له العود اليه أو قبل الشروع وجب العود اليه ولو مات قبل فراغ الحج والواجب هدى لم يسقط ويجب صرفه لفقراء الحرم أو صوم فكم رمضان فيسقط عنه ان لم يتمكن منه والواجب ان يطعم عنه لكل يوم مدو يسن صرفه لفقراء الحرم ولا يجب لانه بدل عن الصوم وهو غير مختص بهم

يمكنه فيه صوم الثلاثة قبل العيد وقيل يجب ولو تأخر التحلل عن أيام التشريق وصامها بعد ذلك قبل أن يتحلل أم وصارت قضاء وان صدق عليه انه في الحج لان تأخيره نادر فلا يكون مراد في الآية قال الامام وانما يلزمه صوم الثلاثة في الحج اذ لم يكن مسافرا فان كان فلا كصوم رمضان وضعفه الشيخان (فائدة) قال الاسنوي رحمه الله حيث صارت الثلاثة قضاء في السبعة قولان في تحريم الجرجاني قال الاسنوي والذي فهمته من كلام أكثرهم الجرم بانها أداء (قوله والثاني اذا فرغ من الحج) وقيل على هذا المراد والرجوع من منى بعد فراغ اعمال الحج (قول المتن ويندب تتابع الثلاثة الخ) مبادرة الى فعل الواجب (قوله كافي الاداء) يشكل عليه عدم وجوب التفريق في قضاء الصلوات بقدر أوقاتها فالاحسن ما قاله غيره لانه تفريق واجب في الاداء يتعلق بالفعل وهو الحج والرجوع فلم يسقط بالفوات كترتيب أفعال الصلاة والثاني ومحمده الامام قاس على عدم التفريق في قضاء الصلوات قال الرافعي في الادنى وفارق تفريق الصلوات لان ذلك تفريق يتعلق بالوقت وهذا يتعلق بالفعل وهو الرجوع والحج اه (قوله والحاصل خمسة أقوال) وهي قوله والثاني يقطع النظر عن الاداء وقوله بيوم في قول وقوله والظاهر وقوله بمدة امكان السير وقوله بأربعة أيام (قوله وما بعد الخامس) أي وهو قوله بيوم وفي الآخر لا يلزم والخمسة قبل ذلك ومنها مقابل الظاهر (قوله الملحق به القارن) أي قدمه فرع عن دم التمتع لانه وجب بالقياس عليه فالحالة التي لا يجب فيها على الاصل لا يجب على الفرع وأما قوله بطريق الاول فهو متعلق بقوله الملحق يعني ان القارن الحق في وجوب الدم عليه بالتمتع بطريق الاول لان أهمال التمتع أكثر ثم رأيت في شرح الروض قال لان دم القران فرع عن دم التمتع فاذا لم يجب في الاصل ففرعه أولى اه وفيه نظر

بفوات يوم عرفة وان جوز ناله صوم أيام التشريق بفوات أيامه وان تأخر طواف الركن عنها لان تأخيره بعيد في العادة فلا يقع الصوم قبله بعد هاهنا من قوله تعالى ثلاثة أيام في الحج وقيل يقع (وعلى القارن دم كدم التمتع) في صفته وبدله عند العجز عنه (قلت) كما قال الرافعي في الشرح (بشرط ان لا يكون من حاضري المسجد الحرام والله أعلم) كافي المتمتع الملحق به القارن فيبادر بطريق الاول فان أفعال المتمتع أكثر من أفعال وروى الشيخان عن عائشة أنها صلى الله عليه وسلم ذبح من نسائه البقر يوم النحر قالت وكن قارنات ولودخل القارن مكة قبل يوم عرفة ثم عاد الى الميقات

بالعود الى الميقات بخلاف

التمتع

(باب محرمات الاحرام)

أى ما يحرم بسبب الاحرام

(أحدها ستر بعض رأس

الرجل) مع البعض الآخر

أولا (بما بعد ستر) من

غيط أو غيره كقلنسوة

وعمامة وخرقة وعصابة

وكناطين نخين في الاصح

(الا الحاجة) كمداداة أو

حر أو برد فيجوز ونجب

الفدية واحترز بالرجل

عن المرأة وبما بعد ستر

عما لا يعد كوضع يده أو يد

غيره أو زنبيل أو حجل

والتوسد بوسادة أو عمامة

والانتماس في الماء

والاستظلال بالحمل وان

مس رأسه وشده بخيط

لمنع الشعر من الانتشار

وغيره (وليس الخيط)

كالقميص (أو المنسوج)

كالزرد (أو المعقود) كجبة

البدن (في سائر) أى باقى

(بدنه) أى الرجل (الا

اذا لم يجد غيره) فيجوز

لبس السراويل منه

والخفين اذا قطعا أسفل

من الكعبين ولا فدية وان

احتاج الى لبس الخيط

لمداواة أو حر أو برد جز

ووجبت الفدية كما تقدم

في الستر وان ستر أو لبس

الخيط من غير غنر وجبت

الفدية ومن المحرم عليه القفاز وسياى وألحق به ما لو اتخذ لساعده مثلا مخيطا أو للحيته خريطة يلفقها بها اذا خضبها (ووجه المرأة

كرأسه) أى الرجل في حرمة السراويل كورفيه الا الحاجة فيجوز ونجب الفدية كما تقدم وان سترته من غير غنر وجبت الفدية (وله لبس

### (باب محرمات الاحرام)

أى بيان الامور التى تحرم بسبب الاحرام وزيادة ما يحرم على الحلال غير معيب والمذكور فيه المحرمات على  
الذهب الاربعون يادة الفائدة وعدها المصنف خمسة وبعضهم ثمانية وبعضهم عشرة وبعضهم عشرين وهو  
اختلاف لفظي من حيث عدم الترجمة والاسباب خصوص المحرم الثاني والاعم الثالث والرابع لموافقته للنظام  
الآتى (قوله رأس الرجل) أى بشره وشعره فى حده بخلاف ما ستره من الرأس البياض خلف الأذن  
ويجب كشف جزء مما حوالى الرأس الملاصق له لانعام الواجب وخرج به الوجه خلافا للامة الثلاثة والمراد  
بالرجل الذى كرىقينا فدخل الصبي وخرج الخنثى لانه كالمرأة (ننبه) تعدد الرأس يعتبر بماى الوضوء  
(قوله بما بعد ستر) أى عرفا وان لم يمنع ادراك لون البشرة كالزجاج ومهمل للنسج (قوله طين نخين)  
بخلاف الرقيق (قوله كوضع يده الخ) ولا فدية فى شئ من ذلك وان قصد به الستر وان حرم قاله شيخنا  
الرملى وعند شيخنا كابن حجر وجوب الفدية عند قصد المذكور وشرح شيخنا كابن حجر رفيه ان  
الزنبيل اذا صار كالقلنسوة وجبت فيه الفدية مطلقا (قوله والاستظلال بالحمل) ومنعه مالك وأحمد ومثله  
رفع ثوب على اعداء مثلا لمنع نحوحر (قوله في الماء) ولو كدر او مثله لبن ومصل وفارق الصلاة بان المقصود  
فيها ما يمنع ادراك لون البشرة (قوله وشده بخيط) خرج العصابة فتجب فيها الفدية ولو شد جوارحه بخرقه  
وجبت الفدية وان كانت فى الرأس والا فلا (قوله من أسفل الكعبين) وان ستر القدم ومثله الزربول  
والزرموزة ونحو القبقاب والقطع قبل اللبس وان خلفه ظاهر الحديث (قوله ولا فدية) أى عند عدم  
وجد ان غيره نخرج ما لو وجد غيره كالتعلل أو احتاج له مع عدم قطعه حر أو برد مثلا فيلزمه الفدية وأجاز  
الخنفيه نحو الزرموزة مطلقا (قوله مثلا) فبقية أعضائه كساعده ثم لا يضر لفرقة على يده ويحرم ربطها  
عليها (قوله أو للحيته خريطة) وكذا الوجهه (قوله ووجه المرأة) أى وان تعدد كفى الوضوء

وأظن منشأ عدم فهم العبارة على الوجه الذى فهمناه ثم رأيت الاسنوى ذكر ما قاله شيخنا فهو نابع له وهو  
موجود فقط قالوا لو عاد القارن الغريب الى الميقات محرما فالذهب لادم وقال الامام ان قلنا فى التمتع اذا  
أحرم بالحج من مكة وعاد للميقات لا يسقط فكذا هنا وان قلنا يسقط فوجهان والفرق ان القران فى حكم  
نسك واحد فلا أثر لعوده اه وذلك مانع من صحة ما قاله شيخنا تبعا للاسنوى (قوله سقط عنه الدم) أى  
فكان ينبغي للؤلؤ ان يقول وان لا يعود الى الميقات قبل يوم عرفة

### (باب محرمات الاحرام)

(قول المتن وليس الخيط) أى على العادة فى لبسه كسياى فى كلام الشارح وقوله أو المنسوج أو المعقود  
أى لانهما فى معنى الخيط والمعقود هو الذى لزنق بعضه ببعض كشوب اللبد ومثل ذلك لبس ثوب لزقته من  
ورق (قول المتن اذا لم يجد) أى ولو باعارة كسياى فى كلام الشارح ثم قضية كلام المتن ان لبس الخيط  
يتوقف جوازه على فقد الغير ولا تنكفى فيه الحاجة كحر وبرد ومداواة وليس كذلك كسياى فى قول الشارح  
وان احتاج الخ (قوله والخفين الخ) أى بشرط عدم التعليل للحديث الآتى قال الاسنوى وحكم المنسج وهو  
الزرموزة حكم الخف المقطوع اه أى بشرط فيها عدم التعليل وذلك لان فيها بعض احاطة (قوله من غير  
غنر) أى وهو الجهل أو النسيان مطلقا أو الفقد فى السراويل والخلف (قوله ومن المحرم الخ) قال الاسنوى  
رحم الله فى سائر بدنه يؤخذ منه أنه يحرم أن يتخذ لساعده أو لعضو آخر شيئا محيطا به وهو كذلك قال وهكذا  
لو اتخذ للحيته خريطة فتلخص أن ضابط ما يحرم أن يكون فيه احاطة للبدن أو لبعض الاعضاء قال نعم  
خريطة للحية لا تدخل فى عبارة الكتاب لانها ليست من مسمى البدن (قوله من غير غنر) المراد بالغنر هنا

الفدية ومن المحرم عليه القفاز وسياى وألحق به ما لو اتخذ لساعده مثلا مخيطا أو للحيته خريطة يلفقها بها اذا خضبها (ووجه المرأة كراسه) أى الرجل في حرمة السراويل كورفيه الا الحاجة فيجوز ونجب الفدية كما تقدم وان سترته من غير غنر وجبت الفدية (وله لبس

الخط في الرأس وغيره (الاقتضائي الاظهر) وهو محيط محشور طعن يعمل للدين ليقيم على البرد يز على الساعد بن روى الشبان انه صلى الله عليه وسلم قال في الحرم القى خر من بعيره ميتا لا تخمروا راسه فانه يبعث يوم القيامة مليا وانه صلى الله عليه وسلم قال لا يلبس الحرم القميص ولا السراويل ولا البرنس ولا العمامة ولا الخف الا ان لا يجد النعلين فليلبس الخفين وليقطعهما حتى يكونا أسفل من الكعبين ولا يلبس من الثياب ما مسه ورس أو زعفران زاد البخاري ولا تفتقب المرأة ولا تلبس القفازين وروى انه صلى الله عليه وسلم قال السراويل لمن لم يجد الازار وروى مسلم من لم يجد ازارا فليلبس سراويل وروى الشافعي في الام عن سعد بن أبي وقاص انه كان يأمر بناته بلبس القفازين في الاحرام وروى الدارقطني والبيهقي حديث لبس على المرأة احرام الا في وجهها قالوا والصحيح وقفه على ابن عمر راويه والاصل في وجوب الفدية قوله تعالى فمن كان منكم مريضا أو به أذى من رأسه ففدية أي خلق ففدية وقبس على الخلق باقي

الحرمات للمعسر فلفه به  
أولى ثم اللبس مري في  
وجوب الفدية على ما يعتاد  
في كل ملبوس فلو ارتدى  
بقميص أو أترس سراويل  
فلا فدية كما لو أترس بأزار  
ملقى من رقاع ولو لم يجد  
رداء لم يجز له لبس  
القميص بل يرتدى به ولو  
لم يجد أزارا وجد سراويل  
يتأذى الأزار به على هيئته  
أترس به ولم يجز له لبسه كما  
صرح به في شرح المذهب  
والمراد بعدم وجدان الأزار  
أو النعلين المذكور في  
الحديث أن لا يكون في  
ملكه ولا يقصر على تحصيله  
بشراء أو استئجار بعوض  
منه أو استعارة بخلاف  
الطبة فلا يلزم قبولها لعظم  
المنفعة فيها وإذا وجد الأزار  
أو النعلين بعد لبس  
السراويل أو الخفين الجائز

(قوله يعمل للدين) أي الكفين اما ما يعمل للساعدين فيجوز للمرأة لا للرجل وتلزمه الفدية (قوله انه كان يأمر بناته الخ) هذا دليل مقابل الاظهر الذي سكت عنه الشارح (قوله فلا فدية) أي في الارتداء بالقميص وان ألقى كعبه على عاتقه وكذا الارتداء بالقباء بحيث لا يستمسك في قيام أو قعود وكذا لو أدخل رجله في ساق الخف أو لبس السراويل في أحدهما رجله وكذا لو تقلد بنحو سيف خلافا لما لك واحد ويجوز لف نحو عمامة على وسطه بلا عقد وادخال يده في كم غيره والاحتواء بحبوة مثلا وليس نحو خاتم لادرج وزردية (قوله بل يرتدى به) وله التفدية به عند النوم (قوله ويجوز له أن يعقد الأزار) خلافا لما لك واحد وخرج بالعقد الأزار فتجوز ان تباعدت والا فلا وأما الأزار في الرداء فتحرم وان تباعدت خلافا للحنفية ووافقهم ابن حجر في المتابعة (قوله مثل الحجرة) بجاء مهملة مضمومة وجيم ساكنة وزاي معجمة وهي ما يدخل فيها التكة بكسر التاء (قوله وان يغرز الخ) أي مع الكراهة خلافا لما لك واحد وخرج يغزوه فيه جعل أزارا بينهما فتحرم خلافا للحنفية (قوله ولاخله بخلال أو مسلة) فيحرم خلافا للحنفية أيضا وكذا ربط طرف أحدهما بالآخر (قوله ولا بدل المرأة) أي الحرقة أن تسترخ الخ ولا فدية عليها فيه وان ندب كالحلوة بالمحرم على المعتمد (قوله لم يفرقوا فيه بين الحرمة والامة في التحريم) الجهل أو النسيان (قول المتن الا القفاز الخ) من هنا تعلم أن لها شذوها على يدها وغير ذلك من أنواع الشر بغير القفازين المذكورين (قوله في الحديث لا تخمروا راسه الخ) وروى مسلم لا تخمروا راسه ولا وجهه وحمله أثمتنا على أنه ذكر الوجه احتياطا للرأس (قوله في الحديث فليلبس الخفين وليقطعهما) هو على التقديم والتأخير وقال الجعفي يجوز لبس الخف المقطوع مع وجود النعل (قوله وروى الشافعي الخ) هذا توجيه مقابل الاظهر (قوله وقبس على الخلق الخ) نظريه الاسنوي بان الخلق اتلاف وهو أغلظ من الاستمتاع (قوله ولا يقصر على تحصيله الخ) لو توقف الأزار على فتح السراويل وخياطة أزار منه لم يكف ذلك واستشكل بوجوب قطع الخفين ولا يكف بيع السراويل وشراء أزارا إذا أمن كشف عورته زمن البيع والشراء ولا يكف ربط السراويل على حد السرعة خلافا للامام (قوله ويجوز له أن يعقد الأزار) لوزره بأزار أو شاكه أو خاطه لم يجز نص عليه في الاملاء وسيأتي في كلام الشارح نظير ذلك في الرداء (قوله وله أن يغرز طرف ردائه) كذا له أن يربطه في الأزار (قوله ونحوه) منه أن يجعل

له وجب نزع ذلك فان آخر وجبت الفدية ويجوز له أن يعقد الأزار ويشد عليه خيطا ليثبت وان يجعل له مثل الحجرة  
و يدخل فيها التكة احكاما وان يغرز طرف ردائه في طرف أزاره ولا يجوز عقد الرداء ولاخله بخلال أو مسلة ولا ربط طرفه الى طرفه  
بخط ونحوه فان فعل ذلك لزمته الفدية لانه في معنى الخيط من حيث انه مستمسك بنفسه قاله في شرح المذهب ولا بدل المرأة أن تسترخ من  
الوجه القدر اليسير الذي يلى الرأس اذا لم يكن اسقيعاب ستر الرأس الواجب الابنه ولها أن تسدل على وجهها ولو امتجافا عنه بخشبة ونحوها  
لحاجة من حر أو برد أو فتنة ونحوها أو لغبر حاجة فان وقعت الخشبة فأصاب الثوب وجهها بغير اختيارها ورفعت في الحال فلا فدية وان كان  
عمدا أو استدامته لزمها الفدية قال في شرح المذهب ما ذكر في احرام المرأة ولبسها لم يفرقوا فيه بين الحرمة والامة وشذ القاضى أبو الطيب  
حكى وجها ان الامة كالرجل في حكم الاحرام ووجهين فيمن نصفها حر ونصفها رقيق هل هي كالامة أو كالحرمة وإذا ستر الخنثى المشكل  
رأسه فقط أو وجهه فقط



وله كنف الوجه قال صاحب البيان وقياسه وليس الخيط ويستحب أن يستتر بغيره لجواز كونه رجلا فان لبسه فلا فدية لجواز كونه امرأة وقال القاضي أبو الطيب لا خلاف اننا أمره بالستر وليس الخيط كإنا أمره أن يستتر في صلانه كالمرأة ولا تآزمه الفدية لان الأصل براءته وقيل تآزمه احتياطاً (الثاني) من محرمات الاحرام (استعمال الطيب في ثوبه أو بدنه) كالسك والكافور والورس وهو أشهر طيب في بلاد اليمن والزعفران وان كان يطلب للصبي والتداوي أيضاً وقد تقدم ذكره مع الورس في الحديث في الثوب وقيس عليه البدن وعليهما بقية أنواع الطيب وأدرج فيه ما معظم الغرض منه رائحة الطيبة كالورد والياسمين والزعفران والبنفسج والريحان الفارسي وما اشتمل على الطيب من الدهن كدهن الورد ودهن البنفسج وعدم استعمال الطيب أن يأكله أو يحتقن به أو يستعاط وان يحتوي على حجرة عود فيقترحه

وهو المعتمد الا في ستر الجزء المذكور من الامة (قوله فلا فدية) لاحتمال انوثته في الاول وذكوره في الثاني ولذلك لو سترهما معا ولو سترها بستر واحد لا فدية لتعين أحد الاحتمالين (قوله وله كشف الوجه) أي يجب عليه لانه جواز بعد منع ويجب ستر رأسه لانه كالمرأة احتياطاً كما مر ولان كشف الوجه من الرجل جائز ومن المرأة واجب والوجوب لا ينافي الجواز فتأمل (تنبيه) اذا لبس المحرم ثوباً فوق آخر أو عمامة فوق أخرى فان ستر الثاني زائد على ما ستره الاول تعددت الفدية والا فلا واعلم أنه يجب على ولي الصبي منعه من محرمات الاحرام فان وجد شيئاً منها ففعل اجنبى فعليه الفدية والا فلي على الولي ان كان يميزا فيهما والافلا فدية مطلقاً كما مر (قوله استعمال الطيب) ولو من أخشم سواء الذكر والانثى والخنثى وكذا بقية المحرمات الآتية وخص المالكية الطيب بما قوى ريحه كالسك والكافور والزعفران (تنبيه) يعتبر في محرم جميع المحرمات كون الفاعل مكلفاً عالماً عامداً اذا كره الاحرام مختاراً والافلا حرمه ولو على جاهل غير معذور لأنها ما يخفى وكذا الافدية على غير عزم كئنا ثم ومغنى عليه مطلقاً ولا على يميز الافيا فيه اتلاف كالألة شعر وظفر لا غيره كجماع وطيب (قوله ما معظم الغرض منه رائحته) أي واستعمله على الوجه المعتاد فخرج كل العود وحل المسك في نحو كيس كإتاني وأشار الى عدم حصر أفراد بقوله كالورد والنسرين واللبان والسوسن والبيتران والمنثور والتمام والكاذي بالمجعة ومحل المنع في الربط منها والافلا فدية ولا حرمه وخرج بما ذكر ما معظم الغرض منه أكله كالنفاح والسفرجل والارج والنازنج والليمون ونحوها أو ما معظم الغرض منه التداوي كالقرنفل والقرفة والمطسكى والسنبيل وحب الحلب ونحوها وما معظم الغرض منه لونه كالعصفر والحناء وما لا يقصد شيئاً من ذلك من ريحان العرب وغيره كالشبع والقبصوم والشقائق وزهر نحو النفاح والسكرى فلا حرمه ولا فدية في شيء من ذلك (قوله الفارسي) ليس قيداً كما علم في شمل المرسين والريحان القرنفل وغيرهما (قوله وما اشتمل الخ) قالوا خرج بذلك ما لور في السمسم بورق نحو الورد ثم عصر دهنه فلا حرمه ولا فدية في استعماله (قوله أن يأكله) أو يشربه فمأكله أو شربه غير مأمور ولا يظهر له ربح ولا طعم فلا حرمه ولا فدية وان ظهر لونه وبه قال الحنابلة وأجاز الحنفية أكله مع غيره مطلقاً وأجاز المالكية كل ما مسسته النار (قوله وأن يحتوى) وكذا لو وصل البخور اليه بجعله أمامه مثلاً وأجاز الأئمة الثلاثة ثم الرأحين وغيرهما مطلقاً (قوله وان يدوس الخ) أي ان علم أنه طيب وأنه يعلق بنبعله

له انزارا وعري يمسكه بها (قوله وان سترهما) أي ولو على التعاقب (قوله قال صاحب البيان الخ) غبارة الاسنوى رحمه الله وفي البيان عن القاضي أبي الفتوح أنه يمنع من ستر الوجه والرأس معالان فيه ترك الواجب وانه لو قيل يؤمر بكشف الوجه لكان مهيحاً لانه ان كان رجلاً فكشف وجهه لا يؤثر ولا يمنع منه وان كان امرأة فهو الواجب ثم قال يعني صاحب البيان وعلى قياس ما قاله يستحب أن لا يلبس الخيط لجواز كونه رجلاً فان فعل فلا فدية لجواز كونه امرأة اهـ وقوله في الاول عن القاضي انه يمنع من ستر الوجه والرأس لعله من كشف الوجه والرأس ليوافق ما ساقه الشارح عن شرح المهذب في حكاية كلام أبي الفتوح (قوله وقياسه) أي قياس ما نقل عن القاضي أبي الفتوح من انه ليس له كشفهما الخ وقوله ويستحب ان يستتر بغيره الخ من تمة كلام صاحب البيان (قول المتن الثاني استعمال الطيب الخ) ولولا خشم قال الرافعي رحمه الله المراد بالطيب ما ظهر فيه غرض التطيب (قوله وقياس عليه البدن) أي بالاولى (قوله كدهن الورد ودهن البنفسج) صورته ان يؤخذ من اللوز أو السمسم ونحوهما ثم طرح فيه الورد أو البنفسج أما لو طرح على السمسم أو اللوز مثلاً فأخذ رائحة منهما ثم استخرج الدهن فلا فدية فيه عند الجمهور ولا نهرج مجاور وخالف الشيخ أبو محمد فقال بل هو أشرف وألطف من الاول

وان يشد المسك أو العنبر في طرف ثوبه أو تضعه المرأة في جيبها أو تلبس الخلى المحنوبه وان يجلس أو ينام على فراش مطيب أو أرض مطيبة وان يموس الطيب بطنه

لأنها ملبوسة ومعنى استعمال الطيب في محل الصاقه فليطبا فلا استعمال بشم ماء الورود لا يحمل المسك ونحوه في كبس أو نحوه ولا بأكل  
العوداً وشده في ثوبه لأن التطيب به إنما يكون بالتبخير به ولا يحرم على المحرم استعمال الطيب جاهلاً بكونه طيباً أو طائفاً به لا يعلق به  
منه شيء أو ناسياً لأحرامه ولا فدية (١٣٤) في ذلك ولا فائدة إذا ألفت عليه الريح الطيب لكن يلزم المبادرة إلى إزالته في هذه

الصورة وفيما قبلها عند زوال عنده من آخر وجبت الفدية كما يجب في استعماله المحصر ونجب فيه للمبادرة إلى الإزالة أيضاً (ودهن شعر الرأس أو اللحية) بدهن غيره طيب كالزيت والسن والزبد ودهن اللوز لما فيه من التزيين المنافي لحديث المحرم أشعث أغبر أي شأنه المأمور به ذلك في مخالفته بالدهن المذكور الفدية وفي دهن الرأس المخلوق الفدية في الأصح لتأثيره في تحسين الشعر الذي ينبت بهرم ولا فدية في دهن رأس الأفرع والأصلع وذفن الأرمذ ويجوز استعمال هذا الدهن في سائر البدن شعره وبشره لأنه لا يقصد تزيينه ويجوزاً كله (ولا يكره غسل بدنه ورأسه بخلطى) أوسد رأى يجوز ذلك لكن المستحب أن لا يفعل وحكي قدم بكرهته لما فيه من التزيين ولا فدية فيه وفارقه دهن شعر الرأس بأن فيه مع التزيين التسمية (الثالث) من

وعلق به والأفلا حرمته لا فدية إلا فيما يأتي (قوله لأنها) أي النعل ملبوسة وبذلك يعلم أن المراد بثوبه قبحاً مطلقاً ملبوسة وإن لم يسم ثوباً (قوله فلا استعمال بشم ماء الورود) أو غيره ممن الياحين ولو بوضعه عليه (قوله جاهلاً بكونه طيباً) أو بأنه يعلق به نعم أن علم الحرمة وجهل الفدية أو ظنه نوعاً ليس من الطيب فبان منه لزومه الفدية فيهما (قوله ألفت عليه الريح) وكذا الفدية عليه فيها لو طيبه غيره بشم رائحته وهجز من دفعه عنه والفدية فيه على الفاعل إلا أن استدماه فعليه أيضاً (قوله في هذه) وهي الفاء الريح (قوله وفيما قبلها) وهي صور الجهل وظن اليس وعدم كونه يعلق ونسبانه للأحرام (قوله عند زوال عذره) بقصرته على إزالته وعلمه وتذكره (قوله فإن آخر) أي الإزالة بعد زوال عذره المذكور وجبت الفدية (قوله ودهن شعر الرأس أو اللحية) ولو شعرة أو ببعضها بقية شعور الوجه كاللحية على المقتمد وسواء ذكره والأتى والخنثى (قوله ودهن اللوز) والشبرج وغيرهما ولو من حيوان كشحم مناب (قوله وذفن الأرمذ) لا فدية في دهنه إلا في زمن نبات شعره كافي الرأس المخلوق (قوله ويجوزاً كله) أي بحيث لا يمس شيئاً من شعرو وجهه كما صرح ويجوز ألا كتحال بالانتمد بلا طيب مع الكراهة بخلاف التوتيل ولا كراهة لعدم الزينقوا جاز المالكية الدهن غير المطيب مطلقاً (قوله لكن المستحب أن لا يفعل) الفصل بالخطمى فهو مباح (قوله إزالة الشعر) ولومن الناسى والجاهل لأنه اتلاف بخلاف نحو الطيب لأنه ترفه ولو بواسطة كحجم وحك بنحو ظفر كتشريك رجل راكب على برذعة أو قتب وامتنشاط فيحرم ذلك أن علم إزالته بهونجب الفدية والأفكره ولا فدية ومنع الحنفية والمالكية الامتنشاط مطلقاً (قوله من الرأس) وغيره من سائر البدن ولو مما تطلب إزالته كشعر العانة وداخل الأذن نعم لا فدية في إزالة ما غطى عينه من شعر رأسه أو حاجبه ولا في إزالة ما نبت في داخل العين (قوله الصادق بالشعرة لواحدة) وكذا بعض (قوله وإن يدوس الطيب بنعله) كذا أطلقه الرافعي رحمه الله قال الأسنوي وشرطه أن يعلق به شيء منه كما نقله الماوردي عن النص (قوله ومعنى استعمال الطيب الخ) قال السبكي عبر في التنبيه بشم الياحين وقضيته إلا اكتفاء فيها بالوضع بين يديه للشم ويحتمل أن يكون غرضه أنه لا بد فيها مع لصوق البدن من الشم ونبيه على أن شمه من الشجر لا شيء فيه (قوله ويجب فيه) الضمير راجع للاستعمال من قوله كما يجب في استعماله (قول المتن ودهن شعر الرأس) ولو بالشمع الدائب ثم إن المصنف جمع في هذا النوع الثاني بين الطيب والدهن ولم يجعل الأدهان نوعاً مستقلاً لتقاربهما بمعنى من حيث أن كلا منهما ترفه وليس فيه إزالة عين (قول المتن أو اللحية) ولولا امرأة (قوله لحديث المحرم الخ) نظر فيه الأسنوي بأنه إخبار ولو كان للنهي لحرم إزالة الشعث والغباب اهـ والجواب يؤخذ من قول الشارح أي شأنه المأمور به ذلك نعم من قوله بعده وفارقه دهن شعر الرأس بأن فيه مع التزيين التسمية والحاصل أنه دال على الأمر وأنه استنبط منه معنى خصه (قوله وذفن الأرمذ) وحرم مالك نظره لوجهه في المرآة بخلاف الماء (قول المتن إزالة الشعر) أي من نفسه (قوله من الرأس أو غيره) بكره مشط الشعر وحكه بالظفر (قوله فعلى غيره أولى) لا يقال هذا التوجيه لا يشمل الثلاث شعرات إذا أزيلت لعذر لا ناقول هذا من جهة القيس عليه المنصوص لقوله والشعر يعني المخلوق بالعذر يصدق بالثلاث ولا يعتبر

جميعه

محرمات الأحرام (إزالة الشعر) من الرأس أو غيره حلقاً أو غيره (أو الظفر) من اليد والرجل قلعاً وغيره

قال تعالى ولا تحلقوا رؤسكم حتى يبلغ الهدى محله وقيس على شعر الرأس شعر باقي الجسد وعلى الحلق غيره وعلى إزالة الشعر إزالة الظفر بجامع الترفه في الجميع والمراد بالشعر الجنس الصادق بالواحدة فصاعداً لما سبأني (وتكامل الفدية في) إزالة (ثلاث شعرات أو ثلاثة ظفار) لأنها تجب على العذر بالحلق للآية كسبأني فصل غير ما أول

والشعر يصدق بالثلاث وقيس بها الاظفار ولا يعتبر جميعه بالاجماع وتعتبر ازالة الثلاث أو الثلاثة دفعة واحدة في مكان واحد ولو خلق جميع شعر رأسه دفعة واحدة في مكان واحد لم يلزمه الا دفعة واحدة لانه بعد فعلا واحدا (١٣٥) وكذا لو خلق جميع شعر رأسه

وهنه على التواصل ويقاس بالشعر في ذلك الاظفر من اليدين والرجلين ولو خلق شعر رأسه في مكانين أو في مكان واحد لكن في زمانين متفرقين وجبت فديتان وقيل واحدة ولو خلق ثلاث شعرات في ثلاثة أمكنة أو في ثلاثة أوقات متفرقة وجب في كل واحدة ما يجب فيها لو انفردت وقد ذكره في قوله (والاظهر ان في الشعرة مد طعام وفي الشعرين مدين) والثاني في الشعرة درهم وفي الشعرين درهما والثالث ثلث درهم وثلثان على قياس وجوب الدم في الثلاث عند اختياره والاولان قالا تبعض الدم عشر فعلى الاول منهما الى الطعام لان الشرع عدل الحيوان به في جزاء الصيد وغيره والشعرة الواحدة هي النهاية في القلة والمداقل ماوجب في الكفارات فقولت به وعلى الثاني الى القيمة وكانت قيمة الثلاثة في عهد صلى الله عليه وسلم ثلاثة دراهم تقريرا فاعتبرت عند الحاجة الى التوزيع وتجري الاقوال في الظفر والظفرين

الشعرة خلافا للثلاثة (قوله في مكان واحد) أي وزمان واحد عرفا (قوله ثلاث شعرات) وكذا ثلاثة أبعاض من ثلاث شعرات فان كانت من شعرة واحدة ففيها مدين اتحاد الزمان والمكان والا ففي كل بعض مذكنا قاله شيخنا واعتد به فراجعه والظفر كالشعر في جميع ما ذكر فيه اتحادا وانفرادا وبهنا أو كلا ولا فدية في ازالة ظفر انكسر وتأذى به ولا في ازالة قطعة لحم من رأسه مثلا عليها شعر ولا في قطع أصبع بظفره لانه تابع ولو أزال غيره شعره بإذنه أو قدرته على دفعه فالفدية عليه والافعل المزيل وله مطالبته بالاخراج ولا يصح اخراجه عنه كال كفارة وقول المنهج بالحنث في السكوت مرجوح مبني على مرجوح ولو أمر غيره ولو حلا بازالة شعر محرم بالخلق مثلا فالفدية على المخلوق ان قدر على الدفع والافعل الأمر ان عذر المأمور الخالق بجعل أو اكرا ما واعتقاد وجوب طاعة والافعل المأمور الخالق (قوله ان في الشعرة الواحدة مد طعام وفي الشعرين مدين) وان تكررت الازالة في الشعرة أو الشعرين حيث لم يتحد الزمان والمكان سواء اختار الطعام أو لا على المعتمد خلافا لما في المنهج واذا عجز عن ذلك استقر في ذمته ولا ينتقل الى الصوم (قوله الجماع) أي في فرج قبل أو بعد متصل أو ميان من آدمي أو بهيمة من نفسه أو غيره من حليلة أو غيرها بادخال حشفة من ذكر متصل أو ميان من آدمي أو بهيمة في فساد النكس من الرجل والمرأة وينتج في الحنث اعتبار وجوب الغسل عليه بالجناية (فرج) يحرم على الحلال من الزوجين تمكين المحرم من الجماع ومعلوم أنه لا يفسد نكس صاحب الميان لو كان محرما وسيأتي في كلامه بعض ذلك (قوله) وتفسد به العمرة المستقلة وأما في القرآن فهي تابعة للحج وعلم من فساد النكس به أنه لا ينقضه الا ان نوى في جميعه بالاجماع (قوله والشعر يصدق بالثلاث) اعترض بأنه في الآية مضاف فيم قال المعترض فليقم الدليل بأن الاجماع صدعن الاستيعاب أو يقدر الشعر من كرام مقطوعا عن الاضافة (قول المتن والاظهر الخ) اعلم أن من خلق أو قلم ثلاثة فأكثر تخير بين اراقة دم وثلاثة أصع وصيام ثلاثة أيام فلو قلم ظفرا أو أزال شعرة فقط تخير بين الثلاثة أيضا فان اختار الصوم صام يوما واحدا جزا ما وان اختار الطعام أخرج صاعا جزا ما وان اختار الدم فهو محل الاقوال هنا أحدها ثلث دم عملا بالتقسيم والثاني درهم لما بينه الشارح بعدوا الاظهر مد لما قاله الشارح أيضا كذا قرره صاحب البيان وهو يؤل الى التخير بين الصوم والصاع والمد فان قيل كيف يخير بين الشيء وبعضه فان المد بعض الصاع فالجواب ان ذلك معهود كالتخير بين القصر والائتمام وبين الجمعة والظهر ولوقص الشعرة وقلم الظفر دون القدر المعتاد كان الحكم كالتقدم ولولم يأت على رأس الظفر كله بل أخذ من بعض جوانبه فان قلنا يجب في الظفر الواحد درهم أو ثلث دم فالواجب ما يقتضيه الحساب وان قلنا مد فلا سبيل الى تبعضه كذا في الاسنوي ملخصا بعد ان قال قل من نطق لسر هذه المسئلة وتصويرها أقول وقول الشارح على قياس وجوب الدم ثم قوله والاولان الخ كانه اشارة لتلك واقعة أعمل (قوله عند اختياره) الضمير فيه راجع للدم من قوله وجوب الدم (قوله وكانت قيمة الشاة الخ) قال النووي هو مجرد دعوى لأصل لها (قوله وسواء الخ) لو تأذى بالوسخ كان الحكم كذلك ثم مثل الخلق كل محظورا يبيع للحاجة فان الفدية تجب باللبس السراويل والخفين المقطوعين لان ستر العورة ووقاية الرجل عن النجاسة ما مور به فأنفك ففهمنا ذلك (فائدة) ما كان اتلافا محضا كالصيد ففيه الفدية وان كان ناسيا أو جاهلا وما كان ترفها وتمتعا كاللبس والطيب فلا فدية في حال النسب وان الجهل وما أخذ شبهة منه كالجماع والقلم والخلق ففيه مع الجهل والنسيان خلاف والاصح في الجماع لا وفيهما نعم (قوله أي فلا ترفثوا الخ) انما أول هذا لانه لو كان خبرا على بابه لاستحال تخلفه (قول المتن وتفسد به العمرة) معنى

(وللعنود) في الخلق (أن يخلق ويضد) للآية المتقدمة وسواء كان هنره بكثرة القمل أم للتأذى بجراحة أو بالحر (الرابع) من محرمات الاحرام (الجماع) قال تعالى فلا ترفث ولا فسوق ولا جدال في الحج أي فلا ترفثوا ولا تفسقوا ولا ترفثوا مفسر بالجماع (وتفسد به العمرة)

قبل الحلق ان جعلناه فسكوا لا قبل السبي (وكذا الحج) بنفسه (قبل التحلل الاول) بعد الوقوف أو قبله ولا يفسد به بين التحللين وقبل يفسد ولا بنفسه العمرة في ضمن القران أيضا لتبها له وقيل نفسبه ان لم يأت بشئ من أعمالها والوطا كالجماع وكذا اتيان البهيمية على الصحيح ولا فساد بجماع الناسي والجاهل بالتحريم ومن جن بعد ان أحرم عاقلا في الجديد (وتجبه) أي بالجماع المفسد (بدنة) وقيل لا يجب في افساد العمرة الا شاة وفي الجماع بين التحللين بناء على عدم الفساد به شاة وفي قول بدنة ولو جامع ثانيا بعد ان فسده بالجماع وجب في الجماع الثاني شاة وفي قول (١٣٦) بدنة ولو كانت المرأة محرمة أيضا وفسد حجها بالجماع بأن طارعت فلا بدنة عليها في

الاظهر والبدنة الواحد من الابل أو البقر ذكر كان أو أنثى (والمضي في فاسده) أي المذكور من حج أو عمرة بأن يتم قال تعالى وأتموا الحج والعمرة لله وهو ينال الصحيح والفساد وغير النسك من العبادات لا يعضى في فاسده اذ يحصل الخروج منه بالفساد (والقضاء) اتفاقا (وان كان نسكه تطوعا) فان التطوع منه يصير بالشروع فيه فرضا أي واجب الاتمام كالفرض بخلاف غيره من التطوع (والاصح انه) أي القضاء (على الفور) والثاني على التراخي كالاداء والاول نظر الى تنسيقه بالشروع فيه ويقع القضاء عن المفسد يتأدى بهما كان يتأدى بالمفسد ولا الفساد من فرض الاسلام أو غيره مما يلزمه أن يحرم في القضاء مما أحرم منه في الاداء من ميقات أو قبله من ديرة أهله وغيرها وان

حال نزعه (قوله ولا يفسد) أي الحج به أي بالجماع بين التحللين بخلاف الردة فيفسد بها في ذلك وقبله (قوله) ولا فساد بجماع الناسي (للا حرام وللعلم) (قوله والجاهل بالتحريم) ولو غير معذور كما مر (قوله ومن جن) أي والمجنون ومثله المغمى عليه والنائم وكل غير مميز وفسد بجماع الصبي المميز كغيره (قوله بناء على عدم الفساد به) الذي هو المعتمد (قوله شاة) وتتعدد بتعدد هذا الجماع كالذي بعده (قوله فلا فدية عليها) أي المرأة بفساد حجها بالجماع من الزوج أو غيره بل هي على الواطئ ان كان محرما بشرطه (قوله والبدنة) أي لغما ذكراه أو في كلامه للتنويع كما سيأتي (قوله والمضي في فاسده) ويجب فيه اجتناب الجماع ومقدماته وتلزم به الفدية وخروج بالفساد الباطل بالردة ولو بين التحللين كما مر فلا يعضى فيه ولا يلزمه قضاءه لخروجه منه بها (قوله والقضاء على الفور) وعلى الواطئ ان كان زواجا مؤنة قضاء حج زوجته ذهابا وايابا وغيرهما وإذا عضبت أناب عنها من ماله بخلاف غير الزوج والمراد بالقضاء الاعادة لانه في وقته يقع نفلا (قوله عن المفسد) بفتح السين (قوله ويتأدى به الخ) فلم أن الاعادة من الصبي تقع نفلا فان بلغ وقعت عن حجة الاسلام أيضا أو بلغ قبلها وقعت عن حجة الاسلام وبقي القضاء في ذمته وانها من التطوع تقع تطوعا وتقدم على المنذور بعد الفساد (قوله أحرم من قدر مساقته في الاداء) نعم يظهر أنه لو كان في طريقه ميقاتا بعد من تلك المسافة لزمه الاحرام منه فراجع (قوله ولا يلزمه أن يحرم الخ) وكذا لا يلزمه وصف ما أفسده من افراد أو تمتع أو قران ويلزم القارن بالفساد بدنة فقط لانتمار عمرته في الحج ويلزمه دمان للقران الذي أفسده والذي لزمه بالافساد وان أفرد لانه متبرع به ويلزمه في القضاء قران أو حجة وعمرة مستقلين وتقوت عمرته بقوات الحج لما مر ويلزمه ثلاثة دماء دم للقوات مع الدمين السابقين فتأمل (قوله بأن يحصر الخ) أو بأن يتحلل بمرض بشرطه (قوله ويحرم على المحرم مقدمات الجماع) حاصل ما فيها أنها انما تحرم على العاقل العالم المكلف بشهوة وبلا حائل ولو بعد التحلل الاول وان لم ينزل وتلزم فيها الفدية حيث كان كان قبل التحلل الاول مطلقا وقال شيخنا الزيادي ان أنزل ومتى انتفى شرط من ذلك فلا حرمة ولا فدية وانه لا يفسد بها النسك

الفساد وجوب القضاء لا الخروج منه كسائر العبادات (قوله وكذا الحج) والردة تبطلها ومن ثم فرق فيه بين الفساد والبطالان (قوله ان لم يأت بشئ من أعمالها) كأن صورة هذا ان يتحلل التحلل الاول بالرمي فقط اما بناء على ان الحلق ليس بنسك أو لانه لا شعر برأسه (قوله وقيل لا يجب) أي لان رتبته دون الحج (قوله شاة) أي كافي الاستمتاع بدون الجماع هذه الحاشية مقتضاها الوجوب في الاستمتاع بين التحللين وقضية كلام الشارح الآتي آخر الصفحة اختصاص ذلك بما قبل التحلل الاول فلا بد ان يرد أحدهما الى الآخر (قوله ولو كانت المرأة الخ) هي واردة على الكتاب (قول المتن والمضي في فاسده) فلوارتسب محظورا بعد ذلك لزمته الفدية كالصحيح (قول المتن والقضاء) به أفقي ابن عباس وابن عمر وابن العاص ولا يعرف لهما مخالف وأيضا فله لا يقال بالرأي (قوله ولا يلزمه أن يحرم الخ) فترق الرافي بان اعتناء الشارع

بالميقات

كان جاوز الميقات مر به النسك لزمه في القضاء الاحرام منه وكذا ان كان جاوزه غير مر به في الاصح

هذا ان سلك في القضاء طريق الاداء قال في الروضة ولا يلزمه ساوكة بخلاف لكن يشترط اذا سلك غيره أن يحرم من قدر مسافة الاحرام في الاداء يعني أن لم يكن جاوز الميقات غير محرم كما تقدم ولا يلزمه أن يحرم في مثل الرمن الذي كان أحرم فيه بالاداء فله التأخير عنه والتقديم عليه ويتصور قضاء الحج في عام الافساد بأن يحصر بعد الافساد ويتعذر عليه المضي في الفساد فيحل ثم يزول الحصر والوقت باق فيشتغل بالقضاء ولو أفسد القضاء بالجماع لزمته الكفارة ولزمه قضاء واحد (تمة) يحرم على المحرم مقدمات الجماع بشهوة كالفاخنة

مطلقاً وانزل والاستمناة كذلك ولا حرمه ولا فدية في الفكر والنظر مطلقاً وقال المالكية والحنابلة  
يفسد بالانزال في جميع ذلك (تنبيه) كلامهم هنا في المباشرة شامل لما لا ينقض الوضوء كالاصد وصرح  
به النووي وهو مخالف ما سري بطلان الصوم فراجع له ولو تعددت المقدمات من نوع أو أنواع فإن المحم  
الزمان والمكان ففدية واحدة والاعتدلت قاله شيخنا (قوله ثم جامع الخ) أي إذا فعل شيئاً من المقدمات  
وجامع بعده دخلت فدية المقدمة في بدنة الجماع ظاهره سواء طال الزمن بأن لم ينسب الجماع إلى تلك المقدمة  
أولاً وهو ظاهر شرح شيخنا أيضاً واعتمد شيخنا أن محل التداخل أن نسب إليها أو لا فلا ولو عكس  
ما ذكر بأن جامع ثم فعل مقدمة أو وقع معها فقطضي كلامه أنه لا تداخل ومال بعض مشايخنا إلى التداخل  
أي بشرطه وظاهر تقييده بالبدنة أنه لو فعل بين التحليلين مقدمة وجامع أنه لا تدخل شاة المقدمة في شاة  
الجماع ومال بعض مشايخنا أيضاً إلى التداخل وفي شرح شيخنا التداخل أيضاً فراجع ذلك وحوره  
(تنبيه) يندب تفريق المجامعين في حجة القضاء من وقت الاحرام وقيل من محل الجماع إلى تمام التحلل  
(قوله اصطيد) أي تعرض بقتل أو قطع أو ضرب أو تنفير أو صياح أو إغارة على ذلك أو دلالة عليه أو إشارة  
إليه أو إغارة آله أو غير ذلك (قوله كل صيد) لعله أو بعضه أو ريشه أو شعره أو وبره أو وصفه أو  
فرخه أو بيضه إلا المذموم من غير النعام وفي شرح شيخنا خلافه (قوله مأ كول) أي يقيناً فلا وشك فيه لم يحرم  
(قوله برى) أي يقيناً أيضاً يؤخذ منه كونه وحشياً أيضاً وهو كذلك لأنه منه وفي معناه ولذلك لم يذكره  
الشارح فذكر غيره له أيضاً (قوله وكذا وضع اليد عليه) أي تملكه أخصاً من تمثيله بالشرع وغير الملك مثله  
كغصب واجارة وعارية وغيرها (قوله ولا فرق بين المستأنس وغيره نظر الأصل) ومنه دجاج الحبش  
المشهور ومنه الاوز المعروف سكن قبيده الماوردى بما يطير منه (قوله ولو توحش أنسى لم يحرم التعرض له)  
أي لا وحشياً منه نظر الأصل أيضاً (قوله ولا يحرم التعرض لغير المأ كول) ولو وحشياً وحرم الحنفية التعرض  
للوحشياً منه (قوله فنه ماهوم مؤذ فيستحب قتله كالنمر والنسر) وكذا الحية والعقرب والحداة والغراب  
الابقع والذئب والأسد والعقاب والذئب والكلب العقور وكذا الكلب غير العقور الذي لا نفع به عند والد  
شيخنا الرملي تبعاً للإمام الشافعي وقال شيخنا يحرم قتله ومنه البق والبعوض والزنبور والقراد والبرغوث  
والقمل وبيضه وهو الصبيان نعم يكره التعرض له في رأس المحرم ولحيته خوفاً لاقتاف وندب لمن قتله  
منهما أن يتصدق بلقمة في القملة أو البرغوث الواحد وبدون اللقمة في الواحدة من الصبيان ومنه النمل  
الصغير ويجوز إراقه إن تعين طريقاً كالقمل وأما النمل السليماني فنقل عن شيخنا الرملي حرمه قتله وقتل  
بالمقات المأكاني أكثر بدليل تعيين مكان الاحرام دون زمانه ثم قال ولا يتخلو من نزاع وتجب منه  
الاسنوي فإنه صحح في النذر تعيين الزمان كالمكان بالنذر وحاول الاسنوي الفرق بأن المكان هنا  
ينضبط بخلاف الزمان (قوله قبل التحلل إلى قوله وتجب به الفدية) قضيته أنها لا تجب بالاستمتاع بين  
التحليلين (قوله ومن أحرمت عاقلاً الخ) يشكل عليه أن عمده كالمكاف والاشكال هنا وفي الجماع (قوله  
دخلت) لوقبل في مجلس ثم جامع في آخر فينبغي عدم التداخل ثم أصل التداخل يشكل على نظيره من  
الجراح لأن واجبه ما قدر كقطع الاذن مع الايضاح (قوله كل صيد) هو مستفاد من لفظ الاصطياد  
فكلامه يفيد اشتراط التوحش لأن الصيد هو المتوحش بطبعه الذي لا يمكن أخذه إلا بحيلة (قوله أي  
أخذه) دفع لما قيل إن الاستدلال إنما يتم إذا أريد بالصيد في الآية المصدر والذي يقتضيه السياق أنه المصاد  
فيكون المراد تحريم كذا لا بد من اضمماراً كذا وأخذه معاً متنع لأن مثل هذا لا عوم له فتعين  
اضممار البعض وهو الكل ولا يلزم منه تحريم الاصطياد (فرع) لو صيد للمحرم حرم عليه الاكل منه فلو  
أكل فلا فدية (قوله ولا فرق بين المستأنس وغيره) قال في القوت من هذا دجاج الحبش ومنه الاوز وقال

والقبة والمس قبل التحلل  
الاول في الحج وقبل الحلق  
في العمرة ولا يفسد بشيء  
سها التسك وتجب به الفدية لا  
البدنة وان أنزل والاستمناة  
بالبعد بوجبة الفدية في  
الاصح ولا فدية على الناس  
بلا خلاف ويلحق به  
الجاهل بالتحريم ومن  
أحرمت عاقلاً ثم جن أخذاً  
مما تقدم في الجماع ولو باشر  
دون الفرج ثم جامع دخلت  
الشاة في البدنة في الاصح  
(الخامس) من محرمات  
الاحرام (اصطياد كل)  
صيد (مأ كول برى) من  
طير أو دابة وكذا وضع  
اليده عليه بشراء أو غيره  
قال تعالى وحرم عليكم صيد  
البر ما دمتم حرماً أي أخذه  
ولا فرق بين المستأنس  
وغيره ولا بين المملوك وغيره  
ولو توحش أنسى لم يحرم  
التعرض له ولا يحرم  
التعرض لغير المأ كول فنه  
ماهوم مؤذ فيستحب قتله  
كالنمر والنسر

كالهدهد والصقر فلا يستحب قتله لنفعه ولا يكره لضرره ومنه ما لا يظهر فيه نفع ولا ضرر كالسرطان والرخة فيكره قتله ويحل اصطياده البحري وهو ما لا يعيش الا في البحر أما ما يعيش فيه وفي البرف كالبري (قلت) كما قال الرافعي في الشرح (وكذا المتولد منه) أي من للأكل البري (ومن غيره) يحرم اصطياده (والله أعلم) احتياطا ويصدق غيره بغيره للأكل من وحشي أو انسي وبالأكل غير البري أي الانسي مثله المتولد من الضبع والذئب والمتولد من الحمار الوحشي والحمار الأهلي والمتولد من الظبي والشاة (ويحرم ذلك) أي اصطياده للأكل البري والمتولد منه ومن غيره (في الحرم على الحلال) ويحرم عليه وضع اليد عليه بشراء أو غيره كما يؤخذ من شرح المهذب قال صلى الله عليه وسلم يوم فتح مكة ان هذا البلد حرام بحرمة الله تعالى لا يعضد شجره ولا ينفر صيده الحديث رواه الشيخان أي لا يجوز تنفير صيده لحرم ولا حلال فاصطياده وماله كرمه أولى وقبس على مكة باقي الحرم وقوله في الحرم حال من ذلك المشار به

الذئب (قوله) ومنه ما فيه منفعة ومضرة كالهدهد والصقر (قوله) ومنه ما لا يظهر فيه نفع ولا ضرر كالسرطان) والبازي والرخة ومنه القرد والهدهد والخطاف والصرده والصفدع والخنفساء والجعل بضم الجيم وفتح العين وهو الزعقوف فيكره قتل ذلك كاذ كره الشارح واعتمد شيخنا كشيخنا الرمي حرمه قتل جميع ذلك فتحمل الكراهة في كلامه على التحريم وفي شرح شيخنا موافقة الشارح (تنبيه) يكره حمل ما يصاد به من كلب وغيره إلى الحرم فلو حله وانفلت منه وأتلف شيئاً من صيد أو غيره فلا ضمان فيه لأن لها اختياراً كما ذكره في المجموع عن الماوردي وأقره (قوله) أما ما يعيش في البحر والبرف كالبري) أي فيحرم التعرض له أن كان ما كولا وحشياً (قوله) فيحرم اصطياده أي المتولد المذكور أي يحرم التعرض له وتملكه كما مر (قوله) ويصدق غيره (قوله) عتق بالمتولد من ضبع وصفدع كاذ كره في المنهج وفارق عدم الزكاة في المتولد بين زكوي وغيره لبناء الزكاة على التخفيف (قوله) ويحرم ذلك (أي اصطياده) خص مرجع الإشارة به لأنه الذي في كلام المصنف وأورد عليه وضع اليد بعده (قوله) في الحرم على الحلال) ولو كافراً (قوله) وقبس على مكة) التي في الحديث باقي الحرم لأنها منه وحدوده معروفة وقد نظمه بعضهم بقوله

ولاحرم التصيد من أرض طيبة ثلاثة أميال إذا رمت اتقانه

وسبعة أميال عراق وطائف وحدة عشر ثم تسع جعرانه

زاد بعضهم ومن عن سبع بتقديم سببه وقد كملت فاشكر لربك إحسانه

ولو قال ومن عن مثل العراق فطائف لكان أولى فتأمل وقدره بعض المؤرخين بقدر عشرة أميال في مسير يوم سير اعتدال وقال بعضهم هو يريد وثلاث في مثله تقريباً واختلف في هذه الحدود فقيل أنها قديمة لا يعلم ابتداءها وقيل ان الله خلق مكة قبل الأرض بألف عام وحفها بالملائكة فكان قدر الحرم حيث وقفوا وقيل علمها جبريل لأبراهيم صلى الله عليه وسلم لما قال ربنا أرنا مناسكنا وقيل بتوقيف من النبي صلى الله عليه وسلم في عام فتح مكة أو في عام حجه وقيل لما جاء آدم إلى البيت بعد هبوطه من الجنة خاف من شياطين الأرض بحسب الطبع البشري فأرسل الله تعالى إليه الملائكة فوقف على تلك الحدود لتعنه عنه ما يحافه وقيل لما نزل الحجر الأسود من الجنة أضاء فوصل ضوءه إلى تلك الحدود وقيل أضاءت له الدنيا فجاء أهلها لينظر وأذلك النور فنعته الملائكة عند ذلك وقيل نزلت يا قوته من الجنة حين قبول توبة آدم حلقت رأسه فتناثر شعره إلى ذلك وقيل أنها وأخرى عن غنم اسمعيل وكان مأواها في الحجر كما مر وقيل غير ذلك (قوله) إذا كانا أي الصائد والمصيد (قوله) في الحرم) أي في حالي الرمي والاصابة معا أو في أحدهما وسواء كان كل منهما أو أحدهما فيه أي في أرضه أو هوائه كغصن شجرة فيه وأصلها خارجه (قوله) أو أحدهما فيه) أي كأن كان الصائد كله أو بعضه في الحرم أو المصيد كذلك راقدًا كل منهما أو مضطجعا أو واقفاً ان كان الصيد واقفاً وبعضه في الحل وهو معتمد عليه وحده وأصابه الصائد فيه فلا حرمة ولا فدية (تنبيه) يلحق بهذا المأورى وهو محرم وحل قبل الاصابة كأن قصر شعره أو عكسه فعليه الحرمة والفدية أيضاً ويلحق به أيضاً ما لو كان الصائد والمصيد في الحل ولكن مر السهم في الحرم لوجود المنوع منه وبذلك فارق عدم حرمة البصاق

المأوردي ان كان ينهض بجناحيه حرم والا فلا كالدجاج قال الروياني وهو القياس (قوله) كالفرو والنسر) أي غير المملوكين (قوله) والصقر) قال في الخادم هو شامل للبازي والشاهين والعقاب التي يصاد بها (قوله) فلا يستحب ولا يكره (الح) مراده غير المملوك (قوله) ومنه ما لا يظهر فيه (الح) منه الذئب والدود ونحو ذلك (قوله) ويحل اصطياد البحر (الح) قال السبكي الطيور التي تنفوس في الماء وتخرج منه بركة (قوله) لا يعضد شجره) أي لا يقطع (قوله) بما إذا كانا في الحرم) لورمى إلى صيده بعضه في الحل وبعضه في الحرم وجب الجزاء هنا ان

الحل كان رمي من الحرم

صيدا في الحل أو من الحل  
صيدا في الحرم أو أرسل  
كلبا في الصورتين فيحرم  
في جميع ذلك (فان أتلغ)  
من حرم عليه الاصطياد  
الذي كور من محرم أو لحلال  
كما تقدم (صيدا) مما ذكر  
ملوكا وغير ملوك (ضمنه)  
بما سيأتي قال تعالى لا تقتلوا

الصيد وأتم حرم ومن قتله  
منكم متعمدا جزاء مثل  
ما قتل من النعم الآية وقيس  
على المحرم الحلال الذي كور  
بجامع حرمة الاصطياد ولو  
نسب في تلف الصيد كان  
أرسل كلبا فأتلفه أو نصب  
الحلال شبكة في الحرم أو  
نصبها المحرم حيث كان  
فتعلق بها صيد وهلك  
ضمنه كما لو أتلفه ولو تلف  
في يد المحرم صيد ضمنه  
كالغاصب لحرمة امساكه  
وكذا لو تلف في يد الحلال  
صيد من الحرم يضمنه  
لما ذكر بخلاف ما لو أدخل  
معه إلى الحرم صيد لملوكه  
فله امساكه فيه وفيه  
والتصرف فيه كيف شاء  
لانه صيد حل ولو أحرمت  
في ماله صيد بيده زال  
ملكه عنه ولزمه ارساله  
وان تحلل ولا يملك المحرم  
صيدا ويلزمه ارساله وما  
أخذه من الصيد بشرائه  
لا يملكه لعدم صحة شرائه  
ويلزمه رده إلى ملكه  
ويقاس بالمحرم في المستثنى

خارج المسجد لعدم وجود الاستقذار الممنوع فتأمل (قوله أو أرسل كلبا) خرج ما لو أرسل بنفسه وان  
أغراه وزاد عدوه فلا ضمان كما سيأتي (قوله في الصورتين) وهما كون الصائد والمصيد في الحرم أو أحدهما فيه  
وكذا لو كان في الحل ومساك الكلب في الحرم نعم ان أرسله في طريق خارج الحرم فسد الكلب إلى الحرم أو  
تحامل به الصيد فادخله فيه أو دخل مع الصيد فيه مع وجود مقرر خارج فلا فدية قال شيخنا لكن لا يحل  
أكل ذلك الصيد احتياطا (قوله فان أتلغ) أي يقينا فلو جرح صيدا فغاب ثم وجد ميتا واحتمل موته  
بغير الجرح ضمن الارش فقط وخرج بالانكاف الاعانة ولو على ذبحه والدلالة عليه ونحو ذلك فلا ضمان عليه  
(قوله من حرم) هو فاعل أتلغ سواء انفرد أو تعدد بضربات أو جراحات ولا يتعدد الجزاء بل يوزع على  
الرؤس فلو شارك حلال محرما في صيد الحل ضمن المحرم نصفه ولا شيء على الحلال (قوله ملوكا) وعليه مع  
الجزء قيمته لما لملكه وقد ألفنا ابن الوردى في ذلك بقوله نظما

عندي سؤال حسن مستطرف فرغ على أصلين قد تفرعا

قابض ثنى رضا مالكة ويضمن القيمة والمثل معا

(قوله ضمنه) أي كلاً أو بعضاً ولو بنحو تنفر يشه من جناحه فيفدى نقص ماله مثل بجزء من مثله بحسب  
القيمة فان قتله قبل برئه فعليه جزاء كامل أو بعده فعليه مثل ناقص كما لو قتله غيره مطلقاً ولو لم يبق فيه نقص  
بعد البرء فرض القاضي له أو شاب اجتهداه كافي الحكومة (قوله وقيس على المحرم الحلال) أي في الضمان  
بالانكاف الذي كور (قوله ولو نسب الخ) أشار إلى أن الانكاف كافي كلامه ليس قيداً ومثل إرسال الكلب  
حل بطه ولو غير معلم على الأرجح ومن السبب ما لو نفره فتعثر بنحو شجرة أو جدار أو كاه نحو سبع  
أومات قبل سكنونه أو أمسكه لمن قتله أو حبس أمه عنه وهو رضيع غات ونحو ذلك كزلفه ببول صر كونه  
(قوله نصب الحلال شبكة) ولو في ملكه لكن بقصد الاصطياد (قوله في الحرم) لافي الحل وان أحرمت بعدها  
وحفر البئر نعديا كنصب الشبكة (قوله ضمنه الناصب) ولو بعد موته أو بعد تحلل المحرم (قوله ولو تلف)  
أشار إلى أن التلف كالانكاف الذي في كلامه (قوله بيده) ليس قيداً في زوال ملكة عنه وعن أجزائه وبيضه  
وفرخه واحترز به في الاوصال عن مشترك بينه وبين غيره (قوله ولزمه ارساله) بنفسه أو وليه ولو بعد تحلله  
وما تلف منه مضمون ولو على الولي بقيمته ومن أخذه ولو قبل ارساله ملكه نعم لو ورث صيد أحلال احرامه لم  
يزل ملكه عنه إلا بارساله ويصح بيعه له ولا يبرأ من الجزاء اذا تلف ولو عند المشتري (قوله بشرائه) أو هبة من  
حلال أو محرم فبهما (قوله ويلزم رده إلى مالكه) أي إلى من أخذه منه نعم لا يلزمه رده لمحرم بل يرسله  
وعليه قيمته في غير الهبة ولا جزاء عليه فان رده إليه لزمه الجزاء حتى يرسله المحرم (قوله ويقاس) أي

كان واقفاً فان كان نائماً فالعبرة بمستقره ذكر التقييد في الاستقصاء ولو سعى الشخص من الحرم إلى الحل ومثله  
أو من الحل إلى الحل ولكن سلك الحرم فيما بين ذلك فلا ضمان قطعاً قاله في شرح المذهب لأن ابتداء الاصطياد  
من حين الرمي لا من حين السعي ولذا انشعرت التسمية عند إرسال السهم لا عند ابتداء العدو بل ضربه (قول  
المتن فان تلف الخ) اعلم أن جهات الضمان أحداها المباشرة الثانية التي تسبب ومنه أن ينفر صيداً فيموت بعثرة  
أو يأخذه سبع أو ينصدم بشجرة أو حبل ويكون في عهدة المنفر حتى يرجع إلى عادته في السكون الثالثة اليد  
بوديعة أو عارية أو غير ذلك وعبرة بالمتن لا تنفي الثالثة (قوله ملوكا) لو أتلف محرم ضمنه بالجزاء الحق الله  
تعالى وبالقيمة لما لملكه (قوله بما سيأتي) قال السبكي الحلال اذا أتلغ في الحرم صيداً لملوكه لغيره ضمنه  
بالقيمة لما لملكه ولا جزاء فيه (قوله ويقاس الخ) قضيت أن الحلال في الحرم لا يجوز له شراء الصيد المملوك  
للعلال وكذا قول الشارح السالف ويحرم وضع اليد عليه بشرائه أو غيره لكن في شرح البهجة التصريح  
بالجواز أخذاً من قولهم يجوز للعلال أن يدخل بالصيد المملوك الحرم ويتصدق فيه كيف شاء وكذا صرح



الخلال في الحرم ثم لافرق في الضمان بالانلاف وغيره بين العامد والخطي والناسي الاحرام وفي المذهب وغيره والجاهل بالتحريم كافي الضمانات الواجبة للادميين ولا مفهوم لتعمده في الآية نعم لو صال صيد على محرم أو على حلال في الحرم فقتله دفعا فلا ضمان ولو خلاص المحرم صيدا من قم سبع أو هرة أو نحوهما وأخذ له دابة أو يتعهده فمات في يده لم يضمنه في الاظهر ولو أحرّم ثم جن فقتل صيدا لم يجب ضمانه في الاظهر ويقاس به في المسئلتين الخلال في (١٤٥) الحرم ولو أكره محرم أو حلال في الحرم على قتل صيد فقتله فلا جزاء عليه في وجه

والاصح عليه الجزاء ويرجع به على الأمر ثم الصيد ضرر بان أحدهما له مثل من النعم في الصورة والخلقة على التقريب فيضمن به ومنه ما فيه نقل عن السلف فينبع قال تعالى يحكم به ذوا عدل منكم (في النعامة) الله كرا والاني (بدنة) أي واحد من الابل (وفي بقر الوحش) أي الواحد منه (وحماره بقرة) أي واحد من البقر (و) في (الغزال عز) وهي الانثى من المعز التي تم لها سنة والغزال ولد الظبية الى أن يطلع قرناه ثم يسمى الله كرتظيا والانثى ظبية وهما المراد بالغزال هنا ليتناسب كبر العنز ويجب فيه بمعناه الاصل ما يجب في الصغار قاله الامام (و) في (الارنب عناق) وهي الانثى من المعز من حين تولد مالم تستكمل سنة (و) في (البر بوع) وهو معروف (جفرة) وهي الانثى من المعز اذا بلغت أربعة أشهر والمراد بالعناق ما فوق الجفرة فان الارنب

في جميع ما ذكر في الخلال في صيد الحرم (تنبيه) ظاهر كلامهم لزوم الجزاء في عدم الارسال حالا فلما أخرجه ثم أرسله فينتج رجوعه فيه كالزكاة المججلة ولا يكره له شراء ما أرسله من أخذه بعد تحلله (قوله نعم الخ) هو استثناء من لزوم الضمان فيما ص (قوله فقتله دفعا) لصياله عن نفسه أو عن غيره وكالصيال كل طعامه أو شرب مائه أو تنجس حوائجه بنحو بوله أو ضيق مكانه عليه أو فراشه كذلك وتردد العلامة العبادي فيما لو عشت في المسجد الحرام وتأذى الناس بنجاسته (قوله وأخذ له دابة) الاولى التعيير بأوكافى الروضة (قوله والاصح عليه الجزاء) هو العتد أي يجب على المسكره بفتح الراء جزاء ما قتله ويرجع به على من أكرهه قال شيخ شيخنا عميرة ولو كان الصيد مملوكا فعليه ما قيمته معافرا جعه (تنبيه) مذبح المحرم من الصيد مطلقا والخلال في صيد الحرم ميتة فلا يجوز أكله لاحد وعابه الجزاء مطلقا وقيمتها للمالك لو كان مملوكا نعم لو ذبح أحد هما صيدا يحل له التصرف فيه في الحرم لم يحرم على غير المحرم وخرج بالذبح ماله جلب محرم صيدا أو قتل جرادا أو كسر بيضا فلا يحرم على غيره (قوله في الصورة والخلقة على التقريب) أي لافي القيمة مطابقا ولا في الصورة على التحقيق قال الرافعي بدليل أن الصحابة رضوا الله عنهم حكموا في نوع من الصيد بنوع من غيره مع اختلاف البلاد والازمان والقيم (قوله ومنه) أي ماله مثل ما فيه نقل عن السلف فينبع لانهم عدول والآية المذكورة دليل عليه (قوله في النعامة) قتلا أو أزمانا (قوله بدنة) ولا يجزى عنها بقرة ولا غيرها وكذا البقرة نظرا لاعتبار الصورة هنا (قوله وهما المراد الخ) ظاهره وجوب عز في الظبي وليس كذلك لان فيه تيسا كما سيأتي (قوله ما يجب في الصغار) وهو جدي أو جفري الذي ذكر وعناق أو جفرة في الانثى ويقال للجدي خروف وللخروف حلال وحلام بضم الحاء فهما وتشديد اللام في الثاني (قوله وفي البر بوع) ومثله الوبر بالوحدة وهو دويبة دون السنور كحلاء اللون لا ذنب لها (قوله جفرة) سميت بذلك لانه جفر جنبها أي عظما (قوله ما فوق الجفرة) أي ما زاد على أول سنهها وهو أربعة أشهر فعلم من كلامه أن ما دون الاربعة أشهر عناق فقط وما زاد عليها عناق وجفرة ولم يذ كر انتهاء سن الجفرة فليراجع (قوله وفي الضبع كبش) وهذا اسم للانثى ويقال للذ كر ضبعان بكسر أوله وسكون ثانيه ويجزى عنه الكبش بالاولى وفي الثعلب شاة وفي الضب وأم حبين بضم المهملة أوله وفتح الموحدة جدي (قوله بتيس أعفر) هو ما يبايض غير صاف أو يعلوه حرة (قوله عدلان) ولو ظاهر اذ كان حران فقهان ولو بهذا الباب فقط فظنان أي ذوا خندق ومعرفة ولو حكم عدلان بمثل وآخران بقيمة قدم الاولان أو بمثل آخر تخير (قائدة) يفسق العدل بقتل الصيد عمدا عداوانا لانه كبيرة قاله السنباطي فراجع

بالمسئلة في شرح الدميري وبين القول فيها بان الخلال يتصدق بالبيع وغيره اذا كان الذي يتصدق معه حلالا وهو ظاهر ان شاء الله وأما كلام الشارح آخر أو لا فهو قابل للتأويل والله أعلم (قوله ولا مفهوم لتعمد في الآية) لانه لموافقة الغالب (قوله ويرجع به على الأمر) وأما قيمته للمالك فالظاهر انها عليه ما نصفين (قوله من النعم) أي وهو الابل والبقر والغنم

(قوله)

خير من البر بوع وفي الضبع كبش وروى البيهقي عن عمرو بن علي وابن عباس ومعاوية انهم قضوا في النعامة ببذنة وعن ابن عباس وأبي عبيدة وعروة بن الزبير انهم قضوا في حمار الوحش وبقره ببقرة وعن ابن عباس انه قضى في الارنب بعناق وقال في الضبع كبش وعن ابن مسعود انه قضى في البر بوع بجفرة أو جفرة وعن عمرو بن عوف انها حكم في الظبي بشاة وعن عبد الرحمن بن عوف وسعد انها حكم في الظبي بتيس أعفر وروى الشافعي عن مالك عن أبي الزبير عن جابر أن عمر قضى في الضبع بكبش وفي الغزال بعنز وفي الارنب بعناق وفي البر بوع بجفرة وهذا اسناده صحيح مليح (وما نقل فيه) عن السلف (بحكم مثله) من النعم (عدلان) فقهان

فثنان ثم الكبير من الصيد يفدى بالكبير من مثله من النعم والصغير بالصغير ويجزى فداء الله كـ بالانثى وعكسه والمرضى بالمرضى والمعيب بالمعيب اذا انحدر جنس العيب كالعور وان كان عوراً أحدهما في العين والآخر في اليسار فان اختلف كالعور والجرب فلا ولو قابل المريض بالصحيح والمعيب بالسليم فهو أفضل قال في شرح المهذب ويفدى (١٤١) السمين بسمين والهريل بهزيل

(قوله) ثم الكبير من الصيد يفدى بالكبير والصغير بالصغير ويجزى فداء الله كـ بالانثى وعكسه (أى فى غير مافيه نقل بخصوصه كإمام (قوله) والمرضى بالمرضى) ظاهره وان لم يتحد المرض ويدلله ما ذكره بعده بقوله والمعيب بالمعيب نعم تفدى الحامل بمنحها ولكن لا تذبح فيخرج بقدر قيمتها في محل ذبحها لو ذبحت طعاماً للفقراء أو يصوم عنه (قوله) فان اختلف أى جنس العيب كالعور والجرب فلا يجزى (قوله) ويستثنى منه) أى مما لا مثل له الحامل لم يقل ومنه مافيه نقل كالتى قبله لان مافيه النقل هنا فرد مخصوص والمراد به كل ما عاب أى شرب الماء بلامص وهذا رأى صوت وهو لازم للاول كالفاخت والقمرى والقطا والكروان واليمام (فائدة) قال ابن قاضي عجلون كل دماء الحج يعتبر فيها الاجزاء فى الانحية الادماء الصيدوار فضاء شيخنا (قوله) وتعتبر القيمة بمحل الاتلاف أو التلف ظاهره أنه لا يعتبر محل الجرح مثلاً (قوله) ويحرم على الحلال والحرم قطع أو قلع نبات الحرم) ولو فى بعض أصله أو مملو كما وان كان اغصانه فى هواء الحل بخلاف عكسه (قوله) شجرة كان) وهو ماله ساق أو غير شجرة وهو عكسه (قوله) وهو) أى غير الشجر الحشيش الرطب لو قال العشب أو الحلا أو الكلا الرطب لكان أولى أو صواباً لان الحشيش والحشيم اسم لليابس والعشب والخلل بالقصر اسم للرطب والكلا بالهمز جميعهما (قوله) وبقطع) هو بالياء الموحدة عطف على الضمير فى به من عطف الخاص على تفسير الشارح النبات أولاً والمغابر على تفسيره ثانياً فتأمل (قوله) فى الشجرة) أى الحرمية وان كانت كلها أو بعضها فى الحل ابقاء لحرمتها فى أصلها كما أن شجرة الحل لا تثبت لها الحرمية فى الحرم لذلك فقارفت الصيد بثبوت أصلها ومحل ضمانها ان ماتت فان نبت ولو فى الحل فلا ضمان ويجب عودها للحرم وللنواة حكم أصلها (قوله) بقرة) تجزى أنحية كإمام وسيأتى اجزاء البدنة

(قوله) ثم الكبير (الح) قال السبكي هذا جار فى القسمين المذكورين يعنى ما لا نقل فيه ومافيه نقل اه وهو مسلم فى غير الله كورة والانوته وكذا فيهما عند عدم النص على شئ منهما بخصوصه كالنيس فى الظبي والعنز فى الظبية والعناق فى الارنب والكبش فى الضبع والجفرة فى السير بوع والوبر قال الاسنوى رحمه الله واذا علمت أن الغزال اسم للصغير وأنه يطلق على الذكرو والانثى فان الغزال ذكرو فواجبه ذكرو من صغار المعز كالجدى أو الجفرة على ما يقتضيه جسم الصيد وان كان أنثى فالعناق أو الجفرة اه فهذا ظاهر فى التعيين لكن صرح شيخنا فى شرح البهجة بعدمه فى هذا وفى غيره وكلام السبكي بوافقه وكذا صرح كلام الاذرى وظاهر كلام الشارح فليعتمد وكلام الاسنوى تبعاً للحديث قد لا ينافيه لا مكان حله على ان هذا هو الواجب ولكن غيره يجزى عنه (قوله وعكسه) أى فى القسمين صرح به السبكي رحمه الله (قوله) قياساً) أى على ضمان اتلاف مال الغير المنتقوم (قوله) وهو محمول (الح) وقيل حكموا بذلك لما بينهما من الشبه من حيث ان كلاهما يألّف البيوت ويأنس به الناس وفائدة اختلاف لو كان صغيراً فهل نجس سخله أو شاة قاله الماوردى وغيره (قوله) شجرة كان أو غير شجرة) لوضيق الشجر الطريق وضرب المارة جاز قطعه فى مسلم رأيت رجلاً فى الجنة يعضد شجرة شوك أزاله من الطريق (قوله) وهو الحشيش الرطب) قيل هذا مستفاد من المنهاج لان اليابس مغروز لا نابت (فائدة) الحشيش والحشيم هو اليابس والعشب والخلل بالقصر هو الرطب والكلا بالهمز يعمهما (قوله) ويقاس باقى الحرم (الح) معطوف على قوله مافى حديث الشيخين (قول الملقن وبقطع أشجاره) هو مستدرك لان الضمير السابق يعود على النبات وهو شامل

به) أى نبات الحرم من الحشيش الرطب اذا قطع أو قلع (وبقطع أشجاره) أو قلعها قياساً على صيده اذا ألتف بجامع المنع من الاتلاف لحرمة الحرم والثانى لا يتعلق به الضمان لان الاحرام لا يوجب ضمان الشجر والنبات فكذلك الحرم وعلى الاول (فى الشجرة الكبيرة بقرة والصغيرة شاة) رواه الشافعى عن ابن الزبير وضم اليه الراعى ابن عباس قال ومثل هذا لا يطلق الا عن توقيف قال الامام والبدنة فى معنى

البقرة وضبط الشجرة المضمونة بالشاة بل تقع قريبة من سبع الكبيرة فان الشاة من البقرة سبعة فان صغرت جدا فالواجب القيمة وجزم بجميع هذا الذي قاله الامام في أصل الروضة وعبر فيها كاصلها بان مادون الكبيرة تضمن بشاة فضبط الامام بالنسبة الى أقل ما يضمن بها ويدل عليه ما عقبه به أما غير الشجر (١٤٢) وهو الحشيش الرطب فيضمن بالقيمة ان لم يخلف فان أخلف فلا ضمان قطعا والمضمون

به هنا على التعديل والتخيير كما في الصيد (قلت) كما قال الرافعي في الشرح (والمستنبط) من الشجر (كغيره) في الحرم والضمان (على المذهب) وهو القول الاظهر وقطع به بعضهم لشمول الحديث له والثاني المنع تشبيها بالزرع أي كالخطة والشجر والذرة والفطنية والقول والخضراوات فانه يجوز قطعه ولا ضمان فيه بلا خلاف ذكره في شرح المذهب (ويحتمل) من شجر الحرم (الاذخر) بالذال المحجمة للمأني الحديث السابق قال العباس يارسول الله الا الاذخر فانه لقينهم ويوتهم فقال صلى الله عليه وسلم الا الاذخر ومعنى كونه ليوتهم أنهم يسقونها به فوق الحشيش والقين الحداد (وكذا الشوك) أي شجره (كالوسج وغيره) يحتمل (عند الجمهور) كالصيد المؤذى فلا ضمان في قطعه وفي وجه يحرم لاطلاق الحديث ومعه في شرح مسلم ويضمن (والاصح حل

عنها وكذا سبع شياء أيضا (قوله) قريبة من سبع الكبيرة) أي فاكثر الى ستة أسباع وفي مادون السبع الضمان بالقيمة كالحشيش كاذ كره وينبغي اعتبار زيادة الشاة فيما زاد على السبع (قوله) فان أخلف أي الحشيش يعني العشب كما مر فلا ضمان ان كان مثله والاضمن نفسه (قوله) والمستنبط من الشجر) أي لامن غيره (قوله) كغيره) أي كغير المستنبط المتقدم في الحرم والضمان (قوله) فانه يجوز قطعه) أي المذكور من الزروع والبقول والخضراوات وان ثبت بنفسه ويحتمل التصرف فيه بالبيع وغيره (قوله) ويحتمل من شجر الحرم) لو قال من نبات الحرم لسكان أولى أو صوابا الاذخر قطعا وقلعوا وتصرفا ببيع وغيره (قوله) وكذا الشوك) خلافا للحنفية يحتمل قلعها وقطعها وتصرفا ببيع وغيره أيضا (قوله) ومعه في شرح مسلم) وهو مرجوح وفارق الصيد المؤذى بان له اختيارا في قصه الاذخر (قوله) بسكون اللام) ويجوز قطعها وفيه بعد (قوله) كالاذخر) أي من حيث جواز الاخذ لا التصرف (قوله) ويجوز نزع البهايم فيه) خلافا للحنابلة (قوله) ومن الممتنع أخذه لبيعه) أو طهه ولو لم يعلف به كاذ كره (قوله) ويجوز أخذ ورق الشجر) بالمعنى الشامل للنبات كالسنا ظاهره ولونحو البيع وبه قال بعض مشايخنا (قوله) ويجوز أخذ ثمره) أي الشجر وفيه ما ذكر في الورق (قوله) عود السواك) قال شيخنا لا يبيع أو طهه ولم يرضه بعض مشايخنا (قوله) ونحوه) أي نحو عود السواك من أطراف أغصان الاشجار وفيه ما في السواك المذكور لكن قال شيخنا انها اذا لم تخلف مثلها في عامها ضمنها بالقيمة وأما العشب فيجوز أخذ ما يخلف

للشجر (قوله) أما غير الشجر الخ) هذا لا تفيد عبارة الكتاب (قوله) فان أخلف الخ) لو أخلف غصن الشجر قبل العام فلا ضمان بخلاف الحشيش فانه متى أخلف فلا ضمان (قول الماتن والمستنبط من الشجر) أي كان أخذ غصن من الحرم وغرس في موضع آخر منه أما المأخوذ من الحل اذا غرس في الحرم فلا يحرم قطعه بخلاف عكسه ولو غصنا ونواة ولو كان المنقول من الحل الى الحرم غصنا ونواة فالحكم عدم ثبوت الحرمه لذلك كما صرح به في شرح البهجة (قوله) فانه يجوز قطعه الخ) سواء ثبت بنفسه أو استنبطه الناس (قوله) الا الاذخر فانه لقينهم الخ) انظر لو قطع الاذخر لغرض البيع أو الحاجة هل يجوز أو لا (قوله) ومعه في شرح مسلم) لهذا قال في الماتن عند الجمهور ولم يقل على الصحيح ونحوه على عادته (قول الماتن لعلف البهايم) مثله أخذه للحاجة التي يؤخذ لاجلها الاذخر وكذا الاكل (فرع) لو كانت الحاجة غير ناجزة فهل يجوز الاخذ لما عساه يطرأ الظاهر لا كافتناء الكلب لما عساه يكون من الزرع ونحوه (قائده) نظم بعضهم حدود الحرم فقال وللحرم الصيد من أرض طيبة ثلاثة أميال اذا رمت اقتناه وسبعة أميال عرق وطائف واحدة عشر ثم تسع جعرانه

(قول الماتن وللدواء والله أعلم) قال الاسنوي رحمه الله ولو أخذه للحاجة التي يؤخذ لها الاذخر كتسقيف البيوت جاز قطعه لتلك كاذ كره الغزالي في البسيط والوسيط وتبعه الحاروي الصغير وصرح بجواز قطعه مطلقا قال وقل من تعرض لتلك اه قلت وما اقتضاء ظاهر هذا الكلام من ان الاشجار الرطبة يجوز قطعها لتسقيف البيوت ونحو ذلك من الحاجات محل نظر وقد صرح في شرح البهجة بانه لا يجوز قطع الشجر لحاجة السقف ونحوه (قوله في حشيشه) زاد في شرح الروض وشجره (قوله) ومن الممتنع أخذه لبيعه) هذا يفيدك ان السواك المأخوذ من الحرم لا يجوز بيعه وكذا ورق السنا (قوله) ورق الشجر) منه السعف (قوله)

أخذ نباته) من حشيش ونحوه (لعلف البهايم) بسكون اللام (وللدواء والله أعلم) قطعه للحاجة الى ذلك كالاذخر والثاني يقف مع ظاهر الحديث ويجوز نزع البهايم في حشيشه لترعى جزما ومن الممتنع أخذه لبيعه كما فصح به في شرح المذهب وهو صادق ببيعه ممن يعلف به ويجوز أخذ ورق الشجر بسهولة لا يضبط قال في شرح المذهب ويجوز أخذ ثمره وهو

السواك ونحوه باتفاق أصحابنا أما اليابس من الشجر فيجوز قطعه وقطعه واليابس من الحشيش يجوز قطعه ولو قلعه قال البغوي لزمه الضمان  
لا يلزم قطعه لبت ثانيا قال في شرح المهذب ولا يخالفه قول الماوردي إذا جف الحشيش ومات جاز قطعه وأخذه فقول البغوي فيما لم يمت  
(وصيد المدينة حرام) وفي المحرر صيد حرم المدينة وفي الروضة كاصلها وشجره ويؤخذ من شرح المهذب وخلاه روى الشيخان أنه صلى الله  
عليه وسلم قال إن إبراهيم حرم مكة وإن حرم المدينة ما بين لا يقبلها لا يقطع شجرها زاد مسلم ولا يصاد صيدها وفي حديث أبي داود بإسناد  
صحيح كما قاله في شرح المهذب لا يختل خلاها ولا ينفر صيدها واللاتان الحرتان ثنية لابة وهي الأرض المكسية بحجارة سودا وهما شرقي  
المدينة وغربها غرهما ما بينهما عرضا وما بين جبلها طولاً وهما في

(١٤٣)

عبر إلى نور واعترض بان  
ذكر نور هنا وهو بمكة من  
غلط الرواة وإن الرواية  
الصحيحة أحد ودفع بان  
وراءه جبل صغير يقال  
نور (ولا يضمن) الصيد  
والشجر والخلا (في  
الجديد) لأنه ليس محلاً  
للسك بخلاف حرم مكة  
والقديم يضمن فقيل لحرم  
مكة والاصح يضمن بسلب  
الصائد وقاطع الشجر أو  
الخلا واختاره في شرح  
المهذب للإحداث  
الصحيحة فيه بلامعارض  
روى مسلم أن سعد بن أبي  
وقاص وجد عبداً يقطع  
شجراً أو يخطه فسلبه  
فلما رجع سعد جاءه أهل  
العبد فسلموه أن يرد على  
غلامهم أو عليهم ما أخذ من  
غلامهم فقال معاذ الله  
أن أرد شيئاً نقلني رسول  
الله صلى الله عليه وسلم وأبي  
أن يرد عليهما وروى أبو  
داود أنه وجد رجلاً يصيد

منه ولو في غير عامه (قوله أما اليابس من الشجر فيجوز) خلافاً لما لكية قطعه مطلقاً وكذا قلعه إن مات  
والأفلا كما ذكره عن البغوي ويجوز تقليم شجر الحرم للإصلاح وفيما يؤخذ منه من جديد ونحوه ما مر  
وظاهر كلامهم جواز التصرف فيه ولو بنحو البيع فراجع (قوله وصيد المدينة) لو أسقط لفظ الصيد لشم  
الشجر والخلا الذي أوردهما الشارح عليه لأن الاعتماد تحريم الثلاثة (قوله وفي المحرر صيد حرم المدينة)  
وهي أولى (قوله إن إبراهيم حرم مكة) أي أظهر تحريراً لانه قديم (قوله وإن حرم المدينة) أي ابتدأت  
تحريراً فمفهوم واحد (قوله غرهما ما بينهما) أي اللاتين الشرقية والغربية عرضاً (قوله وما بين جبلها  
غير) بفتح العين وسكون التحتية ونور بالثلاثة طولاً وقصر بعضهم (قوله بان وراءه) أي أحد جبل صغير  
وفي نسخة جبل فاسم إن ضمير الشأن أو هو خبرها واسمها وراءه بناء على تصرفه (قوله ولا يضمن الصيد  
والشجر والخلا في الجديد) وهو المعتمد ومثل حرم المدينة في ذلك وادى وج بفتح الواو وتشديد الجيم  
بالطائف (تمة) نقل تراب الحل إلى أحد الحرمين خلاف الأولى على المعتمد ونقل أجزاء أرضهما ولو من  
ترابهما أو أنيهما نحو الكيزان والأباريق إلى الحل حرام ويجب رده ولا ضمان فيه ولو تلف ويؤخذ من تقييد  
حرمه النقل بكونه إلى الحل أنه يجوز نقل أجزاء كل منهما من محل إلى محل آخر منه وأنه يجوز نقل أجزاء أحدهما  
إلى الآخر وأنه يجوز نقل ما ليس من أجزاءهما كخشب لسقف الكعبة وجذوعها إذا انكسرت مثلاً إلى  
الحل ونحو ذلك ولا مانع منه فراجع وليحرر ولا بأس بنقل ثمارهما وحشيشهما وورق شجرهما وأغصانه  
للانتفاع وكذا لا بأس بنقل ما من زمزم بل هو مندوب وما قيل بأنه يبدل فن خرافات العوام ومحرم أخذ  
طيب الكعبة ومن أراد التبرك مسحها بطيبه وأخذه وأما كسوتها فإن علم وقفها عليها فقيل أمرها  
للإمام من بيع وهبة وغيرهما والاصح أنها تابع إن لم يبق فيها جبال وتصرف في مصالح البيت والمسجد وإن  
لم يعلم وقفها فهي لمالكها إن علم والأفلا ما مر فيها القيمه ما من بيعها وتصرفها في مصالحها وإن وقفها وقف  
نكسب منه كما هو الآن في مصر فإن شرط الواقف شيئاً أتبع والأفان وقفها الناظر في حكمها ما مر والأفله يبيعها  
وصرفها في كسوة أخرى فإن شرط تجديدها كل عام مثلاً كما هو الآن فالتجدها السادتها أي خادمها وإن  
لم يعلم حالها كما هو الآن فأمرها للإمام ويتبع فيها ما جرت به العادة ويجوز لبسها لمن أخذها ولو جنباً

قطعه) إن قلت لم يضمن بالقيمة كبيع النعام قلت أجيب بأنه مستقل فاعتبر ضمانه كاصيد والبيض تبع  
فكان كالليف وقد يعترض بالورق والتمر اليابسين (قوله لأنه ليس محلاً للسك) زاد الرافعي رحمه الله فأشبه  
مواضع الحى وإنما أثبتنا التحريم بالنصوص (قوله وروى البيهقي الخ) هذه الرواية تزيد على الأولى بالتقييد  
بالرطب وإضافته إلى المدينة وقوله وإن لم يكن أكثر الناس مالا (قوله من ثياب وفرس ونحو ذلك) اقتضى هذا كما

في حرم المدينة فسلبه ثيابه فجاء مواله فسلموه فيه فقال إن رسول الله صلى الله عليه وسلم حرم هذا الحرم وقال من أخذ أحد ما يبيده فيه  
فليس له فلا رد عليك طعمة أطعمنيها رسول الله صلى الله عليه وسلم ولكن إن شتمت دفعت اليك منه وروى البيهقي أنه كان يخرج من  
للمدينة فيجد الحطاب معه شجر رطب قد عضده من بعض شجر المدينة فيأخذ سلبه فيكلم فيه فيقول لأدع غنيمته غنمها رسول الله  
صلى الله عليه وسلم وإن لم يكن أكثر الناس مالا وظاهر الحديث وكلام الأئمة في الاصطيد أنه يسلب وإن لم يتلف الصيد وقال الإمام  
لا أدري أي يسلب إذا أرسل الصيد أم لا يسلب حتى يتلفه ثم يسلب الصائد والقاطع كسلب القليل جميع ما معه من ثياب وفرس ونحو ذلك وقيل  
ثيابه فقط وهو السلب وقيل لفقره المدينة وقيل لبيت المال وهل يترك لمساوياً ما ستره عورته وجهان أصحهما في الروضة

به على مساكين الحرم) بان يفرق لحمه عليهم أو يتكلمهم جلته مذبوحا لاحيا (وبين أن يقوم المتلى دراهم ويشتري بها طعاما) بما يجزى في الفطرة قاله الامام وأشار الى انه يجوز ان يخرج بقدرها من طعامه (لحم) أي لاجلهم بان يتصدق به عليهم ولا يجوز أن يتصدق بالدرهم (أو يصوم عن كل مد) من الطعام (بوما) حيث كان قال تعالى هديا بالغ الكعبة أو كفارة طعام مساكين أو عدل ذلك صياما (وغير المتلى يتصدق بقيمته طعاما) لمساكين الحرم ولا يتصدق بالدرهم (أو يصوم) عن كل مديوما كالمثلي فان انكسر مدفي القسمين صام يوما لان الصوم لا يتبعض ويقاس بالمسكين الفقراء والعبرة في قيمة غير المتلى بمحل الاتلاف قياسا على كل متلف متقوم وفي قيمة مثل المتلى بمكة يوم ارادة تقويمه لانها محل ذبحه لو أريد وهل يعتبر في العدول الى الطعام سعره بمحل الاتلاف أو بمكة احتمالا لان الامام والظاهر منهما الثاني (ويتخير في فدية الحلق

وحائضا هذا محصل ما قاله شيخنا كشيخنا الرملي (قوله ويتخير في الصيد الخ) هذا شروع في دماء الحج وجلتها كحاشيات في النظم أحد وعشرون دما وهي أربعة أقسام أحدها مرتب لا ينتقل الى خصلة الا ان عجز عما قبلها مقدر شيء معين لا يزيد ولا ينقص وهي تسعة دماء ثانيها مرتب كاسر معدل أي مقوم بالعدول وهو دمان ثالثها مخير يجوز العدول فيه الى كل خصلة مع القدرة على غيرها معدل كاسر وهو دمان أيضا رابعها مخير مقدر كاسر وهو ثمانية دماء وقد نظمها ابن المقرئ بقوله

أربعة دماء حج تحصر	أولها المرتب المقدر
تمتع فوت وحج قرنا	وترك رمي والمبيت بمعنى
وتركة الميقات والمزدلفة	أولم يودع أو كشي أخلفه
ناذره يصوم ان دما فقد	ثلاثة فيه وسبع في البلد
والثان ترتب وتعديل ورد	في محصر ووطء حج ان فسد
ان لم يجد قومه ثم اشترى	به طعاما طعمة للفقرا
ثم لججز عدل ذاك صوما	أعني به عن كل مديوما
والثالث التخيير والتعديل في	صيد وأشجار بلا تكاف
ان شئت فاذبح أو فعدل مثل ما	عدلت في قيمة ما تقدمما
وخبرن وقد رن في الرابع	ان شئت فاذبح أو فعدبا صاع
لشخص نصف أو فصم ثلاثا	نحنت ما اجنته اجنتا
في الحلق والقلم وطيب دهن	لبس وتقيل ووطء نثي
أو بين تحليلى ذوى احرام	هذى دماء الحج بالتمام

ونظمها الدميري أيضا وغيره والمصنف ذكر غالبا كما ستقف عليه ان شاء الله تعالى (قوله ذبح منه) مالم يكن حاملا ولا فلا يجزى ذبحها والواجب قيمتها كاسر (قوله على مساكين الحرم) ويكتفي ثلاثة منهم وان انحصروا كما قاله ابن حجر ولا يكتفي في أقل من ثلاثة فان دفعه لاثنتين منهم ضمن للثالث أقل متمول وضافتهم الى الحرم من حيث وجودهم فيه ذلك الوقت ولو غير قاطنين فيه لكن القاطن أفضل كما سجد كره فلو خرج بهم عن الحرم تعين انقاطنون كذا قال بعضهم وفيه نظر والوجه خلافه ولولم يوجدوا حفظ الى وجودهم (قوله بان يفرق لحمه) وكذا بقية أجزائه بجلته وشعره وان صار قديدا (قوله أو يكلمهم جلته مذبوحا) ولو قبل سلخه وسيأتي تولف قبل ذلك ولو قال وعليكهم مذبوحا لكان أولى فتأمل (قوله دراهم) ان كانت الغالب والا فالغالب من غيرها ونصها على نزع الخافض وهي متعلقة بيقوم (قوله ويشتري بها) ان شاء وله أن يخرج من طعام نفسه كافي الروضة وأشار اليه الشارح (قوله أي لاجلهم) لان الشراء لنفسه فعمل أنه لا يكفي التصديق بالدرهم كما ذكره (قوله والعبرة الخ) أي ان المعتبر في قيمة غير المتلى بمحل الاتلاف زمانا ومكانا وفي قيمة مثل المتلى بمكة يوم ارادة تقويمه وفي سعر الطعام كذلك على الظاهر الآتي في كلامه والمعتبر في قيمة بدنة الجماع سعر مكة وقت الوجوب (قوله ذبح شاة) ويكتفي عنها سبع بدنة أو بقرة فان ذبح البدنة وقع الزائد تطوعا على المعتد (قوله لكل مسكين نصف صاع) ولا يجزى أقل منه وليس في الكفارات

تري ان الثياب والفرس ونحو ذلك يؤخذ في العتبة الواحدة وتقدم في حرم مكة ان مادون سبع الكبيرة من الشجر وسائر الاخلاص من بالقيمة في حرم مكة ولا مانع من التزام ذلك وان كان حرم مكة أعظم حرمه (قول المتن والصدقة به) أي فلا يجوز أن يتناول منه شيئا ولو جلد (فرع) لوقال أهدي عن ثلثه وأطعم عن ثلثه وأصوم عن ثلثه لم يجز نه ذلك (قوله أي لاجلهم) يعني ليس المراد أن الشراء يقع لهم (قوله ولا يجوز أن يتصدق الخ) خلافا لابي حنيفة رحمه الله (قوله بصفة الانحية) لولا جمع عليه سبع شياء أجزأت عنه بدنة أو بقرة ولو ذبح

وجعه في الأصل أصوم أبدا لمن واوه هزم مضمومة قدمت على الصادوق قلت ضمنها اليها وقلت هي ألفا (وصوم ثلاثة أيام) قال تعالى من كان منكم مريضا أو به أذى من رأسه أي خلق فدية من صيام أو صدقة أو نسك وروى الشيخان أنه صلى الله عليه وسلم قال لكعب بن جعرة أبو ذؤناب هو أم رأسك قال نعم قال أنسك شاة أو صم ثلاثة أيام أو أطعم فرقا من الطعام على ستة مساكين والفرق بفتح الفاء والراء ثلاثة أصع وقبس القلم على الخلق وغير المعذور فيه ما عليه والقراء على المساكين وكفدية الخلق فدية الاستمتاع كالنطيب والادهان واللبس ومقدمات الجامع لا شرا كلها في الترفه هذا دم تخيير (والأصح أن الدم في ترك المأمور كالإحرام من الميقات) والميت بمزدلفة ليلة النحر وبني ليالي القسري والرحميطواف الدواع (دم ترتيب) الحاقاله بدم التمتع لما في التمتع من ترك (١٤٥) الإحرام من الميقات وقبس به

ترك باقي المأمورات (فاذا عجز) عن الدم (اشترى بقيمة الشاة طعاما وصدق به فان عجز) عن ذلك (صام لكل مديونا) وهذا يسمى تعديلا وصححه الغزالي كالاموالا كثرون على انه اذا عجز عن الدم يصوم كل تمتع ثلاثة أيام في الحج وسبعة بعد رجوعه وهو الأصح في الروضة كأصلها ويسمى تقديرا والاول قال التعديل جار على القياس والتقدير لا يعرف الا بتوقيف وقيل يلزمه اذا عجز عن الدم صوم الخلق ومقابل الترتيب انه دم تخيير وتعديل كجزاء الصيد (ودم الفوات) أي فوات الحج بفوات الوقوف وسبب في آخر الباب الآتي وجوبه مع القضاء (كدم التمتع) في صفته وحكمه عند العجز عنه وغيره لان دم التمتع لترك

عمل يزاد فيه المسكين على مدغبر هذا كذا قالوا فانظره مع ما مر في الصوم أنه يجوز دفع أمداد أيام لمسكين واحد (قوله والأصح إلخ) هذا ما ذكره الامام والغزالي وهو مرجوح والمتمتع ما ذكره عن الاكثرين ان الدم في ترك المأمورات دم تخيير وتقدير (قوله ودم الفوات) أي للحج والعمر معه تابعة كالم (قوله كدم التمتع في صفته وحكمه) فهو دم ترتيب وتقدير (قوله ويذبحه في حجة القضاء وجوبا) فلا يكفي ذبحه في حجة الفوات ويدخل وقته ذبحا وصوما بالاحرام بها كاسيد كره وله الذبح أيضا عند ارادة الاحرام ولو أخرجه قبل احرامه كافي بالتمتع (قوله والدم الواجب) فيده لمصلحة كذا كورولا فالمراد به المطلوب ولوندا كدم عدم الجمع بين الليل والنهار في الوقوف (قوله بفعل حرام) أي أصلا وان جاز لنحو وجب المبادرة به اذا عصى بسببه كما قاله السبكي واعتمده شيخنا الرمي (قوله لا يختص بزمان) أي من يوم النحر وغيره لكن بعد وجود سببه (قوله فلا يذبحه خارج الحرم لم يعتد به) فيلزمه ابداله (قوله قبل بدنة مثلا ونوى التصديق بسبعها عن الشاة وأكل الباقي أجزاء) وهذا الحكم مطرد الا في جزاء الصيد بل لا تجزى فيه البدنة عن الشاة (قوله أبدا إلخ) رد على ابن مكي في قوله ان أصع خطأ من كلام العوام وان الصواب أصوع (قوله روى الشيخان) اشتمل هذا الحديث الشريف على تفسير أقسام الآية الشريفة (قوله وغير المعذور إلخ) أي لان كل كفارة ثبت فيها التخيير اذا كان سببها مباحا ثبت فيها التخيير اذا كان سببها محرما ككفارة اليمين وقتل الصيد (قوله يصوم كالم تمتع) أي لما ألحق بالتمتع في الترتيب بجامع ترك المأمور وألحق به في واجبه عند الجزاء أيضا (قوله ومقابل الترتيب إلخ) يعني ان الأصح في المتن له مقابلان مقابل يتعلق بالجزء عن الدم وهو قول الاكثرين السابق والوجه المحكي عقبه ومقابل يتعلق بالترتيب ذهب الى أن الدم هنا دم تخيير وتعديل لكن الاسنوي نقل عن النووي أن مقابل الترتيب المذكور ضعيف شاذ فاعترض الاسنوي التعبير بالأصح فيما يتعلق بالترتيب فقال فكان الصواب أن يعبر بالأصح بعدت الحكم بكونه مرتبا (قوله كما أمر به عمر رضي الله عنه) أي بقوله الآتي فاذا كان عام قابل فخرجوا واحسوا (قوله وعلى الاول اذا أحرم إلخ) وقيل هو كالقضاء يجب في سنة الفوات وان وجب تأخير صرح بحكاية هذا الوجه في شرح المهذب وأشار اليه في الروضة وأصلها (نتيجه) لك أن تقول حيث كان هذا الدم يجب اذا أحرم بالقضاء فلا جاز تقديمه في سنة الفوات كما جاز في دم التمتع تقديمه على الاحرام بالحج قلت في مسألة التمتع اذا قدم على الاحرام بالحج كان واقعا في سنة الحج بخلاف مسألة القضاء نعم قياس هذا أن يجوز فعله في سنة القضاء قبل الاحرام فيها بالقضاء ولا مانع من ذلك فيما يظهر (قول المتن بفعل حرام) أي ما أصله ذلك

(١٩ - قلبوني بوجهه) - ثاني) الاحرام من الميقات والوقوف المتروك في الفوات أعظم منه (ويذبحه في حجة القضاء) وجوبا (في الأصح) كما أمر به عمر رضي الله عنه واما لك في الموطأ وسبأ في بطوله في آخر الباب الآتي والثاني يجوز ذبحه في سنة الفوات كدم الفساد يراق في الحجة الفاسدة وفي الروضة كأصلها حكاية اختلاف قولين وفي شرح المهذب منهم من حكاهم جميعا ثم وقت الوجوب على الثاني سنة الفوات وعلى الاول اذا أحرم بالقضاء كما يجب دم التمتع اذا أحرم بالحج أما اذا كفر بالصوم وقلنا وقت الوجوب اذا أحرم بالقضاء لم يقدم صوم الثلاثة على القضاء ويصوم السبعة اذا رجع منه وان قلنا يجب بالفوات في جواز صوم الثلاثة في حجة الفوات وجهاً وجهان وجه المنع انه في احرام ناقص ولم يهودا بقاصها إلى نسك كامل (والدم الواجب) في الاحرام (بفعل حرام أو ترك واجب لا يختص بزمان) بل يجوز في يوم النحر وغيره وانما يختص بيوم النحر وأيام القسري والضحايا (ويختص ذبحه بالحرم في الاظهر) قال تعالى هديا بالغ الكعبة فلا يذبح خارج الحرم لم يعتد به

المذكور في قوله (ويجب صرف لحمه الى مساكينه) أى الحرم جزأ القاطنين والطارئين والصرف الى القاطنين أفضل وكذا الحكم في دم الفتح والقران ولو كان يكفر بالطعام بدلا عن الذبح وجب تخصيصه بمساكين الحرم وأقل ما يجزئ الصرف الى ثلاثة وقيل يتعين في الطعام لكل مسكين مد كال كفارة وتجب النية عند التفرقة ذكره في الروضة عن الروايات وقيل الفقراء على المساكين (وأفضل بقعة) من الحرم (الذبح المعتمر المروءة والحاج منى) لانها محل تحللها (وكذا حكم ما ساقا من هدى) تطوع أو مندور (مكانا) في الاختصاص والافضلية (ووقته) وقت الاضحية على الصحيح) والثاني لا يختص بوقت كدم الجيران وعلى الاول لو أخر ذبحه عن أيام التشريق فان كان واجبا ذبحه قضاء والافقادات فان ذبحه قال الشافعي رضي الله عنه كانت شاة لحم ومعلوم ان الواجب يجب صرف لحمه الى مساكين الحرم وقرانه وانه لا بد في وقوع التطوع موقعه

تغير لحمه) أى على الوجه المرجوح (قوله ويجب صرف لحمه) وكذا بقية أجزائه كما مر ولو تلف قبل صرفه بنحو غصب أو سرقة ولو من فقراء الحرم لم يجزئ له شراء اللحم بدله ويفرقه (قوله ولو كان يكفر بالطعام الخ) أى يجب في تفرقة أى طعام ما يجب في صرف اللحم كما مر (قوله وتجب النية عند التفرقة) أى الطعام وتكفي النية عند عزله كفي الزكاة والنية في الذبح عنده ولو نوى عند الصرف فهو أكمل (قوله وأفضل بقعة) بناء التأنيث كاذ كره الشارح ويجوز كونه بهاء الضمير أى الحرم وهي أولى لشمول الاول لتغير الحرم (قوله والحاج) ولو قارنا أو تمتعا (قوله لانها) أى المروءة ومنى محل تحللها ويندب أن يذبح المعتمر قبل حلقة وبعده (قوله ووقته) أى الهدى الذي يقع ضحية من تطوع أو مندور وقت الاضحية وان تعين غيره لان تعيين الزمان ليس قربة فلا يصح نذره ولا بد من صرفه فيها الفقراء الحرم وله الاكل من غير الواجب ويجب ذبح الواجب بعد فوات الوقت قضاء وفوت المندوب كاذ كره (فروع) الهدى من غير الحرم أو من المعتمر في غير أيام الحج لا يختص بزمان كما مر ولو عضب الهدى المساق الى الحرم في الطريق أى عجز عن المشي ولم يقدر على حمله فان كان واجبا معينا وجب ذبحه في محل عضبه وتفرقة جميعه على أهله أو معينا عمافى الذمة فله أكله ويجب ابداله أو مندوبا فله أكله بلا ابدال

### (باب الاحصار والقوات)

أى بيانها وحكمها وما يترتب عليهما والاحصار لغة المنع من أحصره وحصره والاول في المرض أشهر والثاني في العدو وأشهر ووقوع الاول في القرآن للعدو لا يخرج عنه الفصاحة وشرعا المنع من النسك ابتداء أو دوما كالا أو بعضا والقوات لغة عدم ادراك الشيء وشرعنا عدم ادراك الوقوف بعرفة وأسباب الحصر ستة العدو والمرض والسيادة والزوجية وذكرها المصنف والاصلية والدينية فيندب للفرج وان سفل استئذان جميع أصوله ولو كفار أو أرقاء في أداء النسك ولو فرضا ولكل منهم منعه منه احراما وسفرا وتحليله بعد احرامه ان كان تطوعا الا ان كان مسافرا معه أو كان سفره دون مرحلتين ويجب عليه التحلل بأمره بما يأتي ويندب لمن عليه الدين استئذان دأته وان قل الدين ويحرم عليه السفر بدون علم رضاه أو قضاؤه وله منعه من الخروج ولو بعد الاحرام وامتنع من أدائه بعد طلبه ان كان الدين حالا وهو موسر وان فاته النسك وليس له نائب في قضاؤه لتعديده والا فليس له منعه كالا يمنع من الاحرام مطلقا واذافاته

ليشمل دماء المعنورين (قول المتن ويجب صرف لحمه الخ) لو ذبحه بالحرم فصرف منه سقط الذبح وبقي وجوب التصديق اما بذبح أو بلحم يشتر به ويفرقه (فروع) قوله ويجب صرف لحمه قال الاذرى وكذا سائر أجزائه المأكولة فيما يظهر اه (قوله الصرف الى ثلاثة) استشكل ابن الرفعة عدم التعميم عند الانحصار كالزكاة بجامع عدم جواز النقل فيهما وفرق السبكي بأن المقصود هنا حرمه البلد والمقصود في الزكاة سد الحاجات ثم لا يخفى ان فدية الخلق ونحوه يجب لكل مسكين نصف صاع من السنة (قوله عند التفرقة) قال الاذرى ويشبه أن يجيء في النية المتقدمة على التفرقة ما قبل في الزكاة (قول المتن وأفضل بقعة) يجوز قراءته جماعة مضافا لضمير الحرم (قول المتن لذبح المعتمر) أى غير القارن أو المتمتع أما المتمتع الذي عليه دم فالأفضل ذبح دم تمغه بمعنى قاله السبكي (قول المتن ووقته وقت الاضحية) قياسا عليها (قوله وانه لا بد الخ) انظر هل يجوز أكله منه قلت نعم هو كأضحية التطوع (قوله الا بالنذر) انظر هل يكفي فيه التعيين كالاضحية ثم الهدى ان عضب في الطريق نحره فان كان تطوعا أو عين عمافى الذمة جاز أكل الجميع ويبدل عمافى الذمة عند بلوغ الحرم وان كان معينا ابتداء حرم عليه وعلى أهل القافلة ولو فقر له بل يتركه لاهل الموضع الذي عضب فيه

### (باب الاحصار والقوات الخ)

(قوله)

(باب الاحصار والقوات)

من صرفه اليهم وفي الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم أهدي في حجة الوداع مائة بدنة فاستحب لمن فصد مكة بحج أو عمره أن يهدي إليها شيئا من النعم ولا يجب ذلك الا بالنذر



الحج (من أحصر) عن

اتمام حج أو عمره أي منعه  
عن ذلك عدو من المسلمين  
أو الكفار من جميع الطرق  
(تحلل) أي جازله التحلل  
وسيا أي ما يحصل به قال  
تعالى فإن أحصرتم أي  
وأردتم التحلل فما استيسر  
من الهدى وفي الصحيحين  
أنه صلى الله عليه وسلم تحلل  
بالحديبية لما صد المشركون  
وكان محرما بالعمرة وسواء  
أحصر الكل أم البعض  
(وقيل لا تحلل الشرزمة)  
بالجمعة من جملة الرفقة  
لاختصاصها بالاحصار كالأ  
أخطأت الطريق أو  
مرضت ودفع بان مشقة  
كل واحد التي جاز التحلل لها  
لا تختلف بين أن يتحمل  
غيره مثلها أو لا ثم ان كان  
الوقت للحج واسعا فالأفضل  
أن لا يحل التحلل فرما  
زال المنع فأنم الحج ومثله  
العمرة والا فالأفضل  
تجبل التحلل لثلاثي فوف  
الحج ولو منعوا ولم يتمكنوا  
من الفضي الا ببذل مال  
فلهم أن يتحللوا ولا يبذلوا  
المال وان قيل اذا لم يجب  
احتمال الظلم في أداء الحج  
ومثله العمرة ولو منعوا من  
الرجوع أيضا جاز لهم التحلل  
في الأصح (ولا تحلل  
بالمرض) لانه لا يفيد زوال  
المرض بخلاف التحلل  
بالاحصار بل يصبر حتى يبرأ

الحج لم يجزله التحلل الا باتيان مكة واعمال العمرة تغليظا عليه بتعديده وعليه القضاء فان لم يوجد منه تعدد  
كان حبس ظلهما تحلل كغيره بما يأتي ولا قضاء عليه (قوله للحج) متعلق بالفوات كما يأتي (قوله عن اتمام  
حج أو عمرة) عبر بالانتماء لقول المصنف تحلل فهو مسبوق بالاحرام والا فقد يكون المنع عن ابتدائه كما  
يأتي ثم ان كان المنع من الوقوف فهو من الفوات الآتي أو كان من الطواف أو السعي فلا آخر لوقتهما كما مر  
فيأتي بهما متى شاء فان لم يتيسر له فعلهما تحلل ولا قضاء عليه ولا يتصور المنع من التقصير أو كان من الرمي لزمه  
الفدية عنه أو من المبيت بمزدلفة أو مني لم يلزمه شيء لما مر انه يسقط بالعذر وظاهر شرح شيخنا لزوم الفدية  
فيه فراجعه (قوله أي منعه عن ذلك) أي الاتمام عدوا بما يخص الحصر هنا بالعدوان غيره سياتي وسواء  
منعه مع ذلك من الرجوع أيضا أولا (قوله تحلل) وان فات احياء الكعبة في ذلك العام (قوله أي جاز)  
فلا يجب فوراً كما يأتي (قوله تحلل بالحديبية) حين هم بالدخول منها الى مكة في سنة ست وتحلل معه أصحابه  
وسيا أي عدوهم (فائدة) قال السهيلي ان الصحابة لما حلقوا رؤسهم بالحديبية جاءت ريح جلت  
شعورهم وألقته في الحرم فاستبشروا بقبول عمرتهم انتهى (قوله وكان محرما) هو وأصحابه بالعمرة من ذي  
الحليفة ميقات المدينة الشريفة خلا للفرزالي ومن تبعه (قوله من جملة الرفقة) أشار الى أن محل الخلاف اذا  
كان الحصر لبعض الحجاج وليست الشرزمة قيداً وليست هي جميع الحجاج فتأمل (قوله ثم ان كان الخ)  
أي اذا كان وقت الوقوف مستقبلاً بزمان وأوسع يرجون ادراكه فالأفضل الصبر اليه بل ان غلب على ظنهم  
ادراكه بعد الحصر وجب عليهم الصبر (قوله ومثله العمرة) من حيث أفضلية الصبر فيها لان وقتها واسع بل  
ان غلب على ظنهم ادراكها في ثلاثين يوماً وجب الصبر (قوله لثلاثي فوف الحج) لوقال لان في مصابرة الاحرام  
مع التردد في ادراكه التمسك فيه مشقة شديدة تسكن أولى (قوله فلم الخ) يفيد أنه لا يجب عليهم بذل  
المال بل يكره لكفار لافيه من الصغار ومثل بذل المال القتال ثم ان كان فيهم قوة كقتال الكفار ندب  
لهم لبنا لواناب الجهاد والحج (قوله وان قل) أي لا يلزمهم بذل المال ولو قليلا نعم لا عبرة بنحو درهم  
أو درهمين (قوله ولو منعوا من الرجوع أيضا جاز لهم التحلل في الأصح) هو للمعتمد (تنبيه) هذا كله  
فما اذا منعوا من جميع الطرق كما تقدم في كلامه فلو منعوا من طريق دون غيره وجب عليهم سلوك ذلك  
الصبر وان كان أطول وأشق ولا يجوز لهم التحلل ثم ان كان مثل الاول أو دونه طولا وسهولة وفاتهم الحج  
فيه لزمهم القضاء كما لو صابروا الاحرام غير متوقعين زوال الحصر قبله والا فلا قضاء كما لو صابروا الاحرام  
متوقعين زواله (قوله ولا تحلل بالمرض) أي لا يجوز في الحج قبل الفوات ولا في العمرة مطلقا ومثل المرض  
نقاد النفقة واضلال الطريق وخطأ العدد والجس لذين هو موصوف به وفي المعسر ماص (قوله فان شرطه)  
أي ذكر بلفظه حالة احرامه ذلك بقوله انه تحلل اذا مرض يتحلل صورته بذلك لقول المصنف تحلل فلو قال

(قوله الاحصار) يقال على المشهور حصره العدو وأحصره المرض ويقال هما فيهما وفي الاصطلاح المنع  
عن اتمام أركان الحج أو العمرة (قوله للحج) كذلك يتصور فوات العمرة تبعا للحج في حق القارن  
(قوله عن اتمام حج أو عمرة) أي اتمام أركان حج أو عمرة ففي كلامه مضاف محذوف اذ لو حصر عن الرمي  
والمبيت جبرهما بدم مع تمام الاركان وتم حجه وينبغي أن يتوقف التحلل التام على هذا الدم أيضا (فرع)  
لو حبس ظلهما أو كان معسرا ولا يئنه ساغ التحلل كالحصر العام (قوله لما صد المشركون الخ) هذا فيه رد  
على مالك رحمه الله حيث قال بعدم التحلل في العمرة لسهة وقتها (قوله من جملة الرفقة الخ) هذا وكذا نقوله  
الآتي وادفع هديك الى ان محل هذا الوجه اذا كان الحصر لبعض من الجماعة فهو فيها (قوله لانه لا يفيد زوال  
المرض) منه تعلم الفرق بينه وبين حصر الشرزمة البسيطة نعم قد يرد على التعليل مالوا حصر حتى عن  
الرجوع ويرد بانهم استفادوا الامن من العدو الذي بين أيديهم (قول المتن فان شرطه) أي في أول احرامه

فان كان محرما بعمرة أتمها أو بحج وفاته تحلل بعمل عمرة (فان شرطه) أي

التحلل بالمرض أي أنه يتحلل إذا مرض (تحلل به) أي بسبب المرض (على المشهور) والثاني لا يجوز لأنه عبادة لا يجوز الخروج منها غير  
 حذر فلا يجوز بالشرط كالصلاة للفروضة واستدل الأول بما روى الشيخان عن عائشة قالت دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم على ضباعة  
 بنت الزبير فقال لها أردت الحج قالت والله ما أجدني إلا وجعة فقال جئني واشترطي وقولي اللهم على حيث حبستني وما قبل من جهة  
 القول الآخر أنه مخصوص بضباعة (١٤٨) خلاف الظاهر وتقاس العمرة بالحج ولو قال إذا مرضت فأنحل صرحا لا بنفس

المرض وقيل لا بد من  
 التحلل (ومن تحلل) أي  
 أراد التحلل أي الخروج  
 من النسك بالاحصار (ذبح)  
 لزوم الآية السابقة (شاة  
 حيث أحصر) من حل  
 أو حرم وفرق لها على  
 مساكين ذلك الموضع  
 ويقاس بهم فقراؤه ولا  
 يلزمه إذا أحصر في الحل  
 أن يبعث بها إلى الحرم  
 فإنه صلى الله عليه وسلم ذبح  
 بالحديبية وهي من الحل  
 ويقوم مقام الشاة بدنة  
 أو بقرة أو سبع أحدها  
 ولا يسقط الهنم إذا شرط  
 عند الأحرام أنه يتحلل  
 إذا أحصر وقيل يسقط في  
 ذلك وقوة الكلام تعطى  
 حصول التحلل بالذبح  
 (قلت) كما قال الرافعي في  
 الشرح (أنما يحصل التحلل  
 بالذبح ونية التحلل) عنده  
 لاحتماله لفبر التحلل (وكذا  
 الحلق إن جعلناه نسكا)  
 وهو المشهور كما تقدم  
 وينوي عنده التحلل  
 أيضا لما تقدم وقد صرح  
 به في الروضة في تحلل العبد

أنه يصير حلالا لم يحتاج إلى تحلل ولو شرط أنه يقلب حجه عمرة فله قلبه وأنه ينقلب حجه عمرة ألقب من غير  
 قلب ونكفيه عن عمرة الاسلام ولو شرط مع ذلك هدايته أو كفاه الحلق والنية كما يأتي ومثل المرض  
 في الشرط المذكور ما أخيه به مما سويكفي في المرض مشقة لا تحتمل عادة كما اعتمده شيخنا (قوله  
 ضباعة) بضم الصاد المججمة وبالوحدته بعد الالف عين مهمله ثم هاء بنت الزبير ابن عمته رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم وعبد الله بن الزبير المشهور الذي قتله الحجاج أخوها من أبيها وأمه أسماء بنت الصديق رضي الله  
 عنهم ولها أخ شقيق اسمه عبد الله أيضا قتل في أحد (قوله ما أجدني إلا وجعة) أي متوقعة لحصول وجع  
 مستقبل بدليل ما بعده (قوله جئني واشترطي) أي أنوي الحج واشترطي التحلل بالمرض إذا حصل (قوله  
 وقولي إلخ) هو تفسير للشرط وعلى بكسر الحاء بمعنى التحلل لا بمعنى أصير حلالا وإن احتملته العبارة قلنا  
 يأتي وضيم جحسني بناء التأنيت الساكنة عائد للعبة (قوله ولو قال إذا مرضت فأنحل صرحا لا بنفس  
 المرض) وأورد ملأ فيه من الخلاف ولم يجعل الحديث شاملا له (قوله بالاحصار) لا بالمرض لأنه لا ذبح فيه  
 إلا بشرطه كما مر (قوله وفرق لها) وكذا بقية أجزاءها كما مر (قوله ذلك الموضع) أي موضع الحصر  
 ولا يجوز لفبره في الحل ويجوز نقله إلى الحرم ولا يجب كذا ذكره ويجوز لمن أحصر في الحرم نقله إلى مكان منه  
 (قوله ويقوم مقام الشاة بدنة أو بقرة) لكن تقدم عن شيخنا أن ما زاد على سبعها يقع تطوعا (قوله ولا يسقط  
 إلخ) أي سكونه عن شرط الذبح حال نية الأحرام لا يسقطه بل يسقط بنفيه أيضا بخلاف المرض فيهما كما علم  
 (قوله وقوة الكلام إلخ) أي كلام المحرر تفيد أن التحلل يحصل بمجرد الذبح وحده وليس كذلك فلا بد من  
 النية معه ومن الحلق والنية معهما أيضا ولا بد من تقديم الذبح على الحلق (قوله والأظهر إلخ) أي المعتمد أن دم  
 (قوله أي أنه يتحلل إذا مرض) لو شرط أن يقلب حجه عمرة كان أولى بالصحة إذا مرض ويجزئه عن  
 عمرة الاسلام قاله البلقيني (قوله أنه مخصوص بضباعة) أجاب الامام بحمل الحبس على الموت (قوله أي  
 أراد) أوله بذلك لأن الذبح يكون قبل التحلل (قوله ويقاس بهم إلخ) انظر ما وجه جعل المساكين  
 أصلا مع عدم ورود النص فيهم هنا وكانه نظر إلى ذكرهم في آية جزاء الصيد وحديث كفارة الحلق وفيه  
 نظر (قوله إن يبعث بها إلخ) كذا لا يلزمه الذبح بالحرم وإن أمكن ولا يجوز أن يذبح في غير مكان  
 الاحصار من الحل ونظيره منع المتنفل من التوجه في النفل لفبر مقصده قال في شرح الروض والاولى  
 بعته إلى الحرم (قوله أنه يتحلل إذا أحصر) زاد في شرح الروض وإن شرط نفيه (قوله لاحتماله لفبر التحلل)  
 اعلم أن النية اعتبرت هنا ولم تعتبر في أفعال الحج والعمرة التي يحصل بها التحلل لأمريين أحدهما ما ذكره  
 الشارح الثاني شمول نية الحج أولا لأفعاله بخلاف الذبح عند الجزاء وانما توقف التحلل على الحلق أيضا  
 لأنه ركن فبر عليه فلا بد منه وأما اشتراط النية عنده فلا يأتي إلا على التوجيه الأول كما يعلم من صنيع الشارح  
 رحمه الله ثم رأيت معنى ثالثا ذكره الأصحاب وهو أن المحصر يراد الخروج من الأفعال قبل كمالها فاحتاج إلى نية  
 كالصائم إذا مرض وأراد الفطر (قول المتن فإن فقد الهنم) أي حسا وشرعا وهو يفتح القاف (قوله الطعام

كما حيأت من غير تنبيه على زيادته وإن قلنا الحلق ليس بنسك وأسقطنا الهنم في الصورة السابقة حصل التحلل فيها بمجرد فقط  
 النية (فإن فقد الهنم فلا يظهر أن له بدلا) كافي دم التمتع وغيره والثاني لا بد له لعدم وروده بخلاف دم التمتع (و) الأظهر على الأول (أنه)  
 أي بدله (طعام بقيمة الشاة فإن عجز) عنه (صام عن كل مديوم أو له) إذا انتقل إلى الصوم (التحلل في الحال في الأظهر والله أعلم) بالحلق والنية  
 عند مرقابه يتوقف التحلل على الصوم كما يتوقف على الطعام ووفق الأول بل الصوم يطول زمانه فتعظم المشقة في الصبر على الأحرام إلى فراغه  
 والقول الثاني بدل الهنم الطعام

الا حرام من ترتيب وتعديل ويتوقف التحلل فيه على الفرج أو الاطعام لا على الصوم (قوله وجهان) أي على  
 الرجوع أحدهما الاول (قوله أقوال) أي على الرجوع أرجحها الثالث (قوله ووجه ترجيح الاول) وهو  
 الاظهر المبني على الاظهر قبله (قوله وإذا أحرم العبد) بالمعنى الشامل للامة خلافاً للامام كباقي والمراد من فيه  
 رق كباقي (قوله فلسيده) ولو أتي أولويه في المحجور سواء من أحرم في ملكه أو من طرأ ملكه كأن اشتراه  
 عالم بالاحرام وأجاز العقد نعم لو فتر نسكاً في وقت معين باذن سيده فأحرم به ثم باعهم يكن للشترى تحليله (قوله  
 والاولى أن يأذن له في الانعام) بمعنى أنه لا يحلله (قوله والمراد الخ) أي معنى تحليل السبيله أمر به لا قطع نيته  
 ولا منعه عن السفر مثلاً (قوله فيصوز) أي يجب بامر مويجوز قبله وإذا امتنع من التصل فلسيده استخداه  
 في محرمات الاحرام ولو جاعا والام والفداء والقضاء عليه لا على السيد ولا يلزمه الاذن له في القضاء وفداؤه  
 بالصوم وسيد منعه منه وسيد الفداء عنه بالتدريج بعد موته لا في حياته (قوله فيصلي بنوى) فلا يتوقف  
 تحلله على الصوم كالحرم (قوله وان أحرم باذن السيد) سواء أطلق له في الاذن أولاً وله فيه أن يحرم بما شاء فان  
 ادعى السيد ارادة غير ما أحرم به صدق السيد ان كان الذي أراد ه دون ما أراد العبد والاصح ان صدق العبد أو قبله  
 بزمان وأحرم فيه فان أحرم قبله فله تحليله قبل دخوله لافيه أوقيد له بنوع وفاقه فيه كفراد وتمتع فان خالفه  
 فله تحليله ان كان ما أذن فيه دون ما أحرم به كأن أذن له في العمره فأحرم بالحج والا فلا كأن أذن له في حج  
 فحرم وفي تمتع فأفرد وفي قران فتمتع قاله شيخنا فتأمل (قوله لم يكن له) أي لسيد تحليله وان طرأ ملكه وله  
 اختيار (تنبيه) أنه في الانعام كالا بتداء فان ادعى أنه أذن له فيه لظنه معتبر افبان حاجا فيظهر تصديقي  
 السيد (قوله ثم رجع) أي رجع السيد عن الاذن قبل احرام العبد ولم يعلم به ولو اختلفا في ان احرامه قبل  
 الرجوع أو بعده فكافي الرجوع ولو أنكر السيد أصل الاذن صدق (قوله ومن بعض حر كالقن) نعم ان كانت  
 مهايأ فتوقع جميع أعمال الحج في نوبة العبد فليس لسيد تحليله (تنبيه) سكت الشارح عن المكاتب لانه  
 كالقن فيأذ كرفيه وان كانت كاتبة محبسة نعم قال بعضهم في المحبسة أنه اذا لم يمتنع في حجه الى سفر ولم يحل  
 عليه شيء من التجميد منه فليس له تحليله ولم ير فضة الشمس الخطيب ويجوز في تحليله أن يذبح باذن سيده وان  
 يذبح عنه سيده (فرع) لو أسلم عبد حر في وأحرم ففقهنا لم يحز تحليله (قوله وللزوج) الممكن وطؤه ولو بولي  
 في نحو مجنون أو رقيقاً أو سفياً تحليل زوجته ولو أمة وأذن لها سيدها فيه ومحلها ان أمكن وطؤها وحل له ولم  
 يكن لها عذر وكان له سلطنة عليها فلا يحل صغيراً حرم عنها وليها مثلاً ولا محرمة حال احرامها بضوا لا من وقع  
 حجبها في زمن خروجها للنفقة في معسر ولا من أخبر طبيبان أنها اذا لم تكمل حجبها غضبت ولا مطلقة ولو رجعية

فقط) أي لانه أقرب الى الحيوان من الصيام لا شتر كها في المالية فكان الرجوع اليه أولى وقوله وهو  
 ما تقدم أي لانه اعتبرنا القرب ولا شك ان الطعام بقدر قيمة الهدى أقرب اليه من اعتبار ثلاثة أصع وقوله أو  
 ثلاثة أصع أي في فدية الحلق وقوله والثالث بدله الصوم فقط أي قياساً على التمتع لان التحلل والتمتع شرعا  
 تخفيفاً لوزنها واشتركا في ترك بعض النسك وقوله والثالث بدله الصوم فقط وهو عشرة أيام الظاهر ان  
 التحلل لا يتوقف على الصوم على هذا القول أيضاً (قوله فلسيده) أي ولو أتي اشتراه بعد ذلك (قوله فأحرامه  
 منعقد) لكنه يحرم عليه لكونه بغير الاذن وكذا الزوجة (قائدة) قل النووي عن الاصحاب ان احب  
 أبحنالزوج تحليل زوجته لا يجوز لها أن تتحلل الا بذنه ونظر فيه السبكي بسبب العيان قال ويعد ثبوت  
 الحرمة أولاً وزواها دوماً (قوله فله تحليله) قال الاذرع بنو اشتراط ثبوت الرجوع بالينة (قوله أي  
 فرض الاسلام) خرج النفر قال في المهمات المتجه فيه أن يقال ان تعلق بزمن معين وكان قبل النكاح  
 أو بعده وأذن فيه الزوج فلا يمنع والا فلا يمنع اه وخرج القضاء أيضاً قال الاسنوي المتجه فيه عدم المنع

فقط وهو ما تقدم وثلاثة  
 أصع لسته مساكين كالحلق  
 وجهان والثالث بدله الصوم  
 فقط وهو عشرة أيام كصوم  
 التمتع أو ثلاثة كصوم  
 الحلق أو ما يؤدى اليه  
 التعديل بالامداد كما تنقسم  
 أقوال ووجه ترجيح الاول  
 من أقوال البذل اشتباه  
 على الطعام والصيام (وإذا  
 أحرم العبد بلاذن فلسيده  
 تحليله) لان تقريره على  
 الاحرام يعطل منافعه عليه  
 والاولى أن يأذن له في انعام  
 النسك فأحرامه منعقد  
 والمراد بتحليل السبيله  
 أن يأمر به التحلل فيجوز له  
 حيث يشاء فيحلق وينوى  
 التحلل وان ملكه السيد  
 شاقو قلنا بالرجوع انه يملك  
 ذبح ونوى التحلل وحلق  
 ونوى التحلل وان أحرم  
 باذن السيد لم يكن له تحليله  
 وان أذن له في الاحرام ثم  
 رجع ولم يعلم العبد فأحرم  
 فله تحليله في الاصح وأم  
 الولو والمدر والمعلق عتقه  
 بصفق ومن بعض حر كالقن  
 (والزوج تحليلها) أي

(في الاظهر) لان تقريرها عليه يعطل حقه من الاستمتاع بها والثاني بيقينه على الصوم والصلاة المفروضين وقرى الاول بان مدتها لا تطول فلا يلحق الزوج كبير ضرر وحكى الثاني في التطوع لانه يصير فرضا بالشروع وله منعها من الابتداء بالتطوع جزما وبالفرض في الاظهر وخلاف التحليل مبنى عليه فيكون في المنع والتحليل أقوال ثالثا المنع دون التحليل ولو اذن لها فلا يفسد تحليلها ويقاس بالحج العمرة والمراد بتحليلها ايها ان يأمرها بالتحلل وتحللها كتحلل المحصر ولو لم تتحلل فله ان يستمتع بها والاثم عليها حكاه الامام عن الصيدلاني ثم توقف فيه لان المحرمة محرمة لحق الله تعالى كل مرتدة فيحتمل أن يمنع الزوج من الاستمتاع الى ان تتحلل قال في شرح المهذب والمذهب القطع بالجواز وضم الامة الى الزوجة في ذلك (ولا قضاء على المحصر التطوع) اذا تحلل لعدم وروده (فان كان) نسك (فرضا مستقرا) عليه حجة لاسلام بعد السنة الاولى

وان راجعها وكان قد اذن لها نعم ان أحرمت حال الطلاق بلا اذن ثم راجعها فله تحليلها وله حبس معتدة ولو باثنائي العدة وان أحرمت باذنه وأخاف القوات ويلزمها به القضاء والفدية وان تحللت بعمل العمرة (قوله أى فرض الاسلام) حل الفرض على ذلك لانصرافه اليه عند الاطلاق وليس قيد اذ التذر ولو لم يعين القضاء كذلك الا فيما مر (قوله وله منعها من الابتداء بالتطوع جزما) ومن الفرض على الاظهر قياسا على التحليل بالاولى فقد كره تميم للاقسام فدل أنه يحرم عليها الاحرام بغير اذنه (قوله ولو اذن لها) أى في التطوع أو الفرض فليس له تحليلها ان لم يراجع قبل احرامها وان لم يعلم به فان اختلفا فالراجعية (قوله ويقاس بالحج العمرة) فلو قال المصنف من نسك الخ كان أعم (قوله أن يأمرها بالتحلل) ويجب عليها بأمره ويمتنع عليها قبله بخلاف الرقيق كما مر لكمال الحرف في الجملة (قوله وتحللها كتحلل المحصر) فهو بذبح ثم حلق ونية فيهما (قوله والاثم عليها) هو العتد وهو يفسد نسكها بالجماع وعليها القضاء فور اقال شيخ شيخنا عميرة وعليها الكفارة أيضا وفيه نظر فراجع (قوله وضم الامة الخ) أى ذكر في شرح المذهب أن الامة كالزوجة فاذا أمرها سيدها بالتحلل ولم تتحلل فلا سيدا يستمتع بها والاثم عليها وقد تقدم (قوله ولا قضاء على المحصر الخ) حاصله أن المحصر خاصة أو عاما لا يوجب قضاء التطوع ولا الفرض ولا يسقط ما استقر قبله من فرض أصلي أو قضاء أو تذر على ما مر لعدم وروده أى لعدم الامر به لمن أحصر لانه قد أحرم معه صلى الله عليه وسلم من أحبابه عام الحديبية ألف وأربعمائة وأكثر من أحرم معه في عمرة القضاء في العام بعده سبع مائة ولم يرد أنه أمر أحدًا غيرهم بالقضاء (قوله اذا تحلل) سواء مع بقاء المحصر قبل الوقوف أو بعده نعم ان زال المحصر قبل الوقوف وتمكن منه وتحلل قبل فعله فهو من القوات الآتي (تنبيه) لو أحصر بعد الوقوف فتحلل ثم زال المحصر لم يكن له البناء ولا الاحرام (قوله بعد زوال الاحصار) أى في الزمن الذي تعتبر الاستطاعة فيه فيأمر وهذا يفيد أن الاستطاعة في زمن الاحصار ولو خاصا غير معتبرة فراجع (قوله ومن فاته الوقوف) سواء تمكن منه أو لا يحصر أو اذا كان سببه وطء الزوج أو اجنبى ولكن قبل الشكاح فان وطئها اجنبى بعده في نسك لم ياذن فيه فله المنع وان اذن ففي المنع نظر (قوله لان تقريرها عليه يعطل حقه الخ) قيل يؤخذ من هذا التعليل امتناع تحليل الصغيرة التي لا يوطأ مثلها وكذا الكبيرة اذا سافرت مع الزوج وأحرمت وقت احرامه (قوله مبنى عليه) الضمير فيه راجع للاظهر من قوله وبالفرض في الاظهر (قوله فيكون في المنع الخ) أى بالنسبة الى الفرض ثم وجه أخذ المفضل من ذلك أن مقابل الاظهر القائل بعدم التحليل بان له المنع ابتداء فانه اذا كان الخلاف في التحليل مفرعا على المنع في الابتداء كان معنى الكلام ان القائل بالمنع في الابتداء اختلف قوله في المنع في الروام (قوله والاثم عليها) أى وكذا الكفارة في الوطء (قوله لعدم وروده) استدلالا بان النبي صلى الله عليه وسلم أحصر معه في الحديبية ألف وأربعمائة ولم يعتمر معه في العام القابل للانقر يسير أكثر مما قيل انهم سبع مائة ولم ينقل أنه أمر من تخلف بالقضاء ثم عدم القضاء ثابت ولو كان أتى ببعض المناسك قبل المحصر وكذا هو ثابت أيضا في حق الشرذمة البسيرة والمحصر الخاص كأي المريض والزوجة والولد واستشكاه الاسنوي بوجوب القضاء عند غلط الشرذمة البسيرة في يوم عرفه يؤخذ أيضا من الاطلاق أنهم لو أخرؤ التحلل طامعين في زوال المحصر حتى فات الحج لا قضاء وهو كذلك ومثله لو سلكوا طريقا أطول من الاول أو أوعرف فاتهم بل سلكوا كواجب وان علموا القوات وما أخذ ذلك ان القوات ناشئ عن المحصر بخلاف ما لوصاروا على غير طمع الزوال أو سلكوا طريقا مساويا للاول أو أقرب منه فاتهم الوقوف فان القضاء واجب

من سنى الامكان وكالتقاء والتذر (بقي في ذمته) كالأشرف في صلاة فرض ولم يمتدح في ذمته (أو غير مستقر) حجة (قوله الاسلام في السنة الاولى من سنى الامكان) (اعتبرت الاستطاعة بعد) أى بعد زوال الاحصار وان وجدت وجب والا فلا (ومن فاته الوقوف)

اختلفه (بطواف وسعى وحلق وفيهما) أي السعي والحلق (قول) انهما لا يجبان في التحلل بناء على أن الحلق ليس بنفسك ونظرا إلى أن السعي ليس من أسباب التحلل لأجزائه قبل الوقوف عقب طواف القدوم والكلام فيمن لم يتقدم منه سعي فن سعى عقب طواف القدوم لا يحتاج في تحلله إلى سعي (وعليه دم والقضاء) للحج الذي فاته بفوات الوقوف تطوعا كان أو فرضا وعبر في الروضة كاصلها والمحرر بان الفرض يبقى في ذمته ثم القضاء على الفور في الاصح والاصل في ذلك كله ما رواه مالك في الموطأ باسناد صحيح كما قاله في شرح المذهب ان هبار بن الاسود جاء يوم النحر وعمر بن الخطاب ينحرفه فقل يا امير المؤمنين أخطأنا لعد وكنا نظن ان هذا اليوم يوم عرفة فقال له عمر اذهب إلى مكة فطف بالبيت أنت ومن معك واسعوا بين الصفا والمروة وانحروا هديا ان كان معكم ثم احلقوا أو قصروا ثم ارجعوا فاذا كان عام قابل فحجوا واهدوا فن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة اذا رجع واشهر ذلك في الصحابة ولم ينكر واتقأ علم (كتاب البيع)

غيره (قوله تحلل أي جازله التحلل) أي وجب فوراً لأنه جواز بعد منع فيحرم بقاؤه على الاحرام ولا يجوز له لو أخره إلى عام قابل (قوله بطواف وسعى وحلق) وهي أعمال العمرة كما عبر بها غيره ويحصل التحلل الأول بواحد من الحلق أو الطواف المتبوع بالسعي ان لم يكن سعى بعد طواف القدوم ويحصل بالآخر التحلل الثاني العام لأنه لا رمي هنا ولا مييت لفواتهما تبعاً للوقوف فلا يجوز فعلهما ولا يحتاج في أعمال هذه العمرة إلى نية اكتفاء بنية التحلل ولأنها ليست عمرة حقيقة ولهذا لا تكفي عن عمرة الاسلام ولو لم يكن برأسه شعر حصل التحلل العام بالطواف وحده أو مع سعيه (قوله لا يحتاج في تحلله إلى سعي) فكلام المصنف ليس فيه (قوله وعليه دم القضاء) ان لم يكن فات بحصره كما رمي سعى قضاء لتضيقه بالفوات والا فليس قضاء كما أشار إليه بعبارة الروضة وأصلها والمحرر (قوله تطوعا كان أو فرضا) فعبارة المصنف أولى من تعبير الروضة وأصلها والمحرر بالفرض لا يهاهما عدم وجوب قضاء التطوع (قوله ثم القضاء على الفور في الاصح) وهو المعتمد وان فات بمنزلة لا يتخلو عن تقصير غالباً (قوله والاصل في ذلك كله) أي المتعلق بالفوات (قوله هبار) بقشيد الموحد وآخره راء مهمله (قوله أخطأنا لعد) بفتح العين المهملة وتشديد الدال أي العدد في أيام الشهر وضيق المتكلم اما هبار بتعظيمه نفسه أولاً ولا صحابه وهذا أظهر (قوله واسعوا) لعل الامام عمر رضي الله عنه علم أنهم لم يكونوا واسعوا بعد طواف القدوم أو أنهم ممن لم يطلب منهم طواف القدوم لكونهم من أهل مكة مثلاً فتأمل (قوله وانحروا هديا) أي ولينحركل منكم هديه والتقييد بكونه معهم لا مفهوم له كاعلم مما مر (قوله ثم احلقوا أو قصروا) أي من شاء منكم الحلق فليحلق ومن شاء منكم التقصير فليقصّر (قوله فاذا كان عام قابل فحجوا) فيه افادة الفورية في القضاء بالفداء في فحجوا وبتقييد العام بالقابل فتأمل (خاتمة) ينسب أن يحج الرجل بأهله وان يحمل هدية معه وان يأتي اذا عاد من سفر ولو قصر إبراهيم لاهله وأن يرسل لهم من يخبرهم بقدمه ان لم يعلموا به وان لا يطرهم لئلا وان يقصد أقرب مسجد فيصلي فيه ركعتين سنة القدوم وان يصنع أهله ولجة تسمى النقيعة وان يتلقوه كغيرهم وأن يقال له ان كان حاجاً ومعتماً تقبل الله حجك أو عمرتك وغفر ذنبك وأخلف عليك نفقتك وأغزى الجدة التي نصرتك وأكرمك وأعزك وينسب للحاج الدعاء لغيره بالمغفرة وان لم يسأله لغيره سؤال الدعاء منه بها وذكرنا أن ذلك يمتد أربعين يوماً من قدمه فراجعوا الله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

### (كتاب البيع)

أخره عن العبادات لأنها أفضل الاعمال ولان الاضرار بالها أكثر ولقلة أفراد فاعله ولفظه في الاصل مصدر فلذا أفردته وان كان تحتها أنواع ثم صار ما لمافية مقابلة على ماسياتي ثم ان أريد به أحدثي العقد الذي يسمى من يأتي به باعتا فيعرف بأنه تملك بعوض على وجه مخصوص ويقال به الشراء الذي هو الشق الآخر الذي يسمى من يأتي به مشتر يلو يعرف بأنه تملك بعوض كذلك ويجوز اطلاق اسم البائع على المشتري وعكسه اعتباراً والتعبير بالتمليك والتملك بالنظر للعنى الشرعى كما سيأتى وان أريد به المركب من الشقين معا بمعنى العلة الحاصلة من الشقين التي ترد عليها الاجازة والفسخ فيقال له لغة مقابلة شيء بشئ على وجه

(قوله أي جازله التحلل الخ) قد جزم في شرح المذهب بالوجوب لكن السبكي حمل كلامهم على عدم صحة الحج بهذا الاحرام من قابل لا وجوب التحلل فوراً وفي كلام الرافعي ما هو ظاهر فيه فلعل الشارح رحمه الله تابع لذلك (قوله لأجزائه قبل الوقوف) أي وأسباب التحلل يجب تأخيرها عنه (قول المتن وعليه دم) أي لما سيأتى عن عمر رضي الله عنه ولان الفوات سبب يجب به القضاء فيجب به الهدى كالافساد ثم هو دم ترتيباً وتقدير كاسلف ووجه القضاء ماسياتي ولانه لا يتخلو عن تقصير بخلاف الحصر فكان كالفساد

### (كتاب البيع)

الصحابة ولم ينكر واتقأ علم (كتاب البيع)

المعاوضة فيدخل فيما لا يصح تملكه كالإختصاص والمال لم تكن صيغة كالمعاطاة وخرج بوجه المعاوضة نحو  
السلام وشرعا عقده معاوضة مالية فبذلك عين أو منفعة على التأجيل على وجه القرب أو أركانه ثلاثة عقاد  
ومعقود عليه وصيغته وهي في الحقيقة ستة كإسياني والعقد في التعريف جنس وشأنه الإدخال لكن إذا  
كان بينه وبين فصوله فهو من وجه يخرج بكل منهما ما دخل في عموم الآخر وذلك قالوا يخرج بالعقد المعاطاة  
وبالمعاوضة نحو الهدية وبالمالية نحو النكاح وبإفادة ملك العين الإجارة وبغير وجه القربة القرض والمراد  
بالمنفعة بيع نحو حق المير والتقييد بالتأجيل فيه لاخراج الإجارة أيضا وإخراج الشيء الواحد بقيد غير معيب  
وهذا التعريف أولى من التعريف بأنه مقابلة مال بمال على وجه مخصوص لما لا ينبغي ثم البيع منحصر في  
خسة أطراف الأولى في صحته وفساده والثاني في جوازه ولزومه والثالث في حكمه قبل القبض وبعده والرابع  
في الألفاظ المطلقة والخامس في التحالف ومعاملة العبيد وأفضل المكاسب الزراعة ثم الصناعة ثم التجارة  
على الراجح (قوله هو) أي البيع بالمعنى الشرعي المركب كما مر وعرفه بالمتالدون الحد لأنه أظهر والأشارة  
كالقول وغير لفظ البيع مثله كإسياني (قوله بعثك) فيه الاستناد إلى جملة الخطاب فلا يكفي الاستناد إلى  
جزئه كإسهوان أو بدبه الجملة ومال شيخنا الرمي إلى الصحة في النفس والعين مع إرادة الجملة وشيخنا زى  
إلى الصحة ولو في نحو اليد مع الإرادة للحد كوزة فراجع ولا يكفي قصد خطاب غير العاقد ولا الإشارة لغيره  
ولا قصد غيره بالاسم الظاهر ولا الاستناد لغير الخطاب كبعت موكلك ولا باعك الله لأنه عقد لا يستقل به المالك  
بخلاف نحو العتق نعم هو كناية هنا ولا يكفي عن الخطاب اسم الإشارة كهذا أو ما يجيزه كالاسم الظاهر كزيد  
والعقصة ولا يشترط الخطاب في بيع ماله لطفه وعكسه ولا في البيع مع الوساطة بل لا يصح الخطاب فيها  
ويكفي صيغة أحد المتعاقدين ولو قبل علم الآخر أي ولا يضر اللحن في الصيغة من العامي كفتح تاء المتكلم  
وأبدال الكاف همزة (قوله اشتريته به) فلا بد من ذكر العوض والمعوض في كل من الجانبين واغتفر  
الخطيب عدم ذكرهما من الثاني (قوله فيتحقق) يفيد اعتمادها أركان كما مر (قوله ولهما شروط  
الح) أي قد كثر شروطهما يقتضي اعتبارهما وأنها غير شرطين لبعدها اعتبار شرط في شرط لشيء واحد  
أصالة فسكونه عنهما للعلم بوجودهما ضرورة (قوله للخلاف فيها) أولانها سبب في تسميته عقدا (قوله  
وعبر عنها بالشرط) أي وهو غير مناسب وإن قال الإمام أنه لا حجر على الفقيه في التعبير أو قلنا إن المراد بالشرط  
ملا بد منه والاعتراض بانها لو كانت ركنا لما قبل بصحة المعاطاة عندنا لأنه مردود (قوله عن الثلاثة) وهي  
ستة في الحقيقة كما مر ولم يعد الزمان ركنا ولا المكان لمعومهما وانما هذا الزمن في نحو الصوم لعدم وجود

هو كقوله بعثك هذا بكذا  
فيقول اشتريته به فيتحقق  
بالعقد والمعقود عليه  
ولها شروط تأني والصيغة  
التي بها يعقد وبدأ بها  
كغيره لأنها أهم للخلاف  
فيها وعبر عنها بالشرط  
خلاف تعبيره في شرح  
المهذب كالغزالي عن الثلاثة

(قوله لأنها أهم) قال شيخنا العلامة النوري المحلى ولأن العاقد والمعقود عليه من حيث كونهما كذلك  
لا يتحققان إلا بالصيغة وإن كانت ذاتهما من حيث هي متقدمة عليهما (قول المتن شرطه الإيجاب) المراد به  
ملا بد منه ليوافق ما في شرح المهذب من جعلها ركنا والإيجاب من أوجب معنى أوقع ومنه قوله تعالى  
فاذا وجبت جنوبها (قول المتن كبعتك وملكتك) صراحة هذا تعلم من قوله بعد وينعقد بالكتابة وفارق  
ملكك وأدخلته في ملكك بإحتمال الثاني الإدخال في مكان مملوك له ومن الصريح اشتريته كإسياني  
في كلام الشارح ومنها شريكك ووليتك وأشركتك وصارفتك وعوضتك قال السنوي والمستثقات كبائع  
ومبيع قياسا على طالق ومطلقة ومنها لم يلفظ الهبة مع العوض قال السنوي رحمه الله أشار بكفى الخطاب  
في بعثك وملكتك إلى أن استناد البيع إلى الخطاب لا بد منه ولو كان نائباً عن غيره وهو كذلك حتى لو لم  
يسنده إلى آخر كايق في كثير من الأوقات أن يقول المشتري بعث هذا بعشرة مثلاً فيقول البائع بعث  
أو أسنده إلى غيره كالأول قال بعث موكلك فقبل فانه لا يصح بخلاف النكاح فانه يصح بذلك بل لا يصح إلا به  
كأهو مبسوط في الوكالة ثم قال في نعم ولو قال المتوسط بعث هذا بكذا فقال نعم أو بعث ثم قال للمشتري  
اشتريته بكذا فقال نعم أو اشتريته صح وقوله عن الرافعي ذلك أن تقول كذا ينبغي في الصورة أن يصح إذا قبل

الاجاب كبعثك وملكتك والقبول كاشتريت وتملكت وقبلت) أى فلا يصح البيع بدونهما لانه منوط بالرضا لحديث ابن ماجه وغيره انما البيع عن تراض والرضا خفي فاعتبر مايدل عليه من اللفظ فلا يسع بالمعاطاة ويرد كل ماأخذه بها أو بدله ان ناف وقيل ينعقد بها في المحقر كرتل خبز وخزمة بقل وقيل في كل مايعديه يباع بخلاف غيره كالدواب والعقار واختاره المصنف في الروضة وغيرها (وبحوز تقدم لفظ المشتري) على لفظ البائع لحصول المقصود مع ذلك ومنع الامام تقدم قبلت وحزم الرافي المصنف بجوازه في عقد النكاح والبيع مثله وهذا ناظر الى المعنى والاول الى اللفظ (ولو قال بعنى فقال بعثك انعقد البيع (في الاظهر) لدلالة بعنى على الرضا والثاني لا ينعقد لاحتمال بعنى لاستبانه الرغبة وبهذه الصيغة تقديرنا البيع الضمنى فى أعتق عبدك عنى بكذا ففعل فانه يعنى عن الطالب ويلزمه العوض كإسباني في كفارة الظهار فكأنه قال بعنيه وأعتقه عنى وقد أجابه ولو قال اشترى فقال اشتريت

صورته في الخارج فتأمل (قوله باركان البيع) الاضافة بيانية كاعلم مما مر (قوله وملكتك) أى ومثله في الصحة والصراحة أعطيتك واعطى كاشتري (قوله وقبلت) ومثله رضيت وفعلت وأحييت ونعم كذلك وهي صريحة ان وقعت جوابا لصريح والاف كناية سواء في المتوسط وغيره ولا يشترط في المتوسط أهلية البيع ولا نيته في الكناية ولا صحة تملكه للبيع (قوله من اللفظ) أى وان اتفق هو باطنا وسيأتى أن الاشارة من الاخرس كاللفظ من غيره (قوله فلا بيع بالمعاطاة) بان لم توجد صيغة كما هو الظاهر والاولى أن يراد بها الاعم منها بان لم يستوف العقد ما يعتبر فيه شرعا ويحرم تعاطى ذلك العقد ان قصد المعنى الشرعى وأطلق ولا قرينة نصرفه الى غيره كتعليم وملاعبة زوجته بقوله بعثك نفسك مثلاً وحيث حرم وجبت التوبة منه مطلقا كما قاله السبكي وقال غيره ما لم يوجد مكفر فهو وصغيرة ونقل عن شيخنا أنه كبيرة وهو بعيد جدا (قوله ويرد كل) أى ولو بلا طلب قال شيخنا وينبغي أن يكون وارثه مثله حيث علم الحال واذالم يرد ماأخذه فلا مطالبة في الآخرة ان كان ثم رضا قال الغزالي وللبائع أن يملك من الثمن قدر قيمة متاعه من باب الظفر حيث وجدت شروطه ويحتمل أن له ذلك مطلقا (قوله وبحوز تقدم الخ) أى الابنم ونحوها وفعلت ورضيت (قوله ومنع الامام الخ) جملة شيخنا مر على ما اذا قصد بها جواب كلام قبلها والافيصح تقديمها عليه حل كلام الرافي (قوله الى اللفظ) أى لان لفظ قبلت يستدعى شيأ قبله (قوله بعنى) أى في الصريح أو أوجه له في الكناية (قوله وبهذه الصيغة) أى التي فيها تقدم لفظ المشتري والمقدر فيها الصريح ولا يختص الحكم بذلك ولفظ تقديرنا حال من الصيغة والمراد بالبيع الضمنى فى العتق ولو لمعلقا فقط لانحوز وقف ولا من يعتق على الطالب كبعضه فقول بعضهم كاعتق عبدك الخ يحمل على ان الكاف استقصائية أو مثال لافراد الصيغة (قوله ففعل) أى قال أعتقته عنك ولا يكتفى بفعلت ولا نعم ونحوهما (قوله فكما لو الخ) التنبيه يشمل الحكم والخلاف (قوله صريح) قال شيخنا مر نعم ان قصد عدم جوابه أو عدم قبوله لم يصح العقد ومحل الصراحة في غير صيغة المضارع والانحوا قبل أو ابتاع أو اشترى فكناية (قوله وينعقد بالكناية) ومنها تسلمه بكذا وان لم يقل منى أو بارك الله فيه أو هذا لك أو سلطتك عليه أو باعك الله وفارق صراحة نحو العتق بهذا المام وليس من الكناية أبحتك لصراحته في عدم العوض ولا أرقبتك أو أعمرتك بخلاف وهبتك وان رادفهما ومن الكناية الكتابة بالمشاة الفوقية قبل الاف قال شيخنا مر الاعلى مائع أو هواء وتصح من سكران

المشتري بعد ذلك فان أجيب بان صورة المسئلة عدم قبول المشتري بعد ذلك قلنا فكان ينبغي أن يصورها بقول المشتري بعنى هذا بعشرة فان بعث هذا بكذا استفهام لا ينفى عن القبول والله أعلم ثم قضية اطلاق المصنف اشتراط الاجاب والقبول ولو في حق ولي الطفل وهو كذلك وقيل يكفي أحد اللفظين وقيل نسكنى النية قال الاسنوى وهو قوى لان اللفظ انما اعتبر ليدل على الرضا ولم يتقيد به وقوله والقبول كاشتريت من الفاظه أيضا ابتعت واشتريت وصارفت وتوليت واشتركت وكذا بعثت ونعم ولفظ الهبة ومنها فعلت في جواب اشترى منى قال السبكي ولو قال بعنى فقال فعلت أو نعم فكقوله بعثك اه وفي الرافي في النكاح لو قال بعثك بألف فقال نعم صح البيع وفي شرح البهجة لشيخنا خلافة لكونه لم يطلع عليه بل تبع ما شعر به ظاهر متن البهجة (قوله لحديث ابن ماجه) مثله قوله تعالى الآن تكون نجارة عن تراض منكم (قوله مايدل عليه من اللفظ) يرد عليه الصحة بالكناية (قول المتن انعقد) أى البيع روى مسلم أنه عليه الصلاة والسلام قال سلمة بن الاكوع رضى الله عنه في جارية هبلى المرأة فقال له لك فقيس عليها باقى العقود ثم المذهب في نظيره من النكاح القطع بالصحة والفرق أن النكاح غالبا يسبقه خطبة فيتخلف فيه توجيهه مقابل الاظهر ولو اتى بمضارع مقرون بلام الامر قال الاسنوى اتجه الحاقه بالامر (قول المتن وينعقد بالكناية) لحديث سلمة السابق في الحاشية التي قبل هذه وفي قصة جل جابر رضى الله عنه بعنى



ما يحتمل البيع وغيره بان  
ينوبه (كجعلته لك بكذا)  
أؤخذه بكذا ناويا البيع  
(في الاصح) هوراجع الى  
الانقضاء والثاني لا ينعقد  
بها لان الخطاب لا يدري  
أخوطب ببيع أم بغيره  
وأجيب بأن ذكر العوض  
ظاهر في ارادة البيع فان  
توفرت القرائن على ارادته  
قال الامام وجب القطع  
بصحته وبيع الوكيل  
المشروط عليه الاشهاد فيه  
لا ينعقد بها جزما لان  
الشهود لا يطلعون على  
النية فان توفرت القرائن  
عليه قال الغزالي فالظاهر  
انقضائه (ويشترط أن  
لا يطول الفصل بين لفظيهما)  
ولا يتخللهما كلام أجنبي  
عن العقد فان طال أو  
تخلل لم ينعقد كذا في  
الروضة كاصلها وفي شرح  
المهذب الطويل ما أشعر  
بأعراضه عن القبول ولو  
تخلل كلمة أجنبية بطل  
العقد اه (وأن يقبل على  
وفق الإيجاب فلا قال  
بعتك بالف

وتعلم النية منه ومن الآخر بالكتابة أو الإشارة أو غيرهما ودخل في الكتابة ما لو كانت لحاضر وقيل فورا  
أو لغائب ولا يشترط فيه إرسال الكتاب فورا ولا علم المكتوب اليه بالبيع ويشترط قبوله فورا وقت اطلاعه  
على لفظ البيع في الكتاب لاقبله وان علم ويمتد خياره مادام في مجلس قبوله ولا يعتبر لا كاتب مجلس ولو بعد  
قبول المكتوب اليه بل ويمتد خياره مادام خيار المكتوب اليه (قوله ناويا البيع) أي ولو في جزء من الصيغة  
كما في الطلاق قاله شيخنا مر وقال شيخنا زى يشترط اقترانها بجميع اللفظ ومنه ذكر العوض عندهما  
وان لم يكن من الصيغة الأصلية (قوله المشروط عليه الاشهاد فيه) أي لا بصيغة الأمر نحو بشرط ان تشهد  
أو على ان تشهد أو وكنتك في البيع وتشهد اما بالأمر كبيع واشهد فلا يشترط الاشهاد عليه فيه (قوله فالظاهر  
انقضائه) هو المعتمد والمراد بالقرائن ما يدل على المقصود ولو قرينة واحدة (تنبيه) الصحة وانتقال  
الملك يقارنان آخر الصيغة على المعتمد (قوله أن لا يطول الفصل) أي بسكوت ولو سهوا أو جهلا كما في  
الفاتحة على المعتمد ولا يضر اليسير الامن عالم عامد قصده القطع كذلك (قوله لفظيهما) المراد به ما ينعقد  
به البيع ولو إشارة أو كتابة منهما أو من أحدهما وذكر اللفظ للغالب (قوله كلام) وهو ما تبطل به  
الصلاة من الكثير مطلقا ونحو حرف مفهم فأكثر من عامد عالم نعم لا يضر قد أو أنا بغير واو ونحو يازيد  
نحو قد قبلت أنا اشتريت بعتك يازيد وسواء كان الكلام من الموجب أو القابل ومنه التعليق الا ان شئت  
من الأول بعد تمام صيغته على المعتمد وكذا ان كان ملكي فقد بعتك لما هو ملكه لان فيه بمعنى  
اذ وفي كلام العلامة ابن القاسم ان إشارة الآخر كالكلام المذكور ونوزع فيه (تنبيه) ينبغي انه  
لا يضر الكلام من الكاتب لنحو غائب مطلقا ولا من المكتوب اليه الا بعد وجوب فورية القبول عليه  
بما صر (قوله أجنبي) أي الا يسير النسيان أو جهل عنده كما علم بما تقدم والمراد بالأجنبي ما ليس من  
مقتضيات العقد ولا من مصالحه ولا من مستحباته ولو بحسب الاصل فلا تضر الخطبة كالجدلة الى آخره  
وان لم تستحب بينهما كما في النكاح (تنبيه) لو قارن الكلام الأجنبي صيغة المتأخر منهما فالذي رجع  
العلامة ابن قاسم انه يضر أخذا من التعليل بالأعراض ويؤخذ منه البطالان بمقارنة صيغة المتقدم أيضا  
فليراجع واغتفر الكلام اليسير العمد في الخلع وان قصده به القطع لأن ما هنا معاوضة محضة (قوله عن  
القبول) أي أو من الإيجاب (قوله على وفق الإيجاب) أي في المعنى من حيث النوع والصفة والقدر  
والحلول والتأجيل وان اختلف لفظهما ومن الشروط أن لا تتغير صيغة الأول قبل تمام صيغة الثاني ولو باسقاط  
أجل أو خيار وان يتكلم كل منهما بحيث يسمعه من بقره بلا مانع وان لم يسمعه صاحبه كان وقع قبوله  
اتفاقا لا عبرة بحمل الراجح وان نقي أهليتهما الى تمام الصيغة فلو جن أومات لم يصح قبول وليه أو وارثه  
وان يشتمل الإيجاب على خطاب أو ما يقوم مقامه كما مر وان يكون الخطاب للقابل لسكته أو لجزئه على ما صر  
وان يكون الجواب ممن صدر معه الخطاب لا ممن وكيه مثلا على المعتمد وأن لا يكون تأقيت ولو بأفعال  
جلك قلت ان لرجل على أوقية فهو لك ما فقال صلى الله عليه وسلم قد أخذته خرجه الشيخان (قوله بأن  
ينوبه) تفسير لقول المصنف و ينعقد بالكتابة (قول المتن كجعلته لك الخ) قضية كونه كناية انه يحتمل غير  
البيع كالأجارة (قوله وأخذه) وكذا أسلمه وسلطتك عليه وأدخلته في ملكك وكذا باعك الله وبارك الله  
لك فيه جوابا لمن قال يعني أفنى بذلك الغزالي ونقله عنه النووي في زوائد الروضة وأقره (قوله ناويا البيع)  
الظاهر انه لو نوى قبل فراغ لفظ الكناية كفي أي فلا يشترط اقترانها بكل اللفظ ويحتمل الاشتراط في أوله  
(قول المتن ويشترط الخ) انافي النكاح وجه أنه يكفي القبول في مجلس الإيجاب والقياس طرده هنا بل صرح  
بعضهم بحكاية هنا (قول المتن بين لفظيهما) هو جري على الغالب والافلاط والاشارة كذلك وكذا المعاطاة  
على القول بها (قول المتن فقال قبلت) مثل هذا ما لو أوجب بمؤجل فقبل بحال (قوله وكذا عكسه) المفهوم

ولا تعليق الا في ما سر وان يقصد كل منهما اللفظ لعنايه أى أن يأتي باللفظ قاصدا له حالة كونه عارفا بعنايه كافي  
الطلاق فلا يصح مع سبق لسان ولا من أعجمى لقنه بخلاف الهازل والادعب (تنبيه) هذه الشروط  
معتبرة في الحاضر والقاب على ما هو الظاهر في غير ما سرفراجه (قوله مكسرة) قال بعضهم هي قطع  
تتمضروب قبل قطعه وهو الوجه وقول شيخنا انه لا يتقيد بذلك فيه نظر (قوله لم يصح) قال شيخنا  
وان تساوت قيمتهما على المعتمد وكذا الواجب بنقد فقبل بنقد آخر وان ساواه فلا يصح أيضا كما علم بما مر  
(قوله ولو قال ونصفه بخمسائة الخ) وحمل شيخنا مر القول بالصحة على ما اذا لم يقصد تعدد الصفقة والقول  
بالبطلان على ما اذا قصده وخرج بنصفه ما لو قال بعثك بعضه بخمسائة وبعضه بخمسائة فلا يصح لاحتمال  
البعض لغیر النصف قال بعضهم وظاهر هذا عدم الصحة وان قصد بالبعض النصف مثلا فراجعه وأما عكس  
هذه بأن عدد الاول فلا يصح مطلقا وكذا لو قال بعثك هذا بألف وهذا بمائة فقبل أحدهما أو يصح لو قال  
بعثك هذا بألف على أن لي نصفه لان المعنى بعثك نصفه قاله شيخنا وانظر ماذا يلزمه ويظهر توزيع  
التمن عليهما نصفين (قوله والظاهر فساد العقد) هو المعتمد (قوله لا يلزمه عنده) أى لا يلزم القابل عند  
القفل على كلامه المرجوح الا الالف لا مازاد عليها لكونه متميزا عنها وبذلك فارق ما سرف في الصحاح (قوله  
في الحل أيضا) وقد قالوا ان اشارة الاخرى كالنطق في سائر الاحكام الا في شهادة و بطلان صلاة وحسن وفيه  
نظر يعلم من سبر مسائل الفقه (قوله وشرط العاقد) ولو في غير البيع وخرج به الدلال والمتوسط كما مر  
(قوله مصلحا لدينه) بأن لا يفعل محرما يبطل العدة وبه خرج المجنون كما سيذكره (قوله وماله) بأن لا ينفقه  
في محرم فيخرج عن الرشد بعدم صلاح واحد من دينه وماله وشملت اضافة المال ما لو كانت للابسة فيدخل

بالاولى (قول المتن و اشارة الاخرى) مثلها كتابته (قول المتن بالعقد) هي من زيادته على المحرر قال في  
الدقائق احتزرت بهاجن اشارته في الصلاة والشهادة فليس لها حكم النطق واعترض الاسنوي بانها وان  
حسن من هذا الوجه لكن يرد بسببها ان اشارته في الدعاوى والاقرار والاجارات والفسوخ وغيرها قائمة  
مقام النطق وكان الشارح رحمه الله أشار الى بعض الاعتذار بقوله وسيأتي في كتاب الطلاق الخ (قول المتن  
وشرط العاقد الرشد الخ) عدل عن قول المحرر ويعتبر في المتبايعين التكليف قال في الدقائق لانه يرد عليه  
السكران والسفيه والمكره بغير حق قال الاسنوي فيه امر ان أحدهما ان النائم ونحوه ومن زال عقله بلا  
تقصير لا يصح بيعهم فان كانوا عنده ملحقين بذوى الرشد ودواعيله والا فيلزمه انتفاء الرشد عن السكران  
المتعدي بسكره بطريق الاولى وحيث أنه لا يصح بيعه مع أنه يصح وأيضاً الرشد يطلق على الرشد في  
المال وعلى الرشد في الدين وكلاهما ليس بشرط كافي السفيه الممسك الامر الثاني السكران لا يرد على المحرر  
لانه مكاتب عند الفقهاء غير مكاتب عند الاصوليين والمصنف يفتي عنه التكليف ويعتبر تصرفاته وهو خاطئ  
طريقة بطريقة قال وقد نص الشافعي رضي الله عنه أنه مكاتب قال أعني الاسنوي رحمه الله وليت شعري  
مالذي فهمه من معنى التكليف حتى نفاه عنه مع القول بتقيد تصرفاته وعليه قال وأما السفيه والمكره  
فلا يردان عليه لان معنى كلامه ان كل بيع لا بد فيه من التكليف وهو صحيح وأما العكس وهو ان كل مكاتب  
يعتبر بيعه فليس هو مدلول كلامه اه أقول ما منع به ايراد السفيه والمكره هلا منع به ايراد النائم ونحوه ومن  
زال عقله بلا تقصير على المؤلف وهل هذا الا تحكّم اللهم الا ان يقال وأرد ذلك عليه على طريقة ايراده على المحرر  
وان كان الاسنوي لا يرى صحة ذلك (قوله مصلحا لدينه) لم يبين ضابطه والظاهر ان المرجع العرف ثم قضية  
تعمير الشارح أن من بلغ سقمه بانهم رشد لا يصح بيعه وليس مرادهم رأيت في تفسير البغوى الصلاح في الدين  
أن يكون محتسبا للفراش والمعايش المستقطعة للمدلة (قوله فلا يصح عقد العبي) ولو أذن له الولي في ذلك  
والليل على ذلك حديث رفع القلم عن ثلاث (قوله وماله) الواو بمعنى أو

مكسرة فقال قبلت بألف  
صحيفة لم يصح) وكذا  
عكسه ولو قال بعثك هذا  
بألف فقال قبلت نصفه  
بخمسائة لم يصح ولو قال  
ونصفه بخمسائة قال  
المتولى يصح ونظر فيه  
الرافعي بأنه عدد الصفقة  
قال في شرح المهذب لكن  
الظاهر الصحة قال فيه  
والظاهر فساد العقد فيما  
اذا قبل بألف وخمسائة  
خلاف قول القفال بصحته  
اه ونبه الامام على انه  
لا يلزمه عنده الالف  
(واشارة الاخرى بالعقد)  
كالبيع والنكاح (كالنطق)  
به من غيره فيصح بها  
وسبأني في كتاب الطلاق  
الاكتفاء باشارته في الحل  
أيضا كالطلاق والعتاق  
وانه ان فهمها الفطن وغيره  
فصرحة أو الفطن فقط  
فكناية (وشرط العاقد)  
البائع أو غيره (الرشد)  
وهو أن يبلغ مصلحا لدينه  
وماله فلا يصح عقد العبي  
والمجنون ومن باع غير  
مصلح لدينه وماله

حق) أى فلا يصح عقد  
المسكرة فى ماله بغير حق  
ويصح بحق قال فى الروضة  
الزبد فيها هذا الشرط  
بلن توجه عليه بيع ماله لو فاء  
دين أو شراء مال أسلم اليه  
فيه فأكرهه عليه الحاكم  
أه ولو باع مال غيره  
بأكرهه عليه صح قاله  
القاضى حسين كالمصحيح  
فيمن طلق زوجة غيره  
بأكرهه عليه أنه يقع  
الطلاق لأنه أبلغ فى الاذن  
(ولا يصح شراء الكافر  
المصحف) وكتب الحديث  
(والمسلم فى الاظهر) لما فى  
ملكه للأولين من الائمة  
والثالث من الاذلال وقد  
قال تعالى وإن يجعل الله  
للكافرين على المؤمنين  
سبيلا والثانى يصح ويؤمر  
بإزالة الملك عن كل من  
الثلاثة وفى الروضة كأصلها  
تصحيح طريقة القطع  
بالاول فى الاولين والفرق  
ان العبد يمكنه الاستغانة  
ودفع القل عن نفسه (الا  
أن يعتق عليه) كأبيه  
أوابنه (فيمصح) بالرفع  
شراؤه (فى الاصحاح)  
لا تغناه اذلاله بعدم استقرار  
ملكه والثانى لا يصح لانه  
لا يجوز عن الاذلال (ولا  
شراء الحربى سلاحا والله  
أعلم) كإذ كرهه الرافى فى  
النسج فى المناهى لانه

الرفيق (قوله نعم) هذا الاستثناء فمين يذرى المال بعد صلاحه حال باوغيه وخرج به من فسق بعده فكالمشيد  
ولا يحجر عليه وفى كلامه اشارة الى أن المراد بالارشاد فى كلام المصنف ولو فيها نهي وقيل انه اشارة الى أن فى  
مفهوم كلام المصنف تفصيلا فتأمل (قوله المسكرة) ان لم يظهر منه قرينة اختيار ولم ينو صحة العقد (قوله فى  
ماله) أى فى مال معين له فيه ولاية التصرف ولو بوكالة فخرج المصادر فان عقده صحيح وان علم أنه لا يخلص  
بغير البيع وبقية عقود المسكر موحاوله كبيعته (فاثدة) قول المسكره لاغ الا فى بطلان صلاته فتبطل به وفعله  
أيضالاغ الا فى عدم الاستقبال فى الصلاة والفعل الكثير فيها وعدم القيام فى الفريضة فتبطل صلاته فى ذلك  
والا فى وجود الرضاع منه فيترتب عليه التحريم والا فى وجود القتل فيقتل هو ومن أكرهه (قوله والحاكم)  
أى من له ولاية ولو بالتغلب (قوله بأكرهه) أى الغير (فرع) من الاكره بحق اكرهه الحاكم من عنده  
طعام على بيعه عند حاجة الناس اليه ان بقي له قوت سنة قال شيخنا وهذا خاص بالطعام فرأجه (قوله ولا يصح  
شراء الكافر المصحف) أى لا يصح تملكه له ولو بغير الشراء ولو بوكالة مسلم عنه لأن الملك يقع له وبذلك علم  
صحة العقد بوكالته عن المسلم فى شرائه وفارق عدم صحة وكالته عن المسلم فى قبول نكاح مسلمة بالا احتياط  
للا بضاع وقول بعضهم ولانه لا يتصور نكاح كافر مسلمة بخلاف ملكه مسلم مردود باسلام زوجته والمراد  
بالمصحف هنا ما فيه قرآن مقصود ولو قليلا كلوح أو تميمة أو رسالة وأجاز ابن عبدالحق القيمة والرسالة اقتداء  
بفعله صلى الله عليه وسلم ولم يخرج بالمقصود ما على جدار أو سقف أو ثوب أو نحوها (فرع) يمنع الكافر  
من تجليده مصحف ونذهيبه لانه من شراء جلد هو ان لم تنقطع نسبه (قوله وكتب الحديث) وكتب فيها حديث  
ولو ضعيفا لانه موضوع قال شيخنا وكالحديث علم شرعى وأنته آثار الصالحين لا علم خلا عن جميع ذلك فيصح  
(قوله والمسلم) ولو فيما مضى كالمريد (قوله لما فى ملكه الخ) خرج بذلك المذكورات من المصحف وما بعده  
اجارتها أو أعارتها ورهنها فصحيحة له لكن مع الكراهة فى العقد على العين وعلى كل لانسلم العين اليه بل  
يقبضها عنه الحاكم ثم يأمره وجوب بازالة ملكه عنها فى نحو اجارة العين ومنعه من استخدام المسلم فهل وفى  
غيرها (قوله تصحيح طريقة القطع) فلاناسب التعبير بالذهب (قوله بالرفع) جوابا لمفاد الاستثناء ولا يصح  
نصبه عطا على يعتق المفتضى لكونه من مدخول الاستثناء أو لكونه الصحة مرتبة على العتق مع انها  
انما ترتبت على استحفاظه لانه أو لكونه استثناء الشيء من نقيضه اذ يصير المعنى لا يصح الآن يصح وكل غير  
صحيح فتأمل (تنبيه) هذه من صور دخول المسلم فى ملك الكافر وقدا وصلها بعضهم الى نحو أربعين صورة  
وكما دأخل تحت ثلاثة أمور اما قهره عليه كالارث أو بفسخ أو باستحقاق عتق (قوله الحربى) ولو فى دارنا  
كل مؤمن والمعاهد (قوله سلاحا) أى آلة حرب كسيوف وترس ورمح وفرس وسفينة سواء تملك جميع ذلك أو  
كل واحد من ذلك أو بعضه وخرج نحو سكين صغير قومقشط وعبد ولو كبيرا الا ان علم مقاتلتنا به (قوله لانه  
يستعين) أى مع مخالفتنا فى الدين بخلاف المسلم وان حرم بأن علم منه ما ذكر (قوله بخلاف الذى) أى الذى  
بدارنا ولم يعلم انه يدسه الى دارهم والا فلا يصح قاله شيخنا م ر وخالفه شيخنا كابن حجر فى صورة الدس (فرع)

(قول المتن ولا يصح شراء الكافر المصحف الخ) ولا خلاف فى التحريم والشراء بالبدن والقصر وجعه أثرية  
(قوله المصحف) ولو بعضا (قوله والثانى يصح) أى قياسا على الارث بجامع أن كلا سبب للملك (قوله  
والفرق الخ) أى ولان العبد يرجى عتقه وللمصحف أكثر حرمة بدليل منع المحدث من مسه وحينئذ  
فلا يرد منع بيع العبد الصغير (قوله فيصح بالرفع) أى لانه بالنصب يصير التقدير الا ان يصح وهو كلام لا معنى له  
اذ نصبه يصير من المستثنى ولا معنى له (قوله بخلاف الذى) خرج أيضا الحربى المؤمن قال الاسوى والمسئلة  
محتملة على القول بالجواز لانه فى قبضتنا ومحتل للمنع وهو الاوجه لان الاصل اسباكه الى عوده وان الحربا

يستعين به على قتالنا بخلاف الذى فانه فى قبضتنا بخلاف غير السلاح عما يتأتى منه كالحديد فانه

يبيعها وشراؤه فلا يصح لعدم

رؤيته وفي شرح المذهب

ان يبيع المسلم المصحف

وشراءه مكروه وقيل يكره

البيع دون الشراء (والبيع

شروط) خمسة أحدها

(طهارة عينه فلا يصح بيع

الكذب والخمر) وغيرها

من نجس العين لانه صلى

الله عليه وسلم نهى عن ثمن

الكذب وقال ان الله حرم

بيع الخمر والميتة والخنزير

رواهما الشيخان والمعنى في

الذكورات نجاسة عينها

فألقى بها باقى نجس العين

(والمتنجس الذى لا يمكن

تطهيره) لانه فى معنى

نجس العين (كأكل

والدبن وكذا الدهن)

كالزيت والسمن لا يمكن

تطهيره (فى الاصح) والثانى

يمكن بغسله بان يصب عليه

فى اناء ماء يغلبه وبحرك

بخشبة حتى يصل الى جميع

أجزائه كما تقدم فى باب

النجاسة مع رده بماء

حديث الفارة تموت فى

السمن ان كان جامدا

فألقوها وما حو لها وان

كان مانعا فلا تقر به وفى

رواية فارقوه فلو أمكن

تطهيره شرعا لم يقل فيه

ذلك وعلى امكان تطهيره قيل

يصح بيعه قياما على الثوب

المتنجس والاصح المنع

لحديثه ويجرى الخلاف

لا يصح شراء الكافر دارا فى الحرم لانه منه كما قال ابن حجر وخالفه شيخنا مر قال شيخنا ويجرى مثل ذلك فى الاجارة ومع الصحة يؤمر بازاء المالك عنه كما مر (قوله وسائى) هو جواب عن سكوت المصنف عن اشتراط البصر فى العاقد (قوله أو شراؤه) أى لال نفسه أو لمن يعق عليه فيصح (قوله وقيل يكره البيع) أى بيع المصحف دون شراؤه وهذا هو المعتمد قال الخطيب والمراد هنا ما يسمى مصحفا عرافا لا نحو تفسير وقال شيخنا ان حرمه فكل المصحف والا فلا (قوله ولبيع شروط خمسة) لوعبر بالعوض لشملة الثمن لانه مثله وذكر الخمسة بوضوح بعضهم اكنفى بالملك والعلم وبعضهم بذلك مع النفع وهذه الخمسة عامة ويزاد عليها فى نحو الروى وفى نحو الزرع ما يأتى فيها (قوله طهارة عينه) ومنه الماء المستعمل ومظنون الطهارة بالاجتهاد ولا يضرب اشتغال العقد على نجس تابع كطين بناء خلوط بسرجين ورش فصل من نحو حداق ورشم عبد ودوميت فى نحو دخل وفاكهة فهو مبيع تبعاعه عند شيخنا وقال العلامة العبادى الوجه أن المبيع هو الطاهر وحده ودخول غيره من باب نقل اليد كالالاختصاص وأما ما نقل عن شيخنا الرمى من صحة بيع بناء نجس كله ولو على أرض محتكرة لم يصح عنه فراجع (قوله فلا يصح بيع الكذب) ولا يجوز اقتناؤه الا الحاجة بقدرها كحراسة ماشية وزرع وصيد ويجب زوال اليد عنه بفراغها ولا يجوز اقتناء الخنزير مطلقا ويجوز اقتناء باقى الحيوانات ونحو السرجين (قوله والمتنجس) منه الآجر والخزف المجهون بالنجس كالسرجين والرماد فلا يصح بيعه لكن تقدم أن شيخنا أفتى بصحة بيعه ويجوز نحو الصلاة عليه وعدم تنجيس ما يوضع فيه من المائعات وغير ذلك ثم رأيت عن الامام الشافعى زخري خرج به ما فيه ميتة لا يسيل دمها لانه طاهر لكن لشتره الخيار ان جهله (قوله على الثوب المتنجس) فالمراد كل ما يظهر بالغسل (قوله الجزم بالمنع) نظر الانجاسة الآن وهو المعتمد ان كان دون قلتين والا فيصح بيعه كذا قاله شيخنا وهو صريح فى ان المتنجس الكثير بالتغير يصح بيعه وفيه نظر (قوله لا يمكن الخ) أشار الى أن الخلاف فى عدم امكان التطهير المترتب عليه عدم صحة البيع بخلاف الذى هو مفاد كلام المصنف ولوقال المصنف على الاصح لكان أقرب الى المراد فتأمل وراجع (قوله النفع) أى الشرعى ولو ما لا يجحش صغير فخرج به ما لا نفع فيه كحمار زمن وما فيه نفع محرم كما يأتى ولا يخفى ان نفع كل شئ بحسبه فنفع العلق بامتصاص الدم ونفع الطاووس بالاستمتاع برؤيته ونفع العندليب بالاستماع صوته ونفع العبد الزمن بعقده ونفع الهرة بصيد الفأر متأصلة والايمان عارض (قوله وفى شرح المذهب ان يبيع المسلم المصحف الخ) كأن وجه هذا صونه عن ان يكون فى معنى السلع المبذولة للبيع والشراء (قول المتن طهارة عينه) هذا يفتى عنه المالك وما عدا النفع يرجع الى العاقد فانحصرت الشروط فى الملك والنفع نعم يحتاج ان يضم اليهما امكان الطهر بالغسل (قول المتن فلا يصح بيع الكذب) وان كان بصيد (فائدة) لو اراد أن يقتنى الكذب ليحرس له اذا احتاج لزراع مثلا لم يجوز (قول المتن والخمر) وان كانت محترمة وقيل ان المحترمة طاهرة ويجوز بيعها (قوله والمعنى فى المذكورات) وجه ذلك أن هذه الاشياء لها منافع فالخمر يطاقها النار ويحجن بها الطين والميتة تطعم للجوارح ويطل بشحمها السفن ويسرج به الكلب يصيد فلعننا ان منشأ النهى بنجاسة العين (قول المتن والمتنجس الخ) حكى فى شرح المذهب الاجماع على ذلك ثم قضية هذا ان الآجر ونحوه مما يمين بالزبل يتمتع بيعه ويلزم من ذلك امتناع بيع الدار المبنية به (قوله والثانى يمكن) قال الرافعى يمكن أن يطردها الوجه فى الدبس والخل وسائر المائعات لان اصال الماء الى أجزائها يمكن بالتحريك والغسل طاهرة فلا يضر بقاؤها واعلم ان الشارح انما يرجع الخلاف الى امكان التطهير وعدمه لانه لا نحيث قلنا بعدم امكان التطهير بطل البيع قطعاً (قوله للحديث) أى لان الامر بعدم قربانه أو براقته مانع من جواز بيعه كذا استدلل به الرافعى ونظر

فبيع الماء المتنجس لان تطهيره ممكن بالكارة وأشار بعضهم الى الجزم بالمنع وقال انه ليس بتطهير بل يستحيل ببلوغه قلتين من صفة النجاسة الى الطهارة كالخمر تتخلل (الثانى) من شروط المبيع (النفع)

فلا نفع فيه ليس بما لا يقابل به (فلا يصح بيع الحشرات) بفنح الشين كالحبات والعقارب والفسران والخنافس والفيل ونحوها  
اذلا نفع فيها يقابل بالمال وان (١٥٨) ذكر لها منافع في الخواص (وكل سبع لا ينفع) كالاسد والذئب والنمر وما في

اقتناء الملوكة لها من  
الطبيعة والسياسة ليس من  
للمنافع المعتبرة والسبع  
النافع كالضبع للكل  
والفهد للصيد والفيل للقتال  
(ولا) بيع (حبنى الخنطة  
ونحوها) لان ذلك لا يبعد  
مالا وان عذبضه الى غيره  
(وآلة اللهو) كالطنبور  
وللزمارة اذلا نفع بها شرعا  
(وقيل نصح الآلة) أى  
بيعها (ان عذر رضاها)  
بضم الراء أى مكسرها  
(مالا) لان فيها نفعاً متوقفاً  
كالجنس الصغير ورد بانها  
على هيئتها لا يقصد منها غير  
المعصية (ويصح بيع الماء  
على الشط) أى جانب النهر  
(والتراب بالصحراء) ممن  
حازهما (فى الاصح) لظهور  
المنفعة فيهما ولا يقصد فى  
ذلك ما قاله الثانى من امكان  
تحصيل مثلها بلا تعب ولا  
مؤنة (الثالث) من شروط  
المبيع (امكان تسليمه)  
بان يقدر عليه ليوثق بحصول  
العوض (فلا يصح بيع  
الضال والآبى والمغصوب)  
للحجز عن تسليمها فى الحال  
(فان باعه) أى المغصوب  
(لقادر على انتزاعه) دونه  
(صح على الصحيح)

نظر الى وصول المشتري  
الى المبيع والثانى ينظر الى عجز البائع  
من التماس بيع قطعاً ولو باع

والقرد بالتعليم ونحو ذلك (فرع) لا يصح بيع دار بلا عمران أو مكن أحداث عمر لها من نحو شارع أو معلوك  
للمشتري لعدم النفع الشرعى بها حال البيع نعم ان كانت محفوفة بملك البائع صح وللمشتري المرور من أى  
جهة شاء أو من جهة عينها البائع فان منعه من المرور أو ذكر له جهة ولم يعينها لم يصح كاسر (قوله ولا يصح  
بيع الحشرات) أى غير المأكولة ونحوها كاسر وأصلها صغار دواب الارض والمراد هنا الاعم (قوله والنمل)  
بالميم بخلاف النحل بالحاء المهمة فيه به صحيح بشرطه الآتى (قوله والنمر) أى الكبير غير المعلم وانما لم  
يصح بيعه لانه حينئذ لا يقبل التعليم (قوله والسياسة) هى حسن السير فى الرعية (قوله والفهد) أى يصح  
بيعها ولو كبيراً غير معلم لانه يقبل التعليم بخلاف النمر كما تقدم (قوله وآلة اللهو) أى المحرمة لان نحو الشطرنج  
ومثلها فى عدم الصحة الصور والصلبان ولومن ذهب أوفضة أو حاوى لكن قال شيخنا مر بصحة بيع  
صور الخلاوة لان المقصود منها الرواج وقيل بصحة بيع المذكورات هنا من النقد كالاناء منه كيانى ولفرق بأن  
الاناء من جنس ما يجوز استعماله وقد يجوز استعماله أيضاً عند الحاجة ولا يصح بيع كتب العلم المحرم (قوله  
تحصيل مثلها) يفيد أنه لو برد الماء أو غر بل التراب مثلاً صح بيعه قطعاً (قوله بأن يقدر الخ) أشار الى أن  
المراد بامكان القدرة وجودها بالفعل حساساً شرعاً لا حقيقة (قوله والآبى) وان عرف محله أو أراد عتقه  
نظر الحيولة بالمنفعة فيه نعم يصح بيعه لمن يقدر على رده بلا مشقة لا تحتل عادة ولا مؤنة لها وقع ومثلها الضال  
والمغصوب وكذا بيع نحو سمك فى بركة وطير فى برج بشرطهما ونحو ذلك فى كوارثه ان رآه قبل دخولها والا فلا  
ولا يصح بيع الطير فى الهواء وان اعتاد العود ولا نحل خارج الكوارة وان كانت أمه فيها واعتاد الرجوع اليها  
وفى شرح شيخنا الصحة فيه فى هذه الحالة لانه لا يقصد للحوارج بخلاف غيره من الطيور وذ كرا الخطيب  
مثله (قوله لقادر) وان جهل الغصب وله الخيار حينئذ وكذا لو طرأ الحجز ويصدق يمينه فى عدم قدرته وفى  
فيه السبكي وصوب القياس على منع بيع جلد الميتة مع امكان طهره بالدبغ (قوله فلا نفع فيه الخ) علله  
الرافى بان أخذ المال فى مقابلته قريب من أن كل المال بالباطل وقد قال تعالى لا تأكلوا أموالكم بينكم  
بالباطل ثم فوات النفع قد يكون حساً وقد يكون شرعاً (قول المتن فلا يصح بيع الحشرات) أى التى لا نفع  
بها (قول المتن وكل سبع لا ينفع) السبع هو الحيوان المفترس وقوله لا ينفع أى مثل ان لا يؤكل ولا يصل  
ولا يقاتل عليه ولا يتعلم ولا يصلح للحمل (قوله وما فى اقتناء الملوكة الخ) قال السبكي بل يحرم اقتنائها (قوله  
والفهد للصيد) مثله الهرة لصيد الفأر (قوله ونحوها) الضمير فيه يرجع للخنطة (قول المتن وآلة اللهو)  
قال الرافى الوجهان فيهما يجزى ان فى الاصنام والصور اه ثم الحكم ثابت ولو كانت من جواهر نفيسة ثم  
لا يخفى ان من الصور ما يجعل من الحاوى بمصر على صور الحيوان وقد عمت البسوى يبيع ذلك وهو باطل  
قال فى شرح المذهب وكتب الكفر والسحر والفلسفة يحرم بيعها ويجب اتلافها (قوله والزمار) ولو  
من ذهب (قوله ولا يقصد فى ذلك الخ) بحث بعضهم تخصيص الخلاف بما اذا لم يميز للبيع بوصف زائد  
كبرودة الماء ونعومة التراب والا فيصح بلا خلاف قلت والنظر فى توجيه الثانى يعلم أن هذا خروج عن  
المسئلة (قوله من امكان الخ) أى فيكون بذل المال والحال ما ذكر سقها (قول المتن والآبى) لا يشكل  
بصحة بيع العبد الزمن لان هناك منفعة حيل بين المشتري وبينها بخلاف الزمن (قاعدة) يقال بى بى على  
وزن ضرب يضرب وعلم يعلم (قوله فى الحال) هذا يفيدك ان المضرب الجزى فى الحال ولو أمكن الوصول اليه بعد  
ذلك وسواء عرف مكان الآبى والضال أم لا والحاصل أن يكون عاجزاً بحيث لو شرع لم يتيسر له ذلك (قوله  
والثانى ينظر الى عجز البائع) لان التسليم واجب عليه

(قول)

نظر الى وصول المشتري  
الى المبيع والثانى ينظر الى عجز البائع  
من التماس بيع قطعاً ولو باع

من يسهل عليه رده فقيه الوجهان في المصنوع وكذا يقال في الضال قال الأزهرى وغيره ولا يقع الاعلى الحيوان انسانا كان أو غيره (ولا يصح بيع نصف) مثلا (معين من الاناء والسيف ونحوهما) كثوب نفيس تنقص بقطعه قيمته للجوز من تسليم ذلك شرعا لان التسليم فيه لا يمكن الا بالكسر أو القطع وفيه نقص وتضييع لمال (ويصح في الثوب الذي لا ينقص بقطعه) كخطيط الكرياس (في الاصح) والثاني قال قطعه لا يخلو عن تغيير لعين المبيع وقيل يصح في النفيس (١٥٩) لرضا البائع بالضرر قال الرافعي والقياس

طرو عجزه (قوله من يسهل الخ) فان كان عنده صح قطعاً لم يجعل الشارع هذا خلافاً في كلام المصنف نظراً للزراع والخلاف (قوله ولا يقع) أى الضال الاعلى الحيوان وكذا لا يقع الآبى الاعلى الأدنى وقيل ان كان من خوف أو تعب يقال له هارب (تنبيه) عتق الله كورين جميع من المالك ولو عن الكفارة أو ببيع ضمنى أو بنفس العقد كمن يعتق عليه اذ لا يعتبر التسليم في ذلك (قوله من الاناء) نعم ان كان من النقد صح البيع لانه ما مور بزال هيئته مع اسكان الانتفاع به كاسر (قوله كثوب نفيس) وقص من خاتم وجذع في بناء (قوله وفيه نقص) أى لا يمكن تداركه بخلاف نحو فردة خف (قوله فيصح بلا خلاف) لفرض الرجوع والقطع غير ملجئ اليه وان جاز للطالب الاعراض عن الشراء بعد القطع قال الزركشى والاولى شراؤه شائعاً قطعه لانه يصير شريراً كما ويجبر على القطع عند طلبه لعدم التعتن (قوله لعين المبيع) لاجابة الى هذا وهو بالعين المملوكة والنون آخره أو بالعين المجعومة والراء آخره (قوله ولك أن تقول الخ) تقدم ما يعلم منه جوابه بإمكان تدارك النقص في الارض (قوله والمرهون) ولو شرعاً كاجرة نحو قصار بعد شروعه في قصارته ولو قبل فراغها وماء طهارة بعد دخول الوقت (قوله بفير اذن مرتهنه) فيصح باذنه وان يشتريه (قوله في المومر) فالمعسر على خبرته قطعاً (قوله ففسخ) ان لم يسقط الفسخ حقه كما قاله الماوردى كوارث البائع لانه يعود الى ملكه فيسقط الارش والفاسخ الحاكم وله أن يبيع من مال المومر بقدر الارش (قوله ولو باعه) أى المومر كفى العباب (قوله صح جزماً) فان تعذر الفداء ولو بافلاس أو صبر على حبس أو غيبة ففسخ أيضاً (قوله بذمته) أى أو كسبه (قوله ولا يضر في تعلق القصاص بعضوه) وان تختم كقطع طريق (قوله بالعفو) أى بجاناعن كله أو بعضه والاثني بطلان البيع كافي شرح شيخنا كالرافعي قال شيخنا والوجه

(قول المتن ونحوهما) مما ألحق بذلك بيع الفسخ في الخاتم والجذع في البناء نعم استشكل الرافعي على ذلك صحة بيع بعض الجدار والاستطوانة اذا كان من أجر أولي وجعل محل القطع نهاية صف لا بعض سمك اللبن أو الآجر (قوله وقيل يصح) قال الأذرى هذا هو المختار دليله وعليه العمل في الاعصار والامصار والحاجة ماسة اليه وهو نوع استرباح وفيه أغراض صحيحة (قوله والقياس الخ) اعترضه الاسنوى بان الثوب ينسج ليقطع بخلاف الاناء والسيف (قوله وما يصدق الخ) يريد بهذا ايضاح قول النورى الآتى حيث قلنا لا يصح وانه مبنى على الرجوع (قوله وطريق من أراد الخ) فيه اشعار بجواز القطع لهذا الغرض واستشكل بان العلة في امتناع البيع موجودة فيه والاشكال قوى جداً (قول المتن ولا يبيع المرهون الخ) قال الدميرى مثله الاشجار المساق عليها قبل انقضاء المدة اه قلت والظاهر بطلان المساقاة اذا أذن العامل وبيع (قول المتن ولا الجاني المتعلق الخ) قضية اطلاقه ان الحكم كذلك ولو قل المال وزادت القيمة عليه (قوله قيل والمعسر) أى ويتخير الجاني عليه مختاراً للفداء لئلا يمتنع تحصيل الفداء أو تأخر فلا فلاسه أو غيبته أو صبره على الحبس ففسخ البيع ومثل ذلك يجري فيما لو اختار الفداء ثم باعه (قوله لانه ترجى سلامته الخ) أى فكان كالمريض اسكن لو باعه ثم حصل العفو على مال

والثاني يصح في المومر وقيل والمعسر والفرق ان حق الجاني عليه ثبت من غير اختيار المالك بخلاف حق المرتهن وعلى هذا يكون السيد المومر يبيعه مع علمه بالجناية مختاراً للفداء وقيل لا بل هو على خبرته ان فدى أمضى البيع والافسخ ولو باعه بعد اختيار الفداء صح جزماً والفداء باقل الامر من قيمته وأرض الجناية كما سيأتى في باب موجبات الدية وصور تعلق المال برقبته أن يكون جنى خطأ أو شبه عمد أو عمداً وعفى على مال أو تلف مالا (ولا يضر تعلقه بذمته) بأن اشترى شيهاً بفير اذن سيده وأتلفه لان البيع انما يرد على الرقبة ولا تعلق لرب الدين بها (وكذا تعلق القصاص) برقبته لا يضر (في الاظهر) لانه ترجى سلامته بالعفو والثاني يضر لان مستحق القصاص قد عفو على مال

فيتعلق برقبته وتعلقه بها  
 صار كأنه قد تقدم ولا يضر تعلق  
 الفصص بعضوه جزما كما  
 ذكر في باب الخيار فيثبت  
 به الرد كما سيأتي فيه (الرابع)  
 من شروط المبيع (المالك)  
 فيه (لمن له العقد) الواقع  
 وهو العاقد أو موكله أو  
 موليه أي أن يكون مملوكا  
 لاحد الثلاثة (فبيع  
 الفضولي باطل) لأنه ليس  
 بمالك ولا وكيل ولا ولي  
 (وفي القديم) هو  
 (موقوف) أن أجاز مالكة  
 أوليه (نفذ) بالمجعة  
 (والافلا) بنفذ ويجرى  
 القولان فيما لو اشترى لغيره  
 بلاذن بعين ماله أو في ذمته  
 وفيما لو تزوج أمة لغيره أو بنته  
 أو طلاق منكوته أو أعتق  
 عبده أو أجرد ابنته بغير إذنه  
 (ولو باع مال مورثه طانا  
 حياته وكان ميتا) يسكون  
 الباء (صح في الاظهر)  
 تبين انه ملكه والثاني  
 لا يصح لظنه انه ليس  
 ملكه ويجرى الخلاف  
 فيمن زوج أمة مورثه  
 على ظن انه حي فبان ميتا  
 هل يصح النكاح قال  
 في شرح المهذب والاصح

الفسخ بناء على الاصح من وجوب الفصص ابتداء نم لو أعتقه السيد ثم عفى عنه على مال لم يبطال العتق  
 ولا يفسخ وينتظر يسار السيد بالفسخ (قوله الرابع الملك) أي ملك التصرف التام فدخل الوكيل  
 وخرج ما قبل القبض (قوله الواقع) أي الموجود أي أن يصدر العقد الموجود من له ولاية إيجاده فخرج  
 الفضولي وهذا أولى من تفسير الواقع بالناجز بل لا يستقيم لمن تأمله (قوله فبيع الفضولي) وكذا سائر  
 تصرفاته ولو حلا كعتق كما سيأتي به (قوله مالكة) أي الأهل عند العقد لا خصوصي وإن بلغ وقت  
 الإجازة (فرع) يصح أن يبيع الحر بي أخاه ومستولده وولد غيره لملكه له بالاستقلاء لا ولد نفسه  
 لعتقه عليه بملكه (قوله بالمجعة) من باب نصر وبالمهمة من باب علم ومعناه فرغ (قوله بنته) أي  
 الغير وكذا ما بعده لقوله بغير إذنه أو بنت نفسه بأن أدنت له وهي خالية ولم يعلم وزوجة نفسه بأن زوجها له وكيله  
 ولم يعلم (قوله مورثه) أي مثلاً لغيره كذلك ويصح عكسه قطعاً كأن ظن في ماله أنه لغيره (قوله طانا  
 حياته) أي متردداً فيها فإن ظن موته صح قطعاً ولا يضر التعلق مع العلم بالموت كما مر كأن يقول إن كان مورثي  
 مات أو أن كان ملكي (قوله يسكون الباء) أي على الإفصح (قوله والاصح) صحته هو المعقد عند شخصاً وغيره  
 قالوا فارق عدم الصحة فيما لو تزوج بغيره فبان أني أو بمن شك في حله فبان شك حلالاً بان الشك في الولاية  
 أخف منه في المعقود عليه (تنبيه) قال شيخنا يحرم الإقدام على العقد المذكور وإن كان صحيحاً وهو صغيرة  
 فهل يتبين بطلان البيع أم لا حكى الرافعي فيما لو رهنه ثم حصل العفو وجهين وفي كلامه اشعار برجحان  
 البطلان قال ابن الرفعة فليجوز ذلك هنا (تمة) مما يندرج في هذا الشرط بيع الثوب المحتاج إليه في الستر  
 والماء الذي يحتاج إلى الطهارة به ولم يجز غيرهما (قول المتن لمن له العقد) فمن العاقد ليدخل نحو الوكيل  
 والولي والقاضي فورد عليه الفضولي وغرضه إخراج دليل ترتيب حكمه بالفاء ثم الدليل على هذا قوله صلى  
 الله عليه وسلم لا طلاق إلا فيما تملك ولا عتق إلا فيما تملك ولا بيع إلا فيما تملك ولا فاء بنذر إلا فيما تملك (قوله  
 الواقع) هذه اللفظة لم أفهم معناها ولو قال المتن لمن يقع له العقد كان واضحاً (قوله أو موكله) ومثل ذلك الظاهر  
 بغير جنس حقه والمثل قطع (قول المتن فبيع الفضولي الخ) كلامه يورث أن الشراء لا يجري فيه قول الوقف  
 وهو مذهب أبي حنيفة رضي الله عنه بخلاف مذهبننا كما نبه عليه الشارح وقوله موقوف يعني المالك وأما  
 الصحة فتناجزه نقله الرافعي عن الإمام (قول المتن وفي القديم الخ) احتج لذلك بما روى شبيب بن غرقدة  
 التابعي عن عروة البارقي حديث نوكله في شراء شاة فاشترى شاتين ثم باع أحدهما بدينار وأحضر الأخرى  
 مع الدينار فذاعه النبي صلى الله عليه وسلم والحديث رواه شبيب قال حدثني الحنفي عن عروة قد كره قبل  
 لجهالة الحنفي لم يحتج به الشافعي في هذا ولكنه احتج به في أن من وكل في شراء شاة بدينار له أن يشتري به  
 شاتين لأن المرسل يحتج به إذا وافق القياس وبيع الفضولي مخالف القياس وكان ينبغي لأصنف التعبير  
 بالأظهر لأن القول الثاني منصوص عليه في الحديث قال في الروضة وهو قوي قال في شرح المهذب وقد علق  
 الشافعي في البويطي القول به على صحة الحديث قال الرافعي والمعتبر إجازة من ملك التصرف عند العقد  
 حتى لو بلغ المالك بعد البيع ثم أجاز لا ينفذ (قوله أوليه) الضمير فيه يرجع لقول المتن مالكة (قول  
 المتن نفذ) منه تنفيذ القاضي ومضارعه مضموم بخلاف نفذ المهرل ومضارعه مفتوح ومعناه الفراغ  
 (قوله بعين ماله وقوله أو في ذمته) الضمير في كل منهما يرجع لقوله أو لغيره (قوله وأعتق عبده) ضبط الإمام  
 ذلك بأن يكون العقد قبل النيباء (قول المتن صح في الاظهر) لصدره من المالك كذا عابراً الرافعي ثم  
 الملك للشري يتبين على ثبوته من حين العقد بخلاف بيع الفضولي (قوله ويجرى الخلاف) هو جارٍ أيضاً  
 فيما لو باع العبد على ظن بقاء الأباقي والكتابة ثم تبين الرجوع والفسخ ولو ظن شيئاً لغيره فتبين انه له صح جزماً



صحته (الخامس) من شروط المبيع (العلم به) عينا وقد اوصفه على ما سيأتي بيانه حذر امن (١٦١) الفرر لما روى مسلم عن أبي هريرة

أنه صلى الله عليه وسلم نهى  
عن بيع الفرر (فبيع أحد  
الثوبين) أو العبدن مثلا  
(باطل) وان تساوت  
قيمتها للجعل بعين المبيع  
(ويصح بيع صاع من صبرة  
نعم صيعانها) للتعاقدين  
وينزل على الاشاعة فاذا  
علم أنها عشرة أصع  
فالمبيع عشرة فلو تلف  
بعضها تلف بقدره من  
المبيع وقيل المبيع صاع  
منها أي صاع كان فيبقى  
المبيع ما بقي صاع (وكذا  
ان جهلت) صيعانها  
للتعاقدين يصح البيع (في  
الاصح) المنصوص  
والمبيع صاع منها أي صاع  
كان للبايع تسليمه من  
أسفلها وان لم يكن صريحا  
لان رؤية ظاهر الصبرة  
كروية كلها والثاني لا يصح  
كالفرق صيعانها وقال  
بعثك صاعا منها ولو باعه  
ذراعا من أرض أودار  
أو ثوب وهما يعلمان ذرعان  
ذلك كمشرة صبح وكأنه  
باعه العشر وان جهل  
أحدهما الذرعان لم يصح  
البيع خلاف ما تقدم في  
الصبرة المجهولة لان  
أجزائها لا تتفاوت بخلاف  
أجزاء ما ذكر (ولو باع  
بعل هذا البيت حفظة أو بزنة  
هذه الحصة ذهباً أو بمبايع  
به فلان فرسه) أي بمثل ذلك

لا يفسق به خلافاً لبعضهم وفيه نظر مع ما مر عنه في بيع المعاطة انه كبيرة وقد يفرق بصحته هنا (قوله الخامس  
العلم) بالمعنى الشامل للظن (قوله عينا) أي في المشاهد الذي لم يختلط بغيره وقد اوصفه في غيره نعم لا يصح بيع  
المختلط كالمصمغ بالشعير ولو بالفرهم وسياثي في الر بأن اللحم مع عظامه والطحينة والقشطة والزبد والمجونة  
المجونة بنواها والعسل بشمعه كذلك (قوله باطل) أي وان نويوا احدا منها واتفقت بينهما وجوب ذكر  
المعقود عليه هنا وبذلك فارق الاكتفاء بنية المنكوحه نعم قد يغتفر الجهل في صور لضرورة أو مباحة كبيع  
حصته من غلة الوقف أو رزق من الجيش قبل قبضه وكبيع دار له فيها حصه لا يعلم قدرها فيصح في حصته منها  
ولا يصح بيع بعض الدار مطلقا نعم ان تبين أن ذلك البعض قدر حصته منها في الواقع فينتجه الصحة أخذاً مما  
مر (قوله من الفرر) هو ما انطوت عنا عاقبته أو ما تردد بين أمرين أغلبهما أخوفهما (قوله من صبرة) أي  
مشاهدة مما تساوى أجزاؤه وبدل بعضه على بعض وهذه من افراد ما سيأتي في الاكتفاء برؤية بعض المبيع  
وذكرها هنا لا فائدة أن الاشاعة لا تنافي العلم أقيده من ذكرها بعده خلافاً لبعضهم وخرج بما ذكر صبرة نحو  
الليمون والرمال والبطيخ كرماته منها بكذا فلا يصح وخرج غير الصبرة كشاة بكذا من الاغنام وذراع بكذا  
من الثوب مثلا فلا يصح أيضا (قوله وينزل على الاشاعة) فان قصدا معينا مبهما ففسد العقد وكذا لو قال  
بعثك صاعا من أسفلها أو بعثكها الا صاعا منها أو بعثك نصفها الا صاعا منه فيفسد العقد في ذلك بخلاف بعثك  
نصفها وصاعا من نصفها الآخر أو بعثك نصفها كل صاع بدرهم ونصفها الآخر كل صاع بدرهمين فالعقد صحيح  
(قوله تلف بقدره) أي بقدر ما يخصه من التالف وهو عشر الصاع في هذه الصورة (قوله المنصوص) فيه  
اعتراض على التعبير بالأصح (قوله أي صاع كان) فالاشاعة بعد العقد لا معه كما مر (قوله وللبايع تسليمه  
من أسفلها) ظاهر كلامه أن ذلك في المجهولة ومثلها المعاملة ويمكن شمول كلامه لها وان خصت المجهولة  
بقوله لولم يبق منها غير صاع معين وكذا لو صب عليها غير ها لولم يبق غيره قاله شيخنا ويظهر أن محله فيما إذا لم  
يعلم أن الصاع من المصوبة (قوله كالفرق الخ) ورد بانه بعد التفريق صار من بيع المجهولي (قوله بخلاف  
أجزاء ما ذكر) فان شأنها التفاوت مع عدم الاشاعة فيها أيضا (تنبيه) علم من لفظ من أن الصبرة أكثر من  
الصاع فان لم ترد عليه لم يصح العقد قال بعض مشايخنا الا ان قصد من الابتداء وفيه نظر فراجع (قوله حنطة)  
أي غير مشار إليها الا كهذه الحنطة فيصح لقلة الفرر مع امكان الاستيفاء حالا ومثله من ذا الذهب (قوله بمثل  
ذلك) أي ينزل على المثلية وان لم يقصد نعم ان انتقل ذلك للشترى تعين عينه فان صرحا بالمثلية بعد علمهما أو

والفرق ان ما سلف قوي المانع بالنظر للأصل (قوله أو العبدن) زاد الشارح هذا وفاء بما في المحرر وإشارة  
الى ان في مسألة العبد قولاً قديما موافقا لمذهب أبي حنيفة من انه لو زاد فيها على ان تختار ماشئت في ثلاثة  
أيام فادونها صح العقد (قوله وان تساوت قيمتهما) وان جعل الخيرة للشترى (قوله للجعل بعين المبيع)  
لا يقال أي غرر في هذا عند استواء القيمة لانا نقول لا بد للعقد من مورد يتأثر به على انه لا يخلو من الفرر  
لتفاوت الأغراض في مثل ذلك للتعاقدين فلا يكفي علم أحدهما (قوله والمبيع صاع الخ) اذ لو حل على  
الاشاعة فسد البيع (قوله والثاني الخ) هذا اختاره القفال وكان يفتى بالاول ويقول انما يستفتى عن مذهب  
الشافعي لا عما عدى (قوله كالفرق الخ) اعتذر القاضي الحسين عن هذا القياس بأن الصيعان المفرق ربما  
تفاوت بالكيل فيختلف الغرض واعلم ان بيع أحد الثوبين ونحوهما باطل كاسلف وعلل بأمرين: وجود الفرر  
وكون العقد لا بدله من محل يتأثر به قال الرافعي رحمه الله فالاختلاف في مسألة الصبرة المجهولة مبني على التعليلين  
فان قلنا بالاول اغتفرنا الا بهام هنا التساوي الاجزاء والثاني لم يصح البيع (فرع) لو قال بعثك صاعا من باطن  
الصبرة فهو كبيع الغائب (قوله للجعل الخ) ايضاح ذلك ان الثلاثة الاول فيها جهل أصل المقدار والرابعة فيها

أحدهما بنقله فسد العقد (قوله وهو صحيح) لأنه مبيع وله حكم الثمن (قوله بنقد) أي بما يتعامل به في بلد البيع ولو مغشوشا أو عروضا مثلية فقوله أو فلو س معطوف على دراهم لانها من النقد بالمعنى المذكور فلا اعتراض بل هو متعين لا فائدة ذلك فافهم (قوله تعين الغالب) وإن أبطله السلطان أو كان ناقصا وأراد خلافه فإن فقد تعين مثله إن بقي له قيمة والا فقيمته نعم في صحة العقد مع إرادة خلافه نظر فراجع (قوله أو نقدان من واحد مما ذكر) أفاد أنهما من الدراهم فقط أو من الدراهم فقط وهكذا في ما مر وأشار بذلك إلى دفع التكرار في كلام المصنف لأن ما قبله في نقدين أي بالكن من دراهم وفلوس معاملا وأحدهما غالب فلو أسقط المصنف لفظ غالب لسلم من ذلك فتأمل وفيه نظر والحاصل أنه متى انفراد نقد فهو المتعين ومتى تعدد من جنسين أو من جنس تعين الأغلب إن كان والاشتراط التعيين (قوله اشتراط التعيين) أي لفظ التعيين ذكر العوض هنا مع كون المعاوضة محضو بذلك فارق الاكتفاء بالنية في المنكوحة كما مر (قوله فإن استوت) أي قيمتهما صح العقد بلا تعيين وهو المعتمد ظاهر ذلك الصحة وإن لم يعلم بالاستواء فراجع ولو اختلفا في الغلبة أو غيرهما قدم مدعى الصحة (فرع) لو باع بعشرين درهما من التي قيمة كل عشرة منها دينار مثلا لم يصح فإن قال من دراهم البلد التي قيمة الخ صح ولو باع بدراهم أو بالبراهم لم يصح إلا أن علم قدرها بعد أو قرينة (قوله ويصح بيع الصبرة المجهولة) أي بيع جميعها بذكر جملتها وتفصيلها كبعثتها كل صاع بدرهم والا كبعثتك كل صاع منها بدرهم أو بعثتك منها كل صاع بدرهم لم يصح قال ابن حجر نعم إن أربد بن البيان صح وفيه نظر فراجع ولو قال بعثتك صاعا منها مثلا بدرهم وما زاد بحسابه بطل في الزائد فإن قال على أن ما زاد بحسابه بطل في الكل (قوله بنصب كل) أي في عبارة المصنف دفع به رفعه بالا ابتداء الجملة مستأنفة فيوهم أن العاقل لم يجمع بين الجملتين وهو

وفي الروضة كأصلها ملء منصوبا وهو صحيح أيضا (ولو باع بنقد) دراهم أو دراهم أو فلوس (وفي البلد نقد غالب) من ذلك ونقد غير غالب منه (تعين) الغالب لظهور أن المتعاقدين أراداه (أو نقدان) من واحد مما ذكر (لم يغلب أحدهما اشتراط التعيين) لاحدهما في العقد ليعلم وهذا كما قال في البيان إذا تفاوتت قيمتهما فإن استوت صح البيع بدون التعيين وسلم المشتري ما شاء منهما (ويصح بيع الصبرة المجهولة الصبيحان) للمتعاقدين (كل صاع بدرهم) بنصب كل كان يقول بعثتك هذه الصبرة كل صاع بدرهم فيصح البيع ولا يضر الجهل بجملة الثمن لأنه معلوم بالتفصيل وكذا لو قال بعثتك هذه الأرض أو الدار أو هذا الثوب كل ذراع بدرهم أو هذه الاغنام كل شاة بدرهم

الجهل بمقدار الذهب ومقدار الفضة وإنما كان الجهل بالمقدار مضرا لان العوض في الذمة ثم أشار في المتن بقوله حنطة وذبحا إلى أن كلاما من الثمن والمثمن إذا كان في الذمة لا بد من معرفة قدره يقينا أعني كيلا أو وزنا أو ذراعا فلو كان الثمن معينا كأن قال بعل هذا البيت من هذه الحنطة صح لا مكان الاخذ قبل تلف البيت ذكره الرافعي في جانب المبيع والثمن مثله بالاولى بدليل جواز الاستبدال في الثمن دون المثمن ولو كانا يعلمان مقدار ما يحويه البيت صح ومثله الباقي (قوله وفي الروضة كأصلها ملء منصوبا الخ) قيل لو عبر به هنا كان أولى لأن كلامه في أحكام أقسام علم المبيع لم يفرغ منها وإن كان الثمن كذلك ومعنى هذا الكلام أن غرض المؤلف أن يبيع أحد الثوبين بابل لعدم العلم بالعين وهذه الصورة بطل فيها لعدم العلم بالقدر فإذا كان المصنف في أقسام علم المبيع (قوله دراهم الخ) يريد أن تعين الجنس لا بد منه ثم إذا اختلف النوع حل على الغالب (قوله أو فلوس) مثل ذلك ما لو باع بصاع حنطة مثلا فإنه ينزل على الغالب ولذا قيل لو عبر بدل النقد بالثمن كان أشمل (قوله في العقد) أي باللفظ ولا تنكفي النية بخلاف نظيره من الخلع والفرق ظاهر ذكر معنى ذلك الرافعي في باب الخلع واعتراض الاسنوي بما لو قال زوجتك بنتي ونويا واحدة من بذاته فإنه يصح على الأصح قال هذا شيء يحوج إلى الفرق (قوله فإن استوت صح الخ) ولو في صحاح ومكسرة (قول المتن ويصح بيع الصبرة الخ) أي لأنه لما عرف مقدار الجملة تخميننا وقابل كل فرد منها بشئ معين انتفى الغرر والغبن وخرج عن عبارة المصنف صورتان الأولى قال بعثتك كل صاع منها بدرهم نقل الامام عن الأصحاب عدم الصحة ثم خالفهم تبعها لشيخه الثانية أن يقول بعثتك كل صاع بدرهم لا يصح أيضا ولعله في المسائلين لكونه لم يبيع جميع الصبرة ولا بين المبيع منها ولو قال بعثتك صاعا منها بدرهم وما زاد بحسابه صح أي في صاع فقط كما في شرح الروض بخلاف على أن ما زاد بحسابه فإنه شرط عقد في عقد (قوله ويصح بيع الصبرة الخ) اعلم أن المصنف لما ذكر البطلان في المسائل الأربع السابقة لعدم العلم بقدر الثمن ثم استطرأ حوال الذي يحمل عليه عند الغفلة وعدمها

لا يصح كاسر ونصبه اما على الحالية من البيع أو الصبرة أو على البدلية من محلها كما أشار إليه الشارح وقدم  
التصديق على الجرم مع محنته بدلا من لفظها لأدوليته لكون البديل على نية تكرار العامل ولا يتعين في صيغة  
البائع شيء من ذلك (فرع) يصح بيع الأرض أو الثوب أو الدار المجهولة للذرعان وكذا الاغنام مثلا المجهولة  
العدد كل ذراع أو شاة بدرهم والتقيد بالمجهولة محل الخلاف فمع العلم يصح جزما كما ذكره وفي ذكر هذا  
اعتراض على تقييد المصنف الحكم بالصبرة إلا أن يقال لما كانت الصبرة يصح بيع بعضها وكلها مناسب للاقتصار  
عليها وفي ذكر الخلاف بقوله وقيل لا يصح في الجميع الشامل للصبرة باعتراض عليه بعدم ذكر الخلاف فيها  
(قوله منه) أي من المجزوم به مسألة الدار وغيرهما مثلها فهو دليل لما ذكره (قوله صح ان خرجت مائة) ولا  
عبارة بما جرت به العادة من حط قدر من الثمن أو المبيع بل لو شرط ذلك لفسد العقد (قوله والا فلا يصح) وفارق  
ما لو باع صبرة بر صبرة شعير مكيلة أو صبرة ذهب بفضة موازنة حيث يصح وعلى هذا لو عين كمية إحدى  
الصبرتين فكما هنا فيصح ان خرجت مائة أو لا فلا ويحذف الحكم واحد فلا فرق بتعين كمية الثمن هنا فتأمل  
بخلاف ما مر من ان زادت احداهما ثم ان سمح صاحب الزيادة بها أو رضی صاحب الناقصة بقدر هادام العقد  
والافسخ ولو قال بعثتها بمائة على أنها مائة صاع صح العقد ويتخير المشتري في النقص والبائع في الزيادة  
فان قال فان نقصت فعلى وان زادت فلك تخير المشتري في النقص ولا شيء له في مقابلته كما لا شيء له من الزيادة قاله  
شيخنا الرملي (قوله وجهان) أي على الوجه المرجوح أرجحهما الثاني (قوله وكذا الكلام الخ) أي لوجع  
في الأرض أو الثوب أو الاغنام بين جلة الثمن وتفصيله كبعتك هذه الأرض أو هذا الثوب أو هذه الاغنام  
بمائة درهم كل ذراع أو كل شاة بدرهم صح العقد ان خرجت المائة والأفلا وفي ذكر ذلك اعتراض على المصنف  
كاسر (فرع) لو باع ذراعا من أرض على أن يحفره أو يأخذ ترابا لم يصح لانه لا يمكن الا بأكثر منه  
(تقييد) لو قال بعثتك هذا السمن وظرفه والمسك وفارته كل رطل أو كل قيراط بدرهم صح ان علم وزن كل  
واحد من الظرف والمظروف فيهما وكان للظرف قيمة والأفلا ولو قال بعثتك كل رطل بدرهم على أن يوزن  
معه الظرف ثم يسقط وزنه صح أو على أن يسقط للظرف أرطال معلومة من غير وزنه لم يصح ولو قال بعثتك  
بمشرة على أن يوزن بظرفه ثم يسقط من الثمن بقدر نسبة وزن الظرف صح ان علم مقدار وزن الظرف  
والمحطوط والأفلا (قوله كفت معاينته) نعم لا تسكني الرؤية بمن وراء زجاج ولا ماء صاف الا في رؤية سمك  
فيه أو أرض تحته (قوله عن العلم بقدره) وكذا عن العلم بحفسه أو نوعه ولا يحتاج مع المعاينة الى نحو شم  
أو ذوق ولا الى معرفة استواء محل الصبرة أو عدمه فان ظهر ارتفاع أو انخفاض ثبت الخيار لمن لحقه الضرر فان  
رأياه قبل البيع صح ولا خيار نعم ان كان الانخفاض حفرة أعلاها مسا لوجه الأرض فالمبيع مافوق وجهها  
المساوي لوجه الأرض دون ما فيها ولا خيار أو كان الارتفاع دكة فوق وجه الأرض فالوجه أنها كالارتفاع  
المدكور فراجع وفي كلام الخطيب ما فيه مخالفة لبعض ذلك وليس على وجهه فتأمل (فرع) لو شك في

لا يصح كاسر ونصبه اما على الحالية من البيع أو الصبرة أو على البدلية من محلها كما أشار إليه الشارح وقدم  
التصديق على الجرم مع محنته بدلا من لفظها لأدوليته لكون البديل على نية تكرار العامل ولا يتعين في صيغة  
البائع شيء من ذلك (فرع) يصح بيع الأرض أو الثوب أو الدار المجهولة للذرعان وكذا الاغنام مثلا المجهولة  
العدد كل ذراع أو شاة بدرهم والتقيد بالمجهولة محل الخلاف فمع العلم يصح جزما كما ذكره وفي ذكر هذا  
اعتراض على تقييد المصنف الحكم بالصبرة إلا أن يقال لما كانت الصبرة يصح بيع بعضها وكلها مناسب للاقتصار  
عليها وفي ذكر الخلاف بقوله وقيل لا يصح في الجميع الشامل للصبرة باعتراض عليه بعدم ذكر الخلاف فيها  
(قوله منه) أي من المجزوم به مسألة الدار وغيرهما مثلها فهو دليل لما ذكره (قوله صح ان خرجت مائة) ولا  
عبارة بما جرت به العادة من حط قدر من الثمن أو المبيع بل لو شرط ذلك لفسد العقد (قوله والا فلا يصح) وفارق  
ما لو باع صبرة بر صبرة شعير مكيلة أو صبرة ذهب بفضة موازنة حيث يصح وعلى هذا لو عين كمية إحدى  
الصبرتين فكما هنا فيصح ان خرجت مائة أو لا فلا ويحذف الحكم واحد فلا فرق بتعين كمية الثمن هنا فتأمل  
بخلاف ما مر من ان زادت احداهما ثم ان سمح صاحب الزيادة بها أو رضی صاحب الناقصة بقدر هادام العقد  
والافسخ ولو قال بعثتها بمائة على أنها مائة صاع صح العقد ويتخير المشتري في النقص والبائع في الزيادة  
فان قال فان نقصت فعلى وان زادت فلك تخير المشتري في النقص ولا شيء له في مقابلته كما لا شيء له من الزيادة قاله  
شيخنا الرملي (قوله وجهان) أي على الوجه المرجوح أرجحهما الثاني (قوله وكذا الكلام الخ) أي لوجع  
في الأرض أو الثوب أو الاغنام بين جلة الثمن وتفصيله كبعتك هذه الأرض أو هذا الثوب أو هذه الاغنام  
بمائة درهم كل ذراع أو كل شاة بدرهم صح العقد ان خرجت المائة والأفلا وفي ذكر ذلك اعتراض على المصنف  
كاسر (فرع) لو باع ذراعا من أرض على أن يحفره أو يأخذ ترابا لم يصح لانه لا يمكن الا بأكثر منه  
(تقييد) لو قال بعثتك هذا السمن وظرفه والمسك وفارته كل رطل أو كل قيراط بدرهم صح ان علم وزن كل  
واحد من الظرف والمظروف فيهما وكان للظرف قيمة والأفلا ولو قال بعثتك كل رطل بدرهم على أن يوزن  
معه الظرف ثم يسقط وزنه صح أو على أن يسقط للظرف أرطال معلومة من غير وزنه لم يصح ولو قال بعثتك  
بمشرة على أن يوزن بظرفه ثم يسقط من الثمن بقدر نسبة وزن الظرف صح ان علم مقدار وزن الظرف  
والمحطوط والأفلا (قوله كفت معاينته) نعم لا تسكني الرؤية بمن وراء زجاج ولا ماء صاف الا في رؤية سمك  
فيه أو أرض تحته (قوله عن العلم بقدره) وكذا عن العلم بحفسه أو نوعه ولا يحتاج مع المعاينة الى نحو شم  
أو ذوق ولا الى معرفة استواء محل الصبرة أو عدمه فان ظهر ارتفاع أو انخفاض ثبت الخيار لمن لحقه الضرر فان  
رأياه قبل البيع صح ولا خيار نعم ان كان الانخفاض حفرة أعلاها مسا لوجه الأرض فالمبيع مافوق وجهها  
المساوي لوجه الأرض دون ما فيها ولا خيار أو كان الارتفاع دكة فوق وجه الأرض فالوجه أنها كالارتفاع  
المدكور فراجع وفي كلام الخطيب ما فيه مخالفة لبعض ذلك وليس على وجهه فتأمل (فرع) لو شك في

ذكر هذه المسئلة لينبه فيها على الصحة وان كان قدر الثمن فيها قريبا من المجهول وكذا صنع نظير هذا في  
صور الشرط فتأمل (قوله وقيل لا يصح البيع) أي نظرا الى أنه لم يعلم مبلغ الثمن حال العقد (قوله ولو علم الخ)  
هو يفيدك ان الوجه الضعيف السالف جار في مسألة المتن أيضا وايضا فافهم من المتن بالاولى (قول المتن صح  
الخ) أي لحصول الفرضين أي وهما بيع الجلة بالمائة ومقابلة كل واحد بواحد (قوله لتعذر الجمع الخ) هي عبارة  
حسنة وعبارة الرافعي رحمه الله لانه باع جلة الصبرة بالمائة بشرط مقابلة كل صاع بدرهم والجمع بين هذين  
الامرين عند الزيادة والنقصان محال وقول الشارح والثاني يصح أي تغليباً للإشارة الى الصبرة (قوله  
وجهان) الأصح في شرح المذهب بالقسط (قول المتن كفت معاينته) أي اعتمادا على التخمين وفي الثمن وجه  
والقبيل جريانه في المبيع ولو كانت الصبرة على موضع فيه ارتفاع وانخفاض أو السمن ونحوه في ظرف مختلف

هذه الدراهم أو هذه الصبرة ولا يعلمان قدرها صح البيع لكن بكرة لأنه قد يوقع في الندم وفي التهمة ان شراء مجهول القدر لا بكرة  
(والأظهر انه لا يصح بيع الغائب) (١٦٤) وهو ما لم يره المتقاعدان أو أحدهما (والثاني يصح) اعتمادا على الوصف بذكر جنسه

جنسه مثلا شعير أم أرز صرح العقدة لا خيار ان لم يصرح باسمه كما يأتي في الجوهرية (قوله هذه الدراهم) فان  
خرجت نحاسا بطل العقدان صرح بلفظ الدراهم والا فهو صحيح ولا خيار كالأشترى زجاجة يظنها جوهرية  
فالعقد صحيح ولا خيار ان لم يصرح بلفظ الجوهرية والا فالعقد باطل وقال شيخنا بصحة العقد وثبوت الخيار  
وفيه نظر بما قبله (قوله وفي التهمة ان شراء مجهول القدر لا بكرة) وهو كذلك والبيع كالشراء والعقد  
كالشرع (قوله ولا يصح بيع الغائب) خلافا للأئمة الثلاثة وغير البيع مثله كما سيذكره الا في نحو الوقف (قوله  
ولا يقتصر الخ) بل يتعين عدم ذكر الصفات لانه مع ذكرها فيه وجهان كما سيأتي (قوله كما وصف) أو أكثر  
(قوله ضعيف) بل قال ابن حجر انه باطل (قوله فيما لا يتغير) أي من وقت الرؤية الى وقت العقد والمراد  
بالتغير ما يأتي (قوله نظرا للغالب فيهما) فغالب في الأول راجع للثاني في الثاني للتغير وظاهره الصحة في الأول  
وان تغير في الواقع وعدمها في الثاني وان لم يتغير في الواقع ف يرجع الى تبين الحال (قوله كالحبوان) وفي نسخة  
والحبوان وهو من عطف الخصاص (قوله أحكمهما صحة البيع) هو المعتمد وفيه ما مر (قوله فان وجدته  
متغيرا) أي بحاله لو علمها المشتري لم يشتره وان لم يكن وصفا يقصد وضمير وجده راجع لما لا يتغير غالبا  
والمستوى وانما أفرد الشارح بالذكر مع امكان شمول كلام المصنف له لمكان الخلاف (قوله والأصح  
قول المشتري بيمينه) هو المعتمد

الأجزاء رقة وغلظا فان علم المشتري أو البائع بذلك بطل البيع لمنعه التخمين فيلتحق بغير المرئي وان ظن  
الاستواء صح وثبت الخيار ولو كان تحتها حفرة فالبيع صحيح وما فيها للبائع ولو باع الصبرة الا لصاعا فان كانت  
معاملة الصيغان صح والا فلا وهذه قد تشكل بمال باع صبرة جزا فاقوى بحجابه بأن التخمين مع الاستثناء لا يوثق  
به (قوله وهو ما لم يره الخ) ولو حاضر (قول المتن والثاني يصح) لا حديث الآتي (قوله ونوعه) فلا يكفي ما في كفي  
مثلا وقيل يكفي ثم هذا القول ذهب اليه الأئمة الثلاثة وجهور العلماء من الصحابة والتابعين وغيرهم  
ونقله الماوردي عن جمهور أصحابنا قال ونص عليه الشافعي في ستة مواضع وعلى البطلان في ستة أيضا لكن  
نصوص البطلان متأخرة (قوله ذكر صفات آخر) كأن يذكر المظالم كالدعوى أو يصفه بصفات  
السلم وهما وجهان محكيان (قول المتن وثبت الخيار) هذا يستفاد منه ان شراء الأعمى لا يصح وان  
جوزنا بيع الغائب لتعذر ثبوت الخيار له وقيل يصح ويقام وصف غيره له مقام رؤيته (قوله ولا خيار  
للبيع) ولو وجدته زائدا ثبت له الخيار قطعا (قوله وقيل له الخيار) رجحه الاستوى ونسبه للرافعي  
عند الكلام على شراء الأعمى (قوله في رهن الغائب) كذا يجريان في اجارته وعفوه عن القصاص عليه  
وكذلك الخلع عليه والصلح وغير ذلك بل وفي الوقف أيضا (قول المتن وتسكن في الرؤية قبل العقد الخ) لأن  
العلم بالعقد حاصل وقوله فيما لا يتغير غالبا شامل لما اذا كان مع ذلك محتمل التلف كالفواكه (قوله وفيما  
يحتمل الخ) كأن الشارح رحمه الله لم يدخل هذه في المتن لأجل الخلاف فيها (قوله كالحبوان) في نسخة  
والحبوان وعليها فاضمير منها السابق للأطعمة وعلى السكاف يكون فيما بمعنى الأشياء (قوله متغيرا فله  
الخيار) لأن الرؤية السابقة كالشرط في الصفات المرئية قال الامام رحمه الله ليس المراد أن يتغير بالعين  
فان ذلك لا يختص بهذه الصورة ولكن الظاهر عندي أن يقال هو كل متغير لو فرض مخالفا في صفة مشروطة  
تعلق به الخيار وذلك لأن الرؤية كالشرط في الصفات الموجودة وقتها ومنه يؤخذ ان الخيار فوري  
قال ويمكن أن يقال هذا التغير الذي يخرج به الرؤية عن كونها تقبل المعرفة والاحاطة (قوله والأصح  
قول المشتري) أي لما سيأتي ولأن الأصل عدم وجود هذه الصفة عند الرؤية كما صدقوا البائع نظرا

ونوعه كان يقول بعتك  
عبدى التركي ورفسى  
العربى ولا يفتقر بعد ذلك  
لهذا كصفات آخرهم لو كان  
له صيدان من نوع فلا بد  
من زيادة يقع بها التميز  
كالعرض للسن أو غيره  
(ويثبت الخيار) للمشتري  
(عند الرؤية) وان وجدته  
كما وصف لأن الخبر ليس  
كالمعينة وفيه حديث من  
اشترى ما لم يره فهو بالخيار  
اذا رآه لكن قال الدارقطني  
والبيهقي انه ضعيف وينفذ  
قبل الرؤية الفسخ دون  
الاجازة ولا خيار للبائع وقيل  
له الخيار ان لم يكن رأى المبيع  
وحيث ثبت فقيل هو على  
الفور والأصح بمقدار امتداد  
مجلس الرؤية ويجزى  
القولان في رهن الغائب  
وهبته وعلى صحتهما لا خيار  
عند الرؤية اذا لا حاجة اليه  
(و) على الاظهر في اشتراط  
الرؤية (تسكن في الرؤية قبل  
العقد فيما لا يتغير غالبا الى  
وقت العقد) كالأراضى  
والأواني والحديد والنحاس  
(دور ما يتغير غالبا)  
كالأطعمة التي يسرع فسادها  
نظرا للغالب فيهما وفيما  
يحتمل منها التغير وعدمه  
سواء كالحبوان وجهان  
أحكمهما صحة البيع لان الأصل

بقائه المرئي فيها بحاله فان وجدته متغيرا فلها خيار فان نازعه البائع في تغيره فقيل للقول قوله لأن الأصل عدم التغير والأصح  
قول المشتري بيمينه لأن البائع مدعى عليه علمه بهذه الصفة وهو ينكره وفي شرح المهذب عن الماوردي ان صورة المسئلة في الاكتفاء

وهذا غريب لم يتعرض له الجمهور (وتكفي رؤية بعض المبيع ان دل على باقية كظاهر الصبرة) من الحنطة والشعير والجوز واللوز وغيرها مما الغالب أن لا تختلف أجزاؤه ولا خيار له اذا رأى الباطن الا اذا خالف الظاهر بخلاف صبرة البطيخ والمان والسفرجل لانها تختلف اختلافا ينافي وتباع عدد فلا بد فيها من رؤية واحد واحد (و) مثل (أتمودج التماثل) أي المساوي الاجزاء كالحبوب فان رؤيته تكفي عن رؤية باقي المبيع فلا بد من ادخاله في البيع وهو بضم الهجزة والميم وفتح الدال المجهمة (أو كان صوانا) بكسر الصاد (للباقى خلقه كقشر الرمان والبيض والقشرة السفلى للجوز واللوز) أي تكفي رؤية القشر المذكور لان صلاح باطنه في ابقائه فيه وان لم يدل هو عليه فقوله أو كان الى آخره قسم قوله ان دل الى آخره وقوله كالمهر خلقه مزيد على الروضة وأصلها وهو صفة لبيان الواقع في الامثلة المذكورة ونحوها وقد يحترز به عن جلد الكتاب ونحوه واحترزوا بوصف القشرة بالسفلى لما ذكر

(قوله ان يكون) أي كل من العاقدين منذ كرا حالة العقد الاوصاف التي رآها وقت الرؤية (قوله وهذا) أي اشتراط تذكر الاوصاف غريب أي من حيث النقل كما قاله شيخنا مر وبدله ما بعده وقال ابن حجر ومن حيث المدرك أيضا (قوله وغيرها) أي المذكورات في الاكتفاء برؤية بعضهما مثلا كالمائعات في ظروفها كالسمن ولوجامد او الزيت والعسل الاسود أو من النحل وخلاص الشمع ونحوه وكالقطن في عدله أو في جوزه بعد تفتحه وجعل شيخنا مر هذا من رؤية الصوان بمعنى عدم وجوب نزعه منه لرؤية باقية فتأمل وكالادقة والعنب أو الزبيب في سلتته والرطب أو الخمر في قوصرنه والكيس والحبوة غير المحبوة مع نواها والسكر في قدره كذا عن شيخنا مر وخالفه شيخنا في الادقة والعنب والسكر والحبوة وهو الوجه (فرع) لا بد في المسك من نزعه من قارنه ورؤيتهما معا قبل البيع (قوله ان دل على باقية) خرج به بعض لبن وياقوت في الضرع ونسج بعض ثوب بدون باقية ونحو ذلك فهو باطل (قوله ومثل) هو في موضع الكاف فأتمودج عطف على ظاهر فهم من أفراد ما دل على باقية (قوله فلا بد من ادخاله في البيع) أي في صيغته كبعتك كذا وهذا منه ولا يضر عدم خطبه به ولا تلفه ولو قبل القبض (قوله بضم الهجزة والميم) أي وضم الميم مخففة فيه رد على القاموس بحمل هذا من اللحن وأن الصواب كونه بفتح الهجزة والنون وتشديد الميم أو بلا هجزة (قوله بكسر الصاد) ويجوز ضمها (قوله كقشر الرمان) وكذا كوز الطلع وقشر القصب الاعلى الذي لا يمس معه وجوز القطن بعد تفتحه كما مر لانه قبله لم يبد صلاحه فلا يكفي رؤية قشره وعلى هذا يحمل ما في المنهج (قوله وان لم يدل الخ) صفة كاشفة توطئة لما بعده (قوله قسم الخ) فهو بعض المبيع أي خلافا للتركشي في جعله عطف على بعض المبيع فليس منه (قوله واخشسكنان) فهو من الصوان غير الخلق قال ابن حجر كل ما توقف بقاء ما فيه عليه كالجوز واخشسكنان المحشوا ولم يقصد ما فيه كالمحشون الجبة والطاقي والمجوزة يصح مطلقا ولا فلا بد من رؤية بعضه كقطن الفرش والالحقة (فروع)

الى هذا المعنى عند اختلافه مع المشتري في حدوث العيب فافرق به الاسنوي من قوله لانهما قد اتفقا على وجود العيب في يد المشتري والاصل عدم وجوده في يد البائع لان الاصل في كل حادث عدم وجوده قبل الزمان الذي عدم وجوده فيه لا يخلو عن نظر قال نعم قد يشكل على ما تقرر قوهم في الغاصب اذا ادعى بعد تلف المصوب عيبا خلقيا كأن قال خلق أعمى أو أعرج ونحو ذلك فانه يصدق قال ابن ازرقعة والظاهر محجى ذلك هنا ولو نجد في المبيع صفة حسن زعمها البائع وادعى المشتري علمها فالظاهر تصديق البائع (قوله وغيرها مما الغالب الخ) كالمائعات في أوعيتها وكذا القطن في عدله وكذا صبرة التمر انفردت حبانها أو التصفت كقوصرة الحبوة (قوله بخلاف صبرة البطيخ الخ) مثل ذلك صبرة الخوخ والعنب ونحوهما فشرء سلة العنب اكتفاء برؤية ظاهرها غير صحيح (قوله فلا بد فيها من رؤية واحد الخ) لو رأى أحد جانبي البطيخ لم يكف بل هي كبيع الغائب (قوله ومثل) يريد انه معطوف على ظاهر الصبرة فيفيد اشتراط ادخاله في البيع وليس معطوفا على بعض المبيع (قوله أي المساوي الاجزاء) يعني ليس المراد به المثلي واعلم انه اذا أحضر الانمودج وقال بعتك من هذا النوع كذا فهو باطل لان لم يعين مالا ليكون يباع ولم يراع شروط السلم ولا يقوم ذلك مقام الوصف في السلم لان الوصف باللفظ يرجع اليه عند النزاع قال السبكي وغيره فصورة المسئلة ان يقول بعتك الحنطة التي في هذا البيت وهذا انمودجها فان أدخله في البيع صح والا فلا قال الاسنوي وشرط الادخال ان يرد الى الصبرة قبل البيع فلو أدخله في البيع من غير رد كان كبيع عينين رأى احدهما ونقل ذلك عن البغوي واكتفى الزركشي بالادخال في البيع وحمل عليه كلام البغوي (قول المتن صوانا) هو الوعاء الذي

وهي التي تكسر حالة الاكل عن العلب فلا تكفي رؤيتها فلا يصح بيعه فيها كاسباني في باب بيع الاصول والثمار لا يستتاره بما ليس من مصلحته واخشسكنان تكفي رؤيته ظاهرة كما ذكر في شرح المهلب

مع أمثلة الصوان المذكورة والفقاع قال العبادي يفتح رأس الكوز فينظر منه بقدر الامكان واطلق الغزالي في الاحياء المساعدة به قال في الروضة وغيرها الاصح قول الغزالي لان بقاءه في الكوز من مصلحته (ونعتبر رؤية كل شيء) غير ما ذكر (على ما يليق به) فيعتبر في الحاور رؤية البيوت والسقوف والسطوح والجدران والمستحجم والبالوعة وفي البستان رؤية الاشجار والجدران ومسابل الماء وفي العبر رؤية الوجه والاطراف وكذا (١٦٦) باقى البدن غير العورة في الاصح والامة كالعبد وقبل يكنى فيها رؤية

ما يظهر عند الخسة وفي الدابة رؤية مقدمها ومؤخرها وقوائمها وظهرها وفي الثوب الديباج المتفش رؤية وجهه وكذا البساط وفي الكر باس رؤية أحد وجهه وقيل رؤيتهما وفي الكتب والورق البياض والمصحف رؤية جميع الاوراق (والاصح ان وصفه) أى الشئ الذى يواد يبعه (بصفة السلم لا يكتفى) عن رؤيته والثانى يكتفى ولا خيار لشترى عند الرؤية لانه يفيد المعرفة كالرؤية ودفع بان الرؤية تفيد المالا تفيد العبارة (ويصح سلم الاعمى) أى ان يسلم أو يسلم اليه بعوض فى القيمة يعين فى المجلس ويؤكد من يقبض عنه أو يقبض له رأس مال السلم والمسلم فيه لان السلم يعتمد الوصف لا الرؤية (وقيل ان عمى قبل تمييزه) بين الاشياء أو خلق أعمى (فلا) يصح سلمه لا تفتاء معرفته بالاشياء ودفع بانه

لا يصح بيع لب نحو الجوز في قشره ولا بيع الرأس والا كارع ونحوها قبل اباتنها ولا مذبح أو جلد أو لحمه قبل سلاخه ولا مسوخ قبل تنقية جوفه الا نحو سمك لقله ما فيه ولا يبيع صوف قبل جزه أو ذكوة حيوانه لا اختلاطه بالحدث نعم ان قبض على قدر معين وباعه صح ولا يصح بيع حصته من الماء الجارى وحده أو مع قراره ويصح بيع حصته من القرار ويقتبضها منها من الماء فيها (قوله والفقاع) أى يصح بيعه مع كوزه ولا يشترط رؤية شئ منه على كلام الغزالي المذكور المعتمد (قوله على ما يليق به) وهو ما يخل عدم رؤيته بمعظم المالية (قوله غير العورة) ولومن أحد الزوجين (قوله وفي الدابة رؤية مقدمها ومؤخرها وقوائمها وظهرها) وكذا باطنها وشعرها لالسانها وأسنانها وحواقرها ومشياؤها الرقيق ويعتبر في السفينة رؤية جميعها حتى ما فى الماء منها (قوله والاصح ان وصفه الخ) تقدم أن هذه ليست من بيع الغائب (قوله يعين فى المجلس) أى يعينه بصره بقبضه (قوله كالبيع) ومثله الاقالة (قوله وان فلنا الخ) أى لعدم وجود رؤية هنا (قوله يشترى نفسه) وكذا من يعتق عليه قال العبادي ولو بالبيع الضمنى ونصح اقلته ولو فى المعين فراجع (قوله عمالا تتغير) أى من وقت رؤيته قبل العمى الى وقت العقد عليه بعده (قوله كالصبر) يفيد اعتبار تذكرا لوصاف حالة العقد (قوله ويصح نكاحه) أى عقده النكاح وفى قبض المهر واقباضه ما مر فى عوض السلم

#### (باب الربا)

بكسر الراء مع القصور وفتحها مع المد ويرمى بالالف والواو والياء ويقال فيه الرماء بكسر الراء مع الميم والمد والرية بضم الراء وتخفيف التحتية وهو حيث حرم من الكبار كالسرقعة وعلامة على سوء الخاتمة كايذاء أولياء الله تعالى قالوا لان الله لم يأذن بالمخاربة الا فيه ما حرمته تعبدية وما ذكر فيه حكم لا لعل ولم يحل فى شريعة قط وآكاه فى الحديث بما لهما من آخذ الزيادة وموكله دافعها قال بعضهم والمؤمن بسببه عشرة كفى الجرح وهو لغة الزيادة ولو فى الزمن كرى باليد وشرا عاذا كره القاضى الروايات بقوله عقد على عوض مخصوص غير معلوم التماثل فى معيار الشرع حالة العقد أو مع تأخير فى البدلين أو أحدها والمراد بالعوض المخصوص أنواع الربويات ويقيد غير المعلوم بمحدد الجنس فلوزاد فى التعريف لفظى معلوم الجنس بعد لفظ التماثل لأغنى عن

يصان فيه الشئ ويقال الصبان أيضا بالياء كما قاله النورى فى اللغات (قوله مع أمثلة الصوان الخ) جعله من مسائل الصوان ظاهر لان ظاهره لا يدل على باطنه (قول المتن وتعتبر الخ) يريد انه يشترط ان يرى كل ضبة وسلسلة على باب قاله الغزالي لان ذلك صار وصفا (قوله والجدران) أى داخلا وخارجا (قوله كالعبد) يشترط فى الامترة رؤية الشعر أيضا (قول المتن بصفة السلم) أى ولو تواتروا واشتهر (قوله عند الرؤية الخ) يصح أيضا ان يكتب عبده نظر المعتق قال الزركشى وقياسه شراؤه من يعتق عليه (قوله بعوض فى الذمة) عبارة الروض ويصح ان يسلم ويسلم اليه اذا كان رأس المال فى الذمة اذا المعين لا يصح منه كالبيع به

#### (باب الربا)

(قول)

يعرفها بالسلم ويتجمل فرق بينهما أما غير السلم مما يعتمد الرؤية كالبيع والاجارة والرهن فلا يصح منه وان قلنا يصح بيع الغائب وسيبيلان يوكل فيه اوله أن يشتري نفسه ويؤجره لانه لا يحلها ولو كان رأى قبل العمى شيئا مما لا يتغير صح بيعه وشراؤه اياه كالصبر ويصح نكاحه (باب الربا) بالقصر وألفه بدل من واو القصد بهذا للباب بيع الربويات وما يعتبر فيه زيادة على ما تقدم

ذلك القيد أو مع تأخير الخ عطف على غير معلوم فيشمل مختلف الجنس وأقسامه هنا ثلاثه ربا الفضل وهو زيادة أحد العوضين في متحد الجنس ور باليد وهو تأخير قبض العوضين أو أحدهما مطلقا من غير ذكر أجل ور بالنساء بالفتح والمد كذلك وهو ذكر الأجل في العقد ولو قصيرا فغنى وقع على وجه من هذه كان حراما ولا فلا وحرمة من حيث فساد العقد مطلقا ومع أخذ المال ان أخذت الزيادة وكلام المنهج في الحالة الثانية بل فيه تدافع وقصور كما يعلم بالوقوف عليه (قوله اذا بيع الطعام) هذا أحد قسمي الربويات وثانيها النقد وسيأتي فلا ربا في غيرهما (قوله ان كانا) وفي نسخة ان كان بغير ألف أي كل منهما أي مجموعهما (قوله جنسا) بان شملهما اسم خاص واشتركا فيه اشترا كامعنويا فخرج بالاسم الخاص الاسم العام كالحب والدقيق وبما بعده نحو البطيخ الأخضر والأصفر لأن اشتراكهما في الاسم لفظي وحقيقتهما مختلفة وكذا نحو اللحوم والألبان (قوله اشترط في صحة البيع) أي ابتداء ودواما لأن اشتراط القبض لدوامها (قوله الحول) بان لا يذ كر في العقد أجل مطلقا كامر (قوله والمائة) أي في متحد الجنس يقينا (قوله والتقابض) أي القبض الحقيقي للعوضين مطلقا من له ولاية القبض عن نفسه أو عن غيره ولو مع حق الحبس فلا يكتفي بالإبراء ولا الحوالة ولا الضمان وان أقبض الضامن في المجلس كما قاله شيخنا فراجعه ويكتفي قبض سيد العاقد أو موكله أو عبدا أو وكيله باذن العاقد أو بعد موته أو جنونه ان بقي العاقدان في المجلس في الجميع خلافا لابن قاسم في الميت ويكتفي قبض وارث العاقد لنفسه ان كان حاضرا وبقي العاقدان في المجلس فان كان غائبا لم يعتبر بقاء الميت في المجلس بل المعتبر مجلس الوارث عند بلوغه الخبر فان تعدد اعتبر مجلس الأخير قاله شيخنا ولعل محله ما لم يحصل قبض عن قبله والا اعتبر مجلس من حصل منه القبض ان لم يتوقف القبض على من بعده وفيه نظر فاذا تعذر قبض الوارث في مجلسه تعين التوكيل منه لمن يقبض عنه وقال الخطيب وابن عبد الحق يقتضيه حضور مجلس العقد كالمكره ويعتبر بقاء العاقد الحلي في المجلس عند الجميع حتى يحصل القبض من الوارث ولو تعدد طال الزمن فان فارقه ولو قبل بلوغ الخبر للوارث بطل العقد كذا قيل والوجه خلافه كافي الكاتب بالبيع للغائب وان أمكن الفرق بأنه وجد للعاقد هنا مجلس فاعتبر دوامه فتأمل (فرع) لو اشترى دينارا بعشرة دراهم من الفضة وأقبض للبائع منها خمسة واستقرض منه خمسة غير ها أو أعادها له في المجلس جاز بخلاف ما لو استقرض منه تلك الخمسة فاعادها له فان العقد يبطل فيها على المعتمد في الروضة لأن تصرف أحد العاقدين مع الآخر اجازة وقد يقال انما حصلت الاجازة فيما قبل الخمسة المقبوضة بوقوع التصرف فيها دون ما قبل الخمسة الأخرى لبقاء المجلس فيها فاذا دفعها المشتري للبائع دام العقد فيها أيضا فيتوزع العقد في الاجازة بالتصرف كما يتوزع في التفرق اذ لو تفرقا بعد قبض الخمسة فقط لم يبطل فيما قبلها ويبطل في باقي المبيع فتأمل الا أن يقال ان الاجازة لا تنبعض كالفسخ كما

(اذا بيع الطعام بالطعام ان كانا أي الطعام من الطرفين (جنسا) واحدا كخطة وخطة (اشترط) في صحة البيع ثلاثة أمور (الحول والمائة والتقابض)

(قول المتن اشترط) أي وحرم تعاطي ما خلا عن واحد منها وان كانت العبارة قاصرة عن افادة ذلك وطريقهما اذا أراد التفرق من غير قبض أن يتفاسخا والائتما وان كان التفرق بعذر قاله في شرح المهذب (تنبيه) عبارة الروض تبعا لأصله الحلية في بيع ذهب بذهب متفاضلا أن يبيعه من صاحبه بدراهم أو عرض ويشتري بها الذهب بعد التقابض فيجوز وان لم يتفرقا ويتخاير التضمن البيع الثاني اجازة الأول بخلافه مع الأجنبي أي لما فيه من اسقاط خيار العقد أو يقرض كل صاحبه أو يتواهب أو يهب الفاضل لصاحبه وهذا جائز وان كره قصده اه قال شارحه والتحقيق أن كلاما من العقد والقصد مكرره اه قلت ولو حلف انسان أن لا يبيع سلعته الا بعشرة مثلا فباعها بعشرة ثم وهب المشتري نصفين بعد قبضها في المجلس صح العقد وكانت الهبة اجازة للعقد الأول على قياس هذا وأما لو أبرأه من نصفين في المجلس قبل التخاير فحل نظر (قول المتن



قبل التفرق أو جنسين كحكمة وشعر جزا الفضل واشترط الحلول والتقاضى) قبل التفرق قال صلى الله عليه وسلم عماروا مسلم فذهب  
بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعر بالشعر والتمر بالتمر والملح بالملح مثلا بمثل سواء بسواء يدايد فاذا اختلفت هذه الأجناس فبيعوا  
كيف شئتم اذا كان يدا بيد أى (١٦٨) مقابضة يؤخذ من ذلك الحلول فاذا بيع الطعام بغيره كنفق أو ثوب أو غير الطعام

بغير الطعام وليس نقدين  
كحيوان بحیوان لم يشترط  
ثمن من الثلاثة والنقدان  
كالطعامين كما سيأتى  
(والطعام ما قصد للطعم)  
بضم الطاء مصدر طعم  
بكسر العين أى أكل  
(اقتياتا أو نفكها أو  
نداوبا) وهذه الأقسام  
مأخوذة من الحديث  
السابق فإنه نص فيه  
على البر والشعر والمقصود  
منهما التقوت فألحق بهما  
ما يشاركهما في ذلك كالأرز  
والقرفة وعلى التمر والمقصود  
منه التأدم والتفكه فألحق  
به ما يشاركه في ذلك  
كالزبيب والتين وعلى الملح  
والمقصود منه الإصلاح  
فألحق به ما يشاركه في ذلك  
كالصلي وغيرهما من  
الأدوية يخرج بقوله قصد  
ملا يقصد تناوله مما يؤكل  
كالجلود فلاز بابيه بخلاف  
ما يؤكل نادرا كالبلوط  
وقوله للطعم الى آخره ظاهر  
في ارادة مطعموم الآدميين  
وان شاركهم فيه البهائم  
قليل أو على السواء فخرج  
ما يختص به الجن كالعظم  
أو البهائم كالخنشيش والتبن  
أو غلب تناول البهائم فلازبا في شئ من ذلك وقوله نفكها يشمل التأدم والتحلى وقد ذكرهما  
في الأيمان فقال والطعام يتناول قوتا وفاكهة وأدما وحلوى ولم يذكر الدواء لأن الطعام لا يتناوله عرفا والايمان مبنية على العرف وقوله  
نداوبا يشمل التداوى

يدل عليه كلامهم في باب الخيار وفيه نظر (قوله قبل التفرق) والتخاير كالنقد على المعتمد خلافا لما في  
المنهج فيبطل العقد بتخايرهما أو تخاير أحدهما كالألفارق ويعتبر كون التفرق طوعا ولو سهوا على المعتمد فان  
فارق أحدهما مكرها لم يبطل خيارهما وان لم يبقعه الآخر مادام في مجلس العقد فان فارق بطل خياره وحده قاله  
شيخنا والوجه بطلان خيارهما لأنه من مفارقة أحدهما طوعا فتأمل ومجلس المكروه محل زوال الإكراه فان  
فارقه ولو الى جهة الآخر بطل خيارهما (قوله مثلا بمثل) هما بكسر الميم وسكون المثناة بمعنى سواء بسواء ففهما  
حالان والثاني تأكيد وقيل الثاني لدفع المثلية التقريبية وقيل الأول للكيل والثاني للوزن وقيل عكسه  
(قوله فاذا اختلفت) أى مع اتحاد العلة (قوله مقابضة) أى استحقاقا وفعلا كما مر وقول بعضهم غالباً مضر  
لا حاجة اليه (قوله والنقدان الخ) غرضه من هذا التمام الدليل على ما سيأتى (قوله ما قصد) أى ما جرت عادة  
الناس بتحصيله لا كل الآدميين بشرأ أو زراعة أو ادخارا أو غير ذلك (قوله بضم الطاء) لأنه بفتحها بمعنى  
التقوت وليس مراداً (قوله أكل) هو بفتح الهمزة والكاف فعل ماض بصيغة المبني للفاعل (قوله والتفكه)  
من عطف العام (قوله وغيرها) أى من المطعومات البرية كحبوب التمرس والفاسول والحلبة والخردل  
والخلة والكترون والطين الأرمنى واللبن والصمغ والكزبرة والبلوط والطرثوث والطين المختوم ولا عبرة  
بمن قال بنجاسته ولا ربا في بقية الأطيان وكالتخايز وأطراف أعواد الكرم وسائر البقول وكدهن الخروع  
ودهن الورد وسائر الادهان نعم ليس من البروى شجر الخروع وحبه والعود والمسك والورد وماؤه والكتان  
وبزره ودهنه ودهن القرطم وكسبه ودهن السمك (قوله كالجلود) أى الخشنة والافربوية (قوله قليلا)  
أولم يتناولوه أصلا لأن المعتمد القصد كما مر وهذا في التناول (قوله ما اختص به الجن) أى من حيث القصد في  
تحصيله منهم أو من غيرهم لهم وان لم يتناولوه (قوله أو غلب) أى من حيث القصد مطلقا أو من حيث التناول  
مع الاستواء في القصد فلا اعتراض فان استويا فيه قصدا وتناولا فربوى على المعتمد وكلام المنهج هنا  
متدافع لا يعول عليه والحاصل أن ما قصد به الآدميون فقط أو غالبا ربوى مطلقا وما قصد به غيرهم فقط  
أو غالبا ليس ربويا مطلقا وما قصد به معاسواء يعتبر فيه غلبة التناول فان استويا فربوى على المعتمد (قوله

كحكمة وشعر) مثل هذين لأن مال الكبارى أنهما جنس واحد (قول المتن والتقاضى) فلو كان دينناو أبرأه  
منه لم يكف في ذلك (قوله عماروا مسلم) في بعض الروايات لا تبيعه والذهب بالذهب وعدما هنا الى أن قال  
الاسواء بسواء عيننا بعين يدايد رواها الشافعى رضى الله عنه وفي أخرى فن زاد أو استزاد فقد أربى وفي  
رواية نهي عن بيع الطعام بالطعام الامثلا بمثل علق النهى بالطعام وهو امم مشتق فيفيد أن العلة مأخذ  
الاشتقاق وهو الطعم كتمليق القطع بالسرقة والجلد بالزنا في آيتيهما وجعل في القديم مع الطعم التقدير  
بالكيل أو الوزن فلا يجزى فيما لا يكال ولا يوزن كالسفرجل والمان والبيض والارنج ونحو ذلك وضابط  
نحو هذه الأمور على الجديد الوزن كما سيأتى لكونها أكبر جرما من التمر (قوله ويؤخذ من ذلك الحلول)  
قال بعضهم أى بحسب العادة وقال الاسنوى لأن الأجل يناق استحقاقا القبض (قول المتن ما قصد)  
اعترض بأنه ينبغي تقييد ذلك بالقلبة كما في الروضة وأصلها أى يكون القصد منه غالباً الطعم وان كان تناوله  
نادرا كالبلوط وقوله للطعم قيل يغنى عنه ما بعده (قوله كالجلود) وكذا أطراف قضبان العنب (قوله

كما صولها  
في الأيمان  
تداوبا يشمل التداوى

بالماء العنب وهو روى مطعوم قال تعالى ومن لم يطعمه فانه مني (وأدقة الاصول المختلفة الجنس وخلوها وأدهانها أجناس) كأصولها في يجوز بيع دقيق الخنطة بدقيق الشعير متفاضلا واخل التمر بخل العنب كذلك ودهن البنفسج بدهن الورد كذلك واحترز بالاختلاف عن التسمية كادقة أنواع الخنطة فهي جنس (واللحوم والالبان) أي كل منهما (١٦٩) (كذلك) أي أجناس (في الاظهر)

كأصولها في يجوز بيع لحم البقر بلحم الضأن متفاضلا وابن البقر بلحم الضأن متفاضلا والثاني هي جنس فلا يجوز التفصيل فيأذكر وعلى الاول لحوم البقر والجواميس جنس ولحوم الضأن والغنم جنس والالبان البقر والجواميس جنس والالبان الضأن والغنم جنس (والمماثلة تعترف) المسكيل كـبـلا والموزون (وزنا) فالمسكيل لا يجوز بيع بعضه ببعض وزنا ولا بضر مع الاستواء في السكيل التفاوت وزنا والموزون لا يجوز بيع بعضه ببعض كـبـلا ولا بضر مع الاستواء في الوزن التفاوت كـبـلا (والمعتبر) في كون الشيء مكـبـلا أو موزونا (غالب) عادة أهل الحجاز في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم لظهور انه اطلع على ذلك وأقره فلما حدث الناس خلاف ذلك فلا اعتبار باحدائهم (وما جهل) أي لم يعلم هل كان بكـل أو يوزن في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم أو علم

بالماء العنب) أي عرفا كما في شرح شيخنا وابن حجر وأما ردغير المالح (قوله وأدقة الاصول) وكذا أي بوضها وصغار البيض وبياضه جنس واحد (قوله ودهن البنفسج الخ) صريح كلامه وغيره من المصنفين كابن حجر والخطيب وغيرهم ان اختلاف جنس الدهن تابع لاختلاف جنس الاوراق وان اتحد الدهن فوروق البنفسج وورق الورد في الشيرج جنسان وما نقل عن شيخنا الرمي من اعتبار اختلاف الدهن كالزيت والشيرج لا معنى له لانه يلقى اعتبار الاوراق ويصرح برده ما نقل عنه من أنه اذا ربي ورق البنفسج وورق الورد بالسهم جاز بيع دهنه من أحدهما بدهنه من الآخر ولو متفاضلا فتأمل وراجع وحرر (قوله فهي جنس) ولا يصح بيع بعضها ببعض كإسباني (قوله لحوم البقر) ومنها الجاموس والمعز من الغنم والمراد منها الاهلية لان كل أهلي ووحشي جنسان والمتولد بين جنسين جنس ثالث وقال شيخنا الرمي انه مع كل من أصله كالجنس الواحد (تنبيه) الجراد جنس قال شيخنا والسموك المعروفة جنس وقال شيخنا الرمي أجناس وأما بقية حيوان البحر فاجناس انفاقا والطيور والعصافير أجناس والرأس والاكارع والسكبد والطحال والقلب والكروش والرتة والمخ وشحم الظهر والاليسة والسنام أجناس ولومن حيوان واحد (فروع) الزبيب والعنب والحصرم جنس فلا يصح بيع أحدهما بالآخر ولو متفاضلا وطلع الاناث من النخل والبلح والبسر والربط والقر جنس كذلك وكل منها مع خله وعصره أجناس وطلع الاناث والذكور جنسان والسمن والمخيض جنسان والسكر والقانيد أصله وهو العسل جنسان وكل حب مع دهنه وكسبه أجناس وان لم يصح بيع الاول بأحد الاخيرين والبطيخ الاخضر والاصفر والقشاة والخيار أجناس وكذا البقول وستأتي الخلول (قوله لم يعلم الخ) منه ما لم يعلم هل كان في زمنه صلى الله عليه وسلم أم لا وهل كان في الحجاز أولا أو علم شيء من ذلك ثم نسي (قوله ولم يغلب أحدهما) أي لم تعلم غلبته (قوله تراعى فيه الخ) وان خالف عادة الحجاز فان اختلفت العادة في البلد روى الاغلب فالأكثر شبهة لجواز السكيل والوزن معا (قوله أو الوزن فيه) أي في كأصولها) عبارة الاسنوي تبعاً للرافعي رحمه الله لانه افروغ لأصول وقوله مختلفة فأجرى عليها حكم أصولها (قوله ودهن البنفسج بدهن الورد) يتعين أن يكون محل ذلك اذا لم يكن أصلهما واحدا كالشيرج مثلاً وهو كذلك لقوله المختلفة الجنس (قوله والثاني هي جنس) أي لا اشتراكها في الاسم الذي لا يقع التمييز بعده الا بالاضافة فكانت كأنواع الثمار ولان أصولها غير بوية وتمسك الاصحاب للادول بان أصولها مختلفة بدليل ان الابل في الزكاة لا تنضم الى الغنم مثلاً فثبت لفروعها الاختلاف كأصولها (فروع) اذا قلنا انها جنس استوى الوحشي والاهلي واللبري والبحري على الاصح في الروضة (قول المتن وزنا) لحديث مسلم لا يبيعوا الذهب بالذهب الا وزن بوزن ولا الورق بالورق الا وزن بوزن وعن أنس بن مالك رضى الله عنه يرفع ما وزن مثل بمثل اذا كان نوعاً واحداً وما كيل مثل ذلك رواه الدارقطني (قوله فيه) الضمير فيه يرجع لقوله أصله (قوله فعلى هذا الخ) زاد الاسنوي رحمه الله فان لم يكن كذلك كالبصل فهو على الاوجه الباقية قال وهذا كله اذا لم يكن أكبر جرم من التمر (قوله أيضاً فعلى هذا الخ) في شرح الكمال المقدسي عند ما ثبت في زمنه صلى الله عليه وسلم قال فلا دهان والالبان مكيلة والعسل والسمن موزونان وظاهر عبارة الشارح رحمه الله كغيره كآثرى بخلافه

(٢٢) - (قليوبى وعميرة) - (ثاني)

ولم يغلب أحدهما أولم يكن في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم (براعى فيه عادة بلد البيع وقيل السكيل) لان أكثر المطعومات في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم مكيل (وقيل الوزن) لانه أحرص وأقل تفاوتاً (وقيل يشخير) بين السكيل والوزن لتعادل وجهيهما (وقيل ان كان له أصل اعتبر) أصله في السكيل والوزن فيه فعلى هذا دهن السهم مكيل

ودهن اللوز موزون واختلف فيها اذ لم يكن أكبر جرم من النمر فان كان كالبيض فلا اعتبار فيه بالوزن جزا وسواء المكيل المتعاد في عصره  
 صلى الله عليه وسلم والمكيل المحدثه (١٧٠) بعده ويجوز الكيل بقصعة مثلاً في الاصح والوزن بالقبان (والنقد) أي الذهب

الاصل (قوله ودهن اللوز موزون) كذا قاله الشارح وتبعه شيخ الاسلام في المنهج وابن حجر وشرح شيخنا  
 وغيرهم وهو كافي بعض نسخ شرح شيخنا مبنى على مرجوح لان الصحيح أن اللوز مكيل (قوله والوزن  
 بالقبان) أي لا بالماء وفارق الزكاة والسلم بتعين عادة الرسول هنا (قوله الرائحة) قيد للخلاف فلا راي غيرها  
 قطعاً (قوله بكسر الجيم) أي على الافصح وفيها الفتح والضم (قوله خزا) بفتح المهملة وسكون الزاي المجهمة  
 هو تفسير التخمين وخرج به علم التساوي ولو باخباراً أحدهما للآخر فيصح ولا حاجة في قبضهما الى كيل  
 وكذا ما يأتي (قوله ولو باع الخ) هذا في متحد الجنس فغيره صحيح مطلقاً سواء أخر جاسواء أو لا لكن ثبت  
 الخيار لمن لحقه الضرر فان سمح صاحب الزيادة بها أو رضى الآخر بتركها بقي العقد وان تشاح ففسخ كما مر  
 (قوله وتعتبر المائنة) أي يقدو وجودها أو لا بد منها أو توجد وتتحقق أو تتوقف صحة البيع عليها (قوله في  
 الثمار) وفي المنهج الثمر بالثلثة (قوله الذي يحصل به الكمال) لانه المعتبر وهو وصول الشيء الى حالة يطلب فيها  
 غالباً (قوله وقد يعتبر) أي يفرض ويقدّر قبل وجوده أو بوجوده بالفعل كافي اللين وعصير نحو العنب واختار  
 الشارح الاول لعلم غيره من كلام المصنف الآتي (قوله فلا يباع رطب برطب) خلافاً للآئمة الثلاثة وضبطه  
 بضم الراء لثلاثي تكرار مع ذكر العنب وغيره المذكور بعده ولذلك ضبطه في المنهج بفتح الراء واستغنى عما  
 بعده فهو أخصر وأعم ولعل المصنف هنا راعى لفظ الدليل (قوله ولا يجر) ولا يبلع ولا يسر ولا يطلع اناء ولا  
 يبع بعضها ببعض لانها جنس كما مر (قوله للجهل الآن بالمائنة) لو زاداً وتحقق المفاضلة ليشمل بيع تمر  
 بقدره من الرطب كان أولى الا أن يقال انها تعلم بالاولى فهو اقتصار على أقل درجات البطلان (قوله والاصل  
 في ذلك) أي في اعتبار الكمال الذي تتحق به المائنة أو في اعتبار المائنة وقت الجفاف ولا تزد مسئلة العرايا  
 الآتية لانها مستثناة من حيث عدم اعتبار الكمال فيها بالفعل والافال كمال معتبر فيها تقدير (قوله أن ينقص  
 الرطب اذا يبس) أي هل يحصل فيه نقص في ذاته بجفافه فشمّل بيعه بمثله من التمر أو بدونه منه أو بمثله  
 (قوله فيه اشارة) أي في السؤال عن هذا المعلوم وجوده اشارة الى ما ذكر (قوله وألحق بالرطب فيما ذكر

والقصّة مضروباً كان أو  
 غير مضروب (بالنقد كطعام  
 بطعام) فان بيع يجنسه  
 كذهب بذهب أو فضة بفضة  
 اشترط المائنة والحلول  
 والتفاضل قبل التفرق وان  
 بيع بغير جنسه كذهب  
 بفضة جاز التفاضل واشترط  
 الحلول والتفاضل قبل  
 التفرق للحديث السابق  
 ولا راي بالقول الرائجة في  
 الاصح فيجوز بيع بعضها  
 ببعض متفاضلاً الى أجل  
 (ولو باع) طعماً أو نقداً  
 بجنسه (جزاًفاً) بكسر الجيم  
 (تخمينا) أي خزا للتساوي  
 (لم يصح) البيع (وان خرجا  
 سواء) للجهل بالمائنة حال  
 البيع وبيعه بغير جنسه  
 جزاًفاً يصح وان لم يتساويا  
 ولو باعه هذه الصبرة بتلك  
 مكايلاً أي كيلاً بكيلاً أو هذه  
 التمرام بتلك موازنة فان  
 كلاً أو وزناً وخرجتا سواء  
 صح البيع والالم يصح على  
 الاظهر وعلى الثاني يصح  
 في الكبيرة بقدر ما يقابل  
 الصغيرة ولشترى الكبيرة  
 الخيار (وتعتبر المائنة)  
 في الثمار والحبوب (وقت  
 الجفاف) أي الذي يحصل به  
 الكمال (وقد يعتبر الكمال)

في دهن السمسم واللوز وقد يوفق بينهما بانها من المجهول حاله ولم يكونا في زمنه صلى الله عليه وسلم (قوله ودهن  
 اللوز) اقتضى هذا ان اللوز موزون وضعفه الاسنوي رحمه الله (قوله فلا اعتبار فيه بالوزن جزاًفاً) ألحق  
 الاسنوي بذلك الرمان والبطيخ والسفرجل ونحوها قال هذه لا تتقدر بكيلاً ولا وزن فالقديم منع بيع بعضها  
 ببعض والجديد يجوز وزن بشرط الجفاف (قوله بالقبان) أصله عجمي بالباء المشوبهة فاء ثم عرب بباء خالصة  
 (قوله وان بيع بغير جنسه الخ) (فرع) قال بهتك هذا الدينار المشرق بكذا فاذا هو مغربي صح وثبت الخيار  
 ومثله العبد الخبشي فاذا هو تركي (قوله بكسر الجيم) وضمها وفتحها قاله في الدقائق (قول المتن تخميناً) قال ابن  
 النقيب كأنه احتزرها اذا علمت مثل الصبرتين ثم تباع جزاًفاً فانه يصح ولا يحتاج في القبض الى كيل بل لما حكم  
 البيع جزاًفاً (قوله للجهل بالمائنة) أي والجهل بها كحقيقة المفاضلة قال الاصحاب والدليل على هذا ما روى مسلم  
 من أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الصبرة من التمر لا يعلم مكايلاًها بالكيل المسمى من التمر (قوله في الثمار  
 والحبوب) وكذا اللحم (قوله وذلك في مسئلة العرايا الخ) قبل ويجوز أن يراد بالمائنة قد تعتبر أو لا ويكتفى  
 بذلك كافي العصور ولا تشترط الحالة الأخيرة كاخل قاله السبكي واقتصر عليه (قول المتن فلا يباع رطب برطب)  
 وذهب الآئمة الثلاثة الى جواز بيع الرطب بالرطب (قوله فيه اشارة) وجه الاشارة ان نقصان الرطب بالجفاف  
 أوضح من أن يسأل عنه فكان الغرض من السؤال الاشارة الى هذا ومن ثم تعلم ان امتناع بيع الرطب

بالجفاف (أولاً) وذلك في مسئلة العرايا الآتية في باب الاصول والثمار (فلا يباع رطب) بضم الراء (برطب) بالجفاف  
 ولا يجر ولا عنب بعنب ولا بزبيب للجهل الآن بالمائنة وقت الجفاف والاصل في ذلك أنه صلى الله عليه وسلم سئل عن بيع الرطب بالتمر فقال  
 أن ينقص الرطب اذا يبس فقالوا نعم فنهى عن ذلك رواه الترمذي وغيره ومحمّد فيه اشارة الى أن المائنة تعتبر عند الجفاف وألحق بالرطب فيها

ذكر طري اللحم فلا يباع

بطريه ولا بقديده ممن جنسه  
وبباع قديده بقديده بلا  
عظم ولا ملح يظهر في الوزن  
(وبالا جفاف له كالقشاة)  
بكسر القاف وبالثلاثة والمه  
(والغيب الذي لا يترتب  
لا يباع) بعضه ببعض (أصلا)  
كالرطب بالرطب (وفي قول  
تكني بمائتة رطبا) بفتح  
الراء كاللبن باللبن فيباع  
وزنادان أمكن كيله وقيل  
ما يمكن كيله كالنفاخ والتبن  
يباع كيلا ولا بأس على  
الوجهين بتفاوت العدد وما  
لا جفاف فيه الزيتون وقد  
نقل الامام عن صاحب  
التقريب وارتضاء جواز  
بيع بعضه ببعض وجزمه  
في الوسيط (ولا تكني بمائة  
الدقيق والسويق) أي  
دقيق الشعير (والخبز)  
فلا يجوز بيع بعض كل منها  
بعضه للجهل بالمائة المعبرة  
بتفاوت الدقيق في النعومة  
والخبز في تأثير النار (بل تعتبر  
المائة في الحبوب حبا)  
لتحققها فيها وقت الجفاف  
(و) تعتبر (في حبوب الدهن  
كالسمسم) بكسر السينين  
(حبا أو دهنًا وفي الغيب  
زبيبا أو خسل غيب وكذا  
العصير) أي عصير الغيب  
(في الأصح) لان ما ذكر  
حالات كال فيجوز بيع  
بعض السمسم أو دهنه  
ببعضه وبيع بعض الزبيب  
أو خسل الغيب ببعضه وبيع

طري اللحم) وكذا طري الفمار كالغيب والحبوب كالبر المبالول والفريك وسكت عن ذلك لظهوره وان كان  
الوجه ذكره لعموم القياس في كل رطب ولو عارضنا ينقص بجفافه نعم لا يعتبر تناهي جفافها بل وصولها الى حد  
لوجفت بعده لم تنقص قسرا يظهر في المسكيات ومنه بيع الفريك والمصرح به في الروض اذا تم جفافه (قوله من  
جنسه) قيد في الطري والقديد (قوله بلا عظم) أي لم تجر العادة ببقائه فيه (قوله ولا ملح) أي لغير الاصلاح فيه  
وهذا القيد لا حاجة له مع العلم بالمائة اذا السكال يحصل بالجفاف (قوله يظهر في الوزن) راجع للعظم والملح ونفي  
ظهورهما قيد لوجود المائة لصحة البيع في متحد الجنس الذي في كلامه وكذا هو قيد لصحة البيع مع اختلافه  
ولو متفاضلا فان ظهر شيء من ذلك لم يصح البيع مطلقا ولو بالدرهم كما علم مما مر للجهل بالمقصود (فرع)  
لا يصح بيع نحو بر مبالول بجنسه ولو بعد جفافه أو بغير مبالول ومثله ما يطل كاله بغير ذلك كالقلى والمشوى  
ومنزوع النوى من نحو الفمر بخلاف مقلق البطيخ والكشمري والكشمري ونحوها نعم ينتج صحة بيع الحبة  
المسولة لمعروكها وخالوها عما يمنع المائة فيها كما علم مما مر (قوله كالقشاة) وان عرض الجفاف لبعض  
أنواعها خلا فلا ذرعى وان وافقه ظاهر شرح شيخنا (قوله بكسر القاف) أو ضمها (قوله ما يمكن كيله)  
فالمعتبر على هذا الوجه امكان السكيل وان لم يكن معيارا فلا ينافي ما مر من اعتبار الوزن فيها هو أكبر جزم من  
الفمر (قوله وبالا جفاف له الزيتون) لكن رطوبته دهنية لا مائية فلذلك كان المعتمد صحة بيع بعضه  
ببعض ولا حاجة لاستثنائه كما فعله بعضهم وقد يقال ان عدم الجفاف أهم من الرطب بفتح الراء لانه ما فيه مائة  
فهو مستثنى باعتبار الاول دون الثاني وعلى ذلك يحمل كل من القولين وكلام الشارح يشير اليه بل صرح فيه  
فتأمله (قوله صاحب التقريب) وهو ابن القفال (قوله ولا تكني بمائة الدقيق) أي ما يتخذ من الحبوب  
وان لم يسم دقيقا كجربش الفول والعدس والكنافة والشعيرية وعطف السويق عليه خاص لا فائدة المنع فيها  
دخلته النار وتفسيره بما يعمل من الشعير نظرا لعناء الغوى والمراد الاعم (تنبيه) لا يجوز بيع شيء مما فيه  
الدقيق بما فيه شيء منه كالحلوى بالقشاة والاقط (فرع) النخالة والحب المسوس الخالي من اللب ليسا  
ربو بين كالشمع وفي شرح شيخنا صحة بيع النخالة والمسوس المدكور بالحب السليم وفيه نظر مع القاعدة  
المدكورة فالوجه خلافه (قوله في حبوب الدهن) أي من الربوي بخلاف البرز والقرطم ودهنهما وكسبهما  
لانها غير ربوية كما مر (قوله حبا أو دهنًا) وكذا الكسب الخالي من دهن يقصد فصله وغير حب السمسم  
كالجوز مثله وخرج بما ذكر الطحينة وهي من الدقيق كما مر فلا يجوز بيع بعضها ببعض ولا بالشرج ولا  
بالكسب ولا بالسمسم قال شيخنا ولا بالدرهم كما مر (قوله أو دهنه) أي يجوز بيع بعض دهن السمسم  
ببعضه متا لا وكذا بعض كسبه ببعض وكذا بيع دهنه بكسبه ولو متفاضلا لانها جفسان كما مر نعم قد تقدم  
انه اذا وضعت في دهنه أو ربي بحبه أوراق كالورد والبنفسج فهو أجناس فيجوز بيع دهن واحد منها بدهن  
الأخر ولو متفاضلا ويجوز بيع بعض كل منها ببعض متا لا في المربي وفي غيره ان خلا عن يسير ورق فيها ما وفي

بالجفاف لتحقيق النقصان وامتناع بيع الرطب بالرطب للجهل بالمائة كذا قاله الاسنوي والشارح فيما سلف  
اقتصر في السكال على جهل المائة وهو صحيح أيضا (قوله بكسر القاف) وبالضم أيضا (قول المتن أصلا) بوجه  
هدم الصحة ولو عرض له جفاف على تدور الظاهر خلافه (قوله وقيل ما يمكن كيله الخ) انظر هذا هل بشكل  
بما سلف من أن الذي يكون أكبر جزم من التمر معياره الوزن قطعاً (قول المتن والخبز) مثله الهجين والنشا  
(قول المتن بل تعتبر المائة في الحبوب) أي التي لا دهن لها (قول المتن حبا) أي متناهى الجفاف غير مقل ولا  
فريك ولا مقشور ولا مبالول وان جف لتفاوت انكماشه عند الجفاف ثم كلامه يفيدك انه لا يصح بيع الحب  
بشيء مما يتخذ منه كالدقيق والنشا والخبز ولا بما فيه شيء مما يتخذ منه كالحلوى المعمولة بالنشا والمصل فان فيه  
الدقيق قال الرازي وكذا لا يجوز بيع هذه الاشياء بعضها ببعض لخروجها عن حالة السكال (قول المتن

بعض عصير العنب ببعض  
ومقابل الاصح فيه يمنع كاله  
ومثله عصير الرطب والريمان  
وقصب السكر ويجوز بيع  
بعض خل الرطب ببعض  
بمخلاف خل الزبيب أو  
التمر لان فيه ماء فيمتنع العلم  
بالمائنة والميعار في الدهن  
والخل والعصير الكيل (و)  
تعتبر المائنة (في اللبن لبننا)  
بماله (أوسمنا أو خفيضا  
صافيا) أي خالصا من الماء  
فيجوز بيع بعض اللبن  
ببعض كيلا سواء فيه الحليب  
والحامض والرائب والخنار  
مالم يكن مغلى بالنار ولا مبالاة  
بكون ما يحويه المكيل  
من الخنار أكثر وزنا ويجوز  
بيع بعض السمن ببعض  
وزنا على النص وقيل كيلا  
وقيل وزنا ان كان جامدا  
وكيلا ان كان مائعا ويجوز  
بيع بعض الخيض الصافي  
ببعض أما المشوب بالماء  
فلا يجوز بيعه بمثله ولا  
بخالص للجهل بالمائنة  
(ولا تنكفي المائنة في سائر  
أحواله) أي بأقبحها كالخبث  
والاقط والمصل والزبد  
لانها لا تخاو عن مخالطة شيء  
فالخبث تخالطه الانفحة  
والاقط بخالطه الملح والمصل  
بخالطه الدقيق والزبد لا يخاو  
عن قليل مخيض فلا تتحقق  
فيها للمائنة المعتبرة فلا يجوز  
بيع بعض كل منها ببعضه

أحدهما (قوله ومثله) أي ومثل عصير العنب في الحكم والخلاف عصير الرطب والريمان وقصب السكر وكذا  
غيرها (قوله ويجوز بيع بعض خل العنب الخ) حاصل صور الخلول المذكورة هناس عشرة صورة من  
ضرب أربعة في مثلها لانها من عنب وزبيب ورطب وتمر وكل منها امام نفسه أو مع واحد منها فيسقط منها  
سنة مكررة ويبقى عشرة منها خمسة صحيحة وخسة باطلة لانه ان لم يكن في الخليلين ماء وكان الماء في احدهما  
واختلف الجنس فهو صحيح والافباطل سواء كان الماء عذبا أو غير عذب خلافا لابن شبة في اعتياده الصحة  
في غير العنب اذ قاعدة مدحجوة والتعليل بالجهل بالمقصود يردان عليه بل مقتضى هذا التعليل البطلان في  
مختلف الجنس فتأمل (قوله والميعار في الدهن والخل والعصير الكيل) نعم الميعار في السمن الجامد الوزن  
على المعتد كاسر ومنه يعلم انه لا يصح بيع جامده بمائته لا ختلاف معيارهما ويجرى ذلك في كل دهن جامد  
مع مائته (تنبيه) علم بما ذكر ومن قاعدة عدم صحة بيع شيء بمائته شيء مما اتخذ منه كاسر انه  
لا يصح بيع عصير العنب به ولا خل به ولا يصح بيع خل به بعصره ولو متفاضلا لانها من جنسان خلافا للرويان كاسر  
وكذا يقال في الرطب مع خل وعصره لا يقال العصير أصل للخل لاننا نقول هو غير مشتمل عليه مع كثرة  
التفاوت بينهما في الاسم والصفة وأما بيع الزبيب بخل العنب أو عصيره فقال السبكي بطلانه وهو وجيه وقال  
الشيخان بصحته واليه مال شيخنا مر وفيه نظر واضح وقد نقل العلامة العبادي عن شيخنا مر في  
حاشية العباب البطلان ويقاس به خل الرطب وعصره مع التمر وعكسهما هو اعلم أن قول المنهج ولا حبه به  
أي لا يصح بيع حب بمائته منه مسألة مستقلة ليست من أفراد ما قبلها لعدم صحة دخولها فيه أو فيما عداها  
ولفساده شمول الاستثناء بعدها لها فراجع وتأمله (قوله لبنا بماله) أي غير مستقل الى حاله بما بعده (قوله  
فالمخيض قسم منه) لا قسم له خلافا لمن زعمه ولا يضر خلطه بيسير ماء لا صلاحه (قوله خالصا) راجع للمخيض كما  
هو ظاهر كلام الشارح لأن خلوص غيره معلوم ويجوز رجوعه لجميع ما قبله ليخرج خلط اللبن بنحو ما لا يفتقر  
(قوله من الماء) أي أو من فتات سمن أو ملح (قوله الخنار) بالحاء المعجمة والمثلثة هو ما بين الحليب والرائب  
وما ضيه مثل العين (قوله مالم يكن) أي اللبن بأنواعه مغلى بالنار فلا يضر تسخينه وفارق الماء المغلى لان  
الذهب منه ماء من جنسه (قوله وقيل وزنا الخ) أي الميعار في السمن الوزن في الجامد والكيل في المائع  
وهو المعتد كما تقدم ذكره أو الجامد يعتبر بما صر في النجاسة (قوله أما المشوب بالماء) أي الذي لغير ضرورة  
وكذا ما فيه فتات سمن أو ملح يظهر في الوزن فلا يجوز بيعه بمثله ولا بخالص للجهل بالمائنة وصرح هذه العلة  
جواز بيعه بالبراهم وببقية أنواعه الآتية وسيأتي ما فيه (قوله لانها) أي الخبث والاقط والمصل والزبد  
(قوله فلا يجوز بيع بعض كل منها ببعضه) ولا يبيع واحد منها باللبن ولا بمائته شيء منه اما بيع واحد منها  
بواحد من البقية فان قلنا هي أجناس كما صرح به الخطيب فصحيح مالم يكن المخالط يمنع العلم بالمقصود  
أو مخيضا) اعترض الاسنوي بأنه قسم من اللبن فكيف جعله قسما له (قوله أي خالصا من الماء) كذا يشترط  
كونه خالصا من الزبد والافيمتنع بيعه بزبد أو سمن لكونه حينئذ من قاعدة مدحجوة لالعدم كاله كما يورمه  
كلام المنهاج قاله السبكي رحمه الله (قوله ويجوز بيع بعض السمن الخ) مثله غسل النخل (قوله ويجوز بيع بعض  
المخيض الصافي ببعض) يجوز أيضا بيعه بالسمن وبالزبد متفاضلا ويمتنع باللبن مطلقا (قوله أما المشوب بالماء)  
فيه اشعار بان الماء اليسير لا يضر وقد صرح به السبكي قال في كلام الشافعي وطائفة ان زبده لا يخرج من الا  
الماء (قوله فلا يجوز بيعه الخ) قال السبكي بل شوب اللبن بالماء يمنع بيعه مطلقا للجهل باللبن المقصود (قوله  
والاقط الخ) وأيضا الاقط والمصل يدخلهما النار (قوله فلا يجوز بيع الخ) قال السبكي لو كان الزبدان جنسين  
جاز لان ما فيهما من اللبن غير مقصود ويجوز بيع المخيض المزروع الزبد بالسمن متفاضلا اتفاقا وبالزبد  
كذلك (تنبيه) ذكر السبكي الخبث والاقط والمصل ثم قال وكما يمتنع بيع بعض هذه الاشياء بمثلها كذلك

كلازيت وان قلنا انها جنس واحد لم يصح مطلقا (قوله ولا يجوز بيع الزبد بالسمن) أى ولا بفيره ولو من  
 الهراهم لا شمله على المحيض المانع من العلم بالمقصود قال شيخنا فان خلا عنه صرح وعليه يحمل قول السبكي  
 بالصحة فيه (قوله وفيما أثرت الخ) أوردته على كلام المصنف لكان الخلاف فيه ويرجع فيه عدم الصحة وهو  
 المعتمد ومنه الفانيد واللبأ (قوله كالعسل) ما لم يصل الى العقد (قوله ولا يجوز قبله) أى لا يجوز بيع العسل في  
 شمعته ببعضه قبل تمييزه عنه أى ولا يصح بيعه مع شمعته أيضا ولا بعسله الخالص ولا بشمعه الخالص ولا بالهراهم  
 كما مر في الزبد وقال شيخنا بالصحة هنا في الثلاثة لان الشمع غير روى وفيه نظر ظاهر لان المانع عدم العلم  
 بقدر المقصود كما في اللحم بعظمه لانه من قاعدة مدحجوة مع أن العسل غير مرئى داخل الشمع ولا يكتفى برؤية  
 بعضه لا اختلافه ولا رؤية شمعته لانه ليس من الصوان فتأمل ثم رجع شيخنا الى الاول (قوله أى عقد البيع)  
 شامل للمعين ولما في القيمة وقيدته ابن حجر بالاو ليخرج منه ما لو كان له عليه ألف درهم وخسون دينار افضاله  
 على ألف دينار عنهم ما فانه جائز سواء بلفظ الصلح أو بالتعريض ووافقه شيخنا الرملى في لفظ الصلح فقط وعليه  
 فلا حاجة للتقييد وصورة الصلح مستثناة نظر الأساححة فيه (قوله روى) أى مبيعا روى بالكن يقيده بالحداد  
 العلة كما قيد بكونه مقصودا ليخرج ما لو باع دارا فيها جر ماء عذب بمثلها فانه يصح لان الماء تابع بالاضافة الى  
 الدار وان كان لا بد من النص عليه في العقد لدخوله في البيع وما لو باع بناء دار بموه بذهب لا يحصل منه شيء  
 بالعرض على النار بذهب فانه صحيح فان حصل فباطل وما لو باع دارا بذهب فظهر بهام معدن ذهب ولم يعلم به  
 حال البيع فانه صحيح فان علم به فباطل واغتفر هنا الجهل لانه في تابع (قوله من الجانبين) والروى بارزى  
 الجانبين كما مثل أوفى أحدهما كسسم بشيرج أو كالبارز فيهما أوفى أحدهما كشتاين واللبن فيهما وكشاة  
 فيها لبن بلبن من جنسها فانه غير صحيح لان اللبن فيهما مقصود وقد تنهيا للخروج فخرج الضمى من الجانبين  
 كسسم بسسم فصحيح ويصح بيع ذات لبن بمثلها من الأدميات وكذا من غيرهن ان اختلف الجنس  
 كشاة وبقرة وكذا غير ذات لبن بلبن من جنسها والبض كاللبن وفي الثانية بحث لانها من قاعدة مدحجوة  
 ولان اللبن مقصود محمول فالوجه البطلان سواء كان اللبن فيهما أوفى أحدهما سواء اتحد الجنس أو لا فتأمل  
 (قوله أى جنس الروى) لو قال جنس المبيع لكان أولى ليدخل درهم ونوب بدرهم (قوله جنسين) ظاهره  
 روى بين وترد عليه الصورة المذكورة وان استوت قيمتهما وكذا النوعان لانها مظنة الاختلاف نعم يغتفر  
 في الجنس الحبات اليسيرة من جنس آخر بحيث لا تظهر في المكيال وفي النوع وان كثرت أى ما لم يتساو  
 مقدار النوعين والا كبيع صاعين معقلى وصباحي مختطين بصاعين معقلى أو صبحاني فلا يصح خلافا لما قاله  
 الرافعي وغيره كذا قاله شيخنا الزياى واعتمد شيخنا الرملى الصحة تبع العلم ذكر وفيه نظر ظاهر (قوله  
 عجوة) هو اسم لنوع من أنواع تمر المدينة النبوية يقال لشجرته اللينة بكسر اللام وسكون التحتية وقد

يتمتع بالآخر واللبن وكذلك بالزبد والسمن والمحيض قاله المحلى (قوله ولا يبيع اللبن بما يتخذ منه) أى لانه من  
 قاعدة مدحجوة كما في الشيرج بالسسم (قول المتن بالطبخ الخ) خرج به تأثير التمييز الآتى وكذا تأثير الحرارة  
 كالمياه وشمل كلامه قوى النار وضعيفها (قوله حبا كان أو غيره) أى لان تأثير النار فيه غير منضبط (قول المتن  
 كالعسل) وكذا الذهب والفضة (قوله للجهل بالمائة) فيكون من قاعدة مدحجوة (قول المتن روى) أى جنسا  
 وحدا كما قيده في المحرر لئلا يرد ما لو باع ذهباً وفضة بمحطة مثلا (قول المتن واختلف الجنس) أى جنس  
 المبيع لا الجنس المتقدم فان المراد به واحد ويستحيل انقسامه الى شيئين لا يصدقان عليه قاله الاسنوى ثم  
 لا فرق في المضموم اليه بين الروى وغيره وان كانت عبارة الكتاب لا تنفي بذلك الا بتأويل ولو قال واختلف  
 المبيع جنسا لكان بينا (قوله جميعها الخ) دفع لما يقال عبارته لا تشمل الاموال حصل الاختلاف من أحدهما فقط

باختلاف الصفة مثلاً من الجانبين جميعهما أو مجموعهما بل اشتمل أحدهما من المراهم أو الدنانير على موصوفين بصفتين اشتمل الآخر عليهما أو على أحدهما فقط ( كمصاح ومكسرة بهما ) أى مصحاح ومكسرة ( أو بأحدهما ) أى مصحاح فقط أو بمكسرة فقط وقيمة المكسرة دون قيمة الصحاح في الجميع ( فباطلة ) لان قضية اشتمال أحد طرفي العقد على ما لين مختلفين أن يوزع ما في الطرف الآخر عليهما باعتبار القيمة مثاله بلع شقصا من داروسيفيا بالفوقية الشقص ( ١٧٤ ) مائة والسيف خسون يأخذ الشفيع الشقص بثلاث الانص والتوزيع

فما نحن فيه يؤدى الى  
المفاضلة وأصلهم بمحقق المائنة  
ففى بيع مدود درهم بمدود درهم  
ان اختلفت قيمة المدمن  
الطرفين كدراهمين ودرهم  
مد درهمين ثلثا طرفه  
فيقابلة ثلثا مدود ثلثا درهم  
من الطرف الآخر يبقى منه  
ثلث مدود ثلث درهم فى مقابلة  
الدراهم من ذلك الطرف  
بالسوية فتتحقق المفاضلة  
فى مقابلة ثلث درهم نصف  
درهم وان استوت قيمة  
المدمن الطرفين فالمائنة  
غير محققة لانها تعتمد  
التقوم وهو تخمين قد  
يخطئ وفى بيع مدود درهم  
بمدين أو درهمين ان كانت  
قيمة المدنى مع الدرهم  
درهما فالمائنة غير محققة  
لما ذكر وان كانت قيمته  
أكثر من درهم كدراهمين  
أو أقل منه كنصف درهم  
تتحقق المفاضلة فى الصورة  
الاولى مقابلة مد بمدود ثلث  
أو بثلث مدود فى الثانية مقابلة  
درهم بثلثي درهم أو بدرهم  
وثلث درهم وفى بيع  
الدراهم أو الدنانير الصالح  
أو المكسرة ههنا ان

أصل بعضهم أنواع تمرها إلى مائة ونيف وثلاثين نوعاً (قوله باختلاف الصفة) لو قال ولو باختلاف الصفة لشمّل اختلاف النوع وحده قيل وعنده تمثيل المصنف (قوله في الجميع) أي جميع صور الصفة دون قيمة الصحيح بخلاف الجنس والنوع فإنه باطل وإن استوت القيمة فيها كما مر فإن استوت القيمة في الصحاح والمكسرة في الواقع لم يبطل البيع أو بالتقويم فباطل أيضاً على هذا يحمل كلام المنهج لأن ظاهره رجوع اختلاف القيمة للنوع أيضاً لكن تقسم عن شيخنا أن قبول البيع بالصحاح عن المكسرة وعكسه باطل وإن استوت القيمة على المعقد فليراجع فإنه هنا أولى بالبطلان (قوله في الأولى) وهي عدين والثانية وهي بدرهمين (قوله إن استوت) أي بالتقويم كما مر (قوله لم تحقق المائلة) لم يقل بتحقيق المفاضلة كالذي قبله وبعده ولعله ليعتد بتحقيقها في التقود قال بعضهم والمراد بالمكسرة قطع صغار تقرض من نحو الدينارين لشراء الحوائج الصغيرة كما مر في البيع وهو الوجه لاخراج نحو أرباع القروش فقول شيخنا ولا يتقدم ما هنا بذلك فيه نظر (قوله فلو تساوت) أي في الواقع كما مر (قوله ولو فصل في العقد) أي باللفظ لا بالنية كما اعتمد شيخنا من مخالفو والده ولا عبرة بتعدد البائع ولا المشتري هنا فهو كالإتحاد وهذا محترز لفظ عقد فيما مر (قوله ولو لم يشتمل) هذا محترز جمع (قوله ويحرم) أي ولا يصح (قوله بيع اللحم) ومثله النخع والكبد والطحال والقلب والالبة وجلد صغير يؤكل وسمك وجرد لاروح فيهما (قوله بالحيوان) ومنه جرد وسمك لم يمتوا وان جاز البيع خلافاً مع أكثر الأمثلة الآتية (قوله باختلاف الصفة) يريدان مراده هنا بالنوع ما ليس بجنس فيشمل اختلاف الصفة واختلاف النوع حقيقة كالمعقلى والبرئى (قول المتن ومكسرة) المراد بها القراضة التي تقرض من الدينار لتستعمل في شراء الحاجة اللطيفة مثلاً (قوله وقيمة المكسرة دون قيمة الصحاح) الظاهر الاكتفاء بنقص قيمة مكسورة واحدة فليتاأمل وإن الصحة والتكسیر في غير الدراهم كالدرهم في اعتبار الشرط المذكور (قوله فتحقق المفاضلة في مقابلة ثلاث درهم بنصف درهم) ظاهر صنيعه أن المذكور قبيله أعني مقابلة المد بثلاثي مدون ثلاثي درهم لا محذور فيه وهو ممنوع لأن فيه أيضاً المفاضلة محققة من جهة مقابلة ثلاثي مد بنصف مد فليتاأمل (قوله في الصورة الأولى) يعني بيع مدود درهم بمدين وقيمة المدع الدرهم درهمان أو نصف درهم ويعنى بالثانية بيع مدود درهم بدرهمين وقيمة المدع درهمان أو نصف درهم (قوله إن استوت الخ) هذا لا ينافي ما سلف من اشتراط أن تكون قيمتهما أنقص من الصحيحة (قوله أو مكسرة فقط) مثاله باع درهماً صحيحاً ودرهماً مكسراً بدرهمين مكسرين إن قلت قضية عبارته أن المفاضلة ثابتة في هذا المثال ولو كانت قيمة المكسر مستوية وقد سلف فيما لو باع الصحاح والمكسر بهما واستوت قيمة المكسر إن الثابت الجمل بالمائلة قلت إذا كان الشرط في سائر الصور أن يكون قيمة المكسر دون الصحيح لزم في مثاله حقيقة المفاضلة قطعاً نظر إلى الصحيح الذي فيه فإنه يوجب اختلاف العوضين في القيمة ولا كذلك المثال الثاني (قوله فلا بطلان) أي في سائر الصور (قوله ولو فصل) هو محترز قوله الصفة ولا أثر هنا لتعدد ما بتعدد البائع أو المشتري فإن كل صفقة قد وجد فيها ذلك فلم يخرج من كلامه (قوله أو معقلى جاز) (فتحة) لو باع فضة مضوشة بمثلها أو بخالصة إن كان الفس

استوت قيمة المكسرة من الطرفين لم تتحقق المائلة لما تقدم وان اختلفت تحققت المفاضلة على وزان ما تقدم قدرا  
كما هي متحققة في البيع بصاح فقط أو مكسرة فقط لما تقدم في فرض المسئلة ان قيمة المكسرة دون قيمة الصحاح فلو تساوت قيمتهما فلا  
بطلان ولو فصل في العقد فجعل المدي مقابلة المد أو الهرم والهرم في مقابلة الهرم أو المدصح ولولم يشتمل أحدهما على العقد على شيء مما اشتمل  
عليه الآخر كبيع دينار ودرهم صاع حنطة وصاع شعير أو صاع حنطة أو شعير ببيع دينار صحيح وآخر مكسر بصاع غر برني وصاع مغل  
أو صاعين برني أو مغل جدر (وهرم بيع اللحم بالحيوان من جنسه) كبيع لحم البقر بالبقر (وكذا بغير جنسه من ما كول



وغيره) كبيع لحم البقر بالشاة وبيع الجمار (في الاظهر) لانه صلى الله عليه وسلم نهى أن تباع الشاة باللحم رواه الحارثي والبيهقي وقال اسناده صحيح ونهى عن بيع اللحم بالحيوان رواه أبو داود عن سعيد بن المسيب مرسل (١٧٥) وأسند الترمذي عن زيد بن سلمة

الساعدي ومقابل الاظهر الجواز أما في المأكول وهو مبنى على أن اللحوم أجناس فبالقياس على بيع اللحم باللحم وأما في غيره فوجهه بان سبب المنع بيع مال الربا باصله المشتمل عليه ولم يوجد ذلك هنا (باب) فيما نهى عنه من البيوع وغير ذلك (نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن عصب الفحل) رواه البخاري من رواية ابن عمر وعصب بفتح العين وسكون السين المهملتين (وهو ضرابه) أي طريقه للانقي (ويقال مأؤه ويقال أجرة ضرابه) وعلى الاولين يقدر في الحديث مضاف ليصح النهي أي نهى عن بدل عصب الفحل من أجرة ضرابه وأن مأؤه أي بدل ذلك وأخذه (فيحرم من مأؤه وكذا أجرته) للضراب (في الاصح) عملا بالاصل في النهي من التحريم والمعنى فيه أن ماء الفحل ليس بمقوم ولا معلوم ولا مقدور على تسليمه وضراجه لتعلقه باختياره غير مقدور عليه للمالك ومقابل

لتنول (قوله وغيره) شمل الآدمي

(باب فيما نهى عنه من البيوع وغير ذلك)

(قوله عن عصب الفحل) وفي مسلم عن بيع عصب الفحل ولعلها لم تثبت عند الفقهاء فلم يحمدوا غيره وأعلوها والنهي يقتضي التحريم والفساد ان رجوع لذات الشيء بفقد ركن أو بخارج لازم له بفقد شرط والافعال تحريم فقط كما سيأتي كذا قالوا ويرد عليه وجود الشرط الفاسد كالجمل بالأجل الآن يؤول فتأمله والام على العائد العالم والجاهل المقصر نعم ان لم يقصد المعنى الشرعي كسلاعبة أو تعليم أو اضطراب أو نحو ذلك فلا حرمه (قوله وهو ضرابه) قدمه لأنه الأشهر (قوله) ويقال أجرة ضرابه) أي استئجاره للضراب بدليل ما بعده (قوله مضاف) هو للجنس اذ المقدر مضافان (قوله ليصح النهي) لأنه لا يتعلق الا بفعل المكلف (قوله ثمن مأؤه) أي دفعه وأخذه كاعلم (قوله لتعلقه باختياره الخ) والائزاء كالضراب وهو عينه وما قيل من صحة استئجاره للائزاء محمول على ما إذا استأجره مدة فله حينئذ ائزؤه وهذه الطريقة واجبة على مالكة حيث اضطر اليه أهل ناحية وعليها حل قول بعضهم ان منعه كبيرة (قوله ومقابل الأصح الى آخره) وأجيب بأن فعل الأجير في التلقيح من المقدور عليه وليس فيه عين حتى لو شرطت عليه فسد العقد (قوله ويجوز) أي يستحب (قوله محبوبة) أي مندوبة خلافا للإمام أحمد ومنعها مكره وقد تجب اذا تعينت في محل ومنعها حرام حينئذ وتقدم (قوله بفتح المهملة والموحدة) أي في اللفظين وغلط من سكنها فيهما وفي أحدهما كلام الشارح يدل على أن الحيلة مفردة فهاؤه للبالغة والدلالة على التأنيث وقيل جمع مفردة حابل كنقطة وناقل وفيما ذكر اطلاق المصدر على اسم المفعول واطلاق الحبل على غير الآدمي وكل منهما مجاز (قوله بأن يبيع الخ) هذا تفسير أبي عبيد وأبي حبيدة وبه قال الإمام أحمد رضي الله عنه (قوله أو ثمن الخ) هذا تفسير ابن عمر راوى الحديث وبه قال

فقدرا يظهر في الوزن امتنع والاجاز (قوله بان سبب المنع الخ) من هذا المعنى استنبط منع بيع السمسم بدعنه أو كسبه ونحو ذلك (تتمه) بيع التمر بطلع الذكور جازدون طلع الاناث (قوله أيضا بان سبب المنع الخ) أي فيكون هذا المعنى مخصوصا لعدم الحديث والاول تمسك بعموم اللفظ لكن محومه في لفظ الراوي ومثله لا يحتاج به (باب نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم)

(قول المتن وهو ضرابه ويقال مأؤه) استدلل لهما بقوله

ولو لا عصبه لرددتموه وشر منيحة غل يعار

(قول المتن ويقال أجرة ضرابه) هذا التفسير اقتصر عليه الجوهري (قوله أو ثمن مأؤه) قد ورد التصريح بالنهي عن ثمنه في رواية الشافعي في المختصر (قوله كالا استئجار لتلقيح النخل) رد بان الأجير قادر على التلقيح ولا عين عليه اذ لو شرطت عليه فسد العقد (قوله ويجوز الخ) أي خلافا للإمام أحمد رضي الله عنه (قول المتن وعن حبل) هو مصدر بمعنى المفعول واطلاقه مختص بالآدميات ففيه تجوز من وجهين والحيلة جمع حابل كفاسق وفسقة وقيل مفرد (قوله بلفظ نهى عن بيع حبل الحيلة) قال الأسنوي عبارة الكتاب توهم انه لم يرد في النهي التصريح بالبيع في حبل الحيلة والملاقيح والمضامين والملاسة والمنابذة كالم يرد التصريح في العصب قال وليس كذلك بل ورد في الكل النهي وسينشر الشارح رحمه الله في الجميع اه وفي القوت رواية عن مسلم نهى عن بيع ضراب الفحل (قول المتن بان يبيع نتاج النجاج) صورته أن يقول بعثك ولد مأله هذه (قول المتن فمن الخ) هذا تفسير ابن عمر وأخذ به الشافعي والاول تفسير أهل اللغة (قوله

الاصح جواز استئجاره للضراب كالا استئجار لتلقيح النخل ويجوز أن يعطى صاحب الاتي صاحب الفحل شيئا هدية والاعارة للضراب محبوبة (وعن حبل الحيلة) بفتح المهملة والموحدة رواه الشيخان عن ابن عمر بلفظ عن بيع حبل الحيلة (وهو نتاج النجاج بان يبيع نتاج النجاج أو ثمن الى نتاج النجاج) أي الى أن تله هذه الدابة ويلد ولها فولد ولها

تتاج التاج وهو بكسر النون بضبط المصنف كالجوهري من تسمية المقبول بالمصدر يقال تحت الناقبة البناء للمفعول تتاجا بكسر النون أي ولتتو بطلان البيع المستفاد من (١٧٦) انتهى على التفسير الأول لأنه بيع مالمس بمالك ولا معلوم ولا مقدور على تسليمه وعلى الثاني لأنه

مالك والشافعي رضي الله عنهما (قوله تتاج) هو مصدر تتج بضم النون ولا يقال الا كذلك (قوله بضبط المصنف) أي بالقلم وفيه أنه تبرأ منه لأن المشهور في اللغة أنه بالفتح فاعل ذلك عرف الفقهاء وأنه لغة أخرى (قوله وعن الملاقيح) ويقال لها بحر بفتح الميم وسكون الجيم وآخره راء مهملة وهي جمع ملقوحة أي ملقوح بهما من قولهم لفتح الناقبة بضم اللام أي حلت فهي لافح أي حامل وتفسيره بأنه جنين الناقبة يفيد شموله للذكر فهاؤه فيأمر للوحدة (قوله مافي البطون) أي بطون الابل كما قاله الجوهري وقال غيره مطلقا وهو المراد شرعا (قوله والمضامين) جمع مضمان كفتحاح أو مضمون كجنون قال الأزهري سميت بذلك لأن الله تعالى أودعها ظهورها فكأنها ضمنها (قوله من الماء) فأعادتها مع علمها من عصب الفعل لا فائدة أنها تسمى بذلك وأن انتهى ورد باللفظين أو للتقابل بينها وبين ما قبلها إذا تا ومحلادهي لماء في ظهوره المذكور وما قبلها الماء في بطون الاناث وقال الاسنوي ان هذا المايباع عاما وأعمين (قوله عن رؤيته) فيبطل هنا قطعاً وان قلنا بصحة بيع الغائب لوجود الشرط الفاسد والممس لا يقوم مقام النظر شرعا ولاعادة (قوله عن الصيغة) أي عن القبول فيها أو عن الإيجاب وحده ان قيل أو عنهما معا وكلام المصنف محتمل للاخيرين وأشار الشارح إلى أن يجعل بمعنى يقول وان هذا القول ليس قبولاً ولا إيجاباً لتقدمه على وقته وأنه فاسد لتعليقه فهو كالعدم (قوله بأن لممس) بضم الميم وكسرهما قال شيخنا الرملي في شرحه وما اشتهر على الألسنة من الفتح فلا وجه له لأنها في الماضي مفتوحة وليست حرف حلق اه ونقل الاسنوي في باب الاحداث الكسر في الماضي وعليه فيكون المضارع بالفتح فتأمل (قوله أو يبيعه) أي بإيجاب وقبول والفساد في هذه للشرط الفاسد كأي أني (قوله أو يقول) هو عطف على يجعل إذ هما صيغة (قوله فيهما) أي الملامسة والمنازعة (قوله لعدم الرؤية) أي في الملامسة إذ لم يذكرها في المنازعة وقد صورها ابن حجر فيها بقوله أن يقول بعثك بشرط قيام نبذه مقام رؤيتك (قوله للشرط الفاسد) اعترض فساد به بأنه ليس فيه نفي خيار المجلس بل قطعه معلقاً على شيء وهو غير مضر الآن يقال ان خيار المجلس لا يقطع بالافتراق أو اللفظ بنحو اخترازالزومه وهذا ليس واحداً منهما ففسد لعدم افادته أو لقطعه خيار العيب المشار اليه بقوله وغيره وهو لا ينقطع لان الرد به عند الاطلاع عليه أو لقطعه خيار الشرط المشار اليه بقوله ولك الخيار الى كذا أو لقطعه مطلق الخيار الشامل لجميعها فتأمل ذلك وحرره ولعل الوارد في وغيره بمعنى أولان أحدهما كاف في البطلان اما للتعليل ان جعل المس شرطاً والا فلا عدول عن الصيغة الشرطية (قوله فيقول الخ) هو تفسير لقوله يجعل مجعلاً فهو عطف على

بضبط المصنف أي بالقلم قال غيره بفتح النون قال ولعله بالكسر لغة أخرى (قول المتن رهي مافي البطون الخ) هو مختص بالابل (قول المتن والمضامين) فسر الاسنوي بمأخذه من ضرب الفعل من عام أو عامين مثلاً ونحوه في القوت (قول المتن أو يقول الخ) علل الامام بطلانه بالتعليل والعدول عن الصيغة الشرعية وبينه الاسنوي بأنه ان جعل المس شرطاً فبطلانه بالتعليل وان جعل ذلك بيعاً فلفظ الصيغة (قوله اكتفاء بلهه الخ) أي فيكونان قد جعل المس بيعاً (قول المتن بان يجعل النبد) هو الطرح والاقاء قال الرافعي اختلاف المعاطاة يجري هنا واعترضه السبكي بان الفعل هنا خال عن قرينة البيع ولم تعلم قرينة البيع الا من قوله السابق أنبذ اليك ثوبي بخلاف الفعل في المعاطاة فانه كالموضوع عرفاً لذلك (قوله لعدم الرؤية) قال الاسنوي ولو صح هنا بيع الغائب لا نقول به هنا في الملامسة لانها مشروطاً أن يقوم للمس مقام النظر ثم قال بعد ذلك انه لا يتخرج البطلان على خلاف الصحة عند نفي خيار الرؤية في بيع الغائب وان كان الاصح فيه البطلان لورود النهي هنا أقول بولي هذا المعنى أشار الشارح فيما مضى بقوله اكتفاء بلهه عن رؤيته (قوله اذارميت الخ) يصح قرأه

تسليمه وعلى الثاني لأنه إلى أجل مجهول (وعن الملاقيح) وهي مافي البطون من الاجنسة (والمضامين وهي مافي أصلاب الفحول) من الماء روى النهي عن بيعهما مالك في الموطأ عن سعيد بن المسيب مرسلًا والبخاري عن سعيد عن أبي هريرة مسنداً وبطلان البيع فيهما لماعلم بما ذكر (والملامسة) رواه الشيخان عن أبي هريرة وقال المناذبة وعن أبي سعيد بلفظ نهى عن بيعتين للمنازعة والملامسة (بان لممس) بضم الميم وكسرهما (ثوباً مطوياً) أرفى ظلة (ثم يشتريه على أن لا خيار له اذا رآه) اكتفاء بلهه عن رؤيته (أو يقول اذا لمسته فقد بعثك) اكتفاء بلهه عن الصيغة أو يبيعه شيئاً على أنه متى لمسه لم يبيعه وانقطع خيار المجلس وغيره (والمنازعة) بالمجعة (بان يجعل النبد بيعاً) اكتفاء به عن الصيغة فيقول أحدهما أنبذ اليك ثوبي بعشرة فيأخذ الآخر أو يقول بعثك هذا بكذا على اني اذا نسيتك اليك لم يبيعه وانقطع خيار البطلان

فيهم لعدم الرؤية بأقوال الصيغة وللشرط الفاسد (و بيع الحصة) رواه مسلم عن أبي هريرة (بان يقول له بعثك من بضم هذه الاثواب ما تقع هذه الحصة عليه أو يجعل الرمي لها) بيعاً) اكتفاء به عن الصيغة فيقول أحدهما اذارميت هذه الحصة

فهذا الثوب مبيع منك بعشرة (أو) يقول (بعثك ذلك الخيار المربح) والبطلان في ذلك للجعل بالمبيع أو بزم من الخيار أو لعدم الصيغة (وعن بيعتين في بيعة) رواه الترمذي وغيره عن أبي هريرة وقال حسن صحيح (١٧٧) (إن يقول بعثك) هذا (بأنفق نقدا

أو ألفين إلى سنة) فذهبنا بهما  
شئت أو شئت فلا (أو بعثك  
هذا العبد بألف على أن  
تبيعه مني دارك بكذا) أو  
تشتري مني دارك بكذا  
والبطلان في ذلك للجعل  
بالعوض في الأول وللشرط  
الفاقد في الثاني كما سيأتي  
في قوله (وعن بيع بشرط)  
رواه عبد الحق في الأحكام  
عن عمرو بن شعيب عن  
أبيه عن حماد بن روي أبو  
داود وغيره بهذا الطريق  
لأجل سلف وبيع ولا بشرط  
وبيع (كبيع بشرط بيع)  
كما تقدم (أو فرض) كان  
بيعه عبده بألف بشرط أن  
يقرضه مائة والمعنى في ذلك  
أنه جعل الألف ورفق العقد  
الثاني فبطل العقد  
الثاني فبطل بعض  
التمن وليس له قيمة معلومة  
حتى يفرض التوزع عليه  
وعلى الباقي فبطل العقد  
(ولو اشتري زرعاً بشرط  
أن يحصده البائع) بضم  
الصاد وكسرهما (أو ثوبا  
ويخيطه) البائع أو بشرط  
أن يخيطه (فالأصح  
بطلانه) أي الشراء  
لاستعماله على شرط عمل  
فيما لم يملكه بعد وذلك فاسد  
والثاني يصح ويلزم الشرط

بعثك أذمعناه أن يقول الخ فضمير التقنية صحيح أن وقع اللفظ منهما أو من حيث اتفاقهما إن لم يقبل لفظاً  
ولا يعتد به هذه الصيغة للعقود أو عدم القبول (قوله فهذا الثوب الخ) استفيد من الفاء أنه جواب الشرط فهو  
مرتب عليه فلو جعله ابتداء صيغة وقبل الآخر فلا تبع الصيغة (قوله أو يقول بعثك) أشار إلى أن بعثك  
عطف على بعثك الأول ووجه جعل الخ فاصلة بينهما وهو فصل جائز قاله شيخنا الرمي وفيه نظر لما علمت قبله  
فالوجه أن يكون بجعل عطفاً على يقول وأن يكون بعثك عطفاً على الرمي فتأمل (قوله للجعل بالمبيع) أي في  
الأول أو بزم من الخيار في الثالثة وفي تقديمها على الثانية إشارة إلى أنه كان المناسب للمصنف ذلك أولاً  
الاختصار باسقاط لفظة الجعل (قوله وعن بيعتين) أي على البدلية فلا تجوز (قوله أو بالفين) والفاء وضم مثل  
أو بخلاف الواو فإنه يصح ويكون الثمن ثلاثة آلاف منها ألفان مؤجلة (قوله وللشرط الفساد الخ) فيه إشارة  
إلى أنه ليس من أفراد البيعتين فلو أخره عما بعده لكان أولى وإذا وقع البيع الثاني ففيه ما يأتي (قوله سلف  
وبيع) أي فرض وبيع فإن كان المراد من القرض عقده فهو جمع بين عقدين جائز ولازم وهو باطل أو المراد  
شرط القرض في البيع فهو من أفراد بيع وشرط المذكور بعده (قوله فرض) ومثله الاجارة والتزويج  
(قوله بشرط أن يقرضه) فلو قال في جوابه قبل البيع وأقرضتك المائة فباطل أيضاً ولو وقع عقد قرض  
بعد ذلك فإن علمه بطلان الشرط صح والأفلا كذا اعتمده شيخنا الرمي وقال بعضهم ينبغي الصحة مطلقاً  
نظر الواقع مع تمام الصيغة ولا يضر اعتقاد ترتبه على الشرط السابق من غير تعليق لان اعتقاد الفساد غير  
مضر كافي ببيع مال مورثه اه وهو ظاهر وعليه يحمل كلام الامام (قوله بشرط أن يحصده) أو يحصده  
أو يحصده بغيره وأو على أن يحصده ويقال مثل ذلك في ويخيطه وخرج بذلك صيغة الامر كاحصده وخطه  
فلا يضر قال شيخنا الرمي كأن سحر الا ان أراد الشرطية ومثل ذلك شراء نحو حطب بشرط حمله منزله وان  
عرف أو بطيخة كذلك (قوله البائع) ومثله الاجنبي فان شرط الحصاد على المشتري لم يضر وان كان الشارط  
البائع خلافاً لظاهر ما في العباب (قوله فيما يملكه بعد) أي الآن لان المشتري لا يحصل له الملك الا بعد تمام الصيغة  
والضمير في يملكه عائداً للمشتري ويحتمل أن يقال ان المشتري شرط على البائع عملاً فيما يملكه البائع بعد تمام  
الصيغة وكذلك لو شرط عليه المشتري عملاً فيما يملكه البائع غير المبيع بطل العقد قطعاً لا تبعية (قوله بيع  
واجارة) ورد بأنه ليس فيه ذكر مدة ولا عمل معلوم (قوله الطرق الثلاثة) فيه اعتراض على المصنف حيث لم  
يعبر بالذهب وقول بعضهم ان المصنف أشار إلى ترجيح طريق الخلاف مردود بان ذلك ليس من اصطلاحه

بضم التاء وبفتحها وكذا كل صورها لافرق بين رضى البائع والمشتري (قوله أو يقول) قيل كان الصواب  
التصريح بيقول ارشاداً إلى عطفه على الاول أو كان يقدمه على الثاني (قوله أو لعدم الصيغة) به تعلم ان قوله في  
صورتها السابقة فهذا الثوب مبيع منك بعشرة الغرض منه الاخبار لا الانشاء (قول المتن أو بعثك الخ) هذا  
التفسير وما قبله ذكرهما الامام الشافعي رضي الله عنه (قوله وللشرط الفساد الخ) أي فهو منهى عنه بكل من  
الحديثين (قول المتن بشرط أن يحصده البائع) من هذا القبيل اشترت هذا الحطب بشرط ان تحمله الى  
البيت سواء كان البيت معروفاً لا وكذا الوشرط عليه حمل البطيخة المشتراة وما أشبه ذلك ومسئلة البطيخة تقع  
كثيراً فليحذر تزعمها (قوله أو بشرط) هو بالاولى (قول المتن فالأصح بطلانه) قال الاسنوي لانه شرط  
بخلاف مقتضى العقد (قوله أمهما الخ) من ثم اعترض الاسنوي على تعبير المصنف بالأصح من وجهين  
الاول المسئلة ذات طرق الثاني ان التعبير بالأصح يقتضي قوة الخلاف مع أنه ضعيف لان الرجوع طريق

(٢٣ - (قليوبى وغيره) - ثاني) وهو في المعنى بيع واجارة بوزع المسمى عليهما باعتبار القيمة والثالث يبطل  
الشرط ويصح البيع بما يقابل المبيع من المسمى وهذا حاصل الطرق الثلاثة في المسئلة أمهما بطلان البيع والشرط والثانية فيها القولان  
في الجمع بين بيع واجارة والثالثة يبطل الشرط وفي البيع قولان في الصفة

بشرط قطع الثمن) وسبائي  
 الكلام على ذلك في محله  
 (والاجل والرهن والكفيل  
 المعينات الثمن في الذمة) أما  
 الاجل فلقوله تعالى اذا  
 قضايتهم بدين الى اجل  
 مسمى أى معين فاكتبوه  
 وأما الرهن والكفيل  
 فلهما حاجة اليهما في معاملة  
 من لا يرضى الا بهما ولا بد  
 من كون الرهن غير المبيع  
 فان شرط رهنه بالثمن بطل  
 البيع لاشتماله على شرط  
 رهن مالم يملكه بعد  
 والتعيين في الرهن بالمشاهدة  
 أو الوصف بمصفات السلم وفي  
 الكفيل بالمشاهدة أو  
 بالاسم والنسب ولا يكفي  
 الوصف كموسرقة قال  
 الرافعي هذا هو النقل ولو  
 قال قاتل الاكتفاء بالوصف  
 أولى من الاكتفاء بمشاهدة  
 من لا يعرف حاله لم يكن  
 مبعدا وسكت عليه في  
 الروضة وتقييد الثمن بكونه  
 في الذمة للاحتراز من المعين  
 كما لو قال بعتك بهذه الدراهم  
 على أن تسلمها لي في وقت  
 كذا أو رهن بها كذا أو  
 يضمنك بها فلان فان  
 الشرط باطل ذكره في  
 الروضة كاصلها في الاجل  
 لانه فرق أثبت لتحصيل  
 الحق في المدة والمعين حاصل  
 ثم ذكر الرافعي في التسكيم على ألفاظ الوجيز الرهن والكفيل ويقال في كل منهما انه رفق شرع لتحصيل الحق  
 والمعين حاصل فشرط كل من الثلاثة معه في غير ما شرع له (والاشهاد) لا امر به في الآية قال تعالى واشهدوا اذا تابعتم (ولا بشرط تعيين الشهود

وبان الراجح طريق القطع كما ذكره الشارح (قوله ويستثنى من النهي) لعل المراد من الاستثناء فيه تخصيصه  
 بغير ما ذكرنا (قوله والاجل) أى في غير الربوى كما مر فيصح في غيره وأن بعد بقاء العاقد بين اليه لان  
 وارثه يقوم مقامه نعم أن بعد بقاء الدين اليه كألف سنة لم يصح (قوله والكفيل) أى بالمشتري ثمن في ذمته  
 أو بالبايع لمبيع في ذمته بأن شرط البائع على المشتري أن يكفله في الثمن الذي عليه شخص آخر حاضر  
 أو غائب نحو هذا الشخص أو فلان بن فلان وكذا المشتري واقتصر المصنف على الاول لانه الاغلب وخرج  
 بذلك شرط كفالة أحدهما الاجنبى فباطل ومنه قول الوسيط لو باع عينا من اثنين بشرط أن يتضامنا بطل العقد  
 لما فيه من شرط ضمان العاقد أحديهما لان كلا منهما أجنبي عن الآخر قال في الروض بخلاف عكسه فيصح وهو  
 المذكور في كلام المصنف ولحينئذ فلا حاجة لقول شيخنا بان يبيع اثنان عينا لشخص ثمن في ذمته ويشترط  
 كل منهما عليه أن يأتي عن يضمنه له لان عكس ضمان المشتري لغیر ضمان غيره له وبذلك صرح في الخادم  
 ونصير بعضهم بان يبيع اثنان عينا لشخص ويشترط المشتري على كل منهما أن يضمن صاحبه أو أن يضمنه  
 كل منهما صاحبه فيه نظر بل هو فاسد أخذنا مما تقدم فتأمل وراجع (فرع) في شرح شيخنا الرملى لو قال  
 اشترى بته بألف على أن يضمنه زيدا الى شهر صرح واذا ضمنه زيدا مؤجلا ثبت الاجل في حقه وحق المشتري اه  
 فانظره وتأمل معناه (قوله على شرط رهن مالم يملكه بعد) أى الآن فلو رهنه المشتري عند البائع بعد تمام  
 البيع وبعد قبضه ولو في الجاس لم يكن مضرا (قوله في الرهن بالمشاهدة) أى في المعين أو الوصف بما في الذمة  
 واكتفى في الكفيل بالمشاهدة لادائها غالباً الى معرفة حال الشخص صعوبة وسهولة وبهنا فارق عدم  
 الاكتفاء بمشاهدة القرآن في الصداق الذي اعترض به الاسنوى وقد يجاب أيضاً بان القرآن هناك معقود  
 عليه وهو يحتاج له وجواب بعضهم بان الشرط هنا مقصر بعدم البحث فيه نظر فتأمل (قوله قال الرافعي  
 الخ) أجيب بان الاحرار لا تثبت في الذم ولا يعترض بالرفيق لانه لم يدخل لقوله موسرقة أو يقال الضامن  
 لا يدخل تحت اليد من حيث الضمان وان دخل من حيث الرق (قوله أو يضمنك الخ) قال الاسنوى لم لا يصح  
 ضمان الثمن المعين كافي الا عيان المضمونة بغصب ونحوه ويجاب بأنه ان أراد ضمان الدرك فهو هذا صحيح  
 وليس الكلام فيه وان أراد غيره فممنوع وضمان الاعيان المذكورة انما هو الرد لها فتأمل (قوله فان  
 الشرط باطل) ومثله العقد (قوله لانه رفق) أى لان الاجل المشروط رفق الخ ونظر فيه بعضهم بأنه لتأخير  
 الحق لا لتحصيله فتأمل نعم ان تألف كاه أو بعضه بعد قبضه فلا خيار لفوات رد ما تلف فتأمل ويصدق الراهن  
 في حدوث العيب بعد القبض ان أمكن (تنبيه) الاجل لا يسقط باسقاطه بخلاف الرهن والكفيل لانهما  
 مستقلان وينبغي ان الاشهاد كذلك راجعه (قوله والاشهاد) أى على جريان العقد مثلاً (قوله لا امر به)  
 وصرفه عن الوجوب الاجماع وهو امر ارشادي لا ثواب فيه الامن قصد به الامتناع كذا قيل فليراجع

القطع (قول المتن ويستثنى) هذه الامور في المعاملات كالخص في العبادات فيبيع فيها توقيف الشارع  
 ولا تتعدى لكل ما فيه مصلحة (قول المتن والكفيل) قال الاسنوى سئل النووي رحمه الله عن  
 موافقته على الاكتفاء بالمشاهدة وأصوبه عدم الاكتفاء فيها لوصدقها تعلم مقدمات من القرآن وعين  
 مكانه من المصحف بالمشاهدة مع عدم معرفة السهولة والصعوبة (قول المتن الثمن في الذمة) لو باع من  
 رجلين سلة بألف وشرط أن يتضامنا في الثمن ففي كتاب الضمان من تعاقب القاضى والوسيط وغيرهما  
 عدم صحة البيع لانه شرط على المشتري أن يكون ضامناً لغيره وهذه مسألة جلية تقع بين الناس كثيراً  
 فليتقطن لها (قوله أو الوصف الخ) قيل هذا لا يلائم قولهم ان رهن الغائب كبيعته فلا يكفي وصفه قلت  
 قد يجاب بان صورته هنا مع الذمة (قوله أو يضمنك بها فلان) اعترض الاسنوى بان ضمان الاعيان المعينة

كالرهن والكفيل وفرق  
الاول بتفاوت الاغراض  
فيهما بخلاف الشهود فان  
الحق ثبت باى عدول كانوا  
وقطع الامام بالاول ورد  
اختلاف الى أنه لو عينهم هل  
يتعينون (فان لم يرهن)  
المشتري أولم يشهد كافي  
أصل الروضة (أولم يتكفل  
المعين فلبائع الخيار)  
لفوات ماشرطه ولو عين  
شاهدين فامتنع من  
التحمل ثبت الخيار ان  
اشترط التعيين والافلا (ولو  
باع عبدا بشرط اعتاقه  
فالمشهور صحة البيع  
والشرط) لتشوف الشارع  
الى العتق والثاني بطلانها  
كالمشترط بيعه أو هبته  
والثالث صحة البيع وبطلان  
الشرط كما في النكاح  
(والاصح) على الاول  
(أن للبائع مطالبة المشتري  
بالاعتاق) وان قلنا الحق  
فيه لله تعالى وهو الاصح  
كالمليزم بالنذر لانه لم  
باشترطه والثاني ليس له  
مطالبته لانه لا ولاية في حق  
الله تعالى فان قلنا الحق له  
فله مطالبته ويسقط باسقاطه  
فان امتنع من الاعتاق  
أجبر عليه بناء على أن الحق  
فيه لله تعالى وان قلنا الحق  
للبائع فله الخيار في فسخ  
البيع واذا أعتقه المشتري

(قوله هل يتعينون) والاصح عدم تعينهم خلافا لما يوجبهم ظاهر كلام الروض ولا اثر لتفاوت الاغراض بنحو  
وجاهة (قوله فان لم يرهن) بان امتنع منه لانه لا يجبر عليه لزوال الضرر بالنسخ وكذا لو اراد ابداله بغيره لتفاوت  
الاغراض في الاعيان أو تغير حاله الى نقص أو تلف كله أو بعضه أو أعتقه كذلك أو دبره أو علق عتقه أو زوجته  
أو ظهر به عيب أو امتنع من اقباضه بعد العقد (قوله أولم يشهد) بان امتنع منه وكذا الوات المشروط اشهاد  
كافي شرح الروض (قوله أولم يتكفل المعين) وكذا الوات وأظهر أنه معسر (قوله فلبائع الخيار) أى على  
الفور قاله شيخنا وهو في شرح الروض (قوله ان اشترط التعيين) أى على الوجه المرجوح (قوله ولو باع  
عبدا) أى رقيقا ولو أنى وليس عن يمتق عليه بالشراء كأصله والام يصح العقد مع ذلك الشرط ولا بد من  
كون العتق عن المشتري كما يأتي ومن كون الشرط من المبتدى سواء المشتري أو البائع وموافقة الآخر عليه  
ولو بالسكوت فان وقع من الثاني وهو المشتري فهو وعد لا يلزم أو وهو البائع بطل العقد ان كان قبل تمام الصيغة  
والا فلا يصح العقد (قوله بشرط اعتاقه) أى العبد كله أو بعضه المعين ولو اشترى بعضه بشرط اعتاق ما اشتراه  
أو بعض ما اشتراه معينا صحت وان لم يكن باقية حرا على الرجح أو مبهما لم يصح أو بشرط عتق كله كذلك وله  
بيع مالم بشرط عتقه منه قبل عتق ماشرطه (قوله كالمشترط بيعه أو هبته) وفرق بتشوف الشارع للعتق  
ولو وهبه بشرط عتقه فهو كالمشترط باعه بذلك (قوله كافي النكاح) فيما لو قال تزوجت أمتك بشرط أن  
تعتقها فانه يصح النكاح ويطل الشرط وأجيب بان النكاح لا يتأثر بالشروط الفاسدة (قوله للبائع  
مطالبته) ومثله وارثه والحاكم لا غيرهم من الأحاد خلافا لما يوجبهم كلام المنهج وبالطلب يلزمه العتق فورا  
ويحرم تأخير بيعه بعده وله قبل الاعتاق ولو بعد الطلب استخدام ولو بالوطء وأغارته لا رهنه ولا بيعه ولا وقفه  
ولا اجازته ويلزمه فداؤه لو جنى كأم الولد ولو قتل فله قيمته ولا يلزمه شراء غيره بها ولا يجوز له عتقه عن كفارته  
فيعتق لانها (قوله أجبر عليه) أى أجبره الحاكم عليه فان امتنع ناب الحاكم عنه فيه كالمولى ويتبعها اجلاها  
ان عتقت حاملا لا ولدها وان اشتراها حاملا به بشرط العتق كافي المجموع لا تقطاع التبعية لا يلزمه عتقه كذا  
قالوا وفيه نظر لان الحمل من سيدها اذا فرض أنها مستولدة فالولد حرم مطلقا ولعل كلامهم مبني على بكونه من  
غير سيدها بنحو تزويج ان قلنا بصحته فليراجع (قوله واذا أعتقه المشتري فالولاية له) وكذا الوات وأعتقه  
وارثه نعم ان عتقت بموته كأن استولدها أجزأ عن الاعتاق وسقطت مطالبة الوارث به فعلم أنه لا يكفي  
المشتري استيلاؤه عن الاعتاق ولا يمنع من مطالبته به (قوله وان قلنا) قيل الاولى حذف الواو وهو خطأ  
لان مفاد الغاية كون ماوراءها أولى بالحكم وهو هنا كذلك لان ماوراءها لا خلاف فيه ولان مطالبة  
البائع مع كون الحق لله بعيدة وتخصيص الثاني بكون الحق لله لا يضري تعميم الاول نعم فيه إيهام جريان  
الخلاص اذا كان الحق لغير الله وليس كذلك فتأمل (قوله أى للبائع) وكذا الاجنبى وكذا الشرط عتقه

المضمونة صحيح والتمن المعين بمثابة المبيع فيصح ضمانه (قوله شرعه) نائب الفاعل ضمير يعود على كل  
(قول المتن فان لم يرهن) مثله لو رهن ولم يقبض أو ظهر به عيب أو هلك قبل القبض (قوله فلبائع الخيار)  
أى ولا يجبر المشتري على القيام بذلك لان للبائع مندوحة (قول المتن أولم يتكفل الخ) أو مات الكفيل قبل  
الكفالة أو أعسر على ما قال الاسنوى انه القياس (قوله لتشوف الشارع الخ) أيضا لقصة بريرة وهى في  
الصحيحين بألفاظ مختلفة ووجه الاستدلال منها أنها اشتملت على شرط العتق والولاية لهم ولم ينكر النبي صلى  
الله عليه وسلم الاشرط الولاء واما الجواب عن اشتراط الولاء المذكور في القصة فسيأتي هذا وقد اعترض  
البلقيني بأن بريرة كانت مكاتبه وظاهر الحديث صحة بيعها بشرط العتق بغير رضاها وحديثا قريب من  
العام الوارد على سبب وصورة السبب لا يخرج كافي الولد لا لقراش فانه كان في أمة (قوله وان قلنا الحق الخ)  
الاحسن ترك الواو بدليل حكاية الخلاف الآتى (قوله كالنذر) تنظير لقوله وهو الاصح (قول المتن مع العتق)

فالولاية وان قلنا الحق فيه للبائع (و) الاصح (انه لو شرط مع العتق الولاء) أى للبائع

عن البائع أو أجنبي لم يصح العقد (قوله أو شرط تذييره) وكذا تعليق عتقه بصفة أو وقفه لم يصح (قوله وهو في مسألة الولاء الخ) فتعبر المصنف عن مقابله بالأصح مخرج سالم من الاعتراض (قوله ولو شرط مقتضى العقد الخ) حاصله ان للشرط في العقد خمسة أحوال لانه اما الصحة كشرط قطع النمرة أو من مقتضى مآنه كالقبض والرد بالعيب أو من مصالحه كالكتابة والخياطة أو مما لا غرض فيه كأكل الهريسة أو بخلاف لمقتضاه كعدم القبض فهذا الأخير مفسد للعقد دون ما قبله وهو معمول به في الاول وتأن كيد في الثاني ومثبت للخيار في الثالث ولاغ في الرابع وقال الاسنوي وينبغي أن يصح اذا كان الشرط لعدم القبض هو المشتري كالوشرط للرفع في النكاح أنه لا يبطأ كالمواشترى طعاما وشرط على نفسه أن يطعمه للغير فإنه يصح لان شرطه البائع فإنه يبطل كما قاله الماوردي وقد يجاب بأن ذلك الشرط يؤدي الى استمرار رضمان البائع هنا وعدم وثوقه بملك الثمن وفي ذلك ضرر عليه وبان القدرة على التسليم في البيع شرط وهي القبض فنشرط عدمه مفسد وليس الوطء في النكاح كذلك ومثله كل المبيع لحصول القبض به لانه اباحة كإبائي فيه غرره (قوله لا غرض فيه) أي عرفا ولا نظر افرض العاقدين (قوله وأخذ من كلام الخ) قد نازع ابن عبد السلام وابن الرفعة في عدم الغرض في هذا بأن فيه نفعا للعبد فينبغي فيه الصحة ورد بان نص الام بخلافها ويصرح بالفساد لفظه كما نقله الاسنوي بقوله قال محمد بن ادريس اذا باع الرجل الرجل العبد على أن يبيعه من فلان أو على أن لا يستخدمه أو على أن ينفق عليه كذا فالبيع كله فيه فاسد اه ومن هذا يعلم أن ما قاله الشارح عن النص صحيح وأن ما اعتمده الشيخان من الصحة بخلاف النص المذكور وان ما جمع به شيخنا من بين كلام الشيخين ونص الام غير صحيح حيث قال ان ما في الام فيما لوجع بين شيئين كأن قال اطعمه كذا وكذا وذلك مما لا يلزم السيد دائما كشرط أن يصلي الفرائض والنوافل أول وقتها فهو مفسد وما في غير الام فيما اذا لم يجمع كشرط أن يطعمه كذا كالهريسة لانه مما يلزم السيد دائما لا يمكن أقل من شيء واحد من المطعوم وان لم يكن عين المذكور بل ر بما يشعرون اذ لم يكن غيره فهو غير مفسد اه فتأمل (قوله بقصد) أي عرفا وان لم يقصد العاقدان أو عكسه كما في الثبوت فانها لا تقصد عرفا وخرج بيقصد نحو الزنا والسرقة فلا خيار بقوتهما (فرع) لو شرطها ثيابا فبانت بكرا أو شرطه مسلما فبان كافرا أو شرطه غلاما فبان مسوحا فلا خيار في الجميع بخلاف عكسها لعاول البكر والمسوح ورغبة الفريقين في الكافر (قوله كاتبا) ويكتفي بما يقع عليه اسم الكتابة عرفا فان شرط حسنهما اعتبر ولا يحتاج الى وصف الكتابة بكونها بالعبودية أو الجممية مثلا ان لم يتعلق به غرض والاوجب ذكره ولو قال يكتب كل يوم كذا بطل العقد وان تحقق منه ذلك ولو اختلفا في الكتابة فسكاحا فيصدق المشتري بعدمونه والبائع في حياته كذا قالوه وفيه بحث بإمكان اختباره في حياته لسهولة الكتابة بخلاف الحمل فتأمل (قوله حاملا) ويرجع في حملها لاهل الخبرة ولو نسوة ولو اختلفا في الحمل قبل موتها خرج ما لو قال فان أعتقه فولاؤه لي فان البيع باطل جزمنا (قوله من العتق الناجز) وأيضا فعقد البيع قد يقتضي العتق كما في شراء القريب بخلاف هذه الامور (قوله وهو في مسألة الولاء قول منصوص) فيه نقد على المؤلف في تعبيره بالأصح بالنسبة لهذا ثم حجة هذا ما ثبت من قوله صلى الله عليه وسلم واشترط لي لم الولاء وأجاب الشافعي رضي الله عنه بان لم يعمى عليهم كافي قوله تعالى وان أسأتم فلها قال ويدل على انكاره طلبهم لهذا الشرط وأجيب أيضا بان ذلك أمر خاص صدر لمصلحة قطع عادتهم كفسخ الحج الى العمرة وأجاب الاكثر بان الشرط كان خارجا عن العقد وأما وجه الصحة في غير الولاء فحصول المفضول ثم الوقف كالتدبير (قول المتن لا يأتى كل الا كذا) أما فيما يقتضيه فلانه تأن كيد وتنبيه على ما أوجب الشارع عليه وأما ما لا غرض فيه فلان ذكره لا يورث نزاعا واختلفوا في الاول هل الشرط لاغ كالثاني أم هو صحيح مؤكد وعرض بعضهم الاول بان الشرط ما أوجب زيادة على مقتضى العقد (قول المتن بقصد) من جملة ما خرج بهذا الشرط ان يشترط الثبوتية فتظهر

(أو شرط تذييره أو كتابته أو اعتاقه بعد شهر) مثلا (لم يصح البيع) أما في شرط الولاء فلمخالفته لما تقر في الشرع من أن الولاء لمن أعتق وأما في الباقي فلانه لم يحصل في واحد منه ما يشوف اليه الشارع من العتق الناجز والثاني يصح البيع ويبطل الشرط وهو في مسألة الولاء قول منصوص أو مخرج (ولو شرط مقتضى العقد كالقبض والرد بالعيب أو مما لا غرض فيه كشرط أن لا يأكل الا كذا اصح) العقد فيهما ولغا الشرط في الثاني وأخذ من كلام التتمة ونص في الام فساد العقد في الثاني (ولو شرط وصفا يقصد ككون العبد كاتبا أو الدابة حاملا

أولبونا مع الشرط مع

العقد (وله الخياران

أخلف) الشرط (وفي قول

يبطل العقد في الدابة)

بصورتهما للجهل بمشروط

فيها بخلاف شرط الكتابة

لامكان العلم بها بالاختيار

في الحال وأجاب الأول بأن

العلم بمشروط في الدابة في

ثاني الحال كاف ويجري

الخلاف في بيع الجارية

بشرط أنها حامل وقطع

بعضهم فيها بالصحة لأن الحمل

فيها عيب فاشترطه اعلام

بالعيب كالموابعها بآفة أو

سارقة (ولو قال بعثكها)

أي الدابة (وحملها بطل)

البيع (في الاصح) لجعله

الحمل المجهول مبنيًا بخلاف

بيعها بشرط كونها حاملا

ففيه جعل الحاملية وصفا

تابعا والثاني بقول لو سكت

عن الحمل دخل في البيع فلا

يفسر التخصيص عليه (ولا

يصح بيع الحمل وحده)

لأنه غير معلوم ولا مقدور

عليه (ولا الحمل دونه) لأنه

لا يجوز إفراجه بالعقد فلا

يجوز استثناءه كاعضاء

الحيوان (ولا الحمل بمجرى)

لأنه لا يدخل في البيع

فكأنه استثنى وقيل يصح

البيع ويكون الحمل مستثنى

شرعا (ولو باع حاملا مطلقا)

عن ذكر الحمل معها وهي

(دخول الحمل في البيع)

تعالها (فصل ومن المنهي عنه ما لا يبطل)

بضم الياء بضم المصنف

صدق البائع أو بعده صدق المشتري ولو عين في الحمل كونه ذكر أو أنثى بطل العقد (قوله أولبونا) أي ذات ابن  
كما عبر به شيخ الإسلام وتعتبر بامثالها فان شرط خلافه بطل العقد (قوله ان أخلف) أي لا الاعلى كما مر  
(قوله بعثكها وحملها بطل) وكذا بحملها أو مع حملها لان الحمل ليس من مسمى الدابة وبهذا فارق صحة بيع  
الجدار واسه أو بأسه أو مع أسه أو الجبة وحشوها أو به أو معه (قوله وصفا تابعا) أخذ منه بعضهم عدم الصحة  
لو قال بعثكها ان كانت حاملا فراجع (قوله ولا يصح بيع الحمل وحده) هنا تقدم في الملاقيح وذ كرهنا  
لفرض التقسيم (قوله كاعضاء الحيوان) وقد يفرق بأن الحمل آيل الى الانفصال فالأولى أن يقال هو استثناء  
مجهول من معلوم وبهذا فارق صحة استثناء منفعة الدار المؤجرة قبل البيع اذا باعها مساوية المنفعة وثمره  
الشجرة ولو غير مؤجرة نعم يرد ما لو استثنى المنفعة في بيعها مؤجرة فإنه لا يصح الآن يقال يصح اذا قدر مدة  
فراجع (قوله ويقال ان هذا بخلاف مقتضى العقد فيبطله مطلقا فراجع) (قوله بحر) ومنه المملوك لغير  
البائع ولو للمشتري قال شيخنا زى كإن حجر ومنه الحمل النجس نحو كلب وخالفهما شيخنا م ر ولوتبين  
الحمل بذلك بعد البيع تبين بطلانه ان علم وجوده حال البيع بان ولدته لسته أشهر فأقل والا فلا وهو للمشتري في  
غير نحو الحر (قوله مستثنى شرعا) ورد بان الاستثناء الشرعي كالخسى وقدره عدم صحته لأنه مجهول  
(قوله ولو باع حاملا) ولو مرهونة بغير إذن مالكيها (قوله دخل الحمل) أي وان تعدد ولو انفصل أحد  
توأمين قبل البيع والثاني بعده فالثاني للمشتري والعقد صحيح على المعتمد وقيل للبائع كالأول والعقد باطل  
ونقل عن النص (تنبيه) حذف المفسد في مدة الخيار لا يصح البيع الفاسد لان ما وقع فاسدا لا ينقلب  
صحيحا والحق المفسد به فيه نفسه لان الواقع في مدة الخيار كالأول وقع في العقد واعلم أن المصنف أسقط هنا  
فصلا في حكم البيع الفاسد وحاصله أنه يجب رده ولا يجوز حبسه لرد الثمن ولا رجوعه بالمنفعة وان جهل  
الفساد ولا يجذب بوطئها ان جهل وعليه حينئذ مهر بكر وأرش بكارة والولد حريسيب وعليه قيمته يوم الولادة  
ان انفصل حيا لم يباع الجاهل بخلاف العالم لأنه يرجع عليه لأنه غره ولو خرجت مستحقة غرم قيمة الولد  
لما لكها ورجع بها على البائع واذا تاف المبيع ضمنه ضمان المفضوب بدلا وزيادة ومنفعة

(فصل) في المنهيات التي لا تفسد العقود معها سواء سبقها أو قارنتها أو في العقود المنهية عنها ولا تفسد بها  
ذكر (قوله بضم الياء) أي مع كسر الطاء بدليل ما بعده وضيمه عائدا لما معنى شيء ومفعوله محذوف أي العقد  
وهو يشمل ما يقع بمقارن البيع وما يقع بالبيع بعده كالسوم فهو أعم من فتح الياء المذكور بعده لقصره

بكر اخلافا للحاوي الصغير وقوله أخلف قال الجوهري أخلفه أي وجد معه خلفا قال وأخلف في المستقبل  
كالكنب في الماضي (قوله صح الشرط) لأنه يتعاقب بمصلحة العقد وهو العلم بصفات المبيع التي يختلف  
بها الغرض وعمله الغرض الى بانه التزام أمر موجود عند العقد غير متوقف على انشاء شيء فلا يدخل في النهي  
عن الشرط وان سميها شرط او بين الاسنوى ذلك بان الشرط لا يكون الامستقبلا فلم يتناول هنا وفيه  
نظر (قول المتن وفي قول) قال الرافعي الخلاف مبني على أن الحمل يعلم وهو الصحيح بدليل إيجاب الحوامل  
في الديات أولا لا احتمال أن يكون نفخا (قوله للجهل) أي فكان كالموابعها (قوله لجعله الحمل الخ) وكما  
لو باعه وحده (قوله والثاني بقول لو سكت الخ) أي فكان كالموابعها بعثك الجداسه وأجيب بان اسم  
الجدار شامل للاس بخلاف اسم الدابة لا يشمل الحمل (قول المتن ولا يصح الخ) هذه مسئلة الملاقيح السابقة  
الا ان يقال الملاقيح تختص بالابل

(فصل ومن المنهي عنه) قال الاسنوى في أسنائه الغرض منه بيان العقود التي نهى عنها ويحرم تعاطيها  
ومع ذلك نصح (قوله بضم الياء) أي وسوغ عود الضمير الى النهي بتقدم ذكر المنهي عنه واعلم ان هذا

تعالها (فصل ومن المنهي عنه ما لا يبطل)



أي انتهى فيه البيع بخلافه  
 فيا تقدم وبقيها أيضا  
 (رجوعه) أي انتهى في  
 ذلك (أي معنى يقتضيه)  
 لا إلى ذاته (كبيع حاضر  
 لبادان يقدم غرض بمتاع  
 ثم الحاجة إليه ليبيعه بسعر  
 يومه فيقول) له (بلدي أركه  
 عندي لا يبيعه) لك (على  
 التبرع) أي شيئا فشيئا  
 (بأغلى) فيوافقه على ذلك  
 قال صلى الله عليه وسلم لا بيع  
 حاضر لباد رواء الشيخان  
 من رواية أبي هريرة وغيره  
 زاد مسلم دعوا الناس برزق  
 الله بعضهم من بعض والمعنى  
 في النسي عن ذلك ما يؤدى  
 إليه من التضييق على  
 الناس بأن يكون بالشرطين  
 المشتمل عليهما التفسير  
 أحدهما أن يكون المتاع  
 مما تم الحاجة إليه كالطعمة  
 فما يحتاج إليه الأندال  
 يدخل في النسي ثانيها قصد  
 القادم البيع بسعر يومه  
 فلو قصد البيع على التدرج  
 فسأله البادي تفويض  
 ذلك إليه فلا بأس لأنه لم يضر  
 بالناس ولا يسبيل إلى منع  
 المالك منه والنهي للتصريح  
 فيأثم بارتكابه العالم به  
 ويصح البيع قال في الروضة  
 قال القفال الأثم على البلدي  
 دون البدوي ولا خيار  
 للشتري أه والبادي  
 ساكن البادية والحاضر

على الأول قاله شيخنا وفيه نظر والوجه على هذا أنه واقع على نفس المقدأى من النسي عنه عقد لا يبطل بما  
 يقارنه أو يسبقه فساوى الضبط الأول وهذا صريح كلام المصنف أولا والأول ظاهره آخره إلا أن يؤول  
 أحدهما بما يرجع إلى الآخر ولعل المصنف راعى الأحكام بقطع النظر عن موافق الموقوفات أو عدمه وأما  
 فتح الطاء مع ضم الياء فلا قائل به وإن ذكره بعض الشراح فراجعه وقول الدبري لا يصح كسر الطاء إلا لوقال  
 من الناهي محدود بما قاله الشارح وبقول ابن حجر أنه بعيد وهذه المنهيات صفائر وقال ابن حجر أن التفريق  
 من السكائر (قوله وبقيها) أي الياء مع ضم الطاء بضبط المصنف أيضا وقدم الأول لما مر (قوله لا إلى ذاته) بأن  
 لم يفقد كسنا ولا إلى لازمه بأن لم يفقد شرط بل لا يخرج غير لازم كالتمضييق والابداء (قوله نعم الحاجة إليه)  
 أي وإن لم يظهر به سعة لنحو كبر البلد (قوله ليبيعه) ومثله يشتري به (قوله لا يبيعه لك) قال شيخنا الرملي  
 ولا يحرم البيع الصادر من الصادق بعد ذلك قال بعضهم لأنه يقتضي به الحرمة وهو يفيد دوام الحرمة على  
 الصادر إلى البيع وفيه بعد كبير فراجعه وعلى هذا ففي التمثيل بالبيع المنهي عنه تجوز على كل من الضبطين  
 السابقين على ما مر عن شيخنا فتأمل (قوله فيوافقه) ليس قيداً في الحرمة فالقول حرام وإن لم يوافقه عليه  
 بل وإن خالفه بعدم امتثاله بالبيع حالا (قوله دعوا الناس) زاد ابن شعبة في رواية عن مسلم في غفلاتهم قال ابن  
 حجر وقد سبرت أحاديث مسلم فلم أجدها (قوله برزق) هو بالرفع استئنافاً لا يزم على الجزم تخصيص  
 الرزق بالمد كور إلا أن براد الرزق المرتب على ذلك كذا قيل وفيه بحث واضح فتأمل (قوله من التضييق)  
 أي شأنه ذلك (قوله بالشرطين) وهما عموم الحاجة والبيع حالا وسكت عن الثالث الذي هو القول لأنه  
 ليس منشأ للتضييق وماعدا هذه الثلاثة مما اشتمل عليه التفسير المذكور ليس قيداً كالحاضر والبادي  
 والتدرج (قوله فسأله الخ) ولو أراد صاحب المتاع التأخير إلى شهر مثلاً فقال له الآخر أخوه إلى شهرين  
 لم يحرم ولو استشاره صاحب المتاع في التأخير وجب عليه الإشارة بالنصيحة ولو بما فيه التضييق تقديمها  
 على المعتمد (قوله منه) أي من البيع على التدرج الذي هو مراده وأمن ضرر الناس دفعا لضرره إذ  
 لا يزال الضرر بالضرر (قوله العالم) ومثله الجاهل المقصر ولو فيما يخفى غالباً قال شيخنا ولا حاكم أن يزرقي  
 ارتكاب ما لا يخفى غالباً وإن ادعى جهله والحاصل أن الحرمة مقيدة بالعلم والتقصير وإن التعزيم مقيد  
 بعدم الخفاء (قوله دون البدوي) أي ولا نظر لموافقه فيما مر من عادة تعرضه بوجود الربح في ماله  
 قالوا وفارق حرمة تمكن المرأة زوجها المحرم من الوطء وهي غير محرمة لأنه لا غرض لها في عدم تمكنه  
 فراجع (قوله وهو) أي الريف أرض عادة ولا عبرة بنحو بيوت نحو أعراب من نحو شعر (قوله)

الوجه الأول الذي سلكه الشارح رحمه الله أحسن من الثاني ومن ضم الياء وفتح الطاء من حيث شمول  
 العبارة عليه ما لا يتصف بالبطلان ولا بعدمه وإنما يتصف بعدم الإبطال ككتاني الركبان وغيره مما يأتي في  
 الفصل (قوله أي انتهى فيه) لم يقل أي انتهى إياه لأنه يربدان يدخل في العبارة ما لا يتصف بالبطلان ولا  
 بعدمه ككتاني الركبان وغيره (قول المتن بأن يقدم غرض) هو أعم من البادي وإنما عبر بالبادي أولاً موافقة  
 لأحدث ثم التعبير بالغرض وبالترك عنده لا مفهوم لهما فيما يظهر نظر المعنى ثم هل يحرم الارشاد والبيع  
 أو الارشاد فقط قال الأسنوي المتجه الثاني لأنه الذي يحصل به التضييق وأما البيع ففي الحقيقة توسيع على  
 الناس (قوله أي شيئا فشيئا) أي فهو كالصاعد في درج (قوله أحدهما أن يكون الخ) قال السبكي هذا الشرط  
 لم يشترطه إلا البغوي والشاشي والرافعي وهو يحتاج إلى دليل والذي ذكره غيرهم احتياج الناس إليه  
 (قوله ثانيها الخ) لو استشار الحضرى في ذلك فقال أبو الطيب وأبو اسحق يجب ارشاده وقال ابن الوكيل  
 لا يرشده توسيعاً على الناس أه ومراده أن يسكت (قوله ساكن البادية) قال تعالى يود والواتهم يادون

وذلك خلاف البلدية والنسبة إليها بدوى وإلى الحاضرة حضري (وتلقى الركبان بأن يتلقى طائفة يحملون متاعا إلى البلد فيشتريه) منهم (قبل قدمهم ومعرفتهم بالسعر ولهم الخيار إذا عرفوا الغبن) قال صلى الله عليه وسلم (١٨٣) لا تتلقوا الركبان للبيع رواه الشيخان

عن أبي هريرة وفي رواية لمسلم فإذا أتى سيد السوق فهو بالخيار والمعنى في النهي غبنهم وهو نهى تحريم فيأثم مرتكبه العالم به ويصبح ضراره ولو لم يتصد التاجر بل خرج لاصطياد أو غيره فراهم فاشترى منهم فلاصح عصيانه لشمول المعنى وعلى مقابله لا خيار لهم وإن كانوا مغبونين ولو كان الشراء بسعر البلد أو بدون سعره وهم عالمون به فلا خيار لهم ويؤخذ من كلام الرافعي أنه لا يأتى حتى الصورتين وحيث ثبت لهم الخيار فهو على الفور ولولا تقي الركبان وباعهم ما قصدون شراءه من البلد فهل هو كالتلقي للشراء فيه وجهان المعتمد منهما أنه كالتلقي والركبان جمع ركب (والسوم على سوم غيره) قال صلى الله عليه وسلم لا يسوم الرجل على سوم أخيه رواه الشيخان عن أبي هريرة وهو خبر بمعنى النهي فيأثم مرتكبه العالم به والمعنى فيه الإيذاء (وانما يحرم ذلك بعد استقرار الثمن) وصورته أن يقول إن أخذت شيئا ليشتر به بكذا رده حتى أبيعك خبرا منه

وتلقى الركبان عطف على بيع بناء على الضبط الأول والمراد البيع الواقع فيه على الضبط الثاني فهو عطف على حاضر فتأمل (قوله طائفة) نطاق على ما يشمل الواحد والجماعة وقد كرتوث (قوله متاعا) وإن لم يتم الحاجة إليه (قوله إلى البلد) ولو غير بلد المتلقي (قوله فيشتريه منهم) أي بغير طلبهم والأفلاحة ولا خيار وإن جهلوا السعر وغبنوا (قوله غبنهم) أي بالفعل في ثبوت الخيار والحزمة على المعتمد فقول المنهج احتمال غبنهم براديه هذا ولفظه احتمال مضمومة (قوله العالم) سواء أخبرهم بالسعر كاذبا ولا فان صدقوه في الأخبار به أو كان صادقا فيه واشترى منهم بالغبن فلا حزمة ولا خيار (قوله ولو لم يقصد التاجر) بل ولو اتقى التاجر أن يقدموا عليه في محله أو اشترى بعضهم من بعض (قوله وهم عالمون) أي ولو أخبرهم كسروته فكأنهم من العلم كالعالم إن كان بعد دخولهم البلد والأفلاحة على المعتمد ولا يكفي في التمكن اجتماعهم بالمتلقي أو غيره (قوله أنه لا يأتى في صورتين) هو الذي اعتمدته شيخنا الرملي ولو عاد السعر بالرخص إلى ما اشترى به فلا خيار على المعتمد خلافا لما منى عليه في المنهج (قوله فهو على الفور) ويصدق مدعى الجهل به أو بغور يتدان خفي عليه (قوله وباعهم) أي بغير طلبهم كاسر ومن هذا ما هو واقع الآن من سبق البغالة للملاقين الحجاج بنحو العقبة لشراء البضائع منهم (قوله وجهان) أرجمهما التحريم (قوله جمع ركب) وأصله لغة للابل والمراد هنا الأعم (قوله والسوم) بالرفع عطفًا على كبيع الذي هو بدل من ما بدليل ما بعده وبالجر عطفًا على بيع ولا بد من التأويل في أحدهما على ما مر وأما عبارة المنهج فيصح فيها رفعه عطفًا على ما وجوه عطفًا على حاضر ولا يصح فيه عطفه على بيع ولا على كبيع فتأمل (قوله لا يسوم الرجل على سوم أخيه) ذكر الرجل والآخر للغالب وخصوص الأخوة للعطف وهي أمان النسب أو الإسلام أو العصمة ولو كافرا كالمعاهد نفخ الحربي قال بعض مشايخنا ومثله لزانى المحسن والمرند وقاطع الطريق وهو يقتضى أن إيذاء هؤلاء جائز والوجه خلافه إلا أن الشارع باذنتهم فيه فراجع (قوله وانما يحرم الخ) وكذا نحل الحزمة إن كان السوم الأول جائزا أو لا كسوم الغنم من عاصر الحجر فلا حزمة بل قال بعضهم يندب الشراء بعده (قوله أن يقول) ومثل القول أن يخرج له من جنس ما ير بدشراءه وهو أرخص منه أو من غير جنسه مما يغني عنه وقامت قرينة على إرادة الرد والتقييد بالآقل لا المفهوم له (قوله حتى أبيعك الخ) فإن سكت عن هذا واقتصر على قوله رده قال شيخنا الرملي فلا حزمة لأنه قد يكون لفوت غرض أو عيب وإعلامه به جائز وإن لم يزم عليه الرد كما في ذكر المساوي في النكاح وقيد بعضهم عاذا كان من البائع ندليس والأفلاحة يجوز الإعلام إذا زال الضرر بالضرر (قوله صح) ظاهره ولا حزمة كما صرف بيع الحاضر فراجع (قوله وغير الصريح) ومنه حتى أشار عليه (قوله والبيع على بيع غيره) هو بالرفع عطفًا على كبيع أو بالجر عطفًا على بيع وفيه التأويل السابق (قوله قبل لزومه) وكذا بعده في زمن خيار عيب على المعتمد

في الأعراب أي نازلون (قول المتن وتلقى الركبان) قيل المعنى في النهي غبن الركبان وهو ما صححه في شرح مسلم واعتمدته الشارح رحمه الله وقيل نظر الضرر أهل البلد وهو ما حكاه الماوردي عن الجمهور والركبان قال النووي في التهذيب هم راكبو الأبل خاصة قال وأما الطائفة فالمشهور إطلاقها على الواحد فصاعدا وقيل هي كالجمع ويجوز تذكيرها وتأنيتها (قول المتن ولهم الخيار الخ) هو بطلاقة فيفسد أن ثبوته لا يتوقف بعد الغبن على دخول البلد (قوله لأنه لا يأتى) محصل ما في الأسنوى محاولة الأثم في صورتين وواقفه في شرح المنهج على الأولى فثبت فيها التحريم دون الخيار (قوله وجهان) قال في القوت الأصح لا يحرم (قول المتن والسوم على سوم غيره) ولو كافرا وغير الصريح منه أشار عليك على ما في الكفاية والمطلب (قول المتن

بهذا الثمن أو مثله باقل أو يقول لما لك استرده لا شتر به منك باكثر ولو باع أو اشترى صح واستقرار الثمن بالتراضي به صريحا في السكوت وغير الصريح لا يحرم السوم وقيل يحرم وما يضاف به على من يز بدغير من طلبه الدخول عليه والزيادة في الثمن (والبيع على بيع غيره قبل لزومه) بانقضاء خيار الجاهل أو الشرط

(بأن يأمر المشتري بالفسخ ليبع مثله) أي المبيع بأقل من ثمنه (والشراء على الشراء) قبل لزومه (بأن يأمر البائع بالفسخ ليشتره) بأكثر قال صلى الله عليه وسلم لا بيع بعضكم (١٨٤) على بيع بعض رواه الشيخان عن ابن عمر زاد النسائي حتى يتناع أو يذروا في معناه

الشراء على الشراء وروى مسلم من حديث عقبة بن عامر المؤمن أخو المؤمن فلا يحل للمؤمن أن يتناع على بيع أخيه ولا يخطب على خطبة أخيه حتى يذروا المعنى في تحريم ذلك الإبداء وهو العالم بالنهي عنه ولو أذن البائع في البيع على بيعه لم يفسخ البيع وكذا المشتري في الذراء ولو باع أو اشتري دون إذن صاحبه (والنهي بأن يزبد في الثمن) للسلعة المعروضة للبيع (لا لرغبة) في شرائها (بل ليخضع غيره) فيشترها روى الشيخان عن ابن عمر أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن النجس والمعنى في تحريمه الإبداء وهو العالم بالنهي عنه كما نقله البيهقي عن الشافعي وإن سككت عنه في المختصر (والاصح أنه لا خيار) للمشتري لتفريطه والثاني له الخيار إن كان النجس بمواطأة من البائع لتدليس أي لا خيار له في غير المواطأة جزأ ولا فيها على الاصح ويؤخذ من قوله ليخضع غيره ما ذكره في الكفاية أن يزبد عما سواه العين (وبيع الرطب والعنب لعاصرا الحمر) والنبيذ أي ما يؤول البهائم فان توهم

(قوله بأن يأمر المشتري) قال شيخنا الرملي ولو مغبونا في صفقته أو لم يوافق المشتري على الفسخ ومثل الأمر في الحرمة أن يشتري السلعة من المشتري بزيادة مع حضور البائع وكذا يقال فيما بعده ومحل الحرمة إذا لم يعلم الرضا باطنا (قوله - حتى يتناع أو يذروا) لعل المراد حتى ينظر ما يؤول إليه الأمر بأن يتناع أي يلزم البيع فيتركه أو يذروا أي يفسخ البيع فيبيعه غيره فهو غاية لمدة منع البيع الأول وأن لفظ يتناع مقحم بدليل الرواية بعده ومثل البيع على البيع أن يبيع المشتري في زمن اختيار سلعة مثل التي اشتراها خشية أن يرد الأولى كإتص عليه الشافعي رضي الله تعالى عنه (قوله على بيع أخيه) أي على البيع الواقع لأخيه لأنه دليل الشراء على الشراء وفي ذكر المؤمن والآخر ما تقدم (قوله ولو أذن) أي عن رضا لا لنحوه وجر ولا يعتبر أذن وكيل أو ولي (قوله صح) أي ولا حرمة أن كان بعد وقوع فسخ والإحرام وعليه يحمل التناقض (قوله والنجس) هو لغة الانارة بالثلثة لما فيه من انارة الرغبة يقال نجش الطائر أناره من مكانه (قوله بأن يزبد) أي يمدح السلعة كما قاله شيخنا الرملي (قوله بل ليخضع غيره) لا حاجة إليه بل هو ضرر وما ذكره عن الكفاية المبني على ذلك ضعيف وإن كانت السلعة لهو ينجم ولا خيار للمشتري لو وقع البيع وكذا لا خيار لمن اشترى اعتمادا على قول غيره أعطيت فيه كذا كاذبا وأنه جوهر فإن زجا جالتفريطه (قوله الاصح التحريم) هو المعتمد (قوله ويصح البيع الخ) وأعمال يقولوا هنا بالطلاق ويعطوا بالجزع عن التسليم شرعا كبيع المسلم للكافر والسلاح للحربي لأن النوع هنا ليس ناشئا عن الوصف المقصود من البيع كالقتال في الحربي لأنه لا يقصد من السلاح الا القتال ولا من بيع المسلم الاتسليط الكافر عليه كذا أجاب به بعضهم فراجع (قوله لأنه سبب المعصية الخ) ومنه بيع سلاح لصو قاطع طريق ودبك لمن يهاش به وكبش لمن يناطح به وعملوك لمن عرف بالفجور وجارية لمن يكرهها على الزنا ودابة لمن يحملها فوق طاقتها وللحائك يبيع هذين على ما لكهما مقهر اعليه وخشب لمتخذه آلة له ومنه النزول عن وظيفة لغير أهل ان علم أن الحائك يقرر فيه اقل شيخنا ولا يصح تقريره لو وجد ومنه النزول عن نظر لمن يستقبل الوقف أو يأكله بغير وجه جائز عند من يراه قال شيخنا الرملي ومنه بيع المطعوم للكافر في نهار رمضان فخره (قوله متحقق) ولو بالظن أو متوهمة ولو بالشك كما ذكره قبل ذلك

بأن يأمر) قال الاستوى لعل ذلك مجرد تمثيل فقد ذكر الماوردى أنه يحرم طلب السلعة من المشتري مثلا بزيادة ربح والبائع حاضر وفي كلام الشافعي إذا اشترى رجل من رجل سلعة ولم يتفرقا ينهى أن يتناع المشتري سلعة تشبه السلعة التي اشتراها لأن الزبد بما يحمله على رد الأولى (قول المتن بأن يزبد) قد يكون الفاعل لذلك البائع من حيث لا يعرف أو أجنبي بمواطأة أو غيرها (قول المتن بل ليخضع غيره) يرد عليه ما لو قصد بذلك ضرر المشتري (قوله وهو للعالم بالنهي) إشارة إلى رد قول بعضهم لا يشترط ذلك هنا بخلاف البيع على البيع لأنه خديعة وتحريم الخديعة معلوم من العمومات وقال السبكي النزاع انما هو في نهى خاص أمال العلم بالتحريم فلا بد منه في التأنيم قطعا أي عند الله سبحانه وتعالى وأما في الحكم الظاهر للقضاء فالشهر تحريمه لا يحتاج فيه إلى الاعتراف بالعلم بخلاف الخفي (قوله والثاني له الخيار) أي كافي التصريفة ورفق الأولى بأن التدليس فيها في نفس المبيع وبأن المشتري فيها لا تفريط منه (قوله فان توهم الخ) هذا التفصيل يتجه طرده في بيع السلاح لقاطع الطريق (قوله وحرمة) استدلال البيهقي بحديث لعن الله الخمر وشاربها وساقها وبائعها ومبتاعها وعاصرها ومعتصرها وحاملها والمحمولة اليه وآكل ثمنها ووجه الاستدلال أنه يدل على تحريم التسبب إلى الحرام أقول وبالجملة فليس مضافا خاصا ببيع العنب ونحوه المذكور والفصل معقود لما فيه نهى خاص

أخذ ما يباح من المبيع فالبيع له بكثرته أو بتحقيق غرام أو مكروه وجهان قال في الروضة الاصح التحريم والمراد بالتحقيق الظن القوي وبالتوهم الحصول في الوهم أي الظن ويصح البيع على التقديرين وحرمة أو كراهته لأنه سبب لمعصية متحققة (قول)

(قوله الام الرقيقة) وان رضيت وانما يقيد بالرق في الام والولد ليناسب كلام المصنف والا فتفرق بين البهيمية وولدها حرام الا ان استغنى عنها أو بذبحه هو لا بذبحها ولا يبيعه للذبح وخرج بالرق في التفرق بين الرقيق والحرك كياناً وكذا بين الحرين فلا يحرم خلافاً للفرز الى (قوله الصغير) ومثله المجنون ولو كبيراً وله نوع تمييز ويمكن أن يشمله كلام المصنف ولا ينافيه ذكر التمييز وحمل الشارح له على الزمن لأنه الظاهر ودخل في الام المستولدة وغيرها والآفة والمجنونة ان كان لها نوع تمييز والاجاز فان باعها ثم أفاقت بطل البيع وكذا الولد ويجوز التفرق بين الكافر والمسلم منها ويجب ازالة ملك كافر عن أمة مثلاً أسلمت وولدها لانه يتبعها في الدوام قال بعضهم ويتعين بيعهما مشتر واحد وفيه نظر فراجع (قوله لسبع سنين) اعتمد شيخنا الرولى في شرحه كابن حجر وشيخنا في حاشيته وابن عبدالحق كذلك ان التمييز المعتبر هنا بأن يأكل وحده ويشرب وحده ويستنجي وحده وان لم يبلغ سبع سنين وفارق الصلاة حيث اعتبر فيها السبع مع ذلك بأن فيها نوع تكليف واعتمد الخطيب اعتبار السبع هنا كالأصالة واكتفى بعضهم هنا بفهم الخطاب ورد الجواب ولو قبل السبع أيضاً (قوله يوم القيامة) قال في الزاوج المراد به عند دخول الجنة وقبل في المحشر وقيل عند الاحتياج اليه وقيل غير ذلك (قوله بالبيع) نعم ان باع بعض كل منهما ما تساوى بالمشتر واحد صح قال بعض مشايخنا وعليه يجب التسوية في المهايأة اذا وقعت وكالبيع سفر فيه وحشة ولو مع زوجها فيحرم التفرق به أيضاً (قوله ونحوها) أى الهبة كالأقالة والرد بالعيب بعد الشراء فيهما رجوع مقرض أدنى لقطة ونحوها كالفلس نعم يجوز الرجوع فى أحدهما فى هبة الفرع لان المنع ضياعه لا يبدل لعدم تعلق حقه بالذمة وبهذا فارق المقرض ونحوه (قوله فى العتق) ولو ضمنيا والوقف كالعتق على المحدث وخرج بالعتق يبيعه بشرط العتق فلا يصح كما علم (قوله فعل الموت الخ) فان مات الموصى قبل زمن التمييز بطلت الوصية خلافاً للخطيب (قوله ولو كانت الام رقيقة والولد حراً أو بالعكس) أو كانا حرين فلا يمنع من التفرق بالبيع وغيره كما مر وكذا لا يحرم اذا كان أحدهما مملوكاً غير مالك الآخر (تنبيه) الاب وان علا ولومن جهة الام كلام عند عدمها والجدة كذلك وتقدم الجدة من الام عليهما من الاب اذا اجتمعتا فيحرم التفرق بينهما وبين الاولى دون الثانية واذا اجتمع الاب وان علا والجدة ولومن الام وان علت فهما سواء فيبيع مع أيهما ولا يقدم أب من الام عليه من الاب وخالف بعض مشايخنا فيه ولا يحرم التفرق في بقية المحارم (قوله موافق لما فى الروضة) قال الاسنوى وهو الصواب

(قول المتن ويحرم التفرق) ولورضيت الام (فرع) لو كانت أم ولد لها ولرقيق سابق على الاباد وركبت الديون السيد فهل يحل بيع الولد ويقتصر التفرق أم يمتنع هو محل نظر (قوله الرقيق الصغير) مثله المجنون البالغ (قول المتن حتى يميز) لانه حينئذ يستغنى عن التعهد (قول المتن وفى قول حتى يبلغ) الحديث ورد فيه وضعف وأيضاً فى أدلته ضعف الولد قبله بدليل جواز الالتقاط وأيضاً عموم الحديث الذى ذكره الشارح (قوله ونحوها) كالقرض والاجرة (قوله ولا يحرم التفرق الخ) لو كان التفرق برجوع المقرض أو الواهب أو صاحب اللقطة ففيه نظر قال الاسنوى والمتجه المنع فى القرض واللقطة لان الحق فيه مآبات فى الذمة فاذا تعذر الرجوع فى العين يرجع فى غيرها بخلاف الهبة (قول المتن بطلا) الاحسن بطل لان العطف بأو (قوله والثانى الخ) ان قلنا بهذا فلا نقرهما على دوام التفرق بل ان تراضيا على ضم أحدهما الى الآخر استمر البيع والافسخ قاله الرافى والمراد الضم ولو تغير بيع هكذا اظهر لى ثم الخلاف محله بعد سق الولد للبا (قوله لكن يكره) خالفنا جدرضى الله عنه فقال بالتجريم لنا قصة السبي الذى كان فيه امرأة لها بنت جميلة أصابها سلبه بن الا كوعرضى الله تعالى عنه ثم أخذها النبي صلى الله عليه وسلم وبعث بها الى مكة فقضى بها ناسا من المسلمين ونظر فيه السبكي من حيث انها واقعة حال يتطرق لها الاحتمال من جهة انها أن تكون ماتت أو غير

أو متوهمة (ويحرم التفرق بين الام) الرقيقة (والولد) الرقيق الصغير (حتى يميز) لسبع سنين أو ثمان سنين تقريرا (وفى قول حتى يبلغ) قال صلى الله عليه وسلم من فرق بين والده وولده فرق الله بينه وبين أحبته يوم القيامة حسنه للترمذى ومحمده الحاكم على شرط مسلم وسواء التفرق بالبيع والهبة والقسمة ونحوها ولا يحرم التفرق فى العتق ولا فى الوصية ففعل الموت يكون بعد انقضاء زمان التحريم ولو كانت الام رقيقة والولد حراً أو بالعكس فلا يمنع من بيع الرقيق منهما (واذا فرق يبيع أوهبة بطلا فى الاظهر) للجزع عن التسليم شرعاً بالمنع من التفرق والثانى يقول المنع من التفرق لما فيه من الاضرار لا لخلل فى البيع ولو فرق بعد البلوغ يبيع أوهبة صح قطعاً لكن يكره وقوله وفى قول موافق لما فى الروضة كأصلها وفى المحرر فى أحد الوجهين (ولا يصح بيع العربون) بفتح العين والراء

(قوله وبضم العين الخ) وأما الفتح مع الاسكان فلحن لم تتكلم به العرب (قوله بالنصب) خصه لكونه أظهر في جمع العاقدين الجلتين الذي هو المراد في جواز الرفع ولذلك قال الاسنوي لو خلت الصيغة عن ذلك لم يضروا اتفاقا عليه قبل (قوله لغة ثالثة) وتبدل العين همزة في الالفات الثلاث (قوله على شرط الرد والهبة) قال ابن حجر وهما مفسدان ولذلك سكت في الروض عن شرط الرد وما قيل ان سكوته عنه لكونه من مقتضياته مردولانه هنامذ كور للنشهي على ان شيخنا الرمي صرح بأن ان رضى بقاء المتكلم من الكلام الاجنبى المفسد للعقد فلا حاجة لقوله لاشتماله الخ فتأمل (قوله فكان ينبغي تقديمه) وأجاب عنه شيخنا الرمي بأنه لما كان مختلفا في البطلان بالتفريق ولم يثبت في العربون نهى كانوا عاقلنا وآخرهما عن النوعين قبلهما لذلك اه أو يقال لما كان يعتبرهما المصلحة نارة والفساد أخرى كانوا عاقلنا وهذا أظهر فراجع (تنبيه) اعلم أن البيع تعتبره الاحكام الخمسة فيجب في نحو اضطرار رومال مفلس ومجور عليه ويندب في نحو زمن الغلاء وفي المحاباة للعالم بها والام يثب ويكره في نحو بيع مصحف ودور مكة وفي سوق اختلط فيه الحرام بغيره ومن أكره له حرام خلافا للزالي وفي خروج من حرام بحيلة كمنحور باو يحرم في بيع نحو العنب لعاصر الخمر كما مرو يجوز فيما عد ذلك وما يجب بيع ما زاد على قوته سنة اذا احتاج الناس اليه ويجبره الحاكم عليه ولا يكره ما سكه مع عدم الحاجة وما يحرم التسعير على الحاكم ولو في غير المطعومات ولا يحرم البيع بخلافه لكن لا حاكم أن يعز من خالف اذا بلغه لشق العصفه من التعزير على الجائر وقيل يحرم وما يحرم الاحتكار وهو أن يشتري قولا لا غيره في زمن الغلاء بقصد أن يبيعه بأعلى فخرج بالشراء ما لو أمسك غلة ضيعته ليبيعه في زمن الغلاء بالقصد ما لو اشتراه لنفسه أو مطلقا ثم طرأ له امساكه لذلك وزمن الغلاء زمن الرخص ومكان الغلاء كان اشتراه من مصر لينقله الى مكة ليبيعه بأعلى أو من أحد طرفي البلد الى طرفها الآخر لذلك فلا حرة في شيء من ذلك على المعتمد عند شيخنا الرمي خلافا لابن حجر في بعض ذلك

(فصل في تفريق الصفقة وتعدداتها) وتفرقها ثلاثة أقسام لانه اما في الابتداء وضابطه أن يجمع بين عينين يصح البيع في احدهما دون الاخرى واليه أشار بقوله خلافا لآخره واما في الدوام وضابطه ان يجمع بين عينين يفرد كل منهما بالعقد وتلف احدهما قبل القبض واليه الاشارة بقوله ولو باع عبد بن الخ واما في اختلاف الاحكام وضابطه ان يجمع بين عقدين لازميين أو جائزين واليه أشار بقوله ولو جمع في صفقة الخ وفي ادخال هذا في تفريق الصفقة تجوز لانه اما صحيح فيهما أو باطل فيهما الا أن يقال نظر الجريبان قولي تفريق الصفقة فيهما وتعدداتها ثلاثة أقسام أيضا لانه اما بتفصيل الثمن أو بتعدد البائع أو بتعدد المشتري ويدخل فيه تعدد هاهنا ما يجعل أو مانعة خلافا ويقال بتعدد العاقدين أو أحدهما (قوله باع) خصه لكونه موضوع البحث والا فلا جارة والتزويج وغيرهما كذلك (قوله خلافا لآخره) سواء قال في صيغته بعثك الخل والخمر أو عكسه أو الخلين أو الخمرين أو غير ذلك خلافا لبعصهم في ذلك وكذا ما بعده ويؤخذ من ذكر هذه الامثلة أنه لا بد أن يكون الحرام معلوما مقصودا والابطال العقد في الاول فيهما معا كهذا العبد وعبد آخر والفجول رؤسه وورقه وصح بجميع الثمن في الثاني ولا خيار كالدم والحشرات مع الجهل أو العمد نعم ان ذكر جلتين وقدم الحرام فلا خلاف أنه يبطل فيهما ما نحو هذا الخمر مبيع منك وهذا الخل مبيع قاله شيخنا وقال شيخنا مر كالتطبيب يثبت الخيار ولا بد من دوام الولاية حالة العقد وكون أحد الشفيعين أولى بالصحة من الآخر فيخرج بالاول اجارة الراهن المرهون مدة تزيد على محل الدين والنظر الموقوف زيادة على ما شرط الواقف من مدة واجرة ولو جاهد بالشرط لغير ضرورة والزيادة في الربوى وفي خيار الشرط على المدة

وبضم العين واسكان الراء (بأن يشتري ويعطيه) دراهم لتكون من الثمن ان رضى السلعة والافهبة) بالنصب روى أبو داود وغيره عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده انه صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع العربان أى بضم العين وسكون الراء لغة ثالثة وعدم صحته لاشتماله على شرط الرد والهبة ان لم يرض السلعة وقد ذكره الرافعي في الشرح هنا ونسبه على انه من قسم المناهي الاول وقدمه في الروضة الى محله فكان ينبغي تقديمه هنا أيضا وتقديم مسألة التفريق للبطلان فيها

(فصل باع) في صفقة واحدة (خلافا لآخره) وعبد (وحر أو) عبده (وعبد غيره أو مشتركا بغير اذن الآخر)

ذلك (قوله بالنصب) أى فهو من جملة الذى شرط في البيع  
(فصل باع خلافا)

أى الشريك (صح) البيع (في ملكه) من الجمل والعبد وحصة من المشترك وبطل في غيره (في الاظهر) اعطاء لسكل منها حكمه والثاني يبطل في الجميع تغليباً للحرام على الحلال قال الربيع واليه يرجع الشافعي آخر (١٨٧) والقولان بالاصالة في بيع عبده وعبد غيره وطردا في بقية الصور

والصحة في الاولى دونها في الثانية وفي الثانية دونها في الثالثة وفي الثالثة دونها في الرابعة لما سياتي من التقدير في الاولين مع فرض تغير الخلقة في الاولى ولما في الثالثة من الجهل بما يخص عبد البائع بخلاف ما يخصه من المشترك في الرابعة ولو أذن له الشريك في البيع صح بيعه جزاً بخلاف ما لو أذن له مالك العبد فإنه لا يصح بين العبدين في الاظهر في شرح المهذب للجهل بما يخص كلا منهما عند العقد والثاني يكتفي بالعلم به بعد توزيع الثمن عليهما على قدر قيمتهما وسكت في الروضة كاصلاها عن الترجيح في ذلك (فيتخير المشتري) بناء على الصحة (ان جهل) كون بعض المبيع خراً أو غيره مما ذكر بين الفسخ والاجازة لتبعض الصفقة عليه وخياره على الفور كما قاله في المطلب فان علم ذلك فلا خيار له كما لو اشترى معيباً يعلم عيبه وفيما يلزمه اختلاف الآتي من الحصة أو جميع الثمن وقيل يلزمه الجميع

وفي العرايا على الخمسة أرسى فانه لا يصح العقد في الجميع لخروج العاقد بذلك عن الولاية وبخروج الثاني الجع بين أختين مثلاً (قوله أى الشريك) قيده لان القولين جاريان في عبد الغير وان أذن كما يأتي قد كره بوجه القطع فيه مع الاذن كما في الشريك وليس كذلك فتأمل (قوله تغليباً للحرام) أى واللغة الواحدة لا تنجز صحة وفساد أو غلب الحرام لانه لا يمكن صحته بخلاف بطلان الحلال ولانه مانع وقيل العلة الجهل بالثمن فيرد عليها ما لا يتأثر بفساد العوض كجمع مسلبة ومجوسية في عقد (قوله واليه يرجع الشافعي آخر) قال ابن المنذر وهو مذهب الشافعي وحينئذ فينظر لماذا خالف الأصحاب امامهم في هذه وقد يجاب بان الربيع قال ذلك بحسب ما بلغه ولعل الأصحاب اطعموا على خلافه وان عبارة الربيع أحد قول الشافعي فتصحفت على الناقل بأخر قوله فعبر بما قاله وقول ابن المنذر مبني على صحة الرجوع المذكور وقد علمت بطلانه وقول بعضهم ان الامام الشافعي رجع في ذلك كروا في الافتاء لا يعتبر فتأمل (قوله والصحة الخ) حاصل ما في المسئلة خمسة أقوال أصلها طرق أحدها الصحة في الاخيرة فقط ويبطل غيرهما قطعاً ثانياً صحته في الاخيرة فقط ويبطل غيرهما قطعاً ثالثاً صحته في غير الاولى ويبطل فيها قطعاً رابعاً صحته في ملكه في الجميع وهو الاظهر خامساً البطلان في الجميع فتأمل وسبب قوة الصحة وضعفها في الاولى تغيير ذات وفي الثانية تغيير وصف وفي الثالثة تنازع كما سيذكره (قوله للجهل بما يخص كلا الخ) أى مع التنازع في قدر القيمة الموزع عليها الثمن من المالكين لا الى غاية وقد يشكك فيه بان الرجوع في القيم لاهل الخبرة (قوله لتبعض الصفقة عليه) أى مع عذره (قوله فلا خيار له) هو المعتمد (قوله وفيما يلزمه) أى حالة له (قوله من الحصة) هو المعتمد (قوله قطعاً) تغليباً عليه (قوله باعتبار قيمتهما) نعم ان كانا مثليين متفقين في القيمة أو مشتركين ولو متقويين بالتوزيع بالجزء على المعتمد عند شيخنا (قوله خلا) لانها تؤل اليه عادة (قوله رقيقاً) لانه قد يتصف به كمن التحق بدار الحرب وأسر ورق وتقدر المينة

(قوله أى الشريك) سيظهر لك حكمة التقييد بالشريك وهي البطلان في عبده وعبد غيره مع الاذن لكن لك أن تقول سلمنا ولكنها خرجت وان كان الحكم البطلان (قوله دونها في الثانية) أى لانها على الخلاف في الثانية وأولى بالبطلان وكذا يقال في الثانية مع الثالثة وأما الثالثة والرابعة فوجه ما قاله ان في الرابعة خلاف الثالثة وأولى بالصحة ولذا اقل الأئمة يحصل من جملة الطرق خمسة أقوال الصحة فيما عدا ملكه مطلقاً مطلقاً يصح في المشترك فقط يصح فيه وفي مسألة عبده وعبد غيره يصح فيهما وفي المضموم الى الحر فقط (قوله بخلاف الخ) أى فان التوزيع باعتبار الاجزاء وفي تلك باعتبار القيمة (قوله للجهل) انظر ما الفرق بين هذا وبين ما لو اتفق اذن صاحب العبد حيث يصح في عبد نفسه مع وجود العلة ثم رأيت السبكي وجه البطلان في مثل بعناك عبدنا بألف فان الصفقة تعددت بتعدد البائع وقد جهل كل مقدار الثمن وفيما لو باع وكيل عنهما الصفقة واحدة ولكن الاتحاد والتعدد انما هو بالنسبة لما يترتب عليهما من الاحكام كالردايعب اما الشروط فلان الوكيل قائم مقام الموكل فيما يشترط عليه به كما يقوم مقامه في الرؤية فكما انهما اذا اتصفا بحال الوكيل من عدم العلم لا تصح مباشرتهما كذلك وكليهما لا يقال الجهل به لوجوده في عدم الاذن لا نقول تلك صفقة واحدة وهي موضع التفرق بخلاف الآتي (قوله فان علم) يتعلق بقوله وفيما يلزمه (قول الممن في حصته الخ) منه اسقطت الاسنوى تخصيص الحكم بما اذا كان الذي لا يصح فيه له قيمة بان يقصد والا فيصح العقد بكل الثمن (قول الممن وفي قول بجميعه) ان كان المبيع مما ينسقط الثمن على أجزائه كالمشترك وجب القسط وان نقصت قيمته

قطعا لانه ان لم يزل عالماً بان بعض ملكه لا يقبل العقد (فان أجاز) البيع (فبحصته) أى المملوك له (من المسمى باعتبار قيمتهما) ويقدر الخ خلا وقيل عصيراً والحر رقيقاً فاذا كانت قيمتهما ثلثائة والمسمى مائة وخمسين وقيمة المملوك مائة فخصته من المسمى خمسون (وفي قول بجميعه) وكنهه بالاجزاء مسمى بجميع الثمن في مقابلة المملوك للبائع (ولا خيار للبائع) وان لم يجبه الا الحصة

و (لم ينفسخ في الآخر على المذهب) وان لم يقبضه والطريق الثاني ينفسخ فيه في أحد القولين المخرجين من القولين السابقين في بيع عبده وعبده غيره معا (بل يتخير) المشتري بين الفسخ والاجازة (فان أجاز فبالخصه) من المسمى باعتبار قيمتهما (قطعا) وطرده أبو اسحق المروزي فيه القولين أحدهما بجميع الثمن وضعف بالفرق بين ما اقترن بالعقد وبين ما حدث بعد صحة العقد مع فوز بيع الثمن فيه عليهما ابتداء (ولو جمع في صفقة مختلفي الحكم كالاجارة وبيع أو) اجارة (وسلم) كقوله بعثك عبدي وأجرتك داري سنة بكذا وكقوله أجرتك داري شهرا وبعثك صاع قمح في ذمتي سلمنا بكذا (محا في الاظهر ويوزع المسمى على قيمتهما) أي قيمة المؤجر من حيث الاجارة وقيمة المبيع أو المسلم فيه والثاني يبطلان لانه قد يعرض لاختلاف حكمهما باختلاف أسباب الفسخ والانفساخ وغير ذلك ما يقتضي فسخ أحدهما فيحتاج الى التوزيع ويلزم الجهل عند العقد بما يخص كلاهما من العوض وذلك محدود وأوجب بأنه لا محدود في ذلك ألا ترى انه يجوز بيع ثوب وشقص فبا

من كاهن الخنزير عزما مثله وان كبرا (قوله لتعديده) أي ولو حكما كتنفريط الجاهل ولو عبر بالتنفريط كما عبر غيره لشملهما (قوله فتلأ أحدهما) خرج بالتلف ما لو تعيب فله الخيار فان أجاز لزمه جميع الثمن وبتلف أحدهما ما لو تلفاه معا بعد قبض أحدهما فلا خيار على الراجع في المجموع ويلزمه حصه المقبوض من الثمن (قوله بل يتخير المشتري) أي لا البائع (قوله باعتبار قيمتهما) فيه ما تقدم (قوله قطعا) عبارة المحرر بخلاف وعلى طرد أبي اسحق فالتعدي بالذهب أولى (تنبيه) لو كان التالف أحد فرد في خف فهل تقوم الاخرى منفردة او مجموعة مع التالفه مال شيخنا الطبري الى الاول وفيه نظر لانه خف من غير تعدد فرد (قوله مختلفي الحكم) أي عقدين مختلفي الحكم وما قيل انه أسقطه من المحرر ليشمل غير العقدين فيه نظر وقد صرح به في المنهج مقيدا له بكون العقدين لازمين أو جائزين ويبطل في غيرهما مطلقا واعتمد شيخنا الصحة في الجمع بين الجمالة والبيع المعين وانما قيد الصحة بالمختلفي الحكم لاجل محل الخلاف فيصح في المتفقين جزما كالشركة والقراض كان يخطأ الفقيه له بأن لا يخرو يقول شاركك على أحدهما وقارضتك على الآخر لا تنافهما في القبض والتصرف وغيرهما لان اختلاف الاحكام اما بوجوب التأقيت كالا جارة ووجوب عدمه كالبيع أو بوجوب قبض رأس المال في المجلس كالسلم وعدم وجوبه كالبيع وان جاز أو غير ذلك (قوله بعثك عبدي الخ) أفاد أنه لا بد أن يكونا في عينين بعوض واحد فان كانا في عين واحدة بطل جزما وبعوضين صح جزما كما قاله العراقي (قوله سنة) عائد الى أجرته وانظر ما لو قصدر جوعه الى بعث بضاهل يبطل حره ويتجه البطلان (قوله ما يعرض) أي يوجد أو يطرأ على العقد (قوله غير ذلك) أي ما يقتضي البطلان كالتوقيت في البيع وعدمه في الاجارة (قوله فسخ أحدهما) أي أو انفساخه كما مر (قوله ألا ترى الخ) أي فهذا عقد واحد فيه جهل بالتوزيع حال وجوده ولم يبطل فأولى أن لا يضر مثله في العقدين وفارق عدم الصحة في عبده وعبده غيره كما مر لما تقدم من التنازع (قوله أو بيع ونكاح) ومثله بيع وخلع فيصح الخلع وفي البيع والمسمى القولان (قوله عبدها) خرج عبد كالعبدين وجب المسمى لان التقسيط يوجب جهالة عند العقد (قول المتن لم ينفسخ في الآخر على المذهب) لانتفاء علتي البطلان فيما سلف وهما الجمع بين الحلال والحرام والجهل حال العقد والطريق الثاني سوى بين الفساد الطاري قبل القبض وبين المقارن كما سوين بينهما في الرد بالعيب (قوله وان لم يقبضه) فان قبضه ففيها خلاف مرتب وأولى بعدم الانفساخ وان تلف بعد قبضه ففيه خلاف المقبوض غير التالف وأولى بعدم لكن هذه الاخيرة لا خيار فيها لتأكيده العقد بتلف البعض بعد القبض (قول المتن في صفقة) عبر المحرر بعقدين مختلفي الحكم فورد عليه ما لو باع صاع خنطة وثوباً بصاع شعير ونحوه فانه يتخرج على القولين وكذا لو باع عبدين في صفقة وشرط الخيار أو زبانه في أحدهما دون الآخر وقد سلم المؤلف من ذلك لكن رد عليه بيع شقص مشفوع وسيف فانه لا يتخرج على القولين كما برده عليهما ما لو خلط الفقيه بالتلف لغيره وقال شاركك على أحدهما وقارضتك على الآخر فانه يصح ولا يتخرج على هذا الخلاف قال الاسنوي عقب هذا ولك أن تبحث فتقول هل تذكر الاختلاف بعد ذكر العقدين معنى أم هو تكرار اه أقول وهذا القدي قاله اخبر ابيدك عن الاعتراض عليه في ايراد مسئلة القراض والشركة على المحرر فتأمل وفي شرح الروض وانما قيدوا العقدين باختلاف حكمهما لبيان محل الخلاف فان المتفقين كقراض وشركة يصح فيهما جزما (قول المتن محا) كالمال باع شقصا وسيفا (قوله باختلاف أسباب الفسخ الخ) كاشتراط قبض رأس المال في السلم والتوقيت في الاجارة وغير ذلك قال الاسنوي لما كان في الحكم بالبطلان لاجل هذا التفريق قولان عبر عنهما بقولي نفرق في الصفقة (قوله عبدها) خرج ما لو قال زوجتك بنتي وبعثك عبدي بكذا فانه ينسب على القولين

العقد بما يخص كلاهما من العوض وذلك محدود وأوجب بأنه لا محدود في ذلك ألا ترى انه يجوز بيع ثوب وشقص فبا من دار في صفقة وان اختلفا في الشفعة واحتيج الى التوزيع اللازم له ما ذكر (أو بيع ونكاح) كقوله زوجتك بنتي وبعثك عبدا هو



في حرم (صح النكاح وفي البيع والصدق القولان) السابقان أظهرهما محتمل ما بوزع المسمى على قيمة المبيع ومهر المثل والثاني بطلانها ويجب مهر المثل وأعاد المصنف المسئلة في كتاب الصداق بإسقاط ما ذكره هنا وتعدد (١٨٩) الصفة بتفصيل الثمن كبعتك

ذا بكذا وذا بكذا) فيقبل فيها ما لو رداً أحدهما بالعيب (و بتعدد البائع نحو بعتك هذا بكذا فيقبل منهما وله رد نصيب أحدهما بالعيب (وكذا بتعدد المشتري) نحو بعتك هذا بكذا فيقبلان (في الاظهر) كالبائع والثاني لا لأن المشتري بان على الإيجاب السابق فالنظر إلى من صدر منه الإيجاب ولو في أحد المشتريين نصيبه من الثمن فعلى الأول يجب على البائع أن يسلمه قسطه من المبيع كما يسلم المشاغل وعلى الثاني لا يجب حتى يوفى الآخر نصيبه كما لو اشترى المشتري لثبوت حق الحبس (ولو كلاماً أو كليهما) في البيع أو الشراء (فالأصح اعتبار الوكيل) في اتحاد الصفة وتعدد لها لتعلق أحكام العقد به كروية المبيع وثبوت خيار المجلس وغير ذلك والثاني اعتبار الموكل لأن الملاك له ومحمه في الحرر في أكثر نسخها كما قاله في الدقائق تبعاً لتصحيح الوجيز ونقل في الشرحين نصحيح الأول عن الأكثرين ولو خرج ما اشتراه من وكيل عن اثنين أو من وكيلين عن واحد معيباً فعلى الأول

غيرها ولو هو الولي فيبطل البيع والصدق وعندها مثال فتوبها ونحوه كذلك (قوله في حجره) أو رشيدة وأذنت في البيع (قوله ومهر المثل) وتلك ما قاله إن كان قدر مهر المثل فأكثر والابطال فيه ويرجع إلى مهر المثل إلا أن كانت رشيدة وأذنت فيه وبوزع في هذه على ما أذنت لا على مهر المثل تأمل (قوله بتفصيل الثمن) أي مع تفصيل المبيع وكون ذلك من المبتدى سواء فصل الثاني أيضاً أولاً كما يأتي فإن فصل الثاني فقط فقد مر في الصيغة أنه إن قصد تعدد العقد لم يصح والأصح (قوله كبعتك ذا بكذا الخ) فلا بد من تفصيل المبيع ومن ذكر ثمن الأول عقبه سواء اتحد جنس المبيع والثمن أولاً فليس من التعدد بعتك ذا وذا بعشرة من الدراهم أو الدنانير أو منهما ولا بعتك ذا بعشرة من الدراهم وعشرة من الدنانير (تنبيه) لو قال بعتك ذا وذا الأول بكذا والثاني بكذا أو قدم الثاني على الأول فهل الصيغة في ذلك صحيحة وهي من التعدد أولاً كل محتمل ويتجه فساد الصيغة فراجع (قوله فيقبل فيهما) وإن لم يفصل فإن قبل أحدهما لم يصح على المعتمد لعدم المطابقة وقد يكون للبائع غرض في بيعهما معاً دون أحدهما (قوله بعتك) سواء قاله معاً أو منفرداً مع الغور من الثاني كما يأتي ودخل في الترتيب ما لو قال أحدهما بعتك نصفه بكذا وقال الآخر كذلك خرره (قوله فيقبل منهما) فيه مثل ما قبله (قوله فيقبلان) أي معاً أو منفرداً كما مر تباً كما مر ولم يطل الفصل والابطال فيهما معاً فيتوقف صحة قبول الأول على قبول الثاني فوراً (قوله ولو ورث) أي وفي كافٍ بعض النسخ أي دفع (قوله في البيع أو الشراء) وكذا سائر العقود والافاق الرهن والشفعة فالعبرة فيهما بالموكل نظراً لاتحاد الدين والمالك وألحق بهما العرايا (قوله اعتبار الوكيل) ومثله الولي والوصي والقيم والحام في مال محاجرهم (قوله تصحيح الأول) هو المعتمد

#### (باب الخيار)

هو اسم من الاختيار أي طلب خبر الأمرين وهو عارض على العقد ثم ثبت في بعض أفرادها عن خيار المجلس فمراحتي لو نفي فساد العقد وكون الأصل في العقد اللزوم بمعنى أن الغالب أو اللاتق بوصفه ذلك وهو نوعان خيار تزوله سببان المجلس والشرط وخيار نقيضة وهو المتعلق بالعيب ويلحق به الخلف والفلس والتحالف واختلاط الفهار وتلقى الركبان فقول بعضهم يتطرق الفسخ إلى البيع بعد صحته بأحد أسباب سبعة خيار المجلس والشرط والعيب والخلف والاقالة وتلف المبيع قبل قبضه غير موقوف بالمراد فتأمل وفي شمول

فيما لو كان لكل شخص عبيد فباع عبيدهم رجل ثمن واحد باذنه فان أبطلنا البيع وهو الأصح صح النكاح هنا بمهر المثل وإن صحته كان في مسئلتنا القولان المذكوران هنا (قول المتن صح النكاح) وذلك لأنه لا يفسد بفساد الصداق فرجع القولان للصدق والبيع (قول المتن وتعدد الصفة الخ) لما كان الاختلاف السابق في الفصل عند اتحاد الصفة دون التعدد شرع في بيان ما به الاتحاد والتعدد لأجل ذلك ولما يترتب عليه من الرد بالعيب وغيره (قوله فيقبل فيهما) أي ولو من غير تفصيل لأن القبول ينحط على الإيجاب وقوله الآتي فيقبلان لو قبل أحدهما فقط لم يصح كذا في الروضة وشرح المذهب هنا وقد خالف ذلك الأذرع وغيره ونقل عن جمع كثير من الأصحاب الصحة وأنه في شرح المذهب صححها في غير هذا الباب والمسئلة مبسطة في شرح الروض والقوت وغيرهما وكذا القول في مسئلة تعدد البائع إذا قبل المشتري من أحدهما فقط بما يخص نصيبه (قوله فيقبلان) لو قبل أحدهما نصفه لم يصح واختار ابن الرفعة تبعاً لثبوت الصحة إذا توفقت صحة قبول أحدهما على قبول الآخر لم يصح العقد وفي شرح الروض لو قبل ما مر تباً ولم يطل الفصل صح اه

#### (باب الخيار)

لقد رد نصفه في الصورة الثانية دون الأولى وعلى الثاني ينعكس الحكم ولو خرج ما اشتراه وكيل عن اثنين أو وكيلان عن واحد معيباً فعلى الأول للموكل الواحد رد نصفه وليس لأحد الموكلين رد نصفه وعلى الثاني ينعكس الحكم هو شامل لخيار المجلس وخيار الشرط وخيار العيب وستأتي الثلاثة

#### (باب الخيار)

البيع (كالصرف و) بيع (الطعام بطعام والسلم والتولية والتشريك و صلح المعارضة) قال صلى الله عليه وسلم البيعان بالخيار ما لم يتفرقا أو يقول أحدهما للآخر احتروا الشيطان ويقول قال في شرح المهذب منصوب بأو بتقدير الآن أو إلى أن ولو كان معطوفا لكان مجزوماً وقال أو يقل وسيأتي السلم وما بعده وتقدم ما قبله واحتراز ذكر المعاوضة عن صلح الخطيئة فليس يبيع ولا خيار في غير البيع كما سيأتي (ولو اشترى من يعتق عليه) من أصوله أو فروعه بنى الخيار فيه على خلاف الملك (فإن قلنا الملك في زمن الخيار للبائع أو موقوف فلهما الخيار) كما هو الأصل (وإن قلنا للمشتري مخبر البائع دونه) لثلاث يمكن من إزالة الملك وهذه أقوال سيأتي توجيهاً في خيار الشرط أظهرها الثاني فيكون الأظهر في شراء من يعتق عليه ثبوت الخيار لهما ولا يحكم بعقده على كل قول حتى يلزم العقد فيقبح أن يعتق من حين الشراء ولو باع العبد من نفسه ففي ثبوت الخيار وجهان يرجح في الشرح الصغير وشرح المهذب النفي (ولا خيار في الإبراء والنكاح والهبه بلا ثواب) لأنها ليست بيعاً

خيار الترقى للمجلس وللشرط لا ما قبلهما انظر لأنه إن أريد بالتروى الشامل في ثبوت الخيار وهو أنه فهو خاص بخيار الشرط أو الشامل في الفسخ والإجازة فهو عام في الأقسام الثلاثة فتأمل (قوله ثبت خيار المجلس) خلافاً للإمام مالك رضي الله عنه ولو حكم بنفيه حاكم نقض حكمه لأنه وإن كان رخصة فقد نزل منزلة العزيمة ولذلك يبطل العقد بنفيه كما مر (قوله في أنواع البيع) أي في أفراد ما يقع العقد فيه يباعا شرعاً ولو بغير لفظ البيع وفي مفهوم ذلك التخصيص بنحو الأقالة لثبوت الخيار فيها وفي منطوقه التخصيص بنحو بيع العبد من نفسه والبيع الضمني إذا خيار فيهما كالشفعة ولذلك كان الأولى في تعريفه أن يقال ثبت خيار المجلس في كل عقد معاوضة محضة واقعة على العين لازمة من الجانبين ليس فيها ملك قهري ولا جارية مجرى الرخص فخرج نحو الهدية والنكاح والإجازة والشركة والرهن والكتابة والشفعة والحوالة نعم يقال حق الممران وقع بلفظ البيع ثبت فيه الخيار أو بلفظ الإجازة فلا ويشب بلفظ الأقالة وإن كان الأرجح أنها فسخ وسياق ما فيه زيادة على هذا (قوله و صلح المعاوضة) أي المحضة على عين فاما الصلح على الدية في غير دم العمد فباطل وفيه غير محضة وعلى منفعة إجازة فلا خيار فيهما (قوله ولو كان معطوفاً إلخ) فيه تسليم صحة العطف وليس كذلك ولهذا عزا الشارح لغائله ليرأى أنه فاقه فاد لاقتضائه خلاف المطلوب لأن المقصود نفي الخيار بوجود أحدهما والعطف يقتضي ثبوته معه وقول بعضهم أن العطف بأو بعد النفي يتوجه إلى نفيهما معاً هو استعمال عريف ولا يصح هنا أيضاً أصل اللغة واستعمالها الأول فتأمل (قوله رسياني) أي من أمثلته (قوله بنى الخيار) هو هنا وفيما يأتي بمعنى الاختيار الذي هو الإجازة والفسخ والمراد بنى أثره الذي هو ما ذكره والأختيار ثابت لهما فخر إجماع العقد بخلاف (قوله في زمن الخيار) أي خيار الشرط فالخيار هنا مبنى على الملك المبني على الخيار في الشرط لهما (قوله أظهرها الثاني) وهو الوقف فالممكن هنا أقوال ثلاثة لأن الخيار هنا لا يتصور ثبوته لأحد العاقدين ابتداءً نعم يتصور ثبوته للبائع ابتداءً في بيع من أقر المشتري بحريته لأنه من جهة المشتري اقتداءً في تصور هنا ستة أقوال لكن قول الشارح من أصله وفرعه لا يشمله لأنه لا يناسب ما سيأتي بقوله أظهرها الثاني فتأمل (قوله ولا يحكم بعقده إلخ) وإن كان الثمن حالاً وتسلمه المشتري (قوله من حين الشراء) شامل لما إذا قلنا الملك للبائع وبه صرح الاسنوي ولا منافاة فيه لأن ملكه من زل لعدم انقراضه بالخيار فتأمل (قوله النفي) أي نفي الخيار للعبد ولسيده ومثله البيع الضمني ولا خيار فيه للبائع ولا للمشتري الذي وقع (قول المتن في أنواع البيع) دخل فيه الأقالة وبيع الأب لطفله وعكسه وكذا أقسام الرد نعم لا خيار في الحوالة ولا في غير قسمة الردوان جعلناهما بيعاً ولا في بيع العبد من نفسه (قول المتن كالصرف) هو النقد بالنقد (قوله ما لم يتفرقا) أي من مكانهما بدليل قصة ابن عمر وادى الخبر (قوله ولو كان معطوفاً إلخ) المعنى على العطف أن الخيار ثابت لهما في مدة انتفاء التفرق أو مدة انتفاء قول أحدهما لا لا سوا ختر فيقتضي ثبوته في الأولى وإن انتفت الحالة الثانية بأن قال أحدهما لا سوا ختر و ثبوته في الثانية وإن انتفت الأولى بان تفرقا والتخلص منها بما قال النووي رحمه الله هكذا ظهر لي في فهم هذا المحل فليتأمل (قوله واحتراز إلخ) هو مسلم لكن عبارته شاملة للصالح على المنفعة والصالح عن الهم ولا خيار فيهما وبجواب عن الأولى بأنه إجازة والمؤلف قال في أنواع البيع (قوله فليس يبيع) بل هو إبراء أن كان في دين و هبة أن كان في عين وكل منهما لا خيار فيه (قول المتن فلهما الخيار) عبارة الاسنوي لوجود مقتضى له بلا مانع (قول المتن وإن قلنا للمشتري إلخ) لو كان الخيار لهما ثم أزمه البائع فينتفى أن ينقطع خيار المشتري لأن الملك صار له (قوله لثلاث يمكن إلخ) عبارة غيره لأن مقتضى ملكه أنه لا يمكن من إزالته وإن ترنّب عليه العتق فلما عتق الثاني بقي الأول (قوله من حين الشراء) هو مشكل إذا جعلنا الملك للبائع وحده (قوله لأنها ليست بيعاً) أي لأنه لا معنى للخيار في الهبة والإبراء لأن دفع الثمن الذي هو حكمة ثبوت الخيار مفقود فيهما وكذا النكاح لأنه لا يصدر في الغالب إلا بعد

والحديث ورد في البيع (وكذا ذات الثواب والشفعة والابارة والمساقاة والصدق في الاصح) في المسائل الخمس لانها لا تسمى ببيع ولا الثواب  
ثبت فيها لان الهبة بثواب في المعنى بيع والشفيع في معنى المشتري له الرد بالعيب (١٩١) والابارة بيع لانها ترفع والمساقاة

قريب منها والصدق عقد  
عوض فان فسخ وجب  
مهر المثل ومثله عوض  
الخلع فلا خيار فيه ولا في  
الحالة على الاصح قال  
الفقهاء وطائفة الخلاف في  
الابارة في ابارة العين وأما  
ابارة النمة فيثبت فيها  
الخيار قطعا كالسلم (وينقطع)  
الخيار (بالتخاير بأن  
بختاروا لزومه) أي العقد  
بهذا اللفظ أو نحوه  
كأرضية أو أرضية وأرضية  
(فلو اختارا أحدهما) لزومه  
(سقط حقه) من الخيار  
(وبقي الحق) فيه (للاخر)  
ولو قال أحدهما للاخر  
اختر سقط خياره لتضمنه  
الرضا بالزوم و يدل عليه  
الحديث السابق وبقي خيار  
الآخر ولو اختار أحدهما  
لزوم العقد والآخر فسخه  
قدم الفسخ (و) ينقطع  
الخيار أيضا (بالتفرق  
بينهما) للحديث السابق  
ويحصل المراد منه بمفارقة  
أحدهما الآخر وكان ابن  
عمر راوي الحديث اذا بايع  
فارق صاحبه رواه البخاري  
وروي مسلم قام عشي هنية  
ثم رجع (فلو مال مكنهما  
أوقاما وتماشيا منازل دام  
خيارهما) وان زادت المدة  
على ثلاثة أيام وقيل ينقطع

العقود عنه لان مقصود العاقدين بهذا العقد العتاق وهذا فارق شراء بعضه (قوله لا تسمى بيعا) أي عرفا  
(قوله في المعنى بيع) وهذا هو المعتمد (قوله والشفيع) أي في عقد الاختيار بالشفعة في معنى المشتري أي في  
عقد البيع الاول أو المراد بالمشتري من حيث هو ويدل لهذا تعمله بقوله أي للشفيع الرد بالعيب ولا خيار  
للمشتري في عقد الاختيار لا قبل الاختيار ولا بعده وهو ظاهر ان لم يكن في مجلس عقد شرائه والا فالوجه  
بقاء الخيار له حتى لو فسخ بطل خيار الشفع فراجع ولا خيار في قسمة غير الرد وان وقعت بالتراضي (قوله  
والصدق عقد عوض) فعليه ثبت الخيار لكل من الزوجين (قوله ومثله عوض الخلع) لكن عليه  
يثبت الخيار للزوج فقط لان البضع حقه (قوله فيثبت فيها الخيار قطعا) هو غير معتمد وتنفارق السلم بان شان  
الابارة ان تتلف المنفعة فيهاز من الخيار دونه مع أنهم لا تنعقد بلفظ البيع (قوله أو نحوه) منه التنازل بعد  
القبض فيبطل الخيار في العقد الاول (قوله وبقي الحق فيه للاخر) نعم ان كان يعتق عليه سقط خياره أيضا  
فقول المنهج ولو مشتري بالا حجة لهذه الغاية الآن يقال هي توطئة لما بعدها للايضاح (قوله ويدل عليه)  
أي على السقوط المفهوم من سقط (قوله قدم الفسخ) وان تأخر أو كان في البعض فيفسخ في السكك فمرا  
عليه وكذا في خيار الشرط والعيب وسياق فعله أنه يسرى فسخه على صاحبه دون اجازته ولو قال فسخت  
أجزت أو عكسه عمل بآول كلامه (قوله بالتفرق) منهما أو من أحدهما ولو ناسيا أو جاهلا أو هاربا وان منع  
الآخر من لحوقه وان لحقه بقي خيارهما ما لم يقبض أحدهما أو مشى أحدهما للاخر لو تابعا من بعد كالتفرق ولو  
فارق مكرها بحق بطل خيارهما أيضا كأن وقع التباعد في ملك شخص بغير إذنه فأخرج أحدهما أو  
أخرجهما مكرها أو بغير حق لم يبطل خياره وان لم يسدده ومجلس زوال الاكراه هو مجلس خياره وأما  
الآخر فان تبع المكره أو منع من لحوقه بقي خياره والابطال كذا قاله شيخنا لكن تقدم في الربا أنه يبقى خيار  
الآخر مادام في المجلس مطابقا كالذكره فان فارق مجلسه بطل خياره وحده وهذا هو الذي يتجه هذا أيضا واليه  
مال شيخنا ثانيا وسياق هنا في الحى مثله وفارق ما مر في الهارب بوجود الاختيار من المفارق ثم والنائم كالذكره  
فيمضي خياره قاله ابن حجر (قوله بينهما) ولو تقدرا كولي باع ماله لطفله أو عكسه فينقطع خيارهما بمفارقة  
مجلسه وقبضه في الملتصقين كذلك ونقل عن شيخنا الخطيب بقاء الخيار لهما مادام خرج بذلك بناء حائل  
بينهما ولو باذنهما أو فعلهما فلا يبطل الخيار به (قوله منه) أي التفرق (قوله دار صغيرة) ومثلها السفينة

تأمل واحتياط وكذا الاختيار في كل عقد جائز من الطرفين أو أحدهما لان جوازها من غير عن الخيار (قول المتن  
وكذا ذات الثواب) قال السبكي أي مع الحكم بأنها هبة وانما يكون ذلك على القول الضعيف اه أي ويكون  
من القبض بخلاف ما ذاقنا انها بيع فانه يكون من العقد (قوله لانها لا تسمى بيعا) وأيضا ثبوته في الشفعة  
يكون من أحد الطرفين فيبعدو الابارة عقد غرر والخيار غرر فلا يضم اليه والمساقاة كالابارة والصدق تابع  
للسكك (قوله والثاني ثبت الخ) اعلم ان الشفع لا بد في ملكه بعد الاختيار من اعطاء الثمن أو رضا المشتري  
بذمته أو حكم الحاكم قال الاسنوي يجب ان يكون فرض الخلاف بعد واحد منها والا فله الرد قطعا (قوله  
والشفيع) أي أما المشتري فلا خيار له قطعا ولذا انجبه منع الخيار فيها لانه بعد ثبوت خيار المجلس في أحد  
الطرفين دون الآخر (قوله والصدق عقد عوض) أي فهو مستقل لاتابع (قوله على الاصح) مقابله في الخلع  
يقول بثبوت الخيار للزوج فقط فاذا فسخ وقع الطلاق رجعا وسقط العوض (قوله كالسلم) الفرق بينهما عسر  
(قول المتن بان يختار الزومه) من صيغ ذلك ابطالنا الخيارا وافسدناه (قوله وبقي الحق الخ) أي كافي خيار  
الشرط (قول المتن بينهما) خرج التفرق بالروح وهو الموت كإسباني (قول المتن العرف) أي لانه نص

بالزيادة عليها لانها نهاية الخيار المشروط شرعا (ويعتبر في التفرق العرف) فبايعة الناس تفرقا يلزم به العقد فان كان في دار صغيرة فالتفرق  
بأن يخرج أحدهما منها أو يصعد سطحها أو كبيرة فبان ينقل أحدهما من محنتها الى صفها أو بيت من بيوتها أو في مهر أو سوق

وبعنى قليلا (ولومات) أحدهما (في المجلس أو جن فلاصح انتقاله) أى اختيار (الى الوارث والولى) ويتولى الولي ما فيه المصلحة من الفسخ والاجازة فان كانا في المجلس فواضح أن غائبين عنه وبلغهما الخبر امتد الخيار لهما امتداد مجلس بلوغ الخبر وقيل لا يمتد بل يكون على الفور ومقابل الاصح سقوط الخيار لان مفارقة الحياة أولى به من مفارقة المكان وفى معناها مفارقة العقل لسقوط التكليف بهما وصبر فى الرضعة فى مسألة الموت بالظاهر وهو منصوص ومقابله مخرج فيصح التعبير فيهما بالاصح تغليباً للمقابل كما يصح بالظاهر تغليباً للنصوص والكل من المتبايعين فسخ البيع قبل لزومه (ولو تنازعا فى التفرق أو الفسخ قبله) أى قبل التفرق بأن جاآ معا وادعى أحدهما التفرق قبل المحيى وأنكره الآخر ليفسخ أو اتفاقا على التفرق وادعى أحدهما الفسخ قبله وأنكره الآخر (صدق النافى) يمينه لموافقته للأصل (فصل) (لما) أى لكل من المتبايعين (ولاحدهما شرط الخيار) على الآخر المدة الآتية

الصغيرة بان تنجر بحجره ولومع غيره عادة فى براو بحر والسفينة الكبيرة كالدار الكبيرة (قوله فبان بولي ظهري) ليس قيداً (قوله ويعنى قليلا) أى زيادة على ثلاثة أذرع على الراجح (قوله ولومات) هو ما بعده مفهوم بذنهما (قوله أوجن) وكذا لو أغمى عليه وأيس من إفاقته أو طالت مدته والانتظار وقال شيخنا لا ينتظر مطلقاً وكذا عجز مكاتب وخرس لمن لم تفهم اشارته وليس كاتباً والولى فى المغمى عليه والاخرس المذكور هو الحال كما فينصب من يتصرف عنهما كالطفل الذى لاولى له نعم لو عقد المجنون فأفاق وأوصى فبلغ رشيداً لم ينتقل لهما الخيار بل يبقى للولى على المعتمد (قوله الى الوارث والولى) هذا اذا كان الميت أو المجنون متصرفاً عن نفسه والانتقل لمن هو نائب عنه كالأولاد المجنون ولا الوارث الميت فان لم يكن من نائب عنه أهلاً كطفل نصب الحال كما من يتصرف عنه (قوله امتداد مجلس بلوغ الخبر) والعبرة بالآخر منهم لو تعددوا فلا يعتبر لمن قبله مجلس وينقطع خيارهم بمفارقته ولو فسخ بعضهم ولو قبل علمه بالموت انفسخ العقد فى الكل وهذا بخلاف الفسخ بالعيب لو تعدد المشترى فإنه فيه يفسخ فى حصة الفاسخ منهم فقط لوجود الجابر فيه لا هنا ولان العقد هنا واحد تعدد مستحقه وأما الحى فالعبرة فى حقه بمجلسه ففى فارقته انقطع خياره ولا يضر نقل الميت عن المجلس لا انتقال الخيار عنه وكذا من ألحق به (تنبيه) لو كان البيع بالمكاتب والمعتبر بمجلس كل منهما بعد قبول المكتوب اليه فمن فارقته منهما بطل خيارهما كذا قاله شيخنا مرفراً بجمعه مع ما صرفى البيع الذى اعتبر فيه مجلس المكتوب اليه وحده بعد قبوله وهو الوجه هنا أيضاً (قوله وفى معناها مفارقة العقل) فينتقل الخيار لوليه فان أفاق فى زمن الخيار عادله (قوله فيهما) أى فى النص ومقابله (قوله صدق النافى) وليس لمضى الفرقة الفسخ ولو اتفاقا على الفسخ والتفرق واختلفا فى السابق منهما فكفى الرجعة (فرع) لو اختلفا فى الربوى فادعاه أحدهما بعد القبض وانكر الآخر صدق الأول لبقاء الصحة والآخر لعدم اللزوم قال شيخنا الرملى وفيه نظر فراجع

(فصل فى خيار الشرط) أى التروى الناشئ عن الشرط فهو مضاف الى سببه (قوله لهما ولا أحدهما الخ) هو بيان لمن يقع منه الشرط فلا يصح وقوعه من أجنبي لهما ولا لأحدهما ومعنى وقوعه منهما أن يتلفظا به كأن يقول المبتدىء منهما بعثك إذا بكذا بشرط الخيارى ثلاثة أيام فيقول اشترىته بذلك بشرط الخيار لك ثلاثة أيام ومعنى وقوعه من أحدهما أن يتلفظ به المبتدىء منهما ولا بد من موافقة الآخر عليه ولو بالسكوت كان يقول بعثك كذا بكذا بشرط الخيارى مثلاً فيقول اشترىته على ذلك فلا اعتراض ولا إشكال وأما المشروط له فيجوز أن يكون هما أو أحدهما عينا أو أجنبي كذا لك (قوله على الآخر) لو قال لهما أو لأحدهما أو لأجنبي لكان أولى كما علمت لكنه راعى تعيين المشروط له ليخرج ما لو قال بشرط الخيار لأحداً مثلاً فلا يكتفى ويفسد العقد كما لو سكت عنه الأول أو نفاه الثانى ولو قال بشرط الخيار يوماً ولم يقل لنا ولا لى للشارع ولا هل اللغة (قول المتن فلاصح انتقاله) أى قياساً على خيار الشرط والعيب (قوله فيهما) الضمير فيه يرجع للنصوص ومقابله (قوله والكل من المتبايعين) توطئة لما بعده (فرع) لو اتفقا على التفرق والفسخ واختلفا فى السابق قال بعض الشارحين من سبق بدعوى الفسخ قبل قوله وإن سبق بدعوى التفرق أو تساوى بدعوى الفسخ والتفرق صدق النافى للفسخ (قوله لموافقته للأصل) ولم يخرجوا الأولى عند طول الزمن على تعارض الأصل والظاهر خلافاً لمبحث الرافى رحمه الله ولا نظراً فى الثانية الى كون مدعى الفسخ أدرى بتصرفه خلافاً لوجه مرجوح صححه الماوردى

(فصل فى خيار الشرط)

(قوله على الآخر الخ) دفع لما قيل عبارته لاتفيه من بشرط الخيار له (قوله كرى بوى

(في أنواع البيع) (الأن يشترط) في بعضها (القبض في المجلس كبري وسلم) فلا يجوز شرط الخيار فيه والألady إلى بقاء صلته فيه بعد التفريق والقصد منه أن يتفرقا ولا علة بينهما (وأنما يجوز في مدة معلومة لا تزيد على ثلاثة أيام) فكانت مجهولة أو زائدة على ثلاثة بطل العقد والاصل في ذلك حديث الشيخين عن ابن عمر قال ذكر رجل لرسول الله صلى (١٩٣) الله عليه وسلم أنه يتخذه في البيوع فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم من بايعت فقل

له لا خلافة ورواه البيهقي وابن ماجه باسناد حسن كما قاله في شرح المهذب بلفظ اذا بايعت فقل لا خلافة ثم أنت بالخيار في كل سلعة ابتعتها ثلاث ليال وفي رواية الدارقطني عن عمر بن عبد الله رسول الله صلى الله عليه وسلم عهدته ثلاثة أيام وسمى الرجل في هذه الرواية حبان ابن منقذ بفتح المهملة وبالموحدة وفي الرواية التي قبلها أن منقذا والده بالمجعة وخلافة بكسر الخاء المهملة وبالموحدة قال في شرح المهذب وهي الغبن والتخديعة وفي الروضة كأصلها اشترى في الشرع ان قول لا خلافة عبارة عن اشتراط الخيار ثلاثة أيام والواقعة في الحديث الاشتراط من المشتري وقيس عليه الاشتراط من البائع ويصدق ذلك باشتراطهما معا (وتحسب) المدة المشروطة من الثلاثة فدادونها (من العقد) الواقع فيه الشرط (وقيل من التفريق) شرط في العقد أو بعده لان الظاهر أن الشارط يقصد بالشرط زيادة

مثلا فهو لما قاله شيخ الاسلام وقيل لقائل فقط (قوله في أنواع البيع) أي في كل فرد منها سواء في جميع المبيع أو في بعضه وان تفرقت به الصفة (قوله في بعضها) أي الأنواع فيمتنع شرط الخيار فيه وهو خمسة افراد البري والسلم واقتصاره عليهم لا امتناع شرط الخيار فيه ما من الجانبين مطلقا ومن يعتق عليه ان شرط الخيار له وحده كاسيد كره والمصرأة ان شرط الخيار للبائع أو لهما وما يسرع فسادا ان شرط الخيار مدة يفسد فيها فالكاف فيمن عهر بها تمثيلية وأما البيع الضمني وبيع العبد من نفسه فهم ما عقد عتاقه فليس فيها خيار مجاس ولا شرط (قوله فيه) أي البعض (قوله إلى بقاء علة) أي شأن الشرط ذلك (قوله مدة) خرج ما لو قال بشرط الخيار أو بشرط ان أشار فلا يصح العقد وهذا أحد شروط خمسة وبقى منها كون المدة معلومة متملة بالشرط متوالية لا تزيد على ثلاثة أيام (قوله ثلاثة أيام) فان زاد عليها بطل العقد (قوله مجهولة) هو محذور معلومة ولم تحمل المدة على الثلاثة الممهودة شرعا لان الخيار طاري فاحتيط له فلا يصح بطولع الشمس ويصح بوقت طلوعها وقال شيخنا بصحة الاولى أيضا حمل على وقت طلوعها والملاحظة أقل زمن فيحمل عليه والساعة كذلك فان قصد الساعة الفلكية أو الزمانية وعرفا مقدار درجتها حال العقد صح والاصل يصح كالأول واختلف قصد هما (قوله ساعة) قال ابن حجر هي بكسر السين اسم لخروج في البدن ابتداء أو هاهنا الحصة إلى البطيخة وبالفتح اسم لما يباع الذي هو المراد هنا (قوله بالمجعة) أي مع ضم الميم وسكون النون وكسر القاف وأصله المنجى من السدة (قوله عهدته ثلاثة) بالاضافة وبتنوين عهدته وثلاثة بدل منها (قوله الغبن والتخديعة) أي لغة (قوله اشترى في الشرع) أي فهو معناه اشترى عاقا لم يعرفاه بطل العقد (قوله من المشتري) كقوله ابتعتها (قوله يصدق ذلك) فهو من افرادها أيضا (قوله الواقع فيه الشرط) هو اشارة إلى ان الاعتبار الشرط ولو ذكره المصنف لكان أولى (قوله بورث جهالة الخ) فيه نظر لان المدة معلومة وجهالة وقت التفريق لا يضرب في علمها فتأمل (قوله صح الشرط) وأول المدة من العقد (قوله ولو شرط الخيار بعد العقد الخ) هو مفهوم قول الشارح الواقع الخ لا فائدة ان الاعتبار في المدة الشرط لا العقد كما مر (قوله حسب المدة على الاول من وقت الشرط) هو المعقد سواء مضى قبل الشرط ثلاثة أيام أو أقل أو أكثر لان خيار المجلس لا يضابط له ولو مضى ما شرطاه وهما بالمجلس وان كان المشروط ثلاثة أيام امتنع شرط مدة أخرى قبلها أو كثيرة أو كان دون

وسلم) الاول يشترط فيه القبض من الطرفين والثاني من أحدهما واعلم انه لا يجوز شرطه في الشفعة والحوالة وعوض الخلع بلا خلاف ولا في الهبة بشواب والاجارة وان ثبت فيها خيار المجلس سبكي (قول المتن لا تزيد الخ) أي لان الاصل امتناعه لكونه محالاً فوضع البيع فانه يمنع نقل الملك أو لزومه والثلاث قد وردت في ما عداها على الاصل واعلم أن الاصل في كون الثلاث مدة قربة مغتفرة قوله تعالى ولا تمسوها بسوء فيأخذكم عذاب قريب فعقروها فقال تمتعوا في داركم ثلاثة أيام قال الاسنوي وانما يخرج الزيادة على تفريق الصفة لان الجمع هنا بين ما يجوز وما لا يجوز في الشرط والشروط الفاسدة مبطلة للعقد (قوله منقذ) هو بالذال المهملة المنجى من الشيء والمخلص منه (قول المتن من العقد) أي لان مدة الخيار ملحقة بالعقد فكانت من حينه كالاجل (تنبيه) لو انقضت الثلاث المشروطة وهما جالسان انقضى خيار الشرط وبقى خيار المجلس (قوله لان الظاهر الخ) علل أيضا بان الخيار بين متماثلان لا يجتمعان وهذه العلة ضعيفة (قوله وعورض الخ) وأيضا فقبوت الخيار انما حصل بالشرط والشرط وجد في العقد (قوله على الاول) أي أما على الثاني فلا اشكال في كونها من

(٢٥ - قليوبي وعيمره) - ثاني) على ما يفيد المجلس وعورض بأن اعتبار التفريق بورث جهالة للجهل بوقته ولو شرطت المدة على الاول من وقت التفريق بطل العقد وعلى الثاني من وقت العقد صح الشرط للتصريح بالمقصود ولو شرط الخيار بعد العقد وقبل التفريق حسب المدة على الاول من وقت الشرط ومثل التفريق فيما ذكر فيه

الثلاث جز شرط ما بقي منها فقط فان شرطاً مدة في الاولى أو أكثر ما بقي في الثانية بطل العقد فيها وهو  
وارث كل منهما مقامه فيما يجوز له فعله (فتنبه) لو شرط يوماً ثم فراق العقد الشرط ثم قبل فراق اليوم شرطاً  
يوماً آخر مثلاً جز وهكذا الى تمام الثلاث ولو أسقط أحد هاتين من خياره سقطت وما بعده حالاً ما قبلها  
(فرع) يجوز في زمن الخيار الحاق الاجل لما في التمهيز زيادة أحد العوضين ونقصه الا في بوي بيع بحسنه  
فيبطل فيه ولو حط فيه جميع الثمن بطل العقد مطلقاً وبعده بطل العقد في البوي المذكور لا في غيره مطلقاً  
(فتنبه) قال في العباب لومات أحد العاقدين في زمن خياره انتقل ما بقي منه لو ارته فان كان غائباً حسب له من  
وقت بلوغ خبره ولا يحسب منه ما قبله وان زاد على ثلاثة أيام اه وعلى هذا فيجب أنه لو كان الوارث جاعلاً لم يحسب  
ما بقي الا من بلوغ آخرهم وانه لو فسخ من قبله نفذ فسخته لان المقصود عدم حساب ذلك الزمن من المدة  
لان في الخيار فيه عنهم قيل وفي هذا اقتضت المدة على ثلاثة أيام فيكون مستثنى فتأمل وراجع (قوله التخابر)  
فتحسب المدة منه على الثاني ولو شرطت منه على الاول بطل العقد لا تقدم (قوله من الضال) هو محترز متصلة  
المشار اليه بقول المصنف من العقد بقول الشارع من الشرط (قوله الى جواز بعده لزومه) أي من حيث المدة  
المشروطة فلا ينافي دوام جواز من حيث المجلس لو دام فيه وقول بعضهم يحمل على ما اذا حصل تخاير أو تفرق  
عقب الشرط غير مستقيم فتأمل وهو يؤخذ من هذا شرط توالى المدة كما مر فلا ينعقد بهذا المثال فتبطل فيما  
لو شرطاً مدة متفرقة وان اتصل وطالب بالشرط فتأمل (قوله ولو شرط لاحد العاقدين يوم وللا آخر يومان أو  
ثلاثة جاز) لان المعنى أن اليوم الاول مشـترك بينهما يثبت الخيار فيه لهما لانه منى خياره عن شرط له  
اليومان أو الثلاثة لان ذلك يبطل للعقد كما تقدم وان اليوم الثاني يختص بمن شرط له اليومان وان اليوم الثاني  
والثالث يختص بمن شرط له الثلاثة فليس في المدة المشروطة زيادة على ثلاثة أيام خلافاً لمن توههم ذلك من ضعفه  
الطلبه وغيرهم (قوله للضرورة) هو حيث كانت الليالي داخلة في المدة والا فلا ولو شرط وقت الفجر الخيار  
يوماً لم تدخل الليلة التي تليه أو يومين لم تدخل الليلة الثانية أو ثلاثاً لم تدخل الليلة الثالثة فان شرط دخول واحدة  
منها بطل العقد وفارق دخوله في مسيح الخلف بالنص على الليالي فيه (قوله المتصل بذلك الليل) ويدخل بقية  
تلك الليلة وان لم ينص عليها للضرورة (قوله ولو شرط اختياراً لاجنبي جاز) بشرط كونه بالغاً ولو سقهاً وغيره  
كما يأتي ولو هو العبد المبيع والمراد من شرط الخيار له ايقاع أثر من الفسخ والاجازة بدليل صحة شرطه لحرمة في  
شراء صيد ولكافر في شراء عبد مسلم وأما نفس الخيار فهو للشارط منه ما ومن أحدهما ولا يضر فقد عمرته  
المذكورة لانه منع نفسه منها بجعلها لغيره ويدل لذلك صريحاً ما مور منها قول الروضة شرط الخيار لاجنبي  
يبطل للعقد على الاظهر ومنها قول البغوي لو كان بائع الصيد محرماً أو بائع العبد المسلم كافر لم يجز شرط  
الخيار لنفسه ومنها عدم ارث الخيار عن الاجنبي لومات ونقله لولي له لوجئ مثلاً ومنها ذلك المبيع في زمن الخيار  
اذ لا قائل بأنه للاجنبي وهذا هو الذي يتجه المصير اليه ولا يجوز العدول عنه وقوله ليس لشارطه للاجنبي  
خياراً في ايقاع أثر كما علم وبهذا يعلم أنه لا حاجة لقولهم أنه عليك أو توكل المبنى عليه مسألة الصيد والعبد  
المذكورين الا من حيث ايقاع الاثر المذكور لاجل ما يأتي عن الفزالي (قوله لواحد) أو أكثر عنهما  
أو عن أحدهما وليس للاجنبي رد ذلك ولا ينزل بعزل نفسه ولا بقول الشارط له كما قاله الفزالي ولا يلزم  
الاجنبي مراعاة الاصلح للشارط بناء على أنه عليك وهو العقد (قوله الا أن يموت الاجنبي) أي في زمن الخيار

التخابر ولو شرط في العقد  
الخيار من الفد بطل العقد  
والا أدى الى جوازه بعد  
لزومه ولو شرط لاحد  
العاقدين يوم وللا آخر يومان  
أو ثلاثة جاز في اليوم قال في  
شرح المذهب ان كان العقد  
نصف النهار يثبت الخيار الى  
أن ينتصف النهار من اليوم  
الثاني وتدخل الليلة في حكم  
الخيار للضرورة وان كان  
العقد في الليل يثبت الخيار  
الى غروب الشمس من  
اليوم المتصل بذلك الليل  
قوله المتولى وغيره ولو شرط  
الخيار لاجنبي جاز في الاظهر  
لان الحاجة قد تدعو الى  
ذلك لكون الاجنبي  
أعرف بالمبيع وسواء  
شرطه لواحد أم شرطه  
أحدهما لواحد أو آخر آخر  
وليس للشارط خيار في  
الاظهر الا أن يموت الاجنبي  
في زمن الخيار فيثبت له  
الآن في الاصح وليس  
لوكيل في البيع شرط  
الخيار

وقت التفرق (قوله وتدخل الليلة الخ) فيل قضية هذه العلة انه لو كان العقد وقت الفجر وشرط ثلاثة أيام  
لا تدخل الليلة الاخيرة (قوله الى غروب الشمس الخ) قضية هذا انه لو شرط في هذا الوقت ثلاثة أيام لا تدخل  
الليلة الاخيرة اذ لا ضرورة لها وقد تعرض لذلك في المهمات وقال بخلاف نظيره في مسيح الخلف (قوله الاجنبي)

المشتري ولا الوكيل في الشرع شرط الخيار للبائع فان خالف بطل العقد والوكيل بالبيع أو الشراء شرط الخيار للوكيل وقبل لا وطردا في شرطه الخيار لنفسه فان جوزناه وأذن له فيه صريح بما ثبت له الخيار وقول المصنف في أنواع البيع مخرج لما تقدم في خيار المجلس فيه جزما وأعلى الاصح فلا يجوز شرط الخيار في غير الشفعة منه ولا يتصور فيها ولا يجوز في شراء من يعتق عليه (١٩٥) شرط الخيار لنفسه بخلاف شرطه

للبائع أو لوكيله ما على وزان ما تقدم في خيار المجلس وعلى وزانه أيضا في بيع العبد من نفسه لا يجوز شرط الخيار فيه وقضية عدم الجواز فيها ذكر أنه لو شرط بطل العقد (تتمة) على وزان ما تقدم في خيار المجلس ينقطع خيار الشرط باختيار من شرطه منهما أو من أحدهما لزوم العقد وباقتضاء المدة المشروطة ولومات أحدهما أو جن قبل انقضائها اتقل الخيار الى الوارث أو الولى ولن شرط الخيار الفسخ قبل اقتضاء المدة ولو تنازعا في انقضائها أو في الفسخ قبل صدق الثاني جمينه (والاظهر أنه ان كان الخيار المشروط (للبائع فله المبيع) فزمن الخيار (له وان كان للمشتري فله) أى الملك (وان كان لهما فوقوف) أى الملك (فان تم البيع بان أنه) أى الملك (المشتري من حين العقد والا فالبائع) وكأنه لم يخرج عن ملكه والثاني الملك للمشتري مطلقا فتمام البيع له بالإيجاب والقبول والثالث للبائع مطلقا لنفوذ تصرفاته فيه والخلاف جار في

فيعود الاثر لشرطه أو لوارثه أو لوكيله بزوال الاهلية باغما أو سكر أو جنون واذا انتقلت لا تعود بعود الاهلية وقال بعض مشايخنا لا ينتقل الا اذا أيس من عود الاهلية مدة من الخيار والا فلا نقل وعليه فالتصرف عنه الحام أو وليه (قوله للمشتري) ولا لاجنبي بالاولى (قوله للبائع) ولا لاجنبي كذلك (قوله للوكيل) وان كان الموكل وكيلا (قوله فان جوزناه) أى على الاصح في المستثنين (قوله فيه) أى الخيار لنفسه أو لوكيله (قوله ثبت له) ولا بتجاوز (قوله فلا يجوز شرط الخيار فيه) أى لا للعبد ولا للسيد (قوله بطل العقد) وهو كذلك (قوله من شرطه) لو قال من شرطه لكان أولى (قوله وباقتضاء المدة) هذا نظير التفريق كما قيل (قوله أو جن) والاغما والخمس منه كالمير (قوله أو الولي) فان كان الولي هو العاقد انتقل للحاكم ان لم يكن هناك ولّى آخر وفي الوارث الغالب ما مر عن العباب (قوله ولو تنازعا إلخ) ولو فسخ أحدهما وفي البعض أو بعد اجازة الآخر انفسخ في الكل كما مر في خيار المجلس نعم قد مر أنه يجوز شرط الخيار في بعض العقود عليه وحينئذ فيختص الفسخ به (قوله والاظهر إلخ) هذا بيان أحكام خيار الشرط اذا انفرد أو من حيث ذاته لانه اذا اجتمع مع خيار المجلس اعتبر خيار المجلس لثبوته فمرأى الملك موقوف وان كان خيار الشرط لا أحدهما واذا أسقط أحدهما سقط وحده فان أطلق أسقطا معا (قوله للبائع) أى من يقع له البيع فلا يراد ما لو كان العاقد وكيلا وشرط الخيار لنفسه وكذا يقال في المشتري (قوله فله المبيع) وان شرط ايقاع الاثر من أجنبي كما مر والنفقة على من له الخيار وعليها في حالة الوقف يرجع من لم يتم له العقد على الآخرين أنفق باذنه أو باذن الحام عند فقده أو امتناعه أو بشهاد عند فقده الحام أو امتناعه والا فلا يرجع على المعتمد عند شبهة خنا وقال بعض مشايخنا يرجع ان نوى الرجوع عند فقده الحام أو الامتناع وهو غير بعيد (قوله لنفوذ تصرفاته) أى في الجملة فلا يردكون الخيار للمشتري وحده ولو عبر بالاستصحاب لما كان كما عبر غيره لكان أولى (قوله وحيث حكم إلخ) أى على الراجح والمرجوح من الاقوال (قوله فان تم إلخ) أى ان الزوائد للبائع ان كان الخيار له وحده وان تم البيع للمشتري وانها للمشتري ان كان الخيار له وحده وان فسخ البيع وعاد المبيع للبائع وانها تابعة للمبيع ان كان الخيار لهما وهي أمانة في يد الآخر ويقال مثل ذلك في الثمن وزواجده وسيا في حكم تلفهما (قوله اللبن) وكذا الصوف والوبر والشعر والبيض وحل الوطء ونفوذ العتق وسيا في ولا يجب تسليم عوض في زمن الخيار لهما وله استرداده ان تبرع به مالم يلزم العقد وليس لاحد منهما بعد الفسخ حبس ما في يده لصاحبه بعد طلبه وكذا ما سائر الفسخ على المعتمد عند شبهة خنا واستثنى شيخنا الرملى الاقالة والرد بالعيب وسيا في (قوله ويحصل الفسخ) أى بالقول وسيا في بالفعل

يستثنى الوكيل ليس له أن يشرط الخيار لغير نفسه وموكله (قول المتن والاظهر إلخ) وجه هذا القول أن الخيار اذا كان لاحد هما فهو المتصرف في المبيع ونفوذ التصرف علامة على الملك فان كان لهما فقد استويا في التصرف فتوقفنا بالحكم بالملك (قوله لتمام البيع) أى ونبوت الخيار فيه لا يمنع الملك بخيار العيب وعلى هذا يحصل الملك مع آخر اللفظ أو عقبه مترتبا عليه وفي نظاره خلاف حكاية الرافعي رحمه الله في باب الظاهر (قوله لنفوذ تصرفاته) عليه غير باستصحاب ما كان (قوله وكونه) الضمير فيه يرجع الى قوله خيار (قوله ويبنى على الخلاف) من جهة ما بنى على ذلك أيضا النفقة لكن ان قلنا موقوف قال ابن الجوزي فعليه ما نازعه ابن الرفعة وقال يبنى الوقف كافي نفقة الموصى به بعد الموت وقبل القبول (قول المتن ويحصل الفسخ إلخ) لو قال البائع

خيار المجلس كأنه يكون له لاحد هما بأن يختار الآخر لزوم العقد حيث حكم بملك المبيع لاحدهما حكم بملك الثمن لا يخرج حيث توقف فيه توقف في الثمن ويبنى على الخلاف كسب المبيع العبد والأمانة فزمن الخيار فان تم البيع فهو للمشتري ان قلنا الملك له أو موقوف وان قلنا للبائع فهو له وقبل للمشتري وان فسخ البيع فهو للبائع ان قلنا الملك له أو موقوف وان قلنا للمشتري فهو له وقبل للبائع وفي معنى الكسب اللبن والبيض والخمر ومهر الجارية المحظورة بشبهة (ويحصل الفسخ والا جازة) أى كل منهما في زمن الخيار (للفظ بطل عليهما) في الفسخ



و جميع ما ذكر من صرائح الفسخ والاجارة قال شيخنا ولعل من كنا يتهمنا بحول لا بيع أو لا اشتري الا بكذا  
 أو لا أرجع في بيعي أو في شرائي فراجعهم ( فرج ) لوقال فسخت اجزأ وعكسه عمل بأول كلامه ( قوله  
 ووطء البائع ) أي الذي ذكره فينا للمبيع الا انني بقينا في ما مع علمه بأنها المبيعة ولم يقصد الزاوي محله وان لم  
 نجعل أو حرم عليه الوطء يكون الخيار لها فلا فسخ في غير ذلك نعم لو انضج البائع الخلق بعد الوطء بالذكورة  
 أو المبيع الخلق بالانثوة بعده تبين انفساخه ويجري مثل ما ذكر في ووطء المشتري للثمن ( قوله واعتاقه ) أي  
 اعتاق البائع الرقيق المبيع أو اعتاق بعضه ولو معلقا ففسخ ريسري لباقه وشمل ما ذكر ما لو اعتق الحامل  
 دون حملها وهو ظاهر وكذا لو اعتق حملها دونها وهو كذلك ان علم وجود الحمل حاله لعتق بان ولدت له ون ستة  
 أشهر منه والافلاعتق ولا فسخ ( تنبيه ) الاحبال باستبدال المني والوقف كالتعق من البائع أو المشتري  
 في الفسخ والاجارة والصحة ( قوله الخيار المشروط له أو لها ) وكذا للمشتري وحده لكنه أذن للبائع في  
 الاعتاق ونحوه كما هو صريح كلام المنهج وصرح به ابن عبد الحنف وابن قاسم وغيرهم فراجعهم ( قوله وبيعه )  
 أي بيع البائع المبيع لمشتريه الأول والخيار له أو لها أو للمشتري وأذن كما مر فسخ لا لولي ان قطع خيار  
 المجلس ولم يكن خيار شرط أو كان خيار شرط للمشتري الثاني وحده والالم يفسخ البيع الأول وحيدان يقدر  
 فسخ أحدهما في الآخر أو لم أحدهما أو لا يفسخ الآخران لزاما كان كانت المدة المشروطة في الثاني  
 ما بقى من مدة الأول فالوجه فسخهما إذا لم يرجع فراجع ذلك وحده ( قوله واجارته ) أي اجارة البائع للمبيع  
 عينا أو دمة وإن قصرت المدة والخيار كما سبق فسخ للمبيع وكذا تزويجه ذكرنا أو أنقذ وكذا هبته ورهنه مع  
 قبض فيهما ( قوله وفي وجهه أن الوطء ) أي الذي لم نجعل منه كاعلم ( قوله وهو ) أي العتق نافذ بأنواعه السابقة  
 ومثله الوقف كما مر ( قوله من أقوال الملك ) هو شامل للقول بأن الملك للمشتري وحده وهو كذلك لتزلز ملكه  
 بعدم انفراده بالخيار كما مر الإشارة اليه ( قوله ان قلنا الملك له ) شامل لما لو كان الخيار له أو للمشتري وحده  
 وليس كذلك كما مر ( قوله والافلام ) شامل لما لو كان الخيار له وحده وليس كذلك كما مر ( قوله وهما الخ )  
 المعقولة أن جميع المسائل من المشتري اجازة وصحة ان كان الخيار له أو لها والبائع وأذن له على قياس ما تقدم  
 وقد علم أنه لا عبرة بالأذن في هذه التصرفات قبل وجودها خلافا لمقتضى كلام الاسنوي وغيره ( قوله أقوال  
 الملك ) الشاملة لما لو كان الملك للبائع وحده وهو كذلك كما مر ( قوله غير نافذ ) أي ان لم ياذن البائع كما مر ( قوله  
 وتم البيع نفذ ) يفيد أن العتق موقوف كالملك ( قوله حرام قطعا ) أي وان أذن له البائع فيه وكانت زوجته  
 قبل ذلك لان الحرمة والحل هنا من حيث الخيار وحده وان كان حراما مطلقا قبل الاستبراء أو حلالا مطلقا

لا يبيع حتى تزبد في الثمن أو نجعل فيها لو كان مؤجلا فامتنع المشتري أو قال المشتري لا اشتري حتى تقبض الثمن  
 أو تؤجله فيما لو كان حالا فامتنع البائع كان ذلك فسخا حكمه الرافعي عن الصيمري وأقره ( قول المتن ووطء  
 البائع بخلاف الرجعة لا تحصل به لان الملك يحصل بالفعل كالسبي والاحتطاب والهدية ( قوله والثاني ما يكتفي  
 في الفسخ بذلك ) ويقول لا بد من الصريح أو ما في معناه كالوطء والاعتاق ( قوله وهو نافذ الخ ) أي  
 والفرض ما سلف من أن الخيار لها أو للبائع ( قوله فهو حلال ان قلنا الملك للبائع ) عبارة السبكي ان كان  
 الخيار لها أو للبائع حل الوطء للبائع في الاصح وقيل لا وقيل ينبغي على الملك اه والذي في الرافعي بوافق  
 كلام الشارح وكذا الذي في الروضة ( قوله صحيحة ) ظاهر صنيعة أنها صحيحة وان قلنا الملك للمشتري ( قوله  
 وهما الخ ) اقتضى هذا أن البيع اذا كان الخيار له لا يصح وكذا عبارة السبكي يصح البيع اذا باع باذن البائع  
 واذا باع له والا فلا في شرح لارشاد شرح المنهج خلاف هذا ثم راجعت الروضة وأصلها فرأيت الذي فيها

ذلك ( ووطء البائع ) المبيع  
 ( واعتاقه ) اياه في زمن  
 الخيار المشروط له أو لها  
 ( فسخ ) المبيع ( وكذا بيحه  
 واجارته وتزويجه ) للمبيع في  
 زمن الخيار المذكور فسخ  
 للمبيع ( في الاصح ) لاشعارها  
 بعدم البقاء عليه والثاني  
 ما يكتفي في الفسخ بذلك  
 وفي وجهه أن الوطء ليس  
 بفسخ ولا خلاف في الاعتاق  
 وهو نافذ على كل قول من  
 أقوال الملك بخلاف الوطء  
 فهو حلال للبائع ان قلنا  
 الملك له والافلام  
 البيع وما عطف عليه بناء  
 على انها فسخ صحيحة وقيل  
 لا لبعد أن يحصل بالشي  
 الواحد الفسخ والعقد  
 جميعا ( والاصح أن هذه  
 التصرفات ) الوطء وما بعده  
 ( من المشتري ) في زمن  
 الخيار المشروط له أو لها  
 ( الاجارة ) للشراء لاشعارها  
 بالبقاء عليه والثاني ما يكتفي  
 في الاجارة بذلك ومستلنا  
 الاجارة والتزويج ذكرهما  
 الوجيز وخلاعهما الروضة  
 كأصلها وهما ومسئلة البيع  
 غير صحيحة قطعا والاعتاق  
 فيها اذا كان الخيار للمشتري  
 نافذ على جميع أقوال الملك  
 وفيها اذا كان الخيار لها غير  
 نافذ ان قلنا الملك للبائع

من حيث الزوجية (قوله والاغرام) فيه ما تقدم (قوله العرض للبيع على البيع) وكذا الرهن والهبة بلا قبض كما علم بحامس (تنبيه) الولد الحاصل من الوطء من كل منهما حرم نسب في جميع الاحوال ولا حد عليهما بالشبهة ويحكم كلاهما المهر وقيمة الولدان ووطئ في مدة خيار الآخرو حده ولم يأذن له على طاهر سواء تم البيع أو لا فان كان الخيار لهما فهما على البائع ان تم البيع أو لم يأذن له المشتري وعلى المشتري ان فسخ البيع ولم يأذن له البائع كما هو ثبت الاستيلاء حيث لا مهر والا فلا تراجع ذلك وحرمه

(فصل في خيار العيب) ويقال له خيار النقيصة كما هو والمتعلق بفوات مقصود مطلقون نشأ الظن فيه من الترام شرطى أو قضاء عرفى أو تقرير فلى وتقدم الأول والكلام هنا فى الثانى وسبأ فى الثالث وكاميب زوال وصف كان حالة العقد وظن العيب لا يسقط الرد به الا ان كان راجحاً (قاعدة) القيوب فى عرف الفقهاء ثمانية أقسام فى عشرة أبواب القسم الأول عيب المبيع وهو المراد هنا سبأ فى ضابطه وبعض افراده القسم الثانى عيب الغرة وهو كالعيب المذكور هنا القسم الثالث عيب الالحمة والهدى والعقبة وهو ما نقص النجم القسم الرابع عيب الاجارة وهو ما أثرو فى المنفعة تأثيراً يظهر به تفاوت فى الاجرة القسم الخامس عيب النكاح وهو ما يحل بمقصوده الاصل كالتنفير عن الوطء وكسر الشهوة القسم السادس عيب الصداق وهو قبل الطلاق كعيب المبيع هنا وبعد وقبل الدخول ما يفوت به غرض صحيح سواء غلب فى جنسه عدمه أو لا القسم السابع عيب الكفارة وهو ما يضر بالعمل اضراراً يينا القسم الثامن عيب المهر ون وهو ما ينقص القيمة فقط (قوله الى القبض) أى تمامه فيشمل المقارن له نعم ان زال قبل الفسخ سقط الرد غالباً (قوله كخصاء رقيق) لو أسقط لفظ الرقيق لكان أولى وأخصر وأعم كاستيثاره الى الشارح وهو حرام الا فى ما كقول صغير لطيب لحم (قوله والخصاء) بكسر الخاء المعجمة والمدان رسم بالالف وفتح الخاء وسكون الصاد وتخفيف الياء ان رسم بها يصح كل منهما فى كلام الشارح والخصى بفتح الخاء وكسر الصاد وتشديد الياء لغة حيوان قطع خصيتاه والمراد هنا فقد هما خلقه أو بقطع أو سلطما أو بجلدتهما أو طهما معاً ومع الذكر المعروف بالمسوح (قوله فى البيمة عيب) وان جاز كما مر ما لم يغلب فى جنسها وجود مولا كالثيران فلا خيار به والغلبة قال شيخنا معتبرة بالاقليم كله لا ببلده منه وقال شيخنا الرملى بجميع الاقليم وفيه نظر ظاهر والغلبة معتبرة كالصرح فيما قاله الشارح وهو ظاهر لضعف ملكه (قوله والاصح الخ) الخلاف جارى فى الهبة والرهن غير المقبوضين

(فصل فى خيار العيب) (قول المتن للمشتري الخيار الخ) (تنبيه) قال فى شرح الروض يجب عليه اعلام المشتري بالعيب وان لم يكن العيب مثبتاً للخيار قال الاذرى وقضية كلامهم أنه لا بد من التعيين ولا يكتفى فيه جميع العيوب ثم رأيت فى القوت قال الامام الضابط فيما يحرم كتمانان من علم شيئاً ثبت الخيار فأخفاها وسعى فى تدليس فيه فقد فعل محرماً وان لم يكن الشئ مثبتاً للخيار فترك التعرض له لا يكون من التدليس المحرم اه ثم لو باع ولم يعلمه ثم علمه هل يخرج بذلك من ظلمة المشتري هو محتمل (فرع) قال الشيخ عز الدين لو كان الغزل كتماناً ومشاقفاً باع ممن يخفى عليه ذلك رجب اعلامه والا فلا فلت ويدل لما سلف عن شرح الروض قولهم يجب الاعلام بالغبين فى المراجعة مع أن الغبن لا خيار به وأيضاً تطليخ ثوب العبد بالمداة والعنفور سال الزبور على الضرع كلها لا خيار بها وبجواز اخفاها مشكل فان ضرر غير هار تقع بالخيار بخلاف ضررها (قوله كاسيأتى) أى فاقضى يأتى قرينة على كشف مراده هنا ثم دليل هذا فى العيب المقارن الاجماع وماروت عائشة رضى الله عنها أن رجلاً ابتاع غلاماً فأقام عنده ثم وجد به عيباً فخلصه بأئمة المرسول الله صلى الله عليه وسلم فردّه عليه ورواه الامام أحمد وأبو لؤذ والترمذى وابن ماجه ولان المشتري لم يبدل المال الا فى مقابلة الصحيح (قول المتن كخصاء رقيق) لو قال كاختصاء كان أولى (قول المتن زنا ملح)

والاغرام (و) الاصح (أن العرض) للبيع (على البيع والتوكيل فيه) فى زمن الخيار للشروط (ليس فسخاً من البائع ولا اجازة من المشتري) ولشأنى أن ذلك فسخ واجازة منهما لا شعار من البائع بعدم البقاء على البيع ومن المشتري بالبقاء عليه والاول يمنع أشعاره بذلك ويقول بمحتمل معه التردد فى الفسخ والاجازة (فصل فى المشتري الخيار) فى رد المبيع (يظهر عيب قديم) بالنسبة الى القبض فيصدق بالحادث قبله بعد العقد كاسيأتى (كخصاء رقيق) بالموجب ذكره لنقصه المقوت للفرض من الفحل فانه يصلح لما لا يصلح له الخصى والمحبوب وان زادت قيمتهما باعتبار آخر والخصاء فى البيمة عيب أيضاً قاله الجرجاني فى شافيه

في مارة نحو القنماء والخياري في نحو حوضه الرمان ونحو ذلك بلول با كورته ويعتبر البيا كورة في كل بطن لافي  
 البطن الاول وحده وهكذا كل مبيع (قوله وزناه) والحق به اللواط وايمان البهائم وتمكن من منيه نفسه  
 والمساخقة (قوله وسرقته) والحق بها جنابة العمد نعم لا يضر سرقته من دار الحرب لانه غنيمة ولا سرقه مال  
 سيده المنصوب لردده اليه (قوله واباقه) والحق به رده ولا يرد الا بقى حتى يعود (قوله بكل منها) أي الثلاثة وما  
 الحق بها فهي تسعة عيوب له الرد بكل منها وان تاب منه أو وجد عند المشتري وما عداها لا رد بما تاب عنه  
 (قوله واستثنى المروى الخ) مر جوح والمعتد خلافه (قوله وبوله الخ) ان وجد عند المشتري بعد وجوده  
 عند البائع والافلا فقول بعضهم له الرد به وان لم يعلم به الا بعد كبره غير مستقيم لان ما في الصغر لا رد به مطلقا وما في  
 الكبر لا رد به اذا لم يوجد عند المشتري قبل فعله لاعتبار من يقول بالرد بما في الصغر جرت على لسان غيره  
 فراجع قال بعض مشايخنا واعتبار وجود العيب عند المشتري لا بد منه في جميع العيوب حتى في الزنا ونحوه  
 وفيه نظر (قوله مع اعتياده) وهو باكثر من مرتين عند البائع (قوله أما في الصغر فلا) هو المعتد (قوله  
 سبع سنين) هو المعتد (قوله من تغير المدة) سواء خرج من الفم أو الفرج وهو المستحكم وعلم انه منها ومثله  
 وسخ الاسنان المتراكم اذا تغير زواله (قوله اما تغير الفم الخ) لم يسمه بخراوف القاموس خلافه ولعله حاول  
 حجة اطلاق المصنف (قوله على خلاف العادة) أي عرفا (تنبيه) من عيوب الرقيق كونه ذاصم أو خرس  
 أو سن زائدة أو أذن أو قاذفا أو غاما أو أعور أو أعرج أو أقرع أو أخشم أو أجندم أو أبرص أو أبله  
 أو أعشى لا يبصر ليلا أو أجهلا يبصر نهارا أو أخفش لا يبصر في الضوء أو صغير العين أو أعشى يسيل دمه  
 دائما مع ضعف بصره أو علم بشق شفته العليا أو أقمير وزناياه السفلى أو أرت لا يفهم كلامه أو مقبلوع  
 بعض الاسنان في غيرا وأنه أو أبيض الشعر في غيرا وأنه أو عمله يبسارما أكثر أو به نفخة طحال أو ذا خيلان  
 بكسر الخاء المجهمة شملت بيض في بدنه أو مقامر أو تار كالمصلاة في جنس لا يغب فيه تركها أو شار بالسكر  
 كذلك أو به مرض مما يعثر به تارك الجمعة أو كونه الامة كبيرة الثدي أو حاملا ولا تحيض في وأنه أو تطول  
 مدة طهره فوق العادة أو معتدة أو نحو محجوسية أو محرمة بنسك أو بغير ختان وان غلب في جنسها كما يأتي  
 وليس من العيوب كونه غليظ الصوت أو رقيقه أو سبي الادب أو مغنيا أو كولا أو قليل الاكل أو له زنا  
 أو يعتق عليه أو كونه الامة أخته من نسب أو رضاع أو موطوءة لايه أو ابنة ونحو ذلك (فرع) لوطن  
 مرضا عارضا قبلان أصليا أو بياضاها قبلان برصاها اختيارا كذا قالوا فراجع مع قولهم لا خيار فيها لوطن  
 الزجاجة جوهرية (قوله وجاح الدابة) قال بعض مشايخنا وهو مما يرجع الى الطباع فهو كالباقي في الرقيق  
 ومقتضاه ثبوت اختيار به وان برئت منه فراجع (قوله ورعها) أي رفسها أو كونها ترهب من كل شيء تراه  
 أو قبله الا كل أو تشرب لبن نفسها أو خشنه المشي بحيث يخاف منها السقوط لاحمالها أو كولا (فرع)  
 من العيب قرب المسكان من نحو قمار يزعم بالحق الحيطان أو غيرها وظهور مكتوب وقف عليه خطوط  
 المتقدمين وان لم يكن في الحال من يشهده وليس منه بطل السلطان المعاملة ولو قبل القبض ولا ظهور خراج  
 معتاد للارض ولا يضر في حجة بيعها كما قاله الرافعي (قوله بالجر) أي عطف على ظهور أو عطف على خصاء ويلزم  
 على الاول ان ما دخل تحت هذا الضابط يثبت به اختيار وليس من العيب على الثاني ان الخصاء وما بعده ليس  
 مما ينقص العين الخ وكل غير صحيح ولو جعله الشارح مبتدأ لخبر عن خوف معلوم مما قبله أو عكسه لكان أولى  
 أي وان تاب من كل وأقيم عليه الحد (قوله أما تغير الفم الخ) لم يقل أما الناشئ من تغير الفم إشارة الى ما قاله  
 صاحب الفخاثر انه لا يسمى بخرا (قول المتن وجاح الدابة) هو مصدر رجعت الدابة بالفتح جاحا وجوحا  
 فهي جوح (قوله بالجر) الظاهر أنه عطف على خصاء فان قيل لم يبق في غير هذا فكيف يكون مدخول

(وزناه وسرقته واباقه)  
 أي بكل منها وان لم يتكرر  
 لنقص القيمة بذلك ذكرنا  
 كان أو أتى واستثنى المروى  
 في الاشراف الصغير (وبوله  
 بالفراش) في غيرا وأنه مع  
 اعتياده ذلك لنقص القيمة  
 بهذا ذكرنا أو أتى أما في  
 الصغير فلا وقدر في التهذيب  
 بمادون سبع سنين وقيل  
 لا يعتبر الا اعتياد (وبصره)  
 وهو الناشئ من تغير المدة  
 لنقص القيمة بهذا ذكرنا  
 كان أو أتى أما تغير الفم  
 لقلح الاسنان فلا لزواله  
 بالتنظيف (وصنانه) على  
 خلاف العادة بأن يكون  
 مستحكما لنقص القيمة  
 بهذا ذكرنا أو أتى أما  
 الصنان لعارض عرق أو  
 حركة عنيفة أو اجتماع  
 وسخ فلا (وجاح الدابة)  
 بالكسر أي امتناعها على  
 ركبها (وعضها) ورعها  
 لنقص القيمة بذلك (وكل  
 ما بالجر) ينقص العين

بضم الفاء مع فتح الباء بضبط المصنف (أو القيمة تقما بفوت به فرض صحيح إذا غلب في جنس المبيع عدمه) عطف هذا العطف على العيب على ما ذكره من أمثله للإشارة إلى أنه لا مطلق في استبعادها واحترز بقوله يفوت به فرض صحيح ١٠٦ بان قطع فلكة صغيرة من نخلة أو رساقه لا يورث شيئا ولا يفوت فرضا فإنه لا رد بذلك وبقوله إذا غلب إلى آخره عن الثبوتية في الامة (١٩٩) فانها تنقص القيمة ولا رد بها لانه ليس

الغالب في الاماء عطفها (سواء) في ثبوت الخيل (فان) العيب (العقد) بان كان موجودا قبله وذلك ظاهر (أم حدث) بعده (قبل القبض) للمبيع لان المبيع حينئذ من ضمان البائع (ولو حدث) العيب (بعده) أي بعد القبض (فلا خيار) في الرد به (الا أن يستند إلى سبب متقدم) على القبض (كقطعه) أي المبيع العبد والامة (بجناية) أو سرقة (سابقة) على القبض جهلها المشتري (فيثبت) له (الرد) بذلك (في الاصح) لانه لتقدم سببه كالتقدم والثاني لا يثبت الرد به لكونه من ضمان المشتري لكن يثبت به الارش وهو ما بين قيمته مستحق القطع وغير مستحقه من الثمن فان كان المشتري عالما بالخل فلا رده به جزا ولا أرش (بخلاف مونه) أي المبيع (بمرض سابق) على القبض جهلها المشتري فلا يثبت به لازم الرد المتعسر من استرجاع الثمن (في الاصح) للقطوع به لان المرض يزداد شيئا فشيئا إلى الموت فلم يحصل بالساق

أذ التقدير حينئذ وكل ما ينقص الخ عيب أو هو أي المبيع كلما ينقص الخ وانقصا وما بعده أمثله فقول بعضهم وليس مبتدأ لانه لا خبر له ولا عكسه غير مستقيم فتأمل (قوله بضم الخ) أي على الافصح ولقوله بعده انقصا وأسند لضبط المصنف أي بالقلم ليبرأ منه ويجوز ضم الياء وكسر القاف قال بعضهم وهو المناسب لكون العين والقيمة منصوبين ويجوز ضم الياء وفتح النون وتشديد القاف المكسورة لكنها لغة قريضة (قوله فرض صحيح) وهل المعتبر في ذلك الفرض العرف العام أو غالب الناس أو الراغب في السلعة أو المشتري راجعه (قوله وغلب) أي عرفا وقد مر ما فيه (قوله عطف الخ) وقدمه بعضهم لانه قاعدة وما ذكره من جزئياته وهو الانسب (قوله لا يورث) أي القطع المذكور وكذا لا يفوت الفرض ويجوز فيهما التأنيث بالتأويل وهذا في نقص العين وسكت عن نقص القيمة فقتضاه أنه يفوت الفرض بهما مطلقا والمحمّد أنها كالعين قال شيخنا ويمكن أن يكون أشار إليه بقوله ولا يفوت غرضا (قوله الثبوتية في الامة) وعدم ختان العبد الصغير ليس عيبا بخلاف العبد الكبير أما عدم ختان الامة فعيب وإن غلب وجوده فيها كما مر (قوله قبله) أي قبل تمامه فيشمل المقارن لكل العقد وألبعضه (قوله قبل القبض) وكذا بعده والخيار للبائع وحده لانه باق على ضمانه (قوله بجناية) ومثلا زوال بكاره زواج سابق جهلها المشتري واستلحاق البائع المبيع لا يبطل البيع وإن ثبت النسب لا يتصدق المشتري أو بينة (قوله المتعسر) صفة للرد ومن استرجاع الثمن يبان للزم (قوله إلى الموت) قضية العلة امتناع الرد وإن لم يمت ورجع بالارش وإن نحو الجرح الساري والبرص المتزايد والجل كالمرض وفي الحال نظر يعلم مما سيأتي ولذلك فرق شيخنا الرمي بين المرض والجل بأن زيادة المرض مرض وليس زيادة الجل جللا ويرد عليه نحو الجرح اذا يقال زيادة الجرح جرح الآن يقال ان مازاد في الجرح لو انفرد كان جرحا فراجع (قوله ومريضا) أي وقت القبض لان ما بعده من ضمان المشتري فلا يقوم على البائع (قوله ردة) مثله كل قتل غير مضمون كصبيال وترك صلاة بعد الأمر وزنا محصن كأن التحق بدار الحرب بعد زناه واسترق ثم بيع وحرابه (فرع) لا يضمن غاصب المرتد بخلاف غاصب من

الكاف قلت بالنظر إلى ما في ذهن السامع من الافراد المتوهمه وان لم نصح في الخارج (قول المتن يفوت به) يرجع إلى قوله ينقص العين وقوله ينقص العين أي وان لم ينقص القيمة كالتقصا وأما عكسه فكثير كالزنا والسرقة وما أشبه ذلك (قوله واحترز الخ) قضية ضمنية ان قول المتن يفوت به فرض راجع للاول وان ما بعده راجع للقيمة فاما رجوع فوات الفرض إلى العين خاصة فواضح وأما الذي بعده فالظاهر رجوعه إلى كل منهما فثاله في القيمة ما ذكره الشارح رحمه الله وفي العين قلع الاسنان في الكبير وأما بياض شعر الرأس فيه فهو من القسم الاول وقد يقال مسألة الثبوتية من زوال العين أيضا (قول المتن فلا خيار) أي لانه من ضمانه فكذلك جزؤه وصفته نعم لو كان في زمن الخيار للبائع فالجبه ثبوت الخيار به للمشتري لانه لو تلف الآن انفسخ العقد (قول المتن بجناية سابقة) مثل ذلك اقتضاض البكر بالعقد السابق وجلده المؤثر فيه لمعصية سابقة (قوله لكونه) أي المبيع (قوله من الثمن) لعله حال (قوله لقطع طوع به) يريد أن في المسئلة طريقين حاكيتين وجهي الردة الآتين وقاطعة بأنهم من ضمان المشتري وهي الاشهر (قوله لأفضي اليه) الضمير فيه يرجع إلى الموت (قول المتن في الاصح) هو نظير الخلاف المتقدم في مسألة القطع بالجناية الآن الحكم لكونه من ضمان البائع بوجب هناك

والثاني يقول السابق أفضى اليه فكأنه سبق فينفسخ البيع قبيل الموت وعلى الاول للمشتري أرش المرض وهو ما بين قيمة المبيع صحيحا ومريضا من الثمن فان كان المشتري عالما بالمرض فلا شيء له جزا (ولو قتل) المبيع (بردة سابقة) على القبض جهلها المشتري (ضمنه البائع في الاصح) بجميع الثمن لان قتله لتقدم سببه كالتقدم فينفسخ البيع فيه قبيل القتل والثاني لا يضمنه البائع ولكن تعلق القتل به عيب يثبت به الارش وهو ما بين قيمته مستحق القتل وغير مستحقه من الثمن فان كان المشتري عالما بالخل فلا شيء له جزا وينبغي على الخلاف في المستثنين

مؤنة العيب وهو الممنوع في الأصح على المشتري في الأولى وعلى البائع في الثانية قولوا آخر المصنف عبارة الأولى عن الثانية لاستثنى من التأويل  
السابق (قولوا) حيواناً أو بهيمة بشرط براءة من العيوب (فالمبيع) فلا يظهر أنه يبرأ من كل عيب باطن بالحيوان لم يعلمه دون غيره (أي دون  
غير العيب) كقولهم من العيوب (٢٠٠) فلا يبرأ من عيب بغير الحيوان كالعقار والثياب مطلقاً ولا عن عيب ظاهر بالحيوان

علمه أولاً ولا عن عيب  
باطن بالحيوان علمه والثاني  
يبرأ من كل عيب عملاً  
بالبشرط والثالث لا يبرأ من  
عيب ما لا يعلم بالبصيرة منه  
وهو القياس وإنما خرج  
عنه على الأول صورة من  
الحيوان المارودى مالك في  
الموطأ وصححه البيهقي أن  
ابن عمر رآه عليه السلام في  
درهم بالسجدة فقال له  
للمشتري براءة لم تسمه  
فاختصم إلى عثمان فقضى  
على ابن عمر أن يحلف لقد  
بأعه العبد وما به داء يعلمه  
فإن أن يحلف وأرجع  
العبد فباعه بالف وخسأ  
وفي الخاوي والشامل أن  
المشتري زيد بن ثابت كما  
أورد المرافعي وإن ابن عمر  
كان يقول تركت الجبن لله  
فمضى الله عنها خبر ادله  
فباعه عثمان رضي الله عنه  
على البراءة في صورة  
الحيوان المذكورة وقد  
وافق اجتهاده فيها اجتهاد  
الشافعي رضي الله عنه وقال  
الحيوان يقتضى في الصحة  
والسقم وتحول طبائعه  
فقلنا ينفك عن عيب  
خفي أو ظاهر أي فيحتاج  
البائع فيه إلى شرط البراءة  
ليبقى بلزوم البيع فيما لا يعلمه  
من الخفي دون ما يعلمه

أورد بعد فصبه (قوله مؤنة التجيز) في الأولى والدفن في الثانية ومثل الدفن والحمل ونحوهما يحتاج إليه  
فيه والأولى مسألة الموت والثانية مسألة الردة (قوله التأويل السابق) بقوله لازم الرد (قوله براءة) أي البائع  
على ما سلكه الشارح وبصره رجوعه للمبيع كلن يقول بشرط أتى برى من كل عيب فيه وأما البيع برى  
أي سالم من كل عيب ومثله لو قال به كل عيب أو كل شجرة تحتها عيب أو لا يرد على بعيب أو هو لحمل في قفة أو  
بمشكته فنزل وحيلاً أو ببيع مرمية أو نحو ذلك (قوله باطن) ومنه الزنا والمرقة والكفر والمراد به ما يفسد  
الإطلاع عليه والظاهر بخلافه ومنه نحن لم الجلالة لأنه سهل فيه ذلك وهذا ما قاله ابن حجر وتبعه شيخنا  
الزبدي وشيخنا الرملي وقيل الباطن ما يوجد في محل لا يجبر رؤيته في المبيع لأجل البيع والظاهر بخلافه  
وجرى عليه العلامة ابن قاسم ولا يصدق المشتري في عدم رؤية عيب ظاهر (قوله وقد وافق الخ) هو جواب  
 عما يقال إن الشافعي مجتهد كالصحابة والمجتهد لا يقلد مثله أي فهو من باب التوافق في الاجتهاد لا من التقليد  
لكنه غيره مناسب لقوله دل الخ اذ مع الدليل لا يحتاج إلى الاجتهاد وقد يقال إن الدليل المرتب على الاجتهاد  
لا يمنع منه لعدم استقلاله ما لم يكن مجعاً عليه ولذلك قال بعضهم الأولى قول المارودى إن القضية انشئت  
بين الصحابة فصار اجماعاً سكوتياً وسيأتي في كلامه ما يصرح به (قوله يتغذى) بالنال المجهمة أي يأكل  
(قوله ونحوه) هو بفتح التاء المثناة وضم الواو والمشددة بحرور عطف تفسير على ما قبله أو بضم التاء وفتح  
الواو مضارع مجهول وطباعة نائب فاعله أي تتغير أحواله فهو عطف عام (قوله على بطلان الشرط) أي الفأنة  
(قوله موجود عند العقد) ويصدق البائع في وجوده بيمينه (قوله لم يصح الشرط) وأما العقد فصحيح على  
المتعمد وكذا في التي ذكرها الشارح ولو أدخلها في كلام المصنف لجاز واستغنى عن ذكرها لايجاد الحكم  
والخلاف فيها ما لعل عن وجود التعليل في الثانية دون الأولى كإسقاطي قيل وسكت عن مقابل الأصح فيها  
القائل بالصحة لأنه ليس له علة في الأولى وعلة في الثانية بالتبعية للموجود مردودة بان التبعية لا تجعل الباطل  
صحيحاً بخلاف عكسه ولذلك بطل الشرط في الموجود لا نضمامه للحادث قل شيخنا الرملي ومن هنا يؤخذ أنه  
لو دفع لبائع ثمنا وقال إن فيه زبوا فأنقذه فقال رضيته ثم نقذه فوجد فيه زبوا فله ردها لأنه لم يشاهد زبوا  
الرد بالعيب وهذا الفسخ والرجوع بالثمن ولكونه من ضمان المشتري بوجوب الرجوع بالارشين في الموضعين  
(قوله مطلقاً) أي ظاهر أو باطناً علمه أو جهله (قوله عملاً بالشرط) به قال أبو حنيفة رحمه الله وجهه أصحابنا  
بان خيار العيب انما ثبت لاقتضاء مطلق العقد السلامة فإذا صرح بالبراءة فقد ارتفع الإطلاق (قوله وقال الخ)  
يريد أن هذا قياس معارض للقياس السابق تمسك به الشافعي رضي الله عنه لأنه اعتضد بوافقة اجتهاد  
عثمان رضي الله عنه خرج الشافعي رضي الله عنه من النهي عن بيع وشرط لما ذكره (قائمة) لو قل  
بشرط أن لا ترد جري فيه الخلاف المذكور ولو قال أعلمك أن به جميع العيوب فهو كشرط البراءة أيضاً لأن  
ما لا يمكن معانيته منها لا يمكن ذكره مجعلاً وما يمكن لا نفى تسميته (قوله يقتضى في الصحة الخ) يعني أنه يأكل في  
حال صحته وفي حال مرضه فلا يهتدى إلى معرفة مرضه اذ لو كان من شأنه ترك الأكل حال المرض لكان الحال  
بيننا (قوله باشتهار القضية) أي بانه مؤكداً لما يقتضيه الحال من السلامة غالباً (قوله بين الصحابة) قيل إن ابن  
عمر خالف في ذلك فلا ينض الإجماع (قول المتن الرد بعيب) أي لا يمنع على القول الأول الرد بما حدث ولو  
باطناً ولا على القول الثاني (قوله لم يصح في الأصح) والثاني يصح بطريق التبع وإن أفرد الحادث فهو

لتليس فيه وما لا يعلمه من الظاهر لنسرة خفائه عليه والمبيع صحيح على الأقوال وقيل على بطلان الشرط بالحل ورد باشتهار القضية  
للكوثرية بين الصحابة وعدم انكارهم (وله) أي للمشتري (مع هذا الشرط الرد بعيب حدث قبل القبض) لا نصرف الشرط إلى ما كان موجوداً  
عند العقد (ولو شرط البراءة عما يحدث) من العيب قبل القبض (لم يصح) الشرط (في الأصح) وكذا لو شرط البراءة من الموجود وما يحدث لم يصح

في الاصح ولو شرط البراءة من عيب عينة فان كان على الماين كازنا والسرقة والا باق يرى منه قطعان ذكرها اعلامها وان كان مما يماين كالبرص فان اراد قدره وموضه يرى منه قطعاً والافهوك شرط البراءة مطلقاً فلا يبرأ منه على الاظهر لتفاوت الاغراض باختلاف قدره وموضه (ولو هلك المبيع عند المشتري) كان ماله العبد أو تلف الثوب أو أكل الطعام (أو اعتقه) (٢٠١) أو وقفه أو استولى الجارية (ثم علم

العيب) به (رجع بالارش) لتعذر الرد بفوات المبيع حساً أو سريعاً ولو اشترى بشرط الاعتاق وأعتق أو اشترى من يعتق عليه ثم علم العيب في رجوعه بالارش وجهان (وهو) أي الارش (جزء من ثمنه) أي المبيع (نسبته اليه) أي نسبة الجزء الى الثمن (نسبة) أي مثل نسبة (ما) نقص العيب من القيمة لو كان (المبيع سليماً) اليها وترك هذه اللفظة للعلم بها فاذا كانت القيمة بلا عيب مائة وبالعيب تسعين فنسبة النقص اليها عشرة فالارش عشر الثمن فان كان مائتين رجع بعشرين من مائة أو خمسين فبخمسة وانما كان الرجوع بجزء من الثمن لان المبيع مضمون على البائع بالثمن فيكون جزؤه مضموناً عليه بجزء من الثمن فان كان قبضه رد جزؤه والاسقط عن المشتري بطلبه وقيل بلا طلب (والاصح اعتباراً أقل قيمة) أي المبيع (من يوم البيع الى القبض) عبارة المحرر كالشرح وتبعه في الروضة أقل القيمتين من يوم البيع

كل درهم فيها (قوله ولو شرط الخ) هذه محترز إطلاق العيب فيما قبلها (قوله أراه) أي بالمشاهدة فلا يكفي اعلامه به على المعتد ولا يجوز لقاض الحكم بعدم الرد به كما يقع لبعض المؤرخين في شرط البراءة المذكور اذا كان باخبار البائع ومثله قول البائع للمشتري في طيخة هي قرعة مثلاً ثم وجدها كذلك فله ردها حيث كان في زمن لا يغلب وجوده فيها وقال شيخنا في هذه لارده فراجع (قوله أو اعتقه) ولو كان المعتق والعتيق كافرين أو علقه بصفة ووجدت ولا نظر لقول الاسنوي في الكافرانه قد يلحق به دار الحرب ثم يرد فلم يحصل اليأس من رده (قوله أو وقفه) أو جعل الشاة أمحية (قوله أو استولى الجارية) أو زوجها لغير البائع لكن في هذه اذا زال النكاح فله الرد والارش ان كان أخذه وفي رد صيد على محرم نظروا ان صرحوا به فتأمل (قوله رجع) أي ثبت له الرجوع فيشمل ما لو حدث عيب يمنع الرد القهري (قوله بالارش) قال في المهرج الا في ربوي بيع بجنسه فتعين الفسخ لئلا يلزم الربا في مقابلته الجنس بأكثر منه وهذا محصل مقاله وفيه نظر لانه ان ظهر العيب بنقص كيل في المكيل مثلاً فالعقد باطل أو بنقص قيمة فان ضمت اليه وجعل كأن العقد وقع عليهما فغير الجنس بل غير الربوي كذلك لانه من قاعدة مدحجوة وهو الذي في كلامهم كما يأتي والا فلا وجه للبطلان لاستواء الكيل حالة العقد قال بعضهم ولعل المراد الثاني وانما ضرب بتوزيع الثمن فراجع وحره والفاسخ في الربوي المذكور هو المشتري دون البائع والحاكم كما قاله شيخنا مر (تنبيه) قال شيخنا مر وغيره محل الرجوع بالارش ان نقصت قيمته والا فلا يكفي الخصاء وفيه نظر فراجع وسمى المأخوذ أرشاً لتعلقه بالخصومة المسماة به قال ابن قتيبة وغيره يقال أرشت بينهما تأريثاً أو وقعت الخصومة بينهما (قوله وجهان) المعتبر من الرجوع لزوال ملكه بالعق فيهما مع اليأس من عود ملكه ولو كان أعتقه عن كفارة أجزأه ان لم يكن العيب مانعاً من الاجزاء عنها ولو وجد البائع بعد الفسخ بالمبيع عيباً قبله كان قد حدث عند المشتري رجع بما نقص من القيمة مطلقاً لا بنسبة نقص القيمة من الثمن على المعتد قاله شيخنا في شرحه خلافاً لقول الذخيرة بالرجوع بالنقص من الثمن كعكسه قال بعضهم وفي بقاء الفسخ ونظر والوجه بطلانه اثبتين سقوط الرد القهري يرجع المشتري على البائع بارش القديم ويجري مثل ذلك في قولهم فيما يأتي ان للبائع فسخ الفسخ في هذه فتأمل (قوله للعلم بها) أي في حد ذاتها أو من ذكر المنسوب اليه في الثمن أو من ذكر النسبة لانها تقتضي منسوبة اليه (قوله بطله) هو المعتد والطلب على التراخي لانه قد يرضى بالمبيع بجميع الثمن (قوله وله) أي للقائض باقل القيمتين سواء كان قولاً أو وجهاً أو طريقة فلا يخالفه ما سياتي (قوله لا اعتبار به الوسط) أي فيكون الاصح اعتباراً أقل قيمته معيباً في الاوقات الثلاثة وأقل قيمه سليماً فيها فالعيب مستمر الى

أولى بالبطلان (قوله أو تلف الثوب) أي بأفقه أو بانلاف البائع أو المشتري أو غيرهما (قول المتن أو أعتقه) قيل هو هلاك شرعي فلو مثل به لاستقام (فرع) لو أكرم بائع الصيد في الرد عليه بالعيب نظر لانه اتلاف (قوله أو اشترى من يعتق عليه) عبارة المصنف لان شمله هذه ثم الذي رجحه السبكي في المسئلتين الرجوع (قول المتن من القيمة) يرجع لقوله ما نقص (قوله للعلم بها) أي من ذكرها في الثمن (قول المتن قيمه) يجوز أن يقرأ مفرداً رجعا وهو الذي اعقده الشارح (قوله انه أصوب) اعترضه الاسنوي بأن النقصان الحاصل قبل القبض اذا زال قبل القبض أيضاً لا يثبت للمشتري به خيار فكيف يكون من ضمان البائع اه وعبارة (٢٦ - فليوبى وعمره - ثاني) والقبض وله مقابلان أحدهما اعتبار قيمه يوم البيع لانه يوم مقابلة الثمن بالمبيع والثاني قيمة يوم القبض لانه يوم دخول المبيع في ضمان المشتري ووجه أقل القيمتين ان القيمة ان كانت يوم البيع أقل فجاز احدث في ملك المشتري وان كانت يوم القبض أقل فانقص من ضمان البائع وهذا قول محكمة في طريقة والطريقة الراجحة القطع باعتبار أقل القيمتين وحل قول يوم البيع على ما اذا كانت القيمة فيها أقل وكذا قول يوم القبض وقول المصنف أقل قيمه قال في الدقائق انه أصوب من قول المحرر لا يعتبره الوسط أي بين قيمتي اليومين

وهو الأصح دون الأظهر ليوافق الطريقة الراجحة وان لم يشعر بها ولو عبر بالذهب كما في الروضة كان أولى (ولتلف الثمن) المقبوض أو خرج من الملك (دون المبيع) المقبوض وأريد (٢٠٢) رده بالعيب (رده أو خدش مثل الثمن) ان كان مثلياً (أو قيمته) ان كان

متقوما قال الرافعي أقل ما كانت من يوم البيع الى يوم القبض لانها ان كانت يوم البيع أقل فالزيادة حدثت في ملك البائع وان كانت يوم القبض أقل فالنقصان من ضمان المشتري قال ويشبه أن يجري فيه الخلاف المذكور في اعتبار الأرض انتهى وأسقط هذا الأخير من الروضة مع التعليل وفيه إشارة الى أن أقل القيمة هنا لا ينافي أقل قيمة اليومين هناك ويكون المراد هناك ما إذا لم تنقص القيمة بين اليومين عن قيمتهما بأن ساوت قيمة أحدهما أو زادت على قيمتهما فان قصت عن القيمتين فالعبرة بما كما تقدم عن المصنف (ولو علم العيب) بالمبيع (بعد زوال ملكه) عنه (الى غيره) بعوض أو بلا عوض (فلا أرض) له (في الأصح) المنصوص لانه قد يعود اليه فيرده كما قال (فان عاد الملك) اليه (فله الرد) سواء عاد اليه بالرد بالعيب أم بغيره كالأقالة والهبية والكسراه (وقيل) فيها زال ملكه بعوض (ان عاد) اليه (بغير الرد) بعيب فلا رد له لانه بالاعتياض

وقت القبض لانه زال ثم عاد كما توهم ولولم تنقص القيمة فلا أرض كما مر والكلام هنا في الرد بالعيب المعلوم منه انه ليس بخيار مجلس ولا شرط (قوله وعبر الخ) أي فالمراد بالاصح الراجح من الطرق وهو طريق القطع وكلامه غير مشعر بها لانه لم يعبر بالذهب جزئياً على اصطلاحه (قوله ولو تلف الثمن الخ) ولو لم يتلف رجوع في عينه وان كان دفعه عما في القيمة بزادته المتصلة ويرجع بلش نقص عين وكذا صفة مضمونة كجناية أجنبي ضامن وشمل التلف الحسي كالمت وشرعي كالعتق ومثله تعلق حق لازم به كرهن فقوله وأخرج عن الملك لا حاجة اليه لدخوله في كلام المصنف ولو أبده بتعلق الحق المذكور لكان أولى وقد يقال هو من عطف الخاص لا فائدة أنه كالتلف في الرجوع بالبدل حالا ولا يكف الصبر الى عوده ملك البائع لتضرره بذلك مع تلف المبيع وليس كالرجوع بالأرض الآتي فتأمل (قوله وأخذ الخ) والمأخوذ ملك للمشتري ان كان من ماله أو من مال أبيه أو جده وهو في حجرهما كما في الصداق فان كان من مال أجنبي رجوع اليه ولو أبرأه البائع من الثمن قبل لزوم بطل العقد أو بعده ورد المبيع لم يرجع بشئ كما في الصداق أيضاً وفيه بحث ولو كان اعتاض عنه شيئاً كثوب رجوع به لا بالثوب على المعتمد وسياً (قوله ويشبه الخ) أي فعدم ذكر الخلاف في لزوم أقل القيم هنا الموهوم للقطع فيه ليس مراداً أسقط هذا من الروضة فلو هو أنها غير قائل به مع ذكره التعليل فيها بقوله لانها ان كانت الخ الشامل لاعتبار الوسط لعدمه بلام التعريف والأضافة رفع ذلك التوهم بل فيه إشارة الى اعتباره لان ذكر أقل قيمه هنا الشامل لذلك لا ينافي اعتبار أقل القيمتين في الأرض لا مكان حل ما هناك على ما إذا لم تنقص بينهما المؤدى الى أنها لو نقصت عنهما اعتبرت فهو يقول باعتبار الوسط فيه أيضاً فلا مخالفة بين الموضعين فتأمل ذلك وحوره مع ما ذكره أصحاب الحواشي هنا مما فيه تدافع لا يلاقي بعضه بعضاً (قوله زوال ملكه عنه) أي كلاً أو بعضاً ومثل زوال ملكه تعلق حق به فلا رجوع عليه بالاولى كرهنه المقبوض وكتابته الصحيحة وغصبه وابقاؤه واجلته مالم يرض به مسلوب المنفعة ولا جرحه بقية المدة لرضاه مع كونه له مندوحة عنه فلا يخالف ما في التحالف وقد يراد بملكه سلطنته في جميع ما ذكره قال شيخنا ان كان العيب في الآبق المذكور غير الآبق فله الأرض لتعذره فراجع فانه خلاف صريح كلامهم (تنبيه) لو علم البائع عيباً بالثمن بعد زوال ملكه عنه حكمه كعكسه (قوله فله الرد) وحيداً يندرج مع ما وقع العقد عليه ولو في الذمة أو اعتاض عنه غيره كما مر نعم ان اعتاض عنه من جنسه كصحاح عن مكسرة رجوع بالصحاح فقط لأنه يجب قبضها والزيادة صفة لا تميز وعلم ما ذكر أنه ليس للمشتري الثاني رده على البائع الاول لانه لم يملك منه ولو حدث عند المشتري الثاني عيب بمنع الرد أو بقي العقد فان أخذ أرض القديم من بائعه رجوع به على البائع الاول والا فلا لا مكان العود خلافاً لاسنوي (قوله بالاعتياض) أي باخذه العوض الذي هو الثمن من المشتري الثاني

السبكي أوضح منه فانه قال عبارة المنهاج تقتضي انه لو نقص بين العقد والقبض وكان فيها سواء يعتبر النقص فيه وفيه نظر لان النقص الحادث قبل القبض اذا زال قبل القبض لم يضمن لانه لا خيار به اه (قوله ليوافق الطريقة الراجحة) كأنه والله أعلم من حيث ان القاطعة لا أقوال فيها بخلاف ما لو عبر بالأظهر فانه يكون المعنى الأظهر من الأقوال وذلك طريقة الخلاف (قوله هذا الأخير) يرجع الى قوله ويشبه (قوله وفيه إشارة) أي في التعليل وذلك لانه اقتصر في التعليل على ذكر الطريقتين والمعلل شامل للوسط فدل على ان اقتصراره فيما مضى على ذكر الطريقتين لا ينافي اعتبار الوسط (قول المتن بعد زوال ملكه) مثله لو رهنه أو آجره أو حصل غصب أو باق وأما تلفه حساً أو شرعاً فقد سلف (قوله ومقابل الأصح الخ) زاد لاسنوي والثالث ان زال بعوض لم يرجع لاستدراك الظلامة أو غبن غيره كما غبن وان زال بخلافه رجوع ثم تكلم على قول المنهاج فان



(قوله وهو من يخرج الخ) فمقابله نص كما أشار إليه أولاً ففيه اعتراض على المصنف (قوله فلو أخذه) أي الأرض على القول المخرج المذكور (قوله وجهان) أحدهما أن له الرد بناء على القول المذكور (قوله وعلى الأصح) الذي هو النص المتقدم لا (قوله والرد بالعيب على الفور) أي إن كان في مبيع معين في العقد أو في مجلسه عمداً في الذمة والافعل التراخي لأنه لا يملك إلا بالرضا بجميع عيوبه فلو علم عيباً فرضيه ثم علم عيباً آخر فهو على التراخي لتبين أنه ماله في الظاهر والمراد أنه على الفور من حيث العيب وإن كان في زمن خيار مجلس أو شرط أو قبل القبض ولا بد فيه من التلفظ بالفسخ فلا يكفي إرادته وإنما كان الرد فوراً لأن وضع العقود للزوم فبالترك تبقى على أصلها كافي نية القاصر في الصلاة (قوله من غير عذر) فلا يضر التأخير للعذر كجهله بالخيار أو خفي عليه بأن يكون غير مختلط لنا ولو ذنباً أو بفوريته مطلقاً بعد في يمينه في ذلك وكتمت على الزكاة بالمبيع حتى يخرجها من غيره وكانتظار شفيع حاضر لا غائب هل يأخذ أولاً وكقول البائع له أزيل عنك العيب وأمكن في مدة لا تقابل بأجرة وكانتظار خلاص مغصوب أو رجوع أبى وإن أجاز له الفسخ ولو قبل عوده وكأجازه إن لم يرض البائع به مسلوب المنفعة (قوله على العادة) أي عادة مريده كما يدل له ما قبله إذا لم يعتبر كل شخص بمحاله كما قاله القفال وهو المعتمد (قوله فلو علمه) أو ظنه ظناً قوياً ولو باخبار عدل أو من صدقه (قوله وهو يصلي) أي فرضاً أو نفلاً موقتاً ومطلقاً لكن لا يربطه على ركعتين وإن نوى عدداً إن علم قبل فراغها والآنم الركعة التي هو فيها فإن زاد على ذلك أوزاد في الفرض أو غيره على ما يطلب لإمام غير المحصورين من نحو قصر المفصل مثلاً أو شرع في النفل المطلق بعد علمه بطل رده هكذا قال الخطيب وقال شيخنا له الزيادة والشروع والتطوير مالم بعدم قصر عرفاً وقال شيخنا الرمي أنه يعذر هنا بما رخص في ترك الجماعة قال شيخنا وحيث عذر فوجب عليه الأشهاد كالأمانة وفيه نظر وعلى ما ذكره لو أشهد سقط لأنها إلى البائع والحال كما فراجع (قوله وقد دخل وقت هذه الأمور) خرج النفل المطلق وليست إرادته وقتاً وفيه ما تقدم ويشمل الكل ولو تنفكها ما لم يعدم قصر أيضاً (قوله فاشتغل) أي شرع بالفعل ولا تنكفي الإرادة (قوله إيلاً) أي عالم بغير العادة بالمشي فيه والافلا يعذر (قوله بلبس ثوبه) ولو للتجمل (قوله واغلاق بابيه) ولو مع الأمن (قوله أو وكيله) فتوكيله عذر في عدم أشهاد الوكيل لو كان عدلاً (قوله على وكيله) أي البائع ومثل وكيله موكله ووليّه ووارثه وكذا يقال في المشتري وينتظم من ذلك خمسة وعشرون صورة بقطع النظر عن الحاكم (قوله كذلك) أي بنفسه أو وكيله (قوله ولو تركه) أي لو ترك المشتري الرد على البائع أو وكيله أو نحوه ابتداءً أو بعد ملاقاته على المعتمد عند شيخنا الرمي لم يضر إذا حصل ما اعتمده أنه لا يبطل حقه بعدوله عن نحو البائع إلى الحاكم أو عكسه ولو بعد الملاقاة فيهما إلا أن مريم مجلس عاد الملك فله الرد وقيل إن عاد الخ فقال أما الأول وهو القائل بالرد مطلقاً فهو الذي ذهب إلى عدم الأرض عند زوال الملك مطلقاً وعلى عدم اليأس فيقول هنا قد أمكنه وأما المفصل وهو الذي ذهب إلى عدم الوجوب عند زواله بعوض وعلى حصول استدراك الظلّة بالمبيع فيقول هنا ذلك الاستدراك قد زال فيما إذا عاد بالرد ولم يزل إذا عاد بغيره اهـ وقوله أيضاً ومقابل الأصح آخره إلى هنا ليفيدك أن قول المتن فإن عاد الخ تفريع على الأصح (قوله لتعذر الرد) أي فأشبه الموت (قوله فلو أخذه) مفرع على قوله ومقابل الأصح (قول المتن على الفور) أي لأن وضع العقد على الزوم فإذا ترك الرد مع إمكانه لزمه حكم العقد (فرع) لا بد للناطق من اللفظ كفسخ البيع ونحوه (فرع) لو أطلع على العيب قبل القبض اتجه الفور أيضاً (قول المتن وهو يصلي) فرضاً أو نفلاً ولا يلزمه التخفيف (قوله وقد دخل وقت الخ) أي وكذا لو كان في الحمام ولا يضر ابتداءه بالسلام فإن أخذ في محادثته بطل (قوله واغلاق بابيه الخ) والظاهر العذر بالوحل والمطر ونحوهما وأنه لو سهل التوجه لبساً لم يعذر (قوله كذلك) يرجع إلى كل من قول المتن بنفسه أو وكيله (قوله

وهو من تخرج ابن مرجع  
له الارش لتعذر الرد فلو  
أخذه فهد عليه بالعيب  
فهل له رده مع الارش  
واسترداد الثمن وجهان  
وعلى الاصح لو تعذر العود  
لتلفا واعتقد رجوع الارش  
المشترى الثاني على الاول  
والاول على بانه بلا خلاف  
وله الرجوع عليه قبل  
للقرم الثاني ومع ابرائه منه  
وقيل لا فيهما بناء على  
التعليل باستدراك الظلامة  
(والرد) بالعيب (على  
الفور) فيبطل بالتأخير من  
غير عنذر (فليبادر) مريده  
اليه (على العادة) فلو علمه  
وهو يصلي أو يأكل  
أو يقضي حاجته (فله تأخير  
حتى يفرغ) ولو علمه وقد  
دخل وقت هذه الامور  
فاشتغل بها فلا بأس حتى  
يفرغ منها (أو) علمه (ليلا حتى  
يصبح) ولا بأس بلبس ثوبه  
واغلاق بابيه ولا يكلف العدو  
في المشي والركض في  
الركوب لبرده (فان كان  
البائع بالبلد زده عليه بنفسه  
أو وكيلها وعلى وكيله) بالبلد  
كذلك لقيام الوكيل مقام  
موكله في ذلك (ولو تركه)  
أي ترك البائع أو الوكيل  
(ورفع الامر)



وكيل بالبلد (رفع) الامر  
(الحاكم) قال القاضي  
حسين فidem شراء ذلك  
الشيء من فلان الغائب بمن  
ما يلزم قبضه ثم ظهر العيب  
وانه فسخ البيع وقيم البيعة  
على ذلك في وجهه مستخر  
ينصبه الحاكم ويحلف ما  
ان الامر جرى كذلك ويحكم  
بالرد على الغائب ويبقى الثمن  
في يده عليه وياخذ المبيع  
ويضعه عند عدل يقضى  
الدين من مال الغائب فان  
لم يجد له سوى المبيع باعه  
فيه انتهى وأقره الشيخان  
ولا ينافي ذلك ما ذكره في  
باب المبيع قبل القبض  
عن صاحب التتمة وأقره  
ان له المشتري بعد الفسخ  
بالعيب حبس المبيع الى  
استرجاع الثمن من البائع  
فان القاضي ليس كالبايع كما  
هو ظاهر وسكونهما على  
نصب مستخر لالمعجما  
في محله انه لا يلزم الحاكم نصبه في  
مباع الدعوى على الغائب  
كاسياني (والاصح انه يلزمه  
الاشهاد على الفسخ ان أمكنه  
حتى ينهيه الى البائع أو  
الحاكم) والثاني لا يمكن  
يفسخ عند أحدهما (فان  
عجز عن الاشهاد لم يلزمه التللفظ  
بالفسخ في الاصح) فيؤخره  
البايع ما ياتي به عنه البائع  
أو الحاكم والثاني تلزمه

الحكم وعدل عنه الى غير حاكم كافي الا انوار نعم يفتي عدم سقوط حقه في مروره به اذ لزم على رفعه له غرامة  
لما وقع فتأمل ولو عدل عن وكيل البائع اليه أو عكسه قبل الملاقاة لم يضر والاضرو به ان يلحق بذلك عدوله  
عن أحدورته أو أحدولييه أو أحدوكلييه الى الآخر فراجع (قوله الحاكم) أي الحاضر بالبلد (قوله  
ليستحضره) ويشترط أن يبدأ بالفسخ عنده قبل طلب حضور البائع منه (قوله غائب عن البلد) سواء طالت  
المسافة أو قصرت لكن لا يحكم عليه الحاكم الا ان كان في مسافة يقضى فيها على الغائب أو كان متعذرا  
أو متواريا وعلى هذه يحمل كلام القاضي حسين المذكور (قوله وانه فسخ) هو انشاء للفسخ لا اخبار عنه  
فتقديم الدعوى عليه هنا لا يضر فان كان قد وقع فسخ قبل ذلك عند شهود مثلاً أو قبل طلب حضور خصمه  
كأمر فهو اخبار به (قوله ينصبه) أي ندبا (قوله ويحكم بالرد) أي ان كان الغائب في مسافة يصح فيها القضاء  
على الغائب كأمر (قوله فان لم يجد الخ) صريح في أنه يجب عليه أن يقدم غير المبيع عليه ولو في البيع فيحافظ  
على ابقائه لا احتمال أن للغائب حجة يظهرها اذا حضر (قوله ان له المشتري الخ) اعتمد شيخنا تبعاً لشيخنا الرمي  
ما هنالك من أن له الحبس تبعاً للشيخين ومثله الاقالة فيفيد عدم الحبس في الفسوخ بغير ذلك وفي شرحه هنا  
ما يفيد عدم الحبس هنا واذا حبسه فهو مضمون عليه ضمان يد قال شيخنا ومنه يعلم أن وثناً الرد عليه لا على  
البائع وان دلس وهو المعتمد به صرح شيخنا في شرحه والمراد بمحل القبض في عبارته محل الرد وعليه كما  
هو ظاهر فتأمل (قوله والاصح انه يلزمه الاشهاد الخ) حاصل ما في كلام المصنف والشارح انه اذا ذهب المشتري  
الى من يرد عليه من البائع أو وكيله أو الى الحاكم وجب عليه الاشهاد في طريقه اذا اتى من يشهده ولو عدل لا مستورا  
ليحلف معه وليس عليه تحري طلب الشهود فان عجز بان لم يجد في طريقه ذلك لم يلزمه التللفظ به وغاية وجوب  
الاشهاد وصوله الى الردود عليه أو الحاكم ومتى أشهد سقط عنه الانتهاء في ذلك الوقت فله الرجوع قال شيخنا  
ولو ظهر من أشهده غير عدل لم يبطل حقه من الرد وقباس ما يأتي انه يجب الاشهاد على الموكل الذي بعث وكيله  
الى الرد اذا تمكن منه بحضور الشهود عنده وانه اذا أشهد سقط الاشهاد والانتهاء عنه وعن وكيله فله الرجوع  
وأما حال عذره بجزءه عن المضي الى الردود عليه أو الحاكم لم يرض أو خوف من نحو عذره أو غيبة من يرد عليه  
وعدم الحاكم فقد كره في المنهج وقال هي من زيادته والذي يتجه فيها أنه يلزمه الاشهاد ان حضر الشهود  
ولا يلزمه احضارهم وأنه يلزمه التوكيل ان قدر عليه بأن حضره الوكيل وبعد التوكيل لا يسقط عنهما طلب  
الاشهاد فتى حضره الشهود أو لقيهم الوكيل في طريقه وجب على القادر منهما الاشهاد ومتى أشهد أحدهما  
سقط الاشهاد عن الآخر وسقط الانتهاء عنهما وعلى هذا ينزل كلام شيخ الاسلام وأما ما ذكره شيخنا كغيره  
من تحري الاشهاد تارة وعدمه أخرى فليس في محله ولا ينبغي المصير اليه ولا التعويل عليه فافهم وتأمل واقفه ولى  
التوفيق وعليه المعول (تنبيه) قولهم لم يلزمه التللفظ يفيد انه لو تلفظ به صح لكن لو أنكره البائع مثلاً  
احتاج في اثباته الى بيعة كذا قاله شيخنا وفيه نظر لان البائع لمن جملة الشهود فيما مر فهو من الاشهاد  
السابق فتأمل (قوله ويشترط ترك الاستعمال) أي بعد العلم بالعيب وهو شامل لتركه من المشتري  
وموكله ووكيله وولييه وموكله ووارثه فانظر هل هو كذلك وهل بتقيد الترك بالعلم دون غير مراجعه (قوله

عن البلد) طالت المسافة أم قصرت كذا قيل ولك أن تقول قولهم الآتي ان هذا قضاه على غائب يعرفك تقييد  
الغيبة بما يصح فيه ذلك فلهذا هذا الكلام (قوله ليس كالبايع) أي لانه يحفظه ويراعى مصلحة كل منهما  
ولا يتصرف فيه كالبايع (قوله والثاني لا) لانه اذا كان طالبا لا أحدهما لا يعدمه (قول المتن فان عجز) أي  
لفقد الشاهد أو لمرض ونحوه (قول المتن لم يلزمه) أي لان الكلام الذي يقصده اعلام الغير يبعد ايجابه من  
غير سامع ولا نهر بما نعتق ثبوته في حضر المشتري بالساعة (قول المتن ويشترط ترك الاستعمال) أي طلب العمل

كقوله استقى أو ناولني الثوب أو أغلق الباب (أو ترك على الدابة سرجه أو أكلها) أي البرذعة (بطل حقه) من الرد لشعار ذلك بل رضى العيب وإضافة السرج أو الكاف إلى الدابة للاستتار لها وعبارة الروضة كأصلها لو كان عليها سرج أو كاف فتركه عليها بطل حقه لأنه انتفاع (ويعتبر في ركوب جوح بعسر سوقها وقودها) أي يعتد في ركوبها حين توجهه لبردها ولو (٢٠٥) ركب غير الجوح لردّها بطل حقه

منه وقبل لا يبطل لأن السرج للرد (وإذا سقط رده بتقصير) منه (فلا أرض) له كالأرد (ولو حدث عنده عيب) بأفة أو غيرها ثم اطلع على عيب قديم (سقط الرد فهرا) أي الرد القهري لاضراره بالبيع (ثم إن رضى به) أي بالمبيع (البائع) معيبا (رده المشتري) بلا أرض عن الحادث (أو وقع به) بلا أرض عن القديم (والا) أي وإن لم يرض البائع به معيبا (فليضم المشتري أرض الحادث إلى المبيع ويرد أو يفرم البائع أرض القديم ولا يرد) المشتري رعاية للجاني (فإن اتفقا على أحدهما فذاك) ظاهر (والا) بأن طلب أحدهما الرد مع أرض الحادث والآخر الامساك مع أرض القديم (فلاصح اجابة من طلب الامساك) مع أرض القديم سواء كان الطالب المشتري أم البائع لتقريره العقد والثاني يجاب المشتري مطلقا لتدليس البائع عليه والثالث يجاب البائع مطلقا لأنه إما غارم أو أخذ ما لم يرد العقد عليه بخلاف المشتري

كقوله (والإشارة ولو من ناطق كالقول وسواء أجا به للخدمة أم لا ولو خدمه من غير سؤال لم يضر وإن لم ينه فلو جاء العبد بنحو كوز مثلا للشرب فإن تناوله منه بيده بطل حقه مطلقا سواء شرب منه أم لا وإن وضعه العبد على الأرض أو على يده مبسوطة فأخذه ولم يردده إليه فيهما لم يبطل حقه مطلقا فإن رده إليه بطل حقه مطلقا (قوله أو ترك على الدابة سرجه) ولو حال الرد لا تخوف عليها أو كونها لا يليق به حملها ولم يحسن بحملها وله الركوب عليه إن لم يلق به المشي ولم يجد ما يركبه (قوله للاستتار لها) أي في شمل ما ليس له وما اشتراه منها وغير ذلك وعبارة الروضة صادقة بذلك وخرج عما ذكره اللجام والعدار والمقود ونحو القيد سواء ترك ذلك فيها أو ألبسه لها فلا يضر لأنه لحفظها ولو حلبها أو جز صوفها أو علفها أو سقاها أو رعاها في الطريق واقفة مخ إمكان ذلك وهي سائرة بطل حقه لأنه لغير عذر وفعلا كذلك بخلاف خلع نعلها إن لم يعيها خلعها ويكتف خلع ثوب يلبس بمثله خلعها أو عليه ما يقوم مقامه (قوله أكلها) هو بكسر الهمزة أشهر من ضمها اسم لما تحت البرذعة وقيل لما فوقها وهو المعروف الآن وقيل هو اسم للبرذعة وأصل اختيار الشارح لهذا لا انضمامه إلى السرج (قوله يعسر الخ) صفة كاشفة لجوح فهو لبيان الواقع (قوله فلا أرض) نعم إن صح بغير خيار العيب فلا الأرض (قوله ولو حدث عنده عيب) وهو كل ما ثبت الرد ابتداء نعم التوبة في أو أنها لا تثبت الرد وحدوثها بمنزلة وكذا عدم معرفة العبد مصنعة لا يثبت الرد ونسيانها يمنع (فتبينه) لو فسح المشتري قبل علمه بالحادث ثم علمه البائع فله فسح الفسخ فقل إن الحادث يسقط الرد وإن لم يعلم المشتري بالقديم (قوله ثم إن رضى به) أي وهو ممن يعتبر رضاه لا نحو وكيل وولي (قوله أو وقع به) عطف على رده (قوله فليضم) أي في غير الربوي كالمس (قوله أرض الحادث) وهي ما بين قيمته سلبا من العيب الحادث ومعيبا به فقط لا بمقابلته من الثمن كالمس بخلاف أرض العيب القديم ولو تلف المبيع أو باعه المشتري أو أجره كإقاله البلقيني ثم تقايلا فلا يباع طلب الأرض والمشتري في الإجارة المسعى وعليه للبائع أجره المثل (قوله فإن اتفقا الخ) نعم يتعين الأخذ منهما في نحو ولي محجور (قوله اجابة من طلب الامساك) نعم لو صبغه المشتري بصبغ لا يمكن فصله وطلب البائع رده وغرم قيمة الصبغ أجيب لأن ما يفرم في مقابلة الصبغ فكانه لم يفرم شيئا بخلاف غيره هذه ولو كان غز لا فسخه ثم علم عيبا فإن شاء البائع تركه وغرم أرض القديم أو أخذه وغرم أجره النسيج (قوله على الفور) ويعتد في دعوى جهله مطلقا (قوله ولا أرض) وإن تراضيا بالرد لأنه لم يثبت له حق أصلا فلا يرد ما تقدم (قوله قريب الزوال) أي شأنه ذلك وغاية القرب إلى ثلاثة أيام فإن لم يزل فيها رده بعدها فورا والاسقط حقه ولو اختلفا بعد

فيفيد أنه لو خدمه وهو ساكت لم يضر وأنه لو طلب منه ضرر وإن لم يفعل وفي الأخير نظر (قول المتن أو أكلها) ويقال أيضا وكاف (قول المتن بطل حقه) ولو حلبها وهي سائرة لم يضر فإن أوقفها لذلك ضرر وعبارة الاسنوي رحمه الله ولو سقى الدواب وعلفها وحلبها إذا لم يوقفها لذلك (قوله سرج أو كاف) أي فهو شامل للمأكول له ولو بالشراء معها فيما يظهر وكذا يشمل ما كان في يده بعارة ونحوها (قول المتن فلا أرض) أي لأن الرد هو حقه الأصلي والأرض إنما تعدل إليه للضرورة فلا يثبت للقصر (قول المتن ولو حدث عنده عيب) لو صبغه فزادت قيمته ثم علم عيبه فطلب الرد من غيره طالبة به عوض الزائد لزم البائع القبول (قول المتن من طلب الامساك) وهو الذي طلب بطل الأرض القديم (قوله لتقرر العقد) وأيضا فالرجوع بأرض القديم يستند إلى أصل

(ويجب أن يعلم المشتري البائع على الفور بالحادث) مع القديم (ليختار) ما تقدم من أخذ المبيع أو تركه وإعطاء الأرض (فإن أخواه لهما) بذلك عن فور الإطلاع على القديم (بلا عذر فلا رد) له به (ولا أرض) عنه لأشعار التأخير بالرضاه ولو كان الحادث قريب الزوال غالبا كالرد والحي فيعتبر

على أحد القولين في انتظار زواله ليرد المبيع للمالكين الحادث ولوزال الحادث بعد أن أخذ المشتري أرض القديم أو قضى به القاضي ولم يأخذ  
فليس له الفسخ ورد الأرض في الأصح ولو تراخى من غير قضاء فله الفسخ في الأصح ولو علم القديم بعد زوال الحادث رد على الصحيح ولو زال  
القديم قبل أخذ أرضه لم يأخذ (٣٠٦) أو بعد أخذه موقبل فيه وجهان (ولو حدث عيب لا يعرف القديم إلا به ككسر يعض)

وجوز (وراجع) بكسر النون وهو الجوز الهندي ظهر عيبها (وتقوير بطيخ) بكسر الباء (مدود) بكسر الواو في بعض أطرافه (رد) ماذ كره بالقديم قهرا (ولا أرض عليه) للحادث (في الظاهر) لأنه معذوره في والثاني يرد وعليه الأرض رعاية للجانبين وهو ما بين قيمته محصيا معينا ومكسورا معيبا ولا نظر إلى الثمن والثالث لا يرد أصلا كافي سائر العيوب الحادثة فيرجع المشتري بأرض القديم أو يفرم أرض الحادث إلى آخر ما تقدم أما مالا قيمة له كالبيض القمر والبطيخ المدود كله أو المعفن فينبين فيه فساد البيع لو روده على غير متقوم ويلزم البائع تنظيف المكان منه (فإن أمكن معرفة القديم بأقل مما أحده) المشتري كتقوير البطيخ الحامض إن أمكن معرفة حوضته بفرض شيء فيه وكالتقوير الكبير المستغنى عنه بالصغير وكشقي الرمان للشروط خلافه لا مكان معرفة حوضته بالفرض (فكسائر العيوب الحادثة)

زواله في أنه القديم أو الحادث حلف كل قان حلفا أو نكلا سقط الرد ووجب أرض القديم ولو اختلفا في قدر الأرض صدق مدعى الأقل لأنه المتيقن (قوله على أحد القولين) هو المعتمد (قوله ورد الأرض) هو مصدر عطف على الفسخ أي وليس له رد الأرض أي عوده للبائع في الأولى وعدم أخذه في الثانية (قوله ولو علم القديم بعد زوال الحادث فله الرد) وهل مثله قبل زواله وقبل التمسك من الرد راجعه وشمل زوال الحادث ما لو كان بمعالجة (قوله رده) هو المعتمد (قوله ككسر يعض) أي ثقبه كما سجد كره والمراد بكونه يعرف في العرف لا عند المشتري (قوله بكسر النون) على الإفصح (قوله بكسر الباء) على الإفصح وفيه لغات ومثله نشر قوب ينقص بنشره وكان رآه قبل طيه (قوله تنظيف المكان منه) قال الزركشي إن لم ينقله المشتري والالز به (فرع) لو اشترى نحو بطيخ كثير فوجد في واحدة ولو غير الأولى مثلا عيبا لم يتجاوزها لثبوت مقتضى الرد بها فإن تجاوزها سقط الرد والأرض ولو علم عيب دابة بعد نعلها فإن لم يعجزها عنه فله تزعه ولهدابه لكن لا يلزم البائع قبوله بخلاف الصوف لأنه يشبه السمن وإن عجزها عنه ردها به ولزم البائع قبولها ولا يلزم رده للمشتري وإن طلبه إلا أن سقط فإن زعه فلا رد ولا أرض (قوله فإن أمكن) أي في نفسه كما مر فلو غرز ابرة في بطيخة فصادفت حلاوة فكسرها فوجد بها حوضه في الجانب الآخر مثلا فلا رد ولا أرض (قوله فرع) زاد الترجمة به لطول الكلام على ما قبله وهو في تفريق الصفقة بالرد وتقدم تفريقها بالعقد وسيد كرمية ترتب عليه (قوله عيدين) هما من المتقوم وهو مثال فالثلثي كذلك (قوله معيين) أي في الواقع كما أشار إليه الشارح بقوله ولم يعلم عيبهما وأشار بقوله ويجري إلخ إلى دفع ما يوهمه كلام المصنف من اختصاص رد أحدهما بالسليم مع المبيع مع أن رد أحدهما معين كذلك (قوله دون الآخر) بأن استمر الآخر سليما فخص به أحد هما راجع إلى العيدين لا بقيد كونهما معيين (قوله ردهما) إن لم يقصر في الرد إلا فلارد فلو ظهر عيب الآخر ردهما معا ولا يضر رضاه بعيب الأول كبيع ظهر به عيب ورضى به ثم ظهر به عيب آخر فله رده (قوله لا المبيع وحده) وإن رضى به الآخر أو انتقل إليه السليم ولا أرض عليه لأن العلة تفرق الصفقة لا الضرر حتى لو فسخ فيه وحده لفا الفسخ كذا قال شيخنا وقاس ما مر أنه يفسخ في السكل إلا أن يفرق خفره (قوله ولو تلف) أي تلفا لا يصح العقد عليه كما تقدم في تفريق الصفقة (قوله أو بيع) أي كله أو بعضه ولو من البائع (قوله فرد المبيع أولى بالجواز) أي على القول الثاني أما على الظاهر فله في التلف أخذ الأرض حالا وفي

العقد لأن فضيته أن لا يستقر الثمن بكماله إلا في مقابلة السليم وأرض الحادث ادخال شيء جديد (قول المتن وراجع) يجوز فتح نونه أيضا والبطيخ يقال فيه أيضا البطيخ (قوله بكسر الواو) مثله المسوس كذا ضبطهما الجوهرى (قوله رعاية للجانبين) وأيضا للقياس على المصراة (قوله تنظيف المكان) وتكون القشور وقيل إن المشتري يرجع فيه بالثمن على وجه استدراك الظلامة والعقد باق بالقشور للمشتري (قوله وقيل فيه القولان) أحدهما هذا والثاني يرد وعليه أرض الحادث رعاية للجانبين (فرع) اشترى عيدين إلخ (قوله قبل ظهور العيب إلخ) ظاهر إطلاقهم ولو كان بيع أحدهما من البائع ثم رأيت في القوت ولو باع بعض العين الواحدة من البائع ثم وجد العيب قال القاضي له الرد وخالفه المتولي والبغوى وعبارة البغوى الصحيح من المذهب عدم الرد اهـ وهل يرجع في مسئلة الشارح بالأرض للباقي في ملكه إذا باع الآخر الذي في

فيما تقدم فيها لارد قهرا وقيل فيه القولان وفي الروضة كأصلها إن ترضى ببيض النعام وكسر الراجح من هذا القسم وثقه أصل من الأول (فرع) إذا اشترى عيدين معيين صفقة) ولم يعلم عيبهما (ردهما) بعد ظهوره ويجري في رد أحدهما الخلاف الآتي في قوله (ولو ظهر عيب أحدهما دون الآخر) ردهما لا المبيع وحده في الظاهر لا لضرورة إلى تفريق الصفقة والثاني له رده وأخذ قسطه من الثمن ولو تلف السليم أو بيع قبل ظهور العيب فرد المبيع أولى بالجواز لتعدد ردهما والقولان يجرى بين فيما انفصل أحدهما عن الآخر

كالتوئين بخلاف ما لا ينفصل كزوجي الخلف فلا يرد المبيع منهما ما وحده قطعاً وقيل فيه القولان ولو رضى البائع بافرا دأ حيا لمعين بل رد جزئي  
الاصح وسبيل التوزيع تقديرهما سلباً وتقديرهما ونقيض الثمن المسمى على (٢٠٧) القيمتين (ولو اشترى بغير جليلين معيباً

فظهر ان مبيعاً أحدهما) متعدد  
الصفة بتعدد البائع (ولو  
اشترى به) أي اشترى اثنتان  
عبد واحد كافي المحرر  
(قلا حدهما الرد) نصيبه  
(في الاظهر) المبني على  
الاظهر في تعدد الصفة  
بتعدد المشتري وقد تقدم  
(ولو اختلف في قدم المبيع)  
الممكن حدونه بان ادعاه  
المشتري وأنكره البائع  
(صدق البائع) لموافقته  
للاصل من استمرار العقد  
(بيمينه) لاحتمال صدق  
المشتري (على حسب جوابه)  
بفتح السين أي مثله فان  
قال في جوابه ليس له الرد  
على بالعيب الذي ذكره أو  
لا يلزمي قبوله حلف على  
ذلك ولا يكلف التعرض  
لعدم العيب وقت القبض  
لجواز أن يكون المشتري  
علم العيب ورضى به ولو نطق  
البائع بذلك كاف البيعة  
عليه وان قال في جوابه  
ما قبضته وبه هذا العيب  
أوما قبضته اسلياً من  
العيب حلف كذلك وقيل  
يكفيه الاقتصار على أنه  
لا يستحق الرد به ولا يلزمي  
قبوله ولا يكفي في الجواب  
والحلف ما علمت به هذا  
العيب عندي ويجوز له

البيع عند اليأس (قوله ما لا ينفصل) أي وليس مثلياً والافكالعبد في الاصح (قوله جازي الاصح)  
اعقده شيخنا الزايد كشيخنا الرمي وان كان مخالفاً للعلّة السابقة وعذرهما اعتماد شيخ الاسلام في المنهج  
مع أنه يمكن جعل ما هنا كالتبعية على أنه مبني على القول الثاني المبني على التعليل بالضرر وهو واضح بل هو  
المتعين في عبارتهما المن تأملها فان ذكرهما لما اشارة الى أن رد أحدهما على الثاني لا يتقيد بكون أحدهما سلباً  
بل يجري في أحد الميعين أيضاً وكيف يجوز اعتماد رد أحد الميعين بالرضا دون المبيع مع السليم فتأمل وافهم  
على ان هذا مخالف لما مر من أنه اذا فسخ في بعض المبيع انفسخ في كله قهر اعل العاقد فلا يتصور رد أحدهما  
به وان لم يكن فسخ في نظر ما معناه لا ليس هنا قالة ولا عقد جديد فراجع (قوله تقديرهما) أي تقدير كل  
منهما سلباً على انفراده (قوله كافي المحرر) فهو عذر له في التقيد وان كان الحكم لا يتقيد به وعدم  
الاختلاف في تعدد العقد بتعدد البائع ويتعدد بتفصيل الثمن أيضاً (قوله في قدم المبيع) بكونه قبل تمام  
القبض وحدونه بعده (قوله بان ادعاه المشتري الخ) وعكس ذلك كذلك كافي شرط البراءة من العيوب  
واقتصار الشارح على الاول لانه الاغلب (قوله صدق البائع) نعم لو اختلف في قدم عيبين واعترف البائع  
بأحد هما صدق المشتري وكذا لو اختلفا بعد التقابل فانه يصدق المشتري أيضاً كما يصدق في عدم رؤيته للعيب  
وفي عدم علمه أنه عيب وفي عدم تقصيره في الرد ان خفي عليه شيء من ذلك ولو اختلفا في كونه عيباً أو في وصفه  
لم يثبت الا بعدلين عارفين ثم يحلف البائع على عدم قدمه وهذه المسائل الاربع المحتاج فيها الى البيعة واليمين كما  
في التحرير وقد أشرنا اليه فيما كتبناه عليه فليراجع ثم تصديق البائع انما هو من حيث منع الرد لا لتغريم  
المشتري ارضاء بل للمشتري بعد هود المبيع للبائع أن يدعي عدمه وان يحلف أنه قديم ولو نكل المشتري فيما  
طلب فيه منه اليمين سقط رده ولا يحلف البائع لان يمينه لا تفيد حقا بخلاف عكسه ولو زال العيب المتفق على  
قدمه صدق البائع في حدوث الآخر أو اختلف فيسرجع الى ما مر بقوله ثم ان رضى الخ (قوله وقيل يكفيه)  
قال شيخنا الرمي وفي عكس ذلك يكفيه ما ذكره بخلاف (قوله من غير يمين) راجع لسكل من المشتري  
والبائع معا وهذا ان المحترز عنهما بقوله الممكن حدونه وقدمه فيما مر (قوله وتعلم الصنعة) أي هو من الزيادة  
المتصلة ولو لم يعلم والقاصرة والصبيح كالمتصلة من حيث انه لا شيء له في نظيرها على البائع في الرد وكما انفصلت من  
حيث انه لا يجبر معها على الردفه الامساك وطلب الارش كذا قاله شيخنا فتأمل (قوله كالولد) أي الذي حلت  
به بعد العقد ومثله الحمل بعده بان لم ينفصل واذا ردها بعيب آخر فله حبسها حتى تضع ومؤنها على البائع لانها

أصل الروضة تبعاً للفقوى نعم والذي صححه السبكي والاذرعي وابن المقرئ تبعاً لظاهر النص وقول الاكثرين  
لا نظر الى امكان العود ومنه يظهر لك انه عند تلف أحد هاتين مافي أصل الروضة (قوله تقديرهما) أي تقدير  
كل منهما سلباً وتقديرهما على انفراده وضبط النسبة بين القيمتين وتوزيع الثمن عليهما (قول المتن اشترى به)  
الضمير يرجع لعبد الرجلين فيكون هذا البيع في حكم أربعة عقود ويكون كل واحد منهما شرياً للرجوع من هذا  
والرجوع من ذلك ولكن الشارح حل المسئلة على مافي المحرر (قوله لموافقته للاصل) وعلى أيضاً بان الاصل  
عدم العيب في بد البائع وينبني على العلة التي مالو باع بشرط البراءة ثم زعم المشتري حدونه بعد العقد حتى  
لا يقناله الشرط وعكس البائع فضية الاولى تصديق البائع وقضية الثانية تصديق المشتري والظاهر تصديق  
البائع فان الشيخين اقتصر على العلة الاولى في مسئلة الكتاب (قوله صدق البائع) لو تقابلنا ثم اختلفا في قدم  
العيب وحدونه صدق المشتري (قول المتن تنقيح الاصل) أي لان الملك قد تجدد بالفسخ فكانت الزيادة المتصلة

الحلف على البت اعتماداً على ظاهر السلامة اذ لم يعلم أو يظن خلافه ولو لم يمكن حدوث العيب عند المشتري كشين الشجة المندمة والبيع أمس  
صدق المشتري ولو لم يمكن تقسيمه كجرح طري والبيع والقبض من سنة صدق البائع من غير يمين (والزيادة المتصلة كالسمن) وتعلم الصنعة  
والقرآن وكبر الشجرة (تنقيح الاصل) في الرد ولا شيء على البائع بسببها (والمنفصلة كالولد)

والثمرة (والاجرة) الحاصلة  
من المبيع (لا يمنع الرد)  
بالعيب (وهي للمشتري ان  
رد) المبيع (بعد القبض)  
سواء أحدث بعد القبض  
أم قبله (وكذا) ان رده (قبله  
في الاصح) بناء على الاصح  
ان الفسخ يرفع العقد من  
حينه ومقابله مبنى على الرفع  
من أصله (ولو باعها) أى  
الجارية أو البهيمة (حامل)  
وهي معيبة (فانفصل) الحمل  
(رد معها) حيث كان له  
ردها بان تنقص بالولادة  
(في الاظهر) بناء على  
الاظهر ان الحمل يعلم ويقابل  
بقسط من الثمن ومقابله  
مبنى على عدم ذلك فيفوز  
المشتري بالولد ولو نقصت  
بالولادة فليس لردها ويرجع  
بالارش ولو لم ينفصل الحمل  
ردها كذلك (ولا يمنع الرد  
الاستخدام ووطء الثيب)  
الواقعان من المشتري بعد  
القبض أو قبله ولا مهر في  
الوطء (واقضاض البكر)  
بالقاف من المشتري أو غيره  
(بعد القبض نقص حدث)  
فيمنع الرد (وقبله جنابة على  
المبيع قبل قبضه) فان كان  
من المشتري فلا رده بالعيب  
أو من غيره أجاز هو البيع  
فهو الرد بالعيب ولائى له  
في اقتضاض البائع وله في  
اقتضاض الاجنبى بذكره  
مهر مثلها بكرة

ملكه واذا لم يحبسها وولدت وجب على البائع ردها اليه ولو في ولد الامه قبل التمييز لا خلاف المالك فان لم يقع  
الرد قبل الولادة امتنع وله الارش حالا والتمثيل بالولد فيه رد على الامام أى حنيقة القائل بأنه يتمتع الرد على  
الامام مالك القائل بأنه يرد مع الام (قوله والثمره) أى التى حدثت بعد العقد سواء أبرت أم لا فان كانت  
موجودة حال العقد وهي مؤبرة فهي للبائع والاف كالحمل فهي له أيضا كالثمره الصوف والوبر والببيض  
واللبن فما كان منه موجودا حال العقد فهو للبائع كالحمل وما حدث بعده فهو للمشتري سواء انفصل أو لا واذ  
اختلف الحادث من نحو الصوف بما كان فهو كاختلاط الثمره وسيأتى (قوله بان لم تنقص) وكذا لو نقصت  
وكان جاهلا به واستمر جهله الى ما بعد الوضع لانه حينئذ مستند لسبب متقدم وزيادة الحمل لا تمنع الرد فليست  
كالمرض لان زيادة المرض مرض بخلاف الحمل كما قاله شيخنا الرملى وتقدم ما فيه (قوله ولو نقصت) أى الحامل  
عند البيع من الامه والبهيمة بالولادة لان هذا النقص عيب حادث بمنع الرد القهرى (قوله ولو لم ينفصل الحمل)  
أى فيها لو اشتراها حاملا كما هو الفرض سواء الامه والبهيمة ردها كذلك أى حاملا لان ذلك الحمل للبائع  
حيث ردت بخلاف الحمل الحادث بعد العقد فانه للمشتري مطا قاوله ردها حاملا فها كاسر لكن في البهيمة  
دون الامه لان الحمل الحادث فيها عيب مطلقا فلا ترد الا بالتراضى (قوله ووطء الثيب لا يمنع الرد) ومثلها الغوراء  
نعم ان وقع الوطء بصورة الزنا كان ظنته أجنيا امتنع الرد لانه عيب حادث ان كان بعد القبض وقبله لا يمنع  
لانه عيب قديم كاسر (قوله ولا مهر في الوطء) المذكور سواء وقع قبل القبض أو بعده (قوله واقضاض) أى  
زوال البكارة من الامه البكر ولو بغير ذكر وفي الصحاح اقتضض الجارية اقترعها والواؤة نقبها اه وهو  
مبتدأ خبره نقص (قوله فلا رده بالعيب) الذى اطلع عليه بعد الاقتضاض فهو غيره كما هو ظاهر كلام الشارح  
وبه قال ابن عبد الحق وهو واضح ولا نظر لقول شيخنا ان العيب المراد هنا هو نفس الاقتضاض لانه استوفى  
به ما يقابل البكارة فيلزم تفريق الصفقة لورد (قوله وأجاز هو البيع) أى قبل علمه بالعيب القديم (قوله  
بالعيب) الذى هو الاقتضاض على ما مر (قوله ولائى له في اقتضاض البائع) ومثله الآفة وفعل من لا يضمن  
وزواج سابق فلا ارش للمشتري بشئ من ذلك لو أجاز العقد وان ثبت له الخيار (قوله وله) أى للمشتري  
على الاجنبى (قوله بذكره) أى الاجنبى لا بزمانها (قوله مهر مثلها بكرة) أى بلا افراد ارش بكارة اضعف  
فيه نابعة للعقد ثم لا فرق في الزيادة بين أن تكون في الثمن أو المثلن ولا في الفسخ بين أن يكون من البائع أو  
المشتري (قول المتن لا تمنع الرد) أى خلافا لابي حنيقة رحمه الله في الولد ونحوه كالثمرة لانما روت عائشة رضى  
الله عنها ان رجلا ابتاع غلاما فأقام عنده ما شاء الله ثم وجد به عيبا خافصه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
فرده عليه فقال الرجل يا رسول الله قد استعمل غلامى فقال صلى الله عليه وسلم الخراج بالضمان رواه أبو داود  
ومعنى الخراج ما يخرج من المبيع من فوائده وغلته فهو للمشتري في مقابلة انه لو تلف كان من ضمانه قاله  
الرافعى رحمه الله (قول المتن وهي للمشتري) خالف مالك رضى الله عنه فيها هو من جنس الاصل كالاصل فقال  
يرده مع الاصل وبذلك تعلم ان تمثيل المصنف بالولد اشارة الى الرد عليه (قول المتن بعد القبض) ولم يكن الخيار  
للبائع أو لها (قوله من حينه) لانه لا يسقط الشفعة ولا يبطل العتق فيما لو اشترى جارية بثمن معين ثم اعتقها قبل  
رد البائع الثمن عليه والوجه الثانى يرفعه من أصله وعلل بأن الملك قبل القبض ضعيف قال في المطلب واذ قلنا  
به وكان الفسخ بعيب حدث قبل القبض فينبغى أن يستند الفسخ الى وقت حدوثه لا الى العقد وقيل ان الفسخ  
يرفع العقد من أصله مطلقا قبل القبض وبعده ثم في التمثيل بالولد رد على مالك وأبى حنيقة رضى الله عنهما  
في قول الاول بأنه يرد مع الاصل وقول الثانى انه مانع من الرد (قول المتن ولا يمنع الرد الاستخدام) أى بالاجماع  
(قول المتن ووطء الثيب) أى قياسا على الاستخدام (قوله من المشتري) خرج به الوطء الواقع من الاجنبى  
بعد القبض لان الرد يرفع العقد من حينه (قول المتن واقضاض البكر) هو ازالة القصة بكسر القاف

وغيره كمر ما نقص من قيمتها فان ردها بالعيب فللبائع من ذلك قدر أرش البكر أو ان تلفت بعد اقتضاها المشتري فعليه البائع من الثمن ما استقر باقتضائه وهو قدر ما نقص من قيمتها (فصل التصرية حرام) وهي ان تر بطأ خلاف النافقة أو غيرها ولا تحلب يومين أو أكثر فيجتمع اللبن في ضرعها ويظن الجاهل بحالها كثر ما تحلبه كل يوم فيرغب في شرائها بزيادة أو الأخلاف جمع خلفه بكسر المجمة وسكون اللام وبالفاء حلة الضرع والاصل في التحريم والمعنى فيه التلبيس حديث الشيخين لا نصروا (٢٠٩) الابل والغنم فمن ابتاعها بعد ذلك

فهو بخير النظرين بعد أن يحلبها ان رضيا مسكها وان سخطها ردها وصاعا من تمر وقوله نصروا بوزن تزكوا من صرى الماء في الحوض جمعه وقوله بعد ذلك أي بعد النهي (ثبت اختيار على الفور) من الاطلاع عليها اختيار العيب (وقيل يمتد ثلاثة أيام) لحديث مسلم من اشترى شاة مصراة فهو باختيار ثلاثة أيام فان ردها رد معها صاع تمر لاسمراء أي حنطة وأجيب عنه بأنه محمول على الغالب وهو ان التصرية لا تظهر الا بعد ثلاثة أيام لاحالة نقص اللبن قبل تمامها على اختلاف العطف أو المأوى أو تبديل الايدي أو غير ذلك وابتداء الثلاثة من العقد وقيل من التفرق ولو عرفت التصرية قبل تمام الثلاثة باقرار البائع أو بينة امتد الخيار الى تمامها أو بعد التمام فلا خيار لامتناع مجاوزة الثلاثة وعلى الاول له الخيار ولو اشترى وهو عالم بالتصرية فله الخيار الثلاثة للحديث ولا خيار له على الاول كسائر

الملك ومثله النكاح الفاسد على المتمد وما في قوله المتهج اما ضعيف أو مؤول وتقدم في البيع الفاسد وجوب مهر بكر وأرش بكارة وأما في الغصب والديات فالواجب مهر نيب وأرش بكارة اه (قوله وبغير ذكره) وبهله بنامها (قوله ما نقص من قيمتها) أي من غير نسبة الى الثمن (قوله فللبائع من ذلك) أي الذي أخذ المشتري من الاجنبي وهو مهر المثل أو ما نقص من القيمة (قوله قدر أرش البكر) أي قدر نسبته الى القيمة من الثمن كما أشار اليه بقوله وهو قدر ما نقص أي بنسبة ما نقص من القيمة من الثمن واعلم أن قدر أرش البكره تابع للبيع فهو للبائع ان فسخ العقد وللمشتري ان لم يفسخ وماعاده للمشتري مطلقا

(فصل في التفرير الفعلي) (قوله التصرية) ويقال للمصراة محفلة بتشديد الفاء من الحفل وهو الجمع (قوله حرام) أي على العالم هو الا فلا حرمته وان ثبت اختيارها (قوله وهي) أي لفظة وأما شرعاً فهي أعم كما سيأتي (قوله التلبيس) أي عند ارادة البيع والضرر مطلقا (قوله بوزن تزكوا) فهو بضم التاء وفتح الصاد وقيل بالعكس (قوله ثبت الخيار) أي ان لم يند على ما اشترت به التصرية على الوجه وسواء كان المبيع بعضها أو كلها وسواء كانت التصرية بقصد كاسراً أو نحو نسيان أو شغل أو تحفلة بنفسها (قوله وابتداء الثلاثة الخ) اعتبر البلقيني ان الثلاثة من ظهور التصرية وهو مرجوح كالذي قبله (قوله ولو اشترى) هو مفهوم قيد الاطلاع المتقدم (قوله فان رد المصراة) أي ولو بعيب غير التصرية وغير المصراة مثلها في رد الصاع (قوله بعد تلف اللبن) أي حساراً سيأتي مقابله ويضمنه متلفه الاهل ولو بائعا (قوله صاع تمر) وان كان اشتراها بقل من صاع أو اشتراها بعينه اذ لار باهناو يتعدد الصاع بتعدد العاقبات بائعاً ومشترياً لا بتفصيل الثمن (قوله للحديث) أي مع ما فيه من ضرب من التعبد (قوله من طعام) يمكن حمله على التمر لانه مطلق (قوله أحكمها الثاني) أي على الوجه الثاني (قوله أو غيره) ولو على الرد بلا شيء على العقد (قوله ولو فقد التمر) أي في بلد اللبن لانه المعتبر وحواله الى مسافة القصر بأن لم يوجد ثمن مثله (قوله فجهته) أي يوم الرد بالبلدية الشريفة كارجحه الماردي وهو العقد وقول شيخ الاسلام ان الماردي لم يرجح شيئاً مردود (قوله معه) أي

وهي البكره (قوله وهو قدر ما نقص) أي فتنظر نسبته للقيمة ثم توجب مثل تلك النسبة من الثمن هذا مراده بلاريب

(فصل التصرية حرام) هي من صرى الماء في الحوض اذا جمعه ويقال لها محفلة من الحفل وهو الجمع ومنه المحفل بفتح الفاء للجماعة المجتمعين ثم اطلاق المصنف يقتضى انها حرام وان لم يقصد البيع وله وجه من حيث انها تنصر بالهابة (قوله بوزن تزكوا) أي فنصب الابل كنصب أنفسكم من قوله تعالى فلا تزكوا أنفسكم (قول المتن ثبت الخيار الخ) أما الخيار فلا حديث وأما الفور فكالمعيب واعلم أن اللبن يقابله قسط من الثمن وان تلف بعض المعقود عليه يمنع رد الباقي وقياس ذلك امتناع رد المصراة قال الرافعي لكن جوزناه اتباعاً للخبر ولو رضى بالتصرية ولكن ردها بعيب آخر بعلم الحلب رد الصاع أيضاً قال الاسنوي ولو حلب غير المصراة ثم ردها بعيب فالمنصوص جواز الرد بمجانا وقيل مع الصاع اه (قوله وعلى الاول له الخيار) يرجع الى قوله في المتن على الفور (قوله أحكمها الثاني) لكنه نبه الامام على ان الطعام هنا لا يتعدى الى الاقط (قوله لما رد المصراة الخ) هذا

(٢٧- قلوبى وعميره - نانى) العيوب (فان رد) المصراة (بعد تلف اللبن ردها صاع تمر) للحديث (وقيل يكفي صاع قوت) لما في رواية أبي هارون الترمذى للحديث الثاني صاعاً من طعام وهل يتخير بين الاقوات ويتعين غالب قوت البلد وجهان أحكمهما الثاني وقيل يكفي رد مثل اللبن أو قيمته عند اعواز المثل كسائر المتلفات وعلى تعين التمر لوزن اضيا على غيره من قوتاً وغيره جاز وقيل لا يجوز على البر ولو فقد التمر رد قيمته بالبلدية ذكره الماردي وأقره الشيخان أما رد المصراة قبل تلف اللبن فلا يتعين رد الصاع معه لجوازه أن يرد المشتري اللبن وياخذ البايع فلا شيء له غيره فان

لم يتفق ذلك لعدم لزومه بما حدث واختلط من اللبن من جهة المشتري وبذهاب طراوة اللبن وأحوضته من جهة البائع وجبرد الصاع ولوله لم  
التصيرة قبل الحلب ودلاشي عليه (٢١٠) (والاصح ان الصاع لا يختلف بكثرة اللبن) وقلته اظاها حديث والثاني يختلف فيتقدر

التمر أو غيره بقدر اللبن فقد  
يزيد على الصاع وقد ينقص  
عنه (و) (الاصح (ان خيارها)  
أي المصرة (لا يختص بالنعم)  
وهي الابل والبقر والغنم  
(بل يعم كل ما كول) من  
الحيوان (والجارية والانان)  
بالمثناة وهي الاتي من الحر  
الاهلية لرؤية مسلم من  
اشترى مصرة وللبخاري من  
اشترى حفلة وهي التشديد  
من الحفل أي الجمع  
(ولا يرد معها شيئا) بدل  
اللبن لان لبن آدميات  
لا يعتاض عنه غالبا ولبن  
الانان نجس لا عوض له  
(وفي الجارية وجه) أنه يرد  
معها بدل اللبن لطهارته  
ومقابل الاصح ان الخيار  
يختص بالنعم فلا خيار في  
غيرها من الحيوان المأ كول  
لصم وروده والمراد في  
الحديث المصرة والحفلة من  
النعم ولا في الجارية لان لبنها  
لا يقصد الانادرا ولا في  
الانان اذ لا مبالاة بلبنها ودفع  
بأنه مقصود لترية الجش  
ولبن الجارية الغزير مطلوب  
في الحضنة مؤثر في القيمة  
وما ذكر أنه المراد في  
الحديث خلاف الظاهر منه  
(وحبس ماء القناة والرحا  
المرسل عند البيع وتحميم

مع وجوده (قوله ذلك) أي الرد الاخذ (قوله بما حدث) أي بالحادث من اللبن بعد البيع الذي هو للمشتري  
بما كان قبله الذي هو للبائع وهو في الضرع (قوله وبذهاب) (الواو فيه بمعنى أو (قوله طراوته) أي بمجرد  
حلبه على المعتمد (قوله وقلته) أي ولو غير متمول على المعتمد عند شيخنا زي ونقل عن شيخنا هر اعتبار  
التمول وما يخص كل عاقد عند التعدد فيه هذا الخلاف (قوله ما كول) ومنه بنات عرس وارنب (قوله لا  
يعتاض عنه) أي لم تجر العادة بذلك أي شأنه ذلك بخلاف غيره (قوله خلاف الظاهر منه) لان النكرة في حبر  
الشرط نعم ولم يستنبط من النص معنى يخصه لمافيه من التعبد كما مر (قوله وحبس ماء القناة) ولو بنفسه  
وجهه البائع ومثله تحميم الوجه وتسويد الشعر وتوريم البدن لا يهمل السمن كما في التصريفة في جميع ذلك ومثل  
ذلك تحميم الشعر عند الشيخ الخطيب وغيره وقال شيخنا لا خيار فيها لتجده بنفسه فقط (قوله بجامع  
التلبيس) أي أو الضرر وان اتنى التلبيس كما في المصرة (قوله ثبت الخيار) ان لم ينسب المشتري الى تصدير  
بأن كان ظاهرا لا بجهله أحد (قوله والثاني الخ) أفهم انه لو لم يكن تلبيس فلا خيار قطعا وهو محتمل فراجع  
ومثل الكتابة كل صنعة ألبيه نياها أهلها ليومهم انه يعرفها وكله حرام للتلبيس وان لم يثبت به الخيار  
(تنبيه) لا اثر لتوهم العيب كما مر (فرع) تندب اقالة التادم وتصح ولو قبل القبض ومن الوارث وبعد  
تلف المعقود عليه ولو بعد القبض ولا يدها من صيغة ويقع فسخا للعقد من حينه على الاصح

#### (باب في حكم المبيع قبل قبضه)

من فسخ أو خيار أو تصرف وخص المبيع لمراعاة الحديث ومثله الثمن وكل ما يضمن بعقد كالصدق ولو عبر  
بهذا كان أولى (قوله بالتنوين) دفع به نوههم الاضافة اللازم لها عدم أحد ركني الاسناد ويجوز عدم التنوين  
بنية اضافة الجملة (قوله المبيع) خرج زوائده فهي امانة ولا أجرة لها وان استعملها ولو بعد طلبها كالبيع  
(قوله قبل قبضه) أي عن جهة البيع ولو حكما وان كان له حق الحبس فخرج قبضه عن نحو ود بقاء أو بلاذن  
حيث اعتبر ودخل احوال أصل لامة اشترافا فرعه ووضع المبيع بقرب المشتري بلا مانع ونهجزه مكاتب بعد

الكلام اذا تأملت مجده يقتضي أن تراضيها على الرد من غير شيء ممنوع ثم رأيت السبكي تعرض للمسئلة وقال فيها  
يحتمل الجواز ويحتمل المنع بناء على منع نفريق الصفة شرعا (قوله اظاها حديث) المعنى في هذا ان اللبن  
الموجود عند البيع مختلط بالحادث يتعدت تميزه فعين الشارع له بدلا قطعا للخصومة كالفرقة وأرض الموضحة  
(قوله والثاني الخ) محمده من رواية أبي داود فان ردها ردمعها مثل لبنها قحعا (قول المتن والانان) جمعها في  
اللغة آتن على وزن افلس وفي الكثرة أن يضم الهمزة والتاء واسكانها أيضا (قول المتن ولا يرد معها)  
اقتضى كلامه كغيره أنه يرد مع كل ما كول قال السبكي وهو المشهور (قوله ومقابل الاصح) جعله في الروضة  
رجها شاذا في التعبير بالاصح نظر (قوله لعدم وروده) عبارة الاسنوي لان لبن غير النعم لا يقصد الاعلى  
ندور بخلاف النعم (قوله والمراد في الحديث) يرجع الى قوله سابقا لرواية مسلم وللبخاري (قول المتن يثبت  
الخيار) لو حصل ذلك من غير أمر البائع ولا علمه كان الخيار فيه على الخلاف في التي تحفلت بنفسها وقد  
صحح فيها البغوي والقاضي الثبوت خلافا للغزالي والحاوي الصغير نعم لو اشترى اها من غير رؤيته بذلك بأن كانت  
رؤيته غير معتبرة فلا خيار وان كان بفعل البائع (قول المتن في الاصح) هما جريان فيما لو أكثر علقها حتى  
اتفتحت بطنها فيتحيل حبلها وفيها لو أسبب الزنور على الضرع حتى انتفخ فظنها البونا

#### (باب المبيع الخ)

الوجه وتسويد الشعر وتجميده) الفال على قوت البدن (ثبت الخيار) للمشتري عند علمه به كالتصريفة بجامع  
التلبيس (لا يطع نوبه) أي العبد للملاد (تخيلا لكتابتها) فيان غير كاتب فانه لا يثبت الخيار بذلك (في الاصح) لا تلبس فيه كبير غرر  
والثاني ينظر الى مطلق التلبيس (باب بالتنوين) المبيع قبل قبضه

بيعه شيئاً من مال سـ يده وموت مورثه بعد بيعه شيئاً من وارثه قال شيخنا وفائدته في هذين أنه لو كان على  
 للكتاب والمورث دين تعلق بالثمن لا بالمبيع (تنبيه) حكم ما بعد القبض والخيار للبائع وحده كحكمه قبل  
 القبض كما صرح به في الررض وغيره (قوله من ضمان البائع) وإن أودعه له المشتري (قوله فان تلف الخ)  
 هذا وما بعده معنى الضمان هنا وشمل التلف الحسى والحكمى كوقوع درة في بحر لم يرج أخرجها وانفلات  
 طير لم يرج عوده وصيد متوحش كذلك فإن رجى ذلك ثبت الخيار وانقلاب عصير خرا إن لم يعد خلا والائت  
 الخيار واختلاط متقوم بمثله إن لم يميز والائت الخيار إن حصل فوات غرض والا فلا واختلاط المثلى يصيره  
 مشتركاً وينت الخيار ظاهره ولو بأجود فراجعته وغرق الأرض ووقوع صخرة عليها لا يمكن رفعها إعادة  
 مثبت للخيار لبقاء المعقود عليه ولذلك يصح قبضها مع ذلك وبذلك فارق مثل ذلك في الإجارة حيث تنفسخ  
 وأما غصب المبيع وإيقاعه وحده البائع له ولو بلا حلف مثبت للخيار مادام ذلك لتجدد المثلث كل وقت وإن أجاز  
 قبله فقول بعضهم إن الخيار في هذه على التراخي مضرراً ولا حاجة إليه فتأمل (قوله بأفة) هو بيان لمعنى التلف  
 المساوى لقولهم بنفسه لعدم التلف وألحق بذلك اتلاف من لا يضمن كصول عليه وغيره مما عجمي بالأمر  
 من غيرهما وكذا ثبت حرية العبد ولو بعد قبضه على المتمد (قوله انفسخ البيع) فيقدر عود ملكه للبائع  
 قبيل التلف فعليه تجهيزه ونحوه (قوله ولم يتغير الحكم) تفسير الشارح الحكم بالانفساخ وعدمه المتعلقين  
 بالتلف المرتبين على الإبراء فيه رد على من فسر بالضمان وعدمه اللازم عليه أنه مستدرك في كلام المصنف  
 وبه يعلم أن ما ذكره شيخنا في شرحه غير مناسب فراجع (قوله سبب الضمان) وهو العقد (قوله وان تلف  
 المشتري) أى من وقع له العقد ولو باذن البائع أو مكرهاً أو بأمره غير مبرأ وأعجمي أو كان المبيع في يده لكنه  
 قبضه تعدى يمثلاً (قوله قبض له) أى لما تلفه إن كان أهلاً ولم يكن اتلافه بوجه جائز إلا كاتلافه وهو غير مبرأ  
 أو أعجمي لا بأمر غيره فبها فكالآفة كما مر وإن لم يمتد البذل وكاتلافه القصاص أو لصبال أو لترك صلاة بعد  
 أمر الامام أو لزنا أو لمروره بين يدي مصل إلى ستره معتبرة أو مع بغاة وإن علم أنه المبيع وكذا الوقت له الامام لردة  
 أو حراية وكان هو المشتري فبها ولا فهو قبض (قوله وقد أضافه) هو قيد لتام التنبيه والافهوق قبض وإن  
 أكله بنفسه أو بتقديم غيره له (قوله رجها) ورجمه الدمري (قوله كأكل المالك الخ) نعم أكل غير المميز  
 هنا لا يحصل به القبض كما مر ويرأ به القاصب لتعقق الملك السابق فيه (قوله إن اتلاف البائع) أى من يقع له  
 العقد وإن لم يكن ضامناً نحو صيال العاصر أو كان غير مبرأ وبدعوا ما اتلف أو ياذنه لاجنبى في اتلافه أو بعثى  
 ولو لبعضه لأنه يسرى أو كان في يد المشتري والخيار له وحده وأخذ المشتري تعدى يمثلاً (قوله وقطع بعضهم الخ)

(قول المتن انفسخ) أى لأنه قبض مستحق بالعقد فاذا تعذر انفسخ البيع كالتفرق في عقد الصرف قبل  
 التقابض (تنبيه) لو حصل التلف بعد القبض ولكن في زمن خيار انفسخ أيضاً (قول المتن ولم يتغير الحكم)  
 قال الاسنوى مستدرك (قوله والثاني يبرأ) بحث الاذرى اختصاصه بغير الربوى (قول المتن قبض) كاتلاف  
 المالك للمغصوب (قوله وقد أضافه به البائع) كأن الحامل له على هذا القيد قرينة التشبيه وقد أدخل فيه  
 الاسنوى ما لو صدر تقديمه من أجنبي غير البائع قال ففيه القولان وأما إذا أكله بنفسه من غير تقديم أحد  
 فالعبارة تشملها أيضاً فيحتمل تخريجها على القولين أى فيكون قابضاً على قول وكالآفة على آخر قال الاسنوى  
 ولكن المتجه الجزم فيها بحصول القبض (قوله كاتلاف البائع) زاد في القوت أن قدمه البائع فإن قدمه أجنبي  
 بغير إذنه قبل ينبغي أن يكون كاتلاف الأجنبي قال الاذرى وفيه نظر للمباشرة قال وإن لم يقدمه أحد فهل هو  
 كالآفة أو يصير قابضاً الأقرب الثاني بل هو الظاهر والمنقول أنما هو في تقديم البائع الطعام إلى المشتري وعليه  
 يحمل كلام الكتاب والشارح رحمه الله فرض المسئلة في تقديم البائع كاسلف (قول المتن كتلفه بأفة) وجه  
 ذلك أنه لا يمكن الرجوع عليه بالثمن فإذا تلفه سقط الثمن ووجه مقابله جريان الاتلاف على ملك الغير (قول

من ضمان البائع فان تلف)  
 بأفة (انفسخ البيع  
 وسقط الثمن) عن المشتري  
 (ولو أبرأ المشتري عن  
 الضمان لم يبرأ في الاظهر  
 ولم يتغير الحكم) المذكور  
 للتلف لأنه إبراء عما يجب  
 والثاني يبرأ لوجود سبب  
 الضمان ويتغير الحكم  
 المذكور للتلف فلا يفسخ  
 به البيع ولا يستط الثمن  
 (واتلاف المشتري) للبيع  
 كأن أكله (قبض) له (إن  
 علم) أنه المبيع حالة اتلافه  
 (والا) أى وإن جهل ذلك  
 وقد أضافه به البائع  
 (فقولان) وفي الررضة  
 كاصلها وجهان (كأكل  
 المالك طعامه للمغصوب  
 ضيفاً) للقاصب جاهلاً بأنه  
 طعامه هل يبرأ القاصب  
 بذلك فيه قولان أرجحهما  
 نعم فعلى هذا اتلاف  
 المشتري قبض وعلى مقابله  
 يكون كاتلاف البائع وقد  
 ذكره بقوله (والذهب أن  
 اتلاف البائع) للبيع (كتلفه)  
 بأفة فينفسخ البيع فيه  
 ويسقط الثمن عن المشتري  
 وقطع بعضهم بهذا ومقابله  
 قول أنه لا يفسخ البيع



بل يتخير المشتري فان فسخ سقط الثمن وان أجزأ غرم البائع القيمة وأدى له الثمن وقد يتقاصن (والاظهر ان اتلاف الاجنبى لا يفسخ) البيع (بل يتخير المشتري) به (ين أن يجزأ ويغرم (٢١٣) الاجنبى) القيمة (أو يفسخ فيغرم البائع الاجنبى) القيمة وقطع بعضهم بهذا

ومقابلته ان البيع يفسخ كالتلف بأقّة (ولو تعيب المبيع بأقّة (قبل القبض فرضيه) المشتري بأن أجاز البيع (أخذه بكل الثمن) ولا أرض له لغدرته على الفسخ (ولو عيبه المشتري فلا خيار له بهذا العيب) (أو الاجنبى فالخيار) بتعييبه للمشتري (فان أجاز) البيع (غرم الاجنبى الأرض) بعد قبض المبيع أما قبل قبضه فلا لجواز تلفه وانفساخ البيع قاله الماوردى وأقره فى الروضة كأصلها ولو كان المبيع عبداً وعيبه الاجنبى بقطع يده فأرشه نصف قيمته وفى قول ما نقص من قيمته (ولو عيبه البائع فالذهب ثبوت الخيار لا التفريم) ومقابلته ثبوت التفريم مع الخيار بناء على أن فعل البائع كفعل الاجنبى والاول مبنى على أنه كالتلف الذى هو كالتلف بأقّة على الراجح للمقطوع به كما تقدم فصح التعبير هنا بالذهب كما هناك ولو قال ثبت الخيار لا التفريم فى المذهب كان أوضح (ولا يصح بيع المبيع قبل قبضه) منقولاً كان أو عقلاً وان أذن البائع وقبض

فيه اعتراض على المصنف فى تعبيره بالاظهر (قوله بل يتخير المشتري) فورا على المعتمد نعم يفسخ فى الربوى ولو بغير اذنه من جنسه ولو عبر بالبدل بدل القيمة لكان أولى (قوله ان اتلاف الاجنبى) أى ان كان بغير حق وهو أهل للضمان فالتلافى له لحوصيل كالأقّة كما مر وكذا اتلاف الحر بنى وغير المميز كما مر (قوله فلا خيار له) وهو قابض لما أتلفه فيستقر عليه قسط ما أتلفه من الثمن باعتبار القيمة ولو فباله أرض مقدر كاليد وفارق ثبوت الخيار للمستأجر خرب الدار ولا مرأة جبت ذكر زوجها لانه ليس فيهما ما يخيل أنه على ملك الملتف (قوله أو الاجنبى) ومنه للمشتري فان مات أو بوه قبل الاختيار انتقل الخيار له على المعتمد فان فسخ فكل اجنبى وان أجزأ فلا شيء له لانه استحقه على نفسه (قوله فالخيار له) أى فوراً فى هذا وما بعده على العقد كما مر (قوله أما قبل قبضه فلا غرم) لاحتمال تلفه فيفسخ العقد هو المعتمد وان نظره الزركشى بان فيه ترك حق ثابت لامر متوهم وباقتضائه عدم المطالبة لواحد منهما وباقتضائه أنه لو غصب المبيع لم يكن لاحد منهما المطالبة فراجع (قوله لا التفريم) لان فعل البائع كالأقّة ومثله ما ألحق به مما مر (قوله كان أوضح) لان ثبوت الخيار لا خلاف فيه (تنبيه) من الاجنبى وكيل البائع أو المشتري ولوى العقد ومنه عبد هما وعبد الاجنبى نعم اتلاف عبد المشتري باذنه قبض كفعله ودابة كل منهم كفعله ان ضمن متلفها والا فكلاً وفى شرح شيخنا مخالفة فى بعض ذلك فراجع (قوله ولا يصح بيع المبيع) وغير المبيع مثله كما يأتى وخروج به زوائد فيصح التصرف فيها مطلقاً (قوله قبل قبضه) وكذا بعده ان كان الخيار للبائع وحدهاً ولهما ولم يأذن له البائع فيه والا فيصح قاله شيخنا مراً فراجع أما بعد القبض ولو حكماً فيصح التصرف ومنه مسألة العبد والوارث السابقتين نعم يصح بيع العبد من نفسه قبل قبضه من بانه كما بحثه الزركشى (قوله خزام) بمهمة مكسورة فزاي مجمة (قوله لا تبين شيئاً) أى اشترته كفى الحديث بعده (قوله حيث تباع) أى تشتري حيث مجردة عن الزمان والمكان لان المراد بحوز التجارة وجود القبض كفى الحديث قبله فكل من الحديثين مبين لما ليس فى الآخر (قوله ان يبيعه للبائع)

المتن لا يفسخ) أى لقيام القيمة مقام المبيع ووجه التخيير قوافل العين المقصودة (قوله وقطع بعضهم بهذا) به تعلم ان المؤلف لو حنف الاظهر وقال بدله وان اتلاف الاجنبى الخ لكان موقفاً بقاعدته مع الاختصار غاية الامر أن المقطوع به هنا غير المقطوع به فى مسألة البائع (قوله ومقابلته ان البيع يفسخ الخ) أى لتعذر التسليم (قول المتن أخذه بكل الثمن) أى بخلاف ما لو عرض تلف شيئاً بفرد بالعقد كأحد العبد بن فانه يجزأ بالحصّة من الثمن كما سلف (قوله فلا خيار) أى بل يمنع الرد بفرد ذلك من العيوب وبعد قاضى الملتف بتعييبه حتى يستقر عليه ما يقابل ذلك من الثمن فلو قطع يده فمات بعد الاندمال فلا يضمن بنصف القيمة ولا بما نقص منها بل يجزأ من الثمن (تنبيه) اذا عيب المستأجر العين المؤجرة ثبت له الخيار وكذا الوجبت ذكر زوجها والفرق ان تعيب المشتري ينزل منزلة القبض بخلاف هذين لا يتخيل فيها ذلك (قوله قاله الماوردى) قال الزركشى يلزم هذا عدم تمكن البائع من المطالبة أيضاً وانه لو غصب المبيع قبل القبض لا يتمكن واحد منهما من المطالبة (قوله فأرشه نصف قيمته) بخلاف نظيره ذلك من فعل المشتري اذا مات العبد بعد الاندمال فانه يضمن بجزء من الثمن ويقوم العبد صحياً ومقطوع اليد ويستقر عليه من الثمن مثل تلك النسبة (قول المتن ولا يصح بيع المبيع قبل قبضه) ذكر الاصحاب فى ذلك معنيين أحدهما ضعف الملك والثانى توالى الضمانين على شيئ واحد بمعنى اجتماعها عليه ويلزم ذلك انه لو تلف قبل القبض بقدر انتقاله قبيل التلف من ملك المشتري الثانى الى المشتري الاول ومن الاول الى البائع وبيعه من البائع فيه المعنى الاول خاصة ولدى جرى وجهه فيه بالصحة مراعاة

الثمن قال صلى الله عليه وسلم لحكيم بن خزام لا تبين شيئاً حتى تقبضه رواه البيهقى وقال اسناده حسن متصل للمعنى وروى أبو داود عن زيد بن ثابت أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن تباع سلعة حيث تباع حتى يحوزها التجار الى رحالم قال فى شرح المهذب وفى الصحيحين أحاديث بمعنى ذلك (والاصح ان يبيعه للبائع كغيره)

والثاني يصح كبيع  
المقصود من الغالب  
والخلاف في بيعه بغير جنس  
التمن أو بزيادة أو نقص  
أو تفاوت صفة والا فهو اقالة  
بلفظ البيع قاله في التتمة  
وأقره في الروضة كأصلها  
(و) الاصح (ان الاجارة  
والرهن والهبة كالبيع)  
فلا يصح لوجود المعنى المعلن  
به النهي فيها وهو ضعف  
المالك (وان الاعتاق بخلافه)  
فيصح لتشوف الشارع  
اليه ويكون به قابضاً ومقابل  
الاصح فيه يلحقه بالبيع  
لأنه ازالمالك ومقابل الاصح  
فيما قبله لا يلحق بالبيع  
غيره (والتمن المعين) درهم  
كان أو دنانير أو غيرها  
( كالبيع فلا يبيعه البائع  
قبل قبضه) لعموم النهي  
له عبر في الروضة كأصلها  
والحرر بالتصرف وهو أعم  
ولو تلف انفسخ البيع ولو  
أبدله المشتري بمثله أو بغير  
جنسه برضا البائع فهو  
كبيع المبيع للبائع (وله  
يبيع ماله في بدعيه بمائة  
كوديعة ومشارك وقراض  
ومرهون بد اعتسكا كه  
وموروث وبق في جهوليه  
بعد رشده وكذا عارية  
وبأخوة بسوم) لقام  
المالك في المتكورات وفصل  
الاخير بن كمال لانها

أي تصرفه كتصرفه مع غيره (قوله والا) بان كان نعين التمن الاول ان كان باقياً أو بمثله ان تلفاً وكان  
في التتمة فهو اقالة بلفظ البيع ويقع فسحاً كما مر (قوله والاصح أن الاجارة كالبيع) فهي باطلة ولو مع  
البائع وفارق محبة اجارة المؤجر من المؤجر لا من غيره قبل قبض محله المسمى القبض الحقيقي فيها قاله ابن حج  
وغيره (قوله والرهن) أي كالبيع فهو باطل ولو مع البائع وان لم يكن له حق الحبس على المعتمد وما في المنهج  
ضعيف وليس المراد بالنصوص فيه قول الشافعي بل هو بحث للاذرعى والسبكي كما قاله شيخنا فراجع (قوله  
والهبة) أي كالبيع فهي باطلة ولو مع البائع ومنها الصدقة والهبة ومثل ذلك عوض الخلع وصلاح نحو دم وقرض  
وقراض وشركة وغيرها (قوله وان الاعتاق نافذ) أي صحيح وان كان للبائع حق الحبس ان كان عن نفسه  
ولو عن كفارته لا عن غيره ولو بلا عوض لانه هبة أو بيع وكل منهما باطل كما مر واعتمد شيخنا كشيخنا  
الرملي أن الوقف صحيح كالعتق ولو على معين وكذا الاستيلاء يحصل بكل منهما القبض (تنبيه) تصح  
الوصية والتدبير والتزويج وقسمة غير الرذوا باحة الطعام للفقراء ولا يحصل القبض بشئ منها وفي المنهج  
حصول القبض بأخذ الفقراء وقيد بعضهم الطعام بما اشترى جزافاً لان المقدر يتوقف قبضه على التقدير  
وعلى كل فهو يشكل على ما صرف في الصدقة فيما تقدم وحيث لم يحصل القبض بما ذكر فيتوقف على القبض  
بالفعل من العاقد أو وارثه فليراجع ذلك وليحرر (قوله ولو باعه بمثله) أي وهو باق عنده أو بغير صفته  
أو جنسه مطلقاً ولو برضا البائع (قوله فهو كبيع المبيع للبائع) أي فهو باطل فان كان بعين المبيع أو بمثله بعد  
تلفه أو كونه في التتمة فهو اقالة كما تقدم في المبيع ولو باع التمن بعد قبضه ثم تلف المبيع قبل قبضه انفسخ  
العقد فيه دون التمن وان لم يقبضه مشتريه ويضمن البائع بدله للمشتري ويظهر مثل ذلك في عكسه  
الأن يقال القبض هنا في الاباحة ضمنى وفيه بحث قال شيخنا الرملي ومثل التمن المذكور في البطان كل  
عين مضمونة في عقد معاوضة كاجرة وبدل خلع وصداق وعوض صلح عن مال أو دم كما مر (قوله وله بيع  
ماله) بالاضافة أولى من جعل مأمومة لشموله غير الاموال ونقل عن خط المصنف ضبطها بالفتح والكسر  
(قوله كوديعة) ومثله غلة وقف وغنيمة فلا حد المستحقين أو الغائبين يبيع حصته قبل افرازها قاله شيخنا  
بخلاف حصته من بيت المال فلا يصح بيعها قبل افرازها ردونها أو كسني بعض مشايخنا بالافراز فقط ولو مع  
غيره (قوله ومشارك) أي يصح تصرفه في حصته منه قبل قسمته فان قسم قسمة غير رد جاز تصرفه  
في حصته أيضاً قبل قبضه وان قلنا انها بيع اذ ليست على قوانين البيع لعدم اعتبار الرضا فيها بخلاف قسمة  
الرذ لا يصح تصرفه في حصته قبل قبضها لانها بيع (قوله وقراض) فيصح التصرف فيه لكما له سواء ربح  
أو لا وقت قسمة أو لا على المعتمد (قوله ومرهون بعد انفاكاه) أم قبله فلا يصح التصرف فيه ومنه  
الرهن الشرعي نحو ثوب عند خياط شرع في خياطته أو عند قصار شرع في قصارته أو عند صباغ كذلك وان  
لم يتم عمله اما اذا وفاه أجرته أو كان قبل شروعه فيصح تصرفه وان سلمه له بناء على جواز ابدال المستوفى به  
الآتي ومنه يعلم جواز بيع غنم استأجره لرعيها شهر أم لا وان مضى بعض الشهر لما ذكر واذا أسلم الاجير  
نفسه بقية الشهر استحق أجرته وفارق نحو القسامة بعد الشروع لانها عين فتأمل (قوله ومعار) أي  
يصح التصرف فيه وان لم يمكن رده على المعتمد خلافاً لما روي حيث قال ان أمكن رده كدار ودابة  
صنع والا كارض بنيت أو غرس فلا يصح لجهل المدة ولان استرجاعها لا يمكن الا بغير قيمة البناء أو الغراس  
أو ارض النقص وذلك لا يجب على واحد من المتعاقدين اه (قوله لانها مضمونان) وهذا حكمه  
فصل المعار والمستمك بكذا وهو يفيد أن ما قبلهما موقوف على وديعة فهو من الامانة على هذا فلا حاجة لاستثناء  
للعنى الثاني قال في شرح المهذب لان من يشتري ما في بدعيه بغير قبض في الحال فلا يتوالت ضمانان (قوله فلا  
يصح) ولو كان للبائع حق الحبس (قوله فهو اقالة) أي تغليب المعنى العقد على لفظه (قوله لا يلحق بالبيع)  
أي لعدم توالت الضمانين فيما ذكر أي فلا يلزم البائع أن يسلمه قبل القبض (قوله ويستثنى) لان قول

بيعه كالمورث (ولا يصح بيع المسلم فيه) قبل قبضه (ولا الاعتياض عنه) لعموم النهي لذلك (والجديد جواز الاستبدال عن الثمن) الذي في  
الذمة لحديث ابن عمر كنت أبيع الابل (٣١٤) بالهناير وأخذتمكاتها الدراهم وأبيع بالهراهم وأخذتمكاتها الدنانير فأنت رسول الله صلى

الله عليه وسلم فسألت عن ذلك فقال لا بأس اذا انفردت وليس بينكما شيء رواد أصحاب السنن الاربعة وابن حبان وصححه الحاكم على شرط مسلم والقديم المنع لعموم النهي السابق لذلك والثمن النقد والثمن مقايله فان لم يكن نقداً وكانا قد بينا فالثمن مادخلته الباء والثمن مقايله (فان استبدل موافقاً في علة الربا كدراهم عن دنانير) أو عكسه (اشتراط قبض البديل في المجلس) كإدول عليه الحديث المذكور حنرا من الربا (والاصح انه لا يشترط التعيين) للبديل أى تشخيصه (في العقد) كما لو تصارفا في الذمة والثاني يشترط ليخرج عن بيع الدين بالدين (وكذا) لا يشترط في الاصح (القبض) للبديل (في المجلس ان استبدل ما لا يوافق في العلة) للربا (كثوب عن دراهم) كما لو باع ثوباً بدراهم في الذمة لا يشترط في قبض الثوب في المجلس والثاني يشترط لان أحد العوضين دين فيشترط قبض الآخر في المجلس كراش مال السلم وسكت المصنف عن اشتراط التعيين للبديل في المجلس للعلم به من شروط المبيع ولا يشترط

المورث الذي ذكره لانه في يد البائع مضمون ولو عطف المشترك وما بعده على ماله ليشمل ما فيه ضمان بعقد وغيره لكان أولى وعليه يكون الاستثناء لا بد منه كذا قاله شيخنا فانظر مع ماسر (تنبيه) من هذا القسم المملوك يفسخ ببيع وإقالة وهو كذلك ان لم يكن له حبسه على المرجوح عند شيخنا الرمي فيهما كما تقدم فربما على الراجح في غيرهما وما فيه حق المجلس مبيع بمن في الذمة لم يسلم فيه الثمن مثلاً فلا يصح وهذا ما اعتمدته شيخنا الرمي وهو ما ذكره التولي في باقي المنهج من التقييد معتمد (تنبيه آخر) للأخذ بالسوم مضمون كله ان أخذه لشراء كله والا فقد مر ما يشترطه فلا يأخذ خرقه عشرة أذرع لشراء خمسة منها لم يضمن الخمسة الثانية لانها في يد مائة فلا وكانا قاطعتين ليشتري خمسة من واحدة منها مضمن خمسة من كل منهما أو ليشتري واحدة منها مضمن كلاهما ما اعتمدته شيخنا (قوله ولا يصح بيع المسلم فيه) ولو نقداً والمراد به كل منضمن في الذمة ولو غير مسلم فيه فيشمل المبيع في الذمة بغير لفظ السلم وقول المنهج وتعبيرى بالثمن أعم من تعبيرة بالمسلم فيه لا يناسب طريقته من كون المبيع في الذمة من المسلم فيه وخرج بالثمن غيره من نحو أجرة وصادق وعوض خلع ودين ضمان ولو لمسلم فيه ومن ذلك الثمن وسيد كره المصنف (قوله ولا الاعتياض عنه) هو أعم مما قبله (قوله لعموم النهي) المذكور فيما مر بقوله صلى الله عليه وسلم لا تبيعن شيئاً الخ (قوله والجديد جواز الاستبدال عن الثمن) أى الذي لا يشترط قبضه في المجلس والا كراش مال سلم ووربوى وأجرة في اجارة ذمة فلا يصح (قوله وهذا بيع الدين عن هو عليه) هذه الجملة ساقطة من بعض النسخ (قوله وليس بينكما شيء) أى علقه (قوله أصحاب السنن الاربعة) هم أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه (قوله والقديم المنع) وحمل على ما سبأني (قوله والثمن النقد) سواء كان هو العين أو ما في الذمة وتقدم انه لا يصح الاعتياض عنه اذا وجب قبضه في المجلس (قوله فان لم يكن نقد) أى لم يوجد في كل من العوضين (قوله فالثمن مادخلته الباء) وفي الاعتياض عنه ماسر وأما المضمن مطلقاً فلا يصح الاعتياض عنه فلم ان السلم لا يصح الاعتياض عن أحد العوضين فيه (قوله والثاني يشترط) أى التعيين في العقد ليخرج الخ وأجيب بأنه بالقبض في المجلس خرج عن ذلك مع أن هذا دين نشأ الآن والممنوع ما كان بدين سابق (قوله للعلم به الخ) أى لان هذا ان كان من السلم فيه فسيأتى تعيين رأس المال في المجلس أو من المبيع المعين ولا يكون منه الا بعد التعيين فليراجع (قوله ولو استبدل عن القرض وقيمة المثلج باز) قال شيخنا مر عن نفس القرض

هذه مخرج بقول المهاج أمانة (قول المتن ولا يصح بيع المسلم فيه) مثله المبيع الموصوف في الذمة اذا عقد عليه بلفظ البيع وفرق بينه وبين الثمن بأن عين المبيع تقصد فكان كالسلم فيه وأما الثمن فالقرض منه ماليته (قول المتن والجديد) اختلاف ثابت سواء قبض المبيع أو لم يقبض (تنبيه) المضمونات ضمان عقد كالأجرة والصادق وعوض الخلع والدم حكمها كالثمن فيفصل فيها بين المعين وما في الذمة (قوله وسكت المصنف الخ) عبارة الاسنوى فان قلنا لا يشترط القبض فلا بد من التعيين في المجلس واشتراط التعيين في العقد فيه الوجهان السابقان انتهى وأما قول الشارح رحمه الله للعلم به فلم يبين لي وجهه (قوله ولا يشترط الخ) قال الاسنوى فتصّل ان هذا القسم يعنى قسم غير المثلج لا يشترط تعيينه في العقد ولا قبضه في المجلس على الاصح بل تعيينه فيه قال وعلى هذا يكون قولهم ما في الذمة لا يتمين الا بالقبض محمول على ما بعد الزوم ما قبله فيتمين برضاها وينزل ذلك منزلة الزيادة والخط هكذا قاله في المطلب وهو جيد يقتضى الحاق من خيار الشرط بخيار المجلس اه (قوله لاستقرار ذلك) أى بخلاف دين السلم (قوله والمحرر) عبارة هو ان ثبت لا نكاحاً ولا مفناً كدين القرض

تعيينه في العقد على الاصح السابق فيصفه فيه ثم يعينه (فرع) لا يجوز استبدال المؤجل من الحال ويجوز عكسه وكان صاحب المؤجل محله (ولو استبدل عن القرض وقيمة المثلج باز) لاستقرار ذلك وعبر في الروضة كالمحرر بدين القرض والاختلاف

يشترط في الاصح وفي تعيينه ماسبق (وبيع الدين لغير من عليه بطل في الاظهر بأن يشتري عبد زيد بمائة على عمرو) لعدم قدرته على تسليمه والثاني يصح لاستقراره كبيع من عليه وهو الاستبدال المتقدم وصححه في الروضة مخالف للرافعي ويشترط عليه قبض العوضين في المجلس فلا تفرق قبل قبض أحدهما بطل البيع كذا في الروضة وأصلها كالتهديب وفي المطلب ان مقتضى كلام الاكثرين بخالفه (ولو كان لزيد وعمرو دينان على شخص فباع زيد عمرا دينه بدينه بطل قطعا) اتفق الجنس أو اختلف لنهي صلى الله عليه وسلم عن بيع الكالء بالكالء رواه الحاكم وقال انه على شرط مسلم وفسر ببيع الدين بالدين كما ورد التصريح به في رواية للبيهقي وقوله قطعا كقول المحرر بلا خلاف مزيد على الروضة كاصلها (وقبض العقار تخليته للمشتري وتمكينه من التصرف) فيه (بشرط فراغه من أمتعة البائع) نظرا للعرف في ذلك لعدم ما يضبطه

أودينه وان أوهمت عبارة الحر المالك كورة تخصيصه بالثاني اه وفيه نظر واضح اذا الاستبدال انما هو عمافي القيمة وليس فيها الا مقابل الشيء المقرض لاجنه سواء كان نالفاً و باقيا ولا ينتقل الاستبدال عن عينه سواء مع بقائه أو عدمه ومن منع مع بقائه انما هو لممكنه من الرجوع فيه لالكونه عن عينه فتأمل (قوله وهو شامل لمثل التلف) فعبارة المحرر أولى لذلك بل وتشمل الحكومات والدين الموصى به والواجب في المتعة وغيرها وزكاة الفطر عند حصر الفقراء والدين الثابت بالحوالة وغير ذلك ويكفي هنا العلم بقدر ما يعتاض عنه ولو باختيار أحدهما ولا يشترط كيل ولا وزن ومحل الجواز ما يمكن رباو الا فلا يصح كان اعتاض عن دين القرض الذهب ذهباً أو فضة نعم ان كان بلفظ الصلح صح (قوله ويبيع الدين لغير من عليه) أي بغير دين سابق كما مر (قوله والثاني يصح) وصححه في أصل الروضة وهو المعتمد (قوله بان يشتري الخ) لا يخفى أن الدين في مثاله ممن لا يبيع فيخالف ما قبله الا ان يقال ان الثمن يقال له مبيع أو يراد بالمبيع مطلق المقابل فتأمل (قوله قبض العوضين) وهما العبد والمائة في المثال المذكور وعلى هذا فلا حاجة لاشتراط كون من عليه ملياً مقرأ كما قاله شيخنا مر وعلم أنه لا فرق بين ما تنفق علة الر باو عدمه على المعتمد الذي اقتضاه كلام الشيخين وما في المنهج من الحل ضعيف (قوله شخص) إشارة الى دفع أن يراد بالتعيين نحو الجنس أو القدر (قوله ولو كان) المناسب التفرغ بالفاء (قوله الكالء) هو بالالف قبل اللام وهزمة مكسورة بعدها (قوله وفسر) أي عند الفقهاء وفي اللغة أنه بيع النسبة بالنسبة (قوله وقبض العقار الخ) حاصل أطراف هذه المسئلة أن المبيع اما منقول أو غير موكل اما حاضر في مجلس العقد أو غائب عنه وكل اما يدا المشتري أو غيره وكل اما غير مشغول أو مشغول والمشغول اما بامتعة المشتري أو البائع أو أجني أو مشتركة والمشاركة اما بين اثنين منهم أو بين ثلاثة والمراد بامتعة المشتري ماله يد عليها وحده ولو بوديعة وان كانت للبائع أو لأجني وكذا البقية وحاصل الحكم في قبضه أنه يشترط في المنقول نقله ولو حكما في الغائب مطلقا مضي زمن يمكن فيه الوصول اليه عادة ثم ان كان كل منهما غير مشغول بامتعة اشترط تمكن المشتري منه بتسليم مفتاحه مثلاً والاذن له في فعله واشترط اذن البائع له في قبضه ان كان له حق الحبس وان كان مشغولاً بامتعة المشتري وحده اشترط مضي زمن التفرغ لافعله أو بامتعة غيره اشترط التفرغ بالفعل هذا هو الوجه الذي لا يتجه غيره وما في المنهج وغيره من الاضطراب الذي منشؤه تفسير الاقباض ثارة باللفظ وثارة بالتمكين وغير ذلك وتفسير التخلية كذلك يجب رجوعه الى ما يوافق ما ذكرناه والله التوفيق والهداية الى سواء الطريق (قوله تخليته للمشتري وتمكينه منه) عطف التمكين على التخلية تفسير كما في المنهج فان اراد بالتخلية اللفظ بها بالتمكين تسليم نحو المفتاح أو عدمها منع فغير (قوله أمتعة البائع) ومثلها أمتعة الاجني والمشاركة ولو مع المشتري وتقدم المراد بها (قوله كان أقوم) بل لكان قوياً لان القبض غيرها وانما يحصل بها على ماصر (قوله وغيرهما) ومنه زرع في الارض أو غمر على الشجر وان شرط قطعه أو بداصلاحه أو بلغ أو ان جذاذه على المعتمد فيصح قبض ذلك الزرع بلا نقل وقبض والاتلاف فيجوز الاستبدال عنه بلا خلاف اه فيؤ خذ منه الجواز في الدراهم الماخوذة في الحكومات والدين الموصى به والواجب بتقريبها كما في المتعة أو بسبب الضمان وكذا زكاة الفطر اذا انحصر الفقراء في البلد وغير ذلك وفي الدين الثابت بالحوالة نظر يحتمل تخريجه على الخلاف في كونها بيعاً واستيفاء ويحتمل النظر الى أصله وهو الحال به هل هو ممن أو ممن أو غيرهما (قول المتن بان يشتري الخ) يراد به ليس من صورة ذلك نحو مسئلة زيد وعمرو والآتية (قوله وفسر الخ) هذا التفسير ذكره الفقهاء أخذ من الرواية الاخرى والذي في الصحاح وغيره ان الكالء بالكالء هو النسبة بالنسبة أي المؤجل بالمؤجل (قول المتن تخليته) أي فلا يشترط دخوله المكان ولا حقيقة التصرف وقوله وتمكينه عطف تفسير على التخلية (قول المتن بشرط فراغه الخ)

شرعاً ولفتوا الى المصنف بالبائع في التخلية كما في الروضة وأصلها المحرر كان أقوم لان القبض فعل المشتري والتخلية فعل البائع فلو لا التأويل المذكور لما صح الحل الا ان يفسر القبض بالاقباض والعقار يشمل الارض والبناء وغيرهما

ولو كان في البئر المبيعة  
أمتعة للبائع توقف القبض  
على ثمرتها ولو جعت في  
بيت منها توقف القبض  
على ثمرتها (فان لم يحضر  
العاقدان المبيع اعتبر) في  
حصول قبضه (مضى زمن  
يمكن فيه المضي اليه في  
الاصح) اعتبار الزمن  
امكان الحضور عند عدمه  
بناء على عدم اشتراطه في  
القبض وهو المرجح وقيل  
يشترط حضور العاقدين في  
القبض وقيل حضور  
المشتري وحده ليتأتى  
اثبات يده على المبيع  
ودفع الوجهان بالمشقة في  
الحضور ومقابل الاصح  
لا يعتبر ما ذكر (وقبض  
المنقول تحويلة) روى  
الشيخان عن ابن عمر انهم  
كانوا يتاعون النعام  
جزافا على السوق فنهاهم  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم أن يبيعهوه حتى  
يحولوه دل على انه لا يحصل  
القبض فيه الا بتحويله كما  
هو العادة فيه (فان جرى  
المبيع) والمبيع (بموضع  
لا يختص بالبائع) كشارع  
أودار للمشتري (كفي في)  
قبضه (نقله) من حيزه الى  
حيز آخر من ذلك الموضع

الارض المشغولة ومثلها الارض المشغولة بالحجارة المدفونة كما سيأتي ومنه ماء بئر وصهر يج فلا يشترط في قبضه  
أو قبض محله نقله ولا يشترط في صحة البيع النص على ماء الصهر يج بخلاف ماء البئر ومنه السفينة التي لا تنجر  
بجر عادية وان كانت في البحر كما في شرح شيخنا وفي حاشية شيخنا أنها في البحر كالمنقول مطلقا (قوله ولو كان  
الخ) ذكره توطئة لقوله ولو جعت الخ والافهم مكررم كلام المصنف لا كور (قوله فان لم يحضر الخ) يان لم  
يكن في مجلس العقد (قوله اعتبر الخ) وان كان غير مشغول ويبد المشتري كما تقدم (قوله مضى زمن) من  
العقد أو من الاذن ان كان له حق الحبس (قوله وقبض المنقول) أي غير التابع في صفقة البيع عند الاطلاق  
وان نص عليه كما البئر ونحو الزند لا ماعج في صفقته مما يدخل (قوله نحو يله) وان اشترى محله معه أو بعده  
أو كان متولى الطرفين كالاب ومحل اعتبار التحويل في غير ما يبد المشتري قبل بيعه بنحو غصب أو ودعة أو لا  
فلا حاجة لتحويله بالفعل ولا الى اذن البائع في قبضه الا ان كان له حق الحبس كما مر قال شيخنا الرمي ولا بد مع  
التحويل من وضعه في مكان آخر ولا يكفي نقله من غير وضع ولا عوده في مكانه ولم يرضه شيخنا وسبأ في ما يبدل  
له ووضع البائع المبيع بقرب المشتري بحيث يتمكن من أخذه بلامانع قبضه وان نهه عنه لكن لا يضمنه  
خرج مستحقا (تنبيه) قبض الجزء النافع بقبض الكل وان لم يأخذ ثمرته كما في شرح شيخنا وأما يعتبر  
الاذن لعدم الضمان فقط وتقدم أن المنقول شرطه ثمره اذا كان طرفا كصندوق فيه أمتعة وان اشتراه معه  
أو بعده على ما مر (قوله روى الشيخان الى آخر الحديث) فبعضه كذا الطعام وهو منقول ويقاس عليه كل منقول  
وكونه جزافا ليس قيد ابل هو بيان للواقع وهو قيد لا كفتاه قبضه من غير ثمرته ويجلس على منع بيعهم  
له بقية التصرفات وكان حق الشارح ذكر ذلك وأشر بقوله دل الخ الى بيان ما هو المقصود من التمسك بقوله  
كما هو العادة فيه الى تقوية ذلك المعقود بالمهم فتأمل (قوله بموضع لا يختص بالبائع) أي ليس للبائع فيه  
حصه وان قلت وليس تحت يده باعارة ونحو ودعة لا مقصوب مع البائع فيمكن النقل اليه وادخال البائع على  
المقصود عليه صحيح وان كان خلاف الاكثر ولو قال يختص به غير البائع أو ليس للبائع فيه حق لكان أولى  
تقسم (قوله أودار للمشتري) ومثل داره طرف معه وان كان موضوعا في ملك البائع وكذا دار أجنبي  
وان لم ياذن فيه وان حرم (قوله الى حيز) ولورأسه أو رأس ولده أو ظهر دابة (قوله آخر) ليس

ظاهر هذا كغيره انه لا يشترط في الدواب ثمره يغنيها من أمتعة البائع وفيه نظر وأما السفينة فصرح في الكفاية  
بانه لا بد من التفرغ وقوله وغيرهما أي كالشجر (قول المتن فان لم يحضر العاقدان الخ) أي ولا يفتى عن ذلك  
كونه في يد المشتري ولا بد من مضي زمن النقل ان كان في يد المشتري والا فلا بد من النقل شرح الروض (قول  
المتن اعتبر في حصوله الخ) المعنى في هذا انه لما سقط الحضور لمعني وهو المشقة اعتبر زمانه الذي لا مشقة في  
اعتباره (قوله حضور العاقدين) أي لانه أقرب الى حقيقة الاقباض (قوله لا يعتبر ما ذكر) أي لانه لا معنى  
لاشترط مضي الزمن من غير حضور (قول المتن تحويلة) ولو في حق متولى الطرفين ولو كان تابعا للمقار في  
صفقة واحدة (قوله كما هو العادة) يريد ان الحديث دل والعادة قاضية بذلك (قول المتن لا يختص بالبائع) من  
جمله ما يصدق عليه هذا المعصوب والمشارك بين البائع وغيره وفيه نظر (قوله أودار للمشتري) قال السبكي قد  
جزموا هنا بذلك فيما قالوا الوابع شيئا في يده ودعة أو غصبا لا يشترط النقل ولا اذن البائع ولا ثبت حق الحبس  
لانه رضى بدوام يده هكذا قاله المتولى فعلى هذا تصور المسئلة مسئلة دار المشتري بما اذالم ينفرد باليد بل كان البائع  
معه قال ونحو بر القول فيما اذا باعه شيئا في يده انه ان كان الثمن حالا لم يوفوه احتاج الى اذن البائع في القبض  
على ما جزم به الرافعي وان خالف ما في التهمة وان كان مؤجلا ووفوه لم يحتج الى اذن ثم في اشتراط مضي الزمن  
واشترط السبر معه ونقله الخلاف الذي في الرهن والصحيح هنا كالصحيح هناك هو الرجوع هناك اعتبار مضي  
الزمن دون النقل بالفعل (قوله من ذلك للموضع) يريد انه لو نقله الى موضع يتعلق بالبائع لا يفيد (قول المتن

(وان جرى) البيع والمبيع (في دار البائع لم يكف) في قبضه (ذلك) النقل (الا باذن البائع) فيه (فيكون) مع حصول القبض به (معبرا  
للبقعة) التي اذن في النقل اليها للقبض ثم لو نقله المشتري من غير اذن دخل في ضمانه لاستيلائه (٢١٧) عليه ومن المنقول العبد في امره

بالانتقال من موضعه والدابة  
فيسوقها أو يقودها والثوب  
فيقنأوله باليد (فرع) زاد  
الترجته (للمشتري قبض  
المبيع) من غير اذن البائع  
(ان كان الثمن مؤجلا أو  
سلمه ان) كان حالا مستحقه  
(والا) أي وان لم يسلمه (فلا  
يستقل به) أي بالقبض  
وعليه ان استقل به الرد لان  
البائع يستحق الحبس لاستيفاء  
الثمن ولا ينفذ تصرفه فيه  
لكن يدخل في ضمانه ولو  
كان الثمن مؤجلا وحل قبل  
القبض استقل به أخذا  
بما في الروضة كأصلها في  
مسئلة الترجة بالفرع الآتي  
انه لا حبس للبائع في هذه  
الحالة وسيأتي فيه نص  
بخلاف ذلك (ولو بيع الشيء  
تقديرا كثوب وأرض  
ذراعا) بأعجام القال (وحنطة  
كيلا أو وزنا اشتراط) في  
قبضه (مع النقل) في  
المنقول (ذره) ان بيع  
ذراعاً بان كان بذرع (أو  
كيلا) ان بيع كيلا (أو  
وزنه) ان بيع وزناً (أو عده)  
ان بيع عدا والاصل في  
ذلك حديث مسلم من  
ابتاع طعاماً فلا يبعه حتى  
يكتاله دل على أنه لا يحصل  
القبض فيه الا بالكيل وقيس  
عليه الباقي (مثاله) في  
المكيل (بعتكها) أي

قيدها فيمكن لو أعاده إلى موضعه كما علم (قوله دار البائع) أي ماله يد عليها أو على جزء منها ولو باعارة كما تقدم  
وسحت اعارته لما بعد دفعها اليه بخبر وجه من الضمان (قوله من غير اذن) أي من البائع للقبض فلا يكفي اذنه  
في النقل لغير القبض أو مطلقاً وان لم يكن له حق الحبس (قوله دخل في ضمانه) أي ضمان يد لو خرج مستحقاً  
وينفسخ العقد بتلفه ومنه الخيار بتعيبه نعم ان أتلفه هو أو عيبه فقباض له كما مر (قوله في امره) بالانتقال  
وان لم يقصده القبض بل وان قصد غيره وكذا سوق الدابة وتناول الثوب بنحو اليد وفارق اعتبار القصد في  
اذن البائع كما مر لان الفعل أقوى من القول ولا عبرة بالقصد معه غالباً ولهذا أوجب البائع بالفعل لم يعتبر فيه  
قصد (قوله والدابة) ومثلها ولد ها ولا يشترط تفرقهما من حمل عليها ولا يكفي ركوبها بالتحويل ولا استخدام  
العبد كذلك (تنبيه) يشترط في القبض الرؤية كافي البيع فيكون الرؤية قبل القبض فيما لا يتغير إلى وقت  
القبض ويكفي رؤية الوكيل في القبض وان لم يره الموكل ولو أتلفه بعد قبضه بلارؤية كان قبضاً كما يدل له  
عموم كلامهم وفيه بحث ولا يشترط في القسمة تحويل ولا قبض وان جعلت بيعاً (قوله والثوب) ومثله كل  
خفيف (قوله فيقنأوله باليد) وان لم يضعه في مكان آخر كما مر (فرع) أجرة النقل المفتقر اليه القبض  
على البائع في الثمن وعلى المشتري في المبيع كما سيأتي في التقدير (قوله فرع) زاد الترجة به لطول الكلام  
قبله (قوله أو سلمه) أي برئ منه ولو باستبدال أو بحواله أو صلح أو سلم الحال منه كذلك (قوله فلا يستقل به)  
أي القبض في حرم عليه فعله (قوله لكن يدخل في ضمانه) أي ضمان عقد كما يصرح به قول المنهج فيستقر  
عليه الثمن وبذلك قال حنيفة والخطيب وغيرهما واعتمد شيخنا الرمي في شرحه انه ضمان يد فينفسخ العقد  
اذا أتلفه البائع أو تلف باق كجسياتي أو يتخير المشتري ان أتلفه أجنبي كما مر ويدل له وجوب رده (قوله ان  
استقل به) هو الممتد ولا عبرة بتسليم بعضه الا ان تعددت الصفقة ومحل الاستقلال المذكور في غير المنقول الى  
حيز البائع والا فلا بد من الاذن للقبض كما مر (قوله من ابتاع طعاماً) أي غير جزأف أخذاً من المعنى وقد قام  
الاجماع على عدم اعتبار الكيل فيما يبيع جزأفاً (قوله الا بالكيل) ثم ان اتفاقاً على كمال غيرهما فواضح والاصب  
الحاكم كالأمينان تولاه المقبض منه ما للقباض فواضح أيضاً وان تولاه القابض لم يصح كما يصرح به قول  
شيخنا الرمي في شرحه بأنه لا بد من قباض الاول أو راتبه اه أي لانه يصير قباضاً مقبضاً من نفسه وهو لا يصح  
كما يأتي وقال بعض مشايخنا الوجه الصعته ان لم يكن له حق حبس أو كان له وأذن لا لا تحل بكونه نائباً عنه كما هو  
ظاهر كلامهم بل صريحه وقول شيخنا الرمي المذكور وانما ذكره لاجراء جعله نائباً عنه لا مطلقاً كما يرشد  
اليه تعليقه المذكور ويدل له قولهم فلو قبض ماذ كرجاء فادون ان يقولوا لا تقدير مقبض فتأمل (قوله لكن  
يدخل المقبوض في ضمانه) قال شيخنا الرمي ضمان عقد واعتراض بما تقدم عنه آتفاً وأجاب بان القبض هنا

وان جرى في دار البائع الخ) قال الاذرى هذا فيما اعتيد نقله وأما الدرهم الخفيفة ونحوها اذا أخذها يده أو  
لبس الثوب فعلى ما سبق من كونه قبضاً وان كان بموضع يختص بالبائع اه ثم عدم الحصول ثابت وان لم يكن  
للبيع حق الحبس لانه في مكان البائع لم يخرج عن يده (قوله في قبضه) لو نقله الى مكان لا يختص بالبائع كفي  
(قوله لم يكف ذلك) أي وان لم يكن له حق الحبس (قوله للقبض) هذا يفيد ان الاذن في النقل من غير ان  
يقول للقبض لا يكفي قال الاذرى وهو ظاهر اذا كان له حق الحبس (قوله دخل في ضمانه) أي فاذا تلف  
لا ينفك البيع وفي السبكي خلاف هذا فليراجع (قوله ومن المنقول الخ) نبه على هذه المسائل لانه ليس فيها  
تحويل حقيقي من المشتري (فرع) للمشتري قبض المبيع ان كان الثمن مؤجلاً أي ابتداء (قول المتن فلا  
يستقل) أي ولو كان في يده خلافاً لما تولى (قوله لكن يدخل في ضمانه) أي ضمان اليد وضمن العقد (قول المتن

(٢٨ - (قيلوبى وعمره) - ثانياً) الصبرة (كل صاع بدرهم أو) بعتكها بعشرة مثلاً (على انهاء عشرة أصع) ولو قبض ماذ كر  
جزأفاً لم يصح القبض لكن يدخل المقبوض في ضمانه (ولو كان له) أي شخص (طعام مقدر على زبد) كعشرة أصع سلماً (ولعمرو

زيد مالي عايه لنفسك) عني (فقبل فاقبض فاسد) له وهو بالنسبة الى القاتل صحيح تبرأ به ذمة ز يدي الاصح لا ذنه في القبض منه ووجه فساد لعمرو كونه قابضاً لنفسه من نفسه وما قبضه مضمون عليه ويلزمه رده للدفع على مقابل الاصح وعلى الاصح يكتله المقبوض له لاقباض وكدين السلم بين القرض والاتلاف والعبارة تشمل الثلاثة (فرع) زاد الترجمة اذا (قال البائع) بمن في الذمة حال (لا سلم المبيع حتى اقبض منه وقال المشتري في الثمن مثله) أي لا سلمه حتى اقبض المبيع وترافعا الى الحاكم (أجبر البائع) لرضاه بتعلق حقه بالذمة (وفي قول المشتري) لان حقه بتعلقه بالعين لا يفوت (وفي قول لا اجبار) أولا ويمنعهما الحاكم من التعاضع (فن سلم أجبر صاحبه) على التسليم (وفي قول يجبران) فيلزم الحاكم كل واحد منهما باحضارهما عليه فاذا حضراه سلم الثمن الى البائع والمبيع الى المشتري يبدأ بهما شاء (قلت فان كان الثمن معيناً سقط القولان الاولان وأجبراني الاظهر والله أعلم)

مأذون فيه وانما الفاتت وصف قائم بالمعقود عليه كذا قاله والوجه خلافه اذا بيس هنا عقد بالكلية فلا تمن وأيضاً المقابل هنا واحد سواء قلنا ضماناً بد أو عقد فراجع وحرر وتأمل (قوله عليه) أي الشخص مثله أي الطعام فليكتل أي الشخص بان يأمر زيدا أن يكتل له لا بنفسه ثم يكتل أي الشخص ويكتفي الاستدانة في المكيل الى دفعه لعمرو (قوله فيكون الخ) فلوز اذ انقص بقدر تفاوت السكيلين لم يضر والارجع الشخص بالنقص ورد لز يادة لتبين الغلط في الكيل الاول (قوله ولو قال لعمرو) مثل عمرو رقيقه ولو ما ذنا ووكيله بخلاف مكانه وأبيه وابنه وليس لواحد تولي الطرفين ولو بوكالة عنهما ولو للمحجور ذلك كافي البيع (قوله عني) بيان للواقع فلا يحتاج الى ذكره اذ لو قال أحضره لي لا قبضه لك أرى لم يصح أيضاً (قوله له) أي لعمرو (قوله صحيح) فلا يرد له دفعه (قوله مضمون عليه) أي على عمرو وفي ضمانه ما تقدم (قوله على مقابل الاصح) لان قبضه للقائل فاسد أيضاً (قوله تشمل الثلاثة) وانما قيدناه بقوله سلماً لانه الذي في كلام الاصحاب (نفيه) أجرة التقدير واحضار الغائب على الموفى بآثما ومشترياً وأجرة التحويل والنقد على الآخر المستوفى فعمل ان أجرة الدال في المبيع على البائع فان شرطت على المشتري فسد العقد ومنه بعثك كذا بكذا السلم ولا يضمن النقاد ولو بأجرة لانه مجتهد ولا يستحق أجرة لو أخطأ خلافاً لابن عبد الحق بخلاف نحو الوزان وناقش القبان والكاتب اقدر العوض فعليه الضمان ولا أجرة لهم أيضاً كافي غلط النسخ ولو قال لغريمه وكل من قبض لي منك صح ومثله وكل من يشتري لي منك ولو قال لغريمه اشتري بهذه الدراهم لي ما تستحقه على واقبضه لي ثم لك صح الشراء والقبض الاول دون الثاني (قوله فرع زاد الترجمة به) أي لما مر (قوله قال البائع) أي المتصرف عن نفسه نحو وكيل وولي وناظر وقف وعامل قراض فيتمتع عليهم القبض قبل التسليم فيجبر المشتري وحده ان لم يكن نائباً أيضاً والأجبر امعا (قوله بمن في الذمة) أي وبعد لزوم العقد فلا اجبار في زمن الخيار ولو خرج الثمن زبوا فكمال لم يقبض فلوناف المبيع انفسخ العقد فلم يرد جريان هذا الخلاف في السلم بخلاف الاجارة (قوله معيناً) أي كالمبيع فلو كان الثمن معيناً والمبيع في الذمة انعكس الحكم في القولين الاولين من الخلاف في تخيير المشتري على الاظهر ولا يتصور كونهما في الذمة (قوله سقط القولان الاولان) وهما اجبار البائع وحده أو المشتري وحده والثالث هو مقابل الاظهر وهو عدم اجبارهما وما في شرح شيخنا مما يخالف ذلك غير عليه) الضمير فيه يرجع الى قوله ولو كان له (قول المتن فليكتل لنفسه الخ) أي لحديث الحسن أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الطعام حتى يجري فيه الصلحان صاع البائع وصاع المشتري وهو مرسل لكنه أخرجه ابن ماجه والدارقطني والبيهقي من رواية جابر مر فوعا والمرسل يعتضد بوروده مر فوعا وان كان ضعيفاً ولان الاقباض هنا متعدد ومن شرط صحة الكيل يلزمه تعدد نعم لودام في المكيل كفي (قول المتن اقبض من زيد الخ) ولو قال اقبض لي ثم اقبضه لنفسك فالحكم كذلك ولو قال احضره لي لا كتاله لك منه فكذلك أيضاً (قوله عني) يرجع الى قول المتن اقبض (قوله على مقابل الاصح) يرجع الى قوله ويلزمه فرع قال البائع (قوله لرضاه بتعلق حقه بالذمة) ولانه يتصرف في الثمن بالحالة والاعتياض فاجبركي يتصرف المشتري ولان المشتري يتوقع الفسخ بتناف المبيع والبائع آمن فاجبركي يأمن المشتري ولان البائع يجبر على تسليم ملك غيره وذلك على تسليم ملك نفسه (قوله لان حقه الخ) عبارة غيره لان حقه متعين في المبيع وحق البائع غير متعين في الثمن فامر بالتعيين (قول المتن وفي قول لا اجبار) أي لان كلا منهما ثابت له الاستيفاء وعليه الايفاء فلا يكاف الايفاء قبل الاستيفاء (قوله فاذا حضراه) لوتلف في مجلس الحاكم كان من ضمان دفعه (قول المتن وأجبراني الاظهر) أي فيكون القول الثالث جارياً وهو مقابل الاظهر هذا ما ظهر لي وهو المراد ان شاء الله تعالى (قوله في غيره)

(واذا سلم البائع) باجبار أو دونه (أجبر المشتري أن حضر الثمن) على تسليمه (والا) أي وإن لم يحضر (فان كان) المشتري (معسرا) أي فممن فهو مفلس (فالبائع الفسخ بالفلس) وأخذ المبيع بشرطه لما سيأتي في (٢١٩) باب (أو موصرا وماله بالبلد أو بمسافة

قريبة) أي دون مسافة  
القصر (حجر عليه في  
أمواله) كلها (حتى يسلم)  
الثمن لثلاثين شهرا فيها بما  
يطلب حق البائع (فان كان  
بمسافة القصر لم يكف البائع  
الصبر إلى احضاره) لنضرو  
بذلك (والاصح أن له  
الفسخ) وأخذ المبيع لتعذر  
تحصيل الثمن كالأفلاس به  
والثاني لا يفسخ ولكن  
يباع المبيع ويؤدى حقه  
من ثمنه (فان صبر) البائع  
إلى احضار المال (فالحجر كما  
ذكرنا) أي بحجر على  
المشتري في أمواله كلها  
إلى أن يسلم الثمن لما تقدم  
(وللبائع حبس مبيعه حتى  
يقض ثمنه) الحال بالامالة  
(ان خاف فوته بلا خلاف)  
وكذلك المشتري له حبس  
الثمن المذكور ان خاف  
فوت المبيع به كاذ كره في  
الروضة كاصلها أي بلا  
خلاف (وانما الاقوال)  
السابقة (اذا لم يخف فوته)  
أي البائع فوت الثمن وكذلك  
المشتري فوت المبيع  
(وتنزه على مجرد الابتداء)  
بالتسليم أما الثمن المؤجل  
فليس للبائع حبس المبيع  
به لرضاه بالتأخير ولو حصل  
قبل التسليم فلا حبس له  
أيضا كذا في الروضة كاصلها

محول عليه فراجع (قوله وإذا سلم البائع) أي عن جهة المبيع لانه هو ودفعه اذ الاسترداد حينئذ (قوله  
باجبار) أي على الاظهر أو بدونه على مقابلة قد كرا المبيع اعدم الاجبار ليس في محله اذ لا يصح معه الفسخ  
والحجر وغيره مما سيأتي ثم هو صحيح بالنسبة لا جبار المشتري (قوله أجبر المشتري) على التسليم وليس للبائع  
بامتناعه الفسخ كعكسه وحينئذ يصير المشتري محجورا عليه في أمواله الحاضرة وان جاز له الوفاء من غيرها  
فيجب له الحاکم على الوفاء منها ان لم يوف من غيرها (قوله ان حضر الثمن) أي حضر نوعه لانه في القدمة  
(قوله معسر الثمن) بان لم يكن له مال غير المبيع وان كثرت قيمته فقوله فهو مفلس انما ذكره توطئة لكلام  
المصنف وليس المراد به حجر الفليس (قوله بشرطه) وهو حجر الحاکم عليه فقط من غير نظر إلى زيادة دينه  
على ماله ولا إلى طلب وغير ذلك مما يأتي ولو كان محجورا عليه سابقا لم يحتاج إلى حجر وحيث كان الحجر شرطا  
في الفسخ فلا يفسخ البائع قبله ولا يتوقف فسخه على اذن الحاکم بعده (قوله وماله بالبلد) أي البلد  
الذي فيه البائع وان لم تكن بلد العقد كما قاله شيخنا الرملي (قوله حجر عليه) أي حجر عليه الحاکم في  
أمواله كلها الحاضرة منها والغائب ويسمى هذا الحجر التبريد لانه لا يتوقف على سؤال ولا ضيق مال ولا  
يتعدى لمال حادث بعده ولا يفسخ به بائع ولا يباع فيه مسكن ولا خادم ولا يتوقف زواله بعد الوفاء على  
فك حاکم وبنفق على عونه نفقة المومنين (قوله بمسافة القصر) أي من البلد المذكور آنفا (قوله  
والاصح أن له الفسخ) ولا يحتاج في الفسخ هنا إلى حجر حاکم ويأتي هنا في القرض من جواز أخذ  
القيمة لا في صولة ان كان في غير بلد العقد وكان له مؤنة ولم يتحملها وعمل الفسخ ان لم يف المبيع بالثمن  
والا فلا فسخ ان سلم متبرعا كما قاله لقاضي أبو الطيب وكلام الامام والرافعي يخالفه فراجع (قوله فالحجر كما  
ذكرنا) أي يدام عليه الحجر وان كان وجد قبل ذلك والاضرب الآن وعلى هذا يحمل كلام الشارح والمنهج  
(قوله به) الضمير عائدا إلى عدم الخلاف كما فسر الشارح للتسليم كاتوهمه بعضهم ولو خافا معا اجبرا بلا  
خلاف أيضا (قوله أي البائع فوت الثمن) لو قدم لفظ البائع بعد يخف لانه فاعله لكان أولى ولو قال الشارح  
لم يخف أحد هما فوت عوضه لكان أنسب ما بعده لكان أنسب وكان يستغنى عما زاده بقوله وكذلك المشتري  
الحق فأنامل (قوله فليس للبائع حبس المبيع) ولا يطالب المشتري برهن ولا كفيلا وان كان غريبا وخيف  
هربه وله الاستقلال بقبض الثمن كما تقدم

باب التولية والاشراك والمراعاة والمخاطة

الضمير فيه يرجع إلى قوله في بيع عرض بعرض (قول المتن أجبر المشتري) أي فلا يثبت للبائع بذلك فسخ  
(قول المتن ثمن) أي نوعه لان صورته المستقلان الثمن في القدمة (قوله بشرطه) أي وهو حجر الحاکم عليه قبل  
الفسخ وقيل لا يفسخ بل تباع السلعة ويوفى من ثمنها حكاه الرافعي وهو يدل على ان السلعة لا تخرج  
عن الاعسار ولو زادت على مقدار الثمن (قول المتن حجر عليه) أي ولو زادت على الثمن أضاه فاولها يقال له  
الحجر الغريب ولا يتوقف الحجر على سؤال الغريم هنا ولا ينفك الا بفك القاضى (قوله ويؤدى حقه من ثمنه)  
كسائر الديون (قول المتن فان صبر فالحجر) في البسيط عن العراقيين انه لا يحجر حيث يثبت الفسخ وهو  
ظاهر اذ كيف يسوغ الحجر مع تمكن من الفسخ ولكن المنقول لا يحص عنه (قوله كاذ كره) يرجع إلى  
قوله وكذلك (قوله أما الثمن المؤجل) فهو قول أول الفرع ثمن في القدمة حال

باب التولية الخ

وهي نقل جميع المبيع إلى المولى بثلث الثمن المثل أو عين المتقوم بافظ وليتك والاشراك نقل بعضه بنسبته من

وفي الكفاية في كتاب الصدق ان القاضى أبو الطيب نقل عن نضر الشافعي رحمه الله تعالى في المشور ان له الحبس وسيأتي في الصدق انه لو

حل قبل التسليم فلا حبس للمراة في الاصح

باب التولية



والاشراك والمراجعة )  
 وفيه المحاطة اذا ( اشترى )  
 شخص ( شيئا ) بمثل ( ثم )  
 قال ( بعد قبضه ) ( اعلم )  
 بالتمن ) باعلام المشتري  
 أو غيره ( وليتلك هذا العقد  
 فقبيل ) كقوله قبله أو  
 توليته ( ثم مثل التم )  
 جنسا وقدر او صفة ( وهو )  
 أي عقد التولية ( بيع في  
 شرطه ) كالقدرة على  
 التسليم والتقباض في  
 الربوي ( وترتب أحكامه )  
 منها تجدد الشفعة اذا كان  
 المبيع شقسا مشفوعا وعفا  
 الشفع في العقد الاول  
 ( لكن لا يحتاج ) عقد  
 التولية ( الى ذكر التم  
 ولو حط عن المولى ) بكسر  
 اللام ( بعض التم ) بعد  
 التولية ( انحط عن المولى )  
 بفتحها لان خاصة التولية  
 التنزيل على التم الاول  
 ولو حط جميعه انحط عن  
 المولى أيضا ولو كان الحط  
 قبل التولية للبعض لم تصح  
 التولية الا بالباقي أولا بكل  
 لم تصح التولية أصلا

وقدم هذا الباب من الالفاظ المطلقة على ما بعده منها لان هذا المدلول شرعي سابق ينزل عليه ومعاني هذه  
 الالفاظ مختلفة لغة متحدة شرعا كما قاله وفيه بحث فالتولية لغة تقليد العمل للغير ( قوله والاشراك ) جعل  
 الغير شرىكا والمراجعة لزادة والمحاطة النقص ومعانها اشترى ما قبل كل المبيع أو بعضه الى الغير بمثل التم الاول  
 أو بزادة عليه أو نقص عنه كاسيأتي ( قوله وفيه المحاطة ) وسكونه عنها اما اكتفاء بالمراجعة لانها مراجعة  
 في المعنى للشري أو اختصارا أو لعدم ذكر أصلها والزادة على الترجة غير معينة فتأمل ( قوله اشترى )  
 مثلا اذ مثله السلم بعد قبض المسلم فيه وعوض الخلع والصداق والشفعة وصلح دم العمد والجارعة ويلزمه فيها  
 جميع الاجرة فان ولده قبل مضي زمن مثله أجرة والا فيقسط ما بقي وان قال من أولها قاله شيخنا الرملي وظاهره  
 عدم بطلان العقد بذلك الشرط والذي يشبهه فيه بطلانه به ويلزمه أجرة مثل مدة انتفاعه ويلزمه في الخلع  
 والصداق مهر المثل وفي الشفعة ما دفعه للمشتري وفي الصلح الدية والتولية في جميع ذلك بما قام على ( قوله  
 بمثل ) فيده لقول المصنف لزمه مثل التم ويقابله العرض الآتي فهو المتقوم ( قوله بعد قبضه ) أي المقيّد  
 للتصرف ( قوله لا علم بالتم ) ولو قبل القبول ويدخل فيه العلم بكيله ووزنه ونحو ذلك فلا بد من العلم بها وقال  
 شيخنا الرملي يكفي في المرفق رويته ولو تخمينيا في التولية وفي الاشراك لافي المراجعة والمحاطة وفيه بحث فتأمل  
 ومثل التم ما قام به فيما مر وسيأتي وقد يشمله التم تجوزا قاله شيخنا وهو يقتضي أنه يشترط العلم بمهر المثل  
 في نحو الخلع وقيمة الدية في صلح الدم فراجع ( قوله هذا العقد ) هذا صريح بنفسه ونحوه بت بما اشترت  
 صريح بغيره ولو سككت عن ذكر العقد فهو كناية على المعتمد ومن الكناية جعلته لك بما اشترت مثلا ( قوله  
 لزمه مثل التم ) أي ان لم ينتقل للمتولى والواقع العقد على عينه سواء علم بانتقاله أولا بل لو علم بانتقاله وقال  
 بمثله ولا يعينه بطل العقد فيه ما يجري ذلك في عوض الخلع ونحوه مما مر وسيأتي أنه لو انتقل التم ونحوه  
 بعد العقد لا متولى تعينت عينه أيضا ولا يضر لفظ المثلية في العقد ولو ينفو ( قوله وصفه ) ومنها الاجل فيعتبر  
 جميعه في حق المتولى وان وقعت التولية في آخره ولا يلزم رهن وكفيل كاتاني الاول على المعتمد ( قوله منها  
 تجدد الشفعة ) ومنها أنه لو اطاع المتولى على عيب قدّم مقدم على التولية رده على المولى لا على البائع الاول  
 خلافا لابن الرفعة ومنها ان للمولى مطالبة المتولى وان لم يطالبه البائع الاول أيضا خلافا لالامام ( قوله لكن الخ )  
 هذا محل مخالفة التولية لغيرها ( قوله ولو حط ) أي بعض التم عن المتولى لا بلفظ نحوه سواء كان بلفظ حط  
 أو اسقاط أو عقوأ أو بولث أو ابراء من البائع أو وكيله أو موكله أو سيد مكاتب بعد عجزه لامن موصى له بالتمن  
 ومحتاج له لانها أجنبيان ويوجد الحط في غير التولية مما يأتي في المراجعة ان كان بعد لزومها أو وقعت بغير  
 لفظ تولية أو اشراك كاسيأتي ( قوله بعد التولية ) ذكره مراعاة لكلام المصنف وسند كرمفهومه وكلامه  
 شامل لما قبل لزمه لو قيد بعضهم هذا الحط بغير الربوي بحسنه لانه يبطل اذا لا يتصور بقاء العقد معه لا قبل  
 التقباض ولا بعده فراجع ( قوله ولو حط جميعه ) أي بعد لزوم التولية والابطال ( قوله انحط عن المولى )  
 وحينئذ لو تقايلا لم يرجع المتولى على المولى بشئ قاله شيخنا الرملي قال ولا يصح أخذ الشفع بعد حط الكل  
 ولا يلحقه الحط بعد الاخذ فراجع ( قوله الا بالباقي ) بان يصرح به أو يطلق فان صرح بالكل بطل العقد ( قوله  
 التم بلفظ اشركتك والمراجعة بيع بمثل التم أو ما قام عليه به مع رجح موزع على الاجزاء والمحاطة بيع كذلك  
 مع حط منه موزع على الاجزاء ( قول المتن اعلم ) اشترط العلم بالتم فيه خلاف المراجعة الآتي وان اقتضى  
 صنيعة خلافة ثم لا فرق في ذلك بين المولى والمولى ( فرع ) لو حط عنه البعض ثم ولده بجميع التم هل  
 يصح ويلحقه الحط أم يبطل ولا يصح الا بالباقي بعد أن يعلمه المولى الظاهر الثاني ( قول المتن وهو بيع الخ )  
 وقيل ليس يبيعا جديدا بل يكون المولى نائبا عن المولى فتنتقل الزيادة اليه ولا تجدد الشفعة ( قول المتن  
 لكن لا يحتاج الخ ) أي لان لفظ التولية مشعر به ( قوله الا بالباقي ) هل يشترط محل نظر ( قوله

عرضاً) أي مئة وما كاسر (قوله لم تصح التولية أصلاً) ويبتل العقد الاول ان كان الخط في زمن الخيار لانه يصير مباعاً بالثمن ومن هذا علم صحة ما أتى به بعضهم في بولي باع أوليه داراً أو برأه من ثمنها في مجلس العقد من بطلان البيع وبقاء الدار على ملك الولي (قوله الا اذا انتقل) أي قبلها سواء علم بانتقاله أو لا لكنه عالم به وبقبحته فلا ينافي ما سار قال شيخنا ويقوم مقام انتقاله ذكره جميع قيمته كافي المنهج وسيصرح به كلامه الآتي في القذف ولا بد من ذكر جنسه ان اختلف به غرض كقطن أو ككتان قال شيخنا الرمي وذكر العوض لدفع الائم للصحة العقد فيكفي ذكر القيمة وفيه نظر وسياق ما فيه قال شيخنا ولو انتقل العرض أو المثل بعد التولية نصبت عينه لعدم نفيه كاسر (قوله أي المشتري) هو بفتح الراء أي المبيع ولم يذكره بهذا اللفظ لعدم ما يدل عليه من لفظه فيما سبق (قوله في الاحكام السابقة) منها الخط ولولا بهض وأنه لو كان خط البعض قبل الاشتراك لم يصح الا بقدر ما يخصه من الباقي وأنه لو خط الثمن كله قبل لزوم عقد الاشتراك لم يصح أو بعده انحط عن الثاني وأنه لو كان عرضاً لم يصح الاشتراك الا ان انتقل أو ذكر مع قيمته كاسر وأنه متى انتقل تعين عينه وأنه اذا لم يذ كر لفظ العقد كان كناية على المعتمد كاسر وعلى ذلك يحمل كلام المنهج ويصح رجوع كلامه للتولية أيضاً وغير ذلك من الاحكام (قوله من مثل الثمن) ان لم ينتقل ومن عينه ان انتقل وكذا نصف قيمة العرض أو نصف عينه قال شيخنا وهو يقتضي أن نصف العرض الذي انتقل يخص به المولى وليس مشتركاً بينهما فراجع (قوله كان له الربع) ان لم يقل بنصف الثمن والا فلا النصف قاله النووي ولو قال بالنصف ربع الثمن فقال شيخنا لم يصح العقد الا ان أراد بالباء الاولى الظرفية (قوله فلو أطلق) أي لم يذ كر جزاً من المبيع ولا غناً بان قال أشركتك في هذا العقد والمبيع فان قال أشركتك في بعضه لم يصح لعدم تعين البعض كاسر (قوله وكان المشتري) هو بفتح الراء كاسر (قوله مناصفة) أي بين القائل والقابل وهذا شامل لما لو تعدل بينهما فيبقى لكل من الاول ان تعدد نصف حصته سواء سوت حصته غيره أو لا والنصف الآخر للثاني سوية ان تعدد ويلزم كلامهم لكل من الاولين بقدر ما يخصه من حصته من مثل ثمن حصته لأن ما أخذ من حصته كل واحد من الاولين موزع سوية على الآخذين وهذا واضح جلي واليه ترشد عباراتهم لأن كل واحد منهم لو انفرد كان له نصف حصته فضم غيره اليه لا يخرج عن ذلك وقول شيخنا الرمي فيما اذا تعدد الاول فقط ان للثاني مثل أحدهم بعد انضمام اليهم وان كانوا اثنين كان له الثلث أو ثلاثة كان له الربع وهكذا غير صواب بل يلزمه البطلان اذا اختلفت الحصص وسكت عن تعدد الثاني فقط أو تعدد ههما معا في نظر ما يقوله فيهما ويجوز (قوله للجهل بقدر المبيع) وهو الجزء المأخوذ بعقد الاشتراك وقد علم رده بتزيله على المناصفة (قوله ويصح بيع المراجعة) قال شيخنا ويلحق فيها الخط ان وقعت بلفظ تولية أو اشتراك وله فيها الزيادة على الثمن الاصل والنقص عنه كان يقول فيما اشتراه بخمسة عشر بعته عشرة وعشرين ورجع درهم لكل عشرة أو بعشرة الخ ولو لم يذ كر لفظ المراجعة وما في معناه مع لفظ بعته بكذا امثالاً يكن العقد منها ولا خيار ولا خط وان كان كاذباً كافي الانوار وهو يشمل ما لو كان العقد بلفظ تولية أو اشتراك وبه قال شيخنا الرمي لكن

ولو كان الثمن عرضاً الخ) لو أراد في هذا ان يولي بلفظ القيام فوجهان أحدهما يجوز كالمراجعة والثاني لان العقد الثاني في المراجعة مخالف للاول في قدر الثمن فاحقل مخالفته في جنسه بخلاف التولية نعم المأخوذ بالشفعة يجوز التولية فيه بلفظ القيام لان الشفع لا يأخذ الا بماله مثل ان كان مثلياً وان كان متقوماً فبالنقد الغالب سبكي (قول المتن كالتولية الخ) هو يفيدك ان الثمن اذا كان عرضاً يشترط الاشتراك بعينه وقد ياتزم (قوله المتن مناصفة) كالأول فرشي لزوم عمرو (قوله للجهل) أي فـ كان كالأول بعته بالف ذهباً وفضة (قول المتن ثم يقول الخ) مثل ذلك أن يضم الى رأس المال شيئاً آخر كأن يقول بعته بمائتين ورجع درهم لكل عشرة أي عنه قال الرافعي ويجري في المسئلة خلاف ما أوصى له بنصيب ابنه ورده النووي لان المفهوم هنالمعنى المثلية

ولو كان الثمن عرضاً لم  
تصح التولية الا اذا انتقل  
العرض الى من يتولى  
العقد (والاشتراك في بعضه)  
أي المشتري (كالتولية  
في كله) في الاحكام السابقة  
(ان بين البعض) كقوله  
أشركتك فيه بالنصف  
فيلزمه النصف من مثل  
الثمن فان قال أشركتك  
في النصف كان له الربع  
ذكره في الروضة وهو مبني  
على الرجوع في قوله (فلو  
أطلق) الاشتراك (صح)  
العقد (وكان) المشتري  
(مناصفة وقيل لا) يصح  
للجهل بقدر المبيع وضمنه  
(ويصح بيع المراجعة بأن  
يشتره بمائة ثم يقول)

لعل ذلك (بعتك بما اشتريت) أي بمثل (أورج درهم لكل عشرة) أي وفي كل عشرة (ورج درهم يارده) فسر الرافعي بما قبله فكانه قال بمائة  
وعشرة فيقبله المخاطب (و) يصح بيع (المخاطبة كبت) لك (بما اشتريت وحط ديارده) فيقبل (ويحط من كل أحد عشر واحد) كأن الرج  
في المراجعة واحد من أحد عشر (وقيل) (٢٢٢) يحط (من كل عشرة واحد) كما يد في المراجعة على كل عشرة واحد فإذا كان

اشترى بمائة وعشرة فالمحطوط  
منه على الأول عشرة وعلى  
الثاني أحد عشر (وإذا قال  
بعت بما اشتريت لم يدخل  
فيه سوى الثمن) وهو  
ما استقر عليه العقد عند  
ثروته وذلك صادق بما فيه  
حط مما عقده العقد أو زيادة  
عليه في زمن خيار المجلس  
أو الشرط (ولو قال بمقام  
على دخل مع مئة أجرة  
الكيال) للثمن المكيل  
(والدلال) للثمن المنادي  
عليه إلى أن اشترى به  
المبيع كما أفصح به  
ابن الرفعة في الكفاية  
والطلب (والحارس والقصار  
والرقاء) بالمد من رفات  
الثوب بالهمز ور بما قيل  
بالواو (والصباغ) كل من  
الأربعة للمبيع (وقيمة  
الصبغ) له (وسائر المؤن  
المرادة للاسترباح) أي  
لطلب الرج فيه كأجرة الحال  
والمكان واختان وتطين  
الدار ولا يدخل ما يقصد  
به استبقاء الملك دون  
الاسترباح كنفقة العبد  
وكسونه وعلف الدابة ويقع  
ذلك في مقابلة الفوائد  
للمستوفاة من المبيع فم  
العنف الزائد على المعتاد

ينبت الخيار لثمنه كاتفقه عنه العلامة ابن قاسم قال وقولهم خاصة التولية التزبل على الثمن الأول يحمل على  
ما إذا لم يذ كر غيره فراجع ذلك وحوره (قوله لعالم بذلك) قال شيخنا بقدر الثمن وصفته ولا يكفي رؤيته  
عن قدره وفيه ماسر (قوله بمثل) أي أن لم ينتقل كما سر والاعتين وان ضم إليه زيادة ودرهم الرج من  
جنس الثمن أن صرح به إلا فن نقد البلبه (قوله أدنى كل) وكذا على كل وكذا من كل عشرة أن لم يرد بمن  
معناها على المعتمد عند شيخنا الرمي كوالده وتكون من مئة على أدنى أو اللام سواء أراد ذلك أو أطلق فان  
أراد بمن معناه باطل العقد وفي شرح الرضحة العقد واعتمده شيخنا ويكون الرج عليه واحد على كل  
تسعة لأنه جعله واحد من العشرة على قياس الخط فراجع هذا والذي يتجه أنه متى قال من عشرة كان الرج  
واحد منها كما في الخط (قوله فسر الرافعي الخ) لأن دهم للعشرة وبارامم للواحد بشرط اضافته إلى ده وأما  
دوازده فهو ثمانية عشر (قوله كبت لك) أي وهو عالم كما قسم في المراجعة (قوله رحت ده الخ) ومثله حط درهما  
على كل عشرة أو في كل عشرة أول كل عشرة وكذا من كل عشرة لكن في هذه يحط العاشر (قوله فالمحطوط  
منه على الأول) أي من الوجهين عشرة فلو كان الثمن مائة فالمحطوط عليه تسعة وجزء من أحد عشر جزء من  
واحد وعلى الثاني عشرة (قوله وإذا قال بعت الخ) هذه وما بعدها من صور المراجعة كما سيذكره الشارح  
وذ كرهما لا جل معرفة ما يدخل في الصيغة في كل منهما (قوله بما اشتريت) ومثله برأس المال كما يأتي (قوله وهو  
ما استقر الخ) أي المراد بالثمن هنا ما لزم المشتري دفعه للبائع الأول وقت لزوم عقده فان كان الخط قبل عقد  
المراجعة محط بلنظ الشراء دون القيام أو بعده لم يتعد الخط لثمن الثاني (قوله أو الشرط) أي خياره طما  
(قوله بمقام) ومثله بما ثبت أو حصل أو وزنته أو بما هو على قال شيخنا الرمي ومعنى الدخول المدكور للعقد  
على الثمن أنه يضمه إلى الثمن وبذ كر جلته لأنه لا بد من دخوله عند الإطلاق وفأذنه أنه لو ذ كر شيئاً وضمه وتبين أنه في  
مقابلة ما لا يدخل سقط هو ورجم وفيه نظر بل الوجه أن يقال إن الأمور المدكورة إذا علم ما يقابلها من أجرة  
وغيرها ثم قال المولى للتولى وليتلك هذا العقد بمقام على ورجم كذا أنها تدخل مع الثمن الأول ويكون جلتهما  
هي الثمن في عقد التولية ويكون الرج بقدرهما فافهم وراجع وتأمل (قوله أجرة الخ) محل دخول ذلك  
الأجرة أن لزم المولى وأداها كما قاله شيخنا مر نعم في مؤقت دخوله على ادائها نظر ظاهر فراجع  
(قوله للثمن الخ) دفع به اعتراض دخول ما ذكر لأنه لا لازم للبائع وليس من الثمن فكيف يدخل فيه واستدل  
على كلامه بما ذكره ابن الرفعة (قوله وسائر المؤن) ومنها المكس المعروف وإن لم يجز خلافاً للخطيب  
ومنها ما غرمه في خلاص مغبوب أو رد أبق أو أجرة طبيب أو غنم ذراء للريض أو فداء الجاني وقد اشتراه  
كذلك في الجميع بخلاف الحادث بعد الشراء (قوله نعم الخ) لا حاجة لاستثنائه لأنه ليس من مؤن الاستبقاء  
ولذلك أسقطه في المنهج إلا أن يقال أنه لدفع توهم شمول العاقلة (قوله بنفسه) ومثله عمل من يستحق  
منفعته بأجرة أو غيرها (قوله وليعلمه) أي رجوا بواظا هر كلامهم أن هذا خاص بالمراجعة والمخاطبة وقال شيخنا  
لأمانع من شموله للتولية والاشتراك ولا ينافيه ماسر وكلام الشارح الآتي يدل له نعم قد مر أن التخمين  
(قوله فإذا كان اشترى بمائة وعشرة الخ) لو كان الشراء بمائة فقط فالمحطوط على الصحيح تسعة وجزء من أحد  
عشر جزء من درهم ولو قال وحط درهم من كل عشرة حط واحد من كل عشرة ولو قال وحط درهم لكل عشرة  
حط درهم من كل أحد عشر (قول المتن بما اشتريت) أي بمثل (قوله كأجرة الحال) من ذلك المكس الذي

ياخذ  
لثمنين يدخل (ولو قصر بنفسه أو كالا وحل) أو طين (أو تطوع به شخص لم تدخل أجرته)  
مع الثمن في قوله بمقام على لأن عمله ما تطوع به غيره لم يبق عليه وإنما قام عليه بما بذله وطريقه أن يقول وعملت فيه ما أجرته كذا أو عملت  
متطوع (وليحط) أي التبايعان (منه) أي المبيع في صورة بعت بما اشتريت (أو ما قام به) فصورته بعت بمقام على

في الصورة الثانية ويرجح كذا  
كانت من صور الربح كما  
ذكره المصنف في الأولى  
ولما صورته ثالثة وهي  
بعتك برأس المال ورجح  
كذا وهو كقوله بما اشترت  
وقيل بمقام على (وليصق  
البائع في قدر الثمن) الذي  
استقر عليه العقد أو قام به  
المبيع عليه عند الاختيار به  
أي يجب عليه المصدق في  
ذلك (والاجل والشراء  
بالعرض وبيان العيب  
الحادث عنده) لأن  
المشتري يعتمد أمانته فيما  
يخبره بذلك الثمن فيذكر  
انه اشتراه بكذا لاجل  
معلوم لانه يقابله فسط من  
الثمن وانه اشتراه بعرض  
قيمه كذا ولا يقتصر على  
ذكر القيمة لانه يشهد  
في البيع بالعرض فوق  
ما يشهد في البيع بالتقدم وانه  
حدث عنده هذا العيب  
لنقص المبيع به عما كان  
حين شراءه (فلو قال) اشترته  
(بأمانة) وباعه مباحة أي  
بما اشتراه ورجح درهم لسكل  
عشرة كالتقدم (فبان) انه  
اشتراه (بنفسه) بيينة  
أو اقرار (فالظاهر انه يحط  
الزيادة ورجحها) لكذبه  
والثاني لا يحط شيء لعدم  
البيع بما ذكر (و) الاظهر  
بناء على الخط (انه لا خير

بالرؤية كاف فيهما عند شيخنا مرفلا يلا ثم ذكره طهنا فتأمل (قوله فلوجهله أحدهما) قدرا أو جنسا  
أو صفقا لم يصح (قوله وجهان) أي على الوجه الثاني أمهما الاشتراط (قوله ولو قيل الخ) ولم يقل ذلك فهي  
من صور التولية لصحتها بغير لفظ التولية كالتقدم (قوله كاذ كره المصنف) أي فيما تقدم (تنبيه) لا يجوز  
ان يقول بما اشترت ولا بمقام على ولا غيرهما تقدم فيما أخذه به بشرط ثواب معلوم وأراد بيعه مباحة  
لانه كذب ولا يجوز بما اشترت ولا برأس المال في عبده أو جرة أو عوض خلع أو نكاح أو صلح عن دم عمد  
وأراد بيعه مباحة لانه كذب أيضا بل يذ كقيمة العبد كانه مثلا فيقول قام على بمائة أو بربو هي أجرة مثل  
كذا أو مهر مثل كذا أو صلح عن دية كذا (قوله قدر الثمن) أي وان لم يخالف العادة خلافا للسبكي  
(قوله الذي استقر عليه العقد) فان تعدد العقد أخبر بالاخير ولو هو الاكثر فان تبين ان كثرته بمواطأة وهي  
مكروهة على المعتمد فلا خيار ان باع مباحة والا فلا كما مر ولا يلزمه بيان رخص السلعة مثلا (قوله أو قام  
به) هو عطف على استقر فيكون من الثمن كما تقدمت الاشارة اليه لكن قد تقدم انه قابله فلعله تجوز فيه  
(قوله أي يجب عليه المصدق) أي لدفع الاثم عنه والا فالعقد صحيح مطلقا وقاعدة الوجوب سقوط الزيادة  
ورجحها اذا كذب فيها وثبت الخيار له في غيرها ولا حط خلافا للامام والغزالي (قوله وبيان العيب الحادث)  
وكذا عيب قديم أخذارته لكن ان باع بمقام على حط الارض بخلاف بما اشترت فتأمل (قوله يعتمد  
امانته) أفهم انه لو كان عالما لم يحتج الى اخباره وهو كذلك وكذا كل ما يجب الاخبار به (قوله بعرض الخ)  
المراد بالعرض المتقوم كالتقدم والمثل يصح البيع به مباحة وان لم يذ كقيمه خلافا للسبكي وعليه هل ينزل  
الرجح على قيمته أو على وزنه أو كذا قال شيخنا وفيه بحث (قوله قيمته كذا) والمعتبر قيمة يوم  
العقد ولا عبرة بما بعده من رخص أو غلام ويكفي تقويمه بنفسه ان كان أهلا ولا يفعل فان تنازع عاقدان  
(قوله ولا يقتصر الخ) تقدم ان ذكر القيمة شرط للصحة بخلاف ذكر العرض ويذكر أيضا انه اشتراه  
من مولى أو من مدينه المعسر أو المماطل (تنبيه) قول شيخنا الرمي انه لا يشترط ذكر العرض يشمل  
ما لو كانت عشرة دراهم مثلا وقال بعتك هذا بعشرة دراهم والوجه ان مثل هذا ليس من التولية ولا يلحق  
فيه حط ولو حط عن الاول فتأمل وراجع (قوله انه يحط) عبارة الروضة سقطت وهي أولى لافادة ان  
العقد لم يقع عليها فتأمل قال العلامة ابن قاسم وحينئذ فليزم الجهل بقدر الثمن في الواقع وهو مبطل الآن

ياخذه السلطان (قول المتن بطل) أي كالمقال بعتك بما اشترت ولم يقل مباحة (قوله لسهولة الخ) عبارة  
القاضي لانه اذا قل مباحة كان مبذبا على الثمن الاول بخلاف ما اذا لم يقل به دليل انه اذا خان فيه لاحط ولا خيار  
(قوله وفي اشتراطها) يرجع الى قوله والثاني يصح (قوله ولو قيل في الصورة الثانية) هي قوله في المتن ولو قال  
بمقام على الخ (قوله أي يجب عليه) أي لان هذا الباب مبني على الامانة فان المشتري يعتمد فيه على نظر  
البائع وراض لنفسه بمعارضه به مع زيادة أو حط (قوله وبيان العيب الحادث) معناه انه يبين حدوثه ولا  
يكفي باعلامه بالعيب كما سينبه عليه الشارح وبه تعلم ان هذا زيادة على ما تقرر من أن كل بائع يجب عليه  
لاعلام بالعيوب وكذا يجب اعلامه انه اطلع على القديم ورضى به ولا يكفي اعلامه بالعيب (قول المتن به يحط  
الزيادة) أي ولا يتوقف ذلك على طلب بل يبين ان البيع انعقد بذلك كافي الشفعة وبذلك تعلم ان هذا الخط  
ليس كأرض العيب القديم ثم وجه الخط التنزيل على الثمن الاول (قوله لانه قد يكون له غرض الخ) لانه ان  
بان كذبه بالاقرار لم يؤمن كذبه ثانيا وان بان بالبيينة فقد تكون كاذبه ويكون الباطن مغالفا لا يظهر (قوله  
للمشتري الخيار) الا ان يكون عالما بكذب البائع أو يكون المبيع نالفا وفي هذه الثانية يرجع بقدر التفاوت

للمشتري) لانه قد رضى بالاكثر فأولى أن يرضى بالاقول والثاني له الخيار لانه قد يكون له غرض في الشراء بذلك المبلغ لابرار قسم أو انفاذ وصية  
وعلى قول عدم الخط للمشتري الخيار جزما لان البائع غره وعلى قول الخط

لا خيار للبائع وفي وجهه وقيل قول له الخيار لانه لم يسلّم له ماسماه (ولو زعم أنه) أي الفمن الذي اشترى به (مائة وعشرة) وأنه غلط في قوله ولا جماعة (وصدقه المشتري) في ذلك (لم) (٢٢٤) يصح البيع (الواقع بينهما مائة) (في الاصح) لتعذر امضاءه من يدافيه العشرة المتبوعة

يقال صح هنا نظر المسمى ويجرى مثل هذا في التولية بعد الخط وقبل علمه به فراجع (قوله لا خيار للبائع) كالمشتري وهو المعتمد (قوله ولو زعم) أي بعد عقد المراجعة انه اشتراه الخ وصدقته المشتري في ذلك الزعم فالاصح بقاء صحة البيع (قوله وللبيع الخ) بناء على الصحة الذي هو المعتمد أي لقوات العشرة التي هو زعمها عليه مع تصديق المشتري له قال شيخنا وخياره على الفور كالعيب (قوله لم يشبل قوله ولا بينته) والبيع صحيح ولا خيار له (قوله أمضى العقد على ما حلف عليه) ولا خيار للبائع (قوله بفتح الميم) أي قريبا وبكسرهما النفس الواقعة كما يقال الامر محتمل لكذا قال في شرح الروض اقتصر رافي النقص على الغلط وقياس ما صرف في الزيادة ذكر التعمد وكأنهم تركوه لعدم جريان التفاريغ فيه اه فتأمل (تنبيه) لو أقر بالرق لشخص فبيع ثم ادعى الحرية لم تقبل دعواه الا ان بين له وجهها محتملا وقال ابن حجر يقبل مطلقا لاجل حق الله ولو باع دارا مثلا ثم ادعى وقفها قبل البيع أو أنها لم تكن ملكه فان كان صرح حال البيع بالملك لم تقبل دعواه والا قبلت قال شيخنا وغیر العتق والوقف لا يسمع مطلقا كالأودعي انه باعها قبل هذا البيع مثلا (قوله والمشتري حينئذ الخيار) هو مرجوح مبنى على مرجوح وسبب أي الصحيح عن الروضة بقوله ان يعود الخ (قوله ماذا كرنا في حالة التصديق) وهو سقوط الزيادة ورجمها وثبوت الخيار للبائع للمشتري (قوله جردني) هي بفتح الجيم وكسر الراء المهملة وسكون التحتية وفتح الدال المهملة اسم للدفع المكتوب فيه من أمتعة ونحوها (قوله سماع بينته) وحينئذ يأتي ماذا كر في التصديق (قوله وهذا هو المشهور) مرجوح والمعتمد ما قبله (فرع) الخيار فيما تقدم على الفور كإسار

(باب بيع الاصول والثمار)

أي بيان ما يدخل في لفظ المعقود عليه منها وما لا يدخل وفي جعل المد كورات أصولا وتجوزأ وهو حقيقة عرفية وحصة من الربع (قوله لا خيار للبائع) أي لانه يبعد أن يكون غلطه أو تلبسه سببا لثبوت الخيار له (قوله لتعذر امضاء الخ) أي لان الزيادة لا تختمل في العقد بخلاف النقص فانه معه وبدليل الارض ولا كذلك الزيادة وايضا فالزيادة لم يرض بها المشتري بخلاف النقص السالف فانه رضى به في ضمن رضاه بالا كثر (قول المتن قلت الاصح محتمل) أي كالأغلط بالزيادة (قوله ولا تثبت الخ) قال السبكي هو مشكل حيث اعتبر المسمى هنا واعتبر في الغلط بالزيادة التزبيل على العقد الاول نعم يرتفع الاشكال على مقابله الآتي ثم وجه عدم الثبوت كون الزيادة مجهولة ولم يرض بها المشتري بخلاف التسعين السالفة فانه رضى بها في ضمن رضاه بالمائة (قوله بفتح الميم) أي وأما بالكسر فهو الواقعة نفسها (قوله لانه قد يقر الخ) للخلاف أيضا عند الأصحاب مدرّك آخر وهو أن قلنا الجمين المردودة كالقرار حلف وان قلنا كالبينة فليس له طلب التحليف لاحتمال أن يعتمد النكول لعلمه عدم الرد (قول المتن فله التحليف) لورد الجمين انجبه تحليف البائع سواء قلنا الجمين المردودة كالبينة أو كالقرار لان البينة هنا تسمع ولا يمنع فيما يأتي نعم لو كان سماعها مبني على جواز رد الجمين لم يصح ما قلناه ثم اذا حلف بين الرد فان قلنا كالبينة فهو كالوصدقة وان قلنا كالقرار فيحتمل أن يكون كالمسلف في حالة عدم ابداء العذر ويأتي فيه اشكال الشيخين (قول المتن والاصح سماعها) قال السبكي فيكون كالوصدقة فعلى رأى الرافعي يفسد العقد وعلى رأى المصنف يصح ثم يجري الخلاف في ثبوت الزيادة

(باب بيع الاصول والثمار)

قال في التبرير عبارة السبكي رحمه الله الاصول الشجر وكل ما يثمر مرة بعد أخرى وقيل الشجر والارض

برجمها (قلت الاصح محتمل) والله أعلم ولا تثبت العشرة المدكورة وللبيع الخيل وقيل تثبت العشرة برجمها والمشتري الخيار (وان كذبه) المشتري (ولم يبين) هو (لغاطه وجهها محتملا) بفتح الميم (لم يقبل قوله ولا بينته) ان أقامها عليه لتكذيب قوله الاول لها (وله تحليف المشتري انه لا يعرف ذلك في الاصح) لانه قد يقر عند عرض الجمين عليه والثاني لا كالاتممع بينته وعلى الاول ان حلف أمضى العقد على ما حلف عليه وان نكل عن الجمين ردت على البائع بقاء على ان الجمين المردودة كالقرار وهو الاظهر وقيل لانه بناء على انها كالبينة وعلى الرد يحلف ان ثمنه مائة وعشرة وللمشتري حينئذ الخيار بين امضاء العقد بما حلف عليه وبين فسخه قال في الروضة كاصلها كذا أطلقوه ومقتضى قولنا ان الجمين المردودة مع نكول المدعى عليه كالقرار ان يعود فيه ماذا كرنا في حالة التصديق (وان بين) لغاطه وجهها محتملا كان قال كنت راجعت جريدتي فغلطت من ثمن متاع الى غيره (فله التحليف) كما سبق

لان ما يثمر بحرك ظن صدقه وقيل فيه الخلاف (والاصح) على التحليف (سماع بينته) التي يقيمها بان الثمن مائة والبناء وعشرة والثاني لا يسمع لتكذيب قوله الاول لها قال في المطالب وهذا هو المشهور في المذهب والمنصوص عليه (باب) بيع

(الأصول والثمار) كذا ترجم الشيخ في التنبيه وترجم في المحرر بفصل قال في التحرير الأصول الشجر والارض والثمار جمع ثم وهو جمع ثم قوسياً في الباب غير ذلك اذا (قال بعتك هذه الارض أو الساحة (٢٢٥) أو البقعة) أو العرصه (وفيها بناء وشجر

فالمذهب انه يدخل) للبناء والشجر (في البيع دون الرهن) أي اذا قال رهنك هذه الارض الى آخر ما تقدم وهذا هو المنصوص عليه فيهما والطريق الثاني فيها قولان بالنقل والتخريج وجه الدخول أنها للثبات والدوام في الارض فتتبع ووجه المنع ان اسم الارض ونحوه لا يتناولها والطريق الثالث القطع بعدم الدخول فيها وحل نصه في البيع على ما اذا قال بحقوقها وكذا الحكم في الرهن لو قال بحقوقها والفرق على الطريق الاول أن البيع قوي ينقل الملك فيستتبع بخلاف الرهن ولو قال بعتكها بما فيها دخلت قطعاً أو دون ما فيها لم تدخل قطعاً ويقال مثل ذلك في الرهن وفي قوله بحقوقها وجه انها لا تدخل في البيع ويأتي مثله في الرهن ووجهه ان حقوق الارض انما تقع على الممر وجري الماء اليها ونحو ذلك وسياً في انه يدخل في بيع الشجرة أغصانها الا اليابس لان العادة فيه القطع فيقال هنا في الشجر اليابس كذلك (وأصول البقل التي تنبت في الارض سنتين) أو أكثر ويجز

قتاً مل (قوله الأصول) جمع أصل والمراد به ما يتبعه غيره في دخوله في العقد والثمار ما مفر دل ثم بضم أوليه الذي هو مفرداً ثماراً وما جمع لثمر بفتح أوليه الذي هو جمع ثمرة واختاره المصنف لثقلته ولانه وسط قتل (قوله وترجم في المحرر بفصل) نظر الى أنه من الالفاظ المطلقة كالذي قبله لانها قسيمان ماله مدلول شرعي يحمل عليه وهو الاول وفيه أربعة ألقاظ كما مر وما يستتبع غير مسماه وهو ما هنا وفيه سبعة ألقاظ بحسب النوع الارض والدار والبستان والقرية والداية والشجرة والثمرة وما فعله المصنف أنسب (قوله قال) أي البائع ولو بوكالة أو لاية (قوله وفيها) خرج ما ليس فيها كمنصبيها من نهر خارج عنها وقناة ومسيل ماء فان قال بحقوقها دخل ذلك والا فلا ولا يدخل مكتوب دار مثلاً مطلقاً (قوله بناء) ولولبتر أو نهر أو قناة فيدخل أرض ذلك وبنائه ولا يدخل الماء فيها الا بالنص عليه فان لم ينص عليه لم يصح عقد البيع وان عقد عليها وحدها وكالماء المعدن الظاهر كالمالح والكبريت والنورة أما الباطن كالمذهب والفضة فيدخل بلا شرط عند عدم العلم به (قوله وشجر) ولو شجر موز أو نيلة أو مما تؤخذ أغصانه صرارا كالحور بمهملتين على المعتمد كما يأتي (قوله وحل الخ) فحل الخلاف عند الاطلاق في البيع والرهن فان قال بحقوقها فيما دخل ما ذكر من أرض البئر والقناة والنهر وبناء وما فيها كما مر وقال ابن قاسم الداخل هنا استحقاق المنفعة فقط وحله بعضهم على ما جرت العادة به وليس ملكه وان قال بدون حقوقها لم يدخل فيها ما ذكر وسيد كمال وقال بما فيها أو دون ما فيها (قوله ينقل الملك) فيلحق به كما هو كذلك كالوقف والهبة والصدقة والهبة والوصية وعوض الخلع والصداق وصالح الدم والاجرة (قوله بخلاف الرهن) ومثله العارية والاجارة والاقرار فالمراد بما لا ينقل الملك ما ليس فيه نقل ملك الارض لان الاقرار اخبار بملك سابق وعدم دخول غير الارض فيه لاحتمال حدوثه (قوله ونحو ذلك) مما مر ثم يدخل في الاجارة ما يتوقف النفع عليه (قوله فيقال الخ) أي فلا يدخل الشجر اليابس الا ان احتيج اليه لجهله دعامة ونحوها ما يأتي وفارق دخول الوتد بانه للدوام وما جرت العادة بنقله من الشجر الرطب كاليابس (تنبيه) لو لم يكن البناء والشجر ملكاً لم يدخل شيء منه وان كان مشتركاً بينه وبين غيره دخل ما يخصه فان كان الارض وما فيها مشتركاً دخل منه ما سواي حصته من الارض فأقل فان زاد عليها لم يدخل الزائد قاله ابن حجر وقال شيخنا يدخل جميع ما يخصه وان زاد على قدر حصته من الارض وهو ظاهر فراجع (قوله البقل) خرج الشجر فيدخل جميعه كما تقدم (قوله أو أكثر) أي وأقل لأن الحكم دائر مع كونه يجز مرة بعد أخرى كما أشار اليه الشارح تقيماً للضايط (قوله والقضب بالمجعة) أي الساكنة بعد القاف وفي ابن حجر انه اسم الفت فقطعه عليه تفسيره ويراد به القرط والرطب والفصصة وهو علف الهائم المعروف بالبرسيم ونحوه (والهندبا بالمد والقصر) أي مع كسر الدال المهمة قبل الموحدة وهو المشهور في العرف بالبقل (قوله أو تؤخذ ثمرة) أو أغصانه وليس شجراً كما مر (قوله كالنرجس) والقطن الحجازي والبناء وهو بعيد قال وهذه الترجمة جعت بين ترجعتي بابين متجاورين للشافعي رضي الله عنه أحدهما باب ثم الحائط يباع باصه والآخر باب الوقت الذي يحل فيه بيع الثمار (قوله للثبات والدوام) أي فكأناني معنى الارض كما جعلنا معناها في ثبوت الشفعة فيهما واستدل أيضاً بقوله صلى الله عليه وسلم من باع نخلاً فقد أبرت فثمرتها للبائع الآن يشترط المبتاع مفهومه أنها اذا لم تؤبر لم تشتري مع ان اسم النخلة لا يشملها السكن لاتصالها بالبناء والغراس كذلك (قوله ووجه المنع) اذا قلنا بهذا بقيت دائماً بلا أجره ولا المشتري الخيار عند الجهل (قوله فيقال الخ) أي بحكم الاول بدليل ان الغصن الرطب يدخل في اسم الشجر بلا خلاف بخلاف الشجرة الرطبة مع الارض فان فيها خلافاً كما تقرر (قول المتن والهندبا) أي البقل (قوله

(٢٩ - (قليوبي وعميرة) - ثاني) هو صرارا (كالقت) بالثناة والقضب بالمجعة (والهندبا) بالمد والقصر والنعناع والسكرس أو تؤخذ ثمرة مرة بعد أخرى كالنرجس والبنفسج (كالشجر) ففي دخوله في بيع الارض ورهنها الطرق السابقة هذا مقتضى التشبيه

والمقتصر في الروضة كاصلها على ان في دخولها في البيع الخلاف السابق وعلى الدخول في البيع الثمرة الظاهرة وكذا الجزء الظاهرة عند البيع للبائع فليشترط عليه قطعها لانها تزدو يشتهى المبيع بغيره سواء بلغ مظهرها وان الجزأين لا قال في التتمه الا القصب فانه لا يكلف قطعه الا ان يكون مظهره قدرا ينتفع به وسكت (٢٢٦) عليه في الروضة كاصلها (ولا يدخل) في مطلق بيع الارض كافي المحرر والروضة وأصلها

(ما يؤخذ دفعة) واحدة (كالخطة والشعير وسائر الزروع) كالجزر والفجل والبصل والثوم لانه ليس للدوام والثبات فهو كالمقولات في الدار (ويصح بيع الارض المزروعة) هذا الزرع الذي لا يدخل (على المذهب) كما لو باع دارا مشحونة بامتعة والطريق الثاني يخرج على القولين في بيع الدار المستأجرة لغير المكتري أحدهما البطلان وقرن الاول بان يد المستأجر حائلة (وللمشتري الخيار ان جهله) أي الزرع بان سبقت رؤيته للارض قبل البيع وحدث الزرع بينهما لتأخر انتفاعه فان كان عالما بالزرع فلا خياره (ولا يمنع الزرع) المدكور (دخول الارض في يد المكتري وضمانه اذا حصلت التحلية في الاصح) والثاني يمنع كما تمنع الامتعة المشحون بها الدار من قبضها وقرن الاول بأن تفريغ الدار متأت في الحال (والبذر) بالذال المجمة (كالزروع) بالبذر الذي لا تثبت لنباته ويؤخذ دفعة واحدة لا يدخل في بيع الارض ويبقى الى أوان الحصاد ومثله القلع فيما يقطع وللمشتري الخيار ان جهله فان تركه البائع له سقط خياره وعليه فالظاهر القبول ولو قال آخذته وأفرغ الارض سقط خياره أيضا ان أمكن ذلك في زمن يسير والبذر الذي يدوم كنوى النخل وبذر الكراث ونحوه من البقول حكمه في الدخول في بيع الارض حكم الشجر (والاصح أنه لا أجره للمشتري مدة بقاء الزرع) الذي جهله وأجاز كالأرض في الاجارة في العيب والثاني ومعه في الوجيزه الاجرة قال في الميسر لان المتنافع متميزة عن العقود عليه أي فليست كالعيب

والمقتصر (الخ) أي فلم يذ كر مسألة الرهن (قوله وعلى الدخول الخ) هذا مفهوم من تعبير المنهاج بالاصول (قوله الجزء) هي بكسر الجيم (قوله الا القصب) أي الفارسي (قوله فانه لا يكلف) أي فيكون بيع الارض مع شرط قطعه في حالة عدم النفع باطلا (قوله في مطلق الخ) الذي في الروض انه لا يدخل وان قال بحقها (قوله كالجزر الخ) بريدانه لا فرق في ذلك بين ما يحمص كشال المتن أو يقطع كهذه الامثلة كما شملها قول المصنف يؤخذ (قوله بان يد المستأجر الخ) وبانه لو كان في معنى ذلك لوجب القطع بالفساد لجهالة المدة كدار المعتدة بالاقراء والحل ثم محل الخلاف في الزرع الذي يؤخذ دفعة واحدة لا يصح بلا خلاف لانه ينتقل للمشتري كما أشار اليه الشارح قبيل هذا بقوله هذا الزرع الذي لا يدخل (قوله ومثله) أي الحصاد (قوله ولو قال الخ) هو جازأ يضاف نفس الزرع عند ثبوت الخيار كما سلف (قوله والبذر الذي يدوم) لو كان عادتهم في هذا أن يقطع بعد بزره ويحول لمكان آخر

بيع الارض ويبقى الى أوان الحصاد ومثله القلع فيما يقطع وللمشتري الخيار ان جهله فان تركه البائع له سقط خياره وعليه فالظاهر القبول ولو قال آخذته وأفرغ الارض سقط خياره أيضا ان أمكن ذلك في زمن يسير والبذر الذي يدوم كنوى النخل وبذر الكراث ونحوه من البقول حكمه في الدخول في بيع الارض حكم الشجر (والاصح أنه لا أجره للمشتري مدة بقاء الزرع) الذي جهله وأجاز كالأرض في الاجارة في العيب والثاني ومعه في الوجيزه الاجرة قال في الميسر لان المتنافع متميزة عن العقود عليه أي فليست كالعيب

وفي أصل الروضة قطع الجمهور

بأن لأجرة وقيل وجهان  
الاصح لأجرة وظاهر أن  
الزرع يبقى إلى أوان الحصاد  
أو القلع (ولو باع أرضا مع  
بذرا وزرع) بها (لا يفرد  
بالباع) عنها أي لا يجوز  
بيعه وحده كالخطة في سبيلها  
وسياق في مستورة  
كالبنر (بطل) البيع (في  
الجميع) قطعاً للجهل بأحد  
المقصودين وتقدر التوزيع  
(وقيل في الأرض قولان)  
أحد هما الصحة فيها بجميع  
التمن وذكري المحرر البنر  
بعد صفة الزرع وقدمه في  
التمهات فيل لتعود الصفة  
إليه أيضاً فيخرج بها ما روي  
قبل العقد ولم يتغير وقدر على  
أخذه فانه يفرد بالبيع ولم  
ينبه في الدقائق على ذلك وقد  
أطلق البنر في الروضة  
كأصلها (ويدخل في بيع  
الأرض الحجرة المحلقة فيها)  
والمبنية (دون المدفونة)  
كالكنوز (ولا خيار  
للمشتري ان علم)  
(ويلزم البائع النقل)  
المسبوق بالقلع ونسوية  
الأرض ولا أجرة عليه لمدة  
ذلك وان طالت (وكذا ان  
جهل) الحال (ولم يضر قلعهما)  
لا خيار له ضرر تركها أولاً  
ويلزم البائع النقل ونسوية  
الأرض ولا أجرة عليه لمدة  
ذلك (وان ضرر) قلعهما  
(فله الخيار)

بقطعه قبل أن الحصاد لزمه ولا يمكن من دياسته في محله إلا بالرضا وإذا وقع شرط قطع وجبت الأجرة ولو بلا  
طلب وفارق توقف وجوب الأجرة على الطلب في الثمرة لأن التأخير هنا في غير المبيع ويصح قبض الأرض  
مشغولة كما يؤخذ من التشبيه المتقدم وأشار بقوله الذي جهله إلى تقييد محل الخلاف فلا أجرة للعالم قطعاً  
(قوله وفي أصل الروضة الخ) هو اعتراض على المصنف في تعبيره بالاصح (قوله وظاهر الخ) فقدم ذكره لأنه  
معلوم ومثله ما تقدم في البنر وكان حقه ان يؤخره إلى هنا ويلزم في القلع نسوية الأرض وإزالة العروق تضرها  
(قوله للجهل الخ) فإن أمكن علمه بعد كان من تفريق الصفة (قوله أحدهما الخ) سكت عن مقابله  
لموافقة طريق القطع وعلى الصحة يبقى الزرع والبنر للبائع وهل يلزم المشتري بقاؤه إلى أوان الحصاد أو القلع  
راجع (قوله قبل لتعود الصفة) حكاه بقيل للإشارة إلى عدم الاعتناء به وبدل لضعفه عدم ذكره في  
الروضة والشرح وسكوته عنه في الدقائق ولا نظر لصورة تادرة يتعذر وجودها وخرج بالصفة التي هي لا يفرد  
بالبيع ما يدخل في بيع الأرض عند الإطلاق فالبيع صحيح قطعاً وذكره كيدلانه محقق الوجود وبذلك  
فارق بيع الدابة وحملها تأمل (قوله ويدخل في بيع الأرض الحجرة الخ) فهي ليست عيباً إلا في أرض تقصد  
للزراعة أو نحوها مما تضره الحجرة (قوله والمبنية) بموحدة فنون فتحتية أو بثلاثة فوحدة فتنة والانساب  
الأول تقديماً للتأسيس (قوله ان علم الحال) نعم ان كان لقلعهما من لثمته أجرة ثبت الخيار وكذا ان جهل  
ضرر قلعهما دون تركها لا عكسه قاله شيخنا الرملي وقال شيخنا الزبدي ثبت الخيار في صورة العكس أيضاً  
فإن التمهات عن المتولى معتمده عند صدق المشتري في جهله ويصدق البائع بعد قطع المشتري الحجرة في أنها  
مثبتة لا مدفونة على الاصح (قوله ولا أجرة عليه لمدة ذلك) أي النقل والنسوية وكذا القلع اللازم للبائع  
أيضاً كما أشار إليه الشارح على ما تقدم (قوله وان طالت) وان كانت بعد القبض (قوله ولم يضر قلعهما)  
بان لم يحصل به في الأرض عيب ولا زمنه أجرة ولا فله الخيار وان قال له أنكرم لك الأجرة نعم ان تركها له  
ولم يضر تركها فلا خيار ويلزمه القبول كما في البنر والزرع الذي لا يدخل كالمسح ولا نظر للمنة هنا لأنها  
تجزئ من المبيع وتركها أعراض لا تملك إلا ان جرى لفظ تملك كهيئة بشرطها واذ رجع عاد الخيار  
(قوله ويلزم البائع النقل) وان لم يرض المشتري وله أن يجبر البائع عليه تفريغاً للملك بخلاف  
ما صرح في الزرع لان له أمداً ينتظر (قوله ولا أجرة عليه لمدة ذلك) أي القلع وما يقبضه وان طالب كالمسح  
فالظاهر الحاقه بما لا يدوم ثم اعلم ان معنى دخول البنر الذي يدوم في البيع جعله تابعاً للأرض كالحل فلا تشتط  
رؤيته قبل ذلك بل ولو جهل جنسه ونوعه (قوله وظاهر أن الزرع يبقى الخ) عبارة الاسنوي كلام المصنف  
يفهم استحقاق البائع لبقاء الزرع ومحله اذا شرط البقاء أو أطلق فان شرط القطع في وجوب الوفاء به تردد  
للاصحاب حكاه الامام في كتاب الصلح ولم يتعرض الرافعي لهذه المسئلة غير انه جزم في بيع الثمرة المؤثرة قبل بدو  
الصلاح بوجوب القطع اذا شرطه وهو نظير هذا اه (قول المتن مع بذر) لو كان البنر دائماً النبات صح وان  
لم يره وكان تأكيداً ذكره المتولى (قول المتن أوزرع) الزرع الذي لا يفرد وهو المستور بما بالأرض كالفجل  
ونحوه أو بما ليس من صلاحه كالخطة في سبيلها والبنر الذي لا يفرد وهو ما لم يره أو تفرياً وامتنع أخذه (قول  
المتن وقيل في الأرض قولان) هما مبنيان على ان الأجرة في تفريق الصفة بجميع الثمن لا بالقسط (قوله قيل  
الخ) قاله الاسنوي رحمه الله قال ولم يقل لا يفردان لان المعروف في مثل هذا التركيب وجوب افراد الضمير  
(قول المتن المحلقة فيها والمبنية) أي لثباتهما ثم ان كانتا يضران بالغراس والبناء والأرض بما تقصده لذلك ثبت  
الخيار (قول المتن ان علم) كسائر العيوب (قول المتن ويلزم البائع النقل) بخلاف الزرع فان له أمداً  
ينتظر ثم انه يلزمه ذلك وان كان تركها لا يضر (قول المتن ولم يضر) أي بان كان القلع لا ينقص الأرض وليس  
لزمه أجرة هذا محصل ما في الاسنوي قلاعن الرافعي وهو عند التأمل يشكل على قول الشارح الآتي ولا



ضررهما أولاً (فإن أجاز لزوم البائع النقل وتسوية الأرض) بأن يعيد التراب المزال بالقطع مكانه قاله في المطلب (وفي وجوب أجرة المثل مدة النقل أو جملتها يجب أن نقل بعد القبض لا قبله) لأن النقل المقوت للمنفعة مدته جنباً من البائع وهي مضمونة عليه بعد القبض لا قبله في المرجع والثاني يجب مطلقاً بناءً (٢٢٨) على أنه يضمن جنباً قبل القبض والثالث لا يجب مطلقاً لأن إجازة المشتري رضا بلف

للمنفعة مدة النقل ويجرى الخلاف في وجوب الأرض فيها ببق في الأرض بعد التسوية عيب (و يدخل في بيع البستان) بقوله بعثك هذا البستان (الأرض والشجر والحيطان) لأنه لا يسمى بستاناً بدون ذلك (وكذا البناء) الذي فيه يدخل (على المذهب) وقيل لا يدخل وقيل في دخوله قولان وهي الطرق المتقدمة في دخوله في بيع الأرض (و) يدخل (في بيع القرية) بقوله بعثك هذه القرية (الابنية وساحات محيط بها السور) وفي الأشجار وسطها الخلاف السابق الصحيح دخولها (لا المزراع) أي لا تدخل (على الصحيح) كالأحلاف لا يدخل القرية فإنه لا يحث بدخوله من أراضيها وفي النهاية أنها تدخل وقال ابن كعب أن قال بحقوقها دخلت والا فلا قال الرافعي وهما غريبان وعبر في المحرر بالصحيح (و) يدخل (في بيع الدار) بقوله بعثك هذه الدار (الأرض وكل شيء بها) حتى حاصها) لأنه من مرافقها

(قوله فإن أجاز) تقدم أنه لا يتقيد اللزوم بهذه (قوله بأن يعيد الخ) أي فلا يلزمه تحصيل تراب غيره فإن تلفلزمه مثله (قوله وفي وجوب الخ) أي حيث خبر لا في حالة العلم كامر وانما لم يجعل إجازته كالعلم لأنه مع العلم موطن نفسه على الفوات من الابتداء وفارق عدم لزوم الإجرة في الزرع مطلقاً لما مر فهو كأمنعة الدار (قوله أمحها يجب الخ) فيه تصريح بصحة قبض الأرض المشغولة بالحجارة كامر فلو باعها لاجنبى وجبت الإجرة مطلقاً (قوله مدته) ظرف للبقعة الفائتة (قوله ويجرى الخلاف) أي مع تصحيحه المذكور فيجب أرش النقص إن كان بعد القبض لا قبله (قوله في بيع البستان) والجهة مثله كامر وكذا الرهن هنا على المعتمد إلا في الابنية فيه فلا تدخل عند شيخنا الزبدي وشيخنا مزيدي دخلها ولفظ البستان فارسي معرب ومثله الباغ بموحدة فجمعة بينهما ألف في لغة فارس أيضاً وكذا الحائط في لغة العرب وكذا الجنينة والحديقة والكرم كما قاله الخطيب (قوله والشجر) أي الرطب على ما مر (قوله والحيطان) وإن هدمت وتدخل عريشة نحو عنب وفي ماء البئر ما مر (قوله في بيع القرية) بالمعنى الشامل للمدينة والبلد بأي لفظ منها (قوله محيط بها السور) وكذا السور أيضاً لما مره من الابنية وإن التصق به خلافاً للسنوي وما لا سور لها يدخل ما لا يجوز قصر الصلاة فيه للمسافر منها نعم يدخل حرماً وما فيه من شجر وبناء وإن جاز فيه القصر (قوله وهما غريبان) فالمتقدم خلافهما وأشارنا إلى ذلك في الاعتراض على المصنف حيث لم يعبر بالمشهور واعتذر عنه بأنه تابع لاصله بقوله وعبر في المحرر بالصحيح فالمتقدم تابع له غافل عن اصطلاحه السابق في التعبير بالمشهور (تنبيه) لا يدخل ما تنسب به الأرض إلا أن بسط واستعمل ومثل القرية العسكرية وقيل إنها أمم لقصر حوله بيوتاً وللقرية وللأرض المستوية وللصومعة وألبيت الأعمام المتخذة لنحو شراب وأللهو (قوله في بيع الدار) ومثلها الختان والحوش والوكالة والزبوت ونجته الحاق الربع بذلك فراجع (قوله إلا أنه من مرافقها) أي لأن الحمام من مرافق الدار لنفعه فيها أو لكونه من البناء فيها أو لثبوته فيها فهو كالجزء منها فصح كون حتى عاطفة ولا حاجة لجعل الحمام من خشب ولا كون حتى ابتدائية (قوله الخلاف السابق) والاصح منه دخول تلك الأشجار وإن كثرت خلافاً للإمام (قوله بسكون الكاف) ويجوز فتحها (قوله والحمام الخشب) أي غير المثبت (قوله وتدخل الأبواب المنصوبة) ليس النصب قيد بل كل ما يتوقف عليه نفع كباب مخالوع لا مقالوع ودراريب نحو دكان وروشن وساباط جندوعه على طرفي حائطها لا على

أجرة عليه لمدة ذلك (قوله ضررهما أولاً) يستثنى من الشق الثاني ما لو تركها البائع للمشتري فإن خياره يسقط ويكون ذلك اعراضاً لتملك كالفه الرجوع ومتى رجع عاد الخيل فان وجد اعطاه أو باصيفة تملك فلا رجوع وكذا الحكم في الزام البائع بالنقل شرطه عدم تركها للمشتري أعني عند انتفاء ضرر الترك (قول المتن وفي وجوب أجرة الخ) أي في حالة الجهول (قول المتن أمحها يجب الخ) هذا يشكك بما سلف من عدم وجوب الإجرة في الزرع مطلقاً قال السبكي فإن فرق بأن الزرع يجب إبقاؤه بخلاف الحجارة قلنا مدة نفريغ الحجارة كمدة الزرع (قوله بقوله بعثك الخ) بخلاف ما لو اتفقت في البيع لفظ البستان (قول المتن محيط بها) وصف للساحات بدليل تنكيرها وتعرف الابنية ويستفاد من ذلك دخول السور وما يستفاد منه أيضاً دخول الابنية الخارجة عنه المتصلة به لأنه عرف الابنية فعمت ونكر الساحات ووصفها (قول المتن المنصوبة) أي

ولو كان في وسطها أشجار ففي دخولها الخلاف السابق وحكي الإمام أوجهاً ثالثاً إن كثرت بحيث يجوز تسمية المركبة الدار بستاناً تدخل والأدخل (لا المنقول كالملو والبكرة) بسكون الكاف (والسرير) والحمام الخشب (وتدخل الأبواب المنصوبة وحلقها) بفتح الحاء واغلاقها (والاجانات) المثبتة بكسر الهمزة وتشديد الجيم ما يغسل فيها (والرف والسلم) بفتح اللام (للسمران) وكذا الأسفل من يجري الرجا) يدخل (على الصحيح) لثباتها والثاني لا يدخل لأنه منقول وإنما ثبت لسهولة الارتفاق به كي لا يترفع عن استعمال

(والاعلى) من الحجر بن (ومفتاح غلق) بفتح اللام ما يغلّق به الباب (مثبت) بدخلان (٢٢٩) (في الاصح) لانهما تابعان لشيء مثبت

والثاني لا بدخلان نظرا  
الى انهما منقولان واختلاف  
في الاعلى مبنى على دخول  
الاسفل صرح به في الشرح  
والحرر وأسقطه من الروضة  
كالمنهاج قيل وأسقط منه  
تقييد الاجان بالثبته  
وحكاية وجه فيها وفي  
المستلثين بعدها ولفظ  
الحرر وكذا الاجان  
والرغوف المثبته والسلام  
المسرة والتحتاني من  
حجري الراس على أصح  
الوجهين وفهم المصنف أن  
التقييد وحكاية الخلاف  
لما ولياه فقط (و) يدخل  
(في بيع الهابة نعلها) لاتصاله  
بها (وكذا ثياب العبد) التي  
عليه تدخل (في بيعه في  
الاصح) للعرف كما صححه  
الغزالي (قلت الاصح  
لا تدخل ثياب العبد) في  
بيعه (والله أعلم) كما قال  
الرافعي ان صاحب التهذيب  
وغیره رجحوه مستدركا به  
تصحيح الغزالي بقوله  
لكن الخ وقيل يدخل سائر  
العورة دون غير موالاة  
كالعبد قاله في شرح مسلم  
(فرع) اذا (باع شجرة)  
رطبة (دخل عروقها وورقها  
وفي ورق التوت) المبيع  
شجرته في البيع وقد خرج  
(وجه) أنه لا يدخل لانه  
كثيرة سائر الاشجار اذا

أحدهما على المتمد وبلاط مفروش وسقف ودرج مثبت ومرفق كذلك وفي ماء في البئر ماسر وان لم يمنع منها  
أحد نحو مطوى حياكة ومنارتها فلا يدخل قاله شيخنا وقياس دخول آلات السفينة أنها تدخل وهو  
الوجه فراجعه و يدخل وترقوس في بيعه ومال شيخنا لعدم دخوله وأشار بعضهم الى الجمع بانه ان بيع وهو  
موتور يدخل وترمو الا فلا فراجعهم (قوله والاعلى) ومثله كل ما توقف عليه نفع مثبت نحو غطاء بئر أو تنور  
أو صندوق طاحون وآلات سفينة (قوله وأسقطه من الروضة كالمنهاج) هو اعتراض على المصنف في مخالفته  
لاصله فيهما (قوله قيل) حكاه بقيل لما سئذ كره من فهم المصنف وفيه اشارة الى صحة فهمه في ذلك وان لم يكن  
واقيا بالمقصود (قوله لما ولياه فقط) هما الرغوف والحجر مع أنه يصح جعل التقييد بالثبته في الحرر راجعا  
للاجان لا للرغوف وان الخلاف عائد للسلام كالحجر (نبيه) لو كانت الارض فيها ممر محتركة لم تدخل  
ولا يسقط في مقابلتها شيء من الثمن قاله شيخنا الرمي قال ولو باع علوا على سقف فالسقف كمفرس الشجرة الآتي  
ولو كان شيء مما مر من نقد لم يدخل كافي نعل الهابة نعم ان لم يقصد كنز وبق سقف وصفاً أبواب دخلت  
ولا تصرف في صحة البيع وان كان الثمن من نوعها ومثلها من الرقبي وأغلته وأصبغها ونفعه ونحو ذلك (قوله في  
بيع الهابة) سواء بهذا اللفظ أو بلفظ فارس وكذا يقال في العبد (قوله نعلها) الا ان كان من نقد فلا يدخل  
ومثله برة البعير وخزام البغلة ولا يدخل اللجام ولا المقود ولا السرج ولا البرذعة ولا الخزام (قوله ولا تدخل  
ثياب العبد) ولو سائر عورته ومثلها قرط في اذنه وخاتم في أصبعه ومنداس في رجله (فرع) اشترى سمكة فوجد  
في جوفها جوهره فهي للبائع ان لم يكن عليها أثر ملك والا فللقطة (قوله فرع) زاد الترجمة بطول الكلام  
قبله وفيه لفظان من السبعة المطلقة هما الشجر والتمر (قوله باع شجرة) أي منفردة أو مع عملها نصريحاً  
أو تبعاً والمراد بها ما يعم النجم فيشمل شجر نحو الحناء اذا بيع وحده أو مع الارض نصريحاً لانه لا يدخل تبعاً  
كما مر فليس مبيعا حينئذ فقول المنهج أو تبعاً هو فيما يمكن فيه التبعية كما هو معلوم فلا حاجة لما أطال به بعضهم  
عليه مما لا طائل تحته ولا مصير اليه فتأمل (قوله دخل عروقها) أي ان لم يشرط القطع ولم تسكن من نوع جرت  
العادة بترك ساقه قاله شيخنا الرمي (قوله وورقها) ولومن نيلة أو حناء على المتمد وقسم ان الجزء الظاهرة  
لا تدخل في الاطلاق فلا تغفل (قوله التوت) آخره مشناة أو مثلية (قوله واغصانها) ولومن الخلاف (قوله  
الا لياس) عائد للاغصان والعروق والورق على المتمد خلافاً لما في شرح المنهج من تخصيصه بالاغصان بناء  
على ما فهمه من كون استثناء المنهاج لما وليه فقط وسيأتي دخول العروق اليابسة في شرط القلع وسيأتي ما فيه

المركبة خرج المقلوعة (قول المتن ومفتاح غلق) لو باع سفينة ففي دخول آلاتها المنفصلة هذان الوجهان قال  
الاسنوي وهل تشترط رؤية المفتاح وثياب العبد على القول بدخولها محل نظر (قوله والخلاف في الاعلى  
مبنى) قيل أشار المتن الى ذلك بتعبيره هنا بالاصح وفيما سلف بالصحيح (قول المتن قلت الاصح لا تدخل ثياب  
العبد) أي كسرج الهابة (فرع) الحلقة في أذن العبد وكذا الخاتم في أصبعه والنعل في رجله والحلي باذن  
الجارية لا يدخل قطعاً وقيل على الخلاف (فرع) باع شجرة دخل عروقها وورقها أي لانها ممدودان من  
أجزائها فبدخلان ولو يابسين الا اذا شرط القطع فلا تدخل العروق (قول المتن وفي ورق التوت الخ) أما ورق  
الحناء والنيلة فالوجه فيهما عدم الدخول صرح بالاول الماوردي والروياتي والثاني القمولى (قول المتن أو  
القطع) مؤنة القطع والقلع على المشتري (قول المتن الابقاء) لكن لو فرغت بجانبها شجرة أخرى هل يستحق  
الابقاء لها الحاقاً بالغصن والعروق أو يؤمر بقطعها أو يفرق بين ما جرت العادة باستخلافه وعدمه أو تبقى مدة  
الاصل فقط احتمالات لبعض المتأخرين قال ابن الرفعة والذي يعلم استخلافه كشجر الموز لا شك في وجوب

ير في به دود القز وهو ورق الابيض الاتي قاله ابن الرفعة في الكفاية والمطلب وفي ورق النبق وجه من طريق انه لا يدخل لانه يفسل به الرأس  
(وأغصانها الا لياس) فلا يدخل لان العادة فيه القطع فهو كالشجرة (ويصح بيعها بشرط القلع أو القطع وبشرط الابقاء) وينبغي التبرط

(والإطلاق يقتضي الإبقاء) للعادة (والأصح أنه لا يدخل) في بيعها (المغرس) بكسر الراء أى موضع غرسها حيث أبقيت لان اسمها لا يتنوله (لكن يستحق) المشتري (٢٣٠) (منفعته ما بقيت الشجرة) والثاني بدخل لاستحقاقه منفعة لا غاية وله حل

هذا اذا انقلعت أو قلعتها  
ان يغرس بدلها وأن يبيع  
المغرس (ولو كانت)  
الشجرة المبيعة (ياستهزم  
المشتري القلع) للعادة فلو  
شرط إبقاءها بطل البيع  
بخلاف شرط القلع  
أو القلع وتدخل العروق  
هند شرط القلع دون شرط  
القطع فتقطع فيه عن وجه  
الأرض قال ذلك جميعه  
المتولى وسكت عليه في  
الروضة كاصلها (ومرة  
النخل المبيع) أى طلعها  
(ان شرطت للبائع أو  
المشتري همل به) تأبرت  
أولا (والا) أى وان لم تنشط  
لواحد منهما بأن سكت عنها  
(فان لم يتأبر منها شئ) فهي  
للمشتري (والا) أى وان  
تأبر منها شئ (فللبائع) أى  
فهي جميعها والأصل  
في ذلك ما روى الشيخان  
عن ابن عمر أن النبي صلى  
الله عليه وسلم قال من باع  
نخلا فتأبرت فثمرتها للبائع  
الا ان يشترط المبتاع مفهومه  
أنها اذا لم تؤبر تكون  
الثمرة للمشتري الا ان  
يشترطها البائع وكونها في  
الاول للبائع صادق بأن  
تنشط له أو يسكت عن  
ذلك وكونها في الثاني

والعرجون وأوعية الطلع وان كان الغرم مؤبرا كالعروق على المعقد (قوله) والإطلاق يقتضي الإبقاء للعادة  
ولا أجر لمدة الإبقاء وان كانت الأرض غير مملوكة للبائع ولكنه يستحق منفعتها ولو بوضعية أو وقف ثم تازمه  
الاجرة في شرط القطع ان طلبت واذا كانت الأرض مستأجرة مع البائع فله مطالبة المشتري بالاجرة بقية مدته  
قاله شيخنا الرمي خلافا للطلاوي وبعد فراغ المدة يجري هنا في اعادة الأرض للبناء وأجرة القطع والقلع على  
المشتري (قوله) (المغرس) بفتح الميم وكسر الراء وهو ما امتدت اليه عروقها وقال الخطيب والطلاوي هو ما  
سامت أصلها فقط وما زاد حريمه (قوله) حيث أبقيت) قيد محل الخلاف ولقول المصنف ما بقيت (قوله)  
لكن يستحق المشتري منفعته) لا بمعنى أن له اجارته أو وضع متاع فيه أو اعارته بل بمعنى ان له منع البائع أن  
يفعل فيه ما يضر بالشجرة بخلاف ما لا يضرها فله فعله ولو بنحور زرع (قوله) ما بقيت الشجرة) وخلفها مثلها  
وان أزيلت وكذا ما ثبت من محل قطعها وله عودها بعد قلعها ان كانت حية تنبت والا فلا وليس له غرس  
بدلها مكانها ولا إبقاؤها ان جفت وله وصل غصن بها في حياتها ولا يطالب المشتري بقطعها الا ان زاد على  
ما تقتضيه عادة أغصانها (قوله) بطل البيع) ان لم يكن غرض والا كنعو دامة لم يبطل (قوله) وتدخل  
العروق) أى الرطبة واليابسة هنا لوجود شرط القلع فيها قاله شيخنا وفيه نظر بل الوجه خلافه لانهم قد دخل  
في البيع كاسر (قوله) قال ذلك) الاشارة لقوله فلو شرط الخ (تنبيه) يبعد أن تكون الشجرة يابسة  
وأغصانها مثل الرطبة فقول النهج مطلقا مراده به يشترط القطع أو القلع أو الإطلاق بدليل ما بعده (فرع)  
لو استثنى لنفسه شجرة من بستان باعه لم يدخل المغرس في الاستثناء وله الانتفاع به كاسر ومحل الميت  
كمغرس الشجرة (فرع) لو قطع شجرة فوقعت على شئ واتلفته ضمنه ان علم به والا فلا قاله شيخنا  
الرمي وقال ابن حجر وغيره بالضم ان مطلقا لانه من باب التلاف ولادخل لشرط العلم فيه فراجع (قوله) أى  
طلعه) الاولى ولو طلع الا ان غير الطلع مثله ولعله راعى قول المصنف الآتي مطلعةً ولان التأبير وعدمه ظاهر  
في حالة كونه طلعا فقط (قوله) ان شرطت) كلا أو بعضها معين كالنصف (قوله) أولا) وشرطها قبل التأبير  
للمشتري تأكيدي ولا يبطل العقد كالحل بل أولى لتحققها فعمل انها موجودة خلافا لبعضهم (قوله) يتأبر) هو  
من باب كاسر يتكلم ويصح من كل (قوله) فللبائع) ومثلها الشرائع بخلاف العرجون والسكام فلمشتري  
كاسر وأشار بقوله أى جميعها الى دفع توهم أن الذى للبائع هو ما تأبر فقط (قوله) صادق الخ) أى لانه  
استثنى من جعلها للبائع ما اذا شرطت للمشتري فسكانه قال فهي للبائع سواء شرطت له أولا وهذا واضح  
نعم يلزم على الصادق في الجانبين استثناء شرطها للبائع من شرطها للمشتري وعكسه وهو لا يستقيم  
فتأمل (قوله) وألحق تأبير بعضها) ولو بفعل فاعل في غير أوانه (قوله) وينشقق الكل) لو سكت عن  
إبقائه (قول المتن والأصح الخ) هذا الخلاف جاريا لو باع أرضا فباعها ميت مدفون هل يبنى له مكان القبر أم لا كما  
قاله الرافعي في أول الدفن أو استثنى لنفسه شجرة فيها (قوله) حيث أبقيت) بالشرط أو الإطلاق (قوله) والثاني  
يدخل الخ) انظر مكان العروق ما حكمه على هذا (قوله) بطل) قال الاذرعى بحثا الا أن يكون له فيه غرض  
(قول المتن فان لم يتأبر) يقال أبرت النخل أبر ما برا كالكس ككل أو بالتشديد أيضا ككاسر ككاسر  
ثم المعنى في الحكم المذكوران عند عدم التأبير تكون مسترة كالجمل وعند وجوده تكون كالولد المنفصل  
لظهورها قال في الروضة وحيث حكمنا بأن الثمرة للبائع فالكس نفسه للمشتري قال في شرح الروض وكذا  
العرجون فيما يظهر (قوله في ذلك) يرجع الى قول المتن للبائع وما بعده من المتن (قوله) (تنشقيق) أى في وقته

(قوله)

للمشتري صادق بمثل ذلك وألحق تأبير بعضها بتأبير كلها بتبعية غير المؤبر لاؤبر لما في تتبع ذلك  
من الصبر والتأبير تنشقق طلع الاناث وذو طلع الله كور فيه ليحجى مرطها أجود عالم تؤبر والعادة الا كتفاء بتأبير البعض والباقي ينشقق  
بنفسه وتحتجج الله كور البعوض لاؤبر شئ وينشقق الكل والحكم كالمؤبر اعتبارا بظهور المقصود

ولذلك جعل المصنف من

قول المهر لم تكن مؤبرة

الى ما قلناه وشمل طلع المهر

قانه يشق بنفسه ولا يشق

غالباً وفيه ما يشق منه وجه

انه للبائع أيضاً لانه لا يملكه

حتى يعتبر ظهورها بخلاف

طلع الاثنا (وما يخرج ثمره

بلا نور) بفتح النون أى

زهر (كتين وعنب ان

يرزعه) أى ظهر (فالبائع

والا فللمشتري) اعتباراً

لبروزه بتشقق الطلع وفي

التهديب فيما اذا ظهر بعض

التين والعنب دون بعض

ان ما ظهر للبائع وما لم يظهر

فلا يشتري قال الرافعي وهو

محل التوقف وعبرة الروضة

وفيه نظر ثم ما في التهديب

في المذهب والتمتع والبر

(وما يخرج في نوره ثم سقط)

أى نوره (كشمش)

بكسر الميمين (وتفاح

فلا يشتري ان لم تنفد

الثمرة وكذا ان انقضت

ولم يتناثر النور في الاصح)

الحاقها بالطلع قبل تشققه

والثاني يلحقها به بعد تشققه

لاستتاره بالقشر الابيض

فتكون للبائع (وبعد

التناثر للبائع) جز ما ظهرها

وعدل عن قول المحرر

يخرج المناسب للتقسيم

بعده كانه لا يشق بما

قيله (ولو باع نخلات بستان

مطلعة) بكسر اللام أى

خرج طلعه (و بعضها) من حيث الطلع (مؤبر) يكون بعض

لفظ الكل كان أولى (قوله الى ما قلناه) اشموله ما لو تأبرت بنفسها (قوله وشمل) أى ما قلناه المصنف (فرع) لو  
اختلاف في وقت البيع والتأبير فكافي الرجعة (قوله وفي التهديب الخ) اعتمد شيخنا الرملي وقال في شرحه  
ان التين والعنب والجوز والفتاح والخيار والبطيخ ونحوها لا تتبعية فيها بل ما ظهر منها للبائع وما لا فللمشتري  
وقال شيخنا الزبائدي ان كان ما لم يظهر من بقية الخ الذي ظهر فهو للبائع والا فهو للمشتري (قوله وما خرج في  
نوره الخ) أى ما شأنه ذلك وجواب الشارح غير مستقيم فتأمل (قوله ثم سقط) أى بلغ أو ان سقوطه وان لم  
يسقط بالفعل ولا نظر الى سقوطه قبل أو انه وفارق تأبير الطلع كما مر بأن تشقيقه قبل أو انه لا يفسده بخلاف  
هذا (قوله بكسر الميمين) وحكى فتحهما (قوله ولم يتناثر النور) أى شئ منه (قوله الحاقها بالطلع الخ) حاصله أن  
الوجه الأصح يجعل الثمرة المنفردة كالطلع ويجعل نورها ككوزه وعدم تناثر النور كعدم تشقق الكوز  
ومقابل يجعل انفراد الثمرة كشقق الكوز ويجعل استتارها بالنور كاستتار الطلع في الكوز بالقشر الابيض  
الذي عليه فافهم وتأمل (قوله وبعد التناثر) أى بنفسه في أو انه وتقدم الفرق بينه وبين الطلع فراجع (قوله  
وعدل الخ) هو جواب عن سؤال هو كيف يحكم المصنف بسقوطه ثم يقسمه لما يسقط وما لا يسقط وحاصل  
الجواب أن المضارع هو المراد وانما عدل عنه الى الماضي لأجل خوف الاشياء على الكاتب أو القارئ أو  
نحوها وقال شيخنا الرملي ان الشارح أشار الى أن حكمة عدوله خشية اتحاد هذا مع ما قبله في أن لكل نورا  
قديم وجدوقدا لا يوجد وليس كذلك اذ نفى النور عن ذلك نفى له من أصله اه وفيه نظر فراجع (تنبيه) بقي  
ما ثمرته مشمومة وهو اماله كمال كالأور وفيه اعتبار فتفحصه ولا يكامله كالباسمين فيعتبر خروجه وهما كالتين في أن  
ما ظهر للبائع وما لا فللمشتري وأما القطن الذي تبقى أصوله سنتين مثلاً فشجره كالنخل وجوزة كالطلع  
وتشققه كالتأبير وما لا تبقى أصوله فهو كالنخلة (قوله ولو باع الخ) أشار المصنف بذكر الفروع الآتية الى أنه  
يشترط في كون الثمرة للبائع فيما ذكر أن يتحد الخ والجنس والبستان والعقد وزاد بعضهم اتحاد ملك المالك  
ليخرج ما لو باع أرضاً فيها نخل فزرع المشتري نخلاً أيضاً ثم أفلس فرجع البائع في ملكه ثم أطلعت وتأبر بعض  
نخل البائع دون نخل المشتري ثم باع الكل فلا تتبعية فتأمل وحروقه فان اتحاد العقد يفي عنه كما تقدم مع أن في  
صحته البيع هنا نظراً لأنه كبيع عبيد بمن فراجع (قوله خرج طلعه) أى كاه أو بعضه لان ما لم يخرج تابع  
لما خرج وعدم التأبير لا يستلزم الوجود فافهم (قوله من حيث الطلع) أى لا من حيث ذاتها أو جريدها

(قوله ولذلك عدل المصنف الخ) أى لان مؤبرة تستدعي فعل فاعل (قول المتن ثمره) المراد به ما يقصد من تلك  
الاصول مطعوماً كان أو مشموماً من هذا الذي يخرج بلا نور الجوز والفتاح قاله الرافعي رحمه الله (قوله أى  
زهر) على أى لون كان (قوله وفي التهديب) أى حينئذ لا يكون حكم البروز فيهما كالتأبير في تبعية ما لم يبرز  
لما يبرز (قول المتن وما خرج في نوره الخ) من هذا القسم الرمان واللوز قال الاستوى وكذا الورد لانه يخرج  
في كماله ينفث عنه أقول هو كذلك ولكن هل يلحق غير المنفتح منه بالمنفتح أم لكل حكمه الذي في  
التهديب الثاني كالتين والذي في التنبيه الاول كالتأبير (قول المتن ان لم تنفد الثمرة) لانها كالعدومة (قول  
المتن ولم يتناثر) اعتبار التناثر وقع في الوجيز والروضة والذي في التنبيه وغيره اعتبار ظهوره من نوره وهو  
أقرب (تنبيه) حكم التناثر كالتأبير في أن غير المتناثر يبيع المتناثر صريح به في الارشاد نعم الورد أحقه في  
التهديب بالتين فلعل حكمه وفي التنبيه بالتأبير في بيع غير المنفتح المنفتح (قوله لاستتاره بالقشر الابيض) أى  
فكان استتارها بعد الانقضاء بالنور شبهها باستتار ثمر النخل بعد التأبير بالقشر الابيض (قوله المناسب للتقسيم)  
أى لان الذي خرج وسقط نوره لا يناسبه قوله ان لم تنفد الثمرة الخ (قول المتن ولو باع نخلات) أما النخلة  
الواحدة فكذلك بالاولى (قول المتن مؤبر) الأحسن أن يقول تأبر كاسلفه التعبير بهذه المادة (قول المتن

(قلبايم) أي فطلمها الذي هو الثمرة كما تقدم المحدث النوع أو اختلف وقيل في المختلف ان غير المؤثر للمشتري لان لا اختلاف النوع تأثر في اختلاف وقت التأخير (فان أفرد (٢٣٢) مالم يؤخر) بالبيع (فالمشتري) طلمه (في الاصح) لما تقدم والثاني هو للبائع اكتفاء بدخول

وقت التأخير عنه وهذا الفرع فيما اذا اختلف النوع كما في الروضة كاصلها (ولو كانت الغلات المذكورة (في بستانين) أي المؤثرة في بستان وغير المؤثرة في بستان (فلاصح افراد كل بستان بحكمه) لان لا اختلاف البقاع تأثير في وقت التأخير والثاني هما كالبستان الواحد وسواء تباعدا أم تلاصقا ولو باع نخلة بعض طلمها مؤثرا بالكل له وظاهر مما تقدم أن التأخر بنفسه كالمؤثر فيما ذكر (واذا بقيت الثمرة للبائع) بالشرط أو غيره كما ذكر (فان شرط القطع لزمه والا) بان شرط الابقاء أو أطلق (فله تركها الى زمن) (الجداد) للعادة وهو بفتح الجيم وكسرهما واهمال الدالين في الصحاح القطع ومسئلة شرط الابقاء الصادق بها اللفظ مزبذ على المهرور والروضة وأصلها واذا جاء وقت الجداد لم يمكن من أخذ الثمرة على التدرج ولا من تأخيرها الى نهاية النضج ولو كانت من نوع يعتاد قطعه قبل النضج كلف القطع على العادة (ولكل منهما) أي المتبايعين في الابقاء (السقي ان انتفع به الشجر والثمر ولا يمنع للاخر

أو نحو ذلك وما فعله الخطيب هنا برده كلام الشارح (قوله كما تقدم) فيه إشارة الى أن هذه مكررة وانما ذكرها توطئة لما بعدها (قوله وقيل الخ) فيه اعتراض على المصنف بعدم التعميم قبله ولو خصصه بما لا خلاف فيه لكان أولى كالذي بعده (قوله فان أفرد الخ) هو شامل لما اذا بيع المؤثر أيضا فهو من تعدد الصفقة بالتفصيل أولا (قوله لما تقدم) أي في مفهوم الحديث (قوله وهذا الفرع) الذي هو الافراد مفروض فيما اذا اختلف النوع فهو محل الخلاف ومقتضاه انه اذا اختلف كان للمشتري قطعا وحينئذ فاما أن يحمل كلام المنهاج على ما في الروضة لذكره اختلف أو يراد الا عام ولا ينظر لتخصيص الروضة بدليل الفرع قبله (قوله سواء تباعدا) ولوفي اقليمين خلافا لابن الرفعة (قوله ولو باع نخلة) أشار الى أن الجمع في كلام المصنف ليس قيدا وأن المراد به ما فوق الواحدة وأن التأخير بالفعل المأخوذ من لفظ مؤثر كما تقدم في كلام الرافعي ليس مرادا والنخلة بين البستانين تلحق بأقربهما والافلات تلحق بواحد منهما وعلم من كلامهما أنه لا بد من اتحاد الجنس فلو باع بستانا في عقد وفيه نخل وعنب وتأخر النخل وحده فهو للبائع ولا يتبعه العنب بل هو للمشتري وانه لا بد من اتحاد الجمل فلا يتبع أحد الجملين الآخر كما في التين وغيره نعم لو باع نخلة وبقي له ثمرها ثم أثمرت بحمل آخر فهو للبائع لانه من ثمرة العام والحقا للنادر بالاعم الاغلب قال شيخنا ومثله كل شجرة جرت العادة بانه لا يحمل في العام الامرة كما قيل في بعض أنواع العنب (قوله لزمه) أي البائع القطع عملا بالشرط وان لم يكن الثمر منتفعا به لانه ليس معيبا بل هو استدامة ملك فلا يخالف ما مر من أن شرط المعقود عليه الانتفاع فتما مل في شرح شيخنا بطلان العقد اذا لم يكن الثمر منتفعا به ولم يرتضه شيخنا وحمل كلامه على تكليف القطع كما مر في الغصب فراجع (قوله للعادة) لتعليل للزمن لا للترك كاتوجهه عبارة بعضهم لانه قد يكون بالشرط كاعلم (قوله بفتح الجيم الخ) أي على الافصح (قوله واهمال الدالين) زاد الاسنوي اعجابهما أيضا وهو في الصحاح وفيها أيضا جواز اهمال أحدهما واعجاب الآخر خلافا لما زعمه بعضهم وسياتي في المساقاة (قوله مزبذ الخ) أي من حيث شمول اللفظ لها اذ حكمها معلوم من الاطلاق بالاولى ولعل هذا وجه سكوت المهرور والروضة وأصلها عنها (قوله لم يمكن الخ) فان أخر لزمه الأجرة لما بعد العادة ولو بلا طلب (قوله على التدرج) ظاهر كلامه أنه لا يمكن منه وان جرت العادة به لانه لا نهاية له ولم يرتضه بعض مشايخنا حيث كانت عادة وقد يجعل قول الشارح على العادة راجعاً له أيضا ولا أجرة لمدة بقائه بقدر العادة كاعلم (قوله على العادة) يفيد أنها من أفراد كلام المصنف ومثلها في لزوم القطع ما لو تعذر السقي وتضرر الشجر أو أصاب الثمرة آفة ولا نفع ببقائها (قوله ان انتفع به الشجر والثمر) أو أحدهما ولم يضر الآخر ويجبر الآخر على موافقته ولو قال ان لم يضرهما كان أولى (قوله وان ضرهما) قد يراد به عدم نفعهما بدليل ما قبله فيشمل ما لو انتفى النفع والضرر عن كل منهما كما قال شيخنا الرمي انه المعتمد خلافا لما في شرح الارشاد (قوله الا برضاهما) أي بالنظر لحقهما وان حرم من حيث حق الله تعالى فعني عدم الجواز المنع وهذا في الرشيد المتصرف عن نفسه (قوله وان ضرا أحدهما)

(فلبائع) كذلك له ما طلع بعد ذلك ثم هذه المسئلة علمت مما تقدم ولكن الغرض تفصيل ذلك الحكم (قوله والثاني الخ) قال في المطلب يشترط في هذا أن يكون في اقليم واحد في مكان متحد الطبع ولو اختلف المالك كأن باعه نخلة ونخل غيره وأحدهما ووردون الآخر فكل حكمه وان اتحاد البستان كذا نقله الاذري ثم قال وفيه نظر من وجوه لعل منها انه كبيع عبيد جمع فمن فلا يصح (قوله للعادة) لم يقل ووفاء بالشرط كما قال غيره إشارة الى أن الشرط انما احتمل هنا نظرا للعادة ثم نظير هذا اعتبار النقد الغالب والمنازل المعتادة في الاجارة للركوب (قوله واهمال الدالين) زاد الاسنوي واعجابهما أيضا

منه وان ضرهما لم يجز الا برضاهما) أي المتبايعين (وان ضرا أحدهما) أي ضر الشجر ونفع الثمر والعكس (ونفرا أي فصل المتبايعان في السقي) (فسخ العقد) لتعذر امضائه الا بالاضرار يا أحدهما (الا أن يسامح المتضرر) فلا فسخ حينئذ (وقيل لطالب السقي) وهو البائع

في الصورة الاولى والمشتري في الثانية (أن يسقى) ولا يبالي بضرر الآخر لانه قد رضى به حين أقدم على هذا العقد فلا يسق على هذا أمضوا على الفسخ الفاسخ البائع أو الحاكم وجهان في المطلب (ولو كان الثمر بمنصر وطوبه (٢٣٣) الشجر لزوم البائع أن يقطع) الثمر (أو يسقى) الشجر وهذا

لفرض المشتري

(فصل يجوز بيع الثمر بعد بدو صلاحه)

وسياتي تفسيره (مطلقا)

أي من غير شرط (وبشرط قطعه وبشرط ابقائه)

روى الشيخان عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال واللفظ للبخاري

لا تبايعوا الثمر حتى يبدو صلاحها وفي لفظ لمسلم

لا تبايعوا وفي رواية له صلاحه وفي أخرى له تبايعوا

وصلاحه أي فيجوز بعده بدوه وهو صادق بكل

من الاحوال الثلاثة وفي الاطلاق وشرط الابقاء يبقى

الى أو ان الجسد ادل عرف (وقبل الصلاح ان بيع

منفردا عن الشجر لا يجوز) البيع للحديث المذكور

(الابشرط القطع) فيجوز اجاءا (وان يكون

المقطوع منتفعا به) كحصر (لا ككثري) بفتح

الميم المشددة وبالثلاثة الواحدة ككثرة ذكره

الجوهري في باب الراء زاد الصغاني كثرة وكثريات

وكيمثربة أي بكسر الراء فيها وذكر هذا الشرط

المعلوم من شروط المبيع

للتنبية عليه (وقيل ان كان الشجر للمشتري) كان اشتراؤه ولا بعد ظهور الثمر

(جاء) بيع الثمرة (بلاشرط) لانهما يجتمعان في ملكه فيشبه ما لو اشتراه معا (قلت) كما قال الرافي في الشرح (فان كان الشجر للمشتري

أي ونفع الآخر كما علم عامر (قوله وجهان) أحدهما الحاكم قاله حجج والذي اعتمدته شيخنا الرمي والزيادة ان الفاسخ المتضرر منهما وقال بعض مشايخنا والحاكم والمتضرر (تنبيه) يمكن البائع من دخول البستان والسقي مما اعتيد السقي منه ولومن يتردد في البيع وليس ذلك من شرط النفع لنفسه لانه تابع فلا يطل عقد البيع ولولم يأمن أحدهما الآخر نصب الحاكم أمينا وموثته على من لم يأمن ولولم يسق البائع وطلب أن يأخذ لنفسه الماء الذي كان يسقى به لم يمكن من أخذه

(فصل في بيان كيفية بيع الثمر والزرع وبدو صلاحهما) (قوله يجوز بيع الثمر) أي كله لغیر شريكه وسياتي بيع بعضه لشريكه (قوله وبشرط قطعه) نعم ان بيع مع أصله امتنع شرط القطع وكذا المالك أصله عند شيخنا الزايد وفي شرح شيخنا الرمي كابن حجج خلافه وهو نظير ما يأتي (قوله وبشرط ابقائه) ومنه شرط عدم قطعه وقال شيخنا يمتنع في هذه مطلقا نعم ان قال فيهما ما دام لم يصح انفاقا (قوله لا تبايعوا) وهو يهي للبائع والمشتري والحديثان بعده مصرحان بذلك واقتصر في المنهج على الرواية الثالثة لافادتها المقصود (قوله يبقى الخ) أي على ماصر في بيع الشجرة وعليها الثمرة وقال أبو حنيفة في الاطلاق لا يبقى أيضا ومنع من شرط الابقاء (قوله ان بيع) أي لان وهب أو رهن لان رهن ما يسرع فساد ما جاز بشرطه قيل وفي التحرير عدم صحة رهن الزرع بمؤجل وقد أوضحنا ما فيه فيما كتبناه عليه فليراجع (قوله عن الشجر) بالمعنى الشامل للنجم كالبطيخ والباذنجان ونحوهما (قوله لا يجوز) أي ولا يصح (قوله لا بشرط القطع) أي حالا ولا يفتى عنه العادة ويلزم المشتري القطع فوراً ولا أجرة لو تأخر ولو بغير رضا البائع قال شيخنا مر الان طالبه البائع بما هو قدمر خلافه عنه والشجر في يد المشتري أمانة لعدم إمكان تسليم الثمر بدونه وبذلك فارق كون ظرف المبيع عارية ولو استثنى بائع الشجر الثمرة قبل بدو الصلاح لنفسه لم يجب شرط القطع بل يجوز بشرط الابقاء لانه استدامة ملك (قوله اجاءا) فهو مخصص لعموم المنع في مفهوم الحديث السابق وفارق ما بعد بدو الصلاح لامن العاهة فيه غالباً بخلاف ما قبله وبهذا الفارق يشعر الحديث بوضع الجوائح الآتي (قوله فيها) أي الثلاثة التي في كلام الصغاني (قوله وذ كر هذا الشرط الخ) وقول بعضهم ان النفع فيما مر شامل للمستقبل بخلافه هنا فلا يفتى عنه ممنوع لان المستقبل هنا ممنوع منه شرط القطع فافهم (قوله بلاشرط) الصواب لا بشرط القطع بدليل التشبيه (قوله قلت الخ) لوجه أنه افادة حكم زائد وقيل استدراك على وجوب القطع المفهوم من شرطه (قوله وشرطنا القطع) أي شرطنا في صحة البيع ذكر شرط القطع (قوله لم يجب الوفاء) هذا موضع

(فصل يجوز بيع الثمر الخ) (قول المتن وبشرط قطعه) أي بالاجتماع لانه اذا جاز هذا الشرط قبل بدو الصلاح فبعداً أولى (قوله وفي الاطلاق) خالف أبو حنيفة في حالة الاطلاق فقال انه يقتضي القطع حالا ومنع أيضاً من شرط الابقاء قال لانه ينافي التسليم ورد بأن التسليم بالتخلية (قول المتن لا بشرط القطع) لو شرط ثم رضى البائع بالابقاء جاز واذا مضت مدة قبل قطعه فان طالبه به فيها أو أخر لزمته الاجرة والا فلا (فرع) لو جرت العادة بقطعه حصر ما مثلاً فلو يفتى ذلك عن الشرط محل نظر (قوله كحصرم) وبلغ أخضر قال الاذرى يشكل على هذا قولهم بصحة بيع البطيخ قبل بدو صلاحه بشرط القطع فان البطيخ قبل بدو صلاحه لا نفع فيه (قول المتن لا ككثري) وجوز (قوله بعد ظهور الثمر) أي بعد تأبره في النخل مثلاً وقبل بدو الصلاح (قوله لما فيه من الجبر) نظر بعضهم فيه بأنه شرط لا غرض فيه فيبذى ان يلفو ولا يضر العقد كشرط ان لا يأكل الا كذا (تنبيه) لو بيع البطيخ أو الباذنجان ونحوهما قبل بدو الصلاح مع

(٣٠ - (قليوبى وجهه) - ثاني) للتنبيه عليه (وقيل ان كان الشجر للمشتري) كان اشتراؤه ولا بعد ظهور الثمر

(جاء) بيع الثمرة (بلاشرط) لانهما يجتمعان في ملكه فيشبه ما لو اشتراه معا (قلت) كما قال الرافي في الشرح (فان كان الشجر للمشتري وشرطنا القطع) كالمواضع (لم يجب الوفاء والله أعلم) اذ لا معنى لتسليمه قطع ثمره من شجره وفي الروضة

لوقطع شجرة عليها ثمرة  
 باع الثمرة وهي عليها جاز  
 من غير شرط القطع لان  
 الثمرة لا تبقى عليها فيصير  
 كشرط القطع (وان بيع  
 الثمر مع الشجر) بمن  
 واحد جاز بلا شرط ولا  
 يجوز بشرط قطعه (لما فيه  
 من الحجر عليه في ملكه  
 والفارق بين الجواز هنا  
 والمنع في بيع الثمر من  
 مالك الشجر تبعية الثمر  
 هذا للشجر ولو قال بعثك  
 الشجر بعشرة والثمر  
 بدنيا لم يجز الا بشرط القطع  
 لانه فصل فانتفت التبعية  
 ذكره الرافعي في باب المساقاة  
 استشهاده وأسقطه من  
 الروضة (وبحرم بيع الزرع  
 الاخضر في الارض الا بشرط  
 قطعه) كالتمر قبل بدو  
 صلاحه وفي المجر القطع أو  
 القلع (فان بيع معها أو  
 وحده) بعد اشتداد الحب  
 جاز بلا شرط (كافي الثمر  
 مع الشجر أو الثمر بعد  
 بدو صلاحه (ويشترط  
 لبيعه) الجائر بعد الاشتداد  
 (وبيع الثمر بعد بدو  
 الصلاح ظهور المقصود)  
 ليسكون مرثيا (كتين  
 وعنب) لانهما مالا كامله  
 (وشعير) لظهوره في سنبله  
 (ومالا يرى حبه كالحنطة  
 والعدس) بفتح الدال (في  
 السنبل لا يصح بيعه دون  
 سنبله) لاستتاره (ولامعه  
 في الجديد)

الزيادة والاستدراك المفهوم لزومه من شرط القلط كما مر وفائدة شرط القطع فيه الخروج من النهي وصحة  
 البيع (قوله لوقطع شجرة) وكذا الوجفت (قوله لان الثمرة الخ) فعدم الشرط لفساد الثمرة لو بقيت لا للعادة  
 ولذا لا يكاف القطع وان أعيدت الشجرة و بقيت لتوجه المطالبة عليه ويؤخذ من هذا أنه لو أعيد الشجر  
 في المسئلة السابقة للبائع بنحو اقاله لم يطالب المشتري بالقطع لعدم توجه المطالبة عليه واليه مال شجرنا (قوله  
 وان بيع الثمر مع الشجر) بالمعنى الشامل لثمر النجم كالبطيخ والقثاء كما تقدم امتنع شرط القطع (فرع)  
 يصح بيع بعض المعين من الثمر على الشجر بشرط القطع ولو من غير مالك أصله لان قسمته ولو وقت افراز مع  
 محتام مع بقائه فيما يخص بالخرص ولو باع لشريك حصته من الثمر بحصته من الشجر جاز بشرط القطع كغير  
 الشريك ويلزمه قطع جميع الثمر وفاء بالشرط وتفرغ للبائع فان باعه له بغير حصته من الشجر لم يصح وان  
 شرط القطع لتسكين المشتري قطع ملكه عن ملكه السابق ويصح بيع بعض الثمرة مع كل الشجر أو بعضه  
 ولو بشرط القطع اذ ليس الثمر كالمشتري فلا يخالف ما مر وفي بعض ذلك توقف للعلامة ابن قاسم ويعلم  
 الجواب عنه بما رجحه (قوله جاز بلا شرط) أي على أي حالة من الاطلاق وشرط الابقاء وشرط القطع لكن  
 لما كان شرط القطع مبطلا استدراك باخواجه بقوله ولا يجوز بشرط قطعه والتعميم واجب لصحة الاستدراك  
 فقول بعضهم صوابه لا بشرط غير صواب لما ذكر ولما يلزم عليه من عدم الصحة مع شرط الابقاء وليس  
 كذلك فتأمل (قوله ولو قال الخ) فأدبهذا أن المراد بالمعية فيما قبله اتحاد الصفقة ومثلها تعدد ما بغير تفصيل  
 الثمن فقول حج ولو بتفصيل الثمن غير صحيح (قوله لانه فصل فانتفت التبعية) هذا ساقط من بعض  
 النسخ (قوله وأسقطه من الروضة) أي في الباب المذكور لانه في محله لالعدم اعتباره (قوله وبجرم بيع  
 الزرع الاخضر) ومنه البطيخ والبادنجان ونحوهما قبل انماها ومنه البقول فلا يصح بيع شيء منها الا بشرط  
 القطع ومثل القطع القلع ولم يذكر المصنف مساواته في الجملة (قوله فان بيع) أي جيعه معها ولا يصح بيع  
 بعضها معها لان قسمته بيع بخلاف الثمر مع الشجر كما مر (قوله جاز بلا شرط) أي جاز على أي حالة من شرط  
 ابقائه أو قطعه أو قلعه أو الاطلاق نعم يمنع بيعه معها بشرط القطع أو القلع كما يؤخذ من التنبيه (قوله بعد  
 الاشتداد) انما قيد به لتناسبة ما بعده والا فظهور المقصود بشرط مطلقا (قوله وشعير) ومثله الذرة في أحد  
 نوعيها والقطن في أحد نوعيه وسيأتي صحة بيع شعير الارز والعلس لانهما مالا كام لبقائه (قوله وما لا يرى  
 حبه) ليس الحب قيد بل المراد ما لا يرى المقصود منه كانه أو بعضه فيدخل البصل والجوز والقلقاس والفجل  
 والخس والكرنب نعم ان باع الظاهر منها بشرط قطعه جاز والوجه الذي ينبغي في نحو الخس والكرنب  
 الصحة مطلقا لان المستور منها غير مقصود لانه يقطع ويرى عند ارادة استعماله (قوله كالحنطة الخ)  
 ومثلها السكتان والبرسيم بعد انعقاد بزرها (قوله لا يصح بيعه) أي الحب بدليل ما بعده ففي كلامه استخدام  
 أي لا يصح بيع حب في سنبله وكذا لا يصح بيعه مع سنبله وأما العود من ذلك فان بيع مع السنابل وأحب  
 أوهما باطل أيضا ولو في الاطلاق وان بيع قبل انعقاد سنبله بشرط القطع ولم يبد صلاحه أو بعد نقص سنبله  
 كالسكتان أو بيع بدون سنبله فصحيح لان المقصود من السكتان مرثي ولا يكفي عن شرط القطع في نحو  
 البرسيم شرط أن ترعاه الهائم لما مر فيجب شرط قطعه ثم يسامح بانه بشرط بقاءه مدة الرعي (تنبيه)  
 ما زاد في الشجر أو الزرع المبيع ان لم يميز كلفظ العود فلم يشتري مطلقا وكذا ان يميز وكان من شجر ثم نحو  
 بطيخ وقثاء وان اشتراه قبل انماها و بشرط القطع أو كان من زرع كبرسيم وسنابل حنطة وكان الشراء بغير  
 أصوله فالاصح على ما دل عليه كلام الرافعي انه كبيع الثمر مع الشجر وقيل لابد من شرط القطع لضعف  
 أصوله (قول المتن وبجرم بيع الزرع الخ) روى مسلم انه صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع ثمرة النخل حتى  
 ترعى والسنبل والزرع حتى يبيض ويأمن العاهة ثم المراد بالزرع ما ليس بشجر فيدخل البقول (قول  
 المتن بعد) جعله الاسنوي طرفا لثمر والزرع (قول المتن المقصود) عبر بهذا لشمول الثمر والحب (قوله

لان المقصود مستقر بما ليس من صلاحه والقديم الجواز لما روى مسلم عن ابن عمر انه صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع السنبلة حتى يبيض  
يشته فيجوز بعد الاشتداد ويجاب بانه في سنبلة الشعير جما بين الدليلين (ولا بأس بكلام) (٢٣٥) بكسر الكاف وحاء الطلم وغیره

(لا يزال الاعتدالا كل)

كافي الرمان فيصح بيعه في

قشره لان بقاءه فيه من

مصلحته وفي الروضة يصح

بيع طلع النخل مع قشره في

الاصح (وماله كمان كالجوز

والوز والباقي) بتشديد

اللام مقصورا أي القول

(يناع في قشره الاسفل ولا

يصح في الاعلى) لاستتاره

بالبس من صلاحه بخلافه

في الاسفل (وفي قول يصح

ان كان رطبيا) لتعلق الصلاح

به من حيث انه يصون

الاسفل ويحفظ رطوبة

الب في الروضة كاصلها

يجوز في بيع الوز في القشر

الاعلى قبل انعقاد الاسفل

لانه ما كوله كالتفاح

ونقله في شرح المهذب عن

الاصحاب ثم المنع في الصور

الذ كورة ونحوها قيل مبني

على منع بيع الغائب وقيل

ليس مبني عليه لان المبيع

في بيع الغائب يمكن رده

بعد الرؤية بصفته وهنالا

يمكن ذلك قال في الروضة

هذا اصح (وبدو صلاح الثمر

ظهور مبادئ النضج

والخلاوة فيها لا يتلون) منه

بأن يجره ويلين كافي الحرر

وغیره وكان المصنف رأى

فهرط القلع فان كان الشراء في هذا بشرط القطع بالطاء فهي للبائع وفارق الثمرة بانها المقصودة هكذا قاله شيخنا  
الرملي فراجع (قوله الدليلين) أحدهما الحديث المذكور والثاني التعليل المذكور وأدليه الآتي في  
الحقالة (قوله بكلام) هو جمع وكذا أكمة وكام وأكاميم ولو احدثكم وكامة بكسر الكاف فيهما فقوله  
الآتي كمان سواه كان أو كمانتان (قوله الأكل) بفتح الهمزة لانه يضمها المأ كول (قوله كافي الرمان)  
ومثله أرز الشعير والعلس وان امتنع السلم فيهما ويصح بيع القصب بالهملة في قشره الذي لا يمس معه ولو  
من روعا على المعتمد حيث بلغ قدره ينتفع به ولا يكلف قطعه الا عند كاله على العادة كامر (قوله يصح بيع  
طلع النخل) مع قشره في الاصح فكلام المصنف لم يشمله لاجل الخلاف ومثله جوز القطن قبل تكامل قطنه  
وبيع بشرط القطع فان كان بعد تكامل قطنه صح ان تشقق الجوز لظهوره ويدخل القطن في البيع على  
المعتمد لانه المقصود كامر في الثمرة فان لم يشقق بطل العقد لانه مستور بما ليس من صلاحه (قوله وفي  
قول يصح) قال به الأئمة الثلاثة وما قيل ان الشافعي أمر بالبيع في بعدا بشرط قول أخضر بكسرة أي قطعة  
درهم فباطل لان الر بيع انما يحبه بمصر مع أنه ان صح كان من القديم المرجوع عنه (قوله وفي الروضة  
كاصلها يجوز بيع الوز الخ) هو المعتمد ومثله القول وان نقل عن شيخنا الرملي خلافه والمراد بالا انعقاد عدم  
فساده في الاسفل بعد زوال الاعلى (قوله ثم المنع في الصور المذكورة) وهي ماله كان ونحوها مما لا يزال  
لا كل وقيل كجلد الكتاب وقيل كالزعر في سنبله (قوله هذا اصح) أي بناء على الوجه المرجوح (قوله وفي  
نكلمة الصباح) دليل للاسقاط (قوله الخ) وهو جملة لا يتلون فقط كما يصرح به الشارح بعد قوله بدو  
الصلاح فيه وقيل جملة لا يتلون وفي غيره وفي عبارة الحرر ما يقتضي الثاني وهي وبدو صلاح الثمر  
ظهور مبادئ النضج والخلاوة وذلك فيما لا يتلون تجوه ويلين وفي غيره بأن يأخذ الخ (قوله وغير الثمر الخ)  
حاصل ما ذكره المصنف والشارح أربعة أنواع من ثمانية ذكرها المازدي كغيره بقوله أحدها بالون كالبلح  
والعنب ثانياً بالطم كخلاوة القصب وجوذة الرمان ثالثاً بالنضج واللين كالتين والبطيخ رابعاً بالقوة  
والاشتداد كالقمح والشعير خامساً بالطول والامتلاء كالعلف والبقول سادساً بالكبر كالقضاء سابعاً بانشقاق  
كامة كالقطن والجوز ثامناً بفتحها كالورد أي بقي منها مالا كماله كالباسمين فبظهوره ويمكن دخوله في  
الاخبر الصابط لذلك كله أن يقال هو بلوغ الشيء الى حالة يطاب فيها غالباً (قوله كالبلح الخ) هو على اللب

وبجواب بانه الخ) أقول قد يؤيد هذا ان الغالب على قوت الحجاز في ذلك الزمن الشعير (قول المتن بكلام)  
هو جمع وكذا أكمة وكام وأكاميم والواحد كم بكسر الكاف وكامة وبهذا اعترض على المنهاج في قوله  
الآتي كمان بان الصواب كان أو كمانتان (قول كافي الرمان) منه أيضاً الباذنجان هذا في الثمار ونشاله في  
الزرع العلس (قول المتن ولا يصح في الاعلى) أي سواء كان على وجه الشجر أو الارض هذا ولكن  
قد حكى الر بيع ان الشافعي أمره ببغداد فاعطاه كسرة يعني قطعة من درهم فاشترى بها قولاً أخضر  
واعترض بان هذا ان صح فهو قديم وبلن الربيع انما يحبه بمصر (قول المتن وبدو صلاح الثمر الخ)  
التي في الحرر وغيره ان بدو صلاح يحصل بظهور مبادئ النضج والخلاوة غير ان تلك المبادئ تكون  
فيها لا يتلون بان تجوه ويلين وفيها يتلون بان يأخذ في الحرة أو السواد مثلاً وصنيع المنهاج مخالف لذلك  
فانه جعل ظهور مبادئ النضج والخلاوة فيها للتلون (قول المتن النضج) هو بالضم والفتح مصدر  
نضج بالكسر (قوله انه لا حاجة اليه الخ) ما نقله عقبه من نكلمة الصباح كدليل لذلك (قول المتن ويكني

في اسقاطه انه لا حاجة اليه مع ما قبله وفي نكلمة الصباح لاصغافى تجوه ثمر النخل والعنب اذا استلأ ماء ونهيا للنضج فقوله فيها لا يتلون متعلق  
بظهوره بدو (وفي غيره) وهو ما يتلون أي بدو صلاح فيه (بأن يأخذ في الحرة أو السواد) أو الصفرة كالبلح والعنب والاباح بكسر الهمزة  
وتشديد الجيم والشمش



وطبر الثمر بدو صلاح الحب منه باشتداده والقضاء بكبره بحيث يؤكل (و يكتفى بدو صلاح بعضه وان قل) البعض لبيع كله من شجرة أو أشجار  
متعددة الجنس فان اختلف كطبو عنيب بدا صلاح في أحدهما فقط وجب شرط القطع في الآخر (ولو باع نمرستان أو بستانين بدو صلاح  
بعضه) (واللهد الجنس) (فعل ماسبق) (٢٣٦) في التأخير) فيتبع ما لم يبد صلاحه ما بدا صلاحه في البستان أو كل من البستانين فان

بدا صلاح بعض نمر أحدهما دون الآخر فقبل بالتعبية أيضا لاجتماعهما في صفقة والاصح لا فلا بد من شرط القطع في نمر الآخر (ومن باع ما بدا صلاحه) من الفركا في الحرر وغيره موثله الزرع وأبقى (لزمه سقيه قبل التخلية وبسببها) فمر ما ينمو به وبسبب من التلف والفساد لان السقي من تمام التسليم الواجب فلا شرط على المشتري بطل البيع لانه خلاف قضيته ثم البيع يصدق مع شرط القطع ولا يلزم فيه السقي بعد التخلية اخذنا من تعليل يأتي (و يتصرف مشتريه بعدها) أي التخلية من كل وجه (ولو عرض مالهك بعد ما كبرد) أوح (فالجديد أنه) أي المبيع (من ضمان المشتري) لقبضه بالتخلية والتقديم من ضمان البائع الماروي مسلم عن جابر أنه صلى الله عليه وسلم أمر بوضع الجوائح وأجيب بحمله على الاستعجاب قال في أصل الروضة ولا فرق على القولين بين ان يشترط القطع أم لا وقيل ان شرطه كان من ضمان المشتري قطعا

بشرطه بترك القطع ولانه لا علاقة بينهما اذا لوجب السقي على البائع في هذه الحال فقول هو في شرط القطع من ضمان البائع قطعا لان ما شرط قطعه فقبضه بالقطع والنقل فقد تلف قبل القبض انتهى والرافى ذكر هذا الطريق في البيع قبل بدو صلاحه وبها يذهب بظاهر عدل اليه المصنف تمها المستهل ولو كان مشتري الثمر ماله الشجر

بشرطه بترك القطع ولانه لا علاقة بينهما اذا لوجب السقي على البائع في هذه الحال فقول هو في شرط القطع من ضمان البائع قطعا لان ما شرط قطعه فقبضه بالقطع والنقل فقد تلف قبل القبض انتهى والرافى ذكر هذا الطريق في البيع قبل بدو صلاحه وبها يذهب بظاهر عدل اليه المصنف تمها المستهل ولو كان مشتري الثمر ماله الشجر

كان من ضمانه بخلاف لا نقطاع الملائق ولو تعيب بالجائحة فلا خيار له على الجدي ولو عرض المالك قبل التخلية فالتام من ضمان البائع فان تلف الجميع انفسخ البيع أو البعض انفسخ فيه وفي الباقي قولان في الصفقة (فلو تعيب بترك البائع السقي فله) أي المشتري (الخيار) وان قلنا بالجائحة من ضمانه لان الشرع ألزم البائع التنمية بالسقي فالتعيب بتركه (٢٣٧) كالتعيب قبيل القبض ولو تلف بتركه

السقي انفسخ البيع قطعا وقيل لا ينفسخ في التقديم فيضمنه البائع بالقيمة أو المثل (ولو يبيع قبل) بدو (صلاحه بشرط قطعه ولم يقطع حتى ذلك) بالجائحة (قارنى بكونه من ضمان المشتري) عمالم بشرط قطعه بعد بدو الصلاح لتفريطه بترك القطع المشروط وهذه المسئلة مزيدة على الروضة مذكورة في أصلها (ولو يبيع ثم) أوزع بعد بدو الصلاح (يغلب تلاحقه واختلاط حادثه بالوجود كتيين وقتئذ) ويطبخ (لم يصح) البيع (الا ان يشترط على المشتري قطع ثمه) أوزعه عند خوف الاختلاط فيصح البيع حينئذ و يصح فيها ينذر تلاحقه البيع مطلقا وبشرط القطع والتبعية فان لم يتفق القطع في الاول حتى اختلط فهو كالاختلاط في الثاني وقد ذكره بقوله (ولو حصل الاختلاط فيها ينصرفه) أي قبل التخلية (فلا يظهر انه لا ينفسخ البيع بل يتخير المشتري) بين الفسخ والاجازة

ذكره لانه ليس في كلامه هنا طرف وفي ذكر التتميم مع العدول منافاة فتأمل (قوله كان من ضمانه) أي ولا يلزم البائع السقي ايضا بعد التخلية (قوله بترك البائع السقي) أي المقصود له فان انقطع ماء النهر مثلا فلا خيار (قوله الخيار) أي فورا (قوله انفسخ) أي ان لم يقصر المشتري بان علم بالعيب المؤدى الى التلف ولم ينفسخ والا فلا يفرم له البائع شيأ على الاصح المعتمد (قوله حتى ذلك بالجائحة) أي بعد التخلية (قوله وهذه المسئلة) المشار اليها بقوله ولو يبيع قبل الخ مزيدة في المنهاج على الروضة مذكورة في أصلها التي هو الشرح الكبير كما تقدم بقوله والرافعي الى آخره وكان صواب العبارة أن يقول وهذه المسئلة مزيدة ٣ على أصل الروضة مذكورة في الشرح الا أن يراد بالروضة جعلتها لاما اختصره النووي من كلام الرافعي فتأمل (قوله ولو يبيع) أي استقلا لا لامع أصلها (قوله بعد بدو الخ) هو أولى من قول المنهج ولو بعد الخ لان ما قبل البدو لا يحتاج شرط القطع فيه الى عليه التلاحق (قوله يغلب تلاحقه) يقيناً وظناً (قوله عند خوف) متعاقب بقطع فليس من الصيغة ولو سكنت عنه الشارح لكان أولى لانه يجب فيه القطع من وقت العقد محملاً بالشرط (قوله فيما ينذر) الاولى فيما لا يغلب ليدخل المساوي والمشكوك فيه والمجهول حاله أخذ امام امر لكن راعى كلام المصنف بعد (قوله بل يتخير المشتري) أي فورا ابتداء على المعتمد فيهما ولا يتوقف على مراجعة البائع ولا على ما لا نه خيار عيب لنقص القيمة بالاختلاط حتى لو بادر بالفسخ نفذ فان أجز فكما بعد التخلية لكن اليد هنا للبائع (قوله فان سمح) أي مبادر اقبل ففسخ المشتري ولو بغير لفظ هبة وهو تملك لا اعراض لتعذر التمييز وهذا فرق نعل الدابة والحجارة كما مر واغتفر الجهل للضرورة ولو تقارن الفسخ والسماح قال شيخنا يقدم السماح نظرا لبقاء العقد وقال غيره يقدم الفسخ لان السماح كالاجارة (قوله وأصحهما فيه القولان) وأصح القولين عدم الانفساخ (قوله وهو المشتري) هو المعتمد كضمان الجوائح (قوله وفي ثالث اليد لهما) وعليه قال في شرح الروض يقسم المتنازع فيه بينهما وقال الغزالي لكل تخليف الآخر (تنبيه) لو اشترى شجرة عليها ثمرة للبائع اشترط لصحة البيع شرط القطع ان غلب تلاحقها والا فلا وعلى كل اذا حصل اختلاط فكما مر فمن سمح أجبر صاحبه فان تشاح ففسخ العقد (فرع)

(قول المتن فلو تعيب) أي بعد التخلية لكن يجب تقييده بما اذا لم يشترط القطع والا فلا خيار ولا فسخ بالتلف (قوله لان الشرع الخ) يؤخذ من هذه العلة ان محل ثبوت الخيار اذا لم يشترط القطع وكذا يقال في الانفساخ بترك السقي الآتي (قول المتن قارنى) أي فيكون الخلاف هنا من تبعاع على ذلك الخلاف وهذه المسئلة حكى فيها الرافعي ثلاث طرق أظهرها أنها على القولين والثانية القطع بانهم من ضمان المشتري والثالثة من ضمان البائع وقد نبه عليها الشارح في قوله والرافعي ذكر الخ ثم لا يخفى ان كلام المصنف لا يفيد الطريقة الثالثة هنا بل ينافيها (قول المتن لم يصح) أي لا تفاء القدرة على التسليم (قول المتن ثمه) الضمير يرجع للمشتري (قول المتن بل يتخير المشتري) أي لان الاختلاط أعظم ضررا من ابقاء العبد كذا هل الرافعي وقضيته التحاقه بالعيوب فتعين الفور به (قوله والثاني بنفسه الخ) صححه الشيخ أبو اسحق والقاضي أبو الطيب والغزالي والشافعي وابن أبي عسرون وغيرهم وكذا المصنف في نكته الوسيط قال الاسنوي ولم ينقل الرافعي ترجيح الاول سوى عن الوجيز ثم صرح برجحانه في كتبه فتمتبه النووي رحمه الله (قوله فان توافق الخ) يريد أنه لا خيار للمشتري هنا

والثاني بنفسه لتعذر تسليم المبيع وعلى الاول وهو يتخير المشتري قال (فان سمح له البائع بما حدث سقط خياره في الاصح) والثاني لا يسقط لما في قبول المسموح به من المنه ولو حصل الاختلاط بعد التخلية فاحدا الطرفين القطع بعدم الانفساخ وأصحهما فيه القولان فان قلنا لا انفساخ فان توافقا على شيء قداك والا فالقول قول صاحب اليد في قدر حتى الآخر وهو المشتري أو البائع وجهان مبنيان على ان الجوائح من ضمان المشتري أو البائع وفي ثالث اليد لهما (ولا يصح بيع الخطئة في سبيلها)

بصافية) من التبن (وهو المحفلة ولا) بيع (الرطب على النخل بشمرو هو الزابنة) روى الشيخان عن جابر قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المحفلة والزابنة وفسرهما (٢٣٨) ذكر والمعنى في البطان فيهما عدم العلم بالمائة وتزيد المحفلة ان المقصود من

المبيع فيها مستور بما ليس من صلاحه (ويرخص في العرايا وهو بيع الرطب على النخل بشمر في الارض أو العنب في الشجر بزبيب) روى الشيخان عن سهل ابن أبي حشمة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الثمر بالتمر ويرخص في العرايا أن تباع بخرصها يأكلها أهلها وطبا وقيس العنب على الرطب بجماع ان كلا منهما زكوى يمكن خرصه يدخر بأبسه (فيادون خمسة أوسق) بتقدير الجفاف بمثله فيباع مثلاً رطب مختلات عليها يحيى منه جافاً أربعة أوسق خرصاً بأربعة أوسق تمر اروي الشيخان حسن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم أرخص في بيع العرايا بخرصها فيادون خمسة أوسق أو في خمسة أوسق شك داود بن الحصين أحذروانه فأخذ الشافعي بالأقل في أظهر قولييه وتقدم في زكاة النبات ان الخمسة ألف وستمائة رطل بغدادية وهي ثلثان قصب (ولو زاد) على مادونها (في صفتين) كل منهما دونها (جاز)

الاختلاط في المثليات قبل القبض يقتضى الشبوع فلا انفساخ وللمشتري الخيار ان لم يسمح له البائع والاختلاط في المتقومات يقتضى الانفساخ لمنعه المدة ابتداء واليد للبائع قبل القبض كما مر (قوله بصافية) ولا بغيرها كما مر لكن لا يسمى محفلة وهي مأخوذة من الحقل بفتح الحاء وسكون القاف جمع حقة وهي الساحة التي تزرع سميت بذلك لتعلقها بزرع في حقله (قوله ولا بيع الرطب) ولو خرصاً ومثله العنب (قوله الزابنة) بجمع مضمومة فزاي فوحدة بينهما ألف فنون من الزين يسكون الموحدة وهو الدفع لتدافع العاقدين فيها بسبب الغبن (قوله وفسرهما) أي شرعاً وقدر علمهما مروذ كراهنا لاجل التسمية (قوله العرايا) جمع عربية فعيلة بمعنى فاعلة أي عارية عن حكم بقية البستان بأعرام مالكمها لها أفرادها لئلا كل فلامها ياء على هذا أو بمعنى مفعولة من عراه إذا أناه لان مالكمها يأنيالاً أخذها على هذا فلامها واولاً أصلها عراو ورواين كما جددت أولاهما همزة للاجتماع والثانية ياء لظرفها ثم فتحت الهمزة فقلت الياء لفانهم فقلت الهمزة ياء لوقوعها بين ألفين فتسميتهن العقد بها مجاز على القولين (قوله وهو) أي اصطلاحاً والتذكير باعتبار الخبر (قوله بيع الرطب) أي الذي لم يتعلق به زكاة بأن خرص على مالكمه أو لم يبلغ نصاباً ولا يبطل في الجميع لتحقق المغاضاة قاله شيخنا والوجه محتم في غير قدر الزكاة بقدره من الاجزاء كما صرحوا بمثله في الزكاة فراجعه والبسر كالرطب وليس الحصرم كالعنب لعدم بدو صلاحه (قوله بخر في الارض) اعتمد شيخنا الرمي أن الارض قيد خلافاً لشيخ الاسلام في المنهج وغيره وفيه نظر ظاهر لانه ان أراد كونه على الارض حالة التسليم فهو لا يتخلف شيخ الاسلام لا اعتباره كبله فلا حاجة للاعتداد ولا تضعيف أو كونه عليها حالة العقد فلا معنى له لانه يقطع ويكال في المجلس ووجود الرخصة لا يوجب اعتباره لوجود القياس فيها على أن المراد بالارض ما ليس على الشجر لاحقيقة الارض فالوجه كلام شيخ الاسلام وأما كون الرطب والعنب على الشجر فلا بد منه لانه يسمى العرايا والافهون الر بالجرم فتأمل وافهم (قوله حشمة) بمهملة مفتوحة فثلاثة ساكنة (قوله التمر بالتمر) بالثلاثة في الاول والقوقية في الثاني كما في شرح مسلم وقيل عكسه وهو صحيح (قوله بجماع الخ) أشار الى صحة القياس في الرخصة اذا وجد فيها معنى يخصها وليس وجود المعنى فيها موجباً للقياس كما فهمه بعضهم فلا يرد نحو الاراد بالظهر (قوله فيادون خمسة أوسق) بقدر يز يد على تفاوت الكيلين فالخمس تقريب وقيل محمد يدقان زاد بطل في الكل ولا تفرق الصفقة (قوله في صفتين الخ) أشار الى أن الصفقة هنا تعدد بتعدد البائع أو المشتري وكذا بتفصيل الثمن فبيع اثنين لاثنين يصح فيادون عشرين وسقا وفي الروضة عشرة أوسق ونسب الى سبق القلم (قوله والتعليق في النخل والعنب) ولو غائباً عن المجلس وقبضه بمضى الزمن (قوله بخلاف ما قبل التخلية كما سبق) (قول المتن بصافية) أي خاصة من التبن فيكون من قاعدة مد مجموع الاستتار في الاولى أيضاً ولو باع الشعر في سنبله بمحنة صافية جازو يقبض الخنطة بالنقل والشعر بالتخلية ولو باع الزرع قبل ظهور الحب بالحب جاز لانه حشيش غير مطعوم (قوله وفسر بما ذكر) قال الرافي فان كان التفسير من النبي صلى الله عليه وسلم فذاك وان كان من الراوي فهو أعرف من غيره (قوله عدم العلم بالمائة الخ) أما عدم العلم في الاولى فظاهر وأما في الثانية فلان المائة انما تعتبر حال الجفاف (قوله نهى عن بيع الثمر بالتمر) الاولى بالثاء والثالثة بالثاء بالثاء وقوله بخرصها يجوز فيه الفتح والكسر والفتح أشهر وعلى كل فالمراد به المخروص قال ذلك كله في شرح مسلم (قوله في أظهر قولييه) والقول الثاني يجوز في خمسة أيضاً وأما أكثر منها فلا يجوز قطعاً بل هو من زابنة (قوله وقيل كبيع لرجل) ليعلم ان الذي سلف ان الصفقة تعدد بتعدد البائع قطعاً وتعدد المشتري على الاصح وهذا عكس ذاك ووجهه ان الرطب هنا هو المقصود

وعمل

وكذا لو باع في صفقة رجلين بخص كلاً منهما دونها ولو باع رجلان لرجل فهو كبيع رجل لرجلين وقيل كبيع لرجل (ويشترط التقاض) في المجلس (بتسليم التمر كلاً والتخلية في النخل) وسكت عن شرط المائة للعلم به

فإن أكل الرطب قد اك وان جفف وظهر تفاوت بينه وبين التمر فإن كان قد مر ما يقع بين السكبين لم يضر وإن كان أكثر فالعقد باطل  
(والأظهر أنه لا يجوز) أي بيع مثل العرايا (في سائر الثمار) كالجوز واللوز (٢٣٩)

والشمش ونحوهما مما يضر  
لأنها متفرقة مستورة  
بالأوراق فلا يتأتى الخرص  
فيها والثاني يمنع ذلك  
ويقبسها على الرطب كما  
قيس عليه العنب (و)  
الأظهر ((أنما يبيع العرايا  
للاختصاص بالفقراء)) لا مطلق  
الأحاديث فيه والثاني  
يختص بهم لما روي عن  
زيد بن ثابت أن رجلاً  
محتاجين من الأنصار  
شكوا إلى رسول الله صلى  
الله عليه وسلم أن الرطب  
يأتي ولا نقد بأيديهم  
يتناعون به رطباً ياكلونه  
مع الناس وعندهم فضل  
قوتهم من التمر فرخص  
لهم أن يقبضوا العرايا  
بخرصها من التمر ذكره  
الشافعي في الام بغير استناد  
ورواه البيهقي في المعرفة  
باسناد منقطع وأجيب بأن  
هذا حكمته الشرعية  
ثم قدیم الحكم كافي الرمل  
والاضطباع في الطواف

فإن أكل الخ وله تركه لينتمر خلافاً للإمام أحمد رحمه الله تعالى (قوله يمنع ذلك) ورد بأن منع الخرص لا قائل  
به يبيعه بالخرص لا قائل به فراجعه وزاد الشارح لفظ مثل لأنه لا يسمى عرايا (قوله ولا نقد بأيديهم)  
فالفقير هنا من لا نقديده (قوله حكمته الشرعية) وفي نسخة حكمته المشروعية والمراد أنها لا تخص الخرص  
كافي الرمل وما ورد مما يوجبهم التخصيص يحمل على ما ذكرناه وهو ضعيف

### (باب كيفية اختلاف المتبايعين في كيفية العقد)

(قوله إذا اتفقا) وكذا لو اختلفا في صحة العقد وثبتت باليمين كما يأتي وأمكن فيه خلاف وكالبيع بقبضة العقود  
ولو جائزة أي غير محضة (قوله كقدر الثمن) أو المبيع بنفسه أو فيما دخل تبعاً فإن لم يفرق التابع بعقد كولاية  
أو تأجير اختلفا في زمن وجوده قبل العقد أو بعده صدق البائع (قوله أو تسعين) أو بمعنى الواو ذكره هادون  
الواو لدفع توهم أن الثمن المجموع وكذا ما بعده (قوله أو صفته) مما يصح شرطه كرهن ولو بنحو من وجوه وكفيل  
وكتابة (قوله أو مكسرة) بأن قطعت بالمقراض أجزاء معاملة لأجل شراء الحاجات والأشياء الصغيرة أما نحو  
أرباع القروش فهي نقد وصحيحة وأما نحو المقاصيص والذهب المشعور أو المكسر فالعقد بها باطل للجهل  
بقيمتها (قوله أو الأجل) فهو من عطف الخاص كاعلم (قوله أو قدر المبيع) هي مانعة جمع فيخرج ما لو اختلفا  
في قدر المبيع والثمن معاً فلا تحالف فيه بل يحلف كل منهما على نفي دعوى الآخر ويطل العقد قاله شيخنا (قوله  
ولا يئنه) أي يعمل بها فيخرج ما لو اختلفا في ثمنه فيحلف كل منهما على نفي دعوى الآخر ويطل العقد قاله شيخنا (قوله  
المبيع في يده) لأن المشتري يسكره أن لم يكن قبضه والأفله التصرف فيه لا بوطء للضرورة (قوله تحالفاً) أي  
عند الحاكيم ثم إن اختلفا في شيء مما ذكر بعد الإقالة أو بعد فسخ قبل القبض كما قاله العلامة ابن عبد الحق لا بعد  
القبض خلافاً للعبادي وعلى الأول يحمل ما في المنهج بدليل قرنه بالإقالة فلا تحالف بل يحلف كل لأنه مدعى  
عليه في النفي والاثبات معاً فسقط ما للسبكي هنا فإن نكل أحدهما قضى للآخر وإن نكلت كلتا (قوله على نفي  
الخ) ولا يكفيه الخصر نحو ما بعث إلا بكذا لأنه لا يكتفي بالوازم في الأيمان (قوله ويبدأ بالبائع) كما قطع به  
بعضهم لأن المبيع معين وفي عكسه يبدأ بالمشتري لقوة جانب كل منهما ببقاء عوضه له بعد الفسخ فإن كانا معنيين  
أوفى الذمة تساوياً فيتخير الحاكم (قوله وفي قول بالمشتري) هو مخرج من النص بالبداة بالمسلم إليه في السلم  
و بالزوج في المهر والسيد في الكتابة (قوله وفي قول ينساو يان) هو مخرج من النص بالتخير في الدعوى وما  
ومحل الخرص وهو تخمين وقد دخل في ملكه (قول المتن بالفقراء) المراد بهم من لا نقد بأيديهم وإن كانوا  
أغنياء بغيره

### (باب اختلاف المتبايعين)

(قول المتن على صحة البيع) اقتصر عليه لأجل الترجمة والأفلا يختص ذلك بالبيع بل سائر عقود المعاوضات  
كذلك ثم عبارته بردها عليها ما لو اختلفا في عين المبيع والثمن معاً فإنه لا تحالف والعبارة صادقة به (قول المتن  
كيفية) خرج ما لو اختلفا فيه نفسه كأن قال بعت فقال بل وهبت كما سيأتي آخر الباب (قول المتن أو صفته)  
أي أو جنسه (قول المتن أو قدر المبيع) أي أو جنسه أو صفته (قول المتن وفي قول بالمشتري) لأنه نص في الصداق  
على البداءة بالزوج وهو كالشترى ولقوة جانبه بكون المبيع في ملكه (قول المتن وفي قول ينساو يان) لأن  
كلاهما مدعى ومدعى عليه فلا ترجيح (قوله فيتخير الحاكم) أي كالمؤدع عابداً عن نفي يدهما فإن الحاكم يبدأ  
بمن شاء منهما (قوله وقيل يقرع) أي كالمؤدع أفعالاً إلى مجلسه وقوله وقيل يقرع عطف على قوله فيتخير (قول

(أو قدر المبيع) كهذا العبد وقال المشتري والثوب (ولا يئنه) لا أحدهما (تحالفاً فيحلف كل) منهما (على نفي قول صاحبه) واثبات قوله ويبدأ  
البائع وفي قول بالمشتري وفي قول ينساو يان (وعلى هذا) فيتخير الحاكم (فيمن يبدأ به منهما) (وقيل يقرع) بينهما فيبدأ بمن خرجت قرعته  
والخلاف جميعه في الاستحباب دون الاشتراط

(والصحيح انه يكفي كل واحد منهما) (بين نجمع نفيا واثباتا ويقدم النفي فيقول) (البائع في قدر الثمن مثلا واقعة) (ما ثبت بكذا واقعة بعد بكذا) ويقول المشتري واقعة ما اشترت بكذا (٢٤٠) بكذا ولقد اشترت بكذا هذه عبارة التنبيه وعمل البهاغن قول المهرر كالشرح وانما

بعت بكذا لأنه لا حاجة الى الحصر بعد النفي ومقابل الصحيح انه لا بد من بين للنفي وبين للاثبات فصنف البائع على النفي ثم المشتري عليه ثم البائع على الاثبات ثم المشتري عليه كاذ كره في الوجيز والوسيط (واذا مخالفا فالصحيح ان العقد لا يفسخ بل ان تراضيا) بما قاله أحدهما فظاهر بقاء العقد بذلك (والا فيفسخانه أو أحدهما أو الحاكم) أي لكل منهم الفسخ (وقيل انما يفسخه الحاكم) ومقابل الصحيح انه يفسخ بالتخالف (ثم) بعد الفسخ أو الانفساخ (على المشتري رد المبيع) ان كان باقيا ملكه (فان كان وقفه أو أعتقه أو باعه أو مات لزمه قيمته وهي قيمته يوم التلف) وما في معناه من المبيع أو غيره (في أظهر الاقوال) والثاني قيمة يوم القبض لانه يوم دخوله في ضمانه والثالث أقل القيمتين يوم العقد ويوم القبض لحدوث الزيادة في ملك المشتري على الاول ولما تقدم في الثاني والرابع أقصى القيم من يوم القبض الى يوم التلف وقوله الاقوال تبع فيه

ذكر علم انه كان الاولى للصنف التعبير بالنص أو بالذهب (قوله انه يكفي الخ) فيندب يمينان على الكيفية الآتية ويجوز تواليهما هنا (قوله وتقدم) عطف على يكفي ففيه الوجهان (قوله فلا حاجة الخ) أي من حيث الزوم والا فهو تأكيد فلا بد من ذكره (قوله ومقابل الصحيح) في الاكتفاء باليمين وسكت عن مقابلته في التقديم كافي الروضة لعدم ذكره هنا ولا يخفى أن الحلف هنا على البت في النفي والاثبات الا في نحو الوارث (قوله فيحلف البائع الخ) ظاهره انه لا يكتفي بالتوالي هنا فليراجع (قوله ان تراضيا) أو رضى أحدهما بدفع ما ادعاه الآخر ويجبر على القبول وليس له ما بعد التراضي العود للفسخ (قوله أي لكل منهم الفسخ) وان لم ترض البقية كالكتابة على المعتمد ولكل قبل الفسخ لانه على التراضي أن يتصرف فيما في يده ولو بالوطء والفسخ ينفذ فظاهرا وباطنا ان فسخه الحاكم أوهما أو اصادق منهما أو الا فظاهر فقط وللآخر انشاء فسخ بعده (قوله ثم بعد الفسخ) أو الانفساخ على القولين (قوله على المشتري الرد) ومؤنته عليه نعم ان قالوا قررنا العقد فلا رد (قوله باقيا في ملكه) أي بلا مانع والأفله الصبر لزاله وله بعد الفسخ في الباقي أخذ القيمة للحيلولة وفي المهرن والمكاتب كتابة صحيحة أخذ القيمة للفصل وفي المؤجر أجرة المثل بعد الفسخ ولا ينزعه من المستأجر ولا يطالب بالمسمى (قوله لزمه قيمته) ان تلف كله وكان متقوما مثله ان كان مثليا وفي تلف بعضه يرد بدل ما تلف مع الثاني بالرضا (قوله أوجه) هو الرجوع (قوله رده مع أرشه) ومعز يادته المتصلة مطلقا والمنفصلة ان حدثت بعد الفسخ وعليه مؤنته رده كما مر قال السبكي واغتفر الحكم هنا للظالم لعدم تعيينه (قوله وهو ما نقص من قيمته) قال شيخنا الرمي ان لم يكن له مقدر والا فبمقدرة كيد العبد كافي الجاني والمعتبر في النقص عن قيمة يوم العيب بخلاف ما مر في البيع من اعتبار أقل القيم لان اعتبار القيمة هناك لمعرفة قدر النقص واسبب مفرومه بخلافه هنا واعتمد شيخنا الرمي ان ما هنا كالبيع وفيه نظر واضح فراجع (قوله المشهور وجوب المثل) هو العقد (قوله واختلاف وارثهما كهما) وكذلك اختلاف موكلهما ووكيلهما ووليها من أب المتن والصحيح انه يكفي الخ) أي لان منفي أحدهما في ضمن مثبتته فجاز التعرض في اليمين الواحدة للنفي والاثبات ولأنه أقرب الى فصل الخصومة ثم قضية العبارة جواز العود الى اليمينين (قول المتن ويقدم النفي) لأن الاصل يمين المدعى عليه (قوله ومقابل الصحيح الخ) وجهه أن كلا منهما مدع ومدعى عليه (قوله ثم البائع عليه) قال الاسنوي لا حاجة اليه بعد حلفه ما على النفي بل يكفي بذلك وعبارته يحلف أحدهما على النفي ثم تعرض اليمين على الآخر فان حلف على النفي اكتفينا بذلك وان نكل حلف الاول بين الاثبات وقضى له وان نكل الاول عن النفي حلف الآخر على النفي والاثبات وان نكلا جميعا توققنا اه بمعناه (قول المتن فالصحيح الخ) لان غاية اليمينين أن يكونا كاليمينتين المتعارضتين (قول المتن وقيل انما يفسخه الحاكم) لانه فسخ مجتهد فيه كالعنة ولا نالنا لزم الظالم منها وتنفو يفسخ الى الظالم بعيد (قوله ومقابل الصحيح الخ) أي كما يفسخ النكاح بعد اللعان (قول المتن ثم على المشتري رد المبيع) والمؤنة (قول المتن فان كان وقفه الخ) فيه إشارة الى جواز الفسخ بعد التالف والى انه لا فرق بين التالف الحسي والشرعي (قول المتن قيمته يوم التلف) قال السبكي لان الفسخ يرفع العقد من حينه وقبل التلف لم يتعاق للبايع حتى (قوله لحدوث الزيادة الخ) كأن مراده من هذا ما قال غيره لانها ان كانت يوم القبض أقل فالزيادة حدثت في ملك المشتري وان كانت يوم القبض أقل فهو يوم دخوله في ضمانه (قوله على الاول) يرجع الى قوله يوم العقد (قوله والرابع) وجهه ذلك بان يده ضامنة كالمستام والقبوض بعقد فاسد (قول المتن كهما) لانها يمين في المال فكانت كاليمين في دعوى المال

المهرر وفي الروضة كاصنها في القيمة المعتبرة أوجه وقال الامام أقوال (وان تعيب رده مع أرشه) وهو ما نقص من قيمته كما يضمن كله بقيمته ولو كان مثليا فوجهان أحدهما في الحادى وجوب القيمة أيضا وفي المطلب المشهور وجوب المثل (واختلاف وارثهما كهما) أي باختلافهما فيما تقدم

للوثر (ولو قل منعه  
بكذا فقال بل وجهني فلا  
مخالفة) اذ لم يتفقا على عقد  
(بل يحلف كل على نفى  
دعوى الآخر فاذا حلفوا  
مدعى الهبة بزوائده) أى  
لزمه ذلك (ولو ادعى صحة  
البيع والآخرفساده) كان  
ادعى اشتتاله على شرط  
مفسد (فلاصح تصديق  
مدعى الصحة بيمينه) لان  
الظاهر معه والثاني تصديق  
مدعى الفساد بيمينه لان  
الاصل عدم العقد الصحيح  
(ولو اشترى عبدا) وقبضه  
(بجاء بعدد معيب ليعده  
فقال البائع ليس هذا المبيع  
صدق البائع بيمينه) لان  
الاصل مضي العقد على  
السلامة (وفي مثله في السلم)  
وهو ان يقبض المسلم  
المؤدى عن المسلم فيه ثم يأتي  
بمعيب فيقول المسلم اليه  
ليس هذا المقبوض (يصدق)  
السلم (في الاصح) بيمينه ان  
هذا هو المقبوض لان  
الاصل بقاء شغل ذمة المسلم  
اليه والثاني يصدق المسلم  
اليه بيمينه كالبائع ويجرى  
الوجهان في الثمن في  
الذمة اذا قبض البائع  
المؤدى عنه ثم جاء بمعيب هل  
يصدق هو والمشتري باليمين  
(باب في معاملة العبد  
ومثله الامة) (العبدان لم  
يؤذن لهما في التجارة

أوجد أودعى أو قيم أو حاكم أو سيد الرقيق وكذا اختلاف واحد من المذكورين مع واحد منهم وينتظم من ذلك صور كثيرة تزيد على المائة فتأمل (قوله على عقد) أى معين بخلاف البيع كإمساك (قوله بزوائده) منفصلة أو ممن غير عين المبيع نحو كسب العبد فان تلفت لزمه بدلا كالبيع ولا أجرة لها ولا استعمالها لاتفاقها على عدمها وقياسه أنه لا يرجع بما أنفق عليه قالوا وانما وجب رد هاهنا مع اتفاقها انها المدعى الهبة بدعواها لانه لما سقطت دعواها رجع الى أصل استصحاب الملك (فرع) قال شيخنا الرملى كابن حجج لو اشترى شجرة واستغله سنين ثم طالبه البائع بالثمن فأنكر الشراء حلفه عليه ثم رد المبيع ولا يغرمه البائع ما استغله لا عتافه بالملك وانما يدعى الثمن وقد تعذر بحلفه وللبائع حينئذ فسخ البيع الذي اعترف به وفارق ما في المتن بانه هنا انتقل ملكه من غير أن يوجد رافع بزعمه اه فانظره وسحره (قوله فساد) كعدم الرؤية أو لصبا أو جنون أو ما كان صدق مدعى الصحة ومنه دعوى الزوج أن العقد بولي وشهود مع انكارها ذلك وكذا دعوى المهرن أنه انما اذن بشرط وهن الثمن وانكار الزاهن ذلك وكذا دعوى المكاتب تعدد النجوم في العقد وانكار السيد ذلك فيصدق مدعى الصحة في جميع ذلك (قوله لان الاصل عدم العقد الصحيح) ورجح الاول باعتضاده بأن الاصل عدم المفسد (تنبيه) فليصدق مدعى الفساد في مسائل كالأختلاف في وقوع الصلح على انكار أو اقرار لان الانكار أقوى لوافقته لاصل عدمه وكذا الاختلاف في بيع ذراع من أرض فادعى البائع تعينه ليبطل البيع فيصدق لانه أعلم بأرادته وكذا الوادعى السيد صبا أو جنونه حال الكتابة أو ما كان وانكر العبد فيصدق السيد (قوله عبدا) أى مينا في العقد أو في المجلس أو في زمن خيار الشرط لانه كالتوابع في العقد (قوله صدق البائع) وكذا كل معين في ملكه (قوله ويجرى الوجهان في الثمن) كافي الذمة وكالثلث كل ما في الذمة (فرع) اشترى مقدار أو ادعى نقصه كيلا أو غيره فان كان بقدر التفاوت بين السكيلين مثلا صدق والا فلا فان بعد تلفه صدق البائع مطلقا ولو صلب المبيع في ظرف المشتري فوجد فيه فأرغمته وادعى البائع أنها كانت في ظرف المشتري وخالفه المشتري فالصدق البائع ولو اختلفا في ذكر البذل فالصدق الآخذ في دفع الدين ولو فبا زاد على قدر دينه على ما قاله شيخنا الرملى

(باب في معاملة العبد)

ولو قال الرقيق لكان أولى ولما احتاج لقوله ومثله الامة ولعله موافقة المصنف مع أن ابن خزم ادعى شمول لفظ العبد لهما وتأخير هذا الباب عما قبله لعدم تأني التحائف فيه في نوارث للعبد والولي والوكيل أنسب من تقديمه نظر الوجودات مخالف في العبد وأنسب من ذكره عقب القراض نظر المرجح فيه وغير ذلك فتأمل (قوله العبد) أى الذى يصح تصرفه لو كان حرا وتصرفات الرقيق مطلقا على ثلاثة أقسام ما لا ينقد وان أذن فيه السيد كالولايات والشهادات وما ينقد وان منعه السيد كالعبادات والطلاق والخلع وقبول الهبة والوصية ويدخل في ملك السيد قهر اعليه وما يتوقف على اذنه غالبها وهذا ثلاثة أنواع من حيث يتعلق فواجب بغير رضامته تحققه يتعاقب برقبته سواء أذن فيه السيد ولا كجناية واتلاف مال ومنه ما لو تبايع رقيقان بمال سيدهما بلا اذن ومنه معاملته بغير كامل كعبي لان رضادهما كعدمه وما وجب رضامته حقيقة الكامل يتعلق بذمته فقط

ثم الحكم كذلك ولو لم يسبق للمورثين اختلاف (قوله فيصالح الوارث) في الاثبات على البت وفي النفي على نفى العلم (قول المتن بزوائده) أى المتصلة والمنفصلة (قول المتن صحة البيع) مثله غيره من عقود المعاوضات (قول المتن تصديق مدعى الصحة) من صور ذلك أن يقول بعثك بألف فيقول بل بربق خرو ونحو ذلك قال القاضي اذا صدقنا البائع لا يمكننا قبول قوله في الثمن بل يحبس المشتري حتى يبين ما يكون ثمنا فان وافق البائع فيما بينه والاتحافا

(باب العبدان لم يؤذن لهما)

لا يصح شراؤه بغير إذن سيده  
 (في الاصح) لانه محجور  
 عليه لحق السيد والثاني  
 يصح لتعلق الثمن بالذمة ولا  
 حجر للسيد فيها وقطع بعضهم  
 بالاول (ويسترده) أى  
 المبيع على الاول (البائع  
 سواء كان في يد العبد أو  
 يد سيده) لانه لم يخرج عن  
 ملكه (فان تلف في يده)  
 أى في يد العبد (تعلق الضمان  
 بذمته) فيطالب به بعد  
 العتق (أو في يد السيد فلا باع  
 تضمينه) لوضع يده (وله  
 مطالبة العبد) أيضا لذلك  
 لكن (بعد العتق واقتراضه  
 كشرائه) في جميع ما تقدم  
 (وان أذن له في التجارة  
 نصرف بحسب الاذن فان  
 أذن له (في نوع لم يتجاوز)  
 فيبيع فيه ويشترى  
 ويستفيد بالاذن فيها ما هو  
 من لوازمها وتوابعها كالنشر  
 والطى وحمل المتاع الى  
 الحانوت والرد بالعيب  
 والمخاصمة في العهدة (وليس  
 له بالاذن فيها (النكاح)  
 لانها لا تتناول (ولا يجوز  
 نفسه) وله أن يؤجر مال  
 التجارة كعبيدها وثيابها  
 ودوابها (ولا يأذن لعبد  
 في التجارة) فان أذن له  
 السيد فيه جاز وأضاقة عبد  
 التجارة اليه لتصرفه فيه

ان لم يأذن فيه السيد والا تعلق بها وبكسبه وتجارتها (قوله لا يصح شراؤه) وكذا غيره من التصرفات ولو في  
 غير المال كالاختصاص ومن قيد بالمالية نظر للاغاب أو مراده العقود التي توجد في المال والمراد شراء معين  
 ولو لغير التجارة فاحتاج الى التقييد بغير الاذن نعم بحث الاذرى صحة شرائه ما تمس حاجته اليه كنفقته عند  
 امتناع سيده عنها وتعنصر مراجعته حاكم أول غيبة سيده أو غيبته عن سيده مع تعذر ما ذكر أو أذنه في حج  
 أو غزو مع سكونه عنها قال شيخنا وعلى هذا هل يصح ولو بعين مال سيده أو في ذمته فقط وهل يتعلق بكسبه  
 أيضا حرره (قوله بغير إذن) مستدرك أولاه لا يلزم من نفي عموم الاقل في التجارة نفي خصوصه في فرد  
 تأمل (قوله سيده) أى الكامل أولاه وان تعدد فلا بد في المشترك من إذن جميع الشركاء وان كان  
 التصرف لواحد منهم وفي المهاياة يعتبر إذن صاحب النوبة والمبعض في نوبته كالحرف في غيرها كالرفيق  
 ان تصرف لغيره فان تصرف لنفسه بماله صح ولو في نوبة السيد بغير إذن ورقيق المبعض مثله كما قاله العلامة  
 الطبرلاوى (قوله وقطع الخ) فكان الاولى التعبير بالذهب جريا على اصطلاحه (قوله ويسترده الخ)  
 أى يجب رده على مالكه وان لم يطلب رده فثبته الرد على من العين في يده وتتعلق بذمة العبد على القاعدة  
 (قوله بذمته) أى ان كان التصرف مع رشيد والا فبرقبته ولا يضمن السيد باقراره العين في يد العبد لرضا  
 المالك وهذا فرقت اللقطة (قوله بعد العتق) أى لجميعه على المعتمد وما في المنهج مرجوح وان تبعه ابن  
 حجر عليه (قوله وله مطالبة العبد بعد العتق) وإذا غرم لا يرجع على سيده ولو ردها العبد برئ السيد (قوله  
 وان أذن) بالبناء للفاعل والاقرب الى كلامه السابق بناؤه للفاعل والفاعل معلوم (قوله بحسب) بفتح  
 السين أى بقدر الاذن ولا يحتاج العبد الى قبول لانه استخدا (قوله في نوع) أو زمن أو محل أو قدر فلا بد دفع  
 له مالا وقال اجعله رأس مالك وتصرف جازله الشراء ولو بأكثر منه معيناً في الذمة وان قال له اتجر فيه لم يزد  
 عليه وله الشراء بعينه وفي الذمة بقدره فلو تلف قبل دفعه للبائع انفسخ العقد في المعين وثبت للبائع الخيار  
 فيها في الذمة ان لم يوف له السيد (قوله وتوابعها) مرادف لما قبله (قوله في العهدة) أى الناشئة عن المعاملة  
 لا عن نحو غصب وسرقه (قوله وليس له النكاح) فلا يزوج عبداً التجارة ولا يزوج فهي أولى من عبارة  
 المحرر ولا يؤجر نفسه ولا يبرها بالاولى الا باذن فيها صريح أو ضمن كان لزمه مؤن نكاح باذن وضمان به  
 فله ايجار نفسه لذلك ولولم يكن مأذونا ولا يؤجر وما بعده من الافعال مرفوعة استثنافاً ومنصوبة من عطف  
 مصدره قول على صريح ولا يוכל أجنبيا الا في معين كعبد التجارة والا فيما عجز عنه (قوله ولا يأذن العبد  
 في التجارة) خرج بها شراء معين ولولا التجارة فيصح (قوله وان أذن له السيد فيه جاز) أى اذا أذن  
 (قوله لانه محجور عليه الخ) علل أيضا بأنه لو صح لم يثبت الملك له لانه ليس أهلاً ولا السيد بعوض في ذمته  
 لعدم رضاه ولا في ذمة العبد لما فيه من حصول أحد العوضين لغيره من يلزمه الآخر (قوله والثاني يصح) اختاره  
 السبكي قياساً على المفلس قال لا نالنا نقول ان تعلق المال بذمته عيب بخلاف أبي حنيفة فانه قال بذلك والحجب  
 انه مع ذلك صحح شراءه قال ومن قال بصحة قبول الهبة والوصية يلزم أن يقول هنا بالصحة ثم هذا الوجه نسب  
 للجمهور والظاهر على هذا الوجه ان شراءه يقع للسيد (قوله ولا يحجر للسيد الخ) ولذا قال الامام لا احتكام  
 لاسادات على ذمم عبيدهم ولا يملكون الزام ذممهم مالا حتى لو أجبره على الضمان لم يصح وان كان محل الديون  
 التي تلزم بالاذن الكسب وهو ملك السيد لانه لا استقلال ماله بتحقيق التعلق بالذمم (قول المتن بعد العتق)  
 لا قبله لانه معسر (قول المتن كشرائه) أى لانه معاوضة مالية بخلاف النكاح فانه لا يصح جزماً (قول المتن  
 تصرف) بالاجماع (قول المتن فان أذن الخ) يستفاد من التعبير بأن أن تعيين النوع ليس بشرط لانها لا تعمل  
 فيما يقع وقد لا يقع بخلاف اذا (قول المتن النكاح) عبارة المحرر أن ينكح عدل عنها ليدفع عدم انكاحه لعبد  
 التجارة بخلاف ينكح فانه قاصر على عموم هذا سواء كانت الياء مضمومة أو مفتوحة (قول المتن ولا يؤجر)

(ولا يتصدق) ولا يتفق على نفسه من مال التجارة لانه ملك السيد (ولا يعامل سيده) ببيع واشترائه لان تصرفه لسيدته بخلاف المكاتب (ولا ينزل باباؤه) فله التصرف في البلد الذي ابقى اليه الا اذا خص السيد الاذن بهذا البلد (٢٤٣) (ولا يصير) العبد (مأذونا له)

بسكوت سيده على تصرفه وانما يصير مأذونا باللفظ الدال على ذلك (ويقبل اقراره) أي المأذون (بدون المعاملة) ويؤدي ماسياتي ذكره وأعاد المصنف المسئلة في باب الاقرار في تقسيم (ومن عرف رق عبده يعامله) أي لم يحجز له أن يعامله (حتى يعلم الاذن) له (سماع سيده أو بينة أو شيوخ بين الناس) حفظ الماله (وفي الشيوخ وجه) انه لا يكفي في جواز معاملته لانه قد ينشأ عن غير أصل (ولا يكفي قول العبد) أن مأذون لانه منهم في ذلك (فان باع مأذون له) سلعة مما في يده (وقبض الثمن فتلف في يده فخرجت السلعة مستحقة) للغير (رجع المشتري ببطلها) أي بدل ثمنها وفي الروضة كاصلها والمحرر ببطله أي الثمن (على العبد) لانه المباشر للعقد (وله مطالبة السيد أيضا) لان العقد له فكانه البائع والقابض للثمن (وقيل لا) يطالبه لانه بالأذن للعبد أعطاه استقلالاً (وقيل ان كان في يد العبد وفاء فلا) يطالب السيد لحصول الغرض بما في يده والا يطالب (ولو اشترى) المأذون

السيد لعبد التجارة أن يأذن في التجارة لعبد اشتراه العبد من مال التجارة جازاً فاضمير في فيه راجع للأذن خلافاً لمن زعم غير ذلك فتأمل (قوله ولا يتصدق) ولو بلمعة من ثقلته الا فيما يعلم رضا السيد به (قوله ولا يتفق على نفسه من مال التجارة) ولو من كسبه أيضاً الا للضرورة ولا يقتض على السيد انفقته الا ان تعذر مال التجارة وخرج بنفسه عبداً للتجارة فينفق عليهم لانهم من ثوابها (قوله ولا يعامل سيده) وان كان السيد وكلاء عن الغير بمال الغير أخذ بالعادة الآتية بقوله فكانه البائع والعلة الاخرى للغالب ولا يسام ولا وكيل سيده بمال سيده ولا مأذوناً آخر لسيدته كذلك ولا يتجر في أكسبه بنحو احتطاب أو قبول وصية أو هبة ولا يبيع نسبة بخلاف الشراء بها ولا يبيع بدون ثمن المثل وان لم يدفع له مالا وله البيع بالعرض كعامل القراض ولا يسافر ولا يسلم مبيعاً قبل قبض ثمنه ولا يشتري من يعتق على سيده فان أذن له فيه صح وعتق ان لم يكن على العبد دين أو كان السيد موصراً (قوله ولا ينزل باباؤه) وله التصرف في البلد الذي ابقى اليه وهل يتقيد بتقيد البلد المأذون فيه وبثمن المثل فيه راجعه ولا ينزل باستيلاء السيد له لو كان أمة ولا يجنون منه أو من سيده أو اغماه كذلك ولا يعزل نفسه لانه استخدام وينزل باجارة سيده له وبكاتبته ولو فاسدة وبزوال ملك سيده عنه (قوله ولا يصير العبد) أي غير المأذون له وكان حق الشارح ذلك (قوله بسكوت سيده) ولا بقوله لا تمتك من التصرف وان اشتراه مع مال التجارة (قوله وأعاد الخ) جواب عن أن يكون سكران (قوله ومن عرف) أي ظن ولو بقول العبد والمراد بالعبد الشخص دفع التحصيل الحاصل أو المراد العبد في الواقع وخرج بذلك مجهول الرق ومثله مجهول السفه لان الأصل الكمال (قوله حتى يعلم) ولو بالظن أخذاً بما بعده ومنه ان يسمع سيده يقول أذن لك أو فلان أو لعبد في التجارة والمراد بالينة عدلان وكذا عدل ولورواية وأما ما اعتقد صدقه (قوله حفظ الماله) فله بعد المعاملة ان لا يسلمه الثمن حتى يثبت الاذن له وان صدقه (قوله ولا يكفي قول العبد الخ) وان اعتقد صدقه ويعتمد قول العبد أو ما يحجور على أو غير مأذون له وان كذبه سيده وليس للعبد أن يدعي على سيده أنه أذن له الا ان اشترى شيئاً وطالبه البائع بثمنه وأنكر السيد وللعبد تحليفه أيضاً وله بعد حلفه أن يدعي عليه مرة أخرى رجاء ان يقر فيغيره البائع الثمن (قوله في يده) ليس قيده (قوله وفي الروضة) اعترض على المصنف نعم ان أراد البطل المقابل لم يحتج حينئذ لا عتراض ولا الى تأويل فتأمل (قوله من مال التجارة) فيمتنع على السيد التصرف فيه بغير اذن العبد أو الغرماء فان تألفه غرم الأقل من قدره والدين ولو أذن العبد صح وتعلق الدين بذمة العبد (قوله وله مطالبة السيد) ومن غرم منهما لا يرجع على الآخر كما مر بخلاف الوكيل وعامل القراض اذا غرم بعد العزل نعم لا يطالب السيد في العقد الفاسد لان الاذن لا يتناوله فيتعلق بذمة العبد فقط وعلم من الخلاف أنه لو أخذ السيد المال من العبد وطالب جزماً (قوله ولا ذمة سيده) وان باع العبد أو أعتقه نعم لو سام العبد سلعة بأذن سيده فتلفت تعلقت بذمة سيده معاً على المعتمد خلافاً للإمام وليس من كسب العبد مهر المأذونة بخلاف مهر اماء التجارة ولا يلزم العبد الكسب لما

بالفتح والضم (قول المتن ويقبل اقراره) أي ولو لا بعضه (قول المتن ومن عرف رق عبده) خرج مجهول الرق والحرية فتجوز معاملته (قول المتن حتى يعلم) أراد به ما يشمل الظن بقرينة المعطوف على السماع من السيد ففيه جمع بين الحقيقة والحجاز (قوله لانه قد ينشأ الخ) أجيب بان تكليف السماع من السيد أو شهادة البينة فيه خرج (قول المتن هنا الخلاف) أي والتعليل ماسلف ولو ذلك الشارح لم الاوجه كلها كما فعل الاسنوي وله أنه أفرد لكونه تعليل الأصح ولغايرته ماسلف في اللفظ بخلاف تعليل الوجهين الاخيرين فانه أت هنا بلفظه ومعناه (قول المتن ولا ذمة سيده) كالتفقه في النكاح (قول المتن من مال التجارة)

(سلعة في مطالبة السيد بثمنها هذا الخلاف) وجهه مطالبة ان العقد له فكانه المشتري (ولا يتعلق دين التجارة برقبته) أي المأذون (ولا ذمة سيده بل يؤدي من مال التجارة) أصلاً بما



(وكفان من كسبه بالاضطهاد ونحوه) كالا حنطاب (في الاصح) والثاني لا يؤدي منه كسائر أموال السيد ثم ان بقي بعد الاداء شيء من الدين يكون في ذمة العبد الى ان يفتق فيطالب به ولا يتعلق بكسبه بعد الحجر في الاصح في أصل الروضة وعزاه في الشرح للتهذيب ومقابله ينبغي أن يكون في ذمة العبد واستشكل في المطالب (٢٤٤) الجمع بين عدم التعلق بذمة السيد وبين مطالبة بما تقدم بما لا يمكن في يد العبد

وفاء أي فن أين يؤدي  
ويجاب بأنه يؤدي بما  
يكسبه العبد بعد أداء ما في  
يده كما صححه الامام وعلى  
ما صححه في التهذيب من ان  
الباقى يكون في ذمة العبد  
لا يتأتى مطالبة السيد به  
(ولا يملك العبد بتخليك  
سيده في الاظهر) الجديد  
لانه ليس بأهل للاملاك والقديم  
يملك بتخليك السيد الحديث  
الشيخين من باع عبدا وله  
مال فله للبائع الا أن  
يشترطه المتبائع دل اضافة  
المال اليه على أنه يملك  
وأجيب بان الاضافة فيه  
للإختصاص بالملك وعلى  
القديم هو ملك ضعيف لا  
يتصرف العبد فيه الا باذن  
السيد وله الرجوع فيه  
متى شاء وهل يقبل للعبد أو  
يحتاج الى قبوله وجهان  
في كتاب البيع من التهمة  
مبنيان على القولين في  
اجباره على النكاح بان  
يقبله السيد به بغير رضاه  
فعلى المنع الرجوع يحتاج  
الى قبول العبد بالتخليك ولا  
يملك بتخليك الاجنبي قال  
الرافعي في باب الوقف والظهار  
بلا خلاف وفي المطالب ان  
جماعة أجروا فيه القولين

تعلق به كالفلس (قوله وكذا من كسبه) أي قبل الحجر لا بعده كما يأتي (قوله ومقابله الخ) هو صريح في أن  
في تعلق الباقي بذمة العبد خلافا لما في أصل الروضة كالشرح والتهذيب وهو يرد ما قاله العلامة البرلسي من أنه  
لا خلاف فيه في أصل الروضة لان نظر الشارح المحقق في تحرير الخلاف لا يقاوم بتظير غيره وبفرض صحته  
فيمكن أن يحمل المقابل على معنى أنه ينبغي تعلقه بذمة العبد وحدها بل بها وبكسبه بعد الحجر فلا مخالفة  
اعتراض ويسقط ما للعلامة المذكور أيضا فتأمل (قوله اذ لم يكن الخ) لا حاجة اليه في الاشكال الا أن يقال  
انه محل التوهم (قوله مما يكسبه العبد) أي ولو بعد الحجر وكذلك مال السيد لان هذا من حيث الوفاء  
لا من حيث التعلق ولا منافاة بين المطالبة وعدم التعلق كما نفقته القريب (قوله وعلى ما في التهذيب الخ)  
كلام غير مستقيم والصواب اسقاطه فتأمل (قوله ولا يملك العبد) أي غير المسكاتب والمبعض أما ما فعله كان  
اكن بمنع عليه ما وطء أمة على كاهها ولو باذن (قوله بتخليك الخ) هو قيد لمحل الخلاف لانه بغير تخليك لا يملك  
بلا خلاف وقيد بالسيد لان في الاجنبي طريقين كما يأتي (قوله لا لملك) والا لنافاه كونه للبائع (قوله للتصريح  
بالترجيح) أي فغنى الاظهر الرجوع وما قيل من أنه ليس في ذكر الجديد ترجيح غير مستقيم

### كتاب السلم

ويقال فيه السلف وسمى سلمنا لتسليم رأس المال فيه وسلفا لتقدمه على تسليم المبيع فهو لغة التجليل أو  
التأخير ومثرا ما سياتي واختار لفظ السلم وان كرهه ابن عمر كان نقل عنه لا طلاق السلف على القرض وذكر  
الشارح السلف لانه الذي في الحديث (قوله هو بيع) فلا يصح لكافر ولا من كافر في مسلم ولا مصحف ولا  
من حربي في آله حرب ونحو ذلك (قوله بالجبر) للاضافة لا بالرفع نعم لان الذي يوصف المبيع لا البيع (قوله  
هذه خاصته) أي حقيقة فلفظ السلم من حقيقة على الاصح لانه جزء من الصيغة فذكر كونه دينافيا يأتي  
توطئة لما بعده (قوله مع شروط البيع) أي الذي في الذمة بغير لفظ السلم فلا حاجة لاستثناء الرؤية كما فعله  
المنهج الا ان أراد بالبيع المعين وهو غير صحيح (قوله المتوقف صحته عليها) فالمراد بالشروط ما يعم الاركان

ولو تصرف فيه السيد بالبيع أو الهبة أو الاعتاق نظر ان أذن العبد والغرماء جاز والا فلا (قول المتن من  
كسبه) كالمهر ومؤن النكاح (قوله في الاصح) يرجع الى قوله يكون في ذمة العبد (قوله مما يكسبه  
العبد) ان كان المراد قبل الحجر فظاهر وان كان المراد بعد الحجر لزمه أن تكون المطالبة مفرعة على ضعف  
أو تضعيف ما في أصل الروضة المعزوف في الشرح للتهذيب وهذا الاحتمال الثاني يرشد الى أن مراده قوله وعلى  
ما في التهذيب الخ (قوله لانه ليس بأهل للملك) عبارة غيره لانه مملوك فأشبهه بهيمة (قوله وله الرجوع) قال  
الاسنوي حتى لو كانا عبدين فلك كلامهم مال لا تسخر كان التخليك الثاني ويكون رجوعا ولو تلف المعين  
المملكة متلف فهل تكون القيمة للسيد وينقطع حق العبد أو تنتقل القيمة الى العبد أفقهها مال لا تقطاع  
قاله الرافعي رحمه الله

### كتاب السلم

(قوله هذه خاصته الخ) اعتذار عن اسقاط قول غيره بلفظ السلم المانع من إيراد بيع الموصوف في الذمة بلفظ  
البيع (قول المتن مع شروط البيع الخ) لما سلف قريبا في التعريف من أن السلم بيع (قول المتن

منهم الماوردي والقاضي الحسين وقول المصنف الاظهر عدل اليه عن قول المحرر كالشرح الجديد للتصريح  
بالترجيح وفي أصل الروضة الاظهر الجديد (كتاب السلم) ويقال فيه السلف (هو بيع موصوف) بالجبر (في الذمة) هذه خاصة المتفق  
عليها لو يختص أيضا بلفظ السلم في الاصح كما سيأتي (يشترط له مع شروط البيع) المتوقف صحته عليها يصح هو أيضا



أمر رأس المال (منفعة) كان يقول أسلمت إليك منفعة هذه الدار شهراني كذا (وتقبض بقبض العين) في المجلس لانه المكن في قبضها فيه فلا يعكر على هذا ما تقدم ان المعتبر في السلم القبض الحقيقي وهذه المسئلة مذكورة في الشرح ساقطة من الروضة (واذا فسخ السلم) بسبب يقتضيه كقطع السلم فيه (٢٤٦) عند حلوله (ورأس المال باق استرده بعينه) سواء عين في العقد أم في المجلس

(وقبل السلم اليه رد بدله ان عين في المجلس درن العقد) لانه لم يتناوله وعورض بأن العين في المجلس كالمعين في العقد ولو كان نالفا رجوع الي بدله وهو المثل في المثل والقيمة في المتقوم (ورؤيته رأس المال) المثل (تسكني عن معرفة قدره في الاظهر) كالمثل وقد تقدم في البيع والثاني لا تسكني بل لا بد من معرفة قدره بالكيل في المكيل والوزن في الموزون والدرع في الدرع لانه قد يتلف وينفسخ السلم فلا يدري بم يرجع واعترض باتيان مثل ذلك في الثمن والمبيع أما رأس المال المتقوم فتسكني رؤيته عن معرفة قيمته قطعاً وقيل فيه القولان ومحلها اذا تفرقا قبل العلم بالقدر والقيمة ولا فرق عليهما بين السلم الحال والمؤجل (الثاني) من الامور المشترطة (كون المسلم فيه ديناً) كما فهم من التعريف السابق (فلو قال أسلمت إليك هذا الثوب في هذا العبد) فقبل (فليس بسلم) قطعاً (ولا ينعقد بيعاً في الاظهر) لاختلال اللفظ

وخروج المسئلة عن موضوعها (قوله أي رأس المال) تفسير على الظاهر المراد بدليل ما بعده وان كان يصح كون المسلم فيه منفعة أيضاً (قوله هذه الدار) أو عدي أو عينا صفتها كذا أو منفعة نفسية كذا أو حتى أقبض نفسه امتنع عليه اخراجها (قوله ساقطة من الروضة) لعدم القبض الحقيقي المعتبر هنا كما قاله السبكي والاسنوي والولي العراقي وقد أشار الشارح الى الجواب فتأمل (قوله في المجلس) المراد قبل التفرق ولو في غير المجلس والقبض هنا معتبر بما مر في البيع قبل قبضه فلا بد في الغائب من مضي زمن الوصول ومن النقل والتفريق قبل تفرقها (قوله باق) المراد كذلك في ملكه وان زاد وعاد (قوله استرده) ولو ناقصاً ولا أرض له في نقص وصف كشلل بخلاف نقص جزء كيد فبر جمع بارش (قوله نالفا أي حاساً أو شرعاً أو تعاق به حق على ما مر في اختلاف المتبايعين (قوله والدرع في الدرع) الصواب اسقاط هذه لان الكلام في المثل الآن يقال ان ذلك بيان لما في البيع لا بقيد وجود مثله هنا (قوله فلا يدري بم يرجع) وردت بصديق صاحب اليد لانه غارم (قوله ومحلها أي القولين في المثل والمتقوم (قوله كما فهم) فذكره هنا للتصريح بأن وثيقة ما بعده كما مر (قوله أسلمت إليك) ومثله بعثك كذا في ذمتي سلماً ولا بد من ذكر لفظ السلم من المبتدئ قبل قبول الآخر ولا عبرة به فيما بعده قال البلقيني وليس لنا عقد يتوقف على لفظ بعينه الا السلم والنكاح والكتابة (قوله هذا الثوب) أو ديناراً في ذمتي لان هذا رأس المال (قوله في هذا العبد) ومثله سكني هذه الدار لان منفعة العقار لا تكون الامعينة (قوله ولا ينعقد بيعاً) وان نواه على المعتمد (قوله ان يعقد بيعاً) هو المعتمد اعتباراً باللفظ والاحكام فيه أيضاً نابعة للفظ فلا يشترط قبض ثمنه في المجلس ويصح الاعتياض عنه وتسكني الحوالة عليه ويقبض بعينه لو كان رقيقاً وبالوضع بين يديه وغير ذلك من الاحكام نعم لا بد من تعيينه أو تعيين مقابله في المجلس ليخرج عن بيع الدين بالدين وتقدم أنه لا يصح الاعتياض عن المبيع في الذمة ولو غير مسلم فيه وما في النهج هنا من الاضطراب والترجيح مما يخالف ما ذكره غير معتمد (قوله ما تضمنه) قدر ذلك ليصح

كما لجعلها غنائماً وصادقاً وأجراً وغير ذلك (قوله ولا يعكر) فترجع على قوله لانه الممكن (قول المتن ورؤية رأس المال الخ) لسكني بكرة (قوله والدرع في الدرع الخ) هذا مع قوله السابق المثل يقتضي ان الدرع يكون مثلياً أي وليس كذلك كما سيأتي في الغصب أن المثل ما حصره كيل أو وزن وجاز السلم فيه (قوله لانه قد يتلف الخ) فان قلت فاذا فرغنا على الاول وعرض مثل هذا كيف الحال قلت القول قول الغارم وهو المسلم اليه ثم محل القولين اذا تفرقا قبل العلم بالقدر والأصح جزماً كما سيأتي في كلام الشارح (قوله بالقدر) يرجع الى قول المتن قدره في الاظهر وقوله والقيمة يرجع الى قوله عن معرفة قيمته (قول المتن كون المسلم فيه ديناً) أي لان لفظ السلم والسلف موضوع لذلك ثم المراد بالشرط ما لا بد منه لان كونه ديناً دخل في الحقيقة فليس خارجاً كما يسمى شرطاً (قول المتن ولا ينعقد بيعاً في الاظهر) لو قال بعثك هذا بلان في انعقاده هبة هذا القولان (قول المتن بهذه الدراهم) مثله لو كانت في الذمة ثم ان جعلناه سلماً اشترط التعيين والتسليم وان جعلناه بيعاً لم يجب التسليم واشترط التعيين لا يؤدي الى بيع الدين بالدين (قول المتن ان يعقد بيعاً) لو زاد المشتري مع هذا الذي صدر منه لفظ سلماً ان يعقد سلماً قاله الرافعي رحمه الله كذا نقل عنه الاسنوي ونازعه الاذري وقال انه لم يرد ذلك في الرافعي (قوله اعتباراً بالمعنى) أي وأما اللفظ فلا يعارضه لان كل سلم بيع فعلي هذا لا يثبت فيه خيار الشرط ولا يجوز الاعتياض عنه ويجب تسليم رأس

المال

فان لفظ السلم يقتضي الدينية والثاني ينعقد نظراً الى المعنى (ولو قال اشتريت منك ثوباً صفتها كذا بهذه الدراهم فقال بعثك ان يعقد بيعاً) لا سلماً اعتباراً باللفظ (وقيل سلماً) اعتباراً بالمعنى (الثالث) من الامور المشترطة فانضمنه قوله (المذهب انه اذا سلم بموضع لا يصلح للتسليم أو يصلح

منك ثوباً صفتها كذا بهذه الدراهم فقال بعثك ان يعقد بيعاً) لا سلماً اعتباراً باللفظ (وقيل سلماً) اعتباراً بالمعنى (الثالث) من الامور المشترطة

ولعله أي المسلم فيه (مؤنة اشترط بيان محل التسليم) لتفاوت الاغراض فيما يراد (٢٤٧) من الامكنة في ذلك (والا) بان

لم يكن لعله مؤنة (فلا) بشرط  
ما ذكر ويتعين موضع  
العقد للتسليم وان عين  
غيره تعين والمسئلة فيها  
نصان بالاشتراط وعدمه  
ف قيل هما مطلقا وقيل هما  
في حالين قيل في غير الصالح  
ومقابله وقيل فيما لعله مؤنة  
ومقابله وقيل هما في الصالح  
ويشترط في غيره وقيل هما  
فيما لعله مؤنة ولا يشترط في  
مقابله وقيل هما فيما ليس لعله  
مؤنة ويشترط في مقابله والمفتي  
بما تقدم والكل في السلم  
المؤجل أما الحال في تعين  
فيه موضع العقد للتسليم ولو  
عينا غيره جاز وتعين  
والمراد بموضع العقد تلك  
الحالة لان ذلك الموضع يعينه  
(ويصح) السلم (حالا)  
دموجلا) بأن يصرح بهما  
ويصدق بهما تعريفا  
السابق (فان أطلق) عن  
الحلول والتأجيل (انعقد  
حالا) كالمتن في البيع  
(وقيل لا ينعقد) لان المعتاد  
في السلم التأجيل فيحمل  
المطلق عليه ويكون كالمو  
ذكر أجملا بمجھولا  
(ويشترط) في المؤجل  
(العلم بالاجل فان عين شهور  
العرب أو الفرس أو الروم  
جاز) لانها معلومة مضبوطة  
(وان أطلق) الشهر (حمل  
على الهلالي) لانه عرف

الحمل (قوله ولعله) أي من الحمل الذي يطلب تحصيله منه الى محل العقد (قوله) ويتعين موضع العقد (ان  
كان صالحا والا فلا بد من البيان (قوله تعين) أي الغير وان كان محل العقد صالحا (قوله) وقيل هما في  
الصالح) وسكت عن عكس هذه الطريق لانها المذكورة في كلام المصنف أولا فجملة الطرق حينئذيه هذه  
سبعة وبقي طريقة ثامنة هي المذكورة في كلام المصنف ثانيا لانها ملققة من طريقين من هذه الطرق  
المذكورة ولعل ذلك جعلها لذكر شي ثلاثة أوجه فتأمل (قوله موضع العقد) أي حيث صالح وان كان لعله  
مؤنة فان لم يصالح تعين البيان ومتى عينوا غير صالح بطل العقد ومتى خرج محل التسليم عن الصلاحية تعين  
أقرب محل اليه ولو ابعد من الأول ولا أجرة ولا خيار بل لو طلب المسلم التسليم في الذي خرج عنها لم يجب اليه  
لتعين الاقرب شرعا كالنص عليه (قوله تلك الحالة) فيسكن أي موضع منها وان لم يرض به المسلم ولا يلزمه  
انتقاله الى منزله ولو قال في أي مكان من الحالة أو البلد لم يضربان لم يتسع البلد والافسد كما لو قال في أي البلاد  
شئت أو في بلد كذا أو ببلد كذا (قوله حالا) خلافا للثلاثة ولا ترد الكتابة ليجز الرقيق فيها (قوله العلم  
بالاجل) أي للعاقدين ويكفي عنهما أن يكون في مسافة عدوى من يعرفه عدلان أو عدد تواتر في الخبر أو  
الخبر عنه ولومن كفار ولا يكفي عدل واحد (قوله شهور العرب) وأولها المحرم ويحمل أوله وغرته وهلاله  
على أول جزء منه وآخره وسيلخه وفراغه على آخر جزء منه وكذا البقية فان قال فيه لم يصح العقد والاجل  
بالنبروز صحيح وهو نزول الشمس أول برج الميزان وهو نصف شهر توت القبطي والمشهور الآن أنه أوله وكذا  
بالصليب وهو سابع عشر شهر توت والمهرجان بكسر الميم وهو نزول الشمس أول برج الحمل وهو نصف  
شهر برمها القبطي ولا يجوز بفصح النصارى بكسر الفاء ولا بفطر اليهود وخمسة عيدين لهما م كائن  
عليه الشافعي رضي الله عنه لا اختلاف وقتيهما قال بعضهم ولعل ذلك كان في زمنه والافهما الآن في زمن  
معين عندهم ورد بان وقتيهما قد يتأخر كما يعرفه من له المام بحساب القبط فراجع (قوله وان  
أطلق الشهر) فلم يقيد به برب ولا غيره كذا كره حمل على الهلالي وان خالف عرف العاقدين (قوله  
لانه عرف الشرع) ولا يحمل على الفارسي ولا الرومي ولا القبطي وأول شهر الفرس فروردين ماه وأول

المال في المجلس وعلى الاول يجوز الاعتياض عن الثوب على الاظهر ويجوز الاولان (قوله ف قيل هما مطلقا  
الح) يريد أن في المسئلة ست طرق غير الطريق الذي في المتن فقد ذكر السبكي انها طريقة سابعة حيث قال  
بعد حكاية الست والسابع ان لم يصالح وجب بيانه وان لم يصالح فتلاثة أوجه ثانيا ان كان لعله مؤنة وجب والا  
فلا (قوله وتعين) بخلاف البيع لان السلم يقبل التأجيل فقبل شرطية ضمن التأخير بخلاف البيع (قول  
المتن حالا ومؤجلا) أما المؤجل فبالا اتفاق وقوله تعالى الى أجل مسمى وأما الحال فخالف فيه الاثمة الثلاثة لما  
انه اذا جاز مؤجلا في الحال أجوز لانه عن الغير ابعد (قول المتن العلم بالاجل) أي فلا يصح باليسرة خلافا  
لابن خوينة ولا بالحصاد والدراس وقدم الحاج خلافا لما لك لنا الآية وحديث الى أجل معلوم والقياس على  
مجيء المطر وقدم زيد (قول المتن فان عين الح) شهور العرب واحد ثلاثون وواحد تسع وعشرون الا اذا  
الحجة فانه تسع وعشرون وخمس وشدس فالسنة العربية ثمانية وأربعون وخمسون وخمس وشدس يوم وشهور  
الفرس كل واحد ثلاثون الا الاخير خمسة وثلاثون وأما شهور الروم فالثاني والسابع والتاسع والثاني عشر  
ثلاثون ثلاثون والخامس ثمانية وعشرون بع يوم والسبعة الباقية أحد وثلاثون فتكون سنتهم ثمانية  
وخمس وستين وبع يوم فاذا صار الربع أكثر من نصف زيد في الخامس فتصير أيام الخامس تسعة وعشرين  
وأيام السنة ثمانية وستة وستين يوما والسرانية كالرومية الا في القسمية ويجوز التوقيت بالنبروز والمهرجان  
والاول وقت نزول الشمس برج الميزان والثاني وقت نزولها برج الحمل ويجوز أيضا بفصح النصارى وفطر  
اليهود وهما عيدين اما اذا لم يختص بمعرفة الكفار ونص الشافعي على المنع وأخذ باطلاقه بعضهم تحرز من

الشرع وذلك بان يقع العقد أوله (فان انكسر شهر) بان وقع العقد في ثمانية والتأجيل بأشهر (حسب

الباقى) بعد الاول المنكسر (بالاهلة يوم الاول ثلاثين) مما بعدها ولا ينفى المنكسر كى لا يتأخر ابتداء الاجل عن العقد نعم لو وقع العقد فى اليوم  
الاخير من الشهر اكتفى بالاشهر (٢٤٨) بعده بالاهلة ولا يتم اليوم مما بعدها (والاصح صحة تأجيله بالعيد وجادى)

ور بيع (ويحمل على الاول) من العيدين والجمادين والربيعين لتحقق الاسم به والثاني لا يصح لمرده بين الاول والثاني  
فصل يشترط كون المسلم فيه مقدور على تسليمه عند وجوب التسليم وذلك فى السلم الحال بالعقد وفى المؤجل بحلول الاجل فان أسلم فى منقطع عند الحلول كالرطب فى الشتاء لم يصح وهذا الشرط من شروط البيع المذكورة قبل وذ كرونطئة لقوله (فان كان يوجد ببلد آخر صح) السلم فيه (ان اعتمد نقله للبيع) للقدرة عليه (والا) أى وان لم يعتمد نقله لتبيع بأن تقل له على ندور أول ينقل أصلاً واعتمد نقله لغير البيع كالحديبة (فلا) يصح السلم فيه لعدم القدرة عليه وهذا التفصيل ذكره الامام وقال لا تعتبر مسافة القصر هنا ونازع الرافعى فى الاعراض عنها بما سياتى قريباً (ولو أسلم فيما ييم فانقطع فى محله) بكسر الحاء أى وقت حلوله (لم يفسخ فى الاظهر) والثاني يفسخ كالتلف المبيع قبل القبض وأجاب الاول بان المسلم فيه يتعاق بالذمة (فيتخير المسلم بين فسخه والبر حتى يوجد) عن التتمة وأشار الى تصحيح الثاني من قوله فيها كاصلها فان أجاز ثم بدله ان يفسخ مكن من الفسخ وفيها لو أسقط حقه من الفسخ

شهور الروم ندر بن الاول وأول شهر القبط توت وأما باقيا فقد كور فى محله (قوله فى اليوم الاخير) قال شيخنا الرملى أوليته وفيه نظر فراجع (قوله ولا يتم اليوم مما بعدها) وان نقص آخرها يكمل من آخرها ان كمل (قوله ويحمل على الاول) ان وقع العقد قبله والا فعلى الثاني وقد يراد بالاول ما يلى العقد منهما (فصل) فى بقية شروط السلم (قوله مقدور على تسليمه) أى تسلمه كاسر بلا مشقة لا تحتل عادة (قوله بحلول الاجل) أى ان يعلم حالة العقد قدرته عليه عند حلول الاجل وقال الامام مالك وعند العقد وقال الامام أبو حنيفة وفيما بينهما (قوله وذ كرونطئة الخ) قد ذكره مستدرك ولم يقل كغيره ان القدرة هنا غير هالاهنا تارة تعتبر حالة العقد كفى السلم الحال وتارة تتأخر كفى المؤجل بخلاف بيع المعين اه لانه مردود فانه ان اريد وصفه بالقدرة فهو حالة العقد مطلقا كما مر أو اراد القدرة على التسليم بالفعل فهى عند وجوده مطلقا وتأخرها فى المؤجل لعدم وجوده الا ان يقال ان القدرة على الثاني لما اختلف وقتها احتيج لذكر هذا الشرط للتنبيه عليها فتأمل (قوله اعتمد نقله) أى الى محل التسليم وعلم من الاعتماد عدم الصحة فيما لا يغلب نقله للبيع (قوله كالحديبة) أى ولم تجر عادة المهدى اليه بالبيع ولم يكن هو المسلم اليه والا فيصح فيهما قاله شيخنا ونوزع فى الثانية (قوله لا تعتبر مسافة القصر) هو المعتمد (قوله ونازع الرافعى) الامام نقله عن الائمة كفى شرح الروض (قوله بما سياتى قريباً) من أن المسلم اليه لا يكفى تحصيل المسلم فيه من مسافة القصر وأجيب بأنه لا صرر على المسلم اليه هنا لان أرباب البضائع ينفون المبيع الى محل التسليم بخلاف ما يأتى (قوله فانقطع كاه) أو بعضه ومثله تعذر تحصيله بغيبة المسلم اليه (قوله بين فسخه) أى العقد فى جميعه ولا يصح فى بعضه وان قبض بعضه الآخر حتى لو فسخ فى بعضه انفسخ فى جميعه كذا قالوا هنا وقد مر أنه اذا تفرق بعد قبض بعض رأس المال صح فيه بقدره من مقابله فقياسه هنا كذلك الا ان يفرق فراجع (قوله الى تصحيح الثاني) وهو كون الخيار على التراخي وهو المعتمد (قوله وفيهما) أى الروضة كاصلها فهو عطف على فيها مواقيتهم (قوله ولا يتم اليوم الخ) أى خلافاً للامام حيث قال لو عقد وقد بقي من صفر لحظة وأجل بثلاثة أشهر فنقص الربيعان وجادى حسب الربيعان بالاهلة ويضم جادى الى اللحظة من صفر ويكمل من جادى الآخر بيوم اللحظة قال الامام عقب هذا وكنت أود لو اكتفى بهذه الاشهر فانه اعرب كوامل قال الرافعى والذي غناه نقله المتولى وغيره وقطعوا بالحلول بانسلاخ جادى انتهى وقوله بانسلاخ جادى أى اذا كان ناقصاً كما هو صورة المسئلة فلو تم وكان العقد وقت الزوال مثلاً من اليوم الاخير من صفر حل بزوال اليوم الاخير من جادى واعلم انا اذا اكتفينا بالثلاثة الاشهر النواقص تكون تلك اللحظة التى من صفر معتبرة أيضاً على الاشهر ولا تنقصها من الشهر الاخير  
فصل يشترط كون المسلم فيه الخ (قوله وفى المؤجل الخ) خالف فى ذلك أبو حنيفة رضى الله عنه فاشتراط القدرة فيه من العقد الى المحل لنا أنه صلى الله عليه وسلم قدم المدينة فوجدهم يسلفون فى النمار السنتين والثلاث ومن البين انقطاعها فى هذه المدة وذهب مالك الى الاشتراط عند العقد والمحل فقط ولو غلب على الظن حصوله بمشقة كالقدر الكثير من الباكورة فهو مجوز عنه شرعاً (قوله بما سياتى) يرجع الى قوله ونازع الرافعى (قول المتن فى الاظهر) هذا الخلاف جار ولو كان سبب الانقطاع بتقصير المسلم اليه فى الاعطاء وقت المحل أو موته قبل الحلول أو غيبة أحد العاقدين وقت الحلول ثم حضر فوجده انقطع فى حل الغيبة بعد المحل (قوله يتعاق بالذمة) أى وكان كافلاس المشتري بالتمن

(قوله) فبطالب به وخياره على الفور والتراخي وجهان فى الروضة  
عن التتمة وأشار الى تصحيح الثاني من قوله فيها كاصلها فان أجاز ثم بدله ان يفسخ مكن من الفسخ وفيها لو أسقط حقه من الفسخ

لم يسقط في الأصح (ولو علم قبل المحل) بكسر الحاء (انقطاعه عنده فلا خيار قبله في الأصح) لأنه لم يبحى وقت وجوب التسليم والثاني له الخيار لتحقيق الجزئى الحالو يأتي مع الخيار القول بالانقضاء ثم الانقطاع الحقيقي للسلم فيه الناشئ بذلك البلدة ان نصيبه جائحة تستأصله ولو وجد في غير ذلك البلد لكن يفسد بذهابها ولم يوجد الا عند قوم امتنعوا من بيعه فهو انقطاع بخلاف ما لو كانوا يبيعونه فمن غال فيجب تحصيله ويجب نقل الممكن نقله عمادون مسافة القصر أو من مسافة لو خرج اليها بكرة أو مكنه (٢٤٩) الرجوع الى أهله ليلا وجهان نقلهما

صاحب التهذيب في آخرين  
أصحهما الاول وقال الامام  
لا اعتبار بمسافة القصر ولا  
ينفسخ السلم قطعا وقيل  
فيه القولان انتهى (و)  
يشترط (كونه) أى السلم  
فيه (معلوم القدر كيلا) فيما  
يكال (أو وزنا) فيما يوزن  
(أو عدا) فيما يعد (أو ذراعا)  
فيما يذرع (ويصح المكيل)  
أى سلمه (وزنا وعكسه) أى  
الموزون الذى يتأنى كيلا  
كيلا وهذا بخلاف ما تقدم  
في الرويات لان المقصود  
هنا معرفة القدر وهناك  
المائة إعادة عهده صلى  
الله عليه وسلم كما تقدم  
وحمل الامام اطلاق الاصحاب  
جواز كيل الموزون على  
ما بعد الكيل فى مثله  
ضابطا حتى لو أسلم فى فتات  
المسك والعنبر ونحوهما  
كيلا لم يصح لان القدر  
اليسير منه مائة كثيرة  
والكيل لا يعد ضابطا فيه  
وسكت الرافى على ذلك ثم  
ذكر انه يجوز السلم فى  
اللاآتى الصغار اذا هم  
وجودها كيلا أو وزنا قال

يقطع النظر عن المقابل (قوله لم يسقط فى الأصح) هو المعتمد (قوله ويأتى الخ) مراده حكاية قول ثالث بناء  
على القول بثبوت الخيار والمعنى انه اذا قلنا لا خيار فلا انفساخ قطعا وان قلنا بالخيار فلا انفساخ على الأصح  
وقيل ينفسخ فتأمل (قوله الناشئ بتلك البلدة) صفة للانقطاع الذى لا يندأ الا بالبلد الواجب فيها التسليم  
(قوله يستأصله) أى فى جميع البلاد أخذ ما بعده (قوله بمن غال) أى وهو بمن مثله والام يجب تحصيله على  
المعتمد ومثله ارتفاع الاسعار (قوله أو من مسافة لو خرج الخ) وهى مسافة العدى وهى تنقص عما قبلها بما  
بين المسافتين (قوله أصحهما الاول) وهو دون مسافة القصر أى مسافة العدى وهو المعتمد (قوله وقال  
الامام من جوح) والمعتمد خلافه هنا (قوله ويشترط الخ) هذا الشرط معلوم من البيع أيضا لان السلم من  
البيع فى الزمة وذكره توطئة لما بعده ولعل سكوت الشارح عن التنبيه عليه اعتمادا على ما ذكره أولا (قوله  
وعكسه) وكذا يصح فى الموزون عدا اذا علم قدره بالاستفاضة كالنقد فى خلاف الجرجاني لكن لابد من  
الوزن عند التسليم (قوله الذى يتأنى كيلا) وهو ما جرمه كالجوز فأقل (قوله على ما بعد الخ) أى فهو بما يتأنى  
كيله فليس مفهوما ما قبله (قوله لم يصح لتعذر الجمع) بين الكيل والوزن وهو المعتمد (قوله اللاآتى  
الصغار) وهى ما تطلب للتداوى للآزمنة وقدرها بعضهم بمائة الواحدة سدس دينار وردده شيخنا الرملى  
(قوله كيلا ووزنا) هو المعتمد فيها (قوله بخالف الخ) المعتمد ما ذكره الرافى وليس فيه مخالفة لان اللاآتى  
كالجوز لا تنكس فى المكيل بثقل اليد مثلا بخلاف نحو المسك (قوله صاع) هو اسم للوزن أصالة لانه  
أربعة أمداد والمد والدرط وثلث بالبغدادى ثم صار اسم الكيل عرفا وهو المراد هنا فكلام المصنف صحيح (قوله  
لان ذلك) أى الجمع بين الكيل والوزن متعذر كما مر (قوله فى البطيخ بكسر الباء) ويجوز فتحها وتأخيرها  
عن الطامع كسر الطاء كما مر (قوله والجمع فيها) أى المذكورات سواء الواحدة والجملة بين العدو والوزن مفسد  
وهو المعتمد عند شيخنا الزيدى واعتمد شيخ الاسلام الصحة فى الجملة دون الواحدة وفى شرح شيخنا اعتماد  
الصحة مطلقا ولو فى الواحدة اذا أراد بالوزن التقريب وكلام ابن حجر يوافقه وعليه يحمل كلام الشارح  
ومثله البيض وذرع الثياب (قوله لم يصح فى الجوز كيلا ووزنا) ومثله كل ما كان مثله أو دونه فى الجرم كالبنديق

(قوله ويأتى الخ) من ثم قيل لو قال المؤلف لم يتغير حكم الانقطاع فى الأصح كما فى الروضة كان أولى (قوله الناشئ  
بتلك البلدة) قيد به توطئة لقوله الآتى ولو وجد فى غير ذلك البلد (قوله بمن غال) بحث الاسنوى ان المراد  
ارتفاع الاسعار وهو مع ذلك بمن مثله والا فلا يجب كالا يجب على الغاصب (قوله ولا ينفسخ السلم قطعا) قال  
الأذرى مراده لا ينفسخ قطعا بل يثبت الخيار وان كان يمنع ايراد العقد عليه كما صرح هو به انتهى (قوله  
وهناك المائة) عبارة غيره بخلاف الرويات فان الغالب عليها التعبد (قوله لان ذلك يعز وجوده)  
وكذا الثياب اذا اشترط وزنها كذا يعز مع الذى يعتبر فيها من الصفات العرض والطول وغير ذلك  
بخلاف الخشب لا مكان تحته ثم الثياب يعتبر فيها العدم مع الذرع كاللبن (قول المتن والرماني) وكذا البيض  
والزجاج والبقول (قوله مفسد لما تقدم) نقل فى شرح الروض عن السبكي وغيره ان محل ذلك اذا شرط

(٣٢ - قلوبى وعميره - نانى)

فى الروضة هذا بخلاف ما تقدم عن الامام فكانه اختاره هنا ما تقدم من اطلاق الاصحاب  
انتهى (ولو أسلم فى مائة صاع حنطة على ان وزنها كذا لم يصح) لان ذلك يعز وجوده (ويشترط الوزن فى البطيخ) بكسر الباء (والبادنجان)  
بفتح الميم وكسر هاء والقهاء بالثلثة وبالمد (والسفرجل) بفتح الجيم (والرمان) فلا يكتفى فيها الكيل لانها تتجافى فى المكيل ولا العد  
لنكثرة التفولت فيها والجمع فيها بين العدو والوزن مفسد لما تقدم بل لا يجوز السلم فى البطيخة والسفرجلة لانه يحتاج الى ذكر حجمهما مع وزنها  
فيورث عزة الوجود (ويصح) السلم (فى الجوز والوزن بالوزن فى نوع نقل اختلافه) بلفظ فشوره ورقتها بخلاف ما يكتفى باختلافه بذلك فلا يصح

السلم فيلا خلاف الاغراض في ذلك وهذا المستركة الامام على اطلاق الاصحاب قال المصنف في شرح الوسيط بعد ذكره والمشهور في الذهب هو الذي أطلقه الاصحاب ونص عليه الشافعي (وكذا) يصح السلم فيما ذكر (كيلا في الاصح) والثاني لا تجا فيه في المكيال ولا يجوز بالعدد (ويجوز في اللبن) بكسر الباء (بين) (٢٥٠) العدولوزن) فيقول مثلاً ألف لبنة وزن كل واحدة كذا لانه يضرب عن

والفستق والمشمش (قوله والمشهور الخ) هو المعتمد (قوله اللبن بكسر الباء) وهو الطوب غير المحرق ومثله بعد حرقه ان لم يكن رخوا وكذا الخرف ان انضبط ومعياره العدد وسيأتي وكذا الخشب لغير الوقوق أخذ من العلة والا اعتبر فيه الوزن فقط (قوله على التقريب) أي عند الاطلاق فان أريد التحديد اعتبر (قوله مستحب) هو المعتمد (قوله لكن يشترط) أي على القولين (قوله ولوعين كيلا) أو وزنا أو نحوه فسد العقد (قوله ان لم يكن ذلك الكيل معتادا) بان لم يعلم مقداره فان علم للعاقدين وعدين صح ويجب تعيين المكيال ان تعدت المكيال ولا غالب وتعيين ذراع اليد مقصد ان لم يعلم قدره كما لا احتمال الموت (قوله وقطع الشيخ أبو حامد الخ) هو المعتمد لعدم تعيين النوع فيه (قوله قرية صغيرة) أي من حيث فلة غيرها وعكسها الكبيرة واعتبار القرية للبالغ ولا جلهاد كرت هذه المسئلة هنا مع أنها من القرية على التسليم (قوله في قسم معلوم منه) فيبطل في كله بالأولى وان اعتيدت ثقل مثله وأجود منه إليها صح ويتمن غيرها ولا يجب قبول غيره الأجلود منه (قوله والثاني) هو مقابل الأصح في المكيال المعتاد قبله وهذا معني ما في الروضة أنه ان أفادت تريا صح قطعاً والافضل الأصح (قوله معرفة الأوصاف) أي للعاقدين وعلى شهادة ولورجلا وامرأتين بأن يوجد في دون مسافة القصر وقال شيخنا دون مسافة العدوى كما مر وفي شرح شيخنا في محل التسليم (قوله وذ كرها في العقد) بلفظ يعرفها من تقدم فلا يكفي ذكرها قبل العقد ولا بعد مولو في مجلسه ولا ينتهائهما لقا وماقيل عن شيخنا الرمي من الاكتفاء بنيتها في العقد

الوزن لكل واحدة بخلاف ما اذا قال مائة بطيخة وزن جلها كذا فإنه يصح اتفاقا (قول المتن وكذا كيلا) أي قياسا على الحبوب (قوله لكن يشترط الخ) الظاهر اننا قلنا بالأول اشترطنا هذا أيضا (قول المتن ان لم يكن معتادا) زاد الاسنوي ولم يعلم قسم الذي يحويه (قوله ويلغو شرط ذلك الكيل) قال الاسنوي المراد بالتعيين تعيين الفرد من المكيال أم تعيين نوع المكيال بالقلبة أو التنصيص فلا بد منه (قوله لانه ينقطع) وكذا لا يجوز السلم في لبن غنم بأغنامها أو صوفها أو وبرها أو سمها أو جبنها نص عليه وهو الأصل في ذلك ما روى عبد الله بن سلام رضي الله عنه ان زيد بن سحنة قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم يا محمد هل لك أن تبيعني تمرا معلوما الى أجل معلوم من حائط بني فلان فقال لا يا يهودي لا أبيعك من حائط مسمى الى أجل مسمى ولكن أبيعك وسوقا مسماة الى أجل مسمى وزيد بن سحنة سلم وشهد المشاهد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال ما من علامات النبوة شيء الا وقد عرفته في وجه محمد صلى الله عليه وسلم (قوله تلوه عن الفائدة كتعيين المكيال) أي فيفسد العقد في وجهه ويصح في آخر ويلغو الشرط وهو الأصح (قول المتن معرفة الأوصاف) أي للعاقدين وعدين كما سيحجي ثم هو معطوف على المسئلة أول الفصل (قول المتن التي يختلف بها الغرض) لان القيمة يختلف بسببها وقول الشارح وينضبط بها المسلم فيه هو بمعنى قول السبكي من هذا الشرط يؤخذ أن شرط المسلم فيه أن يكون مما ينضبط بالصفات المذكورة ونباضا على أنه لا بد من أن يزاد في الضابط من الاوصاف التي لا بد الأصل على عدمها ليخرج نحو القوة والكتابة والضعف والامية في العبد وأنه يخرج بالتي يختلف بها الغرض نحو التكاثر والكحل والسمن في الرقيق (قوله وينضبط) صرح به لانه مستفاد من المذكور قبله وليلا ثم قول المتن الآتي فلا يصح الخ الذي هو نتيجة الشرط المذكور (قول المتن وذ كرها) الضمير فيه يرجع الى قوله ومعرفة الأوصاف (قول المتن على وجه الخ) لان السلم غرر فلا يجوز الا فيما يوثق

اختيار فلا يميز والامر في وزنه على التقريب قال في الروضة ان الجمع فيه بين العد والوزن اشترطه الحرانيون ولم يضبر الصراقيون أو معظمهم الوزن ونص الشافعي في الام على انه مستحب فيه ولو تركه فلا بأس لكن يشترط أن يذكر طوله وعرضه ونخاته وانه من طين معروف (ولو عين كيلا فسد) السلم (ان لم يكن) ذلك الكيل (معتادا) كالكوز لانه قد يتلف قبل المحل ففيه غرر بخلاف ما لو قال بعثتك مل هذا الكوز من هذه البصرة فإنه يصح في الاصح لعدم الغرر والسلم الحال كالموئل أو كالبيع وجهان وقطع الشيخ أبو حامد بأنه كالموئل (والا) بان كان الكيل معتادا (فلا) يفسد السلم (في الاصح) ويلغو شرط ذلك الكيل لانه لا غرض فيه ويقوم مثله مقامه والثاني يفسد لتعرض الكيل للتلف والوجهان جار يان في البيع (ولو أسلم في عمر قرية صغيرة) أي في قدر معلوم منه (لم يصح) لانه قد ينقطع فلا يحصل منه شيء

(أر عظمة صح في الاصح) لان غرها لا ينقطع غالباً والثاني يقول ان لم يقد تنوع ما فسد تلوه عن الفائدة كتعيين المكيال بخلاف بقليحه ما اذا أفاده كعقلى البصرة فانه مع عقلى يفسد اصنف واحد وكل منهما يمتاز عن الآخر بصفات وخواص (و) يشترط لصحة السلم (معرفة الاوصاف التي يختلف بها الغرض اختلافا ظاهرا) وينضبط بها المسلم فيه (وذ كرها في العقد على وجه لا يؤدي الى عزة الوجود فلا يصح) السلم

(فبا لا ينضبط مقصوده)

كالمختلط المقصود الاركان)

التي لا تنضبط (كهرسة

ومججون وغالية) هي مركبة

من مسك وعنبر وعود

وكافور كذا في الروضة

كاصلها وفي التعرير ذكر

الدهن مع الاولين فقط

(وخف) عبارة الرافعي وكذا

الخفاف والنمال لاحتها

على الظهارة والبطانة والحشو

والعبارة تضيق عن الوفاء

بذكر أطرافها وانعطافاتها

(وتر ياق مخلوط) فان كان

نباتا واحدا أو حجر اجاز السلم

فيه (والاصح محته في المختلط

المنضبط ككتابي وخز) من

التياب الاول مركب من

القطن والحرير والثاني

من الابريسم والوبر أو

الصوف وهما مقصود

أركانها (وجين واقط) كل

منهما فيه مع اللبن المقصود

الملح والانفحة من مصالحة

(وشهد) بفتح الشين وضمها

هو غسل النحل بشمعه

خلقة (وخل غمر أوزيب)

وهو يحصل من اختلاطها

بالماء ومقابل الاصح في

السبعة ينفي الانضباط فيها

قائلا كل من الماء والشمع

والمالح والحرير وغيره يقل

ويكثر (لا الخبز) أي لا يصح

السلم فيه (في الاصح عند

الاكثرين) لان ملحها يقل

ويكثر وتأثير النار فيه غير

منضبط والاصح عند الامام

ومن تبعه الصفة لان الملح

من مصالحة ومنه لك فيه

كالمقصود عليه في النكاح لم ير فيه شيئا قال ويفرق بينها باختلاف اللغات هنا (قوله فبا لا ينضبط مقصوده)  
بان لم يعلم مقدار كل جزء منه والمنضبط خلافه وهذا هو المعتمد (قوله وفي التحرير) للنودي ذكر الدهن مع  
الاولين وهما المسك والعنبر وسكت عن العود والكافور وهو ما في شرح شيخنا والدهن المذكور كل دهن  
وقيل دهن البان (قوله وخف) أي لا يصح السلم فيه الا مفردا جديدا من غير جلد (قوله در باق) بدال مهمة  
أوله أو طاه مهمة بدلا أو مثناة كذلك ويجوز اسقاط التحنية في الاولين مع تشديد الرائحة وكل منهما بضم أوله  
أو كسره ففيه عشر لغات وقال الجلال لغات الطاهر دينة (قوله نباتا) هو بنون فوحدة فشناء فوقية أخرى على  
الاولى ليناسب ما بعده بقوله واحدا أو حجر اخلافا لمن ضبطه بموحدتين تانيتهما مشددة وأخره نون لانه بمعنى  
شيء واحد قد ذكر واحد بعده مستدرك (قوله وهما) أي العتاني والخز مقصودا ركانهما برفع ركانهما على  
التيابة عن الفاعل ولا يصح اضافتهما فتأمل (قوله وجين) بضم فسكون أو بضمين مع تخفيف النون  
وتشديد هاء نون ان تهري أو كان عتيقا لم يصح السلم فيه لعدم ضبطه والسمك المملح مثله (قوله من مصالحة) أي  
مصالح كل منهما ما يربط بالاقط ليس برقيق (فرع) تقدم عن شيخنا انه لا يصح بيع القشطة ولا بيع العسل  
بشمعه ولا بيع الزبد ولو بالدرهم فيها فقولنا كغيره انه يصح السلم في الزبدان خلا عن غير مخيض وفي  
القشطة ولا يصح ما فيها من بعض نظرون أو دقيق ارزوف العسل بشمعه مخالف لذلك مع أن السلم أضيق من  
البيع فالوجه عدم الصحة في ذلك وليس الشمع في العسل كالنوى في الفخر لان الشمع مقصود لذاته وليس بقاؤه  
فيه من مصالحة كما هو ظاهر جلي لانه ان عجن معه فهو كالجموة المجبونة المختلطة بالنوى فلا يصح والا فالشمع  
مانع من معرفة قدر العسل فيه فهو من الجهل باخذ المقصودين على أنهما مانع من رؤية العسل فيه أيضا لانه ظرف  
له والشهد في كلام المصنف برأيه من حيث الصحة العسل الخالص من شمعه فقط لا معه كما يصرح به ما سباني  
في ذكر وصفه عند العقد وتفسير الشارح له بيان لمعناه اللغوي في ذاته أو لضرورة كونه من المختلط الذي  
في كلام المصنف على أنه غير مختلط فتأمل وافهم والحق أحق من المراو يصح السلم في المخيض ان خلا عن  
الماء وكذا يصح في اللبن بسائر أنواعه الا الخامض لاختلاف حموضته (قوله بفتح الشين وضمها) أي مع  
سكون الهاء وبكسرهما معا (قوله ومقابل الاصح الخ) يفيد أن الخز وما بعده معطوفة على العتاني فهي من  
أمثلة المضبوط وما في شرح شيخنا تبعا لابن حجر غير مستقيم فراجع (قوله قاتلا الخ) وأجابوا بأن الماء  
ضروري في الخل والشمع في العسل كالنوى في الفخر والملح للاصلاح والحرير وغيره مضبوط كما مر كذا قالوا  
وقد علمت ما في الشمع والعسل فالحق فيه ما قاله الوجه الثاني (قوله لا الخبز) أي يخبر عنه الكثافة والقطايف  
وكذا ما يلقى ومنه الزلاية أو ما يشوى ومنه البيض (فرع) يصح السلم في السموط لعدم تأثير النار فيه قال  
شيخنا الزبدي ويصح السلم في النيلة باللام والنيدة بالذال وخالفه شيخنا الرملي في الاولى وعدها كالخبز  
بسلامته (قوله كالمختلط) لو قال من المختلط الخ كان صوابا لما سيجيء من ان العتاني والخز يجوز السلم فيهما  
(قوله عبارة الرافعي) يربطانها أولى من عطف المتن الخلف على الهرسة فان قدر العطف على المختلط سهل  
الامر (قول المتن وتر ياق) وكذا النشا والحولى (قوله والوبر) أي ذلك هو النوع الرفيع منه (قوله وهما  
مقصود) بالتنوين لا بالاضافة (قول المتن وجين الخ) هذا ليس من نوع العتاني لان المقصود فيها واحد والباقي  
من مصالحة وهما واحد ما خلقة قال الرافعي المختلطات أربع ما قصد أركانها ولا ينضبط كالمهرسة الثاني  
هذا الا أنه ينضبط كالعتاني الثالث ما كان المقصود واحدا وغيره من مصالحة كالجين الرابع الخلق  
كالشهد ومن ثم قال الاسنوي ينبغي ان تكون هذه الخمسة معطوفة على المختلط دون العتاني وكان  
ينبغي ان يقدم الشهد على الاربعة أو يؤخره (فرع) قال الماوردي لا يجوز السلم في الكشك  
(قوله كل منهما) قضية هذا ان الاقط فيه منفحة (قوله بشمعه خلقة) فكان كالنوى في الفخر (قول المتن



وتأثير النار فيه منضبط (ولا يصح) السلم (فيما ندر وجوده كالحصاة موضع العزة) أي بالموضع الذي يعز وجوده فيه لا تنفاه الوثوق بتسليمه (ولا فيما لو استقصى وصفه) الذي (٢٥٢) لا بد منه في السلم (عز وجوده) لما ذكر (كاللؤلؤ الكبار واليواقيت) لانه

لا بد فيها من التعرض للحجم والشكل والوزن والصفاء واجتماع ما يذكر فيها من هذه الاوصاف تندر واحترز بالكبار عن الصغار وقد تقدمت وهي ما تطلب للتداوى والكبار ما تطلب للترين (وجارية وأختها أو ولدها) لان اجتماعها بالصفات المشروطة فيهما نادر (فرع يصح) السلم (في الحيوان) لانه ثبت في القصة فرضا في حديث مسلم انه صلى الله عليه وسلم افترض بكر اقيقس عليه السلم في الابل وغيرهما من الحيوان (فيشترط في الرقيق ذكر نوعه كتركى) وروى فان اختلف صنف النوع وجب ذكره في الاظهر (و) ذكر (لونه كايض) واسود (ويصف بياضه بسمرة أو شقرة) وسواده بصفاء أو كدرة فان لم يختلف لون الصنف لم يجب ذكره (و) ذكر (ذكوره أو أنثته وسنه) كابين ست أو سبع أو محتم (وقده طولاً وقصراً) ربعة (وكله على التقريب) وفي الروضة كاصلها والحرر والامر في السن على التقريب حتى لو شرط كونه ابن سبع سنين مثلاً بلاز يادقولا نقصان لم يحز لنسوره ويعتمد قول العبد في الاحتلام وكذا في

وهذا التشبيه يفيد البطان في الثانية بالاولى فتأمل (قوله وتأثير النار فيه منضبط) مردود (قوله ولا يصح فيما ندر الخ) ومحمده شيخنا الرملي فيمن هو عنده وفيه نظر (قوله كاللؤلؤ الكبار) وهو ما يطلب للزينة كاذ كره الشارح (قوله وهي) أي الصغار ما تطلب للتداوى فيصح فيها كيلا ووزنا ولا نظر لاصغر أو كبر فيها كاذ كره الشارح أيضا (قوله وجارية أو ولدها) ومثلها نحو دجاجة وافرأها (تنبيه) علم عما ذكر أنه يصح السلم في الادعاء غير المتزجة بالاوراق قال شيخنا وكذا ما في المتزجة بها ان عصرت بعد المزج وفيه نظر وأنه يصح السلم في الوبر والشعر والصوف والريش ما لم يعين حيوانها في الحرير والقز بعد نزح دوده وفي القطن والغزل والسكنان بعد نقض ساسه أو رؤسه وفي الحديد والنحاس ونحوها في أنواع المياه كماء الورد وفي أنواع العطر كالسك والزعفران وفي أنواع البقول كالسلي والبصل وفي نحو الجزر بعد إزالة ورقه وفي النشاوالفحم والحرير والتبن والنخلة والخط ولوشعشعاً وفي قصب السكر بعد نزح قشره الاعلى وقطع طرفه وفي الخيس والجبر والزجاج ونحوها من بقية المعادن والجواهر نعم قال الماوردي لا يصح في العقيق لاختلاف أحجاره ويصح في الصابون ومعياري جميع ذلك الوزن ويذكر في كل واحد منها ما يليق به من جنسه ونوعه وصفته وبلده وكبره وغير ذلك مما يمكن فيه وأنه يصح في الارز والعسل بعد نزح قشرهما وفي الحديد ومعياريهما الكيل ويذكر فيهما ما في الحبوب ويصح في الورق البياض البالد ويذكر فيه جنسه ونوعه وطوله وعرضه وغلظه ورقته وصنعتة وزمنه صيفا وخريفاً وغيرهما يصح في المجوالة الكيس والمجونة بدون نواها دون المجونة معه ولا يصح في الكسك المعروف والله أعلم (قوله فرع) زاد الترجمة به طول الكلام فيه (قوله في الحيوان) غير الحامل كالأوبعضا خلافاً للحنفية ولا يضر وصفه بنحو كاتب أو ماشطة بخلاف نحو حامل أو مغن أو قواد (قوله بكرا) ويسمى الثني وهو ما دخل في السنة السادسة والرابعى ما دخل في السابعة (قوله فقيس عليه السلم في الابل) فيه قياس الشيء على نفسه وهو فاسد ولعل الاصل وقيس غير الابل (قوله وروى) هذا صنف لانواع خلافاً للشارح (قوله فان لم يختلف الخ) كالزنج (قوله وذ كورته الخ) فلا يصح في الحنثي (قوله أو محتم) أي دخل في سن الاحتلام وهو توسع سنين ولا يصح ارادة المحتلم بالفعل (قوله وقده) ولو بنحو الاشبار لا بمطلق طول وقصر (قوله وكله) أي المذكور مما يمكن فيه التقريب فلا يتقيد بالسن على المعقول ولا يصح دخول الذكور والنوع فيه لان التقريب فيهما معلوم لا تنفاه (قوله ويعتمد قول العبد في الاحتلام) ولو كافراً (قوله ان كان بالغاً) أي عدلاً (قوله سيده) أي البالغ العاقل العدل (قوله ان ولد) أي العبد في الاسلام أي ان كان حين ولادته مسلماً وسيده كذلك والمراد المسلم العدل في كل ما ذكره فيه كاعلم (قوله

ولا فيما الخ) مترتب على قوله في الضابط السابق على وجه لا يؤدي الى عزلة الوجود (قوله واجتماع الخ) تبع في ذلك الرافعي رحمه الله والعراقيون جعلوا ذلك مما لا يمكن ضبطه بالصفة لان الصفات تختلف ولا تنضبط (قول المتن وجارية أو أختها) وكذا الجارية وعمتها والشاة وسخنها والجارية الحامل وفي الشاة اللبن قولان والاظهر المنع (فرع يصح في الحيوان) (قوله في حديث مسلم) وكذا يكون أجرة في الزمة وصداق وكافي ابل العية ومنع ذلك أصحاب الرأي (قوله ذكره) الضمير فيه يرجع الى قوله كون الخ (قوله أو محتم) قال الاذري في النفس من هذا شيء لان الاحتلام مظنته من العاشرة الى الخامسة عشر والغرض يختلف بذلك (قول المتن وقدره) لو قدره بالاشبار والأذرع قضية كلام الرافعي الصحة (قوله حتى لو شرط كونه الخ) الظاهر أن مثل ذلك ما لو شرط أن طوله كذا بلا زيادة ولا نقص واعلم ان الاذري قال الظاهر ان المراد بالباوغ أول وأنه والا فابن عشرين سنة يقال له محتم أيضا (قوله ويعتمد قول العبد) ظاهر اطلاقه قبول قول العبد والسيد وان كانا كافرين (قوله

التخاسين بظنونهم (ولا يشترط ذكر الكحل) بفتح الكاف والخاء وهو أن يعالجفون العينين سواد كالكحل من غير اكتهال (والسمن) في الجارية (ونحوهما) كالدعج وهو شدة سواد العين مع سعتها وتكاثم الوجه أي استدارته (في الاصح) لتساع الناس باهما لها وان قال الثاني انها مقصودة لا بورث ذكرها العزة ولا يشترط ذكر الملاحه في الاصح ويجب ذكر الثيوبه والبكاره في الاصح (و) يشترط (في الابل) والبقرة والغنم (والخيل والبغال والحمير) كورة والانوته والسن واللون والنوع) أي ذكر هذه الامور فيقول في النوع من تاج بني نعيم مثلا فان اختلف تاجهم اشترط التعيين في الاظهر وبين النوع أيضا بالاضافة الى بلد أو غيره (و) يشترط (في الطير) النوع والصغر وكبر الجثة) أي أحدهما في الوسيط وغيره واللون أي ذكر هذه الامور وان عرف السن ذكره (٢٥٣) أيضا (و) يشترط (في اللحم) أن

يقول (لحم بقر) عرابا و  
جواميس (أو ضأن أو معز  
ذكر خصي رضيع معلوف  
أو ضدها) أي أنتى خل فطيم  
راع والرضيع والفطيم من  
الصغير أما الكبير فنه الجذع  
والتي فيذكر أحدهما ولا  
يكفي في المعلوف العلف مرة  
أو مرات بل لابد ان ينتهي  
الى مبلغ يؤثر في اللحم قاله  
الامام (من خذ) بأعجام الدال  
(أو كتف أو جنب) أو  
غيرها وفي كتب العراقيين  
من سمين أو هزيل (ويقبل  
عظمه على العادة) فان شرط  
نزع جاز الشرط ولم يجب  
قبول العظم ولا فرق في جواز  
السلم في اللحم بين الطري  
والقديد والمملح وغيره  
(و) يشترط (في الثياب  
الجنس) أي ذكره كقطن  
أو كتان وفي الروضة كاصليها  
والنوع والبلد الذي ينسج  
فيه ان اختلف به الغرض  
وقد ينفي ذكر النوع عنه  
وعن الجنس أيضا (والطول

التخاسين) ولو واحد اسمى بذلك لانه ينحس الدواب عند بيعها (قوله ونحوهما) ومنه رقة الخصر ونقل الردف  
ويندب مفلج الاسنان جعد الشعر (قوله الملاحه) وهي تناسب أعضاء جمع البدن وأوردها على كلام المصنف  
لاها في الذات وما قبلها في صفتها (قوله وفي الابل الخ) ولا يصح في الابل قال شيخنا الرمي الا في بلد غلب  
وجوده فيها وفي القاموس الباقى محررة سواد وبياض الى ان قال و بليق كزير ماء و فرس سباق ومع ذلك كان  
يعاب وهو مثل للحسن يذمه ويصح في الاعفر وهولون بين البياض والسواد (قوله والسن) والقدر كبروع  
(قوله واللون) لا وصفه كأغرو ومحجل (قوله والنوع) كبخاني وعراب وصفه كاربعية ومهرية والنوع في  
الخيل كالحجين والمقرف واللون كالأجر والأسود والنوع في الحمير (قوله في الطير) غير النحل لعدم  
حمة السلم فيه (قوله واللون) ان اختلف به عرض والا فلا وكذا الكورة والانوته وفي السمك والجراد  
هي أو ميت بحري أو نهري طري أو مالح ونوع ما صيده ومعياريته الوزن وحبه العدد قاله شيخنا (قوله  
أن يقول) اعلم أن الشارع يقدر يقول فيما هو من لفظ المسلم بعينه بخلاف غيره فافهم هذا فان غيره  
سفساف (قوله ويقبل عظمه) وجوبا كجذير كل لارأس ورجل من طير وذنب من سمك (قوله وقد يغني  
الخ) كعلبسكي ويجب ذكر اللون والخطوط في نحو البرود (قوله بالنسبة الى الغزل) وقد يطلقان  
بالنسبة للنسج وعكسه (قوله صفة زائدة) فيجب قبوله عن الخاتم (قوله في المقصور) ان خلا عن دواء نار  
(قوله ما صبغ) أي ويجب ذكر لونه (قوله المراد الخ) أشار الى أنه ليس في المسئلة طرق وأن معنى الاقيس

التخاسين) هم باعوا الرقيق والدواب والدالون على ذلك من الخس وهو الضرب باليد على الكفل (قوله  
مع سعتها) قال في الخادم شدة سواد العين مع شدة بياضها (قوله وفي الابل) اشترط الماوردي في الابل والخيل  
ذكر القدي في قول مربوع أو مشرف (قوله من تاج بني فلان الخ) قال الاذري والصنف كالاربعية والمهرية  
والنوع كالبخاني والعراب انتهى والمهرية نسبة الى مهرة قبيلة من العرب والاربعية نسبة الى أرحب قبيلة  
من همدان (قوله وفي الطير الخ) لو أسلم في السمك وصفه بالسمن والأزال وما صيده والطري والمملح (قول المتن  
وكبر الجثة) كان يقول كبير الجثة أو صغيرها (قوله من سمين وهزيل) ويذكر في لحم الصيد ما يذكره في  
غيره الا كونه خصيا ومعلوفا أو ضدهما نعم يبين انه صيد بماذا (قوله والبلد) لو عين نسج رجل معين بطل الا  
أن يكون للتعريف (قول المتن والصفاقة) من الصفق وهو الضرب (قول المتن والرقعة) هو يوافق ما نقل عن  
الشافعي لكن في الصحاح الدقيق والرقيق خلاف الغليظ (قوله المراد الخ) غرضه من هذا ان طائفة قالوه لانه  
مجرد بحث من المؤلف وأصله (قوله و فرق المانعون الخ) هذا يفيدك ان المقصور اذا كان فيه دواء يمتنع أقول

والعرض والغلف والدقة) هما بالنسبة الى الغزل (والصفاقة والرقعة) هما بالنسبة الى النسج (والنعومة والخشونة) والمراد ذكر أحد كل  
متقابلين بعد الاولين معهما (ومطلقة) أي الثوب عن القصر وعدمه (يحمل على الخاتم) دون المقصور لان القصر صفة زائدة (ويجوز) السلم  
في المقصور وما صبغ غزله قبل النسج كالبرود والاقيس يحته في المصبوغ بعده قلت الاصح منه مع به قطع الجمهور والله أعلم (المراد بذلك ما في  
الروضة كاطلها ان طائفة قالوا بالجواز وهو القياس والمعروف المنع قال الرافعي ووجهه بشيئين أحدهما أن الصبغ عين برأسه وهو مجهول  
القدر والغرض يختلف باختلاف أقداره والثاني أنه يمنع معرفة النعومة والخشونة وسائر صفات الثوب وقال بعد ذلك ان الجواز القيلس ولو  
صح التوجيهان لما جاز السلم في المصبوغ قبل النسج أيضا وفي الغزل المصبوغ انتهى و فرق المانعون بان الصبغ بعد النسج يسهل الفرج فلا  
تظهر معه الصفاقة بخلاف ما قبله

(فرع) قال الصيمري يجوز السلم في القمص والسراويلات اذا ضبطت طولاً وحرماً وسعة وضيقاً (و) بشرط أن يكون (في النمر) أن يذكر (لونه ونوعه) كعقلى برنى أو (وبلده) كبغدادي أو بصري (وصغر الحيات وكبرها) أي أحدهما (وعتقه وحباثته) أحدهما ولا يجب تقدير المدة التي مضت عليه (٢٥٤) وفي الرطب يشترط ما ذكر غير الأخيرين (والحنطة) هو الشعير (وسائر الحبوب كالتمر)

المناسب للفروع الفقية وأن المراد بالصبيح ماله جرم لا ما هو نمويه لانه يصح مطلقاً (قوله الصيمري) بفتح الميم أو ضمها (قوله في القمص) أي غير الملبوسة لعدم محتمتها فيها (قوله وسعة وضيقاً) في القمص والسراويلات (قوله في النمر) ومثله الزبيب (قوله وعتقه) يضم العين وكسرها كون جفافه على الشجر أولاً ويجعل العتق على العرف وينسب ذكر عتيق عام وأعين مثلاً (قوله وفي الرطب) ومثله الصب (قوله وفي العسل) من النحل لانه المراد عند الاطلاق (قوله بلدي) وكون بلده حجازاً أو مصر ومصر عام ان اختلف به غرض لارفته وضدها ويقبل رقيق حر لا عيب (قوله أبيض) وسكتوا عن وصف لونه كالأبيض الشديد والاحمر القاني وهذه الاوصاف تفيد أنه خالص من شمعته كما مرّت الاشارة اليه فراجع (قوله في اللحم) لو أسقطه كان أولى لما مر (قوله وجهان) الاصح منهما الصحة ومعياره كالسمن الآتي (قوله لطيفة) أي مضبوطة وان كانت قوية (قوله السمن) ومعيار مانعه الكيل وجامده الوزن (قوله منعه في رؤس الحيوان) ولومن سمك وجرداً أو كارع ولونيثة (قوله ولا يصح في مختلف) ومنه الخنزير المعروف ومال شيخنا إلى صحته فيه كما مر بالعدان انضبط كما مر يذكر جنسه ونوعه وبلده ورقته وغلظه (قوله طس) بفتح أوله وكسره (قوله ومنارة) من النور وجعها مناور (قوله وطنجبر) بكسر أوله وهو عجمي معرب قال الحريري وقصها من لحن الناس ورده شيخنا الرمي تبعاً للإمام النووي (قوله كالحب) يضم الحاء المهملة وهو مشترك بين ميل النفس وغيره المراد به هنا زير الماء كالحابية وجعه حباب بكسر الحاء (قوله واختلاف الجلد) أي شأنه ذلك خلافاً لما في التصحيح نعم يصح في قصاصات صغيرة نسأت أجزاؤها سواء دبغت كلها أو خوذ منها القراء بالفاء أو غير مدبوغه كلها أو خوذ منها القراء بالعين المتجمعة (قوله من البرام) بكسر الباء الواحدة حجارة يعمل منها القدور لتعو الطبخ (قوله ونحوه) أي نحو الحفر كالصناعة في غيرها من المذكورات (قوله المربعة)

خصوصاً اذا كان يغلى على النار كما هو موجود ببلاد نابل وفي البعلبكي فيما بلغني فان تأثير النار وأخذها من قواها غير منضبط بل ولو خلا عن الدراء في هذه الحالة ثم المصقول بالشام مثل ذلك فيما يظهر (قوله في القمص الخ) في البهجة بمنع في الملبوس قال شارحها شيخنا رحمه الله مغسولاً كان أو جديداً لانه لا ينضبط فأشبهه الجباب واختلاف الطبقة والقانس والشياب المنقوشة صرح بذلك الصيمري انتهى وقوله الجباب يؤخذ منه ان السلم في الكبيرة المضربة لا يصح (قول المتن وعتقه) قال الاسنوي بكسر العين مصدر عتق بالضم انتهى وفي شرح المنهج يضم العين (قول المتن والحنط قوساً أو الحبوب الخ) قال السبكي عادة الناس اليوم لا يذكرون اللون ولا صفر الحيات وهي عادة قديمة مخالفة لنص الشافعي والاحباب فليتنبه لهما (قول المتن والحدانة) قال الاسنوي ولا بد من بيان مراعاة قوته ورقته (قوله سكنت عن الصحيح الخ) قال الاسنوي قضية أصلها المنع ويجوز السلم في الجص والزجاج والاواني وكذا الآجر في الاصح (قول المتن والاعظم الخ) هو جار في الاكارع أو يشترط فيها على قول الجواز بيان كونها من الايدي أو الارجل (قول المتن في رؤس الحيوان) مثلها الاكارع (قول المتن معموله) وكذا غيرها الآتي لا بد في البطالان أن يكون معمولاً ولكنه استغنى عن شرطه بالمثل وأشار إلى ذلك بقوله الآتي وفيما صاب منها في قالب (قوله ويقال فيه طست) أي بإبدال السين الثانية ناء (قوله والطنجبر) عجمي معرب (قوله لتعفن الضبط) أي ولتسدر اجتماع الوزن مع صفاتها المعتبرة (قوله من البرام) عبارة الاسنوي والجمع برام قاله الجوهري (قول المتن المربعة) أي لعدم اختلافها بخلاف الضيقة الرؤس وقوله

في شروطه المذكورة (و) يشترط (في العسل) أن يقول (جسلى أو بلدى صيفى أو خريفى أبيض أو أصفر ولا يشترط العتق والحدانة) لانه لا يختلف الغرض فيه بذلك بخلاف ما قبله (ولا يصح) السلم (في) اللحم (المطبوخ والمشوى) لاختلاف الغرض باختلاف تأثير النار فيه وتغير الضبط (ولا يضر تأثير الشمس) فيجوز السلم في العسل المصفى بها وفي جواز في المصقى بالنار وفي السكر والغافيس والدبس واللبأ بالهزم من غير مد وجهان سكنت عن الصحيح منها في الروضة وصحح في تصحيح التنبيه الجواز في كل مادخلته نار لطيفة ومثل ما ذكر غير العسل وهو أولى ومثله السمن (والاظهر منعه) أي السلم (في رؤس الحيوان) والثاني الجواز بشرط أن تكون منقاة من الشعر والصوف موزونة قياساً على اللحم بعظمه وفرق الأول بان عظمها أكثر من لحمها عكس سائر الاعضاء (ولا يصح) السلم (في مختلف كبرية معموله) وهي القدر

و فيما (وجلد وكوز وطنس) بفتح الطاء ويقال فيه طست (وققم ومنارة) بفتح الميم (وطنجبر) بكسر الطاء أي دست (ونحوها) كالحب لتعفن الضبط في ذلك واختلاف الجلد بتفاوت أجزائه دقة وغلظاً واختلاف غيرهما بتفاوت بين أعلام وأسفلهم مثلاً والعسل في البرمة من البرام حفرها ونحوه (و يصح) السلم (في الاسطال المربعة وفيما صاب منها)

أى الله كورات أى من أصلها المذاب (في قالب) بفتح اللام وعبارة الروضة وأصلها عقب ذكر الممتنع من البرمة وما بعدهما ويجوز السلم فيما يصعب منها في القالب لانه لا يختلف وفي الاسطال المربعة (فروع) يجوز السلم في الدراهم والدنانير على الاصح بشرط كون رأس المال غيرهما ولا يجوز اسلام الدراهم في الدنانير ولا عكسه سماعاً وجلاً وأحالا وقيل (٢٥٥) يصح في الحال بشرط قبضهما في المجلس ويجوز السلم في الدقيق على

الصحيح (ولا يشترط ذكر الجود في الرداءة) فيما يسلم فيه (في الاصح) ويحمل مطلقه (عنهما) على الجيد للعرف والثاني يشترط ذكر احدهما لان القيمة والاغراض تختلف بهما فيفضى تركهما الى النزاع وهذا مندفع بالجل المذكور وينزل الجيده أو بالشرط على أقل درجاته وان شرط رداءة العين لم يصح العقد لعدم انضباطه أو رداءة النوع صح لانضباطه وهي المراد بالرداءة على الوجه الثاني كما يؤخذ من الروضة وان شرط الاجود لم يصح العقد لان أقصاه غير معلوم وان شرط الرداءة صح العقد ويقبل ما يأتي به منه (ويشترط معرفة العاقدين الصفات) للسلم فيه المذكورة في العقدان جهلاهما أو أحدهما لم يصح العقد (وكذا غيرهما) أى معرفته (في الاصح) يرجع اليه عند تنازعهما وهو عدلان وقيل يعتبر عدد الاستفاضة ومقابل الاصح لا يشترط معرفة غيرهما

وكذا المدورة غير الضيقة الرأس (قوله المذكور) أى مما يتأتى فيه الصب لان أصل البرمة حجر الأمان يربدها الاصح (قوله وعبارة الروضة الخ) ذكرها ليستدل بها على عود الضمير المذكور الى الاسطال كما نوهه عبارة المصنف (قوله بفتح اللام) ويجوز كسرها وهو آلة يعمل بها الاواني بصب المعادن المذابة فيها من غير طرق ولا دق (قوله وأحالا) وان نوي فيه الصرف لان وضع السلم التأجيل قاله شيخنا (قوله في الدقيق) وبذلك فيه ما يذكرك في حبه مما يأتي هنا ومعاره السكيل كما مر ويصح في النخالة كالتين ومعيها الوزن على المعتمد كما مر ولا يصح في المشوش والموسم (قوله لعدم انضباطه) فان انضبط صح قاله شيخنا تبعا لابن حجر كالعمر وفيه نظر لانه من النادر وعلى الصحة يقبل بدله البصير لانه أجود منه (قوله وان شرط الرداءة) أى من النوع لامن العيب على المعتمد خلافا لبعضهم (قوله عدلان) قال شيخنا مر في محل التسليم وشيخنا زى في دون مسافة القصر وقدمي ذلك (قوله لان المراد هناك الخ) أى والمراد هنا معرفتها للعاقدين ليدكرها في العقد كما أشار اليه بقوله المذكور في العقد ولعل دليل دفع التخالف بهما كما أشار اليه بقوله ليرجع الخ فاندفع التكرار باختلاف الغرض (تنبيه) كل ما لا يجب ذكره في العقد من الاوصاف اذا ذكر تعين وجوده لالتزامه بالشرط فتأمل

(فصل في الاستبدال عن المسلم فيه وزمانه ومكانه) (قوله عن المسلم فيه) خرج دين ضمانه فيصح الاستبدال عنه فلا يصح ممن ضمن المسلم اليه وكالمسلم فيه كل ممن كاسر (قوله كالمقر البرني عن المعقلى) وكذا

وفيما صاب الخ أى لانه يمكن أن يزن مقدار او يذيه ويصبه في قالب معروف مريع أو غيره وحينئذ فالضبط ممكن (قوله الدراهم والدنانير) لو كانت مفشوشة فالظاهر الصحة لان الغش غير مقصود لكن يشكك عليه الزجاج المفشوش فانه لا يصح فيه ثم هل يشترط وصفه أم يكفي اطلاق الدراهم ويحمل على الغالب كالتن في ذلك خلاف يرجع من الخادم (قوله وأحالا الخ) لم يتعرض لنظير ذلك من غير النقد كصاع برقي صاع شعير على حكم الحلول والظاهر عدم الفرق ثم علة البطلان تضادا أحكام السلم والصرف هذا يقتضى التقابض وهذا لا يقتضى ذلك ثم لو نوي بذلك الصرف جاز (قوله في الدقيق) وبذلك فيه ما يذكرك في الحب زاد الماوردى والنعمية والخشونة والجديد والقديم (قوله الجيده) الضمير فيه راجع الى قوله بالجل (قوله فان جهلاها الخ) قال الاسنوى اما خلفاء الصفات أو لغرابية الالفاظ المستعملة فيها (قمة) ينزل الوصف في كل شئ على أقل درجاته وقال مالك رضى الله عنه يجب الوسط (قوله وهو عدلان) حاصل ما في شرح الروض نفلان أبى على السنحى على ان المراد بذلك أن يوجد بأدى الغالب عن يعرف ذلك عدلان فأكثر وليس المراد عدلين معينين لا يعرف ذلك غيرهما لانهما قد يموتان (قوله ان تعرف في نفسها الخ) يعنى أن تكون في نفسها معروفة ليمكن الضبط بها فيخرج صفات ما لا ينضبط كالعاجين

(فصل لا يصح) أى لحديث من أسلف فلا يأخذ الا ما أسلف فيه أو رأس ماله ولانه يبيع للبيع قبل قبضه (قوله كالمقر البرني الخ) والزيب الابيض عن الاسود والسقي بماء السماء عن المسقي بغيره والعبد التركي عن الهندى والعكس (قول المتن ويجوز أردأ) من ردأ الشئ بالضم ردؤ بالضم أى صار داء فهو ردأ وهو أردأ كاه

ولا تكرر في المشترط هنا مع ما تقدم من اشتراط معرفة الاوصاف لان المراد بمعرفة هنا ان تعرف في نفسها ليضبط بها كما تقدم

(فصل لا يصح أن يستبدل عن المسلم فيه غير نفسه) كالتشيعر عن القمح (و) غير (نوعه) كالمقر البرني عن المعقلى لان الاول احتياض عن السلم فيه وقد تقدم امتناعه بدله والثاني يشبه الاحتياض عنه (وقيل يجوز في نوعه ولا يجب) قبوله كإختلاف الصفة المراد في قوله (ويجوز أردأ من المشترط) أى دفعه (ولا يجب) قبوله (ويجوز أجود) من المشترط

فان كان فيها قليل من ذلك  
وقد أسلم كيلا جاز أو وزنا  
لم يجوز ما أسلم فيه كيلا  
لا يجوز قبضه وزنا بالعكس  
ويجب تسليم التمر جافا  
والرطب محببا (ولو أضره)  
أي المسلم فيه المؤجل (قبل  
محله) بكسر الحاء أي وقت  
حلوله (فامتنع المسلم من  
قبوله لغرض صحيح بأن  
كان حيوانا) فيحتاج الى  
علف (أو) كان الوقت  
(وقت غارة) أي نهب  
فيضئ ضياعه (للمجير) على  
قبوله لما ذكره وكذا لو كان  
ثمرة أو لحا يريد أكلهما  
عند المحل طريا (والا) أي  
وان لم يكن لغرض صحيح  
في الامتناع (فان كان  
لغرض صحيح) في  
التجمل (كفك رهن)  
أوضان (أجر) المسلم على  
القبول (وكذا) يجبر عليه  
(لمجرد فرض البراءة) أي  
براءة فمة المسلم اليه (في  
الظاهر) والثاني لا يجبر  
في التجمل من المنة  
ولو تقابل غرضا هما قدم  
جانب المستحق كما يؤخذ  
من صدر الكلام هنا ولو  
أضر في السلم الحال المسلم  
فيه لغرض سوى البراءة  
أجبر المسلم على قبوله  
أو لغرض البراءة أجبر على  
القبول أو الأبراء وحيث

نمر عن رطب ومسقى بماء عن مسقى بمطر وعكس ذلك (قوله ويجب قبوله) أي ان لم يكن عليه ضرر في قبوله  
كفسخ نكاح في زوجته أو عتق في أصله أو فرعه أو من أقرب بحريته وكذا حواشيه كأنه أوعم على المعتمد  
لا احتمال لرفعه لحنفي بحكم عليه بعته ولو قبض شيئا من ذلك جاهلا به صح القبض ولزمه ما ترتب عليه من فسخ  
أو عتق قاله شيخنا الرملي وخالفه ابن حجر وخرج بالاجودالا أكثر خشبة عشرة أذرع عن خشبة تسعة أذرع  
فيجوز ولا يجب (قوله ويجب تسليم الخ) بمعنى عدم وجوب القبول (قوله الزوان) يضم الزاى المجمة أوله  
وبعدها واو مهموزة حب يشبه الخنطة وليس هو الدحرج كما قيل والمسرطين مستحجر (قوله جاز) أي وجب  
ان لم يكن لا تراجعه مؤنة والا فلا (قوله لم يجز) أي لم يجب قبوله فيجوز بالتراضي (قوله وما أسلم فيه الخ) فان  
خالف لم يصح القبض ودخل في ضمانه ولا ينفذ تصرفه فيه ويلزمه بدله ان تلف وبمثل ذلك ما لو قبض عدد  
ما أسلم فيه ذرعا وعكسه أو قبض بأحدهما ما أسلم فيه بغيرهما أو قبض بمكيال أو ذراع غير ما عينه كأن قبض  
بقدر ما أسلم فيه ربع أو عكسه فراجع (قوله جافا) أي غير مستحشف (قوله والرطب محببا) أي غير مشدخ  
ومثله المذهب بكسر النون وهو بسر طرفه مرطب والمشدخ يضم الميم وفتح الشين المجمة وتشديد الدال  
المهملة وآخره ماء مجمة بفتح الخضر يغمر في نخوخل ليصير طباو يقال له بعصر المعمول فان اختلفا في أنه  
معمول صدق المسلم كما لو اختلفا في لحم أنه ميتة أو مذكي نعم ان قال المسلم اليه ذبحته بنفسى صدق هو والتصديق  
فيما ذكره باليمين (تنبيه) جعلوا اختلاف النوع هنا كاختلاف الجنس وفي الربا كالصفة ولعله للاحتياط في  
الموضعين فراجع (قوله ولو أضره) سواء في محل التسليم أو غيره (قوله الى علف) أي له وقع أو يحتاج الى  
مكان حفظ أو كان يترقبه زيادة سعر (قوله غارة) الإفصح اغارة وان وقع العطف فيه وكان هو أمنا  
(قوله لو كان ثمرة) أي بالثلثة أو الجار يدا كالمطاطر بالاولى افرادا كاله لانه بعد العطف بأولئك أفراد  
طريا وبذلك علم رد قول بعضهم لم يقل طريين لانه فعيل بخبر به عن الواحد وغيره (قوله أي وان لم يكن  
الخ) اشار الى أن الامتناع مقسم وان لم تقده عبارته (قوله أجبر المسلم على القبول) أي من المسلم اليه  
أو وارثه وكذا من أجنبي ان كان عن ميت لا تركة له والا فلا يجبر قال في العباب ويكفي الوضع بين يديه كالبيع  
واعتمده شيخنا مر وجهه شيخنا على حالة عدم الامتناع والا فلا كيدل له ما يأتي من أنه اذا أصر على  
الامتناع أخذه الحالك فتأمل (قوله وكذا) مجرد غرض البراءة) يجبر المسلم وكذا يجبر ان لم يكن له  
غرض أصلا قاله شيخنا مر تقلا عن الشرحين والروضة اه لكن في وجوبه نظر (قوله ولو تقابل  
غرضا هما) روى المسلم فلا يجب عليه القبول بخلاف ما اذا لم يكن له ما غرض أصلا أخذ ما ذكره لان  
عدم قبوله تعنت وليس في ذلك اسقاط للاجل لانه لا يسقط بالاسقاط (قوله والحال) أي اصابة أو بعد  
حلول أجله وكان في مكان التسليم (قوله أجبر على قبوله) أي عيننا (قوله أجبر على القبول أو الأبراء)  
وانما لم يجبر على أحدهما في الشئ الاول لعدم تمحض غرض البراءة فيه (قوله أخذه الحالك) أي عيننا  
في الصورة الاولى وفعل الاصلح في الصورة الثانية وحيث أخذه الحالك فهو أمانة عنده كأموال الغائبين  
(تنبيه) مثل دين السلم فيما ذكر دين غيره ويجب وفاء الدين بالطلب ويعذر فيما لا يسقط الشفعة ومن هذا  
المذكور ما يقع كثيرا من أنه يعلق الزوج أنه متى تزوج على زوجته وأبرأته من كذا من صداقها فهي  
طالق منه فاذا امتنعت من أخذ صداقها بعد احضار الزوج لم تجبر على القبول لان لها غرضا في عدمه  
مهموز (قول المتن ويجب قبوله في الاصح) أي لان اعطاء الاجود يدل على أنه لم يتيسر له غيره فيهنون أمر المنة  
(قول المتن بأن) الاحسن كان وقوله غارة في الإفصح اغارة (قول المتن أجبر) لان امتناعه من قبوله تعنت  
ومن الاغراض خوف انقطاع الجنس عند الحلول (قول المتن ان كان لنقله مؤنة) مثله لو كانت القيمة في

على الصحيح ( لان  
الاعتياض عنه ممنوع كما  
تقدم والثاني يطالبه للحيلولة  
بينه وبين حقه وعلى الاول  
للمسلم القسح واسترداد  
رأس المال كما لو انقطع المسلم  
فيه وان لم يكن لنقله مؤنة  
لزمه أدائه (واذا امتنع)  
المسلم (من قبوله هناك )  
أى فى غير مكان التسليم  
وقد أحضر فيه (لم يجبر)  
على قبوله (ان كان لنقله)  
الى مكان التسليم (مؤنة  
أو كان الموضع) المحضر  
فيه (مخوفاً والا) أى وان لم  
يكن لنقله مؤنة ولا كان  
الموضع مخوفاً (فلاصح  
اجباره) على قبوله لتحصل  
براءة القمة والخلاف مبنى  
على الخلاف السابق فى  
التجيز قبل الحول لقرض  
البراءة ولو اتفق كون رأس  
مال المسلم على صفة المسلم فيه  
فاحضره وجب قبوله فى  
الاصح

(قوله من موضع التسليم) أى الى موضع الظفر وهذا غير ما مر أول الباب (قوله مؤنة) أى ولم يتحملها  
المسلم والا لزمه الاداء وارتفاع الاسعار فى محل الظفر كال مؤنة المذكورة قاله شيخنا الرملى (قوله للمسلم  
القسح) وله الدعوى على المسلم اليه والزامه بالسفر معه أو التوكيل لاجبسه (قوله رأس المال) أو منته  
ان تلف ولا نظير لمؤنة حله (قوله لنقله) أى من محل الظفر فلا ينافى ما مر أيضاً (قوله مؤنة) أى ولم يتحملها  
المسلم اليه الا بالدفع للمسلم لانه يشبه الاعتياض (قوله أو كان الموضع مخوفاً) مثال والمراد وجود غرض  
المسلم (قوله فلاصح اجباره) أى المسلم (قوله على قبوله) أى عينا وان كان غرضه البراءة لانه كالمحضر قبل  
الحل كما مر وسواء كان للمؤدى غرض أو لا ففى المنهج من التقييد بالفرض ليس فى محله لان هذه من أفراد  
ما تقدم (قوله ولو اتفق الخ) كأن أسلمه جارية صغيرة فى كبيرة فكبرت وفيها الصفة المشروطة

(فصل فى القرض) هو بفتح القاف على الافصح لغة القطع و يطلق بمعنى ما يقرض وبمعنى الاقراض وهو  
المراد هنا فلذلك عبر المصنف به ويسمى سلفاً أيضاً كالسلم ولذلك ذكره عقبه وعرفه الشارح بمعناه الشرعى  
بقوله هو غمليك الشئ الخ لكن ذكر الغمليك لا يناسب قول الاباحة (قوله بدله) شمل المتقوم والمنافع (قوله  
مستحب) فهو من التضمن أو الخذف والايصال فرار من أن المنسوب هو نفس الفاعل وقد يجب كفى المضطر  
وقد يكره كمن تروهم أنه يصرفه فى معصية وقد يحرم كمن ظن منه ذلك وكغير مضطر لم يرج وفاء اذا لم يعلم  
المقرض بحاله وكن أظهر صفة لو علم المقرض بحاله لم يقرضه كفى صدقة التطوع ولا تدخله الاباحة لان أصله  
التب وبما قال شيخنا فيها اذا لم يرج وفاء كما مر وعلم المالك بحاله فراجع (قوله لان فيه اعانة الخ) فهو أفضل  
من درهم الصدقة الذى قد لا يكون فيه ذلك ولما ورد أنه صلى الله عليه وسلم رأى ليلة المعراج على باب الجنة  
مكتوباً ان درهم الصدقة بعشرة درهم القرض بثمانية عشر روز يادة الثواب دليل على الفضل ولذلك علاه  
جبر بل لمسا له النبي صلى الله عليه وسلم عن زيادة ثوابه بانه لا يقع الا فى بد محتاج واعتمد شيخنا الرملى أن  
درهم الصدقة أفضل لعدم العوض فيه وحكمة كونه بثمانية عشر ان فيه درهين بدلا ومبدلا فهم اعشرون  
يرجع المقرض فى الاصل وهو اثنان فتبقى المضاعفة وهى ثمانية عشر (قوله ويتحقق) أى تتوقف حقيقته  
فهى أركان كالبيع (قوله دون الباب) الاولى دون الكتاب لان الباب مندرج تحت الكتاب كالفصل (قوله  
أؤخذه بمثله) أو يبدله فهم اصريحان خلافاً لما فى المنهج وهو خذ هذا الدرهم ب درهم كناية لانه يشمل البيع  
والقرض فان نوى به البيع فبيع والا فقرض وأما خذ فقط فكناية لانه يشمل القرض والصدقة وشبهه البديل  
أو المثل كذكره وصدق فى ارادتهما وكذا ملكتك ولو لم يضطر دفعاً لمنع من هذه المسكرمة وفى ابن حجر أن  
لفظ العارية كناية فى قرض المنفعة المعينة فراجع (قوله ملكتك الخ) هو صريح أيضاً حيث ذكر البديل والا فلا

موضع الطلب أغلى وكذا يقال فى الذى لا مؤنة له الآتى فى كلام الشارح (قوله والثانى الخ) أى لان ذلك  
ليس تعويضا حقيقيا حتى لو اجتمعا فى محل التسليم وجب رد القيمة وأخذ المسلم فيه (قول المتن لم يجبر ان  
كان لنقله مؤنة) قال السبكي رحمه الله ولو بديل له المؤنة لم يجبر أيضاً لانه كالاكتياض انتهى وفى شرح المنهج  
ما قد يخالفه فليحذر

(فصل فى اقراض الخ) الاقراض مصدر أقرض فهو أولى من القرض لان المعنى على الاعطاء والقرض مصدر  
القطع وامم للشئ المقرض ومنه من ذا الذى يقرض الله قرضاً والاقال اقراضاً سمى هذا الباب اقراضاً  
لان المقرض قطع قطعة من ماله ثم دليل النذب حديث من نفس عن مؤمن كربة الى آخره وقال ابن عمر الصدقة  
يكتب أجرها حين تصدق بها والقرض يكتب أجر مادام عند المقرض (قول المتن أو خذ بمثله) أى اذا قلنا  
بضمن القرض بالمثل والا فحل نظر (قول المتن على أن ترد بده) لو اختلفا فى ذكر البديل فى هذا كان القول

(فصل فى اقراض)  
وهو غمليك الشئ على ان  
يرد بده (مندوب) أى  
مستحب لان فيه اعانة على  
كشف كربة بقو يتحقق بعاقده  
ومعقود عليه وصيغة كغيره  
ونرجه كاصله بالفصل دون  
الباب لشبه المقرض بالمسلم  
فيه فى الثبوت فى القمة

(دصيفته أقرضتك أو أسلفتك) هذا (أو خذ بمثله وأملكته

على أن ترد بده) (أؤخذه وأصرفه فى حوائجك وردد بده كذا فى الروضة كاصلا

(٣٣ - (قيلوبى وعبره) - ثانى )

(قوله وكان اسقاطه) أى خذه واصرفه الخ (قوله للاستغناء الخ) فاستغنى المصنف عنه بقوله خذه بمثله المساوى لبذله كما مر (قوله بكذا) المراد من كذا ما صدقه كعشرة أو خمسة لالفظه فلا حاجة لما طول به بعضهم هنامن الاشكال والاعتراض وغرض الشارح افادة أن القرض كنيات كالبيع وضعها هنامن يقول له خذ هذه العشرة بعشرة كما مر فتأمل (قوله ويشترط قبوله) أى الاقراض غير الحكمى أما الحكمى فلا يحتاج اليه ولا الى ايجاب فيه كاطعام جائع وكسوة عاروا اتفاق على لقيط مع اذن حاكم أو اشهاد ولا تكفى نية رجوع ومنه نقوط الافراح وان لم يقبضه صاحب الفرح ومنه كسوة نحو حاج من جرت العادة بانه يرد ومنه أمر غيره بصرف ماله غرض فيه كظالم أو شاعر أو بناء داراً أو شراء متاع ومنه اقبض وديعتى فرضا عليك بخلاف اقبض ديني فرضا عليك وان يرى به الدافع لان الانسان لا يكون وكيل في ازالة ملك نفسه ولو قال اقترض لي مائة ولك عشرة لزمته العشرة لانها جعالة كذا قالوه ولعله ان كان في الاقراض كلفة تقابل مال فراجعه فان كان المائة من مال المأمر لم يستحق شيئاً وصور بعض مشايخنا اطعام المضطر ونحوه مما ذكر بما اذا كان المظلم ممن لا يلزمه ذلك كالفقير وعجز المضطر عن المعاقدة معه حتى لا ينافى ما ذكره في السبر من وجوب ذلك فتأمل (فرع) الجامعة المشهورة بين النساء بان تأخذ امرأ من كل واحدة من جماعة منهن قدر اميناً في كل جعة أو شهر وتدفعه لواحدة بعد واحدة الى آخرهن جائزة كما قاله الولي العراقي (قوله كالبيع) ومنه توافق الايجاب والقبول فلو اقترضه ألفا فقبل خمسين ثم يصح ومنه صحة تقديم الاستيجاب وتقديم قبلت (قوله الرشد) أى والاختيار أيضاً فلا حاجة لذكره هنا فشرط المقرض أهلية المعاملة (قوله أهلية التبرع) أى بما يقرضه بان لا يكون محجوراً عليه فيه بسائر وجوه التصرفات فلا يرد صحة تدبير السفيه ووصيته (قوله لان في الاقراض تبرعاً) ولذلك امتنع تأجيله ولم يجب فيه التقابض في الربوى (قوله فلا يصح اقراض الولي مال المحجور عليه من غير ضرورة) نعم للحاكم اقراض مال الصبي كالمفلس برضا الغرماء لغير ضرورة فيهما ولا يقرض الولي مال محجوره حيث جاز الامن أمين ثقة مع أخذ وثيقة واشهاد على المعقد قال شيخنا ومن الضرورة الاضطرار فيجب على الولي أن يطعم المضطر ويكسوه من مال محجوره قرضاً في غير الموسر وبلا بدل من مال محجوره الموسر لانه من أغنياء المسلمين (قوله ما يسل فيه) أى لصحة ثبوته في الذمة ومن هذا يعلم أنه لا يصح قرض النكسة كالمقاصيص للجهل بمقدار ما نقص منها خلافاً لما عليه المقتضون في هذا الزمن الذين هم كقريبي العهد للاسلام (قوله من حيوان وغيره) معيناً وموصوفاً في الذمة ولا يشترط في المعين كذا اقبضه في المجلس ولا بعده وان طال الزمن ويشترط فيما في الذمة قبضه في المجلس أو بعده على الفور قاله شيخنا الرملي وشمل ما ذكر المغشوش وهو كذلك وان جهل قدر غشه حيث اعتيد بصيرة الدراهم ان أمكن علمها به بذلك وشمل المنفعة لعين أو لمال في الذمة وبما تقرر علم انه لا حاجة لمقاله شيخنا الرملي في شرحه وتبعه شيخنا الزياي في حاشيته على المنهج (قوله الجارية) ولورثاء أو قرناء أو غيرهم مشتهاة لصغرها وكبر على المعتمد (قوله التي تحل) أى في نفسها فدخل في المنع من تحته نحو أخنها وخرج الجوسية والوثنية وكذا المطلقة ثلاثاً على المعتمد لان طر والخل مستبعد مع كونه ليس اليه ولا يضر اسلام نحو الجواسية لانه دوام قاله شيخنا وظاهره بقاء العقد وقال بعضهم الوجه انفساخه باسلامها فراجعه (قوله للمقرض)

وكان اسقاطه هنا للاستغناء  
عن واصرفه في حوائجك  
وتقدم في البيع أن خذه  
بكذا كناية فيه فيأتي مثله  
هنا فيحتاج الى النية  
(ويشترط قبوله) أى  
الاقراض (في الاصح)  
كالبيع والثاني قال هو اباحة  
اتلاف على شرط الضمان  
فلا يستدعي القبول (د)  
يشترط (في المقرض) بكسر  
الراء زيادة على ما تقدم في  
البيع أن شرط العاقد  
الرشد الشامل للقرض  
والمقرض (أهلية التبرع)  
لان في الاقراض تبرعاً فلا  
يصح اقراض الولي مال  
المحجور عليه من غير  
ضرورة (ويجوز اقراض  
ما يسل فيه) من حيوان  
وغيره (الا الجارية التي تحل  
للمقرض)

قول المخاطب وهو الآخذ (قوله وكان اسقاطه هنا الخ) لواقترع على قوله خذه واصرفه في حوائجك فقصية كلام الرافعي المذكور انه لا يكفي وحكي في ذلك وجهين في المطلب (قوله فيأتي مثله هنا) أى في قول المتن السابق خذه بمثله (قوله والثاني قال الخ) أى ليس سبيله سبيل المعاوضات بدليل صحة الرجوع فيه عند بقائه وعدم اشتراط قبض الربوى في المجلس وعدم قبوله التأجيل (قول المتن لا الجارية الخ) قال الاسنوي يؤخذ منه حل قرض الخنثى للرجل لان المانع لم يتحقق ثم ان أخبر بانوته بعد ذلك اتجه بقاء العقد وان انقضت انوته بغير اخباره اتجه فساد ما أقول هو غفلة عن كون الخنثى لا يصح السلم فيه (قول المتن للمقرض) أى ولو كان صغيراً

فلا يجوز اقراضه (في الاظهر) بناء على الاظهر الآتي ان المقرض يملك بالقبض لانه بما يطوّهانم يستردها المقرض فيكون في معنى اطره الجوارى للوطء والثاني يجوز بناء على ان المقرض لا يملك بالقبض فيمتنع الوطء (وما لا يسلم فيه لا يجوز اقراضه في الاصح) بناء على الاصح الآتي ان الواجب في المتقوم رد مثله صورة والثاني يجوز بناء على ان الواجب فيه رد القيمة وفي (٢٥٩) قرض الخبز وجهان كالسلم

فيه أحسهما في التهذيب المنع واختار ابن الصباغ وغيره الجواز وهو المختار في الشرح الصغير للمعاجة وأطابق الناس عليه وعلى الجواز رد مثله وزنا ان أوجبنا في المتقوم رد المثل وان أوجبنا القيمة وجبت هنا (ويرد المثل في المثل) وسبأني في الغصب أنها حصره كيل أو وزن وجاز السلم فيه (وفي المتقوم) رد (المثل صورة) وفي حديث مسلم انه صلى الله عليه وسلم اقترض بكرا ورد رباعيا وقال ان خياركم أحسنكم قضاء (وقيل) رد (القيمة) كالأول تلف متقوما ونعتبر قيمة يوم القبض ان قلنا يملك المقرض به وان قلنا يملك بالتصرف فيعتبر قيمة أكثر ما كانت من يوم القبض الى يوم التصرف وقيل قيمته يوم القبض واذا اختلفا في قدر القيمة أو في صفة المثل فالقول قول المستقرض (فرع) أداء القرض في الصفة والزمان والمكان كالسلم فيه (ولو ظفر المقرض به) أي بالمقرض (في غير محل الاقراض

ولو عسوحا أو صغيرا لا يمكن وطؤه لان التمتع كالوطء وكذا لو كان متقطعا في أمة التقطها نعم للخنثى اقترض أمة تحمل له واذا اتضح بالذكورة بغير اختياره تبين البطلان أو باختياره لم تبطل لتعلق الغير به قاله شيخنا الرملي وفيه نظر (قوله فلا يجوز اقراضها) أي الأمانة كلها ويجوز في بعضها لا تنفاه الملة (قوله بما يطوّهانم) أو يستمتع بها ولو عبر به لكان أولى ليدخل للمسوح كإمس (قوله ثم يستردها المقرض) أو يردّها المقرض لجواز العقد من الجانبين فلا يردّه الاصل ورد العيب (قوله وما لا يسلم فيه لا يجوز اقراضه) ومنه الخنثى والجواهر والخنطة المختلطة بشعر ونحو الجارية وأختها والحامل والعقار ومنفعة ولو معينانم يصح في نصف العقار فما دونه شائعنا ومنفعة لشبوتها في الذمة (قوله الجواز) أي جواز اقراض الخبز (قوله وهو المختار) هو المعتمد ومثل الخبز الحجين ولو حاضرا وخبرته كذلك ولا يصح قرض الروبة وهي خيرة اللبن كما لا يصح سلمها خلافا لما يرويه كلام المنهج وعليها بقلة الحاجة إليها وفيه نظر فان الاقط وهو لبن مجفف مثلها والحاجة إليه قليلة فالوجه صحة سلمها وقرضها وليس اختلاف الجوضة مانعا كما علمت فتأمل (قوله بدمثله) أي الخبز وزنا واعتمده شيخنا زكي وشيخنا م ر واعتمد الطبرلاوي ما في الكافي من رد مثله عددًا وهو ما جرى عليه الناس في الأمصار والأعصار فالوجه اعتباره والعمل به (قوله ويرد المثل) وان أبطله السلطان ان بقي له قيمة والارء قيمة أقرب وقت الى الابطال ومعيار المثل هنا كالسلم كيلا في المكيل ووزن في الموزون (قوله اقترض بكرا ورد رباعيا) والبكر ما دخل في السنة السادسة والرباعي ما دخل في السابعة ويقال له الثني (قوله أو في صفة المثل) علم أنه من جملة الصورة كحرفة العبد (قوله في الصفة) فيجب القبول في الاجود دون الارء أو أمان النوع والجنس فليس كالسلم فيهما لجوازهما هنا لجواز الاعتياض في القرض (قوله والزمان) تابع فيه الروضة ولم يذكروه في المنهج وهو الصواب اذ لا يدخل القرض أجل وقال بعضهم أشار به الى وجوب قبوله اذا أحضره في زمن نهب كالسلم الحال واعتمد شيخنا عدم وجوب قبوله في ذلك هنا لانه محسن بخلاف السلم وقال الامام مالك رحمه الله ثبت في القرض الاجل ابتداء وكذا انتهاء كسائر الديون الحائلة عنده (قوله والمكان) هو المذكور في قول المصنف ولو ظفر الخ وأما مكان وجوب التسليم فلم يذكروه وهو كافي السلم المتقدم (قوله الى غيره) وهو محل الظفر (قوله مؤنة) ولم يتحملها المقرض وكالمؤنة ارتفاع الاسعار كإمس (قوله يوم المطالبة) أي وقت وجودها بالفعل كيوم الظفر هنا ان لم يكن طالبه قبله (قوله وليس له مطالبة بالمثل) ان لم يتحمل المقرض تلك المؤنة كإمس وكان تقدم في السلم (قوله أحسهما) أي ليس للقرض رد القيمة وطلب المثل ولا للقرض طلب القيمة ودفع المثل فالقيمة المأخوذة للفيصوله وهو المعتمد ولو كان مادفعه دون القيمة لكذب مثل رجع بما بقى (قوله كإمرأته الخ) أخبر الشارح عن نفسه انه رأى على هامش نسخة الروض بخط المؤلف قلت أحسهما لا والله أعلم مكتوب بامه لفظ صح للإشارة الى انه من الاصل (قوله ولولم يكن لنقله مؤنة) أو تحمّلها

لا يمكن وطؤه كما هو قضية اطلاقهم (قوله فيمتنع الوطء) وذلك لان المراد التصرف المزبل لذلك كما سيأتي (قول المتن وما لا يسلم فيه الخ) قال في التنبيه من أمثلة ذلك الجواهر والخنطة المختلطة بالشعر ودخل في عبارة الكتاب قرض الجارية وأختها والشاة ولدها فيمتنع وكذا العقار ويقيدها لا بد من العلم بالقدر ولو كان معيناً في هذا الباب هو كذلك (قوله بكرا) هو الثني من الابل كالغلام في الآدمي والرباعي ما دخل في السابعة (قوله والزمان) المراد الزمن الحال والا فالقرض لا تأجيل فيه فلا يتصور احضاره قبل المحل (قول المتن ولنقل) من محله الى غيره (مؤنة طالبه بقيمة بلد الاقراض) يوم المطالبة وليس له مطالبة بالمثل واذا أخذ القيمة وعاد الى بلد الاقراض فهل له ردها ومطالبة بالمثل وهل للقرض المطالبة برد القيمة وجهان قال في الروضة أحسهما لا كإمرأته في خطه مصححا عليه وهو الموافق لجواز الاعتياض عن القرض وقد تقدم ولولم يكن لنقله مؤنة كالتفقد فله مطالبة به كما فهم هنا على وفق ما ذكره في المسألة فيه



ويفسد بذلك العقد (فلو رد هكذا بلا شرط غسن) لما في حديث مسلم السابق ان خياركم أحسنكم قضاء وفي الروضة قال المحامي وغيره من أصحابنا يستحب للمستقرض ان يرد أجمود بما أخذ للحديث الصحيح في ذلك ولا يكره للمقرض أخذ ذلك (ولو بشرط مكسرا من صحيح أو ان يقرضه غيره) أي شيا آخر (لنا الشرط) أي لا يعتبر (والاصح انه لا يفسد العقد) وقيل يفسد لان ما شرط فيه على خلاف قضيته (ولو شرطا جلا فهو كشرط مكسر من صحيح ان لم يكن للمقرض غرض) فلا يعتبر الاجل ويصح العقد (وان كان) للمقرض غرض (كزمن نهب فكشروط صحيح عن مكسر في الاصح) فيفسد العقد والثاني يصح ويلغو الشرط (وله) أي للمقرض (شرط رهن وكفيل) واشهاد لانها توثيقات لا منافعة زائدة فله اذا لم يوف المقترض بها الفسخ على قياس ما ذكر في اشتراطها في البيع وان كان له الرجوع من غير شرط كإسباني (ويملك القرض) أي الشيء المقرض (بالقبض) كاللوهوب (وفي

المقرض كاسر ولو ألحضره لزمه قبوله ان لم يكن لعله مؤنة أو نفع لها الدافع ولو ببذله الجواز الاعتياض هنا (قوله ولا يجوز بشرط الخ) أي لا يجوز التلفظ بذلك وهو حرام بالاجماع ويطلب به وأما نية ذلك فكروها ولولن عرف برد الزيادة وقال كثير من العلماء بالحرمة (قوله رد صحيح الخ) ومثله كل ما جر نفعا للمقرض ولومع المقرض تافرضه شيا بشرط ان يستأجر ملكه بأكثر من قيمته (قوله هكذا) أي زائدا صفة أو قدرا ولو في الربوي ولو من غير جنسه (قوله بلا شرط غسن) نعم لا يجوز الزيادة لمن اقترض لمجوره أو لو قسم من مال المحجور أو الوقف (قوله ولا يكره للمقرض أخذ ذلك) ويملكه بالاخذ ولا رجوع به لانه تابع فلا يحتاج الى صيغة نعم لو ادعى انه جاهل بدفع الزيادة أو انه ظن أن مادفعه هو الذي عليه حلف ورجع بها (قوله أي لا يعتبر) اشارة الى أن هذا هو المراد باللغو لوجود اختلاف بعده اذ مع اللغو لا تصور اختلاف فتأمل (قوله وقيل يفسد) أي كافي الرهن وفرق بقوة دعاية القرض بكونه مندوبا (قوله فيفسد العقد) أي ان كان المستقرض مليا ولا فلا يفسد لانه زيادة ارفاق (قوله فله اذالم الخ) قال ابن العماد ويمتنع عليه التصرف فيها اقترضه قبل الوفاء بما شرطه كما يمتنع على المشتري التصرف في المبيع قبل وفاة الثمن كذا ذكره شيخنا الرمي (قوله قبله) أي من وقت القبض فعمل أنه لا يملكه بالعقد قطعا ولا يجوز التصرف فيه قبل القبض (قوله وله الرجوع) أي يباح له بل يندب ان كان مكروها ويجب ان كان حراما كاسر (قوله مادام باقيا) أي مدة بقائه في ملك المقرض وان عاد بعد زواله لان عينه أولى من بدله حيث لم يتلف حسا وشرعا ومن التلف جضع بنى عليه وخيف من اخراجه تلف شي قاله شيخنا الرمي ولو أسقط المصنف لفظ دام لكان أولى (قوله بحاله) بأن لم يتعلق به حق ولم يتغير بنقص أو زيادة ويرد بزائدته المتصلة دون المتفصلة ويرجع بأرض نفسه أو يأخذ بدله سليما فان وجدته مريها أو مكاتبه أو متعلقا به أرض حنابة فله الرجوع في بدله والاصر الى زوال مانعه وان وجدته مريها أو مكاتبه أو متعلقا به فله أخذ البديل حالا وله الرجوع حالا أيضا (سكن لا يترعه من المستأجر ولا أجره لما بقي وله الصبر الى فراغ المدعى علم من عدم ترعه أنه لا تصح الدعوى ولا يجوز الخ) دليلها صح أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع وسلف أي بيع بشرط قرض أو قرض بشرط بيع وأما حديث كل قرض جر منفعة فهو ربا فهو موقوف على رايه من الصحابة رضي الله عنهم أجمعين (قول المتن) وأن يقرضه غيره) فاعله ضمير المقرض (قول المتن ولو شرطا جلا الخ) خالف في ذلك الامام مالك رحمه الله فقال ثبت الاجل ابتداء وانتهاء بان يقرضه حالا ثم يؤجله بعد ذلك وقال أيضا بتأجيل الحال في جميع الدينون وعندنا لا يلزم في الحال بحال الا بالابصاء والنذر ذكره في القوت عن الامام (فرع) لو أسقط الاجل لم يسقط قال السبكي لكنه معروف يستحب الوفاء به قال وما قاله الامام من عدم صحة التأجيل ظاهر لكن قولهم الوعد لا يجب الوفاء به مشكل لخالفته ظاهر الآية والسنة ولان خلفه كذب رهو من خصال المنافقين وكذا اختلف (قوله ويلغو الشرط) كخالفه عدم القرض (قوله كاللوهوب) زاد الاسنوي وأولى نظر الاموس ووجه القول الآتي بان القرض ليس بتبرع محض لكان العوض ولا هو جارا على حقيقة المعاوضات بدليل الرجوع فيه مادام باقيا وصم اشتراط القبض في الربوي (قوله بمعنى الخ) لو تصرف نصر فالأزال الملك كالأجارة لم يصح ذلك على هذا القول (قول المتن في الاصح) علل ذلك بان له الرجوع الى بدله لو تلف فالرجوع الى عينه عند البقاء أولى ثم قضية كلامه انه ليس له المطالبة بالبديل الا عند الفوات وهو ظاهر لان الدعوى بالبديل غير ملزمة لممكن المدعى عليه من دفع العين المقرضة ولو زال عن ملكه ثم عاد فله الرجوع في عينه أو بدله وجهان والمتجه الاول وبه جزم العمراني (قوله بناء على القول الاول) يريد ان الوجهين مفرعان على القول الاول

(قوله)

قول (بملك) بالتصرف) أي المزيل لملك بمعنى انه يتبين به الملك قبله (وله) أي للمقرض (الرجوع في عينه ما علم ما بحاله في الاصح) بناء على القول الاول ويجوز ما بناء على القول الثاني (واقعا على)

به لانها غير ملازمة وانه لا يلزم من الرجوع دخوله في ملك الراجح كذا قاله شيخنا الرملي (قوله بعينه) أي وان زاد لان نقص كاسرو يصدق المقرض في أنه قبضه بذلك النقص ان اختلفا فيه

### (كتاب الرهن)

هو امانة الثبوت والحبس ونحوهما ومنه حديث نفس المؤمن رهونة بدينه حتى يقضى عنه أي محبوسة عن مقامها الكريم ومحلها في غير الانبياء وغير من مات معسرا عازما على الوفاء وخلف وقامع أنه لم يمت نبي وعليه دين كاسيأتي وشرا يطلق على العين المرهونة ومنه آية فرهن مقبوضة قاله البيضاوي وقول القاضي انه مصدر بمعنى ارهنوا واقبضوا بعد محتاج الى تأويل ويلو يطلق على العقد يعرف بأنه جعل عين مالية وثيقة بدين يستوفى منها عند تعذر وفائه وعلم من ذلك أنه لا يلزم كون المرهون على قدر الدين الا في رهن ولى على مال محجور ومنه رهنه صلى الله عليه وسلم درعه بالمال المهمة عند يهودي يقال له أبو الشحم على ثلاثين صاعا من شعير لاهله والصحيح انه افتكه قبل موته كما رأيت مصرح به عن الماوردي وغيره من الأئمة وكون الفرع لم يؤخذ من اليهودي الا بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم لا يدل على بقاءه على الرهن لاحتمال عدم المبادرة بأخذه بعد فكه وما في شرح شيخنا غير مستقيم ولا يجوز أن يقال ان اليهودي أبرأه من الدين لان الأبراء من الصدقة كما ذكره في باب الأيمان وهي محرمة عليه بذلك يعلم رد القول بأنه لو اقترض من أصحابه كانوا يبرؤنه فتأمل وإنما أثر اليهودي بالرهن والقرض منه على أصحابه لبيان جواز معاملة أهل الكتاب وجواز الاكل من أموالهم وأولان أصحابه لا يسترهنونه أو غير ذلك هو اللواتي بالخقوق ثلاثة شهادة ورهن وضمان فالاول تخوف الجلد والآثران تخوف الافلاس (قوله يتحقق) فيه ما مر في الفصل السابق فأركانها أربعة عاقد ومهرهون ومهرهون به وصيغة وهي في الحقيقة ستة (قوله وبدأ بها) أي للاهتمام بها للخلاف فيها كما مر في البيع أولا لأنه لا يسمى العاقد ارضا ومهرتها الا بعد وجودها (قوله أي بشرطهما الخ) ومنه خطاب من وقع معه العقد على المعتمد (قوله كالأشهادية) أي بالعقد والرهون (قوله الا كذا) وقباس ما مر في البيع بطلان العقدان جمع بين شيئين قال شيخنا وهو كذلك (قوله ولغا الشرط الاخير) قال ابن حجر وهو شرط فاسد غير مفسد والشرط الاول تأكيدي والثاني غير معتبر (قوله كان لا يباع) أي أصلا وألا باكثر من ثمن مثله أو الا بعمدة من الحلول (قوله وان يقع الشرط) أعاد الضمير للشرط المتقضى للاضرار في بطل لعدم صحة عوده الى مالان ما يضر المرتهن لا ينفعه ولان المتصف بالفقو والفساد هو الشرط (قوله كشرط منفعة الخ) نعم ان قدرت المنفعة بعمدة معاومة كسنة فهو جمع بين بيع ورهن واجارة ان كان الرهن مزوجا بعقد البيع والا فهو جمع بين بيع واجارة وشرط رهن وكل صحيح وعبرة شيخنا مر في شرحه نعم لو قيد المنفعة بسنة مثلا وكان الرهن مشروطا ببيع فهو جمع بين بيع واجارة فيصحان اه قال شيخنا وسكت عن اشتماله على عقد الرهن لان الرهن المشروط في البيع محتاج الى عقد جديد بعد ذلك بخلاف المزوج به بدليل قولهم ان المشروط عليه قد لا يفي بالشرط وحينئذ فيقال ان استحق المنفعة بالعقد كما هو قضية الجمع المذكور فليس من اجارة مهرهون والا فلا جمع لتوقف الاجارة على وجود الرهن ولم يوجد فهي باطلة لعدم اتصال المنفعة بالعقد وفي شرح الرهن ان الشرط من جملة المزج حيث قال مانعه ولو قال بعتك وأزوجتك أو أجزتك بكذا على أن ترهنني كذا فقال الآخر اشتريت أو تزوجت أو استأجرت ورهنك صح وان لم يقل الآخر بعده قبلت أو ارهننت لتضمن هذا الشرط الاستيجاب اه وعلى هذا فلينظر ما صورة الشرط المحتاج الى عقد رهن بعده المشار اليه بقولهم السابق فتأمله وسيأتي لهذا مزيد بيان (قوله أو زواته) هو

(قوله ومقابل الاصح الخ) أي كسائر الهديون (كتاب الرهن)

(قوله كان لا يباع) مثله ان يشرط بيعها كثر من ثمن المثل أو بعمدة من الحلول (قوله

ومقابل الاصح ان المقرض

ان يرد بده ولورده بعينه

لزم المقرض قبوله قطعا

(كتاب الرهن)

يتحقق بمافقد ومقرده عليه

وصيغة وبدأ بها فقال

(لا يصح الا بايجاب وقبول)

أي بشرطهما المعترف في البيع

وفي المعاطاة والاستيجاب

مع الايجاب كقوله ارهن

عندي فقال رهنك عندك

الخلاف في البيع (فان

شرط فيه مقتضاه كتشم

المرتهن به) أي بالمرهن

عند نزاحم الغرماء (أو

مصلحة للعقد كالاشهاد)

به (أو ما لا غرض فيه)

كان لا يلا كل العبد المرهون

الا كذا (صح العقد) ولغا

الشرط الاخير (وان شرط

ما يضر المرتهن) وينفع

الراهن كان لا يباع عند

الحل (بطل الرهن) لا خلا

الشرط بالقرض منه (وان

نفع) الشرط (المرتهن

وضر الراهن كشرط

منفعته) أي المرهون أو

زواته (للمرتهن بطل

الشرط وكذا الرهن في

الظاهر)

والثاني يقول الرهن تبرع فلا يتأثر بفساد الشرط (ولو شرط ان تحدث زوائده) كثمار الشجر وتنتاج الشياه (مرهونة فالظاهر فساد الشرط) لانها مجبولة معدومة والثاني ينسحب في ذلك (و) الاظهر (انه متى فسد الشرط المذكور فسد العقد) يعني انه يفسد بفساد الشرط لما تقدم فيه (وشرط العاقد) من رهن أو مرتهن (كونه مطلق التصرف فلا يرهن الولي مال الصبي والمجنون ولا يرتهن لهما الا لضرورة أو غبطة ظاهرة) فيجوز له الرهن والارتهان في هاتين الحالتين دون غيرهما سواء كان أباً أم جداً أم وصياً أم حاماً أم أمينة مثلهما للضرورة أن يرهن على ما يقتض الحاجة النفقة أو الكسوة ليو في ما ينتظر من حلول دين أو نفق متاع كاسد وان يرتهن على ما يقرضه أو يبيعه مؤجلاً لضرورة نهب ومثلهما للغبطة أن يرهن ما يساوي مائة على ثمن ما اشتراه بمائة نسبية وهو يساوي مائتين وان يرهن على ثمن ما يبيعه نسبية بقبضة كما سيأتي في باب

عطف على منفعته (قوله لما فيه من تغيير قضية العقد) قال شيخنا أي لما في الشرط من تغيير قضية العقد التي هي التوثيق وفيه نظر فان التوثيق باق بقبض المرهون وليست المنفعة والزوائد مما يتوثق به لانها غير مرهونة والمنفعة يستوفى المالك وتنفوت بمضي الزمن فالوجه أن يراد بقضية العقد عدم تبعية المنفعة والزوائد لاصلهما تأمل (قوله ان تحدث زوائده مرهونة) أي أن تكون زوائده مرهونة حال حدوثها لانها تحدث موصوفة بالرهن ولا يصح شرط رهن الا كساب والمنافع قطعاً ماسياً (قوله المذكور) أي حدوث الزوائد مرهونة وذكرها مع أنها من افراد ما ينفع المرتهن للخلاف في فساد الشرط فيها ويجوز على ما جعل المذكور راجعاً لما يخالف قضية العقد لتكون قاعدة عامة وهو ما سلكه ابن حجر وغيره وهو أفيد ولو اسقط لفظ المذكور لكان أولى (قوله فسد العقد) قال ابن عبدالحق أي عقد الرهن وكذا عقد البيع المشروط فيه بخلاف عقد القرض المشروط فيه ذلك لانه مندوب فاعتقر انتهى فراجع (قوله يعني الخ) أشار إلى أن المراد أن الشرط سبب لفساد الجواب لا ما تنفيه الجملة الشرطية من ترتيب الجواب على الشرط في الزمان فتأمل (تنبيه) بقي ما لوضرهما معاً أو تنفهما كذلك وكلام المصنف شامل للبطلان فيه ما وتقييد الشارح لاجل التمثيل المذكور في كلامه فانظره (قوله لما تقدم فيه) أي في الشرط وهو كون الزوائد مجبولة معدومة على ما سلكه الشارح (قوله مطلق التصرف) أي غير مقيد بتصرف دون آخر ولا بحال دون آخر فهو مساو لقولهم أهل تبرع وقولهم الولي مطلق التصرف في مال محجور به معناه جواز كل عقد فيه مصلحة فتأمل (قوله مال الصبي والمجنون) وكذا السفينة (قوله فيجوز) هو جواز بعدم منع فيصدق بالواجب وهو المراد (قوله أم حاماً) كذا في شرح شيخنا الرملی واعتمد شيخنا الزايدى جواز الرهن والارتهان له بلا ضرورة ولا غبطة كما مر في القرض (قوله أن يرهن) أي من أمين آمن موصوع اشهاد وأجل قصير عر فالاول يصح الرهن (قوله وان يرتهن) نعم لا يرتهن ان خيف تلف المرهون لئلا يرفع الى حام كما يرى سقوط الدين بتلفه (قوله عما ينتظر) فان لم يوجد ما ينتظره باع ما رهنه كافي العباب (قوله يساوي مائتين) شمل حالة ومؤجلة بمثل ذلك الاجل وتمثيلهم بالحال لعله ليس قيداً (تنبيه) المكاتب والمأذون كالولي فيما ذكر بلاذن السيد وفي غير ذلك يحتاج الى اذنه وعليه يحمل ما في الكتابة نعم لو قال السيد لمأذونه انجر بجاهك لم يتوقف رهنه ولا ارتهانه على ما ذكر ولا على اذنه قاله شيخنا وكذا لو كان رهن المكاتب وارتهانه مع سيده أو على ما يؤدي به التجم الاخير لانه يؤدي الى العتق (قوله عينا) ولو موصوفة في الذمة ومشغولة بنحو زرع والقول بعدم صحة رهن المشغولة بحمول على غير المربية وسيأتي ما يعلم منه شرط كون العين عما يصح بيعها (قوله فلا يصح رهن الدين) ولولم هو عليه لانه لا يلزم الا بالقبض الذي ليس من مقتضيات العقد بذلك فارق بيعه لمن هو عليه ومحل منعه في الدين ان كان في الابتداء فلا يرد ما لو كان تركه أو بدل مرهون أو تلف

يقول الخ) أي فكان كنظيره من القرض والعتق (قوله والثاني قسم الخ) علل بان الرهن انما يسرى الى الزوائد لضعفه فجاز تقويمه بالشرط ليسرى اليها وخرج بالزوائد الا كساب فهي باطلة قطعاً (قول الملقن فلا يرهن) وجه منه من الرهن في غير هذه الحالة كون الراهن يمنع من التصرف ووجه عدم ارتهانه ايضاً انه لا يقرض ولا يبيع الاحمال مقبوض قبل التسليم فلا ارتهان أقول قد سلف ان القاضي يقرض فينبغي أن يجوز له الارتهان بل يجب من غير اشتراط توقف على الحالة المذكورة في المنهاج فليتأمل (قوله وهو يساوي مائتين) أي قد اختلفنا بيني أن يفهم فليتأمل (قوله لانه غير مقدور عليه) ايضاً قول غيره لان الرهن لا يلزم الا بالقبض وقبض المرتهن له هنا لا يصادف ما يقتضاه العقد لانه فرع عن أخذ المالك له واذا أخذه خرج عن أن يكون ديناً وقوله ولا يصح رهن المنفعة أخره عن حكاية الثاني لانه لا خلاف فيه فهو وارد على الكتاب

تسليمه والثاني يصح رهنه تزيلا منزلة العين ولا يصح رهن المنفعة كان رهن حكتي داره أو مدة لان المنفعة تتلف فلا يحصل بها استيفاء (ويصح رهن المشاع) من الشريك وغيره ويقبض بتسليم كله قال في الروضة فان كان عمال ينقل خلى الراهن بين المرتين وبينه وان كان عمال ينقل لم يحصل قبضه الا بالنقل ولا يجوز نقله بغير اذن الشريك فان اذن قبض وان (٢٦٣) امتنع فان رضى المرتين

بكونه في يد الشريك جاز وناب عنه في القبض وان تنازعا نصب الحاكم عدلا يكون في يده لهما (و) يصح رهن (الام) من الاماء (دون ولدها) الصغير (وعكسه) أى رهنه دونها (وعند الحاجة) الى توفية الدين من ثمن المهر (بياعان) معا حذر من التفريق بينهما للنهي عنه (وبوزع الثمن) عليه ما على ماسيأتي في قوله (والاصح) أى في صورة رهن الام (ان تقوم الام وحدها ثم مع الولد فالزائد على قيمتها) (قيمتها) والثاني يقوم الولد وحده أيضا وتجمع القيمتان ثم على الوجهين تنسب قيمة الام الى المجموع وبوزع الثمن على تلك النسبة فاذا قيل قيمة الام مائة درهم وقيمتها مع الولد مائة وخسون أو قيمة الولد خمسون فالنسبة بالاثلاث فيتعلق حق المرتين بثلثي الثمن واذا قيل قيمتهما مائة وهشرون أو قيمة الولد عشرون فالنسبة بالاسداس فيتعلق حق المرتين بخمسة أسداس الثمن ويقاس على ذلك جميع صور رهن الولد فيقال يقوم وحده ثم مع الام

(قوله ولا يصح رهن المنفعة) ولو في القدمة ابتداء أيضا فلا يرد مالو كانت تركه (قوله ولا يصح رهن المشاع) فالرهن حصته من بيت معين في دار مشتركة فقسمت افرزا فوقع البيع في نصيب الشريك لزمه قيمتها رهنها مكانها لانه بعد اتلافها (قوله خلى الراهن الخ) ولا بد من التفريغ ويأتى هنا جميع ما مر في قبض المبيع والمرتهن هنا يقوم مقام المشتري هناك (قوله الا بالنقل) أى مع التفريغ ان كان كامرا (قوله ولا يجوز) أى فيحرم ويحصل القبض به ويدخل في ضمانه (قوله فان رضى المرتين) ولو لأجنبيا بكونه في يد الشريك ولو مائة جاز وناب عنه في القبض قال شيخنا وحيثما لا يحتاج في المنقول الى نقل واعتمده (قوله من الاماء) فبده لا باعتبارهم الحصانة في التقويم وهو لا يأتى في غير الاماء وان كان الحكم لا يختلف ويؤخذ من الالة الآتية عدم التقييد بالام أيضا بل المدار على ما يحرم التفريق فيه (قوله بياعان) ان تعين البيع أو اراده فلا يرد جواز ذبح الولد المأكول ووفاء الدين من غير بيع (قوله أى في صورة رهن الام) صريح فى أنه لا يصح تقويم غير المهرهون وحده ابتداء ولادوا ما فرجعه (قوله ثم مع الولد) وعكس هذا التقويم صحيح فلم يستل الترتيب ولا بد من وصف الام بكونها حاضنة والولد بكونه محضو ولا يصح عكس هذا التصور كما مر بان يقوم الولد وحده ثم مع الام لان حق الملك أقوى ولان المرتين مراد ايرجع اليه غير الرهن (قوله فيهما) أى في تعلق المال والقصاص وسكت عن الرهن للعلم به من التشبيه وقبل سكوت عنه لما في الروضة من بناء اختلاف في الرهن عليه في البيع أى اذا قيل بعدم صحة البيع لم يصح الرهن قطعا وبصحته في الرهن قولان فراجع (قوله وعلى الصحة في الجاني الاول) أى على مقابل الاظهر القائل بصحة رهن المتعلق برقبته مال لا يكون السيد مختارا للقاء برهنه على الاصح واذا قلنا بصحة بيعه على ذلك القول بكون السيد مختارا للقاء على الاصح والفرق ما ذكره وعلى هذا التفريق ينزل ما في النهج ومقابل بخلاف ذلك فاسد لمن تأمله فراجع (قوله لان محل ذلك) استشكله بعضهم بعدم صحة بيع الزوجة الجانية

وأما الحكم على بدل المهرهون بالرهنية في حالة ثبوته في ذمة الجاني فلا ينبغي ان يرد على المؤلف (قوله والثاني يصح) أى بشرط ان يكون الدين على ملى (قوله بتسليم كله) كإلى البيع (قوله وناب عنه) يحتمل حيث لا بد من قبض حقيقى نظر الدالك وقد يؤيد الاول بأن العين اذا كانت في يد شخص ثم ارهنها كفى مضى الزمن كإسباني (قوله ولا يصح الخ) أى لان الملك لم يزل بالرهن (قوله بياعان) أى لان التفريق منهي عنه وقد التزم بالرهن بيع الام فجعل ملتزما لما هو من لوازمه وهو بيع الولد معها (قول المتن وحدها) أى بصفة كونها حاضنة أعنى مصاحبة للولد اذ لو كان كبيرا فليس هناك سوى مجرد المصاحبة وانما قومت بصفة الحصانة لانها رهن كذلك فالوحد الولد بعد الرهن قومت بصفة الحصانة (قوله والثاني يقوم الولد وحده) انظر هل يعتبر أن يكون بصفة كونه محضو ناكى تريد قيمته الظاهر نعم لو كان هو المهرهون (قوله فيتعلق الخ) أى سواء كان ثمنها مثل القهتين أو زائدا أو ناقصا قاله الاسوى ونسبه لمعنى كلام الشرحين والروضة (قوله يقوم وحده) أى بصفة كونه محضو ناكى (قول المتن كبيعهما) قضية التشبيه جاز بان الطرق الثلاث التي في بيع الجاني هنا الذي في الشرحين والروضة ترتيب اختلاف ان لم يصح البيع فالرهن أولى وان صح فقولان والفرق ان الجناية العارضة تقدم على حق المرتين قالوا أن نمنعه في الابتداء (قوله بخلاف المتعلق الخ) بحث السبكي أن يكون كمتعلق العتق بصفة

أو تقوم الام وحدها أيضا وتجمع القيمتان ثم تنسب قيمة الولد الى المجموع وبوزع الثمن على تلك النسبة ففي المثال المذكور يتعلق حق المرتين بثلث الثمن أو بسدسه (ورهن الجاني والمرتهن كبيعهما) وتقدم في البيع انه لا يصح بيع الجاني المتعلق برقبته مال بخلاف المتعلق برقبته قصاص في الاظهر فيهما وبيع المرتد يصح على الصحيح وتقدم ما هو مفرع عليه في الرد بالعيب وعلى الصحة في الجاني الاول لا يكون بالرهن مختارا للقاء عند الاكثرين على خلاف الاصح في البيع المتقدم لأن محل الجناية باقى في الرهن بخلاف البيع (ورهن المدبر) أى المطلق من رهن

بموت السيد (ومعلق العتق بصفة (٢٦٤) يمكن سبها حلول الدين باطل على المذهب) لما فيه من الفرر والقول الثاني هو صحيح

لان الاصل استمرار الرق والطريق الثانية القطع بالبطلان في كل من المستثنين ولا تنقيد الاولى بكون الدين مؤجلا كما أطلقوها فانها انسلم مع كونه حالاً من الفرر بموت السيد فقولو كان في الثانية الدين حالاً أو يقيض حلوله قبل وجود الصفة صح الرهن جزماً ولو يقيض وجود الصفة قبل الحلول بطل الرهن جزماً (ولو رهن ما يسرع فساداً فان أمكن تحفيقه كرتب) وعنب (فعل) وصح الرهن وفاعله المالك يجب عليه مؤنته قاله ابن الرفعة (والا) أي وان لم يمكن تحفيقه (فان رهنه بدين حال أو مؤجل يحل قبل فساداً أو) بعد فساداً لكن (شرط) في هذه الصورة (بيعه) عند الاشراف على الفساد (وجعل الثمن رهناً) (صح) الرهن في الصور الثلاث (وبياع) المرهون في الصورة الأخيرة وجوبا (عند خوف فساد) ويكون ثمنه رهناً كما شرط وبياع أيضاً في صورتين الاولى والثاني ويجعل ثمنه رهناً كافي الروضة وأصلها (وان شرط منع بيعه) قبل الحلول (لم يصح) الرهن لما ناقشناه من شرط قصد التوثيق (وان أطلق) فلم بشرط البيع ولا عدمه (فسد) الرهن (في الاظهر) لانه لا يمكن استيفاء الحق من المرهون عند الحل والبيع قبله ليس من مقتضيات الرهن والثاني يصح وبياع عند تعرضه للفساد لان الظاهر

(قوله بموت السيد) وكذا بموت غيره وان لم يسم تدبيراً (قوله ومعلق العتق) لسكاه أو بعضه المملوك له فقط أو حيث يسرى (قوله يمكن سبها) قيد محل الخلاف أخذنا مما سبكه كره الشارح وشمل امكان سبها اجتهال وجودها مع حلول الدين أو بعده أيضاً حلولاً ومعهما وكذا احتمال المعية والتأخير وتأويل شيخنا من كلام المصنف لا دخال هذه بقوله لم يعلم حلول الدين قبلها صحيح من حيث الحكم لامن حيث الخلاف لشموله علم تأخرها ولا خلاف فيه تأمل (قوله باطل على المذهب) وما في الروضة من الصحة في المدبر دون المعلق هو من حيث الدليل والمذهب خلافه وما ذكره في المنهج من الفرق على ما في الروضة بان العتق في المدبر أكد لا خلافاً في جواز بيعه يقتضي العكس بل هو خلاف الصواب بدليل الفرق الآتي فيما يسرع فساداً فتأمل (قوله الاولى) هي المدبر (قوله نيقن حلوله) أي زمن يمكن فيه البيع (قوله قبل الحلول) وكذا معه (قوله بطل) جزماً نعم لو شرط في هذه وما مر في صور المنع في المعلق أن يباع قبل وجود الصفة صح الرهن ثم اذا وجدت الصفة قبل البيع نفذ العتق على الممتنع وخرج بما ذكر المكاتب والموقوف وأم الولد فلا يصح رهنهم جزماً (قوله ما يسرع فساداً) ولو مع غيره كالزروع الاخضر ومنه قصب السكر وكثيرة لا تحجب ولم يبدل صلاحها ولو مع أصلها أو لم يشترط قطعها وما قيل عن التحرير ان رهن الزرع الاخضر بالمؤجل لا يصح وان شرط قطعها مردود كما بيناه فيما كتبناه عليه فليراجع منه (قوله فعل) أي ان لم يحل الدين قبل فساداً والبيع روى منه الدين (قوله يجب مؤنته) كفعله على ماله ويجبره الخا كم ان امتنع أو يبيع من ماله ما يحجب به ولا يتولاه الا باذن الخا كم والمرتهن (قوله يحل) أي يقيناً قبل فساداً ولو احتمالاً لا زمن يمكن فيه بيعه وصح الرهن مع الاحتمال هنا بخلاف ما مر في المعلق لمقارنته المفسد هناك للعقد (قوله في هذه الصورة) ولا يحتاج ما قبلها الى شرط (قوله عند الاشراف) متعلق بالبيع فلو شرط بيعه قبله لم يصح الرهن لانه خلاف قضيته من البيع وقت الحلول أصالة (قوله وجعل) فلا بد من الشرطين معاً فلو سكت عن أحدهما لم يصح الرهن ولو قال وكون بدل جعل لكان أولى وما في شرح شيخنا من الجواب غير واضح (قوله وبياع) أي يبيعه المرتهن أو غيره عن إذن له قال شيخنا ولا يحتاج الى اذن في البيع اكتفاء بالشرط السابق حتى لو لم يبيعه حتى فسد ضمنه (قوله وجوبا) على المرتهن والراهن ومن امتنع أجبره الخا كم (قوله ويكون) فلا يحتاج الى انشاء عقد رهن خلافاً لبعضهم وهذا المقتضى لتقييد الشارح بهذه الصورة (قوله ويجعل) أي بانشاء عقد خلافاً لبعضهم ولا يصح نصرف الراهن في شيء من الثمن قبل انشاء العقد على الممتنع عند شيخنا بقائه حكم الرهن والبيع في هذين أيضاً عند خوف الفساد كالاولى وبحاجة المرتهن في البيع الى اذن الراهن وأجيب بأن الغالب العفو (قوله صح الرهن جزماً) نقل الروايات عن والده تقييد ذلك بما اذا كان الزمن بعد حلوله يسع البيع قبل وجودها والا فلا يصح (قوله وفاعله المالك يجب عليه الخ) محل الوجوب اذا خيف فساداً قبل الحلول والافياع رطباً (قول المتن أو شرط الخ) ربما يقال على هذا هو شرط يخالفه مقتضى العقد بدليل الحكم ببطلان العقد عند الاطلاق كما سيأتي (قوله عند الاشراف) قضيته انه لو شرط في هذه الصورة بيعه الآن فسد وهو ظاهر (قوله كما شرط) أي فلا يتوقف على انشاء رهن (قوله وبياع أيضاً في صورتين الاولى والثاني) عبارة الرافعي ثم ان بيع في الدين أو قضى من موضع آخر والبيع وجعل الثمن رهناً انتهى البيع الاول لوفاء حق المرتهن والثاني لهما فلو تركه المرتهن حتى فسد قال في التهذيب ان كان الراهن أذن له في البيع ضمن والا فلا قال الرافعي ويجوز أن يقال عليه رفع الامر الى القاضي لبيعه قال النووي هذا الاحتمال قوى أو متعين قال السبكي الذي فهمته أن هذا الاحتمال على قول البغوي والا فلا يضمن فان كان كذلك فيجب فرضه عند تعرضه لفساد الراهن (قوله والثاني يصح) قال السبكي لم يصح القاضي

الطيب

التوثيق (وان أطلق) فلم بشرط البيع ولا عدمه (فسد) الرهن (في الاظهر) لانه لا يمكن استيفاء الحق من المرهون عند الحل والبيع قبله ليس من مقتضيات الرهن والثاني يصح وبياع عند تعرضه للفساد لان الظاهر

انه لا يقصد افساده له وفي الشرح الكبير ان الاول اصح عند المراقبين وميل من سواهم الى الثاني وفي الشرح الصغير انه الاظهر عند  
الاكثرين وفي الروضة ان الرافعي رجح في المحرر الاول (وان لم يعلم هل يفسد) (٣٦٥) المرهون (قبل) حلول (الاجل صرح)

الرهن المطلق (في الاظهر)

لان الاصل عدم فساد له الى

الحلول والثاني يجعل جهل

الفساد كعلمه (وان رهن

مالا يسرع فساد فطرأما

عرضه للفساد) قبل حلول

الاجل (كخطة ابتلت)

وتفترج فيها (لم يفسخ

الرهن بحال) ولو طرأ ذلك

قبل قبض المرهون في

انفساخ الرهن وجهان

أرجحهما في الروضة أنه

لا يفسخ واذا لم يفسخ في

الصورتين يباع ويجعل

نمونه مكانه وفي الروضة

يجبر الراهن على بيعه حفظا

للوثيقة (ويجوز أن يستعير

شيأ ليرهنه) بدينه (وهو)

أي عقد الاستعارة بعد

الرهن (في قول عارية) أي

باق عليها لم يخرج عنهما من

جهة المعير الى ضمان الدين

في ذلك الشيء وان كان يباع

فيه كاسيأتي (والاظهر انه

ضمان دين في رقبة ذلك

الشيء فيشترط) على هذا

(ذ كرجس الدين وقدره

وصفته) ومنها الحلول

والتأجيل (وكذا المرهون

عنده في الاصح) لا اختلاف

الاغراض بذلك ولا يشترط

واحد مما ذكر على قول

العارية واذا عين شيئاً من

أومر اجعة الحاکم فان قصر في ذلك وباعه ضمن كاسر (قوله انه) أي الثاني كافي لاسنوي والدميري وقيل  
عن نص الام والمختصر وعلى كل فهو مرجوح والمعتمد الاول وفي كلام الشارح اعتراض على المصنف (قوله  
المطلق) تقييد للحل الخلاف فعند شرط البيع يصح قطعا وعند منعه يبطل قطعا نعم بحث سم أن منع البيع في  
المؤجل قبل حلوله لا يضر لجواز ان يوفي الراهن من غيره انتهى وفيه نظر ولو اتفق المرهون مع الراهن على  
نقل الوثيقة من عين الى عين من غير رفع العقد الاول لم يصح فان أراد افساخ الاول وانشاء الثاني صح وكلام  
المصنف شامل لجميع صور الاحتمال بان احتمل حلول الدين قبل الفساد ومعه أو بعده أو معاً أو معه وبعده  
وفارق ما هنا عدم الصحة فيما صر في نحو المدبر يتشوف الشارع الى العتق ولان الموت يقع بقتة بخلاف ما هنا  
(قوله كخطة ابتلت) الاولى كابتنال خبطة ومثلها مرض العبد مخوف ولو طلب للراهن بذل فية ذلك رهنها  
مكانه وعدم البيع أجيب (قوله أرجحهما) هو المعتمد (قوله يجبر الراهن) هو المعتمد (قوله ويجوز ان يستعير)  
أي يجوز أن يكون المرهون مستعاراً ولو ضمننا ويجوز ان يرهن الشخص مال نفسه عن غيره ولو بلاذنه  
كقضاء دينه وأن يقول لغيره ارهن عبيدك عن فلان بدينه على وان يقول لغيره ضمنت مالك على زيد في رقبة  
عبيدي هذا مثلاً ودخل في اذارة الدرام وهو كذلك كما يصح اعارتها للترتين أو الضرب على صورتها  
ولا تصح اعارتها في غير ذلك (قوله بعد الرهن) أي بعد قبضه كأي شيء وقيد به لأنه لا خلاف في أنه عارية قبل  
الرهن (قوله فيشترط على هذا إلخ) نعم ان قال ارهن عبيدي بما شئت فله رهنه بأكثر من قيمته كما قاله القمولى  
واعقده شيئاً الرملى قال بعض مشايخنا ولا يشترط شيء مما ذكر (قوله وكذا المرهون عنده) من كونه بدا  
أو عمر أو وكلاً أو موكلاً واحداً أو متعدداً (قوله في الاصح) ومقابلته لا يشترط ما ذكره لعل سكوت الشارح عنه  
لانه معلوم كقبول العارية (قوله لم تجز مخالفته) ولومن وكيل لموكله وعكسه أو من صفة له ونها متى خالف  
بطل الرهن في جميعه ولا تفرق الصفقة (قوله قدراً) أي من المال قال شيخنا أو من الاجل وعزاه لشيخنا م  
وخالفه ابن قاسم (قوله لا يرهنه بأكثر من قيمته) ينبغي ان لم يقل ارهنه بما شئت على نظير ما صرحه القمولى  
على الوجه الاول (قوله فلو تلف في يد المرتهن) خرج بهابداً الراهن فيضمنه سواء قبل الرهن وبعده انفاً كما

الطيب شيئاً من الوجهين ولين به أسوة لان ما أخذها متجاوز (قوله والثاني يجعل جهل الفساد كعلمه) أي لان  
جهل الفساد يوجب جهل امكان البيع عند المحل (قول المتن بحال) أي سواء شرط فعل ذلك على تقدير  
عروض مثل هذا أم لا (قوله للوثيقة) (تنبيه) لو توافق المزاها ان فيما لا يتسارع اليه الفساد على نقل  
الوثيقة من عين الى عين من غير رفع للعقد فوجهان أحدهما يلغو ولو أريد بذلك فسخ الاول وانشاء الثاني  
قال الارغيناني يصح قاله السبكي (قول المتن ويجوز أن يستعير شيئاً إلخ) قال الاسنوي ولو كان ذلك دراهم  
ودنانير فالمستعير الجواز وان منعنا عايرتهم الغير هذا الغرض ونحوه انتهى ولو قال المديون ارهن عبيدك بديني  
من فلان ففعل صح ويصح أيضاً أن يرهنه بدين الغير بلاذن (قول المتن وهو في قول عارية) لانه قبض مال  
الغير لينتفع به نوع انتفاع ووجه الاظهر الآتي أن العارية ينتفع بهام بقاء عينها والانتفاع هنا بالبيع في الدين  
نم انا قد رأينا الرهن لزوم القبض مع براءة ذمة المالك فلا يحمل له غير الضمان في رقبة ما أعطاه كالأذن لغيره  
في ضمان دين غيره فانه يصح وتكون ذمة المالك فارغة فكذلك أن يلزم دين الغير ذمة ماله كوجوب أن  
يملك التزام ذلك في رقبته لان كلا محل تصرفه أي ويقدر في هذا كونه لا يقدر على اجبار عبده على الضمان  
في ذمته قال الامام وليس القولان في التخصيص عارية أو ضماناً بل في الغلب متهمهما (قول المتن في الاصح)

(٣٤ - قليوبى وعميره - ثاني) ذلك لم تجز مخالفته على القولين نعم لو عين قدراً فرهن بمادونه جاز قال في الروضة  
واذا قلنا عارية فله أن يرهن عند الاطلاق بأي جنس شاء وبالحال والمؤجل قال في التتمة لكن لا يرهنه بأكثر من قيمته لان فيه ضرراً  
فله لا يمكنه فكه الا قضاء بجميع الدين (فلو تلف في يد المرتهن

فلا ضمان) على الراهن  
لم يسقط الحق من ذمته  
وعلى قول العاربية عليه  
الضمان ولا شيء على المرتهن  
بمال (ولارجوع للمالك  
بعد قبض المرتهن) وعلى  
قول العاربية له الرجوع في  
وجهه والاصح لارجوع والا  
لم يكن لهذا الرهن معنى وله  
قبل قبض المرتهن الرجوع  
على القولين (فاذا حل الدين  
أو كان حال الرجوع للمالك  
لبيع ويباع ان لم يقض  
الدين) من جهة الراهن أو  
المالك أى على القولين  
وان لم يأذن المالك وعلى  
الوجه المرجوح يجوز  
الرجوع على قول العاربية  
يتوقف البيع على الاذن  
(ثم يرجع المالك) على  
الراهن (بما بيع به) على  
قول الضمان سواء بيع  
بقيته أم بأكثر أم بأقل  
بقدر يتغابن الناس بمثله  
وعلى قول العاربية يرجع  
بقيته ان يبيع بها أو بأقل  
وكذا باكثر عند الاكثرين  
لان العاربية بها تضمن وقال  
القاضي أبو الطيب وجاعة  
يرجع بما بيع به لانه ممن ملكه  
قال الرافعي وهذا حسن زاد  
في الروضة هذا هو الصواب  
(فصل شرط المرهون به)  
ليصح الرهن (كونه ديناً  
تأبى لازماً فلا يصح) الرهن  
(بالمعين المنصوبه

ضمان العواري ولو أتلغه أجنبي قبل قبض المرتهن قام بدله مقامه قال شيخنا وفيه بحث لان العاربية عقد جائز  
وهو يبطل بالتلف فراجع ولو اعتقه مال كنفذ قبل الرهن مطلقاً ولا غرم وبعد الرهن من الموصري غرم  
قيمته رهناً كانه كافي الراهن ولو استعار من يعتق عليه رهنه ثم ورثه لم يعتق عليه لتعلق حق الغير به (قوله  
فلا ضمان) قال شيخنا وان فسد الرهن بمخالفته بما تقدم ومنها ما لو عدل عن زيد الى عمرو ونزع في هذه  
لانها من الغصب (قوله بحال) وان فسدت العاربية (قوله بعد قبض المرتهن) أى الشروع في قبضه فيشمل  
مامعه (قوله رجع المالك) أى بعد مراجعة الراهن وامتناعه ولو مات العبد والدين مؤجل لم يجب وفاؤه من  
العين حتى يحل الاجل (قوله من جهة الراهن) أو المالك أو غيرهما أو براءة المرتهن والبايع له الحاكم أى  
والراهن شراء ولو لم يغير اذن المرتهن أى مع بقائه على الرهنية وبها يلغز فيقال مرهون يباع بغير اذن المرتهن  
قاله الدميري ويقال أيضاً مرهون يباع مع بقائه على الرهن (قوله ثم يرجع المالك) أى ان كان قدره من اذن  
الراهن والا فلا يرجع كافي الضمان وكذا الوادى الدين من غير المرهون بلا اذن الراهن ويصدق الراهن في  
عدم الاذن ونصح شهادة المرتهن به عليه للغير (قوله بما بيع به) هو المعتمد ولو على قول العاربية كما ذكره  
عن القاضي وغيره موصوبه في الروضة (قوله بقدر يتغابن الناس بمثله) فان اذن المالك بأكثر منه جاز قال  
بعض مشايخنا وينبئ عدم الجواز اذا لم يضمن فيه بالدين مراعاة لحق المرتهن فراجع ومن هنا يعلم أن  
القدر المتغابن به يقتصر في العقود لاق التلاقات (قاعدة) حكم المخالف ينقض ان خرج مخرج الافتاء  
والا فلا ثم ان كان الحكم بالموجب بفتح الجيم امتنع النقص فيما حكم به وفيما يترتب عليه أو بالصحة نقض فيما  
بترتب عليه ودونه فلو حكم شافعي بصحة الرهن ثم استعاده الراهن ثم أفلس أو مات ثم رفع لمخالف يرى بطلان  
الرهن بالاستعادة ويرى قسمة المرهون بين الغرماء فنقد حكم المخالف لان هذه قضية طرأت بعد اتفاقهم على  
الصحة وان كان الشافعي قد حكم بالموجب لم ينفذ حكم المخالف يبطلان الرهن بالاستعادة ولا بالقسمة لان  
الموجب يشبه الآثار الموجودة والطارئة ويتخرج على ذلك مسائل من الهبة والاجارة وتعليق الطلاق قبل  
العصمة وغير ذلك قال ذلك شيخنا الرملى عن والده واعتمده قال بعضهم ومحل النفوذ في الطارئة فيما اذا حكم  
بالموجب أن يصح توجه الحكم البهاوت الحكم فلو علم شخص طلاق أجنبية على نكاحه لما حكم مالم يكن  
موجبه فله بعد عقده عليها رفع الامر لشافعي ليحكم له بعدم وقوع الطلاق لان السبب الذي علق عليه  
الطلاق لم يكن موجوداً وقت الحكم فهو كقول الحاكم حكمت على فلان بصحة رهنه اذا رهن أو يبيع عبده  
اذا جنى قال وهذا واضح جلي لا غبار عليه وليس في كلامهم ما يخالفه لمن أنصف وان كان في كلام شيخنا  
الرملى خلافه وسيأتى لذلك مزيد بيان في القضاء ان شاء الله تعالى

(فصل في بقية أركان الرهن) وهو المرهون به الذي هو الدين وما يجوز فيه للراهن والمرتهن وما يمنع  
عليهما وما يتبع ذلك (قوله شرط المرهون به) هو مفرد مضاف أى شروطه وهى خمسة كإسباتى (قوله  
كونه ديناً) ولو منفعة في الدمة كما يأتى ثابتاً أى موجوداً لازماً أى في نفسه على ماسياتى ومعلوم ما معينا كما

وجه مقابله ضعف اختلاف الغرض في المرهون عنده (قوله لانه لم يسقط الحق) أى فلا يمكن رجوع الضامن  
والحق باقى في ذمة الاصيل (قوله ولا شيء على المرتهن) أى لانه أمسكه رهناً لا عاربية (قوله وله قبل قبض الخ)  
أى لان الرجوع في مثل ذلك ثابت للديون ولا لزوم في حقه فأولى أن لا يلزم في حق غيره (قول المتن رجع  
المالك) وذلك لان المالك لو رهن على دين نفسه لرجع فله الأولى (قوله من جهة الراهن) أى ولو كان  
موصراً وامتنع من الاعطاء كالا يمنع يسار الاصيل مطالبة الضامن (قوله أو بأقل) لو كان النقص هذا قدراً  
يتسامح الناس به يرجع تمام القيمة خلاف ما سلف على قول الضمان

والمستعارة) والمأخوذة بالسوم (في الاصح) لانها لا تستوفى من ثمن المهرن وذلك مخالف لفرض الرهن عند البيع والثاني لا يتقدم هذا  
الفرض وقاس الرهن بها على ضمانتها لترديجها مع التوثيق وقرق الاول بان ضمانها لا يجزى لولم تنلف الى ضرر بخلاف الرهن بها فيجوز الى ضرر ودوام  
الطبر في المهرن وهذه المسائل خرجت عن الصحة بقوله دينا (ولا) يصح الرهن (٢٦٧) (بما سيقضه) ولا يضمن ما يشتر به

لانه وثيقة حتى فلا يضمن  
على الحق كالشهادة وعن  
ذلك الساخيل في الدين  
ييجوز احتراز بقوله ثابتا  
(ولو قال أقرضتك هذه  
الدرهم وارهننت بها عبدك  
فقال أقرضت ورهننت  
أوقال بعثتك بكذا وارهننت  
الثوب به فقال اشترت  
ورهننت صح في الاصح)  
والثاني لا يصح الرهن لتقدم  
أحد شقيه على ثبوت الدين  
والاول باعتقده ذلك لحاجة  
الوثيقة (ولا يصح) الرهن  
(بنيوم الكتابة) لان الرهن  
للتوثيق والكتابة بسبيل من  
اسقاط النجوم متى شاء فلا  
معنى لتوثيقها (ولا يجعل  
الجملة قبل الفراغ) من  
العمل وان شرع فيه لان  
لها فاسخها فيسقط به العمل  
وان لزم الجملة بفسخه  
وحده أجرة مثل العمل وعن  
المستثنين احتراز بقوله لازما  
(وقيل يجوز بعد الشروع)  
في العمل لانه لا يفسد فيه  
الى اللزوم ويصح بعد الفراغ  
من العمل قطعاً للزوم  
الجعل به (وبجوز) الرهن  
(بالتن في مدة الخيار) لانه  
آيل الى اللزوم والاصل في

بأنى (قوله والمستعارة) ومثلها كل ما يجبر رده فوراً كالامانة الشرعية لا نحو الوديعة (قوله لانها لا تستوفى  
الح) لان المستحق العين المخصوصة وهي لا تستوفى من الثمن المهرن بها لولم يضمن به ومنه يعلم عدم صحة الرهن في  
الموقوف فلو شرطه الواقف لفا الشرط ان أراد الرهن الشرعى وللناظر الاخراج بلارهن فان أراد الرهن  
القوى بمعنى التوثيق أو أطلق صح الشرط ولا يجوز الاخراج الا برهن واف به ليكون باعنا على رده ولا يستوفى  
منه الموقوف لو تلف ولو شرط أن لا يخرج من محله اتبع فان تعمس الا تنفاد به فيه جاز اخراجه لغيره مع أمين  
برده بعد الانتفاع به (قوله ولم تنلف) فيدخل الفرق ما بعد التلف يبطل الرهن كالضمان (قوله وعن ذلك  
الح) حاصله أن الدين توصف في ذاتها من غير نظر لدين معين بالثبوت واللزوم فيقال دين القرض ثابت لازم  
وعن المبيع كذلك وهكذا وتوصف بالنظر لدين معين يبعد تلك الاوصاف في برهان بقرضه بل لعدم ر  
لا يوصف بشئ قبل وقوع عقد القرض حقيقة ويوصف بالثبوت بحسب المال مجازاً وبعده وقبل القبض  
يوصف بالثبوت أى الوجود حقيقة وباللزوم في المال مجازاً وبعض القبض يوصف بالثبوت واللزوم حقيقة  
وكذا ثمن ما يبيع به بل لعدم وقبول وقوع العقد لا يوصف بشئ كما مر وبعده مع الخيار يوصف بالثبوت حقيقة  
وباللزوم بحسب المال مجازاً وبلا خيار يوصف بالثبوت واللزوم حقيقة فتأمل ذلك وافهمه فهو مما بهم  
بمعرفته وحفظه (قوله أقرضت ورهننت) فان لم يقل ورهننت بطل القرض والرهن وكذا في صورة البيع بعده  
وخرج بقوله ارهننت ما لو قال بشرط أن ترهنني به الثوب أو على أن ترهنني به الثوب فان قال القابل في جوابه  
أقرضت ورهننت أو اشترت ورهننت كان من المزج أيضاً لقيام الشرط مقام الإيجاب كما مر وان أبدل لفظ  
رهننت بقوله على ذلك مثلاً كان من شرط الرهن فالقرض أو البيع صحيح ويحتاج الى انشاء عقد للرهن بعد  
ذلك وعلى هذا ينزل ما مر عن شرح شيخنا وعن شرح الروض فراجع (قوله صح في الاصح) سواء شرط في  
البيع خيار البائع أو المشتري أو لهما أو لم يكن خيار على المعتد (قوله لتقدم أحد شقيه على ثبوت الدين)  
وثبوت بتمام عقد القرض والبيع كما مر آتفاً فسقط ما لبعضهم هنا من الاعتراض وقول القاضى في البيع  
بقدر وجوب الثمن أى ثبوت وجوبه ومثله القرض فتأمل به بشرط تقدم شق القرض والشراء على شق  
الرهن في كل من الإيجاب والقبول وأن يكون الاول من شق الرهن من المبتدى والابطل العقدان كما مر  
(فرع) لو جمع بين بيع وكتابة صح في الكتابة بطل في البيع لان العبد ليس من أهل مباحة سيده (قوله  
وان لزم الجملة الح) أى حيث لم يعلم العامل بالفسخ قبل العمل ووقع العمل مسلماً كما سيأتى (قوله لانه  
الامر فيه الى اللزوم) فهو كمن للمبيع ورد بان وضع الثمن للزوم كما سيأتى (قوله ملك المشتري المبيع) بان كان  
الخيار له وحده (قوله بين المستقر) وهو ما لا يتطرق اليه سقوط وغير المستقر عكسه (قوله كدين القرض)  
أى بعد قبضه ولا يصح الرهن به قبله في غير المزج المتقدم قاله شيخنا أخذنا من التقييد المذكور في ثمن المبيع  
(قوله والاجر) أى في اجارة العين لانها في اجارة الائمة يلزم قبضها في المجلس وكل ما هو كذلك لا يصح الرهن به  
(فصل شرط المهرن به) (قوله احتراز بقوله ثابتا) كذا خرج به أيضاً ما جرى سبب وجوبه ولم يجب  
كنفقة الزوجة في الغد (قوله لانه لا يفسد فيه) أى فكان كالثمن في زمن الخيار (قول المتن وبالدين) هو  
متعلق بالمصدر بعد مسوق ذلك كونه ظرفاً على ما اختاره المولى سعد الدين لكن منع من ذلك جماعة من

وضع اللزوم بخلاف جعل الجملة لظاهر ان الكلام حيث قلنا ملك المشتري المبيع لملك البائع الثمن كما أشار اليه الامام ولا شك انه لا يباع  
المهرن في الثمن ما لم تنقض مدة الخيار ودخلت المسئلة في قوله لازماً ما يجوز ولا فرق في اللازم بين المستقر كدين القرض وثن المبيع المقبوض  
وغير المستقر كثن المبيع قبل قبضه والاجر قبل استيفاء المنفعة يصح الرهن بالمنفعة المستحقة باجارة الائمة وبيع المهرن عند الحاجة  
ولتحصل المنفعة من ثمنه



اشترط كون المضمون معلوما في الجدي كاسي أي وهما متقاربان وفي الكفاية يشترط أن يكون معلوما لما قولهم يعلمه أحد ههنا يصح كما صرح به في الاستقصاء قال الاسنوي وفي شرائط الاحكام لابن عبدان وفي المعين لابي خلف الطبري (و) يجوز (بالدين رهن بصره) وهو كالورهنهما بهما (ولا يجوز أن يرهنه المرهون عنده بدين آخر في الجديد) ويجوز في القديم بزيادة الرهن وقرق الاول بأن الزيادة في الرهن شغل فارغ وفي الدين شغل مشغول وقوله المرهون بالنصب مفعول ثان (ولا يلزم) الرهن (الابقضه) أي المرهون كائنا (من) يصح عقده (أي من) يصح منه عقد الرهن يصح منه القبض (وتجوز فيه النيابة) كالمقد (لكن لا يستنبط رهنه) لان الواحد لا يتولى طرفي القبض (ولا عبده) لان يده كيده ويصدق بالأذن له والمدير ومثله أم الولد (وفي المأذون له وجه) انه يصح استغنايته لا انفراذه باليد والتصرف ودفع بان السيد متمكن من الحجر عليه (ويستنبط مكاتبه) لاستقلاله باليد والتصرف كالاجنبي وصفة القبض هنا في العقار والمنقول كما سبق في باب المبيع قبل القبض (ولورهن ودية متعلقا

لانه حاصل (قوله) ولا يصح الرهن بالمنفعة في اجارة العين) لانها ليست ديناً ومثلها الزكاة المتعلقة بالعين فان تعلقت بالذمة كان تلف النصاب بعد الوجوب يصح الرهن عليها ان انحصر المستحقون والا فلا وقال العلامة السباطي يصح الرهن بهما مطلقا نظر الكون متعلقها الذمة بدليل جواز اخراجها من غير المال الذي وجبت فيه (قوله) وغيرهما أي من تبعهما فلا ينافي ما بعده (قوله) أن يكون معلوما أي جنسا وقدره وصفة قال بعضهم وعينا فلا حاجة لزيادة شرط كونه معيناً ومن المعلوم ماله مبدأ وغاية نحو من درهم الى عشرة كافي الضمان ولو ظن ديناً فله رهن به وأداءه فبان خلافه لفا كل منهما وأظن صحة شرط فاسد فله رهن صح لوجود مقتضيه (قوله) كما صرح به في الاستقصاء وهو لابن الفهال الشاشي وسمى بذلك لانه استقصى فيه نصوص الشافعي رضي الله عنه القديمة والجديدة (قوله بالدين) هو متعلق بالمصدر بعده وسوغ ذلك كونه مجرورا على ما اختاره السيد ومنعه غيره لان معمول المصدر لا يتقدم عليه فراجع (قوله) ولا يجوز (الح) أي لا يصح أن يرهن الرهن العين المرهونة ولو قبل قبضها وكان الرهن شرعيا كالتركة رهننا نانيا عند المرهونة عنده في الجديد كما لا يجوز عند غيره بلا خلاف ولا جل الخلاف ضبطه الشارح وسيأتي لذلك تقييد عند قول المصنف وله باذن المرتهن ما منضم (قوله بدين آخر) نعم ان فداء المرتهن باذن الرهن من جنانية بأرش معلوم أو أنفق عليه نفقة معلومة باذن الرهن مطلقا أو باذن حاكم عند غيبة الرهن أو منعه أو بإشهاد عند فقد الحاكم ليسكون رهنه بالارش أو المنفعة مع الدين صح ولو أقر الرهن أنه رهنه بعشرين ثم ادعى انه رهنه أو لا بعشرة ثم بعشرة صدق المرتهن لانه مدعى الصحة سواء قال فسختنا الاول أو لا ولو شهدا ثلثان أنه رهنه بألف ثم بألفين قبلت بالألفين وحكم بها سواء قال ما ذكر أو لا (قوله مفعول ثان) أي ليرهن فليس فاعلا به بل فاعله مستتر هو ودعي الرهن كاعلم من التقرير السابق دفع بذلك شمول كلامه لغير المرتهن ولا خلاف فيه كما تقدم (قوله) ولا يلزم (الح) وقد يخرج عن اللزوم لمعارض كفسخ بيع فيه رهن بمنزلة أو مشروط (قوله كائنا) أشار الى أن متعلق الجارحال من القبض والموصول واقع على القابض دفع به قول الاسنوي ان الموصول واقع على المقبض والمراد اذنه وانه أقرب الى كلام المصنف اه لانه لا يصح مع ما بعده فتأمل (قوله أي من) يصح (الح) دفع به ما بوجهه كلام المصنف من صحة قبض نحو السفينة وان كان لا يلزم الرهن به ومن كون كلامه في اللزوم لافي الصحة فتأمل وأفاد به أنه لا بد من بقاء الاهلية الى تمام القبض نعم يصح قبض السفينة فيما رهنه الولي باذنه وحضرته قاله شيخنا مر (قوله) ولا يستنبط رهنه) نعم ان كان وكلا في العقد فقط جازت استغنايته وخروج بالرهن المرتهن فللرهن توكيده في الاقباض لنفسه لانه اذن له في القبض وهو صحيح كما يأتي قاله شيخنا مر وخالفه شيخنا زي (قوله) لان يده كيده) نعم يصح أن يوكل أجنبي عبدا في شراء نفسه من سيده لقشوف الشارع لاعتق (قوله) ويستنبط مكاتبه (أي كاتبة محببة) وقالا بن حجر في شرح الكتاب خلافا له في غيره والسباطي ومثله ببعض ورفع القبض في نوبته وان استغنايه في نوبته سيده ولم يشترط قبضه فيها (قوله) ولورهن ودية (الح) ومثله الورهن مستأجرا

الخاصة لكون المصدر مقدرا بأن والفعل والموصول الحرفي لا يتقدم معمول صلته عليه (قول المتن) ولا يجوز (الح) ظاهره ولو كان ذلك قبل القبض وانه لا فرق بين المشروط في بيع وغيره والمستعار وغيره وان أذن المبيع بعد قبض المرتهن فليتأمل (فرع) لورهن الوارث التركة عند صاحب الدين على دين آخر على الوارث فالظاهر المنع نظر الحق الميت في الوفاء (قول المتن) ولا يلزم (الابقضه) أي ولو كان مشروطا في بيع ودليله قوله تعالى فله رهن مقبوضة دل على اعتبار صفة القبض في التوقف فلا يحصل الا بها (قوله كائنا (الح) قال الاسنوي اذا فسر الامم الموصول المجرور بمن بالقابض فسرته كائنا يتعلق به الجارح وان فسرته بالمقبض كان الجارح

(المريض من إمكان قبضه) أي المرهون (والأظهر اشتراط اذنه) أي الراهن (في قبضه) لأن البدكانت عن غير جهة الرهن ولم يقع تعرض القبض عنه والثاني يقول العقد مع ذي اليد يتضمن الاذن في القبض (ولا يبرئه ارتهانه) (٢٦٩) عن الغصب) وان لزم (ويبرئه

الايداع في الاصح) لانه اثمان ينافي الضمان والارتهان توفيق لا ينافي الضمان فانه لو تعدي في المرهون صار ضمانا مع بقاء الرهن بحاله ولو تعدي في الوديعة ارتفع كونها وديعة ومقابل الاصح قاس الايداع على الارتهان (ويحصل الرجوع عن الرهن قبل القبض بتصرف يزيل الملك كهبه مقبوضة) واعتاق وبيع (وبرهن مقبوض وكتابة وكذا تدييره في الاظهر) بناء على الاظهر ان التدبير تعليق عتق بصفة وعلى مقابله انه وصية لا يحصل الرجوع به (وباحبالها لا الوطه) من غير احبال (والتزويج) اذ لا تنقله بمورد الرهن بل رهن المزوجة ابتداء جائز (ولو مات العاقد) الراهن أو المرتهن (قبل القبض) وجن أو تخمر العصير أو أبق العبد) أي قبل القبض في الثلاث أيضا (لم يبطل الرهن في الاصح) أما بطلانه بالموت والجنون فلا تنقد جائز فبرفع بهما كالوكالة وأجاب الآخر بأن مصرفه الى الزوم فلا يرتفع بهما كالبيع في زمن الخيار وعلى هذا تقوم ورثة الراهن

منه مستأجره أو معاراة عند مستعيره أو مساماة عند سائمه أو ميبة فاسد عند مشريه (قوله) مالم يقبض زمن إمكانه) أي بعد الاذن فلا بد من مضي زمن الوصول في الغائب مطلقا ومن زمن التفرغ ان كان فيه أمتعة للرهن عليها بدو وحده أو لا فلا بد من التفرغ بالفعل والنقل كالفرغ كما سري المبيع قبل القبض (قوله) اشتراط اذنه) أي في القبض عن الرهن فلو كان مؤجرا أمرهونا وأذن في القبض عن الاجارة فقط لم يحصل القبض عن الرهن أو عن الرهن وحده أو مع الاجارة حصل القبض عنهما لان قبض الاجارة لا يتوقف على اذن وكالاته قصد الولي كونه قابضا أو مقبضا في رهن مال موليه عنده وعكسه وان رشح قبل القبض ولو اختلفا في الاذن أو مضي زمن القبض صدق الراهن (قوله) ولا يبرئه ارتهانه) ولا اعارته ولا تزويجه خلافا للآراء الثلاثة ولا اقراضه ولا اجارته ولا توكيله في نحو بيع أو هبة نعم يبرأ بالتصرف في القراض ونحوه وللمستعير أن ينتفع بالمعار التي ارتهنه حتى يرجع المعير والمرتهن الضامن فيما ذكر أن يجبر الراهن على قبضه ثم عوده اليه لاجل براءته فان أبي أجبره الحاكم أو نائب عنه أو قال للمرتهن إبرا نك أو استأمنتك أو ودعتك عنه وليس للراهن اجبار المرتهن على رده وعوده اليه اذ لا غرض للراهن في براءة ذمة المرتهن (قوله) عن الغصب) ومثله كل عين مضمونة ويستمر ضمان الغصب عليه بأقصى القيم كما قاله سم عن شيخنا الرملي وقال الطبلاوي بقيمة يوم التلف (قوله) بتصرف الخ) اذ القاعدة هناك ان كل تصرف يمنع الرهن ابتداء اذا طرأ قبل القبض أبطله وما لا فلا الا الرهن والهبة بلا قبض (قوله) كهبه مقبوضة) قبل القبض فيها وفي الرهن لا مفهوم له فهم الرجوع ولو بلا قبض وتقييد الشيخين في القبض لكونهما مثالين لما يزيل الملك حقيقة أو حكما وشمل الرهن مالا كان على المرتهن وهو كذلك فيكون فسخا للرهن الاول (قوله) وبرهن) هو عطف على بتصرف فهو نوع آخر (قوله) وكتابة) ولو فاسدة على الاظهر (قوله) بناء الخ) أفاد أن تعليق العتق بالصفة مبطل قطعاً وعمله في تعليق يمنع ابتداء كاعلم من المنايا السابق (قوله) وباحبالها) من الراهن أو ابنه أو أبيه (قوله) والتزويج) لعبداً وأمة ليس رجوعاً ومثله الاجارة وان نقصت بها القيمة خلافاً للفارقي (قوله) قبل القبض) أي قبل تمامه فيدخل ما لو حصل الموت ونحوه في أثناء القبض فانه لا يبطل في الاصح ومقتضى قيام الوارث مقام المورث جواز اقباضه للمرتهن وأن كان على الميت دين ويقدم به على الغرماء وخالف البلقيني في ذلك (قوله) اما بطلانه) هو مقابل الاصح وقدمه لقصر الكلام عليه كالذي بعده ولم يذكر كونه قولاً أو غير ملباسياتي وعلى هذا لو قبض حال تخمره لم يعتد به فلا بد من قبضه بعد التخلل وفي شرح شيخنا كابن حجر ان ذلك جار على القول الصحيح أيضاً وفيه نظر فراجع (قوله) رعاية المصلحة له) أي من الفسخ والاجارة ان لم يكن رهن تبرعاً ولا فلا بد من ضرورة وأغبطة ظاهرة كما سري (قوله) يعود الرهن)

متعلقا بالقبض ويكون المراد بالقبض أن يقع باذنه (قول المتان مالم يقبض الخ) وجه ذلك انه لو كان خارجا عن يده توقف الزوم على الذهاب اليه وعلى القبض لكن سقط الذهاب والقبض نظرا الى المشقة وكونه في يده فلا أقل من اعتبار الزمن الذي كان يقع فيه ذلك (قول المتان ولا يبرئه الخ) وذلك لأن الدوام أقوى من الابتداء ودوام الرهن لا يمنع من ابتداء الضمان كالموت ولو تعدي المرتهن في المرهون فانه يصير ضمانا مع بقاء الرهن فأولى ان لا يدفع ابتداء الرهن دوام الضمان (قول المتان في الاصح) يرجع الى قوله ويبرئه (قوله) تعليق عتق الخ) قال السبكي وغيره هنا وتعليق العتق كالتدبير انتهى والظاهر ان التعليق لو كان مع حاول الدين أو على صفة تتأخر عن حاوله لم يضر كالأمتعة في الرهن في الابتداء (قوله) والثاني للبطلان الخ) استند أيضا الى أن الدوام يقتدر فيه مالا يقتدر في الابتداء وقول الشارح بقول ارتفع الخ) بر بده الثاني لا يقول بالصحة حال التخمر بل لو والمرتهن مقامهما في الاقباض والقبض ويقع لهما من ينظر في مال الجنون رعاية المصلحة له وأما بطلان الرهن بالتخمر فلخرج المرهون من المالية والثاني للبطلان يقول ارتفع حكم الرهن بالتخمر وبانقلاب الخرج ليعود الرهن وابق العبد

الى حالة تمنع ابتداء الرهن  
ومسئلة الموت نص فيها في  
المختصر على عدم البطلان  
بموت المرتهن ونقل نص  
أشواؤه يبطل بموت الراهن  
وخرج من كل من المسئلتين  
قول الى الاخرى وقرر  
بعضهم النصين فيهما وقطع  
بعضهم بعدم البطلان فيها  
والتخريج أصح فان قلنا  
لا يبطل بالموت فالجنون  
أولى أو يبطل به ففي الجنون  
وجهاً والاغناء كالجنون  
ولو تخمير العسير بعد القبض  
بطل الرهن بمعنى ارتفع  
حكمه فان عاد خلا عاد  
الرهن ولا بطلان قطعاً في  
الموت أو الجنون أو الألباق  
بعد القبض (وليس للراهن  
القبض تصرف بزيل  
للملك) كالبيع فلا يصح  
(لكن في اعتاقه أقوال  
أظهرها بنفذ) بالمجعة  
(من المومر ويغرم قيمته  
يوم عتقه) وتكون (رهناً)  
مكانه من غير عقد قاله  
الامام ولا ينفذ من المعسر  
والثاني ينفذ مطلقاً ويغرم  
المعسر اذا أيسر القيمة  
وتكون رهناً والثالث  
لا ينفذ مطلقاً (وان لم ينفذ  
فانفك) الرهن بإبراء وغيره  
(لم ينفذه في الاصح) والثاني  
ينفذ لزوال المانع (ولو  
علقه) اي علق عتق  
للمرهون (بصفة فوجئت  
وهو رهن

أي حكمه وقارق الجلاء اذا دبر لأن ماليته حصلت بالمعالجة فلا يعود رهننا وبمسلكه دأبه ان أعرض عنه  
ماله (قوله لانه الخ) تعليل للإلحاق وسكت عن تعليل الوجهين لعلهم من الإلحاق (قوله ومسئلة الموت الخ)  
هو شروع في الاعتراض على المصنف في تعبيره بالاصح (قوله والتخريج أصح) أي طريق التخريج أصح  
فصح تعبير المصنف بالاصح دون المذهب كذا قاله شيخنا وفيه نظر الآن يقال من حيث ان المخرج يصح  
التعبير عنه بالوجه وغلبه على النص فتأمله (قوله فان قلنا الخ) أشار الى أن الخلاف الثاني مرئى على الخلاف  
الاول فليس فيه تخريج فهو طريق محضة ومثله الاغناء كما يؤخذ من التشبيه (قوله والاغناء كالجنون) لكن  
لاولى له بل ينتظر زواله فان أيس منه فولي له والجنون والخمس بعد الاذن لا يبطله وقبله تعتبر اشارته ان  
وجبت والابطال الرهن قاله شيخنا الرمي (قوله وبطل الرهن) لعله قطعاً كالذي بعده (قوله وليس للراهن  
القبض تصرف الخ) فلا يصح وقفه على المعتمد نعم له قتله قوداً أو دفعاً أو عن ردة وهو امام (قوله ولكن في  
اعتاقه) أي الراهن للمرهون عن نفسه ولو عن كفارته لاعتق غيره لانه بيع أو هبة وكل منهما باطل واعتاق  
وارثه عنه كاعتاقه وملكه أو ارثه لبعضه كأييه أو ابنه كاعتاقه واعتاق بعض المرهون كاعتاق كله يسرى  
الى باقيه بشرطه ولو كان المرهون بعض عبد وأعتق بعضه غير المرهون عتق ذلك البعض مطلقاً وفي سريته  
للمرهون مامر واعتاق وارثه يدبون عنه عبد من تركته كاعتاقه ولو رهن سيد ببعض بعضه عنده على دين  
له عليه ثم أعتقه فان أذن المبيع أو أيسر السيد نفذ ولا فلا (قوله ينفذ من المومر) وهو جائز له على المعتمد  
والمراد به من علك قدر ما يغرمه زيادة على ما يترك للفلس (قوله ويغرم قيمته) ان لم ترد من الدين لان المعتمد  
أقل الامر من من القيمة والدين ولو مؤجلاً فان أيسر بيعها نفذ فيما أيسر به (قوله وتكون رهناً) وارش  
الجنانية عليه كالقيمة وان زاد عليها كأن قطع ذكره أو نفيه على المعتمد ومحل كونها رهناً ان قصد هاعن الغرم  
عند الدفع فان قصد ابد الحاصدق وبعد حاول الدين تخير بين جعلها عن الدين وإبقائها هذا كذا قاله شيخنا  
الرمي ولا يتقدم الحكم على القيمة بكونها رهناً على الغرم بل يحكم عليها به قبله وان كان المرتهن هو الجاني  
و يتعلق بتركته لومات فتصير مرهونة بها وكذا لو كان الجاني هو الراهن ويقدم المرتهن بقدر البطل من  
تركته قال بعض مشايخنا ويمتنع على الجاني التصرف في ماله اذ لم يزد عليها ويستقل المرتهن بتركته كذلك  
فيقدم بها على الغرماء فراجع وحوره مع مامر بقوله أن يقصد الخ (قوله ولا ينفذ من المعسر) وقت  
الاعتاق وان أيسر بعده فيما يظهر ويحرم عليه اتفاقاً (قوله أو غيره) كالبيع بأن عاداليه بعده ولو سرياً كما  
قاله الاسنوي وحكي فيه طريقين (قوله ولو علقه) أي بعد قبضه وقبله بصفة لا تختمل السبق كما مر (قوله  
فرض التخمين بعد القبض ارتفع حكم الرهن ولكنه يعود بالتخلل في المسئلتين) (قوله وقرر بعضهم الخ) والفرق  
ان بموت الراهن يحل الدين فان لم يكن على المبتدين تعلق دينه بكل التركة وان كان متعلقاً بعين الرهن لكونه  
قبض القبض فلا يحصل بتسليم الوارث الغرض فلا حاجة الى بقاء الرهن وفي موت المرتهن الدين باق بجاهه  
والوثيقة حق للمرتهن وورثته محتاجون اليها فان نقلت اليهم كسائر الحقوق (قول المتن وليس للراهن) أي لثلاث  
يبطل معنى التوثيق (قول المتن لكن في اعتاقه الخ) خرج سرياً العتق اليه فانها ثبت سواء نفذنا اعتاقه أم لا  
على الاصح لكن يشترط اليسار على الاصح (قول المتن أظهرها) وجهه هذا أنه عتق في ملكه يبطل به حق غيره  
فوجب التفصيل بين المومر وغيره كعتق الشريك ووجه الثاني القياس على عتق العبد المستأجر والامة  
المزوجة ووجه الثالث كونه عجزاً على نفسه بالرهن (قول المتن ينفذ) أي بمجرد اللفظ من غير توقف على دفع  
القيمة (قول المتن لم ينفذ في الاصح) أي كالأعتاق المحجور عليه بالسفه ثم زال الحجر (قوله عتق المرهون)  
خرج ماله لو كان التعلق سابقاً على الرهن فان الرهن باطل كما سبق

فكلاهما (فينفذ العتق من الموصر الى آخر ما قسم) (أو) وجبت (بعده) أي بعد فكك الرهن (نفذ) العتق (على الصحيح) والثاني يقول التعليق باطل كالتنجيز في قول (ولا رهنه لغيره) أي غير المرهون عنده (ولا التزويج) فانه ينقص المرهون ويقل الرغبة فيه قال في الروضة فلو خالف فزوج العبد والأمة المرهونين فالنكاح باطل صرح به القاضي أبو الطيب (ولا الاجارة ان كان الدين حالا أو يحل قبلها) أي قبل مدتها فانها تقلل الرغبة فتبطل بخلاف ما اذا كان الدين يحل بعد مدتها ومع فراغها (٢٧١) فتجوز الاجارة وتجوز للمرتهن مطلقا

ولا يبطل الرهن (ولا الوطء) لخوف الحبل فيمن تحبل وحسب الباب في غيرها (فان وطئ) فأحبل (فالولد حر) نسب ولا قيمة عليه ولا حد ولا مهر وعليه أرض البكارة ان افتضا فان شاء جعله رهنا وان شاء قضاه من الدين (وفي نفوذ الاستيلاء أقوال الاعتناق) أظهرها نفوذ من الموصر فيلزمه قيمتها وتكون رهنا مكانها فان لم ينفذ فالرهن بحاله ولا تباع حاملا لحرية حلها (فان لم ينفذه فانفك) الرهن من غير بيع (نفذ) الاستيلاء (في الاصح) والفرق بينهما بين الاعتناق ان الاعتناق قول يقتضي العتق في الحال فاذا رد لغا والاستيلاء فعل لا يمكن رده وانما يمنع حكمه في الحال لحق الغير فاذا زال حق الغير ثبت حكمه (فلومات بالولادة) والتفريع على عدم التنفيذ (غرم قيمتها) وتكون (رهنا) مكانها (في الاصح) لانه نسب في هلاكها بالاحبال من غير

نفذ العتق) كالجعل بفسكه وانفك (قوله ولا التزويج) بخلاف الرجعة لا نهادوام (قوله ولا الاجارة) وكذا الاطرفة ان كان الدين يحل قبلها أي يقينا (قوله وتجوز للمرتهن) وكذا غيرها كما يأتي (قوله نفوذه من الموصر) وقت الاحبال أو بعده أي البيع فيما يظهر ويحرم عليه هنا بخلاف الاعتناق كما مر لان الوطء ممنوع لذاته بدليل من لم تحبل ويعزر العالم والاستمتاع كالوطء ان أدى الى الحبل والاجاز وسواء فيما ذكر الزوج كان استعار زوجته ورهنها وغيره وبهذا يلغى ويقال لنزوح يتوقف حل وطئه زوجته واستمتاعه بها على اذن أجنبي نعم ان خاف الزوج الزنا جازله ويمتنع الاتراء على دابة مرهونة لان ظن انها تله قبل حلول الدين (قوله فيمنها) أي أقل الامر من كاسر (قوله ولا تباع حاملا) وان وضعته وأرضعته اللبأ واستغنى عنها بيع منها ولو للمرتهن بقدر الدين وان نقصت القيمة بالتشقيص رعاية للايلاد فان استغرقها الدين أو لم يرجع من يشترى البعض يبعث كلها للضرورة ولو مات الراهن قبل بيعها فان برى من الدين ببراء المرتهن أو يتبرع أجنبي مثلا عتقت وكسبها لها ولا ميراث لها وان بيعت ثبت لها الميراث وكسبها للوراث (قوله نفذ الاستيلاء) وكذا لو ملكها بعد البيع ولو ملك بعضها مري كمن ملك بعض من يعتق عليه (قوله وانما يمنع حكمه) أي في الحال لحق الغير فاذا زال حق الغير ثبت حكمه كذا في بعض النسخ (قوله غرم قيمتها) على ما مر ولو نقصت بالولادة غرم الارش هنا (فرع) في حكم وطء غير المرهونة اذا وطئ بمالوكه غيره بشبهة وماتت بالولادة غرم قيمتها بخلاف الزنا ولو باكره ولادة للحرمة مطلقا (قوله كالركوب والسكنى) وله الاستخدام ولو لأمة ما لم يظن أنه يطؤها نعم يمنع عليه الركوب لسفر وان قصر للضرورة تخوف نهب تعذر رد ولو على نحو حاكم (قوله لا البناء والغراس) الا ان التزم قلعهما قبل حلول الاجل ولم تنقص الارض به وله بناء وغرس وزرع لا تنقص بها القيمة كبناء على وجه الارض وزرع بزال حالا فان اتفق انه تأخر ادرا كدعارض ترك الى الادراك (قوله ان لم تفالح) فان وقت فلاقع وان زادت به (قوله وزادت به) أي لحاجة الدين فان أذن الراهن في بيعها مع الارض أو حجر عليه ببيعها مع حسب النقص عليهما (قوله ثم ان أمكن الانتفاع) أي الذي يربده الراهن وان أحسن غيره وله الرجوع عما أراد ولو بعد الشروع فيه لغيره ولو تلف المرهون حينئذ لم يضمنه (قوله ويردها) فلودام الانتفاع منع منه وكذا من أمة يمكن الاستمتاع بها الا ان أمن بنحو حليلة أو محرمة (قوله ليلا) المراد منه وقت عدم الخدمة (قوله ويشهد) أي قهر بمعنى ان له

(قول المتن فكلاهما) أي لان التعليق مع وجود الصفة كالتنجيز ولو علقه بفسك الرهن نفذ قطعا بخلاف العبد اذا علق الثلاث على عتقه فانه ينفذ في الاصح وفرق الامام بان محل العتق هنا مالوك له بخلاف الطلقة الثالثة (قول المتن وفي نفوذ الاستيلاء) قال الرافي في الشرح الكبير الاكثر دون على ان اختلاف مرتب لان الاستيلاء أقوى بدليل نفوذ ايلاد المحجور عليهم لسفه أو جنون دون اعتاقهم (قوله والاستيلاء فعل) أي بدليل نفوذه من السفه والجنون فهو أقوى (قول المتن لم يقلع) أي لاحتمال وفاة الدين من غير الارض (قوله ويسترد للخدمة) يريد ان لا يعين عليه الاستعمال في تلك الحرفة (قول المتن)

استحقاق والثاني لا يغرم وإضافة الهلاك الى علل تقتضي شدة الطلق أقرب من اضافته الى الوطء (وله كل انتفاع لا ينقصه) أي المرهون (كالركوب والسكنى) وفي ذلك حديث البخاري الظاهر يركب بنفقته اذا كان مرهونا (لا البناء والغراس) فانها ينقصان قيمة الارض (فان فعل ذلك) لم يقلع قبل حلول الاجل وبعده يقلع ان لم تف الارض أي قيمتها (بالدين وزادت به) أي بالقلع (ثم ان أمكن الانتفاع) بالمرهون (بغير استرداد لم يسترد) كان يكون عبدا له حرفة يعملها في يد المرتهن فلا يسترد له مالها ويسترد للخدمة (والا) أي وان لم يمكن الانتفاع به بغير استرداد (فيسترد) كان تكون دار افسكن أو دابة فتركب ويردها وعبدا للخدمة الى المرتهن ليلا (ويشهد) المرتهن على الرهن بالاسترداد

فيحل الوطء فان لم يحبل  
فالمرتهن بحاله وان احبل  
او اعتق او باع ففقدت وبطل  
الرهن (وله) أي للمرتهن  
(الرجوع) عن الاذن  
(قبل نصرف الراهن فان  
نصرف جاهلا بوجوه  
فكنصرف وكيل جهل  
عزله) من موكله فلا ينفذ  
نصرفه في الاصح (ولو اذن  
في بيعه ليحل المؤجل من  
ثمنه) أي لهذا الغرض بأن  
شرطه كافي المحرر وغيره (لم  
يصح البيع) لفساد الاذن  
بفساد الشرط (وكذا لو  
شرط) في الاذن في بيعه  
(رهن الثمن) مكانه لم يصح  
البيع (في الاظهر) لما  
ذكر وفساد الشرط بجهالة  
الثمن عند الاذن والثاني  
يصح البيع ويلزم الراهن  
الوفاء بالشرط ولا تضر  
الجهالة في البدل فكما انتقل  
الرهن اليه في الاتلاف  
شرعا لجزأ أن ينتقل اليه  
شرطا وسواء كان الدين  
حالا أم مؤجلا

فصل اذا لزم الرهن  
فالبديهي أي الموهون  
(للمرتهن) ولا تزال الا  
للا ترفع كما سبق) ثم رد  
اليه لئلا يكره وان كان  
العقد عن يمينه لئلا  
كلطرس رد اليه نهرا وقد

الامتناع من رده حتى يهد على الراهن ويكتفي الاشهاد مرة واحدة وقبل في كل استرداد وحمل على  
مالا اذا شهد عليه عند كل اخذ (قوله شاهدين) أو شاهدا أو امرأتين ليحلف معهما (قوله فان  
وثق الخ) فلو كان ظاهر العدل لم يحتج لاشهاد أصلا بل يندب كما قاله الشارح (قوله ان اتهمه) نعم ان كان  
مشهورا باثباته لم يلزم رده له وان أشهد لانه بما تحيل في اتلافه بل يرد لعدل قاله شيخنا (قوله وله  
باذن المرتهن) وان رده الراهن لانه ليس عقد او التصرف معه كاذنه ان كان المبتدى بالصيغة هو الراهن  
نعم ان رهنه عنده فانما يدين آخر فلا بد من التصريح بفسخ الرهن الاول بخلافه مع غيره لتوهم بقاء الرهن  
الاول معه دون غيره وبخلاف نحو البيع لزوال الملك فيه فلا يتوهم بقاء الرهن الاول (قوله فيحل الوطء)  
أي مرة فقط فيمن تحبل ان لم تحبل والا فله التكرار ومثل الوطء كل ما يتكرر مع بقاء الملك كالاغارة (قوله أو  
باع) وليس للمرتهن الرجوع بعد البيع ولو قبل لزومه بخلاف الهبة قبل القبض ومثلها الرهن (قوله وبطل  
الرهن) أي بالولادة لا بالحل لاحتمال عدمه (قوله فلا ينفذ) ويصدق المرتهن في عدم اذنه فيما تصرف فيه  
الراهن فان نكل حلف الراهن الا في العتيق والمستولدة فيحلان لانهما يشقان الحق لانفسهما ولو اختلفا  
في تقديم الرجوع على التصرف أو عكسه فكالرجعة (قوله من ثمنه) ليس قبدا (قوله بان شرطه) قال  
شيخنا الرمي باللفظ أو بالنية أو بحمل الاطلاق عليه فراجع (قوله وكذا الوشرط) أي بما قبله قاله شيخنا  
المذكور (قوله لو شرط رهن الثمن مكانه لم يصح) أي سواء كان بانشاء عقدا ولا خلافا لابن حجر (قوله بجهالة  
الثمن) أي شأنه ذلك وان علم فلا حاجة لتبري المنهج منه وشمل ما لو كان الدين حالا أو عرضا فسد كيال البر  
فلا يصح مطلقا ان اربط بالشرط انشاء عقدا رهن فان اربط باستمرار الرهنية في الثمن لم يضر قاله الاسنوي  
والسبكي (قوله فكما انتقل الخ) دفع بان الجهل في الاتلاف ضروري ليس اليهما (قوله حالا) خلافا  
للاسنوي بقوله ان شرط ما ذكر فيه تصرف بما يقتضيه الحال (تنبيه) لو اذن الراهن للمرتهن في ضرب  
الموهون فضر به فوات فلا ضمان أو في تأديبه فوات ضمنه لان التأديب مشروط بسلامة العاقبة

فصل في بيان من يقبض الموهون وفيما يترتب على لزوم الرهن بعد قبضه عنه (قوله اذا لزم الرهن)  
أي من جهة الراهن لانه من جهة المرتهن جائزا بذا (قوله الحسناء) أي المشتبهة (قوله بالصفة الآتية) وهي  
أن تكون زوجته الخ (قوله ويجعل العبد في يد عدل) ويتولى العبد قبضه أيضا وجوب باومثلة المصحف  
من كافر والسلاح من حر بي والصيد من محرم على المعتمد في الجميع قاله شيخنا (قوله والجارية عند امرأة)

وله باذن المرتهن) منه أن يكون التصرف مع المرتهن لكن لو صدر الايجاب من الراهن أو لافحل نظر من  
حيث انه صدر قبل الاذن وقد تردد في ذلك الامام وحكي الغزالي فيها وجهين ونظرها بمسئلة المرجع فيها  
الصحة (قوله قبل نصرف الراهن) بخلافه بعد التصرف ولو في زمن الخيار ولو رهن أو وهب ولم يقبض  
فله الرجوع (قوله أي لهذا الغرض الخ) يريد بهذا انه لا يكفي في الفساد أن يقول أذنت لك في بيعه لتجهل كما  
نطق به المصنف لانه ليس شرطا لكن قال الاسنوي فيها ان نوى بذلك الشرط ضرورا فلا قاله بحثنا (قوله  
بفساد الشرط) ايضاح هذا انه جعل التجهيل في مقابلة الاذن وشرط التجهيل فاسد باتفاق ففسد الاذن  
وقال المزني يبطل الشرط ويصح البيع كالوقال لرجل بع هذه السلعة ولك عشر ثمنها وافرقت الاصحاب بأن  
مسئلة الوكيل لم يجعل العوض فيها مقابلا للاذن بل في مقابلة البيع وهو جعل مجهول فيفسد ويستحق  
الوكيل أجرة المثل (قول المتن وكذا الوشرط الخ) بحث الاذرعى استثناء ما لو شرط ذلك بعد عروض  
موجب البيع كابتلال الخنطة ونحو ذلك (قوله اليه) الضمير فيه يرجع الى البدل

فصل اذا لزم الرهن فالبديهي للمرتهن) وجه ذلك ان الثقة بالتوثق لا تحصل الا بذلك (قول المتن)

أي بعد قبض المرنين لها (قوله زوجته أو جبرته) ولو فاسقتين (قوله أو نسوة) ثقلت ثنتان فأكثر وكذا واحدة على المتمد والمسوح كالمرأة الخنثى كلاتي ولا يوضع عندهما إلا حلال ذكوره وقال شيخنا لا يوضع الخنثى الا عند محرم أو مسوح (قوله ولو شرطاً وضعه) أي دائماً وفي وقت دون وقت كان بشرطاً كونه عند العدل يوماً وعند المرنين يوماً وعند الراهن يوماً ولو شرطاً كونه عند الراهن دائماً جاز أيضاً على المتمد (قوله عند العدل) ولو رواية ولهما اثابته في القبض كالحفظ (قوله بغير عدل) لكن محله فيه لمن يتصرف من نفسه والا كوكيل وولي وقيم وما أذن وعامل قراض ومكاتب فلا بد من العدالة (قوله ونصاعلي اجتماعهما) كان يقول لهما احفظا معا أو اجتماعاً على حفظه أو اجعلامختاً بديكما أو نحو ذلك (قوله الانفراد) بوسيا أي معناه ومنه أن ذلك كما أو لكل منكما في حفظه أو من يشاء منكما فليحفظه أو فليجعله تحت يده أو نحو ذلك وكيفية الحفظ فيه ما ذكره الشارح على مقابل الاصح الآتي وأما الاجتماع فليس فيه الا ما ذكره الشارح بقوله فيجعلانه في حوز لهما اليد عليه بلك أو اجارة أو اعارة سواء اتفقا في ذلك أو اختلفا فيه كملك لأحدهما أو اجارة للآخر أو ملك لبعدهما وباقية للأخر مثلاً ولا بد أن يكون لكل منهما عليه مفتاح وأنه متى طلبه أحدهما مكن منه وما عدا هذا انفراد ومتى انفرد أحدهما بحفظه في حال شرط الاجتماع سواء سلمه للآخر أو لا طوب كل منهما ببدل نصفه والقرار على من تلف تحت يده وعلى هذا نحمل عبارة المنهج بقوله ضمنا مع النصف ومثله عبارة ابن حنبل نعم ان انفرد بها أحدهما ففهرأ على الآخر فكفنا صبي من أمين وللا ميين سواء انفرد أو تعدد دونهما أو لوكيلهما أو لأحدهما باذن الآخر ولا طوب ببدل هرهما مكانه والقرار على من تلف عنده (قوله أو فسق) أو زاد فسقه عما كان عند الوضع أو عجز عن الحفظ أو حدث عداوة منه لأحدهما وأراد نقله بلا سبب (قوله أي عند عدل) ليس قيذا كإسار (قوله وان تشاح فيه) أي في العدل أي في بقاء المرهون عنده مع اتفاقهما على تغيير حاله فعلم أنه لا ينزل بالفسق كما قاله ابن الرضا إلا ان كان من جهة إلحاقه بالفسق أو اختلفا في تغيير حاله فالصدق الثاني له بلا ميين وقال الأثرعي بالميين على نفي العلم وإذا لم يتغير وأراد أحدهما نقله لا يجاب لكن له رفع الأمر إلحاقه ليفعل الاصلح وتغيير حال المرنين لو كان عنده كالثالث (فتبينه) محل ما ذكر إذا كان بعد القبض واختارة قبله للراهن لجوازه الآن من جهته (قوله وضعه إلحاقه عند عدل) أي عدل شهادة كافي للباب سواء شرط الرهن في بيع أو لأعلى المتمد وتقدم أنه ينزل بنفسه (قوله وفي الروضة إلحاقه) هو استدراك على تقييده بالعدل فيما مر وتقدم التنبيه عليه (قوله ولم يوف منه) يعلم أن للراهن الوفاء من غير المرهون ولا يجبر عليه منه وان تأخر ولا حرمة في التأخير وليس مطالبا لقيام البذل فيه نعم ان امتنع من الوفاء من غيره أجبر عليه منه وعليه يحمل كلام الامام السبكي وتقدم أنه يستحق بيع المرهون في نحو اشرافه على الفساد أيضاً ولو دوما (قوله ويقدم المرنين ثمنه) وان مات الراهن قبل القبض وأقبضه وارثه خلافاً للقبني (قوله على سائر الغرماء) أي باقهم لأنه منهم وان تعدد (ونصالح) هذا التفصيل والخلاف جار في الوصية والوكالة (قوله بحفظه) ينبغي جريان مثله في النص على الانفراد (قول المتن ولومات العدل إلحاقه) قال الاسنوي وغيره موكتف بحال العدل تغيير حال المرنين (قول المتن ويقدم) أي لان ذلك هو فائدة الرهن قال الامام ولا يجب الوفاء من غير الثمن ولو تبسر واستشكك ابن عبد السلام لما في اجابة المالكة الى ذلك من تأخير الحق الواجب على الفور قال السبكي وهو معذور في استشكائه أقول خصوصاً اذا عرض حل بعد الرهن واستمر الحل وقت الحلول فإنه يتعذر بيعها حتى تضع كاسياً في هذا ولكن يمكن الجواب عن الاشكال بأنه ليس من اللائق ان يستمر الراهن محجوراً عليه في الدين المرهون به مع مطالبته من مال آخر حال الجبر فيها فان كان المرنين حرموا على ذلك فليترك الرهن وهذا معنى حسن ظهر لي يمكن أن يوجه

المرهونة (ولو شرطاً) أي  
الراهن والمرنن (وضعه)  
أي المرهون (عند عدل  
جزء) وفي الروضة كاصلها  
في يد ثالث وهو صادق بغير  
عدل وسيا أي عنهما على  
على جواز الوضع عند (أو  
عند اثنين ونصاعلي اجتماعهما  
على حفظه أو الانفراد به)  
أي ان لكل منهما الانفراد  
بحفظه (فذلك) ظاهرانه  
ينبع الشرط فيه (وان  
أطلقا فليس لأحدهما  
الانفراد) بحفظه (في  
الاصح) فيجعلانه في حوز  
لهما كما في النص على  
اجتماعهما والثاني يجوز  
الانفراد لشقة الاجتماع وعلى  
هذا ان اتفاقاً كونه عند  
أحدهما فذلك وان تنازعا  
وهو ما ينقسم قسم وحفظ  
كل واحد منهما نصفه وان  
لم ينقسم حفظه هذا مدة  
وهذا مدة (ولومات العدل)  
الموضوع عنده (أو فسق  
جعلاه حيث يتفقان) أي  
عند عدل يتفقان عليه (وان  
تشاح فيه) وضعه إلحاقه  
عند عدل (يراه وفي الروضة  
كأصلها لو كان الموضوع  
عنده فاسقاً في الابتداء فزاد  
فسقه قل الى آخر يتفقان  
عليه (ويستحق بيع  
الرهون عند الحاجة) بان  
حل الدين ولم يوف (ويقتد  
للمرنين ثمنه) على  
الغرماء

وبيع المرهن أو وكيله بالمرهن فان لم يأت بغيره قاله الحاكم فان أذن أو بغيره (هو معنى الأصحاب) فمن في بيعه أو بغيره كافي الرخصة وأصلها (ولو طلب المرهن بيعه فأي الرهن الزمه القاضي قضاء الدين أو بيعه فان أصر ببيعة الحاكم) وقضى الدين من نفسه (ولو باعه المرهن بالمرهن الرهن فلا يصح انه ان باع (٢٧٤) بحضرته صح) البيع (والا فلا) يصح بيعه لانه يبيع لفرض

(قوله باذن المرهن) ولو بنائبه (قوله قاله الحاكم الخ) فان امتنع سأل الحاكم عن امتناعه فان ذكر عنرا سائفا فظاهر والا باعه الحاكم أو أذن الرهن في بيعه بمنعه من التصرف في عنه ثم يبيع المرهن فان سأل حقه وقامه والأعلم بأنه باذن الرهن في التصرف فيه فان استمر أذن له في التصرف ولو سأل الرهن المرهن قبض حقه ولو ديناً مؤجلاً فأي أمره الحاكم قبضه وأبرأ الرهن فان أي قبضه الحاكم أماته عند موبرى الرهن وكذا لو كان المرهن غائباً ولو في دون مسافة القصر وسأل الرهن الحاكم قبض دين المرهن عنده ولو عجز الرهن عن مراجعة المرهن والحاكم باعه وحفظ عنه (قوله فان أصر) أي الرهن أو كان غائباً (قوله باعه الحاكم) أي ان رآه مصلحاً ولا باع غيره من مال الرهن ان لم يجعلا في به من غير بيع وهذه مسئلة اختلاف المفتين (قوله باذن الرهن) فان تصرف باذن الحاكم فان تصرف له ماله ولا ضمان له وقع فباشهاد فان تعذر فكالظاهر (قوله بحضرته) أي الرهن ولو بنائبه فان تعذر فعضرة الحاكم فان تعذر فعضرة شاهدان فان تعذر فعضرة كاهن (قوله فلا يصح) أي ان لم تنقص قيمة المرهن عن الدين والأصح لا تنقصا التهمة أو ضعفها بحرمه على الزيادة وقامه دينه قاله شيخنا تبعوا المشيخنا الرمي (قوله صح البيع جزماً) أي ان لم يقل واستوف حقه منه والابطال قاله ابن حجر (قوله ولو شرط بضم أوله) لا فادان الشرط في بيع العدل واقع من الرهن والمرهن جميعاً سواء حاله وضعه عند ما بعده وسواء قبل القبض أو بعده على المعتمد وسواء وقع الشرط منهما معاً أو مرتباً ويجوز فتح أوله ويرجع الضمير لكل منهما (قوله ولا يشترط مراجعة الرهن في الأصح) هو المعتمد (قوله أما المرهن) فقال العراقيون يشترط مراجعته (وهو المعتمد سواء وجد أذنه قبل القبض أو بعده فتقييد المنهج بما قبل القبض ليس في محله لان الملة الامهال والابراء (قوله انزل) أي عن الرهن والمرهن معاً ولا يجوز الا باذن بغيره منها (قوله لم ينزل) لانه ليس وكيلاً عنه وأما اذن بشرط جواز البيع ولكن يبطل بعزله أذنه (قوله وقيل ينزل) أي عنهما كافي عزل الرهن (قوله من ضمان الرهن) خلافاً لما لا يوجب حنيفة فانها جعلها من ضمان المرهن وانه يسقط تلفه من الدين عن الرهن ولو زاد فلا مطالبة بالزيادة وسيأتي (قوله قبل قوله يمينه) فان ذكر سبباً فبقي ما في الودعة (قوله قاله قول) أي المرهن يمينه (قوله وان كان أذن له في التسليم) وكذا الوصفه في التسليم أي لتقصيره بترك الاشهاد فان قال

نفسه فبهم في الاستعمال وروى الشافعي في التبيين الحضور والثاني يصح مطلقاً كما أذن له في بيع مال آخر والثالث لا يصح مطلقاً لان الاذن له فيه توكيل فيما يتعلق بحقه ولو قال به بكنا اتفقت التهمة فيصح البيع على غير الثالث ولو قال به واستوف حقه من عنه جاءت التهمة فلا يصح البيع على غير الثاني ولو كان الدين مؤجلاً وقال بوجه البيع جزماً (ولو شرط) بضم أوله (أن يمينه العدل) عند الحل (بإزاء) هذا الشرط (ولا يشترط مراجعة الرهن) في البيع (في الأصح) لان الأصل دوام الاذن والثاني يشترط لانه قد يرد قضاء الدين من غيره أما المرهن فقال العراقيون يشترط مراجعته قطعاً بما أمهل أو أبرأ وقال الامام لا خلاف انه لا يراجع لان غرضه توفية الحق ولو عزل الرهن العدل قبل البيع انزل ولو عزله المرهن لم ينزل وقيل ينزل لانه يتصرف لهما ولا خلاف انه لو منعه من البيع لم يبيع (فاذا باع) العدل

به كلام الاصحاب (قول المتن باذن المرهن) لانه صاحب حق وذلك ماله (قول المتن الزمه القاضي الخ) لو كان الرهن غائباً ولا قاضي بالبلد باعه المرهن بنفسه كالظاهر وكذا لو كان هناك حاكم ولكن عجز المرهن عن البيعة (قول المتن قاله الحاكم الخ) هذا جار في بيع الجني عليه العبد وبيع الغرماء للتركة (قول المتن ان باع الخ) لو باع الرهن فان الحاكم للمرهن هل يكون كذلك أم لا الظاهر الاول (قوله والثاني يصح) هو ذهب الاثمة الثلاثة (قوله على غير الثالث) وذلك لا تنفاهة المنع على الاول ووجوده المنع على الثالث (قوله فلا يصح البيع على غير الثاني) أي لان ملة المنع على الاول والثالث موجودة (قوله عند الحل) قال الاذري بان ينجزا التوكيل ويجعل التصرف عند الحل والالتحاق بالوكالة غير صحيح (قوله انزل) لانه وكيله (قوله وقيل ينزل) قال السبكي فضينه ان ترفع وكالة الرهن حتى اذا عاد المرهن واذن احتج الى توكيل من الرهن (قول المتن من ضمان الرهن) خالف في ذلك مالك وأبو حنيفة فقالا بل هو من ضمان المرهن (قول المتن رجع على العدل) أي لو وضع يده وقوله وان شاء على الرهن وجه ذلك انه بالتوكيل الجأ المشتري شرعاً الى تسليم الثمن للعدل

وقبض الثمن (فالمن عنده من ضمان الرهن حتى يقبضه المرهن) وهو أمين فيه

فان ادعى تلفه قبل قوله يمينه أو تسليمه الى المرهن فانكر قاله قول يمينه فاذا حلفاً خذ حقه من الرهن ورجع الرهن على العدل وان كان أذن له في التسليم (ولو تلفت عنه في المثل لم استحق المرهن للمبيع



أشهدت وما تروا أو غابوا فان صدق الراهن لم يرجع عليه والارجع فان كان شرط عليه عدم الاشهاد لم يضمن  
 فلما (قوله فان شاء المشتري يرجع الخ) نعم ان تلف بتقصير من العدل في هذه والتي بعده في الشرح اختص  
 الضمان والفرق به فلا رجوع على الراهن ولا بطلان المشتري ولو خرج الرهن المستعار مستحقا طوبى الراهن  
 والعدل والمعبر والقرار عليه لانه غاصب (قوله وان شاء على الراهن) لانه باذنه للعدل في البيع كانه الجأ  
 المشتري يدفع الثمن له فساغت مطالبة (قوله فبرج العدل) والمرتهن اذا باع كالعدل فبإذ كوفيه (قوله  
 ولا يبيع العدل) ومثله المرتهن وكذا الراهن ان لم يفت منه بالدين والاجاز له ولها باذنه البيع بدون ثمن المثل  
 (قوله من نقد بلده) وان لم يكن من جنس الدين ويبدله للمحاكم بحسبه فان رأى الحاكم أَرْضَى الراهن  
 ببيع المرهون بجنس الدين جاز (قوله كالوكيل) منه في خذانه لا يشترط الخيار بغير الاذن وأنه لا يضمن  
 المبيع قبل قبض عنه والاضمن (قوله لم يصح) ويضمن البديل بالتسليم وله اذا رده يبعه بالأذن السابق بقيد  
 الآتي فتاوا اذا باعه فتمت أماته فاذا تلف المبيع عند المشتري فالقرار عليه والعدل طريق في الضمان (قوله  
 لا يضر) أي سلم بوجده راغب بلا نقص أو بزيادة كأي (قوله الخيار) أي الذي ليس للمشتري وحده  
 (قوله فان لم يفعل انفسخ) بنفسه وان لم يعلم بالزيادة قال الاذرى وغير العدل من الوكلاء والوصياء والاولياء  
 مثله في امر البيع والفسخ والاحوط ان يبيعه من غير فسخ ويكون يبعه فسخا ولا يحتاج في يبعه الى اذن  
 الراهن لعدم خروج المبيع عن ملكه فلا ينافي في ساقى خيار العيب من أن المبيع اذا رده ببيع المبيع الوكيل الا باذن  
 جدي لانه فيها خرج عن ملك الموكل بان لم يكن له خيار أو كان للمشتري وحده (قوله فلا أثر لزيادة) لكن  
 يندب استقلاله ببيعه للراغب وان نفع الامور في زمن اختيار كالراغب هنا بخلاف بقية الامناء كالوكيل  
 والوصى (فرج) قال الاذرى وغيره موزادة الراغب حرام عليه لانه من الشراء على الشراء كالمكر ولا يحرم  
 البيع لمن الوكيل لانه يتصرف عن غيره بالصلحة (قوله التي هي باقية) يخرج نحو أجر طبيب وعن دواء  
 فهي واجبة ولو لم يصرهون ونحو مؤتمنة من فلا يجبر عليها ولو تضررت المؤنة من الراهن لغيبته أو احساره  
 ماله الحاكم من ماله ان رأى له مالا والا فبقرض عليه أو يبيع جزء منه ولو ماله المرتهن رجوع ان كان باذن  
 الحاكم أو باشهاد عند فقده والافلا (قوله دسقي الاشجار) ومثله ما تهم من الدار ونحو ذلك كقوة الحيوان  
 وأورد هذه على كلام المصنف نظرا الى أن الظاهر من المؤنة ما يتعلق بالحيوان (قوله لحق المرتهن) فله أن  
 يطالب الراهن به ويلزمه الحاكم به لا خلق الله تعالى لانه خاص بذى الروح ولا خلق نفسه ومنه ترك سقيه ومنه  
 ترك عمارة اقرنه مستولو مؤجرة (قوله كفصد وحجامة) وكذا اختان ولو اكبير مع غلبة السلامة وقطع  
 سلعة كذلك (قوله لا يلزم ضمانه) وعند الامام مالك يضمنه ان تلف بسبب خفي (قوله الا اذا تعدى فيه)  
 هذا غلبة ما قيل فيه والافلا المطالبة له مشككة لانه لا يدرى لا عقد ولا يضمن بالتغريب ولو تلف بتفريط فهل يختص  
 الضمان بالعدل أم الحكم على حاله قال السبكي الاقرب الاول (قوله بما يتقاضون به) أي يبتلون بالغبن فيه  
 كثير او ذلك انما يكون بالشئ اليسير فلا يضر لتساعهم فيه (قول المتن وليبعه) هذا انما يتجه في منصوصهما  
 اذا صرح له بالأذن في البيع الثاني والا فقد صرحوا بان الوكيل اذا رده عليه المبيع بالعيب أوفسح البيع المشروط  
 فيه الخيار للمشتري امتنع أن يبيع ثانيا الا بالأذن اللهم الا أن يقال فرض المسئلة هنا اذا كان الخيار غير  
 مختص بالمشتري (قول المتن على الراهن) أي لقوله عليه الصلاة والسلام الظاهر مركوب بنفقته اذا كان  
 مرهونا (قول المتن ويجبر) ترك هذه الواو أولى (قول المتن لحق المرتهن) يفيدان له المطالبة (قوله ولكن  
 يبيع القاضي) قال الامام فعلى هذا لو استقرت المؤنة الرهن قبل الحلول يبيع الجميع وجعل ثمنه رهننا (قول المتن  
 وهو أمانة) خلف فيه أبو حنيفة فقال يضمنه باقل الامرين من قيمته والحق الذي به وقال مالك ان كان تلفه  
 من مصلحة المرهون كفصد وحجامة) ومما الحجة بالادوية والمرام ولا يجبر عليها (وهو أمانة في يد المرتهن) لا يلزمه ضمانه الا اذا تعدى فيه

الحاكم العدل يبيعه فباع  
 وتلف الثمن ثم استحق  
 المبيع رجوع المشتري في مال  
 الراهن ولا يكون العدل  
 طريقا في الضمان لانه نائب  
 الحاكم وهو لا يضمن وقيل  
 يكون طريقا كالوكيل  
 (ولا يبيع العدل) المرهون  
 (الا غن مثله حال من قد  
 بلده) كالوكيل فان أدخل  
 بشئ من هذه الشروط لم  
 يصح البيع والمراد بالنقص  
 عن ثمن المثل النقص بما  
 لا يتقاض به الناس فالتقص  
 بما يتقاضون به لا يضر  
 لتساعهم فيه (فان زاد  
 راغب قبل اقتضاء الخيار  
 فليفسخ وليبعه) فان لم يفعل  
 انفسخ في الاصح وعلى  
 من قول المحرر كالشرح  
 قبل التفرق الى ما ذكره  
 ليم خيارى المجلس والشروط  
 كاذ كره في الروضة ذل فيها  
 ولو زاد الراغب بعدا نقضه  
 الخيار فلا أثر لزيادة (وهو مؤنة  
 المرهون) التي بها يسقى  
 كنفقة العبد وكسوته وعلف  
 الدابة وفي معناه سقى  
 الاشجار وجداد الثمار  
 وتخفيفها ورد الأبق وأجرة  
 مكان الحفظ (على الراهن  
 ويجبر عليها لحق المرتهن  
 على الصحيح) والثاني لا يجبر  
 عند الامتناع ولكن يبيع  
 القاضي جزأ منه فيها بحسب  
 الحاجة (ولا يمنع الراهن  
 لا يلزمه ضمانه الا اذا تعدى فيه)



أو امتنع من رده بعد البراءة من الدين (ولا يسقط بثلثه ثمن من دينه) كوت السكفيل بمجامع التوق (وحكم فاسد العقود حكم صحيحها في الضمان) وعدمه فالتقبوض ببيع فاسد مضمون وبهية فاسدة غير مضمون (ولو شرط كون المرهون مبيعه عند الحلول فساداً) أي الرهن والبيع لتأقبت الرهن وتعلق البيع (وهو) أي المرهون في هذه المسئلة (قبل المحل) بكسر الحاء أي وقت الحلول (أمانة) وبعده مضمون (ويصدق المرتهن في دعوى التلف يمينه) أي من غير أن يذكر سبب التلف فإن ذكره فيه التفصيل الآتي في الوديعة كما شار إليه الراعي واسقطه من الروضة (ولا يصدق في دعوى الرد) إلى الراهن (عند الاكثرين) وقال غيرهم يصدق يمينه (ولو وطئ المرتهن المرهونة من غير إذن الراهن بلا شبهة فإن فعله الحد ويجب المهران أو كرها بخلاف المطاوعة) (ولا يقبل قوله جهلت تحريره) أي الوطء (الأن يقرب اسلامه أو ينشأ ببلدية بعيدة عن العلماء) فيقبل قوله دفع الحد ويجب المهر وقوله بلا شبهة احتريزه عما اذا ظننا زوجته وأمنه فلا حد عليه ويجب المهر

فيضمنه يده وكذا الواسع له أو سامه (قوله أو امتنع) أي بعد طلبه كما يفهم من الامتناع فقبل طلبه أمانة والمراد برده تخليته (قوله ولا يسقط بثلثه ثمن من الدين) وعند أبي حنيفة سقط أقل الأمرين من قيمته والدين وعند مالك كذلك أن تلف بسبب خفي والافلا كما مرث الاشارة إليه (قوله وحكم فاسد الخ) هو قاعدة أغلبية أن كانت عامة لا يراد ماسياً أي عليها أو كلية أن كانت مفروضة في العقود الصادرة من رشيد على الاعيان بل انعدم فيها خراج بالفساد الباطل بقدر كنه أو عدم اعتباره كالشم فليس كصحيحه والافلا يترتب عليه حكم ويجري ذلك في سائر العقود كما تقدم في الصلاة والعقود العبادات فالفساد فيها والباطل سواء الا في نحو الحج من حيث وجوب قضاء الفاسد فيه دون الباطل وبالرشيد غيره لحكمه الضمان مطلقاً وبالاعيان المنافع فلا يرد على طرد القاعدة القراض على أن الربح كله للمالك أو المساقاة على أن الثمرة كلها أو على غرض ودي أو تمهيد مدة لا يفر فيها أو عرض العين المستأجرة على المستأجر من غير قبضها أو عقد الهمة من غير الامام حيث لا ضمان من أجرة ولا جرة في ذلك في الفاسد بخلاف الصحيح ولا على عكسها الشركة حيث لازمتها أجرة عمل الشريك في الفاسد دون الصحيحة وخارج بلانظر من التصوب واجارته فان العين مضمونة فيهما دون الصحيح منها ولا يرد الفضولي وسيأتي أن قرار الضمان على الاول ان جهل الثاني الغصب والافلية (قوله في الضمان) وان اختلف الضامن كاستئجار الولي لطفه فالأجرة في الصحيحة على الطفل وفي الفاسدة على الولي أو اختلف المضمون به كالبيع فانه في الفاسد مضمون بالبدل وفي الصحيح بالثمن والقرض فان المتقوم فيه مضمون بالقيمة في الفاسد وبالمثل صورة في الصحيح والقراض والمساقاة والاجارة فانها مضمونة في الفاسد بأجرة المثل وفي الصحيحة بالمسمى (تنبيه) فاعلم عما ذكر ان اراد هذه الاحكام على القاعدة السابقة قبل تخصيصها بالاعيان صحيح واربادها عليها بعد تقييدها بذلك غير مناسب فالاولى لمن يريد الاراد ابقاءها على عمومها وجعلها أغلبية كغالب القواعد الفقهية فتأمل (قوله لتأقبت الرهن) صريحاً كان قال رهنك كذا إلى الحلول واذالم أقض فهو مبيع منك وأضمننا كان قال رهنك هذا وإذا الخ خلافاً للسبكي في هذه الآية انه لو قال رهنك هذا إلى أن أوفى الدين كان باطلاً مع أنه تصريح بالمقتضى لوجود التأقبت فيه وقول بعضهم بالصحة في هذه ضعيف ومع القول به يمكن الفرق بأن هذا من المقتضى كما تقدم نعم قال شيخنا حرر بالصحة فيما لو تقدم جانب المرتهن كان قال ارهن مني فقال رهنك وإذا الخ ولم يرضه شيخنا (قوله قبل المحل) وكذا بعده إلى مضي زمن يمكن فيه قبضه ابتداء (قوله أمانة) لانه مقبوض بالرهن الفاسد (قوله وبعده مضمون) أي باقضى القيم لانه مقبوض بالبيع الفاسد (قوله ويصدق المرتهن في دعوى التلف) أي من حيث انه لا يضمن والافلا تعدى يصدق في ذلك ليغرم (قوله وأسقطه) أي للعلم به (قوله ولا يصدق) أي المرتهن في دعوى الرد ومثله المستأجر فهما مستثنيان من قاعدة أن كل من ادعى الرد على من اتقنه يصدق وفارقا غيرهما بانهما قبضا لغرض أنفسهما وبذلك يرد ما قاله غير الاكثرين (قوله ولو وطئ المرتهن) أي الذي كرا الواضح المرهونة لا تقي الواضحة من غير إذن الراهن أي المالك فدخل المعبور وخروج المستعير (قوله فعليه الحد) والمهر والودع رقيق غير نسب (قوله أي الوطء) دفع به توهم رجوع الضمير لزانها وهو غير مقبول (قوله الا ان يقرب الخ) أي ولو خالطنا على المعتمد ومثل ذلك وطء جارية أصله أو فرعه قال بعضهم وهذا استثناء من عدم قبوله إلى قبوله فهو مستثنى من بلا شبهة فهو منها وقال بعضهم وهو الوجه ان هذا ظاهر الرض من وان كان باطناً ضمن بقيمته (قول المتن ولا يسقط) الفاء هنا أحسن من الواو (قول المتن وحكم الخ) هذا توطئة للمسئلة بعده (قول المتن ولا يصدق) أي لانه قبضه لغرض نفسه ونظر مقابله إلى كونه أميناً (قوله فعليه الحد) أي خلافاً لابي حنيفة فخرجنا القياس على المستأجر بالاولى (قوله

ليس منهل ولكن حكمها وكلام الشارح بواقفه (قوله فهو زان) فصره لان جواب الشرط بغير الفعل لا يكون الاجبة (قوله بمعنى ان الخ) جواب سؤال هو ان لو تدل على الزمان والامتناع ولا يجاب الاجبة فليكن ماضوية لفظا أو معنى مجردة عن الفاء فاجاب بان المراد منها مجرد التعليل (قوله وان وطى باذن الراهن) أى المالك كاسم ولا عبرة باذن المستعير قاله بعض مشايخنا وله فيها اذا علم أنه مستعير (قوله لانه قد يخفى) يفيد قبوله وان لم يخف عليه وهو مفاد كلام الشارح بذلك الاطلاق والذى اعتمد شيخنا الرمل والزيادة تقيده بمن يخفى عليه (قوله والثاني الخ) يفيد ان نحو قريب العهد مقبول قطعاً (قوله وعلى القبول فلا حرج عليه) وسكت عن مقابله لانه معلوم مما سرفه (قوله ويجب المهران اكرها) وكذا لو كانت اجمعية كجهل الحرمة قال شيخنا والمهر الواجب هنا مهر بكر وأرض بكرة في البكر ونوزع فيه بان ساهنا من النصب والواجب فيه مهر نيب وأرض بكرة فقط (قوله وفي قول الخ) هو اعتراض على المصنف بعدم ذكر الخلاف مع انه قد كور في أصله ولا اعتراض على المحرر في حكايته وجهال لانه لا اصطلاح له (قوله وعليه قيمته للراهن) المالك وان كان ممن يعتق على الراهن خلافاً للزركشي وان تبعه الخطيب ولو لم يكن المرتهن يعلم تصرفاً له الا ان كان بالرهن ولو ادعى المرتهن الواطئ انه تزوجها من الراهن أو اشترها منه أو اتهمها منه وقبضها فانكر الراهن صدق يمينه والوالد رقيق فان ردد عليه اليمين وملكها بعد صارت أم ولد والولد حر (قوله وكذا احكمه في صورتي انتفاء الحد السابقتين) وهما قبوله في دعوى الجهل مع عدم اذن الراهن ومع اذنه (قوله ولو أنقذ المهرهون) أى كلاً أو بعضاً من اجنبي والمرتهن أو الراهن وقائده نعلق المرتهن بتركته لومات ان لم تزد على قيمته ويقدم بها على مؤنة التجيز (قوله وقبض بدله) سواء قبضه الراهن أو قائبه أو المرتهن أو العدل كذلك على المعتمد ولا يقبض الا من كان في يده ولو بعد الخاصة الآتية ويحكم على جميع البديل بالرهنية وان زاد على الدين على المعتمد عند شيخنا بلا إنشاء عقد وقارق قيمة الموقوف والانهية اذا أنقذها حيث يحتاج مع شراء بدل الموقوف الى انشاء وقف وفي الانهية كذلك ان لم يشتتر بعين البديل بالاحتياط في الوقف لا احتياجه الى بيان مصرف وغيره ويتعلق بدل الانهية بذمة الضحى قاله شيخنا تبعاً لغيره وفيه بحث ظاهر (قوله وقبل قبضه الخ) هو مفهوم قبض في كلام المصنف الذي لا خلاف فيه والحكم عليه بالرهنية في القيمة (قوله الثاني أرجح) هو المعتمد وزاد على قدر الدين كاسم وفي قابضه ما تقدم (قوله الراهن) أى المالك نعم للمرتهن أن يخاصم اذا تعذرت خاصة الراهن وان يخاصم مطلقاً بحق التوق وان يخاصم الراهن اذا أنقذه أو باعه وللحاكم خاصة الغاصب بنصب

فهو الخ) اعتذار عن كون لولا يصح محي الفاء في جوابها وقد اعتدنا أيضاً بان الجواب محذوف أى حد فهو زان وتكون الجملة المذكورة كالتعليل لمحذوف (قوله مجردة عن زمان) أى فلا تكون لوفى مثل ذلك دالة على زمان ماض كما هو شأنها قال ابن مالك

لو حرف شرط في مضي ويقبل • ايلاؤها مستقبلاً لكن قبل

(قوله لانه قد يخفى) زاد غير مواد اخفى على عظام رحم الله فعلى غيره أولى أقول قد يشكك في هذا القياس بان الخفاء هنا استند الى مجرد الاذن وأما عطائه فانه ذهب الى ذلك لما قام عنده من الدليل فكيف يقال ان غيره في معناه (قوله ولو طأ وعلم يجب مهر جزماً) أى لا تضام اذنه الى مطاوعتها (قوله وجعل في بد الخ) كذلك هو للتولى لقبضه كما قاله الماوردي أقول ولا ينافيه كون الخصم في البديل الراهن (قول المتن والخصم في البديل الراهن) لو نكل من اليمين ففي حلف المرتهن قولان كغرماء الفلاس وقوله لم يخاصم المرتهن أى لانه غير مالك والثاني نظر الى أنه حاكم مطلقاً بقيمة فكان كالوجني الراهن على المهرهون ثم قضية كلامه مع

وقوله فزان أى فهو زان كما في المحرر جواب لو يخفى ان مجردة عن زمان وتقدم نحوه أول الباب وهو كثير في المتهاج وغيره (وان وطى باذن الراهن قبل دعواه جهل التحريم) مطلقاً (في الاصح) لانه قد يخفى والثاني لا يقبل الا أن يكون قريب عهد بالاسلام أو في معناه وعلى القبول (فلا حد) عليه (ويجب المهران اكرها) وفي قول حكام في المحرر وجهال لا يجب الاذن مستحقه ودفع بأن وجوبه حتى الشرع فلا يؤثر فيه الاذن كما أن المفوضة نستحق المهر بالمخول ولو طأ وعلم يجب مهر جزماً (والولد حر نسب وعليه قيمته للراهن) وكذا حكمه في صورتي انتفاء الحد السابقتين (ولو أنقذ المهرهون وقبض بدله صار رهناً) مكانه وجعل في يده من كان الاصل في يده من المرتهن أو العدل وقبل قبضه قبل لا يحكم بانه مهرهون لانه دين وقبل يحكم وانما يتمتع رهن الدين ابتداءً قال في الروضة الثاني أرجح وبالأول قطع المرافضة (والخصم في البديل الراهن) فان لم يخاصم فيه

حضور خصومته لتعلق  
حقه بالمأخوذ (فلو وجب  
فخصص) في المرهون  
التلف كالعبد (اقتص  
الراهن) أي له ذلك (وفات  
الراهن) لقوات محله من  
غير بدل (فان وجب المال  
بغوه) من التخصيص على  
مال (أو بجناية خطأ لم  
يصح عفو عنه) لحق  
المرتهن (ولا يصح) (إبراء  
المرتهن الجاني) لأنه ليس  
بمالك ولا يسقط بإبرائه  
حقه من الوثيقة في الاصح  
(ولا يسرى الرهن إلى  
زوجه) أي المرهون  
(التفصلة كشمير زوجه)  
ويصح بخلاف التفصلة  
كسمن العبد وكبر الشجرة  
فيسرى الرهن إليها (فلو  
رهن حاملا وحل الاجل وهي  
حامل يبعث) كذلك لانا  
ان قلنا ان الحمل يعلم فكأنه  
وهنهما والا فقدرهنما  
والحمل محض صفة (وان  
ولده يبع معها في الاظهر)  
بناء على ان الحمل يعلم فهو  
رهن والثاني لا يباع معها  
بناء على أن الحمل لا يعلم  
فهو كالحادث به المقصد  
(فان كانت حاملا عند  
البيع دون الرهن فالولد  
ليس برهن في الاظهر)  
بناء على ان الحمل يعلم

ويعتبر بيعها لان استثناء الحمل معتبر ولا سبيل إلى بيعها طمعا وتوزع الثمن على  
الاموال لان الحمل لا تعرف قيمته والثاني يقول

منجز اذا غلب المرتهن (قوله لم يخص المرتهن) هو مقابل الاصح اذا المعنى انه ليس المرتهن أن يخصم مطلقا  
فقوله في الاصح عام في الحقيقة لقوله والخصم الخ وهذه حكمة سكوت الشارح عنه فافهم (قوله وفي  
جروض الخ) هو اعتراض على المصنف في نوع اختلاف (قوله اقتص الراهن) ولا يعبر عليه ولا على العفو  
على الارش (قوله والمراد به المالك) فيشمل المعبر وله العفو مجانا (قوله وفات الراهن) أي فيها اقتص  
فيه من كله أو جزؤه وكلام المصنف ظاهر في السكوت وجرى عليه الشارح بقوله المتلف بفتح اللام والعفو مجانا  
كالخصم (قوله على مال) ولو من غير جنس القيد لكن باذن المرتهن وشمل ذلك ما لو ورثه السيد كان  
كانت الجناية على أبيه أو مكاتبه ومات الجاني عليه أو هجر المكاتب فلا يسقط المال ويبيعه السيد في الجناية  
(قوله أو بجناية خطأ) أو شبه عمد أو يعدم وجوب الخصم ابتداء لمافع كاصلية أو سيادة (قوله لم يصح عفو  
عنه) ولا التصرف فيه بغير اذن المرتهن (قوله ولا يسقط بإبرائه حقه من الوثيقة) الا ان قال أسقطت حتى  
منها (قوله كشمير) فلا يكون مرهونا وان كان موجودا حال الرهن ولم يؤثر في الباب ان الطلع غير المؤثر  
من المتصلة وفي الخطيب ان تعلم الصنعة كذلك لكن سيأتي أنها اذا كانت بعمل فهي من المتصلة (قوله  
ويصح) ولو لموجودا حال الرهن وصوف وان لم يبلغ أو ان الجزولين ولو في الضرع وقت الرهن ولو رهن بيضة  
ففرخت ولو بلاذن أو مفرق فرعه كذلك فثبت فالفرخ والنبات رهن وقال الامام أبو حنيفة يسرى الرهن  
إلى الزيادة المتصلة كالمتصلة وقال الامام مالك يسرى إليها ان كانت من جنس الاصل كونه جارية بخلاف  
عمرة نمرة (قوله وكبر الشجرة) ظاهره ان المراد غلظها لا طوقها بدليل عطفه على السمن ويصرح به تعليل  
المهج بقوله انه لا يمكن انفصالها على هذا فطوقها من الزيادة المتصلة فلا يسرى الرهن اليه ومثلها سنا بل الزرع  
الحادثة بعد الرهن ولو قبل قبضه ولو يفسد وسعف كذلك فراجع (قوله لانا اذا قلنا الخ) فيبدأن الحمل داخل  
مطلقا فهو كالزيادة المتصلة حيث كان موجودا حال الرهن والافلا قاله المنهج من البناء على انه يعلم غير صحيح  
(قوله بناء على أن الحمل يعلم) أي يعطى حكم المعلوم (قوله ويعتبر بيعها) أي من حيث الرهنية المقتضى إلى  
التوزيع مع التعذر كما ذكره والافليزم الراهن بيعها حملا أو توفية الدين وقول بعضهم يحمل كلام الشارح  
على ما اذا تعلق بالحمل حتى ثالث بوصية أو حجر ليس في محله فتأمل (قوله لان استثناء الحمل معتبر) خرج به  
ما لو رهن نخلة فاطلمت فانه يصح بيعها واستثناء النخلة فتأمل (تنبيه) نص في الام واعتمده شيخنا أنه  
لو سأل الراهن أن يعلم الحمل ويكون غمها كرهنا كان له ذلك كذا في المنهج ونظر فيه بعضهم بأنه يلزم  
أن يكون ملازما على قيمة الام مرهونا بغير عطف مع انه مجهول لا يقال يسرى إليه الرهن كذا في زيادة المتصلة للفرق  
الواضح مع انه لا ضرورة هنا وقد يجاب بأن القدر الزائد ليس مرهونا وانما له حكم الرهن تبعاً من حيث ان  
خاصية المرتهن جزماً اذا خصم الراهن ونظر فيه الاسنوي ولو غصبت العين المؤجرة فالحكم كما هنا (قول  
المتن اقتص الراهن الخ) لو امتنع من الاقتصاص والعفو فلا جبار خلافاً لابن أبي هريرة ومحمد بن أبي  
عصرون والاول اختاره السبكي وحينئذ (قوله ولا يسقط بإبرائه حقه) أي كالأو وهبه لغيره بغير اذن فان حقه  
باق نعم لو قال أسقطت حتى من الوثيقة سقط (قول المتن ولا يسرى) أي خلافاً لابي حنيفة مطلقاً والمالك في  
الاولنا ما سلم من الحديث والقياس على الكسب والاجارة والعبد الجاني (قول المتن دون الرهن) هو  
يفيدك ان العبرة بحال الرهن دون حال القبض (قوله والثاني يقول الخ) كلامه بوجه انه على هذا الثاني  
يكون الحمل رهنا حتى لو انفصل بيع معها وليس كذلك بل معناه أنه مادام حاملاً يباع كالفقة فلو وفت فلا  
يبيع بل يخوز به الراهن بذلك على ذلك انظر في مقابل الاظهر السابق

الرهون منع نفسه من التصرف فيه وهو واضح جلي فافهمه

(فصل في الجنابة من المرهون وما يقبضه) (قوله جنى المرهون) ولو مضى بوا أو مضى بغيره (قوله بالقتل) هو على اجنبى) ومنه المرهون فيقدم حقه من حيث الجنابة على حقه من حيث الرهن (قوله بالقتل) هو قبيل راحة كلام المصنف فغير القتل يبطل بغيره منه وسيا في كلامه الاشارة اليه (قوله لان حقه الخ) نعم لو كان المرهون يعتقد وجوب الطاعة وجنى بأمر غيره نطق الضمان بذمة الأمر فقط أجنبيا أو سيدا فيغرم قيمته رهنا ولا يقبل قول السيد في الأمر فيباع أو يقتص منه لثلا يبطل حق الجنى عليه منه (قوله بطل الرهن) أى ان لم تزد قيمته على الارش ولم يكن مضى بوا والا فلا تدرهن بل لا يباع ما زاد الا ان يضر بيع بعضه بغير الجنابة ويكفر الغاصب قيمته رهنا سواء اقتص منه أو بيع (قوله لم يكن رهنا) نعم ان كان قد نسخ خيار بغير العيب بقى على الرهن (قوله بضم التاء) له الفى فى كلام المصنف والا ففتحها صحيح خلافا لمن زعم فساد ما يرجع ضميره لو ارث السيد كالفعل فيما قبله ويستثنى عن لفظ منه (قوله وان عفى على مال) أو كانت مستولاه حال عساره لانه يلزمه فداؤها بخواتمها عليه كالمعلم (قوله أو كانت الجنابة خطأ) أشار الى أن العقول ليس فيها وذلك قال في المنهج وتعييرى بذلك وهو لا ان وجد سبب مال أهم من تعييره يعفى على مال فقوله فيه والجنابة على غير اجنبى متعين خلافا لما فى بعض النسخ من إسقاط لفظ غير لكن تقييده وجود السبب بالاش غير مناسب اذ وجود سبب القصاص كذلك اذ لا يفوت الا ان اقتص بالفعل وقد يقال انما قيد بالمال لانه بالنظر لما بعد وجود السبب وقد يوجب القوت فى القصاص دون المال فتأمل (قوله لان السيد الخ) محل ذلك فى الابتداء فلا يردها لوجوب عفا وجنى غير عفا أو على طرف مورث السيد أو مكاتبه ثم انتقل المال للسيد بموت أو عجز لانه يفتقر فى الاول (قوله وعبرى الحر بالأصح) فالصنف مخالف لأصله ولما فى الروضة وأصلها (قوله ومعلوم الخ) ولم يدخل ذلك فى كلام المصنف مع شموله كافى المنهج لان الظاهر من بطلان الرهن أنه فى جميعه وقال بعضهم لما لم يدخله فى الجنابة على السيد لانه ليس من محل الخلاف لم يدخله فى الجنابة على الاجنبى للنسبة فتأمل (قوله لا تبطل الرهن) أى نظر الغالب والا فقد يسرى القصاص ويستغرق الارش القيمة (قوله بطل الرهنان) فان عفا السيد رجما أو بلامال بطل الرهن فى القتل ونفى رهن القاتل (قوله نعلق به الخ) فليس له العقوبة بعد العفو عليه (قوله وغنره رهن) بل انشاء عقد فله شيخنا وظاهره خروجه عن رهنية مرتين القاتل وصبرونه رهن الرهن القاتل بغير الجنابة أو بغير البيع وعلى ذلك لو سلح عنه مرتين القاتل رجوع للرهن لمرتهن القاتل وفيه نظر والذى يتجه عدم خروجه عن رهنية مرتين القاتل بذلك فيبقى عنده بعد المسامحة المذكورة لأن عدم تعلقه به انما كان لأجل تعلق مرتين القاتل لتقديم حقه حيث زال تعلقه للمانع فليست على أصله فراجع وانظره (قوله وقيل يصير الخ) ظاهره من غير انشاء عقد وفيه لو ساع ما علمته وقال السبكي فى هذه لابد من انشاء عقد (قوله هذا) أى يبعه كله أو صبرونه رهنا كله (قوله بيع من القاتل جزء) أى ان وجد من يشتري ذلك الجزء لم تنقص القيمة بالتشقيص والا يبيع كله ويكون الزائد

(فصل جنى المرهون) (قوله لأن حقه الخ) فلو قسم المرتهن عليه لضاع حقه وأيضاً اذا قدم على حق المالك فعلى حق المرتهن أولى (قول المتن وان وجب مال) منه نعم ان كون المال يثبت للسيد على العبد هنا مفتقر لاجل حق المرتهن ولو عفى على غير مال صح بلا إشكال (قول المتن وغنره رهن) أى من غير توقف على انشاء رهن كاسلف (قول المتن وقيل يصبر رهنا) أى لأنه لا فائدة فى البيع (قوله وعمله) أى الخلاف فى المستثنين (قوله وأبى الراهن) فعلى هذا اذا قلنا بالرجوع هل يصبر رهنا من وقت الجنابة أم حين اباته

(فصل جنى المرهون) (قوله جنى المرهون) ولو مضى بوا أو مضى بغيره (قوله بالقتل) هو على اجنبى) ومنه المرهون فيقدم حقه من حيث الجنابة على حقه من حيث الرهن (قوله بالقتل) هو قبيل راحة كلام المصنف فغير القتل يبطل بغيره منه وسيا في كلامه الاشارة اليه (قوله لان حقه الخ) نعم لو كان المرهون يعتقد وجوب الطاعة وجنى بأمر غيره نطق الضمان بذمة الأمر فقط أجنبيا أو سيدا فيغرم قيمته رهنا ولا يقبل قول السيد في الأمر فيباع أو يقتص منه لثلا يبطل حق الجنى عليه منه (قوله بطل الرهن) أى ان لم تزد قيمته على الارش ولم يكن مضى بوا والا فلا تدرهن بل لا يباع ما زاد الا ان يضر بيع بعضه بغير الجنابة ويكفر الغاصب قيمته رهنا سواء اقتص منه أو بيع (قوله لم يكن رهنا) نعم ان كان قد نسخ خيار بغير العيب بقى على الرهن (قوله بضم التاء) له الفى فى كلام المصنف والا ففتحها صحيح خلافا لمن زعم فساد ما يرجع ضميره لو ارث السيد كالفعل فيما قبله ويستثنى عن لفظ منه (قوله وان عفى على مال) أو كانت مستولاه حال عساره لانه يلزمه فداؤها بخواتمها عليه كالمعلم (قوله أو كانت الجنابة خطأ) أشار الى أن العقول ليس فيها وذلك قال في المنهج وتعييرى بذلك وهو لا ان وجد سبب مال أهم من تعييره يعفى على مال فقوله فيه والجنابة على غير اجنبى متعين خلافا لما فى بعض النسخ من إسقاط لفظ غير لكن تقييده وجود السبب بالاش غير مناسب اذ وجود سبب القصاص كذلك اذ لا يفوت الا ان اقتص بالفعل وقد يقال انما قيد بالمال لانه بالنظر لما بعد وجود السبب وقد يوجب القوت فى القصاص دون المال فتأمل (قوله لان السيد الخ) محل ذلك فى الابتداء فلا يردها لوجوب عفا وجنى غير عفا أو على طرف مورث السيد أو مكاتبه ثم انتقل المال للسيد بموت أو عجز لانه يفتقر فى الاول (قوله وعبرى الحر بالأصح) فالصنف مخالف لأصله ولما فى الروضة وأصلها (قوله ومعلوم الخ) ولم يدخل ذلك فى كلام المصنف مع شموله كافى المنهج لان الظاهر من بطلان الرهن أنه فى جميعه وقال بعضهم لما لم يدخله فى الجنابة على السيد لانه ليس من محل الخلاف لم دخله فى الجنابة على الاجنبى للنسبة فتأمل (قوله لا تبطل الرهن) أى نظر الغالب والا فقد يسرى القصاص ويستغرق الارش القيمة (قوله بطل الرهنان) فان عفا السيد رجما أو بلامال بطل الرهن فى القتل ونفى رهن القاتل (قوله نعلق به الخ) فليس له العقوبة بعد العفو عليه (قوله وغنره رهن) بل انشاء عقد فله شيخنا وظاهره خروجه عن رهنية مرتين القاتل وصبرونه رهن الرهن القاتل بغير الجنابة أو بغير البيع وعلى ذلك لو سلح عنه مرتين القاتل رجوع للرهن لمرتهن القاتل وفيه نظر والذى يتجه عدم خروجه عن رهنية مرتين القاتل بذلك فيبقى عنده بعد المسامحة المذكورة لأن عدم تعلقه به انما كان لأجل تعلق مرتين القاتل لتقديم حقه حيث زال تعلقه للمانع فليست على أصله فراجع وانظره (قوله وقيل يصير الخ) ظاهره من غير انشاء عقد وفيه لو ساع ما علمته وقال السبكي فى هذه لابد من انشاء عقد (قوله هذا) أى يبعه كله أو صبرونه رهنا كله (قوله بيع من القاتل جزء) أى ان وجد من يشتري ذلك الجزء لم تنقص القيمة بالتشقيص والا يبيع كله ويكون الزائد

حق المرتهن فى ماله لا فى عينه وعلى الثاني يقتل الى يده هذا ان كان الواجب أكثر من قيمة القاتل أو شلها فان كان أقل منها يبيع من القاتل جزء بغير الواجب يكون غنمه رهنا وأما الجزء رهنا على الخلاف

وهنا عند مرتين القتال (قوله ومعه) أي الخلاف (قوله ولو اتفقا) أي الراهن ومرتين القتل (قوله على عدم البيع) أي بل على النقل كما صرح به في المنهج وكذا لو اتفق الراهن والمريضان على النقل والنقل المقبول الشكل أو البعض من عين القتال لا قيمته على ما تقدم قال السبكي ولا يحتاج في هذا النقل إلى إنشاء عقد وخالفه شيخنا نعم لا يحتاج إلى فسخ لأنه كبيع الراغب في زمن الخيار والخبرة في النقل للرتين (قوله قال الامام) هو المتمدن كافي امساك الورثة عن التركة وقضاء الدين من ما لم ولا نظر لاحتمال وجود الراغب الذي أشار إليه الرافي لان الأصل عدمه كما ذكره هناك نعم ان وجد الراغب بالفعل أجيب مرتين القتال وشيخنا الرمي ضعف كلام الرافي وفرق بين ما هنا والتركة وفيه نظر اذ منع التضييف لافرق ومع عدمه فالفرق الذي ذكره بعكس مراده فراجع (قوله وسكت عليه) أي على كلام الرافي وظاهر هذا انه ارتضاء (قوله عند شخص) أو أكثر (قوله نقص الوثيقة) فان اقتضت السندات كلها (قوله أو بدنين) ولو عند شخص (قوله به) أي القتال (قوله فائدة) أي للرتين (قوله بأن يباع) أي كله أو بعضه على ما تقدم ومثله يقام وليس من الغرض طلب بيعه خوف جناية أخرى (قوله فاذا كان الخ) هو مثال لوجود الفائدة ولا نظر إلى يسار أو عسار في ذلك (قوله ثم نقل الخ) نعم لو كان قيمة القتال أكثر من دينه نقل منها ما زاد على قدر الدين القليل قاله العلامة البرلسي (قوله فترقيمة القتل) أو أكثر منها ما زاد على دين القتال كما تقدم ان كان دين القتل أكثر من قيمته والا فلا (قوله بأقسط ما يري) ومنها تلاف من لا يضمن ومنه الموت بضرب أذن له الراهن فيه كما مر (قوله وينفك بفسخ المرتين) قال شيخنا الرمي لا يفر من التركة لأنه لمصلحة الميت وسواء انفسخ في الكل أو البعض ولا يلزم المرتين بعد الفسخ أو الفلأ والاذن رد المرهون ولا احضاره للراهن بل عليه التحلية كالوديع فوثة احضاره ولو يبيع على الراهن (قوله أو غيرهما) كارت واعتياض ولو تلف المعوض أو تقابلا فيه أو نفرا قبل قبضه في الربوي بقي الرهن كما كان له وودسيه وهو الدين اما الاول ان قلنا الفسخ برفع المقدس أصله واما نظيره وأعطى حكمه ان قلنا برفع من حينه وبذلك فارق عدم عود الضمان على غصب باع ما غصبه بالوكالة وتلف قبل قبضه لان سبب الضمان الغصب وقيل زال (قوله لم ينفك شيء من الرهن) أي ان التمدد المقدم المستحق ومن عليه الدين كما يعلم مما بعده فتأمل (قوله أي المرهون) ولو التركة (قوله ولو رهن) أي المالك لان المعبر كالرهن (قوله فبرئ من أحدهما) ولو بالدفء له سواء التحمل الدين خلافا للخطيب واختلاف لان ما يأخذ بمختص به وكذا أساسا للشر كاه في الدين المشتركة الا في مسائل ثلاث الارث والكتابة وربيع الوقت فإيا أخذ أحد الورثة من دين مورثهم لا يختص به نعم ان أحال به اختص

وامتناعه فيه نظر (قوله وفي العكس يباع جزأ) أي لانه لاحق للرتين في الدين (قوله وان اتفق الدينان الخ) يقي ما لو اتفقا حلولا وتأجيلا واختلافا قدران كان القتل بالكثير قدره من نقل سواء كانت قيمته مثل قيمة القتال أو فوقها أو دونها لكنهما فيها دونها لا ينقل ما زاد على قيمة القتل وان كان مرهونا بالقليل وقيمته مثل قيمة القتال أو فوقها فلا نقل فان كانت قيمة القتال أكثر قال في شرح الارشاد بيع منه بقدر قيمة القتل لتبصره هناك مكان القتل ويستمر الباقي بدين القتال قال به يظهر ان قول الروضة اذا كانت قيمة القتل أقل وهو مرهون باقل الدينين لا ينقل اذا فائدة فيه متعقب اه أقول وهذه المسائل التي قيل فيها بعدم النقل لو فرض فيها ان قيمة القتال تزيد على الدين المرهون عليه باضعاف فضية اطلاقهم الا عراض عن ذلك وعدم اعتباره غرض محوز النقل الزائد على مقدار الدين فما وجه ذلك وينبغي أن يحمل كلامهم على ما ذكره كانت القيمة لا تزيد على الدين كما هو الغالب (قوله أو غيرهما) أي كارت واعتياض لكن لو تقابلا في الاعتياض عاد الرهن كما عاد الدين

الرهن (بفتح للرتين) لو حد ما ومع الراهن (والبراء من الدين) بقضاء أو إبراء أو حوالا أو غيرها (فان بقي شيء منه لم ينفك شيء من الرهن) أي المرهون لا يوثيقه ببيع أجزاء الدين (ولو رهن نصف عبد بدين ونصفه خرفي من أحدهما انك قطعه)

(فصل)

لتعدد العقد (ولو رهنه) بدين (فبرى أحدهما) بما عليه (أنك نصيب) لتعدد من عليه الدين ولو رهنه عند اثنين فبرى من دين أحدهما  
 أنك قسطه لتعدد مستحق الدين (فصل) إذا (اختلفا في الرهن) أي أصله كأن قال (٢٨١) رهنني كذا فأنكر (أو قدره)

أي الرهن بمعنى المهر  
 كان قال رهنني الأرض  
 بأشجارها فقال بل وحدها  
 أو تعيينه كذا العبد فقال  
 بل هذا الثوب أو قدر  
 المهرين به كباثنين فقال  
 بل باني (صدق الراهن  
 يمينه) وإطلاقه على المنكر  
 بالنظر للمدعى وقوله (ان  
 كان رهن تبرع) فيصدق  
 التصديق (وان شرط)  
 الرهن المختلف فيه بوجه ما  
 ذكر (في بيع محالفا)  
 كسائر صور البيع إذا  
 اختلف فيها (ولو ادعى  
 أنه رهنه عندهما بيمينه)  
 وأقبضه (وصدقه أحدهما  
 فنصيب المصدق رهن  
 بخمسين والقول في نصيب  
 الثاني قوله يمينه وتقبل  
 شهادة المصدق عليه) فإن  
 شهد به آخر أو حلف  
 المدعى ثبت رهن الجميع  
 (ولو اختلفا في قبضه) أي  
 المهرين (فإن كان في يد  
 الراهن أو في يد المرتن  
 وقال الراهن غصبته صدق  
 يمينه) لأن الأصل عدم  
 لزوم الرهن وعدم اذنه في  
 القبض (وكذا إن قال  
 أقبضته عن جهة أخرى)  
 كالأجرة والجار أو الأبدان  
 يصدق يمينه (في الأصح)  
 لأن الأصل عدم اذنه في  
 القبض عن الرهن والثاني

المحتال بما أخذه وهذه من حيل الاختصاص وما أخذه أحد السيدين مثلا من دين الكتابة لا يختص به وما  
 أخذه أحد الموقوف عليهم من ريع الوقف لا يختص به وإن كان له النظر في حصته وأجرها بنفسه قاله شيخنا  
 مر واعتمده وصمم عليه وفيه نظر فتأمله وخرج بالموقوف عليهم أر باب الوظائف المشتركة فما يأخذه  
 أحدهم من الناظر وأخبره بختص به وإن حرم على الناظر تقديم طالب حقه من غير علمه برضا غيره منهم قاله  
 شيخنا الرمي والزيادة (قوله لتعدد العقد) فعمل إن المرتن واحد وإن المراد تعدد العقد بالصفة أخذا بما بعده  
 وعلم أيضا براءة الراهن بالأداء من أحدهما إن قصد عند الدفع أو جعله عنه بعد الإطلاق ويصدق في إرادته  
 (فصل في الاختلاف في الرهن وما يتعلق به) (قوله أو قدره) أي المهرين وكذا المهرين به وأوصفته كقدر  
 الاجل ومنه ما لو قال رهنني العبد بيمينه فصدق له لكن قال كل نصف منه بخمسين مثلا (قوله صدق الراهن)  
 ولو كان مستعيرا فالعبر به أولى من التعبير بالمالك خلافا لمن زعمه والأصح نراض على التسمية به في الأولى  
 أجاب عنه الشارح بقوله وإطلاقه الخ وسيأتي وسواء وقع الاختلاف بعد القبض أو قبله وفائده في المسئلة  
 الأولى أنه لو نكل الراهن حلف المرتن وثبت الرهن وألزم الراهن بإقباضه وفي غيرها أنه لو نكل المرتن  
 سقط اللوم على الراهن في عدم الإقباض (قوله وإطلاقه الخ) أي إطلاق اسم الراهن عليه في الأولى مع  
 إنكار أصل الرهن فهو غير رهن صحيح بالنظر إلى دعوى المرتن بأنه رهن (قوله ما ذكر) منه الاختلاف  
 في أصله بمعنى هل وقع بمنزلة بيع أم لا فاستثناء بعضهم لئلا يفسد في محل وفي غيرها كان اختلافنا أنه  
 شرط أو في قدر ما شرط أو في صفة ما شرط نعم لو اتفقا على شرطه واختلغا في وقوعه بعد ذلك أو في عينه كان  
 رهن الجارية بوكيله وقال أمرني بها فقال بل أذنت في رهن العبد وعكسه فالصدق الراهن فيهما ولا يثبت  
 رهن واحد من العبد ولا الجارية في الثانية وللمشتري الخيار إن لم يرهن البائع في الأولى وهذه المرادة بقول  
 المنهج في غير الأولى (قوله أنه رهنه) ومثله عكسه كان ادعى أنه رهنه ما عدا الخ (قوله وأقبضه الخ) ليس  
 قيد على المعتد إذا الكلام في ثبوت العقد لا في الزامه ببقائه عند المرتن (قوله وصدقه أحدهما) أي ونكل  
 الآخر في حصته ولم يتعرض لشريكه وكذا لو كذبه كل منهما فإن قال ألم أرهن وشريكي رهن فهي شهادة  
 على شريكه فتقبل كما سيجيء ولا يضري قبول الشهادة اعتراف المرتن بكنههما لعدم فسقهما بذلك على  
 العقد عند شيخنا ونقله عن شيخنا مر وما في شرحه المخالف لذلك تبع فيه ابن حجر تبعه البلقيني ووافقهما  
 الخطيب (قوله وعدم اذنه) فلو اتفقا على الإذن واختلغا في قبضه صدق من هو يده سواء المرتن أو غيره  
 سواء ادعى الراهن الرجوع عن الإذن أو لا فتقييد المنهج بالأولى لا مفهوم له (قوله أقبضته عن جهة أخرى)  
 وكذا ألم أقبضه عن جهة الرهن على العقد من وجوب قصد الإقباض عنه وفارق البيع بأن البيع لازم (قوله فله  
 تحليفه) أي فللراهن تحليف المرتن أنه قبضه من جهة الرهن وهو المعتد سواء وقع الإقرار في مجلس الحكم  
 أو لا بعد الدعوى عليه أو لا حكم الحاكم عليه أو لا وقع الحكم بالصحة أو الموجب أو لا نعم إن أقر بعد إقامة البينة

(فصل في اختلاف الراهن الخ) (قول المتن صدق الراهن) أي لأنه مدعى عليه (قول المتن وإن شرط الرهن  
 اختلف فيه بوجه ما ذكر) اعلم أن مدلول هذه العبارة أنهما يتحالفان إذا اتفقا على اشتراط الرهن في بيع  
 ولكن اختلفا في شيء مما تقسم كأصل الرهن أو قدره أو عينه أو غيره ذلك فاما اتفاقهما على الاشتراط فليس بشرط  
 بل لو اختلفا في اشتراط الرهن محالفا وكذا لو اتفقا على الاشتراط وإن اختلفا في القدر مثلا وأما لو اتفقا  
 على الاشتراط واختلفا في إيجاد الرهن والوفاء به بان ادعاء المرتن وأنكره الراهن كي يأخذ الرهن ويحمل  
 المرتن على فسخ البيع كما قاله السبكي فلا تخالف خلافا لفتوى العبارة لأنهما لم يختلفا في كيفية البيع فالقول

(٣٦ - فليؤني وعبره - ثاني) يصدق المرتن لاتفاقهما على قبض ما ذون فيه (ولو أقر) الراهن (بقبضه) أي قبض المرتن المهرين  
 (ثم قال لم يكن إقرارى عن حقيقة فله تحليفه) أي المرتن أنه قبض المهرين (وقيل لا يحلفه إلا أن يذكر لإقراره) أو لا كقوله لأشهدت

على رسم القبالة) قبل حقيقة القبض لانه اذا لم يذكر نأ ولا يكون منافضاً بقوله لا قراره واجب باننا علم ان الوثائق في الغالب يشهد عليها قبل تحقيق ما فيها فاي حاجة الى تلفظه بذلك ولو كان اقراره في مجلس القضاء بهد توجه الدعوى ففيل لا يحلفه وان ذكر نأ ولا لانه لا يكاد يقر عند القاضي الا عن تحقيق وقيل لافرق (٢٨٢) لشمول الامكان (ولو قال أحدهما) أي الرهن والرهن (جنى الرهون وانكر

الاخر صدق المنكر جينه) لان الاصل عدم الجنابة وبقاء الرهن واذا بيع في الدين فلا شيء للمقر له على الرهن باقراره ولا يلزم تسليم الحق الى المرتهن المقر لاقراره (ولو قال الرهن جنى قبل القبض) وانكر المرتهن (فلا يظهر تصديق المرتهن جينه في انكاره) الجنابة صيانة لحقه ويحلف على نفي العلم بها والثاني يصدق الرهن لانه مالك (والاصح انه اذا حلف المرتهن (غرم الرهن للمجنى عليه) لانه حال بينه وبين حقه والثاني لا يفرم لانه لم يقبل اقراره فكانه لم يقر (و) الاصح (انه يفرم الاقل من قيمة العبد وارث الجنابة) والثاني يضرر الارش بالغام بالغ (و) الاصح (انه لو نكل المرتهن رد الحق على المجنى عليه) لان الحق له (لا على الرهن) لانه لا يدعى لنفسه شيئاً والوجه الثاني ترد على الرهن لانه المالك والخصومة تجري بينه وبين المرتهن (فاذا حلف) الردود عليه منهما (بيع) العبد (في الجنابة) ان استغرت

عليه وقبلها بانه اقر او رهن واقض سواء ذكر نأ ولا ولا ثم حكم الحاكم عليه فان علم استناد الحكم لاقراره فكذلك والا فليس له تحليفه قاله شيخنا مر واعتمده قال القاضي ابو الطيب وهذا يدل على انه لا يحكم بما يمكن من كرامات الاولياء ولهذا قالوا الزوج وهو بمكة باسراً فمن مصر فوالت ولدت الستة أشهر من العقد لم يلحقه (قوله رسم القبالة) الرسم اسم للكتابة والقبالة بفتح أوله وثانيه اسم للورقة (قوله باننا علم الخ) يعلم من هذا أن ما ذكر لا يختص بما هنا بل يجري في سائر العقود وغيرها كالقرض وعن المبيع (قوله وقيل لافرق) وهو المعتمد كما تقدم فهو من هذا الوجه الاول ومقابل ما قبله نعم ان حكم الحاكم بنحو قبضه أو ثبوت الحق في ذمته لم يكن له تحليفه بخلاف كذا نقل عن شيخنا الرمي (قوله ولو قال أحدهما الخ) صريح كلام المصنف والشارح في هذه والتي بعدها ان وقت الاقرار متأخر عن القبض بدليل البيع في هذه والحيولة في تلك وان وقت الجنابة مسكوت عنه في هذه ومقيد في الآتية بما قبل القبض ولو قبل العقد ما لو كان الاقرار فيه ما قبل القبض فلا يأتي ما ذكر اذا اقرار الرهن رجوع عن الرهن فلا فائدة لتصديق المرتهن في نفي الجنابة فلا يباع في الدين لبطان الرهن ويتعلق حق المجنى عليه برقبته لعدم المانع وفي اقرار المرتهن يبطل حقه من الرهن فليس له تعلق به وللرهن يبيعه ولو لغير الدين وان لم يلزمه للجنابة شيء ولو أقبضه للمرتهن جاز وزم بقبضه (قوله صدق المنكر جينه) ويحلف المرتهن على نفي العلم والرهن على البت فان نكل من طلب تحليفه فيه ما يأتي في المسئلة بعدها (قوله واذا بيع) من جانب المرتهن أو الرهن ولا يتوقف على اذن المرتهن لاقراره بالجنابة وبيع المرتهن صحيح ظاهر مطلقا وكذا باطنا من حيث الرهنه ان كان في الواقع جنابة والافاضل باطنا كذا قاله شيخنا تبعاً لشيخنا الرمي وفيه نظر اذ كيف يبيعه المرتهن للدين مع اقراره بالجنابة فالوجه ان يقيد البيع بكونه من المنكر فتأمل ولو لم يبيع وانفك الرهن لزم الرهن المقر ما قبله لزوال المانع على المعتمد (قوله في الدين) ينبغي أن لا يتقيد ببيع الرهن المنكر بكونه للدين بل له تزاع الرهن من المرتهن فهر اعليه (قوله فلا شيء الخ) لان الرهن لا يفرم جنابة الرهون ولم يلف الرهن شيئاً للمقر له لسبق الرهن على الجنابة وفارق لزوم غرم السيد ارش جنابة أم الولد باقراره بجنابته ولو قبل ايلاده بوجود فداها قاله الرافعي (قوله ولا يلزم تسليم الخ) أي من حيث كونه رهناً وان لزمه من حيث وفاء الدين (قوله لانه حال الخ) أي لانه منع المجنى عليه من وصوله الى حقه من رقبته المرهون باقباضه للمرتهن فهو كالوقت له فليس المراد ان المفرم للحيولة كما فهمه بعض القاصرين فراجع (قوله اذا حلف المرتهن الخ) واذا نكل سقطت دعواه وانتهت الخصومة ولا يفرم له الرهن شيئاً لان الحيولة حصلت بشكوله (قوله ولا يكون الخ) فبأخذها الرهن (قوله بانه كان جانباً الخ) أي ينزل ذلك منزلة ما لو علم انه كان جانباً في الابتداء فتأمل (قوله وفي الروضة الخ)

قول الرهن والمرتهن الفسخ ان لم يرض ولو ترك المصنف هذه المسئلة استغناء عما سلف في التحالف كان أولى (قول المتن على رسم القبالة) الرسم الكتابة والقبالة الورقة أي شهدت على الكتابة الواقعة في الوثيقة لكي آخذ بعد ذلك (قوله توجه الدعوى) أي بحق من الحقوق ثم انه اقر به في مجلس القاضي ثم قال بعد ذلك لم يكن اقراره به عن حقيقة هذا صورة المسئلة (قوله والثاني الخ) كان وجهه جري ان هذا هنادون ماسلف استناد الجنابة الى وقت خال عن حق المرتهن ثم محل الخلاف اذا عين المجنى عليه وصدة ودعوى زوال الملك كدعوى الجنابة لكن في العتق لا يحتاج الى تصديق العبد وقول المتن قبل القبض أي سواء قال قبل الرهن أم لا (قوله قولين) هما في الاولى المعروفان بقولي الغرم للحيولة وفي الثانية المعروفان بما يضمنه السيد قيمته والا يبيع منه بقدره ولا يكون الباقي رهناً لان العين المردودة كالبينة أو كالاقرار بانه كان جانباً في الابتداء فلا يصح رهن شيء منه وفي الروضة كاصلها حكاية الخلاف في المسائل الثلاث قولين وتضعيفاً به وجهان في الثالثة وترجيح القطع بالاولى في الثانية (ولو اذن) المرتهن (في بيع المرهون فبيع ورجع عن الاذن وقال رجعته قبل البيع وقال الرهن بعده فلا يصح



نصديق المرتين) عيته

لان الاصل عدم رجوعه  
في الوقت الذي يدعيه  
والاصل عدم بيع الرهن  
في الوقت الذي يدعيه  
فيتعارضان ويبقى ان  
الاصل استمرار الرهن  
والثاني بصدق الرهن لانه  
أعرف بوقت بيعه وقسّم  
له المرتين الاذن (ومن  
عليه الثان باحدهما رهن  
فأدى ألفا وقال أديته عن  
الث الرهن صدق عيته)  
على المستحق القائل انه أدى  
عن الالف الآخر سواء  
اختلفا في بية ذلك أم في لفظه  
لان المؤدى أعرف بقصده  
وكيفية أدائه (وان لم ينو شيئا  
جعله عايشا) منهما أو عنهما  
(وقيل يقسط) عليهما  
(فصل من مات وعليه دين  
تعلق بتركته) قطعاً المنتقلة  
الى الوارث على الصحيح  
الآتي (تعلقه بالمرهون وفي  
قول كتعلق الارش بالجاني)  
لانه ثبت من غير اختيار  
المالك (فعل الاظهر)  
الاول (يستوى الدين  
المستغرق وغيره) في رهن  
التركة به فلا ينفذ تصرف  
الوارث في شيء منها (في  
الاصح) على قياس الديون  
والرهون والثاني قال ان  
كل الدين أقل من التركة  
فقد تصرف الوارث الى  
أن لا يبقى الا قدر الدين  
لان الجهر في ملك كثير

فيه اعتراض على المصنف في التعبير بالاصح (قوله نصديق المرتين) أي ان لم يتفق على وقت أحدهما والا  
فكل رجة فقوله في الوقت الذي يدعيه أي في الواقع (قوله ويبقى الخ) قال شيخنا وهذا مخالف للرجعة من  
اجتناب المعنى السابق فيها وفيه نظر فراجع وحيث صدق المرتين وحلف وأخذ المبيع من المشتري فهل يلزم  
الراهن له بدله اذا بيع أو هل يلزم تسليمه له اذا انفك بلا بيع حرره (قوله الثان الخ) وان اختلفا في الاجل أو  
قصره أو الصحة أو غير ذلك (قوله فأدى ألفا) ولو من غير جنس الدين ووارثه مثله ولا عبرة بظن الآخذاته  
هنية مثلاً ومن ذلك ما لو تزوج امرأة وعلق عليه أنه متى تزوج عليها مثلاً برأته من كذا من صداقها فهي  
طالق فإذا دفع اليها المالا وقصده عن صداقها برى عنه ولا يجتنب بعد ذلك بزواجه وقيد شيخنا الرمي بما اذا  
كان المدفوع من جنس الصداق ولم يوافق عليه شيخنا الزيادة (قوله صدق الخ) فان كان من غير الجنس ولم  
يرض به رده وأخطئ مثله (قوله جعل الخ) واذا عين لاحدهما وكان به رهن مثلاً انفك من وقت الدفع  
أو اللفظ وقيل من التعيين فلم أن الخيرة للدافع انتهاء وكذا ابتداء الالف المكاتب مع سيده بأن كان عليه  
دين لسيده وأحاله بمال وقال خذه عن النجوم وقال السيد بل عن الدين فالمجيب السيد لان دين الكتابة  
معرض للسقوط ويجب في الانتهاء لتقصيره (قوله وقيل يقسط) وحل على ما اذا انفك معرفة كونه عن  
أحدهما وهل يقسط بالمناصفة أو بالتوزيع وذكر الشيخان فيها اذا جعله عنهما أو أطلق أنه يقسط عليهما  
بالسوية فقياسه هنا كذلك لكن فيه نظر اذا اختلف فيه قبر الدين خصوصاً ان كان الاقل دون قدر  
النصف فتأمل (تنبيه) ذكر بعضهم هنا مسائل مستثناة لم يقل بها شيخنا فأعرضت عن ذكرها  
(فصل في تعلق الدين بالتركة) (قوله وعليه دين) أي غير لقطعة تملكها لانه لا غاية لتعلقه وقصره النوى  
بأنه لا مطالبة بها في الآخرة لان الشارع جعلها من جهة كسبه أي بخلاف دين من انقطع خبره لا تتقاه لبيت  
المال بعدمضي العمر القالب بشرطه في دفع الامام عادل ففاض أمين فثقة ولو من الورثة بصرفه كل منهم في  
مصارفه وشمل الدين ما به رهن أو كفيل وشمل دين الله تعالى ومنه الحج فليس للوارث أن يتصرف في شيء  
منها حتى يتم الحج ولا يكتفى الاستحجار ودفع الاجرة كذا قاله السباطي ولو كان الدين لو ارث سقط منه بقدرها  
(قوله بتركته) أي غير المرهون تعلق حتى المرتين به قبل الموت فان انفك تعلق الدين به بخلاف حق المرتين  
فانه يتعلق ببقية التركة أيضاً قاله شيخنا مر (قوله المنتقلة الخ) أفاد أن جميع ما يأتي من المسائل مفرع على هذا  
وقد قال الاسنوي كان الصواب تقديمه (قوله فلا ينفذ الخ) وان أذن له الدائن مرعاة الحق الميت نعم ينفذ  
العقود الابلا من موته ولو في من الدين بقدر ما يخصه نفذ تصرفه في حصته الا ان كانت من مرهون من  
في جنابة الرقيق ورجح في المرهون طريقة القطع تشبيهاً بالولد لا امتناع البيع فيهما (قول المتن عما شاء)  
وقيل يقسط وجه الاول ان التعيين اليه ولم يوجد وجه الثاني عدم أولوية أحدهما على الآخر قال الاسنوي  
والا برأه كالاداء فيما تقدم اه وقضيته صحة البراء من أحد الدينين من غير تعيين وفيه نظر (فرع) اذا  
قلنا بالتقسيم فهل هو بالسوية أو باعتبار قصر الدينين ذهب الامام الى الثاني وصاحب البيان الى الاول  
(فرع) لو مات من غير تعيين قام ووارثه مقامه فيما يظهر وان كان باحد الدينين ضامن  
(فصل من مات وعليه دين تعلق بتركته) ظاهر هذا كغيره أنه يتعلق بها وان كان به رهن في الحياة والمسئلة  
في التكت (قوله المنتقلة الخ) حكمة ذكر هذا التنبيه على ان ما بعده متفرع على هذا الصحيح بل قال الاسنوي  
سائر ما في الفصل متفرع على ذلك وان الصواب تقديم ذكر ذلك هنا لانه خير كما فعل المنهاج (قول المتن تعلقه  
بالمرهون) قال الاسنوي لانه حوط لبيت اذ عليه يتمتع تصرف الورثة فيه جزاً بخلاف الحاقه بالجنابة فانه  
يأتي فيه اختلاف المذكور في البيع اه أقول ومراعاة ان القدر الذي به التعلق هذا شأنه فلا ينافي جريان  
بشيء حقير بعيد قال في الروضة في المسئلة وسواء أعلم الوارث بالدين أم لا لان ما تعلق بحقوق الآدميين لا يختص به



وحكى في المطلب الخلاف على قول تعلق الارض وذ كروا مثله في تعلق الز كاتوقد تقدم مع ترجيح التعلق بقدرها في أي ترجيحها هنا فيخالف  
المرجع على الارض المرجح على (٢٨٤) الرهن بقوله فعلى الاظهر الخ صحيح (ولو تصرف الوارث ولادين ظاهر فظهر دين بردميغ

بعب) أ كل البائع منه  
(قالاصح أنه لا يقيين فساد  
نصرفه) لأنه كان جائزاً له  
ظاهراً (لكن إن لم يقض  
الدين ففسخ) (التصرف ليدل  
المستحق الى حقوقيه) ل  
لا يفسخ بل يطالب الوارث  
بالبين ويجعل كالتخصيص  
ومقابل الاصح يبين فساد  
التصرف الحاقاً لما ظهر من  
الدين بلبين المقارن لتقدم  
سببه (ولا خلاف أن للوارث  
امساك عين التركة وقضاء  
الدين من ماله) نعم لو كان  
الدين أكثر من التركة  
فقلل الوارث أخذها بقيمتها  
وأراد الغرماء بيعها لتوقع  
زيادة رغباً جيب الوارث  
في الاصح لأن الظاهر أنها  
لا تزيد على القيمة (والصحيح  
أن تعلق الدين بالتركة  
لا يمنع الارث) لأنه ليس في  
الارث المفيد لذلك أكثر  
من تعلق الدين بالمورث  
تعلق رهن أو ارش وذلك  
لا يمنع الملك في الرهون  
والعبد الجاني والثاني استند  
الى قوله تعالى من بطون  
يوصي بها ودين فقدم الدين  
على للبراث وأجيب بان  
تقديمه عليه لم يستل لا يقتضي  
أن يكون مانعاً له وعلى  
الثاني هل للمنع في قدر الدين  
أولى الجميع قال في الروضة

الميت قبل موته لانه لا ينفذ شيء منه الا باداء الجميع لان الرهن يجعل أقوى من الشرعى (قوله وحكى في  
المطلب الخ) هو اعتراض على المصنف في تخصيص الوجهين بتعلق الرهن مع انهما جاريان على قول تعلق  
الارض أيضاً وأشار الى الجواب بان سكوت المصنف عنهما على قول تعلق الارض ليس لضعفهما بل لان الترجيح  
مختلف فيهما وذلك أنهم ذكروا الوجهين على كل من القولين في تعلق الزكاة بالمال وقالوا فيها ان الاصح  
على قول تعلق الارض أن التعلق بقدرها في أي مثله هنا فيكون الاصح هنا على قول تعلق الارض ان التعلق  
بقدر الدين وهو مخالف الاصح هنا من أن التعلق بالجميع على قول تعلق الرهن الذي هو الاظهر فتخصيص  
المصنف القول الاول بقوله فعلى الاظهر الخ صحيح وهذا من حيث صحة الجواب عن المصنف والا فالمتقدم  
ان التعلق هنا بالجميع مطلقاً فالمراد بقوله الخلاف الاصح ومقابله بقوله هنا مثله أي الترجيح على قول  
الارض وبقوله تقدم أي في باب الز كاتوقد بقوله بقدرها أي الزكاة على قول تعلق الارض وبقوله هنا أي في تعلق  
الدين على قول الارض فيخالف المرجح هنا على قول الارض المرجح هنا على قول الرهن فتأمل ذلك فانه  
مما عثرت فيه الافهام ومخالفت فيه الاوهام واقول في التوفيق والاهام (قوله ظاهر) أي موجود لا باطنا  
ولا ظاهراً (قوله فظهر) أي فطراً بديل ما بعده (قوله بردميغ) أو بتردي شيء في بتر حفرها قبل موته  
عدواً ولا عاقلة (قوله ظاهر) وكذا باطناً ايضاً فالاولى اسقاطه (قوله لم يقض الدين) الاول لم يسقط ليشمل  
الاراء وغيره (قوله ففسخ) أي ففسخه الحاكم فقط على المتقدم نعم ان وقت قيمة المردود بالدين الطارى أو بقي  
من التركة لا تصرف ما بقي به فلا يفسخ لعدم الحاجة اليه (قوله ومقابل الاصح الخ) قيد شيخنا الرمى الخلاف  
بما اذا كان البائع موسراً والام ينفذ جزماً (قوله لما ظهر) أي لما طرأ كإسار (قوله المقارن) أي لتصرف  
الوارث وان لم يعلم به كاتقدم (قوله امساك عين التركة الخ) نعم ان رضى بوفاء الدين من ثمنها بعد بيعها ومن  
عينها أو بدفعها بدلا عنها وكانت من جنسها أو تعلق بعينها لم يكن للوارث امساكها (قوله أجيب الوارث) نعم  
ان وجد الراتب بالفعل أجيب الغرماء كإسار (قوله كالسكب والتناج) يعني أن المراد الزوائد المنفصلة ومنها  
سنا بل زرع وزيدته في الطول وبطول شجرة كإسار أما المتصلة كسمن وغاظ شجرة وقطع لم يؤرر وحل موجود  
وقت الموت فهي من التركة فيتعلق بها الدين ونقل عن شيخنا الرمى أنه يقوم الزرع ونحوه وقت الموت وتعرف  
قيمتها فزاد عليها للوارث وهو لا يناسب القواعد ولم يرضه شيخنا كالعلامة ابن قاسم ولما سؤ

الوجهين الآتين على قول الرهن (قوله في تعلق الزكاة) أي بالمال الز كوى وقوله مع ترجيح التعلق بقدرها أي  
على كل من تعلق الرهن والارض وقوله في أي ترجيحها هنا أي بالنسبة لتعلق الارض لان المرجح هنا على تعلق  
الرهن التعلق بالجميع كاسلفوا الغرض من ذلك كله دفع ما قيل الصواب أن يقول المتنازع فعلى القولين ولا  
يقول على الاظهر أي الاول هذا أولك أن تقول لا يلزم من التعلق بقدر الزكاة في مسئلتها أن يقول بمثله هنا لان  
الزكاة ماسة وورق وفيها ضرب من العبادة لتوقفها على النية فلا يلزم الاتحاد في الترجيح فالحق لا اعتراض  
(قول المتن ولا خلاف الخ) أي لان الوارث خليفة المورث فله الذي له (قوله نعم لو كان الخ) هذا يشكل  
على تعلق الرهن وذلك اختاره السبكي في هذه الصورة ان التعلق بقدر التركة من الدين (قوله أجيب الوارث)  
أي فصدق عليه أنه أمسك التركة ولم يوف الدين كله فحسن الاستدراك بقوله نعم الخ (قول المتن والصحيح أن  
تعلق الدين الخ) وذلك لان التركة لو كانت باقية على ملك الميت لوجب أن يرثها من أصلها وأعتق من آثاره قبل  
وفاء الدين دون من مات بعد الميت وقبل الوفاء وقال أبو حنيفة ان كان مستغرقاً من مال لا فلا يمنع مطلقاً (قوله

كاملها في أواخر الشفعة في خلاف مذ كور في موضعه وكأنه أشار الى مثل الخلاف المذكور هنا في منع التصرف  
في الجميع أو في قدر الدين للميت على أن تعلق الدين لا يمنع الارث ولم يذ ك ذلك الخلاف هنا

في ملك الورث وعلى الثاني يتعلق بها تبعاً لاصلها (واقفه أعلم)

(كتاب التفليس)

قال في الصحاح فلسه

القاضي تفليساً نادى عليه

أنه أفلس وقد أفلس

الرجل صار مفلساً اهـ

والمفلس في العرف من

لاماله وفي الشرع من لا

يفي ماله بدينه كما قال ذا كرا

حكمه (من عليه ديون حالة

زائدة على ماله بحجر عليه)

في ماله (بسؤال الغرماء)

وفي المحرر والشرح يجوز

للمحاكم الحجر عليه وفي أصل

الروضة يصحجر عليه القاضي

وزاد انه يجب على الحاكم

الحجر صرح به القاضي أبو

الطيب وأصحاب الحاوي

والشامل والبسيط وآخرون

من أصحابنا وإن قول

كثيرين منهم فلفظه الحجر

ليس مرادهم انه يحجره

أي بل انه جائز بعد امتناعه

قبل الافلاس وهو صادق

بالواجب والاصل في ذلك

ماروى البارقطني والحاكم

وقال صحيح الاسناد عن

كعب بن مالك انه صلى الله

عليه وسلم حجر على معاذ

في ماله وباعه في دين كان

عليه وفي النهاية انه كان

بسؤال الغرماء (ولا حجر

بالمؤجل) لانه لا مطالبة في

الحال (واذا حجر لم يحل المؤجل في الاظهر)

والثاني يحل بالمؤجل في الاظهر (والثاني يحل بالمؤجل في الاظهر)

الحجر (ولو كانت الديون

### (كتاب التفليس)

أي ايقاع وصف الافلاس من الحاكم على الشخص واختاره هذا التعبير على الافلاس الذي هو وصف الشخص لانه المقصود شرعاً كما اشار اليه الشارح بقوله يقال فلسه الحاكم نادى عليه بالفلس فهو لغة النداء على المفلس وبه يشتهر بصفة الافلاس وشرعاً منع الحاكم لمن التصرفات المالية لتعلق الدين بها كافي الرهن واعلم أن هذا الحجر لا جل الغرماء ولعل أجرة النداء عليه في ماله ان قلنا انه لمصلحة لانه لبراءة ذمته وسيأتي عن شيخنا خلافة وفيه نظر (قوله والمفلس في العرف من لاماله) وفي اللغة من صار ماله فلو سألناها أخيراً (قوله وفي الشرع إلخ) سواء حجر عليه الحاكم أم لا فهم اطلاقاً ولا حجر حكم عليه فلا يحل قبضه (قوله من عليه) أي من يطالب ولورقيقاً ما ذونا فالحجر عليه بالفلس للقاضي لا للسيد (قوله ديون) الجمع ليس قيداً والمراد ديون الآدمية العينية اللازمة للحالة كما يأتي فلا يحجر بالنافع ولا بدين الله تعالى ولو فوراً كنزروا ان المحصر مستحقوه ولا بنجوم كناية ونحوها ولا بمؤجل كما يأتي (قوله على ماله) أي عينا كان أو منفعة حيث تيسر الاداء منهما كدين على مومر بأذن بمنفعة نحو وقف عليه يسهل اجارته المستغلات والوظائف المعنى انه يجمع ماله الحاصل عنده مودينه المتيسر وما يحصل من الاجرة بحسب الرغبة ومن ربح المستغلات وما يرغبه في الوظائف ثم يقابل ذلك كله بما عليه من الديون فلا يعتبر المصوب والضال والمجحود والدين على معسر أو غالباً ومنكر ولا بينة والمرهون وان تعدى الحجر الى الجميع ولو المرهون على المعتمد كما سيأتي فالمال المراد بقوله في ماله أهم من الاول (قوله بحجر عليه) ولورقيقاً كما مر أو محجور أو الحجر على وليه وانما يقع الحجر من الحاكم أو المحكم لا خبرهما بقوله حجرت عليه أو منعه من التصرف في الاموال أو نحو ذلك (قوله وزاد انه يجب إلخ) وهو المعتمد سواء كان الطلب من المفلس أو الغرماء أو بلا طلب في نحو المحجور كما يأتي (قوله وأصحاب الحاوي) وهو لما وردى والشامل وهو لابن الصباغ والبسيط وهو للفرزالي (قوله وهو صادق بالواجب) ليس في هذه العبارة افادة ما ادعاه من الوجوب بل صدقها بغيره فكان صواب النتيجة أن يقول فهو واجب فتأمل (قوله في دين كان عليه) وقسمه بين غرمائه فأصابهم خمسة أسباع حقوقهم فقال النبي صلى الله عليه وسلم ليس لكم الا ذلك يعني الآن (قوله ولا حجر بالمؤجل) أي لا يجوز الحجر به مستقلاً ولا يحسب من الدين المقابل بالمال ولا يطالب صاحبه ولا يشارك عند القسمة فان حل قبلها شارك صاحبه الغرماء كما في شرح الروض (قوله كاللوت) ومثله الردة أي المتصلة به وضرب الرق على الاسير بخلاف الجنون على المعتمد وتظهر فائدة الردة فيما لو قسم ماله بين رده وموته ثم مات فيتمين فساد القسمة (قوله بخراب القسمة بالموت) والقسمة وصف قائم بالانسان صالح للالزام والالتزام وهو يزول بالموت فلا يمكن التملك بعده

والثاني إلخ قضيته ان وجود الوصية وحدها مانع من الارث على هذا الوجه فان كان كذلك وجب فرضه في الابناء السائق (قوله وعلى الثاني يتعلق إلخ) لانها باقية على ملك الميت

### (كتاب التفليس)

هو كمال الماوردي والبندنجي والحاملي في الشرع حجر الحاكم على المدين بالشرط الآتية (قوله وفي الشرع من لا يبي إلخ) قال الاسنوي هو في الشرع المحجور عليه وفي اللغة من صار ماله فلو سأل كفى به فلة المال ثم شبه به المحجور عليه لاجل نقصان ماله عن ديونه وقوله من لا يبي يخرج من لاماله ويجوز أن يقال هذا أهم من الاول (قوله واذا حجر) خرج به ماله وأفلس ولم يصحجر عليه فانها لا تحل بالاخلاق (قول المتن لم يحل المؤجل) في حلال المؤجل بالجنون قولان قال النووي والمشهور الحلال قال الاسنوي وفيه نظر قال وعليه

الحال (واذا حجر لم يحل المؤجل في الاظهر) والثاني يحل بالمؤجل في الاظهر (والثاني يحل بالمؤجل في الاظهر) الحجر (ولو كانت الديون

بقدر المال فان كان كسره ينفق من كسبه فلا يجوز ان لم يكن كسره لو كانت نفقته من ماله فكذا (لا جرم في الاصح) والثاني بحجر عليه كي لا يضيع ماله في النفقة ودفع بالتفكر (٢٨٦) من مطالبته في الحال (ولا يحجر بغير طلب) من الغرماء (فلو طلب بعضهم) الحجر

ولذلك ألحق به ضرب الرق كاسر (قوله بقدر المال) أفهم أنه لو لم يكن مال فلا يحجر بطريق الأولى ولا نظرياً  
عساه أن يوجد بنحو كسب (قوله ودفع الخ) فيلزمه إلحاقه بالوقا فان امتنع أكرهه أو باع من ماله ما يوفى  
به بما يرى فيه المصلحة وإن عين غيره خلافاً للسبكي ولو طلب المستحق الحجر عليه أجابه إلحاقه كمسألة دين  
المعاملة والالتزام ثلاثاً بضع أمواله لكنه حجر غريم لا حجر فلس فلا يرد على المصنف (فرع) قال شيخنا  
مر للحاكم نفي المصنف من أداء دين عليه بعد طلب مستحقه بحبس أو ضرب وإن زاد على التعزير بل  
وإن أدى إلى موته لأنه ينفق ولا ضمان عليه فيه (قوله ولا يحجر) أي لا يجوز (قوله لمحجور عليهم) ومنظلم  
المسجد والجهة العامة كالقراء (قوله وأسفه) قال بعضهم أو فلس بغير طلب من ولهم أو لم يكن لهم ولو أصلا  
(قوله لدين الغائبين) إلا أن كان على غير ملء أو غير موقوف فللقاضي الامتناع حينئذ الحجر لأن له الاستيفاء  
كما يؤخذ من العلة (قوله بطلب المفسد) ولو بوكيله لكن بعد دعوى الغرماء بالدين وثبوتها بينة أو إقراره ولا  
يكفي علم القاضي (قوله أو بدونه) كما في المحجور السابق وما ألحق به (قوله قال الرافعي الخ) قال السبكي  
وهو أصوب مما تقدم من النهاية (قوله حق الغرماء) أي لا حق الله تركه ونذرو كفاية وقيل تتعلق  
نجوم الكتابة بمال المكاتب إذا حجر عليه بغيرها حرره (قوله بماله) عينا كان أو ديناً ومنفعة حالاً أو مؤجلاً  
ولو لم هو ناخلاً فالابن الرفعة فلا يجوز بيعه بدون ثمن المثل إذا رضى المهرن ولا بغير إذن الغرماء مع المهرن  
وغير ذلك (قوله تصرفه) أي الواقع بعد الحجر فلو وقع الحجر في زمن خيار بيع لم يتعلق به الغرماء بل له الفسخ  
والاجازة (قوله استجاباً) أي يندب للقاضي أن يشهد وأن ينادي عليه أخذاً من العلة والقياس أنه لا يجب  
أجرة المنداد على المفسد لأنه حق الغرماء بل في مال المصالح أو نحوها قاله شيخنا والوجه خلافه كاسر (قوله  
والأظهر بطلانه) أي تصرفه مطلقاً ويجرم عليه وطء الأمة مطلقاً ولو فيمن لا تمحل وإذا حبلت لم تصرف أم ولد  
قاله شيخنا وظاهر ما أنه لو أنفق الحجر بغير بيعها أو ملكها بعده لا تعود أم ولد وهو بعيد ولم يرتضه بعض  
منايخنا فرأجعه (قوله ومن الجائر) أي مع نقص نظر المفسد عن نظر القاضي فلا يرد ما بعده (قوله والكلام  
الخ) أي محل الخلاف ما ذكره والأفوه باطل قطعاً (قوله وبإذن القاضي يصح) البيع للغرماء بشرط  
يمنع الشراء له بالمؤجل (قول المتن بغير طلب) أي لأنه لمصلحة الغرماء والمفسد وهم ناظرون لأنفسهم (قوله  
والثاني يقول) أي وأيضاً لحرية والرشد يتأفان الحجر وإنما ارتكب عند سؤال الغرماء للضرورة (قول  
المتن في قول بوقف) عليه لا يجوز الاقدام ولا ينفذ ظاهره إلا بخلاف المريض (قول المتن بوقف تصرفه)  
أي كالمرضى لكن المريض ينفذ حالاً ظاهره أو قوله لا إلا لو كان هناك أنواع من التصرفات نقضنا الأضعف  
فالأضعف قال في الروضة ينقض الرهن ثم الهبة ثم البيع ثم الكتابة ثم العتق واستشكل بأن تبرعات المريض ينقض  
الأخوفاً آخره وقرق ابن الرفعة بفرق مذكور في شرح السبكي وقول الشارح أي بأن أنه الخ إضاحه ما قاله في  
المطلب أن هذا القول غير القول بوقف العقود المنسوب للقديم فان ذلك وقف محبة وهذا وقف نية وكان  
ماخذه أن حجر المفسد إنما يتناول القدر المزاحم للدينون (قول المتن والأظهر بطلانه) أي كالرهن (قول المتن  
فلو باع ماله الخ) أو شيئاً منه وقوله بدنيهم خرج به البيع ببعضه أو بعين فانه باطل قطعاً لعدم تضمنه ارتفاع الحجر ثم  
صورة مسألة الكتاب أن يكون دينهم من نوع واحد وباعهم بلفظ واحد فان باع مرتباً بطلان واضح وإن  
باع معادونهم مختلف النوع كان كبيع عبيد جمع من واحد فيبطل وإلى ذلك كله أشار الشارح بقوله الآتي  
والكلام حيث يصح البيع ولو لم يكن حجر (قوله والثاني قال الأصل الخ) لو صدر الإيجاب منه قبل

(ودينه قدر يحجر به) بأن  
زاد على ماله (حجره) أي  
وإن لم يزد الدين على ماله  
(فلا) حجر كما تقدم ثم لا يخص  
أثر الحجر بالطلب بل بهم  
فهم لو كانت الدينون لمحجور  
عليهم بصلاً وجنونا وأسفه  
حجر القاضي عليه من غير  
طلب لمصلحةهم ولا يحجر  
لدين الغائبين لأنه لا يستوفى  
مالهم في القدر (ومحجر بطلب  
المفسد في الاصح) لأنه  
فيه ضرر ظاهر والثاني  
يقول الحق لم في ذلك قال  
الرافعي روى أن الحجر على  
معاد كان بالتعاس منه (فاذا  
حجر) عليه بطلب أو بدونه  
(تعلق حق الغرماء بماله)  
حتى لا ينفذ تصرفه فيه بما  
يضرهم ولا تراجمهم فيه  
الدينون الحادثة (واشهد)  
الحاكم استجاباً (على حجره)  
أي المفسد (ليحذر) أي  
لحذر الناس معاملته (ولو باع  
أو وهب أو أعتق في قول  
بوقف تصرفه) المذكور  
(فان فضل ذلك عن الدين)  
لا ارتفاع القبة أو إبراء (نفذ  
والألفا) أي بأن أنه كان  
نافذاً أو لاغياً (والأظهر  
بطلانه) لتعلق حق الغرماء  
بما تصرف فيه (فلو باع ماله  
لغرمائه بدنيهم) من غير

أذن القاضي (بطل البيع) (في الاصح) لأن الحجر يثبت على العموم ومن الجائر أن  
يكون له غريم آخر والثاني قال الأصل عدمه وهما فرعان على بطلان البيع لا جني السابق كما أفادته الفاء والكلام حيث يصح البيع ولو لم يكن  
حجره وبإذن القاضي يصح

مواطاتهم

(قوله باع سلمه لعمامه رغبه

(أواشترى) شيا بممن (أ)

القيمة فالمصحيح محض

ويثبت (المبيع والممن (في

ذمته) والثاني لا يصح

للمحجر عليه كالسفيه وفي

الروضة كأصلها حكيمة الثاني

قولا شاذ (و يصح نكاحه

وطلاقه وخلعه) زوجته

(واقصاصة واسقاطه) أي

القصاص من اضافة المصدر

الى المفعول (ولو أقر بين

أودين وجب قبل الحجر)

بعمالة أو اتلاف (فلا ظهر

قبوله في حق الغرماء) كما

يقبل في حقه جزا والثاني

لا يقبل في حقهم لا خيال

للمواطأة ودفع بانها خلاف

الظاهر (وان أسند وجوبه

الى ما بعد الحجر بعمالة أو

مطلقا) أي لم يقيد بعمالة

أو غيرها (لم يقبل في حقهم)

فلا يزاحمهم المقر له (وان قال

عن جنابة قبل في الاصح)

في زاحمهم المني عليه والثاني

لا يقبل كما لو قال عن معاملة

وان أطلق وجوبه قال

الرافي فقياس المنسحب

التنزيل على الأقل وجعله

كما لو أسنده الى ما بعد الحجر

زاد في الروضة هذا ظاهر

ان تعفرت مراجعة المقر

وان أمكنت فينبى أن

يراجع لانه يقبل اقراره

(وله أن رد بالعيب ما كان

اشترامان كانت الفبطة في

(الرد) فان كانت الفبطة في

أن يقع العقد لجمعهم بلفظ واحد وأن يكون دينهم من نوع واحد كما قاله الاستاذ وسياى أنه لو رضى الغرماء بأخذ المال المفلس بدينهم من غير بيع جاز ويفرق بأن العقد بمحتاط له (قوله فلو باع سلمه) خرج المشتري سلمه فلا يصح منه وضابط ما لا يصح منه كل تصرف مالى بالعين مفوت على الغرماء أنشاء في الحياة ابتداء فخرج بالمحال نحو الطلاق والعين القيمة كالمسلم وبالفوات ملكه من يعتق عليه بهيمة وأرث أو صدق لها أو وصية قال بعضهم وفي هذا نظر لانه بدخره في ملكه تعلق به حق الغرماء فكيف يتفقد عتقه مع تفويته عليهم فتأمله وبالنشاء الاقرار وسياى وبالحياة التدبير والوصية نحو مما بالابتداء رده بالعيب ونحوه قال الاذرى وله التصرف في نفقته وكسونه بأى وجه كان فراجعهم (قوله من اضافة الخ) دفع به شموله لاسقاط أرض أو دية أو دين لو رجع الضمير للمفلس وشمل ذلك اسقاطه القصاص مجازا وهو كذلك وقد يقال ان غير القصاص لا يسمى اسقاطا وانما يقال له ابراء فلا يرد على رجوع الضمير للمفلس المناسب للضائر قبله فتأمل (قوله وجب الخ) أى ثبت وان لم يلزم كبيع مع خيار كما مر (قوله فلا ظهر قبوله) ولا يخلف هو ولا المقر له على المعتمد لان رجوعه لا يقبل (قوله الى ما بعد الحجر) أى بعد ابتدائه فهو في زمنه كوقت الاقرار (قوله قبل) ولا يخلف هو ولا المقر له كما مر (قوله والثاني لا يقبل) ودفع بأنه ثبت بغير رضاستحقاقه (قوله على الأقل) وهو دين المعاملة وجعله بعد التنزيل المذكور فهو تنزيل آخر (قوله هذا) أى المذكور من التنزيل والجعل ومثله اطلاق الاسناد المتقدم في كلام المصنف وبعضهم جعل ما هنا شاملا له وفيه بعد (قوله فينبى) أى يجب أن يراجع وهو المعتمد هنا وفيما مر فعمل انه في هذه اراجع مرتين وفي الاولى مرة (قوله وله أن يرد الخ) فلا يجب مع الفبطة فيه لعدم وجوب رعاية المصلحة عليه وليس فيه تفويت حاصل وفارق لزوم الرد على الولي لرعاية المصلحة عليه وفارق جعل امساك المريض ما اشتراه في محضته والفبطة في الرد تفويتا فيه حسب ما ثبت لان حجر المريض أقوى (قوله بالعيب) ومثله الاقالة (قوله ما كان) لفظ كان زائدا فيدخل ما اشتراه حال الحجر فله رده بالشرط المذكور على المعتمد خلافا لابن شبة (قوله فان كانت الخ) وكذا الواسطوى الامران فلا رد على المعتمد وقد تنازعوا المفهوم ان في كلام الشارح مع أن كلام المصنف شامل لما لو قرره الشارح على مقتضاه لكان مستقيما (تنبيه) قال في المنهج أفتى ابن الصلاح بأنه لو أقر بدين وجب به الحجر واعترف بقسوته على وفاته قبل بطل ثبوت اعساره أى لان قسوته على وفاته شرعا تستلزم قسوته على بقية الديون اه فقوله قبل بفتح القاف وسكون الواحدة يراد به وقت الحجر وهو واضح وفي بعض النسخ قبل وبطل أى قبل قوله بأنه قادر على الوفاء وهي المناسبة للتعليل المذكور لان قسوته على وقاهما أقرب به تقتضى

مواطأتهم ففيه ما سلف في نظيره من الرهن (قول المتن ويصح نكاحه) كذا يصح استلحاقه النسب (قوله زوجته) خرج به ما لو كان الخالع أجنبيا والزوجة وهما مفلسان فانه لا يصح منهما الا في الذمة (قول المتن وجب قبل الحجر) أى وان لم يكن لازما (قول المتن فلا ظهر الخ) قال الماوردى هما مبنيان على ان هذا الحجر حجر مرض أو سفه وفيه قولان أى ظهر هما الاول (قوله كما يقبل في حقه الخ) وكما يقبل اقرار المريض ولو طلب الغرماء تخليفه لم يخلف لان رجوعه لا يفيد أقول ومن ثم تعلم انه لو كان على انسان اشهاد بدين أو مال شركة ونحوها فاقرب ما لك ذلك به لا خر ثم ادعى من عليه الحق انه لم يتناول ذلك مثلا بل كان لشهادة على رسم القبالة لا يخلف المقر لان رجوعه لا يقبل (قوله والثاني لا يقبل) على هذا اتباع العين في الدين فلو كانت دية فقبل تضمن والحال انه لم يقصر ولم يأذن في البيع محل نظر (قول المتن لم يقبل) وجهه في الاطلاق التنزيل على المعاملة لانها قبل المراتب (قول المتن وله أن يرد بالعيب) يؤخذ منه عدم الاجبار على الرد وقوله بالعيب خرج به الرد بالخيار فانه جائز مطلقا ثم هل يجوز كون الفسخ ليس ابتداء تصرف (قول المتن ما كان اشتراه) قضيته عدم رده اشتراه في التمتع حال الحجر والوجه التسوية بينهما ولو فرض عدم الفبطة في الرد والامساك معاني

ابن القائل بان كانت قيمتها كثر من الثمن

لم يكن له الرد عليه من قوت مال بغير عوض (والاصح نعدى الحجر الى ما حدث بعده بالاصطباذ والوصية والشراء) في القصة (ان صححناه)  
وهو الراجح كما تقدم الثاني لا يتعدى (٢٨٨) الى ما ذكر (و) الاصح (انه ليس لبائعه) أي المفلس في القصة (أن يفسخ ويتعلق بعين

متاعه ان علم الحال وان جهل فله ذلك) والثاني له ذلك مطلقا والثالث لا مطلقا وهو مقصر في الجهل بترك البحث (و) الاصح (انه اذا لم يمكن التعلق بها) بان علم الحال كما تقدم (لا يزاحم الغرماء بالتمن) لانه حدث برضاء والثاني يزاحمهم به لانه في مقابلة ملك جديد زاده المال

(فصل يبادر القاضى)

استحبنا (بعد الحجر) على المفلس (بيع ماله وقسمه) أى قسم غنمه (بين الغرماء) لثلاث بطول زمن الحجر ولا يفرط في الاستحجال لثلاث يطمع فيه بمن نجس (ويقدم) في البيع (ما يخاف فساد) لثلاث يضيع (ثم الحيوان) حاجته الى النفقة وكونه عرضة للهلاك (ثم المنقول ثم العقار) لان الاول يخشى عليه السرقة بخلاف الثاني (ولبيع بحضرة المفلس) أو وكيله (وغرمائه) لانه أطيب للقلوب (كل شئ في سوقه) لان طالبه فيه أكثر ويشهر بيع العقار والامر في هذين للاستحباب (تمن مثله حالا من نقد البلد) الامر فيه للوجوب (ثم ان كان الدين غير جنس

أنه لا حجر عليه في وفاته فيلزم أنه كان موسرا حال الحجر فالجحر عليه ليس في عمله فهو باطل وقول شيخنا الرملى ان المراد بالقدر ماله ما يوفى به الدين المقر به فهو الآن موسر بذاته والحجر باق عليه وقائدة اقراره حبسه وملازمته ليوفى فيه نظر لما يأتى من نعدى الحجر لما حدث وان زاد على دينه ولا حبس ولا ملازمة فتأمل ذلك وراجع الفتاوى التي لابن الصلاح (قوله الى ما حدث) وان زاد على الدين خذ لا فلا لاسنوى وعلم بقوله بالاصطباذ الخ ان ذلك فيما يبقى على ملكه لا نحو وصية له بمن يعتق عليه كما صرح بمافيها (قوله بان علم الحال) مفهومه انه يزاحم اذا جهل الحال وأجاز وهو ما ذكره في المنهج والمعتمد خلافه كافي العباب

(فصل) فيما يفعل في مال المفلس من بيع وقسمه وإيجار ونفقة وما يتبع ذلك (قوله يبادر القاضى ندبا) أى قاضى بلد المفلس وان كان ماله في غيره (قوله يبيع ماله) ويكتفى في بيعه منه أو من الخا كم بوضع اليد ولا يحتاج الى بينة على المعتد كافي قصة المشترك وخالف شيخنا في القصة وبيع الخا كم ليس حكما على المعتد والاولى أن يتولى البيع المالك أو وكيله باذن الخا كم ليقع الا شاهد عليه (قوله اثلاث بطول زمن الحجر) أى عليه اما في ماله وهو علة للبادرة أو في نفسه وهو علة للبيع والقسم لاحتمال الوفاء وقول المنهج بقدر الحاجة بمحتمل رجوعه لئلا فيقتصر على قدر ما يوفى أو يلزم فلا يؤثر من الحاجة ولا يقدم عليه ولهما وهو أفيد (قوله ولا يفرط) قال شيخنا ندبا وقال غيره وجوب (قوله يبيع ماله) أى وجوبا كما يؤخذ من مفهوم كلام الشارح الآتى وقال شيخنا تبعنا شيخنا الرملى ان التقديم في هذه المذكورات منوط برأى القاضى فيما يرام من المصلحة (قوله ما يخاف فساد) منه ما يسرع فسادا فيقدمه على غيره منه (قوله ثم الحيوان) أى غير المدبر فيؤخره حتى عن العقار وجوبه بالواقع بعضهم به المعلق بصفة لا احتمال موت السيد وجوبه بالصفة فراجعه ويقدم جان على مرهون وهو على غيره (قوله ثم المنقول) ويقدم منه المرهون ومال القراض على غيره بل قال شيخنا حتى على الحيوان ويقدم غير النحاس عليه (قوله ثم العقار) ويقدم البناء على الارض (قوله والا مرفى هذين) وهما حضرة المفلس والغرماء وكل شئ في سوقه للاستحباب فله الاستقلال بالبيع وفي غير سوقه نعم ان وجدت مصلحة وجب (قوله الامر فيه) أى المذكور من اعتبار تمن المثل والحلول وبقدر البلد للوجوب فان خالف في شئ منه لم يصح البيع نعم ان رضى المفلس والغرماء بشئ من ذلك ولودون تمن المثل جاز (قوله غير جنس النقد) أو غير نوعه أو غير صفته (قوله وان رضى جاز) قال في العباب ولورضى الغرماء المتصرفون لا أنفسهم بأخذ أعيان مال المفلس في ديونهم من غير بيع جاز واعتمد شيخنا ولولم يوجد مشتر بما مر وجب المبروقيد ابن حجر بما اذا رضى مشتر بعد (قوله الا في السلم) ومثله كل ما لا يعتاض عنه

مسئلة الكتاب فحل نظر (قول المتن والاصح انه ليس لبائعه) هذه المسئلة كان محلها عند ذكر التصرف في القصة ولكن آخرها ليسوق تصرفات المفلس على نط واحد وقوله وان جهل تقديره وانه ان جهل كي بدخله الخلاف (قوله والثاني له ذلك) علمته عدم الوصول الى التمن (قوله وهو مقصر) خصوصا والحجر يشهر (قول المتن وانه اذا لم يمكن التعلق) حذف له اختصارا (قوله بان علم الحال) ينبغي أن يكون مثله مالو جهل وأجاز (قوله والثاني يزاحمهم) ظاهرة في جميع المال

(فصل يبادر القاضى ببيع ماله) لابد من ثبوت الملك في بيع القاضى خلافا للسبكي وغيره قلت فهذه بينة واضع اليد نسمع قبل بينة الخراج ليوافق ما عليه العمل خلاف ما ذكره في القضاة ثم انظر هل يتوقف معاها على دعوى أو لا واهل ان السبكي قال قد فسخت عن هذه المسئلة فتوصلت على قولين أحدهما الاكتفاء باليد (قول المتن وقسمه) لو كان مكاتبا قسم دين للماملة ثم الارش ثم التجوم (قول المتن ثم الحيوان) استثنى بعضهم

لنقد في كتابه (ولا يسلم ميبعا قبل قبض منه) احتياطا لمن يتصرف عن غيره (وما قبض) بفتح القاف (قسمه بين الغرماء الآن يمسر) قسمه (لقلته فيؤخر ليجمع) فان أبو التاجر في النهاية اطلاق القول بأنه يجيبهم قال الرافعي والظاهر خلافه وسكت عليه المصنف (ولا يكفون) عند القسمة (بينه بان لا غريم غيرهم) لان الحجر يشترط لو كان ثم غريم يظهر وطلب حقه (فلو قسم فظهر غريم شارك بالحصة) لحصول المقصود (وقيل تنقض القسمة) ويستأنف فعلى الاول لو قسم ماله وهو خمسة عشر على غريمين لاحدهما عشرون وللآخر عشرة فاخذ الاول عشرة والآخر خمسة فظهر غريم له ثلاثون استرد من كل واحد نصف ما أخذه وعلى الثاني يسترد منه ما القاضى ما أخذه ويستأنف القسمة على الثلاثة (ولو خرج ثلثي باهه قبل الحجر مستحقا والنمن) المقبوض (تالف فكدن) أي فشل النمن اللازم كدن (ظهر) من غير هذا الوجه وحكمه ما سبق فيشارك المشتري الغرماء من غير نقض القسمة أو مع نقضها (وان استحق كمن والنمن المقبوض تالف

كنجوم الكتابة والمبيع في الدمة وما في شرح شيخنا من صحة الاعتياض في هذه سبق فلم وكلها المنفعة في الدمة وما اشترط قبضه في المجلس (قوله وقد تقدم) دليل لصدق (قوله ولا يسلم) أي القاضي أي لا يجوز فيه رم فان خالف ضمن قال شيخنا الرمي بالقيمة للحياولة نعم ان سلم باجتهاد وتقليد صحيح لم يضمن وغير القاضي يضمن البذل بالنسليم ايضا ان تلف للمبيع والا فالقيمة مطلقا للحياولة كالقاضي ولو وقع تنازع في التسليم أجبر المشتري المتصرف لنفسه والا أجبر امعا ولو كان المشتري أحد الغرماء ولم يزد النمن على دينه فلا حوط بقاؤه في ذمته (قوله قسمه) أي ندبا بين الغرماء نعم يقدم مرتين على غيره متعلقة بالعين ومستحق أجرة على عمل في عين كقماره لأن له الحس ويقدم في مكاتب حجر عليه دين معاملة ثم أرش جنابة ثم نجوم كتابة وأجرة القاسم في مال المصالح فان تغير فعل المفسل والمديون غير المحجور عليه بقسم ماله الناقص بين غرمائه بالنسبة لكونهم أيضا لعدم المرجح (قوله فيؤخر) بأن يبقى في ذمة المشتري ان كان مليا وموسرا ويسلم له المبيع أو يقرضه الخ كما بعد قبضه عدلا أميناموسرا برضاه الغرماء ولا يحتاج الى رهن فان لم يوجد أودعه نفسه كذلك ولا يضعه القاضي عنده للثمة فان اختلفوا فعند عدل يراه الحاكم واذا تلف عند العدل كان من ضمان المفسل (قوله في النهاية الخ) ويجمع بينهما بفعل ما فيه المصلحة (قوله ولا يكفون بينه بان لا غريم غيرهم) بخلاف الورثة فيكفون بينه أن لا وارث غيرهم لأن الورثة أضبط غالبا كذا قالوا وفيه نظر فراجع (قوله لأن الحجر يشترط) انظر هذا مع ما مر من عدم صحة بيعه لغرمائه (قوله وقيل تنقض الخ) قياسا على ما لو قسمت التركة ثم ظهر وارث فاتها تنقض وفرق الاول بأن حق الوارث في عين التركة وحق الغريم هنا في القيمة (قوله استرد من كل واحد نصف ما أخذه) الا ان حدث للمفسل مال فله أن يأخذ منه قدر ما يساوي نسبة دينه ثم يقسم الباقي بين الجميع وعلم مما تقدم ان زوائد ما أخذه كل واحد له ولو أعسر بعض الآخذين جعل ما أخذه كالمعمد وشارك صاحب الدين الظاهر من بقي بالنسبة فان أيسر بعد ذلك أخذ منه ما كان يؤخذ لولم يعسر ويقسمه البقية بنسبة دينهم فلأعسر صاحب الخمسة في المثال المذكور أخذ صاحب الثلاثين ثلاثة أخماس العشرة من أخذها وهو صاحب العشرين فاذا أيسر صاحب الخمسة بعد ذلك أخذ منه الحاكم نصفها واقسمه الآخرون أخماسا بنسبة دينهم (تنبيه) لو فك الحجر عن المفسل وحدث له مال بعده فلا يتعلق لاحد به فيتصرف فيه كيف شاء فلو ظهر له مال كان قبيل الفك تبين بقاء الحجر فيه سواء حدث له بعد الفك مال وغرماء أولا والمال الذي ظهر أنه كان قبيل فك الحجر للغرماء الاولين وشاركون من حدث بعدهم فبما حدث بعد الفك ولا يشارك غريم حادث من قبله في مال حدث قبله أو معه فتأمل ذلك (قوله تالف) سواء تلف قبل الحجر أو بعده وهن من التالف قسمه بين الغرماء راجعه (قوله من غير هذا الوجه) هو اصلاح الكلام المصنف المقتضى انه ليس من الدين مع انه منه حقيقة (قوله وان استحق) هو واضح على المعتمد من الاكتفاء بالبذل كالمصر وأما على القول بأنه لا بد من بينة بآيات ملكه ففيه نظر وقد يجاب بأن البينة تعتمد ظاهر اليد استصحابا فلا اشكال (قوله باعه الحاكم) أي ولو بنائيه (قوله والنمن المقبوض تالف الخ) فان كان باقيا رده بعينه

المدر (قول المتن قسمه بين الخ) أي لتبرأ منه الدمة ويصل اليه المستحق ثم القسمة المذكورة على وجه الاولوية فلوحكس جاز قاله الرافعي (قوله يشترط) أي فهو بمنزلة الشاهد لم على عدم الغريم (قول المتن فظهر غريم) المراد به من يجب ادخاله في القسمة ولو بجنابة حادثة أو سبب متقدم بل لو حدثت حادثة بعد القسمة ينبغي ان يشارك لان الحجر لا ينفك الا بفك القاضي (قوله ويستأنف) لانها صدرت على غير الوجه الجائز شرعا كذا لا لوه وهو يفيدك ان معنى النقض تبين فسادها من أصلها وانظر لو قسمت التركة وحدث بعد قسمتها زائد هل يتعين القول بنقض القسمة أم كيف الحال (قول المتن فكدن ظهر) قيل الكاف

كأن الروضة وأصلها (قدم  
 المشتري بالحق) أي مثله  
 (وفي قول بعض الفراء)  
 به كسائر الذين يدفع بأنه  
 يؤول إلى رغبة الناس من  
 شراء مال الفليس فكأن  
 التقديم من مصالح الحجر  
 (وينفق) الحاكم على  
 الفليس (على من عليه  
 نفقته) من الزوجات  
 والاقارب (حق ينقسم له)  
 منه لأنه موسر مالم يزل  
 ملكه وكذلك يكسوه من  
 المعروف معنى الزوجات  
 أمهات الاولاد (الأن  
 يستغنى بكسب) فلا ينفق  
 عليهم ولا يكسوه ويصرف  
 كسبه إلى ذلك وظاهره أن  
 لم يرض به كمل والنفقة على  
 الزوجات قال الامام نفقة  
 الميسرين والرواي نفقة  
 الميسرين قال الرازي وهذا  
 قياس الباب والاما أنفق  
 على الاقارب قال في الروضة  
 يرجح قول الامام بقول  
 الشافعي في المختصر أنفق  
 عليه وعلى أهله كل يوم أقل  
 ما يكفيهم من نفقة وكسوة  
 ثم قال فيها عن البيان ونسلم  
 إليه النفقة يوما بيوم (وبيع  
 مسكنه وخادمه في الأصح  
 وإن احتاج إلى خادم لزماته  
 ومنصبه) أي لواحد منهما  
 والثاني يبقين له حاجته إذا  
 كانا لا تقين به دون  
 النفيين والثالث يبقى  
 السكن فقط (ويتركه

(قوله أي مثله) الأولى ببعه وليس الحالك كطريقا الضمان وشمل تقديم المشتري ما قبل القسمة وما بعدها  
 وما قبل التلف وما بعده مظاهرها أنه لا تنقض القسمة فراجع (قوله وينفق) أي وجوب (قوله وعلى من  
 عليه نفقته) جعل الشارح هذا عطفًا على مقدم وهو الفليس ولعل مراده أن نفقة نفسه لا ينفك لزومها له  
 ولا يحتاج إلى طلب وجعله شيخ الاسلام داخلًا فيمن عليه لأن نفقته واجبة على نفسه وهو أولى لما أتى لكن  
 يعتبر في وجوب نفقة غيره طلبها بنفسه إن كان أهلاً والافوليه فإن لم يكن ولي فلا حاجة للطلب (قوله من  
 الزوجات) أي غير الخادمات في زمن الحجر لأن حلو من جائز باختياره وإن وجب العقد عليهن بعد طلاقهن  
 بنحوه (قوله والاقارب) ولو الاحداث في زمن الحجر ولو بقبول هبة أو وصية بإصلها وأفرعه أو بشرائه في  
 ذمته لأنه ينفق عليه في ذلك لأن شأن الاقارب عدم الاختيار في تحصيلهم وإن كانوا من الزوجات الحداثات  
 أو من المستولات أو استلحاق لوجوبه عليه وقارق عدم لزوم نفقة مستلحق السفية في ماله بل على بيت  
 المال والمسلمين لأنه ممنوع من التصرف في الاموال لأنه واقفاره بها بطل (قوله منه) أي من ماله إلا أن تعلق  
 بعينه حتى كرهى وخروج به كسبه فينفق منه ولو على الزوجات الحداثات (قوله يكسوه) ومثل ذلك الاسكان  
 والاحدام والجهيز في الموت ولو بالتدب مالم يمنع الفراء (قوله وفي معنى الخ) أي من حيث الوجوب والمراد  
 غير الحداثات من الزوجات فلا ينفق ما من والمالك كأمهات الاولاد بل أولى لانهم لم يصحوا الفراء (قوله لا  
 أن يستغنى بكسب) منه يفهم أنه لا يكاف الكسب قال شيخنا وهو كذلك وإن لا ينفق وقدر عليه وإن كان قد  
 عصى بسببه لكن من حيث الدين كما يأتي ونستمر النفقة ونحوها في ماله إلى قسمه وعلى هذا فضمير يستغنى  
 عائداً إلى الفليس وصريح كلام الشارح أنه عائداً إلى من عليه نفقته لا إلى الفليس لا بما جعله داخل فيه كأمه والحكم  
 واحد (قوله قال الامام نفقة الميسرين) هو المعتد والكسوة كالنفقة (قوله قياس الباب الخ) هو مبنى على  
 اتحاد بسار القريب مع بسار الزوجة وليس كذلك لأنه يكتفي في بسار القريب القدرة على الكسب الواسع  
 وبذلك علم عدم الترجيح بقول الشافعي المذكور رضى الله عنه (قوله ويبيع مسكنه) وإن احتاج إليه  
 كافي الخادم المذكور فلا بد لفظ خادم بضمير لكان أخصراً وعملاً للمركوب نعم ينبغي أن يجب بقاء  
 المسكن لا نقي به عجز عن السكنى في غيره (قوله أي لواحد منهما) لو أبى كلام المصنف على ظاهره لفهم منه  
 هذه بالأولى إلا أن يقال لأجل المقابل وانما بيعت المذكورات لا مكان تحصيلها باجرة فإن تعذرت فعلى  
 أغنياء المسلمين وقيد شيخنا في الخادم ونحوه بما فيه مصلحة عامة لأنه حينئذ ملحق بالضروري لأنه الذي  
 يلزمهم فراجع وقارق عدم لزوم بيع المسكن والخادم والمركوب في الكفارة المرتبة لوجود البديل المنتقل  
 إليه فيها وهو الصوم بخلافه هنا (قوله ويترك له) أي لمن ذكر من الفليس ومن عليه نفقته على ما تقدم  
 فلا حاجة لقوله ويترك له بالخ بل تركها أولى لشمولها لمن ليس عليه نفقته وليس مراد اقتابل (قوله

مستدركة وقد أشار الشارح إلى الجواب (قوله إلى رغبة الناس الخ) هذا التعليل يقتضي أن الفليس لو باع باذن  
 الحاكم كان الحكم كذلك (قوله فكان التقديم من مصالح الحجر) أي كاجرة السكيا (قول المتن وينفق)  
 دليله إطلاق قوله عليه الصلاة والسلام أبدأ بنفسك ثم بمن تعول (قوله على الفليس) لك أن تقول هو داخل  
 في عبارة الكتاب لأنه يجب عليه نفقة نفسه (قوله بقول الشافعي الخ) قال السبكي لا دليل فيه لما قاله فإن  
 أهل اليسار يتفانون اه واعلم أن اليسار المعتبر في نفقة القريب غير اليسار المعتبر في نفقة الزوجة فالاول  
 أن يفضل عن قوته وقوت عياله والثاني من يكون دخله أكثر من خرجه فالقدار على الكسب الواسع معسر  
 في الزوجة موسر في الاول والمسكن والخادم ببيعان في نفقة القريب ولا يباعان في نفقة الزوجة إلى غير ذلك  
 (قول المتن ويبيع مسكنه الخ) قال الاسنوي لأن تحصيلها بالكره أسهل فإن تيسر والا فلي كافه المسلمين



كأي ترك له ويساع بالبد  
والخبر القليل القيمة ولو  
كان بلبس قبل الإفلاس  
فوق ما يليق به رددناه إلى  
اللائق ولو كان بلبس دون  
اللائق فتشبه المزدحم عليه  
وكل ما قلنا يترك له أن لم يوجد  
في ماله اشترى له (ويترك له  
قوت يوم القسمة) له (من  
عليه نفقته) لأنه موسر في  
أوله قال الغزالي وسكني  
ذلك اليوم ولم يتعرض لذلك  
غيره (وليس عليه بعد  
القسمة أن يكتسب أو يؤجر  
نفسه لبقية الدين) قال  
نعال وان كان ذو عسرة  
فنفطرة إلى مبصرة حكم  
بأنظاره ولم يأمره بالكسب  
(والاصح وجوب جارة أم  
ولده والارض الموقوفة  
عليه) لبقية الدين لأن  
المنفعة كالعين فيصرف  
بدلها الدين والثاني يقول  
المنفعة لا تعد مالاً حاصل على  
الاول يؤجر ما ذكر مرة  
بعد أخرى إلى أن يقضى  
الدين قال الرافعي وقضية  
هذا ادامة الحجر إلى قضاء  
الدين وهو كالسبع مد زاد في  
الروضة ذكر الغزالي في  
الفتاوى انه يجبر على اجارة  
الوقف مالم يظهر تفاوت  
بسبب تعجيل الاجرة إلى حد  
لا يتعب به الناس في غرض  
قضاء الدين والتخلص من  
المطالبة (واذا ادعى) المدين

دست الخ) هي لفظة أعجمية اشتهرت في الشرع ومعناها جلة أو جماعة توب ومنها المنديل والشكة وما تحت  
العمامة والليلسان والخف وما يلبس فوق الثياب كالدرعة بمهمات مع تشديد الراء وهي الملوطة والمنقعة  
للرأة ولولم يخل ترك شيء من ذلك أو عاذه كره المصنف بمروأته لم يترك له نحو من لا يعتاد لبس السراويل  
(قوله وزاد في الشتاء) وان وقعت القسمة في الصيف (قوله لعياله) أي من عليه نفقتهم كاسر (قوله ويساع  
بالبد الخ) أي لا بالفرش والبسط ونحوها (قوله تقبيرا) قال شيخنا بخلاف من كان يفعل زهدا وتواضعا  
فيرد إلى اللائق به فراجعه ويترك لعالم كسبه ان لم يستغن بموقوف ولجندى من ترق خيله وسلاحه المحتاج  
اليها لا يتطوع الا ان يعين ولا يترك مصحف الا بمحل لا يحفظ فيه وتباع آله محترف ورأس مال تجارة وان  
توقف الكسب عليها على المعتمد (قوله وكل ما قلنا الخ) ذكر في المنهج بعد كتب العالم وخيل الجندى وغير  
ذلك فيقتضى انها تشتري له أيضا قال شيخنا وهو كذلك خلافا لجمع قال بعضهم وشمل كتب العالم ما لو كانت  
لطبيب فراجعه وشمل شراء الدكورات ما لو استغنى عنه فراجعه (قوله يوم القسمة) أي بليته نعم ان  
تعلق بعين ماله حق كرهن لم يترك له شيء ولا ينفق عليه منه كاسر (قوله وليس عليه) أي من حيث الدين كاسر  
وان لزمه من حيث الخروج من المعصية لو عصى به ومنه وجوب الزوج على المرأة وهذا علم كذب ما قيل  
عن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه من أنه يبيع الحرف في دينه (قوله الموقوفة عليه) وكذا  
الموصى له بمنفعتها حيث جاز له ايجارها لا نحو الموقوفة على السكني أو الموصى له بأن يسكنها (قوله فيصرف  
بدلها) أي ما فضل منه عن مؤنة مؤنه كاسر ولا يصرف القاضي للفرماء إلا أجره استقر ملكه عليها (قوله  
ادامة الحجر إلى قضاء الدين) هو العتد بل ويستمر بعد قضائه إلى أن يفك القاضي لا الفرماء وقال بعض  
مشايخنا لا يجوز للقاضي فك قبل وفاة الدين ولو في الموقوف عليه والموصى به وقيل يجوز له الفك فيهما  
(قوله يجبر على اجارة الوقف) هو معلوم من الوجوب وسكت عن أم الولد والظاهر أنها كذلك وغير الارض  
مثلها كاشه كلامه هنا (قوله وأنكروا) وله تحليفهم أنهم لا يعلمون اعساره وان تكرر منه ذلك مالم يظهر  
منه تعنت وكذا لم يدعوا عليه بحسب مال مرة بعد أخرى وتحليفهم مالم يظهر منهم تعنت واذا ردت العين  
من أحد الجانبين حلف الآخر وتب ما حلف عليه (قوله في معاملة مال) المراد منها أن يعرف له مال ولو يغيرها  
فلا يقال المال الذي عرف بالمعاملة قد قسم فأى حاجة إلى يمينه عليه (قوله فعلية البينة) فلا يحكم القاضي بعلمه  
أي بظنه اعساره وله الحكم بالبينة في غيبة الفرماء حيث شاع والبينة هنا جلان ولا يحتاج معها إلى يمين ان  
شهدت بتلف المال والا فلا بد من الحلف معها بطلب الخصم العين المستقل الحاضر والاحلف بالطلب ولو أبرأه  
الفرم لظن اعساره فبان موسر فان قيد أبرأه بعدم المال لم يبرأ ولا يرى ولو أقر المقلس بالمال الذي معه  
(قول المتن وعمامة) ذكر المحرر بدلها المنديل قيل فكان ينبغي أن يذكرها معها وأجيب بأن أهل بلاد  
الرافعي يطلقون المنديل على العمامة فلهذا اقتصر المتأخر عليها (قوله مكعب) سمي به لأنه دون الكعبين  
(قوله ويترك لعياله) قضيته أن عبارة المتن لا تنفي ذلك وقد يمنع بأن ضمير له عائدا على من في قوله السابق على  
من عليه نفقته فيشمل نفسه وعياله (قول المتن قوت يوم القسمة) انما انص عليه لان بعده متأخرا فلم يسلمه  
ماسر (قول المتن وليس عليه الخ) وقال الفراءى عليه ان عصى بسببه وعلموا ذلك بأن التوبة واجبة ولا تحض  
الابرد المظلمة وعورض بأن الجاني تصح توبته وان لم يسلم نفسه للقصاص لانها معصية متجددة قاله في الخادم  
(قول المتن والاصح الخ) قال الاسنوى كلامهم في هذه المسئلة لا سيما نصريحهم بالاجارة إلى قضاء الدين صريح  
في أن ملك المنفعة لا يمنع الحجر وان كان ماله معها زاد على ديونه (قوله ذكر الغزالي) هذا ما ذكره جوابا  
سؤال هل تؤجر بأجرة مجدة مع ان القدر ينقص بسبب التعجيل (قول المتن فعلية البينة) أي فتشهد  
في الاولى بالاعسار وفي الثانية يكفي شهادتها بتلف المال ثم فيها ثالث قال وهو ان المال قد وجد وقسم فينبغي  
(انه معسر أو قسم ماله بين غرمائه وزعم انه لا يملك غيره وأنكر واظن لزمه الدين في معاملة كسراما وفرض فعلية البينة)

معاملة (فيصدق بجميعه في  
الاصح) لان الاصل العدم  
والثاني لا يصدق الا بينة  
لان الظاهر من حال الحر  
انه يملك شياً والثالث ان  
لزمه الدين باختباره  
كالصدق والضمان لم يصدق  
الا بينة وان لزمه لا باختباره  
كل عرض الجنابة وغرامة  
المثقف صدق بجميعه والفرق  
ان الظاهر انه لا يشغل  
ذمته باختباره بما لا يقدر  
عليه (وتقبل بينة الاعسار  
في الحال) بالشرط في قوله  
(وشرط شاهده) وهو  
اثنان وقيل ثلاثة (خبرة  
باطنه) أى المعسر بطول  
الجوار وكثرة المجالسة  
والمخالطة فان الاموال تخفى  
فان عسر القاضى أن  
الشاهد بهذه الصفة فذاك  
والا فله اعتماد قوله انه بهذه  
الصفة قاله في النهاية (وليقول  
هو معسر ولا يمحض النفي  
كقوله لا يملك شيئاً) بل  
يقيد كقوله لا يملك الا  
قوت يومه ونياب بدنه  
(واذا ثبت اعساره) عند  
القاضى (لم يجز حبسه ولا  
ملازمته بل يهمل حتى  
يومر) لا لاية نعم للفرع  
تحليفه ويجب بطله قبل  
ومع سكوته أيضاً فيكون  
من آداب القاضى (والغريب  
العاجز عن بينة الاعسار  
يوكل القاضى به من يبحث

لمجهول لم يقبل وللغرماء أخذه أو لعين غائب انتظر أو حاضر فكله بأخذه الغرماء أو صدقه عمل باقراره  
فيأخذه المقر له ولا يخاف هو ولا المقر له على عدم المواطأة وان شهدت بينة بأن المال للفلس كاسر ولو تعارض  
بينتان يساره واعساره قدمت بينة اليسار حيث لم يعرف له مالو بيئت سبب يساره لانها نافذة والا قدمت  
الاخرى ويغنى عن بينة الاعسار بينة تلف المال وان كان أقر بأنه ملىء (قوله) وتقبل بينة الاعسار في الحال  
من غير مضى مدة يمحض فيها ليخبر حاله فيها خلافاً لابي حنيفة (قوله) وشرط شاهده) أى ان يشهد بالاعسار  
فان شهد بتلف المال لم يحتج الى خبره باطنه كاسر (قوله بطول الخ) أشار الى أن وجوه الاختبار ثلاثة اما  
الجوار والمخالطة المشار اليها بالمخالطة أو المرافقة في السفر ونحوه المشار اليها بالمجالسة كما رفع ذلك لامير المؤمنين  
عمر بن الخطاب رضي الله عنه حيث قال لمزكى الشاهدين بماذا تعرفهما قال بالدين والصلاح فقال هل أنت  
جار محترم تعرف صاحبهما ومساءهما قال لا قال فهل علمتم ما في الصغراء والبيضاء أى الذهب والفضة قال لا  
فقال هل رافقتهم ما في السفر الذى يصرف عن أخلاق الرجال قال لا قال فاذهب فانك لا تعرفهما لعلك رأيتهما  
في الجامع يصاين (قوله) انه بهذه الصفة) أى خبرة الباطن فلا يحتاج الى أن يطلب من الشاهد من يشهد  
انه يعلم بأن المعسر بهذه الصفة ولا بد من تحليف المعسر كاسر (قوله) ولا يمحض النفي) أى لانه كذب  
لكن غير مفسق فتقبل شهادته معه وكذا الوادعاها (قوله) نعم للفرع تحليفه) تقدم ما فيه (قوله) والغريب  
المراد به من لا يعرف حاله (قوله) يوكل القاضى) قال شيخنا الزيدى وقال شيخنا الرملى وجوباً وذلك  
بمدحبه كما يؤخذ من العلة بعده (قوله) من يبحث) أى اثنان من الرجال فأكثر ولا يكتفى واحداً  
وأجرهما على الغريب في ذمته فان تعذر فعلى بيت المال كذا قاله شيخنا هنا والوجه كما قدم عنه خلافه  
في أجرة المتأدى عليه فراجع (قوله) ينفى) أى يندب أو يجب على ما تقدم (تنبيه) لا يمحض والد وان  
علاولوا نفي من جهة الام والأب لدين ولده وان سفل ولومن جهة النفقة وان كان صغيراً أو زمناً ولا يمحض  
مريض ولا مخدرة ولا ابن السبيل لكن يستوثق القاضى عليهم بما رواه وللمنعة من السفر ولا يمحض طفل  
ولا مجنون ولا وصى ولا قيم ولا وكيل فيما لا يتعلق بمعاملتهم ولا عبد جان ولا سيده ولا موصى بمقتضيه ولا  
مستأجر العين على عمل يتعلق بالحبس ولو في غير وقت العمل خلافاً لابن حجر ولا يكفى حضور مجلس  
الحكم لو استعدي عليه وللقاضى أن يستوثق عليهم كاسر وخيف لا حبس فيما ذكر فيلأزم وللقاضى منع  
المحبوس مما يرى المصلحة في منعه كشم الرياحين ومحادثة الاصدقاء والاستمتاع بالحليلة وله ضربه ونحوه ان  
لم يترجر بالحبس ولا يقفل بالحبس عليه الا ان رآه القاضى مصلحة ولا يخرج الا باذن من جلس له وان تعمد  
وعليه أجرة السجن والسجان ثم على بيت المال ثم المسلمين المومنين ولو انقلبت من الحبس لم يلزم القاضى  
طلبه واعادته الا بطلب خصمه ان قدر عليه ويسأله لم يهرب فان عاله باعساره لم يعزروه الا عزروه ان رآه مصلحة  
(فرع) مما عمت به البلوى لو حلف أنه يوفى فلا نأحقه في وقت كذا ثم ادعى الاعسار فيه ففيه التفصيل  
ان تصور بما اذا كان حال المعاملة يزيد على ما وجد والا فلا يكلف البينة (فرع) البينة الشاهدة بتلف  
المال لا يجب معها عين (قوله لان الظاهر) اعترض ابن الرفعة هذا التعليل بأن مقتضى الظاهر قد تحقق  
وعمل به بعد الحجر وقسمه المال قال السبكي فيتمجه هنا ان يقبل قوله بلا يمين الا ان عرف له مال غير الذى قسم  
سابق عليه (قوله) لائن في الحال الخ) أى خلافاً لابي حنيفة حيث قال لا يقبل ذلك من اختباراه بالحبس  
والظاهر انه لا يختص ذلك بمن عهده مال (قوله) وقيل ثلاثة) أى الحديث في ذلك (قول المتن) واذا ثبت  
اعسار الخ) له أن يحلف لغريمه انه لا يعلم اعساره واذا طلب الخروج من الحبس كل يوم لتلك أوجب الا أن  
يظهر للقاضى نعتته وكذا صاحب الدين في حق من يقبل قوله في الاعسار له أن يحلفه كل يوم بشرطه المذكور  
انه استفاد ما لا بعد الحلف ولا بد من تعيين سبب الذى استفاد

أبداء الامام تفقه لنفسه

(فصل من باع ولم يقبض

التمن حتى حجر على المشتري

بالفلس) أي بسبب افلاسه

والمبيع باق عنده (فله) أي

للبائع (فسخ البيع واسترداد

المبيع) قال صلى الله عليه

وسلم إذا أفلس الرجل

ووجد البائع سلعة بعينها

فهو أحق بها من الغرماء

رواه مسلم والبخاري نحوه

ولا فسخ قبيل الحجر

(والاصح ان خياره) أي

الفسخ (على الفور)

تخييار العيب بجماع دفع

الضرر والثاني على التراخي

تخييار الرجوع في الهبة

للولد وعن القاضي الحسين

لا يتمتع تأقيته بثلاثة أيام

(د) الاصح (انه لا يحصل

الفسخ بالوطء) للامة

(والاعتاق والبيع) كما

لا يحصل بها في الهبة للولد

والثاني يحصل بواحد منها

كما يحصل به في زمن الخيار

من البائع وظاهره يحصل

بفسخ البيع أو رفعته

أو نقضته ولا يفنقر الى اذن

الحاكم في الاصح (وله)

أي للشخص (الرجوع)

في عين ماله بالفسخ (في سائر

المعاوضات) التي (كالبيع)

وهي المحضة منها القرض

والسلم والاجارة فاذا سلمه

دراهم قرصاً أو رأس مال

سلم حالاً أو مؤجلاً حل ثم

أجره داراً بأجرة حاله فقبضها

السابق في المقلص فيصدق بيمينه ان لم يعرف له مال ويعذر بغيبه صاحب الدين قال شيخنا وبغيبته هو قبل الوقت ونوزع فيه قال بعض مشايخنا ولينظر المراد بالاعسار هنا هل هو كالمقلص فلا بحث بما يترك له أو المراد بعجزه عن جنس الدين واذا ظن أن اليسار لا يكون بالمعروض بل بالفضة أو بالذهب مثلاً هل يصدق ويعذر فيه راجع وحور وبتجه أنه يصدق في كل ما يشعر حاله بأنه يخفى عليه ولو حبست الزوجة فلا نفقة لها ولومن الزوج ظلمها وكذا عكسه الا ان حبسته بحق فلها النفقة

(فصل في الرجوع على المقلص في المعاملة معه وما يتبعه) (قوله بسبب افلاسه) خرج به حجر السفه وغير الحجر فلا فسخ ولا رجوع (قوله فله) جواز ان المتصرف عن نفسه وجوباً في المتصرف عن غيره وفيه غبطة نعم ان حكم حاكم بمنعه امتنع ولا ينقض وليس في ذلك معارضة للنص لاحتمال ان يراد بقوله أحق بها أي بمنها ولا يلزم في ذلك التقديم للتمن لان المقه ودفع الاشكال (قوله فسخ البيع) وان مات المقلص خلافاً للمالك في الميت ولا في حنيفة في الحي والميت (قوله واسترداد المبيع) أي كله وان كان قبض بعض الثمن وله الفسخ في بعضه وان لم يكن قبض شيئاً من الثمن كما سيأتي ولو ظهر له مال يفي بدينه وكان أخفاه لم يمنع من الرجوع الذي وقع فلا يبطل قاله شيخنا وفيه نظر لانه تبين بذلك فساد الحجر عليه المرتب عليه الرجوع فتأمل (قوله على الفور) هو المعتمد اخذ من التشبيه بعده (قوله تخييار العيب) فيعذر في جهله ولو صالح بعوض جاهلاً بوثقه لم يبطل على الاصح (قوله على التراخي) هو مرجوح وعليه قال في الحاوي يمتد الى أن يعزم القاضي على بيع مال المقلص فهو مقابل قول القاضي المذكور (قوله تخييار الرجوع) وفرق بعدم الضرر هناك (قوله كما يحصل الخ) وفرق بعدم استقرار الملك في زمن الخيار (قوله وظاهر) أي هو أمر لا يخفى فلذلك سكنت عنه المصنف أو هو معلوم من كلامه حيث جعل الخلاف في الفعل خاصة (قوله ولا يفنقر الخ) ظاهره رجوع الوجهين للقول وهو ما في الروضة ويحتمل رجوعه للفعل أيضاً وبه صرح شيخنا الرمي بقوله ومحل الخلاف في الوطء اذا نبى به الفسخ وقتلنا لا يحتاج الى اذن حاكم اهـ (قوله التي كالبيع) أشار الى أن الكاف للتظهير لا قاعدة تفحص المعاوضات بالمحضة كما ذكره لا للتمثيل المفيد للعموم الذي لا تصح ارادته فتأمل (قوله وهي المحضة) أشار بذلك الى ضابط ما فيه الرجوع وهو أن يقال له الرجوع بالقول فوراً في كل معارضة محضة لم تقع بعد حجر علمه والعوض باق لم يتعلق به حق والتمن دين حال وتعدى حله بالافلاس (قوله منها القرض والسلم والاجارة) اختار ذكر هذه الثلاثة لتسكنته وهي في القرض افادة أن الرجوع فيه من حيث الافلاس فوري وفي السلم افادة أن ما في التمة كالعين وفي الاجارة افادة ان المنفعة كالعين كما ذكره ولو حجر على المؤجر فلا مستأجر الفسخ ان لم تسلم له العين وكانت الاجرة باقية (قوله ثم حجر عليه) أو حل بعد الحجر على الصحيح الآتي (قوله باقية) فان تلفت فلا فسخ ويضارب في السلم بقدر قيمة المسلم فيه ثم يشتري له فان رخص السعر وفضل منها عنه شيء فلا غرماء (قوله بأجرة حالة) خرج المؤجلة ولو كان المؤجل بعضها فلا فسخ فيما يقابله قال ابن الصلاح ولا فسخ في أجرة تحمل آخر كل شهر لانها قبل فراغ الشهر مؤجلة وبعده قدفات المعوض وهو

(فصل من باع ولم يقبض الثمن حتى حجر على المشتري) يفيد أن البيع في حال الحجر ابيض كذلك وهو كذلك لكن يستثنى الجاهل وخرج بقيد الحجر مجرد الافلاس وخرج بقيد الفلاس الحجر بالسفه ونحوه كالجنون (قول المتن فسخ البيع) خالف ابن حريويه فقال لا يفسخ بل يقدم بثمنه كالمهون ومنع أبو حنيفة من الفسخ ووافقنا مالك عليه لكنه خالف فيمن مات مفلساً من غير حجر (قوله والثاني على التراخي) قال الماوردي عليه يمتد الى أن يقدم القاضي على بيعه (قول المتن والاعتاق) ولوأ تلفه البائع فالقياس كما قال الاذري أن يعرف البطل ويضارب بالتمن (قول المتن كالبيع) بما يفيد هذه التشبيه اشترط أن تكون سابقة على الحجر وغير ذلك بما يأتي (قوله بأجرة حالة) أما الاجرة المؤجلة في كل شهر فلا يتصور ذلك فيها اذا قبل مضى شهر الاجرة مؤجلة حجر عليه والدراهم باقية فله الرجوع فيها بانصاح ما إذا أجره داراً بأجرة حاله فقبضها

حتى حجر عليه فله الرجوع في الدار بالفسخ تزيل المنفعة منزلة العين في البيع وفي قول لا اذا لوجود المنفعة ولا رجوع في معاوضة غير محنة فاذا خالها أو صالحه عن دم العمد (٢٩٤) على عوض حال لم يقبض حتى وجد الحجر فليس له الرجوع الى البضع أو الهبم ودليل

الشيء الاول حديث الشيبين من أمرك ماله بعينه عند رجل قد أفلس فهو أحق به من غيره (وله) أى للرجوع في المبيع (شروط منها كون الثمن حالا) في الاصل أو حل قبل الحجر وهكذا بعده على وجه صحيح في الشرح الصغير وليس في الروضة والكبير تصحيح (وأن يتعذر حصوله) أى الثمن (بالافلاس) أى بسببه (فلو) انتفى الافلاس بان (امتنع من دفع الثمن مع يساره أو هرب) عطف على امتنع (فلافسخ في الاصح) لا مكان الاستيفاء بالسلطان فان فرض عجز فتأخر لا عبرة به والثاني له الفسخ كالمفلس بجامع تعذر الوصول الى حقه حالا مع توقعه ما آلا (ولو قال الغرماء) لمن له حق الفسخ (لا تفسخ وتقدمك بالثمن فله الفسخ) لما في التقديم من المنه وقد يظهر غريم آخر فيزاحمه فيما أخذه (و) من الشروط (كون المبيع باقيا في ملك المشتري فلو فات) ملكه بثلث أو بيع ونحوه أو اعتاق أو وقف (أو كاتب العبد) أو استوله الامة (فلا رجوع) ولو

ظاهر (قوله في الدار بالفسخ) ويضارب باجرة ماضى من المنفعة (قوله فاذا خالها) ومثله التسكاح كان صدقها عينا في ذمته ولم تقبضه حتى حجر عليه فليس لها الفسخ والرجوع الى بضعها وسواء فيه وفي الخلع قبل الدخول وبعده والتعليل بقوات المقابل في النكاح لا لا غلب وفي الخلع واضح بالبينونة (قوله حديث الشيبين الخ) أى مع تخصيص ما هنا بالبيع جلا لا لطلاقه على تقييد الحديث المتقدم أول الفصل بالبيع وغير البيع مقاس عليه وسكت عنه الشارح اعتمادا على الاشارة اليه بقوله سابقا التي كالبيع كما هو والقول بأن البيع في الحديث السابق فرد من أفراد هذا العام فاسد لشموله للمعاوضات غير المحنة ولانه يبطل قول الشارح ودليل الشق الاول وغير ذلك مما لا يخفى على ذى بصيرة فوالمراد بقوله قد أفلس حجر عليه وعبر بالافلاس لانه سببه فتأمل (قوله في المبيع) قيد به لقول المصنف الثمن لا للحكم أخذ من القياس السابق (قوله على وجه صحيح في الشرح الصغير) وهو المعتمد فالمعتبر كون الدين حالا وقت ارادة الرجوع (قوله بالافلاس) نعم ان كان به ضامن ملىء أو كان به رهن أو حدث له مال بنحو احتطاب وهو يفي بالدين مع المال القديم فلا رجوع في هذه الاحوال فان نقصت قيمة الرهن عنه فله الرجوع بما زاد على قيمته (قوله فلو امتنع الخ) هو مفهوم الشرط قبله مع قطع النظر عن فرض الكلام في المفلس (قوله عطف على امتنع) فهو فعل وقيد اليسار معتبر فيه بدليل التعليل ولا يستقيم عطفه على يساره وإنما سم ولا على يتعذر لما لا يخفى (قوله عجز) أى بالسلطان وغيره (قوله وتقدمك بالثمن) وله الفسخ بل له الفسخ وان دفعوه له بالفعل بخلاف مثل ذلك في المرتهن في غير الفس لان حقه ليس في عين المرهون وسواء قالوا من مالنا أو من مال المفلس والورثة كالغرماء ان قالوا من مال المفلس فان قالوا من مالهم جيبوا لأن لهم امساك التركة كما مر واذا أجاب الغرماء سقط حقه من الفسخ وان رجعوا بخلاف الاجنبى ولو ادعى البائع الرجوع وصدقه المفلس وأنكر الغرماء صدقوا (قوله في ملك المشتري) أى سلطنته بدليل ما بعده (قوله أو كاتب العبد) أى كتابة صحيحة ومثلها الهبة للفرع والقرض وان أمكنه الرجوع فيه ما وكذا البيع لا بشرط الخيار له أو لهما وكذا الشفعة تمنع الرجوع فيه ما بعد الاخذ وما يؤخذ من المال أى من الشفعين يكون بين الغرماء وما في المنهج ضعيف وفي شرح شيخنا ما يقتضى أنه يمتنع الرجوع على البائع قبل أخذ الشفعين أيضا وفيه نظر ظاهر فليراجع (فتبيينه) علم بما ذكر أنه ليس للبائع نقض تصرف المفلس والرجوع في مبيعه وفارق نقض الشفعين ذلك لسبق استحقاقه على تلك التصرفات بخلاف البائع هنا فتأمل (قوله ولو زال الخ) أى من أفراد كلام المصنف وكذا حال الخلاف (قوله قبل الحجر) وكذا بعده (قوله أهمهما) وهو المعتمد لان الزائل العائد كالقضى لم يعد وقد نظم السبكي رحمه الله تعالى ذلك وضده في جميع أبواب الفقه فليراجع (قوله فيأخذه مسلوب المنفعة) ولا أجر له وان طالت المدة لان له بدلا

وبعده فان المنفعة (قوله حتى حجر عليه) أما لو حجر على المؤجر فيمنظر ان كانت اجارة عين فلافسخ للاستأجر أو ذمة وسلم عينا فكذا ذلك والافله الفسخ اذا كانت الاجرة باقية (قوله وكذا بعده على وجه الخ) واختاره الخاوى الصغير وله وجه من حيث ان السبب قديم وعبارة السبكي رجع على الاصح (قول المتن وان يتعذر) لو حدث مال باصطياد أو مكن الوفاء به مع المال القديم قال الغزالي لا رجوع ونسبه ابن الرفعة لظاهر النص (قول المتن بالافلاس) خرج به ما لو تعذر بانقطاع جنس الثمن فلافسخ ان جوزنا الاستيفاء عن الثمن واستشكل لما في الاعتياض من مخالفة المقصود (قول المتن وتقدمك) أى ولو قالوا من مالنا لوجود المنه وان تخلف التعليل الثاني (قول المتن وكون المبيع باقيا) هذا القيد لو حذف كان الكلام منتظما فذكره لا فائدة ان الزائل العائد هنا كالقضى لم يعد وهو الاصح في الروضة لكن رجع الاسنوى خلافا كالد بالعيوب والصدق (قول المتن التزويج)

أى زال الملك ثم عاد قبل الحجر فوجهان أهمهما في الروضة لا رجوع استصحبنا الحكم الزوال (ولا يمنع) الرجوع (التزويج) والتدبير ونطبق العنق والاجارة فيأخذه مسلوب المنفعة أو يضارب ومن الشروط أن لا يتعلق به حق

كجناية أو رهن وإن لا يحرم البائع والمبيع صيد (ولو تعيب بآفة) كسقوط عضو (أخذه ناقصاً وضارباً للثمن أو بجناية أجنبي أو البائع فله أخذه وضارباً من ثمنه بنسبة نقص القيمة) الذي استحققه المشتري مثله قيمته ما لمائة ومعياناً سبعون فيرجع بغير الثمن (وجناية المشتري كآفة في الأصح) والثاني وقطع به بعضهم أنها كجناية الأجنبي (ولو تلف أحد العبدین) أو الثوبین (ثم أفلس) وهجر عليه (أخذ الباقي وضارباً بحصة التالف) بل لو بقي جميع المبيع وأراد الرجوع في (٢٩٥) بعضه مكن منه (ولو كان قبض بعض

الثمن رجوع في الجديد) على ما يأتي بيانه (فإن تساوت قيمتهما وقبض نصف الثمن أخذه الباقي بباقي الثمن) ويكون ما قبضه في مقابلة التالف (وفي قول يأخذ نصفه) أي نصف الباقي (بنصف باقي الثمن ويضارب بنصفه) وهو ربع الثمن ويكون المقبوض في مقابلة نصف التالف ونصف الباقي والقديم لا يرجع بل يضارب بباقي الثمن لحديث رواه الدارقطني وأجيب بأنه مرسل ولولم يتلف شيء من المبيع وكان قبض بعض الثمن رجوع على الجديد في المبيع بقسط الباقي من الثمن فإن كان قبض نصفه رجوع في النصف ويضارب على القديم (ولو زاد المبيع زيادة متصلة كسمن وقلم صنعة فاز البائع بها) فيرجع فيها مع الأصل (والمنفصلة كالفرقة والولد) الحادئين بعد البيع (للمشتري ويرجع البائع في الأصل فإن كان الولد صغيراً وبذل بالمجعة (البائع قيمته أخذه مع أمه

بالضاربة كالمصدق وبذلك فارق الرجوع بها في التحالف (قوله كجناية الخ) وإذا زال التعاقب من الجناية أو الرهن أو الأحرار فلا يباع الرجوع وشملت الجناية ما لو أوجبت مالا أو قصاصاً ولا يمنع الرجوع إسلام العبد والبائع كافر لجواز ملك الكافر له في بعض الصور فيرجوعه يعود إلى ملكه وهذا فارق المحرم وهذا الشرط ليس زائداً على كلام المصنف كما عرفت فيما تقدم ولو قال البائع للجاني أو لغيره أنا أدفع لك دينك وأرجع في عين مالي لم يلزمه قبوله كما يؤخذ مما مر (قوله أو البائع) أي بعد القبض لانه قبله كآفة (قوله بنسبة نقص القيمة) أي يضارب البائع من الثمن بنسبة ما نقص من القيمة بالجناية وإن كانت عماله أرض مقدروا بضمنه الجاني بمقداره (قوله وجناية المشتري كآفة) وكذا المبيع على نفسه أيضاً (قوله ولو تلف الخ) وإن لم يقبض شيئاً من الثمن (قوله بل لو بقي الخ) فقول المصنف تلف لا مفهوماً له (قوله أخذ الباقي بباقي الثمن) ولا نظراً لتفريق الصفقة لأن مال المفلس مبيع كله والمعتبر في التالف أقل قيمته من يوم العقد من يوم التلف والمعتبر في الباقي أكثرهما ولو كان المبيع عينين مختلفتين رجوع في نصف كل منهما لا في أحدهما (قوله وفي قول الخ) أي قياها على الصداق وأجيب بانحصار حقه هنا لعدم تعلقه بالبدل فيلزم ضرر البائع (قوله ولولم يتلف الخ) هذه مفرقة على ما مر بقوله بل لو بقي الخ أشار بها إلى تنجيم التفريق في المسئلة (قوله وصنعة) أي بلامعاجة من سيد أو غيره والأفهي منفصلة (قوله فاز البائع بها) ومنها لم يؤبرو بيض فرخ وزرع نبت وكل ما يدخل في البيع عند الإطلاق (قوله والولد) ولو أخذت أميناً فالتوأم الثاني إذا لم ينفصل يتبع الأم فلا يتبع أحدهما الآخر (قوله صغيراً) أي غير مميز (قوله حرمة التفريق) كذا قالوا وأنت خير بأنه إذا اختلف المالك لم يحرم التفريق وحيث صححوا الرجوع هنا في الأم فقد اختلف المالك فلا حرمة وقد يقال نظراً لما قبل الرجوع وهو بعيد بل غير مستقيم فلا يرجع (قوله قيمته) أي المتفق عليها من المفلس وغرمائه أو بقول خير بن عدلين (قوله أخذه) أي بعقد خلافاً لابن حجر قال شيخنا رحمه الله تعالى إن امتنع من البيع مع البدل وسيأتي في تلك الأرض ما يخالفه فراجع (قوله فيباعان) على الكيفية السابقة في الرهن (قوله إلى الولد) فيه تغليب الثانية على الأولى (قوله قال الجويني قبل الوضع) هو الصحيح على مقابل الأصح والمعتمد الأول وفارق نظيره في الرهن بضمنه بعدم نقل الملك وفي الردبائع وبهية الفرع بأن سبب الفسخ هنا ناشئاً من أخذه منه (قوله

أي لانه لا يمنع البيع ثم هذا من جملة العيوب فيغني عنه ما يأتي (قوله وإن لا يحرم الخ) استشكل بجواز استرداد العبد المسلم بالمفلس إذا كان بائعه كافراً (قول المتن أخذه ناقصاً وضارباً) أي كما أن ذلك حكم المشتري لو تعيب المبيع في يد البائع قبل القبض (قول المتن رجوع في الجديد) وجهه أن الإفلاس سبب يعود به للكل فيعود به البعض كالفرقة قبل الدخول (قوله لحديث) مثله فإن كان قد قبض من ثمنه شيئاً فهو أسوة الغرماء (قوله ولولم يتلف شيء الخ) لو كان المبيع عينين مثلاً وهما باقياں وقد قبض بعض الثمن فإنه يوزع عليهما وليس له أن يجعله في مقابلة أحدهما ويرجع في الآخر بخلاف ما لو تلف أحدهما (قول المتن فاز البائع بها) لأن الفسخ كالعقد ولو نبت الحب وأفرخ البلبل رجوع أيضاً (قول المتن أخذه مع أمه) وذلك لأن مال المفلس مبيع كله (قوله في هذه الحالة) راجع لقوله وإن لم يبدلها (قوله بعد الوضع) وحكمة التفريق ما مر

والا) أي وإن لم يبدلها (فيباعان وتصرف إليه حصه الأم) من الثمن (وقيل لا رجوع) في هذه الحالة ويضارب (ولو كانت حاملاً عند الرجوع دون البيع أو عكسه) بالنصب أي حاملاً عند البيع دون الرجوع بأن انفصل الولد قبله (فالأصح نعتي الرجوع إلى الولد) وجه في الأولى بأن الحمل تابع في البيع فكذلك في الرجوع ومقابله قال انما يرجع فيما كان عند البيع فيرجع في الأم فقط قال الجويني قبل الوضع والميدلاني وغيره بعد الوضع قال في الروضة الأول ظاهر كلام الأكثرين إلى آخره

وحتى تتعدى في الثانية على ان الحمل يعلم ومقابله على مقابله ولو كانت حاملا عند البيع والرجوع رجع فيها حاملا ولو حدث الحمل بعد البيع  
وافصل قبل الرجوع فهو للشري كاتقدم (واستنار الثمر بكاه) بكسر الكاف وهو أوعية الطلع (وظهوره بالتأخير) أي تشقق الطلع  
(قريب من استنار الجنين وانفصاله) (٢٩٦) فإذا كانت الثمرة على النخيل المبيع عند البيع غير مؤثرة وعند الرجوع مؤثرة

وهي كالحمل عند البيع  
للفصل قبل الرجوع  
فيتعدى الرجوع اليها على  
الراجع (و) هي (أولى  
بتعدى الرجوع) اليها من  
الحمل لانها مشاهدة مؤنوق  
بها بخلافه ولذلك قطع  
بعضهم بالرجوع فيها ولو  
حدثت الثمرة بعد البيع  
وهي غير مؤثرة عند  
الرجوع رجع فيها على  
الراجع لما تقدم في نظير  
ذلك من الحمل وقيل  
لا يرجع فيها قطعا وهذه  
المسئلة لا تتناولها عبارة  
المصنف ولو كانت الثمرة غير  
مؤثرة عند البيع والرجوع  
رجع فيها جوازا ولو حدثت  
الثمرة بعد البيع وهي عند  
الرجوع مؤثرة فهي  
للشري (ولو غرس  
الارض) المشتراة (أو بنى)  
فيها ثم حفر عليه قبل أداء  
الفن وأراد البائع الرجوع  
فيها (فإن اتفق الغرماء  
والمفلس على تفريقها)  
من الغراس والبناء (فعالوا  
وأخذها البائع) برجوعه  
وليس له أن يلزمهم أخذ  
قيمة الغراس والبناء  
ليتملكها مع الارض

(قوله وهذه المسئلة) لن أراد الطريقة القاطعة فهو حسن ظاهر وان أراد قوله ولو حدثت الثمرة الخ كما هو  
ظاهر العبارة بل صريحها ففيه غموض وكان وجهه جعل التنبيه السابق في مجموع الاستنار والظهور ثم الحمل  
للشارح على هذا عدم صحة قوله وأولى بتعدى الرجوع بالنسبة لهذه المسئلة على أنه يجوز أن يكون مراد  
الشارح الاعتراض على المؤلف ولله ذوالامام الغزالي حيث قال وحكم الثمرة قبل التأخير حكم الجنين وأولى  
بالاستقلال انتهى فانها تنفي بطريق القطع في الأولى وطريق القطع في الثانية ولهذا قال الرافعي رحمه الله هو  
تعبير حسن مطرد في المسئلتين (قوله وليس له الخ) لان الفرض الوصول الى المبيع وقد حصل له (قوله وجب  
ارشه) أي سواء كان القطع قبل الرجوع أو بعده (قوله يضارب البائع به) الضمير فيه راجع لكل من  
قوله وجب تسوية الحفر ووجب ارش (قول المتن لم يحبروا) لانه وضع بحق (قول المتن بل له الخ) أي بخلاف  
الزرع فإنه يرجع ويبقى له إلى أوان الحصاد لان له أمدا ينتظر وليس له مع ذلك أجرة وقوله وبذلك عبارة  
الشرحين والروضة على أن بذلك وهي تقتضي الاشتراط لكن هل معنى ذلك الاتيان في صيغة الرجوع  
أم يكفي التوافق عليه أولا وعلى كل فهل يحبر عليه بعد ذلك اذ لم يقبل أو ينقض الرجوع أو يتبين بطلانه  
محل نظر (قوله لماسيأتي) أي له مجموع الامرين لماسيأتي (وله) بدل ذلك ما ذكر (أن يقبله ويغرم ارش نفسه  
ما ظهر له في فهمه وأما تعليل ثبوت التملك له فقد عالج بأن أموال المفلس غير مبقاة وكذا عللوا القطع وغرامة

واذا قلعوا وجب تسوية الحفر من مال المفلس وان حدث في الارض نقص بالقطع وجب ارش من ماله قال  
الشيخ أبو حامد يضارب البائع به وفي المذهب والتهذيب أنه يقدم به لانه لتخليص ماله (وان امتنعوا) من القطع (لم يحبروا) عليه (بل له أن  
يرجع) في الارض (وبذلك البناء والغراس بقيمته) أي له مجموع الامرين لماسيأتي (وله) بدل ذلك ما ذكر (أن يقبله ويغرم ارش نفسه

والأظهر أنه ليس له أن يرجع فيها ويبقى الغراس والبناء للمفلس) لنقص قيمتهما بلأرض فيحصل له الضرر والرجوع إنما يثبت له دفع الضرر ولا يزال الضرر بالضرر والثاني لذلك كالوصف المشتري الثوب ثم حجر عليه قبل أداء الثمن يرجع البائع في الثوب فقط ويكون المفلس شريكاً معه بالصبيغ وفرق الأول بأن الصبيغ كالصفة التابعة للثوب وعلى الأول يضارب البائع (٢٩٧) بالثمن أو يعود إلى بذل قيمتهما

أوقلهما مع غرامة أرض  
النقص (ولو كان المبيع له)  
(حظته غلطها بمثلها أو  
دونها) ثم حجر عليه (فله)  
أي للبائع بعد الفسخ (أخذ  
قدر المبيع من المخاطوط)  
ويكون في الدون مساحاً  
بنقصه كنقص العيب (أو)  
خلطها (باجود فلا رجوع  
في المخاطوط في الظاهر) حنرا  
من ضرر المفلس ويضارب  
البائع بالثمن والثاني له  
الرجوع ويباعان ويوزع  
الثمن على نسبة القيمة (ولو  
طحنها) أي الحنطة المبيعة  
له (أو قصر الثوب) المبيع  
له ثم حجر عليه (فان لم تزد  
القيمة) بالطحن أو القصاراة  
(رجع) البائع في ذلك (ولا  
شي للمفلس) فيه وان  
نقصت فلا شيء للبائع معه  
(وان زادت فلا ظهر أنه  
يباع للمفلس من ثمنه بنسبة  
ما زاد) مثاله القيمة خمسة  
وبلغت بمافعل ستة فللمفلس  
سدس الثمن والثاني لا شركة  
للمفلس في ذلك كافي سمن  
الدابة بعلفه وفرق الأول بأن  
الطحن أو القصاراة مندوب  
إليه بخلاف السمن فهو  
محض صنع الله تعالى فان  
العلف يوجد كثيراً ولا يحصل

نقص قيمته مقسوماً على ما مستحق القلع لا الإبقاء (قوله ليس له أن يرجع فيها ويبقى الغراس والبناء للمفلس) وان لم يطلب أجره (قوله ولا يزال الضرر بالضرر) أي لا يزال ضرر البائع بضرر المشتري (تنبيه)  
لو وقف الغراس أو البناء قبل الحجر فهو على ما يأتي في العارية وأعلم أن مثل الغراس والبناء فيما تقدم زرع تبقى أصوله أو يجر مرة بعد أخرى وأما زرع ليس كذلك ونمرة على شجر فليس للبائع ما ذكر بل يجبر على إبقائها إلى وقت الجذاذ بلا أجر لأن لها مداً ينتظر فسهل احتما لهما ولو اتفق البائع والغرماء والمفلس على بيع الأرض بما فيها جاز ووزع الثمن بمصر في الرهن واغتفر هناتعد المالك لأن ما في الأرض تابع مع الاحتياج إلى بيع مال المفلس وبذلك فارق عدم صحة بيع نحو عبديهما ثمن واحد ولو بيع ما في الأرض وحده من الغراس والبناء بقي تخيير البائع بين التملك من المشتري الثاني والقلع والمشتري الخياران جهل (قوله وعلى الأول) وهو الأظهر يضارب أن لم يرجع أو يعود بعد الرجوع كأمس واغتفر ذلك في القوربة المشروطة للمامر (قوله حنطة) أي مثلاً فالمراد كل مثلي وخص الحنطة بالذكر لما سبذ كره (قوله غلطها) أي المشتري ولو باذنه أو اختلطت بنفسها أو خلطها بنحو بهيمة وخرج ما خلطها أجنبي فيرجع البائع بالأرض على المفلس ويضارب به ويرجع به المفلس على الأجنبي للثلازم الضرر على المفلس والغرماء (قوله بمثلها أو دونها) ولو لبائع آخر اذ لكل الرجوع في حقه فله أخذ قدر المبيع من المخاطوط (قوله ثم حجر) ليس الترتيب معتبراً كأمس (قوله أي للبائع ذلك) وإنما لم يجعل كالتالف كافي الغصب للثلازم ضرر البائع لأن سبيله المضاربة وأموال المفلس لا تفي بدونه نعم لو لم يميز واختلف الجنس كزيت بشيرج ضمن التالف وعلم من جواز الأخذ أن المفلس والغرماء لا يجبرون على بيع المخاطوط وقسم ثمنه لوطلبه البائع (قوله مساحاً) فان لم يساح لم يرجع ويضارب (قوله أو باجود) أي بقدر يز يدعى تفاوت السكيلين منه وليس الأجود أكثر والافقطع بالرجوع في الأول ولو بعده في الثاني (قوله ولو طحنها) إشارة إلى أن ضابط ما هنا أن يكون مافعه صفة يصح الاستئجار عليها ويظهر أثرها في شمل خبر الحججين وذبح الشاة وشي اللحم وضرب اللبن وتعلم الرقيق قراءة وسرفة أو كتابة ونحو ذلك بعلم ولو متبرعاً على المفلس وخرج نحو حفظ الدابة وسقيها (قوله ثم حجر عليه) فيه مامر (قوله فلا شيء للبائع) في نقص الثوب اذ يرجع وله أن لا يرجع ويضارب (قوله من ثمنه) أي ان بيع فان دفعه البائع أجيب ولا بد من عقد كافي الغراس قاله شيخنا وكلام ابن حجر يدل له ولا بد من كون البيع بعد رجوع البائع (قوله ولو صبيغه) ولو غوبها قاله شيخنا (قوله ثم حجر عليه) فيه ما تقدم (قوله فان زادت القيمة) أي بالصفة كأشار إليه بقوله بمافعل فالز يادة للمفلس كالو زادت لا بسبب شيء أو بسبب الصبيغ بارتفاع سعره وخرج بذلك ما لو زادت بسبب ارتفاع سعر الثوب فهي أصاحبه ولا شيء للمفلس كالو زادت بسبب ارتفاع الاسواق مجردة عن سعر واحد منهما كما يأتي وان زادت بسببهما أو جهل سبب الزيادة فهي

أرض النقص (قول المتن وله أن يقلعه الخ) هو قسم يملك كما بينه الشارح رحمه الله (قوله والثاني له ذلك) قال الاسنوي لكن لا يجبر على البيع معهم بخلاف الصبيغ (قوله أو يعود) أي فلا امتناع أو لا يسقط العود لو أراد (قول المتن فلا رجوع في المخاطوط) أي لو كان الخليلط قليلاً لاجداً فان كان الكثير للبائع فالوجه القطع بممكنه من الرجوع وان كان للمشتري فالوجه القطع بعدمه نبيه عليه الامام (قوله وان نقصت فلا شيء الخ) بحث ابن الرفعة فخر يحجه على ان تعيب المشتري هل يلحق بالآفة أو بالفعل المضمون (قول المتن يباع) أي ان أرادوا

(٣٨ - (قلوبى وعبره) - ثاني) السمن (ولو صبيغه) أي الثوب المشتري (صبيغه) ثم حجر عليه (فان زادت القيمة قدر قيمة الصبيغ) كان تكون قيمة الثوب أربعة دراهم والصبيغ درهمين فصارت قيمة الثوب مصبوغاً ستة دراهم (رجع) البائع في الثوب (والمفلس شريك بالصبيغ) فيباع الثوب ويكون الثمن بينهما ثلاثاً وهل نقول كل الثوب للبائع وكل الصبيغ للمفلس أو نقول يشتركان فيهما بالانثلاث لتعذر التمييز



وجهان (أو) زادت القيمة (أقل) من قيمة الصبغ كان صارت خسة (فالنقص على الصبغ) لانه هالك في الثوب والثوب قائم بحاله فيباع والبايع أربعة أخماس الثمن والمفلس خسة (أو) زادت القيمة (أكثر) من قيمة الصبغ كان صارت ثمانية (فالأصح أن الزيادة للمفلس) فيباع ويكون الثمن بينهما نصفين والثاني انها للبايع كالسمن فيكون له ثلاثة أرباع الثمن والمفلس ربه والثالث انها تنقص عليهم ما فيكون للبايع ثلثا الثمن والمفلس ثلثه وأن لم تزد القيمة بالصبغ شيأ رجع البايع في الثوب ولا شيء للمفلس فيه وان نقصت فلا شيء للبايع معه (ولو اشترى منه الصبغ والثوب) وصبغه به ثم حجر (٢٩٨) عليه (رجع) أي البايع (فيهما) أي في الثوب بصبغه (الآن لا تزد قيمتهما على

قيمة الثوب) قبل الصبغ بأن صاوتها أو نقصت عنها (فيكون فاقدا للصبغ) فيضارب بثمنه مع الرجوع في الثوب من جهته بخلاف ما إذا زادت وهو الباقي بعد الاستثناء فهو محل الرجوع فيهما فان كانت الزيادة أكثر من قيمة الصبغ فالمفلس شريك بالزائد عليها وقيل لا شيء له وان كانت أقل لم يضارب بالباقي أخذا مما تقدم في القسارة (ولو اشتراهما من اثنين) الثوب من واحد والصبغ من آخر وصبغه به ثم حجر عليه وأراد البائعان الرجوع (فان لم تزد قيمته مصبوغا على قيمة الثوب) قبل الصبغ (فصاحب الصبغ فاقده) له فيضارب بثمنه وصاحب الثوب واجده ف يرجع فيه ولا شيء له ان نقصت قيمته أخذا مما تقدم في القسارة (وان زادت بقدر قيمة الصبغ اشتركا) في الرجوع والثوب وعبرة المحرر فلهما الرجوع ويشتركان فيه

لهما بالنسبة كما يأتي في الاجنبى (قوله وجهان) المعتمد منهما الاول فهى شركة مجاورة ويترتب عليها انه لو زادت القيمة بارتفاع سعر أحد هما فهى لصاحبه أو سعرهما فهى لهما بالنسبة وكذا الوجه ل سبب الارتفاع فيهما ما يأتي مثل ذلك في جميع ما يأتي وأما ما زاد لا بسبب شيء أو بسبب الصنعة فهو للمفلس كما مر فقول المنهج ويشهد لثاني صوابه الاول وفي بعض نسخهم يشهد له أى الاول وما ذكره عن الشافعى في الغصب سبق قلم وليس في محله كما صرح به غيره فتأمل (قوله فيباع) أى بعد الرجوع والبايع أخذه كما تقدم (قوله ان الزيادة للمفلس) ان كانت بسبب الصنعة أو بارتفاع سعر الصبغ لانه لا بسبب شيء كما مر وكذا ما بعده (قوله تنقص) هو بمثناة فوقية وفاء وضاد مجمعة مبنى للجحول أى تقسم (قوله ثم حجر) تقدم ما فيه (قوله مع الرجوع في الثوب) أى ان شاء (قوله للمفلس شريك) ان كانت الزيادة بسبب الصنعة كما مر (قوله وان زادت) أى بالصنعة كما مر (قوله أحكمهما) هو المعتمد (قوله ويؤخذ الخ) والحاصل ان صاحب الثوب اذا رجع فيه لا شيء له اذا نقصت قيمته وله ترك الرجوع بجميع ثمنه وان الصبغ كذلك والمضاربة (تنبيه) يجري هنا في الصبغ الممكن فصله ما تقدم في البناء فلو اتفق المفلس والغرماء على قلعه فعلاوا والا فللبائع بعد الرجوع قلعه وغرم ارش نفسه أو تملكه بالقيمة وللخياط والقصار والصبغ والطحان الحبس بوضع المستأجر عليه عند عدل حتى تقبض أجرته ان صحت الاجارة وزادت القيمة بما فعل والافلا حبس واذا تلف الثوب مثلا قبل قبض المستأجر فهو كتلف المبيع قبل قبضه فان ألقاه المستأجر أو أجنبي فان زاد والافلا للبائع أيضا ان يأخذه أو يغرم الزائد (قول المتن فالأصح الخ) هو مبنى على ان عمله بمنزلة العين والوجهان بعده بناء على انه كالأثر وأرجحهما الثاني قاله الاسنوى (فرع) لو طلب صاحب الثوب قلع الصبغ فكطلب قلع الاشجار من الارض ولو طلب الغرماء والمفلس قلعه وغرامة أرش النقص قال ابن كج لهم ذلك (قوله من جهته) الضمير فيه راجع لقوله في الثوب (قوله وقيل لا شيء له) انظر هل يجوز على قياس الوجه الثالث السالف أن يأتي لنا وجه بقسمة الزيادة بينهما اثلاثا فاما اذا كانت قيمة الثوب أربعة والصبغ درهمين قلت لا بل قياسه فوز البائع بالزيادة لان الغرض أن الثوب والصبغ غل نعم ان رجع في الثوب فقط وضارب بثمن الصبغ اتجه هنا جريان الوجه المذكور على ما هو عليه في المسئلة السابقة (قوله وان كانت أقل لم يضارب بالباقي) لكن يؤخذ مما سمي أنى آخر الباب ان له أن يرجع في الثوب ويضارب بثمن الصبغ ويكون المفلس شريكا بالصبغ وكذا يؤخذ ان له الرجوع في الصبغ ويضارب بالباقي على وجه (قوله بقدر قيمة الصبغ) ترك ما لو زادت على قيمة الثوب ولكن أنقص من قيمة الصبغ وحكمه ظاهر مما سلف ولعل هذا القسم هو الذى أشار الى أخذه مما يأتي عن الروضة (قوله والزيادة لهما الخ) قياس ما تقدم ان يقول والزيادة لصاحب الثوب كالسمن أو لهما بنسبة ما لهما (قوله فيكون شريكا) أى بشرط ان لا يزيد القيمة على قيمتهما معا والا فالزيادة للمفلس

(باب) (وان زادت على قيمتهما فالأصح أن المفلس شريك لهما) أى للبائعين (بالزيادة) فإذا كانت قيمة الثوب أربعة دراهم والصبغ درهمين وصارت قيمته مصبوغا ثمانية فالمفلس شريك بالربع والثاني لا شيء له والزيادة لهما بنسبة ما لهما ولو اشترى صبغا وصبغ به نو باله ثم حجر عليه فللبائع الرجوع ان زادت قيمة الثوب مصبوغا على ما كانت قبل الصبغ فيكون شريكا فيه قال في الروضة واذا اشترك ونقص حصته عن ثمن الصبغ فوجهان أحكمهما انه ان شاء فنع به ولا شيء له غيره وان شاء ضارب بالجميع والثاني له أخذه والمضاربة بالباقي اهـ ويؤخذ منه حكم قسم في المسئلة السابقة وهو أن تكون الزيادة أقل من قيمة الصبغ فيتخير بائعه بين أخذ الزيادة والمضاربة بجميع الثمن على الأصح

ما يفرمه الاجنبي على قيمته قبل القسارة مثلاً وجبت الاجرة والافلا (فرع) حكم العين المذكورة أنها لا تسلم للبائع ولا للفلس ولا لغرماء بل توضع عند عدل حتى تباع كإمارة

### (باب الحجر)

هو لغة المنع وشرعاً المنع من التصرفات المالية تخرج الاختصاص فالمنع من نقله لالغاء العبارة فيه وذلك قدر زاد على الحجر وخرج نحو الطلاق لصحته من السفه ونحوه (قوله منه) أشار به إلى أن أنواع الحجر كثيرة وقها أنها بعضهم إلى نحو سبعين نوعاً وهي إما المصلحة الغير أو لمصلحة الشخص نفسه أو لهما على ما يأتي منها الحجر لغريب والحجر على السباقي في مال حربي عليه دين وعلى المشتري في المبيع قبل القبض أو عليه فيما اشتراه بشرط الاعتاق أو عليه بعد الفسخ بالعيب حتى يدفع المبيع وعكسه وعلى السيد في نفقة الامة المزوجة فلا يتصرف فيها حتى يعطها بدوها وعلى المعتدة بالاقراء والحمل وعلى السيد في أم الولد وغير ذلك (قوله في غير الثالث) وأما فيه فلا حجر عليه وإن كان عليه دين مستغرق (قوله والعبد) أي غير المكاتب وأما هو فالحجر فيه لنفسه وقلة تعالى كذا قاله الماوردي والوجه ان يقال ان الحجر فيه لنفسه ولسيده اذ يلزم على الاول انه لو أذن له سيده لم يصح وليس كذلك (قوله فبالجنون) ومثله الخرس الاصل بلاشارة مفهومة قوله ولي الجنون وأما الخرس الطاري والنوم فكالجنون اسكن لا ولي له (قوله والايشاء والايتام) هو من عطف الخاص لدفع توهم أن يراد بالايشاء الوصية أو من عطف المقابر ويراد بالايشاء أن يوصى إلى غيره وبالايتام أن يكون وصياً عليهم من غيره وقيل عكسه أو يراد بالايشاء الوصية منه أو له وبالايتام الولاية عليهم منه أو له (قوله وغيرها) كالا سلام وتعبيره بالثالث أولى من التعبير بالامتناع اذ قد يقع الامتناع من غير ثلث كالحرم في النكاح (قوله فيعتبر الاتلاف منها) أي الأفعال منه الاستيلاء يثبت النسب بصورة زناه بأجنبية قاله شيخنا (قوله دون غيره) نعم يعتبر منه الاحتطاب والتحريم في الارضاع وتقرر بالمهر بوطئه وعنده عمدان كان له نوع تمييز (قوله أي حجر الجنون) فيه اشارة إلى ان الانسلا ب لم يرتفع لعدم عود الولاية له الا في الاب والجد والحاضنة والنظر بشرط الواقف وانظر هل امانة نحو مسجد باذان وخطبة ونحو ذلك لا تنسب أو تعود بعد السلب أو لا تعود الا بتولية جديدة حرة ويظهر الاول فراجعه والاغماء كالجنون في ذلك غالباً (قوله بالافاقه) فينفك بلافك قاض بلاخلاف لانه ثبت بغير قاض (قوله وحجر الصبي) بفتح الصاد وكسر الموحدة لانه الانسب بالسياق وهو يشمل الصبية لغة أو جمابين الحقيقة والمجاز ويجوز عكسه والحجر فيه يسلب العبارات والولايات ولو عجزوا لا يرد بحجة اسلام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه قبل بلوغه لأن الأحكام رقت اسلامه كانت منوطة بالتمييز ثم نسخ أو هو خصوصية له وسبأني نعم يعتبر من أفعال الصبي ما مر في الجنون مما يمكن فيه والمميز من كل منهما تصح منه العبادات وكذا إيصال الهدية والاذن في الدخول

### (باب الحجر)

(قوله كولاية النكاح والايشاء) الاولى شرعية والثانية جعلية ومنها القضاء (قوله وغيرها) أي كالا سلام وسواء كانت الاقوال له أم عليه ووجه سلب الولاية احتياجه إلى من يتولى عليه ووجه سلب الاقوال عدم صحة قصده ثم تعبيره بالسلب أحسن من التعبير بالامتناع اذ لا يلزم من الامتناع السلب بدليل الحرمة في النكاح (قوله أي حجر الجنون) دفع لما يورثه ظاهر المتن من أن القضاء مثلاً يعود بارتفاع الجنون (قول المانن وحجر الصبي الخ) قال بعض الاححاب ببلاوغه ولم يتعرض للرد قال الرافعي وهو أحسن لان الصبا سبب مستقل بالحجر وكذا التبذير وأحكامه متغايرة لان بعض أقوال السفه معتبر وحاول السبكي اتحادهما من حيث ان الصبا مظنة التبذير قال ولا ينافيه اختصاص الصبي بالتام أقواله اهـ وبالإضافة فيبارت المصنفان قرئت بفتح الصاد

### (باب الحجر)

(منه حجر المفلس لحق الغرماء) أي الحجر عليه في ماله (والراهن للرهن) في العين المرهونة (والمرضى للورثة) في غيبه الثالث (والعبد لسبيده والمرته للسلمين) أي لحقهم (ولها أبواب) تقدم بعضها ويأتي بعضها (ومقصود الباب حجر الجنون والصبي) والبندر بالمجعة وسيأتي تفسيره (فبالجنون تنسب الولايات واعتبار الاقوال) كولاية النكاح والايشاء والايتام وأقوال المعاملات وغيرها أما الأفعال فيعتبر الا ثلاث منها دون غيره كالهبة (ويرتفع أي حجر الجنون بالافاقه) التامة من الجنون (وحجر الصبي

استكمال تسع سنين)  
للاستقراء أوفى الاول  
حديث ابن عمر عرضت  
على النبي صلى الله عليه وسلم  
يوم أحد وأنا ابن أربع  
عشرة سنة فلم يجزني  
وعرضت عليه يوم الخندق  
وأنا ابن خمس عشرة سنة  
فأجازني ورأى بلفت رواء  
ابن حبان وأصلى في  
الصحيحين وفي الثاني  
قوله تعالى وإذا بلغ الاطفال  
منكم الحلم فليستأذنوا  
والحلم والاحتلام وهو  
بمخرج المتى (ونبات العانة  
يقتضى الحكم ببلوغه وله  
الكافر) أي أنه أماره عليه  
(لا المسلم في الاصح) والثاني  
قاسه على الكافر وفيه  
حديث عطية القرظي قال  
كنت من سبي قريظة  
فكانوا ينظرون من أنبت  
الشعر قتل ومن لم ينبت  
لم يقتل فكشفوا عاني  
فوجدوه لم تنبت فجعلوني  
في السبي رواه ابن حبان  
وقال الحاكم انه على شرط  
الشيخين والترمذي حسن  
صحيح والمعتبر شعر خشن  
يحتاج في ازالته الى حلق  
ودفع قياس المسلم بأنه ربما  
استجمل نبات العانة بالمعالجة  
دفعاً للحجر وتشوفاً  
للولايات بخلاف الكافر  
فانه يفضى به الى القتل  
أو ضرب الجزية قال في  
المروضة ويجوز النظر الى منبت عانة من احتجنا الى معرفة بلوغه بالضرورة (وتز يد المرأة)

ان كان مأموماً بأن لم يجرب عليه كذب ونحو ذلك (قوله يرتفع) أي من غير فك قاض كاسر (قوله ببلوغه)  
ولو غير رشيد ويخالفه في غير الرشيد حجر السفة وتستمر الولاية عليه لوليه في الصغير وإذا رشداً تفك عنه الحجر  
بلا قاض فقوله رشيداً معتبر لا تفك كالحجر المطلق ولا يقبل دعواه الرشد بعد بلوغه الا بينة نعم لو لم يعلم  
ثبوت حجر عليه بعد البلوغ فهو كالرشيد لان الاصل الرشد (تنبيه) الرشد ضد الضلال والسفة لغة  
الخفة والحركة ولو أقر الولي برشد الولد انعزل عن الولاية عليه ولا يعتبر الرشد به ولو أنكر رشداً الولد صدق  
بلايين ولو بلغ وهو غائب لم ينزل الولي الا ان علم برشده ولو تصرف الولي فبان رشده فالقياس فساد تصرفه  
ولو تعارضت بينتا الرشد والسفة قدمت الناقلة منهما (قوله استكمال خمس عشرة سنة) يفيد أنها تحديدية  
وهو المعتمد (قوله قرية) أي معتبرة بالاهلة (قوله أو خروج المتى) أي من طريقه المعتاد أو مقام مقامه  
والمراد تحقيق نزوله الى قسبة الذكروان لم يرز من الحشفة وفي الاثنى الى مدخل الذكروان لم يخرج الى الظاهر  
ويصدق مدعيه بلايين الا في مزاجه كطلب سهم غاز واثبات اسم في ديوان فلا بد من اليقين ويشترط في  
الخنثى خروجه من فرجه جميعاً (قوله ووقت مكانه استكمال تسع سنين) فهي تحديدية على المعتمد كافي  
شرح شيخنا هنا وان خالفه في باب الحيض كشرح المنهج هنا (قوله للاستقراء) يحتمل رجوعه للمنى  
فقط وهو الظاهر ويحتمل رجوعه للسمن أيضاً وذكر الحديث بعده تأكيده ليله كأن ذكر الآية تأكيد  
لثاني (قوله يوم أحد) أي في السنة الثالثة من الهجرة اتفاقاً ومعنى لم يجزني أي لم يأذن لي في الخروج للقتال  
وقيل لم يسهم لي (قوله يوم الخندق) وهو في السنة الرابعة قبيل آخرها على الأرجح ومعنى فأجازني أذن لي  
في الخروج لماذا كرو قبل اسهم لي واعترض بأنه ليس في وقعة الخندق غنيمة الا أن يؤول بان يقال واني ممن  
يستحق السهم (قوله ونبات العانة) ظاهره أن العانة اسم للبشرة والاصح انها اسم للشعر والاضافة بيانية  
والمراد بالشعر حول الفرج وفي الخنثى حول الفرجين معا (قوله يقتضى الحكم ببلوغه وله الكافر) شمل  
الذكور والاثنى والخنثى والعلة للاغلب ومثله من جهل اسلامه ومسلم تعذرت أقاربه (قوله أي أنه أماره) أي  
علامة فليس يقينا فلو قامت بينة أن عمره دون الخمس عشرة سنة أو ادعى بقوله انه لم يحتمل لم يحكم ببلوغه قاله  
شيخنا وعن شيخنا الرملى خلافه ولا تعتبر البينة وهذا يوافق ما اقتضاه الحديث المذكور (قوله عليه) أي  
على البلوغ من حيث هو لا بقيد كونه بالاحتلام أو بالسمن (قوله قتل) في ترتيب القتل على الاثبات تصرع  
بان البلوغ به قطعي فيخالف ما مر من كونه علامة الا أن يقال قد توجد مع العلامة قرائن تقتضى اليقين وهذا  
منها فتأمل أو يقال ان مطلق العانة علامة وانها مع الخشونة قطعياً وان خالفه ظاهر كلام الشارح وخروج  
بالعانة شعر الا بطول اللحية والشارب ونقل الصوت ونهود الثدي وانفراق الارنية وتناول الخلقوم ونحوها فليست  
علامات لان بعضها يتأخر عن البلوغ بكثير وبعضها يتقدم عليها كذلك بخلاف نبت العانة فان وقتها  
الاحتلام دائماً (قوله شعر خشن) هو شامل للمرأة على المعتمد خلافاً للسنباطي (قوله وتشوفاً) بالفاء نظراً  
وبالقاف عمة (قوله بخلاف الكافر) فلو ادعى استجهاها بالمعالجة صدق لدفع القتل للضرب الجزية (قوله  
يقتضى الخ) أي غالباً كاسر (قوله وتز يد المرأة) أي الاثنى يقينا (تنبيه) يعتبر في الخنثى نبات العانة على  
فرجه جميعاً كاسر ولا بد في المتى من خروجه منهما أيضاً كاسر وكذا الوأمنى وحاض من فرج النساء أو أمنى  
من فرج الرجال وحاض بالأخر فان وجد أحدهما بالحكم ببلوغه عند الجمهور وهو المعتمد عند شيخنا الرملى  
فهو أولى ليسلم من بحث الرافعي (قول المتى ببلوغه رشيداً) لآية وابتلوا اليتامى (قوله وفي الاول حديث ابن  
عمر الخ) هذا الحديث فيه دلالة على ان الخندق في الرابعة لان أحداً في الثالثة بلا نزاع (قول المتى في الاصح)  
همام فرعان على ان اثبات الكافر أماره أما اذا قلنا انه بلوغ فالامر هنا كذلك (قوله ويجوز النظر) وقيل  
بمنع وسيله أن يحس من فوق حائل (قول المتى وتز يد المرأة) هو يفيدك أن ما سلف من الاثبات وغيره

على ما ذكر من السن وخرج النى ونبات العانة الشامل لها (حيضا) بالاجاع (وحبلا) لانه مسبوق بالانزال لكن لا يتيقن الولد الا بالوضع  
فاذا وضعت حكمنا بحصول البلوغ قبل الوضع بستة أشهر وشئ (والرشد صلاح (٣٠١) الدين والمال) كما فسر بذلك في قوله

تعالى فان آمنتم منهم رشدنا  
( فلا يفعل محرما يبطل  
العدالة) من كبيرة وأصرار  
على صغيرة (ولا يندر بأن  
يضيع المال باحتمال غرض  
فاحش في المعاملة) وهو  
ملا لا يحتمل غالبا كإسبائي  
في الوكالة والبسير كبيع  
ما يساوي عشرة بنسعة (أو  
رميه في بحر أو انفاقه في  
محرم) وظاهر ان المراد  
جنس المال (والاصح ان  
صرفه في الصدقة ووجوه  
الخبر والمطاعم والملابس التي  
لا تليق بحاله ليس ببذير)  
لان المال يتخذ لينتفع به  
ويلتذو الثاني في المطاعم  
 والملابس قال انه تبذير عادة  
والثاني في وجوه الخبر قال  
ان بلغ الصبي مفرط في  
الانفاق فيها فهو مبذور وان  
عرض له ذلك بعد البلوغ  
مقتصد افلا (ويختبر برشد  
الصبي) في المال (ويختلف  
بالمراتب فيختبر بولده التاجر  
بالباع والشرء) على  
الختلاف الآتي فيهما  
(والمما كسة فيهما) أي  
النقص عما طلب البائع  
والزيادة على ما أعطى  
المشتري أي طلبها (وولد  
الزراع بالزراعة والنفقة على  
القوام بها والمحرّف) بالرفع  
(بما يتعلق بمحرفته والمرأة

خلاف القول الامام بالحكم ببلوغه وانه اذا ظهر خلافه كأن حاض من فرج النساء بعد الامضاء من فرج الرجال  
غيرنا الحكم بان نحكم ببلوغه من الآن وان ما قبله ليس ببلوغا فيقتبين فساد تصرفاته فيه وعدم وجوب قضاء  
صلاته فانت كذلك فتأمل (قوله لانه مسبوق الخ) أشار الى أن الحكم فيه بالبلوغ انما هو بالانزال لا بالجل  
(قوله ستة أشهر وشئ) أي لحظة هذا ان ولدت قبل الطلاق أو بعده وقبل مضى ستة أشهر منه والاحكم  
بالبلوغ قبل الطلاق بلحظة ان ولدت لاربعة سنين نعم ان لزم ان أول المدة قبل تمام التسع لم يحكم ببلوغها منه  
لعدم امكانه ولا يلحقه الولد كما قالوا فيما لو أنت زوجه صبي بولده ان أمكن لحوقه به ثبت النسب ولا يحكم  
ببلوغه احتياطاً للنسب وان لم يمكن لم يثبت النسب أيضا فراجع (قوله والرشد) أي ابتداء لماسيا في أنه  
في الانشاء يعتبر صلاح المال فقط (قوله صلاح الدين) أي في المسلم والكافر باعتبار ما هو مشرعهم واعتبار الأئمة  
الثلاثة صلاح المال وحده (قوله محرما) أي على المكاف لانه الآن صبي عالما بتحريره (قوله لم يبطل العدالة)  
بخلاف ما يبطل المروءة كأكل في سوق (قوله بأن يضيع المال) بخلاف الاختصاص (قوله في المعاملة)  
ولو في المطاعم والملابس مع جهل القيمة فالزيادة مع العلم بها محاباة وصدقة خفية (تنبيه) قال الماوردي  
التبذير الجهل بموضع الحقوق والامراف الجهل بمقاديرها وكلام الغزالي يقتضي ترادفهما والسرف  
مالا يكسب حذافى العاجل ولا جرافى الآجل (قوله وانفاقه) لو قال اضاعت له كان أولى لان الانفاق لما في  
الطاعة (قوله جنس المال) أي في جميع ما تقدم ولو نحو حبة بر (قوله ليس ببذير) فلا يحرم الا بقرض ممن  
لا يرجو جهة وفاء ظاهرة (قوله ويختبر) أي يختبره الولي ولو غير أصل (قوله الصبي) الذي كركبينا ويختبر  
الختنى بما يختبر به الذي كركبنا في الآتي (قوله في المال) قيد به لاجل ما بعده وتقدم انه يختبر في الدين  
أيضا ومنه معايشة أهل الخبر وملازمة الطاعة (قوله ولد التاجر) ومنه السوق (قوله الزراع) هو أولى من  
قول أصله المزارع لانه الذي يدفع أرضه لغيره ليزرعها كذا قالوه فانظره مع الآية الشريفة (قوله القوام)  
كالخافض والحصاد والحراث (قوله بالرفع) فهو عطف على ولده لانه ان المعتبر حرفته وان لم تكن حرفة أي به  
أولم يكن لا يبه حرفة أصلا ومن لا حرفة ولا يبه يختبر بالنفقة على العيال ويختبر ولده الفقيه بنحو الكتب  
ونفقة العيال وولد الأمير بالانفاق على نفسه والجند وغيرهم (قوله بالغزل) أي المغزول من عمل وحفظ وبيع  
وشراء ونحو ذلك وهو أولى من بقاءه على المعنى المصدري وهذا في غير بنات المالك فهن يختبرن بما يناسبهن  
(قوله عن المرأة) هي الآتي وجمعها هرر كقربة وقربة والذ كره ورجعه هررة كقرد وقردة ويقال له السنور

علم في الله كور والانات كما أشار إليه الشارح رحمه الله (قوله لكن لا يتيقن الولد الخ) هذا قد يشكك عليه  
قولهم الحل يعلم والجواب عدم الاكتفاء به في هذا الشأن (قوله فاذا وضعت حكمنا بحصول الخ) من فوائد  
هذا الامر بقضاء العبادات من تلك المدة (قول المتن فلا يفعل محرما الخ) هذا تفسير الرشد في الدين (قول  
المتن ولا يندر الخ) هذا تفسير الرشد في المال (قول المتن بان يضيع المال الخ) ومن يشع على نفسه جدا  
مع اليسار لا يحجر عليه على الاصح وعلى مقابلة عقوده نافذة والحجر عليه في أمر الانفاق (قوله ووجوه الخبر)  
من عطف العالم على بعض أفراد (قوله قال ان بلغ الى آخره) أي ما يوجب كلام المصنف من جريان الخلاف  
في الطاري والمقارن ليس مرادا (قوله معتصدا) يرجع للبلوغ من قوله بعد البلوغ (قوله في المال)  
كذلك يختبر في الدين من حيث معايشة أهل الخبر وملازمة الطاعات وانما تعرض لال فقط لانه يتوقف على  
اعطائه شيئا من المال الذي في يد الولي ليختبر بخلاف أمر الدين (قوله على الخلاف الآتي الخ) انما قال على  
الخلاف الآتي لان قضية العبارة صحيحة وشرائه وفي ذلك خلاف يأتي (قوله بالرفع) لاجل قوله بمحرفته

بما يتعلق بالغزل والقطن وصون الاطعمة عن الهرق ونحوها) كالقارة  
كل ذلك على العادة في مثله (ويشترط تكرار الاختبار مرتين أو أكثر)

بحيث يفيد غلبة الظن برشده (ووقته) أى وقت الاختبار (قبل البلوغ وقبل بعده) ليصح تصرفه (فعلى الاول الاصح) بالرفع (أنه لا يصح عقده بل يخص فى المالك كسفة فاذا أراد (٣٠٢) العقد عقد الولي) والثاني يصح عقده للحاجة (فلو بلغ غير رشيد) لاختلال

والقط والقطعة (قوله بحيث يفيد الخ) وإذا ظن بحالة استقر حكمها حتى يعلم منه خلافها (قوله قبل البلوغ) لانه الوقت المتعبر ولو غبن فى وقت دون وقت لم يضر وان كثر خلافا لا ذرى (نبيه) يختبر السفيه بعد بلوغه ليسلم اليه المال اذ ارشد ولو قتر على نفسه مع يساره حجر عليه بمعنى انه ينفق عليه من ماله بالمعروف ولا يحجر عليه فى التصرف فيه الا ان خيف اخفاؤه (قوله بالرفع) هو مبتدأ لا وصف لما قبله المقتضى لعدم صحة عقده قطعا (قوله فى المالكسفة) أى فى البيع والشراء والاجرة والنفقة وغير ذلك فهو راجع لجميع ما تقدم والمالكسفة والنقصان يقال مكس يكس بالكسر مكسا من باب ضرب وما كسها كسها ولا يحتاج الى تسليم المال اليه (قوله عقد الولي) ثم يدفع الولي المال ان كان معه أو يأخذ الصبي ويدفعه قال بعض مشايخنا يصح دفع لصبي بأمر من الولي لانه لما عين (قوله دام الحجر) أى جنس الحجر لان هذا الحجر سفة كما مر ويقال له السفيه الممهل فهو محجور عليه شرعا (قوله بنفس البلوغ) الاول بالرشد ليشمل ما لو تأخر عن البلوغ كما مر (قوله حجر عليه) أى حجر القاضي خلافا لابي حنيفة رحمه الله تعالى فى أنه لا يحجر عليه وقبل الحجر يصح تصرفه كالرشيد ويقال له السفيه الممهل أيضا (قوله طرا) بخلاف المسقر فوليه وليه فى الصغر كما مر (قوله واخلاف الخ) فيه اشارة الى أن ما فى المنهاج مبنى على القول المرجوح ويبقى النظر على القول بحجر الاب والجد أو الوصى من وليه والقياس انه الذى يقع منه الحجر نعم يندب للقاضى فيمن حجر عليه أن يرأى امره الى أبيه وأجده ثم بقية عصيته لانهم أشفق عليه كأنص عليه الامام الشافعى رضى الله عنه (قوله ولا يصح من المحجور عليه لسفه) ولو حسا كمن حجر عليه القاضى (قوله بيع ولا شراء) المراد تصرف مالى بدليل ما أتى نعم يصح أن يؤجر نفسه وان تبرع بمنفعها اذا استغنى بماله لانها حينئذ غير مودة فقو لم ان للولي ان يكلفه الكسب ويجبره عليه بحمل على غير هذه (قوله ولا اعتناق) ولو بكاتبة أو تعليق أو عن كفارته أو بعوض من غيره ويكفر بالصوم نعم لوليه ان يكفر عنه فى القتل بالاعتناق (قوله وهبة) أى منه لانه المقسم ونصح الهبة له ويقبلها بنفسه وان منعه الولي ويقبضها أيضا كوجوب الفور فيها بخلاف الوصية ويجب على الولي قبولها وسياى (قوله قيد فى الجميع) أى لثلاث يلزم التكرار

(قول المتن ووقته قبل البلوغ) لقوله تعالى وابتلوا اليتامى واليتيم قبل البلوغ وقوله وقيل بعده الخ قضيته ان محل الخلاف اذا أريد الاختبار بالتجارة ثم اذا قلنا بالوجه الثانى قضيته صحة التصرف قبل ثبوت الرشد (قول المتن دام الحجر) أى لمفهوم قوله تعالى فان آنتم منهم رشدوا والمراد جنس الحجر لا خصوص حجر الصبا الذى كان فانه انقطع بالبلوغ وخلفه حجر السفه (قول المتن وان باع رشيدا) مثله لو بلغ غير رشيد ثم رشد (قول المتن وأعطى ماله) أشار الى من ذهب مالك رحمه الله حيث قال ان المرأة اذا ارشدت لا يدفع لها المال حتى تزوج ثم تمنع من التبرعات الا باذن زوجها ما لم تصر محجوزا (قول المتن فلو بذر بعد ذلك الخ) خلافا لابي حنيفة لنا آية ولا تؤنوا السفهاء أموالكم أى أموالهم بدليل باقى الآية (فرع) تقبل شهادة الحسبة فى السفه (قوله من أحد) قياسا على الجنون ورد بأنه قد يصدر منه تصرفات يعسر نقضها (قوله والثاني يحجر عليه) أى اذا رأى الحاكم ذلك (قول المتن ولا يصح الخ) أى لان تصحيح ذلك يؤدى الى ابطال معنى الحجر (قول المتن ولا شراء) ولو بغبطة ولو فى الذمة ولو لزمه كفارة يمين أو ظهار صام كالمعسر بخلاف كفارة القتل فان وليه يعتق من مال السفيه وانما منعوا صحة الشراء فى الذمة ليطالب به بعد الرشد بخلاف نظيره من العبد لان الحجر هنا لحق السفيه وهناك لحق السيد (قول المتن ولا اعتناق) أى ولو كاتبة (قول المتن وهبة) أى منه (قوله هو قيد فى الجميع) يعنى ليس راجعا للفساح فقط قال السبكي لانه يلزم عليه أن يكون جرم أو لا يمنع التصرف المالى

صلاح الدين أو المال (دام الحجر) عليه ويتصرف فى ماله من كان يتصرف فيه قبل بلوغه (وان بلغ رشيدا انك) الحجر عنه (بنفس البلوغ) وأعطى ماله وقيل يشترط فك القاضى لان الرشد يحتاج الى نظر واجتهاد ويترك على هذا أيضا فك الاب والجد وفى الوصى والقيم وجهان (فلو بذر بعد ذلك حجر عليه) أى حجر القاضى فقط قيل والاب والجد أيضا وفى للطلب والوصى (وقيل يعود الحجر بلاعادة) من أحد أى يعود بنفس التبذير (ولو فسق لم يحجر عليه فى الاصح) لان الاولين لم يحجروا على الفسقة والثاني يحجر عليه كالوذر وفرق الاول بأن التبذير يتحقق به تضييع المال بخلاف الفسق فقد صان معه المال ولا يبيح على الثانى الوجه الذهاب الى هود الحجر بنفس التبذير قاله الامام (ومن حجر عليه لسفه) أى سوء تصرف (طرا فولية القاضى وقيل وليه فى الصغر) أى الاب والجد واخلاف والتصحيح فى الروضة وأصلها على الوجه الذهاب الى هود الحجر

بنفس التبذير وفيه ما على انه لا بد من حجر القاضى الجزم بانه وليه (ولو طرا جنون فولية وليه فى الصغر وقيل القاضى) ثم والفرق بين التصحيحين أن السفه مجتهد فيه فاحتاج الى نظر القاضى بخلاف الجنون (ولا يصح من المحجور عليه لسفه بيع ولا شراء ولا اعتناق وهبة ونسكاح بغير اذن وليه) هو قيد فى الجميع وسياى مقابله (فلو اشترى أو اقترض وقبض وتلف المأخوذ فى يده أو تلفه

بمعدك الحجر سواء علم حاله  
من عامله أو جهل (لتقصيره  
في البحث عن حاله) (ويصح  
بإذن الولي نكاحه) على  
مأسيا في بسطه في كتاب  
النكاح (لا التصرف المالي  
في الأصح) والثاني يصح  
إذا قدر الولي العوض فما  
لا عوض فيه كالاتفاق  
والهبة لا يصح جزماً (ولا  
يصح إقراره بدين) عن  
معاملة أسنده إلى مال قبل  
الحجر أو بعده وكذا بالتلاف  
المال) أو جناية توجب  
المال (في الظاهر) والثاني  
استند إلى أنه لو أنشأ التلاف  
ضمن فإذا أقر به يقبل ثم  
مرد من إقراره لا يؤخذ  
به بعد فك الحجر (ويصح)  
إقراره (بالحد والقصاص)  
في قطع في السرقة وفي المال  
قولان كالعبد إذا أقر بها  
وهما مبنيان على أنه لا يقبل  
إقراره بالتلاف فإن قبل  
فهنا أولى والراجح في العبد  
أنه لا يثبت المال ولو عفا  
مستحق القصاص على مال  
ثبت المال على الصحيح  
(و) يصح (طلاقه وخلعه)  
ويجب دفع العوض إلى  
وليّه (وظهاره) وإلاؤه  
(ونفيه النسب) لما أوله  
زوجته (بلعان) واستلحاقه  
النسب وينفق على الولد  
المستلحق من بيت المال

ومفهومه فيه تفصيل فلا اعتراض (قوله فلاضهان) أي ظاهر عند شيخ الإسلام ويضمن باطننا يؤدي بعد  
فك الحجر عنه أو لا يظهر أو لا باطننا ولو بعد فك الحجر عنه عند شيخنا الزايد وشيخنا الرمي لأن مال كسلطه  
على اتلافه ومنه يعلم أن ذلك فيما قبضه من رشيد بغير أمانة ولا ضمنه وكذا يضمن ما تلفه أو تلفه بعد رشده أو  
قبله بعد طلبه وتمكنه من رده وأنه إذا اختلف في كونه قبل الرشد أو قبل الطلب صدق هو لا المالك (قوله  
ويصح نكاحه بإذن وليه) ولا يصح إقراره بالانثى لمن صدقها وإن كذبها الولي والشهود (لا التصرف  
المالي) فلا يصح بإذن وليه كعدم الإذن السابق نعم له التصرف في المطاعم ونحوها عند تعسر الولي بحسبها  
وله التدبير والوصية وفداء نفسه من الأمر بمال ورده أبقاها جعل ونذر المال في ذمته وعقده الجزية بدينار  
لأكثر خـ لا فالقالب الباب وقبض دين له أذن له وليه في قبضه وصلحه عن قصاص له ولو باقل من الدية  
أو جانا كجائتي أو عن قصاص لزمه ولو بأكثر من الدية وينفذ إيلاده لأمته وسيا في صحة طلاقه وخلعه  
ولعانه وظهاره ورجعته وإحرامه بالنسك وتقدم جواز تبرعه بمنفعة نفسه وإيجارها بشرطه ويصح كونه وكيلًا  
في قبول النكاح لغيره (قوله والثاني استند إلخ) وأجيب بأنه لا تلازم بينهما فإن الصبي يضمن بالتلاف  
ولا يصح إقراره (قوله لا يؤاخذ به إلخ) أي لا يظهر أو لا باطننا فيما لزمه بمعاملة حال الحجر والاضمنه باطننا كذا  
قاله شيخنا الرمي وتبعه شيخنا الزايد فانظر مع ما مر عنهما آنفاً (قوله في قطع في السرقة) ولا يتوقف  
على طلب المال لعدم لزومه وبذلك فارق توقف القطع على الطلب الآتي في بابها نعم لو أقر بالتلاف بعد السرقة  
فالوجه لزومه (قوله والراجح في العبد أنه لا يثبت المال) فلا يثبت على السفية أيضاً وهو المعتمد فيها (قوله  
على الصحيح) قال شيخ شيخنا عميرة ومقابلة لزوم المال لذمته على الظاهر انتهى ويتجه عليه لزوم غرامته  
له الآن كالأول تلف شيئاً بالفعل فراجع (قوله ويصح طلاقه) ومثله مراجعته كإمساك (قوله وخلعه) أي إن  
كان ذكرًا كما يدل له كلام الشارح بخلاف الانثى (قوله زوجته) قيد به لقول المصنف بلعان فنفيه ولدا لامة  
بالخلف صحيح (قوله بنفسه) فإن عين له الولي المدفوع والمدفوع إليه ودفع محضرة الولي صح ومثل الولي  
نائبه فإن لم يكن بخضرته لم يصح فإن عـ لم وصوله للمدفع له صح وخالف شيخنا فيه قال شيخنا الرمي  
والكفارة كالزكاة وفيه نظر فقد تقدم عنه وسيأتي أيضاً أنه لا يكفر بالصوم فراجع

ثم حكى فيه الخلاف وأن يكون ذكر التصرف المالي مرة بالمتطوق ومرة بالمفهوم أقول قد يقال ليس في ذلك  
ضرورة وقوله أنه يلزم ذكر التصرف المالي جوابه أن المرة الأولى خالية عن الإذن والثانية مع الإذن قلت إذا كان  
قيد عدم الإذن خاصاً بالنكاح اقتضى أن مقابله لا فرق فيه بين الإذن وعدمه وكلام السبكي ظاهر (قول المتن  
لا التصرف المالي إلخ) كافي الإذن للصبي والثاني قاس على النكاح ومحمده الامام والغزالي وابن الرفعة  
والولي إجبار الصبي والسفيه على الكسب (قوله في الاعوض فيه إلخ) هو وارد على إطلاق حكاية الخلاف  
ويجاب بأن مفهوم الأصح ليس عام بل منه ما فيه وجه ومنه ما ليس فيه وجه أشار إليه الشارح وأحسن منه  
أن يقال الخلاف في المالية كالعتق والهبة ثابت إذا كان السفية وكيلًا فيها وهذا كاف في صحة دخوله في  
كلام المتن (قول المتن ولا يصح إقراره إلخ) كذلك لا يصح إقراره بعين في يده (قول المتن وكذا بالتلاف المال  
إلخ) أي قياساً على دين المعاملة (قوله على الصحيح) انظر ما يقابله هل هو عدم ثبوت المال بالكلية أم لزوم  
القيمة الظاهر الثاني (قوله المتن بلعان) قيد مستدرك لأن النفي يجوز وإن لم يلا عنه كالسيد بنقي ولأمته  
بالخلف وللعان في حق (قول المتن في العيادة) هو شامل للمالية ولكن لا بد في المالية من قيد الواجبة (قول  
المتن وإذا أحرم) مهمال لزمه فيه من الكفارات إن كان مخيراً بالصوم وإن كان مرتباً بالمال لأن سببه فعل  
(قوله قبل الحجر) أما بعده فكذلك إن ساكننا بالمنذور مـ ساكناً واجب الشرع والأف كالتطوع ونبه السبكي  
على أنه إذا صح في القيمة نذره للأقرب المالية فلا يتجه إخراجها إلا بعد فك الحجر وقولنا المالية تخرج الحج فتأمل

(وحكمه في العيادة كالرشيد) في فعلها (لكن لا يفرق الزكاة بنفسه) لأنه تصرف مالي (وإذا أحرم)

(قوله بموجب فرض) ولو قضاء عن تطوع أفده ولو بعد الحجر فقوله قبل الحجر نبع فيه الروضة وليس قيداً بل بعده كذلك والمراد بعد وجود الحجر (قوله وظاهر الخ) أشار إلى أن لفظ أحرم وبموجب في كلام المصنف أيضاً قيدا (قوله أو يخرج الخ) نعم أن تضرر منه ورأى الولي دفعه إليه جاز (قوله وإن أحرم بتطوع) وكذا لو سافر للأحرام به فعلم صحة أحرامه به بغير إذن وإليه وإن جازله منعه مثل سفره له ومن أتمامه نعم لو حجر عليه بعد أحرامه فهو كالواجب فيما سار (قوله وزادت الخ) فإن لم تزد لم يمنع وإن تعطل كسبه في المحضر (قوله فلو لم يمنع) أي يجب عليه منعه لأنه جواز بعدم منع (قوله ويتحلل بالصوم) أي مع الحلق والتبعية ومثل التحلل كل ما لم يمتنع من الكفارة في الحج أو غيره ولو مرتبة على ما اعتمده شيخنا كشيخنا الرملي وعلى هذا فقوله هنا وفيما سار والكفارة كالزكاة في الدفع بيان لحكمها على القول به الذي اعتمده الخطيب وغيره تبعاً للسبكي وغيره فتأمل وإذا لم يصم حتى انفك الحجر عنه لم يجز له الصوم إن كان موسراً (قوله في الذمة) أي ذمة المحصر الذي منه المذكور هنا (قوله وبيانه) بموحدة أوله وهاء آخره قبلها نون عطف على جميع وقال بعضهم بنون أوله ومثناة آخره فوقية قبلها موحدة منصوب عطفاً على بدلا أو مخفوض عطفاً على إن وما بعدها وفيهما نظر فراجع وحره

(فصل فيمن يلى الصبي) وكيفية التصرف في ماله (قوله الصبي) هو شامل للذكور والاتي وهو من أسرار اللغة فلا حاجة لقول بعضهم لانه لا جنس لاجل ذلك بل لا تصح لأن لام الجنس انما تدخل أفراداً ما دخلت عليه ومثل الصبي المذكور السفيه ومجنون له نوع تمييز وكذا الجنين الذي لا يتصرف في ماله فلا يصح لانه غير محقق الوجود (قوله أبوه) ولو كافراً على كافروهم ولو ترفعوا البينا على المعتمد خلافاً لما في المنهج (قوله ثم القاضي) أي قاضي بلد المال نحو حفظه وقاضي بلد الصبي للتصرف في ماله ولو كان القاضي جازراً أو فقد فالولاية لصالحاء المسلمين في بلده (قوله ومن شرط الوصي العدالة) أي الباطنة إن أراد بنسجيلها عند القاضي والا اكتفى بالظاهرة (قوله وينبغي أن يكون الراجح) هو المعتمد عند شيخنا وهذا يقتضي الاكتفاء بالعدالة الظاهرة في الأب والجد ولو مع التسجيل وهو يخالف الوصي المتقدم وقال بعضهم متى أريد التسجيل فلا بد من العدالة الباطنة مطلقاً والقيم كالوصي وشرط الولي مطلقاً عدم عداوة للولي عليه ولو ظاهرة (قوله ولا تلى الام) ومثلها بقية الأقارب كالآخ والعلم لكن لم عند غيبة الولي وأذنه الاتفاق عليه من ماله في تاديبه وتعليقه للساحبة فيه ومثل الصبي المجنون الذي له نوع تمييز والسفيه كأمير (فرع) لو رأى أمين صبياً وماله وخاف عليه من جور قاض مثلاً فله التصرف فيه بالمصلحة وثب على ذلك ولا ضمان عليه (قوله ويتصرف الولي) وجوباً ولو بالزراعة حيث رآها ولأب عجز نصب غيره عنه ولو باجراً مثلاً من مال المحجور أو رفع الأمر لحاكم يفعل ما فيه

(قول المتن لثقة) اللام مستدركة لأن أعطى يتعدى بنفسه (قول المتن وإن أحرم بتطوع) أي في حال الحجر بخلاف ما لو عرض وهو محرم به ومن ثم تعلم أن أحرامه ابتداء لا يتوقف على الإذن بخلاف الصبي (قول المتن فلو لم يمنع) قضيته المنع من السفر بنفسه (قول المتن ويتحلل بالصوم) لو كان الإحصار في حج فرض لتحلل بالمال (قوله يبقى في الذمة) أي في ذمة المحصر (فصل في الصبي أبوه) أي بالاجتماع (قوله إن لم يكن جد) لو وصى الأب في حياة الجد ثم مات الجد قبل موت الأب فالمتجه الصحة (قوله وهل يحتاج الخ) قال السبكي لو فسق في زمن خيار البيع فالظاهر عدم انفساخه ويقوم غيره من الأولياء مقامه (قول المتن ولا تلى الام) أي قياساً على النكاح ثم حكم المجنون ومن بلغ سفيهاً كالصبي في سائر ما تقدم ومن ثم تعلم أن الولد لا يلى أباه المجنون والسفيه (قوله والثاني تلى) بل أغرب القاضي خشى عن الاصطلاحى تقدمها على الجد ثم إذا قلنا لها ولاية فهل تثبت لأبويهما وجهان وهل يكتفى فيها بالعدالة

عليه كما تقدم في كتاب الحج وظاهر أن الحكم كذلك إذا أراد السفر للأحرام وأن العبرة بالحج فيها ذكر (وإن أحرم بتطوع) من حج أو عمرة (وزادت مؤنة سفره) لا تمام النفسك (على ثقته المعهودة فلو لم يمنع) من الإتمام (والذهب أنه كمحصر فيتحلل) ونأى الوجهين من الطريق الثاني أنه كالفارق للزاد والراحلة لا يتحلل إلا بقاء البيت (قلت) كما قال الرافعي في الشرح (ويتحلل بالصوم إن قلنا لهم الإحصار بدل لانه ممنوع من المال ولو كان له في طريقه كسب قدر زيادة المؤنة لم يجز منعه والله أعلم) وتقدم جميع إن لم يكن الإحصار بدلاً ونسبة الصوم بعد العجز عن الطعام وعلى القول بأنه لا بد له يبقى في الذمة قال في المطلب ويظهر أن يبقى في ذمة السفيه أيضاً (فصل في الصبي أبوه ثم جد) لا ييه (ثم وصيهما) أي وصى الأب إن لم يكن جد وصى الجد (ثم القاضي) أو من ينصبه وسيأتي في كتاب الوصايا إن من شرط الوصي العدالة وفي الروضة هنا وهل يحتاج إلحاقه إلى نبوت عدالة الأب والجد ثبوت ولا يشهد وجهان وينبغي أن يكون الراجح الاكتفاء بالعدالة الظاهرة اهـ (ولا تلى الام في الأصح) والثاني تلى بعد الأب والجد وتقدم على وصيهما (ويتصرف الولي



المصلحة ولولي غير الحالك أن يأخذ من مال المحجور قدر أقل الأمرين من أجره مثله وكفايته فان نقص عن كفاية الاب أو الجد الفقير فله تمام كفايته ولا يتوقف في أخذ ذلك على حاكم ويمنع على الحاكم أخذ مطلقا (قوله بالمصلحة) ومنها بيع ما هو به لأصله ممن مثله خشية رجوعه فيه وبيع ما خيف خرابه أو هلاكه أو غضبه ولو بدون ممن مثله ولو قويا فعمل ما يرغب في نكاحه وليتأه وبقائه ولو بنحو بيع على الصبغ ثياب وقراء جهاز معتاد ولو بغير اذن حاكم وتقبل دعواه فيه اذالم يكن به ظاهر الحال (قوله وهو أولى) ان أمن فيه جور وخراب وكفى ربه ولم يكن به نقل خراب ولا بعد عن بلد المحجور بحيث يحتاج في تحصيل غلته الى أجره من يتوجه اليه لاجلها ولنحو عمارته (قوله وبنى دوره الخ) قال شيخنا المعتمد الرجوع الى عادة البلد وفي شرح شيخنا ما يخالفه وان المعتبر ما نصوا عليه وان خاف العادة وسواء في البناء ابتداء أو مودوامه فلو تركه أو ترك علف دابة أو سقيها ضمن وكذا ترك نخل بلا تلقيح كما قاله ابن قاسم واعتمد شيخنا خلافه قال القفال ويضمن ورق الفرس اذا تركه حتى مات (فرع) لا يشترط في العقار ان يساوى بعد بنائه ما صرف عليه على المعتمد لنسبوره وان وقع لبعض العلماء كرامة له (تنبيه) حكم ناظر الوقف في ذلك كالولي (قوله والآجر) وأول من صنعه هاما عند بناء الصرح لفرعون (قوله ولا يبيع عقاره) ومثله آلة الفنية ومن الحاجة ما صر في الحرف فلا بد من كون الحاجة في هذين أكيده ويجوز بيع غيرهما ولو الحاجة يسيرة وبيع مال التجارة لمصلحة (قوله وله يبيع ماله) ولا يجوز اقراضه بلا ضرر ولا للقاضي فيجوز للحاجة أيضا ولا يبيع الولي الا ثقة مليء (قوله على النقد) أي الحال (قوله الاصح الصحة) مرجوح والمعتمد عدم الصحة (قوله واذا باع مال ولده لنفسه) ومثله عكسه وخرج الوصي والقيم فلا يصح مطلقا (قوله لا يحتاج الى رهن) وهو المعتمد ان كان مليئا قال شيخنا مر ويجب الاشهاد وخالفه الخطيب نعم لا يجب شيء من ذلك في البيع لخطر توقف اقتاد روحه عليه وليس لولي سفر بمال محجور في البحر وان غلبت السلامة وله السفر بالمحجور فيه عند غلبتها وله السفر به وبماله في غيره مع الأمن وله اركاب المحجور والواب التي يضبطها ولو حاملا (فرع) لو فسق الولي في زمن الخيار لم يبطل البيع ويثبت الخيار لمن يلى مكانه (قوله في ذلك) أي الاخذ والترك فلا يأخذ الا مع المصلحة أو يزادها ولو لم يأخذ فلم يولى عليه بعد كماله أن يأخذ وللاب الشريك أن يأخذ بالشفعة لنفسه في بيع حصة المحجور لنفسه أو غيره أو شرائها ولغير الاب من الاولياء ذلك في غير الاولى وليس للولي مطلقا أن يقتص لموليه ولا يعفو عن قصاصه الا أبي حتى يحنون فقير ولا يكاتب رقيقه ولا يدبره ولا يعلق عتقه ولا يطلق زوجته ولو بعوض ولا يشتري له الا من ثقة ولا يشتري له الجوارى ولا يصرف ماله في نحو مسابقة ويجب عليه قبول هدية للمحجور أو هبة أو وصية والافيا ثم كما مر قال بعضهم ينزل أيضا وتوقف شيخنا وشيخنا الرملي في القول بذلك (قوله ويرزى ماله) وكذا بدنه قال شيخنا الرملي وجوب باقور افهما وقال شيخنا جواز اذالم يعتقد وجوبها بان كانا حنفيين وفيه نظر اذلازكاة عندهما فهي عندهما حرام فيحمل كلام شيخنا الرملي المذكور على ما اذا كانا شافعيين فان كان أحدهما شافعيًا جاز للولي الاخراج وعليه يحمل كلام شيخنا وقال بعضهم يجب عليه فيهما قال شيخنا والاولى للولي مطلقا رفع الامر لما لم يلزمه بالاخراج أو عدمه حتى لا يطالبه المولى عليه بعد كماله واذا لم يخرجها أخبره بها بعد كماله (قوله وينفق عليه الظاهرة كالأب (قوله أي الطوب الخ) قال في البيان والمجراولى من اجر (قوله بدل) يشتر بهذا الى أن المنع من اللبن والجص لا فرق فيه بين اجتماعهما واقتراحهما (قوله وهو يحد) ينبغي أن يكتب في أماكن الوجود عادة ولا يشترط الوجود الحالي (قول المتن واذا باع) لو أجر باجرة مؤجلة فهل يجب أخذ الرهن يراجع ذلك من الغنية للاندعى (فرع) يجوز أن يدفعه قرضا ولا ياذن في النسبة وحكم مال الوقف حكم مال الطفل (قوله لانه أمين في حق ولده) هذا مسلم ولكن ينبغي تقييده بان يكون مليئا وأن يشهد خوف الموت

شفقتما (وان ادعاه على الوصى والامين) أى منصوب القاضى (صدق هو يمينه) للثمة فى حقهما وقبل فى غير العقار هما المصدقان والفرق عصر الاشهاد فى كل قبل وكثير بيع ومنهم من أطلق وجهين من غير فرق بين ولى وولى ولا بين العقار وغيره ودعواه على المشتري من الولى كهمى على الولى (باب الصلح)

(هو قسمان أحدهما جبرى بين المتداعيين وهو نوعان أحدهما صلح على اقرار فان جرى على عين غير المدعاة كان ادعى عليه دارا أو حصة منها فاقوله بها واصله منها على عيب أو ثوب معين (فهو بيع) للمدعاة (بلفظ الصلح تثبت فيه أحكامه) أى البيع (كالشفعة والرد بالعيب ومنع تصرفه) فى المصالح عليه (قبل قبضه واشتراط التقاض ان اتفقا) أى المصالح عنه والمصالح عليه (فى علة الربا) واشتراط التساوى فى معيار الشرع ان كانا من جنس واحد من أموال الربا وجريان التحالف عند الاختلاف (أو) جرى الصلح (على منفعة) فى دار مثلا مدة معلومة (فاجارة) لحمل المنفعة بالعين المدعاة (تثبت

ويكسوه) وكذا على حيوانه ونحو زوجته ويجبره الولى على الكسب لذلك ان لم يكن غنيا كما مروى بخرج أرض جنائته ويوفى ديونه لكن بعد طلبها ولو بلا كما (قوله على قريبه) ومنها لا ب أو الجدل التولى كما تقدم وله خلط ماله بماله وموا كته مع المصلحة (قوله بالطلب) ولو بولى الا فى معدور مركز من عاجز عن الارسال (قوله بعد بلوغه) الاولى بعد كاله ليشمل السفه والمجنون (قوله بيما) وأخذنا بشفعة بان ادعى أن الولى ترك الاخذ مع المصلحة فيه صدق باليمين (قوله لوفور شفقتما) قال شيخنا الرمى ومثلها الام وأصولها وان توقفت ولا يتها على جاك أخذ من العلة (قوله على الوصى والامين) أى من غير الام وأصولها كما مروى والقاضى ولو قبل عزله كالوصى على المتمدود وقال الخطيب يصدق فى غير المال بلا يمين (قوله صدق هو) قال شيخنا الرمى فى غير أموال التجارة وفيما لا يعسر الاشهاد عليه والافهما المصدقان (قوله وقيل الخ) هو اعتراض على المصنف فى عدم ذكر الخلاف وظاهر كلامه أن الخلاف أوجه ثلاثة فتأمل (قوله ودعواه على المشتري الخ) ظاهر كلامه شمول التشبيه للخلاف والحكم فراجع (تنبيه) لا يصح للحاكم أن يحكم بصحة بيع العقار ونحوه حتى يثبت عنده أن التصرف بالمصلحة قال شيخنا الرمى هذا فى الوصى والامين بخلاف الاب والجد (باب الصلح)

هو لغة وعرفا عاما قطع النزاع وشرعا عقد يقتضى ذلك وهو رخصة من المحذور وقيل أصل مندوب اليه وقيل فرع عن غيره من العقود ولفظه يتعدى للتروك بمن وعن ولأخذ بعلى والباء ولو اعتبارا أو غالبا كيانى ودليل جواز الكتاب كقوله تعالى والصلح خير والسنة كقوله صلى الله تعالى عليه وسلم الصلح جائز بين المسلمين الا صلحا أحل حراما أو حرم حلالا رواه ابن حبان وصححه والاجاع والكفار كالمسلمين وتخصيصهم بالذكر لا تقيدهم للأحكام غالبالالاسنوى ومعنى أحل حراما كأن يصلح على نحو خرا ومن حال على مؤجل أو من دراهم على أكثر منها ومعنى حرم حلالا كأن يصلح زوجته على أن لا يطلقها انتهى وفى ذلك كله نظر كما بينته فى حاشية التحرير على تمحيص بيان فراجع منها ومنه ما يأتى فى الصلح مع الانكار (قوله هو قسمان) أى باعتبار المذكور هنا الذى هو فى المعاملة والدين فلا يرد أن من أقسامه الصلح بين المسلمين والكفار كافى الهدنة والامان وبين الامام والبيعة كفاى باهم وبين الزوجين كفاى القسم والنشوز وغير ذلك (قوله على عين) أى حقيقتها كما سبذ كره لا ما قابل المنفعة كما سبذ كره (فرع) يصح الصلح عن منفعة نحو الكتاب وعن نحو السرجين لان أخذ المال فى مقابلة اسقاط حقه لا فى مقابلة المنفعة أو الاختصاص (قوله فافر) ومثل الاقرار الحجة واليمين المردودة (قوله فى المصالح عليه) وكذا فى المصالح عنه ولو ذكره لكان أولى (قوله لحمل المنفعة

(قوله لانهما الخ) قضية هذا الفرق قبول قول الام اذا كانت رخصة

(باب الصلح)

هو لغة قطع النزاع وشرعا عقد يحصل به قطع النزاع فى شمل هذا الباب وعقد الهدنة ونحوه والمعقود له ما سبق والاموال قال السبكي المزاج تارة تقع فى الاملاك وتارة فى المشتركات وحيث تفيض تارة بالصلح وتارة بظهور حق أحدهما والباب معقود لذلك (قول المتن فان جرى على غير المدعاة) أى غير العين المدعاة فالمصالح عنه هنا أيضا عين وسبأ فى قسمه فى قوله ولو صلح من دين الخ قال السبكي وصواب عبارة الكتاب على غير العين المدعاة فى شمل ما صلح من عين على دين اه وسبذ كره الشارح (قول المتن فهو بيع) ذكر المصنف أربع أنواع البيع والاجارة والهبة والابراء فالاولان صلح المعاوضة والاخيران صلح الحطية قال الاسنوى وزاد الرافعى فى الشرح صلح العارية (قوله وجريان التحالف) والتوقف على شرط القطع فى الزرع والابطال بالشروط الفاسدة ونحو ذلك (فرع) أنلف له ثوبا قيمته عشرة لم يجز أن يصلحه على خمسة عشر لانه ربا (قول المتن فاجارة)

(الخ) فهي اجارة لغير العين المدعاة بهما من المدعى عليه للمدعى وقصره الشارح على هذه نظر الظاهر من لفظ على والا فمعكسها كذلك كأن يصالح بعد أو ثوب على سكنى الدار المدعى بهامدة معلومة وهي اجارة العين المدعاة بغيرها من المدعى للمدعى عليه (قوله فيصح العقد بلفظ الهبة) ونحوها كالتحكيم ولا بد مع ذلك من لفظ الصلح كما هو المقسم كان يقول وهبتك نصفها وصلحتك على الباقي فلو قال وهبتك نصفها على أن تعطيني باقيها فسد الصلح قال شيخنا وكذا يفسد لو سكت من لفظ وصلحتك واقصر على وهبتك نصفها قال ولا يشترط القبول فيه كما يأتي في الدين وفيه نظر فان كلام من لفظ الصلح والهبة قد يحتاج الى القبول بخلاف الابرأ فيما يأتي فتأمل (قوله ولا يصح بلفظ البيع) بأن يقول بعثتك نصفها وصلحتك على الباقي (قوله ولا يصح محته) أي عقد الهبة المذكور ويسمى صلح الخطيئة (قوله بلفظ الصلح) ويشترط فيه القبول كما يأتي في الدين (قوله وهي الخصومة) وفي نسخة وهو سبق الخصومة وان لم تكن عند قاض ونحوه (قوله فلا يصح بطلانه) أي بطلان كونه صلحا وهو كناية في البيع قاله شيخنا مر (قوله ويصح العقد) أي صلحا صرحا على المرجوح (قوله من عين) أي غير نقد (قوله فظاهر انه بيع) لان الثمن النقدي وهو هنا في الذمة وليس مسلما فيه لعدم لفظ السلم فلا ينافي صحة السلم في النقود كما مر (قوله موصوف) نعت لبعده وثوب وسكت عن مثله في النقد استغناء عنه لانه كونه من الذهب أو الفضة وكون مثل هذا من البيع وما بعده من السلم غير مستقيم اذ كل منهما مع لفظ السلم ومع عدم لفظه بيع كما هو مذكور في محله (قوله فظاهر انه سلم) أي ان ذكر لفظ سلم وسكت عنه الشارح للعلم به وليس لفظ الصلح نائبا عنه وقال شيخنا الرمي اذ لم يذكر لفظ السلم فهو سلم حكما وسيأتي رده آنفا (قوله وسكت عنه الشيخان) أي سكتا عن التصريح بتصويره والا فكلامهما شامل له اذ تقدير ادا العين في كلامهما ما قابل المنفعة وما يدل له اقتصارهم عليها في مقابلة العين وقد أشار الى ذلك الاسنوي وما قيل ان الشارح ذكر ذلك رادا على الاسنوي غير ظاهر فتأمل (تنبيه) يقع الصلح جعالة كصلحتك من كذا على رد عبدي وهو في الحقيقة صلح على منفعة فهو من أفراد ما تقدم ويقع خلافاً كأن يصلحه من كذا على أن يطلقها طليقة قال شيخنا ولا بد بعد عقد الصلح من انشاء عقد خلع كأن يقول طلقتك على ذلك أو خالعتك عليه فتقبل قال بعضهم وعلى هذا فلم يقع الصلح خلافاً لوجه الاكتفاء بقوله طلقتك عليه مثلاً عقب لفظها بالصلح ويقع فسحا وسيأتي قال شيخنا الرمي ويقع وقفا وفيه نظر ويقع اعادة كان يصالح من الدار على أن يسكنها المدعى عليه سنة ولا يصح على أن يسكنها المدعى لانه مقابلة ملكه بملكه لان المنفعة من المقر به له تبعاً للعين وذلك باطل كما قاله الدميري واعتراض التصوير المذكور بان من داخله على المأخوذ وعلى داخله على المتروك وهو عكس القاعدة السابقة وقد يجاب بانه من غير الغالب أو بالنظر للمدعى عليه وبأن ذلك من الاقتصار على بعض المدعى به لامن الصلح عنه بغيره الذي هو المقسم في كلام المنهج وغيره وصورة بعضهم بان يصلحه من الدار على سكنى حانوته مثلاً شهر أو اعترض بانه وان صح من حيث التصوير فهو باطل من حيث ان العارية ليس لها مقابل وفي قولهم مقابلة ملكه بملكه نظر لانه بالصلح نصير العين بمنفعتها للمدعى عليه وكان المدعى استغنى لنفسه منها السكنى أو رجع فيها فالقياس الصحة فيه أيضاً فتأمل وجواب بعضهم عن عدم الصحة في هذه مع الصحة في الاقتصار على بعض العين فيما تقدم بان المنفعة لما كانت جنساً آخر مع العين ظهرت فيها المقابلة من دويان الكلام في الاعارة وتقدم انه ليس فيها مقابلة فافهم

اصدق حدها عليه (قوله بلفظ الهبة) كان صورته أن يقول وهبتك نصفها وصلحتك على الباقي (قول المتن فلا يصح بطلانه) لو نوب اليه البيع صح ثم ما خلا خلاف النظر الى المعنى واللفظ (قوله يمنع ذلك) أي يقول هو بيع أو اجارة مثلاً فلا يتوقف على ذلك (قوله فظاهر انه سلم) أي سواء صرح فيه بلفظ السلم أو اقتصر على

فيصح العقد بلفظ الهبة  
للبعض المتروك (ولا يصح  
بلفظ البيع) له لعدم الثمن  
(والاصح محته بلفظ  
الصلح) كصلحتك من  
الدار على نصفها والثاني قال  
الصلح يتضمن المعاوضة  
ولا عوض هنا للمتروك  
والاول قال وجدت خاصية  
لفظ الصلح وهي سبق  
الخصومة فيحمل على  
الهبة للمتروك (ولو قال من  
غير سبق خصومة صالحني  
عن دارك بكذا) فاجابه  
(فالاصح بطلانه) لان لفظ  
الصلح لا يطلق الا اذا سبقت  
خصومة والثاني يمنع ذلك  
ويصحح العقد (تمة)  
ولو صالح من عين على دين  
ذهب أو فضة فظاهر أنه بيع  
أو عبد أو ثوب مثلاً  
موصوف بصفة السلم فظاهر  
أنه سلم وسكت الشيخان  
عن ذلك لظهوره (ولو صالح  
من دين)

فبعد من السلم (على عين صح فان توافقا على الـ با) كالمصالح من ذهب بفضة (اشترط قبض العوض في المجلس) حذر من الربا (والا) أي وان لم يتوافق المصالح منه الدين والمصالح عليه في علة الزا كالمصالح من فضة بحنطة أو ثوب (فان كان العوض عين لم يشترط قبضه في المجلس في الاصح) كالمصالح ثوب بدينارهم (٣٠٨) في الذمة ولا يشترط قبض الثوب في المجلس والثاني يشترط لان أحد العوضين

(قوله غير دين السلم) لوقال غير المثلث لكان أولى ليشمل المبيع في الذمة نعم لو صالح عن المسلم فيه برأس مال السلم صح وكان فسخا لعقده (قوله قبض العوض) أي المصالح عليه لا المصالح عنه لانه من بيع الدين لمن هو عليه وهو لا يشترط تعيينه ولا قبضه كإمر في بابه ويشترط تساوى العوضين ان اتحد المجلس (قوله والمصالح عليه) لم يقيد بالعين التي هي المقسم ليصح تقسيم المصنف بعده الى عين ودين فهو جواب عنه بمحل ضمير يتوافق راجعا للمصالح عنه بقيد كونه دينيا والمصالح عليه لا بقيد كونه عينيا والاولى ما أجاب به ابن حجر بانه يراد بالعين ما قابل المنفعة فيصح التقسيم أيضا (قوله كالمصالح ثوب بدينارهم في الذمة) هذا صريح في ان هذا ليس سلمنا حقيقة ولا حكما وهو بر دما من عن شيخنا م من انه سلم حكما فليس لفظ الصلح نائب عن لفظ السلم نعم موافقة المنهج على ما هنا لا يوافق ما مر عنه من أن المبيع في الذمة حكم السلم فتأمل (قوله أصحهما لا يشترط) تقدم أنه المعتمد (قوله فيشترط قبض الآخر) أي على الوجه الثاني الذي يشبهه السلم ورد التشبيه بأن الدينية هنا انقطعت بالصلح ولا كذلك في السلم فتأمل (قوله فان كانا رويين) أي متحدى علة الـ با كإمر اشترط القبض أي قطعاً فشمول كلام المصنف لهذه المسئلة لا يصح من حيث الحكم ولا من حيث الخلاف وقيل انها ليست من أفراد ما مر قبلها وانما ذكرها لتتبع الاقسام لان ما تقدم في عين ودين وهذه في دينين (قوله ويشترط قبضه) أي على المنفعة (قوله تخريجا عليه) أي على اشتراط القبض في العين على الوجه المرجوح فيما سبق ولا يخفى أن ذكر هذه المسئلة تقيم لاقسام الصلح عن الدين ومحتها بالقياس على ما تقدم في كلام المصنف في الصلح عن العين على المنفعة والتخريج المذكور ليس في محله اذ لم تقدم في كلامه ولا في كلام المصنف فتأمل وافهم (قوله كالا سقاط) ومثله الترك والاحلال والتحليل والعفو والوضع والمساحة (قوله وصالحك الخ) راجع لجميع ألفاظ الـ ابراء واحتيج الى لفظ الصلح مع الـ ابراء ليسكون من أنواع عقد الصلح فيشترط فيه سبق الخصومة ولم يحتج لقبول نظر اللفظ الـ ابراء كما ذكره وفيه ما مر وقياس ما مر في العين أنه لو قال أبرأتك من نصفه على أن تعطيني بآقيه فسد العقد وأنه لو سكت عن لفظ الصلح واقتصر على الـ ابراء فسد كإمر عن شيخنا فراجع (قوله على خمسمائة) ولو معينة على المعتمد ولا يشترط قبضها وان كانت في الذمة ولا تعيينها في المجلس قاله شيخنا كشيوخنا الرمي فراجع (قوله ولا يصح هذا الصلح بلفظ البيع) ولا بلفظ الهبة ونقل عن شيخنا الرمي الصحة لان هبة الدين ابراء وسأيت ما يخالفه (قوله

لفظ الصلح) (قول المتن على عين) قال الاسنوي كأنها تصحفت عن غير فانه الصواب بدليل التقسيم الآتي الى عين ودين (قول المتن صح) أي سواء عقد بلفظ الصلح أو بلفظ البيع (قوله فان كانا رويين) كأنه زاده تميا للاقسام والا فالمقسم علم الربوبية وهو لا يشمله (قوله قبضه) الضمير فيه راجع لقوله محلها (قوله فيه) الضمير فيه راجع لقوله في المجلس (قوله فهو ابراء الخ) نظرك الى هذا مع الذي قبله بفيد أن الصلح عن الدين ينقسم أيضا الى صلح معاوضة و صلح حطية (قوله ويصح بلفظ الـ ابراء) قال الاسنوي كان يقول أبرأتك من كذا وأعطى الباقي وأبرأتك عن كذا وصالحك على الباقي فاذا قال ذلك برىء من غير قبول (قول المتن في الاصح) مترك النظر الى اللفظ والمعنى (فرع) لو عقده هنا بلفظ الهبة فالظاهر الصحة وعدم التوقف على القول لان هبة الدين ابراء (قوله على خمسمائة) أي في الذمة أما المعينة فكذلك عند الرافعي وعمله بأنه استيفاء وخالف الامام وعمله بأنه معاوضة فيكون ر (قول المتن فان عجل الخ) هي مسئلة مستقلة أعني ليس التحجيل

هذا الصلح بلفظ البيع كنظيره في الصلح عن العين (ولو صالح من حال على مؤجل مثله) كأنه (أو عكس) أي من مؤجل على حال مثله (لما) الصلح فلا يلزم الاجل في الاول ولا اسقاطه في الثاني لانهما موطنان للثابت والمدين (فان عجل) المدين (للمؤجل)

صادرا

صح الاداء) ووقع عن الدين وان ظن صحة الصلح لكن له في هذه الاستدلال انه أدى على اعتقاد امر باطل  
فلولم يسترد وقع عن الدين خلافا لما نقل عن بعضهم وعلى هذا ينزل قول المنهج بعدم صحة التججيل فتأمل (فرع)  
نعم به البلوى وهو لو صادق متعاملان على أنه لا يستحق أحدهما على الآخر شيئا على ظن صحة المعاملة ثم تبين  
فسادها بطل التصديق فان قال ولا دعوى ولا نسيان ولا جهل ثم ادعى الجهل أو النسيان بعد ذلك لم يقبل والا  
قبل (قوله لغا الصلح) نعم ان صرح مع ذلك بالابراء صرح على المعتمد (قوله الانكار) مثله السكوت ويصدق  
مدعى الانكار ولو اختلفا فيه بعد الصلح (قوله فيبطل الخ) خلافا لآئمة الثلاثة في غير الكتابة والوصية والخلع  
ولو أقر بعد الصلح لم ينقلب صحيحا فان صلح حينئذ صرح ولو قال له بعد الصلح على الانكار برئت من الدين أو  
أبرأتك منه أو ملكتك العين فله العود الى الدعوى بذلك ولا يؤاخذ بهذا الاقرار لبناؤه على فاسد ولو ادعى  
عليه حينئذ اقال رددها اليك ثم صالحه فان كانت العين مضمونة صح الصلح والا فلا ولو بذل للنكر ما لا يقدر  
فاقر فصالحه فهو فاسد ولا يكون مقر بذلك (قوله وكان نسخة الخ) هذا لا يدفع الاعتراض عن المحرر  
كالمناهج فالصواب ان يقال ونسخة المحرر غير بالغين المحجمة والراء فاشبهت الراء بالنوى فتوهم المصنف أنها  
عين بالغين المهمة والنون فغير عنها بالنفس فتأمل (قوله فهما) أى مسألة النفس ومسألة الغير بالغين المحجمة  
والراء مسئلتان حكمهما واحد وهو البطلان فاندفع ما قيل ان الصواب في عبارة المناهج غير لياوفاقي ما في الروضة  
وأصلها وغايتها أن البطلان في مسألة النفس لا مبرر من الانكار وفساد الصيغة بالتحاد الصالح به وعنه وان أمكن  
الجواب عن هذا بما مر وان البطلان في مسألة الغير لا انكار فقط للنهي عنه كما مر لانه ان كان المدعى صادقا  
فقد لم يتحرر بمداهاه الحلال له فمر عليه أو كان كاذبا فقد حل له أخذ ما لا يستحقه ببيع ما لا يستحقه أيضا  
كذلك والمدعى كالتظافر ان كان صادقا لا يقال الصلح الجائر بالاقرار مشتمل على التعرير والتعطيل لا ناقول  
انه بالرضا حينئذ بالرضا كالبيع كما مر بالاشارة اليه وفيه نظر فتأمل (قوله وان كان المدعى دين الخ) هذه من  
افراد قول المصنف وكذا الخ الشامل للعين والدين كما أن الصلح على نفس الدين داخل فيها قبلها الشمول لذلك  
وانما فرده بالذكر لعدم الخلاف في بعضها المختلف لذكر الخلاف في كلام المصنف فافهم (قوله لم يصح جزما)  
قال شيخنا مر كغيره سبب الجزم في هذه دون ما بعدها ان هبة الدين لمن عليه بالطله ارجع مع ما مروى يتجه

صادر عن مقتضى الصلح كي يعتز عموما لو دفع على ظن الزوم فانه لا يصح التججيل كما قاله ابن الرفعة (قول  
المتن الصلح على الانكار) خالفنا فيه الاثمة الثلاثة ونمسك أثمتنا بما يلزم عليه من كون المدعى يبيع ما لا  
يملكه ويشتري المدعى عليه ما يملكه وبالقياس على ما لو صلح عن خلع أو وصية أو كتابة مع الانكار ولا نه ليس  
بمعاوضة لعدم الملك ولا يجوز لكف الاذى لانما كل مال بالباطل ولا للاعفاء من العيمين لما ذكر اذ الدعوى  
واليمين لا يقابلان بالمال ولانه محرم للحلال ان كان المدعى صادقا ليعرهم المدعى به عليه بعد ذلك أو محلل  
للحرام ان كان كاذبا بأخذه ما لا يستحقه (قوله حكمهما واحد) أى وهو البطلان ويكون صورة  
مسئلة الكتاب انما فكر ثم دفع الدار على وجه الصلح فهو باطل لسبق الانكار وفساد الصيغة لكن على  
هذا التصور ينبغي أن يجري فيه خلاف المسئلة الآتية وقوله فيها على استحقاق البعض يفيد البعض الذى  
أخذه هنا والبعض الذى أخذه هنا فانهما بمقد الصلح فلما اتفقا على أن كلا يستحق ما أخذه غيره اذ جهة  
الاستحقاق مختلفة هنا يزعمها صالة الاستحقاق والآخر يزعم طريق الهبة (قوله للتوافق الخ) عبارة  
السبكي قال القفال يصح ويجعل المدعى واهبا للنصف ان كان صادقا وموهو باله ان كان كاذبا ولا يبالى  
بالاختلاف في ذلك اهـ والجواب عن ذلك أن القول قول الدافع وهو أعنى الدافع يقول انما بذلت النصف  
لدفع الاذى حتى لا يرفنى الى القاضى ولا يقيم على شهادة زور والبذل هكذا باطل (قوله لم يصح جزما) أى  
لان ابراد الهبة على ما في القصة باطل ولك أن تقول المدعى مبرى ولا واهب

لم يصح في الاصح (وقوله صالحني عن الدار التي تدعيها ليس اقرارا في الاصح) والثاني اقرار لتضمنه الاعتراف بالملك كقول ملكي ودفع  
باحتمال أن يرده بقطع الخصومة لا غير (٣١٠) وعلى الاول يكون الصلح بعد هذا الالتباس صلح انكار (القسم الثاني) من الصلح

(يجري بين المدعي والمدعى وأجنبي) في العين (فان قال وكنتي المدعي عليه في الصلح) عن المدعي (وهو مقرر لك) به (صح) الصلح عن الموكل بما وكل به كنصف المدعي أو هذا العبد من ماله أو عشرة في ذمته وصار المدعي ملكا للمدعي عليه (ولو صلح) الاجنبي (لنفسه) بعين ماله أو بدين في ذمته (والحالة هذه) أي ان المدعي عليه مقرر بالمدعي (صح) الصلح للاجنبي (وكانه اشتراه بلفظ الشراء (وان كان) المدعي عليه) منكر أو قال الاجنبي هو مبطل في انكاره (وصالح لنفسه بعبده أو عشرة في ذمته مثلا ليأخذ المدعي من المدعي عليه (فهو شراء منصوب فيفرق بين قدرته على انتزاعه) فلا يصح (وان لم يقل هو مبطل) مع قوله هو منكر وفي الروضة كاصلها وأنا لا أعلم صدقك وصالح لنفسه أو للمدعي عليه (لغا الصلح) لعدم الاعتراف للمدعي بالملك ولو كان المدعي ديناً وقال الاجنبي للمدعي وكنتي المدعي

عليه بمصالحتك على نصف المدعي أو على هذا الثوب من ماله فصالحه بذلك صح للموكل ولو صلح الاجنبي لنفسه في هذه الحالة أو حالة الانكار بعين أو دين في ذمته فهو ابتاع دين في ذمة غيره فلا يصح على الاظهر السابق في بابه (فصل الطريق الناقد) بالمجعة ويعبر عنه بالشارع (لا يتصرف فيه) بالبناء للمفعول وقوله

وقوله عليه بمصالحتك على نصف المدعي أو على هذا الثوب من ماله فصالحه بذلك صح للموكل ولو صلح الاجنبي لنفسه في هذه الحالة أو حالة الانكار بعين أو دين في ذمته فهو ابتاع دين في ذمة غيره فلا يصح على الاظهر السابق في بابه (فصل الطريق الناقد) بالمجعة ويعبر عنه بالشارع (لا يتصرف فيه) بالبناء للمفعول

فيه لانه حتى لم (ولا يضرهم) أي يخرج (فيه جناح) أي روشن (ولا سباط) أي سقيفة على حائطين هو بينهما (يضرهم) أي كل من الجناح والسباط (بل يشترط ارتفاعه) أي كل منهما يجوز فعله للمسلم (بحيث يمر تحته) المار (منتصبا) قال الماوردي وعلى رأسه الجولة العالية وهو ظاهر ويشترط أن لا يظلم الموضع عند أكثر الأصحاب (وان كان عمر الفرسان والقوافل فليفره بحيث يمر تحته المحمل) بفتح الميم الاولى وكسر الثانية (على البعير مع أخشاب المظلة) بكسر الميم فوق المحمل لانه قد يتفق ذلك أما الذي فيمنع من اخراج الجناح في شارع المسلمين لانه كاعلاء بنائه على بناء المسلم أو بلغ ذكره في الروضة (ويحرم الصلح على اشراج الجناح) بشئ وان صالح عليه الامام ولم يضر المارة لان الهواء لا يبرد بالعقد وانما يقع القرار وما لا يضر في الطريق يستحق الانسان فعله من غير عوض كالمرور (ويحرم ان يبنى في الطريق دكة) بفتح الدال أي مسطبة (أو يفرس شجرة وقيل

فهي أعم مطلقا وتذكر وثقت فقول المتبحر وبينهما افتراق هو من الافتعال الكافي فيه مفارقة أحدهما لامن التفاعل المقتضى لمفارقة كل منهما فافهم (قوله بما يضر المارة) أي ضررا دائما لا يحتمل عادة فيجوز نحو عجن طين ونقل حجارة ونحتها مدة العمارة اذا ترك من الطريق مقدار المرور ويجوز وقوف دابة بضر الحاجة قال شيخنا ومنه دواب المدرسين على أبواب المدارس ونحوها مدة التدريس ونوزع فيه وكل ذلك مشروط بسلامة العاقبة فيضمن ما تولد منه واما دواب نحو العلافين على حوائثهم أو نحوها فيمنعون منه ولو بولي الامور وجوبه عليه وما تولد منهم مضمون قطعاً (قوله جناح) مأخوذ من جناح الطائر أو من جناح اذمال (قوله ولا سباط) جمعه سوايط وسباطات ومثله سرداب تحت الارض بين داريه وهواء البحر كالشارع ويمنع مطلقا ما في هواء المسجد والرباط والمقبرة المسبلة ونحو ذلك (فرع) يجوز المرور في ملك الغير بما جرت به العادة ولم يضر وان منعه وأما أخذ التراب من أرض الشارع فيجوز ولولي بيعه وأما الموقوفه مثلاً فان لم يضر ورضى باخذه واقفه ومستحقوه جاز قال شيخنا وكذا أخذ ما جرت العادة به منه ونوزع فيه وكل ما يفعل في حريم البحر من الاختصاص يهدم وجوبه لانه ممنوع وتلزم أجره ومثله كل ما منع فعله عماله قرار (فرع) يظهر انه يجري في فتح الباب هنا ما في الجناح ولا يصح الصلح على فتحه بمال لعدم تصور مستحق معين (تنبيه) لم يعتبر أبو حنيفة رضي الله عنه الضرر وعدمه بل قال ان منعه شخص امتنع والا فلا وقال الامام أحمد ان أذن له الامام جاز والا فلا (قوله الجولة) بضم الحاء والميم (قوله الغالبة) بمجمة وموحدة بعد اللام وقيل بدلها مهملة وتحتية وهو بعيد لانه يؤدي الى الجهل بقدرها (قوله أن لا يظلم الموضع) اظلاما مخالفا للعادة (قوله المحمل) أي الغالب وان تدمر ربه (قوله أما الذي فيمنع) وان لم يضر وأذن الامام له في اخراج الجناح ومثله السباط ونحوه مما تقدم في شارع المسلمين وأما شرعهم المختص بهم بان لا يساكنهم مسلم فلهم ذلك فيه (قوله أو بلغ) أي لكونه على رؤس المسلمين بمرورهم تحته وألان شأنه الاشراف عليهم أو غير ذلك وخرج بذلك مروره بشارع المسلمين فائز بما يأتي في السير (قوله دكة الخ) الدكة أصالة محل الجلوس والمراد هنا الاعم وحاصل المعتمد في الدكة والشجرة وحفر البئر عن شيخنا الرمي واليه يوصى كلام المصنف حيث أخذ ذلك عن التفصيل في الجناح ان الدكة يمنع منها ولو بفناء داره أو دعامه لجداره سواء في المسجد والطريق وان اتسع وانتفى الضرر وأذن الامام وكانت لعموم المسلمين وان الشجرة في الطريق كذلك وتجوز في المسجد ان لم تضر بالمصلين وكانت لعموم المسلمين كأكلهم من ثمارها أو صرفها في مصلحته وان حفر البئر جائز في المسجد والطريق بالشرطين المذكورين هذا ما في شرحه وما نقل عنه بخلاف ذلك لا يعول عليه قال وما ذكر من جواز اقطاع الامام للشارع كافي الجنايات ضعيف أو محمول على قطعة زائدة على محل المرور لا يحتاج اليها فيه وشيخنا الزبدي قال بجواز الدكة والشجرة والحفرة في المسجد وغيره حيث اتنى الضرر وأذن الامام وكان لعموم المسلمين (تنبيه) علم من هذا منع وضع الخزان في المسجد الا بقدر الحاجة أو لعموم المسلمين ولا ضرر وتلزم الواضحة الاجرة حيث امتنع عليه الموضع كما تقدم (تنبيه آخر) وقوله ولا يضر الخ داخل فيها قبله ذكره ليبنى عليه ما بعده وقال أبو حنيفة لا عبرة بالضرر وعدمه بل ان نازعه شخص منع والا فلا وقال أحمد لا يجوز الا باذن الامام (قول المتن بما يضر) يقال ضر يضر ضرا وأضر يضر اضرا (قوله أما الذي فيمنع) أفتى الغزالي بأنه يحرم عليه اشراعه للبحر أخذ من التعليل هنا (قوله وانما يتبع القرار) كالحل مع الام (قوله وما لا يضر) أي من جناح أو غيره أي وأما الذي يضر فلا يجوز بعوض ولا غيره (قوله كالمرور) نظير أو مثال (قوله ويحرم أن يبنى) يريد أن يبنى عطف على الصلح لا على معموله لانه حية فلا يفيد حرمة البناء ويجوز الاتفاق بعجن الطين ونحوه مما جرت به العادة ولو جمع الطين الذي يتحصل في الشارع وضره لبننا جاز بيعه (قوله أي مسطبة) قال الجوهري الدكة والكان ما يقعد عليه (قول المتن ان لم يضر) المارة (جز) كالجناح وفرق الاول بان شغل المكان بما ذكره من المنع من الطروق وقد تزدحم المارة فيمطكون به



(وغير النافذ بحرم  
الاشراع) الجناح (اليه لغير  
أهله) بخلاف (وكذا)  
بحرم الاشراع (لبعض  
أهله في الاصح الا برضا  
الباقين) تضرروا به أم لا  
لاختصاصهم بذلك والثاني  
يجوز بغير رضاهم ان  
لم يتضرروا به لان كلا منهم  
له الارتفاق بقراره فكذا  
بهواته كالشارع وعلى  
الوجهين بحرم الصلح على  
اشراعه بما لم تقدم  
(وأهله من نفذ باب داره  
اليه لا من لاصقه جداره)  
من غير نفوذ باب اليه (وهل  
الاستحقاق في كلها) أي  
الطريق المدكورة وهي  
تؤنثون ذكر (لكلهم أم  
تختص شركة كل واحد  
بما بين رأس العرب وباب  
داره) لانه محل تردده  
(وجهاً أحدهما الثاني)  
والاول قال بما احتاجوا  
الى التردد والارتفاق في بقية  
العرب لطرح الانتقال عند  
الادخال والاخراج (وليس  
لغيرهم فتح باب اليه  
للاستطراق) الا برضاهم  
لتضرورهم بمرور الفاتح أو  
مرورهم عليه ولم بعد  
الفتح برضاهم الرجوع  
متى شاؤا (وله فتحه

لو أخرج جناحاً تحت جناح جاره أو فوقه أو مقابله جاز بشرطه السابقة وان لا يضر جاره أو يمنع نفعه ولو  
أنهدم جناحه فأخرج جاره جناحاً مقابله جاز وان منع من عود جناح الاول وان كان على عزم عوده نعم ان  
كان جناح الاول أخرج حال الأحياء لم يكن للآخر منعه وله عوده وهدم ما يمنعه (فرع) بحرم على  
كل أحد ان يدخل بعض الشارع في داره ولا يجوز لو كيل بيت المال بيع شيء من الشوارع وان اتسعت  
وفضلت عن الحاجات لا نالنا نعلم هل أصلها وقف أو موات أحبي وقد عمت البلوى بذلك ومن خالفه ولو بنحو  
جناح قلعه الامام لا الآحاد عند خوف الفتنة والافلهم القلع (قوله وغير النافذ) أي الخالي عن نحو مسجد  
أو قبر مسبقه والافهم من أوله الى محل ذلك كالشارع فيما مر وقيد شيخنا مر بما اذا كان ذلك غير  
حادث والا اعتبر رضاهم استصحاباً للثبوت الحق لهم أو لادبيه نظراً لظاهر فراجع (قوله الا برضا الباقين)  
راجع للسائلين وفيه تغليب والمراد بهم من يمر تحت الجناح وهو من باب مقابله أو أبعده من رأس العرب  
وما في المنهج محمول على هذا والافهم رجوع والمعتبر رضا الساكن غير المستعبر ويعتبر رضا المعبر والمؤجر وان  
لم يسكنوا لم يتضرروا ومثلهم ما نظر الوقف ومستحق المنفعة بنحو وصية ولو مؤقتة ويعتبر رضا غير الكامل  
بنحو صبا بعد كاله ولورجوعا عن الاذن قبل الاخراج امتنع الاخراج أو بعده لم يعتبر الرجوع في الشركة  
فلا يخلع ولا أجره فيه جاز في غيرهم مع غرم أرض النقص بقلعه ولا يقي باجرة كاسر والمراد بالارش ما صرف في  
الفلس (قوله داره) مثلاً كحانوته وبثروه لغيرهم مرور وجاوس فيه جرت به العادة وان كان فيهم محجور  
عليه مثلاً نعم لهم المنع من الدخول الا نحو ضيف لاحدهم (قوله الدرب) هو عر في وقيل معرب ومعناه  
الاصلي الطريق الضيق في الجبل (قوله أحدهما الثاني) وهو الاختصاص وهو المعتمد فكل واحد يختص  
بقدر ما يناسب داره ولم قسمته ان أمكن واجارته قاله شيخنا ولم سده لالبعضهم بغير اذن من له حق في محل  
السد ومن استأجر داراً فله الانتفاع بقدر ما يخصها وليس له اجارته قال شيخنا ولا للمؤجر أيضاً وعلم أن من باب  
آخر العرب يختص بما أمام باب اليه باب غيره فلا حوزة وجعل باب عليه (قوله الا برضاهم) أي أهل الدرب  
أي جميعهم فلا يكفي رضابعضهم سواء من باباً أقرب الى رأس العرب من المفتوح أو أبعد أخذاً من العلة  
والمراد بهم هنا الساكنون ولو باعارة ونحوها (قوله ولهم) أي لكل منهم ولو واحد افهموا جميع كما قاله الاذري  
(قوله الرجوع متى شاؤا) واذا رجعوا امتنع مرور الفاتح ولا غرم عليهم بالرجوع وفارق ما مر في الجناح  
لغير أهله) محل ذلك بانه ملكهم ولا يشكل يجوز دخول الغير بغير اذن لانه من الاباحات المستفادة من قرآن  
الاحوال كالمرور في أرض الغير اذا لم يتخذ طريقاً وتوقف فيه الاسنوى اذا كان هناك محجور عليه لان  
الاباحة بمنعته منه ومن وليه (فرع) الظاهر أن لهم منع الغير من الدخول ولو أضاف صاحب المنزل جماعة  
فالوجه عدم المنع كاله أن يؤجرها لجماعة فان البغوى في فتواه صرح بجواز ايجارها لجماعة وصرحوا بجوازها  
حسب ما تقتضي أن الداخل له لا يمنع وكذا الداخل لمعاملة ونحوها ويكون وجه مفارقة هذا الحكم لحكم  
الاملاك المشتركة ما يلزم على المنع من تعطيل انتفاعه بخالص ملكه على الوجه الذي يريده مبدك الى هذا  
جواز جعلها مسجداً أو ايجاراً لجماعة فكذلك نقل حق المرور بالايجار يملكه بنقله بالعارية فليشأمل (قوله  
يحرم الصلح) هذا قد ذكره المصنف ولو عكس ما ذكره هنا تركه هناك كان أولى لان حكمه هنا يفيد حكمه  
هناك من غير عكس (قوله وهي تؤنث) اعتذار عن جعل الضمير هنا مؤنثاً في غيرهم من الضمائر مذكرة (قول  
المتن لكلهم) أي لكل منهم (قول المتن الدرب) هو عر في وقيل معرب ومعناه الاصلي الطريق الضيق في الجبل  
(قول المتن وجهان الخ) قال الاذري يجب أن يكون محلهما في سكة حيث كذلك وتر كواهاطر يقاماً  
لو كانت ساحة كبيرة واقسموها بني كل من سهمه دار وتر كواهاطر أو بني مالك الساحة فيها دور وتر ك  
هاطر يقاماً انتقلت السكة ودورها من ملكه فالوجه تعيين كونها للجميع قطعاً ويجب في التي جهل حالها أن

الفاسمه) بالتخفيف (في الاصح) لان لرفع جميع الجدار فبعضه أولى والثاني قال الباب يشعربقوت حق الاستطراق فيستدل به عليه قال  
في الروضة وهو أفقه (ومن له فيه باب فتح) أي أراد فتح (آخرأ بعد من رأس الحرب) (٣١٣) من الاول (فلشركائه منه) من

بابه بعد الاول جزا ومن بابه  
قبيله على أحد الوجهين  
السابقين في كيفية الشركة  
في الجناح وسواء سد الاول  
أم لا أخذ من الاطلاق مع  
التفصيل في قوله (فان كان  
أقرب الى رأسه ولم يسد  
الباب القديم فكذلك) أي  
لشركائه منه كما تقدم لان  
زيادة الباب تورث زيادة  
زجة الناس ووقوف الدواب  
فيتضررون به (وان سده  
فلا يمنع) لانه نقص حقه  
(ومن له داران فتفقدان)  
بفتح الفوقانية أوله (أي  
داوين مسدودين أو) درب  
(مسدود شارع ففتح بها)  
أي أراد فتحه (بينهما لم يمنع  
في الاصح) لانه تصرف  
مصادف للثاني والثاني يقول  
فتحته يثبت له من كل دواب  
من الثلاثة مراً الى الدواب  
التي ليست به ويرى يد فيها  
استحققه من الارتفاع وعمل  
الخلاص اذا فتح لغرض  
الاستطراق قال الرافعي مع  
سد باب احدي الدارين  
زاد في الروضة وعدم سده  
صرح به الاصحاب قالوا ولو  
أراد رفع الحائط بينهما  
وجعلهما داراً واحدة  
ويترك بابهما على حالهما

واعارة الارض للبناء بانه هنا تصرف في ملكه وليس لاحد نقضه (قوله اذا سمره) المراد عدم استطراقه منه  
(قوله بالتخفيف) على الاصح (قوله قال في الروضة) مرجوح (قوله من بابه بعد الاول) دخل فيه  
مقبل المفتوح الجديد (قوله قبله) أي قبل الاول أي قبل آخره فيدخل مقابله (قوله الوجهين) الاصح منهما  
عدم المنع (قوله كما تقدم) اقتضى كلامه أن من بين البابين ليس له المنع على الاصح وليس كذلك بل الاصح  
هنا أن له المنع فلما رد بالشركاء هنا من ليس أقرب الى رأس الحرب من المفتوح (قوله لان زيادة الباب الخ)  
أي مع تميزه عن شركائه بباب فلا يرد جواز جعل داره نحو حام (قوله لم يمنع) هو المعتمد (قوله من الثلاثة)  
أخرج الشارع (قوله صرح به الاصحاب) فيه نسبة قصور للرافعي بعدم اطلاعه عليه فتأمل (قوله قالوا) ليست  
صيغة تبر بل تقوية للحكم لا فادتها اتفاق الاصحاب عليه المفهوم من شرط الاستطراق السابق فتأمل (قوله  
أهل الحرب) أي المسدود الخالي عن نحو مسجد والافلاج يجوز الصلح ولا يصح والمراد بآله هنا من يتوقف الفتح  
على اذنهم من ملك الرقبة وان لم يملك المنفعة أيضاً يخرج بفتح الباب الصلح على اخراج الجناح فلا يجوز ولا  
يصح كما صرح الصلح على اخراج الميزاب يصح لانه ارتفاع بالقرار بشرط أن لا يزيد على نصف هواء الشارع  
ليبقى لشريكه النصف الآخر لشدة الاحتياج اليه وبذلك فارق جواز اخراج الجناح وان استغرق أكثر  
الشارع وان منع مقابله من الاخراج كما مر فتأمل (قوله بمال صحت) وبوزع المال على الدواب بقدر مساحتها  
وبما يخص كل دار يوزع على ملاكها بقدر حصصهم ويقوم ناظر دار موقوفة مقام مالك دار ويصرف بما يخصه  
على مصالح الموقوف عليه كذا قاله شيخنا الرمي (قوله فهو اجارة) وقدرها (قوله وسكت الشيخان  
على ذلك) أي فهو صحيح معتمد قال الاذري ينبغي تقييد الجواز بما اذا لم يكن في الحرب نحو مسجد كدار  
موقوفة ولو على معين والافلاج يجوز اذا لا يتصور البيع في الموقوف وحقوقه قال وأما الاجارة ففيها تفصيل لا ينبغي  
على الفقيه قال في شرح الارشاد وكأنه يشير الى ان ما يخص الوقف من الاجرة ان كان قدر اجرة المثل وفيه  
مصلحة صحت والافلاج شيخنا الرمي توقف في الاجارة ولو في الوقف الحادث وفي جواز الاذن في فتح الباب  
محتمل أيضاً اه وفي هذه الاشارة والتوقف بحث ظاهر لان كلام الاذري ان كان في القدر الذي من رأس  
الحرب الى المسجد والدار الموقوفة فلا ينبغي ان له حكم الشارع النافذ فيما مر وليس فيه بيع ولا اجارة ولا  
صلح على جناح ولا فتح باب وان كان في نفس المسجد فليس فيه ذلك أيضاً وان كان في نفس دار موقوفة فلا

تكون كالاولى (قوله ومن بابه قبله) من جملتهم من بابه مقابل للباب القديم كما في الروضة عن الامام (فرع)  
لو كان له في السكة قطعة أرض جاز أن يبنها دوراً ويفتح لكل دار باباً (قوله كما تقدم) ينبغي أن يقال ان من بابه  
بعد الحادث جزا ومن بابه قبله على أحد الوجهين (قوله لان زيادة الباب الخ) استشكل هذا التعليل بأن له  
في السكة المذكورة أن يجعل داره حتماً أو خامعاً ما يترتب على ذلك من كثرة الزحام صرح بذلك الامام  
والبغوي في الفتاوى ولو وقف داره مسجد اصرح السبكي نقلاً عن الاصحاب بأن حق المرور ثبت للمسلمين  
كما كان له قال بخلاف نصب الجناح وفتح الباب فانه يتوقف على الرضا عند عدم الضرر بمنع عند الضرر وان  
رضوا (قوله بفتح الفوقانية) لان الدار مؤنثة (قوله ويرى يد فيها استحققه الخ) معطوف على قوله يثبت له  
(قوله أما اذا قصد اتساع ملكه الخ) هو محترز قوله لغرض الاستطراق (قوله وان أطلقوا الخ) هذا بخلاف  
ما لو صلح على اجراء الماء من فوق سطحه مثلاً لا يكون ذلك عليه كالان الحرب لا يراد الا الاستطراق

(٤٠) - (قليوبى وعميرة) - (ثاني)

قطعا (وحيث منع فتح الباب فصالحه أهل الحرب بمال صحت) قال في التتمة ثم ان قدر واردة فهو اجارة وان أطلقوا أو شرطوا التأيد فهو  
بيع جزء شائع من الحرب له وتزيله منزلة أحدهم وسكت الشيخان على ذلك (ويجوز) للمالك

للاستضاءة بل يجوز له إزالة بعض الجدار وجعل شبك مكانه والكوة بفتح الكاف طاقه (والجدار بين المالكين) لبناء من (قد يختص) أى بنفرد (به) أحدهما ويكون سائرا للآخر (وقد يشتركان فيه) فالتخصيص به أحدهما (ليس) للآخر وضع الجندوع بالمجمعة أى الخشب (عليه) بغير إذن في الجديد ولا يجبر المالك له ان امتنع من وضعها والقديم عكس ذلك الحديث الشيخين لا يمنع جوارحه أن يضع خشبه في جداره أى الاول وخشبه روى بالافراد منقونا والأكثر بالجمع مضافا وع-ورض بحديث خطبة حجة الوداع لا يحل لامرئ من مال أخيه الا ما أعطاه عن طيب نفس رواه الحاكم بإسناد هلى شرط الشيخين في معظمه وكل منهما منفرد في بعضه (فلورضى) المالك على الجديد بالوضع (بلا) عوض فهو اعادة له الرجوع قبل البناء عليه) أى على الموضوع (وكذا بعده في الاصح) كسائر العوارى (وفائدة الرجوع تخييره بين أن يبقيه) أى الموضوع المبني عليه (باجر) أو يقطع ذلك (ويغرم ارض نفسه)

يخفى حكمه ما من باب الوقف فتأمل وراجع (قوله فتح الكواثر) بفتح الكاف وضمها وتشديد الواو جمع كوة وهو جمع قلة غائبة الى تسعة وجمع تكسيرة الكواء بكسر الكاف مع المقوعدة ولوعبر به كان أولى كذا قيل ورد بأن تعريفة أخرجه الى جمع الكثرة وفتحها جائز وان أشرفت على دار جاره وحريمه نعم يمنع من جعل أبوابها تفتح الى خارج. لمكة الا ان جازله الفتح للاستطراق (تنبيه) له قطعة أرض في سكة فأراد جعلها دورا لكل دار باليمنع ولو كان له فيها دار في وسطها ودار في آخرها فمن بينهما منعه من تقديم باب المتوسطة الى آخر السكة لان شركته بسبب انما هو اليها (قوله لبناء من الخ) دفع به توهم المالكية في نفس الجدار فينافي ما بعده وعبرة المحرر بين ملكين وهي أحصروا أولى فعند المصنف عنها لوجه له فتأمل (قوله أى بنفرد به) فسر به الاختصاص لأنه أنسب بالاشتراك فتأمل (قوله ليس) للآخر وضع الجندوع تخصيصها بالذكر لكونها محل النص ومثلها غير ما من سائر الارتفاعات كبنائه وفتح كوة وغرز وتد بكسر التاء أفصح من فتحها قال شيخنا ولو مما جرت به العادة لمخالفتها للشرع فراجع (قوله والقديم عكس ذلك) لكن بشروط ستة أو أكثر وهي أن لا يحتاج مال السكة لوضع جندوع نفسه وأن لا يزيد الجار في ارتفاع الجدران وأن لا يبنى أجزاؤه أن لا يضع عليه ما يضره وأن تكون الأرض له وأن لا يملك شيئا من جدران البقعة التي يريد تنسيقها أو لا يملك إلا جدارا واحدا كذا ذكره فراجع (قوله أى الأول) فسر به الضمير ليصح أن يكون دليلا للقديم لأنه لو رجع الضمير للجدار الثاني الذي هو صاحب الجدار لسطق استدلاله به ويكون فائدة النهى جوارزه وان منع الهواء عن جاره مثلا (قوله وهو عرض) اكتفى في رد القديم بالمعارضة وان ثبتها استدلالا الجديد بأضاد نوزع في المعارضة بان الأول خاص وهو لا يعارض العام في حكمه لأنه فرد منه وبانه يحتمل تخصيص الحديث الثاني بالأعيان دون المنافع فالأولى محل الاول على التدب وصرفه عن الوجوب القياس على بقية الاملاك فتأمل (قوله من مال أخيه الخ) المراد بالمال ما يشمل المنفعة بل والاختصاص تغليباً بالأعطاء ما يعم السباح وعلم الرضا ذكر الاخ للغال وبهذا يشمل الجار الذي الكلام فيه فراجع (قوله وكل) مجرور عطف على الشيخين ومنفرد حال منه وفي بعضه عطف على في معظمه ولا يخفى ما في ذلك فان شرط البخارى أخص فتأمل (قوله ارش نفسه) وهو ما بين قيمته قائما مستحق القلع ومقلوعا وليس له التملك بالقيمة كافي اعادة الأرض للبناء لان فكان اثباته فيه تملكاً بخلاف سطح الدار يراد لغير اجراء الماء (قول المتن الكواثر) هو جمع قلة عند سبويه فلو عبر بجمع التكسير كان أولى كالسكوة بالسكس مع المد وعدمه كما انه لو عبر في مسئلة الجندوع الآتية بجمع القلة كان أولى (قوله والقديم عكس ذلك) حتى لو احتاج الى نقب الجدار ليضع رؤس الخشب كان له ذلك على هذا القول ثم هذا القول جديد أيضا وقوله عكس ذلك يريد أن اختلاف جار في الاجبار أيضا خلاف ما توهمه عبارة الكتاب (فرع) وضع طرف الرف ليس كالجندوع (فرع) لو كان ذميا هل يجري القديم فيه ولو كان الجدار وقفا أو مباحا فافظر ما حكمه (قوله في جداره) تتمته ثم يقول أبوهريرة قالى أراكم عنها معرضين والله لأرمين بهابن أكتافكم (قوله وعورض الخ) فيه نظر فانه خاص والخاص مقدم على العام وان تأخر عنه العام ثم رأيت العراقي نقل عن البيهقي نحوه هذا وقد رأيت في شرح الروض في باب الحوالة لما ساق حديث واذا أتبع أحدكم على ملء فليتبّع قال صرف الامر عن الوجوب القياس اه فان صح أن القياس يصرف الامر عن الوجوب جاز أن نقول به هنا صرف النهى عن التحريم القياس فليتنامل (قوله الاما أعطاه عن طيب نفس) أى غمّل الاول على الاستحباب لقوة الروايات المعارضة وكثرتها قاله الزاقي وفيه نظر (قول المتن فلورضى الخ) قال الاسنوى هو وما بعده تفريع على الجديد اه ويريد بما بعده ما يشمل قوله الآتى وان قال بتمته الخ (قوله كالأغار أرضا) أى لكن هناك خاصة أخرى وهي التملك

لم تستمسك على الجدار الباقي

ومقابل الاصح لارجوع له  
أصلا لا مثل هذه الاعارة  
يراد بها التأيد كالا عارة  
لدفن ميت (ولورضى بوضع  
الجنود والبناء عليها  
بموضع فان أجر رأس  
الجدار للبناء فهو اجارة)  
نصح من غير تقدير مدة  
وتأيد للحاجة (وان قال  
بعته للبناء عليه أو بعته  
حق البناء عليه فالاصح أن  
هذا العقد فيه شوب بيع  
(وشوب اجارة) لانه عقد  
على منفعة تتابد فشوب  
البيع من حيث التأيد  
(فإذا نفي فليس لما لك الجدار  
نقصه بحال) أى لا يجانوا ولا  
مع اعطاء ارض نقصه لانه  
مستحق الدوام بعقد لازم  
(ولو انهدم الجدار) بعد  
بناء المشتري (فاعاد ماله  
فالمشتري اعاد البناء)  
بتلك الآلات وبمثلها والوجه  
الثاني، أن هذا العقد بيع  
يملك به مواضع رؤس  
الجنود والثالث أنه اجارة  
مؤبدة للحاجة (وسواء  
كان الاذن) فى البناء  
(بعوض أو بغيره) يشترط  
بيان قدر الموضع المبني عليه  
طولا وعرضا وسمك  
الجدران) بفتح البين  
أى ارتفاعها (وكيفيتها)  
ككونها منضدة أو خالية  
الاجواف (وكيفية السقف  
المحمول عليها) ككونه  
(ولو اذن فى البناء على أرضه

الارض أصل تستقيم فالتشبيه ليس على عموم (قوله أصلا) أى سواء طلب أجرة أو لا تخير بين التبقية والاجرة  
أولا كفى الرضة (قوله يراد بها التأيد) أى مادام المبني عليه فلو انهدم بطلت به العارية وليس له الاعادة بعد الا  
بأذن جديد اتفاقا أخذ من التشبيه (قوله نصح من غير تقدير مدة وتأيد للحاجة) فان قدرت تقدر وتعمل  
عدم التقدير فى غير الوقف فلا بد من تقدير المدة فيه بخلاف واذا انقضت جاءت الحاصل المتقدمة فى رجوع  
المعبر (قوله بعته الخ) هما عبارتان الاولى منهما للشافى رضى الله عنه والثانية للإمام وعلى كل فالعقد عليه  
المنفعة ولو سكت عن ذكر البناء عليه ونفى البناء صح العقد وامتنع البناء فى الثاني وينتفع به بغير البناء كالجوس  
وغيره (قوله شوب) وفى المحرر شائبة واعتراض بأنه مؤث شائب ولا يصح هنا (قوله فليس لما لك الجدار نقضه)  
نعم لو اشترى حق البناء من اشترا منه فله نقضه مع أرض نقصه وله ابقاؤه باجرة كفى العارية (قوله ولو انهدم  
الجدار) أى بنفسه بعد بناء المشتري أى بعد وضع المستحق الشامل للبناء وغيره والمستأجر ولكن الناح  
راعى كلام المصنف وكذا قبل الوضع واعاده المالك أو غيره ولا يجبر المالك على اعادته على الصحيح ولا غرم على  
أحد فى هذا الهدم ولو هدمه المالك ولو تمعد بالانه يحرم عليه هدمه لم يجبر على اعادته أى ضال لكنه يغرم أرض نقص  
الموضوع للفيضلة وقيمة حق البناء للحيولة فاذا أعيد الجدار والوضع أعيدت له ولو هدمه أجنى لم يجبر هو  
ولا المالك على اعادته لكنه يغرم ما تقدم ويغرم أرض نقص الجدار للمالك واذا أعيد الجدار فعلى ما تقدم  
ولو أراد المستحق اعادة الجدار من ماله ليتمكن من الوضع لم يمنع ولا أجرة له مدة انهدام الجدار مطلقا كذا قال  
بعض مشايخنا ولو كان الجدار أو البناء من لبنات وتفتت لزمه مثلها لانها مثلية (قوله فله المشتري قبل فراغ  
المدة) وبذلك علم أن العقد لا يفسخ ولو كان ايجارة مؤقتة خلافا للاسنوى وفارق الفسخ بانهدام الدار المؤجرة  
لان العقد واقع على عينها (قوله والوجه الثانى) هو مقابل الاصح وعليه الاعادة بعد الهدم لتلف حقه وهو  
الجزء الملاصق للجنود ولعل هذا حكمه تأخير عن التفرغ على الاول وتأخير الثالث لمناسبته للثاني وعليه  
يأتى ما تقدم فى الاجارة وانها لو قدرت المنفعة بمدة سقطت الاعادة بهدم الجدار لانفساخها (قوله بيان قدر  
الموضع) الصواب اسقاط لفظ قدر لان فى ذكره مخالفة للمراد من بيان محل البناء والقدر معلوم من الطول  
والعرض كما أشار الى ذلك فى شرح الروض (قوله ارتفاعها) فهو الأخرى من أسفل الى أعلى وعكسه العمق

بالقبة قال الرافى لا تنأى هنا لان الارض طاوقة الاستتباع بخلاف الجدار (قوله لم تستمسك) أى فقد تعدى  
أثر الرجوع لغير العين المعارة فيمنع (قول المتن ولورضى بوضع الجنود الخ) هو من تقرير الجديد وعلى  
القديم لا يجوز أخذ العوض ولا يشكل بالوأسلت المرأة ولم نجد من يعلمها الفتحة الا واحدا فصدقنا تعليمها  
فانه يصح لا نقول الوجوب لاقى المرأة ولا بخلاف هذا فان الوجوب على الجار لصاحب الجنود (قوله نصح  
من غير تقدير مدة الخ) أى فكان ذلك فى معنى الشكاح (قول المتن فيه شوب بيع الخ) أى جوز ذلك الحاجة  
التأيد فى الحقوق المذكورة (قول المتن بحال) لو اشترى ما باعه من حق البناء جاز ذلك وباقى خصال العارية  
فى المسئلة السابقة قاله الاسنوى وعماد دخل فى الحال المنفية أن يربد البائع نقض جدار نفسه فلا يمكن (قول  
المتن ولو انهدم الجدار الخ) منه تعلم ان العقد لا يفسخ بالهدم المذكور لكن بحث الاسنوى اذا كان ايجارا  
ومؤقتا بلقطه مخبرجه على الخلاف فى الفسخ بانهدام الدار قال السبكي فى الحالة الاولى وانما يفسخ بالهدم  
وان قلنا اجارة لان المقصود هنا ثبوت حق البناء وهو باق بخلاف الدار المنهدة مثلا فان اسم العين المؤجرة  
فزال (قول المتن فله المشتري اعادة البناء) وكذا يبنى لو فرض الانهدام قبل البناء (قوله والوجه الثانى)  
والثالث صيغة تفرع ماسلف على الاول خاصة وصرح السبكي بخلافه أى هذا العقد قال الرافى وهو مشكل  
(قوله يملك به مواضع رؤس الجنود) بخلافه على الاول (قول المتن ولو اذن الخ) قال الاسنوى عبر  
بالاذن لان الصور السابقة من الاعارة والاجارة والبيع والاحكام القديمة تجري هنا فأتى بعبارة تشمل ذلك

خسبا وأزجا أى عقد الان العرض يختلف بذلك

(فليس لاحدهما وضع جنوهه عليه بنيران) من الآخر (في الجديد) والقديم له ذلك كالقديم في الجبل لما تقدم وأولى (وليس له أن يتد فيه وتدا) بكسر التاء فهما (أو يفتح) فيه (كوة بلا اذن) كسائر الاملاك المشتركة لا يستقل أحد الشرى بكن بالارتفاع (وله أن يستند اليه ويسند اليه) متاعا لا يضر (وهذا القيد زائد على المحرر (وله) كغيره (ذلك في جدار الاجنبى) ايضا لعدم المضايقة فيه فان منع أحد الشرى بكن الآخر منه ففى امتناعه وجهان أحدهما فى الروضة لا يمتنع (وليس له اجبار شرى بكن على العمارة فى الجديد) لتضرره بتكليفها والقديم له ذلك صيانة للملك من التعطيل (فان أراد الطالب) (اعادة منهدم باله) لنفسه لم يمنع ويكون المعاد ملكه يضع عليه ماشاء وينقضه اذا شاء) ولا يضر الاشتراك فى الاس فان له حقا فى الحمل عليه قاله القاضى أبو الطيب وابن الصباغ وسكت عن ذلك الشيخان لظهوره (ولو) قال الآخر لا تنتقضه وأغرم لك حصتى) أى نصف القيمة (لم يلزمه اجابته) كابتداء العمارة وعلى القديم تلزمه اجابته (وان

والعرض أقصر الامتدادين) (قوله كفى) أى فى الوجوب ويجب أيضا ذكر عمق الاساس ان كان بحفر (قوله بغير اذن من الآخر) فان كان بآذنه ففيه ما صر من كونه عارية أو غيرها أو يأتى فى هدمه ما تقدم (قوله بكسر التاء فهما) وهو اسم هين فى الثانى وسكونها فيه مصدر ماضيه وقد كسرت (قوله بلا اذن) ومثله علم الرضا واذا فعل ذلك بلا اذن لم تجزأ التملق التمدد وسد الكوة الا باذن أيضا ولا يجوز ترتيب كتاب منه الا بعلم الرضا (قوله أحصهما لا يمتنع) أى ما لم يكن غرض فى المنع كاطلاع على حومه والاجنبى فى هذا كالشرى بكن (تنبيه) السقف بين علو وسفل كالجدار المدكور وفى الروض يجوز لصاحب العلو وضع الانقال المعتادة على السقف المملوك فلا خوار والمشارك بينهما ولا آخر تطبيق المعتاد به كحطب ولو يبتدئه فيه اه وللمالك منها أن يفعل ما يريد فى ملكه وليس للأعلى غرض وتدف فيه اذالم يكن مملوكا له وحده بخلاف الاسفل كما مر نظرا للعادة فى الارتفاع (قوله) وليس له اجبار شرى بكن على العمارة) نعم لو كانوا شرى بكن فى وقف وطلب أحدهم أجبر الباقون وكذا يجبر ناظر الوقف روى المحجور اذا طلب الشرى بكن العمارة وفيها مصلحة بخلاف عكسه وخرج بالعمارة الاجرة فتلزم الشرى بكن لمن يعمر ودخل فى الشرى بكن ما بين علو وسفل كالسقف والسترة بين سطحين والاشجار كالبناء فلا يجبر أحدهما على سقيها ولو انهدم السفل ولو بهدم مالكه تعديلا لم يجبره صاحب العلو على اعادته لاجل بنائه عليه ولو أراد صاحب العلو بناء السفل بماله لم يمنع منه وله هدمه بعد بنائه متى شاء ولصاحب السفل السكنى فى العرصه وليس له الارتفاع بالجدران ولو بنحو غرض وتدف فيها وله هدمه ان كان قبل بناء الأعلى علوه ولم يكن امتنع قبل من البناء فان بنى الأعلى علوه امتنع على الاسفل الهدم وله تملكها بالقيمة فان كان امتنع فليس له الهدم ولا التملك بالقيمة لتقصيره (قوله فان أراد اعادته منهم) أى فى الجدار بخلاف الجدار المنهدم لانه لا يصل فيها الى استيفاء حقه وخالف الخطيب وجعلها كالجدار (قوله لم يمنع) أى لا يمتنع عليه ذلك قبل سؤال شرى بكنه أو امتناعه فظاهر كلامهم أنه لا يلزمه أجرة حصة شرى بكنه من الاس وبوجه بتقصيره كاسيأتى نعم ان منعه شرى بكنه من الاعادة امتنع عليه وقال بعض مشايخنا ظاهر كلام المصنف أو صريحه فيها يأتى فى المسئلة بعدها انه لا يمنع أيضا وهذه ليست فى شرح شيخنا ولا ابن حجر ولا غيرهما لانهم ذكروا أن الذى فى كلام المصنف الامتناع لا يمنع فراجع وحرر (قوله يضع عليه ماشاء) نعم لو كان للأخر عليه جذوع قبل الهدم الزم المعيد بحكينة من اعادتها أو بهدمه ليعيدها معالوضعها (قوله وينقضه اذا شاء) وليس للأخر نقضه ولا تملكه ولا أجرة له فى حصته من الاس وفارق جواز نقض الاسفل لسفل بناء صاحب العلو وجواز تملكه بشرطه كما مر بان السفل خاص بالاسفل بخلاف الجدار ولغير المعيد الشرى بكن من البئر والاستقاء من النهر لادابارة أو دولا ب أو نحوه ولو جعل للمعيد جزءا من الاس فى مقابلة عمله جاز وعادة مشتركا كاسيأتى (قوله وسكت عن ذلك) أى المذكور بقوله ولا يضر الخ وأشار بقوله لظهوره الى الاعتدال عن السكوت عنه (قوله أى نصف القيمة) هو فى المشترك مناصفة وليس قيد او انما ذكره لانه هو الذى فى الروضة (قوله بنقضه) بكسر النون وضمها (قوله فلا خرم منعه) لانه تصرف فى ملك الغير بغير اذنه واستفيد من التعليل انه ممنوع (فرع) باع شخص عاوداره فان شرط عدم البناء صح أو البناء صح أو أطلق صح وباحت السبكي عدم جواز البناء هنا لان الهواء حق لصاحب السفل والمسئلة فيها وجهان (قول المتن يتد) يقال وقد يتد وتدا كوسم بسم وسما (قول المتن بلا اذن) أى بخلافه بالاذن لكن لا يجوز أخذ عوض على فتح الكوة لانه يكون فى نظير الضوء والهواء (قوله لا يستقل أحد الشرى بكن بالارتفاع) وفارق وضع الجذوع على القديم بأن وضع أطرافها فى ملك صاحبها فلا يتم الا بوضع الطرف الآخر على جدار جاره (قوله أحد الشرى بكن) ظاهره أن فى الاجنبى له المنع (قوله والقديم له ذلك الخ) صححه فى الشامل والذخائر وأفتى به الشافعى وابن الصلاح (قوله والقديم) يريد القديم بازوم العمارة (قول المتن فلا خرم منعه) قوة العبارة تعطى ان له الاقدام من غير استئذان قال فى

شرط زيدة لاحدهما لم يصح لأنه شرط عوض عن غير معوض (ولو انفرد أحدهما) بأعادته بنقضه (وشرطه الآخر) الآذن في ذلك (زيادة جزو كانت في مقابلة عمله في نصيب الآخر) فإذا شرط له السدس يكون له الثلثان قال الامام هذا موصوفا فيا اذا شرطه سدس النقص في الحال فان شرط السدس بعد البناء لم يصح فان الأعيان لا تؤجل (و يجوز أن يصاغ على إجراء الماء والقاء الثلج في ملكه) أي ملك المصالح معه (على مال) كان يصالحه على أن يجري ماء المطر من هذا السطح على سطحه المجاور له ليغزل الطريق وأن يجري ماء النهر في أرضه ليصل إلى أرض المصالح وأن يلقى الثلج من هذا السطح إلى أرضه وهذا الصلح في معنى الاجارة يصح بلفظها ولا بأس بالجهل بقدر ماء المطر لأنه لا يمكن معرفته ولا يجوز الصلح على اجراء ماء الفسالة على السطح على أن لا يحتاج إلى مال لأن الحاجة لا تدعو إليه بخلاف ما تقدم (ولو تنازعا جدارا بين ملكيهما فان انفصل بينهما أحدهما بحيث يعلم انهما بينهما) كأن دخل نصف لبنات

من الاعادة بلاذن ولو قبل منعه وقال شيخنا لا يمنع قبل منعه وعلى كل اذا أعاده قبل المنع أو بعده فالظاهر أنه يعود مشتركا وأنه لا يطالبه بأجرة ولا شر أن يطالبه بهدمه وأنه يتمتع عليه الهدم قبل المطالبة به فتأمل ذلك وحرمه (قوله عادمشتركا) لعل الاشتراك من حيث كونه بالنقص بحسب ما كان كما أشار إليه بقوله كما كان لا من حيث المعاونة فتأمل (قوله وشرطه الآخر) أي بعقد بلفظ اجارة أو جملة وأشار بقوله الآذن في ذلك إلى أنه لم يعاون المعيد إلى ما صرح به أنه لا يصح جعل زيدة معها فتأمل (قوله في الحال) أي وعلمت الآلة ووصف الجدار والالم يصح (تنبيه) لكل من الشر يكين قسمة الجدار طولاً في عرض وعكسه بالتراضي ولا يجبر الممتنع ولا قرعة لانهار بما أخرجت لاحدهما ما يضر الآخر (قوله في ملكه) وكذا في موقوف فلناظر ومستحق الوقف ما ذكر لكن مع تقدير المدة في ذلك ولهم الصلح بلا مال وهو عارية ولو انتقلت الأرض لآخر باستحقاق أو غيره ثبت للثاني ما كان للاول من رجوع ومنع وغيرهما له خرق بناء منع به الاول اجراء الماء مثلاً ولا يجوز الصلح في الموقوف والمؤجر ونحوه على حفر بثرونها (قوله على سطحه) وعلى أرضه بالاولي نعم ان أمكن القاءه من السطح الاول إلى الطريق لم يصح الصلح لأنه لا حاجة إليه (قوله في أرضه) لا على سطحه (قوله إلى أرض المصالح) لا إلى سطحه (قوله إلى أرضه) لا إلى سطحه خلافاً للبقين وشمل الالقاء الجائزاً ما كان من ميزاب أو غيره (قوله وهذا الصلح الخ) حاصلة أنه في الموقوف والمؤجر لا بد من لفظ الاجارة وتقدير المدة وأنه في غيرها يجري فيه ما تقدم في عقد حق البناء فيصح بلفظ البيع و بلفظ الاجارة ولو بتقدير مدة و بلفظ العارية و بلفظ الصلح وينعقد فيما في ملكه به محله وكذا الوقوع بلفظ البيع وفارق حق المرفق ما صرح بان العقد هنا متوجه إلى العين ولذلك يشترط هنا بيان موضع الاجراء طولاً وعرضاً وعمقاً ومعرفة السطح قوة وضعفاً (قوله بقدر ماء المطر) ومثله الثلج (قوله ولا يجوز الصلح على اجراء ماء الفسالة) هو المعتمد وان كانت الفسالة من نحو حمام (قوله على السطح) ولا على الأرض أيضاً (قوله على مال) ولا مطلقاً ويجوز الصلح على قضاء الحاجة المخصوصة في حش غير هو على جمع القمامة ولو زبلا في ملك غيره ولو بمال وفي عقده ما صرح في حق البناء (فروع) لا يجوز الصلح على ابقاء أغصان شجرة أو عروقها في ملك غيره لأنه هو الذي كاسر وله ازالتها بالتحويل ان تيسر والاقبال قطع ولو بغير اذن مال كسرها له الانتفاع في ملكه ولو بما يضرها وان أدى إلى تلفها ولا ضمان نعم ان حرقها بتقصير ضمنها ولو كان يجري ماء في ملك غيره فادعى المالك أنه كان بعارية صدق قاله البغوي وليس للمستحق دخول الأرض أو السطح الانتقية المجري ونحوه وعليه اخراج ما ينقيه من أرضه أو سطحه نفر يملكه (قوله كان دخل الخ) أي بأن دخل جميع أنصاف لبنات طرف جداراً أحدهما المطلب وهو مفهوم كلامهم بلا شك (قول المتن وشرط له الآخر الخ) أي سواء كان ذلك بلفظ اجارة أو جملة (قوله إلى أرضه) الضمير فيه راجع لقوله المصالح معه (قوله يصح بلفظها) عبارة السبكي ثم ان قدر المدة فاجارة والا ففعل الاوجه الثلاثة المتقدمة في بيع حق البناء وعبارة الاسنوي ان عقد بصيغة الاجارة فلا بد من تقدير المدة قاله الرافعي وان عقد بصيغة البيع نظر ان وجه البيع إلى الحق كما ذكره المصنف فيأتي فيه ما سبق في بيع حق البناء قاله الرافعي قال الاسنوي لك أن تقول اذا كان هذا النوع ملحقاً بحق البناء فينبغي هدم اشتراط المدة اذا عقد بلفظ الاجارة كما سبق في حق البناء قال وان قال بعثت سبيل الماء أو مجرى الماء فلا بد من بيان الطول والعرض وفي العمق وجهان بناء على أن المشتري هل يملك موضع الجريان أم لا قال الرافعي وابدأ الناقلين يحل إلى ترجيح الملك قال الاسنوي وان عقد بلفظ الصلح فهل ينعقد بيعاً و اجارة لم يصرح به الشيخان وصرح في الكفاية بأنه ينعقد بيعاً سواء وجه العقد إلى الحق أو العين اه أقول قد سلف في مسئلة البناء أنه لا يملك عيناً ولا فرق بينهما فيما يظهر وقد يفرق بان لفظ مسئلة الماء مثلاً ينصرف إلى العين بخلاف قوله بعثت رأس الجدار البناء (فروع) قال صاحبك عن اجراء ماء المطر على سطح دارك كل سنة بكذا اقل المتولى يصح ويستغفر العذر كل منهما في الآخر (فله البد) فيه ظن من حكم الجدار لأن تقوم به بخلافه

(والا) أي وان لم يتصل بينانه كذا ذكر بان اتصل بينهما أو انفصل عنهما (فلهما) أي اليد عبارة المحرر والروضة كاصلها فهو في أيديهما (فان أقام أحدهما بينة) أنه (قضى له) به (والاحلفا) أي حلف كل منهما الآخر على النصف الذي يسلم له أو على الجميع لانه ادعاه وجهان أهمهما الأول (فان حلفا أو نكلا) (٣١٨) عن العيين (جعل) الجدار (بينهما) بظاهر اليد (وان حلف أحدهما قضى له)

وفي الروضة كاصلها والمحرف وان حلف أحدهما ونكل الآخر قضى للحالف بالجميع ويتضح ذلك بما زيد عليه في كتاب الدعوى والبيّنات انه ان حلف الذي بدأ القاضي بتحليفه ونكل الآخر بعده حلف الأول العيين مردودة أي ليقضى له بالجميع وان نكل الأول ورغب الثاني في العيين فقد اجتمع عليه بين النفي للنصف الذي ادعاه صاحبه وبين الاثبات للنصف الذي ادعاه هو فهل يكفيه الآن بين واحد فيجمع فيها النفي والاثبات أم لا بد من عيين للنفي وأخرى للاثبات وجهان أهمهما الأول فيحلف أن الجميع له لاحق لصاحبه فيه أو يقول لاحق له في النصف الذي يدميه والنصف الآخر له (هـ) ولو كان لأحدهما عليه جنوم لم يرجع بذلك لأنه لا بدل على الملك فاذا حلفا بقيت الجنوم محالما لاحتمال انها وضعت بحق (والسقف بين علوه) أي شخص (وسفل غيره كجارين ملكين فينظر

في محاذاة جميع أنصاف لبنات طرف جدار الآخر من كل جهة ومثلهما لو كان على خشبة طرفها في بناء أحدهما أو كان على تربيع بناء أحدهما طولا وعرضا أو سمكا ولا يكفي بعض لبنات في طرف أو أكثر لا مكان حدوده (قوله) أو انفصل عنهما وكذا الواصل بينهما بناء أحدهما لا بحيث يعلم أنهما بينهما كما هو مفهوم ما قبله وكان المناسب للشارح ذكره (قوله أي اليد) دفع به توهم أنه ملك لهما وذكر عبارة المحرر والروضة دليلا لما قاله (قوله أهمهما الأول) هو المعتمد فيقول والله لا تستحق من النصف الذي في يدي شيئا (قوله وان نكل الأول) وله الرجوع ليحلف قبل حلف الثاني (قوله أهمهما الأول) هو المعتمد (قوله لاحتمال أنها وضعت بحق) كإعارة أو إيجار أو بيع أو قضاء قاض براءه والمنزل عليه منها الإعارة لأنها أضعف الأسباب فلها لك قلع الجنوم بالارش والابقاء بالاجرة بعد الرجوع ولا أجر له لما مضى هذا وقد قالوا وجدنا جندوعا على جدار ولم نعلم كيف وضعت فالظاهر انها وضعت بحق فلا تنقض ويقضى باستحقاقها دائما ولا أجر مطلقا ونعاند لو هدم الجدار وأعيد فلم يحملها على الإعارة كما تقدم وحاول شيخنا من الفرق بان الشركاء يتسامحون في المادة فيحمل حقهم على الأقل ولا كذلك الاجانب فيحمل استحقاقهم على الأقوى كالبيع واعتمد شيخنا زى أن الشركاء كالأجانب فيحمل على الأقوى فيهما على ما تقدم ويظهر ان يجب بان الحمل على الأقوى مالم يدع المالك الاضعف لانه يصدق في دعواه كإسرها عن البغوى وغيره وبذلك يجمع التناقض فتأمله وحيث لم يرجع بالجنوم فلا يرجع بالموائل كالحار يب في الطاقات ولا بالخوارج كالتجصيص والتزويق ولا بما قد القمط أي يكون عقدها من داخل أو خارج وهو بكسر القاف وسكون الميم وبالطاء المبهمة حبال صفار يشد بها نحو الجريد بعضها لبعض كالشبابيك وتقطع (فلصاحب السفل) لو تنازعا في المرقى صدق صاحب العلوانه له لانه المحتاج الى وضعه (باب الحوالة)

بفتح الحاء أفصح من كسر هاء التحويل والانتقال وتقال لما به حول أي فوق ما بين الحكة والقوة من الملازمة وشرعا عقد يقتضى انتقال دين من ذمة الى أخرى وتطلق على نفس الانتقال وتعبير بعضهم بنقل دين الخ لا يناسب المعنى اللغوي الآن يؤول بان النقل سببه فهمي بيع دين بدين جواز للحاجة فهي رخصة وذكر عقب الصلح لما فيها من قطع النزاع بين الحمل والمحتال وغير ذلك وتستحب على ملى ليس في ماله شبهة ولا بد فيها من الاستناد الى جهة المخاطب فلا تصح مع الاضافة الى جزئه وان لم يعش بدونه وقصده الجملة قاله شيخنا وهو في الاجرة كما اغتفر في المقود عليه وبصير كالحراج المضروب (قوله كأن دخل الخ) لا يكفي في هذا وجوده في مواضع معدودة من طرف الجدار لا مكان حدوث ذلك (قوله على النصف الخ) أي فيقول والله لا تستحق من النصف الذي في يدي شيئا (قول المتن لم يرجع) وجهه أنها قد تكون بإعارة أو إيجار أو قضاء قاض يرى الاجبار على وضعها قال الاسنوي ويترد ذلك على الاعارة لأنها أضعف الأسباب فله قلعها وغرامة أرش النقص ولك أن تقول هلا حل على قضاء قاض أو شرأها من الجار فلا يقطع ولا يلزم أجره فقد صرح السبكي بأن العالي يبقى على السافل من غير أجره لاحتمال أنه اشتراه من صاحب السفل ثم في تعبيره بالجنوم افادة أن الواحد ونحوه لا يؤثر بالأولى وكذا قال أبو حنيفة يرجع بالجميع منه بدون الواحد (باب الحوالة)

أمكن احداثه بعد العلو) بان يكون السقف عاليا

(قوله)

فيثقب وسط الجدار وتوضع رؤس الجنوم في الثقب ويسقف (فيكون في يدهما) لا اشتراكهما في الانتفاع به (اولا) يمكن احداثه بعد العلو كالنزع الذي لا يمكن عقده على وسط الجدار بعد امتداد في العلو (فلصاحب السفل) يكون لانصافه بيناته والعلو بضم العين وكسرها وسكون اللام ومثله السفلى (باب الحوالة)



بخلاف ما قاله في البيع مع أنها منه فليراجع ولا تصح بلفظ البيع وإن نواها ولا تدخلها الاقالة على المعتمد فيها كما  
 في شرح شيخنا الرملي ولا بد دخلها خيار (قوله هي أن يحيل الخ) عدل عن التعريف الى التصور ليلام كلام  
 المصنف بعدم (قوله أحلتك) ومثله أتيتك أو ملكتك أو نقلت حقك أو جعلت حقك الى فلان أو حتى عليه  
 لك ونحو ذلك وقول بعضهم يشترط في الصراحة أن يقول بحقك على الخ مراد صريح لا يقبل الصرف كما  
 يأتي آخر الباب (قوله مطل) هو اطالة المدافعة وأقل ذلك ثلاث مرات فهو حينئذ كبيرة مفسقة وهو المراد  
 بالظلم في الحديث ودونها حرام غير مفسقة (قوله مليء) هو بالهمز كما قاله الجوهري (قوله بسكونها) وجوز ابن  
 حجر تشديد هاء وادعى بعضهم أنه خلاف الصواب ومقتضى الحديث وجوبها وبه قال الامام أحمد بن حنبل  
 رضى الله عنه وقال الشافعي بنسبها أو جوازها قياساً على سائر المعاوزات واعتراض بأن خروجها من  
 المعاوزات يقتضى عدم قياسها ولذلك قال الماوردي صرفها عن الوجوب ورودها بعد النهي عن بيع الدين  
 بالدين فتأمل (قوله يشترط الخ) فالرأى ليس ركناً وإنما الركن الصيغة الدالة عليه ولذلك قال بعضهم لا حاجة  
 لذكره مع اعتبار الصيغة ورد بان الدال غير المدلول وإن تلازما (قوله لانهما) أى المحيل والمحتال فهما ركنا  
 وإن التحداف الخارج كاحالة الولي نفسه على طفله وعكسه ويجوز أن يحيل الولي على دين محجوره لمصلحة وإن  
 يحتمل به على مليء باذل فإن تبين خلافه بطلت وعدم انه يجوز أن يحتال ولي بدين محجوره من ولي على دين  
 محجوره مع المصلحة وناظر الوقف كآلوي فيما ذكر ويجوز أن يحيل الولي أحد طفلين على الآخر وإن كان أخاه  
 (قوله فهمي بيع) ولا تصح بلفظه كما مر نظر القول الاستيفاء ومن هذا ما سرف التصور يعلم أن أركانها ستة  
 محيل ومحتال ومحال عليه ودينان وصيغة وللمحتال أن يحيل على المحال عليه وللمحال عليه أن يحيل المحتال على  
 غيره وهكذا كما في شرح الروض (قوله جوزها الخ) ولذلك لم يعتبر فيها قبض أحد الدينين وإن التحداف على  
 الربا (قوله لا المحال عليه) ولذلك تصح الحوالة على ذمة الميت وتعلق بتركته إن كانت ولا تصح الحوالة على  
 التركة وإن كانت ديوناً تصح من الوارث على التركة إن كانت ديناً وتصح عليه إن تصرف في التركة لأنها  
 صارت ديناً عليه والدعوى على الميت كالحوالة عليه (قوله ويتعذر الخ) ويرد بطلانها في حالة البائع مع الرد  
 كإسباني ولو كانت فرضاً لم تبطل (قوله ولا تصح على من لا دين عليه) أى بان علم ذلك والاصح قلوا أنكر  
 المحتال عليه الدين لم يقبل كإسباني وللمحيل أن يشهد على المحال عليه للمحتال إذا لم يتعرض لنفسه بأن يشهد  
 أن المحال يستحق على المحال عليه كذا بوجه شرعى أو بحوالة شرعية ولو أقام المحال عليه بينة براءته من  
 الدين بطلت الحوالة ورجع المحتال على المحيل ولو أنكر المحال عليه الدين بعد موت المحيل فاقام المحتال شاهداً  
 (قوله فتقول أحلتك) أى جعلتك محتالاً أى منتقلاً (قوله جوزها الشارع) يريد أنها مستثناة من النهي عن  
 بيع الدين بالدين كالقرض لا كان الحاجة ولهذا لا يشترط التقابض وإنما امتنع الزيادة والنقصان لأنه ليس  
 مما كسبه ومعنى كونها بيع دين بدين أن المحيل باع ما في ذمة المحال عليه وقيل بيع عين بعين فراراً من بيع الدين  
 بالدين أى فنزل استحقاق الدين منزلة استحقاق منفعة تتعاقب بعين الشخص (قوله فلصاحبه أن يستوفيه)  
 كما أنه أن يוכל في ذلك (قوله استيفاء حق) استند من جعلها استيفاء إلى عدم جواز الحوالة بالشئ على أكثر  
 منه وأقل إذا لم يكن ربوياً وعدم وجوب التقابض في الربوياً ولو كانت بيعاً لوجب كل ذلك وليس فيها خيار  
 المجلس واعتراض تقدير القرض بأن البائع إذا احتال ثم رد عليه بعيب تبطل الحوالة ولو كانت فرضاً لم تبطل  
 كالمقبض الثمن وأقرضه ثم رد عليه بعيب واختار أنه استيفاء واستدل بقول الشافعي رضى الله عنه لو كان  
 للمكاتب على رجل مائة ووجب عليه لسيد مائة فأراد أن يبيعه المائة التي عليه بالمائة التي على الرجل لم يجز  
 ولكن إذا أحاله على الرجل جاز وليس بيعاً وإنما هو حوالة والحوالة غير بيع اهـ قال ففيه رد على من يقول

هي أن يحيل من له عليك  
 دين على من لك عليه مثله  
 فتقول أحلتك بعشرك  
 على فلان بعشرك  
 عليه فيقول أحلتك والاصل  
 فيها حديث الشيخين مطل  
 الغنى ظم وإذا أتبع أحدكم  
 على مليء فليتبسع وروى  
 الامام أحمد والبيهقي وإذا  
 أحيل أحدكم على مليء  
 فليحتل وأتبع بسكون  
 التاء أحيل فليتبسع بسكونها  
 فليحتل (يشترط لها)  
 لتصح (رضا المحيل والمحتال)  
 لانهما عاقداهما فهمي بيع  
 دين بدين في الاصح  
 جوزها الشارع للحاجة  
 (لا المحال عليه في الاصح)  
 لانه محل الحق فلصاحبه أن  
 يستوفيه بغيره والثاني  
 مبني على ان الحوالة  
 استيفاء حق كان المحتال  
 استوفى ما كان له على  
 المحيل وأقرضه المحال عليه  
 ويتعذر إقرضه من غير  
 رضاه (ولا تصح على من  
 لا دين عليه وقيل تصح  
 برضاه)

بأنه يستحق عليه كذا طريق الحوالة من فلان وإن دينه ثابت عليه وحلف معه على ذلك جاز وأغتر الحلف على ثبوت دين الغير وهو الخيل لأنه وسيلة إلى ثبوت حق نفسه ولو أنكر المحال عليه الحوالة صدق وراجع المدين فإن صدق على عدم الحوالة امتنع عليه وعلى المحتال مطالبة المحال عليه وإن أنكر المحتال الحوالة وأقر بها المحال عليه فهو مقر للمحتال بالدين وهو ينكره فيما في فيه ما في الإقرار (تنبيه) سكت المصنف عن عدم صحة الحوالة عن لادين عليه قال في المنهج وهي تعلم عما ذكره المصنف بالأولى ووجه الأولوية أنه إذا شرط ثبوت الدين على المحال عليه مع صحة وفاته منه لأنه من قضاء دين الغير فشرطه على من لا يصح منه ذلك أولى وقيل غير ذلك مما فيه نظر وقال بعضهم في كلام المصنف الإشارة إلى الجواز بد كراختلاف وقول شيخنا ولا يقع ما ذكر في كلام المصنف وكذا اعتبار اللفظ فيه تأمل إذا لادين على المحال عليه ليسكون المحتال وكذا في قبضه منه (تنبيه آخر) علم ما ذكرنا من له معلوم في وقف لا تصح إحالته به على مال الوقف بل على في التركة ولا على الناظر لبراءة ذمته إلا أن يتصدى باتلاف مال الوقف لأنه صار ديناً عليه وإن تصوبغ الناظر من له معلوم في الوقف على من عليه دين للوقف ليس حوالة وله منعه من قبضه متى شاء قال شيخنا هر نعم إن تعيين مال الوقف في جهة شخص معين تحت الحوالة عليه بل للمستحقين الحوالة عليه بغیرا من الناظر ويعتد بالقبض منه ويبرأ به ونوزع في ذلك فراجع (قوله بناء على أنها الخ) أي إذا قلنا مع وجود الدينين أن الحوالة استيفاء الخ فمع عدم دين المحتال نكون ضمناً فتأمل (قوله والاجرة) أي في اجرة العين لأنها في القيمة كالسلم فلا تصح بها ولا عليها وقد يراد بدين السلم كل ما يصح الاعتياض عنه كالبيع في القيمة (فرع) لا تصح الحوالة في الزكاة من المالك على غيره ولا من المستحقين عليه وإن انحصروا لما فيه من شائبة العبادة احتياجاً للنية وألحق بها الكفارة ونحوها قال شيخنا ومقتضى العلة صحة الحوالة على المندور فراجع وانظر (قوله في مدة الخيار) لهما أو لأحدهما ونحصل بها الاجارة فلو فسخ المشتري بالخيار بعد حوالة البائع عليه ولم يرض بها بطلت على المتمد وبذلك علم أن المراد بالزوم وصف الدين به في نفسه لا عدم التطرق إلى إبطاله ولذلك جعله لوائمه القرض كاسرافهم (قوله والاصح صحة حوالة المكاتب سيده بالنجوم على أجنبي) وإن كان لا يصح الاعتياض عنها على المتمد خلافاً لما في شرح المنهج وفارقت دين السلم بشوف الشارع للعتق وخروج بالنجوم دين المعاملة على المكاتب للسيد فتصح الحوالة به وعليه وإن سقط بالتجيز لأنه تابع (قوله للجهل بصفتها) فلو علمت تحت الحوالة بها وعليها قال شيخنا وسيأتي في الديات (قوله ويشترط تسارهما) أي في الواقع وعند العاقدین وإن تعدد المحال عليه أو زاد دين أحدهما على الآخر فيصح أن يحيل من عليه خمسة على من عليه عشرة بخمسة منها وعكسه ولو كان بالدين ضامن أو أكثر تحت الحوالة على كل منهم وعلى جميعهم ولو معاويطال المحتال كلامهم بجميع الدين بأما بيع من كل وجه (قوله فقبوله الخ) قال الرافعي فتكون حقيقة الحوالة هنا الضمان وتتأني تفاريعه قال الاستوى فعلى هذا يكون قوله أملتك إذا جردا في الضمان وقبول المحال عليه معناه ضمانه وقبول المحتال معناه قبول الضمان فإن لم يشترط رضا المضمون له وهو الاصح لم يشترط (قوله لأنه آيل إلى الزوم) هو صادق بخيار المجلس لكن الرافعي لما ذكر التعليل المذكور زاد فيه والجواز عارض فيه اه ولا يأتى ذلك في خيار المجلس فكان الشارع رحمه الله أسقط ذلك لذلك (قوله محتمما) وجه ذلك في الحوالة على المكاتب النظر إلى كونها استيفاء وقوله والثالث عدم محتمما وجهه في الحوالة من المكاتب التفرغ على أنها بيع وإن الاعتياض عن النجوم ممنوع (قول المتن ويشترط العلم الخ) لأن المجهول لا يصح بيعه ولا استيفاءه (قول المتن وفي قول تصح بابل الدية) هو مبنى على جواز الصلح عنها والاصح امتناعه (قول المتن ويشترط تسارهما) أي سواء جعلت بيعاً أم استيفاءً لأنه لا يمكن أن يستوفى فضة ويقرقرضها ذهباً أو ماعلى البيع فلانها أرفاق كالقرض

أو ببعضه ولو بشرط ذلك وإذا أحال على الاصيل يرى الضامن بخلاف عكسه قاله شيخنا الرملي وقال غيره ببراءة الاصيل أيضا لان الحوالة كاقبض وعلى الاول لو كان له ألف على شخص بها ضامن فأحال على الضامن بألف هل له أن يحيل على الاصيل بألف أخرى راجعه (فرع) يقع كثيرا أنه يصير ماله على زيد لعمرو ومثلا ويحكم بذلك حاكم وحكمه أنه أن يدا الحوالة صح ويحمل عند الاطلاق عليها فإن أريد خلافها أو علم خلافها لم يصح (قوله) وكذا أحالوا وأجلا) نعم لو أوصى بعدم المطالبة بدينه مدة أو نذر أن لا يطالب مدينه بدينه مدة وقلنا بصحة النذر بان كان مرغو بافيه لم يمنع ذلك من صحة الحوالة بالمحال عليه وعكسه لان ذلك ليس أجلا وانما هو دين حال امتنعت المطالبة به لعارض فلو زاد في نذره وأنه لا يحيل به فنقل العلامة سم عن شيخنا الرملي أنه نصح الحوالة مع الائتم فراجع (قوله) وصحة وكسرا) وكذا كل صفة يختلف بها الغرض وهل منها اختلاف القروش بريال وكلاب أو أر باع وانصاف وكوامل ونحو ذلك أو الفضية ذات العدد والقروش والاثلاث فراجع وتوجه الصحة في نحو الانصاف والار باع والاثلاث بعضها على بعض وعلى السوامل وعكسه حيث اتحد النوع دون غير ذلك وليس منها رهن وكفيل فلو كان باحدا الدينين ذلك لم يؤثر ولا تنتقل الوثيقة بل تنسخ بخلاف الوارث لانه خليفة المورث ولو بطلت الحوالة كالاقالة فيها إذا قلنا بها على المرجوح لم يعد الرهن والضمان نعم لو أحال على الضامن كالاصيل لم يسقط الضمان كأمرا وأما الرهن فإن كان للمحال عليه عند المحيل فشرط بقائه صحيح أو للمحيل عند المحتال فشرط بقائه مفسد كذا انحصر مع شيخنا ولو شرط عاقدا الحوالة رهنا أو ضمانا من المحيل للمحتال لم نصح الحوالة أو من المحال عليه للمحتال صححت ويلغو الشرط (قوله) أي يصير الخ) إشارة إلى أن المراد بالتحويل الصيرورة لان المتغير محل الدين لا نفسه فتأمل (قوله) بفلس) ومثله الرق بأن كان المحال عليه عبد غيره ويرجع عليه بعد العتق قاله شيخنا كغيره ولعل المراد ان للمحيل دين في ذمة العبد بنحو معاملة فأحاله صاحبه عليه به فإن بان أنه عبده لم نصح الحوالة وان كان له في ذمة دين بمعاملة لسقوطه عنه بملكه (قوله) أو مجد) أي للحوالة على ما تقدم فانه المصدق في انكارها وألدين المحيل لان قبول المحتال متضمن لاستجماع شروط الصحة نعم له تخليف المحيل أنه لا يعلم براءة المحال عليه فإن نكل أو قامت بينة بوفاة الدين بطلت الحوالة ونصح شهادة المحيل على المحال عليه كأمرا (قوله) لم يرجع) خلافا لابي حنيفة بل لو شرط الرجوع في شيء من ذلك بطلت الحوالة (قوله) فلا رجوع) نعم لو احتال المحجور جاهلا بالا عسار تبين فسادها كأمرا عن شيخنا الرملي (قوله) بعيب) أي مثلا فالصالح والاقالة كذلك (قوله) بطلت) أي بناء على أنها استيفاء والالم تبطل كما قاله الاسنوي فعلم أنهم لم يجعلوها استيفاء مطاوعا ولا بيعا مطلقا (قوله) في الاظهر) هو المعتبر وصرح بهذا التعبير أنه من كلام الامام الشافعي رضي الله عنه وليس كذلك لان من هنا إلى آخر

(قول المتن وكسرا في الاصح) الحاقا لوصف بالقدر (فرع) لو أحال على الضامن والاصيل معاصح وطالب كلامهما وعلى الاصيل يرى الضامن ذلك كذا مع غيره في قطعة السبكي فليراجع (قوله) والثاني نصح بالموجل الخ) محمله أن النفع ان عاد على المحتال صح والا فلا (قوله) سواء قلنا الخ) هو كذلك ولكن اعترض التعبير بالتحويل على قول البيع من حيث ان ذلك يقتضي ان حقه باق بحاله وانما تحول من ذمة إلى ذمة وقضية البيع خلاف ذلك (قوله) كموت) أي وامتناع تركة (قول المتن بطلت في الاظهر) أي بناء على أنها استيفاء لانها على هذا التقدير نوع ارتفاق ومساحة فاذا بطل الاصل بطل هيئة الارتفاع التابعة كالدفع عن الثمن المكسر صحيحا ثم رد المبيع بعيب فانه يسترد الصحاح قال السبكي ومن ثم تعلم ان تقدير القرض في الاستيفاء غير صحيح والالم تبطل الحوالة تفريعا عليه ومقابل الاظهر مبنى على أنها اعتياض كالأستبدال عن الثمن نوبا إلى آخر ما قاله الشارح ومن ثم تعلم أنهم نارة يغلبون فيها جانب الاستيفاء ونارة يغلبون فيها جانب المعاوضة

وكذا أحالوا وأجلا وصحة وكسرا في الاصح) والثاني نصح بالموجل على الحال لان للمحيل أن يحيل ما عليه وبالمكسر على الجميع ويكون المحيل متبرعا بصفة الصحة بخلاف العكس فيهما لان تأجيل الحال لا يصح وترك صفة الصحة ليحيله رشوة (ويبرأ بالحوالة المحيل عن دين المحتال والمحال عليه عن دين المحيل ويتحول حق المحتال إلى ذمة المحال عليه) أي يصير في ذمته سواء قلنا الحوالة بيع أم استيفاء (فان تعذر) أخذه (بفلس) أو مجد وحلف ونحوهما) كموت (لم يرجع على المحيل) كما لو أخذ عوضا عن الدين وتلف في يده (فلو كان مفلسا عند الحوالة وجهه المحتال فلا رجوع له) كمن اشترى شيئا هو مغبون فيه (وقيل له الرجوع ان شرط يساره) لا خلاف الشرط والاول يقول هذا الشرط غير معتبر وهو مقصر بترك الفحص (ولو أحال المشتري) البائع (بالتن فرد المبيع بعيب بطلت في الاظهر)

لا ارتفاع الثمن بانفساخ البيع والثاني لا تبطل كاستبدال عن الثمن ثوباً فإنه لا يبطل برد المبيع ورجوع الثمن وسواء في الخلاف كان رد المبيع بعد قبضه أم قبله وبعد قبض المحتال الثمن أم قبله وقيل إن كان الرد قبل قبض المبيع بطلت قطعاً وقيل إن كان بعد قبض المحتال لم تبطل قطعاً (أو) حال (البائع) على المشتري (٣٢٢) (بالثمن فوجد الرد) للمبيع بغيره (لم تبطل على المذهب) والطريق الثاني طرد

القولين وفرق الأول بتعلق الحق هنا بثالث وسواء عليه قبض المحتال المال أم لا فإن كان قبضه رجع المشتري على البائع والا فهل له الرجوع عليه في الحال أو لا يرجع إلا بعد القبض وجهان أحدهما الثاني (ولو باع عبداً أو حال بثمنه) على المشتري (ثم اتفق المتبايعان والمحتال على حريته أو ثبتت بيئته) تشهد حسبه أو يقيمها العبد (بطلت الحوالة) لبطان البيع فيرد المحتال ما أخذه على المشتري ويبقى حقه كما كان (وإن كذبهما المحتال) في الحسبة (ولا بيئته) بها (حلفاء على نفي العلم) بها (ثم) بعد حلفه (يأخذ المال من المشتري) وهل يرجع المشتري على البائع المحيل لأنه قضى دينه بأذنه أو لا يرجع لأنه يقول ظمني المحتال بما أخذه والمظالم لا يطالب غير ظالمه قال البغوي بالثاني والشيخ أبو حامد وابن كجب وأبو علي بالأول وهو الاظهر في الشرح الصغير وعلى هذا هل له الرجوع قبل الدفع إلى المحتال فيه الوجهان

الباب من تخريج المزني فالصواب التعبير بالأصح والمذهب إلا أن يقال صح نظراً للتخريج وفيه نظر مع أن التعبير بالمذهب متعين كما يؤخذ من كلام الشارح (قوله لا ارتفاع الثمن إلخ) فيرد البائع ما قبضه من المحتال عليه للمشتري أو بدله إن تلف لأذنه في قبضه فإن لم يكن قبضه امتنع عليه قبضه (قوله والثاني لا تبطل) كما في الصداق لو أحالها به ثم انفسخ النكاح وأجيب بأن الصداق أثبت بدليل رجوعه في الزيادة المتصلة فيه (قوله لم تبطل) نعم إن فسخ المشتري بالخيار بطلت على المعتمد (قوله طرد القولين) لعل راعى كلام المصنف والافصواب العبارة الوجهين كما علم عامر (قوله وفرق إلخ) يفيد أن البائع في المسئلة الأولى لو أحال على من أحيل عليه لم تبطل أخذاً من العلة وهو كذلك (قوله أصحهما الثاني) هو المعتمد (قوله ثم اتفق إلخ) أشار به إلى أنه لو كان اتفاهم قبل البيع لم تصح الإقامة من العبد ولا حسبة كما قاله ابن الرفعة (قوله أو يقيمها العبد) أو يقيمها أحد الثلاثة أيضاً نعم إن اعترف العبد قبلها بالرق أو صرح أحد الثلاثة قبلها بالملك لم تسمع بينتهم ولا دعواهم كما اعتمد شيخنا كشرح شيخنا الرمي ونقل عنه سمعاهما مطلقاً لأن الحرية حق الله تعالى ونقل عنه أيضاً أنه إن ذكر واحد منهما تأويله في إقراره سمعت والافلا وهذا في بعض نسخ شيخنا المذكور ومحل قبول شهادة الحسبة أو بيئته العبد إذا كذبه المحتال فيهما أو كذبه مع المحيل والافلا حاجة لبيئته لأنه محكوم بعقده بتصدق العاقدين فتأمل (قوله حلفاء) أي لكل من المتبايعين تخليف المحتال أنه لا يعلم الحرية ولا يتوقف طلب أحدهما الحلف على طلب الآخر وإذا حلفه أحدهما امتنع على الآخر أن يحلفه لاتحاد الخصومة (قوله بعد حلفه) فإن نكل حلف المشتري على الحرية وبطلت الحوالة (تنبيه) لو قال المحتال لم تكن الحوالة بالثمن صدق ولم تبطل أو قال البائع كذلك بل يدين آخر فإن أنكره المشتري صدق وأصدق عليه وأنكر الحوالة لم يعتبر بقوله (قوله وهو) أي الأول القائل برجوع المشتري على البائع المحيل هو القول الاظهر أي الراجح وهو المعتمد (قوله فيه الوجهان) والأصح منهما الرجوع له إلا بعد الدفع (قوله المستحق عليه) وهو المحيل المستحق وهو المحتال ولم يذكرهما بهذا اللفظ لانكار الحوالة (قوله لأنه أعرف بقصده) ولأنه المصدق في أصل الأذن فكذلك في صفته (قوله والأصل بقاء الحقيقين) جواب عن سؤال هو كيف صح صرف الصريح المخالف لقاعدة ما كان صريحاً في بابه لا يكون كناية في غيره إذ لفظ الحوالة صريح في بابها ولفظ الوكالة صريح (قوله والثاني لا تبطل) عليه إن كان البائع قد قبض فيطالبه المشتري وللبائع أمساك ما أخذه ودفع غيره وإن لم يكن قد قبض فلا يطالبه إلا بعد قبضه وأما المشتري فليس له أن يطالب المحتال عليه بحال وهذه المسئلة وما بعدها من تخريج المزني على قواعد الشافعي رضي الله عنه (قوله تشهد حسبه) استشكل منع سمعاهما من المتبايعين بأنه ينبغي أن يثبت العتق حسبة وإن بطلت أقامتهما من جهتهما كما لو شهدت حسبة فإن حقهما يثبت تبعاً (قوله أو يقيمها العبد) إذا كان المشتري مقراً ولم يخرج العبد عن ملكه فلا وجه لسمعهما من العبد لأنه لا يعتق بتوافق المتبايعين من غير توقف على تصديق المحتال فلعل صورتهما أن يكون العبد قد خرج عن ملكه لثالث أو كان المشتري غير مصدق (قوله لبطان البيع) وهكذا أكل ما يمنع من صحة البيع أقول هذه المسئلة بما يؤخذ منها أن المحتال عليه لو ادعى الدفع قبلها وأقام عليه بيئته بطلت الحوالة وكذا لو أنكر الدين المحتال عليه به كان لا محالة أن يحلف المحيل أنه ما يعلم ذلك ليرجع عليه ولو أقرب بذلك ثم رأيت بعض أهل الثمن

السابقان (ولو قال المستحق عليه) للمستحق (وكانتك لتقبض لي وقال المستحق أحلتني أو قال) الأول (أردت بقولي أحلتك الوكالة وقال المستحق بل أردت الحوالة صدق المستحق عليه بيمينته) لأنه أعرف بقصده والأصل بقاء الحقيقين (وفي الصورة الثانية وجه) بتصدق المستحق بيمينته لشهادة لفظ الحوالة ومحل إذا الخلاف قال أحلتك بمائة مثلاً على عمرو

عليه في صورتين اندفعت الحوالة وبانكار الآخر الوكالة انزل فليس له قبض وان كان قبض المال قبل الحلف برئ الدافع له لانه وكيل أو محتال ووجب تسليمه للحالف وحقه عليه باقي (وان قال) المستحق عليه (أحلتك فقال)

المستحق (وكتفى صدق الثاني بيمينه) لان الاصل بقاء حقه وكذا يصدق بيمينه اذا قال عن الآخر انه أراد بقوله أحلتك الوكالة وقيل المصدق الآخر لما تقدم ويظهر أثر النزاع في المسئلتين عند افلاس المحال عليه واذا حلف المستحق فيهما اندفعت الحوالة وبأخذ حقه من الآخر ويرجع به الآخر على المحال عليه في أحد وجهين اختاره ابن

### كج (باب الضمان)

ويذكر معه الكفالة هو التزام مافي الغير من المال ويتحقق بالضامن والمضمون له وغيرهما سيأتي (شرط الضامن) ليصح ضمانه (الرشد) وهو كما تقدم في باب الحجر صلاح الدين والمال ولا يوجد ذلك بدون البلوغ والعقل وعبرة المحرران يكون

كذلك وحاصل الجواب انه لما كان الاصل بقاء الحقين احتجنا الى المسامحة هنا بصرف الصريح تأمل (قوله) فان قال بالمائة التي لك على فلان فالمصدق المستحق أي المحتال قطعا قال شيخنا ومثله ما لو قال أحلتك بحقك على فلان أو نقلت حقك الى ذمة فلان الخ (قوله) ووجب تسليمه الخ نعم ان وجدت شروط التقاص أو الظفر لم يجب تسليمه ولوتلف المال بغير تفریط في يده سقط حقه لانه محتال بزعمه وليس للدين أن يطالبه لانه وكيل بزعمه أو بتفريطه ضمن ولا يطالب لسقوط حقه بزعمه الحوالة (قوله) لما تقدم أي بقوله لانه أعرف الخ وأجيب بأنه لا نظر لذلك مع كون الاصل بقاء حقه (قوله في المسئلتين) وهما الاخيرة في كلام المصنف والتي بعدها في الشرح (قوله عند افلاس الخ) وكذا عند دعوى المستحق أنه قبض وتلف عنده بلا تقصير (قوله ويرجع به) أي بعد أخذه منه كامر (قوله في أحد وجهين) هو المعتمد

### (باب الضمان)

ذكره عقب الحوالة لما فيه من تعاقب الاحكام بالدين ومن تحول حق الى ذمة أخرى ومن مطالبة من لم يكن له مطالبة قبله وغير ذلك وسمى بذلك لان من التزم مال غيره فقد جعله في ذمته وكل شيء جعلته في شيء فقد ضمنته اياه فهو من ضمن لا من ضم ذمة الى أخرى كما توهم لان أصالة النون تمنع ذلك وهو لفظة الالتزام وشرع بالمعنى الشامل لا كالكفالة يقال على التزام دين أو احضار عين أو بدن ويقال على العقد المحصل لذلك وهو عقد تبرع ولومع قصد الرجوع خلافا للرافعي وهو مندوب لقادر واثق بنفسه أمن غائلته قال العلماء وأوله شهامة أي شدة جمافة وأوسطه ندامة وآخره غرامة ولذلك قيل نظاما

ضاد الضمان بصاد الاصك متصل \* فان ضمننت غناء الحبس في الوسط

(قوله هو) أي الضمان بالمعنى الخاص به شرعا للالتزام الخ وقد تقدم ثم ان الالتزام اما في الذمة فقط وهو الاغلب لا كثيرا وفي العين كضمنت مالك عليه في رقبة عبدي هذا أو في العين والذمة معا كضمنت مالك عليه في ذمتي وفي رقبة عبدي هذا (قوله وغيرهما) وهو المضمون والمضمون عنه والصيغة فأركان خمسة (قوله شرط الضامن) ويقال له الضامين والزعيم والحيل والسكفيل والصير والقبيل وقيل الاولان للمال مطلقا والزعيم للمال العظيم والحيل للبدية والسكفيل للنفس أو العين والقبيل والصير للجميع (قوله) وهو ما تقدم الخ لو فسره بعدم الحجر لكان أولى ليخرج من باغ غير مصلح ويدخل السفية المهمل والسكران (قوله وعبرة المحرر الخ) واكتفى المصنف بالرشد اللازم له صحة العبارة والمراد بصحتها ترتيب الاحكام عليها فيدخل السكران ويخرج نحو النائم (قوله فلا يصح ضمان العبي الخ) ولو باذن أوليائهم ولو ادعى واحد منهم ذلك بعد الضمان صدق ان أمكن الصبا وعهد نحو الجنون ومثله دعوى السكر ودعوى التعدي فيه وعدمه لان الاصل براءة الذمة (قوله أي بمن في الذمة) قيل لا حاجة اليه ان أريد ضمانه في ذمته أو مضران أريد ضمانه مطلقا فالأولى والى الواب اسقاطه فتأمل وأما ضمان المريض فلا يصح ان كان عليه دين مستغرق وان ثبت باقراره بعد الضمان فيقتين بطلانه وقيده ابن حجر بما اذا قضى دينه بماله والا بأن حدث له مال أفتى في الاولى بالرجوع (قوله وحقه عليه باق) لانه حال بينه وبين حقه بمجده الحوالة وحلفه

### (باب الضمان)

(قول المتن شرط الضامن الرشد) يرد عليه المكره والمكاتب والسكران المتعدي بسكره فان قيل هذا عارض يزول لا ينافي الرشد أجيب بأنه يلزم حينئذ أن يقول برشد النائم والمغمي عليه ومن سكر بعذر فيلزم صحة ضمانهم ويرد عليه أيضا من سقه بعذر وشدة وعبرة الغزالي يشترط صحة العبارة وأهلية التبرع وهي أحسن من عبارة المحرر والكتاب جميعا كما لا يخفى وان أورد بعضهم عليها الاخرس القى له اشارة (قول المتن)

صحيح العبارة رشيد افلا يصح ضمان العبي والجنون والمغمي عليه والمجور عليه بالسفه اه (وضمان مجبور عليه بغلس كشرائه) أي بمن في الذمة والصحيح محتمه كما تقدم في باب

(وضمان عبده بغير اذن سيده باطل في الاصح) وان كان مأذونا له في التجارة والثاني يصح اذ لا ضرر على السيد فيه ويقبح به بعد العتق (ويصح باذنه فان عين اللاداء كسبه أو غيره) كالمال الذي في يد المأذون (قضى منه والا) أي وان لم يعين بان لم يذكر الاداء كما قال في الروضة كأصلها وان اقتصر على الاذن في الضمان (فلا يصح أنه ان كان مأذونا له في التجارة تعلق) أي غرم الضمان (بما في يده) وقت الاذن فيه من رأس مال ورجح (وما يكسبه بعد الاذن) فيه كاحتطابه (والا) أي وان لم يكن مأذونا له في التجارة (فبما) أي فيتعلق غرم الضمان بما (يكسبه) بعد الاذن فقط والوجه الثاني يتعلق بذمته في القسمين يتبع به بعد العتق والثالث في الاول يتعلق بما يكسبه بعد الاذن فقط والرابع يتعلق بذلك وبالرجح الحاصل في يده فقط والثالث في الثاني يتعلق برقبته (والاصح اشتراط

أو برئ من الدين أو بعضه بغير الاداء أو باداء غيره عنه تبرعا فتقنين محتمه فراجعه ولا يصح ضمان المسكره ولو باكره سيده وفارق محتمه بيع مال الغير باكره لان الضمان يتعلق بذمته فيعود ضرره عليه (قوله وضمان عبده) ولو مكانا وموقوفا وموصى بمنفعته ولومدة باطل وفارق محتمه خلع الامة لحاجتها اليه نعم ان ضمن سيده لغيره لم يحتج لاذنه قاله الخطيب وخالفه شيخنا الرملي والزياي واعتبرا اذن السيد لانه يتصرف في ماله فلا بد من اذنه وفيه نظر ان قلنا يتعلق بذمته فقط ولا يصح أن يضمن العبد أجنيا لسيدته ولو بالاذن ويصح أن يضمن السيد عبده لأجنبي مطلقا ولو مكانا وفي دين المعاملة ولا رجوع لمن أدى منها على الآخر الا ان أدى العبد بعد عتقه (قوله ويصح باذنه) أي السيد وان تعدد فان كانت مهاماة فقياس ما في المبيع اعتبار اذن صاحبها فراجعه ولا يجب الضمان على العبد بالاذن ولو بصيغة الامر ويشترط أن يعرف السيد قدر الدين والمضمون له ويعتبر في الموقوف اذن الموقوف عليه ان انحصر والا تعذر الاذن فلا يصح الضمان ولا عبرة باذن ناظر الوقف ويعتبر في الموصى بمنفعته اذن الموصى له في الاكساب المعتادة واذن مالك الرقبة في النادرة واذن عتق صح ضمانه بلاذن بالنسبة لهذه على المعتمد والمبعض في نوبته لا يحتاج الى اذن وفي غيرها كالقن والمكاتب كالقن لكن يصح أن يضمن أجنيا لسيدته باذن السيد قال شيخنا وقال بعضهم لا حاجة لاذن سيده ان كان الضمان باذن الاجنبي قال شيخنا واذ اعجز بطل الضمان ونوزع فيه والوجه بقاؤه (قوله فان عين) أي حال الاذن لا بعده (قوله أو غيره) من الغير عبد آخر لسيدته اذن له أن يتعلق الضمان برقبته (قوله قضى منه) فان أعتقه انقطع تعلقه به وانتقل التعلق الى ذمة العبد وكذلك لم يف ما عينه بالدين وليس له الاداء من غيره ولو من كسبه بلاذن نعم ان اذن له في الاداء من معين لم ينقطع التعلق منه بعتقه (قوله أي وان لم يعين) هو صادق بالاذن في الضمان فقط أو فيه وفي الاداء معا وقصر الشارح له على الاول لانه الذي في الروضة وأصلها ولو أبقاه على عمومته كان أولى ورجح أن يكون العموم عن قصد من المصنف (قوله ورجح) ولو سابقا على وقت الاذن (قوله بعد الاذن فيه) ولو قبل الضمان لان المأذون فيه ثابت قبل الاذن وبذلك فارق ما يأتي في مؤن النكاح حيث لا تتعلق الا بالكسب بعد وجوبها ولو انتفى الكسب والتجارة تعلق بذمته فقط فان حدث

(وضمان عبد الخ) لانه اثبات مال في الذمة بعد فقد كان كالنكاح (قوله اذ لا ضرر) أي وكما لو أقر باتلاف مال وكذبه السيد وبحث بعضهم تخصيص هذا الوجه بغير العبد الموقوف لانه لا يصح عتقه ثم نقول ان خلع الامة بغير اذن سيدها صحيح ويثبت المال في ذمته وفارق الضمان لحاجتها الى الخلع (قول المتن ويصح باذنه) قال الاسنوي ينبغي أن يقال ان علقنا ذلك بشئ من أموال السيد اشترط معرفة السيد لمقدار الدين وان قصرناه على ذمة العبد فلا نوبه على أن قوله يصح بغيره ان العبد لا يلزمه فعل الضمان وان أمره السيد وهو كذلك لانه لا احتكام للسادات على ذم العبد وقول المتن قضى منه أي وما فضل يبي في الذمة ولا يرتبط بما يحدث من الاكساب لان التعيين يقصر الطمع على ما عين وخالف الماوردي وتبعه ابن الرفعة قال الاسنوي والمفهوم من اطلاقهم هو الاول ولم يتعرض الرافي للمسئلة وقول المتن فان عين اللاداء مشعر بأن صورة المسئلة أن يقول أضمن على أن تؤدى من كذا أمال قال ضمن كذا فلا يصح خلافا للقاضي الحسين وفي شرح الروض عن الاسنوي ظاهر كلام الروضة ان تعيين جهة الاداء انما يؤثر اذا وقع منه صلا بالاذن (قوله في يد المأذون) أو غيره من أموال السيد (قوله ورجح) أي ولو كسبه قبل الاذن في الضمان ثم اقتصره عليه ما يخرج ما شمله المتن من كسب البدن الحاصل قبل الاذن وهو في يده حال الاذن وبه صرح في المطالب (قول المتن وما يكسبه) ولو بالتجارة (قوله والوجه الثاني الخ) هذا الوجه صححه الشيخ أبو اسحق الشيرازي في التنبيه ووجهه انه انما اذن في الضمان ولم يتعرض للاداء وعلى الوجه كمالا لا يتعلق بذمة السيد ثم لو كان على المأذون ديون صرف

معرفة المضمون له) أي ان  
معرفة الضامن وهو مستحق  
الدين لتفاوت الناس في  
استيفائه تشديدا وتسهيلا  
والثاني بنظر الى أن الضامن  
يوفي فلا يبالي بذلك  
(د) الاصح على الاول (أنه  
لا يشترط قبوله ورضاه)  
أي واحد منهما والثاني  
يشترط أن أي الرضا ثم  
القبول لفظا والثالث يشترط  
الرضا دون القبول لفظا  
وعلى اشتراطه يكون بينه  
وبين الضامن ما بين  
الايجاب والقبول في سائر  
العقود (ولا يشترط رضا  
المضمون عنه قطعاً) وهو  
من عليه الدين (ولا معرفته  
في الاصح) والثاني يشترط  
ليعرف حاله وأنه هل  
يستحق اصطناع المعروف  
اليه (ويشترط في المضمون)  
وهو الدين (كونه ثابتاً)  
فلا يصح الضمان قبل ثبوته  
لأنه وثيقة له فلا يسبقه  
كالشهادة وهذا في الجديد  
(ومصحح القديم ضمان  
ما سيجب) كأن يضمن  
المائة التي ستجب بيع  
أو قرض لأن الحاجة قد  
تدعو اليه (والذهب محبة  
ضمان الدرك بعد قبض  
التمن وهو أن يضمن  
للمشتري التمن ان خرج  
المبيع مستحقاً أو معيباً)

له كسب مثلاً فينبغي التعاقب به ومثله التجارة ولو انتقل العبد المأذون له عن استحقاق الأذن في الوقف أو عن  
ملك سيده يبيع أو غيره بقي التعاقب بكسبه وللمشتري الخيار ان جهل قاله شيخنا الرملي فراجع (فرع) لو  
كان على العبد بيع من معاملته سابقة على الضمان لم يؤد بما يده للضمان شيئاً وان لم يحجر عليه الا بما فضل عنها  
(قوله معرفة المضمون له) أي بشرط معرفة عينه لا باسمه ونسبه ووكيله ولو عاماً مثله وعلاوه بأن الشخص  
لا يוכל غالباً الا من يشبهه وقضية ذلك الاكتفاء به ولو بعد عزله ولو في قضية واحدة ولو لو واحداً من وكلاءه فأنظره  
(قوله أي الرضا ثم القبول) ولا يتصور عكسه لتضمن القبول له ولذلك سكت الشارح عن اشتراط القبول  
دون الرضا وعلم بما ذكرناه لا يبطل برده لكن له ابرأؤه (قوله ولا يشترط رضا الخ) فعمل انه لا يرتد برده أيضاً  
وهو ما قاله حجج ووافقه شيخنا ونقل عن شيخنا مراً أنه يرتد برده وسيأتي اعتماده فراجع (قوله وهو الدين)  
لوقال هو الحق لكان أولى ليشمل المنفعة كالعمل الملتزم في الدمة والعين كما قاله الاسنوي ولعل الشارح راعى  
الوصف بالزوم الآتي لأنه لا يوصف به ظاهراً الا الدين وقد يؤول بلزوم الاعطاء المستحقة فيم وهو هنا أولى  
فتأمل قال شيخنا وشمل الدين الزكاة فيصح ضمانه المستحق انحصار لكن لا بد من الاذن في الاداء لاجل  
النية وكالزكاة الكفارة وفي شرح شيخنا ما يقتضي صحة ضمان الزكاة عن الميت وفيه نظر فراجع ويصح  
ضمان عين الزكاة أيضاً كما قاله ابن حجر (قوله أو قرض) نحو أو قرض زيداً الفأناضامن له فلا يصح خلافه  
لا بن حجر وشمل ثبوته ما لو كان باعتراف الضامن وان لم يثبت على المضمون عنه فله مضمون له مطالبة الضامن  
(فرع) لوقال اثنان ضمنا مالك على زيد فكل منهما ضامن لصفة كمالورهناعبد هما على ألف لغيرهما قال  
ذلك شيخنا الرملي واعتمده (قوله صحة ضمان الدرك) بفتح الداء وسكونها سمي بذلك لوجود الغريم فيه  
عند ادراك المستحق عين ماله ويقال له ضمان العهدة والدرك لغة المطالبة والتبعة بكسر الباء الموحدة وتطلق  
على ما ضعف ولم يحكم وعلى الرجعة والعهدة اسم لغة للوثيقة التي يكتب فيها الشيء فتسمية المكتوب فيها بذلك  
من تسمية الحال باسم محله (قوله وهو أن يضمن الخ) قال العلامة البرلسي لوقال ضمنت لك خلاصك منه  
صح وأقال ضمنت لك خلاص المبيع ان خرج مستحقاً لم يصح اه وهو ظاهر (قوله بعد قبض التمن) لا قبله  
ولامعه ولا بد من العلم بقدره كما يأتي والمبيع كالتمن فلو عبر بالعوض لشمها قال شيخنا الرملي والاجرة  
والمؤجر كالتمن والمبيع بخلاف نحو الرهن (قوله أن يضمن للمشتري التمن) أي جميعه ان خرج مقابله مستحقاً  
جميعه أو معيباً أو رده جميعه أو بعضه ان خرج بعضه مستحقاً أو رده بعضه أو لم يرد ولكن نقص كما يأتي وذلك  
للضمان ما فضل عنها ولا يزاحم سواء حجر عليه أم لا (قوله والثاني بنظر الخ) وأيضاً يذكر في حديث الميت  
الذي صلى عليه النبي صلى الله عليه وسلم بعد التوقف (قول المتن ورضاه) لعدم التعرض لذلك في حديث  
الميت الذي ضمنه أبو قتادة وحجة الثاني القياس على الرهن بجامع التوقف (قوله والثالث يشترط الرضا) لأن  
ثبوت السلطنة والولاية للشخص بغير رضاه بعيد وعلى هذا فيمكن رضا الوكيل ويجوز تقدم الرضا على الضمان  
قال الماوردي ويجوز رجوع الضامن قبل رضا المضمون له ويعتبر وقوع الرضا قبل مفارقة المجلس والذي  
في الرافعي جواز تقدمه على القبول وان تأخر عنه فهو اجازة ان جوزنا وقف العقود على القديم (قوله وعلى  
اشتراطه) الظاهر ان الضمير راجع الى القبول وقد صرح به السبكي (قوله ليعرف حاله) أي هل هو ممن يبادر  
الى وفاء دينه أم لا وهل هو موسر أم معسر (قوله وهو الدين) خالفه الاسنوي وادعى ان العبارة أعم من ذلك  
فقال قوله ثابتاً أي حقناً ثابتاً كما صرح به الشيخان في كتبهما وحينئذ فتدخل الاعيان المضمونة والديون  
مالاً وأعمالاً ثابتاً في الدمة بعقد الاجارة بخلاف الرهن حيث قال فيه ديناً ثابتاً نعم يحتاج هنا الى قيد كونه قابلاً  
لان يتبرع به ليخرج القصاص وحد القذف ونحوهما (قول المتن وهو أن يضمن الخ) لوقال ضمنت  
لك خلاصك منه صح ولوقال ضمنت لك خلاص المبيع ان خرج مستحقاً لم يصح أي في مسألة الكتاب

ورد (أو ناقصا لنقص الصنعة) التي وزن بها ورد وهي بفتح الصاد ووجه صنعة الحاجة اليه وفي قول هو باطل لانه ضمان مالم يجب وأجيب بأنه ان خرج المبيع كاذ كرتين (٣٣٦) وجوب رد الثمن وقطع بعضهم بالاول ولا يصح قبل قبض الثمن لانه انما يضمن

مادخل في ضمان البائع وقيل يصح قبل قبضه لانه قد تدعو الحاجة اليه بأن لا يسلم الثمن الا بعده (وكونه) أي المضمون (لازمالا كنجوم كتابه) اذ لم يكتب اسقاطها بالفسخ فلا يصح ضمانها وسواء في اللازم المستقر وغيره كمن للمبيع بعد قبض المبيع وقيله (ويصح ضمان الثمن في مدة الخيار في الاصح) لانه آيل الى اللزوم والثاني ينظر الى أنه غير لازم الآن وأشار الامام الى أن تصحيح الضمان مفرغ على أن الخيار لا يمنع نقل الملك في الثمن الى البائع أما اذا منعه فهو ضمان بالموجب (وضمان الجعل) في الجعالة (كالرهن به) وتقدم أنه لا يصح الرهن به قبل الفراغ من العمل وقيل يجوز بعد الشروع فيه وأما بعد تمامه فيجوز قطعا (وكونه) أي المضمون (معلوما في الجديد) فلا يصح ضمان المجهول ومصححه القديم بشرط أن تأتي الاحاطة به كضمنت مالك على فلان وهو لا يعرفه لان معرفته متيسرة بخلاف ضمنيت شيئا مالك عليه فلا يصح قطعا (والابراء من المجهول بالحل في الجديد)

بحسب صيغة ضمانه فان قال ضمنته ان خرج مستحقا لم يضمنه ان خرج معيبا وعكسه أوضحت نقصه لصنعة لم يضمنه لعيب وهكذا فان أطلق حمل على خروجه مستحقا ثم ان كان المضمون وقت ضمانه معيناً في العقد وكان باقيا ضمن عينه فقط ويسمى ضمان عين فان تلف لم يطالب بشئ وان كان وقت ضمانه تالفه لزمه بدله من مثل أو قيمة وان كان معيناً بعد العقد عما في الذمة لزمه رده ان كان باقيا فان تعذر رده لزمه قيمته ولو مثليا للحيلولة وان تلف لزمه بدله ويسمى في هذين ضمان ذمة والفرق بين المعين في العقد والمعين بعده بطلان البيع بخروج الاول مستحقا بخلاف الثاني (قوله ورد) ليس قيدا وانما ذكره للاخذ بظاهر كلام المصنف من ضمان جميع الثمن (قوله لنقص الصنعة) باللام وفي نسخة بالكاف فيشمل النوع والصفة (قوله وأجيب الخ) هذا الجواب لا يأتي في غير الخروج مستحقا الا على القول بان الفسخ يرفع العقد من أصله وهو ضعيف (قوله لا كنجوم كتابه) فلا يصح ضمانها ومثلهما ديون المعاملة التي للسيد على العبد وتقدم صحة الحوالة بنجوم الكتابة لاعلمها ومثلهما ديون المعاملة عليه وعليها وقد يفرق بأن هنا شغل ذمة فارغة فاحتيط له (قوله آيل الى اللزوم) أي بنفسه وبذلك فارق جعل الجعالة (قوله وأشار الامام الخ) هو المعتمد وذلك بأن يكون الخيار للشترى وحده وما في الرخصة وغيره من مضمونه مطلقا مبنى على مرجوح (قوله أما اذا منعه) أي الملك وهو ما اذا كان الخيار للبائع أو لهما على الراجح (قوله معلوما) ولو للضامن فقط جنسا وقبرا وصفة ومنها الحلول والاجل وقدره وعينا فلا يصح ضمان أحد الدينين زاد الغزالي كونه قابلا للتبرع به بخلاف قصاص وحده قذف وشفعة ولم يذكره الشيخان لما يرد على طرده كحق القسم فانه لا يصح ضمانه مع صحة التبرع به وعلى عكسه من دين الله تعالى على مريض أو ميت معسرين فانه يصح ضمانه مع عدم صحة التبرع به نعم قد يدفع حق القسم بأنه لا دين فيه (قوله فيشترط علمهما) أي ان كان في ضمن معاوضة تخلع والافيكفي علم المبرى فقط ويصح فيه التوكيل وان لم يعلم الوكيل بالمبرأته ويكفي العلم بعد ابراء حيث أمكن ووجوده في الواقع فلو أبرأ من حصته من التركة وهو يعلم قسرها أو علم بها بعد عند قسمتها أو أبرأ من قدر معين أو من قدر لا يعلم نقصه عن دينه أو أبرأ ظاهرا حياة مورثه فبان ميتا أو من شئ يظن أنه ليس عليه فبان عليه صح ابراء في جميع ذلك ودعوى الجهل بالمبرأته بعد ابراء لا تقبل الا بقرينة ظاهرة كبكر زوجت بالاجبار أو نحو نسيان نعم لو أبرأ مدنيته بعد اداء دينه منه ثم وجدته زبوا فمالم يصح (قوله تبين الخ) (فرع) لو حصل الرد بالعيب مثلا وكان المضمون باقيا هل يطالب الضامن أو لا ولو كان باقيا ولكن تعذر تخليصه هل يغرم الضامن القيمة للحيلولة أولا كل ذلك محل نظر والظاهر اللزوم ثم رأيت ابن الرفعة قال ليس المضمون هنا رد العين والا لما وجبت قيمتها على الضامن عند التلف قال وانما المضمون المالية عند تعذر رد العين حتى لو بان الاستحقاق والثمن في يد البائع لا يطالب الضامن بقيمته قال ولم أر في ذلك نقلا (قول المتن لا كنجوم) هو يرشد الى أن مراده باللازم ما وضعه اللزوم ولو كان لسيد عليه دين معاملة لم يصح ضمانه كنجوم (قوله لانه آيل الى اللزوم) أي بنفسه من غير عمل بخلاف الجعل قبل تمام العمل (قوله فلا يصح) أي لانه اثبات مال في الذمة بعقد فكان كالبيع والاجارة ثم المراد العلم به جنسا وقدره وصفة حتى الحلول والتأجيل ومقدار الاجل (قوله بناء على أنه تملك الخ) ولان ابراء يتوقف على الرضا والرضا بالمجهول غير معقول قلت لافرق في المجهول بين مجهول الجنس والقدر والصفة حتى الحلول والتأجيل ومقدار الاجل بذلك على ذلك استثناء ابل الدية ولو وكل اشترط علم الموكل فقط على الاشبه في الرافي (فرع) قال له قد اغتبتك فاعف عني ففعل في الصحة وجهان وأعلم أن السبكي اختار انه اسقاط ورجحه وعنده

بناء على أنه تملك المدين ما في ذمته فيشترط علمهما به وفي القديم يصح بناء على انه اسقاط واطل كالاتفاق وعلى التملك لا يحتاج الى القبول لان المنصوص منه الاسقاط وقيل يحتاج اليه (الامن ابل الدية) فيصح ابراء منها على القولين



مع الجهل بصفتها لانه اغتفر ذلك في اثباتها في ذمة الجاني فيفتقر في البراءة تبعاله (ويصح ضمانها في الاصح) على الجديد كالقديم لانها معلومة السن والعدد ورجع في صفتها الى غالب اهل البلد والثاني ينظر الى جهل صفتها (٣٢٧) (ولو قال ضمنت ممالك على زيد من

دراهم الى عشرة فالاصح محتمة) والثاني بطلانه لما فيه من الجهالة ودفعت بذكر الغاية (و) الاصح على الاول (انه يكون ضامنا لعشرة قلت الاصح لتسعة والله أعلم) كذا صححه في الروضة وقيل لثمانية اخرجنا للطرفين والاول ادخلهما والثاني ادخل الاول فقط وصححه في المحرر في نظير المسئلة من الاقرار ونقل في الشرح تصحيح الاول عن البغوي في المسئلتين (فسرع) يجوز ضمان المنافع الثابتة في الذمة كالاموال (فصل المذهب محبة كفالة الدين) في الجملة للحاجة اليها في قول لا تصح وقطع بعضهم بالاول (فان كفل بدن من عليه مال لم يشترط العلم بقدره) لعدم لزومه لا كالفيل (و) لكن (يشترط كونه مما يصح ضمانه) فلا تصح الكفالة بدين المكاتب للنجوم التي عليه لانه لا يصح ضمانها كما تقدم (والمذهب محتمل بدين من عليه عقوبة لادى كقصاص وحقوق ومنعها في حدود الله تعالى) كحد الخمر والزنا والسرقة لانها يسهى دفعها مما يمكن وفي قول في المسئلة الاولى

البراءة فبرجع به ولو ابراه عليه بعد موته صح مع الجهل لانه وصية ولو ابراه من الدراهم التي عليه ولا يعلم قدرها برى من ثلاثة لانها اقل الجمع على المعتمد (فرع) يكفي في الغيبة النسم والاستغفار ان لم تبلغ المغتاب ولو بحضرة غيره وتعدرا استحلاله بموت ونحوه والا فلا بد من تعيينها وتعيين حاضرهما ان اختلف به الغرض ولو ابراه في الدين ادون الآخرة برى فبما لا عكسه (قوله الامن اهل الدية) ومثلها الارش والحكومة فيصح البراءة منهما ايضا وفي تقييده بقوله مع الجهل بصفتها انظر مما يأتي بعده فراجع (قوله ويصح ضمانها) عن الجاني مطلقا وعن العاقلة بعد حلولها لاقبله اسقوطها عنهم بنحو فقر ورجع ضامنهم بالاذن بمثلها لاقبمتها كالقرض ولا يصح ضمان الحكومة والارش ابعده وان آل الى اللزوم حوره (قوله ضمنت) أي مثلا فلا اقرار والاعتق والنذر والوصية والعين كذلك وانما وقع الثلاث في طاعتك من واحدة الى ثلاث لانه عدد محصور فالظاهر استيفاءه ولو قال بعنتك الاشجار من هذه الى هذه دخلت الغاية أو بعنتك من هذه الشجرة الى هذه الشجرة لم تدخل الغاية لان الاولى صيغة عموم بخلاف الثانية (قوله يجوز ضمان المنافع الخ) قد مر ان كلام المصنف يشملها ويشمل العين ايضا وتأخير الشارح لها الى الكفالة للمناسبة لانها تشبه البدن

(فصل في الكفالة) التي هي ضمان الاعيان البدنية (قوله البدن) أي بدن من يستحق حضوره مجلس الحكم وقول شيخنا الرمي وشرح الروض وغيره انه تصح الكفالة بدين من عنده مال لغيره ولو امانة انتهى فيه نظر في الامانة لان اللازم فيها التولية فهو مخالف للقاعدة الآتية ومثل البدن الجزء الشائع كبرعه وما لا يعيش بدونه كقلبه ومثل ذلك عينه ان لم يرد بها الجارحة بان اراد بها النفس أو أطلق بخلاف نحو يده ورجله فلا يصح مطلقا وسواء الميت والحى وقال بعضهم لا يكفي في الميت الجزء ويشترط التعيين فلا يكفي كفلات أحد هذين وشترط الكافل كشرط الضامن (قوله في الجملة) فلا يرد نحو المكاتب (قوله كفل) بفتح الفاء أفصح من كسرها وعده بنفسه لانه بمعنى ضمن وعدم استعمال أئمة اللغة لغير الباء لعله لا أفصح وأما كفل بمعنى عال كما في الآية فيتعدي بنفسه دائما (قوله مما يصح ضمانه) ومنه الزكاة والكفارة كما مر قال شيخنا وفيه نظر لمخالفتها للقاعدة المذكورة (قوله للنجوم) وكذا دين السيد غير النجوم كما مر (قوله ومنعها في حدود الله) وان تحتمت ومثلها عقوبة الله كالتعزير ولو عبر بالعقوبة كالذي قبله لشمولها وخرج بالعقوبة حقوقه المالية

وأطال في بيانه وقال لو كان تخليصا لصح البراءة من الاعيان (قوله مع الجهل بصفتها) أي ألوانها (قوله ويصح ضمانها) أي لما تقدم في البراءة وكان وجه ثبوت الخلاف هنادون البراءة ان الضمان نقل دين وذلك اسقاط (قول المتن ممالك) مثله ممالك (قوله ادخل الاول) أي لانه مبدأ الالتزام (فائدة) فالأضمانا لك على زيد طوب كل منهما بالجميع على الاصح عند صاحب التهمة كالأورعنا عبد ههما بالف فان حصه كل واحد رهن بالجميع وخالف المتولى غيره وصحح السبكي الاول (قوله تصحيح الاول) وافقه السبكي قال لان التقدير له على دراهم من درهم الى عشرة فتدخل الغاية لانها من جنس المغيا وبيان له كافي قرأت القرآن من أوله الى آخره قال ومثل ذلك بعنتك الاشجار من هذه الى هذه بخلاف بعنتك من هذه الشجرة الى هذه الشجرة فان الغاية لم تجعل بيانا لما قبلها قال والفرق في مسئلة الدراهم قاض بما قلته وان لم يكن فيها صيغة عموم بخلاف مسئلة الاشجار فاه صيغة عموم

(فصل المذهب محبة كفالة البدن) اعلم ان الشافعي نص عليها وقال في موضع هي ضعيفة فقل معناه ضعيفة في القياس ولانها لا توجب ضمان المال وتصح قطعها هي طريقة ابن مريج وقيل قولان (قوله وفي قول الخ) وجهه ان الحر لا يدخل تحت اليد (قول المتن كقصاص) لان الحضور لمجلس الحكم واجب عليه (قول المتن

انها لا تصح لان العقوبة مبنية على الدفع فتقطع الدرائع المؤدية الى توسيعها وقطع بعضهم بالاول وبعضهم بالثاني نظرا الى انه لا يجوز الكفالة بالعقوبة وفي المسئلة الثانية طريقة حاكم للفولين (وتصح) الكفالة (بدين صبي ومجنون) باذن وليهما

كأن كاهن قد تقدم محنتها وقد علمت ما فيه (قوله لأنه قد يستحق الخ) أشار به إلى قاعدة هي أن كل دين لو ادعى به على شخص عند ما لم يلزمه الحضور له نصح الكفالة بدين من هو عليه لأن كل شخص يلزمه الحضور نصح كفالاته كانوا هم فتأمل (قوله على صورتها) يفيد أنه لو عرف الشاهد اسمهما ونسبهما لم يحتاج إلى احضارهما وهو كذلك ويعتبر في السفية اذنه لا اذن وليه ومثله العبد فيما لا يتوقف على السيد (قوله وبطلب الكفيل وإلها) أي ما لم ينزل أو يكمل (قوله ومحبوس) أي بحق لتعذر تسليم غيره (قوله وغائب) ولو فوق مسافة القصر وان لم يلزمه الحضور حينئذ (قوله ميت) أي حال الكفالة أو بعدها (قوله قبل دفنه) أي قبل وضعه في القبر فإن وضع فيه وان لم يهل عليه التراب لم نصح الكفالة به (قوله ليحضره) أي أن لم يلزم على حضوره تغيراً ونقل محرم (قوله بفتح الهاء) فضميره عائداً للشاهد (قوله ولم يعرفوا الخ) فإن عرفوا ذلك لم يحتاج لاحضاره (قوله اذن الوارث) وان تعدد أو كان عاماً كالامام فان لم يكن الوارث أهلاً لا اذن وليه ولو علماً نعم لو كان للميت ولي خاص قبل موته اعتبر اذنه فقط ولو لم يكن وارث كذمي مات بلا وارث لم نصح الكفالة (قوله اذا اشترطنا اذن المكفول) وهو المعتمد في كفي اذن الغائب قبل غيبته واذن المحبوس ولو في الحبس وبشرط الاذن باللفظ أو إشارة الأخرس لا إشارة ناطق ولو مفهومة وبشرط معرفة المكفول له كافي المضمون له ولا بد مع الاذن في الكفالة من الاذن في محل التسليم فان سكنت عنه فسدت ولا يغني عنه مطلق الاذن قاله شيخنا الرملي (قوله ثم ان عين مكان التسليم) أي عينه الكافل والمكفول له أي مع اذن المكفول فيه كما تقدم (قوله تعين) أي أن صلح والابطال الكفالة (قوله والافـ كماها تعين) أي أن صلح ولم يكن مؤنة والافـ كماها في مكان المسلم فيه من التفصيل ونظر بعضهم في اعتبار المؤنة هنا لأن مؤنة كل منهما في مال نفسه فتأمل (قوله ويرأ الكفيل بتسليمه في مكان التسليم) أي وزمانه وفي غيرهما ما مر في حضور المسلم فيه في غيرهما فلا يلزمه القبول ان كان له غرض في الامتناع كاعتاده أهله والأجبر عليه فان امتنع قبله الحائز لم يجده عليه وبرأ منه (قوله وبأن يحضر المكفول) أي بنفسه أو وليه أو وارثه وفي الامتناع ما مر ويكفي في التسليم مرة واحدة وان كان قال في صيغته أحضره كما طلب على المعتمد ويكفي تسليمه ولو محبوسا ان كان بحق والا فلا ولو سلمه أجنبي ورضى به الدائن برأ الكفيل وكذا الواسلح الا جني باذن الكفيل ولو كفل به اثنان فسلمه أحدهما عن نفسه لم يرأ الآخر وعنه ما قبله الدائن أو باذن صاحبه برئاً معاً وقال سم عن شيخنا الرملي لا يرأ الثاني مطلقاً وفارق الاجنبي بأن التسليم هنا واجب ولو كفل واحد الاثنين فسلمه لا أحدهما لم يرأ من حق الآخر ويرأ بقول المكفول له أبرأتك من حق أو لاحق لي على الاصيل على الاصح كما لو قال لا دعوى لي على زيد ثم قال أردت في ثوبه دون داره لم يقبل (قوله ان جهل مكانه) ويصدق في دعواه الجهل (قوله فيلزمه) ان قدر وأمن الطريق ولا حائل (قوله من مسافة القصر) أي مسافة يقصر فيها الصلاة ولو فوق مرحلتين بدليل ما بعده (قوله مدة ذهاب وإياب) أي واقامة وانتظار رفقة وانقطاع نحو مطر ورحل (قوله حبس) ويدام حبسه إلى حضور المكفول أو تعذره كما يأتي أو دفعه الدين وإذا دفعه غير متبرع به ثم حضر المكفول أو تعذر حضوره بنحو موت فله استرداد ما دفعه أو بدله ان تلف لأنه خلاص نفسه فان تعذر استرداده لم يرجع ومنه الخ) ووجه الصحة فيها القياس على حق الآدمي (قول المتن وغائب) بأن يكون اذن له فيها واختار السبكي أن شرطه أن يكون في مسافة العدوى ولا كما هناك والا فلا نصح لأنه لا يلزم الحضور وكذا لا يلزم في مسئلة الاحضار الآتية (قوله في الحال) أي لأنه متوقع (قول المتن ولا يكفي الخ) أي لأنه حينئذ لم يسلمه الكفيل ولا أحد من جهته (قول المتن ان جهل مكانه) لأنه لهجه كالمعسر بالدين (قول المتن فيلزمه) أي ومهما احتاج له من الكفالة فهي في ماله لأنها ناشئة عن التزامه (قوله من مسافة القصر) هي شاملة لاولها وما فوق الاول وهو كذلك (قول المتن وقيل الخ) أي كافي غيبة الولي وشاهد الاصل (قول المتن

لاقامة الشهادة على صورتها في الاتلاف وغيره واذن وإلها قائم مقام رضا المكفول المشترك كإسياني ويطالب الكفيل وإلها باحضارها عند الحاجة إليه (و) بدين (محبوس وغائب) وان تعذر تحصيل الغرض في الحال كما يجوز للمعسر ضمان المال (و) بدين (ميت) قبل دفنه (ليحضره فيشهد) بفتح الهاء (على صورته) إذا تحملا الشهادة كذلك ولم يعرفوا اسمه ونسبه ويظهر كما قال في المطلب اشتراط اذن الوارث إذا اشترطنا اذن المكفول (ثم ان عين مكان التسليم في الكفالة) (تعين والا) أي وان لم يعين (فـ كماها) يتعين (و) يرأ الكفيل بتسليمه في مكان التسليم المذكور (بلا حائل كمتغلب) يمنع المكفول له عنه فمع وجود الحائل لا يرأ الكفيل (وبأن يحضر المكفول ويقول) للمكفول له (سلمت نفسي عن جهة الكفيل ولا يكفي مجرد حضوره) عن القول المذكور (فان غاب لم يلزم الكفيل احضاره ان جهل مكانه والا) أي وان عرف مكانه (فيلزمه) احضاره من مسافة القصر فادونها (و) جهل مدة ذهاب وإياب قلن مضت ولم يحضره حبس وقيل ان غاب إلى

مسافة القصر لم يلزمه احضاره) ولو كان غالباً حين الكفالة برضا فالحكم في احضاره كالوهاب بعد الكفالة ومسافة الاصل وتقيده في صحة كفالاته كما قاله الامام والغزالي وقوله حبس قال في المطلب الى ان يتعذر احضار (٣٢٩) المكفول بموت أو عجزه والاصح

أنه اذا مات ودفن لا يطالب

الكفيل بالمال) لأنه لم يلزمه

والثاني بقول الكفالة وثيقة

فيستوفى الدين منها اذا

تعذر تحصيله من عليه

كالرهن وقيل الدفن يطالب

الكفيل باحضاره لاقامة

الشهادة على صورته (و)

الاصح (أنه لو شرط في

الكفالة أنه يغرم المال ان

فات التسليم بطلت) والثاني

يصح وهو مبنى على الثاني

في مسألة الموت أنه يطالب

بالمال (و) الاصح (انها

لا تصح بغير رضا المكفول)

والالفاظ مقصودها من

احضاره لانه لا يلزمه الحضور

مع الكفيل حينئذ والثاني

نصح ويغرم الكيل المال

عند العجز عن احضاره وهو

مبنى على الثاني في مسألة

الموت أيضاً (تمت) في

ضمان الاعيان اذا ضمن

عين المال كها أن يردها من

هي في يده مضمونة عليه

كالقضوية والمستعارة

والمستأجرة ففيه الطريقان

في كفالة البدن وعلى الصحة

اذا ردها برئ من الضمان

وان تلفت فهل عليه قيمتها

وجهاً كالومات المكفول

وعلى رجوعها هل يجب في

المقصوبة أكثر القيم

على المكفول عنه على المعتمد عنه شيخنا تبارك والوالد شيخنا مراكب حجرو ونقل عن شيخنا الرمي انه يرجع عليه وفيه نظر (قوله مسافة الخ) فعلى الوجه المرجوح تنقيد صحة الكفالة بما دون مسافة القصر وعلى الاصح نص في ذلك وما فوقه وان طال وهو المعبر عنه بمسافة القصر فتأمل (قوله ودفن) قيد لحمل الخلاف فقبله لا مطالبة قطعاً كما يأتي والمراد بالدفن وضعه في القبر كما تقدم (قوله باحضاره) مالم يلزم تغيراً ونقل عجز كإصر (قوله لو شرط الخ) بان يقول تكفلت على اني أغرم أو بشرط الغرم فان قال تكفلت به واذا مات أغرم صححت الكفالة وانما الالتزام فان قال أردت به الشرطية بطلت ان وافقه المكفول له والالم تبطل تنقيباً على الصحة وفارق بطلانها هنا بالشرط عدم بطلان القرض بشرط رد مكسر عن صحيح لانه هناك وصف تابع فقصر الالغاء عليه بخلافه هنا فتأمل وأيضاً الكفالة كما قال الشافعي ضعيفة من حيث القياس لانها التزام أبدان الاحرار فتأثرت بالشرط الفاسدة (قوله لا تصح الخ) أي باللفظ ونحوه منه أو من وليه كما مر (قوله لانه لا يلزمه الحضور) وان طلبه المكفول له نعم ان طلبه باستعداد وجب حضوره معه للقاضي من حيث كونه وكيلاً عن صاحب الحق لا من حيث الكفالة (قوله تمت) تقدم وجهز يادتها وتاخيرها (قوله من هي في يده) أي باذنه أو بقدرته على انقضاءها منه (قوله كالومات المكفول) يفيد أن الاصح عدم لزوم قيمتها بل لا تصح الكفالة على أن يقرم قيمتها وتلفت كما مر في الكفيل لانه ضمان مالم يجب وبذلك فارق لزوم قيمتها في ضمان الدر كإصر (قوله فلا يصح ضمانها قطعاً) أنظره مع ما مر من صحة كفالة بدن من هي عنده على كلام شيخنا الرمي (فصل في بقية أركان الضمان والكفالة) وهو الصيغة فالشرطية في كلامه متوجهة الى اشعار اللفظ بما ذكره لا اليه فتأمل (قوله لفظ) وفي معناه اشارة الى آخر المفهمة وهي صريحة ان فهمها كل واحد فان اختص بفهمها لفظن فكناية والافغوا والكتابة ولومن ناطق كناية وهذا الحكم يجري في سائر الابواب كما أشار اليه شيخ الاسلام (قوله يشعر) أولى من قول غيره بدل لان الكتابة مشعرة لادالة (قوله

ودفن) قال السبكي وقيل الدفن قيل تنقطع المطالبة بالاحضار وعليه قال صاحب التنبيه بطلت الكفالة به والاصح لا تنقطع المطالبة بالاحضار قال فان قلنا تبطل بالموت جاء الوجهان في المطالبة بالمال وان قلنا لا تبطل لم يطالب بالمال قبل الدفن جزاً لعدم التعذر فلن هذا قيد المصنف بالدفن اهـ نراه في آخر كلام السبكي أنه ذالم يخلف تركه ينبغي جريان الوجهين في المطالبة بالمال قبل الدفن أيضاً ومع وجود التركة لا مطالبة بالمال مطلقاً فالوجه انتفاؤه قبل الدفن (قول المتن لا يطالب الكفيل بالمال) هو يفيد انه لا يطالب على المرجوح بأقل الامرين من المال ودية المكفول ويقيد أن العقوبة لا يطالب بها جزاً (قوله فيستوفى الدين منها) وقيل على هذا يستوفى أقل الامرين من الدين ودية المكفول ولو خلف المكفول ديناً فالظاهر أنه لا يطالب الكفيل جزاً (قوله وقبل الدفن الخ) قيل هذا القيد أعني قول المتن ودفن انما يحتاج اليه لاجراء ما قاله الشارح أي لو كان الكلام في بطلان الكفالة وكلامه انما هو في المطالبة بالمال ولا فرق في انتفاؤها بين قبل الدفن وبعده قاله الاسنوي

(فصل يشترط الخ) (قول المتن يشترط) لانه التزام أي فلا يصح بغير اللفظ (قول المتن لفظ) يرد عليه الكتابة واشارة الى آخر وقوله يشعر قيل أحسن من يدل لان الكتابة فيها اشعار لادلالة واعلم ان الزعيم وقع في القرآن والضمان والجملة في السنة والباقي في معناها ومن ألفاظه أيضاً التزم وعلى ما على فلان وأنا قبيل بفلان ونحو ذلك (قول المتن كضمنت) لو قال الذي لك عنده على فهو صريح بخلاف عندي فانه كناية (قول

(٤٢) - فليوبى وعيمره - ثاني )

أوقية يوم التلف وجهان أقواهما الثاني لان الكفيل غير متعده ما ذالم تكن

العين مضمونة على من هي في يده كالوديعة والمال في يد الشر يك والوكيل والوصى فلا يصح ضمانها قطعاً لان الواجب فيها التخلية دون الرد

(فصل يشترط في الضمان والكفالة لفظ يشعر بالالتزام كضمنت دينك عليه أي فلان) أو بمحمله أو تقلدته أو تكفلت

بيدنه أو أنا بالمال) المهود (أو بأعصار الشخص) المهود (ضامن أو كفيل أو زعيم أو جيل) وكلها صرائح (ولو قال أؤدى المال وأحضر الشخص فهو وعد) لا التزام (والاصح أنه (٣٣٠) لا يجوز تعليقهما بشرط) نحو إذا جاء رأس الشهر فقد ضمنت أو وكفلت

(ولا توقيت الكفالة) نحو أنا كفيل بزيد الى شهر فاذا مضى برئت ولا يجوز توقيت الضمان قطعا لنحو أنا ضامن للمال الى شهر فاذا مضى ولم أغرم فأنابرىء ومقابل الاصح في التعليق نظر الى عدم اشتراط القبول وفي توقيت الكفالة نظر الى أنها تبرع بعمل وبهذا يوجه الثالث المجوز لتعليق الكفالة دون الضمان (ولو نجزها وشروط تأخير الاحضار شهر اجاز) للحاجة نحو أنا كفيل بزيد أحضره بعد شهر ولو شرط التأخير بمجهول كالخصاد لم تصح الكفالة في الاصح (و) لاصح (أنه يصح ضمان الحال مؤجلا أو جلا معلوما) للحاجة ويثبت الاجل في حق الضامن وقيل لا يثبت والثاني لا يصح الضمان للمخالفة وهو الاصح في بعض نسخ المحرر كما قاله في الدقائق قال وفي بعضها تصحيح الاول وهو الصواب أى الموافق لما في الشرح ولو ضمن المؤجل الى شهر مؤجلا الى شهرين فهو كضمان الحال مؤجلا (و) الاصح (أنه يصح ضمان المؤجل حالا) والثاني

بيدنه أو يجزئه الشائع) أو بما لا يبقى بدونه كما مر (قوله المهود) ليس من لفظ الضامن بل مراده الاشارة الى أن اللام عهدية لما يصح ضمانه أو كفالته لا مطلق المال أو الشخص فلا بد أن يقول المال الذى على فلان أو الشخص الذى هو فلان وهكذا بدليل أنها كلها صرائح كما يأتى (قوله وكلها صرائح) ومنها الذى عند فلان على بخلاف عندى فهو كناية وكذا ضمنت فلانا وضمان فلان على أو دين فلان الى أو عندى فان نوى في ذلك المال لزم أو البدن لزم والالتحاق له شيخنا وفي الثالثة نظر (قوله فهو وعد) أى ما لم يرد به الالتزام فالمراد بالقرينة عند من عبر بها النية وعلم بما ذكر أنه لا يشترط قبول المستحق لكنه يرتد برده على المعتمد (قوله لا يجوز) أى ولا يصح تعليقهما ولا شرط الخيار فيهما الا للمستحق وهل يتقيد فيه بزمان راجعه ولا يصح بشرط ابراء الا في نحو جعله كإذ اردت عبدي فانت برىء من ديني فاذا رده برىء ونحو وصية كأبرأتك بعد موتى أو إذا مت فانت برىء من ديني ولو اختلفا في وجود مفسد صدق مدعى الصحة وتقييد المصنف عدم صحة التوقيت بالكفالة لأجل الخلاف لأنه لا يصح توقيت الضمان بخلاف كما أشار اليه الشارح (قوله نظر الخ) يفيد أن الخلاف هنا مبنى على عدم اشتراط القبول فعلى مقابله يمتنع التعليق قطعا فراجع (قوله وشروط تأخير الخ) قال السبكي فهذا تأجيل لا تعليق (قوله بعد شهر) فان أحضره قبله ففيه ماصر في السلم والمراد من الشهر كون الاجل معلوما كما أشار اليه الشارح بالاطلاق في المجهول (قوله وأنه يصح ضمان الحال مؤجلا) لم يقيد به بالمال فيشمل الكفالة (قوله ويثبت الاجل في حق الضامن) أى اصاله بمعنى انه لا يطالبه قبل فراغه وهذا هو الاصح من وجهين أشار الى ثانيهما بقوله وقيل لا يثبت وهذا الخلاف زائد على ما في كلام المصنف مبنى عليه فتأمل (قوله وهو الصواب) ضميره عائدا الى البعض أو الى التصحيح ولذلك جرى عليه المصنف (قوله فهو كضمان الخ) أى في الخلاف والحكم وفي الشهر الثاني ماصر (قوله يحل بموت الاصيل) أى على الضامن على قول التبعية الذى هو المعتمد من الوجهين (قوله فهو كضمان الخ) وفي الشهر الثاني ثبوت الاجل تبع ففيه ما تقدم (قوله أى المضمون له) وكذا وارثه والمحتمل (قوله مطالبة الضامن) وان تعدد عن الاصيل أو عن ضامن آخر وهكذا (قوله بالدين) أى يجمعه أو بعضه نعم ان قال ضمننا مالك على زيد فكل ضامن للنصف فقط على المعتمد كما مر وان صح ان الدين لا يتعدد بتعدد الضامن بل هو واحد تعدد محله كفرض الكفاية وقال الامام مالك لا يطالب الضامن الا ان يحجز الاصيل ولو طالب المستحق الضامن فقيل له اذهب الى الاصيل فطالبه فقال لاحق لى عنده فان جهل اسقاط حقه بذلك وخفى عليه ولم يرد الا قراره فحقه باق والاسقط والمطالبة على أحد

المتن بيدنه) مثله الجزء الذى لا يبقى بدونه وكذا الجزء الشائع (قول المتن لا يجوز تعليقهما بشرط) كالبيع بجماع انها عقود (قوله نظر الى أنها الخ) علم أيضا بأنها وسيلة والضمان التزام مقصود للمال ويفتقر في الوسائل ما لا يفتقر في المقاصد (قول المتن جاز) أى لانه التزام لعمل في الذمة فجاز تأجيله كالعمل في الاجارة وعبرة السبكي لان هذا تأجيل لا توقيت ولا تعليق (قوله ولو شرط التأخير الخ) هذا أشار اليه المصنف بقوله شهرا (قوله ويثبت الاجل) أى ولا ضمير في ثبوته في حقه وان كان حالا على الاصيل كالموت الاصيل وكان الدين المضمون مؤجلا (قول المتن وانه يصح الخ) وجه هذا انه زاد في التبوع تبرعا فلم يقدح كالموشرط في القرض رد المكسر عن الصحيح (قوله كالموشرط الخ) ولما ثبت للفرع مزبة على الاصل (قوله ومقابل الاصح) الخ) أى فصار ذلك كالموشرط عتق عبدا مسلم أو مؤمن ونحو ذلك (قول المتن والمستحق) هو شامل

للوأثر

لا يصح للمخالفة (و) الاصح على الاول (أنه لا يلزمه التحجيل) كالموشرط الاصيل وعلى هذا يثبت

الاجل في حقه مقصودا أو تبعا يحل بموت الاصيل وجهان ومقابل الاصح قال الضمان تبرع لزم فلتزم صفته ولو ضمن المؤجل الى شهرين مؤجلا الى شهر فهو كضمان المؤجل حالا (والمستحق) أى المضمون له (مطالبة الضامن والاصيل) بالدين

(والاصح أنه لا يصح) الضمان (بشرط براءة الاصيل) تخالفه الشرط لمقتضى الضمان والثاني يصح الضمان والشرط والثالث يصح الضمان فقط فان صححناهما برى الاصيل ورجع الضامن عليه في الحال ان ضمن باذنه لانه (٣٣١) حصل براءته كالأودى (ولو أبرأ)

المستحق (الاصيل) من الدين (برئ الضامن) منه (ولا عكس) أي لو أبرأ الضامن لم يبرأ الاصيل (ولو مات أحدهما) والدين مؤجل (حل عليه دون الآخر) فان كان الميت الاصيل فللضامن أن يطالب المستحق باخذ الدين من تركته أو ابرائه هو لانه قد تملك التركة فلا يجيد مرجعا اذا غرم وان كان الميت الضامن وأخذ المستحق الدين من تركته لم يكن لورثته الرجوع على المضمون عنه الأذن في الضمان قبل حلول الأجل (واذا طالب المستحق الضامن فله مطالبة الاصيل بتخليصه بالاداء ان ضمن باذنه والاصح أنه لا يطالبه قبل أن يطالب) والثاني (يطالبه) بتخليصه (والضامن) الغارم (الرجوع على الاصيل ان وجد اذنه في الضمان والاداء وان اتفق فيهما فلا رجوع) (وان أذن في الضمان فقط) أي ولم يأذن في الاداء (رجع في الاصح) لانه أذن في سبب الغرم والثاني يقول الغرم حصل بغير اذن (ولا عكس) أي لا رجوع في العكس وهو أن يكون أذن في الاداء فقط (في

منهما) (قوله لا يصح الضمان بشرط براءة الاصيل) ومثله الكفالة (قوله ولو أبرأ) أي أبرأ صاحب الدين الاصيل من الدين وكذا الأودى الاصيل اليه دينه وان أحال به أو اعتاض عنه أو نحو ذلك برئ الضامن وان تعدد عن الاصيل أو عن بعضهم لانهم كلهم فروع الاصيل وقد حصلت براءته (قوله أي لو أبرأ الضامن) أي لو أبرأ صاحب الدين الضامن من الدين على المعتمد كما هو صريح العكس بقول الشارح من الدين فبقاؤه ولا ينفيه تعليلهم بانه اسقاط للوثيقة لان براءة الضامن بذلك اسقاط لها فحمل كلام الشارح على البراءة من الضمان غير مستقيم نعم ان قصد صاحب الدين مع ابراء الضامن اسقاط الدين عن الاصيل سقط ومتى برئ ضامن ببراءة برئت فروعه فقط أو بآداء أو حواله ونحوها برئ الاصيل وجميع الضامنين ولو أقال المستحق الضامن برئ ولا يحتاج الى قبول ان قصد ابراءه أو الافان قبل برئ والافلاو يصدق المستحق في عدم قبول الضامن (قوله فله مطالبة الاصيل) أوليه ان كان محجورا وفائدة المطالبة احضاره مجلس الحكم وتفسيره لو امتنع وليس له حبسه ولا ملازمته (قوله لا يطالبه) أي ان الضامن لا يطالب الاصيل بتخليصه ولا يطالب المضمون له بان يطالب الاصيل او يرثه من الضمان نعم له أن يقول له امانا ان تطالبني أو تبرئني فله شيخنا ولورثه الاصيل عند الضامن شيئا بما ضمنه أو أقام به كفيلا لم يصح ولو دفع له الاصيل ما لا يملكه يلزمه رده ويضمنه ان تلف فان أمره بقضاء ما ضمنه عنه منه كان وكيفا والمال في يده أمانة (قوله وللضامن الرجوع) أي ان لم يقصد غير جهة الضمان ولم يؤد من سهم الغارمين ولم يكن عبدا عن سيده وان عتق بعده أو سبدا أدى عن عبده ولو مكاتبا قبل تجيزه ولم يكن مأداه خرا الذي عن دين ضمنه له عن مسلم وقلنا بالرجوع من سقوط الدين فلا رجوع في شيء من ذلك كالأرجوع له لو لم يفرم المفهوم من تقييده بالغارم بان أبرأه المحتال خلافا للابلقين ولو نذر عدم الرجوع لم يرجع أيضا كذا قالوا وفي صحة النذر نظر وكذا الرجوع لو أنكر الضمان وقامت عليه يئنه به وغرم لانه مظاهر زعمه ولا يرجع على غير ظالمه (قوله رجع) أي وان انتهاء عن الاداء بعد الضمان (قوله ولم يأذن فيه) شامل لما لو نهاه عنه أو عن الاداء بعد الاذن فيه وقيل في النهي لا يرجع قطعاً ولا عبرة بنية الرجوع الامن ولي أدى عن محجوره ولو أذن له في الاداء بعد الضمان بغير اذن بشرط الرجوع رجوع ان قصد الاداء عن الاذن كإسائتي (قوله أو صالح) بخلاف ما لو باع فبرجع بالاصل (قوله لا بما غرم) وفي عكس هذه يرجع بالاصل ولو أدى مثل المضمون رجعه ولو متقوما كالقرض (قوله والمساحة جرت معه) أي عنه وعن الاصيل (فتنبه) حواله الضامن للمستحق وحواله المستحق على الضامن وارث الضامن للمضمون كالاداء الاقبامر (قوله فلا رجوع) وان نواه الا في ولي عن محجوره كما مر

للاورث (قوله والثاني يصح الخ) لما في حديث أبي قتادة من أنه صلى الله عليه وسلم قال له قد وفى الله حق القريم و برئ الميت ووجه الثالث أنه تبرع بشرط فيه صدور علم فيبطل الشرط فقط كالأودى عتق عبدا بشرط أن يعطيه درهما (قول المتن ولا عكس) بحث الزركشي أن يكون محل ذلك اذا أبرأه عن الضمان قال فلو قال أبرأتك عن الدين برئنا لانعاده وفيه نظر (قوله فله الخ) أي قياسا على تبرعه اذا غرم (قوله والثاني) أي كان المعبر للرهن يطالب بتخليصه و فرق بان الرهن محبوس بالدين وفيه ضرر ظاهر بخلاف هذا (قول المتن فلا) يدل عليه صلاته صلى الله عليه وسلم على الميت لما ضمنه أبو قتادة أدلوا كان له الرجوع فالدين باق (قوله والثاني يقول الخ) وأيضا فالضامن قد يؤدى وقد لا يؤدى فلم يقع الاذن في شيء بوجوب الغرم (قول المتن ولو أدى الخ) لو قال بعثك التوب بما ضمنته للرجوع بالدين لا بأقل الامرين على المختار في الروضة (قول المتن فلا رجوع)

الاصح) لان الغرم بالضمان ولم يأذن فيه والثاني يقول أسقط الدين عنه باذنه (ولو أدى مكسرا عن صحاح أو صالح عن مائة بثوب قيمته خسون فلا يصح أنه لا يرجع الا بما غرم) والثاني يرجع بالصحيح والمائة لانه حصل البراءة منهما بما فعل والمساحة جرت معه (ومن أدى دين غيره بلا ضمان ولا اذن فلا رجوع) له عليه (وان أذن) له في الاداء (بشرط الرجوع

رجع عليه (وكذا ان أذن مطلقاً) عن شرط الرجوع يرجع (في الاصح) للعرف والثاني قال ليس من ضرورة الاداء الرجوع (والاصح ان مصالحته) أي المأذون (على غير (٣٣٣) جنس الدين لا يمنع الرجوع) لان مقصود الأذن أن يجري ذمته وقد فعل والثاني تمنع

فانه انما أذن في الاداء دون المصلحة وعلى الرجوع يرجع بما غرم كالضامن (ثم انما يرجع الضامن والمؤدى اذا أشهد بالاداء رجلين أو رجلاً وامراًتين وكذا ارجل) أشهده كل منهما (بالحلف معه) فيكفي (في الاصح) لان ذلك حجة والثاني يقول قد يترافعان الى حنفي لا يقضى بشاهد وبين (فان لم يشهد) أي الضامن بالاداء أو أنكره رب الدين (فلارجوع) له (ان أدى في غيبة الاصيل وكذبه وكذا ان صدقه في الاصح) لانه لم ينتفع بادائه والثاني ينظر الى تصديقه (فان صدقه المضمون له) مع تكذيب الاصيل (أو أدى بحضرة الاصيل) مع تكذيب المضمون له (رجع على المذهب) أي الراجح من الوجهين في المسئلتين لسقوط الطلب في الاولى وعلم الاصيل بالاداء في الثانية والثاني في الاولى يقول تصديق رب الدين ليس حجة على الاصيل وفي الثانية يقول لم ينتفع الاصيل بالاداء لترك الشاهد أو جيب بانه المقصر بترك الاشهاد ويقاس بما ذكر في الضامن المؤدى في

(قوله وكذا ان أذن مطلقاً) ف يرجع ان لم يقع من المؤدى ضمان بعد الاذن والافلا رجوع قال شيخنا الرملي الان قصد الاداء عن الاذن السابق كما هو ومثل الاذن المطلق في الرجوع ما لو قال له عمردارى أو نفق على زوجتى أو عبدى أو اعلف دابتي وكذا أدين فلان على ان ترجع على بخلاف أطع منى رغيفاً أو اغسل ثيابي لجران العادة بالمساحة في مثل ذلك وكذا جع لهذا لبسوا نادفعه لك فلا يلزمه الالف (قوله يرجع بما غرم) ان كان أقل من الدين والارجع بالدين لان الرجوع بالاقل منهما كما أشار اليه بقوله كالضامن وفي الحوالة ما مر أنفاً من انها كاداء نعم لو أحال المستحق على الضامن وأبرأه المحتال لم يرجع لانه لم يفرم شيئاً يرجع به وتقدمت الإشارة اليه وتخرج بصلاح ما يباعه به فيرجع بالاصل كما مر (قوله فان لم يشهد) أو كذبه الشهود أو قالوا لا ندرى وكذا لو ادعى غيبة الشهود أو فسقهم أو موتهم وكذبه الاصيل وحلف فان صدقه رجع عليه ولو أدى مرة بلا اشهاد ومرة بأشهاد رجع بالاقل منهما (قوله وكذا ان صدقه في الاصح) نعم ان أمره بترك الاشهاد رجع قطعاً أو بأشهاد لم يرجع قطعاً (قوله ويقاس الخ) هي من افراد كلام المصنف وعذره في اخراجها نظره للظاهر من تغييره بالاصيل فقول المنهج انهم من زبانه فيه نظر (فرع) باع من اثنين شيئاً على أن يضمن أحدهما أو كل منهما الآخر أو يكون ضامناً لم يصح البيع ولا يصح البيع سالماً أو دلالة ونمناوان كانت الدلالة معلومة قاله الاذرى ونقل العلامة ميم عن شيخنا الرملي انه يصح البيع في المعلومة وكانه جعل الكل بمنافرا جعده مما مر في البيع

#### (كتاب الشركة)

هي اسم مصدر لا شرك ومصدره الاشراك ويقال لمن أنشأها شرك وشريك لكن العرف خصص الاشراك والمشارك بمن جعل لله شرك يكافئاً (قوله وكسر الراء) أي وسكونها (قوله هي الشركة الشرعية) لان اللغة أعم من هذه الاربعة اذ معناها الخلطة مطلقاً كذا قالوا والوجه ان الشرعية أعم على خلاف الاصل أو أن بينهما عموم وامن وجه فتأمل ومعناها شرعاً ثبوت الحق في شئ لاثنين فأكثر فدخل نحو القصاص وحد القنف والشفعة فقولهم عقد يقتضى ثبوت ذلك قاصراً والمراد به خصوص الاموال غالباً وقولهم ثبوت الحق الخ امر ادهم حالاً أو ما لا بالفعل أو بالقول بدليل الانواع المذكورة فتأمل (قوله شركة الابدان) جوزها أبو أي كالأول نفق على دواب الغير بغير اذنه (قول المتن رجع) لحديث المؤمنون عند شروطهم (قول المتن في الاصح) بخلاف اغسل ثوبى اذا اقتصر عليه ونحو ذلك والفرق المساحة في المنافع أكثر منها في الاعيان (قول المتن والاصح ان مصالحته) لم يجر هذا الخلاف في مصلحة الضامن لانه صالح عن حق عليه بخلاف هذا (قول المتن في الاصح) محل هذا الخلاف اذا مات الشاهد أو غاب أو رفعت الخصومة لحنفى أما لو كان حاضراً وشهد وحلف معه فانه يرجع بخلاف نبه عليه ابن الرفعة (قول المتن فان لم يشهد) انما جعل الشارح فاعله خاصاً بالضامن مع ان المؤدى بغير ضمان حكمه كذلك كما سيحى ولا جل قول المتن الآتى المضمون له (قول المتن ان صدقه) لو كان أمره بالاشهاد لم يرجع جزاً وهو ظاهر فصورة المسئلة عند السكوت

#### (كتاب الشركة)

هي لغة الاختلاط على الشيوع أو المجاورة وشرعاً ثبوت الحق في الشئ الواحد لشخصين فأكثر على وجه الشيوع وهذا شامل للثبوت القهرى وغيره لكن غرض الباب هو الشركة التي تحدث بالاختيار لقصد التصرف والربح (قول المتن هي أنواع) أي مطلق الشركة لا الشركة الصحيحة

(قوله)

(كتاب الشركة) بكسر الشين وسكون الراء وحكى فتح الشين وكسر

الراء (هي أنواع شركة الابدان كشركة الحالين وسائر المتفرقة) كالدالين والتجارين والخطاطين (ليكون بينهما كسبهما) بحرهما (متساوياً ومتفاوتاً مع اتفاق الصنعة) كذا كر (أو اختلافها) كالخطاط والرافع والتجار والخطاط (وشركة)

حنيفة مطلقا ومالك وأحمد مع اتحاد الخرف قال بعضهم والوجه أنه ليس من الشركة وإنما له حكمها وهو ظاهر حيث انفرد كل واحد وكذا يقال فيما بعدهم على البطالان فأنفرد أحدهما بكسبه فهو له وما اشتركا فيه يوزع عليهما بنسبة أجرة المثل (قوله المفاوضة) جوزها أبو حنيفة (قوله بأموالهما) أي من غير خلطهما كما يصرح به كلام الشارح الآتي وصرح به السبكي فتخرج بالخلط عن المفاوضة فاستدراك بعضهم بقوله نعم إن نويا بتفاوضنا شركة العنان محت فيه نظر الآن يقال أنه استثناء منقطع لبيان حكم مستقل وهو ما لو خلطوا مالين وقالوا تفاوضنا نويا به شركة العنان فإنه صحيح قال شيخنا الرملي ولا بد من نية الاذن في التصرف أيضا فان فقد ذلك فهي من أفراد شركة العنان الفاسدة بفقد شرط فتأمل ذلك (قوله وأبدانها) عبارة غريبة وأبدانها وهي تفيد أنها تكون بالأبدان فقط أو الأموال فقط أو بهما معا يجعلها مانعة خلو (قوله من غرم) أي ولو بغير الشركة كغصب ونحوه وسيأتي أن هذا الشرط لا يضرب في شركة العنان إلا أن صرح بفراغ ما لا يتعلق بالشركة (قوله وشركة الوجه) من الوجهة أي العظيمة والصدقة لا من الوجه (قوله الوجهان الخ) هذا أشهر ما فسرت به وفسرت بأن يشترك وجهيه وخامل ما بان الوجهية يشترى والخامل يبيع أو بأن يعمل الوجهية والمال للخالط في يده أو يدفعه إلى الوجهية ليبيعه بزيادة وعلى كل يكون الربح بينهما (قوله ويكون) منصوب عطفًا على يبتاع لبيان متعلقهما ليفيد أن كلامهما يشترى لنفسه وأنهما اتفقا على أن ذلك المشتري وبعد الشراء يكون لهما وفي المنهج أن لهما متعلق يشترى به وهو صحيح أيضا حيث لم يأذن الآخر له فيه لأنه من أقسام القسولي فإن أذن كل منهما أو أحدهما للآخر أن يشتري لكل منهما ويكون غنما يخصه فرضا عليه محت وكانت من شركة العنان (قوله ببذنه) راجع لشركة الأبدان والمفاوضة (قوله أمواله) راجع لشركة المفاوضة (قوله أو يشترى به) راجع لشركة الوجه (قوله بكسر العين) وقيل بفتحها والأصح في فتحها أنه من عنان السماء أي أصحابها لأنها عالت كالسماء بصحتها وشهرتها للاتفاق عليها (قوله من عن الشيء ظهر) لأنها أظهر الأنواع ولأن مال كل ظهر للآخر وقال السبكي أو من عنان الدابة لاستواء الشريكين في التصرف والفسخ والربح بقدر المالكين كاستواء طرفي العنان أو لمنع كل من الشريكين الآخر من التصرف كنعن العنان للدابة ول منع الشريك نفسه من التصرف مع أنه لا حجر عليه كنعن أخذ عنان الدابة يده التي فيها العنان من التصرف كيف شاء دون الأخرى (قوله صحيحة) تخبر السائب بن أبي السائب حبسي بن عائذ المخزومي أنه كان شريك النبي صلى الله عليه وسلم قبل البعثة ثم جاء إليه يوم فتح مكة فقال له مرحبا بأخي وشريكي اه في ذكركه صلى الله عليه وسلم للشركة دليل على جوازها لأنه تقرير لما وقع قبله وفي ذكركه أنها تعظيم للسائب المذكور خصوصاً مع قرنها بالأخوة والترحيب وليس في ذلك افتخار منه صلى الله عليه وسلم بالشريك كما توهم وإن كان لا مانع منه وقيل إن قاتل ذلك السائب افتخاراً بشركته صلى الله عليه وسلم وفيه دليل أيضاً لقراره صلى الله عليه وسلم على ذكركه (قوله ويشترط فيها لفظ الخ) المراد بالشرط ما لا بد منه أو الشرطية متوجهة إلى دلالة اللفظ لا إليه لأنه صيغة العقد وهي ركن كالعاقدين والمعقود عليه فأركانها أربعة وأما العمل فامر خارج عنها يترتب عليها بعد وجودها فجعله من الأركان كافي المنهج فيه نظر (قوله من كل منهما) أي مع عدم مرد الآخرك أن يقول كل منهما لا آخر انجر أو بيع واشترأ وتصرف بيعا

(قوله بأموالهما) قال السبكي من غير خلط الأموال (قول المتن وشركة العنان صحيحة) أي بالاجماع (قوله من عن الشيء ظهر) أي لأن جوازها ظاهر بارز وقيل من عنان السماء وهو ما ظهر منها وقيل من عنان الدابة قال القاضي عياض فعلى الأولين تكون العين مفتوحة وعلى الآخرين تكون مكسورة على المشهور (قول المتن ويشترط فيها الخ) اعلم أن السنوي رحمه الله نقل عن الشيخين أنهما قال لا بد من لفظ يدل على التجارة

المفاوضة) بفتح الواو بان  
يشتركا (ليكون بينهما  
كسبهما) قال الشيخ في  
التنبيه بأموالهما وأبدانها  
(وعليهما ما يعرض) بكسر  
الراء (من غرم) وسميت  
مفاوضة من تفاوضا في  
الحديث شرعا فيه جميعا  
(وشركة الوجه) بأن  
يشترك الوجهان ليعتاق  
كل منهما بموئيل) ويكون  
المبتاع (لهما فإذا باع كان  
الفاضل عن الأمان)  
المبتاع بها (بينهما وهذه  
الأنواع) الثلاثة (باطلة)  
ويختص كل من الشريكين  
عما يكسبه ببذنه أو ماله  
أو يشترى به (وشركة العنان  
صحيحة) وهي أن يشتركا  
في مال لهما ليصرفه على  
ما سياتي بيانه والعنان  
بكسر العين من عن الشيء  
ظهر قاله الجوهري (ويشترط  
فيها لفظ يدل على الاذن  
في التصرف) من كل منهما  
لا آخر

ومعلوم ان التصرف بالبيع

والشراء وهو معنى قول  
الروضة كأصلها في التجارة  
والتصرف (فلو اقتصر  
على اشتراكنا بكف) في  
الاذن المذكور (في  
الاصح) لقصور اللفظ عنه  
والثاني بقول يفهم منه عرفا  
(و) يشترط (فيهما أهلية  
التوكيل والتوكل) فان  
كلاهما وكيل في ماله عن  
الآخر (وتصح) الشركة  
(في كل مثلي) نقد وغيره  
كالحنطة (دون المتقوم)  
بكسر الواو كالثياب (وقيل  
تخص بالنقد المضروب)  
من الدراهم والدنانير وفي  
جوازها في الدراهم  
المفشوشة وجهان أحدهما  
في الروضة الجوزان استمر  
في البلبروا جها ولا يجوز  
في التبروفيه وجه في التمتة  
(ويشترط خلط المالمين  
بحيث لا يجيزان) ويكون  
الخلط قبل العقد فان وقع  
بعده في مجلسه فوجهان في  
التمتة أحدهما المنع أي  
في عداد العقد (ولا يكفي  
الخلط مع اختلاف جنس)  
كدراهم ودنانير (أو وصفة  
كصاح ومكسرة) وحنطة  
جرا وحنطة بيضاء فلا  
تصح الشركة في ذلك  
(هذا) أي اشتراط الخلط  
(إذا أخرج المالمين وعقدا  
فان ملكا مشتركا) مماصح  
فيه الشركة (لربث وشرا وغيرهما

وشراء لا تصرف فقط خلافا لابن حجر الا ان حل على ما يأتي فان قال أحد هما لا لا تصرف القائل في  
نصيبه فقط والآخر في الجميع قاله شيخنا وفيه بحث لان نصيبه غير معين ثم قال وهذه الصورة ابضاع لشركة  
ولا قراض وهو غير مستقيم نعم ان قال أحد هما اشتراكا على أن يتصرف كل منابعا وشراء ورضي الآخر كفي  
وعلى هذا يحمل قول المنهج أو أحدهما (قوله ومعلوم الخ) أفاد أن لفظ التصرف في كلامه غير كاف وحده  
بل لابد معه من ارادة التجارة أو البيع والشراء وان لفظ التصرف في عبارة الروضة عطف مرادف (قوله لم  
يكف) أي فلا شركة نعم ان نوباه الاذن في التصرف كفي فيها كما قاله السبكي (قوله ويشترط فيهما) أي  
الشريكين ومنهما ولي المحجور حكما ويعلم منه أن شرطه في الوصي والقيم يحجزهما عن التصرف بخلاف الاب  
والجد ثم ان كان الولي هو المتصرف فواضح أو الآخر فشرطه صحة الايداع عنده وشمل المكاتب وشرطه أن  
يأذن له سيده والا فلا يصح لان عمله تبرع وشمل المبعوض فيما ملكه بحريته قال بعضهم وله مشاركة سيده  
فراجعوه على كل فان كان المتصرف شريكه فقط فظاهر والا فلا بد من اذن سيده الا في نوبة نفسه ان كان  
بينهما مائة فتأمل (قوله فان كلالا الخ) فان تصرف أحد هما فقط اشترط فيه أهلية التوكل وفي الآخر أهلية  
التوكيل فيجوز أن يكون أعشى كافي المطلب وطريقه أن يوكل في الخلط ويأذن له شيخنا فانظر مع ما مر  
عنه من أنه اذا كان المتصرف أحد هما يكون ابضاعا لشركة فتأمل (قوله وتصح الشركة) وان كرهت  
كشركة ذمي وأكل الربا ممن أكرهه حرام (قوله ودون المتقوم) أي لعدم وجود الخلط فيه كما يأتي عنه  
نعم لو اشتبه نحو ثوب بثوب تحت الشركة فيهما (قوله المضروب) المراد به الخالص من الغش والتراب ولومن  
السبائك أخذ ما بعده (قوله في الدراهم المفشوشة) ولومن أحد الجانبين حيث لا تميز وجهان أحدهما  
الجواز وهو المعتمد ومنه التبرالذكور لا اختلاطه بالتراب فعلم أن ما في التمتة هو المعتمد الا ان حل على تراب يجعله  
متقوما مع أنه حينئذ يكون ليس من محل الخلاف (قوله خلط المالمين) لو عبر بالاختلاط لكان أولى (قوله  
لا يجيزان) أي عند العاقدين وان تميزا عند غيرهما على المعتمد (قوله فان وقع الخلط بعده) أي العقد أو  
معه فوجهان أحدهما في التمتة المنع وهو المعتمد (قوله في عداد العقد) أي الاذن في التصرف (قوله كصاح  
ومكسرة) ومنه اختلاف نوع النقد ولا يضر اختلاف القيمة (قوله أي اشتراط الخلط) أفاد أن كلامه في  
المثلي وهو المراد بقوله مماصح فيه الشركة وانما قصره عليه لاجل الدلالة المذكورة ولذكركه المتقوم بعده  
لالا احتراز عن المتقوم من حيث صحة الشركة فتأمل (قوله مشترك) أي ما حصل الاشتراك فيه حين الملك  
فنصبه بملك كالجوزان جعل مفعولا به على طريقة صاحب المعنى فهو مفعول مطلق عنده وعلى طريقة غيره

نحو انجر فيما شئت وكذا انجر على الاصح قال وأما لفظ التصرف المذكور في المنهاج كالمحرر فان قال تصرف فيها  
وفي أعواضها فغير ريب وان لم يذكر الأعواض فهو اذن فيها فقط وليس شركة الا أن تقوم قرينة اه فقول  
الشارح ومعلوم الخ رد عليه ومنع لكلامه ثم عبارة المنهاج تفيدك أن الاذن بقيدته فلو كان في لفظ الاشتراك  
فتكون الصيغة حاصلة به (قوله ويشترط الخ) دخل ولي الطفل وتوقف فيه بعضهم من حيث ان الخلط قبل العقد  
يكون مضر امنقصالا وفيه نظر (قوله بكسر الواو) أي لانه ليس متعديا بل مطاوعا للفعل يتعدى الى واحد  
فيكون لازما فلا يبنى منه اسم المفعول (قوله كالثياب) أي لعدم إمكان الخلط فيها (قول المتن وقيل تختص الخ)  
أي لانه عقد تصرف في مال الغير لا يرجع فلو كان كالقراض ثم عبارة الكتاب توهم ان النقد يطلق على غير  
المضروب (قول المتن أو وصفة الخ) من ثم تعلم أنه لو كان أحد النقدين من ضرب والآخر من ضرب آخر لا يصح  
عقد الشركة عليه والظاهر ان اختلاف القيمة في المثلي لا يلحق بذلك بل تصح الشركة فيه ثم رأيت الرافعي  
نقل عن العراقيين أنه يكون الاشتراك بنسبة القيمة وقال ابن الرفعة يفسد كاصحاح والمكسرة (قول المتن



وأذن كل للأخر في التجارة فيه تمت الشركة) لأن المقصود بالخلط حاصل (والحيلة في الشركة في العروض) من المتقوم كالتياب (ان يبيع كل واحد) منهما (ببعض عرضه بعض عرض الآخر بأذن له في التصرف) بعد (٣٣٥) التقابض والبعض كالنصف

بالنصف والثالث بالثلثين ولا يشترط علمهما بقيمة

العرضين على الصحيح ذكره

في الروضة وسواء تجانساً

اختلافاً وقوله كل محتاج

اليه في الاذن ونسبة البيع

اليه بالنظر الى المشتري

بتأويل انه بائع للثمن (ولا

يشترط) في الشركة

(تساوى قدر المالين)

أي تساويهما في القدر كما

في المحرر وغيره وقيل

يشترط للتساوي في العمل

(والاصح أنه لا يشترط

العلم بقدرهما عند العقد)

أي بقدر كل من المالين أهو

النصف أم غيره اذا أمكن

معرفة من بعد وما أخذ

الاختلاف أنه اذا كان بين

اثنين مال مشترك كل

منهما جاهل بقدر حصته

منه فأذن كل منهما للآخر

في التصرف في نصيبه منه

يصح الاذن في الاصح

ويكون الثمن بينهما مبهما

كالثمن (ويستلظ كل

منهما على التصرف بلا

ضرر فلا يبيع نسيئة ولا

بغير نقد البلد ولا بغير

فاحش ولا يسافره ولا

يبضعه) بضم التحنانية

وسكون الموحدة أي يدفعه

لمن يعمل فيه متبرعاً بغير

صحيح وان جعل مفعولاً به (قوله وأذن كل) أي بعد القبض في غير الارث (قوله في العروض) أي وكذا  
النقود اذا اختلفت جنساً وصفة (قوله من المتقوم) بيان للمراد من العروض ليخرج العروض المثلية كالمس  
(قوله بعد التقابض) متعلق بالأذن فهو بعد العقد وهذا الاذن كاف عن عقد الشركة فلا يشترط الشركة  
حالة العقد يصح العقد (قوله بتأويل الخ) لاجابة للتأويل لانه اطلاق حقيق مع أن في التأويل لزوم  
الاحتياج الى لفظ كل فتأمل (قوله أي تساويهما الخ) أشار الى أن المراد من عبارة المصنف ما في أصله لانها  
مساوية لما كما قيل اذ لا تصح نسبة التفاعل للأفراد فتأمل (قوله أي بقدر كل) أشار الى أن ذلك هو المراد  
لاما تفيد عبارة المصنف من اعتبار المجموع وأشار بقوله أهو النصف أم غيره الى أن المراد النسبة بالجزئية  
ولو بنحو ميزان ولو خالف الوزن أو العدد القيمة اعتبرت القيمة وبقوله اذا أمكن الخ الى أن ذلك محل  
الاختلاف فان لم يمكن بعلم تصح الشركة قطعاً ولو طرأ عدم العلم بعد التصرف لم يبطل العقد ويرجع لما اصطلاحاً  
عليه بعد قوله شيخنا فراجع (قوله يصح الاذن) ولما التصرف قبل العلم لان الحق لا يعدوهما (قوله مبهما  
كالثمن) فاذا عرفان نسبة الثمن بعد ذلك نزل الثمن عليها ويقوم غير نقد البلد به (قوله بلا ضرر) الاولى  
بمصلحة ليشمل بالوزاد راغب قبل البيع زيادة على ثمن المثل فانه يتعين البيع له بل لو كان في زمن الخيار  
تعين الفسخ بالبيع له فلو لم يفسخه انفسخ وان لم يعلم به الا ان يدعى ان في فوت هذه الزيادة ضرراً فراجع  
(قوله ولا بغير نقد البلد) وان راج بخلاف عامل القراض لانه لا يضيق عليه في حصته من الربح والمراد  
بنقد البلد ما يتعامل به فيها ولو عروضا فيصح به البيع وان لم يرج (ولا يسافره) أي لغير ضرورة كتهب  
(قوله متبرعاً) قيد لكونه يسمى ابضاعاً لا للحكم (قوله بغير اذن) هو راجع لجميع ما قبله فبالاذن في شئ  
منه يجوز ودخل في الاذن في السفر ما لو كان ضمناً كان وقع العقد في مفازة فله السفر به الى العمران أو  
في لجة البحر فله السفر به الى البرنم لا يجوز السفر في البحر الملح الا بالنص عليه (قوله في نصيب شريكه)  
ويضمنه بالتسليم وخرج ببيع ما لو اشترى بالغبين فان كان بعين المال لم يصح أو في ذمته صح ويقع الشراء له  
للا شركة ويلزمه الثمن من ماله وحده (قوله ولكل الخ) هذا في التصرف لنفسه فعلى ولي ووارث باقواها

تمت الشركة) أي فيكون هذا الاذن التابع لما ذكر مغنياً عن لفظ الشركة بل وكذا يقال اذا وجد الاذن بعد  
الخلط وان لم يذكر اللفظ الاشتراك كما يؤخذ من كلام السبكي ومن قول المنهاج فيما مضى ويشترط فيها الخ  
(قوله من المتقوم) والا فالثليات من العروض والشركة تصح فيها بدون ذلك (قول المتن بعد عرضه) هو  
أحسن من قول المحرر ونصف (قول المتن ويأذن له) الاحسن ثم يأذن واعلم أن هذا الاذن قائم مقام عقد  
الشركة (قوله ولا يشترط علمهما الخ) ولا يشترط أيضاً عقد شركة في الأمان بعد نفوضها خلافاً للقاضي والمتولى  
وقوله كل الخ جواب عن اعتراض بأن لفظ كل غير محتاج اليه (قول المتن ولا يشترط) قيل يغني عن هذا قوله  
الآتي ان الربح والخسران على قدر المالين (قول المتن تساوى قدر المالين) المتساوى هو التماثل فيكون بين  
شيئين فأكثرو قد أضافه المصنف لغير المالين وهو مفرد فلا بد أن يؤول قدر المالين بقدريهما أو يرتكب ما قاله  
الشارح رحمه الله (قول المتن بقدرهما الخ) أي بقدر نسبتيهما كما صرح به الشارح رحمه الله وقوله اذا أمكن الخ  
أشار اليه المصنف بقوله عند العقد أو لعلها النسبة وجهلاً القدر فانه يصح باختلاف (قوله وما أخذ الاختلاف  
الخ) أي فالوجه الثاني يمنع لانه يؤدي الى الجهل بالقدر الذي يتصرف فيه والذي يأذن فيه ثم هذه الصورة التي  
جعلها مأخذاً لما يحتمل أن تكون شركة وحيثئذ فينبغي اشتراط إمكان المعرفة بعد ذلك كالصورة المنفية  
والوجه ان ذلك مجرد توكيل (قوله متبرعاً) راجع لقوله يعمل (قوله أي عقد الشركة) قال الاسنوي الضمير

اذن) هو قيد في الجميع فان أبضعه أو سافر به ضمن وان باع بغير فاحش لم يصح في نصيب شريكه وفي نصيبه قولاً تفريق الصفة فان فرقناها

انفسخت الشركة في المبيع وصار مشتركا بين المشتري والشريك كذا في الروضة كاصلها ويقاس بالغبين البيع نسيئة وبغير نقد البلد

(ولكل) من الشريكين (فسخه) أي عقد الشركة (متى شاء) كالوكالة (وينعزلان عن التصرف) جميعاً

(بفسخهما) أي بفسخ كل منهما (فان قال أحدهما) لا آخر (عزلك أولاً وتصرف في نصبي لم ينزل العازل) فيتصرف في نصيب العزول (وتنفسخ بموت أحدهما ويجزونه وانغمائه) كالوكالة (والرجم والخسران على قدر المالين تساوي) أي الشريك (في العمل أو تفاوتاً) فيه (فان شرطاً خلافة) أي التساوي (٣٣٦) في الرجم مع التفاوت في المال أو التفاوت في الرجم مع التساوي في المال (فسد العقد

فيرجع كل على الآخر باجزة عمله في ماله وتنفسد التصرفات) منهما للاذن (والرجم) بينهما (على قدر المالين) رجوعاً إلى الأصل (ويد الشريك بد أمانة فيقبل قوله في الرد) إلى شريكه (والخسران والتلف) ان ادعاه بلا سبب أو بسبب خفي كاسرقة (فان ادعاه بسبب ظاهر) كالخريق وجهل (طوبل بيينة بالسبب ثم) بعد اقامتها (يصدق في التلف به) وسيأتي في نظير هذه المسائل غير الخسران في المودع الجمين وانه ان عرف الخريق وعمومه صدق باليمين وان عرف دون عمومه صدق بيمينه فبأني مثل ذلك هنا وكذا الجمين في الخسران (ولو قال من في يده المال) من الشريكين (هولي وقال الآخر) هو (مشارك أو) قال (بالعكس) أي قال من في يده المال هو مشترك وقال الآخر هولي (صدق صاحب اليد) عملاً بها (ولو قال) صاحب اليد (اقسمنا وصار) مافي يدي (لي) وأنكر الآخر

لمصلحة (قوله أي بفسخ كل منهما) ففسخ أحدهما كاف لكن فيه وجهان فكان حق الشارح التنبيه عليه وعدم إرادته على كلام المصنف (قوله بموت أحدهما) ويخرج من التركة دين أو وصية ثم للوارث الرشيد ابقاؤها ولو بلفظ التقرير وكذا الولي غير الرشيد لمصلحة (قوله ويجزونه) ويفعل وليه بالمصلحة من ابقائها ولو بلفظ التقرير وإذا أفاق فعل ما يراه (قوله وانغمائه) وان قل على المعتمد ولا يتصرف عنه غيره ولو شريكه لا يفسخ عقد الشركة فإذا أفاق فعل لنفسه ما يريده وطروالرق وحجر السفه أو الفلاس عزل بالنسبة لما لا ينفذ منهم كذا في شرح الروض قال بعضهم وهذا القيد في الوكالة طرده هنا وفيه نظر لان ما هنا في انفساخ عقد الشركة ولا معنى لذلك القيد فيه ومن الانغماء التبرع بالشهورة وسواء كان في الحمام أو لا كما سيأتي قال بعضهم وكالات انغماء السكر ولو متعدداً في المتعدى نظر لانه معامل بأقواله وأفعاله (قوله على قدر المالين) بحسب القيمة بنقد البلد ولو في المثلي كما مر (قوله فيرجع) وقديع التقاص في القدر المتساوي من عملهما مثلاً فتأمله وسواء علم بالفساد أو لا بمن قصد أحدهما التبرع فلا شيء له (قوله ويد الشريك بد أمانة) أي قبل استعماله والا فان استعمله في مقابلة علقه أو مهاباة فلا ضمان لانه اجارة فاسدة والا فان أذن له في استعماله فعارية ولا فقص (فرع) استأجر من شخص جلاً ومن آخر أروية واستأجر شخصاً ليسقي بهما فان استأجر كلا في عقد صح أو الكل في عقد فسد ولكل منهما أجر المثل والماء للاستأجر وان قصد المستقي لنفسه فان استأجر الأولين واستقي بنفسه وقصد نفسه أو أطلق فكذلك عليه لكل منهما ما ساء وأجر مثله والماء له فان قصد الشركة فيه حالة الاستقاء كان مشتركاً بينهما وبينهما ان قصدهما وبوزع عليهم بقدر أجره أمثالهم وان قصد واحد منهما كان مشتركاً بينهما وبين المقصود وعليه للاخر ما ساء له أو أجر مثله (قوله فيقبل قوله في الرد) أي لحصة شريكه فلماذا عي أن حصته في المردود باقية لم يقبل سواء رد الكل أو البعض (قوله للشركة) ولو خاسراً (قوله أولنفسى) ولوراجحاً (تنبيه) الضمان الواقع في البهائم في بلاد الريف الآن لا تضمن فيه الهداية لو تلفت واللين مضمون على أخذه والعلف مضمون على مالكها لان ما يأخذ من العوض ومؤنه في مقابلة اللين والانتفاع بها في أخذه منها فهي مقبوضة بالاجارة الفاسدة وكل من اللين والمؤنة بالبيع الفاسدة ويضمن اللين مثله والعلف ببذله

### (كتاب الوكالة)

بفتح الواو وكسر هاء الفة التفويض بالرعاية والحفظ وشرعا تفويض شخص أمره إلى آخر فيما يقبل النيابة ليفعله حال حياته والمراد ما يقبل النيابة شرعاً فلا دور على أن هذا قيد في الأمر المذكور ولا يقال في مثله دور وقبولها مندوب وكذا ايجابها ان لم يرد الموكل غرض نفسه كذا قاله شيخنا الرملي وقال بعضهم ينبغي نذبه مطلقاً لانه اعانة على مندوب وفيه نظر بقوله لا ثواب في عبادة فيها شريك (قوله تحقق) أي توجد حقيقة بها بذلك عائد إلى الشركة باعتبار المعنى اه وهو مراد الشارح (قول المتن بفسخهما) لان العقد قد زال (قوله بفسخ كل الخ) قال الاسنوي ينبغي أن ينهى على انفساخها لطريان الاسترقاق وحجر الفلاس والرهن وأما حجر السفه فقد صرح به ابن الرفعة (قوله أي التساوي) راجع لقول المتن خلافة (قول المتن في ماله) أي مال الآخر (قول المتن بالعكس) الحاصل ان صاحب اليد ادعى جميع المال في الأولى ونصفه في الثانية

### (كتاب الوكالة)

فقال هو مشترك (صدق المنكر) لان الأصل عدم القسمة (ولو اشترى أحدهما شيئاً) (قول) وقال اشترى به للشركة أولنفسى وكذا به الآخر (بان عكس مقاله) (صدق المشتري) لانه أعلم بقصد موثني الجمين في هذه المسائل أيضاً (كتاب الوكالة) تتمحقق بموكل ووكيل وغيرهما ماسياً في (شرط الموكل محبة مباشرته ما وكل فيه)

بملك أو أوبه فلا يصح توكيل

صبي ولا مجنون ( في شيء )  
( ولا ) توكيل ( المرأة )  
والمحرم ) يضم الميم ( في  
النكاح ) أي لا توكيل المرأة  
في تزويجها ولا المحرم في  
تزويجها أو تزويج موليته  
لأنهما لا يصح مباشرتهما  
لذلك ولوقالت لوليها وكذا  
بقرينجي قال الرافعي فالنكاح  
لغيرناهم من الأئمة لا يعدونه  
اذنا ويجوز أن يعتد به اذنا  
ونقل في الروضة عن صاحب  
البيان نص الشافعي على  
جواز الاذن بلفظ الوكالة  
وصوبه ولو وكل المحرم من  
بعد النكاح بعد التحلل  
صح كما ذكر في كتاب  
النكاح ( ويصح توكيل  
الولي في حق الطفل ) كالأب  
والجد في التزويج والمال  
والوصي والقيم في المال  
( ويستثنى ) من الضابط  
( توكيل الأعمى في البيع  
والشراء فيصح ) مع عدم  
مخبرته من الضرورة ( وشرط  
الوكيل صحة مباشرته  
التصرف لنفسه لا صبي  
ومجنون ) أي لا يصح  
توكيلهما في شيء غير ما يأتي  
( وكذا المرأة والمحرم في  
في النكاح ) إيجابا وقبولا  
( لكن الصحيح اعتماد  
قول صبي في الاذن في  
دخول دار وإيصال هدية )  
لا اعتماد السلف عليه في ذلك  
والثاني لا كغيره

فهي أركان لها وهي أربعة موكل ووكيل وموكل فيه وصيغة ( قوله أو ولاية ) خرج بها توكيل الوكيل  
وتوكيل عبدا وسفيه أذن له في نكاح وظافر بجنس حقه ومطلق في تبين أو تعيين لزمه ومن لزمه اختيار  
أربع ومستحق زكاة في قبضها ومسلم كافرا في نكاح مسلمة إيجابا أو قبولا واستيفاء قود من مسلم فلا يصح  
التوكيل في شيء من ذلك لعدم الولاية وتوكيل الوكيل في بعض أحواله ليس بالولاية وتوكيل المرأة وليها في  
نكاحها اذن بلفظ الوكالة لا وكالة كإيأني وفارق ما هنا صحة توكيل مسلم كافرا في شراء نحو مصحف بالا احتياط  
في الإبضاع وقول بعضهم لأن العقد واقع للمسلم في البيع غير مستقيم لأن العقد هنا كذلك بل أولى لاشتراط  
ذكر الموكل في العقد هنا فتأمل ( قوله في تزوجه ) أي حال الاحرام كما يأتي ( قوله أو تزويج ) وليته ) أي حال  
الاحرام أيضا وقياسه عدم صحة اذن السيد المحرم لعبده الحلال في أنه يتزوج وإن صرح بما يفسد الاحرام لأنه  
قول اذ ارد لغاؤكذا الذي بعده ما قاله شيخنا الرمي فيهما وفي تزويج المحجور وعدم صحة اذن المرأة المحرمة  
لوليها في تزويج أمتهما الحلالين ( قوله ولوقالت الخ ) محل إيراد ذلك أن قلنا أنه توكيل والصحيح أنه اذن فهو  
صحيح بلا خلاف ( قوله بعد التحلل ) وكذا لو أطلق لأنه يحمل على ما بعد التحلل كما لو صرح به فان قيد المحرم  
توكيله للحلال بعقده له حالة الاحرام لم يصح التوكيل ولا العقد ( قوله ويصح توكيل الولي ) أي ولو قاضيا  
أو منصوبا به العدل عن نفسه وعن الطفل وغنما مطلقا وينعزل الوكيل بعزل الولي في الأولى فقط لأنه ووكيل  
عنه فيها لا في غيرها لأنه ووكيل عن المولى عليه فقط ( قوله والطفل ) فيه إشارة إلى أنه المراد بالصبي فيما مر  
الشامل للأنثى ولوقالت محجور مكان أولى ليشمل نحو المجنون ( قوله والوصي والقيم في المال ) أي فيما عجزا  
عنه أو لم تلق بهما مباشرة والاصح ( قوله من الضابط ) أي من عكسه أخذا بما بعده وكالاعنى صور المحرم  
السابقة وجعل الاعنى من المسمى أولى من جعل ابن حجر له من القاعدة والمراد منها المباشرة في الجملة ( قوله  
لاصبي ) بالمعنى الشامل للأنثى ومنه الغمى عليه والمعنوه والنائم ( قوله وكذا المرأة ) ولو احتمالا كالختمتي  
وكنكاح الرجعة والاختيار لمسلم وأما غير هذه فيصح كون المرأة وكيلة فيه وإن فوت حق الزوج وإن  
كان له المنع منه لأنه لا تعلق بالوكالة بالعين وبذلك فارق عدم صحة إجارتها لنفسها ( قوله لكن الخ ) هو  
استثناء من عكس القاعدة ( قوله صبي ) ولورقيقا أنثى أخبرت بأهداء نفسها ويجوز وطؤها ومثل  
الصبي الفاسق والكافر ويشترط أن يكون كل منهم مبرأ من تاروان بظن صدق وحيث اعتمد اخباره صح  
النقل عنه وفي كلام شيخنا من عهد كذبه إذا قامت قرينة على صدقه عمل به وحيث صحته مباشرة  
فلهم توكيل غيرهم فيما عجزوا عنه ( قوله وإيصال هدية ) ودعوة وليمة وذبح أنحية وتفرقة زكاة وكذا في احتطاب  
واستقاء كمنقل عن شيخنا الرمي وسياق ما فيه ولا يصح توكيل صبي أو سفيه ليتصرف بعد الكمال وفارق

( قول المتن بملك أو ولاية ) خرج الوكيل فليس له أن يوكل لأنه ليس بملك ولا ولي لكن رد عليه أنه قد يوكل  
عن نفسه في القدر المجوز عنه وقوله فلا يصح الخ قال الأسنوي كل ذلك شرح لما خرج بالقيد الأول ولم يتعرض  
لما خرج بالقيد الثاني ( قول المتن فلا يصح توكيل صبي الخ ) وكذا النائم والمغمى عليه والفاسق ( قوله المتن  
ويصح توكيل الولي ) أي سواء جعله عن نفسه أو عن الطفل وفي الشق الثاني نظر للنووي رحمه الله ولوقالت  
بطل الطفل المولى عليه ليشمل المجنون والسفيه ونحو ذلك لكان أولى ( قول المتن في البيع والشراء ) مثلهما  
سائر العقود المتوقفة على الرؤية ( قول المتن في النكاح ) كذلك الرجعة واختيار الزوجات لمن أسلم على أكثر  
من أربع وكذا اختيار الفراق قاله السبكي وخصه بالمرأة والظاهر أن المحرم كذلك ثم صورة المسئلة أن يعين  
من يختارها أو لا فلا يصح من المرأة ولا من الرجل لتعلقه بالشهوة ( فرع ) لا يجوز للمرأة أن تتوكل في شيء بغير  
اذن زوجها والظاهر أن محلها إذا أحوج إلى الخروج كما اقتضاه كلام الروياني رحمه الله ( قول المتن قول صبي )

وعلى الاول هو وكيل عن الآذن والمهدى (والاصح صحة توكيل عبد في قبول نكاح ومنعه في الايجاب) والثاني صحته فيهما والثالث منعه فيهما وفي الشرح حكاية الوجهين في (٣٣٨) التوكيل في القبول بغير اذن السيد وفي الروضة حكاية وجهين في التوكيل فيه باذن

الحرم بوجود الاهلية فيه (قوله وعلى الاول الخ) فيه اشارة الى تصحيح الاستثناء (تنبيه) يصح توكيل السكران المتعدي وتوكله ولا يصح من المرتدان بئس ولو فيما يقبل الوقف ولا يصح أن يتوكل عن غيره كذلك ولو ارتد الوكيل لم ينزل (قوله صحة توكيل عبد) لو حذف التعية كما فعل الشارح لكان أولى وهو كذلك في بعض النسخ لانه مصدر مضاف لمفعوله أى يصح أن يوكل شخص عبد في قبول نكاح (قوله ومنعه) أى منع أن يوكل العبد ولو بمعضا وكذا في ايجاب النكاح نعم يصح ذلك من المكاتب والمبعض في أمة لصحة مباشرتهما له في أمتهم (قوله المطلق فيه الخلاف) أى في كلام المصنف ولكن الترجيح مختلف (تنبيه) شرط الوكيل أن يكون معيناً فلا يصح وكنت كل مسلم أو أحدكم في بيع كذا الاتباع كوكالك في بيع كذا وكل مسلم على المعتمد (قوله بطل في الاصح) ومنه توكيل الولي بتزويج موليته اذا طلقت أو انقضت عتقها أو يصح توكيله الوالي بما يمثل ذلك لانه اذن وهو أوسع وقضية كلام الدميرى وغيره أن صورة كلام المصنف باطلة قطعاً اذا قالوا محل الخلاف في نحو العبد والزوجة اذا عين ذلك بوصف أو عمم نحو كل عبد فان أتى بنكرة محضة بطل قطعاً فراجع محل البطلان في ذلك استقلاً لا ماتبعاً ولو لم يكن من الجنس كبيع عبده هذا وطلاق من سبناه كحجها فصحيح ومنه توكيله في بيع هذا وان يشترى له بثمنه كذا ومنه توكيله في بيع شجرة وما سجدت من ثمرتها بخلاف توكيله في بيع الثمرة وحدها قبل وجودها فلا يصح وعلى هذا التفصيل يحمل ما في المنهج عن ابن الصلاح والافهوضيف ولوقال في كل حقوقى دخل الموجود والحادث أو في كل حقى لم يدخل الحادث لقوة هذا باللام فاخص بالوجود قاله شيخنا الرملى (قوله الا الحج) ويدخل فيه ركعتا الطواف تبعاً قال شيخنا الزيدى ومثلهما الغسل المندوب له وتردد في نحو صوم لم يترك واجب وفيه نظر (قوله الحاقاله باليمين) ولانه معصية ولا يصح التوكيل في المعاصى (قوله لعل لفظه الحج) ومثله جعلت موكلى مظاهراً منك وقول بعضهم الاشبه أن يقول موكلى يقول أنت عليه كظهر أمه مردود لأن ذلك اخبار لاظهار عنه ويجرى ذلك في الایلاء وغيره (قوله وصدقة التطوع) ومثلهما في الصحة الوقف العتق وكالا نحية في الصحة أيضاً العقيقة وشاة نحو الوليمة وكتعليق العتق في عدم صحة التدبير وكتعليق الطلاق في عدم الصحة أيضاً الوصاية وكذا الا يصح في عبادة كصلاة ولو على ميت وطهارة حدث بخلاف النجس ولا في غسل نحو جمعة أو عيداً وحج ولولا الجبر فيه وما مر عن شيخنا فيه نظر ولا في غسل ميت ولا بقية تجهيزه نعم يصح الاستئجار لتجهيز الميت غير الصلاة لان فعل الجبر واقع عن المستاجر وكذا يصح التوكيل في ذلك عن لم يخاطب به كما قاله الاذرى ومحل المنع في الشهادة في غير الاستعراء الآتى في بابه (قوله وباليمين النذر) فلا يصح التوكيل فيه من حيث ايجابه وأما تفرقة المذمور فيصح كال كفارة (قوله في طرفي بيع الحج) أى يصح التوكيل فيما له طرفان فيهما معاً أو في أحدهما وفيما له طرف واحد في ذلك الطرف (قوله وطلاق) أى فيصح تعيينه ولا يصح في طلاق احدى زوجتيه (قوله والحوالة والضمان) فيصح فيهما وصية شهما أحلتك بمالك على موكلى من كذا بنظره من ماله على فلان وجعلت موكلى ضامناً لك بكذا ومنه الوصية (قوله واقباضها) أى الديون والاراء منها وسياها وأما الاعيان ولو غير مضمونة فيصح التوكيل في قبضها لا في اقباضها ولو لاهل خلافاً لجورى (قوله ألم مرض) أى بشرط أن يكون مأموماً ولو قامت قرينة على صدقه قبل قطعاً (قول المتن والاصح صحة توكيل الحج) وجه الصحة في القبول عدم الضرر على السيد وفي الايجاب صحة عبارته في الجملة وانما منع في ابنته لانه لا يتفرغ للنظر ووجه المنع في القبول أنه انما جاز في حق نفسه للحاجة وفي الايجاب انه لا يزوج بنت نفسه فبنت غيره أولى وحكم السفية كالعبد (قوله فانه) الضمير فيه راجع لقوله التصرف (قول المتن

السفيدة أيضاً ويقاس به في الاذن وعدمه الايجاب المطلق فيه الخلاف) وشرط الموكل فيه ان يملك الموكل حين التوكيل (فلو وكل ببيع عبد سبيلك وطلاق من سبناه كحجها بطل في الاصح) لانه لا يمكن من مباشرة ذلك بنفسه فكيف يستتبع فيه غيره والثاني يصح ويكفى بحصول الملك عند التصرف فانه المقصود من التوكيل (وأن يكون قابلاً للنيابة فلا يصح في عبادة الا الحج) ومثله العمرة (وتفرقة زكاة وذبح النحية) لادلتها ولا في شهادة وإيلاء ولعان وسائر الايمان) أى باقيا قالوا لا لعان يمينان (ولا في الظاهر في الاصح) الحاقاً له باليمين والثاني يلحقه بالطلاق وعليه قال في المطلب لعل لفظه أنت على موكلى كظهر أمه ويلحق بالزكاة الكفارة وصدقة التطوع وبالنحية الهدى وباليمين النذر وتعليق العتق والطلاق (ويصح) التوكيل في طرفي بيع وهبة وسلم ورهن ونكاح وطلاق وسائر العقود والفسوخ) كالصالح والحوالة والضمان والنشر كمالا جارة الفسخ بخيار الجانس والشرط والاقالة والرد بالغيب (وقبض الديون واقباضها والدعوى والجواب) رعى الخصم لم يرض في مال أو غيره

وفي الاعتاق والكتابة (وكذا في تلك المباحات كالأحياء والاصطبا والاحتطاب في الاظهر) فيحصل الملك فيها للوكيل اذا قصد الوكيله  
والثاني لا يصح التوكيل فيها والملك فيها للوكيل بحيزه والرافعي في الشرح (٣٣٩) حكمي الخلاف وجهين قال في الروضة

تقليد البعض الحراسين  
وهما قولان مشهوران  
وأجيب بأنهما مخرجان  
(لا في الافرار) أي لا يصح  
التوكيل فيه (في الاصح)  
والثاني يصح وبين جنس  
المقربه وقدره ولا يلزمه  
قبيل اقرار الوكيل وقيل  
يلزمه بنفس التوكيل وعلى  
عدم الصحة يجعل مقرا  
بنفس التوكيل على  
الاصح في الروضة (و يصح)  
التوكيل (في استيفاء  
عقوبة آدمي كقصاص  
وحدق وقيل لا يجوز)  
استيفاؤها (الابحضره  
الموكل) لاحتمال العفو  
في الغيبة وهذا المحكي  
بقيل قول من طريقة  
والثانية القطع به والثالثة  
القطع بمقابله ويجوز للامام  
التوكيل في استيفاء حدود  
الله تعالى والسيد التوكيل  
في حدهم لو كره (وليكن  
الموكل فيه معلوما من بعض  
الوجوه ولا يشترط علمه  
من كل وجه) مساعده فيه  
(فالوقال وكاتك في كل قليل  
وكثير أو في كل أموري  
أو فوضت اليك كل شيء)  
والمعنى في هذا الاول  
لان الانسان انما يوكل فيها  
بتعلق به (لم يصح) التوكيل

خلافاً لأبي حنيفة (قوله في الاعتاق والكتابة) ذكره المذاهب في عدم الصحة فيها ما فهم من شائبة  
العبادة وأخرهما إلى هنا لما نسبتها لما ذكره (قوله اذا قصد الوكيل) أي المعتبر بقصد فيخرج بذلك نحو  
الصبي وتقدم عن ابن قاسم خلافه عن شيخنا الرملي وفيه نظر وسيأتي وعليه فيتعين كون القصد مقارناً لأول  
الفعل فان طرأ بعده لم يعتبر كما يأتي في الصيد (قوله مخرجان) أي من الدراية والروية فيصح التعبير عنهما  
بالقولين وبالوجهين ولا يصح التوكيل في الالتقاط العام الاتبع فيصح في هذه اللفظة أو فيها وفي كل لفظة  
(قوله وقيل يلزمه بنفس التوكيل) وعلى هذا يتساوى القولان بالصحة وعدمها فتأمل (قوله يجعل الخ) محل  
الخلاف ان قال وكاتك لتقرعني لفلان بأنف فان زاده على فهو اقرار قطعاً وان قال أقرعني لفلان بأنف  
لم يكن اقرار قطعاً (قوله ويصح في استيفاء عقوبة آدمي) وفي اثباتها بل يتعين التوكيل في استيفاء حد  
القذف وفي قود الطرف كما يأتي (قوله وهذا المحكي الخ) فيه اعتراض على المصنف من حيث الخلاف (قوله)  
ويجوز للامام التوكيل في استيفاء حدود الله (أي لا في اثباتها فلا يصح التوكيل الاتبع كما لو ثبت عليه القذف  
بيئته فله أن يوكل في اثبات زنا المقدوف لهر الخدعته فتسمع فيه الدعوى والبيئته تأمل ولو قال عقوبات  
لشمل التعزير لله (قوله والسيد الخ) هو من افراد كلام المصنف ولعل افراده لعدم الخلاف فيه فتأمل (قوله)  
في كل أموري) وكذا في بعض أموري ولا يصح فيها وهذا في الاضافة للوكيل بخلاف ما قبله وما بعده وأشار  
الشارح الى اعتبارها فيها أيضاً (قوله لم يصح ولو تبعاً) على المعتمد وفارق ما مر في الوكيل ببقاء الغرر هنا  
لشدة الابهام (قوله بيع أموال) خرج ما لو قال في بيع بعض أموال أو شيء منها فلا يصح نعم لو قال ابري فلانا  
عن شيء من مالي صح وحل على أقل شيء منه فان أبرأ من أكثر من ذلك الاق لم يصح فان قال أبرئ من ديني  
تعين بقاء شيء منه أو عن دين جازي الجميع وكذا عما شئت وفي ذلك بحث ومرا انه لو قال ابري نفسك عن دين  
عليك تعين القبول فوراً لانه تملك ولو قال ابري غرمائي لم يدخل الوكيل اذا كان منهم ولو قال بيع أو هب من  
أموالي ما شئت أو أعتق من عبيدي أو طلق من نسائي من شئت لم يستوف الجميع أو أعتق من شاء أو طلق من  
شاء جازي للجميع ولو قال بيع أحد هذين أو طلق أحدي هاتين صح نقل هذا عن شيخنا وتقدم قرياً بخلافه  
فراجع له ولو قال وكات أحد هذين لم يصح لا مكان التنازع هنا ولو وكاه في طلاق زوجته فطلقها الموكل فالوكيل  
أن يطلقها أيضاً اذا كان رجعي (قوله شراء عبيد) أي لغير التجارة فلا يشترط فيها ذكر جنس ولا نوع لان  
الغرض فيها الربح فيسكني اشتر من شئت (قوله وجب بيان نوعه) ويلزمه بيان الجنس فلا يكفي اشتر عبيداً كما  
تشاء ولا يكفي زوجتي امراً بل لابد من التعيين بخلاف زوجتي من شئت وفارق ما ذكر في العبد بأن الاموال

والاحتطاب الخ) كسائر أسباب الملك ووجه الثاني القياس على الاغتنام ولان سبب الملك وهو وضع اليد قد  
وجد فلا ينصرف بالنية (قوله والثاني يصح) أي لانه يلزم به الحق فاشبه الشراء وسائر التصرفات ثم الصيغة  
على هذا جعلت موكله مقراً بكذا أو أقررت عنه بكذا (قوله وقيل يلزم) أو ردي شيخ السبكي أبو الحسن الباجي  
على ذلك أنه يلزم عزل الوكيل كمن وكل في بيع عين ثم باعها وافرقت السبكي بأن ذاك مسلم في الانشاء بخلاف  
الافرار لان المقر له والشهود قد لا يسمعون الاخبار الموكل وكل من اقرار الموكل والوكيل اخبار راد على شيء  
واحد فلا يضر (قول المتن في استيفاء عقوبة الخ) كسائر الحقوق (قوله لاحتمال العفو الخ) واذا وقع لا يمكن  
تداركه بخلاف غير العفو ولا نه قد يرق اذا حضر فيعفو ثم الاستيفاء بقع الموقع ولو ابطالنا التوكيل (قوله ويجوز  
للامام التوكيل الخ) أي وان أوهم كلام الاصل خلافه نعم يمنع التوكيل في اثباتها (قوله كتركي) نقل الامام

لان فيه غرراً عظيماً لا ضرورة الى احتماله (وان قال في بيع أموال وعتق أرقائي صح) وان لم تكن أمواله معلومة لان الغرر فيه قليل  
(ولن يكره في شراء عبيد وجب بيان نوعه) كتركي وهندي

(أودلر وجب بيان المحلة  
والسكة) بكسر السين أي  
الحارة والزقاق (لافسر  
التمن) أي لا يجب بيان  
قدر التمن (في الاصح)  
في المسئلتين والثاني يجب  
بيان قدره كناية أو غايته  
كلن يقول من ماله الى  
ألف ومسئلة التمن في  
الدار مزبدة في الروضة  
ومسئلة العبد ان اختلفت  
أصناف النوع فيه اختلافا  
ظاهر اقال الشيخ أبو محمد  
لابد من التعرض للصنف  
(ويشترط من الموكل لفظ  
يقتضي رضاه كوككتك في  
كذا أو فوضته اليك أو أنت  
وكيلي فيه فلو قال بيع أو أعتق  
حصل الاذن) والاول  
ايجاب وهذا قائم مقامه  
(ولا يشترط القبول لفظا)  
الحاقا للتوكيل باباحة  
الطعام (وقيل يشترط)  
فيه كغيره (وقيل يشترط  
في صيغ العقود كوككتك  
دون صيغ الامر كبيع أو  
أعتق) الحاقا لهذا باباحة  
أما القبول معنى وهو الرضا  
بالوكالة فلا بد منه قطعاً ولو  
رد فقال لا أقبل أو لا أفعل  
بطلت ولا يشترط في هذا  
القبول التحجيل قطعاً ولا في  
القبول لفظاً اذا شرطناه  
القبول ولا المجلس وقيل  
يشترط المجلس وقيل القبول  
(ولا يصح تعليقها بشرط  
في الاصح) نحو اذا قسم زيد  
أو اذا جاء رأس الشهر فقم كوككتك في كذا

أضيق (قوله أودلر) أي لغير التجارة كأن تقدم ويصح التوكيل في بيع منصوب من الغاصب وكذا من غيره  
وان لم يقدر الوكيل على اتزاعه لا مكان يبيعه لمن يقدر عليه (قوله فلا بد من التعرض للصنف) وهو كذلك  
وسكت عن ذكر التمن في العبد والدار فلا يشترط ذكره ويخل على ثمن المثل وكذا لو قال له اشتري بمائت  
أو بمائت من ثمن المثل أو أكثر فانه يتقيد بثن المثل فيهما أيضاً فليقتضيه ذلك فانه يقع كثيراً لو اشترى  
من يعتق على موكله صح وعتق عليه وفارق القراض لانه لا يرج فيه (قوله ويشترط من الموكل لفظ الخ)  
العمد انه يكفي اللفظ من أحدهما وعدم الرد من الآخر والشرطية فيما ذكر بمعنى فلا بد منه أو متوجهة  
الى اقتضائه الرضا أو الى عدم الاكتفاء بالفعل من الجانبين فتأمل (قوله كوككتك) يفيد أنه لا بد من  
تعيين الوكيل بخطاب أو اسم صريح أو إشارة فلا يصح وكات من أراد بيع دري أو أراد تزويج مثلاً  
للم يتعلق بتعيينه غرض نحو من أراد عتق عبدي هذا أو تزويج أمي هذا أو تزويج بفلانة صح وعليه  
بحمل عمل القضاة لكن لا بد أن يقول الشهود وكل وكلاء القاضي فلا يكفي وكل وكلاء في ثبوته والحكم  
به قاله شيخنا الرملي (قوله ولا يشترط القبول) ولا العلم بالوكالة فلا تصرف قبل علمه بأنه وكيل ثم يبين أنه وكيل  
صح وبذلك يعلم أن بطلانها بالرد بمعنى فسخها فتأمل (قوله لفظاً) أي ولا معنى بمعنى الرضا بها فلو أكرهه  
على الفعل صح نعم يشترط اللفظ في مسئلتين اذا كانت الوكالة تجعل لانها اجارة ولذلك اشترطوا كون  
الموكل فيه مضبوطاً وكذا اذا كانت العين الموكل فيها تحت يد الوكيل قبل الوكالة ولو بغصب أو ودعية (قوله  
الحاقاً الخ) نعم يفتقران في أن الاباحة لا ترد بالرد (قوله وهو الرضا) أي عدم الردوان لم يررض باطناً ونهضم كاس  
(قوله فلورد) لعله فوراً لجامع ما مر أنه مع التراخي فسخ ثم قول الشارح بطلت دون أن يقول لم تصح فيه  
إشارة الى أن الرد فسخ مطلقاً لان البطلان ظاهر في سبق انعقاد قبلاً فتأمل (قوله التحجيل) لعل المراد تحجيل  
التصرف الموكل فيه فراجع نعم يشترط القبول لفظاً فوراً قبل الوكيل في إبراء نفسه كاسر ولومن الحاقاً لم يكن  
هذا من حيث أنه تمليك لا تزكيل في الحقيقة لاستثناء فتأمل (قوله ولا يصح تعليقها الخ) لانها  
ولاية قال البلقيني الا في محل الضرورة كالوصاية والامارة ومنه يعلم فيمن شرط النظر لشخص ثم لا ولادة  
بطلانه في حق الاولاد واعتمده شيخنا كشيخنا الرملي وفي شرح الروض خلافة فراجع واذا بطلت  
الوكالة في التعليق جاز له التصرف بعموم الاذن وقاعدة بطلانها سقوط الجعل لو كان ولزم أجرة المثل نعم  
لوفسد الاذن أيضاً امتنع التصرف كاسر في نحو وكات من أراد بيع دارى مثلاً (قوله في الاصح)  
سكت عن مقابله هنا ولعله لانه الله كور في كاسر قبله فلو وكل في بيع عبد سيملكه أو طلاق من

الاتفاق على انه لا يشترط أو صاف السلم ولا ما يترتب منها (قوله أي لا يجب بيان الخ) (فرع) لو ترك ذكر التمن  
نزل على ثمن المثل قال السبكي وكذا لو قال بمائت أو بمائت من ثمن المثل أو أكثر فانه يقع كثيراً لو اشترى  
عليه لانه يقع كثيراً فانه يقع كثيراً في الفرع آخر الصفحة (قول المتن ويشترط من الموكل لفظاً) أي كسائر  
العقود (قوله فلا بد منه) قضيته انه لو تصرف قبل العلم بالتوكيل لا يصح وليس كذلك وأيضاً فلو أكرهه على  
البيع صح قال الاسنوي فلتخص ان القبول لفظاً ومعنى بمعنى الرضا ليس بشرط على الصحيح وبمعنى عدم  
الرد بشرط بلا خلاف (قول المتن ولا يصح تعليقها) في فتاوى البلقيني في باب الوقف مسئلة هل يصح تعليق  
الولاية الجواب لا يصح تعليق الولاية في مذهب الشافعي الا محل الضرورة كالامارة والايضاء انه ومنه تستفيد  
أن ما يجعل في توابع الاحباس من جعل النظر له ولا ولادة بعده لا يصح في حق الاولاد (قول المتن بشرط  
في الاصح) كافي الشركة والقراض وغيرهما مقابل الاصح قاس على الامارة في حديث غزوة مؤتة وقرق  
بالحاجة وباحتمال أن الامارة كانت منجزة وانما علق على الموت التصرف واعلم ان واقعة مؤتة أخذ  
منها الخصم جواز تعليق الولايات ومنه تعليق التقرير في الوظائف وقد عرفت الجواب (قول المتن)

فقط نحو وكنتك الآن في بيع هذا المبدول لكن لا تبعه حتى يجي مراء من الشهر فليس له بيعه قبل مجيئه ونصح الوكالة المؤقتة كقوله وكنتك الى شهر رمضان (ولو قال وكنتك) في كذا (ومنى عزلتك فانت وكيلي) فيه (صحت (٣٤١) في الحال في الاصح) والثاني لا تصح

لاشتائها على شرط التأيد وهو الزام العقد الجائر وأجيب بمنع التأيد فيها ذكر لماسيأتي (و) على الاول (في عوده وكسلا بعد العزل الوجهان في تعليقها) أمهمما المنع وعلى الجواز تعود الوكالة مرة واحدة فان كان التعليق بكلمات تكرر العود بتكرر العزل (ويجربان في تعليق العزل) أمهمما عدم صحته أخذ من نصحه في تعليقها وفي الرخصة كاصلها ان العزل أولى بصحة التعليق من الوكالة لانه لا يترتب فيه قبول قطعا

فصل \* الوكيل بالبيع مطلقا أي توكيلا لم يقيد (ليس له) نظرا للعرف (البيع بشير نقد البلولا بنسيئة ولا بشين فاحش وهو مالا يحتمل غالبا) بخلاف البسيرو هو ما يحتمل غالبا فيفتقر فيه فيبيع ما يساوي عشرة بقسعة محتمل وبثمانية غير محتمل (فلو باع على أحد هذه الانواع وسلم المبيع ضمن) لتعديه بتسليمه ببيع باطل فيسترده ان بقي وله بيعه بالاذن السابق واذا باعه وأخذ الثمن لا يكون ضامنا

سينسكحها بطل في الاصح لانهم امن التعليق في المعين فتأمله وراجع (قوله نحو وكنتك الآن الخ) قيل ومنه لو قال قبل رمضان وكنتك في اخراج فطر في رمضان والمعتد أن هذه من بطلان الوكالة وله الاخراج بعموم الاذن وكذا لو قالت وكنتك في تزويجي اذا اقتضت عدتي فان كان قائل ذلك الولي لو كليه بطل الاذن أيضا على المعتد كما مر (قوله أمهمما المنع) وهو المعتد وعليه فله التصرف بعموم الاذن كما مر (قوله مرة واحدة) فاذا عزم مرة ثانية لم يعد بعدها (قوله بكلمات تكرر العود الخ) أي فطر يقه أن يدبر العزل بكلمات أيضا (قوله أمهمما عدم صحته) هو المعتد لكن سيأتي في الشهادات ان تعليق عزل القاضى صحيح كان يقول وليتك ومنى بلغك كتابي فأنت معزول قد يقال هذان من توقيت الوكالة فتأمل

فصل \* فيما يجب على الوكيل وما يمنع عليه وما يجوز له فعله من حيث الوكالة المطلقة (قوله بالبيع) وكذا بالشراء (قوله أي توكيلا الخ) أشار الى أن مطلقا صفة لمصدر مخوف ويصح كونه حالا من البيع والمراد التنبيه على أن مطلقا بيان للواقع وليس من لفظ الموكل ولو تلفظ بها الموكل فالظاهر ان للوكيل التصرف على ما يريد وان خالف غرض الموكل فراجع (قوله بغير نقد البلد) أي بلد البيع لا بلد التوكيل والمراد بنقدها ما يتعامل به فيها ولو عرضا نعم ان كان الغرض التجارة جاز بغير نقدها ما يتوقع فيه ربح ومثله شراء المعيب ولو سافر به بلاذن تعين أن يبيع بنقد بلد كان حقه أن يبيع فيه ومع ذلك يكون ضامنا للثمن والمثمن كافي شرح الروض فيما لو عين له بلد اقباع في غيره فراجع (قوله ولا بفين الخ) ولا بشمن مثله ونم راغب بأكثر بل تعين عليه البيع له ولو في زمن الخيار فان لم يفسخه انفسخ وان لم يعلم به كما مر (قوله غالبا) أي في عرف بلد البيع ولا نظر للثمن المذكور (قوله ضمن) أي صار ضامنا لماسي ذكره بعد (قوله قيمته الخ) أي يوم التسليم وما ذكره الشارح في المتقوم على اطلاقه وأما المثلي فيغرم المشتري مثله لا قيمته لان ما يغرمه الوكيل للحيولة فهو القيمة ولو في المثلي وما يغرمه للمشتري للقبضولة وهو البذل الشرعي ولذلك لو لم يلف غرم كل منهما القيمة ولو مثليا لانها للحيولة فيهما فاذا رجع من غرم منهما القيمة بها والمغرم في جميع ما ذكر قيمة واحدة اما من الوكيل أو المشتري لا قيمتان منهما كما توهم فافهم وعلى ما ذكر يحمل ما في المنهج نعم يجوز ان يغرم كل منهما نصف القيمة مثلا فراجع (قوله تخبر فيهما) وله البيع بهما أيضا ولو أبطل السلطان نقد البلد لم يبيع به الوكيل وان كان عينه له الموكل ولا يبيع بالحادث الا باذن جديد (قوله بما قال الخ) أفاد بزيادة الموحدة أن الثمن الذي باع به الى شهر هو المأذون فيه بالبيع الى شهرين ومقتضاه انه لو نقص عنه بطل

صحت في الحال في الاصح قال الاسنوي يشترط للخلاف أمران أن يأتي بالتعليق متصلا وان يكون بصيغة الشرط نحو بشرط أني أو على اني الخ قال في المطلب ويظهر أيضا ان محله اذا اقتضت الصيغة التكرارا وقال بنفسى أو بغيري (قوله وعلى الجواز الخ) استشكل بان الشرط يقارن المشروط فكيف ثبت التوكيل مقارنا للعزل لو أجيب بان التوكيل يكون بوكالة أخرى غير التي وقع العزل فيها (قوله عدم صحته) استشكل بان الوكالة المعلقة اذا بطلت يبقى غرض المالك في التصرف بعموم الاذن والعزل اذا بطل يتمكن الوكيل من التصرف فكيف يتمكن والموكل غير ارض بذلك أقول هذا الاشكال فيه اعتراف بأنه اذا بطل العزل المعلق لا أثر لعموم المنع بخلاف نظيره من التوكيل المعلق لكن في شرح الروض ما يخالفه

فصل الوكيل

له وان تلف المبيع غرم الموكل قيمته من شاء من الوكيل والمشتري والقرار عليه ثم على ما فهم من لزوم البيع بنقد البلد لو كان في البلد قد كان لزمه البيع باغلبهما فان استويا في المعاملة باع بانفعهما للموكل فان استويا بتخبر فيهما وقابل المصنف التوكيل المطلق بقوله (فان وكله لبيع مؤجلا وفرض الاجل فذلك) أي التوكيل صحيح جز ما يبيع ما قدره فان نقص عنه كان باع الى شهر بما قال للموكل مع به الى شهرين

صح البيع في الاصح (وان أطلق) الاجل (صح) التوكيل (في الاصح وحل) الاجل (على المتعارف في مثله) أي المبيع بين الناس من لم يكن فيه عرف راعى الوكيل الانفع (٣٤٢) للوكل والثاني لا يصح التوكيل لاختلاف الغرض بتفاوت الآجل طولا وقصرا

(فرع) لو قال الموكل بعه بكم شئت فله البيع بالغبن الفاحش ولا يجوز بالنسيئة ولا بغير نقد البلد ولو قال بما شئت فله البيع بغير نقد البلد ولا يجوز بالغبن ولا بالنسيئة ولو قال كيف شئت فله البيع بالنسيئة ولا يجوز بالغبن ولا بغير نقد البلد (ولا يبيع) الوكيل بالبيع مطلقا (لنفسه وولده الصغير) لانه منهم في ذلك (والاصح انه يبيع لاييه وابنه البالغ) لا تنفاه التهمة فيهما والثاني يقول هو يبيع اليهما ولو أذن له الموكل في البيع لنفسه وأبنيه الصغير صح بيعه لهما في وجه (د) الاصح (ان الوكيل بالبيع له قبض الثمن وتسليم المبيع) لانهما من مقتضيات البيع والثاني لا لعدم الاذن فيهما (د) على الاول (لا يسلمه) أي المبيع (حتى يقبض الثمن فان خالف) بان سلمه قبل القبض (ضمن) قيمته وان كان الثمن أكثر منها فاذا غرمها ثم قبض الثمن دفعه الى الموكل واسترد المغمور والوكيل في الصرف له القبض والا قباض بخلاف لان

قطعا وان له لو باع بالدرهم ما أذن له في بيعه بالدينار لم يصح قطعا وهو واضح فراجع (قوله صح البيع) من يمكن نهاء عن النقص ولم يلزم عليه ضرر بنحو مؤنة حفظ أو خوف نهب ولم يعين له المشتري لظهور قصد المحاباة فيه (قوله على المتعارف) أي على الاصح كافي الروضة وقيل يؤجل بسنة فقط وقيل بما شاء وانظر لم سكت عنه الشارح (قوله راعى الانفع للوكل) ويشترط الاشهاد حيث باع نسيئة وتكون المشتري مليا أمينا فان خالف لم يصح البيع (قوله بكم شئت الخ) وجه ذلك ان كم للاعداد وما لا جناس وكيف للاحوال وسواء كان العاقد نحويا أو لا خلافا لابن حجر ولو جمع بين الالفاظ الثلاثة جاز البيع بالا. والثلاثة (قوله بالغبن الفاحش) ولو مع وجود رغب (قوله ولا يجوز بالغبن) ظاهره ولو بغير النقد بان باع بعرض لا يساوي قيمته بالنقد (قوله ولا يجوز بالغبن) ولا بغير نقد البلد فالقول بما عذر وهان جاز بغير النسيئة (قوله لانه منهم) أي ولا اتحاد الموجب والقابل فلا يصح وان أذن له فيه وانتفت التهمة بتقدير الثمن فلوا تنقيما كما كان وكل الولي عن طفله من قبل مع تقدير الثمن صح وقال بعضهم يصح هنا اذا قدر له الثمن ونهائه عن الزيادة لان اتحاد الطرفين حجة تدبجه الابوة قال شيخنا ولا يصح أن يوكل عن نفسه ويقبل هو لنفسه لان العقد له ولا أن يوكل وكيلين عن نفسه وطفله وفي الثانية نظر اذ لا وجه لمنع فيها فراجع (قوله صح بيعه لهما في وجه) هو صحيح والمعتد بخلافه فلا يصح أن يبيع الولي لنفسه مطلقا وفي البيع لطفله ماصر وكالبيع غيره من كل عقد فيه ايجاب وقبول لا نحو ابراء فيصح توكيله في ابراء نفسه أو طفله أو اعتاقهما ونحو ذلك ولو وكله في ابراء غرماة وهو منهم لم يدخل الا بالنص عليه كاصر (قوله قبض الثمن) أي ما لم ينه فان خالف ولو مكرها لا باجبار كما ضمن قيمته ولو مثليا وقت التسليم لا حيالة وله التصرف فيها قبل ردها والوكيل حبس الثمن الى رد ما غرم من القيمة وليس له حبس مبيع غرم منه من ماله (قوله وله تسليم المبيع) ظاهره وان كان سله أو باعه بحال وصح حناه وفي شرح شيخنا ان ذلك محتمل نعم لو كان العاقدان وكيلين أجبر معا (قوله في شراء) أي موصوف أو معين وان جهل الموكل عينه على المعتقد (قوله لا ينبغي له الخ) أي فلا حرة عليه الا ان علم العيب واشتري بالعين ففساد العقد حيثئذ كإسباتي نعم ان كان المراد التجارة فله شراء المعيب كالفراض كاصر وله شراءه من يعتق على الموكل ويعتق ولا يرد له الا ان ظهر معيبا فله رده ولا عتق (قوله فان اشتراه) أي المعيب ومثله ما طرأ عيبه قبل القبض قاله شيخنا وفيه نظرفنا مل (قوله في الذمة) فائدة ذكره عدم رد الوكيل في المعين كما سيذكره وحيث لم يقع للموكل في الذمة وقع للوكيل ولذلك كان له الرد والحاصل ان الشراء يقع للموكل مع الجهل سواء (قوله وولده الصغير) أي ومن في معناه (قوله لانه يتهم في ذلك) ولان تولى الطرفين خاص بالاب والجد على خلاف القياس نعم لو وكله في ابراء نفسه صح لعدم الحاجة الى القبول ولو وكله في ابراء غرماة لم يدخل هو الا بالنص عليه (قوله لا تنفاه التهمة الخ) قال الرافعي ولا يجوز للام أن يزوجه موليته الآذنة له في تزويجها اذا لم تعين الزوج وصح حناه من ابنه البالغ فكذلكها (قوله هو يبيع اليهما) وكذا الوفوض اليه الامام أن يولى القضاء من شاء فانه لا يولى أصله وفرعه وفرق بعضهم بان هنامردا وهو ثمن المثل (فرع) لو نص له عليهما جاز قطعا واليه أشار بقوله الوكيل بالبيع مطلقا (قوله له القبض والا قباض الخ) وكذا يقال في رأس مال السلم قاله ابن الرفعة وكان بعض شيوخنا يحكي عن العلامة الورع طاهر خطيب مصر أنه كان يقول بمثل ذلك اذا وكله لبيع في غير بلد الموكل للعرف (قوله في شراء) ظاهر اطلاقه ولو في معين

ذلك شرط في صحة العقد والوكيل بالبيع الى أجل له تسليم المبيع في الاصح وليس له قبض الثمن اذا حل (قوله) الا باذن جديد (واذا وكله في شراء لا يشتري معيبا) أي لا ينبغي له شراءه لاقتضاء الاطلاق عرفا التسليم (فان اشتراه في الذمة وهو يساوي مع العيب ما اشتراه به وقع) الشراء (هن الموكل ان جهل) المشتري (العيب وان علمه)



فلا يقع عن الموكل (في الاصح) نظر للعرف والثاني ينظر الى اطلاق اللفظ (وان لم يساوم لم يقع عنه ان علمه) المشتري (وان جهل موقعه) عن الموكل (في الاصح) كالمواشاة بنفسه (واذا وقع للموكل) في صورتي الجهل (فليكن من الوكيل والموكل الرد) بالعيب وان رضى الموكل به طبعاً للوكيل الرد بخلاف العكس ويقع الشراء في صورتي العلم للوكيل وان اشترى (٣٤٣) بعين مال الموكل خبت قلنا هناك

لا يقع عنه لا يصح هنا  
وحيث قلنا هناك يقع منه  
فكفها هنا وليس للوكيل  
هذا الرد في الاصح (وليس  
لوكيل أن يوكل بلا إذن  
ان تأتي منه ما وكل فيه وان  
لم تأت منه ذلك) لكونه  
لا يحسنه أولاً يليق به فله  
التوكيل) فيه وقيل لا (ولو  
كثر) الموكل فيه (ومعجز)  
الوكيل (عن الاتيان بكاه  
فالذهب أنه يوكل فيما زاد  
على الممكن) له دون الممكن  
وقيل يوكل في الممكن أيضاً  
وهذه طريقة والثانية  
لا يوكل في الممكن وفي  
الزائد عليه وجهان والثالثة  
في الكل وجهان (ولو  
أذن في التوكيل وقال وكل  
عن نفسك ففعل فالثاني  
وكيل الوكيل والاصح أنه  
ينعزل بعزله) اياه (وانعزاله)  
بعمونه أو جنونه أو عزل  
موكله له والثاني لا ينعزل  
بذلك بناء على أنه وكيل  
عن الموكل وهو وجهه في  
الروضة كاصلها والمعنى عليه  
أقم غيرك مقام نفسك ولو  
عزل الموكل الثاني انعزل كما  
ينعزل بعمونه وجنونه وقيل  
لأنه ليس وكيلاً من جهته

كان الشراء في الذمة ولكل منهما الرد أو بالعين والرد للموكل فقط ولا يقع للموكل مع العلم مطلقاً ويقع للوكيل الشراء في الذمة ولا رد له ويبطل في الشراء بالعين (قوله فليكن الخ) لكن محل رد الموكل على البائع ان وافق على أن العقد له والا فردد على الوكيل قال شيخنا وليس له الرد على البائع وفيه نظر وفي شرح شيخنا خلافة فراجع (قوله ووقع للموكل) ولا خيار له (قوله في الاصح) لم يذكّر الشارح مقابله لدخول حكمه فيما قبله بالاولى وما في الخطيب وغيره عدم وقوعه للموكل فقط (قوله وليس لوكيل الخ) سواء قال وكنتك في أن تبعه أو في بيعه خلافاً للسبكي في هذه (قوله فله التوكيل) أي عن الموكل فقط بشرط علم الموكل بمجزم حال التوكيل والا فلا بد من اذنه وله المباشرة بنفسه مع علمه بمجزم ولو قدر العاجز فله المباشرة بالاولى لزوال المجز بل ليس له التوكيل حيث لا قدرته (قوله ومعجز) أي بمحصول مشقة لا تحتمل عادة وان كان المجز لعارض كسفر أو مرض وعلم بذلك الموكل والا فلا يصح (قوله وهذه طريقة الخ) انما صرح الشارح بذلك لان حكاية هذه ليس على نظام الطرق في غيرها اذ مفاد هذه الطريق القطع بجواز التوكيل في غير الممكن وحكاية وجهين في الممكن ومفاد الطريق الثاني عكسها وهو القطع بعدم جواز التوكيل في الممكن وحكاية وجهين في غير الممكن فتأمل (قوله وكل عن الخ) وكذا لو قال وكل عننا وعنك (قوله فالثاني وكيل الموكل) أي ان قصده الوكيل عن الموكل أو عنهما معاً أو أطلق فان قصده عن نفسه فقال شيخنا لم يصح (قوله وكذا لو أطلق) وفارق اطلاق السلطان أو القاضي تخليفته حيث يجوز له أن يوكل عن نفسه لان المقصود اعانة الخليفة بخلافه في الموكل وبان القاضي ناظر في حق غير المولى له والوكيل ناظر في حق المولى له (قوله فيقصد التوكيل) ليس قيداً (قوله أمينا) أي وان عمم له الموكل كقوله وكل من شئت كما يؤخذ من الاستثناء بعده وكذا لو عين له الثمن والمشتري لان المقصود حفظ مال الموكل وبذلك فارق جواز التزويج بغير الكفاءة اذا قالت تزوجني من

(قوله فلا يقع عن الموكل) ظاهره ولو كان الغرض للتجارة (قوله كالمواشاة الخ) ومقابل الاصح يقول لو فرض ذلك بالعين وهو تسليم لم يقع فالعيب أولى وأجيب بان الخيار يثبت في العيب بخلاف العين (قوله في صورتي الجهل) قيد بذلك لانه على الوجه المرجوح القائل بوقوعه عن الموكل حالة العلم يختص الرد بالموكل (قوله فليس للوكيل الخ) قال الاسنوي حكمة بقييد المصنف أولاً بالذمة الاحتراز عن هذه المسئلة فقط فلو جعل القيد في المسئلة الاخيرة فقط كان أصوب لانه يفيد أن ما عداها لا فرق فيه بين الشراء في الذمة والشراء بالعين (قول الماتن فالذهب الخ) هذه الطرق يرجع حاصلها الى الجواز مطلقاً المنع مطلقاً التفصيل ثم اذا وكل يوكل عن الموكل (قوله وقيل يوكل في الممكن أيضاً) أي تبعاً (قوله بعمونه أو جنونه أو عزل موكله) الضمير في هذا كاه وفي قول المتن بعزله وانعزاله راجع للوكيل من قول المتن فالثاني وكيل الوكيل (قوله بناء على انه الخ) منه تعلم ان ما اقتضته عبارة الكتاب من كون الوجهين مفرعين على كونه وكيل الوكيل ليس على ما ينبغي (قوله وقيل لا) أي لا ينعزل بالاعزل أما بالموت والجنون فلا كلام في انعزال الوكيل ووكيل الوكيل بذلك (قوله فيقصد التوكيل الخ) (فرع) هل للموكل أن يقيم وكيلاً عن الوكيل كمنظيره من الامام مع القاضي محل نظر (قوله وقيل وكيل الوكيل) أي نظر الى ان المقصود تسهيل الامر عليه (قوله في الصورتين السابقتين) ينبغي أن يزيد

(وان قال) وكل (عني) ففعل (فالثاني وكيل الموكل وكذا لو أطلق) أي قال وكل ففعل فالثاني وكيل الموكل (في الاصح) فيقصد التوكيل عنه وقيل وكيل الوكيل (قلت) كما قال الرافعي في الشرح (وفي هاتين الصورتين) مع البناء على الاصح في الثانية (لا ينعزل أحدهما الآخر ولا ينعزل بانعزاله) وللموكل عزل أيهما شاء (وحيث جواز التوكيل التوكيل) فيما ذكر من المسائل (بشرط أن يوكل أمينا الآن بعين الموكل غيره) أي من ليس بأعين في اذنه في التوكيل

هذا التصحيح زائد على  
الرافعي وعبر في الروضة  
بالاقيس ووجهه في المطالب  
العزل بأنه من توابع ما وكل  
فيه

(فصل قال بع اشخص  
معين أو في زمن) معين  
(أو مكان معين) يعني  
بتعيينه في الجميع نحو لزيد  
في يوم الجمعة في سوق كذا  
(تعين) ذلك (وفي المكان

وجه اذ لم يتعلق به غرض)  
انه لا يتعين والغرض كان  
يكون الراغبون فيه أكثر  
أو النقد فيه أجد فان قدر  
التمن كآلة فباع بها في غير  
المكان المعين جازد كره في  
الروضة (وان قال بع بمائة  
لم يبيع باقل) منها (وله أن  
يزيد) عليها (الا أن  
يصرح بالنهي) عن الزيادة  
فلا يزيد ولو عين المشتري

فقال بع لزيد بمائة لم يجر  
أن يبيعه باكثر منها لانه  
ربما قصد ارفاقه ولو لم يمه  
عن الزيادة وهناك راغب  
بها لم يجز البيع بدونها في  
الأصح في الروضة (ولو قال  
اشتر بهذا الدينار شاة  
وصفها) بصفة (فاشترى  
به شاتين بالصفة فان لم تساو  
واحدة) منهما (دينارا لم  
يصح الشراء للموكل) وان  
زادت قيمتهما على الدينار

شئت وشمل ما ذكره ما وكل أصله وأفرعه (قوله فيبيع تعيينه) أي ان علم الموكل بفسقه والامتنع توكيله  
ولو علم بفسقه فوكله فزاد فسقه امتنع توكيله أيضا قال بعضهم الا ان كان لوعرض على الموكل رضيه (فرع)  
هل للموكل أن يقيم وكيله عن الوكيل كمنظيره من الامام مع القاضي راجعه

(فصل في بعض ما يجب على الوكيل في الوكالة المقيدة بمكان أو زمان أو غيرهما) (قوله يعني الخ) دفع به  
توهم ان لفظ معين من صيغة الموكل (قوله لزيد) فلا يصح من وكيله ولا عبده وعكسه نعم ان قامت قرينة  
على عدم تعيينه نحو بيع للسلطان لم يتعين ولومات المعين بطلت الوكالة وامتنع من الشراء لم يبطال لانه قد  
يرغب (قوله في يوم الجمعة) ويتعين ما يلي التوكيد فان كان فيه حل على بقيته ان وسع التصرف قال بعض  
مشايخنا فان قال في يوم جمعة جاز في أي يوم منها (قوله في سوق كذا تعين) نعم ان قامت قرينة على عدم  
تعيينه كالزمان كأن كان غرضه الرجوع لم يتعين (تنبيه) لم يعطف الشارح المذكورات بأولئها بتوهم ان  
كل واحد منها كاف في تعيين الجميع ولا بالاولا ليهام وجوب الجميع في الوكالة (قوله تعين) كافي الطلاق  
والعتق على المعتمد وان لم يظهر له غرض في هذا وما بعده فلو خالف في شيء من ذلك ضمن الثمن والمثل  
(قوله جاز) أي ما لم ينه عن غيره ومثله الزمان والشخص كما تقدم (قوله بأقل منها) ولو بما يتفان به  
سواء كانت المائة قدر غن المثل أو لا علم بذلك كل منهما ولا (قوله لم يجز أن يبيعه باكثر منها) وفارق ما لو  
عين له البائع كاشترى عبد فلان بكذا حيث يجوز له النقص عنه بأن البيع ممكن من غير المعين بخلاف الشراء  
(قوله ربما قصد ارفاقه) فلو قامت قرينة على عدم ارفاق عمل بها كما نقل عن شرح شيخنا مر (قوله  
لم يجز البيع بدونها) ويلزمه الفسخ بالبيع له في زمن خياره فان لم يفعل انفسخ وان لم يعلم بالراغب كما مر في  
الرهن (قوله فاشترى) أي في صفقة واحدة والا وقعت المساوية فقط للموكل قال شيخنا ولو اشترى شاة  
واحدة بالصفة في صفقتين لم تقع للموكل لان المأذون فيه عقد واحد وفيه وقفه فراجع (قوله شاتين  
بالصفة) قال شيخنا هما قيدان للخلاف فيصح في شاة بالصفة تساو دينارا ومعهما ثوب وفي شاة بالصفة  
كذلك وأخرى بغيرها وسواء قدم في العقد ذات الصفة أو غيرها (قوله لم يصح الشراء للموكل) ولا  
للوكيل ان اشترى بالمعين والادفع للموكل (قوله فلا ظهر الصحة الخ) سواء اشترى بالمعين أو في الذمة أخذنا  
بما بعده وليس له يبيع أحدهما بدينار والا يتيان به مع الاخرى للموكل لعدم الاذن فيه (قوله والثاني يقول

وفرعنا على الأصح في الثانية لكنه علم بمقدمه ففسق الامر (قوله من توابع الخ) قال الاسنوي ولو قيل  
بانعزاله بلا عزل كعدل الرهن لكان أوجه أي فان الذهاب الى أن الوكيل عزله لا وجه له كما قاله السبكي  
(فصل قال بع الخ) (قول المتن قال الخ) قيل مدلول هذه العبارة ان معين من تمتة لفظ الأمر بان تكون  
صيغة الموكل بع من شخص معين لا مبهم قول الشارح يعني بتعيينه اشارة الى دفع ذلك (قول المتن تعين)  
وجهه في الشخص انه قد يكون له غرض في محاباته أو لا يكون ماله غير مشوب بالشبهة أو غير ذلك بل وان لم يكن  
غرض وقوفه الذي نص عليه الموكل وأما الزمان فقد يكون فيه غرض كالقراء التي تلبس في زمن الشتاء  
دون زمن الصيف ولو قال يوم الجمعة فهل تتعين التي تلي الاذن أم لا الظاهر الاول وأما المكان فقد يكون النقد  
فيه أجدود الطالب فيه أكثر وان لم يظهر الغرض فقد يكون ثم غرض خفي (قوله لانه لا يتعين) أي لان المقصود  
حينئذ انما هو البيع والتعين انما يقع على سبيل الاتفاق ولونها عن غير المكان المعين لم يصح جزما (قول المتن وله  
أن يزيد) قضيته عدم لزوم ذلك مع تسره وليس مراد (قوله لم يجز أن يبيعه باكثر) بخلاف اشترى عبد فلان  
بمائة فانه يجوز له النقص عنها والفرق ظاهر وبخلاف ما لو وكله في الخلع فانه يجوز له الزيادة عليها لان الخلع  
غالبا يكون عن شقاق فيضعف قصد المحاباة ويبحث ابن الرفعة جواز الزيادة فيما لو قال بعه من زيد بمائة

فللموكل واحدة بنصف دينار والاخرى للوكيل ويرد على الموكل نصف دينار وان اشترى بعين الدينار فقد اشترى شاة باذن وشاة بلا اذن فيبطل في شاة ويصح في شاة بناء على تقرير الصفة قال في الروضة ولو سوت احداهما دينار والاخرى بعض دينار فطر يقان أحدهما لا يصح في حق الموكل واحدة منهما وأصحهما أنه كالوساوت كل واحدة دينار فيملاهما (٣٤٥) الموكل في الاظهر وعلى مقابله

ان قلنا للوكيل احداهما فله التي لا تساوي دينار بحصنها (ولو أمره بالشراء بعين) أي بعين مال كافى المحرر (فاشترى في الذمة لم يقع للموكل) لانه أمره بعقد ينفسخ بتلف المعين فأنى عمالا ينفسخ بتلفه يطالب بغيره (وكذا عكسه) أي لو أمره بالشراء في الذمة ودفع المعين عن الثمن فاشترى بعينه لم يقع الشراء للموكل (في الاصح) والثاني يقع له لانه زاده خير احيث عقد على وجهه ولو تلف المعين لم يلزمه غيره وعورض هذا بأنه قد يكون غرض الموكل تحصيل الموكل فيه وان تلف المعين ولو دفع اليه ديناراً وقال اشترى كذا فقبل يتعين الشراء بعينه لقريضة الدفع والاصح يتخير بين الشراء بعينه وفي الذمة لتناول الشراء هما ولو قال اشترى هذا بعين الشراء بعينه على الاول ويؤخذ عما تقدم في مسألة الشاة في مقابل الاظهر انه يتخير (ومضى خالف) الوكيل (الموكل في بيع ماله والشراء بعينه) كان أمره ببيع عبء فباع آخر

(الح) وعلى هنا قايهما للموكل في شراء الذمة وأيهما تبطل في شراء العين وقد يقال يرجع في الاولى الى خيرة الموكل وكذا في الثانية وألى خيرة الوكيل فيها فراجع (قوله فيبطل في شاة) وعلى هذا المرجوح فهل يلزمه دفعه للبائع أو تنسب له والمراد بطلان كونها للموكل ويقع للموكل كل محتمل والا قرب الاول لان الشراء بالعين فتأمل (قوله لا يصح في حق الموكل واحدة منهما) وعلى هذا المرجوح يقعان للموكل ان اشترى في الذمة والابطال فيهما (قوله وأصحهما) أي الطريقتين وقوعهما للموكل وهو المعتمد (قوله ان قلنا للموكل احداها) بان اشترى في الذمة فان اشترى بالعين بطل في التي لا تساوي الدينار بحصنها (قوله بعين ماله كافى المحرر) أي قال له اشتر بعين هذا الدينار وهذا هو الصواب (قوله في الذمة) قال شيخنا ولم ينقد في المجلس والا فهو كالشراء بالعين فيقع للموكل وينفسخ العقد بتلفه وظواهر كلامهم بما لا توافق عليه فراجع (قوله لم يقع للموكل) وان سماه أو نواه ويقع للموكل (قوله ودفع العين) قال شيخنا بعين المجلس وهو جوى على ما مر عنه (قوله لم يقع الشراء للموكل) ولا للوكيل (قوله والاصح انه يتخير) هو المعتمد في هذه والتي بعدها (تنبيه) لو تلف مادفعه للموكل أو تصرف فيه الوكيل قبل العقد انعزل عن الوكالة فلا يصح عقده للموكل ولو في الذمة فان لم يتلف أو عاد اليه دامت الوكالة فإذا اشترى في الذمة وقلنا يقع للموكل فان دفع في الثمن مادفعه للموكل فذاك وان دفع غيره من مال الموكل بطل العقدان دفعه في المجلس على ما تقدم أو بطل الدفع ان كان بعده وان دفع من مال نفسه صح مطلقاً ولا يرجع به على الموكل ان كان أمره بنقد مادفعه في الثمن ويلزمه رده للموكل فان لم يأمره بذلك رجع على الموكل بما نقده في الثمن ورد على الموكل ما أخذه منه وقد يقع التقاص ولو لم يدفع له شيئاً رجع أيضاً فتأمل (قوله انه يتخير) هو المعتمد كما مر (قوله فاشترى به آخر) هذه أنسب وأولى من قول المنهج فاشترى بآخر إذا تخالفة في الشراء بدليل مقابله بالخالف في البيع لافي عين المدفوع وجعل في المنهج من افراد هذه ما لو أمره بالشراء في الذمة فاشترى بالعين بحمل العبارة على معنى ان شراءه بالعين وقع مخالفاً فتأمل (قوله ولو اشترى الح) أي في حالة المخالفة فلو فرعه بالفاء لكان أنسب (قوله وان قال الح) ليست هذه مما هو مبني على المخالفة كما أشار اليه الشارح والبطلان فيه لعدم الخطأ (قوله فقال البائع بعثك فقال اشترى لفلان)

وكان يساوي خمسين مثلاً (قوله للموكل واحدة) أنظر هل الخيرة له أو يقرع ومن ثم نعلم اشكال هذا القول وجوى لنا قول ثالث بانهما معا يقعان للموكل اذا كان الشراء في الذمة لان تعيين احداهما للموكل دون الاخرى ليس باولى من العكس (قوله ويرد على الموكل نصف دينار) أي للموكل أن ينتزع الثانية منه ويقدر العقد فيهما لانه عقد العقدة قال السبكي وكان ذلك مخرج على وفق العقود وجعله ابن سريج كالأخذ بالشفعة وفيه نظر (قوله فيبطل في شاة الح) من ثم قال الرافعي هذا القول الثاني مشكل لان تعيين واحدة للبطلان وأخرى للموكل ليس باولى من العكس اهـ (قوله ان قلنا الح) وذلك اذا كان الشراء في الذمة فان كان بالعين فينبغي أن يصح في التي تساوي ديناراً بثنائي ديناراً أي اذا كانت الاخرى تساوي نصف دينار (قوله أي بعين) غرض الشارح من هذا الكلام ان عبارة المتن توهم انه لو قال اشترى هذا الدينار لا يصح الشراء في الذمة وليس كذلك لما سلف في مسألة الشاة وسيد كره الشارح قريباً ويحتمل أن يقال غرضه دفع ما عساه يتوهم من أن المعين مقابل المجهم (قوله بتلف المعين) راجع لقوله أي بعين مال (قوله على الاول) راجع لقوله فقبل يتعين

(٤٤) - (فلبوبى وعمبره) - (ثاني) أو يشراء نوب بهذا الدينار فاشترى به آخر (فتصرفه باطل) لأن الموكل لم يأذن فيه (ولو اشترى) غير المأذون فيه (في الذمة ولم يسم الموكل وقع) الشراء (للكيل) ولت نبتة للموكل (وان سماه فقال البائع بعثك فقال اشترى لفلان) يعنى موكله (فكذا) يقع الشراء للوكيل (في الاصح)

لانه لم يجز بين المتبايعين  
مخاطبة ولم يصح في الروضة  
ولا أصلها بمقابل المذهب  
ويؤخذ من التعليق أن  
ذلك في موافق الاذن وفي  
الكفاية حكاية وجهين  
في المسئلة وفي المطلب اذا  
قال بعثك لموكلك فلان  
فقال قبل له صح جزما  
(ويدل الوكيل بدأمانة وان  
كان يجعل) فلا يضمن  
ما تلف في يده بل انعد (فان  
تعدى) كأن ركب النابة  
أوليس الثوب (ضمن ولا  
ينعزل) بالتعدى (في الاصح)  
والثاني يقول ينعزل كالودع  
وفرق الاول بان الابداع  
محض ائتمان وعليه اذا باع  
وسلم المبيع زال الضمان  
عنه ولا يضمن الثمن ولورد  
المبيع بعيب عليه عاد  
الضمان (وأحكام العقد  
تعلق بالوكيل دون الموكل  
فيعتبر في الرؤية ولزوم  
العقد بمفارقة المجلس  
والقباض في المجلس حيث  
يشترط الوكيل دون الموكل)  
لانه العاقد حقيقة وله الفسخ  
بختيار المجلس وان أراد  
الموكل الاجازة قاله في التتمة  
(واذا اشترى الوكيل طالبه  
البائع بالثمن ان كان دفعه  
اليه الموكل والا فلا) يطالبه  
(ان كان الثمن معيناً) لانه  
ليس في يده (وان كان) الثمن  
لا أعلمها وان اعترف بها طالبه

فكذلك يقع الشراء للوكيل في الاصح لوجود المخالفة أما عكس هذه بان قال البائع بعثك لموكلك فقال اشترت  
له فيبطل العقد على الاقرب من احتمالين لبعض المتأخرين فراجعهم (قوله وتلغو التسمية) قال شيخنا ما لم  
يصدق البائع عليها والابطل العقد اذا من مسئلة الجارية الآتية (فرع) لو اشترى بمال نفسه لغیره  
بأذنه وقع الشراء للغير ان سماه في العقد والواقع لنفسه وتلقونيته ان وجدت وكذا لو اشترى شيئاً بصفة ما وكل  
فيه على الاقرب (قوله لانه لم يجز الخ) قال شيخنا الرمي كابن حجر ويوجب تسمية الموكل قال شيخنا ونقته في  
اكل الماعوض فيه كاطبة والوقف والرهن والوصية والاعارة والوديعة فاذا نوى بيع الموكل أو وصح حابه أو نواه  
أحدهما وصرح به الآخر وقع له وان أطلق الواهب مثلاً وصرح الوكيل بالموكل أو نواه بطل العقد بخلاف  
البيع في هذه والواقع للوكيل وفي شرح الروض بعض مخالفة لذلك لم يعرض بها شيخنا الرمي لمخالفتها المنقول  
(تنبيه) علم مما مر أن تسمية الموكل ليست شرطاً في صحة العقد الا في صور منها النكاح ومنها ما قال اشترى  
عبد فلان بثوبك هذا ومالو وكل عبد يشترى له نفسه من سيده وان لم يأذن سيده ومالو وكل العبد شخصاً  
ليشترى له نفسه فاذا لم يسم الموكل في ذلك وقع الشراء للمباشرة (قوله ولم يصرح الخ) اعتراض على المصنف  
فكان حقه أن يسكت عن الخلاف أو يعبر بالأصح نظر المافي الكفاية (قوله ويؤخذ من التعليق الخ) اشارة  
الى أن هذه مسئلة مستقلة ليست من أفراد ما قبلها الذي فيه المخالفة (قوله وفي المطلب الخ) هي مفهومة كلام  
المصنف وهي توافق الاذن أخذاً من التعليق أيضاً (قوله ويدل الوكيل بدأمانة) فيصدق بيمينه في دعواه التلف  
والرد على الموكل وان كان ضامناً كأن وكل المضمون له الضامن في قبض ماعلى المضمون عنه فقبضه ثم ادعى  
تلفه أو رده على الموكل فيصدق ولا نظر الى اتهامه ببراءته من الضمان (قوله وأوليس الثوب) أو وضع المال  
في غير حوزة أو في مكانه ونسيه أو لم يعرف كيف ضاع (قوله ولا ينعزل بالتعدى) ولو وكيلاً عن ولي أو وصى في  
مال محجوره لكن ينزع المال منه لعدل ويتصرف هو فيه وهو عند العدل وفارق عدم صحة توكيله ما فاسقاً  
ابتداء لانه يغتفر في الدوام (قوله محض ائتمان) بخلاف الوكالة فانها اذن في التصرف والامانة حكم يقترب  
عليها فلا يلزم من ارتفاعها ارتفاعاً ومثلها الرهن فانه توثق (قوله عاد الضمان) وان قلنا الفسخ برفع العقد من  
حينه نظر الأصل وفارق عدم عود الضمان في رد مبيع مغصوب باعه الغاصب باذن مالكه بضعف بد الغاصب  
(قوله الوكيل) هو نائب فاعل يعتبر (قوله بختيار المجلس) ومثله خيار الشرط وكذا خيار العيب الا ان رضى  
الموكل كما تقدم (قوله طالبه) أى طالب البائع الوكيل وكذا الموكل (قوله ان كان دفعه اليه) أى ان كان  
الموكل قد دفع الثمن للوكيل وهذا قيد لطالبة الوكيل سواء اشترى بالعين أو في الذمة (قوله فلا يطالبه)  
ولو بتخليصه (قوله ويكون الوكيل كضامن الخ) ومثله وكيل أرسله ليقترض له ففعل فلم مقرض مطالبته

(قوله ويؤخذ الخ) قال السبكي تغلق عن أبي علي السنجي ان قضيته الشراء بالعين (قوله في موافق الاذن)  
أى في الشراء الذي صدر من الوكيل على وفق اذن الموكل (قوله صح جزماً) (فرع) قال له أبيعك لنفسك  
وان كنت تشترى لغيرك فلا أبيعك فوافق على ذلك ثم عقد وأنوى المشتري، وكله صح على الاصح بخلاف  
مالود كرى صاب العقد (قول المتن ويدل الوكيل بدأمانة) قال البغوي في الفتاوى لو ضاع المبلغ من يد الدلال  
فلم يدر أسرق أم سقط أم نسيه أم سلمه لصاحبه ضمن وكذا لو وضعه في مكان وأنسى المكان وانما لم يضمن  
اذا لم يأت الهلاك من جهته اهـ (قول المتن طالبه الخ) اقتضى هذا أن الوكيل بالشراء يسلم من غير خلاف  
وقد سلف في الوكيل بالبيع خلاف والفرق ان العرف هنا قاض بذلك بخلاف وكيل البائع كذا قال الاسنوي  
واعلم انه ليس خالياً من الخلاف بل فيه طريقتان أحدهما الوجهان في وكيل البائع وأرجحهما القطع بالجواز  
للعرف (تنبيه) كما يطالب الوكيل يطلب الموكل أيضاً ولا يمنع من ذلك دفع الثمن الى الوكيل على الاصح

والموكل كاصيل) والثاني يطلب الموكل فقط لان العقد له وفي ثالث يطلب الوكيل فقط لان العقد معه والاول لاحظ الامرين (واذ لقيض الوكيل بالبيع الثمن وتلف في يده وخرج المبيع مستحقا رجع عليه المشتري) (٣٤٧) ببدل الثمن (وان اعترف بوكالته

في الاصح) لحصول التلف في يده (ثم يرجع الوكيل على الموكل) بما غرمه لانه غره ومقابل الاصح انه لا يرجع الا على الموكل (قلت) كما قال الرافعي في

الشرح (ولمشتري الرجوع على الموكل ابتداء) أيضا (في الاصح والله أعلم) لان الذي تلف في يده الثمن سفيره ويده يده والثاني لا يرجع الا على الوكيل وعلى الاصح من الرجوع على أيهما شاء قبل لا يرجع الوكيل بما غرمه على الموكل وقيل يرجع الموكل بما غرمه على الوكيل والاصح لا (فصل الوكالة جائزة من

الجانبيين) أي غير لازمة من جانب الموكل وجانب الوكيل (فاذا عزل الموكل في حضوره) بقوله عزلتك (أوقال) في حضوره (رفعت الوكالة أو بطلتها أو أخرجتكم منها انعزل) منها (فان عزله وهو غائب انعزل في الحال وفي قول لا) ينعزل (حتى يبلغه الخبر) بالنعزل كالقاضي وعلى الاول ينبغي للموكل أن يشهد بالنعزل لان قوله بعد تصرف الوكيل كنت عزله لا يقبل وعلى الثاني المستبر خير من تقبل

ويرجع اذا غرم بخلاف ما أورسله الى بران مثلا لاني له بثوب يسومه فتلف في يده فالضامن المرسل لا الرسول لانه ليس بما قد ولا سائم (قوله في يده) ليس في يده الموكل كذلك على الاصح من وجهين أطلقهما (قوله رجع عليه) نعم ان كان منصوبا من جهة الحاكم لم يرجع عليه فليس طريقا في الضمان (قوله والاصح لا) هو المعتمد فالقرار على الموكل نعم لو تلف في يده ما اشتراه لموكله بعقد فاسد وغرمه لما سكه لم يرجع على موكله

(فصل في حكم الوكالة) من حيث الجواز وال لزوم ورفعها وانقضاءها (قوله جائزة) ولو جعل الم تقع بلفظ اجارة (قوله غير لازمة) فليس المراد الجواز الاباحة (قوله أوقال) هو من العزل لكن بغير لفظه كاذ كره الشارح لدفع التكرار وتوهم المغايرة (قوله انعزل في الحال) ولا ينفذ تصرفه وان جهل العزل ويضمن ما تلفه ولا يرجع بما غرمه (قوله كالقاضي) وقرق الاول بأن شأن القاضي التولية في الامور العامة بخلاف الوكيل والوديع والمستعبر كالقاضي فلا ينعزل لان الا بعد بلوغ الخبر كذا قاله شيخنا وغيره وانظر ما معنى عزل الوديع (قوله لا يقبل الا بينة) وهذا اذا لم يتفق على العزل فان اتفقا عليه واختلفا في وقته فكالرجعة ومحل قبولهما في حق أنفسهما لا في حق ثالث كما مر في الحوالة ولا تقبل بينة العزل الا ان بينت ما عزل عنه لاحتمال عزله عن تصرف مخصوص ولو عزل أحد وكيليه ميهما لم يتصرف واحد منهما للشك فان تصرف ثم عين غيره للعزل فالوجه صحة تصرفه لموافقة الواقع (قوله انعزل) لانه ابطال لاذن الموكل وبذلك علم رد ما قبل لا يلزم من العزل عدم التصرف كما مر نعم ان لم من عزله ضياع المال أو نحوه لم ينعزل بعزل نفسه وقال ابن حجر لعزل نفسه وان لم ضياع المال وله ابداءه في محل في طريق سفره وان لم على الموكل مشقة في الوصول اليه لانه المورط لنفسه فراجع (قوله بموت) قيل هذا انتهاء لزمنا لا عزل وعلم بقوله عن أهلية التصرف انه لا عزل برودة أحدهما وان كلامهما بمنعزل بحجر السفه وبطروالرق وبحجر القلم وهو في الموكل ظاهر

(قوله والموكل كاصيل) وذلك لان العقد وان وقع للموكل فالوكيل فرعه ونائبه والعقد صدر معه فلماذا جعلناه كالضامن في أحكام المطالبة والرجوع (فرع) ولي الطفل اذ لم يمه في العقد لا يكون ضامنا للثمن في ذمته بخلاف الوكيل وذلك لان شراءه لازم للطفل بغير اذنه (قوله لان العقد له) والوكيل سفير كوكيل النكاح (قوله لان العقد معه) أي والاحكام تتعلق به (قول المتن واذا قبض الخ) هذا الى آخر زيادة المصنف يفيد ثلاثة أوجه أهمها تخيير المشتري في المطالبة من شاء منهما وهذه الوجة الثلاثة هي الوجة السالفة قريبا في المسئلة قبلها وتعليقها ما سلف ثم هذه الوجة مع تفاريعها تجري أيضا في وكيل الشراء اذا تلف المبيع في يده ثم ظهر الثمن المعين مستحقا (قوله وعلى الاصح) أي الذي في الزيادة أما على مقابله وهو الرجوع على الوكيل فقط فالظاهر أن الوكيل لا يرجع جزوا ويحتل جريان الخلاف وعلى الوجه القائل بانه لا يبطال الا الموكل يتجه عدم رجوع الموكل جزوا

(فصل الوكالة جائزة الخ) (قوله بقوله الخ) أي هذا هو المراد من العزل في عبارته ليصح عطف ما بعده عليه والا لفظ العزل شامل لكل وقوله في حضوره قيد بقوله بعد فان عزله وهو غائب (فرع) من الصيغ نقضها صرفتها أو زلتها وما أشبهه (قول المتن انعزل في الحال) لو تصرف ولم يعلم بالنعزل وسلم الى الغير كان ضامنا على ما نقله في البصر عن بعضهم واقتضاء كلامنا العزالي والشائعي وغيرهما كما لو تصرف بعد التوكيل مع عدم علمه بالنعزل وبحث الروايات في الاول عدم الضمان (قوله كالقاضي) أي ولان عزله بدون ذلك

روايته دون الصبي والفاسق (ولو قال) الوكيل (عزلت نفسي أو رددت الوكالة) أو أخرجت نفسي منها (انعزل) ولا يشترط في انعزاله بذلك حصول علم الموكل (وينعزل) أيضا (مخرج أحدهما) أي الوكيل والموكل (عن أهلية التصرف بموت أو جنون) وان زال عن قرب

(وكذا انغماء في الاصح)  
الحاقه بالخنون والثاني  
لا يلحقه به (وبخروج محل  
التصرف عن ملك الموكل)  
كان باع أو أعتق ما وكل في  
بيعه (وانكار الوكيل  
الوكالة لنسيان) لها (أو  
افرض في الاخفاء) لها  
(ليس بعزل) لنفسه (فان  
تعهد) انكارها (ولا  
غرض) له فيه (انعزل)  
بذلك والموكل في انكارها  
كالوكيل في عزله به أو لا  
(واذا اختلفا في أصلها)  
كأن قال وكنتي في كذا  
فانكر (أو صفتها بان قال  
وكنتي في البيع نسيت أو  
الشراء بعشرين فقال)  
الوكيل (بل نقدا أو بعشرة  
مدق الموكل بيمينه) لان  
الأصل عدم الاذن فيها  
ذكره الوكيل (ولو اشترى  
جارية بعشرين ديناراً  
(وزعم أن الموكل أمره)  
بذلك (فقال بل) أذنت  
(في عشرة وحلف) على  
ذلك (فان اشترى) الوكيل  
(بعين مال الموكل وسماه في  
العقد أو) لم يسمه ولكن  
(قال بعده) أي بعد العقد  
(اشترته) أي المذكور  
(الفلان والماله وصده  
البائع) في هذا القول  
(فالبيع باطل) في صورتين  
وعلى البائع رد ما أخذه  
(وان كذبه) فياقل

وفي الوكيل فيما لو كان وكيلاً والشراء بشئ من أعيان ماله كإرجاع اليه شيخنا آخر (قوله وكذا انغماء) إلا  
في انغماء موكل في ربح الجمار (قوله الحاقه بالخ) شمل ما قصر زمنه والسكر بلا تعد كالانغماء ولا ينعزل به  
المتعدي ومن الانغماء النقر يف الواقع في نحو الجمار فليقتضيه فانه نعم به الباي (قوله كان باع الخ) فهو عزل  
وان كان بشرط خيار للبائع أو طما كالوصية ومن حيث كونه مثلاً لخروج محل التصرف بفيد بغير ذلك  
وخروج محل التصرف عن المنفعة عزل أيضاً كاجارة واعارة ووصية وتدير وتعليق عتق وتزويج لامة أو عبد  
وهبة ولو بلا قبض وبرهن مع قبض كقوله شيخنا وبكتابة ولو فاسدة وبطحن حنطة ولو من أجنبي ونحو ذلك  
لا يعرض على بيع ولا بتوكيل وكيل آخر ولا ببيع عبده ووكيل ولا بطلاق زوجة كذلك (قوله كالوكيل)  
هو المعتمد (قوله أولاً) يكون الواو حرف عطف مع لا النافية تأمل (قوله في أصلها) أي وكان ذلك بعد وقوع  
تصرف والا فانكارها قبله عزل كما تقدم فلاحاجة للخاصة وتسميته فيها موكل باعتبار ربح الوكيل (قوله  
بيمينه) واذا لم يحلف الموكل أو أقام الوكيل بينة بما قاله ثبت الشراء للموكل ولا تقبل بينة الموكل لو أقامها لانها  
شهادة على نفي (قوله جارية) تخصيص ذكرها لما يترتب من الوطاء وغيره الآتي (نفيه) اعلم أن هذه  
المسئلة مشهورة بمسئلة الجارية ويقع فيها بين الطلبة امتحان واختلاف كبير في تعداد صورها وحاصلها أن  
يقال ان الشراء الواقع من الوكيل اما بعين مال الموكل أو في ذمة الوكيل وعلى كل اما أن يقع من الوكيل نية  
الموكل أو تسميته من غيره ذكره ماله أو مع ذكره وكل منهما اما أن يقع في العقد أو بعده وعلى كل فاما أن يصده  
البائع على ما دعه أو يكذبه أو يسكت عن ذلك فهذه ست وثلاثون صورة والواقع للوكيل منها ثلاثون  
والباطل منها ستة وعلى قول شيخنا الآتي من أن التسمية من غيره ذكر المال مبطل مع التصديق بكون الباطل  
منها عشرة وعلى ما ذكره أيضاً من أن التصديق على النية مبطل بكون الباطل أربع عشرة ويقع للوكيل  
اثنان وعشرون والتصديق للجهة وبها تزد الصور على المذكورة وتزبد أيضاً مع عدم شئ مما ذكرنا تأمل  
وافهم واسمع ولا تنوهم والله أعلم (قوله وسماه في العقد) بقوله اشترى بها الفلان والماله أو بقوله اشترى بها بمال  
فلان هذا أو بقوله هذا المال لفلان واشترى بها له قال شيخنا وبقوله اشترى بها الفلان فقط لكن صدق البائع  
فلا يشك في بطلانها من الغاء التسمية لانه عند عدم التصديق وتعليل مقابل الاصح الآتي بخالفه فعلم أن المراد  
بالسمية هنا ذكر المال لانه الذي لا يحتاج معه إلى تصديق وهو المراد أيضاً في التصديق الآتي في جميع الصور  
الآتية وصرح كلامهم هنا أن نيته في العقد لا تعتبر وان صدقه البائع عليها وأنه يقع العقد مع ذلك للوكيل وهو  
مشكل اذ كيف يقع له مع كونه بعين مال الغير فكان ينبغي البطلان وان لم ينو أيضاً بل وان نوى نفسه وقد  
صرافيه لا يقال ان الاختلاف في الاذن اقتضى انه لا يعمل الا بالصرح لاننا نقول لاختلاف في ان المال  
للموكل ولا في أن العقد وقع به فالوكيل اما صادق فهي للوكيل أو كاذب فهي على ملك البائع فأى صراحة في  
وقوعها للوكيل لا يقال انكار البائع الوكالة اقتضى وقوعها للوكيل لاننا نقول ببطل ذلك الحكم البطلان فيما لو  
سماه في العقد والشراء بالعين وكذبه البائع (قوله بعد العقد) أي في زمن نؤثر فيه التسمية وهو في زمن خيار  
المجلس أو الشرط لانها بعد ذلك أخبار ولذلك جرى فيها التصديق وعدمه (قوله القول) وهو اشترى به لفلان  
والماله قال شيخنا فان لم يقل والماله لم يبطل البيع ويقع للوكيل وان اتفقا على تسمية الموكل وتلفوا  
تسميته كما تقدم وصرح به الرافعي وفيه نظر يعلم مما مر (قوله رد ما أخذه) أي للموكل أو للوكيل وعليه رده

بقتضى عدم النوق بتصرفه ووفق الرافعي بينه وبين القاضي بان القاضي يتعلق به مصالح عامة وهو ملحق  
بالحاكم في جزئية خاصة (قوله لا يلحقه به) أي لانه لا يولى عليه بسبب الانغماء واختاره السبكي (قول المتن  
أوصفتها) أي لان الموكل اعترف بحال الاذن الصادر منه وهذا معنى قولهم من كان القول قوله في شئ كان



المذكور (حلف على نفي العلم بالوكالة) الناشئة عن التوكيل (ووقع الشراء للوكيل) وسلم الثمن للمعين للبائع وغرم مثله للموكل (وكذا ان اشترى في التهمة ولم يسم الموكل) بأن نواه يقع الشراء للوكيل (وكذا ان سماه وكذبه البائع) بأن قال أنت مبطل في تسميته يقع الشراء للوكيل (في الاصح) وتلغو تسمية الموكل والثاني يبطل الشراء (وان صدقه) البائع في التسمية (بطل الشراء) لانفاقهما على أنه للمسمى وقد ثبت بيمينه انه لم يأذن فيه بالثمن المذكور وان سكت عن التكذيب والتصديق فيه وخمن قول المصنف قبل وان سماه فقال بعثك فقال اشتريت لفلان الخ ان الشراء يقع للوكيل في الاصح (وحيث حكم بالشراء للوكيل) مع قوله انه للموكل (يستحب للقاضي ان يرفق بالموكل) أي يتلطف به (ليقول للوكيل ان كنت أمرتك) بشراء جارية (بعشرين فقد بعثتكها بها) أي بعشرين (ويقول هو اشتريت لتحلله) باطنا ويتغفر هذا التعليق في البيع على تقدير صدق الوكيل للضرورة وان لم يجب الموكل الى ما ذكر فان كان الوكيل كاذبا لم يحل له ولطوها ولا التصرف فيها ببيع أو غيره

للموكل (قوله بأن قال) هذا ملزوم ما قال الوكيل فيلزم من تكذيبه فيه تكذيبه فيما قال فتأمل (قوله وحلف البائع) أي للموكل والوكيل تخليفه فان ادعى معا كفته يمين واحدة والا فلا فان نكل حلف الموكل لا الوكيل قاله في العباب وفي عدم حلف الوكيل نظر فراجع (قوله الناشئة عن التوكيل) أشار الى ان المحلوف على نفيه هو التوكيل والوكالة ناشئة عنه فصح الحلف على نفي العلم بها فاذا حلف أخذ المال وغرم الوكيل بدله للموكل وان أقر عند عرض اليمين عليه أو نكل وحلف الوكيل رد الجارية للبائع والمال للموكل وبرىء الوكيل من عهده (قوله ووقع الشراء للوكيل) قال شيخنا محله ان لم يعترف البائع بأن المال للموكل والابطال البيع لانه شراء للغير بعين ماله بغير اذنه وعلى هذا لو ادعى على البائع بانه يعلم أن المال للموكل سمعت الدعوى فان أنكره حلف فقول بعضهم يلزم من نفي الوكالة كون المال للموكل غير مستقيم لانه يلزم عليه بطلان البيع فلا يصح قول المصنف وقع الشراء للوكيل فتأمل (قوله بأن نواه) ليس قيد الذي عدم النية يقع للوكيل بالاولى ولم يذكره الشارح لما يأتي من الرفق (قوله يقع الشراء للوكيل) قال شيخنا ما لم يصدقه البائع في نيته والابطال كما مر في التسمية وهو في شرح الروض وابن حجر وفيه نظر لان تسمية الموكل مع عدم ذكر المال لا تؤثر فينته كذلك ونية المال غير معتبرة (قوله وكذا ان سماه) أي في العقد أو بعده في ما مر بان قال اشتريت لفلان والمال له (قوله في تسميته) المشتعلة على كون المال له لان تسميته مع عدم ذلك لا تؤثر وان صدقه عليها وقد علمت ما فيه وأشار بقوله مبطل الى أن التسمية وجدت فصح تحليل الاصح بقوله وتلغو تسمية الموكل ويعلم منه وقوعه للوكيل مع انكارها بالاولى (قوله وان سكت الخ) مراده أن السكوت كالتكذيب وهو في الصور المحتاج فيها اليه ويصح ان يراد الاصح (قوله قبل) أي قبل هذا الفصل ووجه الاخذ أن التسمية لا تمنع من وقوعه للوكيل يقع النية اولى وقد مر ما فيه (قوله ان الشراء يقع للوكيل في الاصح) ظاهره أنه لا يحتاج في هذه وما قبلها الى تخليف على نفي الوكالة كما مر ولعله لا بد منه وسكونهم عنه هنا للعلم به من ذلك فراجع و قد رأيت العلامة ميم استوجبه الحلف أيضا (قوله وحيث حكم الخ) وذلك في غير صورة الشراء بالعين مع التسمية في العقد مطلقا وفي غير صورة التصديق في غيرها فهو في صور التكذيب والسكوت والنية (قوله يستحب للقاضي) المراد به من تقع الخصومة عنده ولو محكما أو ذا أمر مطاع (قوله ان يرفق بالموكل) أي مطلقا وبالبائع في صور الشراء بالعين بأن يقول ان لم يكن موكلك أمرك بشراء جارية بعشرين فقد بعثتكها بها (قوله ويتغفر) أي لا يضرب في محبة البيع فم تركه يصح جزا فليس المراد بالضرورة عدم امكان غيرها وفي حلها بالباطن بما ذكره نظر يعلم من الرفق بالبائع كما مر (قوله ولا التصرف فيها ببيع أو غيره) قال في الروضة نعم

القول قوله في صفة ذلك الشيء (قوله بأن قال استوكيلاني الصرا) انما قدر الشارح هنا وطفة لكلام المتن الآتي والا فلا وانكر كون المال لغيره ولم يتعرض للوكالة أو اعترف بها فانه يحلف على الذي أنكره فقط ويكون ذلك كفايا في وقوع الشراء للوكيل قاله الاسنوي وقال السبكي انما قال المنهاج بحلف على نفي العلم بالوكالة لانه فرض المسئلة في الشراء بعين مال الموكل أقول اقتضى كلام السبكي هذا أن يكون البائع معترفا بان المال للموكل وذلك يقتضي أن يبطل البيع في هذه الصورة وان كذبه في التوكيل كافي الاسنوي (قوله الناشئة عن التوكيل) يريد ان التوكيل فعل الغير فنفي الوكالة نفي له فأنجبه كون الحلف على عدم العلم لان هذا شأن الحلف على نفي فعل الغير (قول المتن ووقع الشراء للوكيل) أي ظاهرا (قوله بأن قال أنت مبطل) هو معنى قول الاسنوي سميته ولم تكن وكيل عنه (قول المتن في الاصح) قال الاسنوي هما الوجهان السابقان في قول المتن وان سماه فقال البائع بعثك فقال اشتريت لفلان فكذا في الاصح أقول لا مخالفة لان الوكيل هناك معترف بالمخالفة وهنا بدعي الموافقة (قول المتن بطل الشراء الخ) قال الاسنوي هو بخلاف ما سلف في قول المتن وان سماه فقال البائع بعثك فقال اشتريت لفلان أقول قد يفرق بان الوكيل هناك معترف بالمخالفة

الموكل الى ما ذكر فان كان الوكيل كاذبا لم يحل له ولطوها ولا التصرف فيها ببيع أو غيره

وعليه للوكيل الثمن وهو لا يؤديه وقد ظفر الوكيل بفترجنس حقه وهو الجارية فيجوز له بيعها وأخذ الثمن في الاصح (ولو قال) لو وكيل (أثبت بالتصرف المأذون فيه) من بيع أو غيره (وأنكر الموكل) ذلك (صدق الموكل) لان الاصل عدم التصرف (وفي قول الوكيل) لان الموكل ائتمنه فعليه تصديقه ولو اختلف في ذلك بعد انزال الوكيل لم يصدق الابينة (وقول الوكيل في تلف المال مقبول بيمينه وكذا في الرد) على الموكل لانه ائتمنه (وقيل ان كان وكيله) يجعل فلا يقبل قوله في الرد (ولو ادعى الرد على رسول الموكل وأنكر الرسول صدق الرسول) بيمينه (ولا يلزم الموكل تصديق الوكيل في ذلك) (على الصحيح) والثاني يلزمه لان يدرسه عليه يده فكانه ادعى الرد عليه (ولو قال) الوكيل بعد البيع قبض الثمن وتلف وأنكر الموكل قبضه (صدق الموكل ان كان الاختلاف) (قبل تسليم المبيع والا) أي وان كان بعد تسليمه (فالوكيل المصدق) (على المذهب) حلا على انه أتى بالواجب عليه من القبض قبل التسليم وفي

له التصرف فيها من حيث الظفر لان البائع أخذ من الوكيل مال الموكل وغرم بدله للموكل وتعد عوده عليه بحلفه وتعد عوده على البائع ليرد للموكل ماله فجاز التصرف في مال البائع لذلك (قوله حل ما ذكر) فيه نظر باحتمال كذب البائع في تكذيبه (قوله فيجوز له بيعها) قال ابن حجر عن البندنجي ان له أيضا أن يوزجها حتى يستوفي حقه ثم يرد هالمالكها وهو من الظفر أيضا ويأتي مثل ذلك فيما تقدم ونظر في ذلك بعضهم فليراجع باب الظفر ان كان يجوز فيه مثل ذلك انتهى (قوله صدق الموكل) أي بيمينه وسقط الجعل لو كان ثم يصدق الوكيل في قضاء دين صدقه به ويستحق الجعل (قوله لم يصدق) أي الوكيل الابينة ويصدق الموكل قطعاً فحل الخلاف فيا قبل العزل (قوله وقول الوكيل) ولو بعد العزل مقبول في التلف والرد ومثله جازي الاموال ومثل دعوى الرد والتلف أن يقول لاحق لك على ألا يلزمي تسليم شيء اليك ونحو ذلك نعم لو وجد الوكالة أو القبض فأقيمت عليه يمينه به ثم ادعى الرد والتلف لم يقبل (قوله والثاني يلزمه) بمعنى أن الموكل يطالب الرسول ولا يغرم الوكيل (قوله قبل تسليم المبيع) وكذا بعده وكان تسليمه حتى بان أدن له الموكل فيه مثلاً وظاهر ما ذكر أن التسليم بعد قبض الثمن واجب فوراً وبوجه بأنه من المصلحة لا يتلف المبيع قبل قبضه فيفوت الثمن على الموكل فراجع (قوله فالوكيل المصدق) وفي براءة المشتري حينئذ من الثمن وجهان الراجح منهما عدم براءة ولو اعترف الموكل بان الوكيل قبض الثمن وطلبه منه فأنكر قبضه صدق بيمينه ويمتنع على الموكل مطالبة الوكيل بحلفه ومطالبة المشتري لاعترافه ببراءته ولو خرج المبيع حينئذ مستحقاً رجع المشتري على الوكيل لان يمينه لدفع الغرم عنه فقط لا على الموكل لانكاره القبض من الوكيل ولا يرجع الوكيل على الموكل لذلك ولو خرج معياره على الموكل أو الوكيل ولا يرجع من غرم منهما على الآخر (مخرج) لو قال الموكل باع الوكيل بفن فاحش وقال المشتري بئس المثل صدق الموكل فان أقام بينتین قدمت بينة المشتري قال شيخنا م وفي تقديم الموكل هنا تقديم قول مدعي الفساد فراجع وعلى نظير ما ذكر لو أجروا لولي مال الصبي أو الناظر الوقف وقامت بينة بأنه أجروا المثل وأخرى بخلافها قدمت الشاهدة بأجرة المثل وفيه كلام آخر مذكور في محله فليراجع (قوله بقضاء دين) أمالوكاه بقبض حقه عين أو دين من زيد وادعى زيد دفعه له وصدقه الموكل وأنكر الوكيل صدق بيمينه وليس لموكله مطالبة ولا مطالبة زيد لاعترافه ببراءته ولا يطالب الوكيل زيداً أيضاً لذلك ولو وركل الدائن المدين أن يشتري له شيئاً بمائتي درهم لم يصح لانه

وهنا يدعى الموافقة (قوله لان الموكل الخ) علل أيضاً بانه مالك لانشاء التصرف في ملك الاقرار به كالولي المجهر اذا أقر بنكاح موليته قال الامام في باب الرجعة من خالف هذا القول كان هاجماً على خرق الاجماع اه (مخرج) اذا صدقنا الوكيل لم يستحق الجعل المشروط الابينة (مخرج) لو قال كنت عزلتك قبل التصرف وقال الوكيل بل بعده فهو كالرجعة (مخرج) قال الموكل باع الوكيل بفن فاحش وقال المشتري بل بئس المثل صدق الموكل فان أقام بينتین قدم المشتري لان مع بينته زيادة علم بانتقال الملك أقول قضية هذا القول بمنته في تصرف الولي والناظر اذا تعارضت بينتان في أجرة المثل ودونها وبئس المثل ودونه (قول المتن مقبول) كذلك الغاصب ولكن الفارق الضمان وعدمه (قول المتن وكذا في الرد) أي ولو كان بعد العزل بخلاف دعوى الرد في الامانات الشرعية فانه لا يقبل (قوله فلا يقبل) أي لانه أخذها لغرض نفسه ورددناه انما أخذها المنفعة المالك وانتفاعه انما هو بالعمل فيها لا بعينها (قول المتن ولا يلزم) كذا الواعترف الوكيل بالقبض وادعى التلف لا يلزم الموكل الرجوع اليه (قوله فالوكيل المصدق) على هذا اهل يبرأ المشتري فيه وجهان أحدهما عند الامام والقاضي يبرأ وعند البغوي لا (قوله وفي وجهه إلى آخر كلامه) به تعلم أن المذهب في الكتاب أن يده القاطع في الحال الاول وأحد الوجهين في الحال الثاني فتكون هذه الطريقة قاطعة في الحال الاول



صدق المستحق بيمينه) لان الاصل عدم القضاء (والاظهر انه لا يصدق الوكيل على الموكل) فبقاؤه (الايبينة) والثاني صدق بيمينه لان الموكل اتهمه (وقيم اليمين) أو الوصي (اذا ادعى دفع المال اليه بعد البلوغ يحتاج الى بينة) عند انكاره (على الصحيح) لان الاصل عدم الدفع والثاني يقبل قوله بيمينه لانه أمين (وليس لو وكيل ولا مودع أن يقول بعدم طلب المالك) ماله (٣٥١) (لأرد المال بالبشهاد في الاصح)

لانه يقبل قوله في الرد بيمينه والثاني له ذلك حتى لا يحتاج الى بين (واصله ومن لا يقبل قوله في الرد) كالمتعير (ذلك) أي أن يقول لأرد المال بالبشهاد ان كان عليه بينة بالاخذ وكذا ان لم تكن في الاصح عند البغوى وقطع العراقيون بمقايله (ولو قال رجل) لمن عنده مال المستحقه (وكنتي المستحق بقبض ماله عندك من دين أو عين وصدقه) من عنده المال في ذلك (فله دفعه اليه والمذهب أنه لا يلزمه) أي دفعه اليه (الا بينة على وكراته) لاحتمال انكار الموكل لها والطريق الثاني فيه قولان أحدهما هذا وهو المنصوص والثاني وهو مخرج من مسألة الوارث الآتية يلزمه الدفع اليه بلا بينة لاعتراؤه باستحقاقه الاخذ (ولو قال) لمن عليه دين (أحالي) مستحقه (عليك وصدقه) في ذلك (وجب الدفع) اليه (في الاصح) لاعتراؤه بانتقال الدين اليه والثاني لا يجب الدفع اليه الا بينة لاحتمال انكار المستحق للحالة (قلت) كما قال الرافعي في

قايض مقبض ويصح أن يوكل الولي سفيها في قبض عين أو دين وإن بوكله أجنبي في قبض عين لا دين وفارق الولي بقوة الولاية (قوله الايبينة) فإن لم تكن رجوع الموكل على الوكيل وإن صدقه في الدفع للمستحق نعم إن كان بحضرة الموكل صدق الوكيل ولو ادعى الوكيل أنه أشهد بينة وأنكر الموكل صدق الموكل بيمينه على المعتمد كما لو ادعى الغيبة ويكفي في البينة واحد هنا وفيما يأتي قاله العلامة البرلسي فراجع (قوله والوصي) وكذا الأب والجدا والحاكم على المعتمد وإنما اقتصر الشارح على الوصي لان اليتيم لأب (قوله ولا مودع) ومثله كل من يصدق بيمينه في الرد أخذ من العلة وإذا امتنع ليشهد صار ضامنا بقيمته يوم التلق (قوله وللغاصب الخ) ولا أنهم عليه في هذا التأخير لغرض راءة ذمته (قوله ومن لا يقبل) عطف عام (قوله كالمتعير) ومثله الولي ولو أبوا كما كاسر (قوله في الاصح عند البغوى) وهو المعتمد (قوله عندك) فيه تغليب العين لان الدين عليه ولا يقال عنده (قوله وصدقه) قال شيخنا بل وإن كذبه في الدين لانه تصرف في مال نفسه (قوله فله دفعه اليه) هو في الدين ولا يجوز دفع العين الا بينة بوكالته على المعتمد قال شيخنا مر ويكفي غلبة الظن مع قرينة وإذا دفع ثم أنكر المستحق الوكالة وحلف على نفها أخذ منه من مدينه وهو يرجع على من دفعه له بان بقي أو ببطلان تلف بتقصير والافلا رجوع وفي دفع العين يرجع على من هي عنده منهما فإن تلفت طالب كلا منهما ولا يرجع الغارم على الآخر إلا ان فرط القايض والقرار عليه (قوله الايبينة) فإن لم تكن لم يحلف لان اقراره لا يلزمه الدفع كما مر وليس له بعد إقامة البينة بالوكالة ان يلزمه بينة أخرى بأنه باق عليها وأنه لم يعزل (قوله لمن عليه دين) قيد به لاجل الحوالة (قوله وصدقه) فإن كذبه لم يجب وله تحليفه فإن أقر أو حلف الطالب بعد نكوله لزمه الدفع وإذا دفع ثم أنكر المستحق الحوالة وحلف على نفها أخذ دينه من الدافع ولا يرجع الدافع على المدفوع له لاعتراؤه بان الملك له (قوله أنا وارثه) أو أنه وصي لي بما تحت يدك وكان يخرج من الثالث أو أنا ناظر وقف أو أنا وصي عنه وفارق الوكيل فيما مر لان الوصي له التصرف قال شيخنا ومنه يؤخذ أنه لو كان الوكيل له التصرف وجب الدفع له أيضا راجعه ولو ظهر المستحق حيارج على الدافع وهو يرجع على المدفوع له لتبين كذبه وإنما قيد الوارث بالمستغرق لان غيره لا يختص بها يأخذه ومثل الوارث أحد سيدي المكاتب وأحد مستحق ريع الوقف كما تقدم في الرهن

وحاكية لوجهين في الثاني وهو كذلك (قول المتن صدق المستحق) أي ثم بطلب بحقه الموكل لا الوكيل (قول المتن الايبينة) أي ولو شاهدوا أحدا مع يمينه كالضامن (قول المتن وقيم اليتيم) كذلك الأب والجدا قاله الاسنوي وقال السبكي يقبل قولهما (قول المتن ومن لا يقبل قوله) فيه اشارة الى العلة ولو قال في الدفع كان أحسن ليشمل المديون (قوله وقطع العراقيون) أي لا يمكنه أن يقول ليس له عندى شيء وقد يوجه الاول بأنه يحتمل أن يرفعه الى من يرى الاستفصال كما في السبكي (قول المتن أنا وارثه) مثله أنا وصيه أنا موصى له بتلك العين (تمت) ادعى على وكيل غائب وأقام البينة وحكم ثم جاء وأنكر الوكيل فلا أثر له لان الحكم على الغائب جائز كره في الروضة أقول انظر لو فرض الحكم على الوكيل من غير يمين استظهار كيف يكون الحال

(ثم الجزء الثاني من حاشيتي القليوبي وعمبره على شرح الحلي على المنهاج)

(وبليه الجزء الثالث أوله ككتاب الاقرار)

النسرح (وان قال) لمن عنده مال عين أو دين مستحقه (أنا وارثه) المستغرق لتر كته (وصدقه) من عنده المال في ذلك (وجب الدفع) اليه (على المذهب والله أعلم) لاعتراؤه بانتقال المال اليه والطريق الثاني فيه قولان أحدهما هذا وهو المنصوص والثاني وهو مخرج من مسألة الوكيل السابقة لا يجب اليه الدفع الا بينة على ارثه لاحتمال ان لا يرثه الآن لحياته ويكون ظن موته خطأ

( فهرست الجزء الثاني من حاشية القليوبي وعميرة )

صفحة	صفحة
١٨٩ باب الخيار	٢ ( كتاب الزكاة )
١٩٢ فصل لهما أى لكل من المتبايعين ولا حد لهما	٩ فصل ان اتحد نوع الماشية
شرط الخيار الخ ١٩٧ فصل للمشتري الخيار الخ	١٥ باب زكاة النبات ٢٢ باب زكاة النقد
٢٠٩ فصل التصرية حرام الخ	٢٥ باب زكاة المعدن والر كازو التجارة
٢١٠ باب المبيع قبل قبضه من ضمان البائع	٢٧ فصل التجارة تقليب المال الخ
٢١٩ باب التولية والاشراك والمرابحة	٣٢ باب زكاة الفطر
٢٢٤ باب بيع الاصول والثمار	٣٨ باب من تلزمه الزكاة وما تجب فيه
٢٣٣ فصل يجوز بيع الثمر بعد بدو صلاحه	٤٢ فصل تجب الزكاة على الفور
٢٣٩ باب اختلاف المتبايعين	٤٤ فصل لا يصح تحجيل الزكاة ٤٨ ( كتاب الصيام )
٢٤١ باب في معاملة العبد ٢٤٤ ( كتاب السلم )	٥٢ فصل النية شرط للصوم
٢٤٨ فصل يشترط كون المسلم فيه مقدورا على تسليمه	٥٥ فصل شرط الصوم الامساك الخ
٢٥٥ فصل لا يصح أن يستبدل عن المسلم فيه غير جنسه	٥٩ فصل شرط الصوم الاسلام
٢٥٧ فصل الاقراض مندوب ٢٦١ ( كتاب الرهن )	٦٣ فصل شرط وجوب صوم رمضان العقل والبلوغ
٢٦٦ فصل شرط المرهون به كونه دينيا الخ	٦٦ فصل من فاته شيء من رمضان فوات
٢٧٢ فصل اذا لزم الرهن فالدينه للمرتهن	٦٩ فصل تجب الكفارة بافساد صوم يوم رمضان
٢٧٩ فصل اذا اجنى المرهون قدم المجنى عليه	٧٢ باب صوم التطوع ٧٥ ( كتاب الاعتكاف )
٢٨١ فصل اذا اختلفا في الرهن الخ	٨٠ فصل اذا نذر مدة متتابعة الخ
٢٨٣ فصل من مات وعليه دين تعلق بتركته	٨٤ ( كتاب الحج ) ٩١ باب المواقيت للحج والعمرة
٢٨٥ ( كتاب التفليس )	٩٥ باب الاحرام
٢٨٨ فصل يبادر القاضي استجابة ببيع الحجر ببيع ماله وقسمه الخ	٩٧ فصل المحرم ينوي أى الدخول في الحج أو العمرة
٢٩٣ فصل من باع ولم يقبض الثمن حتى يحجر الخ	١٠١ باب دخوله مكة زادها الله شرفا
٢٩٩ ( باب الحجر )	١٠٢ فصل للطواف بانواعه واجبات وسنن
٣٠٤ فصل ولي الصبي أبوه ثم جده الخ ٣٠٦ باب الصالح	١١٠ فصل يستلم الحجر بعد الطواف وصلاته
٣١٠ فصل الطريق النافذ لا يتصرف فيه بما يضر المارة	١١٢ فصل يستحب للامام أو منصوبه أن يخطب
٣١٨ باب الحوالة ٣٢٣ باب الضمان	١١٦ فصل ويبيتون بمزدلفة
٣٢٧ فصل المذهب صحة كفالة البدن	١٢٠ فصل اذا عاد بعد الطواف يوم النحر الخ
٣٢٩ فصل يشترط في الضمان والكفالة لفظ الخ	١٢٦ فصل أركان الحج خمسة الاحرام الخ
٣٣٢ ( كتاب الشرك ) ٣٣٦ ( كتاب الوكالة )	١٣١ باب محرمات الاحرام
٣٣٧ فصل الوكيل بالبيع مطلقا ليس له البيع بغير نقد البلد الخ	١٤٦ باب الاحصار والقوات للحج
٣٤٠ فصل قال بيع لشخص معين وفي زمن معين الخ	١٥١ ( كتاب البيع ) ١٦٦ باب الربا
٣٤٧ فصل الوكالة جائزة من الجانبين	١٧٥ باب فيما نهى عنه من البيوع وغير ذلك
	١٨١ فصل ومن انتهى عنه مالا يبطل الخ
	١٨٦ فصل باع في صفقة واحدة خلا وخرا